تجليد صالح الدقر

962.04:J94A c.2

الجمهورية العربية المتحدة .

962.04
J94A
c.2

21 ~~[illegible]~~ 67

25 FEB 1987

~~JAN 12 '62~~

~~[illegible] 1974~~

~~[illegible] Dec~~ 64

JAFET LIB.
26 JUL 1977

~~14 Sep~~ 65

~~1 Feb~~ 66

~~1 Oct~~ 66

~~[illegible] JAN 1987~~

JAFET LIB.
11 JAN 2016
Circulation Dept. 4

962.04
J94A
c.2

LIBRARY

القضية المصرية

١٨٨٢ - ١٩٥٤

المطبعة الأميرية بالقاهرة
١٩٥٥

فهرست الموضوعات

القسم الأول

صفحة

١ — انجلترا تمهيد لاحتلال مصر :

(١) المذكرة المشتركة فى ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ... ... ١

(٢) « « ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ... ... ٢

(٣) « « ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ ... ... ٣

(٤) رد الوزارة المصرية فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢... ... ... ٤

(٥) استقالة محمود فهمى البارودى فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ ... ... ٤

(٦) منشور الخديو توفيق عقب استقالة البارودى ٥

(٧) مؤتمر الآستانة (ميثاق النزاهة) ٦

٢ — انجلترا تحتل مصر :

(١) إنذار الأميرال سيمور فى ٦ يوليو سنة ١٨٨٢ ... ... ٧

(٢) رد طلبة باشا عصمت محافظ الإسكندرية على الأميرال سيمور ٧

(٣) برقية الأميرال سيمور فى ٩ يوليو سنة ١٨٨٢ بطلب تسليم الحصون... ... ... ٨

(٤) إنذار الأميرال سيمور النهائى فى ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ بضرب الإسكندرية ٨

(٥) نائب قنصل البريطانى بقطع العلاقات بين مصر وبريطانيا ٩

(٦) رد مجلس الوزراء على الإنذار النهائى طبقا لقرار المجلس ٩

(٧) إعلان الأحكام العرفية ابتداء من ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ... ... ١٠

(٨) استقالة أحد أعضاء الوزارة البريطانية احتجاجا على ضرب الإسكندرية ١٠

(٩) برقية الخديو توفيق إلى عرابى بأمر الكف عن الاستعدادات الحربية بكفر الدوار ١٠

(١٠) رد عرابى باشا على برقية الخديو توفيق ١١

(١١) قرار الجمعية العمومية بالإجماع على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية ١٢

(١٢) قرار الخديو توفيق فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٢ بعزل عرابى من وزارة الحربية ١٤

(١٣) قرار الجمعية العمومية فى ٢٢ يوليو سنة ١٨٨٢ بوقف أوامر الخديو توفيق وتظاهره وعدم تنفيذها ١٤

(١٤) إعلان قائد الحملة الإنجليزية بأمر الخديو إلى المصريين فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ ... ... ١٥

(١٥) أمر الخديو توفيق فى ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ بإطاعة أوامر قائد الحملة الإنجليزية ١٦

صفحة

٣ — معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ... ... ١٧

٤ — عهود انجلترا باحترام استقلال مصر ووعودها بالجلاء ٢١

القسم الثانى

١ — انجلترا تعلن الحماية على مصر :

(١) إعلان الحماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ... ... ٢٩

(٢) برقية ملك انجلترا إلى السلطان حسين ٢٩

(٣) احتجاج الأمة المصرية على اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية على مصر ٣٠

٢ — انجلترا تفاوض مصر :

(١) تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر (لجنة ملنر) ٣٣

القسم الثالث

مراحل المفاوضات فى شأن الجلاء :

١ — مفاوضات سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ (عدلى — كيرزون) ٩٣

٢ — انجلترا ترفع الحماية عن مصر ٢١٣

(١) تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ... ... ٢١٣

(٢) تبليغ من المندوب السامى إلى سلطان مصر ٢١٤

٣ — النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ ... ... ٢١٦

٤ — مفاوضات سنة ١٩٢٤ (سعد زغلول — ماكدونالد) ٢١٧

(١) المفاوضات ٢١٧

(٢) المذكرات المتبادلة بين المندوب السامى البريطانى والحكومة المصرية إثر مقتل سيرلى ستاك ٢١٧

٥ — مفاوضات سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ (ثروت — تشمبرلن) ٢٢٩

٦ — مفاوضات سنة ١٩٢٩ (محمد محمود — هندرسن) ٢٩٧

٧ — مفاوضات سنة ١٩٣٠ (النحاس — هندرسن) ٣٤١

٨ — محادثات سنة ١٩٣٢ (إسماعيل صدقى — سيمون) ٤٤٦

القسم الرابع
التحالف مع مصر

صفحة
معاهدة سنة ١٩٣٦ ... ... ٤٥٥
(١) كتاب الجبهة الوطنية إلى المندوب السامى ٤٥٥
(٢) رد الحكومة البريطانية على مذكرة الجبهة الوطنية ٤٥٧
(٣) تبليغ شفوى ٤٥٨
(٤) معاهدة سنة ١٩٣٦ ... ... ٤٥٨

القسم الخامس
بعد معاهدة سنة ١٩٣٦

١ — إعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ... ... ٤٩٠
٢ — مفاوضات سنة ١٩٤٦ (صدقى — بيفن) ٤٩٤
٣ — قطع المفاوضات ٥٣٧
(١) قرار مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ ... ... ٥٣٧
(٢) النزاع المصرى — الإنجليزى أمام مجلس الأمن ٥٣٧
(٣) قرار مجلس الأمن ٥٨٦

القسم السادس
العودة إلى المفاوضات

مفاوضات سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ (الحاس — سليم) ، (صلاح الدين — ستيفنسون) ، (صلاح الدين — بيفن) ٥٨٧

القسم السابع

١ — مصر تقرر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ... ... ٦٩٠
(١) قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بإنهاء العمل بأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها .
وبأحكام اتفاقى سنة ١٨٩٩ ... ... ٦٩٠
٢ — مقترحات الدول الأربع ٦٩١
٣ — نص خطاب وزير خارجية مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ ... ٩٦٣

القسم الثامن

الجلاء فى عهـــد الثورة

صفحة

١ — محاضر المفاوضات ٧٠٤

٢ — المبادئ الرئيسية الموقع عليها بالأحرف الأولى فى ٢٧ يولية سنة ١٩٥٤ ... ... ٧٧٥

٣ — نص اتفاق الجلاء فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ ... ... ٧٧٨

تمهيـــد

كانت بريطانيا منذ استولت على الهند ، تعمل جاهدة لاحتلال مصر حتى تؤمن طريقها إلى الهند ، و إلى مستعمراتها فى الشرق ، وسنحت لها الفرصة عند ما دخل الفرنسيون مصر ، فاشتبكت معهم فى موقعة أبى قير البحرية ، وأتت على الأسطول الفرنسى ولكنها لم تتمكن من أن تضع أقدامها فى مصر .

فلما ضعف مركز الفرنسيين اصطنعت انجلترا معاونة الباب العالى لإجلاء الفرنسيين ، فأرسلت قواتها تعاون جيوش تركيا ، وكانت تريد من وراء ذلك بقاء جيوشها فى مصر ، ونظرا للحالة الدولية وقتئذ لم تنجح هذه المحاولة .

وهيأت سوء الحالة الداخلية ، نتيجة لسياسة الحاكمين ، سبيل التدخل فى شؤون مصر ، فأنزلت انجلترا جيوشها فى سنة ١٨٠٧ بالإسكندرية ، ثم زحفت هذه الجيوش إلى رشيد فاحتلتها ، ولكنها ارتدت عنها مهزومة أمام قوة الشعب ، ومن ثم باءت هذه المحاولة بالفشل .

وفى سنة ١٨٨٠ شملت الفوضى جميع مرافق الدولة المصرية ، واستعان الخديو توفيق بالإنجليز على إخماد ثورة الشعب بقيادة عرابى ، فدخلت الجيوش الإنجليزية الإسكندرية فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وأعلنت انجلترا أن احتلالها للبلاد احتلال موقوت ، ثم توالت وعودها بالجلاء عن مصر حتى نيفت على الستين وعدا .

ولما اندلعت الحرب العالمية الأولى ، أعلنت بريطانيا فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ حمايتها على مصر ، لتخضعها لسيطرتها طوال مدة الحرب .

ولما انتهت هذه الحرب طالب الشعب المصرى بسيادته واستقلاله ، فأبت انجلترا عليه ذلك ، فقامت ثورته فى مارس سنة ١٩١٩ ، وفشلت انجلترا فى قمع هذه الثورة بالنار والحديد ، ومن ثم أوفدت بلجنة " ملنر " بحجة دراسة الموقف وتقديم التوصيات لإجابة المطالب المصرية .

ومن ثم بدأت أولى مراحل المفاوضات بين مصر و بريطانيا ، وتوالت هذه المفاوضات من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٣٢ وهى (عدلى — كيرزون فى سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢) و (سعد زغلول — ما كدونالد فى سنة ١٩٢٤) و (ثروت — تشمبرلين فى سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨) و (محمد محمود — هندرسون فى سنة ١٩٢٩) و (النحاس — هندرسون فى سنة ١٩٣٠) و (صدقى — سيمون فى ١٩٣٢) ، وكانت فى كل مرة تنتهى إلى الفشل نظرا لإصرار بريطانيا على عدم استجابة المطالب المصرية .

وفى سنة ١٩٣٦ اضطرت مصر — نظرا لاضطراب الظروف الدولية التى كانت تنذر بحرب عالمية ثانية — أن توقع معاهدة التحالف بينها وبين بريطانيا .

ولما انتهت الحرب العالمية الثانية ، ووقعت الدول المتحالفة ميثاق الأمم المتحدة ، رأت مصر أن الوقت قد حان لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد أن استنفدت أغراضها ، وبدأت المفاوضات بين الجانبين فى سنة ١٩٤٦ وانتهت بمشروع (صدقى — بيفن) ، ورفض الشعب المصرى هذا المشروع .

واستؤنفت المفاوضات مرة أخرى ولكن لفترة قصيرة ، إذ لم يصل الجانبان إلى الحل الذى يحقق الأمانى المصرية ، فقطعت الحكومة المصرية المفاوضات والتجأت فى يوليه سنة ١٩٤٧ إلى مجلس الأمن ، تعرض عليه النزاع المصرى — الإنجليزى طبقا لمبادئ الميثاق ، ولكن مجلس الأمن لم يصل إلى حل للنزاع ، وأصدر قرارا ببقائه مدرجا بجدول أعماله .

وفى سنة ١٩٥٠ استؤنفت المفاوضات بين البلدين ، مفاوضات (صلاح الدين — استيفنسن) (صلاح الدين — بيفن) . وقد امتدت هذه المفاوضات إلى أكثر من ثمانية عشر شهرا دون جدوى ، مما اضطرت معه الحكومة المصرية إلى إصدار القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاق ١٨٩٩ .

وشهد أواخر عام ١٩٥١ ، وأوائل عام ١٩٥٢ ، صراعا عنيفا بين قوات الشعب الوطنية وقوات الاحتلال فى منطقة قاعدة قناة السويس ، مما أقلق بال الإنجليز وأقض مضجعهم .

وفى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ طلع على مصر فجر عهد جديد ، فقامت ثورة الجيش ، وانتهى حكم أسرة محمد على ، ووجدت بريطانيا نفسها أمام عهد جديد ، وشعب جديد ، وحكومة لا تفرط فى حقوق البلاد . وبدأت المفاوضات مع الانجليز ، وانتهت إلى توقيع اتفاق السودان فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ واتفاق الجلاء فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، فكان الاتفاق الأخير إنهاءا لاحتلال دام اثنين وسبعين عاما .

٢٣ يوليه سنة ١٩٥٥

القسم الأول

١ – إنجلترا تمهّد لاحتلال مصر

(١) المذكرة المشتركة[1]

في ٧ يناير سنة ١٨٨٢

في ٨ يناير سنة ١٨٨٢ توجه سير إدوار مالت معتمد انجلترا. ومسيو سنكفكس المعتمد الفرنسى مجتمعين إلى سراى عابدين، وقدما إلى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين مؤرخة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ مكتوبة بصيغة رسالة برقية من وزارة خارجية كل منهما إلى معتمدها فى مصر، وأبلغاها أيضا إلى شريف باشا، وهذا نصها :

"كلفتم غير مرة بأن تنهو إلى علم الخديو وحكومته إرادة فرنسا وانجلترا وعزمهما على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التى قد تعترض انتظام الشئون العامة فى مصر .

إن الحكومتين على تمام الاتفاق فى هذا الصدد، وأن الحوادث الأخيرة، وبخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب، قد هيأت الفرصة لتبادلها الآراء مرة أخرى فى هذا الشأن، فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا بالاشتراك مع سير إدوار مالت الذى كلف بمثل ما كلفتم به، بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقا لأحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لاستتباب النظام، ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التى يهم فرنسا وانجلترا أمرها، والحكومتان متفقتان تمام الاتفاق على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام القائم فى مصر، ولا يخامرهما شك فى أن الجهر بعزمهما فى هذا الصدد سيكون له أثره فى اتقاء الأخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو، ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا اتحادا وثيقا للتغلب عليها، وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية" .

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ – وثيقة رقم ٢٦

(٢) المذكرة المشتركة [١]

فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٢

استقبلت الدوائر السياسية الانجليزية والفرنسية إعلان دستور سنة ١٨٨٢ بالسخط والاستياء، وأرسل الرقيبان الأوربيان كولفن ودى بلتير مذكرة مشتركة بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ أى عقب تأليف وزارة البارودى بيومين، وقبيل إعلان الدستور بيوم واحد اعترضا فيها على هذا الانقلاب، وتجلت فى مذكرتهما روح التبرم بالنظام الدستورى بأكمله والنقمة من تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية، وتحريض حكومتيهما على محاربة هذا النظام، وهذا نصها :

" عندما صدرت الدكريتات المنظمة لاختصاصات الرقابة الثنائية، كانت السلطة الحقيقية فى يد الخديو، وفى يد الوزراء بطريق النيابة عنه، فأمكن الاكتفاء باعطاء الرقيبين العموميين الحق فى إصدار آراء وملاحظات، وكان مفروضا أن يعمل بآرائهما، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت منذ سنتين فى غاية الخطورة، أما الآن فقد تغير ميزان السلطة إذ تحولت إلى مجلس النواب و إلى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس لنفوذهم، وقد أدى هذا الانقلاب إلى تغيير خطير فى نظم الدولة، فإن سلطة الخديو والوزراء التى تزعزعت بتأثير ثورة الجيش فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ قد استمرت فى الضعف يوما بعد يوم، ووصلت الأمور فى هذا الصدد إلى أن مجلس النواب الذى كان فى عهد الخديو السابق (اسماعيل باشا) أداة مطواعة فى يده، وكان يقر ما يعرض عليه من النظم المالية على ما فيها من الجور وما تؤدى إليه من فادح الأضرار، أصبح لا يتردد اليوم فى التمسك بحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعية، حتى وصل به الأمر إلى أن اضطر الخديو إلى تغيير الوزارة التى كانت حائزة لثقته، وتحت ضغط بعض الضباط اضطر أن يعهد برئاسة الوزارة إلى وزير الحربية وأصبحت سلطة الخديو لا وجود لها .

وفى هذه الظروف الحالية لا فائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية بأنها لا تنوى المساس بسلطة الرقيبين، فإن هذه السلطة ستسير فى طريق الزوال لا محالة إذا أصبحت وجها لوجه أمام مجلس نواب وجيش، لا أمام الخديو ووزرائه الذين يعينهم باختياره، ذلك أن الخديو ووزراءه لم يكونوا يستطيعون أن يتحملوا أمام الدوائر والحكومات الأجنبية مسئولية أعمال يعترض عليها الرقيبان، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطتنا، وكان ضمانا كافيا حتى اليوم، ولكنه أصبح الآن خياليا أمام وزراء المجلس النيابى والجيش، إذ ليس عليهم من سلطان سوى نفوذ الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستمدون منهم السلطة، وهذا ما وقع الآن، لأن الوزارة التى تألفت حديثا قد استقر عزمها على تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية رغم المعارضة الصريحة فى ذلك من الرقيبين، ولا يغيب عن الذهن أن وزارة شريف باشا لم تسقط

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ — ٨٢ ص ١١٨

إلا لأنها لم تشأ إغفال المعارضة التى بدت من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية فى هذا الصدد ، فقبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالعبث الخطير الذى يصيب نفوذ انجلترا وفرنسا ، وبعبارة أخرى هو إلغاء نفوذ الرقيبين اللذين ليس لهما من السلطة إلا ما يستمدانه من حكومتيهما ، ومن خطل الرأى والاسترسال وراء الأوهام ألا نلمح فى هذا التغيير مقدمات محتومة لسلسلة من التصرفات لا تبقى على شىء من الاصلاحات المالية التى تمّت خلال السنوات الأخيرة ، ومن الجلى من الآن أن نتنبأ بقرب وقوع الارتباكات المالية من جديد ، تلك الارتباكات التى عالجتها لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية .

القاهرة فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٢

توقيع الرقيبين
بلنيير — كولفن

---

(٣) المذكرة المشتركة[1]

فى ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢

"إن قنصلى فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يحيطان علم عطوفتكم بأنه من حيث إن عاطفة الوطنية حملت سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، وكذا رغبته فى تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط الآتية على عطو فتلو محمود سامى باشا البارودى رئيس مجلس النظار ، إذ رأى أنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب فى مصر وهذه الشروط هى :

(١) إبعاد سعادة عرابى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته .

(٢) إرسال كل من على باشا فهمى وعبد العال باشا إلى داخل مصر مع بقاء رتبهما ومرتباتهما .

(٣) استقالة الوزارة الحالية .

وقد رأيا أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التى تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبتفويض منهما ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها ، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس لحكومتى فرنسا وانجلترا غاية من التدخل فى شئون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة Status-quo وبالتالى أن يعيدا للخديو السلطة المختصة به ، إذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة ، وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفى ، فسيبذلان الجهد فى صدور عفو عمومى من الحضرة الخديوية وسيسهران على تنفيذ هذا العفو" .

(الامضاء) سنكفكس — مالت

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٣٩

(٤) رد الوزارة المصرية[1]

فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

قررت الوزارة رفض مطالب الدولتين، وأرسلت الرد الآتى إلى القنصلين فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ :

يتشرف ناظر خارجية الجناب الخديو بأن يعرض مايأتى جوابا على اللائحة التى قدمها قنصلا جنرال فرنسا و بريطانيا العظمى فى ٢٥ مايو لرئيس مجلس النظار فيقول : "إن سعادة سلطان باشا صرح أمس أمام الوزراء عند انعقاد مجلسهم بأنه أعاد على رئيس مجلس الوزراء ذكر محادثة جرت بينه و بين قنصل جنرال فرنسا ، وأنه لم يبدأ بذكر مقترحات أو إشارات لايعنيه أن يقدمها ولا يبديها باسمه الشخصى، ولا بصفة كونه رئيس مجلس النواب، فإن هذا المجلس غير ملتئم الآن ، أما الطلبات المدونة فى اللائحة التى قدمها قنصلا إنجلترا وفرنسا فتتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الإدارية التى اعترفت الدول الكبرى دائما بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية، ولا يمكن لحكومة الجناب الخديو أن تدخل فى باب المناظرات والمباحثات فى هذه القضايا بدون التعدى على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التى حددت مقام مصر الخصوصى ، و بدون نقض القوانين الشورية لهذه البلاد التى هى أعظم كفالة تتكفل ببقاء الحال على ما هى عليه ، نعم إن حكومة الجناب الخديو تعد نفسها سعيدة باتباع المشورات الحسنة التى يشير بها وكيلا فرنسا و بريطانيا العظمى ، ولكنها تأسف لعدم إمكانها فى هذه الحالة الحاضرة أن تبادر كعادتها بتلبية المطالب المذكورة فى اللائحة المقدمة ، و إذا كانت ترى حكومتا فرنسا و إنجلترا أن هذه المسألة الموضحة فى لائحة وكيليهما السياسيين فى القاهرة لا تمس الإدارة الداخلية ، ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التى جعلت مصر تحت سيادتها أعنى تركيا " .

---

(٥) استقالة محمود فهمى البارودى

فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

قبل الخديو توفيق مطالب الدولتين فقدم البارودى كتاب استقالته فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ :

" بلغنا أن جنابكم العالى عند وصول الدوتمتين الانكليزية والفرنساوية بأنكم حررتم إلى الآستانة بطلب التعليمات ، ولما كنا منتظرين ورود جواب من الباب العالى و إذا بقنصلى فرنسا

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٣

وبريطانيا قدما لحضرة رئيس مجلس نظاركم لائحتهما بتاريخ ٢٥ مايو ، وبناء على أوامر جنابكم العالى اجتمعنا والتأم مجلسنا وقرر الجواب المرفق مع هذا ، وعندما توجهنا إلى جنابكم العالى لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة وكيلى فرنسا وبريطانيا العظمى، وهذا القبول مباين لما أجمع عليه رأى كل النظار إجماعا كليا ، فإن قبول تدخل الدول الأجنبية فى هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانية ، وبناء على ذلك تتشرف بأن تقدم لجنابكم استعفاءنا جميعا .

الامضاءات : (محمود سامى) (مصطفى فهمى) (أحمد عرابى) (محمود فهمى)
(عبد الله فكرى) (حسن شريعى) (على صادق)

---

(٦) منشور الخديو توفيق

عقب استقالة البارودى

" بما أن هيئة النظار الحاضرة استعفت وصار قبول استعفائها ، فليكن معلوما ذلك لديكم لتصرفوا جهدكم واقتداركم فى المحافظة التامة منكم ومن مأمورى المديرية الموكلة لإدارتهم ، والدقة والانتباه لحسن سير الأشغال والمصالح المتعلقة بكم ، كما أنه من حيث إن المراكب الحربية الأجنبية التى حضرت إلى الإسكندرية لم يكن حضورها إلا بوجه سلمى فقط ، ولم يكن هناك شىء آخر خلاف ذلك ، فليس هناك لزوم لإرسال أحد من عساكر الإمدادية الذين صار طلبهم أخيرا بمعرفة الجهادية ، بل إن الموجود منهم تحت الحضور لهذا الطرف يصير إعادته لبلده ، والذى تحت الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره ، وإعلان المراكز والأقسام بالتنبيه على مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر ، وانتباه كل لأشغاله وزراعته بدون اشتغال فى غير ذلك ، هذا وإن الأمور المهمة التى كان قد جرى العرض عنها لنظارة الداخلية يجب أن تعرض من الآن على معيتنا إلى أن تشكل هيئة نظارة جديدة كما هو مطلوبنا " .

(محمد توفيق)

---

(٧) مؤتمر الآستانة

دعا مسيو دى فريسينيه رئيس وزراء فرنسا الدول الأوربية الكبرى إلى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية ، فلبى الدعوة كل من انجلترا وألمانيا وروسيا وإيطاليا والنمسا ، وأما تركيا فإنها رفضت الفكرة .

واجتمع المؤتمر فى يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٢ ، وكان أعضاؤه سفراء الدول العظمى الست بالآستانة وهم : اللورد دفرين سفير إنجلترا والماركيز دى نواى سفير فرنسا والكونت هرشفلد نائب سفير ألمانيا والبارون كاليس سفير النمسا والمجر والمسيو أونو نائب سفير روسيا والكونت كورتى سفير إيطاليا .

وقرر المؤتمر فى جلسته الأولى إرسال مذكرة إلى الباب العالى يبلغه نبأ اجتماعه ، ويأسف لعدم انعقاده برئاسة وزير الخارجية العثمانية ، ويعرب عن أمله فى اشتراك تركيا فى اجتماعاته المقبلة .

ميثاق النزاهة [1] :

وفى الاجتماع الثانى يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ وقبل البدء فى المداولات أبرم العهد المشهور بميثاق النزاهة Protocole de Desinteressement وهذا نصه :

" تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ، ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا تخول لرعايا الحكومات الأخرى " وقد وقعه أعضاء المؤتمر جميعاً .

وقرر المؤتمر فى جلسته الثالثة يوم ٢٧ يونيه وقد انضمت إليه تركيا وجوب التدخل فى مصر لإخماد الثورة ، وأن يعهد إلى تركيا بهذه المهمة بأن ترسل إلى مصر قوة كافية من الجند لإعادة الأمن والنظام إليها ، وأخذ يتداول فى الجلسات التالية فى شروط هذا التدخل وحدوده ، ووضع المؤتمر فى جلسته السابعة يوم ٦ يوليه سنة ١٨٨٢ قواعد هذا التدخل وهى : " أن يحترم الجيش الذى ترسله تركيا مركز مصر وامتيازاتها التى نالتها بموجب الفرمانات السابقة والمعاهدات ، وأن يخمد الثورة العسكرية ويعيد إلى الخديو سلطته ، ثم يشرع فى إصلاح النظم العسكرية فى مصر ، وأن تكون مدة إقامته فى مصر ثلاثة شهور إلا إذا طلب الخديو مدها إلى المدة التى تتفق عليها الحكومة المصرية مع تركيا والدول الأوروبية العظمى ، ويعين قواد هذا الجيش بالاتفاق مع الخديو ، وتكون نفقاته على حساب مصر ويعين مقدارها بالاتفاق مع مصر وتركيا والدول الست العظمى الأوربية . "

وأقرت الدول الأوربية هذه القرارات ووافقت على تقديمها إلى الحكومة التركية ، فأرسلت إليها ولكنها لم تقرها .

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٥٠

٢ – انجلترا تحتل مصر

(١) إنذار الأميرال سيمور[١]
فى ٦ يوليه سنة ١٨٨٢

البارجة أنفنسيل فى ٦ يوليه ١٨٨٢

صاحب السعادة – أتشرف بإخباركم أنى علمت من طريق رسمى أنه قد صار البارجة تركيب مدفعين جديدين أو أكثر فى خطوط الدفاع القائمة على البحر ، وأن بعض استعدادات حربية قد عملت فى واجهة الإسكندرية الشمالية تحديا للأسطول الذى تحت قيادتى، فيجب على والحالة هذه أن أنبه عليكم بوقف هذه الأعمال ، فإن لم تقف وتجددت يكون واجبا على تدمير المعدات الجارى العمل فيها .

(٢) رد طلبة باشا عصمت محافظ الإسكندرية[٢]
على الأميرال سيمور

عزيزى الأميرال الإنجليزى

أتشرف بأن أنبئكم بوصول خطابكم المؤرخ فى ٦ يوليه الذى تخبرونى فيه أنه اتصل بعلمكم تركيب مدفعين ، وأن أعمالا أخرى جارية على شاطئ البحر ، فردا على ذلك أود أن أؤكد لكم أن الأخبار المذكورة لا حقيقة لها ، وأن هذه الأخبار مثل خبر التهديد بسد مدخل البوغاز الذى اتصل بكم وتحققتم كذبه .

هذا وإنى لمعتمد على عواطفكم المتشبعة بروح الإنسانية وأرجو قبول احتراماتى .

---

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣

(٣) برقية الأميرال سيمور[١]

فى ٩ يوليه سنة ١٨٨٢ بطلب تسليم الحصون

إشارة إلى برقيتى المؤرخة فى ٤ يوليه سنة ١٨٨٢ ، أقول إنه ليس هنالك أى شك فى الاستعدادات الحربية ، وقد ركبت مدافع جديدة فى طابية السلسلة ، وسأرسل فى صبيحة الغد إخطارا إلى قناصل الدول الأجنبية ، وأبدأ فى الضرب بعد أربع وعشرين ساعة ما لم تسلم إلىّ الحصون القائمة فى شبه جزيرة رأس التين والحصون المشرفة على مدخل الميناء .

(٤) إنذار الأميرال سيمور النهائى[٢]

فى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢

أتشرف بإخبار سعادتكم أنه نظرا لأن الاستعدادات العدائية الموجهة ضد الأسطول الذى أتولى قيادته آخذة فى الازدياد طول يوم أمس فى طوابى صالح وقايتباى والسلسلة ، فقد عقدت العزم على أن أنفذ غدا (١١ الجارى) عند شروق الشمس ، العمل الذى أعربت لكم عنه فى خطابى المؤرخ ٦ الجارى إن لم تسلموا إلىّ حالا قبل هذه الساعة ، البطاريات المنصوبة فى شبه جزيرة رأس التين وعلى شاطىء ميناء الاسكندرية الجنوبى لتجريدها من السلاح .

---

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٨٢ ص ١٠٥

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ جزء ٢ وثيقة رقم ٦٥٥

(٥) كتاب نائب القنصل البريطانى[1]

إلى رئيس مجلس الوزراء بقطع العلاقات بين مصر و بريطانيا

و بعد أن أرسل الأميرال سيمور إنذاره النهائى إلى طلبة باشا ، أرسل مستر كارترايت نائب القنصل البريطانى العام إلى إسماعيل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطابا ينبئه فيه بقطع علاقاته مع الحكومة المصرية ، هذا نصه :

سيدى الوزير : بناء على البلاغ الذى قدمه الأميرال سير بوشان سيمور فى هذا الصباح إلى القائد الحربى بالإسكندرية أرانى مضطرا إلى أن أخلى قنصلية صاحبة الجلالة ، وأن أقطع فى الوقت الحاضر العلاقات التى كانت بين سعادتكم و بين شخصى بصفتى وكيل وقنصل عام بالنيابة عن جلالتها فى مصر .

(٦) رد مجلس الوزراء[2]

على الإنذار النهائى طبقا لقرار المجلس

لم تعمل مصر شيئا يقضى بإرسال هذه الأساطيل المتجمعة ، ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأميرال إلا بعض إصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة ، والطوابى الآن على الحالة التى كانت عليها عند وصول الأساطيل ، ونحن هنا فى وطننا وبيتنا ، فمن حقنا بل من الواجب علينا أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الإنجليزية إنها باقية بيننا ، ومصر الحريصة على حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها ، لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ولا أية طابية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح ، فهى لذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم إما عن هجوم الأساطيل أو عن إطلاق المدافع على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الإسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لأحكام حقوق الإنسان ولقوانين الحرب .

---

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٣٢ ص ١٧٢

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة .

(٧) إعلان الأحكام العرفية فى البلاد[١]

ابتداء من ١١ يوليه سنة ١٨٨٢

وقد أعلنت الأحكام العرفية فى البلاد ابتداء من يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ وأرسل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء بذلك تلغرافا إلى جميع المديريات هذا نصه :

حيث ابتدأت الحرب بيننا وبين الإنجليز فبمقتضى القانون تكون الإدارة تحت أحكام العسكرية والخيول والبغال الموجودة جميعها بالمديريات والمحافظات، ترسل لديوان الجهادية بأثمان موافقة على الجهادية فليسرع بالمبادرة فى إرسالها .

(٨) استقالة أحد أعضاء الوزارة البريطانية

احتجاجا على ضرب الإسكندرية واحتجاج أحد أعضاء مجلس النواب الإنجليزى على ذلك

أبى مستر جون برايت أحد أعضاء الوزارة البريطانية برئاسة مستر جلادستون أن يقر ضرب الإسكندرية، فاستقال احتجاجا عليه ووصف الضرب بأنه «انتهاك صارخ للقانون الدولى وقانون الأخلاق» .

واعترض سير ولفريد لاوسن أحد النواب الأحرار فى مجلس العموم يوم ١٢ يوليه على ضرب الإسكندرية قائلا " إنه فظاعة دولية وعمل يجمع بين الجبن والقسوة والإجرام " .

(٩) برقية الخديو توفيق إلى عرابى[٢]

فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية بكفر الدوار ويحمله تبعة ضرب الإسكندرية ويدافع عن حسن مقاصد الإنجليز

إعلموا أن ماحصل من ضرب المدافع من الدونمة الإنجليزية على طوابى الإسكندرية وتخريبها إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما يصير الاستفهام عنها كان يصير إخفاؤها وإنكارها ، والآن قد حصلت المكالمة مع الأميرال ، فأفاد أنه ليس للدولة الإنجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وأن ما حصل إنما

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

هو فى مقابلة ما كان من التهديد والتحقير للدونمة ، وأنه إذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممتثل ومؤتمن فهو مستعد لتسليم مدينة الإسكندرية إليها ، ولذلك إذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الإنجليزية تحترمهم وتسلم إليهم المدينة ، فقد تحقق من هذا أن الدولة الإنجليزية ليست محاربة مع الحكومة الخديوية وأنه تقرر من كافة الدول المعظمة (المؤتمر) بأنه لا يصير مس امتيازات الحكومة المصرية ولا حريتها ، ولا مس حقوق الدولة العلية بل هى تبقى ثابتة لها كما كانت ، وأن يصير إرسال عساكر شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر ، فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التى تجرونها بوصول أمرنا هذا ، وتحضروا حالا إلى سراى رأس التين لأجل إعطاء التنبيهات المقتضية الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار .

---

(١٠) رد عرابى[1]

على برقية الخديو توفيق

مولاى : فى شريف علم مولاى المعظم أن المحاربة التى وقعت بيننا وبين الإنجليز إنما تسببت عن طلبات من الأميرال الإنجليزى ، وبلغت مسامع عظمتكم ، وعرضت على مجلس نظاركم المنعقد تحت رياسة سموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المنتخبين ودو لتلو درويش باشا نائب الحضرة السلطانية ، ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرة بالحكومة الخديوية ، ومخلة بشأن البلاد قرر رأيهم على معارضة طلب الأميرال ولو أدى ذلك إلى الحرب ، وبناء على ذلك ، قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف عسكرى ، وصدرت الأوامر إلى المديريات بطلبهم ، وقرر المجلس أيضا أنه لا تطلق المدافع من جهتنا إلا بعد إطلاق خمسة مدافع من السفن الإنجليزية ، ولما ابتدأت السفن بضرب النيران على مدينة الإسكندرية لم نقابلها إلا بعد عشرين طلقة ، ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد لاستمرار الأوامر بعدم الاستعداد ، ثم بعد ذلك أعلن حضرة رئيس مجلس النظار وناظر خارجية حكومتكم إلى جميع جهات الإدارة بصيرورة البلاد حربا مع الإنجليز ، وأنها صارت تحت الأحكام العسكرية ، كما هو حكم القانون زمن الحرب ، فبهذه الأسباب يا مولاى تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة لدولة الإنجليز بوجه الحق والشرع ، ولم يحصل من الحكومة ولا من عساكرها أدنى تحقير ولا ازدراء بالدونمة كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وإنما كانت الحرب عدوانا من الإنجليز على الحكومة التى لم يبد منها أدنى شئ يستوجب الحرب ، فإن كان الأميرال فى محاربته مع سموكم أظهر أنه عدل عن المحاربة إلى المسالمة ، فذلك بعد وقوع الحرب يعد طلبا للصلح وسعيا فى تجديد العلاقات ، ولا يجوز أن يكون إنكارا للحرب بالمرة وتبرؤا من العدوان بعد وقوعهما ، ولا شك فى أنى أطابق أفكار سموكم فى الميل إلى الصلح مع حفظ

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

شرف البلاد، والحكومة وإن كان الأميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم المنظم بعد أن تخربت بمدافع السفن الإنجليزية هدما وحرقا، فهاهو جيشها المنظم الذى لم يقع منه أدنى أمر يخل بنظامه، مستعد لأن يستلمها بعد براح المراكب عن مياه الإسكندرية ، وللمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية ينبغى الاستمرار على الاستعداد العسكرى ، كما وافق رأى سموكم أولا حتى تفارق المراكب السواحل المصرية خوفا مما عسى أن يحدث من قبيل ما سبق ، فقد صارت الحادثة الماضية برهانا جليا على أن الوعد بالمسالمة من الإنجليز لا يمكن كمال الثقة به ، وإنما هو لأجل شغلنا عن الاستعداد واقتراح مطالب مضرة بمصالح البلاد، وإنى كنت أتمنى أن أتمثل بين يدى عظمتكم لإبداء هذه الملحوظات ، لكن مع الأسف أنه تحقق عندى من الاكتشافات الحقيقية أن مدينة الإسكندرية مشغولة الآن بعساكر الإنجليز، فمن المعلوم عند مولاى أنه لا يمكنى الحضور بتلك المدينة لهذا السبب ، فإذا حسن لدى مولاى، فليصدر أمره السامى بحضور حضرات النظار أو سعادة رئيس مجلس النظار إلى مركز الجيش للمداولة فى هذا الأمر لنكون على بينة من الحقيقة حتى يمكننا بعد ذلك صرف العساكر وترك التجهيزات الحربية والحضور إلى المدينة، والأمر لمن له الأمر .

---

(١١) قرار الجمعية العمومية بالإجماع[1]

على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية

فى مساء يوم الاثنين ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢، اجتمع المدعوون إلى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية و بلغ عددهم أربعمائة عضو ، وعرضت عليهم الرسائل التى تبودلت بين الخديو وعرابى ، وتداولوا فى الموقف ، فأجمعوا على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية ما دامت البوارج الإنجليزية فى السواحل وجنودهم فى الإسكندرية ، وعلى استدعاء الوزراء من الإسكندرية ، وهذا نص القرار :

فى بداية الحرب بيننا و بين الإنجليز كتب حضرة عطو فتلو رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية إلى سائر جهات الإدارة بأن الحرب انتشبت بيننا و بين الإنجليز وصارت البلاد تحت الأحكام العسكرية ، ومن اللازم الاستعداد للمقاومة ، ثم وردت منه إفادة تلغرافية بعد ذلك بأيام مقتضاها حصول الصلح والتنبيه على المصالح أن تسير سيرا مدنيا وأنها خرجت من الأحكام العسكرية، و بعد ذلك صدرت إفادة من ناظر الجهادية إلى جهات الحكومة يصرح ببقاء البلاد تحت الأحكام العسكرية، و بأن الحرب لم تزل قائمة بيننا و بين الإنجليز فى مدينة الإسكندرية ومراكبهم فى مياهها، وصدرت إرادة سنية من الجناب الخديو لناظر الجهادية، مقتضاها أن لا حرب بيننا و بين الإنجليز،

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢

وأن السبب فى الحرب هو المداومة على الاستعداد فى الطوابى الذى يعد تحقيرا لمراكب الإنجليز ، فضرب المراكب لاستحكاماتنا ولمدينة الإسكندرية ليس حربا للحكومة وإنما هو من قبيل رد الشرف، وليس هناك حرب حقيقية إلخ ما ذكر بالإرادة ، فأجاب ناظر الجهادية بأن الحرب بين الحكومة والإنجليز كانت بقرار من مجلس عام منعقد تحت رئاسة الحضرة الخديوية ، وأيد ذلك إعلان رئيس مجلس النظار إلخ ماذكر فى الجواب ، ثم قدم عرضحال من مخزنجى مخزن القبارى بالإسكندرية لسعادة ناظر الجهادية يشكو من بعض أمور تضاد الصالح،وورد للناظر الموما إليه معلومات عن أعمال عساكر الإنجليز فى الإسكندرية تدل على معاداتهم لرعية الحكومة الخديوية، وأنهم فى حرب معها كما يعلم من إفادته، ثم إن ناظر الجهادية المشار إليه طلب فى إحدى إفاداته لوكيل الجهادية أن يشكل مجلس من علماء البلاد وأمرائها وأعيانها للنظر فى هذه الأمور المهمة ، فبناء على ذلك انعقد فى نظارة الجهادية ليلة غرة رمضان سنة ١٢٩٩ مجلس مؤلف من سعادة وكيل الداخلية وسعادات كل من وكيل الجهادية وعلى باشا فهمى ووكيل الحقانية وناظر الدائرة السنية ودانش باشا ومحمود سامى باشا البارودى ومحمد رضا باشا السوارى وحضرات باشكاتب المالية وأحمد بك رفعت مدير المطبوعات ومأمور ضبطية مصر (ابراهيم بك فوزى) وعلى بك يوسف وأحمد بك فرج وحسن بك جاد ، وبعد المداولة قرر المجلس لزوم انعقاد مجلس عام يشكل من مشاهير العلماء والرؤساء الروحانيين ومن الطوائف المختلفة ومأمورى الحكومة الحائزين للرتبة الثانية فما فوق وأكابر الذوات المتقاعدين وأعيان التجار ، وأن يكون انعقاده فى نظارة الداخلية يوم الاثنين غرة رمضان سنة ١٢٩٩ ، وفى الميعاد المذكور انعقد المجلس تحت رئاسة سعادة وكيل الداخلية من عدد كثير من كل طبقة من الطبقات المذكورة،وتليت على مسامع الحاضرين جميعا الأوراق المتعلقة بهذه المسائل المتقدمة ، وطلب منهم النظر فيها من جهة كونهم أعيان البلاد وأصحاب الصالح المهم فيها ، فاتفق رأى الجميع بعد المداولة :

(أولا) على لزوم الاستمرار فى الاستعدادات الحربية مادامت عساكر الإنجليز فى مدينة الإسكندرية ومراكبهم فى مياهها .

(ثانيا) على أنه يلزم طلب حضرات النظار إلى العاصمة للاستعلام منهم عن حقيقة ماحصل قبل الحرب وبعده ليتمكن المجلس من إعطاء قراره فيما بعد .

(ثالثا) على أن تعين لجنة مركبة من ستة مندوبين من طرف المجلس ليتوجهوا إلى الإسكندرية، ويبلغوا حضرات النظار قرار المجلس ثم يدعوهم للحضور إلى العاصمة للسبب المتقدم ، وقد انتخب المجلس أعضاء لهذه اللجنة سعادة على مبارك باشا وسعادة محمد رؤوف باشا من الذوات ، وحضرة أحمد بك السيوفى والشيخ سعيد بك الشماخى من أعيان التجار ،والشيخ على نايل والشيخ أحمد كيوة من العلماء ، وبعد ذلك انفضت الجلسة .

(١٢) قرار الخديو توفيق فى ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢

بعزل عرابى من وزارة الحربية[١]

على إثر اطلاع الخديو على قرارات الجمعية العمومية أصدر أمرا فى ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢ بعزل عرابى من وزارة الحربيه .

نص الأمر :

إن ذهابكم إلى كفر الدوار مستصحبا العساكر وإخلاء ثغر الإسكندرية من غير أن يصدر لكم أمر بذلك وتوقيف حركة السكة الحديد وقطع جميع المخابرات التلغرافية عنا ومنع ورود البوستة إلينا ومنع حضور المهاجرين إلى وطنهم بالإسكندرية ، واستمراركم فى التجهيزات الحربية ، وارتكابكم عدم الحضور بطرفنا بعد صدور أمرنا بطلبكم كل ذلك يوجب عزلكم . فقد عزلناكم من نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرنا هذا اكم بما ذكر ليكون معلوما " .

(١٣) قرار الجمعيه العمومية فى ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢

بوقف أوامر الخديو توفيق ونظاره وعدم تنفيذها[٢]

كان عرابى مرابطا فى معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو أمره بعزله من منصبه ، فلم يأبه له واستمر يعد عدة الدفاع ليصدّ تقدم الإنجليز ، وأرسل إلى يعقوب سامى باشا يطلب منه عقد الجمعية العمومية ثانية للنظر فى أمر العزل ، فقرر المجلس العرفى دعوة الجمعية العمومية إلى الانعقاد ، واجتمعت بوزارة الداخلية يوم السبت ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وأصدرت قرارها بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها ، وهذا نص القرار :

بعد تلاوة الأوامر الصادرة من الخديو أولا وآخرا وفيها الأمر الصادر بعزل أحمد باشا عرابى وتلاوة منشورات عرابى باشا ، وبعد سماعنا ما عرضه وكيل الجهادية بصفة هذه الوظيفة وكونه رئيس المجلس المشكل لإدارة أشغال الحكومة على المجلس ، وهو هل وجود الخديو فى الإسكندرية هو ونظاره تحت محافظة عساكر الإنجليز يقتضى عدم تنفيذ أوامره أم لا ، وإذا صدرت له أوامر من الخديو هل يعمل بها أم لا ، رأينا أن وجود العساكر فى الإسكندرية والمراكب الإنجليزية فى السواحل المصرية ووقوف عرابى باشا بمدافعة العدو يقتضى وجوب بقاء

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

الباشا المشار إليه فى نظارة الجهادية والبحرية مداوما على قيادة العساكر، ومتبعا فى أوامره المتعلقة بالعسكرية وعدم انفصاله من تلك الوظيفة ، ورأينا وجوب توقيف أوامر الخديو وما يصدر من نظاره الموجودين معه فى الإسكندرية كائنة ما كانت لأى جهة من الجهات، وعدم تنفيذها حيث إن الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف ، ويلزم عرض قرارنا هذا على الأعتاب العالية الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات .

---

(١٤) إعلان قائد الحملة الإنجليزية الجنرال ولسلى[1]

بأمر الحضرة الخديوية إلى المصريين فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢

عهدت الحكومة البريطانية بقيادة جيش الحملة على مصر إلى الجنرال السير جارنت ولسلى Sir Garnet Wolseley ولم يكد يستقر به المقام فى الإسكندرية حتى أذاع الإعلان الآتى :

بأمر الحضرة الخديوية

إعلان للمصريين

يعلن الجنرال قائد الجيوش الإنجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية فى إرسالها تجريدة عسكرية إلى القطر المصرى ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط الحامل السلاح ضد سموه ، فعموم الأهالى الذين فى سلم وسكينة تصير معاملتهم بكل تودد وإنسانية ، ولا يحصل لهم أدنى ضرر بل يحترم دينهم وجوامعهم وعائلاتهم ، والأشياء التى تلزم الجيش يصير دفع ثمنها ، وعليه ندعو الأهالى لتقديم ذلك ، وأن الجنرال قائد الجيوش يسرّ جدا من زيارة مشايخ البلاد وخلافهم الذين يودّون المساعدة لردع العصيان الذى هو ضد الحضرة الخديوية الحاكم والوالى الشرعى على القطر المصرى المعين من لدن الذات الشاهانية .

الإسكندرية فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ — الامضاء

جارنت ولسلى

قومندان عموم الجيش الإنجليزى بالقطر المصرى

---

[1] الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، والكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة ٨ ص ٣

(١٥) امر الخديو توفيق فى ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ [١]

إلى ضباط وقواد وحدات الجيش المصرى

لما كان الغرض الوحيد من الأعمال العسكرية التى يقوم بها سير جارنت ولسلى هو استتباب الأمن فى مصر، فنحن قد صرحنا له باتخاذ التدابير العسكرية التى يرى لزوما لاتخاذها، فيجب عليكم حال وصول أمرنا هذا إليكم أن تبذلوا له المساعدات اللازمة، وتطيعوا أوامره كما لو كانت صادرة منا، فمن يخضع له كأنه خضع لنا شخصيا، ومن خالفه يعد عاصيا لنا ويعامل معاملة العاصى، وقد أصدرنا أمرنا هذا إليكم للعمل بمقتضاه. "

* * *

وفى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ عاد الجنرال ولسلى إلى انجلترا، وخلفه فى قيادة جيش الاحتلال الجنرال أليزون (Alison)، وأصبح عدد جيش الاحتلال البريطانى من أول نوفمبر سنة ١٨٨٢ إثنى عشر ألفا من الجنود.

---

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة ٨٩ ص ٤١

٣ — معاهدة القسطنطينية

فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨

إن جلالة ملك بريطانيا العظمى و أيرلندا و إمبراطور الهند وجلالة إمبراطور المانيا وملك بروسيا وجلالة إمبراطور النمسا وملك بوهيميا إلخ وملك هنغاريا وجلالة ملك أسبانيا وباسمه الملكة الوصية على المملكة ورئيس جمهورية فرنسا وجلالة ملك إيطاليا وجلالة ملك هولندا ودوق لوكسمبرج إلخ وجلالة إمبراطور الدول الروسية وجلالة إمبراطور الدولة العثمانية .

رغبة منهم فى إبرام اتفاق فيما بينهم خاص بوضع نظام نهائى لضمان حرية جميع الدول فى استعمال قناة السويس فى كل وقت وفى تكميل نظام المرور فى القناة المذكورة المقرر بمقتضى الفرمان الصادر من الباب العالى بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ (٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٢) والمؤيد للشروط التى منحها سمو الخديوى قد عينوا ممثلين لهم المذكورين بعد ... ...

من شأنه تعطيل حرية الملاحة فى القناة أو فى الموانى الموصلة إليها أو فى دائرة نصف قطرها ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانى حتى ولو كانت الدولة العثمانية إحدى الدول المتحاربة .

ويمتنع على البوارج الحربية للدول المتحاربة أن تباشر داخل القناة أو فى الموانى المؤدية إليها عمليات التموين أو التخزين إلا بالقدر الضرورى جدا ويتم مرور السفن المذكورة فى القناة فى أقصر زمن ممكن وفقا للأنظمة المعمول بها ولا يجوز لها الوقوف إلا لضرورة قضت بها مصلحة العمل .

ولا يجوز أن تزيد مدة بقائها فى بور سعيد أو فى خليج السويس على ٢٤ ساعة إلا فى حالة التوقف الجبرى وفى هذه الحالة يجب عليها الرحيل فى أقرب فرصة ممكنة . ويجب أن تمضى ٢٤ ساعة بين خروج سفينة متحاربة من إحدى موانى الدخول وبين قيام سفينة أخرى تابعة للدول المعادية .

مادة ٥ — لا يجوز لدول الأعداء فى زمن الحرب أن تأخذ أوتنزل فى القناة أو الموانى المؤدية إليها جيوشا أو معدات وأدوات حربية غير أنه فى حالة حدوث مانع طارئ فى القناة يجوز الإذن بركوب أو نزول الجيوش فى موانئ الدخول على دفعات بحيث لا تتعدى الدفعة الواحدة ألف رجل مع المهمات الحربية الخاصة بهم .

مادة ٦ — تخضع الغنائم فى جميع الأحوال للنظام نفسه الموضوع للسفن الحربية التابعة للدول المتحاربة .

مادة ٧ — لا يجوز للدول أن تبقى سفنا حربية فى مياه القناة بما فى ذلك ترعة التمساح والبحيرات المرة .

ولكن يجوز للسفن الحربية أن تقف فى الموانى المؤدية إلى بور سعيد والسويس بشرط ألا يتجاوز عددها اثنين لكل دولة .

ويمتنع على الدول المتحاربة استعمال هذا الحق .

مادة ٨ — تعهد الدول الموقعة على هذه المعاهدة إلى مندوبيها بمصر بالسهر على تنفيذها . وفى حالة حدوث أمر من شأنه تهديد سلامة القناة أو حرية المرور فيها يجتمع المندوبون المذكورون بناء على طلب ثلاثة منهم برياسة عميدهم لإجراء المعاينة اللازمة وعليهم إبلاغ حكومة الحضرة الخديوية الخطر الذى يرونه لتتخذ الاجراءات الكفيلة بضمان حماية القناة وحرية استعمالها . وعلى كل حال يجتمع المندوبون مرة فى السنة للتثبت من تنفيذ المعاهدة تنفيذا حسنا .

وتعقد هذه الاجتماعات الأخيرة برياسة قوميسير خاص تعينه حكومة السلطنة العثمانية لهذا الغرض ويجوز أيضا لقوميسير الحضرة الخديوية حضور الاجتماع كذلك، وتكون له الرياسة فى حالة غياب القوميسير العثمانى .

ويحق للمندوبين المذكورين المطالبة بنوع خاص بإزالة كل عمل أو فض كل اجتماع على ضفتى القناة من شأنه أن يمس حرية الملاحة وضمان سلامتها التامة .

مادة ٩ — تتخذ الحكومة المصرية فى حدود سلطتها المستمدة من الفرمانات والشروط المقررة فى المعاهدة الحالية التدابير الضرورية لضمان تنفيذ هذه المعاهدة .

وفى حالة عدم توافر الوسائل الكافية لدى الحكومة المصرية يجب عليها أن تستعين بحكومة الدولة العثمانية التى يكون عليها اتخاذ التدابير اللازمة لإجابة هذا النداء ، و إبلاغ ذلك إلى الدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ ، وعند اللزوم تتشاور معها فى هذا الصدد.

ولا تتعارض أحكام المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ مع التدابير التى ستتخذ عملا بهذه المادة .

مادة ١٠ — كذلك لا تتعارض أحكام المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ مع التدابير التى قد يرى عظمة السلطان وسمو الخديو اتخاذها باسم صاحب الجلالة الامبراطورية ليضعا ، بواسطة قواتهما وفى حدود الفرمانات الممنوحة ، الدفاع عن مصر وصيانة الأمن العام .

و إذا رأى صاحب العظمة الامبراطورية السلطان أو سمو الخديو ضرورة استعمال الحقوق الاستثنائية المبينة بهذه المادة يجب على حكومة الامبراطورية العثمانية أن تخطر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن .

ومن المتفق عليه أيضا أن أحكام المواد الأربعة المذكورة لا تتعارض إطلاقا مع التدابير التى ترى حكومة الامبراطورية العثمانية ضرورة اتخاذها لكى تضمن بواسطة قواتها الخاصة الدفاع عن ممتلكاتها الواقعة على الجانب الشرقى من البحر .

مادة ١١ — لا يجوز أن تتعارض التدابير التى تتخذ فى الحالات المنصوص عنها فى المادتين ٩ و ١٠ من هذه المعاهدة مع حرية استعمال القناة . وفى الحالات المذكورة يظل إنشاء الاستحكامات الدائمة المقامة خلافا لنص المادة الثامنة محظورا .

مادة ١٢ — إن الدول العظمى المتعاقدة — تطبيقا لمبدأ المساواة الخاص بحرية استعمال القناة ذلك المبدأ الذى يعتبر إحدى دعائم المعاهدة الحالية — قد اتفقت على أنه لا يجوز لأحدها الحصول على مزايا إقليمية أو تجارية أو امتيازات فى الاتفاقات الدولية التى تبرم مستقبلا فيما يتعلق بالقناة . ويحتفظ فى جميع الأحوال بحقوق تركيا كدولة ذات سيادة إقليمية .

مادة ١٣ — فيما عدا الالتزامات المنصوص عنها فى هذه المعاهدة لا تمس حقوق السيادة التى لصاحب العظمة السلطان وحقوق صاحب السمو الخديو وامتيازاته المستمدة من الفرمانات .

مادة ١٤ — قد اتفقت الدول العظمى المتعاقدة بأن التعهدات المبينة فى هذه المعاهدة غير محددة بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس العالمية .

مادة ١٥ — لا يجوز أن تتعارض نصوص هذه المعاهدة مع التدابير الصحية المعمول بها فى مصر .

مادة ١٦ — تتعهد الدول العظمى المتعاقدة بإبلاغ هذه المعاهدة إلى علم الدول التى لم توقع عليها مع دعوتها إلى الانضمام إليها .

مادة ١٧ — يصدق على هذه المعاهدة ويتم تبادل التصديقات فى القسطنطينية خلال شهر أو قبل ذلك إن أمكن، وإثباتا لما تقدم قد وقع عليها المندوبون المفوضون وختموها بخاتم شاراتهم.

تحريرا فى القسطنطينية فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨

٤ — عهود إنجلترا باحترام استقلال مصر

وبعض وعودها بالجلاء

١ — تصريح السير هنرى اليوت (Henry Elliott) سفير إنجلترا فى الآستانة للسلطان سنة ١٨٧٣ :

"ليس فى إنجلترا حزب له أقل رغبة فى الاستيلاء على مصر" .

٢ — تصريح سير إدوار مالت (Edward Malet) قنصل إنجلترا العام فى مصر للسلطان فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ :

"إن حكومة جلالة الملكة لا ترمى إلا للاحتفاظ بسيادة الباب العالى وبحقوق الخديوى ، وهى لا ترغب فى احتلال مصر ولا ضمها" .

٣ — برقية اللورد جرانفيل (Granville) وزير خارجية إنجلترا إلى سير إدوار مالت فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ :

"ليس لحكومة جلالة الملكة غرض سوى سعادة مصر وتمتعها بكمال حريتها التى نالها الخديو بموجب الفرمانات العديدة وباستقلالها الإدارى الذى ضمنه السلطان لها ، وإن انجلترا لتناقض أعز تقاليد تاريخها القومى إذا هى رغبت فى انتقاص هذه الحرية ، وإن العلاقة التى تربط مصر بالباب العالى تعد ضمانة كبرى ضد كل تدخل أجنبى ، فإذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر فى مستقبل قريب معرضة لخطر أطماع المتنافسين" .

٤ — تصريح اللورد جرانفيل (Granville) إلى موزوروس باشا سفير تركيا فى لندن فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ :

"بالرغم من جميع الإشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة فى أن نعمل لاحتلال مصر أو ضمها وإنما نحن نرغب فى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان" .

٥ — تصريح اللورد جرانفيل (Granville) لسفير روسيا فى لندن فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ :

"ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصى وإنما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة" .

٦ — تصريح اللورد دفرين Dufferin سفير إنجلترا فى الآستانة للسلطان فى ٤ نوفمبر سنه ١٨٨١ :

" لقد صرحت للسلطان أن إنجلترا بعيدة عن أن يكون لها مطامع فى مصر ، فإن غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة ، والرأى العام فى إنجلترا مجمع على هذه السياسة ، وقد أضفت إلى ذلك أنى لا أجهل أن السلطان يرتاب فى نياتنا ، وإن من الأسف العظيم أن يتولاه مثل هذا الخوف الخيالى " .

٧ — برقية اللورد جرانفيل Granville إلى اللورد ليونس Lyons سفير إنجلترا فى باريس فى ٣ يناير سنة ١٨٨٢ :

" إن لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال إنجلترا مصر لأنه يثير مقاومة مصر وتركيا ، وإن التدخل التركى أو تدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة " .

٨ — تصريح اللورد ليونس Lyons إلى مسيو دى فريسينييه رئيس الوزارة الفرنسية فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ :

" إن حكومة جلالة الملكة تمقت كل تدخل حربى فى مصر " .

٩ — تصريح الملكة فيكتوريا فى خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ :

" سأبذل كل ما لدىّ من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التى قررتها الفرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل إدارة البلاد (مصر) إدارة حسنة مع ترقية نظمها " .

١٠ — تصريح اللورد جرانفيل Granville إلى مسيو تيسو فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ :

" إن الحكومة الإنجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلى فى مصر أو احتلالها حربيا " .

١١ — منشور اللورد جرانفيل Granville إلى الدول فى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ :

" إن عمل الأميرال سيمور سيقتصر على الدفاع الشرعى دون أن يكون للحكومة الإنجليزية غرض مستتر " .

١٢ — برقيـــة اللورد جرانفيل Granville إلى اللورد دفرين سفير إنجلترا فى الآستانة فى ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ :

" إن انجلترا لا تسعى فى مصر وراء غرض شخصى لا يتفق مع مصالح أوربا ولا وراء غرض ينافى مصالح الشعب المصرى " .

١٣ — تصريح سير شارلس ديلك Charles Dilke وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلى مسيو تيسو Tissot فى ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢ :

"إن الجنود التى نزلت إلى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالأمن فى الإسكندرية".

١٤ — تصريح مستر جلادستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ٢٤ يوليه سنة ١٨٨٢ :

" ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصر، وهى لم ترسل الجنود إليها إلا لإعادة الأمن فيها، ولكى ترجع للخديو سلطته التى فقدها ، وهى تنوى بكل تحقيق أن تعرض على الاتفاق الأوربى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية" .

١٥ — تصريح سير شارلس ديلك فى مجلس العموم يوم ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢ :

" إن رغبة حكومة جلالة الملكة هى أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير مصر من الطغيان العسكرى، ونحن على يقين أنه خير لإنجلترا ولمصر أن تقوم فى مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة، نحن لا نريد أن نلزم مصر بنظم نختارها لها ، بل نريد أن ندعها تختار ما تشاء ، وإن الشرف ليقضى علينا أن نحترم النظم الحرة التى نفخر بها " .

١٦ — خطاب الأميرال سيمور إلى الخديو توفيق فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢ :

" أنا أميرال الأسطول البريطانى أرى الفرصة سانحة لأسارع إلى التأكيد لسموكم بأن حكومة بريطانيا العظمى لاتنوى مطلقا فتح مصر ولا التعرض لدين المصريين ولا لحريتهم بحال ، وإن غرضها الوحيد أن تحمى سموكم والمصريين من العصاة " .

١٧ — تصريح مستر جلادستون فى مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ :

" ليس فى نيتنا مطلقا أن نحتل مصر، وإذا كان هناك شىء لا نقدم عليه فهو ذلك الاحتلال لأن فيه مناقضة تامة للمبادئ التى أعلنتها حكومة جلالة الملكة ، وللوعود التى وعدتها لأوروبا ولسياسة أوروبا نفسها » .

١٨ — منشور اللورد جرانفيل وزير الخارجية للسفراء فى أغسطس سنة ١٨٨٢ :

" يجب على سفراء الملكة فى الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لإنجلترا ، وأن الحكومة الإنجليزية مصممة على ألا تسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول " .

١٩ — تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للجنرال مينابرى فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ :

" إن إنجلترا لا ترمى إلى بسط حمايتها على مصر أو إرغام أحد على الخضوع لإرادتها " .

٢٠ — تصريح مستر دودسون Dodson فى خطابه بسكربرد يوم ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢ :

"ليس لإنجلترا نية البقاء فى مصر يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة، وهى تؤمل أن تعود الحكومة الأهلية بعد قريب ، ولاحاجة لإنجلترا فى بسط سيادتها على مصر ولا فى ضمها ، وإنما هى ترغب فى أن تعيد مصر للمصريين " .

٢١ — تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ :

" أنقص عدد الجنود البريطانية إلى إثنى عشر ألفا منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتلال إلا وقتيا، وستضع الحكومة الإنجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية " .

٢٢ — خطبة مستر تشمبرلين فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ :

" إنى لا أضيع وقتى فى تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لخلفنا ، إذ به تكون قد أوجدنا أيرلندا جديدة فى الشرق ، ولا ريب فى أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها ، وإننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن والسعادة والاستقلال " .

٢٣ — تصريح الملكة ڤيكتوريا فى خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ :

" سنحترم كل الالتزامات الدولية فى مصر . "

٢٤ — تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ :

" إننا لانطيل أجل احتلال مصر إلى مابعد الوقت الذى تقضى به الضرورة لوجود الجنود بها ، ولا ريب أن هناك أمما أخرى لها من الحقوق والمصالح مالانجلترا فى مصر ، والحكومة الانجليزية لا تعترف بمصالح إنجليزية منفصلة عن المصالح العامة التى للأمم المتحضرة . "

٢٥ — تصريح جلادستون فى مجلس العموم يوم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

" لم تنس حكومة جلالة الملكة وعودها ، ولن تبقى الجنود البريطانية بوادى النيل يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة . "

٢٦ — تصريح جلادستون فى خطبته بوليمة محافظ لندن يوم ٨ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

" لم نذهب إلى مصر لأغراض أنانية ، وإن رغبتنا الوحيدة هى تعجيل الإصلاح فى مصر وعند تمام هذا الإصلاح سنرحل عنها " .

٢٧ — تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

" إن الحكومه الانجليزية لم تفكر فى ضم مصر لأن هذا العمل يمس شرف انجلترا . "

٢٨ — تصريح سير شارلس دبلك وكيل وزارة الخارجية فى مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

" إن حكومة جلالة الملكه معارضة فى ضم مصر وفى كل مايشبه هذا الضم احتفاظا بعهودها وصيانة لمصالح انجلترا " .

٢٩ — تصريح سير وليم هوركور William Harcourt فى ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ :

" إن إنجلترا لاتنوى ضم مصر مطلقا ، ولا تعترف لنفسها بأى حق فى هذا العمل الذى يعد وسيلة غير سياسية ، لقد كان ضم قبرص مما يؤسف له ، فلا ضم ولاحماية ، بل إننا سنجلو عن مصر متى استتب الأمن والهدوء فيها " .

٣٠ — تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للسيو دادنجتون فى ١٦ يونية سنة ١٨٨٤ :

" تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها فى بدء سنة ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن فى مصر " .

٣١ — تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :

" نتعهد أن لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر إلى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ إذا كانت الدول يومئذ تصرح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن فى مصر ، ولا جرم أننا إذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عند ما يحين وقت تنفيذ ماتعهدنا به ، فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد " .

٣٢ — تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ :

" تنوى الحكومة الإنجليزية نية صريحة أن تنسحب من مصر لأسباب سياسية ومالية " .

٣٣ — تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ :

" الحكومة مصممة على أن لا تبقى فى السودان يوما واحدا ، أكثر مما تقضى به الضرورة " .

٣٤ — تصريح اللورد كمبرلى Kimberly وزير الهند فى مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ :

" سنرحل عن مصر يوم أن تتألف فيها حكومة مستقرة ، ولا يمكن لأى حكومة بريطانية أن تواجه أوروبا بسياسة أخرى ".

٣٥ — تصريح سير ميخائيل بيش Michael Beach وزير المالية فى مجلس العموم يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

" ليس فى نية انجلترا أن تبقى على الدوام فى مصر ، وإن الغرض الوحيد لحكومة جلالة الملكة هو إعداد هذه البلاد للاستقلال ".

٣٦ — تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى منشور انتخابى يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

" يجب على إنجلترا أن تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطانى ، ونحن لا نقبل ضما ولا حماية ولا إطالة غير محدودة للاحتلال ، كما أننا نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه فى مقابل المجهودات والتضحيات التى بذلناها لليوم ، إن السياسة الانجليزية قائمة على خطأ ، وإن أحسن ما يعمل فى مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حدا لمثل هذا التدخل " .

٣٧ — تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للسير دادنجتون فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

" إذا ظننتم أننا نريد البقاء فى مصر تكونون مخدوعين ، لأننا لا نبحث إلا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء . "

٣٨ — تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى خطاب ألقاه فى الوليمة التى أقامها محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

" لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهى ، وأن أقوال أوروبا فى هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة " .

٣٩ — تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات فى ١٠ يونية سنة ١٨٨٧ :

" لا تستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها ، وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولى ، وإن مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالى على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى وادى النيل ، ولقد عقدت اتفاقية فى هذا الصدد مع تركيا ، وهى تقضى بأن الاحتلال الإنجليزى ينتهى بعد ثلاث سنوات "

٤٠ — تصريح سير هنرى دورومندولف إلى الصدر الأعظم فى سنة ١٨٨٧ :

" كذبت الحكومة الانجليزية كل نية فى ضم مصر أو بسط الحماية عليها ، ولقد نسبوا لانجلترا فكرة أنها تريد احتلال مصر احتلالا أبديا ، ولكن هذا يعد خرقا لتقاليد إنجلترا السياسية ونقضا لتعهداتها نحو السلطان ، وانتهاكا لحرمة القانون الدولى. "

٤١ — تصريح و . هـ . سميث W.H.Smith وزير الخزانة فى مجلس العموم فى أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

" يمكننا أن نتوقع فى مستقبل قريب جدا الجلاء عن وادى النيل كله "

٤٢ — تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ :

" لانستطيع إعلان حمايتنا على مصر ، ولا إعلان نيتنا بأننا نريد أن نحتلها احتلالا فعليا أبديا لأن هذا يعد نقضا لتعهدات انجلترا الدولية " .

٤٣ — تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى وليمة محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ :

" ليس غرضنا الأساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية ، وإنما نحن نرغب فى أن نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الإمبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات ، وإننا نتقدم فى هذا السبيل ، ونؤمل من صميم أفئدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريبا "

٤٤ — تصريح سير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقا فى خطابه بمدينة سدنى فى ١١ يناير سنة ١٨٩٢ :

" تعهدت انجلترا بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة ، ولقد حل اليوم وقت الجلاء ، وليس هذا لأننا وعدنا به فقط ، بل لأن مصلحتنا أيضا تتطلب القيام به ، فإن احتلال مصر هو الذى جر الحكومة إلى التنازل عن هلجولند والتخلى عن الهوفاس فى مدغشقر ، وتضحية حقوق المستعمرين فى ترنيف " .

٤٥ — تصريح اللورد دفرين سفير انجلترا فى باريس للسيو دفيل فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :

" إن زيادة الحامية الانجليزية فى مصر لا تدعو إلى أى تعديل فى التأكيدات التى قدمتها حكومة جلالة الملكة فى عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر ، كما أنها لا تدعو لأى تغيير سياسى "

٤٦ — تصريح سير هنرى كمبل بانرمان Sir Henry Cambel Bonnerman وزير الحربية بجريدة نيوز ويتز فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤ :

" ليس احتلال مصر إلا وقتيا ، و إننا لا يمكننا البقاء إلى الأبد فى مصر إلا إذا نقضنا تعهداتنا الرسمية وجعلنا أنفسنا محتقرين فى نظر أوروبا " .

٤٧ — تصريح سير شارلس دبلك وكيل وزارة الخارجية السابق فى محاضرة له ألقاها يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ :

" الاحتلال الانجليزى لمصر مصدر ضعف لانجلترا، وحيث إننا لا نرى أية مصلحة فى البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلاءنا عن هذا البلد " .

٤٨ — تصريح مستر جلادستون فى خطابه الذى أرسله إلى المرحوم مصطفى كامل فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ :

" إن زمن الجلاء على ما أعلم قد وافى منذ سنين "

٤٩ — تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للسيو كورسيل فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ :

" كان وادى النيل ولا يزال دائما ملكا لمصر "

القسم الثانى

١ — إنجلترا تعلن الحماية على مصر

(١) إعلان الحماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

إن وزير خارجية جلالة ملك بريطانيا يعلن أنه نظرا لحالة الحرب الناشئة عن عمل تركيا فقد وضعت مصر تحت حماية صاحب الجلالة ، وسوف تصبح من الآن فصاعدا تحت الحماية البريطانية .

وبذلك انتهت سيادة تركيا على مصر ، وسوف تتخذ حكومة جلالة الملك جميع الإجراءات الضرورية للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها .

وعندما نشبت الحرب ، عهد بحماية مصر إلى جيش الاحتلال البريطانى ، بينما اضطلع الجيش المصرى متعاونا مع الحامية البريطانية الصغيرة فى الخرطوم بمسئولية الأمن فى السودان . ولقد قامت جنود السودان بمساعدة فعالة فى أثناء الحرب . ووضعت مخازن الجيش ، ومستشفياته وإدارات ذخائره تحت تصرف الحاميات المصرية .

---

(٢) برقية ملك انجلترا
إلى السلطان حسين

" فى اليوم الذى ترتقى فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامى أرغب أن أقدم إلى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبعثة عن أكمل إخلاص مع تأكيدى لكم بأنى لا أنفك عن تأييدكم فى المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها فى المستقبل وسعادتها ، ولقد دعيتم عظمتكم السلطانية إلى تحمل مسئولية منصبكم السامى إبان أزمة خطيرة فى الحياة الأهلية بمصر ، وإنى على يقين أنه بمعاونة وزرائكم وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التى يراد العبث باستقلال مصر ورفاهية أهلها وسعادتهم " .

(٣) احتجاج الأمة المصرية
على اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية على مصر

أرسل سعد زغلول رئيس الوفد المصرى فى ١٢ مايو سنة ١٩١٩ عندما اعترف مؤتمر الصلح بالحماية على مصر الكتاب التالى :

باريس فى ١٢ مايو سنة ١٩١٩

جناب مسيو جورج كليمنصو رئيس مؤتمر السلام بباريس .

لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة المشتركة أن يطبق على مصر مبادئ الحق والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادئ نظرا لما قامت به من المساعدة التى أدت إلى النصر — لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت فى مقدمة الدول التى أعلنت أنها فى حالة حرب مع أعداء الدول المتحالفة وعانت أعظم الضحايا فى سبيل قضية الحلفاء — لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسى ، وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بدون أقل مراعاة لرأى الأمة المصرية وبغير أن يعير أدنى التفات لقيام هذه الأمة بأجمعها فى وجه هذه الحماية وإظهارها معارضتها لها بأجلى المعانى .

إن العقل يأبى إسناد مثل هذا القرار إلى المبادئ التى من أجلها خاضت الولايات المتحدة غمار الحرب والتى قررها الرئيس ولسن بعد ذلك لتكون أساسا للهدنة ثم للصلح ، ولا إلى المبادئ التى أعلنت بريطانيا العظمى نفسها أنها تحارب انتصاراً لها ، كذلك لا يجد العقل ما يرتاح إليه إذا صرف النظر عن هذه المبادئ واعتمد على تحكيم العوائد السياسية التى كان معمولا بها قبل الحرب ؛ لأنه كيف يستطيع العقل البشرى أن يفسر نيل الحجاز استقلالها وهى ولاية صغيرة وعدد سكانها لا يذكر ؛ وموارده ضيقة ، لم تتحمل شيئا من أعباء الحرب . ومصر التى قامت بنصيب وافر منها ، وعانت ما عانته فى سبيل الفوز النهائى يكون نصيبها الرفض البات إذا طلبت أن يسمع صوتها ؛ ثم يعقب هذا الرفض ضياع حقوقها المقدسة التى كسبتها بدماء أبنائها فى ميادين القتال .

لا يمكن التسليم بأن مصر التى اشتركت من أوائل القرن الماضى فى إقامة صروح المدنية وساعدت تركيا فى انتصارها الذى أدى إلى استتباب النظام فى الحجاز بل وفى بلاد اليونان والتى قهرت تركيا نفسها فى ميدان الحرب ، يكون حظها أن تعامل بأقل مما عوملت به شعوب أفريقيا الوسطى وقد أصبحوا اليوم محلا لرعاية ما كانوا ليحلموا بها .

ليس فى العالم قاض نزيه يستطيع الاهتداء إلى سبب واحد مقبول للموقف الذى اتخذه المؤتمر إزاء القضية المصرية أو اتخذته بريطانيا العظمى نفسها ، وهى التى استشهدت العالم أكثر من ستين مرة

على أنها لا تفكر مطلقا فى ضم مصر أو فى إعلان الحماية عليها كرها ، وإنما هى ترمى فى سياستها إلى استقلال هذه البلاد .

ونهاية القول أن العقل لا يمكن أن يرتاح لقرار المؤتمر كيفما قلبه ، ومهما كانت العلة التى تتخذ أساسا لتبريره حتى إذا سلم بأنه بنى على حق القوى على الضعيف ، لأن حق القوة معناه الحرب والفتح ، ولا شك فى أن مصر لم تكن فى حالة حرب مع انجلترا ، بل كانت تحارب بجانبها ، ولم تفتح انجلترا مصر بل إن الأمر على العكس من ذلك فإن مصر هى التى ساعدت انجلترا على فتح ما فتحته من بلاد العدو .

نعم إن بعض الصحف قد أيدت تلك النظرية القائلة بأن الشعوب الشرقية لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية ، وأن المبادئ التى أعلنت فى هذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم تحسب عواقبها ، فهل يريدون التمسك بمثل هذه النظرية ليهدموا فى زمن السلم تلك المبادئ السامية التى أقامت الحرب بناءها ، وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود بها ثمن اشترك معهم فى تشييد صرحها إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية فى جميع الأحوال بلا استثناء ، فإننا نرى بعض الأمم الشرقية التى آمنت بما صدر لها من الوعود قد تحققت آمالها فعلا .

لم يبق إلا فرض واحد لا مفر من التسليم به ، وهو أن الشعب المصرى اعتبر سلعة من السلع التى يُتجر فيها . وهذا التصرف هو الذى كان ينقده الدكتور ولسن بشدة فى خطاباته التى كان يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انقضاء عصره . لأنه تصرف جائر لا يتفق مع روح العصر الحاضر . إنه ليشق علينا أن نفكر فى أن المؤتمر قد عاملنا هـــذه المعاملة ، غير أننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع ، ومهما يكن من بواعث الاحترام الواجب لهذه المحكمة العليا ، فإنه لا يسعنا إلا اثبات الواقع كما هو لأن من الأوقات والظروف ما يكون فيه خطر على الإنسان إذا هو لم يضع كل شىء فى سبيل تقرير الحقيقة ، لقد كان للشعوب المهضومة الحق أن تجد فيما مضى فى ذلك المثل الحكيم الذى وضعه الفيلسوف روسو وهو : «إن القوى مهما بلغت قوته لا يضمن أن تكون له الغلبة على الدوام» — ما يساعدها على التذرع بالصبر . أما الآن وقد أثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان أن من الأمور الممقوته التى تنفر منها الطباع أن تسود أمة على أمة ، فقد بلغ كره السيادة من نفوس الأمم المظلومة أنها أضحت تفضل الفناء على البقاء فى قيود الذل ، ولا شك أنه ما كان لتلك المبادئ الجديدة إلا أن تصادف فى مصر وسطا مستعدا لقبولها ، لأن مصر بلد من سلالة كريمة المحتد نشيطة المزاج ، اذا تولد فيها الأمل أثار غضبها على الذين يناوئونها فى استقلالها .

إن الأمة المصرية لا تقبل أبدا أن تكون تلك السلعة القديمة التى تتداولها أيدى الأقوياء ولا أشك أنها اليوم بعد التصريحات التى فاه بها ذلك الرسول الجديد فى عالم السياسة الذى تشف كلماته عن أسمى معانى الأدب وأرقاها ، أبعد منها فى أى زمن مضى عن الرضى بمثل هذا المصير ، فإن مجرد خوفها من عدم تطبيق مبادئ الدكتور ولسن على قضيتها قد رفعها إلى تعريض صدور

أبنائها وهم عزل من السلاح لنيران الرصاص القتالة ، ومن غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هى التى تجتمع فيها عشرون دولة لتقرر موافقتها على الحماية البريطانية .

إن مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه الا إلقاء بذور اليأس وعوامل الغضب فى قلب الشعب المصرى . وقد قال الرئيس ولسن :

" إن الصلح لا يمكن أن يكون صلحا وطيد الأركان إلا إذا اندثر به كل أثر من آثار الحقد فى قلوب الشعوب سواء كانوا أقوياء أو ضعفاء وكان العدل موزعا عليهم جميعا بدرجة واحدة بغير أقل تمييز بين قويهم وضعيفهم ".

فهل وقع الاختيار على الشعب المصرى ليكون ضحية وتقدّم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى؟ إذا صح ذلك فكيف يمكن التسليم بأن نكون نحن تلك الضحية ونحن أمة ذات تاريخ وماض مجيدين، وما الذى كان يصيبنا لو كنا انضممنا لأعداء الحلفاء عوضا عن أن نشاطرهم متاعب القتال .

إن الواجب المفروض علينا بصفتنا نوابا عن الشعب المصرى يقضى علينا بأن نسمع المؤتمر صوت ذلك الشعب السيء الحظ الذى حرم دون غيره من التمتع بالعدل الذى عمت ظلاله جميع أقطار المسكونة . وقد بات يرى نفسه أنه إنما كان يعمل للإضرار بمصالحه المشتركة فى العمل مع الحلفاء . نعم إن صوته يرتفع عاليا للاحتجاج. لأنه هو وحده الذى حرم من نعم الصلح ومزاياه مع أنه كان عاملا أمينا فى الحرب . ولكن الأمة التى لها أمنية خاصة تضعها فوق كل احترام والتى تشعر بشخصيتها وتحس بحقوقها لا تمكن الغير من أن يتصرف فى أمرها ، وهى دون غيرها صاحبة الحق فى البت فى مصيرها ؟

عن الوفد المصرى

سعد زغلول

رئيس الوفد

٢ – إنجلترا تفاوض مصر

(١) تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر

(لجنة ملنر)

نص التفويض

"تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيرا فى القطر المصرى وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعا دائم التقدم والترقى ، ولحماية المصالح الأجنبية" .

تأليف اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر

الفيكونت ملنر الوزير الأكبر لمستعمرات جلالة الملك (رئيس اللجنة) .

السر رنل رود .

الجنرال السيرجون مكسويل .

البريجادير جنرال السير أوين توماس ، العضو فى البرلمان .

السير سسل ج . ب. هرست من موظفى وزارة الخارجية .

مستر ج . ا . سبندر .

مستر ا . ت. لويد (سكرتير اللجنة) .

مستر ا . م . ب. انجرام من موظفى وزارة الخارجية (معاون السكرتير والسكرتير الخصوصى لرئيس اللجنة) .

فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

إلى فخامة الإرل كرزن وزير الخارجية .

مولاى اللورد

أعرض على فخامتكم تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر والتى أنا رئيسها وقد وقع هذا التقرير أعضاء اللجنة كلهم ما عدا الجنرال السيرجون مكسويل الذى اضطر لأسباب صحية أن يغادر انجلترا فى أوائل شهر نوفمبر ، وهو نزيل مصر الآن ، ولكن أتانى منه الكتاب التالى الذى يعرب فيه عن موافقته على الأمور التى استصوبناها وأوصينا بها فى هذا التقرير ، وهذا نص كتابه :

"يشق على أن أخبركم أنى مراعاة لصحتى وطوعا لأمر الطبيب لى بالسفر إلى الخارج لم يعد فى استطاعتى مشاركة اللجنة فى تشاورها وتداولها فى أمور مصر .

على أنى أغتنم هذه الفرصة لأقول إنى موافق تمام الموافقة على ما آلت إليه مداولاتها بوجه الإجمال إلى تاريخنا هذا ، ومتحد معها فى السياسة التى رسمت حدودها فى مشروع الاتفاق الذى سلم إلى سعد باشا زغلول فى شهر أغسطس الماضى" .

ولى الشرف يا مولاى اللورد أن أكون عبد فخامتكم الخاضع ،

ملنر

(١)

عمل اللجنة فى مصر

كانت حكومة جلالة الملك تفكر فى إرسال لجنة خصوصية إلى بر مصر منذ شهر أبريل سنة ١٩١٩ لما تفاقم القلق فى تلك البلاد حتى ظهر بمظهر العنف والتعدى والإخلال بالنظام ، وفى شهر مايو التالى أعلن أن لجنة كهذه ستسافر إلى بر مصر برياسة اللورد ملنر فى فصل الخريف ، فجاهر المصريون الوطنيون بعزمهم على تدبير مايلزم لمقاطعة تلك اللجنة واشتد عزمهم هذا كثيرا باحتجاج محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حينئذ على مجىء اللجنة قبل إمضاء عقد الصلح مع تركيا وازداد ذلك قوة وشدة بعد استعفاء محمد سعيد باشا إثر إغفال احتجاجه فخلفه وهبه باشا على رياسة الوزارة ، وظلت الوزارة الجديدة قابضة على زمام الأحكام مدة إقامتنا كلها بمصر .

واستعفى وهبه باشا بعد ذلك لاعتلال صحته فحل محله توفيق نسيم باشا أحد زملائه فى الوزارة وكان وزير الداخلية مدة إقامتنا بمصر . ويعسر على المرء أن يفى هذين الرئيسين وسائر رفاقهم الوزراء حقهم من المدح والإطراء على ما أبدوا من الشجاعة والغيرة الوطنية باستلامهم مقاليد الأحكام فى زمن كانت فيه بلادهم تعانى شدة أزمة كهذه وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم . ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الأمور وأعضاؤها هم عين الوزراء الذين كانوا فى وزارة وهبه باشا ما خلا وزيرا واحدا ؛ فهى كسابقتها فى أوصافها : وزارة أعمال مؤلفة من رجال إداريين أكفاء مقيمين على ولاء السلطان ، ويديرون الأمور بالاتفاق مع المعتمد السامى البريطانى وليس لوزارتهم صبغة سياسية ولا هى ميالة إلى اتباع خطة مقررة فى المسألة التى هى أم المسائل الحالية أى مسألة مستقبل مصر .

فتغير الوزارة فى مصر وأحوال أخرى أيضا أخرت سفر اللجنة إلى آخر شهر نوفمبر ، ثم بلغنا بورت سعيد فى صباح الأحد الموافق ٧ ديسمبر ووصلنا إلى مصر القاهرة بعد الظهر من ذلك اليوم عينه ، وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامتنا نظرا إلى روح العداء للجنة الذى اشتد فى النفوس بالتحريض والإغراء . فبلغنا الفندق المعد لنزولنا فيه من دون أن يحدث حادث ما .

وفى اليوم التالى ليوم وصولنا قدمنا اللورد اللنبى كلنا إلى عظمة السلطان فكان ذلك الزيارة الرسمية و إنما تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمته اللورد ملنر مقابلة ودية غير رسمية ، وكان ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا و بعض أعضاء لجنتنا مع عظمته ، فكان عظمته يعاملنا فيها دائما بتمام الصداقة و يعرب فى أثنائها بصراحة عن رأيه فى الحالة السياسية بمصر والحوادث التى حدثت بها فى السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة مركزه . ولكنه امتنع عن أن يشير برأى ، أو أن يعطى نصيحة فى الموضوع الذى انتدبنا له ، أى دستور مصر فى المستقبل . ولم يحاول قط أن يدير زمام مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثير ، و إنما اقتصر على النصح لنا بالتأنى فى استنتاج النتائج والاحتراس من الفضوليين ،ودلنا على بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم مثل رشدى باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من الوزراء السابقين وكان موقفه بإزاء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياد .

وقد كان الاحتراس أشد ظهورا من ذلك فى الوزراء — وحبيب باشا ورفاقه — الذين تعرفنا بهم فى حفلة أقامها اللورد اللنبى بدار الحماية فى ١١ ديسمبر والذين كنا نحن و إياهم على غاية الوداد طول مدة إقامتنا بمصر وكانوا دائما على استعداد لمساعدتنا فى بحثنا ولموافاتنا بكل أنواع المعلومات وجمعنا بكل موظف نروم مقابلته . ولم يكن ثمة ريب على الإطلاق فى رغبتهم فى تمكيننا من انتهاز كل فرصة تمكننا من معرفة نظام الحكومة وكيفية إدارتها لأعمالها ومن الاطلاع على حالة البلاد، ولكنهم كانوا شديدى العناية بتركنا وشأننا حتى نستنتج النتائج بأنفسنا ، ولما طلبنا منهم صريحا أن يفصحوا لنا عن آرائهم أظهروا عدم رغبتهم فى اقتراح شئ من عندهم فى المسائل الدستورية الخارجة عن المسائل الإدارية ، ولم يظهروا أدنى رغبة فى معرفة الجهة التى تتجه إليها أفكار اللجنة من جهة حكومة مصر فى المستقبل . غير أن هذا الاحتراس والتمنع اللذين بديا فى رجال الحكومة الوطنيين كانا على نقيض ما فعله جمهور الوطنيين والجرائد الوطنية فإنهم أثاروا عواصف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة حين وصولها ، ولم نكد نقيم أياما بل ساعات فى القاهرة حتى رأينا الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة لها منظمة لمقاومتها ، فان التلغرافات انهالت علينا معلنة عزم مرسليها على الاعتصاب احتجاجا منهم على وجودنا فى البلاد وكان كثير من هذه التلغرافات مرسلا من صبيان المدارس وتلامذتها ، ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات عمومية كمجالس المديريات وبعضها من موظفى الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة فى الأهمية وعظم الشأن . وقد بلغ عدد التلغرافات التى وردت علينا مدة إقامتنا بمصر ١١٣١ تلغرافا كلها من هذا القبيل ،ولم يصلنا غير ٢٩ تلغراف تهنئة معظمها من أناس يعرفون بعض رجال اللجنة بأشخاصهم . أما الجرائد الوطنية فكلها ماعدا القليل النادر منها أفرغت جعبتها فى القدح والتعريض منادية بأن كل اعتراف باللجنة يؤول بكونه رضى عن الحالة الحاضرة ، وأن كل مصرى تكون له علاقة بأعضائها يرتكب جناية خيانة الوطن . واتفقت كلمة معظم الكتاب طبعا لمقتضى ذلك على أن سعد زغلول باشا المقيم بباريس هو الوكيل

الذى أنابه الشعب المصرى عنه ، فالأولى باللجنة مفاوضته فى الأمر. وأضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترام عن العمل ، كل فريق منهم فى دوره وجعلوا يخرجون فى مواكب ينضم إليها الصبية من تلامذة المدارس والغوغاء و يطوفون فى الشوارع وهم حاملوا الأعلام و يصيحون بأعلى أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصا اللورد ملنر ، و يهتفون بالدعاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر ، ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكور بل شاركتهم فيها الإناث ، فإن سيدات مصر القاهرة انتهزن تلك الفرصة فبرزن من خبائهن وركبن المركبات وطفن فى الشوارع وهن يردددن ذلك النداء الحربى . وخروج مثل هذه المواكب أمر غير مألوف فى بر مصر على الإطلاق ، ولكنها كانت حسنة النظام فيما خلا الشغب الذى كان يحدثه صبيان المدارس والرعاع ، فلولا النظام البديع الذى حافظ البوليس عليه — وكان رجال العسكرية يساعدونهم أحيانا فى حفظه — لخرب الشئ الكثير فى مصر ، ولسفكت الدماء فى شوارعها أيضا ، ولكن غاية ما حدث من هذا القبيل تكسير بعض مركبات الترام ولم يقع ضرر يذكر فيما سوى ذلك . و بعد مرور أسبوع أو أسبوعين على وصولنا خف الاضطراب والإخلال بالنظام . على أنه وقع بعض التعدى على جنود من البريطانيين مدة إقامتنا بمصر وحاول المعتدون اغتيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فدل ذلك على أن العنصر المجرم كان لا يزال نشيطا وخصوصا بين فئة من الطلبة والذين على شاكلتهم .

ولا حاجة بنا إلى إطالة الكلام عن ضروب العداوات التى قوبلت اللجنة بها ، وأنواع المقاومات للغاية التى جاءت من أجلها ، و إنما نذكر حادثتين من هذا القبيل لأنهما تدلان بوجه خاص على قوة التيار الذى كان الجمهور مسوقا به . ففى الأسبوع الثانى من وصولنا أرسل علماء الجامع الأزهر الذى هو معهد التعليم الدينى الإسلامى منشورا إلى المعتمد السامى البريطانى أبانوا فيه حقوق مصر فى طلب استقلالها التام وطلبوا خروج البريطانيين من البلاد. وهناك أسباب تحملنا على الاعتقاد أن العلماء الذين وقعوا ذلك المنشور لم يكونوا يهوون ركوب ذلك المركب السياسى و إنما ركبوه إذعانا لضغط الأساتذة والتلامذة الذين نشطت بينهم الدعوة لمعارضة البريطانيين ، واشتد بينهم التحريض على ذلك منذ مدة ، ثم تلا هذا المنشور تصريح يشبهه مذيل بأسماء ستة من أمراء بيت محمد على أقارب السلطان ، وقد أرسل فى كتاب إلى اللورد ملنر ونشر فى الجرائد فى الوقت عينه . ولا بعد أن يكون أولئك الأمراء قد فعلوا ذلك لأسباب مختلفة ولكن لا ريب فى أن السبب الأكبر منها هو رغبتهم فى اكتساب حب الجمهور لهم بانحيازهم إلى حركة طغت على البلاد حينئذ كالسيل الجارف .

وكان أقرب غرض للقائمين بهذه الحركة منع أعضاء اللجنة من الاتصال الودى بوجهاء المصريين الذين ينطقون بلسان أمتهم وأن يعلموا بأنفسهم قيمة الطلب المتواصل «للاستقلال التام» والطعن الدائم على الحماية ، فلذلك كان مركز اللجنة دائما تحت مراقبة حراس خفيين من المعارضين ، فلم يكن مصرى ذو شأن يزورها حتى يبلغ خبره الصحف حالا فتحمل عليه بالإنذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة ، ثم يقصد ذلك المجرم جماعة من التلامذة إلى منزله و يستفسرون

عن سبب سلوكه هـذا فينتهى الأمر غالبا بأنه يطنب فى صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرئة من الخروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة فى حديثه مع اللجنة، ولم يشذ عن ذلك إلا واحد أو اثنان من ذوى الشجاعة الأدبية الذين أفهموا أولئك الفضوليين أن لا يتعرضوا لشؤونهم ولا يسألوهم عما لا يعنيهم . وكانوا يستقصون حركات أعضاء اللجنة بمزيد الحرص والدقة ولا سيما متى سافر واحد منا إلى الأرياف، فيرسلون الرسل حالا من مصر ليقتفوا خطواتنا ويسعوا فى منعنا من الوصول إلى الأهالى وخصوصا الفلاحين ويدبروا المظاهرات التى يحسبون أنها تؤثر فينا فتوهمنا باتحاد الرأى المصرى وتضامنه حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا إلى اضطراب وشغب دام أياما ولم تخمد ناره إلا بيد رجال العسكرية، فعرقلت هذه المظاهرات عملنا طبعا بعض العرقلة، ولكنها قصرت عن بلوغ الغرض الأكبر المقصود منه لأنه يستحيل على المرء ألا يستنتج من هذه الأعمال أنه لو كان المصريون مجمعين حقيقة هذا الإجماع الذى أرادوا أن يوهمونا بوقوعه لتركونا وشأننا حتى نتحققه بأنفسنا من الجولات فى البلاد بلا عائق ولا مانع .

ولا يظنّن أحد أن مقاطعة اللجنة التى كان العامل الأكبر فيها الطلبة وصبيان المدارس وقعت موقع الاستحسان عند المتعلمين عموما، أو نالت رضى جميع المتمسكين بالآراء الوطنية الراقية لأن هؤلاء كانوا يرون أن مقابلة الغرباء بالإعراض والجفاء لا تطابق المجاملة وحسن الضيافة التى يتباهى بها المصريون جميعهم ، وزد على ذلك أن أناسا كثيرين كانوا يودون أن يفصحوا للجنة عن آرائهم ولكن منعهم من ذلك خوفهم من المضايقة لأشخاصهم والتطاول عليهم ولذلك قال لنا كثيرون إننا إذا استطعنا أن نفهم الجمهور أن من يزور اللجنة فزيارته لا تؤثر فى وطنيته بالضرورة فالحائل دون حرية الكلام معنا يزول . وعليه كتبنا التصريح التالى ونشر فى ٢٩ ديسمبر فى الجريدة الرسمية والجرائد الأخرى وهذا نصه :

"جاءت اللجنة البريطانية إلى مصر فأدهشها ما رأته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شئ من الحقوق التى كانت لمصر إلى اليوم . فاللجنة تعلن فساد هـذا الاعتقاد، وأنه لا نصيب له من الصحة البتة، وأنها إنما أوفدتها الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض واحد هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فيها . وإن اللجنة لعلى يقين من أنه إذا توفر حسن النية وصدق الإخلاص بين الجانبين يصبح فى الميسور تحقيق هذه الغاية، وإنها لترغب رغبة أكيدة فى أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم فى ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية .

وللوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة المشخصة للأمة المصرية وآراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ويتمكن كل فرد من إبداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، إذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ما أو حصرها فى دائرة

مخصوصة ؛ وهى تعلن أن الدخول فى المناقشة لا يعتبر اعترافا بمبدأ أو تنازلا عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها وأن حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول إلى الاتفاق " .

فهذا التصريح أثر بعض التأثير قطعا فى تخفيف العداوة ولكنه لم يذهب بنفور المصريين إجمالا من الاتصال باللجنة رسميا . فقر رأينا والحالة هذه للوقوف على رأى المصريين أن نعتمد على أنفسنا فى معرفته باغتنام الفرص التى تسنح لكل فرد منا فى معاشرته لهم على اختلاف طبقاتهم . ولما كانت هذه الفرص تسنح لنا على الدوام وكان الناس الذين نقابلهم يبدون آراءهم على انفراد معنا بمنتهى الصراحة والبساطة ، وكان معظم قادة الرأى المصرى من جملتهم تمكنا فى الأشهر الثلاثة التى قضيناها فى بر مصر من معرفة الأفكار والشعور والأميال فى العالم المصرى وسبرغور المجارى التى تجرى فيها بمزيد الدقة .

وقد شغلت أحاديثنا معهم جانبا عظيما من وقتنا ، ولكنا كنا ندرس الحالة أيضا من وجهة أخرى مختلفة عن الوجهة الأولى تمام الاختلاف ، فإن وزارة الخارجية البريطانية كانت قد عنيت بجمع مجلدات من الأوراق الرسمية التى أعدتها لإرشاد اللجنة ، وعلاوة على ذلك كانت لجنة الاستعلامات التى أنشأها المعتمد السامى قد جمعت شيئا كثيرا من البيانات القيمة قبل وصولنا ، وكذلك من الآراء المحكمة التى حصلت عليها فى مسائل كثيرة من وجهاء الموظفين وسكان القطر غير الموظفين والهيئات الممثلة للأمة . فدرس هذه الآراء وجمعها وبوبها وحررها سكرتير اللجنة الكبتن ب ا . هو بر تحريرا يشهد له بالبراعة استغرق زمنا محسوسا .

وقد كانت مطالعة هذه الأوراق الكثيرة مفيدة لنا جدا ، ومع ذلك سعينا فى زيادة ما تضمنته من المعلومات باجتماعنا شخصيا بكل من سمح لنا الوقت بمقابلته من أفراد البريطانيين الموظفين وغير الموظفين ، وكذلك كبار النزلاء الأجانب الذين لم يكونوا يترددون طبعا عن الاتصال الدائم باللجنة جهارا ، وكان كبار الموظفين البريطانيين يجودون علينا بشهاداتهم ومشوراتهم كلما طلبناها منهم فى بادئ الأمر ، ونحن مدينون لهم بالمساعدة التى ساعدونا بها عن طيب نفس ، فقد مكنتنا مساعدتهم من الإحاطة علما بالحوادث الأخيرة وفحص نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستخدمين فيه فحصا وافيا ، وقد قسم هذا العمل على لجينات ألفت من لجنتنا وكانت هذه اللجينات ترفع تقاريرها إلى لجنتنا الأصلية التى اجتمعت كلها معا فى جلسة واحدة لسماع آراء أسمى الموظفين البريطانيين وآراء السير وليم برنيات الذى كان قبل ذلك قائما بأعمال المستشار المالى فى الحكومة المصرية وكان بمصر القاهرة فى أواخر مدة وجودنا فيها وكان المستر (والآن السيرسيسل) هرست العضو القضائى فى اللجنة يشترك معنا فى هذه الأعمال على قدر الإمكان ولكنه قضى معظم وقته فى درس النظام القضائى وخير تعديل يعدل به ليطابق مقتضى الزمان الحالى ، وكذلك السير أوين توماس الذى كان يقوم بعمل لجينة من تلك اللجينات ولكنه وجه عنايته خصوصا إلى درس الأحوال الزراعية وزار عددا من الأباعد والأملاك التى يخص بعضها

الحكومة و بعضها أفراد الناس ليحيط علما بأساليب الزراعة و بأحوال الناس المعاشية ، وقضت اللجنة كلها ما عدا واحدا منها (كان يعمل عملا آخر) أياما من أسبوع فى الأسكندرية حيث تيسر لها الاتصال بالجاليات الأجنبية المهمة النازلة بالمركز التجارى العظيم فى القطر المصرى ، فاطلعنا على آراء الغرف التجارية الفرنسوية والإيطالية واليونانية وآراء الغرفة التجارية البريطانية أيضا ، وزار بعض أعضاء اللجنة مراكز أخرى للأشغال والأعمال فى الوجهين البحرى والقبلى وأخبروا رفاقهم بما رأوه فيها فجاءت هذه الزيارات بفوائد ثمينة ودونت فى بطون الأوراق رغما عن السعى فى منعنا من الاتصال بالأهالى مباشرة كما تقدم .

وزار اثنان منا ، وهما الجنرال السير جون مكسويل والسير أوين توماس ، السودان زيارة استغرقت عدة أسابيع ، وعادا منها بمعلومات ثمينة ضممناها إلى المعلومات التى جمعناها من أقوال الذين تمكنا من الاجتماع بهم فى مصر القاهرة من البريطانيين والأهالى المقيمين فى تلك البلاد .

فهذه الأعمال العديدة التى ذكرناها بالإيجاز شغلتنا كلنا فى شهرى يناير وفبراير، وفى أواخر فبراير أخذ الوقت الباقى لدينا لإنجاز أبحاثنا يقرب من النهاية لأن جماعة من أعضاء اللجنة كانوا مضطرين أن يعودوا إلى انكلترا قبل آخر شهر مارس، فجعلنا نعقد الجلسات لتبويب المعلومات التى جمعناها وتنسيقها، ولمقارنة الآراء التى استخلصها كل منا على حدة بعضها ببعض ، فاتضح لنا لأول وهلة أنه يتعذر علينا كتابة تقرير فى المدة الباقية لنا بمصر لكثرة المواد المتراكمة لدينا وكثرة المسائل التى تقتضى بحثا دقيقا لا سيما وأن مقابلاتنا بالناس كانت لا تزال تستغرق جانبا كبيرا من وقتنا . فلذلك أرجأنا إعداد تقريرنا إلى ما بعد عودتنا إلى انكلترا . على أن المناقشات الابتدائية التى جرت بيننا أظهرت أننا مجمعون إجماعا غريبا على بعض الأمور الجوهرية حتى أننا أثبتنا قبل سفرنا من مصر عدة اقتراحات اتفقنا كلنا عليها اتفاقا وقتيا ، ولكنا جعلناها بمثابة رءوس أقلام قابلة للتعديل طبقا لما تقتضيه زيادة البحث والمناقشة .

وهذه الاقتراحات تعم دائرة لجنتنا وتحقيقنا كلها وهى أساس تقريرنا الحالى، فيخلق بنا والحالة هذه أن نراجع حاصل بحثنا فى مصر والنتائج التى وصلنا إليها .

(٢)

النتائج الوقتية التى استنتجناها فى مصر

(ا) أسباب الاضطرابات الأخيرة والقلق الحالى

أولا — قبل الحرب :

إن الاضطرابات التى وقعت فى شهر مارس سنة ١٩١٩ تعاظمت حتى بلغت غايتها بسبب حوادث معينة تتعلق بالحرب ولا يمكن نسبتها على الاطلاق إلى أحوال حديثة أو أحوال جرت فى زمانها فقط ، لأن السبيل مهد لها قبل حدوثها بزمان طويل .

ويظهر أن الناس فى هـذه البلاد كثيرا ما يحسبون فيما يقولونه ويكتبونه أن مصر جزء من الامبراطورية البريطانية. وهذا لا يطابق الواقع ولم يطابق قط فيما مضى أن "المركز الخصوصى" الذى تشغله بريطانيا العظمى فى مصر يبتدئ تاريخه من يوم توسطها لإعادة النظام مدة الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ بعد ما طلبت من الدول أن تشترك معها فى ذلك فأبت. فألقى ذلك على عاتق بريطانيا العظمى مسئولية لا يسعها رفضها ولا تستطيع القيام بأعبائها إلا باحتلال تلك البلاد إلى أن يستتب النظام فى البلاد ويثبت إمكان المحافظة عليه وصيانة أرواح الأجانب المقيمين فيها وأموالهم. وكانت الحكومة البريطانية تنوى فى ذلك الحين الجلاء عن البلاد حالما تدرك تلك الغاية كما صرحت به جهارا فأرسلت السير هنرى درمندولف سنة ١٨٨٧ إلى الآستانة يمهد لها سبيل الجلاء، فوضع اتفاقا مع السلطان وافقت بريطانيا العظمى بمقتضاه على إخراج جنودها من القطر المصرى بعد ثلاث سنوات على شرط ألا يجد حينئذ خطر خارجى أو داخلى يقتضى إبقاءهم فيه، وأيضا على شرط أنه يحق لها أن تعود فتحتل البلاد إذا حدث خطر كهذا، ولكن السلطان رفض توقيع هذا الاتفاق فى آخر لحظة بسبب التشديد الأجنبى عليه فأخفقت المفاوضات بسبب ذلك.

ومع أن بريطانيا العظمى بقيت فى مصر فهى لم تفعل شيئا فى السبع والعشرين سنة التى تلت ذلك يجعل مركزها فى مصر شرعيا أو يمس النظرية التى من شأنها اعتبار مصر أمة مستقلة استقلالا داخليا تحت سيادة سلطان تركيا، وكانت مصر نظريا تحت حكم الخديو ومجلس النظار المصريين ومجلس شورى القوانين المصرى والجمعية المصرية ولم يكن المعتمد البريطانى اسما غير "وكيل سياسى وقنصل جنرال" يعرب عن آراء حكومته ورغائبها لحكومة مصر كغيره من معتمدى الدول الأخرى. ثم لوجود جيش الاحتلال ولكثرة ما ألقى على عاتقه تدريجا من الواجبات والمسئوليات بحكم الأحوال أضحى الحكم الحقيقى فى البلاد، ومع ذلك كان يعنى أشد العناية باحترام تلك النظرية، وكان المصريون يعدون احترامه لها عربونا يضمن لهم أن الدولة المحتلة لا تقصد أن تنقض من حالة الحكم الوطنى فى بلادهم.

وكانت الدول الأجنبية تعده كذلك أيضا، فلما عقد الاتفاق بين انكلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ وقع تصريح فى لندن هذا نصه:

"تصرح حكومة جلالة الملك البريطانية أنها لا تنوى تغيير حالة مصر السياسية، وتصرح حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لا تعرقل عمل بريطانيا العظمى فى تلك البلاد إما بطلبها منها تعيين أجل للاحتلال البريطانى أو بغير ذلك".

فهذا الاتفاق كان يفى بقضاء جميع الأغراض لو دام السلم فى أوروبا، ولكن وقوع الحرب ودخول تركيا فيها إلى جانب العدو أفضيا إلى مسائل صعبة معقدة لأن المصريين كانوا حكما رعية سلطان تركيا ويدينون له بالتاج البريطانى فهذه حالة لا يمكن احتمالها كما لا يخفى، ولكن مجرد

إلغاء السيادة التركية بداعى الحرب كان يحرم مصر من كل حالة سياسية معينة ويتركها بين يدى بريطانيا العظمى كبلاد من البلدان التابعة لتركيا ، وحينئذ كان يسهل على بريطانيا العظمى حل هذا الإشكال بضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية ، ولكن الحكومة البريطانية اختارت عمدا سبيلا أرق من هذا به تنال مصر الأمن ويبقى مبدأ الوحدة القومية المصرية غير ممسوس وذلك ببسط حماية بريطانيا العظمى عليها ، وعليه صدر المنشور التالى فى الوقائع الرسمية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ :

"يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية .

وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها" .

وفى اليوم التالى صدر منشور آخر بخلع عباس حلمى الخديو إذ ذاك بحجة التصاقه بأعداء الملك وأن وراثة عرش مصر عرضت على سمو البرنس حسين كامل فقبلها ملقبا بسلطان مصر .

أما المصريون الوطنيون فكانوا دائما يقولون ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطا حربيا، وأن الدفاع عن مصر الذى صدر الوعد به فى الفقرة الثانية من المنشور يقتصر على الدفاع فى الحرب فقط ، ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور أنه لا يفتح بابا لهذا التفسير، ولكن لا ريب فى أن المصريين أفهموا أن المساعى ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانيهم القومية، وأن الجهد أفرغ فى التأكيد لهم بأن حالتهم السياسية الوطنية لم تصر بعد بسط الحماية عليهم أردأ مما كانت عليه قبلها . مثال ذلك التلغراف الذى أرسله جلالة الملك إلى السلطان حسين لما جلس على عرش السلطنة فقد استعمل جلالته فيه هذه الكلمات :

" فى اليوم الذى ترتقى فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامى أرغب أن أقدم إلى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبعثة عن أكمل إخلاص مع تأكيدى لكم بأنى لا أنفك عن تأييدكم فى المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها فى المستقبل وسعادتها ، ولقد دعيتم عظمتكم السلطانية إلى تحمل مسئولية منصبكم السامى إبان أزمة خطيرة فى الحياة الأهلية بمصر، وإنى على يقين أنه بمعاونة وزرائكم وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال مصر وبرفاهية أهلها وسعادتهم " .

وزد على ذلك أن المصريين الوطنيين يستشهدون بشواهد عديدة صرح فيها رجال الدولة البريطانيون بإنكار كل فكرة بضم البلاد أو باحتلالها احتلالا دائما، وبتأييد القول الذى قاله السير الدن غورست وهو أن الفكرة الأساسية التى تتوخاها الحكومة البريطانية هى إعداد المصريين للحكم الذاتى ومساعدتهم فى الوقت نفسه لكى يتمتعوا باجتناء الفوائد التى تعود عليهم من وجود حكومة

صالحة جيدة فى بلادهم. فالانكليز يعلمون الحوادث التى حالت دون إنجاز هذه العهود حتى الآن، ولكن المصريين يحرصون عليها . ولذلك يسهل اتخاذها حجة على الإنكليز لاتهامهم بسوء النية ، فينبغى تذكر هذه الأمور إذا أردنا أن نفهم سبب استنكار المصريين للزعم المعتاد وهو أن مصر صارت من الأملاك البريطانية أو أن بسط الحماية عليها صيّرها كذلك .

ولذلك ظلت الحالة فى مصر حالة غير طبيعية منذ احتلال البريطانيين لها سنة ١٨٨٢ ، ففى بادىء الأمر كانت تعرض مشاكل يظن الإنسان أنه لا يمكن حلها والتغلب عليها ثم لا تلبث أن تحل بنجاح فائق تحت إشراف رجل من أعظم الإداريين كفاءة واقتدارا . ولما مرت الأيام وبان فى الظاهر أن أداة الحكم فى مصر صائرة سيرا حسنا منتظما لم يعد الرأى العام البريطانى يهتم بأمر الحالة غير المحدودة فى تلك البلاد ، ولكن الواقع أن الحاجة إلى تسوية تلك الحالة كانت تزداد شيئا فشيئا كلما ازداد تأثير وجودنا فى القطر المصرى والشعور بتأثير الطرق الأوربية التى تدخل إليه ، فإنه بعد زوال الخوف من الظلم الذى غادر المصريين فى الأيام القديمة طائعين خاضعين تحركت فيهم خواطر جديدة ومطامع جديدة مما لا بد منه ، فمصريو سنة ١٩٢٠ يختلفون عن مصريى سنة ١٩١٠ ، ويختلفون كثيرا جدا عن مصريى سنة ١٨٩٠ سواء كانوا من أهل المدن أو من الفلاحين، فنحن لم نعالج حل القضية المصرية كما يقتضيه الصدق والجد ، وإهمالنا ذلك هو الذى سبب بعض ما وصلت إليه الحالة الحاضرة .

إن نظام الأحكام الذى استنبطه اللورد كرومر لإنقاذ حكومة قد دهمها الإفلاس لم يكن إلا نظاما وقتيا، لأنه لم يكن أحد يظن مدة أعوام كثيرة أن الاحتلال يدوم إلى ما شاء الله بعدما وافقنا فعلا سنة ١٨٨٧ على أنه ينتهى بعد أجل قصير، ولكن التدابير المؤقتة والوسائل التى اتخذت فى ساعتها لسد الحاجة الماسة ثبتت ورسخت شيئا فشيئا حتى صارت نظامات مقررة وجعل العنصر الأقوى بين العناصر الإدارية يزيد قوة وتفوقا وينال من السلطة ويتحمل من المسئولية ما لم يكن مقصودا فى الأصل ويقصر خدمة العنصر المصرى على الوظائف الثانوية فى الحكومة . إن السياسة التى كانت متبعة فى أوائل عهد الاحتلال كانت تقوم باستخدام عدد محدود من الموظفين البريطانيين المتقين بمزيد العناية ليشيروا وليساعدوا خصوصا فى دوائر المالية والرى ثم أضيف إليهم على مر الأيام مستشار قضائى ومستشار للمعارف وبعدهما مستشار للداخلية وجماعة من المفتشين للأقاليم، كان عدد هؤلاء الموظفين محصورا ضمن دائرة محدودة وكان لا يوظف منهم إلا الأكفاء المجربون كان اشتراكهم فى الأحكام محتملا ومقبولا، بل كان المصريون ينظرون إليهم بالتجلة والإكرام . ولما زادت إيرادات مصر وسع نطاق الوظائف فى حكومتها كثيرا فاقتضى هذا التوسيع زيادة عدد من يوظف فيها من المساعدين والخبيرين الأجانب . فلطول زمان الاحتلال زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الإدارة تدريب المصريين وإعدادهم لتدبير شئونهم بأنفسهم . نعم إن الوزراء المصريين أخذوا فى السنين الأخيرة

يوسعون دائرة عملهم و يزيدون اهتمامهم بشؤون وزاراتهم عما كانوا يفعلون فى أوائل أيام الاحتلال حين كان أكثرهم يكتفى بفخر منصبه ، ولكن زاد عمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح الذين أكثرهم ليسوا مصريين استقلالا عن مجلس الوزراء بجعل الاشياء ينمو و يزيد من عدد الوظائف التى احتكرها البريطانيون ولحظ الناس زيادته هذه قبل وقوع الحرب بزمان طويل . ورأى المصريون الذين طال اختبارهم لوظائف الحكومة ، واتصفوا بالكفاءة أنه قد قضى على ترقيتهم إلى أسمى الوظائف فى حكومتهم بعد النظام القاضى بأن المنصب الذى يتقلده موظف غير مصرى لا يتقلده مصرى إذا خلا ، بل يتقلده غير مصرى على الدوام .

واستاء الناس فى مصر استياء خصوصيا حين وصول اللجنة من زيادة عدد البريطانيين حديثا فى خدمة الحكومة ، فهذه الزيادة وإن كان ما شاع عنها لا يخلو من مبالغة عظيمة لعدم صحة العلم بحقيقتها كانت زيادة محسوسة وشملت وظائف قليلة من الوظائف الصغيرة التى كان أهالى البلاد يستخدمون فيها إلى ذلك الحين . ومما يذكر هنا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالى مائة فى أوائل سنى الاحتلال فبلغ حوالى ١٦٠٠ فى هذه الأيام "وفئات" رواتبهم تختلف عن فئات رواتب المصريين ، فزيادة فئاتهم وإن كان لها مسوغ بالنظر إلى ظروفهم الخصوصية جعلت على أسهل سبيل سببا للتظلم والشكوى .

ومما زاد القلق فى مصر بلا ريب كيفية المعيشة فى مصر ، فقد كان البريطانيون يزيدون اعتزالا وابتعادا عن معاشرة المصريين كلما زادوا عددا فى مصر حتى أصبح الحى الذى يقيمون فيه بالجزيرة حيا قائما بنفسه شبه محلة من محلات الجنود البريطانية فى بلاد الهند مستكملة العدة اللازمة لعشرتها وألعابها ورياضتها البدنية فزاد طيب العيش بذلك للبريطانيين ، ولكنهم خرجوا به عن حظيرة الهيئة الاجتماعية المصرية وانحصروا فى بقعة خاصة بهم ، وبات المصريون فى عزلة عنهم . ونحن لا نجهل الصعوبات التى تحول من الجانبين دون حرية الصلات الخالية من التكلف والمؤاخذة بين الرجال والنساء من أقوام مختلفة الأجناس والعادات ، ولكنا إذا طرحنا كل ما يجب طرحه من حسابنا لهذه الاعتبارات وأشباهها . فالباقى بعد ذلك يقضى علينا بأن نقول إن اقتصار البريطانيين على معاشرة بعضهم بعضا واعتزالهم لسواهم الاعتزال الذى ازداد خصوصا فى الأعوام الأخيرة كان سببا فى البعد بينهم و بين المصريين وجعل احتلال الأجنبى أثقل على الطبع مما ينبغى أن يكون .

على أننا لحظنا بسرور حسن علاقات الحب والوداد بين كثيرين من الذين نزلوا مصر منذ زمان طويل وقليلين من كبار الموظفين ونسائهم و بين جيرانهم المصريين ورأينا الأدلة الكثيرة على عظم قيمة هذه الصداقة فى الأيام العصيبة وزمان الشدة أخيرا ، ونحن على يقين أنه إذا زيدت علاقات الصداقة هذه بين الجيران ووثقت عراها زادت الفائدة من زيادتها وتقويتها . وعلى البريطانيين الذين ينزلون مصر والذين يزورونها أيضا أن يحسنوا معرفة سلوك الناس فيها

واصطلاحاتهم وعاداتهم وأن يراعوها ويحترموها . ويخلق بهم ، وخصوصا الزوار منهم ، أن يعلموا أن عدم مراعاة الذوق السليم فى أمور ولو كانت طفيفة تافهة بذاتها قد يؤدى إلى عواقب وخيمة لا نسبة بينه وبينها فى جسامتها فليتوخ النزلاء والزوار البريطانيون إجمالا إزالة الحواجز الموجودة لا إيجاد حواجز جديدة ، وليمارجوا المصريين فى معيشتهم على قدر الإمكان وليتعلموا الكفاية من لغتهم حتى تتيسر لهم معاشرتهم وحتى يجدوا اللذة والتبسط فيها ، وليجتنبوا الأسباب الجزئية التى تسوؤهم لأنها إذا توالت كانت وخيمة العاقبة .

هذا ، ولسنا نرى من الجهة الأخرى مسوغا لانتقاد سمعناه كثيرا وهو أن الموظفين البريطانيين انحطوا فى الكفاءة والأوصاف ، ففى مصر اليوم موظفون بريطانيون كثيرون بالغون شأوا بعيدا فى الكفاءة والمقدرة ، كما كان بها فيما مضى رجال فائقون فى مقدرتهم وآخرون معتدلون فيها ولكن قوة الانتقاد زادت فى المصريين كثيرا بتقدمهم وباتصالهم بالبلدان الأخرى فصاروا يتطلبون من المقدرة والكفاءة أكثر مما كان يتطلبه أسلافهم .

وأيضا بعد ما اعتزل اللورد كرومر منصبه بمصر سنة ١٩٠٧ توالى على مصر لا أقل من خمسة وكلاء بريطانيين ومعتمدين سامين حتى جعلت مصر تشعر كأنها حقل من حقول التجارب فتأتى عن هذه التغييرات المتكررة التى قضت بها ظروف الحال أن الموظفين البريطانيين الثابتين زادوا استقلالا وهؤلاء كانوا يهتمون بإصلاح أحوال الدواوين والمصالح وإجادة أعمالها أكثر من مراعاة المسائل السياسية ، وأما المصريون الذين كانوا يراقبون مجرى الأمور فكانوا يعدون ذلك دليلا على عدم التثبت فى الأمور وعدم الثبات فيها .

ومن أسباب الاستياء العام أيضا عدم النجاح فى سياسة التعليم . كما هو ظاهر جليا ، فأدى ذلك إلى تخريج عدد دائم الازدياد . ولا حاجة إليه من طلاب الوظائف الحاملين شهادات الامتحان والخالين من تأثير التهذيب الحقيق ، ففى بادئ الأمر كانت الحال تقتضى تعليم عدد من الشبان تعليما يمكنهم من القيام بمقتضيات وظائف الحكومة الكتابية التى كان معظم الموظفين فيها إذ ذاك من غير المصريين ، وكذلك إعداد الطلبة لدخول المدارس العليا التى تدرس الطب والحقوق والهندسة ، ولكن يظهر هنا أيضا أن الحال بقيت إلى عهد قريب بلا سعى يذكر فى تنقيح نظام وضع فى ظروف استثنائية وبلا التفات إلى كون الأحوال المتغيرة تقتضى اتباع طرق جديدة ، وأن التعليم والتهذيب الذى أقبل الناس عليه إقبالا حقيقيا وجعلوا يلحون فى طلبه لا يزال قاصرا جدا . والسواد الأعظم من الأهالى لا يزال أميا ، وليس ذلك فقط بل لا يزال بلا تربية اجتماعية أو أدبية أيضا . والناس إنما يجدون التهذيب الصحيح بمعناه الأسمى فى المعاهد الدينية والخيرية التى يشرف على أكثرها أناس فرنسيون أو أمريكيون أو فى كلية فيكتوريا البديعة التى أنشأها نزلاء الاسكندرية البريطانيون . ولكن مع كل هذه الانتقادات التى ينتقد بها على المعارف

المصرية لا بد لنا من التسليم بأن مستوى التعليم ارتقى كثيرا عما كان عليه فى أوائل عهد الاحتلال وأن عدد الذين يهتمون بالمسائل العمومية بفهم وذكاء ازداد اليوم كثيرا .

هذا، والدعوة الوطنية قائمة على ساق وقدم فى مصر منذ زمان طويل، ولو نشأ الروح القومى فى الصدور مقرونا بالعقل والاعتدال لقوبل بالميل إليه والعطف عليه والاهتمام به ، وقد كان المرحوم اللورد كرومر يؤمل أن يوجهه جهة الخير والنفع ولكن المناظرات السياسية التى كانت لسوء الحظ بين الدول الغربية حولته من بادئ الأمر حتى صبغته بالصبغة المضادة للبريطانيين ، وكان الخديو السابق تارة يؤيد أنصار الدعوة الوطنية ويشدد عزائمهم ، وتارة يخذلهم ويقاومهم طبقا لغاياته الشخصية . وكثر عديدهم بانضمام أعضاء اليهم من موظفى الحكومة الناقمين المستائين الذين يعدون وجود البريطانيين حائلا بينهم وبين الترقى، والذين ضعفت عزائمهم من وجود نظام للانتقاء للوظائف يمكن ذوى الوجاهة والنافذى الكلمة من تفضيل أقاربهم وأتباعهم وتقديمهم على غيرهم فى وظائف الحكومة. ثم إن ازدياد عدد التلامذة الذين ينتظرون الاستخدام فى الحكومة جزاء التضحيات التى كثيرا ما يضحونها حقيقة فى سبيل الاستعداد لتلك الخدمة والذين يرون أن مزاحمة الأجنبى لهم على الوظائف تقلل من إمكان حصولهم عليها صيرهم آلات معدة لنشر تلك الدعوة فى الأقاليم .

ونقول أخيرا إن هناك أمرا دائم الوجود وكامنا فى النفوس وهو عدم اصطبار المسلم على حكم المسيحى، فوجود المسلم فى مركز سياسى تحت مركز المسيحى مناف لروح الإسلام، والشعور الذى يصدر عن هذا الروح يدوم طويلا فى الصدور بعد ما تخف حرارة الشعور الدينى نفسه ، أو تخمد تماما فى الصدور . ولا ريب أن وجود الشعور المذكور أثر تأثيرا استخدمه العنصر الدينى فى البلاد لتحريض الناس على اسم " الحماية " بعد ما فسروها بأنها تفيد خضوع الحاكم المسلم وحكومته الإسلامية لملك مسيحى خضوعا دائما . ولا يخفى أن فى الشرق غيرة وطنية على الدين أشد وأمكن من الغيرة الوطنية على الوطن وعلى تقاليد أهله .

ثانيا — فى أثناء الحرب :

هذه هى العوامل التى كانت قد عملت مدة طويلة لما دخلت تركيا — كرسى الخلافة — الحرب سنة ١٩١٤ ضد الدولة المحتلة، ووعد عمال ألمانيا جهرة بتحرير مصر من السيطرة البريطانية بعد انتصارهم الأخير الذى كانوا واثقين به كل الثقة ، ففى هذه الأحوال وبسبب روح العداء المستحكم الذى ما زال يتجسم ضد الدولة المحتلة مدة سنين أشير على القائد العام — ونعمت الإشارة — بإعلان الحرب مع تركيا ليعلم الناس أن بريطانيا العظمى أخذت على نفسها " أن تحمل وحدها حمل الحرب الحاضرة من غير أن تدعو الأمة المصرية إلى مساعدتها فيها " على أنه من العدل والإنصاف أن يسطر هنا أنه مهما تكن الأمانى والآمال التى حركتها الحرب فى صدور فئة

من المصريين فإن الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التى اقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضى، والخدم التى قام بها فيلق العمال المصرى كانت خدما لا تثمن ولا غنى عنها للحملة على فلسطين ، وأن حكومة السلطان أيدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حبى . والدلائل على ذلك كثيرة منها تنازلها عن ثلاثة ملايين جنيه إنجليزية من حساب الأمانات والعهد التى كانت قد سلفتها وكان يحق لها المطالبة بها .

إلى هنا بحثنا فقط فى أسباب الاضطراب فى القاهرة وغيرها من البنادر الكبرى فى المدة السابقة للاضطرابات التى حدثت فى مارس سنة ١٩١٩ .

بقى علينا أن نبحث فى الأسباب التى أثرت فى الفلاحين بجعلتهم يتأثرون بتحريض أنصار الدعوة الوطنية وأقوالهم .

ظهرت آثار القلق على الفئات المتعلمة فى مصر قبل أزمة سنة ١٩١٩ بزمان طويل كما أبنّا فيما تقدم ، ولكن انتشارها حتى وصلت إلى الفلاحين وحملتهم على ارتكاب الفظائع وهم الطبقة التى جنت منافع عظيمة من الاحتلال البريطانى أمر يحتاج إلى الإيضاح .

فأولا نقول إن الاضطراب بين الفلاحين أضيق نطاقا مما كان يظن، والاضطرابات انحصرت فى جوار البنادر الكبرى والبلاد المحاذية لخطوط المواصلات، وأما القرى البعيدة التى لا يصل إليها المحرضون وأهل الدعوة بسهولة فلم يبد فيها صغار الفلاحين ميلا كثيرا إلى الاشتراك فى حركة كهذه، ثم إن الأماكن التى وقعت الاضطرابات فيها وقع التعدى فيها على سكك الحديد بوجه الإجمال . وهناك ما يحمل على الاعتقاد بأن مهاجمة سكك الحديد كانت اتباعا لخطة قديمة سابقة كان يقصد بها التمهيد لهجوم ألمانى عثمانى على القنال، ويؤيد هذا الهجوم ثورة تحدث فى مصر، وهذا يعلل بعض الدلائل التى تدل على اشتراك واتحاد فى العمل باضطرابات مارس سنة ١٩١٩ .

وهناك ما يدل أيضا على أن التحكم فى أسعار القطن زاد استياء الناس ، لأن هذا التحكم يحرم الزارع مزية المزاحمة فى الأسواق الأجنبية مع كون إيجار أطيانه على ازدياد . ولكن هناك عوامل جرتها الحرب وكانت أدعى إلى زيادة جفائه ونفوره وهى : (١) التجنيد لفيلق العمال والهجانة المصرى ، (٢) مصادرة الحيوانات الأهلية ، (٣) مصادرة الحبوب ، (٤) جمع الأموال للصليب الأحمر . فكان استهجان الناس لطريقة تنفيذ هذه العوامل أكثر من العوامل نفسها .

أما العامل الأول فقد دلت الدلائل على أن الأنفار كانوا بعد تجنيدهم يرضون بشروط التجنيد، وأن الرواتب التى كانوا يأخذونها نفعت الفقراء نفعا عظيما، ولكن يظهر أن المستشفيات التى كانوا يمرضون فيها لم تكن على ما يرام ، وأنه كان بين ضباطهم كثيرون يجهلون لغتهم ولا خبرة لهم بمعاملتهم . على أن قبولهم للانتظام فى سلك فيلقهم المرة بعد المرة وعدم اشتراك الذين كانوا فى الخدمة

منهم فى حوادث مارس سنة ١٩١٩ يدلان على أن تظلمهم من الخدمة لم يكن شيئا يذكر . وكانت التدابير تسير طبق المرام ما دام الذين ينتظمون فى فيلق العمال يجندون من المتطوعين. نعم إن البعض تظلموا من إطالة مدة خدمتهم إلى ما بعد التاريخ الذى تعاقدوا عليه وذلك بعد ما تولت سلطة عسكرية أمر التجنيد، ولكن ظلمهم لم يبدأ إلا بعد ما ثبت أن نظام التطوع لا يفى بتقديم العدد الكافى من المجندين. فاضطر الأمر إذ ذاك إلى الضغط الإدارى للحصول عليهم. ولما كان المصريون قد أعلنوا فى أول الحرب مع تركيا بأنهم لا يطلبون الاشتراك فيها بقى التطوع اسما لا فعلا، وعهد إلى عمد البلاد الذين هم موظفون إداريون فى الأقاليم بلا راتب فى التجنيد بلا مراقبة من الموظفين الإنجليز الذين أخذ أكثرهم للعمل فى جهات أخرى فلجأ العمد إلى إكراه الناس وإرغامهم على التجنيد ولا ريب فى أن بعض العمد الحربى الذمة اغتنموا تلك الفرصة لسوق أعدائهم إلى الخدمة وتركوا أصدقاءهم وشأنهم وأخذوا الرشوة لاعفاء من يدفعها لهم من الخدمة وقبلوا البدل، وفى بعض الأحوال اتخذت تدابير تشبه تدابير عصبة الصحف وكان الذين يتخذونها يحتجون بأن البريطانيين يضطرونهم إلى اتخاذها وقد اختلف الناس فى مقدار هذه المظالم والمساوئ ولكنها على كل حال كانت من الكثرة بحيث ساءت الناس جدا فى بعض الجهات وسرت للحرض السياسى انتهاز الفرص لقضاء مآربه .

وأما العامل الثانى أى مصادرة الحيوانات الأهلية فيقال فيه إن الفلاح تضايق كثيرا من أخذ دوابه التى هى واسطة النقل عنده، ولكن يظهر أن أثمانها كانت تدفع إليه عند أخذها منه وكانت أثمانا حسنة. غير أن الأثمان التى كانت تطلب منه بعد الحرب لشراء الدواب التى باعها كانت أعلى من الأثمان الأولى بكثير، فالفلاحون يكرهون أخذ دوابهم منهم طبعا ولكن يظهر أن ذلك لم يكن سببا كبيرا لتظلمهم علما بأنه لابد منه فى زمن الحرب . ومهما يكن من ذلك فمصادرة الحيوانات ليست مما يزيد رضاءهم عن الذين كانوا السبب فيها .

وأما العامل الثالث وهو مصادرة الحبوب فقد كان سببا أعظم مما تقدم فى السخط والاستياء لأن أسعارها ارتفعت بسبب طلب الجيش لها، وكانت أسعارها فى الأسواق أعلى بكثير من الأسعار التى تدفع بها حين المصادرة، وقد فرض على كل مركز تقديم مقدار معين من الحبوب نيط جمعه بالموظفين المحليين فربحوا بذلك أرباحا كبيرة . فإن العمد جمعوا مقادير أعظم مما طلب منهم جمعه وباعوا الباقى بأسعار السوق العالية . والأهالى الذين لم يكن عندهم حبوب اضطروا أن يشتروا المطلوب منهم بأسعار السوق العالية ويقدموه بأسعار المصادرة الواطئة . وكانت طريقة مراجعة الحسابات والدفع بطيئة وثبت بالبينة أن الموظفين فى المديريات أبقوا أموال الدفع فى أيديهم مددا طويلة وأن كثيرين من العمد والمشايخ الذين عهد إليهم فى توزيع الأموال اختلسوا قسما منها، فكان الموظفون المحليون هم المسئولون فى لأكثر عن هذه المنكرات ولكنها نسبت الى الانكليز ولم يكن الانكليز قادرين على مراقبتها بسبب الأحوال غير العادية حينئذ .

وأما العامل الرابع وهو جمع الأموال للصليب الأحمر فقد تولاه المأمورون والعمد المصريون. وكان المقصود جمع هذه الأموال بالتبرع ولكنه كثيرا ما تحول إلى الغصب والإكراه على يد موظفين يطلبون أن يكون لهم فضل واستحقاق بجمع الأموال التى جمعت من مراكزهم . شاع فى البلاد أن جزءا فقط من المال المجموع بلغ المصدر الذى جمع له . فما يختلف فيه والحالة هذه ما إذا كان من إصالة الرأى ومراعاة مقتضى الحال فى أيام كان فيها فريق من الناس يشيد بذكر الصليب وفريق يذكر الهلال أن يعمل فى مصر شئ أكثر من فتح اكتتاب لمساعدة الجرحى فكان كثيرون من أغنياء المصريين والأجانب المقيمين فى مصر يقبلون على الاكتتاب بلا ريب . وأما تفويض جمع المال إلى موظفين محليين من المصريين فكان من شأنه فتح باب للمنكرات والمساوئ المؤدية إلى زيادة التشديد على الفقراء الذين كرهوا الحرب جدا لأسباب أخرى كثيرة. هذا ومما يقتضى ذكره أن لجنتى الصليب الأحمر الإنكليزى وفرسان مار يوحنا عينتا بعد الحرب (١٠٠,٠٠٠) جنيه إنكليزى لإعانة الذين نكبوا فى الحرب من فيالق العمال المصريين وعائلاتهم. وزد على هذه الظلامات الخصوصية التى ذكرت أن أسعار الأشياء ارتفعت فى مصر ارتفاعا متواليا لم يسبق له مثيل ولاسيما أسعار الحاجيات كالحنطة والثياب والوقود فثقلت وطأتها على الفقراء ولا سيما أن أجورهم لم تكن تكفى للنفقة التى يقتضيها غلاء المعيشة مع أنهم كانوا يرون عددا من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة ، فعائلة من أربعة أنفس رجل وزوجته وطفلين لم تكن تستطيع فى أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من الطعام إلا بثمن يفوق متوسط الأجرة كثيرا حينئذ .

فهذه العوامل المختلفة أفضت فى آخر سنة ١٩١٨ إلى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين وأضاعت بعض الثقة التى كانت عندهم بمزايا الإدارة البريطانية، فأعد ذلك النفوس لقبول تحريض المحرضين . وكانت إذ ذاك قد مضت مدة طويلة لم ير الفلاح فيها موظفا إنجليزيا ولم يتوسط إنجليزى لحمايته من المطالب الجائرة التى كانت تطلب منه ، وكان قد اعتاد أن يرى المفتش الإنجليزى يمر فى غيطانه راكبا جواده ويقف هنا وهناك ليسمع شكاوى صغار الفلاحين ، فغاب هذا المنظر عنه أو كاد حتى فى الأيام السابقة للحرب ولم يعد يرى سوى السيارات تنقل الموظفين على عجل من مركز إدارى الى آخر ، فغياب المفتش عنه سهل عليه تصديق الإشاعات التى شاعت عن قرب رحيل الإنجليز وتقسيم البلاد على الفلاحين وترك المياه مباحة لهم يأخذون منها ما شاءوا بلا ممانعة وإلغاء الضرائب عنهم . وهناك أيضا ما يحمل على الاعتقاد أن بعض المحرضين الذين لا خلاق لهم روجوا الاشاعات الوهمية الكاذبة عن تعدى الجنود الانجليزية على أعراض النساء المصريات وهجومهم على القرى يعيثون فيها قتلا وفسادا فهاج ذلك روح السخط والانتقام الذى أفضى إلى قتل بعض الجنود الانجليز قتلا شنيعا فى ديروط . أما تلك الإشاعات فليس ثم دليل على أن زعماء الحزب الوطنى هم الذين أوحوا بها .

فقدت مصر بوفاة السلطان حسين سنة ١٩١٩ حاكما مقتدرا وكريم الأخلاق يعرف أهل وطنه حق المعرفة . وكان قد قبل أن يكون سلطان مصر الأول مع علمه بثقل أعباء هذا المنصب واشترك بشجاعة وإخلاص فى تحمل المشقات التى يقتضيها تدبير أمور بلاد إسلامية تحتلها دولة مسيحية محاربة لسلطان هو خليفة المسلمين وعاش حتى تغلب على نفور الناس منه بسبب حلوله محل ابن أخيه وحاز احترامهم وإكرامهم له على اختلاف طبقاتهم . أما خلفه الذى تعلم وتهذب فى إيطاليا فوجد نفسه من بادئ الأمر فى مركز أضعف كثيرا من مركز سلفه فى عيون شعبه ولم يكن له عليهم يد إذ ذاك فهما قصدوسعى وجد لم يكن يستطيع سد السيل الذى كان يطفو ويتعالى ضد الإنجليز .

ثالثا — بعد الحرب :

حاولنا فيما تقدم وصف حالة مصر الداخلية الى آخر الحرب فهل الآن علينا أن ندرك كيف أن المبادئ التى جاهر بها الرئيس ولسن ووافق الحلفاء عليها أثرت تأثيرا سريعا قاطعا فى الرأى المصرى . فقد ظهر أن قبول الدول لفكرة تعيين الأمم مصيرها جاء مصدقا لعواطف تختمر فى صدور الطبقات المتعلمة منذ زمن طويل .

فالذين كانوا ينتظرون فى مصر نصراً ألمانيا عثمانيا ويرحبون به فيما مضى وجدوا الآن فرصة سانحة لتغيير موقفهم ، فقاموا يدعون أن مصر بمساعدتها الحلفاء أدبيا وماديا على نيل النصر كانت هى نفسها آلة فعالة فى خلع البقية الباقية من النير العثمانى .

والمعتدلون فى مصر قاموا يقولون إن الوقت قد حان للطالبة بحكم ذاتى طبقا لما صرح به الساسة البريطانيون مرارا من أن تدخلنا فى مصر وقتى وشعر الناس شعورا صادقا بأن سلوك البلاد عامة فى الحرب ومعاونة السلطان ووزرائه والبذل الكثير الذى دعيت الأمة إليه قد كسبتهم تعطيهم حقا فى مراعاة بريطانيا العظمى لهم مراعاة خصوصية حتى أن رشدى باشا كبير الوزراء كان قد فتح فى آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية .

ونشطت هذه الحركة واشتدت عزيمة أهلها بنشر التصريح الإنجليزى الفرنسوى فى أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية والعراق . فقد جاء فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التى أنقذت من الظلم العثمانى تحريرا تاما ، وأن تنشئ لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التى يسنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم ، فأبان المعتمد السامى حينئذ (السر ريجنلد ونجت) أن هذه السياسة سيكون لها صدى فى مصر . وزد على هذا أن المصريين كانوا قد شاهدوا قبل ذلك بقليل إنشاء مملكة مستقلة فى بلاد العرب التى لا يزالون يعدونها متأخرة بمراحل فى الحضارة والارتقاء عن بلادهم التى تضارع بلاد الغربيين بعض المضارعة .

وبينما كان الناس يتحدثون بهذه الأمور فى كل مكان ثار ثائر الرأى العام إثر إذاعة مذكرة سرية أولت بأنها تنكر على مصر مزايا الحكم الذاتى الذى يراد منحه لأمم دون الأمة المصرية ارتقاء. وذلك أن لجنة خصوصية كانت قد عينت فى أوائل سنة ١٩١٨ للبحث فى الإصلاح الدستورى فطلبت من السير وليم برنيات نائب المستشار المالى أن يضع مذكرة تكون قاعدة لمناقشتها ، وأن يفحص على الخصوص مبدأ منح الزلاء الأجانب قسطا فى تشريع البلاد لعل ذلك يغرى الدول بالتنازل عما يحق لها بموجب الامتيازات الأجنبية من المفاوضة فى كثير من ذلك التشريع ، فلما قدمت مذكرة السير وليم برنيات إلى رئيس الوزارة فى أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ ساءته كثيرا ، ثم ذاعت واشتهرت مع أن المقصود كان جعلها قاعدة لمناقشات سرية ، فقامت القيامة وعلا الاحتجاج على مشروع فسر بأنه يمنح الجمعية التشريعية سلطة استشارية فقط ويعهد فى السلطة التشريعية كلها إلى مجلس ثان (مجلس شيوخ) تكون فيه الأكثرية من الأعضاء الذين تعينهم الحكومة وبعض الأعضاء الأجانب المنتخبين .

وفى الوقت الذى عينت فيه اللجنة المذكورة آنفا كانت لجنة أخرى تدرس مسألة الإصلاحات القضائية اللازمة فيما إذا ألغيت الامتيازات الأجنبية ، وقد قضت فى ذلك أشهرا كثيرة ولم تصدر تقريرا ولكن شاع أنها تنوى استبدال المحاكم المختلطة بمحاكم جديدة تكون لغتها الإنجليزية ويكون القانون الإنجليزى هو المعمول به فيها . وفى ذلك ما فيه من الغبن والحيف على المحامين من أبناء البلاد وشل أيدى المحامين الأجانب الذين يترافعون بالفرنسية وكان من شأن هذه الإشاعة أنها زادت معاداة المحامين لتوسيع المراقبة الإنجليزية .

وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زغلول باشا وزعيمان آخران من زعماء الفريق المتقدم فى الحركة الوطنية المعتمد البريطانى السامى وأعربوا له عن رغبتهم فى السفر إلى لندن لعرض بيان " بالاستقلال الذاتى التام " لمصر ، وعرض رشدى باشا فى الوقت عينه أن يسافر هو وعدلى باشا يكن وزير المعارف إلى لندن للمناقشة فى شؤون مصر ، وقال إن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة ، وكانت حجة هذين الوزيرين أن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسميا ، وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريف وتحديد . فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة ، وهما يريدان أن يعلما ما هى حقوقها على بريطانيا العظمى تحت حمايتها .

فأبلغ السير ريجنلد ونجت وزارة الخارجية مطالبهما ، فجاء الجواب بأن «لا فائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالمجىء إلى لندن» ، وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة الآن . وأبان وزير الخارجية البريطانية السبب فى ذلك ، وهو أنه سيغيب هو وزملاؤه عن لندن بسبب مؤتمر الصلح ، ولذلك «لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكافى والعناية الواجبة لمسائل الإصلاح الداخلى المصرى» وعليه طلب من الوزيرين أن يؤجلا زياراتهما ، فأفهم رشدى باشا المعتمد السامى أنه يعد رفض حكومة جلالة الملك لسماع أقواله حالا تفسيرا لمعنى الحماية لا يوافق عليه ولذلك قدم استعفاءه . ولا ريب أنه كانت هناك موانع واضحة تمنع من البحث مع الوزراء المصريين فى مسائل كهذه

حين كان الضغط السياسى شديدا، وكان مؤتمر الصلح يوشك أن يفتح، ولكن يظهر أنهم لم يدركوا فى تلك الساعة الحرجة وجوب البحث فى المسألة المصرية حالا مع أن المعتمد السامى ألح عليهم فى مقابلة الوزيرين، فلم يدخروا وسعا فى إقناع رشدى باشا باسترجاع استعفائه وضربوا موعدا لمقابلة الوزيرين، ولكن مركز أنصار الحركة الوطنية كان قد قوى واعتز فى مصر حتى أن الوزيرين اشترطا فى سفرهما أن يسمح لزغلول باشا ورفاقه بالسفر مثلهما . ولما لم يروا من الموافق السماح بذلك أصر الوزيران على الاستعفاء ، فطلب المعتمد السامى إلى انجلترا لاستطلاع رأيه فى الحالة .

وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدلين انضموا إلى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية، ونهض هؤلاء يطالبون بسياسة أبعد مدى ، وحمل عمالهم حملة شديدة على الإنجليز فى طول البلاد وعرضها حيث لم يبق إلا قليلون من الموظفين البريطانيين بسبب الحرب .

وبينما كان البحث دائرا على سفر الوزيرين المصريين إلى لندن فى أوائل سنة ١٩١٩، أرسلت مذكرة إلى وكلاء الدول فى مصر بتأليف وفد من اثنى عشر عضوا تحت رياسة زغلول باشا وغرضه عرض أمانى مصر المشروعة على الدول الأخرى ، وكان معظم أعضاء الوفد أعضاء بلجنة وطنية تألفت فى آخر السنة السالفة من أربعة عشر عضوا .

وفى الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة إلى السلطان أوضحا الجمهور بأن الغرض منها محاولة إرهاب عظمته ومنعه من تأليف وزارة جديدة، فعد ذلك تحديا لا يمكن السكوت عنه، فقرر رأى السير ملن شيتهام القائم بأعمال المعتمد السامى بعد موافقة الحكومة البريطانية على إبعاد زغلول باشا وثلاثة من أشد أنصاره إلى مالطة ، فأفضى ذلك إلى تجدد التحريض والاحتجاج وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الإنجليز أوجبت مداخلة الجنود على عجل . وجاءت أنباء الأقاليم بحدوث مثل هذه الفتن، وفى ١٣ مارس حدثت فتنة فى طنطا فأخمدها الجنود بعد سفك دم . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت فى معظم مديريات الوجه البحرى وعم فيها الهجوم على المواصلات لقطعها ووردت الأنباء من أماكن كثيرة بالسلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين ، وفى ١٦ منه قطعت سكة الحديد والأسلاك التلغرافية بين القاهرة والوجهين البحرى والقبلى . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة . وقد قطعت المواصلات تماما بين القاهرة والوجه القبلى والأجانب المقيمين فيه ، وبلغ تعصب الثوار أشده فى ذلك اليوم بقتل ضابطين بريطانيين وخمسة من غير الضباط فى ديروط ومفتش إنجليزى فى مصلحة السجون وهو راكب القطار بين مصر وأسيوط والمنيا، ولكن عادت الحالة فهدأت فى ٢٦ مارس من الوجهة العسكرية المحضة . فأعيدت المواصلات بخط سكة حديد الأكبر والتلغراف ورتبت الجنود اللازمة لحراستها، ووجهت القوات العسكرية فى جهات مختلفة

لحفظ النظام فى الأماكن التى اشتدت الثورة فيها والقبض على الذين ارتكبوا الفظائع ومحاكمتهم وإعادة هيبة الحكومة إليها ، وأنقذت الأماكن النائية فى الوجه القبلى ، فزال بذلك الدور الأول من الاضطراب وكان أشد الأدوار خطرا .

وعليه لم يمض على إبعاد زغلول باشا وشركائه أسبوع حتى قامت حركة على الإنجليز ، بل على الأوربيين عموما وبلغت حدا تخشى عواقبه . وكانت حركة وطنية تؤيدها أميال جميع الطبقات والمذاهب فى الأمة المصرية وفى جملتهم الأقباط ، وظهرت بين أشد عناصرها تعصبا بمظهر تخريب الأملاك والمواصلات تخريبا منظما والاستهانة بالنفوس استهانة متزايدة . ولا ريب أن الوفد مسئول عن تنظيم المظاهرات الأصلية التى نشأت الحركة عنها ، ولكن أعضاءه الذين يفوقون سواهم فى المسئولية هالهم تفاقم الخطب حتى خرج زمام الحالة من أيديهم وانتقل إلى أيدى المتطرفين غير المسئولين تؤيدهم بعض العناصر الأجنبية من المتشردين .

وكان اللورد اللنبى القائد العام فى مصر قد سافر لينضم إلى مؤتمر الصلح فى باريس فى ١٢ مارس فعاد إلى القاهرة فى ٢٥ منه ، وكان قد عين معتمدا ساميا خاصا مدة غياب السير ريجلند ونجت فى إنجلترا وصدرت إليه التعليمات " بإعادة القانون والنظام و بإدارة الأمور بجميع الوسائل على ما يقتضيه بقاء حماية الملك قائمة على قاعدة ثابتة عادلة " وقد أفضت التدابير العسكرية التى اتخذت إلى تهدئة الأحوال ظاهرا ، ولكن الشعور بعداوة الإنجليز لم يخف إلا قليلا وتحول بالأكثر ضد العنصر العسكرى الذى أشاعوا الأخبار الكاذبة عن سلوكه فى قمع الفتنة وظل المحامون والطلبة معتصبين وغاب كثيرون من الموظفين عن مكاتبهم .

ودعا المعتمد السامى الخاص إليه نفرا من الأعيان وخاطبهم بلهجة سامية ، ولكن ذلك لم يحل دون الإضراب العام من ٢ أبريل إلى ٦ منه . غير أن اللورد اللنبى سمح بسفر المصريين الذين يريدون السفر إلى انجلترا و بعودة زغلول باشا ورفاقه الثلاثة من مالطة جريا على سياسته السلمية و بموافقة حكومة جلالة الملك ، و بذلك انعكست السياسة التى اتبعت قبل مرور شهر على ابعادهم وأصبح زعماء الحركة أحرارا يذهبون إلى انجلترا أو إلى غيرها لتجديد التحريض والتهييج .

هذا بالاختصار حديث سير الأحوال فى الأربعة الأشهر الأولى من سنة ١٩١٩ ، وقد اتضح بعد حدوث ما حدث أنه كان يجب تنشيط الوزيرين المصريين للمجىء إلى لندن لما طلبا ذلك ، ودلت النتيجة على أن مشورة السير ريجلند ونجت فى هذه المسألة كانت عين الصواب . وفى رأينا أنه كان يحسن صنعا لو زاد إلحاحا فى وجوب اتباع مشورته . و بعد هذا الخطأ الذى ارتكب فى بادئ الأمر جرت الحوادث فى مصر بأسرع مما أدركت الحكومة ، فإنها لم تقدر نتائج إبعاد الزعماء حق قدرها ، ولما ألفى الأمر بإبعادهم بعد حدوث اضطرابات شديدة تبادر إلى ذهن الناس طبعا أن السياسة البريطانية سياسة تردد ، وأنها تتقلب تقلبا سريعا تحت تأثير الإغراء والتحريض ، ثم اقتضى الأمر فى المرحلة الثانية معاقبة الذين قتلوا الضباط الإنجليز وارتكبوا فظائع

أخرى مدة الفتنة . وهذا العقاب أطال عهد السخط طبعا وإن لم يكن قد أنفذ بالاعتدال بوجه الإجمال . وحاولت الحكومة تطييب خواطر المصريين بإحالة كثير من القضايا إلى المحاكم العادية بعد ما نظرت المحاكم العسكرية فى القضايا المستعجلة جدا ، ولكن رأى أنصار الحركة الوطنية قد صلب ورسخ، فنتج عن ذلك أن الناس لم يعودوا يتقدمون للشهادة فى جميع القضايا تقريبا فأطلق سراح المتهمين فيها . وفى أثناء ذلك سافر زغلول باشا ورفاقه بعد إخلاء سبيلهم من مالطة إلى باريس آملين أن يحملوا مؤتمر الصلح على سماع دعوى مصر بالاستقلال. ولما أخفقوا فى ذلك وجهوا همهم للحصول على تأييد الأجنبى لقضيتهم ، فأوفدوا رسولا إلى أمريكا لاستمالة الرأى العام فى الولايات المتحدة. وجد أنصارهم فى مصر فى السعى لإتمام نظامهم وجمع أموال طائلة ونشر دعوتهم فى جوانب البلاد متذرعين إلى ذلك بالقلق الصناعى الذى كان فى البلاد . فحولوا كل جهدهم للاستعانة به . ولذلك تعددت حوادث الإضراب عن العمل بين كبيرة وصغيرة، وأعلن فى خلال ذلك أن الحكومة البريطانية عازمة على إرسال اللجنة الخصوصية إلى مصر . فحكم المهيجون بأن غرض هذه اللجنة القضاء على الوطنيـة المصرية ، فجعلوا همهم تضييق دائرة عملها بمقاطعتها مقاطعة منظمة .

(ب) الحركة الوطنية والأمانى المصرية

تقدم لنا كلام كاف لتعليل سرعة نمو الحركة الوطنية . وأصعب من ذلك أن نبسط الكلام بقدر ما يحتمل المقام عن ماهيتها وأغراضها الحقيقية بسطا صحيحا مفهوما .

قيل " إن كل مصرى يستحق أن يسمى مصريا وطنى النزعة فى قلبه " وهذا القول إنما يصدق على المتعلمين كثيرا أو قليلا ، وهم أقل من ١٠ فى المائة من سكان مصر الذين يبلغ عددهم ١٤ مليونا . فلا معنى لهذا القول عند إطلاقه على ٩٢ فى المائة من الأميين وخصوصا الفلاحين الذين هم ثلثا الأمة كلها . ففى المدن والبنادر يسهل تهييج الغوغاء بتلقينهم ألفاظا مستحبة رنانة تتخذ شعارا سياسيا فيصيحون بها وهم لا يفهمون معناها . وأما الفلاحون فجمهورهم لا يبالى بالسياسة من طبعه . وهم لا يزالون على العهد القديم فى الفلاحة يعيشون فى أطيانهم ومنها ، وهم متعلقون بها تعلقا شديدا . ومع أن طرقهم وأدواتهم الزراعية لا تزال على عهدها الأول ، وقلما يستعينون بالعلوم الزراعية فهم يخرجون ، بجدهم الذى لا يبارى ومعرفتهم التامة بالتربة ، تلك الحاصلات العجيبة التى هى أساس الثروة المصرية ، وليس لهم هم فى هذه الحياة إلا هذه الحاصلات وأخذ الماء الكافى لزراعتهم من النيل فى حينه لئلا تحل أرضهم . ولكنهم وإن كانت دائرة نظرهم فى الأمور لا تزال محدودة فقد ازدادوا استقلالا واستمساكا بحقوقهم عما كانوا عليه فى عهد الاستبداد الماضى .

وإذا تركوا وشأنهم فلا عداوة عندهم للانجليز، على أنهم لا يحبون الأجنبي أيا كان ، واعتبارا لكونهم مسلمين غيورين لا تخلو مقابلتهم للمسيحى فى بادىء الأمر من الفتور والنفور ، ولكن هذه الأوهام زال معظمها منهم مع الإنجليز بعد اختبارهم لاستقامة الموظفين البريطانيين ولطفهم بوجه الإجمال ؛ وما أفضى إليه وجودهم من التحسن الظاهر فى أحوال الفلاحين . نعم إن أبناء العهد الجديد الذين لم يعرفوا مساوئ العهد القديم أقل شكراً لنا من آبائهم الذين كانوا يتذكرون تلك المساوئ ولا ينسونها ، ولكن الفلاحين وإن يكونوا أقل ضعفا واستكانة مما كانوا فى الأزمان الماضية لا يزال عندهم ما يخيفهم من طمع أصحاب الأطيان وتعنت عدد كبير من الموظفين المصريين واضطهادهم لهم ، وهم يشعرون أن النفوذ الإنجليزى يحميهم من هذه الأخطار بعض الحماية . نعم إن حوادث الحرب المشئومة التى أشرنا إليها آنفا أدّت إلى زعزعة ثقتهم بعدلنا وحسن نيتنا زعزعة وقتية ، وكانت أسبابا مهيئة للحوادث الفظيعة التى حدثت ضد الإنجليز فى ربيع سنة ١٩١٩ ، ولكن تلك الفظائع كانت شاذة وقصيرة الأجل . ويظهر أنه فيما خلا الجهات التى يصل إليها تحريض أهل المدن مباشرة عاد الفلاحون إلى حسن الظن بالإنجليز الذين يعرفونهم ويعرفون كيف يعاملونهم ، وقد أثرت فينا شهادة عدد من مواطنينا الموظفين وغير الموظفين الذين يعيشون بين الفلاحين ويعاشرونهم حيث أكدوا لنا أن المرارة التى كدرت الصفاء فى السنة الماضية أو السنتين الماضيتين زالت الآن ، وأن الإنجليز الذين أحسنوا السلوك ينزلون على الرحب والسعة فى البلاد كما كانت الحال فيما مضى .

ولكن من العبث أن نؤمل أن حسن سلوك الفلاحين معنا يدوم طويلا إذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنيهم على ما هى عليه من الجفاء، فقد سادت الحركة الوطنية فى مصر الآن كل ناطق وصامت واجتذبتهم إليها كلهم ، إما طوعا أو كرها من أمراء العائلة السلطانية إلى صبية الكتاتيب وأصحاب الأملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والأدباء والصحافيين وطلبة المدارس. وأخطر من هذا شأنا أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش، وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكرى ومحافظتهم على الأصول الرسمية دون مجاهرتهم بآمالهم. وقد كان سلوك الموظفين المصريين مع اللجنة سلوكا لا غبار عليه، ولكن معظمهم من أشد أنصار الحركة الوطنية فى قلوبهم ونفوذهم يتجه إلى الجهة الوطنية ولا يعقل أن أميال رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية وجميع الذين يقوم بهم الرأى العام فى الأمة لا يؤثر فى السواد الأعظم منها على مر الأيام . ولا ينكر أن هذه الملايين التى تجهل القراءة والكتابة لا تبالى بالحركة الوطنية من حيث كونها مذهبا سياسيا ولكن يسهل تعليمها ترديد الألفاظ المستحبة التى تصير شعارا لها . والمتطرف لا يحاول اكتساب تأييدها إياه بالحجج السياسية المحضة كما يحاول ذلك بالطعن دائما فى كل ما هو إنجليزى، وبنسبة كل نكبة تصيب البلاد وكل ظلامة شخصية إلى خبث الموظفين البريطانيين أو عدم كفاءتهم . فهذه الحرب القائمة بتسويد كل شىء تسويدا كاذبا يديرها كثيرون : خطباء الجوامع والطلبة الذين يعودون إلى بلادهم أيام عطلة المدارس وجميع الصحف العربية إلا القليل منها .

والفلاح و إن كان لا يقرأ بنفسه عادة يصغى إلى من يقرأ له ، فإذا كان كل ما يقال ويكتب للتأثير فيه يوجه إلى جهة واحدة فلابد أن الأكاذيب التى تنفث كلها فيه على الدوام تسمم عقله أخيرا .

نحن نحسب فى حسابنا أنه عند زيارتنا لمصر كانت الصيحة ضد الإنجليز بالغة غاية الشدة ، وكان الفريق المتطرف يزيدها ويقويها تقوية اصطناعية لكى يؤثر فينا ، مع أنه ما من خبير بهذه الأمور يتأثر منها حتى يخطىء فيحسب الشطط الذى ينتج عن التحريض السياسى البالغ غاية الشدة دليلا على حقيقة رأى الأمة ، ولكن ما يستحق الاعتبار أنه بينما كان كثيرون من المصريين يستهجنون شطط المتطرفين لم يحرك أحد منهم ساكنا لمنعه غير الذين تضطرهم مناصبهم الرسمية إلى ذلك ونفر قليل جدا . وخشى وجوه مصر على اختلاف آرائهم الشخصية أن يظهروا بمظهر الذين لا يميلون إلى الأمانى الوطنية أو أن يفعلوا شيئا من شأنه كبح جماح المتطرفين وردهم إلى دائرة الاعتدال ، ولم يجرؤ أحد أن يقول إنى موافق على "الحماية" أو أنه غير موافق على "الاستقلال التام" . فكان ظاهر ذلك أن كل ذى رأى مستقل يميل إلى الحركة الوطنية بكليته وعندنا أن ذلك سيبقى كذلك على الراجح .

لا مشاحة أن الأمر جلل ، ومن يقدره يخيل إليه لأول وهلة أنه لا خيار لنا أمام هذا البنيان المرصوص إلا أن نقلع عن مركزنا فى مصر بالكلية ، أو أن نحافظ عليه قوة واقتدارا رغم العداوة المتزايدة لنا فى الأمة المصرية ، ولكنا بعد إنعام النظر فى هذه القضية زدنا أملا بها واقتنعنا بعد الأحاديث الكثيرة الودية التى جرت بيننا وبين وجهاء المصريين الذين يمثلون أمتهم وفى جملتهم قوم يعدون من غلاة الوطنيين ، أنهم لا يضمرون للانجليز من الخصومة والعداوة بقدر ما يتوهم الإنسان من الحملات المنكرة التى تحملها الصحف علينا . وتبين لنا أن علم الحركة الوطنية الضافى يخفق على أقوام متعددة الآراء مختلفة طبعا وقصدا ، فلا ريب فى أن هنالك قوم من أنصار الحركة الوطنية يحملهم كرههم لكل مراقبة أجنبية وخصوصا لكل مراقبة بريطانية على تعدى القانون وارتكاب الجرائم والموبقات ، أو على الميل إلى من يرتكب تلك المنكرات على القليل . وأغراضهم كلها تنافى الاتفاق والتفاهم بين الإنجليز والمصريين ، وليس ذلك فقط ، بل إنهم مستعدون أيضا للسعى فى بلوغ تلك الأغراض بوسائل لا يحالها شىء ، ولا يسع حكومة من الحكومات إلا الضرب على أيدى الذين يحرضون الناس عمدا على نظام من الإرهاب يراد به جعل التعاون بين البريطانيين والمصريين محالا فى المستقبل . ولا ريب أن الحوادث المشئومة التى حدثت بمصر نفسها فى السنوات الأخيرة ، وروح القلق والثورة الذى ساد العالم كله ، وكان له صدى شديد فى مصر أفاد الفئة المتطرفة لأنها اتخذته حنطة لمطحنتها اكسبت الحركة الوطنيـة مسحة من الشؤم والوبال . فلا عجب والحالة هذه ، إذا اعتبر كثير من الانجليز المقيمين بمصر وأكثرهم من إنجليز انجلترا أن الحركة الوطنية مرادفة للعداوة الشديدة للانجليز ، وأن الغرض منها قلب نظام الحكومة المصرية الحالى رأسا على عقب .

ولكنا اقتنعنا حتى قبل مغادرتنا القاهرة أن التمسك بهذا الرأى الواسع خطأ كبير، ولا يجوز أن نترك التأثير الذى علق بنفوسنا فى الاضطراب الذى حدث فى الاثنى عشر شهرا الماضية يعمينا عن رؤية المعقول والمشروع من أمانى الحركة المصرية ولو فعلنا ذلك لكانت عاقبته سوق المعتدلين شيئا فشيئا إلى أحضان المتطرفين، وتحويل الخلاف الواقع لسوء الحظ بين الانجليز والمصريين والسهل التلافى إلى عداوة وجفاء دائم بين الفريقين. نعم إنه يجب قمع التعدى والإخلال بالنظام، والحق يقال إن التدابير التى اتخذت لذلك مدة إقامتنا بمصر كانت معتدلة وفعالة. ومما يقضى بالأسف الاضطرار إلى إبقاء الأحكام العرفية فى مصر، ولكن هذه الأحكام تجرى فى أيام اللورد أللنبى بأقل ما يمكن من الشدة ومن التعرض لسير القضاء المعتاد بالبلاد ولأحوال الناس فى معيشتهم اليومية. غير أن وجوب قمع التعدى والإخلال بالنظام فى الحال لا يجيز عدم التمييز بين الذين يعارضون نظام الحكومة الحالى كثيرا أو قليلا، والذين يجاهرون بالثورة والجناة الذين كانوا سبب الفتنة فى ربيع سنة ١٩١٩ وما تلاها من ضروب التعدى بعد ذلك. التاريخ، فإنا فى الكلام الذى جرى لنا مع كثيرين من المجاهرين بكونهم من أهل الحركة الوطنية — وقلما التقينا بمن ينكر ميله إليهم — وجدنا روحا يختلف كل الاختلاف عن الروح الظاهر فى تلك النظائع والمنكرات، فقد ذموا أمامنا الالتجاء إلى التعدى والمجاهرة بالثورة وقالوا إن ذلك جناية لا خير منها. ويروى جمهورهم أن بريطانيا العظمى أقوى من أن تعجز عن إخضاع مصر إخضاعا تاما إذا شاءت أن يكون لها رعايا مكرهون مرغمون لا حلفاء صادقون شاكرون، واعترفوا كلهم اعترافا متفاوتا فى شدته وحرارته بالمنافع العظيمة التى أغدقتها بريطانيا العظمى على مصر، واعترف أكثرهم أيضا بأن مصر لا تزال فى حاجة إلى مساعدة انجلترا لها على تنظيم أمورها فى الداخل، ومنع التعرض لها من الخارج، ووقايتها من أن تعود فتصير مرة أخرى ميدانا لتنافس الدول ودسائسها، واعترفوا كلهم بلا استثناء بأن لبريطانيا العظمى مصالح خصوصية فى مصر لأنها حلقة الاتصال بينها وبين سلطنتها الشرقية وأملاكها الاسترالية، وأن لها كل الحق فى ضمان هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع. ولكن هل يلزم لقضاء هذه الأغراض أن تحرم مصر استقلالها، وتجعل جزءا غير منفصل عن السلطنة البريطانية، وأن تقاوم رغبة المصريين المتأصلة فى أعماق نفوسهم فى أن يكونوا شعبا قائما برأسه بين شعوب العالم. ألا تقضى مصر أغراض انجلترا كما تقضيها الآن أو أحسن إذا صارت بلادا منتظمة الأمور هادئة الأحوال مصادقة لانجلترا متصلة بها اتصالا وثيق العرى لا تشكو ظلامة ولا تميل إلى ثورة. أو ليس هذا الحل هو الحل الوحيد المطابق للسياسة التى طالما جاهرت بها بريطانيا العظمى فى تصريحاتها المتكررة حيث قالت إنها لا تقصد امتلاك مصر ولا إدماجها فى السلطة البريطانية وإنما تروم جعلها قادرة على الوقوف على قدميها. قالوا إنهم اعتقدوا بصدق هذه التصريحات زمانا طويلا، ولكنهم أخذوا الآن يكفون عن تصديقها لأنهم يرون — بعد مرور أربعين سنة تقريبا على الاحتلال البريطانى لبلادهم — أنهم لم يدنوا من الغرض الذى ادعت بريطانيا العظمى أنها ترمى إليه بل بعدوا عنه، وأن بريطانيا العظمى بإصرارها الدائم على الحماية التى يعتقدون كلهم أنها تتضمن

إخضاع بلادهم إخضاعا دائما، عدلت عدولا قطعيا عن سياستها الأولى، ونكثت عهدها. فانهم قبلوا الحماية حين إعلانها كضرورة اقتضتها الحال، لأنه لما كانت بريطانيا العظمى فى حرب مع تركيا أصابت بقطع الحلقات التى كانت باقية بين تركيا ومصر، فلم يكن بد إذ ذاك من وضع شئ آخر فى الحال موضع السيادة العثمانية، فوضعت الحماية. وكان وضعها سائغا باعتبار كونها وسيلة وقتية لسد الحاجة، وبعد انتهاء الحرب جعلوا ينتظرون أن تسوى بريطانيا العظمى العلاقات بينها وبين مصر على وجه يطابق تصريحاتها ومصالحها الحقيقية وشرفها، ولكنهم بدلا من ذلك لا يرون الآن أمامهم غير فقد جنسيتهم وقوميتهم فقدا دائما وصيرورتهم "مستعمرة بريطانية" فهم يستغيثون من ذلك ولا يزالون يستغيثون بالعدل البريطانى أولا وبعطف كل العالم المتمدين عليهم أخيرا.

(ج) السياسة المقبلة

هذا فى اعتقادنا بيان الرأى عند أنصار الوطنية المصرية، ولكن سلوك الفئة المتطرفة الصاخبة سبيل العنف، وخروجها عن دائرة الاعتدال والإنصاف جعلا الحركة تظهر كأنها ليست مما يقبل الصلح أو الاتفاق مع أن الأمر ليس كذلك فى رأينا، ولا هو دائم بالضرورة، فإن الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد التى يرأسها سعد باشا زغلول، والتى تسلطت على عقول المصريين تمام التسلط ولو فى هذا الحين على الأقل، والتى تقول أيضا بأنها تنطق بلسان الأمة، ومعها وثائق كثيرة مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجا بخلاف الحزب الوطنى الذى هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين. نعم إن زغلول باشا ورفاقه لما رأوا من خطتنا معهم ما أوهمهم بأننا نرفض جميع آمالهم مالوا إلى المعارضين، وما زالوا يدنون منهم شيئا فشيئا إلى عهد قريب، ولكن ظهر لنا بالاختبار أن الأمر لا يقتضى إلا عناء يسيرا لفهم رأيهم وإزالة ريبهم وشبهاتهم فى مقاصد بريطانيا العظمى حتى يستمال كثيرون منهم إلى المناقشة فى الحالة بتمام التعقل. وهذا يصدق أيضا على الذين هم أكثر منهم اعتدالا فى رأيهم مثل الوزراء السابقين رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا الذين لم ينضموا إلى الوفد فعلا، وأن يكونوا ميالين إلى الغايات الوطنية. ولما خجنا فى تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ، ودخلنا فى جوهر القضية وصعوباتها العملية تبين لنا أن المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة، ولكنهم متفقون كلهم على أمر واحد وهو رغبتهم فى حفظ قوميتهم وجنسيتهم بحيث يكونون شعبا ممتازا عن سواهم.

فيظهر مما تقدم ذكره أنه لا بد من مراعاة هذا الشعور المتأصل فى أعماق نفوسهم عند السعى فى التوفيق بين البريطانيين والمصريين، ولا غنى عن ذلك فى كل سياسة يقصد بها استمالة العناصر التى هى أكثر اعتدالا وميلا إلينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية حتى تعود إلينا وتنحاز إلى جانبنا، ولا يكفى لذلك إعطاء مصر كثيرا أو قليلا من "الحكم الذاتى" حتى ولو أعطيناها

ما هو معروف عندنا "بالدومنيون هوم رول" (الاستقلال الداخلى لأملاكنا) لأن المصريين لا يعدّون بلادهم من جملة الأملاك البريطانية ولا يعدّون أنفسهم رعية بريطانية . وهذا الفارق يوجب الفرق والتمييز بين قضية الارتقاء الدستورى فى مصر وقضيته فى البلدان الأخرى التى مضت عليها السنون وهى جزء من الإمبراطورية البريطانية كبلاد الهند البريطانية مثلا. فإننا نقول فى كلامنا عن هذه البلاد إنها تبلغ حالة القومية (أو حالة الأمة) تدريجا ، وأما المصريون فيقولون إنهم بلغوا هذه الغاية ، ولا يمكن أن يرضوا بحل لمستقبل مصر إذا لم يكن مبنيا على الاعتراف بدعواهم هذه بل يجب حينئذ إكراههم على قبوله إكراها .

وعندنا مقابل هذه الاعتبارات اعتبارات أخرى ، وهى أن مصر وإن لم تكن جزءا من الإمبراطورية البريطانية فعلا فأهميتها حيوية لنظامنا الامبراطورى كله . وأنها بلغت بإرشاد بريطانيا العظمى مستوى جديدا من الحضارة والتمدن. إذا تركناها تحط عنه كان ذلك شرا وو بالا. فالتوفيق بين الدفاع عن هذه المصالح المصرية والبريطانية وبين الاعتراف لمصر بالحالة القومية ليس بالأمر اليسير، والإنسان يتوهم لأول وهلة أن هذه القضية تزداد إشكالا وتعقيدا بسبب قوة مركز الجاليات الأجنبية غير الجالية البريطانية فى مصر ولكنه إذا أنعم النظر فى ذلك وجد أنه يجعل تلك القضية أقل إشكالا ، فليس فى الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الأوربيون ويتمتعون بمزايا خصوصية ، ويحتلون مراكز مهمة فى التجارة والتعليم والصناعات العلمية والأدبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضا . ثم إن المدن المصرية الكبيرة ولاسيما الاسكندرية أضحت مدنا أوربية من وجوه ، وستظل بلاد مصر بلادا دولية على الدوام بمعنى ما . فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلا ما لم يراع فيه ضمان المصالح الأوربية العظيمة الحصينة المركز فى وادى النيل ، فلا عجب إذا ظهر كأن تلك القضية غير قابلة للحل وأنها فريدة فى بابها . ولكن كل ما فى مصر — وجوها — فريد فى بابه أيضا ، وليس عندنا سوابق نتبعها لمعالجتنا لأحوال خارجة عن الحد المألوف كهذه ، وكل نظام يطابقها يلزم أن يكون جديدا غريبا ولا يصلح أن يحكم عليه بعدم الصحة لمجرد كونها فى حكم الأمور المتناقضة .

وبناء على هذه الصعوبات وصلنا تدريجا الى هذه النتيجة، وهى أن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضا لا يرضى ولا يفى بالغرض، وأن الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان أى بعقد معاهدة بين البلدين. ولم نر سبيلا آخر غير هذا. إلى اطلاق سراح مصر من الوصاية التى يعترض المصريون عليها اعتراضا شديدا بلا تعريض المصالح الحيوية التى تجب علينا وقايتها من الأخطار، وظهر لنا أن كل ما يلزم لوقايتها أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها أن تسترشد ببريطانيا العظمى فى علاقتها الخارجية وتعطيها حقوقا معينة فى الأراضى المصرية . أما الحقوق التى كنا نفكر فيها فعلى نوعين : الأول أن يكون لبريطانيا العظمى الحق فى إبقاء قوة عسكرية فى أرض مصر لتحمى مصلحتها الخصوصية فى مصر أى سلامة مواصلاتها الامبراطورية ، والثانى أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والإدارة المصرية

فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة . أما الامتياز الأول فليس بأكثر مما يمكن مصر ، مع محافظتها على كرامتها ، أن تمنحه لحليف يتكفل بأن يحميها من كل الأخطار الخارجية ولذلك تهمها قوته وسلامته أهمية حيوية . وأما الامتياز الثانى فليس فيه من الافتئات على استقلال مصر أكثر مما كانت دائما معرضة له بسبب الامتيازات الأجنبية •

على أن استبدال ثلاث عشرة دولة تتمتع بحقوق الامتيازات فى مصر بدولة واحدة فقط يزيد استقلالها ولاينقصه ، وزد على ذلك أننا — جريا على ما اتصفت به السياسة البريطانية فى مصر — جعلنا قسما من مشروعنا حصر المزايا التى يتمتع بها الأجانب بمقتضى حق الامتيازات داخل حدود معقولة لتصير مصر ولية أمرها أكثر مما هى الآن . وذلك لا يمكن عمله إلا إذا كانت مصر تعترف بأن بريطانيا العظمى هى التى تحمى تلك الامتيازات الأجنبية بعد ردها إلى حدود معقولة .

وهذه النقطة الاخيرة تحتاج إلى إيضاح فنقول إن القيود التى تقيد بها الامتيازات الأجنبية حقوق مصر المطلقة لها حسنات ولها سيئات . فحسناتها أنها تحمى حرية الأجانب وأملاكهم بكونها تضمن لهم العدل فى أحكام المحاكم والسلامة من استبداد الحكام المحليين ، وسيئاتها أنها تعفى

• الامتيازات الأجنبية اسم أطلقه الأوربيون على الامتيازات التى نال بها الأجانب المقيمون فى تركيا من سلاطين تركيا الأولين حقوقا خارجة عن حقوق بلادها إدامة للامتيازات المضارعة لها التى كانت السلطنة البيزنطية تمنحها للأجانب المقيمين فى بلادها وهى تنحصر بفريق واحد فقط من الفريقين المتعاقدين ولا أجل لها ، وانما تقبل التعديل بمعاهدات تالية لها ، أما إذا كانت هذه المعاهدات التالية إلى أجل معين فالامتيازات تعود فتنتعش عند انقضاء ذلك الأجل ، وكان القصد منها فى الأصل تمكين المسيحيين من المتاجرة والسكنى فى بلاد السلطنة العثمانية بوقايتهم من الظلم والعسف الذى كان يمكن أن يناله لكونهم غرباء ويدينون بدين آخر . ويبتدىء تاريخ الامتيازات التى منحت لبريطانيا العظمى من عهد قديم جدا ولكنها بعدما غيرت وحورت تغيرات متعددة بحسب تاريخها الآن منذ سنة ١٦٥٧ ، وقد ثبتت فى معاهدة الصلح التى عقدت فى الدردنيل سنة ١٨٠٩ ومنحت الامتيازات لفرنسا فى السنين ١٥٨١ ، ١٦٠٤ ، ١٦٧٣ وجددت سنة ١٧٤٠ ومنحت الامتيازات للدنمارك سنة ١٦١٢ وجددت سنة ١٦٨٠ ولاتزال نافذة المفعـــول ونالت الدول العظام كلها تقريبا امتيازات كهذه من الباب العالى فى أوقات مختلفة فى الاربعمائة سنة الماضية .

فوجود الامتيازات الأجنبية فى مصر ناتج عن هذه المعاهدات الخاصة بالفريق المتعاقد مع الباب العالى (دون الباب العالى نفسه) وقد كان عدد الدول التى تمتع بها قبل الحرب خمس عشرة دولة : وهى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وايطاليا وأسبانيا وهولندا والبلجيك ونروج وأسوج والدانمرك واليونان والبرتغال وروسيا والمانيا والنمسا وهنجاريا فانتهت امتيازات الدولتين الأخيرتين بعقد معاهدتى فرساى وسان جرمان . وتتضمن الحقوق التى تخولها الامتيازات للأجانب فى مصر علاوة على بعض الامتيازات التجارية إعفاءهم من الضرائب الشخصية بلا مصادقة عليها من حكوماتهم وحفظ حرمة منازلهم وحمايتهم من القاء القبض عليهم استبدادا وإخراجهم عن دائرة اختصاص المحاكم الأهلية ، فأفضى أمر هذا الامتياز الأخير بعد إنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ إلى عدم تطبيق تشريع على الأجانب بلا مصادقة الدول ذوات الامتيازات ، وأن القضايا المدنية التى تجمع بين الأوربيين والأهالى أو بين الأوربيين المنتمين إلى شعوب مختلفة تنظر أمام المحاكم المختلطة وأما القضايا الجنائية التى تتعلق بالأوربيين وكذلك القضايا المدنية التى تجمع بين أوربيين من شعب واحد فتنظر أمام المحاكم القنصلية ، وتستعمل فيها قوانين بلادها . ولا يؤدى الأجانب الآن ضريبة من الضرائب الداخلية غير عوائد الأملاك وأموال الأطيان .

الأجانب من الضرائب ومن وجوب اتباع القوانين المحلية واللوائح العادلة فتؤخر بذلك تقدم البلاد تأخيرا عظيما لا مسوغ له ، ولذلك كانت سياسة بريطانيا العظمى ولا تزال التخلص من الامتيازات الأجنبية واستبدالها بنظام يحمى كل المصالح الأجنبية المشروعة ، ويبطل الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب الآن والتى لا يمكن الدفاع عنها وللوصول إلى هذه الغاية دارت المفاوضة منذ مدة بين بريطانيا العظمى والدول التى لها حقوق فى مصر بموجب الامتيازات ، ولكن هذه الدول لا يمكن أن تتنازل عن تلك الحقوق مالم تحصل على ضمان بأن أبناء وطنها يحصلون على العدل والمعاملة بالإنصاف فى المستقبل . ولإعطائها هذا الضمان يجب أن توضع بريطانيا العظمى فى مركز يمكنها من تنفيذه ، فمن مصلحة مصر إذن أن يمكن بريطانيا العظمى أن تحمى الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب الآن فى مصر ويقضى العدل والإنصاف ببقائها فيها . وبهذا المعنى يجب أن يفسر الاعتراف فى معاهدات الصلح الحديثه بمركز بريطانيا العظمى فى مصر .

هذه هى أوصاف التسوية التى بتنا نرى أنها تضبط العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل ذكرناها بوجه الإجمال وتركنا تفصيلها لنشرحه بعد ، فلما شرعنا نناقش فيها المصريين الذين كنا نحن وإياهم على وداد — وكلهم من ذوى الآراء المتقدمة فى الوطنية تقدما متفاوتا فى القلة والكثرة — وجدنا منهم ما شدد عزائمنا وهو مقابلتهم لاقتراحاتنا بالميل إليها والعطف عليها لأنهم يرتاحون الى فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الفريقان كما يتفق الند مع نده لا كما يملى الأعلى على الأدنى لمطابقتها لشعورهم بأنهم شعب قائم برأسه ولحفظ كرامتهم القومية ، إذ الأمر الظاهر أن تلك الفكرة تنطوى على الاعتراف مبدئيا باستقلال مصر ولا تطابق النظرية التى تعتبر بموجبها مصر ملكا من الأملاك البريطانية . ولما نظروا فى الشروط التى اشترطناها فى اقتراحنا وعلقناها على ذلك الاعتراف سلموا بأنها وإن كانت شروطا لا يقبلها الوطنيون المتطرفون لكنها من الشروط التى يستطيعون أن يسوغوها ويبرروها أمام أبناء وطنهم لكونها تطابق حالتهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها ، فإنهم لا يستطيعون المحافظة على تلك الحالة إلا إذا أيدتهم بريطانيا العظمى فيها . ويحق لبريطانيا العظمى أن تأخذ بدلا معقولا لهذا التأييد الذى لا غنى عنه لمصر وهذا البدل إنما هو الإشراف على سياسة مصر الخارجية وإبقاء قوة فى أرض مصر لقضاء أغراضها الامبراطورية . أما فيما يختص بشؤون مصر الداخلية فمصر تكون ولية أمرها وحاكمة نفسها بنفسها تماما الا فيما يختص بامتيازات الأجانب . وأما القيود التى يتقيد بها حكم مصر نفسها بنفسها من بقاء بعض من تلك الامتيازات فلا تكون أكثر بل أقل مما كانت طول الزمان وأثقالها تكون أيضا أخف مما كانت . ولا ينكر بعد هذه الاعتبارات أن التسوية التى اقترحناها لم تقترح حبا بمصلحة بريطانيا العظمى وحدها بل بها وبمصلحة مصر أيضا ولذلك يمكن الدفاع عنها بحجة كونها تصلح لأن تكون أساسا عادلا معقولا ليبنى عليه تعاون الأمتين فى المستقبل .

ولا يسعنا ذكر رأى المصريين الذين ذكرناهم فى هذه التسوية إلا بوجه الإجمال لأن المناقشات طالت بيننا وبينهم ، والاختلاف كثر فى الرأى بينهم أنفسهم عند التفصيل وقضينا

وقتا طويلا فى مجادلات مملة لا نهاية لها فى معانى ألفاظ "الحماية" و "السلطة" و "الاستقلال التام"، ولكن ذلك كله لم يمنع من إنعام النظر طويلا فى مواد المعاهدة التى كنا نفكر فيها ولا أدل على أن الاتفاق عليها غير ممكن . ويقال بالإجمال إن الأحاديث التى جرت ونحن بمصر أرتنا أننا تقدمنا كثيرا فى سبيل الاتفاق والتفاهم مع المصريين، وأننا انتقلنا خصوصا من جو إلى جو خير منه كثيرا لأن الجفاء الذى استحوذ أخيرا على جميع المصريين من أنصار الوطنية والشبهات التى دبت فى نفوسهم من جهة بريطانيا العظمى ابتدأت تزول ، واشتدت الآمال باستمالة الفئات المعتدلة منهم لتأييد سياسة المصالحة والمسالمة .

ولكن كل ما كان يمكننا فعله ونحن فى مصر للوصول إلى نتائج معينة محدودة كان أيضا محدودا لأنه لم يكن من اختصاصنا حل القضية المصرية وتسويتها لأننا إنما انتدبنا لنشير بخير الطرق التى يجب اتباعها للوصول إلى تلك الغاية . والمصريون الذين حادثناهم هناك كانوا يقولون كلهم أفرادا وجموعا إنهم إنما يعربون عن آرائهم الخصوصية ولا يدعون بأنهم يتكلمون بلسان الجمهور من أهل بلادهم بل إن أكثرهم تجاوز هذا الحد وقالوا إن زغلول باشا ووفده هم وحدهم الذين فوض إليهم الناس عموما تمثيل الأمة المصرية . أما نحن فلم نكن نسلم طبعا بأن زغلول باشا ورفاقه حائزون لكل السلطة التى يدعونها لهم، ولكنا مع ذلك لم نكن نستطيع أن نتعامى عن رؤية الحقيقة وهى أنهم كانوا فى هذه المدة أقوى قادة الرأى العام المصرى، وأنا لا أمل بأن المشروع الذى يعارضونه يحوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول عند الجمهور . وكان من الضرورى فى اعتبارنا، كما قلنا للمصريين فى أول الأمر، إن المعاهدة التى نفكر فى عقدها مع مصر لا تعقد عقدا عرفيا فقط بل عرفيا وأدبيا أيضا إذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقية فهى تكون شكلا معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية، ولكن عقدها بين الحكومتين فقط غير كاف لأنه يمكن أن يقال دائما بعد ذلك إن الحكومة المصرية لم تكن حرة مختارة فى عقدها بل إنها كانت مكرهة على قبول كل شرط تشترطه بريطانيا العظمى، وأنها على كل حال حكومة أوتوقراطية استبدادية لا تمثل الشعب المصرى حقيقة . فلذلك كان من الأمور الجوهرية فى مشروعنا أن لا تنفذ المعاهدة إلا إذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية، فإما أن تكون الجمعية التشريعية الحالية التى أوقفت جلساتها منذ نشوب الحرب، أو تكوين هيئة جديدة تنتخب لتلك الغاية وذلك أفضل . ولكن المصريين أولى منا نحن بأن يحكموا أى جمعية تعد عندهم أحسن جمعية تمثل رأى الأمة ، وإنما ينبغى على كل حال أن تكون جمعية منتخبة من الشعب تناقش وتتداول بتمام الحرية، وتأخذ قراراتها بلا ضغط عليها من جهة من الجهات رسمية أو غير رسمية .

وكان الجميع يؤكدون لنا أن زغلول باشا ورفاقه ينالون الأكثرية الكبيرة إن لم ينالوا الأكثرية المطلقة فى مثل هذه الجمعية ، ولذلك رأينا من الحماقة فى مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات تحول دون مناقشتنا له إذا شاءوا الكلام معنا، فإننا من أول الأمر دعونا وجوه المصريين ليبسطوا لنا آراءهم

بلا محذور على فريق من الفريقين ، وكان يحتمل أن زغلول باشا الذى كان حينئذ فى باريس يعود إلى مصر ليقابل لجنتنا لأن المصريين الذين كانوا يحادثوننا حينئذ بذلوا الجهد لإقناعه بذلك ، وكان بعضهم من أقوى أنصاره وساعدهم عدلى باشا فى ذلك أيضا بما له من الكلمة النافذة لأنه ولو كان مستقلا عنهم كانت العلاقات ودية بينه وبين زغلول باشا ، وكان يروم جدا أن يجتمع به ، ولكن زغلول باشا لم يكن يرى إذ ذاك إجابة أصدقائه إلى طلبهم ، ومع أن المخاطبات العديدة دارت بينه وبينهم فى أواخر مدة إقامتنا هناك ، بقى فى باريس ولم يغادرها فى ذلك الحين .

ولذلك كانت الحالة لما سافرنا من مصر كما يأتى :

استقينا معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية عن الأحوال إذ ذاك وانتهزنا الفرص الكثيرة لنعرف بأنفسنا حالة شعور الجمهور ، وقررنا رأينا فى أحسن سياسة توفق بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية ، ولكنا لم نكن نستطيع حينئذ أن نحكم فى أمر المشروع الذى كنا نفكر فيه ، لأننا لو فرضنا أنه وقع موقع القبول عند البريطانيين فلم يكن يمكننا أن نقول إنه يلقى فى مصر التأييد الكافى الذى يسوغ قضاء الوقت فى وضع تسوية على مبادئنا فيه . ولهذا كانت غاية ما نستطيع عمله أن نرفع تقريرا عن الحالة كما وجدناها ، ويدل على النتائج التى أوصلنا بحثنا وتحقيقنا إليها ونبسط الرجاء أن ازدياد حسن التفاهم الذى رأينا دلائله بين البريطانيين والمصريين يمكن أخيرا من تعيين حالة مصر فى المستقبل باتفاق الفريقين .

(٣) أعمال اللجنة بعد مغادرتها لمصر

(١) مناقشات مع رجال من الوفد المصرى بلندن

غادرنا مصر فى الأسبوع الأول من شهر مارس وسافرنا فى طرق مختلفة ، والتقينا فى لندن ثانية فى أواسط أبريل لكتابة تقريرنا . وبعد الابتداء به بقليل جدّ أمر لم يكن غير منتظر تماما ، فوقفنا عملنا آملين أن نعلم منه أكثر مما كنا نعلم عن النقطة الكبرى التى فارقنا القطر المصرى ونحن مرتابون فيها ، وتلك النقطة هى كما أوضحنا قبلا الموقف الذى يمكن أن يقفه أقطاب أهل الرأى الوطنى بإزاء السياسة التى كنا نحن نميل الى نصح الحكومة البريطانية باتباعها فحدث الآن ما يمكن أن يحلو الشك عن هذه النقطة وذلك باتصال اللجنة بزغلول باشا رأسا .

ففى أواخر ، أبريل زار عدلى باشا باريس وهو موضوع التجلة والاحترام من جميع مواطنيه ، وكانت نصائحه لنا فى مصر من أعظم النصائح قيمة ، فقصد زغلول باشا من فوره وجعل يكلمه لكى يجمع بينه وبين اللجنة . فعلمنا فى أوائل شهر مايو أنه بحسن مساعى عدلى باشا بالأكثر رضى زغلول باشا وأعضاء الوفد أن يعدلوا عن خطتهم الأولى وأن يتصلوا باللجنة مباشرة . واتفق فى الأسبوع

الثالث من مايو أن مستر هرست (والآن السير سسل) كان فى باريس ، فأبلغهم دعوة للاجتماع باللجنة فى لندن، ولما أيقن زعلول باشا ألا حرج عليه فى ذلك على مركزه من حيث كونه المحامى عن الاستقلال المصرى وصل إلى لندن فى ٣ يونيه ورافقه سبعة من أعضاء الوفد ثم التحق بهم عضو أو عضوان آخران .

ودار الكلام بينهم و بين اللجنة فى أوقات متعددة تخللها فترات كثيرة لانشغال عدة من أعضاء اللجنة بأشغال أخرى ، ولذلك استمر الكلام إلى أواسط شهر أغسطس ، وجرت تلك المناقشات الطويلة على صور وأشكال شتى : فعدد منها جرى فى جلسات تحضرها هيئة اللجنة للاجتماع بزغلول باشا ورفاقه بحضور عدلى باشا أيضا ،والنقط التى كانت تصعب المناقشة فيها فى هيئة كبيرة كهذه كانت تحال من وقت إلى آخر إلى لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين من الفريقين فيتناقشون فيها و يفضونها عادة . وزد على ذلك أنه كثيرا ما كان الكلام يدور فى الفترات التى تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد من أعضاء اللجنة وواحد أو اثنين من المصريين فيأتى بفائدة كثيرة . ولا فائدة من الاسهاب فى وصف الوجوه الكثيرة المتغيرة التى جرت عليها هذه المناقشة الطويلة فنقتصر على تبيان أوصافها العمومية .

ونبتدئ بذكر ما نسطره بالسرور والارتياح وهو أن العلاقات كانت بيننا على غاية الصفاء والوداد من الأول إلى الآخر حتى أنه لما كان الاختلاف فى الرأى بيننا يبلغ غايته ،فإن الجدال كان يجرى بيننا بمزيد الصداقة ،ولايخامرنا الريب يوما فى أن زوارنا كانوا يرومون بكل إخلاص مثلنا أن يجدوا مخرجا من مشاكل الحال ومصاعبها ولكنهم ، ونخص بالذكر زغلول باشا نفسه منهم ، كانوا مقيدين بقيود الخطة التى اختطوها لأنفسهم قبل ذلك بمدة حين كانوا يعتقدون أن بين أمانى المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هوّة لا يمكن عبورها للتوفيق بينهما . ولما رأوا أنهم أخطأوا فهم تلك السياسة تعذّر عليهم أن يعدلوا مركزهم حتى يطابق رأيهم بعد تغييره فى مقاصد بريطانيا العظمى. فلطالما قالوا لنا المرة بعد المرة إنهم لا يستطيعون قبول اقتراح عرضناه عليهم مع عدم منازعتهم فى مطابقته للعدل والإنصاف ، وما ذلك إلا لكونه لا يطابق " التوكيل " الذى أخذوه من الشعب المصرى . ولم نكن نجنى نفعا من قولنا لهم إن " التوكيل " الذى يدّعونه هو البيان الذى وضعوه هم أنفسهم ، وأن الجمهور المصرى إنما قبله منهم فليس ثم ما يمنعهم من تعديل سياسة هى من بنات أفكارهم ، فكانوا يجيبوننا دائما أنه ليس لهم سلطة لأن يحيدوا عن المطالب التى صادقت عليها الأكثرية الكبرى من أهل بلادهم والتى كانت فى الأصل قد عرضت منهم . فكان النداء الحربى الذى دوى بمصر فى الثمانية عشر شهرا الماضية حجر عثرة دائما فى الطريق ،ولذلك كلما قربنا من الاتفاق على أمر جوهرى فى سياق المناقشة نجد من الصعوبة مالا يعرض فى إلباس ذلك الاتفاق ثوبا من التعبير لايغاير الصيغ التى يرى المصريون أنفسهم مقيدين بحفظها .

وقبلوا فكرة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر حالما عرضت عليهم ،وقد ابتدأنا بها فى سيرنا ولولاها لما تقدمنا تقدما يذكر ، ولما وصلنا إلى التناقش فى شروط المعاهدة التى تتضمن

الضمانات القليلة الجوهرية للمصالح البريطانية والأجنبية تهيب المصريون الموافقة على أمر يمكن أن ينافى الاستقلال الذى يرمون إليه، والواقع أن اقتراحاتنا لم تكن تنافى ذلك الاستقلال إذا فسرت حق تفسيرها كما كان المصريون أنفسهم أو بعضهم على الأقل يعترفون به ، ولكنهم كانوا دائما فى وجل من أن أبناء وطنهم لا يرون رأيهم فيعدونهم فى مصر خائنين للقضية المصرية .

ومع كل هذه المصاعب فقد ذللناها تدريجا الواحدة بعد الأخرى، وفزنا أخيرا بوضع رسم للتسوية ارتاح إليه الفريقان بعضهم كثيرا وبعضهم قليلا . ولم نصل إلى هذه النتيجة إلا بعد ما تساهلت اللجنة فى أمور كثيرة نخص منها بالذكر أمرا نعود إلى ذكره بالإسهاب قريبا . فإننا وافقنا على طلب المصريين كما عازمين على مقاومته فى أول الأمر ، وإنما وافقنا عليه لعلمنا أنه يرضى أهل مصر أكثر من كل أمر سواه . فرأينا أنه مهما كلفتنا الموافقة عليه فثمنه لا يعد غاليا علينا إذا اكتسبنا موافقة الأمة المصرية الودية على المشروع برمته . ثم يلزمنا أن نعترف أن الوفد كان يميل إلى التجاوز عن كثير من مطالبه لرغبته الشديدة فى الاتفاق وحسن التفاهم مع اللجنة .

أعجبتنا التسوية التى توصلنا إليها نظرا إلى ما هى عليه بذاتها، ولكن على شرط واحد جوهرى وهو أن زغلول باشا ورفاقه يكفلون بأن يستعملوا نفوذهم لحمل أهل مصر على قبولها بعد ذلك بأن تصادق جمعية مصرية شعبية على معاهدة تنفذ بها تلك التسوية . وهذا الشرط لا يزيد عما يحق لنا أن نطلبه منهم . ولم نكن نتنظر أن يعدونا بنجاح مسعاهم، كما أننا نحن لا نقدر أن نعدهم بأن الحكومة البريطانية والأمة البريطانية توافقان على مشورتنا وتقبلان نصيحتنا ، والذى طلبناه منهم إنما هو أن يتكفلوا بأن يؤيدوا النتيجة التى وصلنا إليها نحن و إياهم معا من صميم قلوبهم ، لأنهم إن لم يفعلوا ذلك ضعف الأمل فى فهم التسوية حق الفهم فى مصر أو فى استقبالها بالترحيب والارتياح . وإن لم يكن لنا نحن هذا الأمل فمن العبث أن نحبذ هذه التسوية للشعب البريطانى ونقول له إنها حل للقضية المصرية، لأننا نعتقد أن الشعب البريطانى يرضى أن يجود فى الشروط التى يعقدها مع مصر إذا كان يقتنع بأن تلك الشروط تقبل بالشكر، وأنها تؤول إلى تحسين العلاقات تحسينا دائما و إلى التعاون بالصدق والإخلاص بينهم وبين المصريين فى المستقبل .

أما زغلول باشا ورفقاؤه فلم يكونوا مستعدين لأن يتكفلوا بهذا المقدار، أو أن يتقيدوا إلى هذا الحد لخوفهم من أن ينكرهم كثيرون من أتباعهم فى مصر ، ولذلك ظلوا يطلبون التعديل والتحوير فى الشروط المتفق عليها، وذلك بالأكثر فى شكلها لكى يجعلوها أقرب إلى قبول الرأى العام المصرى، فتساهلنا لهم بقدر ما تقتضيه الحكمة، لأننا نحن أيضا مضطرون إلى مراعاة الرأى العام البريطانى كما أوضحنا لهم ؛ فلا فائدة من موافقتنا على كل ما يرومونه منا لإرضاء المصريين إذا كانت موافقتنا تقضى إلى رفض المشروع كله فى بريطانيا العظمى ، فكأننا قد بلغنا والحالة هذه سدا لا منفذ له .

(ب) مذكرة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

ولما بلغت المسألة هذه المرحلة اقترح المصريون توقيف البحث والمناقشة إلى حين ، ريثما يزور بعض أعضاء الوفد القطر المصرى ليوضحوا للناس هناك ماهية التسوية التى تميل اللجنة إلى تحبيذها، والمنافع العظيمة التى تنتفعها مصر منها . فإذا أحسن الناس ملقاهم كما يؤملون كان ذلك توكيلا لهم يسوغ للوفد بعد رجوع رسله أن يتكفل بتأييد اقتراحاتنا بلا قيد ولا شرط . فاستصوب زغلول باشا هذه الفكرة ، ولكنه لم يشأ أن يسافر بنفسه ، ورغب ثلاثة أو أربعة من رفاقه فى السفر .

وكان لهذا الاقتراح مزايا ظاهرة فى نظر الأعضاء المصريين ، لأنه يمكن رسلهم أن يحثوا على قبول بعض الشروط من غير أن يتقيدوا بها فلا ينفردوا بذلك عن حزبهم إذا لم تقابل تلك الشروط بالرضا والاستحسان . وكان لهذا الاقتراح مزايا لنا نحن أيضا لأن المناقشة التى تقع بين الجمهور فى مصر على أثره تمكننا من سبر غور الرأى المصرى أكثر مما تيسر لنا سبره فيما مضى ، وأن نقارن بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية . وعليه كتبت مذكرة حاوية بعبارة مجملة أشهر خصائص التسوية التى تحبذها اللجنة وتشير بقبولها على الشرط المعين آنفا . فكان وضع هذه المذكرة خاتمة المساعى التى سعيناها لإفراغ نتيجة مناقشاتنا فى قالب معين وعلى شكل محدود . وكان الغرض منها تمكين رسل الوفد من استخلاص عبارة تعرب عن الرأى العام المصرى، فهذه المذكرة التى سميت اتفاق ملنر وزغلول ليست اتفاقا كما هو ظاهر عليها، وإنما هى رسم للقواعد التى يمكن أن يبنى عليها اتفاق بعد وضعها . فدفعها اللورد ملنر إلى عدلى باشا الذى كان وسيطا بين الفريقين، وكان له نصيب عظيم فى كل مفاوضاتنا، وطلب منه أن يوصلها إلى زغلول باشا وأصحابه ، وكان المفهوم أنهم يستعملونها كما شاءوا فى مناقشاتهم العمومية وهى مؤرخة فى ١٨ أغسطس وهذا نصها :

إن المذكرة المرسلة مع هذا هى نتيجة المحادثات التى دارت بلندن فى شهرى يونيه وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد ملنر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، وبين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصرى . وقد اشترك عدلى باشا فى تلك المفاوضات أيضا ، وهى عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كلتيهما .

فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبينة فى هذه المذكرة إذا اقتنعوا أن زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضا للدفاع عنها والترغيب فيها ، وأنهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المبينة فى المادتين ٣ و ٤ .

وواضح أنه إذا كان الفريقان لا يتحدان قلبيا على تأييد الخطة المقترحة هنا فاتباعها لا يصادف نجاحا ما

الإمضاء : (ملنر)

مذكرة

١ — لكى يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا ، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الإعفاء وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد .

٢ — ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ، ومفاوضات تحصل للغرض الثانى بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات ، وهذه المفاوضات ترمى إلى الوصول إلى اتفاقات معينة على القواعد الآتية :

٣ — (أولا) تعقد معاهدة بين مصر و بريطانيا العظمى ، تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ، ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات .

(ثانيا) تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر ، تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها ، وتتعهد مصر بأنها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها إلى بريطانيا العظمى ، ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية .

٤ — تشمل هذه المعاهدة أحكاما للأغراض الآتية :

(أولا) تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الأجنبية ، وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطانى ، وتتعهد مصر بأن لا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة، أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى، وتتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية .

(ثانيا) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية ،وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة ،وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية،ولا تعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر .

(ثالثا) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا،يعهد إليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها .

(رابعا) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا فى وزارة الحقانية، يتمتع بحق الاتصال بالوزير ، ويجب إحاطته علما بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له من مساس بالأجانب ، ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام .

(خامسا) نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية ، وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بأن لا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون مجحفا بالأجانب .

صيغة أخرى لهذه الفقرة

"نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية ، وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بأن لا تستعمل هذا الحق إلا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب فى مادة فرض الضرائب، أو لا تتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات" .

(سادسا) نظرا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

(سابعا) الضباط والموظفون الإداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية فى أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة، وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنحه الموظفون الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ماهو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى .

وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس .

٥ — تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيسية، ولكن لايعمل بها إلا بعد إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على إبطال محاكمها القنصلية و إنفاذ المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة .

٦ — يعهد إلى الجمعية التأسيسية فى وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه، ويتضمن هذا القانون النظامى أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية، وتقضى أيضا باطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص، وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب.

٧ — تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذات الامتيازات ، وتقضى هـــذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية الأجنبية، لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة، وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الأجانب فى مصر .

٨ — تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات، وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتى :

(أولا) لايسوغ العمل على التمييز المجحف برعايا أى دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية، ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون .

(ثانيا) يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب ، فيتمتع الأولاد الذين يولدون فى مصر لأجنبى بجنسية أبيهم ولايحق اعتبارهم رعايا مصريين .

(ثالثا) تخول مصر موظفى قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب فى انجلترا .

(رابعا) المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة، ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . أما فى المسائل التى ينالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية ، فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن ، مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية، سواء أكانت معقودة بين أطراف عدة، أم بين طرفين كاتفاقات التحكيم، والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب، وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها .

(خامسا) تضمن حرية إبقاء المدارس، وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن، على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوربية بمصر .

(سادسا) تضمن أيضا حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ .

وتنص المعاهدات أيضا على التغيرات اللازمة فى صندوق الدين، وعلى إبعاد العنصر الدولى عن مجلس الصحة فى الاسكندرية .

٩ — التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية .

وفى الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة .

١٠ — تقضى المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتخويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولا إلى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية، ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس .

١١ — بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأجنبية ، وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول عضوا فى جمعية الأمم .

(ج) سياسة المذكرة

أولا — تمثيل مصر فى البلاد الأجنبية :

إن سياسة المذكرة التى مر ذكرها مطابقة بجملتها للنتائج التى توصلنا إليها قبل سفرنا من مصر بناء على الأسباب التى أبناها آنفا، ولكن نتيجة المناقشات التى دارت بيننا وبين زغلول باشا ورفاقه صيرتنا مستعدين للذهاب إلى أبعد منها . وأهم نقطة حملتنا حججهم على تعديل رأينا فيها ظاهرة فى المذكرة ظهورا عظيما. وهى حق مصر فى تعيين ممثليها فى البلدان الأجنبية. فقد كنا ولا نزال نرى من المبادئ الأساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت إدارة بريطانيا العظمى بوجه

العموم. وجميع عقلاء المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذى ينالونه من محالفة بريطانيا العظمى لهم مهما كانت أميالهم شديدة إلى الحركة الوطنية . وواضح أنه لايمكن أن ينتظر من بريطانيا العظمى أن تحمل على عاتقها مسئولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الأخطار إذا تركت مصر وشأنها فى اتباع السياسة الخاصة بها، ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها ، وهذه أولية لم ينازعنا فيها أحد من المصريين الذين كنا نناقشهم، بل كلهم كانوا مستعدين أنهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن أن تعمله إذا كان يوقع بريطانيا العظمى فى ارتباك ، ولم يقع بيننا وبينهم خلاف فى الرأى فى هذه النقطة عند المناقشة . ويظهر لنا أن عبارات المذكرة المتعلقة بها تدل دلالة كافية على أن الاتفاق عليها كان تاما بيننا . وإنما قلنا إنها تدل عليها دلالة كافية. لأنه لايجب أن يبرح من البال سواء كان فى هذه النقطة أو فى غيرها أننا لما كنا نضع المذكرة لم نكن نحرر معاهدة، بل كنا نعرب بعبارات معتادة عن الآراء والأفكار التى تذكر بالتفصيل، وبمزيد الضبط والتدقيق فى المعاهدة التى يفاوض فيها وتعقد بعد ذلك .

فالمسألة الحقيقية التى كانت موضوع الأخذ والعطاء لم تكن " هل يجب أن تكون مصر حرة فى اختيار سياسة أجنبية مستقلة عن بريطانيا العظمى " إذ لا خلاف فى أن موافقتنا على هذه المسألة ضرب من المحال، وإنما كانت: هل يتضمن هذا المبدأ بالضرورة أن تبقى إدارة جميع علاقاتها الخارجية فى أيد بريطانية ؟

فهذه المسألة كنا قد اتفقنا فيها على قرار نهائى قبل أن نناقش المصريين فيها، وهذا القرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية، وأما مصالح مصر التجارية وسواها من مصالحها الخارجية غير السياسية فالأفضل تركها بيد المصريين ، وهذه المصالح كثيرة وعددها آخذ فى الازدياد ، فاتساع نطاق التجارة والمواصلات، وازدياد عدد المصريين الذين يسافرون الآن إلى البلدان الخارجية. أو يقيمون بها وخصوصا فى غرب أوربا، والعلاقات العديدة التى تحصل لهم هناك تحتاج هذه كلها إلى حماية رسمية ، فإذا ظل سفراء بريطانيا العظمى وقناصلها يرعون مصالح جميع الأفراد المصريين خارج بلادهم ثقلت أعباء ذلك جدا عليهم . ولذلك رأينا من بادئ الأمر أن تعيين مصر لممثلين لها فى الخارج يكون عين الصواب .

ولكن الذى كنا نقصده فى الأصل هو أن تكون صفة هؤلاء الممثلين صفة قنصلية فقط لاسياسية. فلما دارت المناقشة فى لندن بيننا وبين المصريين غيرنا رأينا فى هذه النقطة بعد تردد وتمنع، فإن المصريين أجمعوا على أن إنكار الصفة الرسمية على الممثلين المصريين يفسد فكرة المحالفة، ويحمل أبناء وطنهم على رفض التسوية التى كنا نفكر فيها وعدم قبولها . ورأينا نحن أنهم مصيبون فيما يقولون، لأننا أدركنا ونحن فى مصر أن المصريين جميعهم والسلطان ووزراءه فى جملتهم يرومون أن تمثل بلادهم سياسيا فى الخارج مهما اختلفت آراؤهم فى المسائل الأخرى . وكانوا كلهم

ممتعضين من إلغائنا منصب وزير الخارجية المصرى عند إعلاننا الحماية ، وتسليمنا زمام وزارة الخارجية لعدم الاستغناء عنها إلى المعتمد السامى البريطانى ، وكذلك كانوا كلهم يرجون أنه متى آن الأوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة . يعين وزير مصرى فى وزارة الخارجية المصرية ، ويتلقى ممثلو مصر فى البلدان الخارجية اعتمادهم من حاكم مصر رأسا ، وكانوا يرجون على هذا المبدأ أيضا بعد زوال السيادة العثمانية . أن الذين ترسلهم مصر إلى البلدان الأجنبية ليمثلوها فيها تكون لهم الصفة السياسية التى تكون لممثلى الدول الأجنبية فى مصر .

فلذلك لم يخامرنا ريب فى أن أعضاء الوفد المصرى كانوا يعبرون عن رأى أبناء بلادهم كلهم فى هذه المسألة . وكانوا يقولون لنا قولا صريحا باتا إننا إذا لم نوافقهم على هذه النقطة فلا أمل بتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل ، وأما إذا اعترفنا بها لمصر . أرضينا المصريين إرضاء تاما بمراعاتنا عزة نفسهم ، فيسهل ذلك قبول سائر شروطنا . وسألوا قائلين : لم أنتم خائفون ؟ فقد اعترفتم أن لمصر مصالح كثيرة خاصة بها فى البلدان الأجنبية يحسن المصريون رعايتها أكثر مما يحسنها غيرهم ، ولا مزية لبريطانيا العظمى من الضن بالصفة السياسية على الذين يعينون للاعتناء بتلك المصالح ، لأنهم لا يستطيعون أن يعملوا عملا يضر بالمصالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية . ما لم يخرقوا المعاهدة التى تم الاتفاق على تحريرها لمنع وقوع أمر كهذا . وزد على ذلك أن عدد الممثلين السياسيين الذين يمثلون مصر فى الخارج يكون قليلا جدا . لأن مصر لا تروم أن يكون لها ممثلون منهم إلا فى بلدان قليلة ؛ ولا يسعها أن تقوم بنفقات كثيرين منهم أيضا . ففى سائر البلدان توكل مصر بريطانيا العظمى برعاية مصالحها وكفى بذلك دليلا على متانة العلاقات وحسنها بين البلدين .

فلم يسعنا إلا الشعور بقوة هذه الحجج الوجيهة ، ومع ذلك فالأمر واضح ، وقد قلناه لهم وأكدناه على مسامعهم ، وهو أنه متى وجد ممثلون سياسيون من المصريين ولو فى قليل من عواصم أوربا ووجد ممثلون سياسيون من الأجانب فى مصر ، انفسح بذلك المجال لدسائس يمكن أن تكون عواقبها وخيمة ، لأن قلة وجود أعمال لهم يعملونها ضمن الدائرة السياسية قد يغريهم بتعدى حدود وظائفهم حتى لا يقال إنهم لا يجدون شغلا يشغلهم ، ولكن رجال الوفد لم يسلموا بأنه يخشى من حدوث أمر كهذا ، بل كان رأيهم أن المصريين يرتضون ويسرون بالمركز الذى نالته مصر بعقد المعاهدة ، فيكونون آخر من يوافق على دسائس يمكن أن تفتح للأجانب سبيل الدخول فى شئون بلادهم بإلقاء الشر أولا بينهم وبين بريطانيا العظمى ، وأن أعظم ضمان يقينا شر هذه الدسائس هو أن المصريين يوافقون من صميم أفئدتهم على محالفة يعترف فيها بحالتهم القومية وكرامتهم الوطنية .

هذه هى الأدلة والبراهين التى حملتنا على إعادة النظر فى مركزنا بإزاء مسألة الصفة السياسية ، مع علمنا تمام العلم كما قلنا للوفد صريحا أن تساهلنا فى هذا الأمر قد يلقى الرعب المقلق فى دوائر الرأى العام البريطانى . ويخشى أنه يمنع الشعب البريطانى من قبول الاتفاق برمته . وإذا بنينا

حكمنا على ما نشأ عنه من الانتقاد والأقوال الدالة على عدم الرضا عنه فى دوائر كثيرة اتضح أننا أصبنا ولم نخطئ فى توقعنا له المعارضة الشديدة . ومع ذلك فنحن لا نزال نرى كفة الحجج الراجحة هى فى جانبه بلا مشاحة ، لأنه مادام الجفاء والخلاف ضاربين أطنابهما بين بريطانيا العظمى ومصر، فنحن نظل معرضين لعداوة المصريين لنا فى البلدان الأجنبية، فالجمعيات التى أنشئت لنشر الدعوة ضد انكلترا تنشرها بجد واجتهاد منذ أعوام فى سويسرا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا . ولا علاج لذلك إلا بإعادة علاقات الوداد . ونحن نعد السياسة التى أوضحناها هنا كفيلة بذلك، فإذا تمت لنا هذه النتيجة، فإعطاء الصفة السياسية لممثلى مصر فى الخارج نافع لنا لا محالة، لأنه إذا بقى قوم من المصريين غير راضين بالمصالحة، وبقوا مصرين على إدامة الدعوة ضدنا كما هو المنتظر، اضطر الممثلون الرسميون لمصر أن يسعوا فى كبح جماحهم وإيقافهم عند حدهم، إذ لا يسع معتمدا مصريا إلا الإعراض عن كل عمل يعمله أبناء وطنه ضد خليفة مصر وذمته والنفور منه، وإلا قصر فى الواجب عليه وتعرض للعزل عن منصبه .

ثانيا — الدفاع عن المواصلات البريطانية :

ظهرت الأهمية العظمى التى يعلقها رجال الوفد على مسألة " حالتهم القومية " أتم الظهور لما شرعنا نبحث فى مصلحة بريطانيا العظمى الحربية بمصر من حيث الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية، فكان رأيهم أن مصر تستطيع أن تعطى بريطانيا العظمى — متى كانت حليفتها — قاعدة فى أرضها من غير أن يقدح ذلك فى عزة نفسها . أى أنها تعطيها "مكانا منيعا لأسلحتها " أو " نقطة ارتكاز " فى سلسلة استحكاماتها الامبراطورية التى تربط الشرق بالغرب ، ولم يأبوا أن بريطانيا العظمى تستلزم زمام الموارد المصرية كلها أيام الحرب ، وخصوصا كل وسائط المواصلات والسكك الحديدية وميادين الطيران الخ لإدارة الأعمال الحربية، بل رحبوا بهذا الحكم لأنه يثبت أن الاتفاق من الجانبين، ومعقود بين البلدين . بدليل أن مصر تعطى شيئا بدلا مما تأخذه، فكما أن بريطانيا العظمى تتعهد فى معاهدة المحالفة التى تعقد بينها وبين مصر بأن تدافع عن مصر، فكذلك مصر يجب عليها عدلا وإنصافا أن تفعل شيئا لمساعدة الامبراطورية البريطانية إذا دخلت بريطانيا العظمى فى حرب ولو لم يكن لمصر مصلحة فيها مباشرة .

وأصعب من هذه المسألة مسألة إبقاء قوة عسكرية بريطانية بمصر أيام السلم، وفيها أيضا لم يهتم المصريون بعدد تلك القوة بقدر ما اهتموا بصفتها، فبقاؤها فى مصر سائغ عندهم مادامت تعتبر قوة يقصد بها قضاء غرض خارجى ، وهو الدفاع عن الامبراطورية البريطانية لا "جيش الاحتلال" ولا " قوة لحفظ النظام " فى مصر ، إذ مفاد ذلك بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى . ولم يفتحوا مسألة مقدار تلك القوة طول مدة المناقشة لاعترافهم بأن مقدارها يتوقف على الأحوال الخارجية، وأنه يتغير بتغير مقتضيات الدفاع الامبراطورى وذلك بقطع النظر عن

مقدار القوة اللازمة إذا كانت مصر فى خطر . بل كان كل همهم أن تلك القوة لا تعد حامية لمصر بوجه من الوجوه لأن المحافظة على النظام الداخلى من شئون المصريين أنفسهم .

ولكى يؤكدوا ذلك أعظم تأكيد ألحوا فى أن يكون معسكر تلك القوة على ضفة قنال السويس، وفضلوا أن تكون تلك الضفة الشرقية، ولكن لم يكن فى إمكاننا أن نوافقهم على ذلك لأن وجود جنود بريطانية فى "منطقة القنال" المحايدة يمكن أن يلقى المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التى لها مصلحة فى تلك الترعة الدولية. إذ حياد القنال مضمون باتفاقات دولية، فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القنال احتلالا دائما قد يعد خرقا لذلك الحياد . وزد على ذلك أن مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية فى مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها فى قنال السويس. بل إن الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية ينطوى على أكثر من ذلك كثيرا . إذ مصر تقرب شيئا فشيئا من أن تصير "عقد ارتباط" كل تلك المواصلات برية كانت أو جوية أو بحرية . فلهذه الاعتبارات عدلنا عن تعيين القنطرة أو غيرها فى منطقة القنال لنزول الجنود فيها ، وبعد ماتم التسليم مبدئيا بوجود قوة عسكرية فى مصر تركنا مسألة معسكرها حتى يقر القرار عليها مع غيرها من التفاصيل فى المفاوضات التى تجرى لعقد المعاهدة المنوه بها .

ثالثا — الموظفون البريطانيون فى خدمة الحكومة المصرية :

تبحث الفقرة السابعة من البند الرابع من المذكرة فى مركز الموظفين البريطانيين فى خدمة الحكومة المصرية ، وهذه المسألة عظيمة الشأن جداً من حيث انتظام الحكومة وحسن سير أحكامها فى مصر ، فنظام الإدارة الداخلية الحالى برمته بنى الموظفون البريطانيون معظمه بعملهم وقدرتهم، وقضى كثيرون منهم زهرة العمر فى مصر، فإذا أبعد العنصر البريطانى عن الحكومة حالا خيف من تقوض أركانها وخراب بنيانها ، بل إن التسرع فى تخفيض عدده يخشى أن يؤثر فى متانة ذلك البناء ، ويعطل حسن إدارة أعمال الحكومة كثيرا .

ولكن لاخوف من أن تعود الحكومة بعد خروج الموظفين البريطانيين منها إلى سوء الإدارة الذى أنقذناها منه، وأن جميع الشرور والمساوئ القديمة تعود إلى ما كانت عليه، لأن عدد المصريين الذين صاروا كفئا علما وأخلاقا للاشتراك فى أعمال الحكومة على مبادئ التمدن ازداد ازديادا عظيما فى عهد الاحتلال واعتاد المصريون جميعهم من أعلاهم إلى أدناهم أن تكون أعمال حكومتهم، وإدارتها حسنة الانتظام عادلة صادقة، فلا يصبرون عليها إذا عادت إلى مساوئ العهد

الماضى تماما . ولكن مع هذا كله لا يخلو الأمر من خطر على البناء الجديد أن يتداعى بنيانه إذا أبعد الذين بنوه ، ولا يزالون عماده ، دفعة واحدة عنه .

فمن الطبيعى والحالة هذه أن ينظر بعين الهم والقلق لأول وهلة إلى الاقتراح الذى نحواه أن تترك الحكومة المصرية المحضة وشأنها مطلقة الحرية فى استبقاء من تبقيه، وفى إخراج من تخرجه من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب . ولكننا إذا تدبرنا هذه المسألة من الجهة التى يمكن العمل بها ، وبحثنا فيها بهدوء وتأن خفّف عنا ذلك القلق كثيرا، لأن من يظن أن وزارة من الوزارات المصرية تقدم يوما على إخراج جميع الموظفين الأجانب من خدمتها فقد وهم مهما أطلقت لها الحرية فى ذلك . وحسبنا تصور الحالة التى تبيت فيها تلك الوزارة بعد ما تعدم بغاة أعظم مستشاريها اختباراوأكثرهم تحملا للمسئولية، وتستهدف لنفور الجمهور منها نفورا شديدا، وانقلابه عليها بعد انهيار نظام إدارتها حتى نحكم بأنه ما من عاقل يلقى بنفسه عمدا فى بحر هذه المصائب والمحن . ثم إن الأمر لا يقتصر على نفور المصريين وعدم استحسانهم ، بل عليه أيضا أن يحسب حساب سخط الأجانب وخوفهم، فإن الجاليات الأجنبية الكبيرة الغنية التى يتوقف عليها كثير من يسر مصر ورفاهيتها تقوم عليه حالا قومة واحدة. لأنها كلها تعد وجود عدد من البريطانيين فى الحكومة المصرية عنوان سلامتها وملجأ رفاهيتها . ولا ينتظر أن المعتمد السامى أو أى لقب آخر يلقب به فى المستقبل لا تكون له كلمة يقولها بهذا الشأن . نعم إنه لا يكون له حق الأمر والنهى على الحكومة المصرية، ولكنه معتمد حليفة مصر وأسمى الأجانب مقاما فى مصر. وحامى مصالح الأجانب فيها. فلهذه الاعتبارات يكون لكلمته شأن عظيم، ويهم كل وزير مصرى إن يكون على صفاء واتفاق معه. فالمؤثرات التى من شأنها منع الوزراء المصريين عن الإفراط والتفريط فى استعمالهم حق الاستغناء عن خدمة الموظفين البريطانيين مؤثرات قوية جدا . هذا ناهيك أن سرورهم العظيم يعلمهم أن ذلك الحق هو حقهم وأن الموظفين البريطانيين باقون معهم ليساعدوهم لا ليأمروهم وينهوهم يزيد رغبتهم فى الاتكال على مساعدة البريطانيين ولا ينقصها .

إذا ما من مصرى عاقل يتمنى بجد أن يستغنى عن مساعدة الأجنبى لحكومة بلاده، أو يعتقد أن مصر تستطيع الاستغناء عن تلك المساعدة من الآن إلى زمان طويل. لكن المصريين عامة يعتقدون — وهم مصيبون فى اعتقادهم — أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد أحيانا وخصوصا فى السنين الأخيرة ، وهم معتصمون بهذا المبدأ ، وهو أنه لا يجوز تعيين بريطانى أو أجنبى آخر فى وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها من قومهم . فهم يتطلعون إلى الزمان الذى يعين فيه

رجال من أبناء وطنهم فى وظائف الحكومة كلها أو جلها، ويشعرون أن التقدم فى هذه الجهة كان أبطأ مما يجب، ويودون أن يصير أسرع، ولكنهم لا يريدون التخلص من أولئك الموظفين البريطانيين الذين هم موضع احترامهم وكثير ماهم، وكذلك يأبون أن يمنعوا من استخدام غيرهم من المضارعين لهم فى كفاءتهم فى حكومة بلادهم فى المستقبل (١)

---

(١) بذلنا جهدا كثيرا لنعرف الحقيقة عن عدد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية فأعدت لنا مصلحة الاحصاء كشوفا تبين كيفية توزيع جميع الوظائف فى ميزانية ١٩١٩ — ١٩٢٠ وطلبنا من كل وزارة بيانا لتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها إلى بعض فى سنى ١٩٠٥ و ١٩١٠ و١٩١٤ و ١٩٢٠

أما كشوف مصلحة الإحصاء فقد قسمت الوظائف فيها ذات معاش (داخل هيئة العمال) ووظائف بعقود (كنتراتات) ووظائف ماهياتها شهرية وأخرى ماهياتها يومية (وهذه الفئة ظهورات) أما القسمان الأخيران فالمستخدمون ٥ر٩٨ فى المائة منها مصريون ولذلك تكون المزاحمة فيها غير زائدة .

وأما الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فقد تبين من إنعام النظر فيها أن حالها تختلف عما تقدم . لأننا إذا ضربنا صفحا عن مناصب الوزراء السبعة وموظفى الديوان السلطانى ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية ووزارة الأوقاف — وهذه وظائفها كلها بيد المصريين وحدهم ماعدا واحدة أو اثنين منها ، فالمصريون يتقلدون ٨٦ فى المائة من الوظائف ويقبضون ٧١ فى المائة من الرواتب وأما البريطانيون فيتقلدون ٦ فى المائة ويقبضون ١٩ فى المائة من الرواتب . وغير المصريين والبريطانيين يتقلدون ٨ فى المائة من الوظائف ويقبضون ١٠ فى المائة من الرواتب . وفى بعض الرسوم الإحصائية التى رسمت لبيان توزيع هذه الوظائف والرواتب على الوزارات المختلفة قسمت الوظائف إلى ست درجات : الثلاث الأولى منها تختلف رواتبها من أدنى راتب إلى ٧٩٩ جنيها مصريا فى السنة وتسمى الوظائف الصغيرة . والثلاث الأخرى تشمل الوظائف الكبيرة ورواتبها من ٨٠٠ جنيه مصرى إلى ٢٩٩٩ جنيها مصريا فى السنة .

فالوظائف الصغيرة يشغل المصريون نحو ثلثى ما كان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ إلى ٤٩٩ جنيها مصريا ويهبط نصيبهم من الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ جنيه الى ٧٩٩ ج٠م والوظائف الكبيرة يزيد التفاوت فيها وضوحا فإن نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع . نعم إن نصيب المصريين يرتفع حتى يزيد عن ثلث الوظائف التى راتبها من ١٢٠٠ ج٠م الى ١٤٩٩ ج٠م ولكن ذلك راجع إلى وزارتى الحقانية والداخلية حيث يعين المديرون المصريون والقضاة المصريون . أما وزارات المالية والمعارف والأشغال العمومية والزراعة والمواصلات فوظائفها الكبيرة يتقلد المصريون منها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و ٣٢ غيرهم وراتب كل منها أكثر من ٨٠٠ ج٠م . نعم إن فى هذه الوزارات وظائف كبيرة كثيرة تقتضى معارف فنية خصوصية ولا يمكن وجود مصريين قادرين على القيام بها فى الوقت الحاضر ولكن إذا كان المصريون سيصيرون مسئولين عن إدارة بلادهم الداخلية فالواجب اتخاذ تدابير أحسن من التدابير الحالية لتدريبهم وإعدادهم لتقلد أمثال هذه الوظائف الكبيرة .

أما الجداول التى يقارن فيها بين توزيع الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فى سنى ١٩٠٥ و ١٩١٠ و١٩١٤ و١٩٢٠ فأرقامها تقريبية فقط لأن تقييدها فى السجلات غير كامل ولكنها كافية لإدراك التقلب بين المستخدمين بوجه الإجمال فقد زاد عدد العنصر المصرى فى مجموع الوظائف من ٤ر٤٥ فى المائة سنة ١٩٠٥ الى ٤ر٥٠ فى المائة سنة ١٩٢٠ ولكن عدده فى الوظائف الكبيرة نقص من ٨ر٢٧ فى المائة سنة ١٩٠٥ الى ١ر٢٣ فى المائة سنة ١٩٢٠ وزاد نصيب البريطانيين فى قسم تلك الوظائف عينها من ٢ر٤٢ فى المائة الى ٣ر٥٩ من المجموع كله .

أما الخطر فهو من الجهة الأخرى . فقد يمكن أن الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب يتركون الخدمة جملة من تلقاء أنفسهم خوفا من أن يبقوا تحت رحمة حكومة مصرية محضة، فيكون ذلك مصيبة عظيمة ، ولكن نستبعد جدا أنهم يخرجون من الخدمة على هذا المنوال : (أولا) لأن مصالح مصرية كثيرة مثل مصلحة المباني والسكة الحديد والجمارك، ومثل الأشغال العمومية ونحوها تستخدم عددا كبيرا من الإنجليز وغيرهم من الأوربيين فى وظائف فنية لعدم وجود مصريين مستوفين الخبرة اللازمة لها . فهؤلاء الموظفون الأجانب لا يشعرون بأن تغيير حالة مصر السياسيه أثر فى مركزهم وإنما الذين يخافون من هذا التغيير هم الذين يقلدون مناصب إدارية محضة ولهم سلطة على جماعات كبيرة من المصريين لأنهم يسألون أنفسهم قائلين : هل ترى يؤيدنا الوزراء المصريون الآن فى استعمالنا لسلطاتنا ؟ . وهل يمكننا أن نستمر على جهادنا الدائم فى سبيل مقاومة الرشوة والصنيعة " المحسوبية " وترقية الذين يستحقون الترقى لا الذين يُوحى بترقيتهم ، وأن نفجع فى ذلك باستمرارنا عليه . فمثل هذا الخوف طبيعى وقد يحمل بعضا من أولئك الموظفين على الاستعفاء، ولكن موظفين آخرين يزيدون ثقة بأنفسهم، وقوة مركزهم فى المستقبل، لأنهم لا يكونون مثل أولئك الأوربيين القلائل الذين كانوا فى خدمة الحكومة قبل الاحتلال فلاقوا المشاق والأهوال فى سبيل إصلاح أحوال الحكومة قبل أن يتطرق إلى مصر إصلاح . ومع أنهم كانوا فى أحوال صعبة تكدر النفوس لم يعدموا نفوذا ووجاهة ولم يعاملوا بغير التجلة والإكرام ، أما الموظفون البريطانيون الذين يبقون فى مصر اليوم فإنهم يكونون فى بلاد اختمرت بالتأثيرات الأوربية وتعودت الجرى على أساليب الحكم البريطانى، ومتصلة على حدودها بشواهد محسوسة ناطقة تذكر بالقوة البريطانية . وزد على ذلك أن الاعتراف بالاستقلال المصرى يزيل مانعا عظيما يحول الآن دون نفعهم للبلاد ، وذلك أنه إذا لم يوقف استياء المصريين وضررهم من جانب الموظفين الأجانب عند حدهما خيف أنهما يؤديان إلى قطع كل تعاون حتى بينهم وبين الموظفين المصريين، وسببهما ليس أشخاصا بل النظام، إذ من السهل إثارة العداوة الآن عليهم بحجة كونهم يجلبون إلى مصر رغم أنفها، ويجعلون فيها عمالا للسؤدد الأجنبى وعلامة عليه . فأسباب هذه العداوة تزول متى لم يعودوا يعدون آلات بيد حكومة أجنبية ، ويزداد تأييد الوطنيين لهم فى محافظتهم على حسن سير الحكومة وتعيين الأكفاء فيها . والدليل على ذلك أن الموظفين البريطانيين فى الإدارة والضباط البريطانيين فى الجيش غير مكروهين شخصيا، بل إن أحسنهم محترمون ومحبوبون أيضاً عند شعب يعترف حالا بالكفاءة لأربابها، ولا سيما إذا اقترنت باللطف والكياسة، فإذا تأمل الإنجليز الموظفون فى الحكومة المصرية هذه الاعتبارات وتأنوا . وما من شئ يوجب العجلة ، فالمرجح أن كثيرين منهم يبقون فى وظائفهم، وما من خدمة يخدمونها بأشرف من هذه الخدمة، وهى إنشاء شركة حبية بين بريطانيا العظمى ومصر ومساعدة المصريين حتى ينجحوا فى أنظمة الحكم الذاتى .

ولكن وإن يكن خروج الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب جملة وبسرعة أمرا غير منتظر، فإنه يحسن مع ذلك تدبير أمر الذين تروم الحكومة المصرية أن تستغنى عن خدمتهم، أو الذين يرومون

هم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ النظام الجديد . فهؤلاء يجب أن يعاملوا بإنصاف وسخاء إذ لا شيء يكدر صفو العلاقات بين الإنجليز والمصريين فى المستقبل من أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم يتظلمون من الحيف عليهم . فيجب فى كل معاهدة تعقد بين بريطانيا العظمى ومصر أن تكون مراكزهم مضمونة ، وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد مشاورة رجال ينوبون عنهم . وبموجب القانون الحالى يعطى الموظفون المصريون إذا أحالتهم الحكومة على المعاش بسبب غير سوء سلوكهم معاشا طيبا مناسبا لطول مدة خدمتهم . وما من ترتيب يوضع من جديد يمس الحقوق الحالية ، ولكن — يلزم مراعاة لتغيير الأحوال — أن يوضع تدبير خصوصى لمعاملة الذين قد يقضى على مستقبلهم فى الخدمة قضاء مبرما ، وكذلك الذين قد يتركون الخدمة من تلقاء أنفسهم فى النظام الجديد يعاملون معاملة الذين تستغنى الحكومة عنهم . والمعتاد الآن أنه إذا أراد موظف الاستعفاء من الخدمة قبل بلوغه السن المعينه للإحالة على المعاش يخسر بعض حقوقه ، ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على ما نحن بصدده بعد تغير شروط الخدمة تغيرا جوهريا ؛ بل يجب أن يترك للموظفين حق الخيار بين البقاء فى الخدمة أو تركها فى النظام الجديد ، فاذا اختار الترك يعامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة إلزاما .

رابعا — التحفظات لحماية الأجانب :

تستثنى المذكرة فى البند ٤ والفقرتين ٣ و ٤ شيئين من المبدأ العام القاضى بأن تكون الحكومة المصرية فى المستقبل حرة فى تعيين الوظائف التى توظف غير المصريين فيها ، وهما على ما فى الفقرتين المذكورتين تعيين مستشار مالى وموظف فى وزارة الحقانية وظيفته الخصوصية مراقبة تنفيذ القانون فيما له مساس بالأجانب " بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك " ورب قائل يقول بعد الذى تقدم ذكره بهذا الشأن ، وما الذى أوجب استثناء هذين الأمرين ، فالجواب على ذلك أنه المسئوليات الخصوصية التى تلقى على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى التسوية المطلوبة لحماية حقوق الأجانب ، فالأمران اللذان يهمان الدول الأجنبية التى يتمتع رعاياها الآن بالامتيازات الأجنبية هما اقتدار مصر على سد ديونها ، وذلك يهم حملة السندات المصرية ويؤثر أيضا فى كل رؤوس الأموال والمشروعات الأجنبية فى البلاد ، وسلامة أرواح الأجانب وأملاكهم . فاضمان هذين الأمرين لا تكف الدول بكل تأكيد عن الإلحاح طالبة إبقاء بعض المراقبة الأجنبية ، وقد رضيت أن تتولى بريطانيا العظمى تلك المراقبة . فإذا كفت بريطانيا العظمى الآن عنها طلبت الدول أن يعهد بها إلى دولة أخرى غيرها ، أو إلى فريق من الدول لتحل فى ذلك محلها .

ومن المبادئ الأساسية التى تبنى التسوية المنوية عليها أن كل سلطة تلزم لضمان مصالح الأجانب فى مصر ، ولحمل الحكومات الأجنبية على الاطمئنان والإيقان بأن حقوق رعاياها تحترم ، وهذا هو سبب الشرط المتقدم ، وهو أن يبقى تعيين الموظفين الكبيرين المشار إليهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، لأن الواجب على أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها ، والواجب على

الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التى لها مساس بالأجانب ، وقد وصفت وظيفتاهما وصفا إجماليا فى المذكرة، وسيحدد مدى اختصاصهما تحديدا دقيقا عند تحرير المعاهدة، لأننا اكتفينا هنا أيضا بالاتفاق مبدئيا وتركنا التفصيل للمفاوضة الآتية .

وهـذا يصدق أيضا على الفقرة الخامسه من البند الرابع ، حيث خوّل المعتمد البريطانى فى بعض الأحوال حق منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب، وقد كثرت المناقشة فى ذلك، وبذل رجال الوفد جهدهم لكى يمنعوا هذا الحق من أن يتحول إلى حق منع عام فى التشريع المصرى، وهذا ما لم تكن نريده ، ولكن صعب علينا الاتفاق على تعيين حدود هذا الاتفاق تعيينا مدققا ، ولهذا أثبتنا لذلك صيغتين فى المذكرة . فالمسألة كثيرة التعقيد ولكنا إذا جردناها من حواشيها الفنية والاصطلاحية بقى معنا ما يأتى :

وهو أن الحكومة المصرية تجد نفسها كيفما التفتت مكتوفة اليدين لا تستطيع سن قوانين تسرى على رعايا الدول ذوات الامتيازات فى بلادها بلا مصادقة منهن ، وان تكن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة تنوب عنهن أحيانا فى تلك المصادقة . وقد قدمنا أن السياسة البريطانية ترمى دائما إلى تنقيص القيود التى تقيد بها سلطة الحكومة المصرية التشريعية ، وأن ذلك أيضا هو جزء من المشروع المنوى فى المذكرة، ولكن ذلك غير ممكن، وليس المطلوب إزالة تلك القيود بالكلية، وهى ما دامت لا غنى عن وجود من يكون له حق استعمالها . وهذا الحق الذى يقصد به ضمان مصالح جميع الأجانب المشروعة تمنحه مصر على ما فى المشروع الذى تتضمنه المذكرة لدولة واحدة هى بريطانيا العظمى .

(د) (نص خاص بالسودان[1]) .

(هـ) زيارة أعضاء من الوفد لمصر

و بعد انتهاء المناقشات التى أسفرت عن مذكرة ١٨ أغسطس سافر زغلول باشا وسائر رجال الوفد وعدلى باشا أيضا من لندن إلى باريس . ثم سافر فى الحال أربعة من أعضاء الوفد (وهم محمد باشا محمود وأحمد لطفى بك السيد وعبد اللطيف المكباتى بك وعلى بك ماهر) إلى مصر طبقا لما تم الاتفاق عليه . لكى يحصلوا من مواطنيهم على تأييد المشروع المبين فى المذكرة . وكانت خلاصة المذكرة قد وصلت إلى الجرائد مع هفوات قليلة فى تفصيلها قوبلت فى مصر بعبارات الرضا والاستحسان .

وحوالى ذلك الحين نشر فى مصر منشور طويل من زغلول باشا نوه فيه بصفة الوفد النيابية التى يمثل فيها الأمة ، وبما لقيه من تأييدها . وأشار إلى المساعى التى بذلها الوفد لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح وعلى العالم كله مدعيا أنهم اكتسبوا شيئا كثيرا من الميـــل والعطف

---

(١) راجع الكتاب الأخضر عن السودان .

فى البلاد الأجنبية. ثم استطرد إلى ذكر تعيين اللجنة الخصوصية ومقاطعة أعضائها بسبب الإصرار على بقاء الحماية، وما جرى بعد ذلك حتى أفضى الأمر إلى زيارة الوفد المصرى للندن، والمناقشات التى جرت فيها، وأعلن فى الختام أن الاقتراحات التى نشأت عن تلك المناقشات ستعرض على الأمة على يد رسل منتدبين لذلك، فإذا قوبل المشروع بالاستحسان عين ممثلون للمفاوضة فى عقد معاهدة على القاعدة المقترحة .

ولخلو هذا المنشور من الجزم يظهر أنه أضعف الحماسة التى استقبلت بها لجنة الوفد المركزية فى القاهرة إعلان التسوية فى بادئ الأمر ، ولكن لما وصل الرسل الأربعة إلى الاسكندرية فى ٧ سبتمبر قوبلوا بمظاهر الابتهاج والترحيب ، وأنعش وصولهم التفاؤل فى النفوس، وأرسلت لجنة الوفد المركزية رسالة برقية إلى زغلول باشا أعربت فيها عن "ثقة البلاد كلها" بالوفد وعن الحماسة الغالبة على الجمهور . ظهرت فى ذلك الوقت دلائل الفتور فى الجذب والدفع اللذين اعتورا علاقات البريطانيين والمصريين مدة من الزمان ، ولاحت تباشير المصالحة فى كل مكان .

صحيح أن الحزب الوطنى وآخرين من المتطرفين حملوا على التسوية المنوية حملة منكرة فى أول الأمر، وقال الناقدون إن الاستقلال المنوى لمصر ليس استقلالا حقيقيا، واحتجوا خصوصا لعدم إدخال السودان فى المشروع، وقام فى مقدمة المعترضين أربعة من أمراء البيت الخديوى الذين وقعوا المنشور المذكور ، فانتهزوا الفرصة ونشروا فى الجرائد فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ تصريحا بأن آراءهم لم تتغير ، وأنهم لا يؤيدون اتفاقا يضيق نطاق استقلال مصر ، ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر فى الجمهور تأثيرا يذكر . ولما رأى أولئك الأمراء أن تلك الاقتراحات وقعت وقعا حسنا عند الناس عموما تداركوا الأمر بأن نشروا كلاما يعفو أثر ما كانوا قد نشروه قبلا .

ولم يتصل رسل الوفد الأربعة بالعالم السياسى فى مصر مطلقا، ومع ذلك بذلت العناية التامة حتى يكونوا فى عملهم كاملى الحرية مطلق الحركة . أما الخطة التى جروا عليها فكانت أنهم يدعون إليهم جماعات صغيرة من وجهاء المصريين الممثلين لقومهم لكى يجتمعوا معا ويتناقشوا فى التسوية المقترحة، فإذا عادت هذه الجماعات من عندهم أبلغت الأمر إلى جماعات أخرى فى الأقاليم، فترد على الرسل الأربعة قرارات الموافقة والانضمام إلى القابلين بحيث لم يمض أسبوعان على وصول أولئك الرسل حتى اتضح أن أكثرية جسيمة من العناصر الممثلة للبلاد توافق على قاعدة المفاوضات التى عرضوها عليها . ولكن أهم الشهادات الناطقة بهذا الاستحسان العام شهادة الباقين من أعضاء الجمعية التشريعية فى اجتماع عقدوه لمحادثة أعضاء الوفد فى ١٦ سبتمبر، وكان عددهم تسعة وأربعين عضوا، فقر قرار خمسة وأربعين منهم بالموافقة على الاقتراحات، وامتنع اثنان عن إعطاء رأيهما وعارض اثنان فقط فيه . ولم يستطع عضوان آخران الحضور بنفسيهما إلى الاجتماع ، فكتبا يعربان عن رأيهما بالموافقة على المشروع، وعليه أيد المشروع سبعة وأربعون عضوا من الواحد والخمسين عضوا الباقين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية .

وبينما كان هذا الاستحسان العام يسجل طُلب تفسير بعض النقط الخصوصية فى المشروع مع الرجاء بأنه متى عاد الوفد إلى لندن يحصل على التأكيدات القطعية بشأن هذه النقط ، وأهم هذه النقط رغبة الناس إجماعا فى الحصول على دليل قاطع على إلغاء الحماية عند عقد معاهدة المحالفة .

(و) المقابلات الأخيرة مع الوفد المصرى فى لندن

وعاد الرسل الأربعة من مصر إلى باريس فى أوائل أكتوبر ، وانضموا إلى زغلول باشا وسائر زملائهم الذين بقوا فى أوربا . وفى آخر الشهر المذكور عاد الوفد كله يصحبه عدلى باشا إلى لندن ، واجتمع مرتين مع اللجنة قص فيهما الرسل الأربعة ما رأوه وخبروه فى مصر ، وجرى البحث فى الحالة التى نجمت عن ذلك . وقد ظهر من أقوال الرسل التى جاءت مؤيدة للأخبار التى نشرتها الجرائد أن الرأى المصرى قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان ، وأن المساعى الكبيرة التى بذلت فى أول الأمر لإثارة المعارضة انتهت بالفشل التام ، ولكن الرسل لم يغفلوا أن يرسخوا فى أذهاننا حينئذ أن الموافقة العامة على التسوية كانت مصحوبة ببعض التحفظات من جانب المصريين الذين كلموهم ، وأنهم أوصوا بأن يجتهدوا لكى يحصلوا على تعديل التسوية فى نقط منها . وكان أهم ما يرغبون فيه من هذا القبيل تضييق اختصاصات المستشار المالى والموظف البريطانى فى وزارة الحقانية ، وإهمال الشرط الذى تضمنه البند الخامس من المذكرة ، وهو أن تنفيذ المعاهدة المنوية بين بريطانيا العظمى ومصر يتوقف على عقد اتفاقات مع الدول لإجراء التعديل اللازم فى نظام الامتيازات ، وأهم من ذلك إلغاء الحماية رسميا ، وأوردوا نقطا أخرى أقل أهمية من ذلك . فاتضح لنا أننا إذا أعدنا النظر فى هذه الأمور كلها اضطررنا إلى فتح باب المناقشة من جديد بعد ما اشتغلنا بها معظم الصيف ، واتفقت آراء أعضاء اللجنة كلهم على أن السير على هذا المنوال ضرب من العبث ، ولا سيما بعد ما أوضحنا لأعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لا يمكن أن يكون نهائيا على كل حال ، وأن كل ما يسعنا عمله هو أن نمد الطريق للمفاوضات الرسمية التى تدور فيما بعد إذا لقيت فكرة عقد المعاهدة على المبادئ التى تناقشنا فيها قبولا عند الرأى البريطانى والمصرى . أما النقط التى قدمت الآن فيمكن عرضها كلها على بساط البحث فى المفاوضات الرسمية هى وغيرها من النقط التى لا بد من أن تعرض للبحث من الطرفين ، فحاولتنا أن نعين من الآن ما يقر عليه القرار أخيرا من هذه التفاصيل يؤخر حتما البدء بهذه المفاوضات ، وقد يضر ضررا كبيرا فى نجاح سيرها أيضا .

وقد لخص اللورد ملنر رأى اللجنة فى بيان تلاه فى الجلسة الثانية التى حضرها الوفد فى ٩ نوفمبر وهو كما يأتى :

رأينا أنه يحسن أن تعقد هذه الجلسة قبل سفر الممثلين المصريين لجلاء الحالة ، وترك مجال للتعاون على العمل بينهم وبين اللجنة فى المستقبل .

ويظهر من الأخبار التى عاد بها إلينا السادة الذين رجعوا من مصر أخيرا أنها تدل على أن هناك جمهورا كبيرا يستحسن التسوية على القاعدة المبينة فى مذكرة أغسطس ولكنهم قالوا إن فى المذكرة نقطا يرغبون تعديلها، وإنهم يرغبون أيضا فى إضافة شروط جديدة قبلما يعدوننا بتأييدهم لنا من غير قيد ولا شرط، وإنى فى غنى عن الإسهاب فى الكلام على هذه النقط اليوم لأن أعضاء اللجنة مجمعون رأيا على أن لا فائدة من المناقشة فى التفاصيل الآن .

والمذكرة لم تدع أنها تتضمن غير تبيان المبادئ العامة التى يمكن أن يبنى الاتفاق عليها . وعلى كل حال لا يكون الاتفاق إذا قر القرار عليه إلا نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية. كما كنا نتوقع ذلك دائما . وفى تلك المفاوضات يمكن عرض النقط الجديدة التى قدمتموها على أثر زيارة بعضكم لمصر، وغيرها من النقط التى يمكن أن يعرضها هذا الفريق أو ذاك . ومن المستحيل والمكروه أيضا أن تُمنع الاقتراحات التى ليس فيها مناقضة واضحة لجوهر الاتفاق المبين فى المذكرة . التى تحتاج فى حالتها الحاضرة إلى توضيح واتقان قبلما تحول إلى معاهدة رسمية، ومن رأينا أننا إذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن لا نكون قد سهلنا حصول التسوية ، ولذلك يكون الأجدر بنا أن نجتنب الآن إبداء أى رأى فى النقط الجديدة التى عرضتموها أخيرا مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول إلى حل مرض، بل لا بد من الوصول إليه حينما تدور المفاوضات القانونية .

والأمر الذى يهمنا الآن بعد أن بلغنا ما بلغناه ، هو التأثير فى الرأى العام هنا وفى مصر حتى يستحسن التسوية على المبادئ التى استحسناها نحن وأنتم . وأعظم من ذلك كله أن نغرس ونقوى بكل وسيلة ممكنة أواصر الصداقة والثقة المتبادلة التى ساعدت محادثاتنا هنا على إيجادها ، والتى يجب تعميمها بين الفريقين إذا شئنا أن تفضى مساعينا إلى الغاية المطلوبة . فإن ذلك كله أهم جدا من المناقشة فى التفاصيل . أما فيما يختص بهذه البلاد فإننا نؤمل أن تقرير اللجنة الذى نحن مهتمون بإنجازه بأسرع ما يمكن يؤدى إلى هذه الغاية، ومما يماثل ذلك فى الأهمية أن تنتج مساعيكم فى مصر نتيجة مثل هذه ، ونحن نعترف لكم شاكرين عظم ما فعلتموه من هذا القبيل حتى الآن، ولكن من البين أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها، وأن فى مصر أناسا كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الأسباب ، فهم يرتابون فى نيات هذه البلاد، أو يدعون ذلك . غير مدركين مقدار السخاء الذى تقابل به بريطانيا العظمى أمانى الشعب المصرى . وأنكم بتبديدكم سوء الظن وسوء التفاهم وغرسكم حسن الظن فى النفوس بدلها تعملون مالا يستطاع عمله بطريقة أخرى للوصول إلى التسوية التى نرغب فيها كلنا أشد رغبة .

فرد زغلول باشا على هذا البيان بخطبة خلاصتها أنه شديد الرغبة كما نحن شديدوا الرغبة فى إيجاد حالة موافقة للتسوية، ولكن مساعيه فى هذا السبيل تضعف جدا إذا لم يستطع أن يعد المصريين

شيئا من جهة التحفظات المطلوبة، وبالأخص إذا كان غير قادر أن يقول للمصريين إن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائيا . وقد أعاد القول الأخير مرارا وكرر هذه الآراء فى رسالة بعث بها إلى اللورد ملنر .

وكانت هذه آخر مقابلاتنا مع الوفد وقد غادر إنجلترا بعدها . ولا بد لنا من القول إن مناقشاتنا كانت دائما على غاية المودة من البداية إلى النهاية، ومع أننا افترقنا من غير أن نصل إلى اتفاق نهائى. بل بقى كل فريق متمسكا برأيه، فقد استنتجنا أن شروط الاتفاق المنوىّ وقعت وقعا حسنا جداً فى مصر سواء قوبلت بتحفظات أو بغير تحفظات ، وأن أكثر أعضاء الوفد — إن لم يكونوا كلهم — كانوا شديدى الثقة بأنها تقابل من مواطنيهم بالقبول التام أخيرا ، شديدى الرغبة فى تحقيق ذلك .

خلاصة عامة

نظرا إلى ماهية الموضوع الكثيرة التشويش، والتركيب و إلى طول تقريرنا الذى قضت به الضرورة، مع بذلنا الجهد فى حذف كل التفاصيل التى ليست بجوهرية منه، نروم الآن أن نراجع أشهر خصائص الخطه التى نشير باتباعها، والمراحل التى قطعناها حتى وصلنا إلى نتائجنا فنقول:

لما وصلنا إلى مصر وجدنا القلق والاستياء مستحوذين عليها ، وكانت الفتنة قد قمعت ، ولكن الهيجان لم يخف بل كان لا يزال يظهر بمظهر العنف الخطر عند فريق من المتطرفين . وكانت المطالبة تنهال من كل مكان "بالاستقلال التام" مبتدئا بإلغاء الحماية التى كانوا يقولون إنها تتضمن إبادة الجنسية المصرية . ولكى يسوغ أنصار الحزب الوطنى هذا الاستنتاج كانوا يستشهدون برفض الحكومة البريطانية السماح للوزراء بالسفر إلى لندن بعد الهدنة، و إبعاد زغلول باشا ورفاقه، وازدياد عدد الموظفين البريطانيين منذ نشبت الحرب ، واستمرار الأحكام العسكرية . ثم إن البنود الأربعة عشر التى أعلنها الرئيس ولسن أثارت آمالا فى كل مكان، ووعدت أمما أخرى شرقية بتقرير مصيرها ، والمصريون يحسبونها دونهم . فزاد ذلك فى استيائهم، واحتدمت الغيرة الدينية من جراء إنكسار الأتراك ،وما حام حول مستقبل الخلافة من الريب والشكوك .

وأما من جهة البريطانيين فكانت الحالة على غاية الصعوبة . فإن عددا كبيرا من الموظفين الواسعى الخبرة أخلوا مناصبهم من أول الحرب، وحل محلهم رجال جدد لا يعرفون إلا اليسير من النظام المتبع الذى حفظت به الرقابة البريطانية فى عهد لورد كرومر من غير أن يجرح إحساس المصريين . نعم إن عمل الإدارة فى زمن الحرب خليق بالشكر الجزيل. ولكن الضرورة أفضت إلى تقديم المصالح البريطانية على المصالح المصرية ولو بعض الشئ ، و إلى استخدام الوسائل الميسورة، ولو لم تخل من الشدة مما ينفر منه شعب لم يكن ميله إلينا شديدا . ولما انتهت الحرب

كان كثير من المعالم القديمة قد زال وانقطع كل اتصال بالماضى ، وصارت الأحكام العسكرية ضربة لازب لحفظ النظام وللقيام بأعمال الإدارة ، وكان القنصل الجنرال الوكيل السياسى قد صار معتمدا ساميا وهو القائد العام أيضا ، وظل الوزراء المصريون فى مناصبهم ، ولكن الجمعية التشريعية وقفت ، فكانت الإدارة فى هذه الأحوال مضطرة أن تقوم بأعمالها رغما عن مقاومة تكاد تكون عامة ، ويكاد الموظفون أنفسهم يشتركون فيها ، وهم معتمد الحكومة فى جانب كبير من عملها التنفيذى .

وقد استنتجنا حال وصولنا أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع إلى النظام الذى كان متبعا قبل الحرب ، ولا بإصلاح إدارى محض . بل لا بد من تغيير جوهرى يناسب الأحوال الجديدة . ولكن الهياج الذى ثار على "الحماية" زاد الصعوبة فى إيجاد سياسة يقبل بها المصريون ، وتصان بها المصالح البريطانية . فإن كلمة "الحماية" صارت عنوان الاستعباد فى أذهان المصريين ، وأصروا على أن معناها هو المعنى الذى فهموه لها ، فعاد الجدال فى هذا الموضوع ضربا من العبث ، واتضح لنا والحالة هذه أنه لا يمكن أن نصل إلى تسوية بالاتفاق مالم نتخذ خطة أخرى .

ومن حسن الحظ وجدنا أن المحادثات غير الرسمية التى دارت بيننا وبين أناس من أقطاب مصر تقوى الأمل أن تسوية مثل هذه ليست مما يستحيل الوصول إليها على مبادئ جديدة . واتفقت كلمتهم على أنهم يرفضون كل حالة سياسية منحطة توجبها عليهم الحكومة البريطانية ، ولكنهم يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد بين الفريقين باختيارهما ، تقرر استقلال مصر وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التى تراد من الحماية بالمعنى الذى نفهمها به نحن ، وانحصر أكثر عملنا بعد ذلك فى فحص هذا الأمر الذى حسبناه محتملا . وكان غرضنا دائما أن نجد قاعدة لمحالفة توضع فوق كل المجادلات على الألفاظ والعبارات ، وتكون الحد الوحيد النهائى للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر .

وليس فى اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال مصر شىء جديد . فقد عنينا أشد العناية كل مدة احتلالنا لمصر باحترام وحدة مصر كأمة تحت سيادة سلطان تركيا ، ولما ألغينا السيادة التركية فضلنا بعد إنعام النظر أن نعلن حمايتنا لمصر على أن نضمها أو نجعلها جزءا من الامبراطورية البريطانية . وقد جددنا وعدنا دائما بإعطاء مصر الحكم الذاتى . ومن رأينا أن الوفاء بهذا الوعد لا يمكن تأجيله ، والروح الوطنية المصريه لا يمكن إطفاؤها . وقد يمكن قمع ما يبلغ درجة العنف من مظاهرها ، ولكن الحكم على بلاد أهلها مظهرون العداء لنا يتهموننا بنقض عهودنا ، عمل شاق مكروه لدى الذين يشتركون فيه ، ولدى الشعب البريطانى المسئول عنه .

غير أن هناك مصاعب هائلة تعترض كل تغيير بخائى تام ينقل كل السلطة إلى أيدمصرية . وهناك مصالح بريطانية جوهرية لابد من الاحتفاظ بها ، ولابد أيضا من حماية عدد كبير من

الأجانب المتوطنين فى مصر وحماية حقوقهم . ووجود هؤلاء فى مصر يجعل مركزها مختلفا عن مركز غيرها من البلدان الشرقية ، ويزيد المسألة تعقيدا .

أما المصالح البريطانية الجوهرية فهى أن المواصلات الامبراطورية العظيمة التى تخترق الأراضى المصرية، يجب الا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخليه أو باعتداء أجنبى، وأن تكون ميسورة فى زمن الحرب، وللاغراض الضرورية فى زمن السلم، وألا تعود إلى مصر منافسة الدول التى تتنافس على التفوق فيها . وأخيرا ألا تجرى مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معادية للامبراطورية البريطانية مجحفة بها . ولذلك فإن كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المركز الخاص الذى للمندوب البريطانى فى مصر ، وتمكننا من إبقاء قوة داخل الأراضى المصرية لحماية مواصلاتنا الامبراطورية، وتتخذ التأمين الكافى فى أن السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الامبراطورية البريطانية .

ثم إن حماية الحقوق الأجنبية مشكلة أشد تعقيدا، فهذه الحقوق مضمونة الآن بالامتيازات، ولكن الامتيازات أعظم كل القيود التى تشكو منها مصر الآن . فإن تعدد القضاء الناتج عنها، والتسهيلات التى تخولها للرجال الذين ليس لهم جنسية معينة للنجاة من المحاكم الأهلية، كل ذلك مشاكل تمنع حفظ القانون والنظام ، فى حين أن إعفاء الأجانب من الضرائب المقررة غير أموال الأطيان وعوائد الأملاك يشل يد الحكومة إذا أرادت أن تزيد إيراداتها، لأنه يستحيل عمليا فرض ضرائب على المصريين ويعفى الأجانب منها، ولذلك بقيت الحكومة زمانا فى الماضى مضطرة أن تضيق على بعض فروعها المهمة كالتعليم العمومى والصحة العمومية ، مع أن ثروة البلاد تزداد بسرعة، ومواردها كثيرة تكفى لكل حاجات حكومة منظمة ، وفى زمن الحرب لم يتيسر الحصول على إيراد كاف للحفراء إلا بضريبة خصوصية فرضت بواسطة الأحكام العسكرية .

فاتضح لنا أنه ما من حكومة مصرية تستطيع أن تكون مستقلة إلا بعد إزالة هذه القيود ، وإذا تركت وزارة مصرية تعانى مصاعب هددت الإدارة الحالية بتوقيف دولاب أعمالها، فيكون ذلك بمثابة القضاء عليها بالفشل. وترامى لنا أنه إذا بقيت الامتيازات ، فالمرجح كل الترجيح أن الحكومة المصرية تتعرض لضغط تتبارى فيه السلطات الأجنبية يمكن أن يشلها إذا لم تؤيدها بريطانيا العظمى. فيرى من ذلك جليا أن مصلحة مصر تقتضى إلغاء الامتيازات، وإعادة تنظيم المحاكم المختلطة حتى تقوم مقام المحاكم القنصلية ، فتنظر فى القضايا الجنائية التى تتعلق بالأجانب كما فى القضايا المدنية . ولكن تحقيق ذلك لا يتيسر إلا بواسطة بريطانيا العظمى . وهى لا تتوقع أن تفلح فى جعل الدول تتنازل عن امتيازاتها الحاضرة إلا إذا كانت بحيث تستطيع أن تؤكد لهم أن مصر تبقى قادرة على إيفاء ما عليها من الديون ، وأن أرواح الأجانب وأموالهم فى أمان، ولذلك وجهنا اهتمامنا إلى الحصول على مركز مثل هذا لبريطانيا العظمى يمكنها من إعطاء

التأكيد اللازم، ولكى يحصل هذا الغرض ينبغى أن يكون فى المعاهدة بند يخول لبريطانيا العظمى حق الدخول فى التشريع الذى يتناول الأجانب ، ويخولها أيضا قسطا من الرقابة على الإدارات التى لها تأثير مباشر فى المصالح الأجنبية .

وإذا استثنينا هذه الاحتياطات اللازمة لمصالح بريطانيا العظمى الخاصة ، وحماية حقوق الأجانب، فإننا نرى أن تعاد حكومة مصر فعلا إلى ما كانت عليه نظريا مدة احتلالنا ، أى حكومة مصرية للمصريين ، ولنا ثقة كافية بأعمال الإصلاح التى تمت فى الأربعين سنة الماضية . تحملنا على الاعتقاد بأن هذا السبيل يمكن السير فيه الآن ونحن واثقون بنجاحه ، ولكن يجب أن نعمل به بكل جوارحنا وبروح الحب والإخاء ، ولا شىء يحتمل أن يؤدى إلى الفشل مثل أن تقيد هذه السياسة بقيود كثيرة تدل على أن صاحبها موجس شرا ، وتشوه مبدأ الاستقلال المصرى ، وتوجد الريبة فى صدق نياتنا ، وتفسد علينا غرضنا الأصلى وهو إعادة الثقة المتبادلة والمؤازرة الأكيدة بين البريطانيين والمصريين .

ولا نحاول إخفاء اقتناعنا بأن مصر لم تصر بعد قادرة على الاستغناء عن المساعدة البريطانية فى إدارتها الداخلية، ولكن المصريين يعلمون ذلك ، ومتى أيقنوا أن المسئولية واقعة عليهم وحدهم لايسرعون للاستغناء عما لايستغنى عنه من مساعدتنا اللازمة لنجاح بلادهم وحسن إدارة حكومتهم ، ومما يزيدهم إبطاء فى ذلك علمهم أنهم إذا فشلوا فى أمر لم يعد يمكنهم أن يحتجوا بأن فشلهم كان لائتمارهم بأمر البريطانيين ، ولعلم وزرائهم أن الأعمال الحسنة التى يعملها الموظفون البريطانيون فى الحكومة يعود الفخر بها إلى أولئك الوزراء العقلاء الذين أبقوهم فى وظائفهم ، وعندنا أن الحال كله يتغير تغيرا تاما متى اقتنع المصريون بأن غرض السياسة البريطانية هو مساعدتهم لينالوا الاستقلال الذى يرمون اليه لا أن يحولوا فى سبيلهم لكى لا ينالوه ، وقد رسخ هذا الاعتقاد فينا بعد الذى اختبرناه بأنفسنا فى الأخذ والعطاء بيننا وبين المصريين الممثلين لقومهم ، واتصال حبل الوداد بيننا وبينهم ، فإنهم لما وثقوا بخلوص نيتنا أظهروا حسن استعدادهم حالا لقدر رأينا قدره ، وللاعتراف بمصالح بريطانيا الخصوصية فى مصر بما هم مدينون لها به من الشكر على أعمالها الماضية فى البلاد ، وعدم استغنائهم عن مساعدتها لهم على حفظ سلامتها واستقلالها . ولم تضعف عزيمتنا لأنهم ليسوا كلهم مستعدين للتقيد بلا شرط ولا استثناء بكل نقطة من نقط التسوية التى عاونونا على استنباطها ، فلا ريب عندنا فى أنهم موافقون بكليتهم على أعظم مزايا تلك التسوية ، وأنهم شديدو الرغبة فى حمل أهل وطنهم على قبولها . والظاهر لنا أن الرأى العام متجه إلى هذه لا محالة . وقد قل ما كان من الجفاء والحقد وضعفت الدعوة العنيفة التى كانت غالبة إلى عهد قريب ، ومالت البلاد إلى الهدوء والسكون ، فالوقت ملائم لإقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة . وهى قاعدة المعاهدة التى تقرر لمصر استقلالها وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهرية . ومزية ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة . أما لبريطانيا العظمى فلأنه يحدد مصالحها تحديدا

واضحا ، و يقرها فى معاهدة يقبلها المصريون فلا ينازع فيها منازع بعد ذلك ، وأما لمصر فلا نه يذيلها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها ، فنصيحتنا لحكومة جلالة الملك هى أن تسرع بلا إبطاء زائد فى مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التى حبذناها ، وعندنا أن إضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة .

هذا ونروم فى الختام أن نسطر شكرنا لسكرتيرى اللجنة، ونعرب عن تقديرنا لخدماتهما التى لا تثمن حق قدرها ، فإن مستر أ . ب . لويد أولهما اعتزل خدمة الحكومة بعد خبرة سنين عديدة فى مصر وفى وزارة الخارجية البريطانية، وذلك قبل أن تشرع اللجنة فى عملها بقليل ، ولكنه أذعن إلى إلحاح رئيسنا عليه، ورضى أن يصحبنا إلى مصر، و يكون سكرتيرنا الأول فيها مع أنه كان المفهوم فى أول الأمر أن واجبات أخرى لا تسمح بالبقاء فى هذه الوظيفة طو يلا بعد عودتنا إلى انكلترا ، وقد استفدنا منه فوائد عظيمة مدة إقامتنا بمصر لمعرفته التامة بالبلاد وأهلها و بجميع دوائر الحكومة، ولما له من المكانة عند البريطانيين والمصريين معا .

ولما تركنا مستر لويد فى شهر مايو اجتمع شغل السكرتارية كله على مستر ا . م . ب أنجرام من موظفى وزارة الخارجية البريطانية، وكان قد صحبنا إلى مصر بوظيفة مساعد لمستر لويد وسكرتير خصوصى للورد ملنر ، وكانت واجبات وظيفته فى الأشهر السبعة الماضيه ثقيلة شاقة، ولكنه قام بها بهمة كبيرة وغيرة متقدة ومقدرة وكفاءة ، ونحن مدينون له دينا كبيرا على مساعدته .

الامضاءات : ملنر — رنل رود — أوين توماس — سسل ج . ب . هرست — ج . ا . سبندر

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

(٤) نص مشروعى مفاوضات ملنر

(١) نص مشروع المعاهدة

الذى قدمه اللورد ملنر الى الوفد المصرى فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠

(المادة الأولى)

تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة أرض مصر واستقلالها كمملكة (سلطنة) ذات نظامات دستورية .

(المادة الثانية)

وتتعهد مصر من جانبها أن لا تعقد أى معاهدة سياسية مع أى دولة أخرى بدون رضاء بريطانيا العظمى .

(المادة الثالثة)

نظرا للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى الفقرة المتقدمة ، ونظرا لما لها من المصلحة الخاصة فى حفظ مواصلاتها مع ممتلكاتها فى الشرق والشرق الأقصى ، فمصر تعطيها حق إبقاء قوة عسكرية بالأراضى المصرية ، وحق استعمال الموانئ والمطارات المصرية لغرض التمكن من الدفاع عن القطر المصرى ومن المحافظة على مواصلاتها مع أملاكها المذكورة ، أما المكان أو الأمكنة التى تعسكر فيها تلك الجنود البريطانية فإنها تعين بعد باتفاق الطرفين .

(المادة الرابعة)

تقبل مصر أن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك مستشارا ماليا يعهد إليه بجميع الاختصاصات المخولة الآن لأعضاء صندوق الدين لحماية حقوق دائنى مصر . ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع المسائل الأخرى التى ترغب استشارته فيها .

(المادة الخامسة)

تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر فى تحرير نفسها من القيود التى تقيد حريتها فى التشريع والإدارة بسبب الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب فى مصر . وفى وضع نظام بمقتضاه تكون القوانين المصرية سارية على المصريين والأجانب على السواء .

(المادة السادسة)

وتوقفا لتنازل الدول الأجنبية عن الامتيازات الخاصة التى يتمتع بها رعاياها حتى الآن، ونظرا لضرورة تطمين تلك الدول على أن حقوق الأجانب الشرعية ستكون مع ذلك محترمة . فمصر تعطى لبريطانيا العظمى حق التدخل بواسطة ممثليها فى مصر لإيقاف تنفيذ أى قانون يكون ماسا بحقوق الأجانب الشرعية، أو مخالفا للتبع فى البلاد المتمدنة ، وإن وجدت الحكومة المصرية حق التدخل هذا قد استعمل فى أى حالة مخصوصة بدون وجه فلها رفع الأمر لعصبة الأمم .

(المادة السابعة)

قضاء المحاكم المختلطة الحالية أو ما يحل محلها من الأنظمة المماثلة لها يبقى قائما . وينسحب هذا القضاء على المواد الجنائية وجميع الدعاوى الأخرى الخاصة بالأجانب فى مصر .

(المادة الثامنة)

تقبل مصر أن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك موظفا إنجليزيا بوزارة الحقانية يكون له من الاختصاص والسلطة ما يمكن معه من تأكيد حسن إدارة القوانين فيما يتعلق بالأجانب.

(المادة التاسعة)

تكون حكومة جلالة الملك مستعدة لأن تأخذ على عهدتها تمثيل مصر فى أى بلد لم يتعين فيها ممثل مصرى. ولكن ليس لمصر أن تعهد بهذا التمثيل لأى دولة أخرى غير بريطانيا العظمى .

(المادة العاشرة)

تعترف الحكومه أن لمركز ممثل بريطانيا العظمى فى مصر صفة خاصة ، وأن له باعتباره ممثل الدولة الحليفة حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

(المادة الحادية عشرة)

الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجانب عدا من ذكروا بالمواد السابقة تسوى حالتهم باتفاق خاص بين الحكومتين البريطانية والمصرية .

وهذا الاتفاق يعتبر جزءا متمما للتراضى المزمع عقده بينهما .

(ب) نص مشروع المعاهدة

الذى قدمه الوفد المصرى إلى لجنة اللورد ملنر فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠

(المادة الأولى)

تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر .

تنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هى والاحتلال العسكرى الإنجليزى ، وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ملكية ذات نظام دستورى .

(المادة الثانية)

تجلى بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصرى فى ظرف من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

(المادة الثالثة)

عند استعمال الحكومة المصرية حقها فى الاستغناء عن خدمة الموظفين الإنجليز . تلتزم بإحسان معاملتهم على الكيفية الآتية :

فى غير حالة الوفت لبلوغ السن القانونية . أو للعجز الجسمانى عن العمل . أو بمقتضى حكم تأديبى أو لانتهاء المدة المحددة فى عقد الاستخدام . يعطى للموظف المرفوت تعويض إضافى بمقدار شهر عن كل سنة قضاها فى الخدمة ، ويمنح هذا التعويض أيضا لكل موظف يترك باختياره خدمة الحكومة المصرية فى ظرف سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

(المادة الرابعة)

تخفيفا لمضار الامتيازات الأجنبية إلى حين إلغائها تقبل مصر أن الحقوق التى تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات يكون لبريطانيا العظمى استعمالها باسمها بالكيفية الآتية :

(١) الزيادات والتعديلات التى يراد إدخالها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لا تحصل إلا بموافقة بريطانيا العظمى .

(٢) كافة القوانين الأخرى التى لا تنفذ الآن فى حق الأجانب أصحاب الامتيازات إلا بموافقة الدول، أو بقرار بالموافقة صادر من الهيئة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة، أو من الجمعية العمومية بهذه المحكمة . تصير نافذة عليهم بمقتضى دكريتو يصدر وينشر لهذا الغرض ما لم تحصل معارضة من بريطانيا العظمى تبلغ لوزير الخارجية المصرى فى ظرف (....) من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية . ولا تصح هذه المعارضة إلا إذا كان مبناها أن القانون يشمل أحكاما لا نظير لها فى شريعة من شرائع الدول ذوات الامتيازات أو — إن كان قانونا ماليا — أن الضريبة التى يأمر بها لا مساواة فى المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب ، وفى حالة حصول خلاف بين الحكومتين فى صحة مبنى هذه المعارضة فلمصر رفع الأمر إلى عصبة الأمم لتفصل فيه .

(المادة الخامسة)

فى حالة إلغاء المحاكم القنصلية وإحالة محاكمة الأجانب على ما يقع منهم من الجنايات والجنح إلى المحاكم المختلطة تقبل مصر أن تعين أحد رجال القانون من التبعية الانجليزية فى وظيفة النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة .

(المادة السادسة)

تقرر الحكومة البريطانية أنها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضى خمس عشرة سنة فى مسألة إزالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للأجانب من الامتياز فى التشريع والقضاء . وتحتفظ مصر لنفسها بالحق فى رفع هذه المسألة ، إن اقتضى الحال ، إلى عصبة الأمم بعد الميعاد المذكور .

(المادة السابعة)

فى حالة إلغاء قومسيون صندوق الدين العمومى، فإن مصر تعين موظفا ساميا تختاره بريطانيا العظمى يكون له ما للقومسيون المذكور الآن من الاختصاصات ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية .

(المادة الثامنة)

لبريطانيا العظمى — إن رأت لزوما — أن تنشئ على مصارفها بالشاطئ الأسيوى لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذا القنال.

تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو .

ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق فى التدخل فى أمور مصر. ولا يخل أدنى إخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها. كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية القسطنطينية المحررة فى أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى قنال السويس .

وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم، وما إذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال . وفى حالة الخلاف يرفع الأمر إلى عصبة الأمم .

(المادة التاسعة)

فى حالة ما ترى مصر التى لها حق التمثيل السياسى ألا تعين نائبا مصريا عنها لدى أى بلد من البلاد يعهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد إلى نائب بريطانيا العظمى، وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصرى .

(المادة العاشرة)

يوافق الطرفان بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينهما للأغراض الآتية :

(١) تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك فى الدفاع عن الأراضى المصرية ضد كل تعد يحصل من جانب أى دولة من الدول .

(٢) عند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أى دولة أوربية . ولو لم تكن سلامة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر، فإن مصر تتعهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاجه حربيا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل. وشروط أداء هذه المعونة تحدد بعد باتفاق خاص .

(المادة الحادية عشرة)

تتعهد مصر، فوق ذلك، بألا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدما مع بريطانيا العظمى .

(المادة الثانية عشرة)

هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة فى نهايتها يمكن للطرفين أن ينظرا فى أمر تجديدها .

(المادة الثالثة عشرة)

مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص .

(المادة الرابعة عشرة)

كل ما كان مخالفا لهذه الشروط من الأحكام المتعلقة بمصر الواردة بكافة المعاهدات الأخرى يكون ملغى ولا عمل له .

(المادة الخامسة عشرة)

تودع هذه المعاهدة بسكرتيرية جمعية الأمم لتسجل بها وتقرر بريطانيا العظمى أنها عن نفسها قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية بصفتها دولة حرة مستقلة .

(المادة السادسة عشرة)

يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها من المتعاقدين ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية التي تدعى لتقرير الدستور المصري الجديد .

القسم الثالث

مراحل المفاوضات فى شأن الجلاء عن مصر

١ – مفاوضات سنة ١٩٢١–١٩٢٢

(عدلى – كيرزن)

(١) قرار الحكومة البريطانية

دار الحماية

القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

إلى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين

يا صاحب العظمة

لم أتأخر عن إبلاغ حكومة جلالة الملك الرأى الذى أبديتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة إلى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك الأمانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها .

ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى . وإنى متأكد أن هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ، ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها إلى عظمتكم ، وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فيما يختص بالاتفاق المنوى عقده .

وإنى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم إلى روح حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية .

وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على إقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم .

وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت إبلاغه إلى عظمتكم :

" إن حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى ومع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر ، فإنها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول — إذا أمكن — إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب" .

وإنى أغتنم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيد احترامى الفائق ،

أللنبى

---

(٢) محضر الجلسة الأولى

بين حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوفد الرسمى المصرى

وبين اللورد كيرزن وزير الخارجية البريطانية

فى يوم الثلاثاء ١٢ يوليه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر بوزارة الخارجية .

اللورد كيرزن — (بدأ الحديث بالترحيب بالوفد الرسمى بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن الحكومة الإنجليزية) : أرجو أن نوفق إلى الوصول إلى حل مرض، وإن لم تكن المسألة المصرية تخلو من الصعوبة . وقد كان المظنون بعد عودة سعد باشا زغلول إلى مصر أن يقع تعيين الوفد الرسمى الذى يوكل إليه المفاوضة مع بريطانيا العظمى فى جو اتحاد واتفاق لا فى جو انشقاق وانقسام — إنى لا أعرف سعد باشا زغلول ، ولكن يظهر لى أنه على شىء من الغرور ، ولست أريد أن أتعرض للأسباب التى أدت الى هذا الانقسام . غير أنى أتخيل أنه سيجعل مهمتكم شاقة . إذ بينما تفاوضون هنا يجب ألا يفوتكم ما يجرى فى بلدكم . ثم إن مهمتنا من جهة أخرى لا تخلو أيضا من الصعوبة ، إذ أن تقرير اللورد ملنر قوبل من بعض الناس هنا بالدهشة . إن الحكومة الانجليزية لم تعلن قرارها بشأنه ، وكل ما أعلنته فى هذا الصدد هو الرسالة التى أبلغت إلى عظمة السلطان بواسطة المارشال أللنبى . وعلى أى حال فإن الغرض هو أن نصل بالرغم من هذه الصعوبات إلى حل يرضى البلدين ، وقد حرصت

أن يكون لى معك مقابلة أولا، لأعرف إن كنت تريد أن تفضى إلىّ بشىء ، وإنى أرغب أن نبدأ حديثنا فى المسألة المصرية بلا مهل أو ابطاء . والمفهوم طبعا أن لكلينا أن يتكلم بكل حرية ، وسيقع حتما أنكم تطلبون مطالب لا يسعنى قبولها ، وإنى أطلب مطالب لا يسعكم قبولها أيضا ، فلتذرع تلقاء ذلك بشىء من الصبر والأناة ورغبة التفاهم والاتفاق ، إذ ليس ما يبعث على القول بأنه إذا ثار بيننا خلاف سوف لا نستطيع أن نتفاهم ونتفق بشأنه . وأرجو أن تبقى المفاوضات مكتومة عن الجمهور ، وأن يتجنب تبليغ أخبارها للصحف كما تجنبنا ذلك بالنسبة لجلسات مؤتمر ممثلى الأملاك المستقلة .

عدلى باشا — (بعد أن شكر اللورد كيرزن) : إنى سعيد أن أدى القائم على أمور خارجية انجلترا قد أدرك الصعوبات التى تكتنف الوفد الرسمى، والتى تضطره أن ينظر إلى ماوراءه، وأرجو أن تراعوا هذه الصعوبات فى المناقشات الآتية . على أن الواقع فى أمر الخلاف السائد فى مصر أنه لا يرجع إلا إلى مسألة أشخاص ، وليس هناك إلا رأى واحد، وإذا استثنينا الحزب الوطنى، الذى لا يتبعه إلا فئة صغيرة والذى لا يبغى اتفاقا مع أحد ، فإن إجماع المصريين تقريبا واقع على الرغبة فى المفاوضة للحصول على استقلالهم وعلى إلغاء الحماية تبعا لذلك ، وقد سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت بواسطة المارشال اللنبى باستعدادها لإلغاء الحماية ، كما أن لجنة اللورد ملنر اقترحت أن يعترف لمصر باستقلالها ، فيصبح إذن أن نعتبر أن غايتنا من الوصول إلى التفاهم ميسورة من حيث المبدأ . أما مايتعلق بمقترحات اللورد ملنر ، فإنه إذا كانت الحكومة الانجليزية لم تبد رأيها بشأنها ، فإن مصر أبدت عنها بعض التحفظات ، وتنحصر وجهة النظر المصرية فى أن الضمانات التى تطلب من مصر لا يتسنى قبولها إلا إذا كانت غير منافية لمبدأ الاستقلال .

اللورد كيرزن — إن الموقف هو فى الواقع كما شرحتموه ، وحبذا لو أوقفتمونى على التحفظات المصرية . وساحيطكم علما بآرائى . وإذا كان مجلس الممثلكات قد فحص المسألة المصرية ، فساحيط الوفد أيضا علما بما أبداه من الآراء ، وساعمل كل مافى مقدورى لأحصر كل المناقشات معكم، ولكنى أرجو أن يسمح لى الوفد ، نظرا لمشاغلى العديدة ، أن أنيب عنى أحيانا فى غير المسائل الأساسية ، بعض كبار موظفى وزارة الخارجية الاختصاصيين .

(ثم ختم حديثه بالسؤال الآتى: "لكم برنامج طبعا ؟" فأجابه عدلى باشا : "برنامجنا ينحصر فى أن مصر تريد استقلالها وإلغاء الحماية . أما الضمانات فهو أمر يعنيكم ، ونحن مستعدون للمناقشة فيها على هذا الأساس") .

وعلى هذا انتهى الحديث .

(٣) محضر الجلسة الثانية

بين الوفد الرسمى المصرى و بين اللورد كيرزن ومساعديه
فى يوم الأربعاء ١٣ يوليه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة الثالثة بعد الظهر بوزارة الخارجية بعد أن قدم دولة عدلى باشا أعضاء الوفد الرسمى المصرى .

اللورد كيرزن — (افتتح الجلسة بتوجيه التحية والترحيب باسم وزارته و باسم الحكومة البريطانية للوفد الرسمى مشيرا لإكباره له و إجلاله لشأنه إذ أن على رأسه رئيس الوزارة وأن أعضاءه رئيس وزارة سابق ووزراء حاليون وسابقون) — لست فى حاجة لأن أذكركم بحوادث السنتين الماضيتين ، فقد كان ماتعرفونه من الفتن والهياج ، وما ترتب عليها من إرسال لجنة لتحقيق أسباب تلك الحوادث والنصح للحكومة الإنجليزية بما ترى اتخاذه من التدابير بشأن نظام مصر المستقبل ، وقد اختير لرئاسة اللجنة اللورد ملنر وهو أكثر الرجال العموميين معرفة بالمسألة المصرية ، واختير أعضاؤها من المشتغلين بالمسائل العامة .

ولم يكن عمل اللجنة هينا ، فقد لقيت صعوبات كثيرة ، ولكنها جمعت معلومات مفيدة ، وكانت لها علاقات مهمة . و بعد عودتها إلى لوندرة جرت لها أحاديث مع زغلول باشا ومعكما (مخاطبا الرئيس ورشدى باشا) وكانت ثمرة هذه المحادثات المشروع الذى نشر فى مصر ولوندرة ، ثم أرسل لمصر مندوبون لاستشارة المصريين فى شأن ذلك المشروع ، وظهر بعد ذلك تقرير اللورد ملنر وهو موضع نظر الحكومة البريطانية . ولم نرتبط بشىء منه ، وكل ما ارتبطنا به هو القرار الذى أعلن على يد المارشال أللنبى و بلغ إلى عظمة السلطان (وقرأ نص ذلك القرار) ، وقد عين عظمته هذا الوفد للمفاوضة ، فهذا الوفد وفد مصرى مسئول ، وهو فوق ذلك يمثل الطبقات المسئولة فى القطر المصرى .

فترون أنه ليس أحد من الطرفين مقيدا بشىء ، وأننا أحرار فى مناقشة المسائل المختلفة واحدة بعد أخرى للوصول إلى الحل الملحوظ فى القرار الذى سبقت الإشارة إليه .

و إنى هنا بصفتى نائب الحكومة الإنجليزية ، مستعد أن أسمع أى شىء تريدون أن تبدوه ، ثم أبين لكم بعد ذلك وجهة الحكومة الإنجليزية ، وسنرى إلى أى حد يمكننا أن نصل إلى حل مرض . على أن المهمة شاقة ، ويجب أن نتذرع فيها بالصبر والأناة ، ولا يهولنكم أننا لا نكون متفقين على كل المسائل بادئ الرأى ، ونريد أن نرى إذا كان يمكننا أن نتغلب على الصعوبات التى تعرض لنا .

وقد تناقشت مع دولة عدلى باشا فى إجراءات المفاوضة، وأرى أن تتكلموا بالفرنسية لأننا نفهمها حق الفهم، ولكنى أفضل أن أتكلم باللغة الإنجليزية، فإن المستحسن فى مسألة دقيقة كهذه ألا يسلم الإنسان نفسه إلا للغته بقدر الإمكان .

(ثم طلب إلى عدلى باشا أن يتكلم ويشرح ما عنده فى الموضوع) .

عدلى باشا — (بعد شكره على عبارات التحية والترحيب التى وجهها إلى الوفد وعلى الروح التى افتتح بها المناقشة): أما من وجهتنا فنحن راغبون حقيقة فى اتفاق يضع حدا للصعوبات التى شرحتموها، ونحن نعتقد أن المناقشة التى يكون رائدها من الجانبين هذه الروح تكون مناقشة مفيدة . ولا محل لأن أشرح الآن بالتفصيل ومرة واحدة وجهات نظر الوفد . على أن هذه الوجهات فى جملتها لا تخرج عن تحقيق الأمانى الوطنية، وهى تتضمن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ويترتب على ذلك تبعا إلغاء الحماية . ونحن لا ننسى أن لانجلترا مصالح خاصة تطلب ضمانتها، كما للأجانب مصالح أيضا يطلبون ضماناتها، وقد تناقش فى هذه الضمانات فى الأيام الماضى، وضمنت فى مشروع اللورد ملنر. على أنه لما بلغ هذا المشروع إلى الأمة المصرية وضعت الأمة تحفظات لقبوله، وهذه التحفظات ترمى إلى تحديد بعض المسائل تحديدا ينفى بعض الشبه التى أثارها المشروع . ولما عرضت هذه التحفظات على اللورد ملنر أبى المناقشة فيها، وأحالها على المفاوضات الرسمية باعتبار أن عمله لا يتجاوز رسم الحدود المهمة للاتفاق . على أن لنا فوق هذه التحفظات تحفظات أخرى نذكرها عند المناقشة فى كل نقطة على حدتها .

اللورد كيرزن — ذكرتم التحفظات التى قدمها زغلول باشا . وأرى أن اللورد ملنر كان على حق فى تجنب المناقشة فيها لأن ذلك كان خارجا عن اختصاص اللجنة، ولكنى أرى أن المناقشة تكتسب سهولة ووضوحا إذا عرفت الصيغة التى وضعت فيها هذه التحفظات، وبأى مقدار تعتبر الحكومة المصرية تحفظات زغلول تحفظات لها وتريد أن تدافع عنها .

عدلى باشا — هذه تحفظات الأمة وليست تحفظات زغلول .

رشدى باشا — هذه تحفظات أشارت بها الهيئات النيابية، وذلك سبب اهتمامنا بتحقيقها. وبما أن مشروع الاتفاق النهائى سيعرض على جمعية قومية فبقدر قربنا من الأغراض التى رسمتها الأمة يكون أملنا فى قبوله . إذن فهذه التحفظات تقدم كما هى .

اللورد كيرزن — (طلب أن تقرأ له هذه التحفظات إذ ليس لديه نسخة منها، وذكر أنه لا يرمى بقراءتها أن يناقش فيها بترتيب وضعها، ولكن ليعرف إذا قرئ التقرير بأى قدر تكون كل نقطة أو وصية من وصاياه معدلة بهذه التحفظات) .

رشدى باشا — (ذكر أن التحفظات مرتبطة باعتبار مشروع اللورد ملنر أساسا للمناقشة) .

(وبعد مناقشة سريعة اشترك فيها الرئيس ورشدى باشا واللورد كيرزن تم التفاهم على أن قراءة التحفظات ليس معناها قبول ذلك المشروع أساسا وأن المناقشة حرة) .

(قرئ التحفظ الأول المتعلق بإلغاء الحماية . وأشار عدلى باشا إلى أن قرار الحكومة الانجليزية يفيد الوعد بإلغائها إذا تم وضع اتفاق مرض بين مصر وانجلترا، ولمح إلى ماجاء فى تقرير اللورد ملنر بهذا الشأن) .

(قرئ التحفظ الثانى وهو يرمى إلى حذف الجملة الثانية من فقرة (١) من المادة الثالثة . وهى تشير بصفة عامة إلى أن مصر تمنح بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة للمحافظة على مصالحها، ولتمكينها من تقديم الضمانات الضرورية للدول للحصول على تنازلها عن امتيازاتها . والمقصود بحذف تلك الجملة ألا يقوم شك فى أن مصر لاتمنح حقوقا غير التى بينت بطريق الحصر فى المشروع) .

رشدى باشا — هذا التحفظ نشأ عن خلط وخطأ فى فهم العبارة المطلوب حذفها . فقد فهم أنه يجوز أن يترتب عليها حقوق جديدة غير ما ذكر فى المشروع فى حين أنها لا تزيد على أن تكون بيانا لما تضمنه المشروع من الضمانات و إشارة إليها، ولم يكن يمكن أن يكون المقصود منها ترتيب حقوق غير ما ورد ذكره فى المشروع ، و إلا كان تحديد الضمانات فى المشروع لا فائدة منه أمام هذا النص العام .

عدلى باشا — هذا هو حقيقة ما كان يعنيه اللورد ملنر ، والحقوق التى أشير إليها فى هذه العبارة هى الحقوق التى فصلت فى باقى أجزاء المشروع، فهذا التحفظ بين الحجة ولا يمكن أن يقوم بشأنه نزاع .

(قرئ التحفظ الثالث فقرة (١) وهو الذى يرمى إلى عدم تعليق نفاذ المعاهدة بين مصر وانجلترا على موافقة الدول على التنازل عن امتيازاتها لانجلترا وعلى صدور المراسيم بترتيب المحاكم المختلطة على النظام الجديد — ولم يعلق عليه من الجانبين بشىء) .

(ثم قرئ التحفظ الثالث فقرة (ب) وأراد اللورد كيرزن أن يعتبره تحفظا رابعا ، وهو يرمى إلى وجوب فحص الترتيب القضائى والمصادقة عليه من هيئات مصر النيابية قبل إصدار قانون به . فسأل اللورد كيرزن عما إذا كان يراد عرض مشروع ترتيب المحاكم المختلطة على الجمعية الوطنية) .

عدلى باشا — نعم لأن ذلك المشروع جزء من الاتفاق ويجب عرضه على الجمعية الوطنية بهذه المثابة (ولاحظ الرئيس أن هذا المشروع لم تحصل مفاوضة بشأنه بين مندوبى البلدين) .

رشدى باشا — (حدد الجمعية التى يعرض عليها المشروع بأنها جمعية وطنية وليست جمعية نيابية عادية) .

(ثم قرئ التحفظ الرابع واعتبر تحفظا خامسا وهو يرمى إلى تدخل مصر طرفا متعاقدا فى الاتفاقات المقدر حصولها مع الدول بشأن حقوق امتيازاتها) .

عدلى باشا — ليس فى هذا التحفظ بدعة فإن مصر كانت طرفا متعاقدا فيما يتعلق بالمحاكم المختلطة ، وطبيعى أن تكون كذلك فى هذا التغيير الجديد .

المستر لندسى — أتقصدون أنها كانت طرفا متعاقدا فى كل المعاهدات المنشئة للامتيازات.

عدلى باشا — نقصد أنها كانت طرفا فى اتفاقية المحاكم المختلطة. أما الامتيازات الأخرى فهى أيضا عقود واتفاقات بين الدولة العلية والدول الأجنبية، وقد كانت سارية على مصر بحكم تبعيتها للدولة العلية، فالتزام مصر بها التزام اتفاق. إن لم يكن بالذات فبالواسطة ، فإذا أريد تغيير قواعدها الأصلية وجب أيضا أن تكون مصر طرفا فى العقد المنشئ لذلك التغيير .

رشدى باشا — (ذكر مشروع الاتفاق بين إيطاليا وانجلترا بشأن حلول انجلترا محلها فى امتيازاتها وهو المشروع الذى بلغ للحكومة المصرية لتبدى ملاحظاتها عليه) : إننا ضمنا ردنا على ذلك المشروع وجهة نظرنا فى هذا الموضوع .

عدلى باشا — فضلا عن هذا، فإن مشروع اللورد ملنر نص على أن الاتفاقات التى تبرم بشأن الامتيازات يكون تنفيذها بأن يصدر بها مراسيم سلطانية، ومثل هذا لا يتصور إلا على فرض قبول مصر بها واعتبار رضاها عنها جزءا متمما للاتفاق . ثم إن تداخل مصر فى هذه الاتفاقات طرفا متعاقدا واجب لكرامتها وللمحافظة على شخصيتها .

(ثم قرئ التحفظ الخامس فقرة (أ) واعتبر تحفظا سادسا . وهو يرمى إلى حذف العبارة المختصة بتعيين موظف بريطانى فى وزارة الحقانية اكتفاء بنائب عمومى انجليزى لدى المحاكم المختلطة) .

اللورد كيروزن — أتريد حذف العبارة جميعها ؟

عدلى باشا — نحن نريد الاستغناء عن الموظف القضائى بالنائب العمومى المختلط، وهذه هى الصورة التى قدم بها التحفظ من جانب زغلول باشا .

اللورد كيرزن — لا نريد أن نتناقش فيما يراه زغلول وإنما فيما ترونه أنتم .

عدلى باشا — إن هذا التحفظ كغيره ليس من وضع زغلول باشا، ولكن الهيئات التى استشيرت فى مشروع لجنة اللورد ملنر هى التى أرادته .

اللورد كيرزن — لا أرى مع ذلك إلا أن تنحصر المناقشة فيما يراه هذا الوفد .

عدلى باشا — أرجو إذن أن تعتبر أن هذه التحفظات تحفظات الوفد الرسمى، وهو يريد فوق ذلك أن يقدم غيرها .

(ثم عاد الكلام إلى التحفظ المتعلق بالموظف القضائى. فتساءل اللورد كيرزن عما هى اختصاصات النائب العمومى وعما إذا كان له مثيل فى التشريع الانجليزى).

مستر لندسى — ليس له مثيل فى انجلترا. ولكن فى اسكوتلندا ما يشبه ذلك النظام باسم (Procurator general) وأقرب شىء له عندنا هو (Prosecutor general)

صدق باشا — هو رئيس الضبطية القضائية وإليه المرجع فى الدعاوى الجنائية .

رشدى باشا — (شرح باختصار سلطته فى الدعوى العمومية وتم الاتفاق بعد ذلك على الإفاضة فى شرح سلطته عند المناقشة فى هذا الموضوع بصفة خاصة) .

(ثم قرئ التحفظ المتعلق بحذف عبارة جواز استشارة الموظف المالى واعتبر تحفظا سابعا).

عدلى باشا — أما حذف عبارة جواز استشارة الموظف فهو المفهوم من النص نفسه، إذ أنه بحسب النص يجوز للحكومة ألا تستشيره، كما يجوز لها أن تستشيره. وليس فى النص إلزام لها بالاستشارة. فليس فى التحفظ إلا أن الشئ الذى يكون مرجعه إلى الاختيار لا محل للنص عليه لأنه مفهوم بطبيعة الحال .

رشدى باشا — لطلب حذف هذه العبارة سبب نفسى خاص. وهو أن المصريين متخوفون مما يمكن أن تؤول إليه هذه الاستشارة الجوازية ، لأن ذكرى المستشار المالى حاضرة فى أذهانهم. وهم يرون أنه اكتسب سلطته الواسعة التى يتغلب بها على الوزير المصرى من حق الاستشارة وحده. فهم يخشون أن يعيد التاريخ نفسه .

صدق باشا — الواقع أن النص لا معنى له ولا أهمية أمام النظام النيابى، فإن الوزير يكون مرتبطا برأى الهيئة النيابية وحدها .

(ثم قرئ التحفظ السادس واعتبر تحفظا ثامنا، وهو الذى يرمى إلى قصر القيد الوارد على حق مصر فى إبرام المعاهدات على المعاهدات السياسية البحتة. بحيث تكون مصر حرة فى عقد أى اتفاق تجارى أو اقتصادى أو غير ذلك بلا قيد) .

اللورد كيرزن — حتى ولو كانت المعاهدة الاقتصادية مضرة بمصالح انجلترا ؟

عدلى باشا — ليس ذلك مما يتوقع، ولا يمكن أن ترمى مصر المستقلة إلى الأضرار بالمصالح الانجليزية بحكم المحالفة التى بينهما ، على أنه يجب أن يلاحظ أن حق مصر فى عقد مثل هذه المعاهدات كان أمرا مسلما به فى الماضى، ولم يكن يقيدها شئ. وقد كان المفهوم فى المناقشات التى جرت مع اللورد ملنر فى العام الماضى والتى اشتركت فيها أن القيد لا يرد إلا على المعاهدات السياسية، وظاهر من تقرير اللورد ملنر نفسه أنه لا يعترض على إطلاق الحرية لمصر فى المعاهدات الاقتصادية .

اللورد كيرزن — كيف كان الحال قبل سنة ١٩١٤؟ وكيف كانت المعاهدات التجارية تعقد؟

صدقي باشا — نظريا كانت مصر تملك الحرية التامة في عقدها، ولكن عمليا كانت السلطة الانجليزية تتداخل بسبب الاحتلال.

اللورد كيرزن — إذن مرادكم هو اتخاذ عبارة لاتخل بحق مصر كما كان قائما ؟

(ثم جاء دور التحفظ المختص بالسودان) .

عدلي باشا — لا حاجة إلى قراءة هذا التحفظ كما هو وارد في الصورة المقدمة الآن لأن المسألة من المسائل المشكلة، ولنا فيها وجهة نظر وطلبات أبعد وأوسع مما هو وارد في هذا التحفظ. فأطلب إرجاء الكلام فيها إلى فرصة أخرى .

اللورد كيرزن — ربما كان هناك محل في هذا الدور من المناقشة أن يبدي لنا عدلي باشا ملاحظاته العامة في موضوع المفاوضات .

عدلي باشا — أفضل الآن أن تؤخذ المسائل واحدة بعد أخرى، وأن نذكر ملاحظاتنا بصدد كل مسألة عند طرحها على بساط المناقشة .

اللورد كيرزن — سأقرأ هذه التحفظات بدقة لأن بعضها جديد على في شكله ، وأرى أن هناك مسألة مهمة يجب أن نتفاهم بشأنها قبل كل شئ. لأنها تؤثر في النقط الأخرى. وهذه المسألة هي مسألة توزيع القوى البريطانية في مصر. فهل يتفضل دولة الرئيس بأن يذكر لي إن كانت له آراء عامة في هذا الصدد ؟

عدلي باشا — هذه مسألة حصلت فيها المناقشة مع اللورد ملنر وأثارت في مصر جدلا كبيرا.

اللورد كيرزن — أنا لا أحب أن توصف تلك القوات بأنها حامية (Garrison)

عدلي باشا — المسألة دقيقة لأننا نريد استقلالا ، والاستقلال يمسه وجود قوة أجنبية مهما كان اسمها، وسواء سميت حامية أو جيش احتلال أو سميت باسم آخر فإن وجودها ماس بالاستقلال، وقد كان اللورد ملنر في الأحاديث التي جرت معه، وفي مشروعه الذي نشر. حريصا على أن يضع لها صيغة تكون بعيدة عن المساس بالاستقلال (وذكر عدلي باشا العبارة التي وردت في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من مشروع ملنر والتي بمقتضاها وصفت هذه القوة العسكرية بأنها لا تفيد احتلالا ولا تمس سيادة مصر) ولكن اللورد ملنر ذكر بعد ذلك في تقريره أن حماية المواصلات غير قاصرة على البحر. بل تشمل الأرض والهواء، ونرى أن هذا توسع تصبح حماية المواصلات معه منافية لاستقلال مصر .

ونحن نريد أن نعرف ما هى المهمة التى يراد ندب القوة البريطانية لها وما هى الحاجة التى تلتمس وجودها .

اللورد كيرزن — أنتم على حق فى تعرف ذلك . لأنه يجب التفاهم أولا بشأن الغرض من وجود الجنود البريطانية ، ويمكننا بعد ذلك أن ننتقل للبحث فى كيفية ذلك الوجود .

وإنى أرى ، والوزارة الانجليزية تشاطرنى الرأى ، هذه المسألة من وجهة أبعد وأوسع مما ترون . أما الأغراض التى تتحراها بوجود الجنود البريطانية فهى :

أولا — حماية المواصلات الإمبراطورية :

وليست هذه الحماية قاصرة على القناة . فإن مركز مصر الجغرافى يجعلها فى أعلى مكان من الأهمية ، ومظهر هذه الأهمية فى البر والهواء معا . تتساءلون عن المقصود بالهواء وأجيبكم أن المقصود بذلك بناء وإنشاء محطات طيران ، وإذا كانت مصر نقطة متوسطة فى الطريق إلى الهند وغيرها من الممتلكات البريطانية ، فإن حماية المواصلات يجب أن تشمل المواصلات الهوائية . ويجب أن تكون الحماية بأوسع معانيها فى القنال والهواء والبر ، وبناء على ذلك يجب أن يكون للجنود البريطانية حق المرور فى القطر المصرى .

على أن هذا ليس هو الغرض الوحيد من وجود قوة بريطانية فإن لها غرضا ثانيا وهو :

ثانيا — الدفاع عن حدود مصر :

لا يمكن لأحد أن يتكهن بما سيجرى فى المستقبل ، فقد تهاجم مصر من الغرب أو من الجنوب أو من الشرق ، وقد دلت الحرب الأخيرة على احتمال الهجوم على القنال . ويصح أن تتجدد هذه المحاولة ، ومهما تكن قوة الجيوش المصرية فإنه يجب أن تكون قوة الجيش البريطانى بحيث تجعل هذا الهجوم بعيد الاحتمال ، ثم إن هناك غرضا ثالثا وهو :

ثالثا — حماية المصالح الأجنبية :

المفهوم والمتوقع أنه ستوضع اتفاقات تجعل ضمانة المصالح الأجنبية بيد بريطانيا العظمى . فإذا حصلت حوادث أو إضرابات وأصبحت هذه المصالح الأجنبية فى خطر رجعوا الينا ينتظرون الغوث منا . وليست حوادث الإسكندرية عنا ببعيدة . وأنتم خير من يعلم بها . وأمثال هذه الحوادث تبتدئ صغيرة وتكبر إلى أن تصبح هجوما على الأوربيين . وها قد رأيتم أن البوليس المصرى والجيش المصرى لم يكفيا لقمعها . وإنما قام بذلك الجيش البريطانى . وإنى أسائلكم

ماذا يحدث إذا لم تتداخل الجنود البريطانية ؟ الذى يحدث هو أن الدول الأجنبية تتداخل فى مصر. وأعرف أن إيطاليا أرسلت سفينة حربية لترسو فى الاسكندرية بمناسبة الحوادث الأخيرة، وذلك بالرغم من وجود الجنود البريطانية .

طبعا تدركون أن لمصر مصلحة كبرى فى الاتفاقات المزمع إبرامها مع الدول، ولكنه يجب أن تكون الدول واثقة من اضطلاع مصر بمسئولياتها أمامها، ولو سألتم هذه الدول لذكرت جميعا حاجتها إلى الجيش البريطانى ، فوجود الجيش البريطانى لحماية المصالح الأجنبية فى مصلحتكم ، إذ هو يعينكم على الاضطلاع بمسئوليتكم. ثم إنه لا يمكن لانجلترا أن تتحمل مسئولية القيام على المصالح الأجنبية دون أن يكون لديها الوسائل التى تمكنها من ذلك .

وهب أنه ثار فى القاهرة هياج أو اعتصاب أو غير ذلك من الحوادث التى يقع فيها القتل . ألا يكون ممثلو الدول بل المندوب السامى نفسه فى خطر ؟ ألا تكون المصالح الأوروبية فى خطر؟ ألا تجب لهم الحماية من الاعتداء؟ وهل يعقل أن يكون المندوب السامى مثلا بحيث لا يجد وسيلة لحماية نفسه ؟

وعلى ذلك فقولكم إن الغرض الذى يجوز أن يوجد من أجله جيش بريطانى إنما هو حماية المواصلات بعيد عن الحقيقة، وهذه المسألة كلية فى الاتفاق. ويجب أن يلحظ فى وجود الجيش هذه الأغراض الثلاثة التى ذكرتها .

فاذا اتفقنا على هذه الأغراض انتقلنا إلى البحث فى محل وجوده وعدده .

رشدى باشا — وجود جيش لغرض خارجى يمكن أن يفهم، ولكن وجوده لغرض داخلى هادم للاستقلال، وفى وسعنا أن ندفع أسباب الهياج وأن نقمع حوادثه بوسائلنا الخاصة .

وقد كان السبب فى حوادث سنة ١٩١٩ الخلاف القائم بين انجلترا ومصر، ولكن الاتفاق — إذا وصلنا إليه — يضع حدا لهذا الخلاف .

اللورد كيرزن — أتريدون أن تتحمل مسئولية الدفاع عن الحدود ولا يكون لنا جيش يقوم بذلك ؟

عدلى باشا — لم نقل إننا نريد أن نحمل إنجلترا مسئولية الدفاع عن حدودنا ، بل نحن نريد أن نتولى ذلك بأنفسنا، وإلا فلا محل للكلام فى حكومة أهلية وجيش مصرى، وإذا احتجنا لقوة جديدة للدفاع عن تلك الحدود فى حرب لجأنا إليكم بصفتكم حلفاءنا وطلبنا منكم العون والمدد. وهذا الذى يحصل فى كل المعاهدات الحربية .

اللورد كيرزن — دلت الحوادث على أن كفاءة الجيش المصرى وقدرته على احتمال صدمات الحرب لا يمكن الاعتماد عليهما فى الحروب الكبيرة، فجعل الدفاع عن الحدود المصرية بيد الجيش المصرى وحده مخاطرة .

عدلى باشا — إذا كانت حرب كبيرة لجأنا إلى حليفتنا الكبرى. أما أن يكون وجود الجيش لحماية المصالح الأجنبية فهذا ما لاوجه له. لأنه ليس بين المصريين والأجانب الذين يقيمون بينهم عداوة، ولا يضمر المصريون لهم أقل جفاء. وقديما عرف المصريون بحسن الضيافة، وتاريخ مصر الحديث حافل بآثار التعاون بين أهالى البلاد والنزلاء. هذا من جهة ومن جهة أخرى. فإن الأجانب الذين تحل انجلترا محلهم ليس لهم حق وضع جيش. وكيف يمكن أن يرى المصريون فرقا بين جيش إنجليزى لحماية الأجانب وبين الاحتلال الحالى .

رشدى باشا — أسباب الهياج الذى حصل فى الاسكندرية عرضية وستزول حتما . نعم إن وسائل الحماية المصرية غير كافية الآن ، ولكنها لن تكون كذلك دائما .

عدلى باشا — حوادث الاسكندرية ليست إلا جزءا من الثورة المشتعلة فى مصر من سنتين وفرعا عنها . وهذه الثورة ثورة أهلية ولا تخلو الثورات من حوادث ، فلا يمكن إذن أن يترتب على حوادث الثورة قياس .

اللورد كيرزن — إنى أتكلم عن حوادث الخمس والعشرين سنة الأخيرة كلها، ولا إخال الدول تسمع لنا إذا أكدنا لها أن كل شئ سيتم بخير .

رشدى باشا — ليس للأجانب التداخل فى البوليس والأمن العام . فإذا حلتم محلهم حللتم بما لهم من الحقوق .

اللورد كيرزن — لم يتداخل هؤلاء الأجانب لأن الجيش البريطانى كان موجودا .

عدلى باشا — لم يقع قبل وجوده تداخل أجنبى . وإذا كان حق انجلترا مستمدا من تنازل الدول لها عن حقوقها فليس يجوز لها أن تطلب حمايتهم بجيش .

اللورد كيرزن — لو كانت الحوادث التى تقع صغيرة لهان الأمر ، ولكن الحوادث تبتدئ بمشاجرات بسيطة، وتمتد فتقع على طائفة بأسرها ويصبح التداخل معها واجبا .

عدلى باشا — بمناسبة الكلام فى حوادث الاسكندرية، تذكرون أن لجنة عينت لتحقيق أسبابها والمسئولية فيها، وقد تحاشت الحكومة أن تمثل فيها حتى لا ترمى اللجنة يوما ما بالتحيز لمصلحتنا . وقد عرض علينا قبل سفرنا من مصر تقرير تلك اللجنة فلم نلمّ به إلا إلماما سطحيا لضيق الوقت وكثرة المشاغل. ومع أنى أعتقد أن اللجنة توخت عدم التحيز فى تحقيق الوقائع فإن النتائج التى انتهت إليها تلك اللجنة نتائج متطرفة، وأخشى إذا نشر تقريرها أن يستعمل سلاحا ضد الوزارة للزعم بأنها قصرت فى الدفاع عن المصريين، وتركتهم يتهمون باطلا وتعلن تهمتهم فى أرجاء العالم ، كما أخشى من جهة أخرى أن يستعمل سلاحا ضد انجلترا، وأن يقال إنها أرادت بتشكيل هذه اللجنة الاستفادة بتقريرها فى المفاوضات لتبرير تداخلها فى الشؤون المصرية .

اللورد كيرزن — (قرأ تلغرافا ضمن خلاصة تقرير اللجنة عن نتيجة التحقيقات رميت الحكومة فيها بالضعف أمام هجمات خصومها السياسيين ، ونسبت الحوادث إلى التعصب وكراهة الأجانب ، واستشهد على ذلك بحوادث سنة ١٨٨٢ وحوادث دنشواى وسنة ١٩١٩ ، وقيل فيها إن الغوغاء اعتقدت أن الأمر لها ، والحكم فى قبضتها لأن الحكومة تراخت فى استعمال سلطتها ، وأن بعض رجال البوليس والجيش كانوا فى صف المعتدين ، وأن الحوادث ترجع أيضا إلى أسباب سياسية ، وهى حركة المعارضين للحكومة المتصرين لزغلول الذين أرادوا بمظاهراتهم إلجاء الحكومة إلى استعمال وسائل الشدة للتذرع بما يقع من الحوادث لاتهامها بالقسوة وتنفير الناس من حولها) .

رشدى باشا — إن الوقائع الثابتة فى التحقيق لاتنتج ماتذهب إليه اللجنة من تعصب المصريين وكراهتهم للأجانب ، والمسألة كما يتضح من الوقائع مسألة سياسية .

اللورد كيرزن — لا يعنينى ذلك ، وإنما الذى يعنينى هو أن الحوادث حصلت . وأن اعتداء جسيما أصاب الأوربيين وأوجب تداخل الجيش . وقد ذكر رئيس الوزراء فوق ذلك أن اللجنة باشرت عملها بلا تحيز .

عدلى باشا — ليس معنى القول بأن التحقيق جرى بغير تحيز أننا نرضى بالآراء التى تقول بها اللجنة . والواقع أننا نختلف معها كل الاختلاف ، وليست هذه الآراء مستمدة من الوقائع وإنما هى من عند اللجنة .

أما تداخل الجيش البريطانى ، فإنه حصل لأن ذلك الجيش كان موجودا هناك ، ولو لم يدع للتداخل لما سمع لتداخله ذكر . ولو كان غير موجود لكان الجيش المصرى قادرا وحده على قمع الفتنة . هذا فضلا عن أن وجود الجيش البريطانى فى القطر جعله يعتمد عليه فى مثل هذه الحوادث ، وحال دون تنظيم الجيش المصرى وتوزيعه بصورة كافية مناسبة فى الجهات المختلفة .

اللورد كيرزن — لا أقول إن الجيش المصرى عاجز أبدا ، ولكنى أبحث فى الحالة الراهنة لا فى المستقبل البعيد .

عدلى باشا — لا أخفى أن حوادث الاسكندرية أزعجت الأوربيين وأحدثت أثرا سيئا ، ولكن لا يصح أن تعتبر هذه الحوادث العرضية أساسا فى المناقشة أو سببا لتغيير كل الأسس التى يمكن أن يقام عليها اتفاق .

اللورد كيرزن — إنى أرى أن اللورد ملنر ذكر فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من مشروعه أن انجلترا تتعهد بالدفاع عن سلامة أراضى مصر . وهذا عين ما أعنى بكلامى فى الدفاع عن الحدود المصرية ووجوب وجود جيش من أجل ذلك .

رشدى باشا — ما ذكره اللورد ملنر مفروض فيه قيام حالة الحرب .

اللورد كيرزن — أمعنى هـذا أنه يجب أن ننتظر مكتوفى الأيدى حتى تنتهى الحرب بفشل الجيش المصرى قبل أن نتداخل ؟

عدلى باشا — هذا شأن كل المعاهدات الحربية، فإن تحالف بلدين تحالفا دفاعيا لا يستدعى أن ترابط جنود إحدى الدولتين فى بلد الأخرى. كما أنه لا يستلزم أن ينتظر الحليف حتى تنتهى الحرب بفشل حليفه قبل أن يبذل المساعدة التى توجبها عليه المحالفة ، والعرف فى أمثال هذه المحالفات أن الوقت الذى يجب أن تبتدئ فيه أعمال المساعدة يحدد باتفاقات حربية سابقة .

اللورد كيرزن — أتريدون مثلا أن محطات طائراتنا لا تعمل شيئا حتى تعلن الحرب ؟

عدلى باشا — نحن لا نسلم بأن تكون لكم فى داخلية البلاد محطات للطيران تحميها حاميات.

رشدى باشا — يجوز أن يجرى البحث فى اختيار محل لمحطة الطيران، ولكن القول بأن لانجلترا فى مصر محطات طيران فى داخل القطر، وأن هذه المحطات تقتضى وجود جيش لحمايتها مخالف لكل معنى أو صورة للاستقلال .

اللورد كيرزن — لاتخدعكم الكلمات أو النظريات. إذ المسألة عملية، والذى نحاوله الآن هو أن نضع معاهدة نحتاط فيها للواقع ، فإذا حصلت حوادث فهل تفيدنا النظريات فى دفعها ، نحن نريد أن ننتهى إلى حل ودى تكون له نتيجة عملية، وإنى مستعد لأن أصغى لكل ما تريدون أن تبدوه فى هذا الصدد .

عدلى باشا — (ذكر رأى اللورد ملنر فى النقطة العسكرية وعدم تعرضها للشئون الداخلية المصرية): إننا نريد أن نوفق بين المصالح المختلفة، ولكنا لا يمكننا أن نقبل أمرا ينكره الشعور العام فى مصر، أو أن ندافع عن حل مقضى عليه بالفشل .

اللورد كيرزن — وأنا أيضا يجب علىّ أن أدافع أمام الوزارة وأمام البرلمان عما يتم عليه الأتفاق . ويجب ألا يغيب عنكم أن المسألة لا تهم انجلترا وحدها ولكنها تهم الامبراطورية بأسرها ، وهذا مؤتمر رؤساء الوزارات يشدد فى هذه النقطة . إننا سرنا بعض الخطى لتحسين الحالة، ولكننا لا نفكر فى التخلى عن مسئولياتنا . إن وجود الجيش البريطانى واجب، وأن تدرج استقلال مصر يجب أن يقع بمعاونة ذلك الجيش، وكل ما عدا ذلك لا طائل تحته، وليست المسألة مسألة عواطف وإنما مسألة وقائع . ويجب أن ينحصر الكلام فى محل مرابطة الجنود وقد فهمت أن اللورد ملنر تكلم فى ذلك مع زغلول باشا ومعكم (مخاطبا الرئيس) .

عدلى باشا — نعم جرى فى ذلك كلام، ولكن كان المفهوم دائما أن محل وجود الجيش فى منطقة القنال، وقد تجنب مشروع اللورد ملنر ذكر المحل تاركا ذلك لتفصيلات المعاهدة .

(أوقفت الجلسة نحو ربع ساعة ثم أعيدت)

اللورد كيرزن — حاولت أن أبين الأغراض التى من أجلها يراد وضع جيش، ولم يفتنى الاعتبار بالإحساس المصرى العام، ولكن علينا واجبات لا يسعنا إلا أن نجعل لها التقدم والأفضلية.

ويصعب أن نتناقش اليوم فى شئ من التفاصيل عن محل الجيش أو عدده، وأرى أن الأفضل أن توضع فى المعاهدة عبارة عامة عن القوة العسكرية، فلا تذكر الأغراض مفصلة. ويترك تحديد المحل وغير ذلك من الشؤون لمداولات ومشاورات ودية بين الحكومتين. ويجوز أن يقال مثلا: "تخول الجنود حرية المرور فى مصر بسبب المواصلات وتبقى جنود بريطانية فى الأوقات والمحلات التى تعين فى مناسباتها" — ووجه ذلك أنه لا يمكن أمام اختلاف الحوادث والظروف أن يقدر مقدما ما يجب لكل حالة.

أما ما يتعلق بما ذكره اللورد ملنر فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من استعمال الموانئ ومحطات الطيران ووسائل النقل فيبقى طبعا، ونحن إذا اتفقنا على المبادئ أمكننا التفاهم على التفاصيل بكل سهولة.

والنتيجة أنه يجب أن تكون لدينا الوسائل لتحقيق الغايات التى نتوخاها، وللاضطلاع بالمسئوليات التى نأخذها على عاتقنا. ونحن مستعدون لأن نحل الإحساس المصرى محله من الاعتبار.

وقد تحتاجون للمناقشة فيما بينكم فى هذا الموضوع لأنكم لم تكونوا مستعدين لما ذكرته لكم اليوم (وبناء على طلب عدلى باشا وعد بمذكرة مكتوبة تدون فيها بإجمال الأغراض التى شرحها).

يهمنا أن نراعى الشعور المصرى فى هذه المسألة. ولكن وزارة الحربية لا تقبل على أى حال وضع الجيوش على القنال وفى الشاطئ الأسيوى، وكأنى بهم مصابين بالحرب يبعدون إلى أقصى مكان ممكن.

وقد فهمت أن هناك محطة طيران حوالى الاسكندرية فى أبى قير، وأخرى فى مصر فى هليوبوليس فيجب الانتفاع بهما.

عدلى باشا — نعم هناك محطتان فى مصر والاسكندرية تحميهما حاميتان، وهذا مالا يمكن قبوله وقد كان المفهوم دائما أنه لا تكون جيوش فى هذين البلدين.

رشدى باشا — إذا بقيت هاتان المحطتان لمنفعة الجيش الانجليزى اعتقدت الأمة أننا رجعنا إلى الوراء فى الاتفاق الذى نعالجه بالنسبة لمشروع ملنر، وعندنا أن الجيش المصرى هو الأولى بالانتفاع بهما، ويكون علينا أن ننشئ لكم بدلا منهما فى المكان الذى يتفق على تحديده.

اللورد كيرزن — نحن غير مقيدين برأى سابق، ويجب أن يستعان فى هذا الأمر برأى الخبراء، وعندكم فى العباسية والاسكندرية نكنات صالحة، وحيث تكون نكنات يجب أن يكون الجيش.

عدلى باشا — لا يجوز أن تكون أرقاء للحلات الموجودة قديما. سواء فيما يتعلق بالنكات أو محطات الطيران، ومسألة المحل مسألة تبعية لا أصلية — فلتم إن وجود الجنود فى المحلات التى تخصص لها يكون لوقت معين بحسب المناسبات. ألستم تقدرون أن ينص فى المشروع على جعل وجود القوة العسكرية مؤقتا ؟

اللورد كيرزن — لا . وإنما قصدت أن يكون اختيار المحل هو المؤقت . أما وجود الجيش نفسه فهذا أمر لاتوقيت فيه . وهل أهمية مصر للمواصلات تزول ؟ فكيف يمكن إذن أن يكون ماوضع لحمايتها مؤقتا ؟

عدلى باشا — يجب أن تولونا بعض الثقة، وأن تفسحوا المجال للاكتفاء بالقوة المصرية إذا استطعنا أن نجعلها كافية لتأمين معسكر الحكم .

اللورد كيرزن — إذا تحقق هذا الغرض فلن أبخل بثقتى .

رشدى باشا — ليس من الصعب إيجاد صيغه مقبولة، وليس مايمنع من أن يذكر فى المعاهدة مثلا أنه بعد زمن معين يجوز إعادة النظر فى الشروط العسكرية . وليس فى هذا ما يربطكم .

صدقى باشا — ثم إن التوقيت يدفع المصريين للقيام على حسن تطبيق المعاهدة .

اللورد كيرزن — (منتقلا إلى موضوع الموظفين البريطانيين) سيكون للاتفاق طبعا تأثير على عدد الموظفين البريطانيين، وقد فهمت أن لديكم عددا كبيرا منهم يبلغ ألفا وستمائة، وسيختزل هذا العدد ولكن من هم الذين يحلون محلهم ؟ عندكم موظفون أجانب من غير الانجليز، فإذا كنتم فى الوقت الذى تنقصون فيه من عدد الضباط والموظفين الانجليز تستزيدون من الأجانب الآخرين، كان هذا أمرا مؤلما لنا، ولا يسعنا أن نترك الباب مفتوحا لتصرف كهذا، ولذلك يجب أن توضع صيغة تجعل موافقة المندوب السامى شرطا فى تعيين الأجانب .

عدلى باشا — كان لنا فى ذلك حديث مع اللورد ملنر، وكان المسلم به أن مثل ذلك النص لا يجوز أن يذكر فى المعاهدة ولن يرضى به الشعور العام . ولكن المفهوم طبعا أننا نلجأ إلى أصدقائنا كلما احتجنا إلى خبراء أو فنيين . وغير محتمل أن يستبدل بالموظفين الإنجليز غيرهم من الأجانب، لأننا لسنا راغبين فى ذلك ولأننا نريد أن نمهد للمصريين الطريق لأن يتولوا وظائف بلادهم . وأرى أنه يكفيكم فى هذا تأكيد من الحكومة بألا تعين مكان الموظفين الانجليز أجانب من جنسيات أخرى .

اللورد كيرزن — تأكيدكم حسن ، ولكنه لايقيد الحكومات المقبلة . وقد تقوم ضرورة لتعيين أجانب فى أحوال خاصة . وعلى أى حال، فإنى أرى أنه يجب وضع نص بالمعنى الذى ذكرت فى المعاهدة .

عدلى باشا — لاأظن ذلك متفقا مع مقتضيات المجاملة والحكمة فى التعبير .

اللورد كيرزن — وهناك مسألة أخرى. وهى مسألة الأمور الخارجية والتمثيل السياسى، وأرى أنه يجب أن يكون لممثل انجلترا وهو ("High Commissioner" المندوب السامى) مركز ممتاز فى مكانته وسلطته وأن يحمل ذلك اللقب كما يحمله الآن .

عدلى باشا — كان لنا كلام طويل مع اللورد ملنر فى هذه التسمية، والاحظ أن هذه التسمية من ثمرات الحماية وقد اقترنت بها ، ولن يعتقد المصريون أن شيئا تغير إذا بقى ذلك اللقب .

اللورد كيرزن — لاأذكر أنى سمعت عن كلام مع ملنر فى شأن هذه التسمية، وأعتقد أنها تسمية لازمة وليس هناك مايقوم مقامها .

مستر لندسى — هذه هى التسمية الصحيحة، ويجوز أن يحمل ممثلكم فى انجلترا اللقب عينه .

رشدى باشا — هذه التسمية لايحتمها شىء. وليست مرتبطة بأى مبدأ من المبادئ .

عدلى باشا — المتفق عليه أن يكون له التقدم على الممثلين الآخرين .

صدقى باشا — اختصاصاته نفسها هى التى تميزه . وليس من حاجة إلى لقب خاص لتمييزه .

اللورد كيرزن — أرى أن نحصر المسائل المهمة التى نطرحها للمناقشة. وهذه المسائل أربع :

(الأولى) مسألة القوة العسكرية .

(الثانية) مركز وسلطة الموظفين البريطانيين: المالى والقضائى — وسننظر فى اقتراحاتكم واقتراحات اللورد ملنر .

(الثالثة) الأمور الخارجية والتمثيل السياسى .

(الرابعة) الامتيازات وإلغاؤها .

عدلى باشا — يتبع المناقشة فى المسألة الأخيرة بحث المشروع الذى وضعه سير سسل هرست، وهو مشروع لم تجر فيه مفاوضة مع أية هيئة مصرية . وكل مافعله سير سسل أنه نشر مشروعه فى مصر وجرت له مع بعض محامى المحاكم المختلطة وقضاتها أحاديث بشأنه . وقد رفضت وزارة نسيم باشا المناقشة فيه باعتباره جزءا من الاتفاق العام ، كما تخلى عنها زغلول باشا لأنه كان يرى أنه يتوقف على نتيجة المسألة السياسية . ولكننا نرى له أهمية كبرى ونريد أن نتفاوض فيه باعتباره جزءا من مشروع الاتفاق . على أن البحث فيه سيتعدى حتما إلى التفاصيل .

اللورد كيرزن — تقولون حقا . ولكن لاأرانى أستطيع المناقشة فى ذلك، وقد يتولى مستر لندسى — وله أكبر الخبرة بهذه الشؤون — المباحثة معكم فى هذه المسائل التفصيلية بمساعدة خبرائنا القانونيين .

(واقترح اللورد كيرزن أن يكون الاجتماع فى الغد وأن يكون الكلام فى التمثيل السياسى) .

وختمت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة تقريبا .

الإمضاء : عبد الحميد بدوى

(٤) محضر الجلسة الثالثة

بين الوفد الرسمى المصرى و بين اللورد كيرزن ومساعديه

فى يوم الخميس ١٤ يوليه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ١٥ بعد الظهر .

اللورد كيرزن — نسيت بالأمس أن أرجوكم ألا تبلغوا الصحف شيئا عن مفاوضاتنا ، وكل ما أرى ذكره هو خبر الاجتماع الذى حصل وتاريخ الاجتماع المقبل . ونحن محترسون فأرجوكم الاحتراس . بالأمس بحثنا المسألة العسكرية ، وبعد نهاية الجلسة أرسلت لكم ورقة غير رسمية تتضمن بيان النقط الكبرى فى تلك المسألة ، وإنى مستعد أن أعيد المناقشة فى هذا الآن أو بعد الآن كما ترون .

عدلى باشا — أفضل تأجيل المناقشة إلى ما بعد ، حتى نتذاكر فيها فيما بيننا (وذكر وصول الورقة وأنه اعتبرها مجرد تذكرة ولذلك لم يجب عليها) .

اللورد كيرزن — إذن تكون المناقشة فى أى وقت تريدون و إنما أنبهكم إلى أهمية المسألة .

فى تقرير ابتدائى رفعه اللورد ملنر بعد رجوعه من مصر ، ولم ينشر ، رأى أن تكون العلاقات الخارجية تحت إشراف المندوب السامى ، ولكنه بعد أن حادثكم وحادث زغلول باشا عدل رأيه ، وقرر أن هناك نزعة قوية لطلب التمثيل السياسى إلى آخر ماورد فى صحيفة ٢٧ من تقريره . وقد ذكر فى تقريره مايقال دفاعا عنها وما يرد عليها من الاعتراضات . وفى ختام هذا الموضوع من التقرير نقطة أريد أن ألفت نظركم اليها بصفة خاصة وهى : "هذه هى الأدلة والبراهين التى حملتنا على إعادة النظر فى مركزنا بإزاء مسألة الصفة السياسية ، مع علمنا تمام العلم . كما قلنا للوفد صريحا . أن تساهلنا فى هذا الأمر قد يلقى الرعب المقلق فى دوائر الرأى العام البريطانى ، ويخشى أنه يمنع الشعب البريطانى من قبول الاتفاق برمته . وإذا بنينا حكمنا على مانشأ عنه من الانتقاد والأقوال الدالة على عدم الرضى عنه فى دوائر كثيرة اتضح أننا أصبنا ولم نخطئ فى توقعنا له المعارضة الشديدة" . فترون أن اللورد ملنر كان يخشى أن هذه المسألة تثير هنا اعتراضات كثيرة — وقد تذاكرنا فيها فى الوزارة وفى مؤتمر رؤساء الوزارات ورأيت أنهم جميعا يشاطرون اللورد ملنر مخاوفه ، على أن هناك نقطة وجدت الوزارة متفقة معكم فيها . وهى أن الظروف التى اقترنت بالحماية من زوال وزارة الخارجية وإشراف المندوب السامى على أعمالها لاتحل لبقائها ، ويجب أن تعود الأحوال إلى ما كانت عليه من وزارة ووزير ، وأن يكون للدول ذات المصالح فى مصر أن ترسل ممثلين يتعاملون مع وزير الخارجية المصرى — ومن المستحسن أن توضع

فى المعاهدة عبارة تدل على أنه فيما يتعلق بإدارة الأعمال الخارجية فى القاهرة يجب أن يكون وزير الخارجية متصلا بالمندوب السامى ، وأن يكون عالما بكل مايجرى من تلك الأعمال إذ أن إلغاء الامتيازات يحدث لهذا المندوب مركزا خاصا ويجعله قائما على المصالح الأجنبية — هذا شئ لاصعوبة فيه، وإنما الصعوبة فى تمثيل مصر فى البلاد الأجنبية . وقد رأيت فى الوزارة نزعة قوية ضد هذا التمثيل، ويرى الوزراء أنه وإن كان الغالب أن الممثل المصرى يكون مخلصا فى عمله . فقد يعرض أن الممثلين المصريين فى عواصم أجنبية يكونون منشأ للمشاكل والدسائس والأخطار — العالم يتغير بسرعة ولا يبعد فى زمن قريب أن يتولى أمر الحكومة المصرية رجال غيركم لايكون إحساسهم منطويا على الود لنا ، فإذا وفرت لكم مثل هذه المزية — مزية التمثيل — وقعت بيننا حتما صعوبات ومشاكل بل جاز أن تبرم عهود تنقض مانحن صانعون الآن . على أنه لا يراد بكم أن تفقدوا وسائل النظر فى مصالحكم فى الخارج، وليس مايمنع من أن تتولوها بقناصل، ولكن فيما يتعلق بالمسائل السياسية يحسن أن تعتمدوا على حاضر استعداد حكومة انجلترا وحسن خدماتها .

هذه هى الآراء الرائجة فى هيئة الوزارة الإنجليزية، وأريد أن أسمع رأيكم بكل احترام. وإذ كنت أتكلم باسم الحكومة الإنجليزية فقد رأيت أن أدلكم على النزعة الغالبة فيها — وقد ذكر لى اللورد ملنر أنه سلم بهذه المسألة لأنه ألفى المصريين يعلقون عليها أهمية كبرى ولكنه لايزال كثير المخاوف .

عدلى باشا — هذه مسألة يراها المصريون أساسية فى مطالبهم. لاحبا فى الصيغ والألفاظ، ولكن لأنها الوسيلة لتقرير شخصيتهم المستقلة، وقد ذكرت للورد ملنر أن جعل العلاقات الخارجية تحت إشراف انجلترا ليس إلا مظهرا للحماية ، كذلك ذكرت له أننا نريد أن نكون على اتصال بالمدنية الغربية، ليمكننا أن نعمل على ترقية الشؤون المصرية، ويتسنى لنا الاشتراك فى الحركة العالمية . وفى التجارة وغيرها من المرافق مسائل لا يحسن علاجها إلا إذا كان هناك مصرى يمثلنا ويطلعنا على كل شىء — أما الخطر الذى تشيرون إليه فقد قلنا فيه إنه إذا حصلت مصر على مطالبها فلا يمكن أن تنقلب للعداء والدسيسة. إذ لا مصلحة لها فى ذلك . على أن الذين يخلقون الدسائس ليسوا هم المعتمدين السياسيين لأن عليهم مسئولية أعمالهم ، فلايسعهم أن يعقدوا معاهدة أو يتخذوا تدابير ضد مصلحة انجلترا ، وإنما يقوم بمثل هذه الأعمال أشخاص ليست لهم صفة رسمية . وأذكر على سبيل المثال (بارون أو بنهايم) فقد اشتغل زمنا بالدسائس فى مصر ولم يكن له شأن رسمى فى القنصلية الألمانية ، فإنكار التمثيل السياسى على مصر لا يمنع من دس الدسائس وخلق المشاكل فى الخارج مادام لا يحتاج فيها إلى ممثل سياسى بالذات ، وفوق ذلك فإن من يريد دس الدسائس لا يعدم وسيلة لذلك، فقد يتذرع إلى ذلك بممثل الدول الأجنبية فى القاهرة إن عزت عليه الطرق الأخرى . فترون أنه لا يمكن أن تتخذ تدابير مطلقة لكل فرض أو احتمال، وما لم تسد الثقة بيننا فلاسبيل إلى وضع اتفاق مقبول، لأنه إذا ضمن الاتفاق قيودا كثيرة أصبح حتما غير مقبول، ولا أرى أن مركزنا يكون قد تغير عن ذى قبل إذا لم تتمتع مصر بالتمثيل السياسى

رشدى باشا — أنضم إلى ماقاله عدلى باشا ، وأزيد أنه لا خطر من الدسائس لأننا إذا حصلنا على الاستقلال كان أحب شئ إلينا وأوجبه علينا حليف قوى ، ولا يسعنا أن نجده فى غير انجلترا ، ولا أرى كيف يتفق الرأى القائل بإشراف انجلترا على العلاقات الخارجية مع فكرة إلغاء الحماية لأن هذا الإشراف من خصائص الحماية ، ولا يتفق مع الرغبة والاستعداد اللذين أظهرتموهما — وأكرر ماقاله عدلى باشا من أن الأمة لا يمكن أن تقبل إشرافا ، ونحن نريد أن نؤسس صداقة متينة ولا يكون ذلك الا بقبول مبدأ التمثيل السياسى — لا ننكر أنه يسعكم أن تلزمونا بما تريدون لأنكم أقوى منا ، ولكن لن يكون بيننا فى هذه الحالة صداقة . ولو كنت مكانكم لما ترددت فى أن الأفضل أن تكسبوا صداقتنا لا أن تتركونا خصماء .

اللورد كيرزن — القول بأن لا صداقة إلا بالتمثيل السياسى . وبغيره لا يكون بيننا إلا العداء مبالغة فى الدفاع — كل الذى أقترحه هو أنى أسترجع كل ماترتب على الحماية ، فتصبح هناك وزارة خارجية ووزير خارجية ، وإنما يشترط أن يتصل هذا الوزير بالمندوب ، وكل ما عرضته فى غير ذلك هو أن تتركوا أمر مسائلكم الخارجية فى العواصم الأجنبية للممثلين البريطانيين ، وليس فى هذا تحقير للمصريين أو امتهان أو عداوة — وإنى أرحب بتأكيداتكم عن الصداقة فيما بيننا ولكنى أذكر زمنا كانت القاهرة فيه مهدا للدسائس ، وسببا لإشكالات وصعوبات بين انجلترا من جانب وفرنسا وإيطاليا من جانب آخر — لا أقول ان هذا سيتجدد ، ولكنى أخشى أن ينشأ خلاف بيننا وبين أصدقائنا — نحن الآن تربطنا وفرنسا علاقات حسنة ولم يكن الأمر دائما كذلك وقد سوينا مشاكلنا مع ألمانيا ولم يكن الأمر أبدا على ذلك الحال ، وكذلك إيطاليا ، فإذا تولى أمر مصر حكومة لاتشاطركم عواطفكم ، أو تشترك معكم فى وجهة النظر . فليس مايمنع من أن تنتهز أول فرصة خلاف يقوم بيننا وبين أصدقائنا فتجرى وراء ظهورنا أشياء لانرضاها . وأريد أن أسألكم هذا السؤال ، فيما خلا اعتبارات العواطف . والمسألة أكثر ما فيها عواطف : أى مصالحكم يؤذى أو يلحق به ضرر ماديا أو سياسيا ؟

عدلى باشا — نعم إن مصالحنا السياسية ليست ذات صبغة عالمية ، ولسنا ندعى أن مصر ستكون عاملا مؤثرا فى الموازنات الدولية وحركات السياسة العالمية ، ولكن التمثيل ضرورى لنا ، وهو من خصائص الاستقلال . وليس من ينكر هذا الحق حتى على أصغر الحكومات ، وحقا لا يمكن أن يفهم الاستقلال بدونه على أنى لا أرى كيف يجول بخاطركم أن يكون لنا مصلحة فى أن نستبدل محالفة بأخرى أو أن يكون لممثلينا ، مع وجود محالفة بيننا ، اتجاه سياسى عام مخالف لكم . ويظهر أنى لم أقنعكم بألا خطر من التمثيل ، ولكنى شخصيا مقتنع بألا خطر منا على الاطلاق ، وبأنه ليس لمصر أدنى مصلحة فى مناوأة الحكومة الإنجليزية ، ثم إنكم أقوياء ونحن ضعفاء ، وفى مثل هذه الأحوال تنقلب الدسائس دائما وبالا على الضعيف ، والدسائس كما تقدم لى ذكره ، يقوم بها أى انسان ولا حاجة فيها إلى ممثل سياسى بالذات .

اللورد كيرزن — أسلم بأن كل الوسائل ممكنة ، ولكن ما للممثلين السياسيين من المركز والمكانة والسلطة من شأنه أن يزيد فى خطر الدسائس اذا جاءت منهم ، وهب أنه بعد زمن ، يتفاوت

فى الطول والقصر ؛ قام حزب وحكومة لا يريدان حماية المواصلات الامبراطورية أو نقطة عسكرية بريطانية — إنك تؤكد الآن أن ذلك لن يكون ، ولكن أنّى أن تضمن المستقبل .

عدلى باشا — هذا كل ما يسعنى قوله ويجب من جانبكم أن تولونا الثقة فيما نقول والا تزعجكم أوهام الأخطار .

اللورد كيرزن — ولكن لم تتشددون فى هذا التمثيل .

عدلى باشا — أتشدد فيه لأسباب لا علاقة لها بالخطر الذى تخوفون منه وقد ذكرتها .

رشدى باشا — ذكرتم الدسائس وقد وقع حقيقة شىء من ذلك ، ولكن السبب فيه أن انجلترا كانت تريد أن تبسط سلطانها على مصر ، وكان المصريون يعملون بكل الوسائل ليحولوا دون ذلك ولكن الاتفاق بينكم ، إذا قدر لنا أن نصل إلى تحقيقه ، يخيلنا ما نريد ، ولا يكون لنا إذن مصلحة فى نقضه . ولو كنا فى عزلة لالتمسنا مثل هذا الاتفاق ؛ وإذا صح أن المصلحة مقياس العمل . أيقنتم أنه سوف لا نمحو بأيدينا ما اكتسبناه من المزايا — قلتم إن الممثل قد يتعاهد ضدكم ، ولكن كيف يتعاهد؟ وما هى قيمة المعاهدة التى نبرمها إذا جاءت على نقيض المحالفة؟ وهى لا يمكن أن تبقى سرية ويجب أن تسجل فى مكتب عصبة الأمم .

عدلى باشا — إذا جعلتم دأبكم طلب ضمانات مطلقة . فإننا لا نخرج من هذا الحديث إلا بمجموعة قيود تجعل الاتفاق غير ميسور .

صدقى باشا — قبل الحماية كانت الدسائس تجرى لأن الحالة السياسية لم تكن محدودة ، فقد كانت هناك السيادة التركية ، وكان الاحتلال والامتيازات . ولكن تحديد العلاقات مع مصر والدول يقضى على أسباب هذه الدسائس .

رشدى باشا — الاتفاق المرضى يقطع أسباب كل الدسائس ، ويكون لنا بعد ذلك كل المصلحة فى بقائه .

اللورد كيرزن — يسرنى أنكم حسنوا التفاؤل بالمستقبل ، ولست كذلك ، وليس بمستبعد أن تعمل الحكومة الألمانية أو التركية على إخراج مركز انجلترا إذا كان لديهما معتمدون مصريون — قد تكون أوهامنا مبالغا فيها ، ولكنى أردت أن أنقل لكم آراء حكومتى ، وسأنقل إليها آراءكم وقوة يقينكم فى الدفاع عنها .

عدلى باشا — مهما تكن الحالة الجديدة فهل تعتقدون أن البلد تخاطر بالمركز الجديد ؟ أنتم الأقوى . ويمكنكم إذا خرجنا عن الجادة أن تردونا إلى الطريق المستقيم .

اللورد كيرزن — لا أريد أن أزج بدولتى فى مثل هذه المتاعب والإشكالات .

صدق باشا — أترانا دسسنا فى أثناء زمن الحماية ؟ إننا فى ذلك الوقت . أى فى وقت قيام الحرب حيث كانت سوق الدسائس رائجة . التزمنا خطة الأمانة نحوكم .

رشدى باشا — نعم إن مصر لم تدس لكم الدسائس أملا فى الوصول إلى اتفاق مرض .

صدق باشا — ثم إننا اتجهنا إليكم بعد الهدنة .

رشدى باشا — أتظنون أننا نفضل ألمانيا عليكم؟ إنى أعتقد أننا إذا اتصلنا بألمانيا لم يكن لها هم إلا استغلالنا ، ولقد كنت مستعدا لحمل السلاح ضد تركيا وألمانيا . لأنى أرى مصلحتنا فى بقاء صداقتنا قائمة مع انجلترا .

اللورد كيرزن — هذا حسن ، ولاشك عندى فى صدق نصريحاتكم ، ولكنى عشت كثيرا ورأيت تغييرات غريبة . على أنى سأبلغ الحكومة آراءكم ، ويسرنى أننا من الجانبين كنا معتدلين فى إبداء آرائنا . (منتقلا إلى موضوع مندوب انجلترا فى مصر) : نقترح أن يثبت فى المعاهدة أن المندوب يكون متصلا بوزارة خارجيتكم . إذ لايجوز أن يكون ذلك المندوب جاهلا بما يجرى فيها وفى وسعنا أن نجد عبارة لا تمسكم .

ورأينا أنه إذا ظل ممثلنا يلقب مندوبا ساميا فإن هذا يكون لفائدتكم وفى مصلحتكم ، وسيكون لممثلكم عندنا نفس اللقب . نعم نحن لا نريد أن يكون الممثل المصرى وزيرا معتمدا ، ولكن يخيل لى أن اقتراحى يرضيكم .

رشدى باشا — هذا جميل . ولكنى لا أظنه بالغا شيئا من رضى المصريين ، إذ أن الرأى السائد فى الأمة هو أن المندوب السامى رمز الحماية ، ويجب أن يلحظ فى الاتفاق إمكان قبول الأمة به ، وهى لا تقبل الحماية ولاترضى ببقاء آثارها . وهل فى الأمر مايساوى أن تثيروا الخلاف والمعارضة من أجل لقب ؟

اللورد كيرزن — أعتقد أنك مخطئ فيما تقول ، إذ لا يزال مسلما به أن يكون لانجلترا مركز خاص ، ولا أعتقد أنه يمكننى النجاح إذا عرضت تغيير اللقب . بل أخشى أنهم يضربون بالمعاهدة عرض الحائط . ويدهشنى أنكم لا تشاطروننى الرأى .

عدلى باشا — لم أتبين كيف يكون مركز ممثل مصر فى انجلترا .

اللورد كيرزن — هـذا أمر يمكن تسويته وحله ، فلا نضع ممثل مصر فى درجة ممثل أرجواى (Uruhuay) مثلا .

عدلى باشا — لم تنشأ وظيفة المندوب السامى إلا مع الحماية . فهى مرتبطة بها وهى الشارة الدالة على بقائها . وهذا هو الشعور العام .

اللورد كيرزن — هذا اللقب لاعلاقة له بالحماية. فقد كان لنا فى أوربا عدة مندوبين سامين وفى بلاد مختلفة ، فهل كنا فرضنا حمايتنا على كل هذه البلاد ؟

عدلى باشا — ألا يمكن التمييز بينه وبين غيره بلقب آخر .

اللورد كيرزن — عندنا فى الهند ألقاب كثيرة ، ولكنى لا أقترح عليكم مثل هذه الألقاب كما لا أقترح عليكم لقب (Résident) فإنه لا يعجبكم طبعا .

رشدى باشا — المهم أن اختصاصاته مميزة له .

اللورد كيرزن — إذا وجدتم لقبا جديدا كنت شاكرا لكم .

عدلى باشا — ابعثوا لنا بسفير، وإذا كان اصطلاحكم هو أن يمثلكم فى البلاد التى من درجة مصر وزير معتمد (Minister) فإن فى هذا الدلالة الكافية على أهمية مركز ممثلكم .

اللورد كيرزن — أظن أن هذا غير مستطاع .

(ثم أوقفت الجلسة وأعيدت بعد ربع ساعة) .

اللورد كيرزن — أحب أن أقول كلمة عن المركز الذى يشغله الموظفون الإنجليز فى الوزارات المهمة — رأى اللورد ملنر فى مشروعه أن مصر تعين مستشارا ماليا بموافقة الحكومة الإنجليزية ، وقد ذكر اختصاصاته فى المشروع وختمها بعبارة تجعل عمله مبهما غير واضح، فإن الحكومة حرة فى أن تستشيره أو لا تستشيره . وأذكر بالأمس عند قراءة التحفظات، أن عدلى باشا طلب حذف عبارة الاستشارة مشيرا إلى أنه ما دام للحكومة المصرية الخيار فى استشارته فالنص عليها لا لزوم له ، وقد كان الرأى الراجح فى الوزارة عند المناقشة فى هذه المسألة أننا لا نريد التداخل فى الإدارة الداخلية، وأن أبعد خاطر عنا أن نحاول دس أصابعنا فى كل شىء، وستكون المسئولية عن الحكم حسنا كان أو رديئا على المصريين وحدهم، ولا يعنينا بعد ذلك أن تخرج مصر من التجربة رافعة الرأس أو مهيضة الجناح . ولكن الذى يعنينا والذى نحسه بشدة هو أمر علاقاتنا بالدول، فإن اختصاصات صندوق الدين ستؤول إلينا وتكون بيد المستشار .

ثم إن للأجانب فى بلادكم مصالح تجارية كبرى . ولا بد أن يكون الاتفاق بحيث يؤمن الأجانب على هذه المصالح — على أنه لا معنى لأن يكون هناك مستشار مالى إذا لم يكن يعلم بما يجرى أى إذا كان عجلة خامسة . وستقع مساوئ ومظالم لستم مسئولين عنها، وإنما هى رد فعل الحرية بعد الإشراف ، فمصلحتكم ومصلحة الدول الأخرى أن تحرصوا على استمرار الثقة بكم ، وذلك لا يكون إلا باستخدام رجل كفء ، وهذا هو الذى يهمكم من وجود المستشار المالى .

وقد حررت قبل أن أجىء إليكم عبارة على عجل ضمنتها نوع الاختصاصات التى تكون لمثل هذا الموظف الذى لقبه اللورد ملنر بالمستشار المالى — وقد كنا نتكلم فى مسألة الألقاب ، وأقترح

الا يسمى مستشارا ماليا، فقد ترون فى ذلك مهانة مستفادة من معنى حاجتكم إلى الاستشارة. بل أن يسمى (Commissaire Financier:Financial Commissioner) مندوبا ماليا .

عدلى باشا — أذكر أن المصريين راعتهم هذه التسمية . فكل تغيير فى اللقب يكون له قبول حسن .

رشدى باشا — لذلك سبب تفسيّ معروف . وهو أن المستشار اغتصب سلطة الوزير .

اللورد كيرزن — (قرأ الاختصاصات . وقد أثبتت فى ورقة أرسلت بعد الجلسة، وأوردت فى مجموعة المذكرات) .

إنى لا أستحسن عبارة اللورد ملنر، وكذلك لا تستحسنونها أنتم أيضا — ولما كنت فى الهند أنشأت لجنة لإدارة السكة الحديد، ولم أرد أن أحدد اختصاصها، فجعلت لرئيسها حق الدخول علىّ، وكلما استشكل فى مسألة جاءنى مستفتيا . وهكذا جرت الأمور على أحسن حال .

وهناك مسألة أخرى . أولاها اللورد أللنبي أهمية خاصة . وهى أنه لا يحق لمصر أن تعقد قرضا، أو أن تحوّل إيراد مصلحة من المصالح العامة إلا بموافقة المندوب المالى — وقد سألنى بعضهم وأنا أناقشه فى هذا . وما شأن الرى؟ إنكم لا تجهلون أهميته لمصر . كما لا تجهلون أن أعمال الرى الكبرى قام بها الإنجليز بخبرتهم المكتسبة فى الهند . وهى من مفاخرهم . ويجب لبقائها أن تستمر تحت إشراف حقيقى فعال — ولذلك أسائلكم . أيكون للمندوب المالى رقابة عليه ؟ وكيف يجرى من غير رقابة و إشراف ؟

عدلى باشا — نحن نتولى أمور رتنا بأنفسنا .

اللورد كيرزن — هذا جميل ولكن أيكون كافيا ؟

عدلى باشا — الواقع أننا سنلجأ إلى أهل الفن والخبرة فى هذا الباب .

اللورن كيرزن — من يضمن عدم وقوع الخطأ ؟ إن الرجال السياسيين لا يفقهون هذه المسائل كثيرا، وأنا لا أطلب منكم الآن جوابا . و إنما أنبهكم إلى أن هذا أمر يهم مصالح الأجانب، وللأجانب مصالح غير الدين، ولا يتوقع أن تستقيم أعمال مصلحة الرى إلا إذا كانت فى أيدى أكفاء .

رشدى باشا — مصلحة المصريين أنفسهم أن يكون الرى قبل كل شىء على أحسن حال . ثم إن أملاك الأجانب قليلة بالنسبة لأملاك المصريين .

اللورد كيرزن — ليس هذا كافيا . ولقد رأيت فى الهند أغلاطا فاضحة، وأذكر أن إحدى الإمارات الهندية الوطنية طلبت منى أن أعين لها مندوبا ماليا وآخر للرى .

عدلى باشا — ذكر تاريخ أعمال الرى، وبين أن الأعمال المهمة من عهد محمد على تمت بواسطة الاستعانة بالأجانب، وليس فى المصالح المصرية المهمة ما يعنى له المصريون مثل هذا، فهم خير رقيب على طريقة إدارته) .

صدقى باشا — المسألة مسألة حياة أو موت بالنسبة لمصر . فلا يخشى من أن نفرط فيها .

اللورد كيرزن — لى كذلك كلمة عن الموظف القضائى. وأرى أن عبارة اللورد ملنر بصدده يعيبها الإبهام الذى أخذته على عبارة المستشار المالى . وقد كان من بين التحفظات التى قرأتموها على حذف هذه العبارة اكتفاء بوجود نائب عمومى . ولذلك حررت عبارة على طراز ما حررته فى موضوع المندوب المالى (وقرأها وقد أوردت فى مجموعة المذكرات) . وأرجو عند إعادة المناقشة فى هذا الموضوع أن تذكروا لى اختصاصات النائب العمومى ، وكيف ترون أنه يحل محل الموظف القضائى .

ورفعت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة م

الإمضاء

عبد الحميد بدوى

---

(٥) محضر الجلسة الرابعة

بين الوفد الرسمى المصرى وبين اللورد كيرزن ومساعديه

فى يوم الثلاثاء ١٩ يوليه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة الخامسة بعد الظهر

اللورد كيرزن — فى المرتين الفائتتين تناقشنا فى مسائل ثلاث :

(الأولى) رأى حكومة انجلترا فيما يتعلق بمحل وضع القوة العسكرية .

(الثانية) الترتيبات المستقبلة لإدارة الأمور الخارجية .

(الثالثة) مركز الموظفين البريطانيين اللذين يدعيان إلى الإشراف على أمور المالية والحقانية.

وقد أرسلت لكم مذكرات فى هذه المواضيع الثلاثة لم يراع فيها إحكام النص، وأخبرتمونى أنكم ستضعون هذه المسائل موضع البحث، وها أنا مصغ لأى شئ تريدون أن تبدوه عن أية هذه المسائل الثلاث .

عدلى باشا — ساحاول أن أقترح لكم رأينا فيما يتعلق بالقوة العسكرية. وإنما أستأذنكم — بيانا لوجهة نظرنا — فى إعادة ذكر الأحاديث التى كانت لنا مع اللورد ملنر. كانت المسألة العسكرية محل بحث طويل بيننا وقد تناقشنا فيها من وجهاتها المختلفة. فرأينا أن الأمر فيها لا يخرج عن إحدى حالتين: حالة الحرب وحالة السلم. أما فى زمن الحرب فقد رؤى أن تضمن المعاهدة نصا تتعهد بريطانيا بمقتضاه بمساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها من أى اعتداء خارجى. و باعتبار هذا العهد حكما من أحكام معاهدة. فإنه لا يعمل به ولا يطبق إلا فى زمن الحرب، ولم يكن تعهد بريطانيا بالدفاع عن سلامة أرض مصر ليقتضى وجود جنود فى وقت السلم، وبما أن أساس المعاهدة هو الاستقلال. فقد رؤى أن يكون هناك تبادل فى التعهد نفيا لشبهة الحماية، وإبعادا لكل احتمال يقرب منها، ولكنه لما كان بين البلدين مصر وانجلترا اختلاف كبير فى الموارد وفى احتمالات الحرب لم يكن من المقبول أو الجائز أن يكون التعهدان متطابقين تماما. لذلك اكتفى بأن ينص على أنه حينما تكون انجلترا فى حالة حرب تتعهد مصر بأن تقدم لها كل التسهيلات من وسائل نقل وموانى ومحطات طيران حتى ولو لم تكن مصر نفسها فى خطر. هذا فيما يتعلق بحالة الحرب. أما ما يتعلق بزمن السلم فقد قدرنا أنه يجب أن ينتهى الاحتلال العسكرى. غير أن اللورد ملنر أثار بهذه المناسبة مسألة المواصلات ووجوب المحافظة عليها وشدد فى وجوب وجود قوة عسكرية من أجلها. و بالرغم من أن وجود تلك القوة يتضمن مساسا بالسيادة المصرية رأينا أن نسلم به لنقدم بذلك دليلا على حسن مقاصدنا. على أنه كان من المفهوم بيننا أن وجود القوة لا يراعى فيه إلا مصلحة انجلترا من وجهة الأغراض الحربية التى تقتضيها المواصلات، وأنها لا شأن لها بمصر فهى ليست ضدها أو للتداخل فى شؤونها، كما أن وجودها لا علاقة له بمصلحة مصر من حيث الدفاع عن سلامة أرضها — وقد نص على هذه المسألة فى مشروع اللورد ملنر فى المادة ٤ فقرة ٢. ولما أرسل المشروع مع المندوبين الأربعة لتفسير فحوى مواده والاستنارة بآراء الهيئات المصرية فيه. أشار هؤلاء المندوبون فى شرحهم إلى أن مركز هذه القوة هو منطقة القناة، إذ كانت وجهة النظر المصرية أن محل الخطر على المواصلات البريطانية هو منطقة القناة. فيجب أن يكون الدفاع عنها هناك. وقد اعترض على هذا الرأى بالتعهدات الدولية وحياد القنال، ولكن كان المفهوم دائما أن لا تكون تلك القوة فى مدينة أو بالقرب من مدينة وألا تخرج على أى حال عن منطقة القناة. وإن كان اللورد ملنر رفض أن يكون معسكرها على الشاطئ الأسيوى من القناة.

اللورد كيرزن — هذا لم يكن رأى اللورد ملنر (وقرأ صحيفة ٢٩ من التقرير حيث أشير إلى وجوب حماية المواصلات فى البر وفى الهواء أيضا).

عدلى باشا — الأثر الذى بقى فى نفسى من تلك المناقشات هو أن المفهوم لدى الفريقين أن تكون تلك القوة فى منطقة القناة، وقد ذكرنا القنطرة. ولكن اللورد ملنر لم يرض بشئ معين، وأحال

المناقشة فى ذلك على المفاوضات الرسمية، وهذا التحديد بمنطقة القناة. هو ما فسر به الأمر فى مصر، وقد أضاف المندوبون الذين تولوا ذلك التفسير إلى ما تقدم أن الثكنات ومحطات الطيران تكون فى تلك المنطقة، ثم صدر بعد ذلك تقرير بلجنة ملنر وفيه كما قلتم تركت المسألة مفتوحة باعتبار أن هناك مواصلات غير القناة. وعلى أى حال فإن التقرير قصر أمر القوة على حماية المواصلات ولم يتعهدها إلى غيرها من الأغراض. وإنى أعتقد أنه من الميسور لنا أن نتفق على منطقة تقيم فيها القوة ولكنكم فى الجلسة الأولى عند شرحكم لهذا الموضوع جعلتم لوضع هذه القوة أغراضا أربعة. أما الغرض الأول وهو غرض المواصلات فنحن متفقون فيما تعلق به . أما زمن الحرب فينبغى لمصر أن تقدم لكم فيه كل ما يسعها من التسهيلات، وأما زمن السلم فنعتقد أن حماية المواصلات تتوافر بوضع القوة العسكرية فى محل معين. أما الغرض الثانى وهو الدفاع عن سلامة الأراضى المصرية فقد أجبت عليه مقدما، إذ مادامت المساعدة موضوع معاهدة. فلا وجه لأن توضع قوة منذ زمن السلم لمجرد توقع الحروب . هذا فضلا عن أن فى وضعها مساسا مباشرا ظاهرا بالسيادة المصرية ، ونرى أن فكرة المحالفة لا يستفاد منها جواز وضع قوة فى زمن السلم، كما أنه ليس لوضع تلك القوة ضرورة. فإن مصر بلد غنى وسكانها يربون على ثلاثة عشر مليونا ، فإذا استعدنا حريتنا كان فى وسعنا أن ننظم جيشنا ووسائل الدفاع عن أرضنا على الصورة الملائمة لحاجاتنا. على أن هذا هو الواقع فى المعاهدات الحربية. فإنها لا تقتضى أن أحد المتعاهدين يرابط بجنوده فى بلد الآخر توقعا لحالة الحرب، وكل ما يمكن عمله بين المتعاهدين، وما يعمل عادة. هو أنه توضع فى وقت السلم اتفاقات عسكرية تحدد مقدما كيفية التعاون العسكرى فى زمن الحرب .

اللورد كيرزن — (أستأذن أن يقاطع ، وسأل إذا كان أحد يريد أن يزيد شيئا فيما يتعلق بالمسألة الأولى) .

رشدى باشا — إنى منضم إلى ما قاله عدلى باشا، وأقرر أن القوة العسكرية فى زمن السلم لا يمكن أن يكون غرضها مساعدتنا وقت الحرب ، وليس لها ضرورة، وفيها مساس باستقلالنا .

اللورد كيرزن — لا أرى أنه يحسن بنا أن نعلق أهمية على الصيغ والألفاظ، وقد تكلمنا عن المساس بالسيادة، ولا أرى فى ذلك إلا صيغا ونظريات، وما نحتاج إليه وما نبحث عنه هو أحسن الطرق لضمان أمن مصر، وإذا اشتغلنا بالبحث والتساؤل بأى قدر يمس هذا التدبير أو ذاك بالاستقلال فإننا لا نصل إلى شىء . لا ينتظر أن يكون لمصر جيش كبير فإن ذلك كثير النفقات ، وسيكون لنا كلام فى القدر الذى تشتركون به فى مصاريف القوة العسكرية إذ لا نريد أن تتحملها وحدنا . ولكن هل يجرى فى بالكم أننا نريد أن نضع فى مصر ثلاثة أو أربعة آلاف من الجنود لمحض لذتنا بذلك ؟ ليس شىء من ذلك — إننا إذا كنا نضع فى مصر قوة عسكرية فليس ذلك لحماية المواصلات وحدها بل لحماية النظام والأمن أيضا . تتحدثون عن مصر كما لو كان بلدا هادئا مطمئنا ، وأنتم لا تجهلون الحوادث التى حصلت أخيرا . أترى إذا تجددت هذه الحوادث وحصل اعتداء وقتل تجدون كافيا

أن ترسلوا لنا تلغرافا تطلبون فيه النجدة ، إن تمييزكم بين ما يمكن ويصح فى السلم، وبين ما يجوز فى الحرب تمييز قائم على التحكم ولا أساس له — إذا جاز على العموم أن توضع بمصر قوة فانه إذا طلب من بريطانيا أن تقوم بحماية النظام وجب أن تكون تلك القوة حاضرة، وحاضرة فى المكان اللازم، ليتيسر لها القيام بما يطلب منها . لا أدعى الخبرة بالأمور العسكرية ولكنى لا أشك فى أنكم إذا سألتم أية سلطة عسكرية عما إذا كان من الممكن أن ترتجل الترتيبات العسكرية . عند قيام الحوادث لإجابتكم بأن ذلك من الأوهام . ثم خبرونى ماذا فعلتم فى حوادث الاسكندرية ! إنكم طلبتم العون من الجنود البريطانية ، وهبوها لم تكن موجودة . فماذا كنتم فاعلين ؟ ثم يجب ألا يغيب عن بالكم ما تراه الدول الأجنبية فى هذا الشأن ، ولو سلمنا برأيكم واكتفينا بنقطة صغيرة لحماية المواصلات لكانت فرنسا وإيطاليا أول من يحتج على ذلك . فلنواجه الواقع . ونحن لا نريد أن نأتى شيئا مهينا لكم . لكن يجب أن أقول لكم بكل صراحة إنه من المستحيل أن نعقد اتفاقا إلا إذا أعطيت القوة العسكرية معناها الحقيق . وقد ذكرتم تاريخ مناقشاتكم فى هذه المسألة ، ولكن يجب أن تلحظ المسألة من وجهة الامبراطورية فإنها لا تهم انجلترا وحدها ، والذى لا نزاع فيه أن الامبراطورية لا تقبل وضع القوة العسكرية فى مركز قلق كالمركز الذى تقترحونه لها . تريدون وضع القوة فى نقطة من الصحراء . ولنفرض أنكم جعلتم مقامها فى تلك البقعة أحب ما يمكن أن يكون . فماذا تكون الحال لو وقعت حوادث ؟ إنى لأرجو أن يكون للجيوش المصرية الكفاءة وفيها الكفاية لقمع ما يقع من ذلك ، ولكن هيها عجزت وبادرتم إلى المندوب السامى . أفتظنون أن تنزل لكم قوة من السماء ؟ الواقع أنه ليس لهذه المسألة إلا حل عملى واحد ، وهو أن تكون القوة فى نفس المكان الذى قد تطلب فيه لأداء عمل . والذى يجب أن توقن مصر منه هو أن يكون وجود تلك القوة مهينا لها ، أو أن تكون بمعنى حاميه أو جيش احتلال . وإنى لأرى بعد طول الروية والتفكير أن المبادئ التى ذكرتها لكم منافية لاستقلالكم ، على أنى لا أريد أن يسبق إلى ظنكم أنى أهددكم بما أقول ، ولكن أرجو أن تتبينوا أن حجتكم ليست مما يمكن أن يسلم به أو يخضع له .

عدلى باشا — تريدون أن تكون القوة للمحافظة على الأمن ؟

اللورد كيرزن — نعم هى هناك لهذا ، ولا فائدة من أن نغالط أنفسنا وننكر ذلك .

عدلى باشا — ولكننا منذ أربعين سنة وهى مقيمة بيننا لم نلجأ اليها .

اللورد كيرزن — لم تلجأوا إليها لأنها كانت هناك ، وقد كان وجودها أكبر سبب لعدم الالتجاء إليها . على أنه لما وقع الاعتداء الشديد دعوتموها .

عدلى باشا — كانت القوة موجودة دائما ولكن وجودها لم يمنع حصول الحوادث . أما أننا دعوناها فلأن الجيش الانجليزى جزء من نظامنا الحالى ، فلا غرابة فى أن يدعى لأنه أصبح يعتمد عليه فى مثل هذه الظروف ، ولكن فى النظام الجديد سيلحظ فى تنظيم البوليس والجيش أن يكون صالحا

للقيام بهذه الواجبات ، تقولون نعم تركتكم أحرارا ولكننا نبقى مسئولين عن الأمن العام ، فعن أى شىء نكون نحن مسئولين ؟ وكيف يمكننى أن أدافع فى بلادى عن مثل هذا الموقف ؟

اللورد كيرزن — إنى آسف أن تتخذ هذا الموقف فى هذه النقطة التى أعتبرها أساسية . إنك تشير إلى صعوبة الدفاع عن مركزك ، وهبنى سلمت بمذهبك وحصرت الغرض من القوة العسكرية فى المواصلات ، أما لو فعلت ذلك لا زعج كل من له مصلحة ، وهؤلاء هم الذين يجب أن يعتد برأيهم لا الغوغاء أو الذين يكثرون من الصياح والتهويش .

عدلى باشا — نحن على اتصال تام بكل الطبقات ، ونحن نرقب الحوادث بدقة من سنين ، فلا نجد أحدا يطلب بقاء الجيش الإنجليزى . سواء فى ذلك خصومنا وأنصارنا وخصوم زغلول باشا وأنصاره ، وأؤكد لكم أننا إذا قلنا أن القوة العسكرية كانت فى تقرير اللورد ملنر للمواصلات وقد أصبح من أغراضها فى النظام المقترح حماية الأمن لاستقبلنا بغير ما نود ونشتهى .

اللورد كيرزن — لست عادلا فى تصويرك للأمر ، فأنتم تفرضون أن القوة التى أقترحها تكون بالعدد الحالى (سأل عنه فقيل له حوالى الأحد عشر ألفا) ولن يكون شىء من ذلك ، وتقدرون أن تلك القوة ستعمل فى المستقبل كما تعمل الآن . ولن يكون شىء من ذلك ، ولا أظن المندوب السامى سيحرك جنوده إلى المدن والحدود لمجرد لذته وهواه ، ولكن إذا حصلت حوادث كان مستعدا للطوارئ .

عدلى باشا — كأنى بكم تقدرون أنه لن يكون لنا بوليس أو جيش .

اللورد كيرزن — إن إعدادكم لبوليس وجيش يسدان كل حاجتكم أمر يستغرق زمنا طويلا ويقتضى نفقات طائلة . ولنفرض أنكم تستطيعون إنشاء جيش قوى ، ولا أنكر أن عندكم المواد الأولية الكافية لذلك ، فهل يتم هذا بين ساعة وأخرى ؟ فترى أن الذى يعنينا هو ترقب الأوضاع اللازمة للأيام الأولى ، فإذا قويتم بعد ذلك كانت الظروف قد تغيرت وجاز تعديل الحالة ، ونحن لا ندعى أننا نضع الآن قواعد أبدية .

رشدى باشا — نحن نريد وضع اتفاق يمكن قبوله . ولا يمكن أن الأمة تقبل بقاء جنود للمحافظة على الأمن . ذكرتم حوادث سنة ١٩١٩ وحوادث الاسكندرية الأخيرة ، ولكن فاتكم أننا فى ثورة ، وكل ثورة يقع فيها من الغلو والاضطرابات مثل ما وقع عندنا ، وهذه الحوادث التى وقعت تفسرها حالة التهيج العصبى الذى يقترن بأزمة قومية كالتى نمر بها ، على أننا سوف ندخل بالاتفاق فى عصر هدوء وسكينة وتقطع الاضطرابات من جذورها ؛ وذكرتم الدول واعتراضها وليس لها حق الاعتراض على شئ من ذلك ، فإن لها امتيازات تشريعية وقضائية ، وليس لها حق وضع جيش للمحافظة على رعاياها ، وقلتم إن الجنود الإنجليزية تداخلت فى الحوادث الأخيرة وقد وقع هذا التداخل لأنها كانت هناك .

اللورد كيرزن — الحمد لله أنها لم تكن فى لندرة .

رشدى باشا — لو لم تكن هناك لكنا نظمنا الجيش والبوليس على أساس صالح كاف .

صدقى باشا — الجيش البريطانى جزء من نظامنا الحاضر .

اللورد كيرزن — إنكم ترون طبعا أننا سوف لا نذكر شيئا مما أقوله فى المعاهدة لأن ذلك يكون مهينا وإذا كنت ، قد ذكرته الآن فلأجلو لكم أغراضنا ، ولأقنعكم بأن ذلك يجب أن يبقى مرسوما فى أذهاننا ، وإذا حصلت حوادث فستذكرون هذه القوة وإن كنتم تقصون ذكراها الآن عن أذهانكم . ويهمنى أن أعرض آراءكم فى وضع هذه القوة أى فى توزيع الجنود . وأكرر لكم أن الحل الذى تقترحونه وهو وضع قوة صغيرة فى منطقة القناة لا تقبله الحكومة الإنجليزية .

رشدى باشا — المهم لكم هو مواصلاتكم فإذا ضمنت فماذا تبتغون فوق ذلك ؟

اللورد كيرزن — قلت وكررت فى ذلك ما فيه الكفاية .

رشدى باشا — وكيف توقفون الدول على حقيقة أغراضكم من بقاء هذه القوة إذا بقيت المسألة سرية ؟

اللورد كيرزن — ليست المسألة سرية ، وأنا لا أتكلم هنا عن معاهدات سرية ، والذى أشير إليه هو التفاهم فيما بيننا . قد يعرض فى المستقبل اضطراب وهياج وضياع أرواح ، وقد يهاجم المندوب السامى ويكون فى خطر ، قد يكون ذلك نادرا وبعيدا ، ولكنه ممكن ، وقد حصل فى أفغانستان مثله ، أتريدون أن نفهم أن المندوب ليس له أن يدعو الجيوش البريطانية لمساعدته لأنها وضعت للواصلات . لا ريب عندى فى أنه إذا عجزت الجنود المصرية عن المحافظة على الأمن وجب أن يكون من الممكن دعوة الجيوش البريطانية للمساعدة ولا مناص من ذلك .

رشدى باشا — سوف لا يكون هياج لأن أساس هذه الحوادث والاضطرابات سياسى .

عدلى باشا — هذه الحالة التى تستشهدون بها استثنائية ويمكن أن تقع فى أى بلد .

اللورد كيرزن — ولكنها أكثر وقوعا فى بلاد الشرق .

عدلى باشا — لم يقع عندنا أن أى ممثل كان فى خطر . ويجوز أن يقع مثل ذلك فى البلاد المتأخرة لا فى مصر ، وحتى فى حوادث سنة ١٨٨٢ وفى الحوادث الأخيرة لم يحصل شىء من ذلك ، ثم إنه فى مثل هذه الأحوال يكفى ما يخوله القانون الدولى من حق التداخل وها هى بلاد البلقان يوجد فيها حقيقة مثل هذه الأخطار وليس فيها مع ذلك جيش أجنبى . وإنى موقن بأن الجيش المصرى بعد تنظيمه قادر على درء هذه الأخطار .

اللورد كيرزن — تشيرون إلى الاعتماد على حسن مسلك الجنود المصرية وقدرتها ، وتنسون ما حدث فى الإسكندرية فى الحوادث الأخيرة . إن بعض الجيش والبوليس انحازوا إلى جانب المعتدين وأطلقوا النيران على الأوروبيين .

عدلى باشا — هـذا تقرير وحكم. وأريد أن أعرف الوقائع والشهادات التى بنى عليها ذلك الحكم . قد يكون أن جنديا هنا أوهناك أطلق عيارا ناريا فى حالة دفاع أوشبهها فهل معنى ذلك أن الجيش اشترك فى العداء ؟

اللورد كيرزن — أعتقد أننا أصبنا من هذه المناقشة بما فيه الكفاية ، فقد شرحتم مذهبكم بقوة وأشرتم إلى صعوبة الدفاع عما أقترحه عليكم فى هذا الصدد. وأقول لكم إنه يتعذر على أن أحمل حكومتى على ما تريدونه . على أنى أرى أن تحرر صيغة تحكى وجهة نظرنا ، وأن يكون جدلنا بعد ذلك على النصوص .

عدلى باشا — أفهم إذاً أنها تترك الآن وتستأنف بعد ذلك .

اللورد كيرزن — نعم ولكم أن تناضلوا من جديد . أليس لديكم كلام فى غير هذه المسألة؟

عدلى باشا — هناك مسألة ادارة الأمور الخارجية وقد قلنا فيها كل مانريد أن نقوله .

اللورد كيرزن — اقترحت إعادة وزارة الخارجية بالقاهرة، وأن تكون لها سلطة تامة. ولكن نظرا لمركز انجلترا ومسئوليتها . يجب أن يكون وزير الخارجية المصرى على اتصال مع المندوب السامى إذ أنه ستؤول إليه قوى الامتيازات وسلطتها . ويكون لكم أن تتولوا القيام على مصالحكم التجارية فى العواصم الأجنبية. وأما المصالح السياسية فتكون بيد ممثلى انجلترا . ومع بقاء حق مصر فى المعاهدات التجارية على ما كان عليه لا يكون لها أن تعقد معاهدات سياسية .

(ثم سأل المستر لندسى عما كان العمل جاريا به فى زمن الاحتلال والحماية . فذكر له المستر لندسى أنه فى زمن الاحتلال لم يكن نزاع فى أن لمصر حق عقد المعاهدات التجارية نظريا على الأقل إذ أن الواقع أن كل أمر كان يجرى فى الإدارة المصرية برضى الحكومة الإنجليزية . ولكنه من اعلان الحماية أصبح المندوب السامى هو الذى يتولى ذلك . وبعد أن أتم المستر لندسى بيانه وعد اللورد كيرزن بأن يرسل للوفد مذكرة بمعنى ما قاله عن العلاقات الخارجية وقد أرسلت فعلا وأوردت فى مجموعة المذكرات) .

اختلف رئيس الوفد معى فى أمر العلاقات الخارجية. وحبذا لو عرفنى ماذا يقر. وماذا يرفض ولنعرض المسائل واحدة بعد أخرى ولنأخذ فى لقب الممثل البريطانى . والرأى عندنا أن يبقى لقب المندوب السامى (High Commissioner) ويكون لممثلكم فى لوندرة هذا اللقب أيضا وذلك لتمام التبادل والتساوى بيننا وأنى أعتقد أن فى هذا تحية واكراما لكم .

عدلى باشا — أننا نكتفى للممثل المصرى بلقب (Ministre) لأننا لا ندعى أن لممثلنا مركزا خاصا فى انجلترا ونحن نسلم بأن يكون لممثل انجلترا التقدم على غيره من الممثلين .

اللورد كيرزن — ماذا كان يسمى ممثل انجلترا قبل الحماية ؟

رشدى باشا — بسبب تبعية مصر لتركيا كان يسمى (Agent et Consul Général) وقد كان لبعض ممثلى الدول الأجنبية صفات ومراكز شخصية فكان يوجد بينهم فى بعض الأحيان (Ministre Plénipotentiaire)

اللورد كيرزن — ولكن ما حاجتكم بالتمثيل السياسى ؟

عدلى باشا — المسائل الاقتصادية نفسها لايمكن أن يتم فيها شىء بواسطة القناصل . لأن القنصل لاعمل له إلا جمع المعلومات فهو لا يتصل بالحكومات الأجنبية ولا يستطيع أن يدلى أمامها بوجهة نظر حكومته وأن يدافع عنها . وان اعتمادنا الآن فى هذه المسائل الاقتصادية على المخابرات التى تجرى فى القاهرة يجعل الواسطة فى نقل وجهة نظرنا هو الممثل الأجنبى وقد لايفعل ذلك على الصورة التى نريدها . ثم ان العمل الحقيقى لممثل الدولة الأجنبية هو أن يبلغ آراء حكومته لا أن يتلقى آراء الحكومة التى اعتمد لديها ، وأن يدافع عنها أمام حكومته . فتجدون من هذا أنه حتى المصالح الاقتصادية يجب أن يتناقش فيها ممثلون سياسيون .

اللورد كيرزن — أين تريدون أن يعينوا وكم عدد من تعينونهم ؟

عدلى باشا — لم نحدد شيئا فى هذا الصدد . وإنما المفهوم أننا نعين حيث تكون لنا مصالح فكلامنا فى التحديد الآن تحكم .

رشدى باشا — نحن لا نريد أن نتسلى بإرسال الممثلين فى البلاد المختلفة .

اللورد كيرزن — لاأريد أن أقيدكم بشىء . ولكن أرجو أن تذكروا لى على سبيل المثال أى البلاد ترغبون أن تمثلوا فيها ؟

عدلى باشا — (ذكر على سبيل المثال باريس وروما وأثينا ، وبعض البلاد المنحلة عن النمسا وغيرها من البلاد التى لمصر فيها مصالح) .

صدقى باشا — ان العلاقات الاقتصادية على وجه خاص هى التى سوف تحدد البلاد التى نريد أن نمثل فيها سياسيا . فبيننا وبين أمريكا ، وبيننا وبين اليابان منذ الحرب مثلا مسائل اقتصادية غير قليلة الأهمية . وقد حدث أخيرا أن الولايات المتحدة فرضت ضريبة على القطن المصرى ولو كان لنا ممثل فيها لاستطاع أن يدافع عن حقوق مصر . بل لاستطاع أن يقنع أمريكا بأن لا مصلحة لها فى فرض هذه الضريبة . أما وليس فى تلك البلاد من يمثلنا فإن القرارات تتخذ على غير مصالحنا وليس من يدافع عنا .

اللورد كيرزن — كيف تتعاملون الآن ؟

عدلى باشا — فى مثل هذه المسألة مثلا مع الممثل الأمريكى فى القاهرة . ورأيه هو المؤثر . إذ ليس لدينا ممثلون عندهم فهو واسطة النقل الوحيدة .

اللورد كيرزن — لقد تبينت الآن حقيقة مركزكم وأدركت ما تريدون. فهل تريدون أن تتكلموا فى شأن المستشار المالى ؟

صدق باشا — تكلمنا فى المذكرة التى أرسلناها بصفة غير رسمية عن اختصاصات جديدة للمستشار لم يرد لها ذكر فى مشروع ملنر . إذ كان فيه اختصاص واحد معين وهو صندوق الدين وقد زاد ذلك المشروع على هذا الاختصاص أن المستشار يكون تحت تصرف الحكومة المصرية فيما تريد استشارته فيه . وفى الجلسة الأولى . إذ جرى الكلام فى التحفظات ذكر عدلى باشا من بينها حذف عبارة استشارة المستشار المالى لعدم فائدتها أو الحاجة اليها . إذ أن المستشار المالى بصفته موظفا بالحكومة المصرية يتقاضى مرتبه منها هو بطبيعة الحال تحت تصرفها و إنما خيف من ذكرها أن يكون فيه إعادة لذكرى الماضى، وأن تتحول الاستشارة الاختيارية إلى استشارة واجبة ملزمة جريا على تقاليد المستشارين ، وجريا على الخطة السابقة للحكومة الإنجليزية معنا هذا وقد أجمعت الهيئات التى استشيرت على طلب ذلك فى حين لم نر مانعا من قبول حلول موظف انجليزى محل صندوق الدين بنفس الاختصاصات التى لهذا الصندوق الآن . ولما جرى الحديث فى اختصاصات المندوب المالى فهمت أن الذى جعلكم تقترحون زيادة اختصاص هذا المندوب وتقرير حقه فى الدخول واشتراط موافقته على القروض والإسقاطات . هو حرصكم على إزالة شكوك الدول ومخاوفها بشأن المالية المصرية فى العهد الجديد وتثبيت الثقة فيها — لذلك لا أرى بدا من أن أبدى لكم رأى الوفد فى مركز المالية المصرية .

الأصل عندنا هو أن مبدأ المراقبة لا وجه له ولا محل لقبوله . و إنما يكون له وجه إذا كانت المالية المصرية مثقلة بالديون ، أو إذا كان هناك تنافر وتعارض بين المصالح المصرية والأوروبية ، أو إذا كان ثمت خوف من أن الإدارة الجديدة تنقض البناء المالى الذى شيد بمصر وتعيد الأمور إلى ما كانت عليه بحيث تجعل الرقابة ضرورية لازمة . أما عن الاعتبار الأول فقد أنشئت الرقابة فى سنة ١٨٧٦ وكان قدر الديون اذ ذاك هو قدرها الآن (٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه) عدا بضعة ملايين وكنا ندفع ما يقرب من ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فى سبيل سداد تلك الديون وفوائدها الفادحة فى حين كانت إيرادات الميزانية تسعة ملايين وكسور فكانت نسبة ما ندفعه من ايرادنا للدائنين ٩٠ ٪ من ميزانية الإيرادات . أما الآن فإن إيراد الحكومة يبلغ نحو الأربعين مليونا من الجنيهات . يدفع منه فى سبيل الديون نحو الأربعة ملايين . فنسبة ما يخص الدائنين لا يعدو ١٠ ٪ فالفرق بين الحالتين شاسع . كذلك الفرق فيما يتعلق بالثروة الأهلية فقد بلغت فوق المليار جنيه . ونقصت ديون الأفراد نقصا كبيرا . فى حين زادت رؤوس الأموال والودائع الى لمصر فى الخارج . فلنا قراطيس مالية على الخارج بنحو مائة مليون، منها اثنان وثلاثون مليونا صكوكا على الخزينة البريطانية . وهى جزء كبير مما يجب أن يكون مقابل البنكنوت المصرى بحسب أحكام القانون الذى رخص باصداره . وثلث الدين المصرى موجود فى مصر

ونسبة الدين اثروة البلاد لا تزيد على ٩٪ فترون أن لا محل للمراقبة حتى ولا لصندوق الدين. أما من حيث الاعتبار الثانى فلا تعارض بين المصلحتين . فإن الأجانب يعدون بنحو المائة والسبعين ألفا فى حين أن عدد المصريين يزيد على ثلاثة عشر مليونا . ومعظمهم مشتغلون بالزراعة ومصالحهم مرتبطة بالبنوك وتجار الصادرات والواردات من الأجانب . كذلك لاغنى للأجانب عن المصريين ولا نقصد بالأجانب هنا الأوروبيين . بل فريقا كبيرا يربو عدده على عدد الأوروبيين وهو فريق الشرقيين المستظلين بالحمايات الأجنبية كالسوريين واليهود والأرمن وغيرهم . يلجأ المصريون إلى البنوك للحصول على ما يلزمهم من المال ولتجار الواردات للحصول على البضائع الأجنبية التى لا غنى عنها فى الحياة المصرية . ولتجار الصادرات للتصرف فى القطن وغيره من الحاصلات . وللأجانب بعض الصناعات الكبرى كالسكر ويشتغل فيها ألوف من المصريين ، فالمصالح إذن مصرية وأجنبية مشتبك بعضها ببعض ويكون من الجنون أن نتصور أن المصريين لمجرد الشهوة فى مضايقة الأجانب يقضون على مصالحهم الذاتيه بالقيام فى وجه مصالح النزلاء .

اللورد كيرزن — ألا تريد مراقبة مطلقا ؟

صدقى باشا — نحن نسلم بمراقبة تحل محل سلطة صندوق الدين .

المستر لندسى — ولكنه ليست له مراقبة من سنة ١٩٠٤ .

صدقى باشا — لا تزال له مراقبة فيما يتعلق بالاستيثاق من دفع الكوبونات .

اللورد كيرزن — هذه مسائل فنية نتركها الآن .

عدلى باشا — أريد أن أفهم معنى (Right of access) لأنه تعبير إنجليزى خاص .

اللورد كيرزن — قبل أن أتولى الأحكام فى الهند، كان العمل فى مصلحة السكة الحديد قد أصبح ديوانيا (Bureaucratique) صرفا . ولما كنت أكره هذا النوع من الادارة وكنت قد رأيت أن هؤلاء الموظفين يريدون أن يغلبونى على أمرى بهذه الطريقة العقيمة . قررت أن أجعل على رأس تلك المصلحة لجنة . وأتيت لها بشخص خبير من انجلترا وآخر من الهند وشفعتهما بثالث فذكروا لى أن رئيس مصلحة السكة الحديد كان وزيرا ، وله بهذه الصفة حق الدخول لدى الحاكم العام باعتباره عضوا فى مجلسه . ولكن يخشى مع النظام الجديد أن يجدوا شيئا من الصعوبة فى القيام بعملهم بسبب عدم اتصالهم بالحاكم العام فقررت أن يكون لأعضاء هذه اللجنة حق الدخول على وكلما عرضت صعوبة مرة فى كل شهرين أو ثلاثة جاءونى يستفتونى فى طريقة حلها . وبذلك سارت الأمور على أحسن حال . والذى أخشاه فى أمر المندوب المالى هو أنه سيوجد من يريد أن يمنعه من العمل الصالح المفيد أو من يهم بذلك ولا علاج لهذا إلا أن يكون له حق الدخول على وزير المالية ورئيس الوزراء .

عدلى باشا — لا أرى أن مندوبا ماليا معينا من الحكومتين وله اختصاصات محددة فى المعاهدة يمكن أن ينكر عليه حق الدخول. ولا أرى محلا لذكر ذلك الحق .

اللورد كيرزن — لا أعرف دقائق الإدارة المصرية (وسأل المستر لندسى عما يراه فى ذلك. فأجاب : لا مانع فى أنه يجب أن يكون له حق الدخول أما النص على ذلك فلست واثقا من وجوبه) — إذا لم تحدد اختصاصات المندوب المالى أخشى أن يصبح فى حكم العدم (لا شىء) .

المستر لندسى — ماذكر فى المذكرة عن اختصاصاته هو أقل ما يجب له .

عدلى باشا — انى أذكر على سبيل المثال لاعتراضاتنا ما نص عليه من وجوب علمه بالادارة المالية وأرى أن هذا كثير عليه ولا وجه له مادام لا يتداخل فيها .

اللورد كيرزن — تعترضون على كل شىء فهل تريدون أن لا يكون له شىء ؟

عدلى باشا — كذلك فيما يتعلق بالالتزامات التى جعلتم من اختصاصه أن يستوثق من قيا الحكومة المصرية بها. أرى أن الواقع أن الحكومة المصرية ستقوم بها من نفسها. وبدون تداخله فلا وجه لأن تعتبر جزءا من أعماله وليس من ينكر عليه حق الاعتراض على الحكومة إذا أخلت بالقيام بها .

اللورد كيرزن — أرى أن يكون له حق العلم بكل شىء ولا أعرف ما هو اعتراضكم على ذلك. أنتم تسلمون به ولا ترضون بذكره ، ولكن قد يجئ يوم ينكر عليه فيه ذلك الحق .

عدلى باشا — إن ذلك لن يحصل .

صدقى باشا — بحكم النظام الجديد سيكون لنا برلمان والمناقشة أمام البرلمان علنية. فلا خوف من السرية ولا يحتمل أن يكون جاهلا بما يجرى من المسائل المالية الكبرى كما أنه لا خطر من استبداد فرد بالأمور المالية كما كان الأمر فى العهد الماضى فكل ما يطلب لحسن سير الأمور المالية متوفر فى النظام الجديد. على أنه إذا عرض للمندوب المالى ملاحظة فليس ما يمنعه من إبدائها.

اللورد كيرزن — فكرت فى صيغ مختلفة ولكنى فضلت هذه وأرى أنكم مبالغون فى التشدد والتحرج .

رشدى باشا — المندوب المالى له بطبيعة الحال حق الدخول فيما يتعلق باختصاصاته. لا التداخل فى أعمال الإدارة المالية .

اللورد كيرزن — أرجو ألا تخدعوا فيسبق إلى ظنكم أن دخوله قاصر على القيام باختصاصاته إذ يجب أن يستطيع اطلاعكم على فضائح الإدارة المالية أو مساوئها . ولا نزاع فى أن الصحافة والمجالس النيابية معا لا يكفيان لمنع الأغلاط المالية .

رشدى باشا — أتتم تفرضون اشرافا إذن ؟

اللورد كيرزن — أنا لا أفرض إشرافا أو وجوب استشارة .

صدق باشا — إن الاختصاصات الجديدة المقترحة للموظف المالى تفيد معنى الإشراف لأن اتصاله بالوزير ورئيس الحكومة يفيد أن هناك غاية خاصة من هذا الاتصال . والواقع أنه لا لزوم لذكره ما دام الموظف المالى باعتبار أنه حل محل صندوق الدين، له بهذه الصفة وحدها أن يدخل على وزير المالية وعلى رئيس الحكومة فى أى وقت شاء — كذلك الأمر فيما يتعلق بأن يكون ملما بكل شىء فإن تقرير هذا الإلمام يترتب عليه فى عرفنا أن ما من كبيرة ولا صغيرة إلا وتعرض على ذلك الموظف مما يرجعنا إلى ما نحن فيه .

رشدى باشا — كان الأمر فى المستشار المالى استشارة من جانب الحكومة المصرية والآن تريدون أن تقرروا للمندوب المالى حق الابتداء (Initiative) فى أن يبدى آراءه .

صدق باشا — ثم إن تكليف الموظف المالى بالإشراف على ميزانية المحاكم المختلطة وغيرها أمر لا لزوم له، إذ أن الشئون التى يراد مراقبتها ستكون مدونة فى المعاهدة ولا يعقل أن الحكومة المصرية تقصر فى صرف النفقات الخاصة بالمحاكم المختلطة ومعاشات الموظفين الأجانب إلى غير ذلك فتستهدف لكل النتائج التى تترتب على عدم قيامها بتنفيذ المعاهدة . كذلك نرى أن مجموع المبالغ الخاصة بهذه الشئون لا يذكر بجانب مجموع الميزانية المصرية . وليس مما يصح فى عقل أن تصبح الحكومة عاجزة عن الوفاء به .

اورد كيرزن — يظهر أن تدليلكم قائم كله على أنكم محل للثقة التامة وإذا كنا سنثق فى كل شىء فلا وجه لأن نضع شيئا فى المعاهدة . وقد رأيت أن لكم على كل شىء ملاحظة . وأنكم لم تقرروا شيئا مما عرضته عليكم حتى الآن، مع أنى أجتهد فى أن أضع أبعد التيارات عن الاعتراض . والذى يهمنا على أى حال هو ابتداء النظام الجديد .

والى هنا انتهى الحديث . وأجل الكلام فى القروض وفى المندوب القضائى لجلسة التالية وكانت الساعة السابعة تقريبا .

الإمضاء : عبد الحميد بدوى

(٦) محضر الجلسة الخامسة

بين الوفد الرسمى المصرى و بين اللورد كيرزن ومساعديه

فى يوم الأربعاء ٢٠ يوليه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة الرابعة والربع مساء .

اللورد كيرزن — كنا نتناقش بالأمس فى مسألة المندوب المالى . وقد أخبرنى عدلى باشا فى نهاية الحديث أن لديه ملاحظات عن الجزء الأخير من المذكرة التى بعثت بها اليكم . وهو الجزء المتعلق باشتراط موافقة المندوب المالى فى حالتى عقد القروض وتحويل إيراد المصالح العمومية .

عدلى باشا — ملاحظة صغيرة أبديها قبل الدخول فى الموضوع . فقد ذكرتم بالأمس أننا لم نقبل شيئا مما اقترحتموه وأريد ألا يسبق إلى ظنكم أننا متعنتون . أو أننا لا نرغب فى الاتفاق ولكن المناقشة كانت واقعة على مسائل لا يخفى عليكم أن الرأى المصرى حساس جدا بالنسبة لها ، وقد استشيرت فيها الأمة وأبدت بشأنها تحفظات لا سبيل لنا الى إهمالها . ولذلك نخشى أنه إذا وضعت صيغة مبهمة لبيان اختصاص المندوب المالى أن ينقلب هذا الاختصاص إلى تداخل فعلى فى الأعمال فالرأى العام شديد الحرص على حذف ما يمكن أن يقع معه توسع فى الاختصاص — على أنكم قلتم إن كل ما يعنيكم فى هذا الشأن أن المندوب المالى موظف كفء ينفعنا فى إدارة ما لينا . وأن مصلحتنا هى أن نستمد رأى هذا الموظف الكفء فى أمورنا الفنية ، وهذا كلام نقدره قدرة وتجدوننا عاملين على التوفيق بين الرأيين . ونريد أن تحدد اختصاصاته على صورة تزيل المخاوف — وبما أننا فى صدد الكلام عن اختصاصات المندوب المالى . أريد أن ألاحظ أن القول باشتراط موافقته على عقد القروض من شأنه أن يعطى ذلك المندوب مكانة فوق الحكومة والبرلمان لأنه بحسب الدستور المزمع ستكون القاعدة أن الحكومة لا تستطيع عقد قروض إلا بموافقة البرلمان فاشراف ذلك المندوب على عمل الحكومة والبرلمان شىء كبير وسلطة خطيرة وستقابل حتما بالرفض خصوصا وأنه لا يربط الحكومة الآن شىء من هذه القيود فقد كان لصندوق الدين مثل تلك السلطة وزالت منذ سنة ١٩٠٤ . وكان لتركيا مثلها وزالت بزوال سيادتها . فليس يقيد مصر الآن فى هذا الصدد شىء — وإذا كان البرلمان هو المرجع وصاحب السلطة فى الإذن بعقد القروض . فإن فى ذلك الضمان الكافى من الأغلاط وسوء التصرف . ولا محل معه لإعطاء هذا الحق لموظف استشارى خصوصا وأنكم صرحتم بعدم الرغبة فى التداخل فى الإدارة المصرية .

اللورد كيرزن — تكلمتم عن المركز الحالى ، وأشرتم الى أنه كان لتركيا حق إسمى فكيف كان يجرى العمل بعد .

عدلى باشا وصدقى باشا — (ذكرا أنه لم يكن هناك قروض كثيرة . وكل ما حصل من هذا النوع هو القرض المضمون بمبلغ ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لدفع التعويضات عن حوادث الأسكندرية) .

اللورد كيرزن — من الذى طلبت موافقته .

صدقى باشا — صندوق الدين .

المستر لندسى — تركيا كانت ممثلة أيضا . وقد وافقت عليه .

اللورد كيرزن — ماذا تريدون بكفاية سلطة البرلمان و بأى مقدار تكون ضمانا ؟ (فسرها له عدلى باشا) .

المستر لندسى — هى ضامنة للعلانية . ولكنى لست واثقا من أنها تضمن حكمة التصرف .

اللورد كيرزن — وضع هذا القيد بناء على اقتراح من اللورد اللنبى غير أنه لم يوضع ليجعل المندوب المالى فى مركز يستبد فيه بالمالية المصرية . و إنما لا تقاء أن يعقد قرض على مبادئ ضارة من و راء ظهره . ولعمرى إن المندوب المالى ليصبح فى مركز صعب الاحتمال إذا ظل جاهلا بما يجرى .

والسؤال الذى يجب الجواب عليه هو : هل هذه الضمانات لازمة ؟ وأراكم تجيبون على ذلك بأننا سوف نحسن التصرف والسلوك فلا حاجة لنا بشئ من هذا . ولو سمعكم أحد لا عتقد أنه سوف لا يكون على رأس الحكومة المصرية إلا ملائكة .

عدلى باشا — إذا لم نكن نثق بأنفسنا ، ونعتقد صلاحيتنا لتولى شؤوننا ما طالبنا بحريتنا ، و إذا عرفتم أنه لا يعز علينا أن ننظم رقابة برلمانية ، وأن ما كابدناه من أمر القروض واق لنا من سوء استعمال الحق فى عقدها ، تبينتم أن رقابة المندوب المالى غير مفيدة .

اللورد كيرزن — فى كل البلاد شرقية كانت أو غربية ، يجب أن يكون هناك ضوابط ونظم تقى سوء التصرف . ولدينا نحن من ذلك شئ كثير . والواقع أن البرلمان وحده لا يكفى فى هذا الشأن . و فى الهند لنا على الإمارات الأهلية بناء على طلبها وموافقتها . رقابة شديدة من الوجهة المالية . على أنكم تكلمتم عن عقد القروض فما قولكم فى تحويل إيرادات المصالح العامة ؟

عدلى باشا — الملاحظات الواردة على المسألة الأولى ترد على هذه المسألة أيضا .

اللورد كيرزن — أحقيقة الأمر كذلك ؟ — نعم إن المناقشة البرلمانية تضمن العلنية ولكن هل المسألتان حكمهما واحد ؟ ولقد أذكر أنه حصل فى فارس وفى بلاد شرقية أخرى تحويل إيراد الدخان مثلا ، ولست أريد أن أقارن بينكم و بين هذه البلاد . و إنما الذى أقترحه هو أن يكون المندوب عالما بما يجرى .

عدلى باشا — نحن لا نقدر أن يكون جاهلا بشيء. وإنما إذا كان أمر قد أقره كل ذى شأن من مجلس الوزراء والبرلمان يعطل ويقف لأن المندوب المالى اعترض عليه، فإن هذا يكون أمرا خارجا عن الحدود المقبولة .

اللورد كيرزن — الذى أقترحه هو أن يستشار وأن يبدى رأيه ، فإذا خالفتموه فلا يبقى بعد ذلك إلا أن يستقيل . إنكم تعتقدون أنه سيكون مستبدا بالأمر ولكنه لن يكون كذلك .

عدلى باشا — إن موظفا إنجليزيا ذكر فى المعاهدة وحدد اختصاصه فيها وهو بعد ذلك يعتمد على تعضيد انجلترا له من الطبيعى أن يخشى استقلاله بالأمر واستبداده به ، وكل ما نريد هو أن نجد صيغة نأمن معها ألا يكون الأمر كذلك .

اللورد كيرزن — لم أركم قبلتم كلمة من الصيغ التى اقترحتها .

عدلى باشا — إن الصيغة التى توضع لذلك يجب أن تكون بحيث تمنع تجاوز الحدود والاستبداد .

اللورد كيرزن — ولكنكم لم تقدموا شيئا .

عدلى باشا — أردت أن تحدث فى ذلك أولا. وأقدم لكم بعد اليوم ملاحظاتنا مكتوبة مع الصيغة التى نقترحها . وسأفعل مثل ذلك فيما يختص بالقوة العسكرية .

اللورد كيرزن — تعترضون دائما ولا تقترحون شيئاً .

عدلى باشا — اقترحت حذف عبارة الاستشارة .

اللورد كيرزن — أى أنكم تريدون ألا يعمل شيئاً .

عدلى باشا — ولكنكم تفكرون فى أن تخولوه سلطة .

اللورد كيرزن — أريد أن يكون عالما بما يجرى. وأن تهيأ له الفرصة لأن يكون مفيدا . وأرجو أن تقدموا لنا شيئا عن الصيغ التى تقترحونها فى الاجتماع القادم وأن تضعوا أيضا صيغة أو لقبا للمندوب السامى .

عدلى باشا — الألقاب التى تطلق على الممثلين السياسيين معدودة وهى لا تخرج عن ("Haut Commissare" و "Résident" و "Ministre" و "Ambassadeur") فدائرة الاختيار محصورة .

اللورد كيرزن — خلت أنكم تفكرون فى أن تنشئوا لقبا جديدا .

رشدى باشا — نقترح أن يكون لكم سفير .

اللورد كيرزن — أردتم أن يكون ممثلكم عندنا وزيرا (Ministre) ولا مانع عندى من ذلك .وقد فهمت أنكم تريدون أن تقترحوا شيئا بشأن اللقب الذى يكون لممثلنا .

عدلى باشا — الذى نفكر فيه هو أن يكون للدول الأخرى وزير معتمد (Ministre) وأن يكون لكم أنتم سفير (Ambassdeur) .

اللورد كيرزن — لا أظن أن لهذا شبها أو مثالا فى النظم الدولية — (وجعلوا يتساءلون فيما بينهم وذكر اسم مكسيكا) .

عدلى باشا — أعرف لهذا شبيها فى سويسرا. فأن فرنسا تعين فيها سفيرا فى حين أن باقى الدول لا تعين إلا وزيرا معتمدا (Ministre) كما أنه ليس لسويسرا فى فرنسا إلا وزير معتمد (Ministre) .

اللورد كيرزن — فهمت اقتراحكم وأشكركم على ذلك . ولنتكلم الآن عن المندوب القضائى أما اقتراحنا عنه فهو شبيه باقتراحنا بشأن المندوب المالى من حيث اشتراط موافقة الحكومة البريطانية على تعيينه ومن حيث حقه فى الدخول على وزيرى الحقانية والداخلية ووجوب علمه بما يجرى متعلقا بتنفيذ القانون بالنسبة للأجانب .

عدلى باشا — أبلغناكم تحفظا بهذا الشأن. طلبنا فيه حذف العبارة المتعلقة بالمندوب القضائى.

اللورد كيرزن — أتريدون حذفها أصلا ؟

عدلى باشا — نعم،لأننا نرى أنه لايمكن أن يكون له عمل مفيد . إن العلة التى يبرر بها تعيينه هى حماية المصالح الأجنبية . فلنتساءل ماهى هذه المصالح وكيف يقع التداخل الأجنبى لحمايتها .هناك أولا مسألة التشريع . أى حماية الأجانب من أن تسن ضدهم قوانين ظالمة. وقد فهمنا أنه يراد إعطاء الممثل البريطانى حق المعارضة (veto) فى القوانين التى يراد تطبيقها على الأجانب بشروط معينة وذلك بدلا من الحقوق التى تتمتع بها الدول الآن .

اللورد كيرزن — إذا كان الأمر كما ذكرتم ،فلم ذكره اللورد ملنر فى تقريره ؟

عدلى باشا — قد تناقشنا طويلا فى هذا مع اللورد ملنر . وأظن أن الواضع لهذا النص هو السير سسل هرست . ولكننا لم نقبله .إذ كما نرى أن فى الاعتراف للممثل البريطانى بحق المعارضة (Veto) فيما يتعلق بسريان القوانين على الأجانب حسب الشروط التى يتفق عليها، ضمانة كافية ويكفى بعد ذلك تعيين نائب عمومى انجليزى لاتقاء كل تخط لحدود السلطة .

اللورد كيرزن — أريد معلومات أوفى عن النائب العمومى (وسأل رجاله عن اختصاصاته) .

المستر مرى — اختصاصاته الحالية هى الإشراف على الأعمال الكتابية وتعيين الكتبة وترقيتهم. أما اختصاصاته الجنائية فقليلة لأن اختصاص المحاكم المختلطة فى المسائل الجنائية محدود جدا وهو يشمل الافلاس وجرائم أخرى قليلة الأهمية. ولما كان مقره محكمة الاستئناف وهذه مقرها مدينة الاسكندرية فهو بعيد عن مقام الحكومة. والنائب العمومى الآن بلجيكى الجنسية ولم يكن قط انجليزيا. ولا أظن أن انجليزيا يستطيع أن يشغل هذه الوظيفة بحسب نظام المحاكم المختلطة الحالى. على أنه اذا غير اختصاص المحاكم المختلطة وعدل نظامها على مقتضى الاتفاقات الجديدة المنوية فقد يجوز أن تصبح هذه الوظيفة مهمة وقد كان اللورد ملنر يفكر فى أن يكون صاحبها انجليزيا. أما صلاحية النائب العمومى لتأمين الأجانب على مصالحهم فأمر مشكوك فيه.

اللورد كيرزن — حماية الأجانب أبعد مدى مما يملكه النائب العمومى فى النظام الحالى إذ أنه فى النظام الجديد تجب رقابة واسعة.

المستر لندسى — نعم بلاشك ضد سلطة البوليس.

عدلى باشا — تخطى البوليس لحدود سلطته لايخرج عن أن يكون بالقبض على شخص بدون حق أو بانتهاك حرمة المنازل. ومنع ذلك من اختصاص النائب العمومى بحسب القانون وله فوق ذلك — وليس يمنعه من ذلك شىء مطلقا — أن يطلب من وزارة الداخلية مايرى طلبه من المحاكمات التأديبية ضد من يتهمهم بسوء التصرف، كما أن له أن يطلب من النائب العمومى الأهلى رفع الدعوى العمومية على من انتهك حرمة القانون من الموظفين المصريين. والواقع أنى لا أعرف ماذا يراد بعبارة "تنفيذ القانون" فى الصيغة المقترحة ولا أعرف مايمكن أن يكون عمل المندوب القضائى فى ذلك. إن وزير الحقانية الذى سيكون هذا الموظف إلى جانبه لاسلطة له فى أى شىء يتعلق بالقانون. لأن حماية الأجانب فيما يتعلق بالتشريع يراد أن توضع بيد الممثل البريطانى. ولأن تطبيق القانون تتولاه المحاكم، ولا أظن أن أحدا خطر له أنه سيتداخل فى ذلك. كما لا أظن أن المحاكم المختلطة تقبل تداخله فقد كانت دائما شديدة الغيرة والحرص على استقلالها — فلا يبقى إلا اجراءات البوليس ضد الأجانب. وأعتقد أن حماية الأجانب منها تكون أحسن أداء على يد النائب العمومى منها على يد أى شخص آخر إذ أن كل المحاضر والدعاوى الجنائية تنتهى إليه. وهو الرئيس المشرف على النيابة. وسهل عليه جدا أن يعرف مايجرى من المظالم وأن يطلع على أوراقه وأن يتصرف فيه التصريف المناسب، أما وزارة الحقانية فليس لها إلا تعيين القضاة وموظفى المحاكم. ولا أرى لم لايكتفى بالنائب العمومى الانجليزى الذى له الاطلاع والإشراف والسلطة على الدعاوى بالنسبة للأجانب والذى له الحق أن يذهب مباشرة الى السلطات المصرية وأن يطلب اليها مايرى طلبه من الاجراءات والمحاكمات. فترون أن له سلطة لا يمكن أن تتوفر مثلها للمندوب القضائى الذى لا يملك إلا الشكوى وأنه أدنى الى غرضكم من وجهة تأمين الأجانب.

اللورد كيرزن — إذا كانت المسألة بسيطة واضحة كما تشرح، فكيف تفسر أن ملنر وضع هذا النص؟

عدلى باشا — إن اللورد ملنر قال لى فى آخر حديث كان لى معه " إن هذا النص لا يعجبنى كثيرا ولكنى أتركه لأنه وضع ونشر. وأرى أن يكتفى فى المبدأ باستبقاء حكمدار بوليس فى القاهرة وآخر فى الإسكندرية " .

اللورد كيرزن — ولكن رأى ملنر هو مادون فى التقرير وأراكم تقررون ما يرضيكم من اقتراحاته وترفضون ما لا يرضيكم. ولا شأن لى إلا أن أناقش المشروع كما قدمه هو ، على أنه لا مانع من أن تقدموا صيغتكم فى هذا الموضوع. وقد ذكر لى السودان فهل لكم اقتراحات بشأنه .

عدلى باشا — لم نناقش فى ذلك فى العام الماضى. ولم أكن أتوقع أن يطلب منى أن أتكلم فى هذا الموضوع اليوم .

اللورد كيرزن — ألديكم موضوع آخر تريدون أن تكلمونى فيه ؟

عدلى باشا — هناك مسألة الامتيازات .

اللورد كيرزن — أنا مصغ لما تريدون أن تقولوه بصددها .

عدلى باشا — أود أن أعرف رأيكم فيما يختص بتعليق نفاذ المعاهدة على تمام الاتفاقات مع الدول ، وأريد أن أعرف ما إذا كان لديكم مانع من وضع صيغة تقضى بنفاذ المعاهدة حتى قبل أن ترد موافقة الدول .

اللورد كيرزن — هذا مستحيل. فلابد قبل نفاذها من رضى الدول بإلغاء امتيازاتها .

عدلى باشا — لا أريد أن أتهجم على أسراركم . ولكن أتظنون أن رضى الدول يتأخر الى ما بعد عرض الأمر على الجمعية الوطنية المصرية .

اللورد كيرزن — نحن لا نحب تأخير المسألة (ثم سأل عما جرى فيها الى الآن . فقيل له إن الاتفاق قد تم مع خمس من الدول وابتدأت المفاوضة مع الآخرين) .

المستر مرى — ان المسألة واقفة مع الولايات المتحدة وهى متقدمة مع هولندا ، ودون ذلك تقدما مع فرنسا وأسبانيا ، والمسألة عند فرنسا مرتبطة بغيرها من المسائل .

اللورد كيرزن — ولكن إتمام هذه الاتفاقات لازم جدا للمعاهدة (ثم سأل على أى أساس هى حاصلة ؟) .

المستر مرى — المناقشة مع الدولة حاصلة على أساس مشروع اللورد ملنر .

عدلى باشا — هناك مسألة أخرى. وهى أن هذه الاتفاقات يجب لتنفيذها أن تصدر بها قوانين مصرية ، وهى مرتبطة بمشروع نظام المحاكم المختلطة ، وهو مشروع لم يبدأ الجانب المصرى بعد رأيه فيه ؛ وقد شغلنا بالمناقشة فى المسائل العامة فلم نتكلم فى ذلك المشروع مع أن لنا ملاحظات عليه. وأرجو أن تنظروا فى تعيين لجنة لفحص هذا المشروع .

اللورد كيرزن — (بعد تقليب فى تقرير اللورد ملنر) : أن المسألة موضحة فى آخر صفحة ٣٨ من التقرير ، وقد قلت فيه المسألة بحثا وليس لدى الوقت او العلم الكافى لإعادة النظر فى كل شئ ولا أريد أن أقلب كل شىء على أساسه .

عدلى باشا — ولكن الاتفاقات مع الدول ستحصل بناء على ذلك على أساس مشروع قانون لم نتناقش فيه .

اللورد كيرزن — هذا غير ما قلته عن تعليق نفاذ المعاهدة على الاتفاقات مع الدول ، وفيما قرأته عليك من تقرير لجنة اللورد ملنر الرد على اعتراضك بشأن التعليق ، على أنى لا أدرى شيئا عن المشروع الذى تشير اليه .

المستر مرى — (تكلم عن تاريخ المشروع. وأشار إلى موضعه فى مصر مذ وجود لجنة اللورد ملنر فيها . واشتراك السير سسل هرست والمستر إيموس فى ذلك الوضع وما كان من استشارة القضاة والمحامين بالمحاكم المختلطة فيه) .

اللورد كيرزن — استفهم عن فحوى اقتراح الرئيس ففهم) .

المستر لندسى — الحكومة السابقة. وهى وزارة توفيق نسيم باشا لم ترد أن تتعرض للمشروع أو أن تنظر فيه لأنه سياسى .

اللورد كيرزن — هل هذا موضوع نتناقش فيه نحن ؟ المسألة جديدة علىّ ، أما تعليق نفاذ المعاهدة فيرد عليها بصفة قاطعة بالعبارة الواردة فى تقرير اللورد ملنر صفحة ٣٨

عدلى باشا — نحن متفقون على أن مسألة الامتيازات يجب حلها. ولكنا نريد أن لا تكون عقبة فى طريقنا .

اللورد كيرزن — نود ذلك أيضا. ولسنا راغبين فى التأخير ، ولكن بعض الدول تخلط بهذه المسألة مسائل أخرى كفرنسا مثلا — (عاد وسأل فأفهم أن مشروع هرست يبلغ للدول ليكون لديها علم بالأساس التقريبى المنتظر — ثم قال سنفحص هذا بعد) .

عدلى باشا — لنا طلب آخر بشأن الاتفاقات الدولية فى مسألة الامتيازات . فإننا نريد أن تكون طرفا متعاقدا فيها لأنها تعدل نظام المحاكم المختلطة. ولا أظن أن أحدا يعترض على هذا لأنه إذا أريد منا أن نطبق شيئا وجب أن نكون قد اشتركنا فى وضعه .

اللورد كيرزن — ماذا يرى تقرير اللورد ملنر فى هذا ؟ ألم تبحث هذه المسألة فيه ؟ وهل لم تتناقشوا فى ذلك معه ؟

عدلى باشا — ليس فيه شيء عن ذلك. لأن هذه من المسائل التى ظهرت بعد استشارة الهيئات المصرية فى مشروع اللورد ملنر، ولما عرض هذا التحفظ عليه بعد ذلك. قال إنه من المسائل التفصيلية وأحال الكلام فيه على المفاوضات الرسمية .

اللورد كيرزن — (طلب من رجاله تحضير مذكرة فى ذلك) .

المستر لندسى — هذه مسألة قانونية .

عدلى باشا — (وعد بإرسال مذكرات عن المسائل التى حصل فيها الكلام . وهى القوة العسكرية والمندوب المالى والمندوب القضائى والأمور الخارجية) .

وختمت الجلسة حيث كانت الساعة الخامسة والنصف م

الإمضاء : عبد الحميد بدوى

---

(٧) محضر الجلسة السادسة

بين الوفد الرسمى المصرى وبين اللورد كيرزن ومساعديه

فى يوم الجمعة ٢٩ يوليه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة الخامسة والنصف مساء .

اللورد كيرزن — خشيت إن لم نجتمع أن ترمونى بمجافاة اللياقة معكم. ولعلكم لا تجهلون أن لدينا الآن أزمات متعددة أخص بالذكر منها مشكلة سيليزيا بيننا وبين فرنسا. ثم لنا مع أمريكا واليابان شاغل من مؤتمر واشنجتون. كما لنا من مؤتمر رؤساء وزارات الأملاك المستقلة شاغل آخر، وكلما هممت بمقابلتكم شغلتنى الشواغل. وأشكركم أنكم تكرمتم بإرسال مذكرات عن المسائل التى تناقشنا فيها (وعدد المسائل الأربع) وقد طلبت الاجتماع بكم اليوم لأؤكد لكم أنى قرأتها بامعان ولأبدى بعض ملاحظات ولأرجوكم الاجابة على بعض الأسئلة ونظرا لضيق الوقت فسأبدى ملاحظاتى بلا انتظار جواب عليها فى هذه الجلسة — وقد أسافر قريبا . وأرجو أن يكون لى معك (مخاطبا عدلى باشا)

أو مع الوفد فى الأسبوع الآتى حديث عن الخطوة التى تلى ما وصلنا إليه لتزيد المسألة وضوحا ، ولنقرب أسباب التوفيق بين وجهتى نظرنا — وها هو ما أقول اليوم تعليقا على المذكرات : أما المذكرة الأولى عن الحالة المالية فهى مذكرة قديرة وأظنها لصدقى باشا . ولكن لايسبق إلى ظنه أنى لذلك أقبل ما جاء فيها أو أسلم به . وقد بدأ الكلام فيها عن حالة المالية السابقة وحالتها الحاضرة . والفرق واضح لا شك فيه ، فقد كانت مصر مفلسة . وهى الآن تتمتع بالرخاء ولكن ذلك لم يتم بمقدرة الماليين المصريين ، وإنما تم بفضل التداخل الأجنبى والرقابة الأجنبية . وقد أراد بعد ذلك أن يزيح عنى الخوف على المستقبل فأكد حكمة المصريين وحرصهم على المثابرة على الخطة التى سلكت حتى الآن ، أكد كذلك أن المالية المصرية ستدار على الوجه الذى تكون معه بريطانيا والدول فى أمن على مصالحها . وليس أحب إلى من أن أتقبل ذلك وأن أصدقه لو استطعت إلى ذلك سبيلا . ويحضرنى الآن حادثة أريد أن أذكركم بها وليس العهد بها ببعيد . فقد طلبت إلينا وزارتكم الحالية بتأثير الرأى العام المصرى أن تتولى الحكومة شراء مقادير من القطن لتحسين أسعاره ، وهى طريقة لاتتفق فى شئ مع أصول الاقتصاد غير أن اللورد اللنبى حين أبلغنا رغبة الوزارة نصح بعدم التعرض لها وبإطلاق يدها فى تنفيذ تلك الرغبة فقبلت رأيه ولم أحل بينها وبين ما تريد مع يقينى بخطأ الطريقة . على أنه لم يكن لهذا الشراء أقل تأثير فى سوق القطن ولم ينتج عنه إلا تحميل الحكومة مصاريف كثيرة والمحزقة بأموال طائلة . ولست أطعن على صدقى باشا فى ذلك التصرف لأنى أظنه كان يريد إرضاء الرأى العام ، ولكن هذا يدل على أن القول بأن المالية المصرية ليست فى حاجة لمراقبة مما يصعب التسليم به ، لأن هذا الرأى العام سيكون كما كان . وقد يلجئ إلى مثل هذه التصرفات من وقت لآخر .

ثم يلى ذلك فقرة عن مصالح الأجانب واشتباكها بمصالح المصريين واعتبار المصلحتين مصلحة واحدة . نعم هذا صحيح ولكنى أرى أنه يوجب مراقبة ولا يمنعها . وليست المصلحة البريطانية وحدها رائد نظرنا فإن مصالح الأجانب واجبة الرعاية أيضا . ولو أن صدقى باشا قال لممثل دولة أجنبية إننا سنكون أحرارا ولن تكون علينا رقابة بعد الآن لاضطرب ذلك الممثل واحتج . وليست لدى أرقام أستدل بها على مقدار ما لكل دولة من الدول الأجنبية من المصالح والديون ولعلكم تفيدوننى عن ذلك .

صدقى باشا — دينا خاص وعام ، أما العام فإن الفرنسويين لهم فيه معظم الدين الموحد فى حين أن الانجليز لهم معظم الدين الممتاز . على أن ثلث الدين العام موجود الآن فى مصر وتدفع فوائده فى مصر .

اللورد كيرزن — أعلم فيما يختص بالتجارة أن معظم التجارة الصغرى بيد المصريين وأن أعمال التجارة الكبرى بيد الأجانب ، ألا ترون من ذلك أن المصلحة ليست مصلحة سياسية بريطانية ولكنها مصلحة الأجانب على العموم .

ثم تكلم صدقى باشا فى المذكرة عن الأعمال الإضافية للمندوب المالى . وهى مرتبات المحاكم المختلطة . ومعاشات الموظفين الأجانب . ومرتبات المندوبين المالى والقضائى ومن يلحق بهما من الموظفين . وهو يقول فى هذا الشأن أنه لاحاجة إلى النص على اختصاص المندوب بهذه المسائل، لأن الضمانة عنها مقررة بنصوص المعاهدة نفسها . وأرى أنه إذا كان المقصود أن تقرر المعاهدة نفسها ضمانة هذه الالتزامات ، فإن اعتراضه يكون حقا ولا يكون ثمت حاجة إلى النص عليها فى صدد اختصاصات المندوب المالى .

أما الأمر المهم فى مسألة المندوب المالى فإنى آسف أننا لسنا متفقين فيه على أن الذى أريد أن أصل معكم اليه، هو أن يكون المندوب المالى بحيث يستطيع أن يحذر من الوقوع فى خطأ كبير إذا تبين أن الحكومة ستقدم عليه — ولست أرى من حسن الجواب على ذلك أن تلهجوا دائما بذكر السيادة والمساس بها ، ولا أخفيكم أنى كلما سمعت استنادا إلى هذه السيادة شككت فى قوة حجة المعارض . وكثيرا ما نرى الفرنسويين يتشدقون بها وقد رأيناهم يذهبون إلى أن معارضتهم فى إرسال جنود إلى سيليزيا مساس بحقوق سيادتهم . والذى أراه أن الاحتجاج بالسيادة لا يسهل حل المسألة وأن الذى يجب أن نسعى اليه هو الوصول إلى حل عملى .

وقد ذكر صدقى باشا فى هذا الصدد عبارة أهنئه عليها . وهى من نوع ما نقوله نحن فى برلماننا ولكنها ليست بذات وزن كبير . يقول إن الاختصاص الذى تقترحه للمندوب المالى يضعه فوق أمة بأسرها وأن البرلمان المصرى ضمانة كافية ، على أننا نحن الذين لنا مجلس تمتد خبرته على مدى ثمانمائة سنة لانشك فى أنه غير كفء للرقابة المالية ، أفمع ذلك يكون البرلمان المصرى الحديث النشء ضمانة تغنى عن الرقابة ؟ والذى أرجوه هو أن تجدوا الصيغة المناسبة التى تدل على أننا لا نريد أن نتداخل فى سلطتكم أو فى استقلالكم . وانما نريد أن نتقى الأغلاط وأن نمنعها — وقد كنت أعتقد أنكم تفرحون لاقتراحنا . وأنكم لا تبتئسون أن يحاول أحد أن يجنبكم ارتكاب الأغلاط .

وقد تلمح المسألة من وجهة أخرى فقد يقال أتركوهم يخطئوا فإن هذا أدنى إلى تحقيق ظنكم بهم . ولكنى لا أنكركم أنى أفضل اتقاء وقوع الخطأ على اثبات صحة نظرى وصدق حدسى . وأرجو أن يوقن صدقى باشا أنى لا أتهم أبناء بلده بأكثر مما أتهم أبناء بلدى ، والواقع أنه قد تقع أغلاط وأنه يجب لذلك وضع ضوابط وحواجز تحول دون وقوعها . وأعتقد أنكم تتبينون أن مصلحتكم أنتم هى التى تقضى بذلك . وأرجو أن تجيلوا الفكر فى الملاحظات التى أبديتها لكم وما دفعنى إلى إبدائها إلا رغبتى فى إظهار اعتبارى لمذكراتكم ولأدلكم على أنى طالعتها بدقة .

أما المندوب القضائى فقد ذكرتم فى مذكرتكم عنه ما ذكرتموه هنا من كفاية النائب العمومى والاستغناء به عنه . ولكن النائب العمومى الآن موظف فى المحاكم المختلطة له سلطة لا تكاد تكون شيئا . كما ذكر ذلك المستر مرى ولم ينكره عليه أحد . ويجوز أنه إذا أصلحت المحاكم المختلطة يصبح

لهذا الموظف شأن كبير ولكن متى يقع ذلك ؟ إننا لنخشى ألا يكون ذلك عاجلا . فقد يحتاج أمر ترتيب النظام الجديد للمحاكم المختلطة إلى أشهر أو سنين . فماذا تكون فائدة اقتراحكم الآن ؟ وأريد أن أذكر الوفد بأنه كما قد تقع أغلاط كبيرة فى المسائل المالية كذلك يجوز أن تقع أغلاط فى المسائل القضائية . وقد أقمت فى الشرق طويلا ورأيت من ذلك شيئا كثيرا . ومثل هذه الأغلاط جائز الوقوع دائما وقد يترتب عليها أضرار بمصالح الأجانب ، على أنه إذا جاز وقوع الأغلاط وجب أن يفكر فى شخص يمنع وقوعها . فإذا وقعت يستوثق من عقاب الجانى — هذا أمر يهم الأجانب . وإذا كانت بريطانيا ستسأل عن حماية الأجانب فإن ذلك مما يطلبونه . ولا أريد أن نشتبك فى جدل بشأن هذه المسألة اليوم . لأنها مسألة تفصيلية ، ولكننى أكتفى بأن أقول بأنه يجب أن يكون لهذا الأمر ضمانة ولا أظن أن من المتعذر عليكم أن تجدوا حلا لهذه المسألة . فإن كل المطلوب هو أن لا تقع أغلاط وأن المصالح الأجنبية تؤمن .

عدلى باشا — أستاذنكم فى ملاحظة . فقد ذكرتم أنه ليس للنائب العمومى الآن سلطة . وسوف لا تكون له سلطة حقيقية واسعة إلا مع ترتيب المحاكم المختلطة الجديد . وهو قد لا يتم قبل أشهر أو سنين ، غير أن المفهوم عندنا هو أن البحث فى شأن المندوب القضائى كان ملحوظا فيه أن طلب تعيين ذلك المندوب مرتبط بإلغاء الامتيازات وتنظيم المحاكم المختلطة . ولذلك جرى الحديث بأن المعاهدة يعلق نفاذها على تمام الاتفاق مع الدول . ولكن عبارتكم تدل على أنه قد يقدر نفاذ المعاهدة حالا . وتبقى حينذاك مسألة الامتيازات وتنظيم المحاكم المختلطة إلى أن تتم المفاوضات بشأنها فهل أنا محق فى استنتاجى ؟

اللورد كيرزن — ملاحظتكم وجيهة . ويصح أن نقدر أن يتم الاتفاق قبل نجاح المفاوضات مع الدول جميعها . ونحسب لذلك حسابه من حيث الاحتياط الذى يجب اتخاذه .

عدلى باشا — يهمنا أن نعرف حقيقة مذهب الحكومة الإنجليزية فى الأمر . فقد كنا نعتبر حتى الآن مسائل اختصاص المحاكم المختلطة . وتعيين مندوب قضائى ، وإلغاء الامتيازات مسائل يرتبط بعضها ببعض ، فإذا أريد الفصل بينها فلنا فى ذلك كلام آخر .

اللورد كيرزن — (بعد الاستعلام من رجاله) : إن الاتفاق تم مع خمس دول وبقيت سبع وتعرفون أن أمثال هذه المفاوضات طويلة وأنها تقترن دائما بطلب عوض وكثيرا ما تثار أثناء هذه المفاوضات مسائل تؤخر فصلها مما لا علاقة له بمصر . مثال ذلك : أننا كلما حدثنا فرنسا فى أمر مصر فتحت لنا باب الكلام فى طنجة .

(ثم انتقل إلى مسألة العلاقات الخارجية) رأيت أن المذكرة تكرير لما ذكرتموه هنا . وكل ما ألاحظه عليها مسألة أو اثنتان لم تكونوا فيها عادلين فقد قلتم إنه إذا أرادت حكومة مصرية أن تلجأ إلى الدسائس فى عاصمة أجنبية كان فى مقدورها أن تفعل ذلك بواسطة وسائل خفية ،

ولهذا الردوجاهة. ولكنه ليس ردا قاطعا. لأنه لا يزال للممثل السياسى المصرى سلطة وقوة فى إجراء الدسائس ليست للعمال المستترين. وقد أردت أن ألفتكم إلى ذلك حتى لا يخيل لكم أن ردكم قاطع.

(ثم ذكر عبارة "Par quelle étrange aberration ect." وقال ردا عليها) ليس من الصعب أن أتصور حالة يكون فيها ممثلو مصر فى عواصم أجنبية فى زمن حرب راغبين فى الصيد فى الماء العكر.

كذلك لستم عادلين فيما ذكرتموه من أن اشتراط أن يكون بين المندوب السامى ووزير الخارجية المصرية أوثق علاقة (closest relations) قد يحمل على الظن بأنه يراد جعله تحت مراقبته وإشرافه فإنى طبعا لا أعنى ذلك. وكما قال صدقى باشا فى كفاءة رجال مصر. فكذلك أقول لكم عن مندوبنا أنه سيدرك واجبه حق الإدراك. وأنه سوف لا يضع أنفه فى كل مسألة. وكل ما أريده هو أن يتكلم معه وزير خارجيتكم فى الشؤون المهمة. وفى الأملاك المستقلة حيث الحكومة مستقلة حقيقة تجدهم يطلعون الحاكم العام على ما يجرى. وإذا فكر رئيس الوزارة فى أمر هام حدث الحاكم العام فيه، وما أريده هو أن لا يكون المندوب السامى جاهلا بما يجرى.

عدلى باشا — لا ننكر أن الأمر من حيث الواقع قد يقضى بالاتصال بين ممثلى الحكومتين نظرا للعلاقات التى تنشئها المحالفة. ولكن الذى اعترضنا عليه هو الصيغة التى استعملت.

اللورد كيرزن — تقولون إذن بالاتصال فحبذا لو اقترحتم صيغة أخرى.

عدلى باشا — نحن لا نريد التخصيص بأن العلاقات تكون قائمة بين الممثل البريطانى ووزير الخارجية وإنما تكون بين الحكومتين المصرية والإنجليزية.

اللورد كيرزن — لسنا فى وقت وضع الصيغ. ولكن مركز المندوب السامى الاستثنائى يجعل من الواجب أن يكون عالما بما يجرى. وقد أشرتم الى المعاهدات التجارية ورغبتم فى الاحتفاظ بما كان لكم من الحرية — أما المعاهدات السياسية فترون أنه يكفى أن تتعهد مصر بأن لا تعقد اتفاقا مضرا بمصالح انجلترا السياسية الخ — ولكن من الحكم فى هذا، طبعا نحن، ونحن وحدنا الذين نعرف ونحكم بأن ذلك مضر بالمصالح البريطانية أو غير مضر — ألستم تصلون بذلك الى التسليم بما أقول؟

المستر لندسى — ألا ترون اذا كان سعد باشا وزير خارجية أنه يستطيع أن يعقد اتفاقا مضرا بمصالح انجلترا؟

عدلى باشا — مع نص كالذى تقترحه لا يمكن ذلك.

اللورد كيرزن — إن الحجة التى تردّدونها دائما ، وهو أن هذا لا يحصل . فإذا حصل كانت لدينا الوسائل الكافية لمنع تنفيذه أو لاتقاء الضرر الناتج عنه لا تبلغ منى مكان الاقتناع .

عدلى باشا — ولكن ما نقوله هو الواقع .

اللورد كيرزون — على أى حال هذا أمر يمكن الاتفاق عليه كما يمكن الاتفاق على لقب الممثل البريطانى — أما مسألة الامتياز ومشروع هرست فسيناقش فيهما فى وقت آخر .

ثم انتقل الى المسألة العسكرية) أرى أن الموقف الذى اتخذتموه فى هذه المسألة فى مذكرتكم هو بعينه الموقف الذى اتخذتموه عند المناقشة فيها فى اجتماعاتنا ، وقد قرأت مذكرتكم بإمعان ولى كلمة عن أمانيكم فيها — فان هذه الأمانيد تتلخص فى معنى واحد. وهو أن القوة العسكرية لا يحتاج اليها لحفظ الأمن أو حماية الأجانب أو الدفاع من الحدود لأنكم سوف تستطيعون ذلك بجيشكم أنكم سوف يكون لكم جيش قوى منظم يمكنكم من القيام بهذه الواجبات بأنفسكم — فهل هذا هو الواقع ؟

لا يخرج الأمر فى ذلك عن إحدى صورتين : الأولى أن تكونوا أظهرتم فى الماضى ما يدل على استعدادكم لذلك ، والثانية أن تكون لأمتكم نزعة حربية وأن تكون أشربت حب النظام العسكرى وليس شىء من ذلك بصحيح ؛ والدليل على ذلك حوادث الاسكندرية وكل من يعرف فلاحى مصر يعرف أنهم خير فلاحين للأرض . وأنه ليس لديهم أقل استعداد حربى . وأكر أول مرة هبطت فيها مصر أنى رأيت منظرا غريبا فقد كان الشبان يجمعون للقرعة العسكرية وكان أهلهم من ورائهم يبكون ويصرخون — أولئك الذين سينتظمون فى سلك الجيش ويطالبون بالدفاع عن بلدهم يشيعون بالبكاء والعويل .

عدلى باشا — ذلك أن قانون القرعة كان فى الوقت الذى تشيرون إليه ممقوتا . فإنه كان يجعل الشخص الذى يؤخذ لخدمة العسكرية لا يعود يصلح لغيرها .

اللورد كيرزون — أتريد بذلك أن تقول أن نظام التطوع أفضل ؟

عدلى باشا — ليس هذا غرضى وإنما الذى ألاحظه أن مدة الخدمة طويلة جدا .

اللورد كيرزن — تقولون إن جيشكم فيه الصفات الحديثة اللازمة . ولا أظنكم تجدون أحدا يقركم على ذلك .

عدلى باشا — ولكن التاريخ قد دل على أنه لما نظم الجيش المصرى حارب حربا مجيدة . وقام بكل ما طلب منه .

اللورد كيرزن — كذلك دلت حوادث الاسكندرية على أن الجيش المصرى لم يكن غير كاف فقط، بل دلت على أنه انضم الى المشاغبين والغوغاء، فكيف تظنون أن الأجانب يرضون بما تقترحون؟ على أنه كلما ذكر تقرير اللجنة نبض إحساسكم وطلبتم عدم نشره؛ وأرانى مضطرا الى نشره اذا بقى موقفكم كما هو الآن ليعلم كل واحد هنا وفى الخارج أن ابقاء الجيش لحماية المواصلات وحدها جنون ولكنى حريص على إرضائكم فلا أريد أن أنشره .

عدلى باشا — إنى لم أقرأ التحقيقات وقد سبق لى أن طلبت صورة منها ومن التقرير .

اللورد كيرزن — ولا أنا . وهى طويلة جدا وكل ماقرأته هو الملخص التلغرافى الذى أرسل لى من مصر .

المستر لندسى — نحن نعد صورا منها . فإذا فرغنا منها أرسلنا لكم صورة .

اللورد كيرزن — تقولون عن القوة العسكرية إنها توضع فى جانب منعزل . ويبقى عددها صغيرا وتلبث لاتتحرك حتى تقوم حرب . ولا يكون لها شأن فى زمن السلم — وأقرر لكم بكل صراحة أن الرأى العام هنا وفى الأمبراطورية كلها لا يقبل ذلك — ولا يمكن أن نمحو تاريخ الخمس والعشرين سنة الأخيرة . نحن نريد أن نعطيكم كل ما يسعنا إعطاؤه — تطلبون الاستقلال . ولكن بأى شىء كسبتموه — وقع حقيقة هياج وفتن وقتل بعض الأجانب . ولكن هل كسبتموه بالحرب والقتال — إنى أريد أن أسهل لكم الأمور . ولكن ما تقترحونه شئ لايسع الحكومة الإنجليزية قبوله . وإنى إذا نشرت التقرير فإنكم لا محالة آخذون أقل مما أعرض عليكم — وإنى أضرب لكم مثلا بلدا صغيرا كبلجيكا فقد كانت مضمونة من ألمانيا وفرنسا وانجلترا . فماذا أفادتها تلك الضمانة؟ أحالت دون غزوها واجتياحها ؟ إذا كنتم تعتقدون أن المعاهدة وحدها تضمن كل شىء فأنتم واهمون .

رشدى باشا — ولكن أيرضى البلجيكيون أنكم فى سبيل الدفاع عنهم ترابطون بجيش فى أرضهم؟

اللورد كيرزن — إن بلجيكا تطلب أن تعقد اتفاقات بشأن الدفاع عن حدودها وإن هذا أحب شىء لديها . ومع ذلك فهل تقارنون مركز مصر ببلجيكا ؟ وليس يمكن على أى حال أن تملوا علينا شروطكم حينما تكون المصالح الأمبراطورية معرض النظر . وحبذا لو وجدتم أثناء غيابى فى باريس وسيلة للاتفاق بدلا من أن تتقاذف المذكرات — لا أحب أن تقولوا إن هذا أمر لايمكننا قبوله فلا حيلة لنا فى قطع المفاوضات، فإننى لا أريد أن نصل إلى هذا المركز — وقد قلت لكم إنى أرى أن الكلام فى التفاصيل خير من المناقشة فى العموميات . وأرجو ألا تنسوا أن أمتكم لم تكسب استقلالها . على أنها تستطيع أن تستكمل فى المستقبل ما ينقصها من شروطه، كذلك أرجو أن توقنوا أننا لا نبغى لذة بحفظ قوة كبيرة فى بلادكم، وانما الأغراض التى شرحتها لكم هى التى تدعونا للبقاء . وقد ذكرتم التوقيت بالنسبة لهذه القوة العسكرية ولكنى لا أظن ذلك ممكنا فيما يتعلق بالمواصلات

وقد يمكن النظر فى ذلك بالنسبة للأغراض الأخرى — ولست أهـدّدكم بما أقول ولكنى اتكلم بصراحة. فهل تريدون أن تقولوا شيئا الآن أو أن ترجئوا الكلام فى ذلك حتى دراسة هذه الملاحظات؟

عدلى باشا — بدأتم الحديث بأنكم ستبدون ملاحظات بلا انتظار جواب عليها .

اللورد كيرزن — ولكن اذا هاجمتكم فدافعوا .

عدلى باشا — أذكر أنكم قلتم عن مسألة القـوة العسكرية إنها تؤجل الى حين تحرير صيغة النص المتعلق بها .

اللورد كيرزن — أرى أن حل هذه المسألة إنما يكون بوجه عام — قد يكون من المصلحة وضع قوة فى بلد من البلاد و بعد سنتين لا يصبح لهذه القوة لزوم فيها — خذوا الاسكندرية مثلا ففيها عدد كبير من الأجانب (سأل عن عددهم فأجاب صدقى باشا : نحو ستين ألفا) يحتاجون إلى الحماية. نحن لا نريد أن نخطر عساكرنا فى شوارع الاسكندرية ، على أنه قد يكون من اللازم أن يقيموا فى خارجها . فمحل القوة وعددها أمر يترك ليكون محل اتفاق بين الحكومتين من وقت لآخر . ولكنى لا يسعنى التسليم بالتمييز الذى تقترحونه بين حالتى الحرب والسلم و بأن القوة تظل فى السلم منزوية فى ركن ، ولا أعتقد أن أحدا يقبل هذا التمييز .

عدلى باشا — فى الفرض التى تفترضونه ألا تكون القوة مرابطة فى مكان واحد ؟

اللورد كيرزن — لا أريد أن أتقيد بشىء وأترك ذلك للظروف . واذا وقع لكم أن أخرجتم جيشا عظيما بعد خمس سنوات مثلا فقد يصبح الأمر محل نظر — وهناك طريقتان لإعادة النظر فى المسألة : إحداهما أن يحدد زمن معين ، خمس أو عشر سنوات ، يعاد النظر فيها بعده. أو أن لايحدد زمن وتترك إعادة النظر للظروف فتصح معالجتها فى أى وقت .

عدلى باشا — ألا تسلمون أن كل المسألة الحربية تكون محل نظر ؟

اللورد كيرزن — أريد أن أذهب معك الى (Downing Street) حيث يجتمع المؤتمر الأمبراطورى. لترى ماذا يقولون فى ذلك. إذا سمح لى عدلى باشا بأن أجمعه بوزراء الأملاك المستقلة المجتمعين فى لوندرة فى هذه الآونة لعلم كيف يتشددون فى هذا الموضوع .

عدلى باشا — قد تتغير الظروف. فإذا تغيرت أفلا يكون هناك محل لإعادة النظر فى المسألة ،

اللورد كيرزن — اذا تغيرت الظروف فلا مانع — فقد تضيع المستعمرات . ولا يكون محل للكلام عن المواصلات . ولكنى أريد أن أقصر الكلام على الحقائق العملية .

عدلى باشا — ليس هذا الذى أعنى. وإنما أعنى أن مصر قد تتوافر لديها الوسائل الكافية لتأمين مواصلاتكم وأنكم تطمئنون لها وتثقون بها بعد الذى ترونه من علاقاتها معكم .

(ثم تلا ذلك حديث متفرق ذو شجون . قال فيه عدلى باشا إن لدينا ملاحظات على ماردد تم به على مذكراتنا ولكن ضيق الوقت يحول دون تفصيل الكلام فيها. وقال صدقى باشا أرجو أن أقنعكم بأن عملية شراء القطن كانت عملية صائبة . ثم قال عدلى باشا ونستطيع أن نقنعكم بأنه ارتكبت فى العهد الأخير أغلاط فى الإدارة المالية فى مصر لاتقع مسئوليتها على المصريين) .

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة ٩

الامضاء : عبد الحميد بدوى

---

(٨) محضر الجلسة السابعة

بين دولة عدلى باشا و بين اللورد كيرزن

فى يوم الخميس ٤ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

حصلت هذه المقابلة فى الساعة الرابعة مساء بناء على موعد سابق .

اللورد كيرزن — تناقشنا طويلا فى الجلسات الماضية. ولكن لاأرانا قربنا كثيرا بين وجهتى نظرنا. وعندى أن الأحاديث الخاصة أدنى إلى هذه الغاية فإن طبيعة الجلسات الرسمية يغلب فيها اشتغال كل فريق بالدفاع عن موقفه و يصعب فيها البحث فى صيغ التوفيق بين الآراء المختلفة .

إن مسألة القوة العسكرية هى فى نظر الوزارة الانجليزية أم المسائل. ولا يمكن تغيير نظريتها فى شأنها . وهى لم تقبل النتيجة التى وصل إليها اللورد ملنر فى هذا الصدد و يجب أن لايغيب عن الفكر أن الاستقلال الذى تطلبونه لم تكسبوه. و كيف يكون — كما تريدون — تقيا غير مشوب بشىء مادامت هناك مصالح يجب أن تراعوها .

عدلى باشا — نعم نحن لانكسب الاستقلال بحرب. ولكنا دخلنا المفاوضات على قاعدته، وقد رضيتم بذلك حين قبلتم أن تعترفوا باستقلالنا متى ضمنت مصالحكم . وأن ماتذهبون إليه فى مسألة القوة العسكرية لايتفق مع الاستقلال. بل هو رجوع إلى ما كنا فيه، إذ متى رأى قائدكم أن تكون الجيوش موزعة هنا وهناك لغرض المحافظة على الأمن مكنه ذلك لامحالة للتعرض لشئوننا الداخلية بل ومكنه أيضا من إعلان الأحكام العرفية مثلا إذا أراد .

اللورد كيرزن — يمكننى أن أذكر لك بلادا مستقلة فيها مثل هذه القيود . فكوبا المستقلة مثلا بها جيوش للأمريكان .

عدلى باشا — لا . بل أظن أن للأمر بكان حق إنزال الجيش فقط .

اللورد كيرزن — لا بل أؤكد لك ما أقول .

عدلى باشا — إن البلاد لايمكن أن تقبل ماتعرضونه الآن . ومهما يكن من أمر دخول الطرفين فى هذه المناقشة بلا قيد فإن هذا لاينفى أنه عرض على البلاد مشروع يقتضى وجود القوة العسكرية فى نقطة معينة لغرض معين ولا يجعل لها تداخلا فى أى شأن من الشئون الداخلية .

اللورد كيرزن — إن الوزارة الإنجليزية ثابتة فى هـذا الموضوع ولو كنت مكانكم لأقنعت بلادى بالقبول قائلا لها إن عندك غير هذا من مظاهر الاستقلال مايكفى الآن وسوف ينظر فيما بقى فتنالين أغراضك تامة بعد حين .

عدلى باشا — إن مخامتك تقول إن لبلادنا من مظاهر الاستقلال مايكفيها ولكنا لم نحصل إلى الآن فى مناقشاتنا على شىء .

اللورد كيرزن :— إن المسائل الأخرى فى نظرى مما يمكن الاتفاق عليه بل مما يجب الاتفاق فيه . أما مسألة التمثيل الخارجى مثلا فقد عرفت فيها أدلتكم و يمكننى أن أدلى بها إلى الوزارة . وأما مسألتا الموظف المالى والموظف القضائى فطريق التفاهم عليهما ميسور و يمكنكم أثناء غيابى أن تتفاهموا بشأنهما مع المستر لندسى وأعوانه . ولكنى أقول لكم بكل صراحة أن مسألة الجيش لاسبيل إلى تغيير نظرية الحكومة فيها .

عدلى باشا — نحن لا نجهل أنه متى كانت لكم قوة فى جهة ما من القطر المصرى فإننا نكون أبدا عرضة لتداخلكم إذا وقع بالأجانب خطر شديد حتى ولو كانت هذه القوة قاصرة على حماية المواصلات . ولقد ذكرتم أنتم حالة تعرض مندوبكم للخطر وتساءلتم كيف تقف جنودكم مكتوفة الأيدى ، والواقع أنه فى مثل هذه الحالة لا نتصور نحن أيضا أن لا يكون لها وجه للتداخل .

اللورد كيرزن — هذه مسألة عسكرية يدركها الفنيون أكثر منى ، وأنى مستعد لتقديمكم لوزير حربيتنا ولرئيس أركان الحرب تتداولون معهما إذا شئتم ، وربما فهمتم منهما أن هناك من حالات الثورة ماتنقطع فيه المواصلات بحيث لاتعود القوة العسكرية صالحة لأى عمل ، وقد جرى مثل ذلك فى أرلندا أخيرا — كذلك لكم أن تقابلوا المستر لويد جورج فتفهموا منه مبلغ تشدد الوزارة فى هذا الموضوع . وقد كنت أتكلم معه منذ يومين فى شأن المسألة المصرية فأبدى الرغبة فى مقابلتكم .

عدلى باشا — نحن نسر بمقابلة جنابه ، ولكن اسمح لى أن أقول إن التشدد فى وضع المسألة هذا الوضع لايقدم عملنا ولا أراكم تقدمتم خطوة لمقابلتنا ، فإنى لم أسمع منكم حتى ولا الرغبة فى أن تكون الاحتياطات قاصرة على مدينة الإسكندرية التى حصل فيها الشغب ولمدة معينة مثلا .

اللورد كيرزن — ان الوزارة تنظر الى مسألة القوة العسكرية نظرة واحدة . فاذا كان هناك توقيت كان للموضوع كله ، واذا تم التفاهم على ذلك جاز أن بعد خمس سنوات مثلا يعاد النظر بين الطرفين فى جزء المعاهدة المتعلق بالقوة العسكرية .

عدلى باشا — ولكن ذلك لا يغير من وجه المسألة إذا كان أمر استمرار وجود القوة العسكرية فى يدكم ويجرى على حسب رأيكم .

اللورد كيرزن — ولكن المأمول أن تكون الحالة فى مصر إذ ذاك بحيث لاتدعو الى إبقاء الجيش — صدقنى فى أنى أنظر إلى المسألة المصرية بعناية خاصة، وإنى أتوق إلى إرضائكم ولست أريد أن أتعرض للأشخاص، ولكنى يسعنى أن أقول إنه إذا كان المفاوض معكم هو المستر ونستون تشرشل مثلا لرأيتم أنه أكثر منى تشددا وخير لمصر أن لاتقع مرة أخرى فيما وقع فيه سلطان تركيا من الخطأ عند الشروع فى وضع معاهدة " درند وولف " — لقد كان اللورد سالسبرى ممثلا اذ ذاك رغبة فى جلاء الإنجليز عن مصر . وكنت أنا فى بدء عملى سكرتيرا له وإنى موقن بصدق رغبته ولكن سلطان تركيا أضاع عليكم هذه الفرصة، ومضت أربعون سنة لم يعمل فيها شىء فى هذا السبيل فهل تريدون أن تجددوا هذه التجربة .

سأسافر إلى باريس يوم الأحد حيث أبقى عشرة أيام لحضور المجلس الأعلى للحلفاء، ويسرنى قبل قيامى أن أعرف منكم ما إذا كان هناك أمل فى الاتفاق على مسألة القوة العسكرية بعد أن تكونوا قد تبينتم مركزنا بالنسبة لها . وسأبعث لكم بمذكرة فى هذا الموضوع . وأرجو أن تخبرونى قبل سفرى عما إذا كنتم تبغون الاستمرار فى المفاوضة أثناء غيابى أو تفضلون بقاء المسألة حتى أعود وأعرض المسألة بحذافيرها على الوزارة . ولا أخفيكم أنى أفضل أن تنتهزوا فرصة غيابى للتكلم مع المستر لندسى وأعوانه فى باقى المسائل وأعدكم بأنه بعد عودتى من باريس يكون لنا اجتماعان أو ثلاثة — لأننى باق هنا إلى ٢ أو ٣ سبتمبر — ثم نعود فى أوائل أكتوبر لإتمام مهمتنا — هل يهمكم العودة إلى مصر فى ميعاد معين ؟

عدلى باشا — إنى لا أرغب بالطبع فى البقاء بلا مبرر ولكن بما أن الأمر متعلق بأهم ماعندنا من الشؤون فالزمن الذى تستدعيه المفاوضة لايهم .

اللورد كيرزن — إن الحالة الآن بمصر حسنة والمسألة التى نشتغل بها هامة ويحسن أن نبذل كل ما يلزم من الوقت للبحث والتدقيق فيها من جميع الوجوه .

عدلى باشا — سأنتظر مذكرتكم الجديدة عن المسألة العسكرية . وأرجو أن يكون فيها خير وأن تذلل بعض العقبات .

وانتهى الحديث حيث كانت الساعة الخامسة وعشر دقائق .

(تبودلت بين عدلى باشا واللورد كيرزن بعد هذا الحديث كتب بشأن القوة العسكرية وردت بنصها الانجليزى والفرنسى فى مجموعة المذكرات) .

(٩) محضر الجلسة الثامنة

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لندسى

فى يوم الإثنين ١٥ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

طبقا لما كان منويا من قبل ، خابر دولة عدلى باشا بعد عودته من باريس المستر لندسى فى صبيحة هذا اليوم واتفق على أن يقابله بوزارة الخارجية فى الساعة الثالثة والربع وقد حصلت هذه المقابلة فى الميعاد المعين ودامت ثلاثة أرباع الساعة .

المستر لندسى — سألنى اللورد كيرزن تليفونيا صباح اليوم عن درجة تقدم المفاوضة فأجبته بأننا لم نجتمع بالوفد من عهد سفره ، لأن عدلى باشا كان هو أيضا فى باريس .

عدلى باشا — نعم لم نجتمع لأننى سافرت صبيحة اليوم التالى لإرسال كتاب اللورد الأخير ولا أخفى عليك أننى وزملائى رأينا عدم استئناف المفاوضة على الطريقة التى رآها اللورد ، وذلك مخافة أن يسبق إلى اعتقادكم أننا قبلنا نظريته فى موضوع القوة العسكرية ، اذ كان يصح أن يفهم من ذلك الكتاب أن المفاوضة فى المسائل الأخرى تفيد التسليم من جانبنا باقتراحاتكم فيما يتعلق بتلك القوة — وقد علمتم طبعا أنه ليس فى استطاعتنا قبول هذه الاقتراحات التى عبرنا عنها فى مذكرتنا بأنها هى والاحتلال سواء — والواقع أن الغرض الذى رمينا إليه بالكتاب الذى أرسلناه إلى اللورد لم يكن ما فهم منه من أننا نعمل على كسب بعض المسائل للنظر بعد ذلك فى التنازل عن البعض الآخر ، بل إن غرضنا كان لا يتعدى عرض المسائل كلها لنتبين ما هو مقبول منها وما هو غير مقبول ، أى أن نتبين مواضع الخلاف — ولذلك فوائد : (الأولى) أننا بعد تصفية المسائل التى ليس فيها خلاف نحصر مجهودنا فى إزالة ما يبقى من الخلاف فى المسائل الأخرى — (والثانية) أننا إذا عدنا الى بلادنا أمكننا أن نقول لها إن الإنجليز رضوا بكيت وكيت ولم يرضوا بكيت وكيت مما نتمكن به من إيضاح أن المفاوضات لم تقف عند الصعوبة الأولى ، وأننا وصلنا فيها إلى أبعد حد ممكن — (والثالثة) وهى فائدة للجانب الانجليزى ، أن تتمكن مصر من تبين النوايا الحقيقية للحكومة الإنجليزية فلا يكون الخلاف متسع المدى — وعلى كل حال فإننا لم نقصد بما اقترحناه فى كتابنا أن نلزم الجانب الإنجليزى بما يكون قد وافق عليه فى حال عدم الاتفاق على ما عدا ذلك .

المستر لندسى — أنتم على حق فيما تقولون . وإنى أعرف أن لورد كيرزن لا يرى فى الأمر غير هذا الرأى . وإنه لم يقصد مطلقا بالكتاب الذى أرسله اليكم أن استئنافكم للمفاوضة ملزم لكم بنظريته فيما يتعلق بالقوة العسكرية . وهو يميل الى أن تتباحثوا فى المواضيع الأخرى معى دون أن يرتبط كلانا بنتيجة هذه المباحثة ودون أن يكون فى ذلك أيضا أى ارتباط لكم فيما يتعلق بموضوع القوة العسكرية . وها أنا مستعد لأن أتباحث معكم فى كل المواضيع إلا اثنين وهما القوة العسكرية والعلاقات الخارجية إذ أنهما سيكونان ، كما فهمت من اللورد موضوع عرض خاص على الوزارة

والمسائل التى يصح أن تدور عليها المناقشة هى : المندوب المالى والمندوب القضائى والامتيازات وتعويضات الموظفين الإنجليز الذين تستغنى مصر عن خدماتهم والسودان وقناة السويس والدستور ويدخل فى ذلك الكلام على حرية الأديان .

(ثم تبودل الكلام فى هذه النقط) .

المستر لندسى — فيما يتعلق بالمسائل المالية ، ستطلب انجلترا من مصر التعهد بدفع الجزيه التركية (وبركو الدولة العلية) الى الدائنين المحول دفعها إليهم — وفيما يتعلق بالمحاكم والامتيازات لوحظ أن هذه المسألة عقبة تعترض سير المفاوضات . ومن المستحسن إبقاء الحالة على ماهى عليه مؤقتا ، وبعد أن يتم كل شىء وينفذ النظام السياسى الجديد يشرع بغير تعجل فى المفاوضات الخاصة بإلغاء الامتيازات . ويكتفى الآن بأن يصدر دكريتو بمد سلطة المحاكم المختلطة إلى أجل غير مسمى ويكون لمصر الحق فى أن تضع حدا لهذا الأجل باعلان سابق بمدة سنة للتاريخ الذى تحدده لذلك . وفيما يتعلق بالموظفين الإنجليز لا تعترض انجلترا على حق مصر فى تعيين موظفين أجانب من غير الإنجليز إذا شاءت ولكن الذى تطلبه هو ألا يستبدل بالإنجليز أجانب من جنسيات أخرى وستقترح ماتراه عادلا فى شأن التعويض — وفيما يتعلق بقناة السويس تعتبر انجلترا أن لها شأنا كبيرا فى صيانتها . وبما أن مدة امتيازها ستنتهى بعد زمن غير بعيد . فسيترتب على ذلك أن الشركة فى الجزء الأخير من امتيازها تهمل القيام بما يلزم لوقايتها وحفظها من الأعمال الكبرى . إذ لا يكون فى استطاعتها استهلاك النفقة فى وقت لائق ، ولذلك ستطلب انجلترا الاقرار مبدئيا على مبدأ المفاوضة فى أمر تجديد الامتياز توصلا إلى درء هذا المحذور .

أما فيما يتعلق بالدستور . أيرى الوفد أن يذكر أمره بالمعاهدة . ؟

عدلى باشا — يرى المصريون أن موضوع الدستور موضوع داخلى خاص بهم ، وأن اللورد ملنر إنما ذكره بمشروعه إثباتا لما تريده انجلترا من التعاقد مع دولة ذات نظام ملكى دستورى .

المستر لندسى — إن الذى يهمنا من هذا الأمر بوجه خاص ، أن تضمن بمصر حرية الأديان .

عدلى باشا — لا تمانع مصر فى شىء من مثل هذا الضمان . وله نظائر فى المعاهدات مع دول أخرى .

المستر لندسى — إذا ختم المفاوضة فإنى مستعد لها من الغد . ويمكننى أن أشتغل صباحا ويمكننى أن أشتغل معكم كل يوم . بل وأستمر أيضا فى فصل الأجازات .

عدلى باشا — هل لا ترى أن تبلغ ملاحظاتنا هذه للورد قبل المفاوضة ؟

المستر لندسى — لا أرى لذلك من فائدة لأنى أعرف تماما مرامى اللورد ، وأنه لم يقصد أن يلزمكم بشىء بكتابه — وأن أعرف ما إذا كان الوفد جميعه سيحضر المفاوضات أو سيحضرها بعض أعضائه فقط. لأهيئ المكان حسب عدد الحاضرين .

عدلى باشا — سأبحث ذلك مع زملائى .

المستر لندسى — أما من جهتى فسيكون معى المستر مرى والمستر كوبر .

(وانتهى على ذلك الحديث) .

---

(١٠) محضر الجلسة التاسعة

بين الوفد الرسمى المصرى وبين المستر لندسى ومساعديه

فى يوم الأربعاء ١٧ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

حدد للاجتماع الساعة العاشرة والربع صباحا . وفى تلك الساعة انتظم الجمع وأخذوا مجالسهم .

المستر لندسى — إذا وافقتم نبدأ عملنا بأن نراجع التحفظات واحدا بعد آخر ، وهى التحفظات التى أبديتموها فى الجلسة الأولى وبلغتمونا إياها كتابة وأرى أن ذلك خير طريقة للعمل .

(قرأ التحفظ الأول . وهو المتعلق بإلغاء الحماية) : لا حاجة للكلام فيه . فقد قبل هذا التحفظ بشرط الوصول الى وضع اتفاق بين البلدين .

(ثم قرأ التحفظ الثانى) : إن هذا التحفظ يجرنا إلى البحث فى طريقة التصرف فى الامتيازات وشأنها فى العلاقات المستقبلة بين مصر وانجلترا . وأظنكم تعرفون رأينا فى ذلك وفى وسعى أن أشرحه بشكل أتم مما فعله اللورد كيرزن إذ كانت عنايته مصروفة إلى مسائل أخرى .

مصر حريصة على الوصول إلى إلغاء الامتيازات وأرجو أن تعتقدوا أن انجلترا تحرص كذلك على إلغائها إذ لا يشك أحد فى أن مصر لن يمكنها أن تتقدم وهذه القيود قائمة لها فى كل سبيل معترضة لها فى كل عمل هام . وإنما الصعوبة فى طريقة الوصول إلى ذلك . وقد رسم تقرير اللورد مانر لذلك طريقا ولكننا بالتجربة أفضينا إلى الاعتقاد بأنه من الصعب جدا أن ننتهى إذا التزمنا مذهب اللورد . فإن المعاهدات مع الدول لم تنته بعد ولا يرجى انتهاؤها قريبا . فالأولى إذن اسقاط هذه المسألة من المعاهدة . على أننا سنستمر على المفاوضة مع الدول بشأن الغاء الامتيازات وسيكون لديكم الوقت الكافى لبحث مشروعات القوانين التى يستلزمها ذلك الإلغاء . ومن المحتمل أن يكون كلانا مستعدا فى وقت واحد . فترون من هذا أننا نوافق على عدم تعليق نفاذ المعاهدة بيننا على الفراغ من مسألة الامتيازات .

عدلى باشا — كما ذكرت لك فى حديثى السابق نحن لانريدأن يعد دخولنا اليوم فى حديث جديد قبولا أو ميلا إلى قبول رأيكم فى المسألة العسكرية .

المستر لندسى — طبعا هو كذلك .

عدلى باشا — ألا ترى أنه لا محل لأن نتكلم عن الامتيازات فى المعاهدة ؟

المستر لندسى — أعتقد أن هـذه أبسط طريقة . والذى أقصده هو أنه لا يمكننا أن نسير بحسب الطريقة التى اقترحتها لجنة ملنر .

عدلى باشا — مصر أيضا اعترضت على هذه الطريقة وطلبت إشراكها فى المفاوضة مع الدول كما اعترضت على تعليق نفاذ المعاهدة ، ومهما يكن من رغبتنا فى إلغاء الامتيازات فإننا لا ننكر أن الأخذ بطريقة ملنر يترتب عليه تأخير التسوية بيننا .

رشدى باشا — معنى حديثنا هو أن انجلترا لا تحل فى المعاهدة محل الدول فى امتيازاتها .

المستر لندسى — إن تقرير لجنة ملنر يقـدر وضع تصريح صريح فى المعاهدة بهذا المعنى أى بمعنى حلول انجلترا محل الدول ونحن لم نعدل عن هذا الغرض ولا أرى أن المعاهدة تنافيه .

رشدى باشا — لم أقصد أن أقول إن المعاهدة تنافيه ولكن الذى أقصده هو أن مسألة إلغاء الامتيازات أمر يتفق عليه فيما بعد .

عدلى باشا — سيكون من أثر ترك المسألة الآن أننا عند الاشتغال بها بعد المعاهدة نتساعد فى الوصول الى حلها .

المستر لندسى — اقتراحى سلبى محض .

رشدى باشا — بعد المعاهدة سنسعى فى تعديل الامتيازات . ومادام لنا التمثيل الخارجى فسيسهل علينا ذلك .

المستر لندسى — لم نتكلم عن ذلك .

عدلى باشا — لا نمزج بين الأمرين . وواقع الحال هو أننا إذا كنا اثنين يتساعدان كان الأمل فى الاتفاق أقرب ، ثم إنه مما يسهل الحصول على رضى الدول أن تكون مصر راضية عما يعرض عليها راغبة فيه ؛ وحينئذ لا محل لبقاء النص الذى هو موضوع هذا التحفظ .

المستر لندسى — إن هناك عدة مواد من المشروع تتأثر بحـذف الإشارة إلى الامتيازات (وذكر الفقرة الخامسة من المـادة الرابعة وهى المتعلقة بحق المعارضة فى التشريع (Veto) والمـادة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة وغيرها) .

ويكون مفهوما بيننا أن انجلترا ستستمر فى المفاوضة بشأن هـذه الامتيازات . أما القدر الذى تشترك به مصر فى هذه المفاوضات فمسألة ينظر فيها .

عدلى باشا — ولكنكم ستتفاوضون على أساس لم يُتفق عليه فإن أساس المفاوضة هو النظام الجديد الذى يطلب تلقاءه إلغاء الامتيازات . وهذا لم يتم الاتفاق عليه بعد .

المستر لندسى — لا نزاع فى أنه يجب أن يكون لكم علم بما يجرى حتى على تقدير عدم اشتراككم فى المفاوضة والذى يبقى معرفته هو كيفية التوفيق بين عمل الفريقين ؛ وتذكرون أننا عند تأليفكم الوزارة عرضنا عليكم مشروع الاتفاق مع ايطاليا وملاحظات ايطاليا عليه وكما عرضناه من قبل على وزراة نسيم باشا الا أنها امتنعت عن النظر فيه باعتباره مسألة سياسية خارجة عن نطاق عملها الإدارى .

عدلى باشا — الأفضل على أى حال ألا يُتعرض فى المعاهدة لذكر شىء عن الامتيازات .

رشدى باشا — مع التحفظ بأنه إذا كانت انجلترا تستمر فى المفاوضة فيكون ذلك باتصال مستمر معنا .

عدلى باشا — نعم لأن كل ما يعمل فى هذا الصدد ويراد تنفيذه بالقانون المصرى يجب أن ترضى به مصر .

المستر لندسى — هذا صحيح فإننا لا يسرنا أن نبرم ثلاث عشرة معاهدة مع ثلاث عشرة دولة ثم إذا رأت مصر أن تنكرها وتأباها سقطت هذه المعاهدات وضاعت مجهوداتنا .

(ثم قرأ التحفظين الثالث والرابع) : يرد على هذين التحفظين ما قلناه الآن بشأن الامتيازات ويتعلق بهما أيضا مسألة التمثيل الخارجى وقد اتفقنا أن لا نتعرض لها فى هذه الجلسة .

عدلى باشا — يجب على أى حال أن تكون مصر طرفا متعاقدا . وهذا واجب حتى مع الحالة الحاضرة .

المستر لندسى — واضح أن الاتصال واجب . وأرى أن هذه المسألة تتعلق بالشكل والإجراءات أكثر مما تتعلق بالموضوع .

رشدى باشا — حتى مع عدم وجود ممثلين لنا فى الخارج يمكن لمصر أن تكون طرفا متعاقدا بواسطة وزير خارجيتها .

المستر لندسى — أو بواسطة وزير خارجية انجلترا بحسب نظام الحماية الحاضر .

عدلى باشا — (بعد تلخيص المناقشة) : أما التحفظ الأول فمسلم به بشرط الوصول إلى اتفاق ، أما الثانى فهو فى محله إذ لا يجوز أن تذكر صيغة فى المعاهدة من مقتضاها أن مصر

تعترف بحقوق غير التى ورد ذكرها فى المعاهدة نفسها، وهذه الفكرة مردودة من نفسها، ولم تكن لتخطر على بال لولا أن الصيغة التى استعملت تركت محلا للقول بها. فلا خلاف فى هذه المسألة، أما التحفظان الثالث والرابع فهى مسائل واجراءات يتفق عليها بعد المعاهدة .

المستر لندسى — (بعد أن أثار مسألة المندوب القضائى) : ذكرتم أن هناك ارتباطا وثيقا بين وجوده وبين نظام المحاكم المختلطة وإلغاء الامتيازات . فهل لكم ملاحظات بصدده بمناسبة الحالة الجديدة التى نتباحث اليوم على أساسها .

عدلى باشا — كانت مسألة المندوب القضائى فى نظر لجنة ملنر جزءا من كل، وواحدا من مجموع ضمانات ترمى إلى تأمين الأجانب عوضا عن الامتيازات بعد الغائها ، وحيث أن مسألة الامتيازات ستترك الآن بلا حل مباشر. فلا وجه لتقديم ضمانة جديدة من الآن. مادام عمل المحاكم المختلطة سيستمر كما كان . وما دام الأجانب متمتعين بباقى امتيازاتهم ، ثم إن الأجانب لم يفكروا قط عند إنشاء المحاكم المختلطة وبعدها فى طلب ضمانة من هذا القبيل .

المستر لندسى — أفهم أنه مادام لا يمكن القبض على الأجانب ، وما دام التشريع والقضاء يجريان على قواعد مرسومة. فالخوف من المظالم أقل مما إذا ألغيت الامتيازات، وأطلقت يد المصريين فى أمور الأجانب .ولكنى لا أظن الأجانب يقبلون الاستغناء عن المندوب القضائى أو أن الحكومة الإنجليزية تسلم بذلك فإن المظالم التى يمكن وقوعها مع هذا قد تجعل حياة الأجنبى مستحيلة ، ناهيك بالمظالم الإدارية .

عدلى باشا ورشدى باشا — (ذكرا أنه فى وسع الممثل الأجنبى أن يحمى التابعين له وأن يدافع عنهم) .

المستر لندسى — ولكن التمثيل السياسى لا يمنع من وقوع المظالم .

رشدى باشا — ماذا تكون اختصاصات هذا المندوب القضائى ؟

المستر لندسى — أن يطلع على الأشياء بنفسه، وأن ينصح بما يرى، وأن يتحقق ويتبين مما يجرى .

عدلى باشا — ماذا الذى يعمله أو يراقبه هذا المندوب . وددت لو تحدد المسألة بشىء من الضبط والدقة ، أيتعرض للتشريع أم ينصح بتدابير عامة . أيكون له حق إبداء الرأى من تلقاء نفسه، أم يكون مراقبا للادارة العامة. ؟

المستر لندسى — يجب أن يكون له الحق فى أن يطلب من الوزير المصرى بقوة أن يمنع وقوع المظالم، وأن يكون له أن يشير على ذلك الوزير بما يرى اتخاذه من التدابير .

رشدى باشا — أتقصد بالتدابير التى يشير بها ، التدابير المانعة أو الرادعة . ؟

المستر لندسى — لايهمنى تحديد أيهما . وأرى أنه إذا كان يرى أن شيئا سيحصل ولايطلب من الوزير منع حصوله فيكون مخطئا بل مغفلا .

رشدى باشا — إذا كان الذى يتعرض له هو التشريع فإن اقتراحكم يقع منافيا لمسئولية الوزارة أمام البرلمان .

المستر لندسى — أترى أنه يجوز أن يمنع رجل من الاعتراض إذا وجد له محلا ؟

رشدى باشا — نحن لا ينقصنا الخبراء القانونيون .

عدلى باشا — لا أرى مع هذا كله ضرورة لوضع شخص خصيص بذلك .

المستر لندسى — إذا اتفق أن الإدارة المحلية تكره أجنبيا ، فإنها قد تجعل الحياة عليه مستحيلة قد توقف مثلا وابور الرى فى وقت غير مناسب وتضيع عليه بذلك مصالح جمة .

رشدى باشا — هذا نوع من المظالم يكفى فيه الاحتجاج السياسى ، والتقاضى أمام المحاكم المختلطة بعد ذلك كفيل بتعويض الأجنبى عما لحقه من الضرر .

عدلى باشا — عمليا ، ماهى حدود التداخل باسم الأجانب ؟ لأنى أرى أن التكييف الذى تكيف به اختصاصات المندوب القضائى يحرم إلى رقابة كل المصالح .

المستر لندسى — نحن نريد أن نتحبب إليكم . وأن نسهل عليكم مهمتكم ولكن هناك حدا أدنى لا يمكننا النزول عنه .

عدلى باشا — الاعتراض على المندوب القضائى قوى جدا فى مصر . ولا أمل لنا فى أن نرضيهم بهذا التفسير . ومادام اختصاص المحاكم المختلطة باقيا على حاله ومادام الأمر فيما عدا ذلك سيجرى كما كان يجرى قبل المعاهدة فلا أرى وجها لهذه الضمانة الجديدة .

رشدى باشا — يمكن أن يفهم وقوع المظالم فى حالة توسيع اختصاص المحاكم المختلطة ومده الى القضايا الجنائية ولكن لامحل للكلام فى احتمال وقوع شىء من ذلك والمناقشة فيما يجب اتخاذه تلقاء ذلك من الضمانات مع بقاء المحاكم القنصلية وعدم نقل اختصاصها الى المحاكم المختلطة .

عدلى باشا — أما وهذا النقل سوف لايتم بمقتضى المعاهدة فلا يبقى إلا البحث فى المظالم التى يمكن أن تقع من رجال الإدارة وفى هـذا النوع من المظالم يكفى احتجاج الممثل السياسى

للدولة التابع لها الأجنبي لدفع مظلمة لم يكمل وقوعها بعد. كما أن التقاضي أمام المحاكم المختلطة كاف للتعويض عن كل ضرر وقع فعلا ، ولكن هذا المندوب سينتهي أمره بأن يراقب كل فروع الادارة .

صدقي باشا — كيف يصل الى العلم بما يريد أن يشير بشأنه ؟

عدلي باشا — ألا ترى أنه سيتداخل في كل الوزارات .

المستر لندسي — لا تعنيني إلا حالة المظالم ولا يهمني بعد ذلك في أي جهة أو مصلحة حصلت تلك المظالم .

رشدي باشا — هل المظالم التي تعنيها ضد أشخاص الأجانب . أم ضد مصالح الأجانب فإن كانت المصالح فإن الاحتجاج السياسي والمحاكم المختلطة كفيلان بحمايتها .

المستر لندسي — المقصود هو منع حصول الاعتداء . لا التعويض عنه بعد حصوله بقضايا طويلة .

صدقي باشا — كيف يصل هذا الموظف الذي تسمونه بأنه قضائي الى العلم بما يمس الأجانب في كل مصلحة من المصالح ؟ لا أرى لذلك طريقا إلا التبليغ . وسيترتب على إشاعة حقه في التداخل أنه سيتداخل في عمل كل مصلحة . وقد يحتاج الى إجراء تحقيق ويترتب حتما على هذا التداخل اضطراب في العمل .

المستر لندسي — لا تقنعني هذه الحجة تماما .

رشدي باشا — ولكن ما تقترحونه يفضي الى تداخل عام مطلق في كل أحوال البلد .

المستر لندسي — هذه مجرد ألفاظ وهي لا تمنع من حصول المظالم .

رشدي باشا — ولكن الاستقلال الذي ستعترفون به من بعد ذلك سيكون هو أيضا لفظا فارغا .

المستر لندسي — لا يهمنا أي شكل تتخذه هذه الضمانات . ولكن الذي يهمنا ضمانة تؤمن الأجانب إذ هم خائفون حقيقة .

عدلي باشا — كل ما يخشاه الأجانب هو إلغاء الامتيازات . وإذ كانوا لم يتنازلوا عن شيء ، فماذا عساهم يطلبون ، وقد يطمعهم هذا فيطلبون شيئا آخر عند ما يسألون الموافقة على إلغاء الامتيازات .

المستر لندسي — لا بل يخشون الإدارة الأهلية المحضة . وقد حاولت وحاول اللورد كيرزن من قبلي أن نوضح هذه المسألة . والواقع أن الذي كان يطمئن الأجانب هو الامتيازات واشتراك

الإنجليز فى الإدارة ، ولا شك أنه كانت تقع مظالم كثيرة على الأجانب لو لم تكن انجلترا مشرفة على الإدارة المصرية .

رشدى باشا — قبل الاحتلال كانت المظالم واقعة على المصريين وحدهم بسبب حكومتهم المطلقة. فى حين كان الأجانب فى أمن وسكينة بسبب امتيازاتهم .

المستر لندسى — قد حاولت أن أبين لكم كل وجهة نظرنا .

رشدى باشا — ألا تذكرون لنا نصا تتناقش على أساسه ؟

المستر لندسى — قد أرسلنا لكم النص .

رشدى باشا — ولكنه مبهم غامض .

المستر لندسى — وهذا ما يجب أن يكون .

عدلى باشا — الذى يتلخص من هذه المناقشة أنكم تشددون فى الحصول على المندوب القضائى أو ضمانة معادلة له .

المستر لندسى — أنا لا ألتزم فى كلامى نصا معينا. و انما الذى يعنينى هو الموضوع نفسه و يصح أن يعرف اختصاص هذا المندوب بصورة أخرى (ثم أردف مازحا) وانى لأستحى من اقتراح شىء بعينه . لأنى أخشى أن رشدى باشا يرفع يديه و يقول هذا مستحيل القبول .

عدلى باشا — ولكن هناك شعورا عاما ضد وجود هذا الموظف . (ثم أشار إلى الخلاصة العامة من تقرير لجنة ملنر ملفتا النظر إلى ما جاء فيها من وجوب حكم المصريين بالمصريين) .

المستر لندسى — ليس لى اعتراض على ذلك ما دام الأجانب يحملون فى أمن من أنهم بالرغم من نقص النفوذ الإنجليزى سيعيشون فى دعة وسكينة .

عدلى باشا — المسألة أكثر من نقص نفوذ لأن المفهوم أن تكون إدارة أمورنا حرة .

المستر لندسى — نعم ، هو انتزاع نفوذ .

عدلى باشا — طبعا سيكون لانجلترا نفوذ أدبى ولكن إدارة البلاد تكون حرة مع تأمين الأجانب على مصالحهم . أما التشريع فنترك الآن ما يتعلق به وندعه على طريقته الحالية حتى تعدل . وأما الإدارة فتقولون إن الأجانب ألفوا الحالة التى أنشأها الاحتلال فى الإدارة المصرية مدى الأربعين سنة الماضية، وانى لا أوافقك على ذلك. فإن الضمانة الكبرى للأجانب وهى الضمانة التى كانوا يسكنون إليها ويطمئنون بها هى الامتيازات وهى مجموع متماسك الأجزاء ونحن لا نمسه الآن فإذا قدمتم لهم فى شأن من الشؤون ضمانة غير ما تعطيه الامتيازات فربما استندوا إليها ليطلبوا ضمانة أخرى وامتيازا جديدا حينما يطلب منهم الموافقة على إلغاء الامتيازات .

رشدى باشا — يصح أن يذكر فى المخالفة أنه فى حالة إلغاء الامتيازات ، ينظر فى ترتيب الضمانات اللازمة .

المستر مرى — الاتفاق مع الدول بشأن إلغاء الامتيازات سائر فى طريقه . ويجب أن يكون مسلما بوجود المندوب القضائى للحصول على رضى الدول بالتنازل عن امتيازاتها .

عدلى باشا — ولكنك لم تحصل على إلغاء الامتيازات بعد . فاذا منحتهم ضمانة غير الامتيازات منذ الآن فسيطلبون أكثر منها عندما يسألون الموافقة على التنازل عن امتيازاتهم .

المستر مرى — لو كانت مصر اليوم كما كانت فى سنة ١٩١٥ ، لما كان أسهل علينا من أن نقول للدول تعالى انظرى ما ترتع فيه البلد من رخاء وما يتمتع به الأجانب من أمن واطمئنان ولطلبنا منها أن تتنازل عن امتيازاتها بلا أقل عوض عنها مكتفين بأن نطلب منها أن تشاهد الواقع وتقدره قدره . ولكن مصر ليست فى الحالة التى كانت فيها فى سنة ١٩١٥ ؛ فاننا نطلب من الدول أن تتنازل عن امتيازاتها فى الوقت الذى نعلنها فيه بأن حالة مصر السياسية ستتغير . وطبيعى أن تجيبنا الدول على ما نطلبه من تنازلها عن امتيازاتها : كيف تتنازل عنها ومركز مصر السياسى سيتغير ؛ لا بل نريد أن نستبقى امتيازاتنا ولو استطعنا لاستردنا عليها . فلا يبقى لنا جواب إلا أن نقول إننا حصلنا على ضمانات كافية هى هذه فلتطمئنوا . والدليل على صحة نظرنا أننا حصلنا على موافقة خمس دول على إلغاء الامتيازات . وها نحن ساعون للحصول على الباقى .

رشدى باشا — لا بأس مع ذلك من وضع صيغة بمعنى أنه فى حالة إلغاء الامتيازات ترتب الضمانات اللازمة وفى هذا الرد الكافى على اعتراضك .

المستر مرى — ألفت نظركم من جديد إلى ما قاله المستر لندسى من أن الذى أمّن الأجانب فى الأربعين سنة الماضية هو النفوذ الإنجليزى فى الإدارة المصرية .

عدلى باشا — حينئذ طلب تعيين المندوب القضائى قائم سواء ألغيت الامتيازات أو بقيت .

المستر لندسى — طبعا لا يمكننا الحصول على إلغاء الامتيازات من يوم لآخر . وأنتم لا ترغبون طبعا بقاءها إلى الأبد .

عدلى باشا — يقينا لا نريد ذلك .

المستر مرى — إن اليد التى تطلب الغاء الامتيازات يجب أن تكون هى التى تقدم الضمانة

عدلى باشا — لما كان إلغاء الامتيازات جزءا من المعاهدة كان المندوب القضائى إحدى الضمانات التى يستعاض بها عن الامتيازات فكانت المسألة مساومة ، ولكن الذى يراد الآن هو

أن يكون للأجانب المندوب القضائى بدلا من النفوذ الإنجليزى فى الإدارة المصرية فإذا ألغوا ذلك ثم طلب اليهم بعد ذلك التنازل عن امتيازاتهم فسيكون لهم طلبات جديدة علينا غرمها و يتلخص الموقف الآن فى أننا نقدم شيئا للأجانب دون أن نطلب منهم عوضا عنه. فى حين أنه بحسب وضع المسألة فى تقرير لجنة ملنر كان كلا الفريقين يعطى بيد ، و يأخذ بالأخرى .

(ثم انتقل عدلى باشا الى مسألة المندوب المالى) :

بحسب الأساس الجديد سيبقى صندوق الدين ؛ فلنا أن نتساءل اذن عن وجه بقاء المندوب المالى معه وليست المسألة نظرية . فإن اختصاصات صندوق الدين كانت الوسيلة الوحيدة لتبرير وجود المندوب المالى فى نظر المصريين .

المستر لندسى — تسلمون طبعا بأنه سواء بقى صندوق الدين أو ألغى فان الضمانات التى يمثلها ذلك الصندوق ستبقى باعتبارها عقدا مع الدائنين.

عدلى باشا — نعم نسلم بذلك. وليس لدينا مانع فوق ذلك من أن يقوم انجليزى بهذه الضمانة.

المستر لندسى — إن صيغة الاقتراح المقدم منكم تقصر اختصاص المندوب المالى فيما يتعلق بإبداء الرأى والمشورة على ما كان داخلا فى اختصاص صندوق الدين .

صدقى باشا — (قرأ له الصيغة. و بين له أن المندوب المالى أجيز له إبداء آرائه بسبب معلوماته الفنية على العموم) .

رشدى باشا — أقترح بالنسبة للمندوب المالى ما اقترحته بالنسبة للمندوب القضائى وهو أن يقال " فى حالة إلغاء صندوق الدين يتولى أعماله مندوب مالى " .

المستر لندسى — أنا أوصى بأن يذكر أن موظفا إنجليزيا يرث اختصاصات صندوق الدين .

المستر سمرى — كان النفوذ الإنجليزى ظاهر الأثر ملموس الفعل فى الإدارة المصرية فإذا خلت منه الإدارة فسينتج عن ذلك فراغ وسيفتقده الأجانب ثم لا يلبثون أن يحاولوا الحصول على امتيازات جديدة تسد مسده وليس ما يمنع من تصور نجاحهم فى ذلك ، فقد حصلوا من قبل على الامتيازات نفسها ولذلك يجب أن يقوم مقام هذا النفوذ نظام المندوبين القضائى والمالى لانتفاء منح تلك الامتيازات من جانب ولتأمين الأجانب من جانب آخر .

رشدى باشا — ولكن الحالة بالنسبة للأجانب باقية كما كانت ببقاء الامتيازات .

صدقى باشا — ليس من جديد إلا أن الإدارة ستكون حرة. فاقتراح تعيين المندوبين يرمى الى سلبها هذه الحرية.

عدلى باشا — إذا لم يكن لوجود المندوب المالى أساس من اختصاصات صندوق الدين فإن وجوده هو بقاء السلطة الإنجليزية ، وقد بنى على اختصاصه بأعمال صندوق الدين جواز إبداء رأيه فى المسائل الأخرى ولكن المندوب المالى سيصبح فى الاقتراح الجديد موظفا بلاسبب يبرر وجوده. فالمسألة وجه مختلف عما كان لها ، وظاهر ينفر منها المصريين خصوصا وأنهم لم ينسوا عهد المستشار المالى وكيف أن اختصاصه كما وصف فى جواب تعيينه بعيد كل البعد عن اختصاصه الفعلى الآن . (ثم سأل المستر لندسى : أترى صعوبة خاصة فى فصل مسألة صندوق الدين من باقى الامتيازات ؟) .

المستر لندسى — لا أرى كيف نتفق مع فرنسا وايطاليا . فليس لدينا الآن إلا أساس ضئيل جدا لفتح الكلام مع هاتين الدولتين . وقد كانت الحماية تمهد لنا السبيل لذلك فى الماضى .

عدلى باشا — أرى أن السبيل الى فتح الكلام ميسور. فقد يقال كما قد فرضنا فى الماضى حماية . وقد حصلنا الآن على اتفاق فيه الضمانات الكافية .

المستر مرى — إن الدول تريد تجربة تصرف المصريين فى النظام الجديد لتتبين صلاحية ذلك النظام .

عدلى باشا — النتيجة التى تتلخص من هذا الحديث هى أن النظامات الدولية باقية مؤقتا ويراد وضع اتفاق مع بقاء هذه النظامات بحيث يكون هذا الاتفاق ممهدا لإلغائها .

المستر لندسى — الغرض أن يمكن المصريون من حكم أنفسهم مع بقاء الأجانب فى أمن على مصالحهم .

صدقى باشا — ولكن صندوق الدين لا علاقة له بالامتيازات .

عدلى باشا — ولكن على أى حال لا يتوقع الفراغ من المفاوضات بشأنه فى شهر أو شهرين.

صدقى باشا — يجوز إذن أن يكتفى بصيغة شرطية .

عدلى باشا — أظن أن وضع صيغة بمعنى أنه فى حالة إلغاء صندوق الدين ينظر فى أن يقوم مقامه فى اختصاصه مندوب مالى يؤدى الغاية .

المستر لندسى — ولكنه قد لا يكون حسنا بالنسبة لكم أن تقيدوا أنفسكم بشرط لا يمكنكم أن تتصوروا كنهه .

عدلى باشا — ولكن كيف يمكننا إذن أن نفسر مبدأ تعيين مندوب مالى ليس له من اختصاصات صندوق الدين شىء .

المستر مرى — التفسير فى الشرح الذى شرح به عدلى باشا الطريق للمفاوضة مع فرنسا وايطاليا فى إلغاء صندوق الدين — وهو أن انجلترا كانت لها حماية . وقد استعيض عنها باتفاق بينها وبين مصر ضمن كل الضمانات اللازمة والمندوب المالى إحدى هذه الضمانات .

صدقى باشا — الواقع أن الذى يهم الأجانب من الوجهة المالية هو مسألة الضرائب . وهم فى وقاية من هذه الوجهة بالامتيازات وحدها .

المستر لندسى — ليس ذلك كل مايهم الأجانب فانهم يهمهم أيضا ملاءمة المالية المصرية وتعلمون أن تأخر المالية وارتباكها لايقع دفعة واحدة وإنما يقع بالتدريج وبصورة غير محسوسة على مدى زمن طويل .

صدقى باشا — اذا كانت مصر قد ساء حالها فى الماضى من الوجهة المالية فان المرجع فى ذلك الى حكومتها المطلقة (ذات الهوى) إذ ذاك ، ولكن حكومة نظامية ذات دستور قد لاتكون المثل الأعلى لحسن السياسة المالية ولكنها لا تهوى على أى حال الى دركات الخراب والإفلاس .

المستر لندسى — أنتم أشد تفاؤلا فى هذه المسألة من الأجانب . فهم يقولون ان الرقابة الإنجليزية جعلتنا مطمئنى الجانب ، فإذا رفعت فإنا لانأمن بعد ذلك الى أى غاية تسوقنا الإدارة المصرية .

صدقى باشا — ولكن ماجبل عليه المصريون من طبع الاقتصاد يبعد كل خطر من الإسراف والتبذير وما يتبعهما من الإفلاس .

عدلى باشا — فهمنا أنكم لا تريدون بالمندوب المالى أن تكون له رقابة . وأن كل شأنه أن يهيب بنا إذا أحدق الخطر .

المستر لندسى — هو ذاك ، ويراد أيضا أن يحاط علما بما يجرى ، ومعنى ذلك أن الوزير يمكنه من الوصول الى العلم بما يجرى (وذكر حق الوصول الذى يلهج به اللورد كيرزن دائما) : إن هذا ضرورى جدا .

صدقى باشا — لا اعتراض لنا على حق الوصول — ولكن كان الأساس فى ذلك الحق أن المندوب المالى ستؤول اليه اختصاصات صندوق الدين .

عدلى باشا — يسرنا أن يكون لدينا خبير مالى يفيدنا بنصائحه وإرشاداته . ولكن موظفا ينص عليه فى معاهدة ماذا يكون شأنه وكيف نبرر وجوده أمام المصريين ؟

المستر لندسى — أذكر أن مديرا قال لى يوما حبذا لو عينتم لنا حاسبا فى كل مديرية .

رشدى باشا — هذا المدير مغفل (ضحك) .

المستر لندسى — إذا كان المدير منقلا ، فقد يخشى الأجانب من أمثال هؤلاء المديرين

رشدى باشا وصدقى باشا — (قالا : لا تنس أننا لم نكن أحرارا فى اختيار المديرين) .

(ثم عاد الحديث أدراجه وأجاب المستر لندسى على ملاحظة عدلى باشا) .

المستر لندسى — أنتم الذين شددتم فى تكييف العلاقة بين مصر وانجلترا بصورة معاهدة .

عدلى باشا — لانشدد فى ذلك . وأظن أن المعاهدة هى النظرية الإنجليزية ، أما نحن فيكفينا الاعتراف باستقلالنا والتصريح بإلغاء الحماية .

المستر لندسى — المهم أن نختار ألفاظا مرنة .

(ثم قرأ التحفظ السادس وهو متعلق بحق مصر فى ابرام المعاهدات) .

عدلى باشا — أظن أن اللورد كيرزن لم يعترض على هذا التحفظ .

المستر لندسى — والسودان ؟ ألا ترون أن نتكلم فيه يوما ؟

عدلى باشا — هذه مسألة طويلة ، نرجئها الى يوم آخر .

المستر لندسى — هناك مسألة ذكرتها لعدلى باشا فى حديثى السابق . وهى أن النظام الجديد يقضى بنقص النفوذ الإنجليزى ونقص عدد الموظفين الإنجليز . وهذا ما نوافق عليه ولا نمانع فيه ولكن الذى لا يسعنا الموافقة عليه هو أن يستغنى عن موظفين انجليز ليحل محلهم أجانب من جنسيات أخرى ، ولذلك نريد أن توضع رقابة على تعيين الأجانب مثل الإنجليز . ويحسن أن يذكر مثلا ألا يعين أجنبى غير انجليزى فى وظيفة بغير رضى المندوب السامى .

عدلى باشا — هذا كثير . فإن فى هذه الصيغة مساسا بالسيادة المصرية . ثم إنه قد تعرض حالات صغرى لا يعقل أن تكون محل مناقشة أو حديث مع ممثل انجلترا ، على أننا متفقون على الموضوع من حيث عدم استبدال الإنجليز بغيرهم من الأجانب .

المستر لندسى — لست أفكر فى منع تعيين الأجانب فيما يصلحون له وإنما الذى لا نرضاه هو أن يرفت موظف انجليزى ليعين أجنبى آخر محله .

صدقى باشا — هذا ما لا نريده ولا نفكر فيه .

المستر لندسى — أخبرتنى مصلحة البوستة الإنجليزية أن لها اقتراحا يتعلق بالأسلاك التلغرافية فى البحر وبمحطات التلغراف اللاسلكى . وسنحضر مذكرة من هذا الاقتراح ونرسلها لكم (وقد أرسلت فعلا وأوردت فى مجموعة المذكرات) .

كذلك تتعهد مصر بأن تدفع قروض تركيا التى كانت مضمونة بالويركو .

صدق باشا — إن مركز المسألة فيما يتعلق بديون تركيا المحال بها على مصر هو ما يأتى :

قبل الخديو توفيق أن يدفع لدائنى تركيا ٢٨١,٠٠٠ جنيه انجليزى تقريبا سنويا وتنتهى مدة هذه الحوالة فى سنة ١٩٥١ — وقبل الخديو عباس حوالة بمبلغ ٣٢٩,٠٠٠ جنيه وكسور تنتهى فى سنة ١٩٥٥ والحوالة فى كل المسألتين صادر بها أمر موقع عليه من الخديو ، والأولى لم يوقعها مع الخديو أحد. أما الثانية فموقعة من رئيس حكومته ووزير ماليته . أما الباقى من الويركو وقدره ٧٢,٠٠٠ جنيه فإن مصر تدفعه أيضا الى دائنى تركيا ولكن بغير تعهد من أحد . أما بالنسبة للمبلغين الأول والثانى فيصح لمصر أن تقول إن تعهدها مرتبط بوجوب دفع الويركو، وما دام هذا الويركو قد ارتفع عن كاهلها فهى غير مطالبة بشىء وفى صيغة الأوامر الصادرة من الخديويين ما يدل على ذلك. أما مبلغ الـ ٧٢,٠٠٠ جنيه انجليزى فيصح لمصر أن تتخلى عن دفعه من الآن لعدم ارتباطها بشىء فى شأنه . ولأن الحوالة فيما يتعلق به لم تصدر إلا من تركيا فقط وذلك بصدد دينها الذى اقترضته فى سنة ١٨٥٥، ويلاحظ أيضا بخصوص هذا الدين — بحسب المعلومات التى لم يكن لدى الوقت الكافى للتثبت من صحتها — أنه باق من هذه السلفة ٣,٨٠٠,٠٠٠ جنيه . وكانت تركيا قد أنشأت اعتمادا لاستهلاكه قدره ١٪ من الدين فكفت عن هذا الاستهلاك منذ سنة ١٨٧٥ ولم يطالبها الدائنون بالقيام بالاستهلاك، ولو لم يسكت الدائنون عن المطالبة بدفع قيمة الاستهلاك لكان الباقى من دين سنة ١٨٥٥ استهلك، ولما كانت مصر الآن مطالبة بأى شىء من جراء هذا الدين . إذن فلا يصح أن تطالب مصر بنتيجة تفريط غيرها .

عدلى باشا — انى لم أفحص هذه المسألة بعد. ولكن الذى أظنه أن مصر تعهدت بأن تدفع الى دائنى تركيا مبلغ الويركو بدلا من دفعه الى تركيا نفسها. وعلى ذلك لا يكون فى هذا التزام من مصر بالديون نفسها. وإنما هى طريقة الدفع غيرت فقط. ولذلك أتساءل عما إذا لم يكن الويركو قد سقط الحق فيه بسقوط سيادة تركيا .

صدق باشا — أنضم الى هذا الرأى — إن تعهد الخديويين عن نفسيهما وعن أعقابهما من بعدهما محدود بقيام السيادة التركية .

المستر لندسى — قد يجوز أن يفسر التزام مصر بالقروض التى يضمنها الويركو بالقاعدة المعروفة التى تقضى بأنه عند انفصال بلد من آخر يحتمل البلد المنفصل جزءا من الدين العام .

صدق باشا — ولكن مصر كانت تتمتع بحكم ذاتى جعل ماليتها وديونها مستقلة تمام الاستقلال عن مالية تركيا وديونها. ولم تكن تركيا تنفق شيئا على مصر فلا وجه لاحتمالنا نصيبا من ديونها خصوصا وأن الديون التى يدفع الويركو سدادا لها لم يلحظ فيها هذا المعنى الذى تشيرون إليه .

عدلى باشا — أذكر أن لبلغاريا حالة شبيهة بحالة مصر فقد انفصلت من تركيا وكان لمسألة الويركو تسوية يحسن مراجعتها .

المستر لندسى — يصح أن نكيف التزام مصر بالقروض التى حوّل اليها الويركو بصورة أخرى وهو أن الخراج الذى كان يجب على مصر لتركيا لأجل غير محدّد تحوّل وأصبح محددا .

صدقى باشا — هذا تكييف خيالى لم يلحظ فيه جانب الواقع .

عدلى باشا — ولكن مبلغ القروض التى استخدم الخراج لتسديدها مبلغ كبير . فهل هذا الأمر يهمكم بصفة خاصة .

المستر لندسى — لا . وإنما يهم حملة الأسهم الأجانب .

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة ١٢

---

(١١) محضر الجلسة العاشرة

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لندسى يساعده المستر مرى

فى يوم الجمعة ١٩ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

عقدت الجلسة فى الساعة العاشرة والربع صباحا . وحضرها عدلى باشا بمفرده . وحضرها مع المستر لندسى المستر مرى . وقد جرى الحديث فى الموضوعات التى دار بشأنها البحث فى الجلسة الماضية . أما الموظف القضائى فقد قال فيه عدلى باشا إنه لن تقبل مصر وجود هذا الموظف . لأنه إما أن يتسلط على الإدارة جميعها أو أن يصبح ولا عمل له . أما الأولى فلا قبل لنا بقبولها ، وأما الثانية فلا ترضيكم ويكون أمرها غريبا بالنسبة لموظف ينص على وجوده فى معاهدة . ويهمنا تحديد ما تقصدون بوجود هذا الموظف . أنتم لا تفكرون طبعا فى إنشاء رقابة على الإدارة المصرية . وأظنكم لا ترمون لأكثر من تسكين روع الأجانب وتطمينهم . فأمن المستر لندسى على ذلك . وقرر أن الغرض منه تطمين الأجانب . فقال عدلى باشا : فلنبحث إذن فى الوسيلة التى تؤدى لهذه الغاية ، ويلاحظ مبدئيا أن الذى يهم الأجنبى إذا وقعت به مظلمة أن يستطيع أن يبث شكواه لأجنبى ذى اختصاص فى رد مظلمته . وأن يختلف إليه لمعرفة ما تم فى أمره ، والموظف القضائى بعيد عن أن يكون حاله كذلك بالنسبة للأجانب . وكل ما يقدّر من الاتصال بينه وبينهم هو المكاتبة والتبليغ . وقد اقترح فى العام الماضى أنه فى المدن التى يكثر فيها العنصر الأوروبى يستبقى الحكمدار الإنجليزى إلى حين وأظن أن المصريين لا يجدون فى ذلك غضاضة لأنه موظف مصرى محدود الاختصاص بأعمال الضبط فى بلد معين ، فلا يخشى أن يشتغل بأمور البلد العامة أو أن يتداخل فيها . وبصرف النظر عن استبقائه بجزء من الاتفاق بين مصر وانجلترا فإن الحكومة المصرية يهمها إلى حدّ ما أن تستبقى هؤلاء الموظفين رغبة منها فى مجاملة الأجانب . ولتستعدّ لتنظيم شؤون الضبط فى هذه المدن على صورة تكفل راحة الأجانب وأمنهم .

وجرى بعدذلك حديث انتهى الجانب الإنجليزى منه إلى التسليم بأنه مادام الغرض قاصرا على تطمين الأجانب فليس مايمنع من النظر فى اقتراح آخر غير اقتراح المندوب القضائى. ثم أفضوا إلى الرضى ببقاء الحكمدارين ضمانا. ولكنهم عقبوا على ذلك بأن تعدد الحكمدارين فى المدن الثلاثة من شأنه أن يدعو إلى النظر فى إيجاد صلة تربط مابينهم لوضع القواعد العامة التى يلتزمونها فى أداء أعمالهم، وربما دعا هذا إلى تعيين موظف فى وزارة الداخلية ليوحد أعمالهم وينشئ الاتصال اللازم بينهم. ثم لاحظوا أن عمل الحكمدارين قاصر على مسائل الضبط والبوليس، وأنه قد يحتاج إلى استبقاء عنصر أجنبى فيما يتعلق بتطبيق اللوائح الإدارية. وذكروا على سبيل المثال إمكان استبقاء مستشار ساطانى أوروبى بوزارة الحقانية باختصاصه الحالى، وأن شعور الأجانب بأن أجنبيا يشترك — أيا كان قدر ذلك الاشتراك — فى ملاحظة تطبيق اللوائح من شأنه أن يزيد فى اطمئنانهم. فقال عدلى باشا: أنه لايبت برأى فى أى من هذه الاقتراحات حتى الاقتراح الخاص باستبقاء الحكمدارين الإنجليز وسيتداول فيها مع زملائه، فوعده المستر لندسى بأن يدون ملاحظاته كتابة ويبعث بها إليه.

ثم انتقلوا إلى موضوع المندوب المالى. فقال عدلى باشا: نحن نسلم بمبدأ وجوده وجواز استشارته على الطريقة التى بيناها فى الصيغة التى بعثنا بها إليكم. ولكن يجب أن يكون أساس وجوده هو أن تؤول إليه اختصاصات صندوق الدين، أما إذا بقى مجردا منها فلايمكننا تبرير وجوده لدى المصريين. وأذكر أنه فى مؤتمر سان ريمو اتفق على شئ بشأن إلغاء صندوق الدين. وهذا مما يسهل مسألة المندوب المالى. فأجاب المستر لندسى بأنهم وضعوا فعلا نصا كذلك فى المشروع الأول لمعاهدة سيفر. ولكنه اعترض عليه بأن لاعلاقة له بالصلح مع تركيا ولذلك حذف من المشروع النهائى. فقال عدلى باشا: مسألة صندوق الدين مستقلة عن الامتيازات وفى مقدوركم أن تسعوا لدى فرنسا وإيطاليا للحصول على موافقتهما على إلغائه. فقال المستر لندسى: تعلمون أن الدول تساوم دائما فى أمثال هذه المسائل فخير أن تكون الامتيازات وصندوق الدين صفقة واحدة. وعلى أى حال يجب أن يوضع نظام مؤقت لتأمين الأجانب على استمرار الرخاء واليسر فى المالية المصرية حتى نفرغ من المفاوضة بشأن صندوق الدين. ولهذا ألاترون أن وجود موظف تنفيذى كوكيل انجليزى فى وزارة المالية له مزية تطمين الأجانب. فبين له عدلى باشا صعوبة ذلك، فاقترح المستر لندسى أن ينص فى المعاهدة على أنه إذا ألغى صندوق الدين حل محله باختصاصاته الحالية مندوب مالى انجليزى إلى آخر موضوع جواز استشارته، وأنه حتى يتم هذا الإلغاء يقوم بهذه الاستشارة المندوب الإنجليزى فى صندوق الدين، فتوقف عدلى باشا عن البت فى هذا الاقتراح واعدا أن يتداول فيه مع زملائه.

ثم انتقلوا إلى موضوع الموظفين الأجانب وشرح لهم عدلى باشا صعوبة وضع نص فى المعاهدة يلزم مصر بالاتفاق مع ممثل انجلترا كلما أريد تعيين أجنبى، فوعى المستر لندسى ملاحظة عدلى باشا ولم يتنهوا فى هذا الصدد إلى حل. ثم طلب المستر لندسى من عدلى باشا أن يرجو صدق باشا أن يتبادل الرأى فى موضوع الديون التركية التى يدفع الوركو سدادا لها مع موظف كبير فى وزارة المالية

الإنجليزية . ثم أشار إلى قناة السويس وما يطلب من مصر من الرضى بالاتفاق مع الشركة على تجديد امتيازها . فاعترض عدلى باشا بأن هذه المسألة لا شأن لها بالاتفاق السياسى بين انجلترا ومصر . فقال المستر لندسى : ولكن الأمر يهم مواصلات انجلترا ، وبهذه الصفة تكون العناية بالقناة واستدامة صيانتها أمرا سياسيا .

ورفعت الجلسة .

---

(١٢) محضر الجلسة الحادية عشرة

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لويد جورج رئيس الوزارة الإنجليزية
فى يوم الجمعة ١٩ أغسطس سنة ١٩٢١ بمجلس العموم

جرى هذا الحديث فى وليمة غذاء أقامها المستر لويد جورج لصاحبى الدولة عدلى باشا ورشدى باشا فى مجلس العموم يوم الجمعة ١٩ أغسطس سنة ١٩٢١ (الساعة الثانية إلا ربعا) .

والمذكور فيما يلى هو ما يتعلق منه بموضوع المفاوضات :

المستر لويد جورج — أين أنتم من المناقشات الجارية بينكم وبين وزارة الخارجية ؟

عدلى باشا — أرجو أن تداخلكم فى وقت ما يؤدى إلى حسم كل أسباب الخلاف .

المستر لويد جورج — نعم ، إن من بواعث السرور لى أن أتباحث معكم ولكن ينبغى لى أن أسافر الآن إلى ايكوسيا لأقضى فيها نحو أربعة أسابيع أو خمسة أستريح فيها من عناء الأعمال ، فستكون مباحثتى معكم إذن عقب الإجازة . وأرجو أن توقنوا أننا نكون سعداء بمنح مصر مقعدا فى جمعية أممنا .

عدلى باشا — إن مركز مصر يختلف عن مركز الأمم التى تتكون منها تلك الجمعية .

المستر لويد جورج — إذن فما هو الحل فى نظركم ؟

عدلى باشا — إن الحل بسيط جدا ، وهو أن تكون مصر حرة مستقلة وأن تكون المصالح الأساسية لبريطانيا العظمى مضمونة ، وأن تكون بين البلدين علاقات وثيقة .

المستر لويد جورج — إن من المستطاع جدا فى نظرى التوفيق بين مطالب البلدين مادامت هناك رغبة خالصة فى الاتفاق . أما أنا فشديد الرغبة فى ذلك .

(١٣) محضر الجلسة الثانية عشرة

بين عدلى باشا وبين المستر لندسى

فى يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

جرى لحضرة صاحب الدولة عدلى باشا مع المستر لندسى بعد حديث ١٩ أغسطس حديث فى اليوم الثالث والعشرين من ذلك الشهر استعرضت فيه عدة مسائل أولها مسألة المندوب المالى . وكان المستر لندسى قد أرسل للوفد فى الفترة التى بين هذه الجلسة وسابقتها مذكرة بالنص الذى يقترحه فى هذا الموضوع .

عدلى باشا — إن ذكر الاختصاصات الإضافية للمندوب المالى، إن صح أن له توجيها من ناحية . لا يخلو من الاعتراض ، وأهم اعتراض هو أن الخراج إذا قدر أن يتفق على إلتزام معين بدفعه سيكون محل تعهد خاص فى المعاهدة ، ويكون شأن ذلك التعهد شأن باقى التعهدات فيها ولا حاجة مع النص الذى ينشئه إلى ذكره مرة أخرى بين اختصاصات المندوب المالى . كذلك فيما يتعلق بميزانية المحاكم المختلطة التى سيكون بقاؤها جزءا من نظام الامتيازات الباقى ، فإنها أيضا مضمونة بالمعاهدة التى نبرمها معكم وبالمعاهدات التى أنشأتها، خصوصا وأنه من عهد إنشائها لم تقم حاجة لمثل هذه الضمانة . ومثل ذلك صحيح بالنسبة لمكافآت ومعاشات المتقاعدين من الموظفين الأجانب فإن نظام هذه المكافآت سيرتب فى المعاهدة . فالمعاهدة فى مجموع نصوصها ضمانة كافية لحسن قيام الحكومة المصرية بهذه المسائل المختلفة . أما التوجيه الذى سبقت الإشارة إليه فهو أن هذا النص يدل على أن اختصاص المندوب المالى منصرف بصفة خاصة إلى حماية مصالح الأجانب فنرى أن ما يشفع لهذا النص دون ما يعترض عليه به .

المستر لندسى — إن الذى حدا بى إلى ذكر هذه الاختصاصات . هو إيجاد طريقة للكلام عن الخراج ، إذ على هذه الصورة يكون ذكره فى المعاهدة عرضيا . على أنى أقدر وجاهة ما تذكرون من أن نصوص المعاهدة نفسها ستكون ضامنة لهذه الالتزامات المختلفة .

عدلى باشا — يحسن أن نوقف الحديث فى هذا الموضوع عند هذا الحد حتى أراجع زملائى وأتداول معهم فيه .

(ثم انتقل الحديث إلى المندوب القضائى وكان المستر لندسى قد أرسل مذكرة بشأنه أيضا مع مذكرة المندوب المالى) .

عدلى باشا — جاء فى حديثنا إشارة إلى احتمال الاكتفاء بالحكمدارين وكنت أرى أن هذا الاقتراح أدنى إلى القبول ، وإن كنت لا أتعهد بشىء فى هذا الصدد ، ولكنى رأيتك أضفت

إليه المستشارين السلطانيين وموظفا فى وزارة الداخلية ، بل جعلت للمستشارين اختصاصا يشبه أن يكون اختصاصا جديدا . وأرى أن كل هذا يكون كثيرا كبدل أو عوض عن المندوب القضائى .

المستر لندسى — أعرض أن تكون مسألة الحكمدارين نظاما مؤقتا . وأن يقترن به إنشاء مكتب فى وزارة الداخلية للنظر فى مسائل الأمن الخاصة بالأجانب .

(وانتهى الحديث فى هذا الموضوع بالاتفاق أيضا على الوقوف فيه عندهذا الحد حتى يتكلم عدلى باشا فيه مع زملائه) .

المستر لندسى — (ثم أثار مسألة الموظفين الذين يمكن الاستغناء عنهم من خدمة الحكومة المصرية) :

إن الموظفين البريطانيين كانوا قد كونوا لجنة فى مصر للبحث فى حالتهم ولتقديم اقتراحات عنها لوزارة الخارجية . وقد رفعوا الينا مشروع حل لهذه المسألة . وأخشى أن أقول إنه مبالغ فيه وقدأحلناه على وزارة ماليتنا لفحصه من الوجهة الفنية . على أن الواقع أن المبادئ التى بنى عليها ذلك المشروع مبادىء سليمة معقولة ، ولكن تفصيل ذلك المشروع وتطبيقه على الحالات الفردية أو بعبارة أخرى ، الكشوف المرفقة به يظهر أنها من عمل أشخاص ليسوا خبراء بهذا النوع من العمل وسأرسل لكم مذكرة بالمبادئ التى اقترحوها .

عدلى باشا — لايسعنا الحكم على قيمة هذه المبادئ إلا اذا تبينا كيف يراد تطبيقها وسنفحص هذه المسألة من جانبنا نحن أيضا .

المستر لندسى — لاننس أيضا مايسمونه Bill of Indemnity وهو القانون الذى يراد به تصحيح أعمال السلطة العسكرية تشريعية كانت أو قضائية أو إدارية فإنه يجب أن تتضمن المعاهدة نصا فى هذا المعنى .

عدلى باشا — نحن لا ننكر مبدأ تصحيح إجراءات السلطة العسكرية على أن الأحكام العرفية يجب أن تكون قد ألغيت قبل إجراء الانتخابات الجمعية الوطنية التى سيعرض عليها مشروع الاتفاق بين انجلترا ومصر ، ولكن لما كان من الممكن أن يتبع إلغاء الأحكام العرفية رفع قضايا بسبب إجراءات السلطة العسكرية تعين أن القانون الذى يصحح تلك الاجراءات يصدر فى الوقت الذى يتم فيه الإلغاء . وإذا كان تصحيح تلك الإجراءات سواء فى المعاهدة أو بقانون سابق عليها قد يحتاج فيه إلى موافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة أوموافقة الدول صاحبة الامتيازات ، فالأولى الحصول على تلك الموافقة من الآن لتكون الإجراءات اللازمة لإصدار قانون التصحيح تامة عندما تهم الحكومة المصرية بإجراء الانتخابات وقبل تمام المعاهدة .

المستر لندسى — إننا سنكتب لدار الحماية فى هذا الشأن .

عدلى باشا — إن القاهرة هى المحل الصالح لدراسة هذه المسألة . حيث توجد أقلام قضايا الحكومة المصرية . ثم أن المستر ايموس قصد مصر أخيرا . وعلى ذلك يمكن الوزارة فى مصر أن تشتغل بهذه المسألة وأن تضع بالاتفاق مع دار الحماية الصيغة اللازمة للقانون .

المستر لندسى — أعدكم بوضع تعليمات فى هذه المسألة لدار الحماية وسأرسل لكم صورة منها

أما مسألة حرية الأديان فقد تضمن تقرير لجنة ملنر نصا فى الموضوع ولكن الجهات الدينية المختلفة لم ترض به وجعلت تقترح نصوصا لا يخلو بعضها من الغرابة ، وأعدكم بإرسال مذكرة فى هذا الموضوع .

أما ما يتعلق بمسألة قناة السويس، فأرجو أن تبدوا لنا ملاحظاتكم بشأن المذكرة التى نرسلها لكم فى هذا الموضوع. وأرى أن يتكلم صدقى باشا مع وزارة التجارة فى موضوع القناة بعد دراسته وأن يتحدث أيضا مع وزارة المالية فى موضوع الخراج .

---

(١٤) محضر الجلسة الثالثة عشر

بين دولة عدلى باشا ومعالى صدقى باشا وبين المستر لندسى

فى يوم الأربعاء ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

جرى لحضرة صاحب الدولة عدلى باشا مع المستر لندسى حديث فى ٢٤ أغسطس بحضور معالى صدقى باشا ، وكان هذا الحديث متمما للحديث السابق وقد تذاكر الطرفان فى صيغ لتحديد اختصاص مندوب الدين، ورأى المستر لندسى أن الاتفاق على هذا الموضوع ميسور . ثم انتقل الحديث الى مسألة تأمين الأجانب ، فقال عدلى باشا أن اقتراح إبدال المندوب القضائى بالحكمدارين و بمكتب فى وزارة الداخلية معا مبالغة فى الضمان . وقد يكون كلا النظامين موجودا فى الواقع ولكنه يكفى فى التأمين أن ينص على أحد الأمرين : الحكمدارين أو المكتب . وقد تبقى الضمانة التى لم ينص عليها أمرا واقعيا حتى ينتهى الأجل الذى ضرب لذلك التأمين . على أنى أفضل نظام الحكمدارين وهو فوق ذلك أدنى إلى تسكين روع الأجانب وتأمينهم على مصالحهم. (وقد بقيت المسألة معلقة عند هذا الحد) .

ثم قدم المستر لندسى لعدلى باشا البيان المفصل للقواعد التى وضعها الموظفون الانجليز عن المكافآت التى تمنح لمن تستغنى عنهم الحكومة أو يخرجون من تلقاء أنفسهم .

ثم تعرضوا لمسألة قناة السويس . فقال المستر لندسى : إننا لانـدرك تماما غرض وزارة التجارة فيما يتعلق بقناة السويس ، ويحسن أن يحادثهم صدقى باشا بنفسه فى ذلك .

وأخيرا سلم المستر لندسى لعـدلى باشا مـذكرة خاصة بحماية الأقليات أو بعبارة أخرى حماية الأديان ، وقال إنه التزم فيها القواعد التى روعيت فى وضع المعاهدات الأخيرة التى أبرمت بعد الحرب الكبرى .

و إلى هنا انتهى الحديث على أن يستأنف عنـد العودة فى أكتوبر فيما عدا الحديث المزمع بين صدقى باشا و وزارتى التجارة والمـالية .

---

(١٥) محضر الجلسة الرابعة عشر

بين دولة عدلى باشا و بين اللورد كيرزن

فى يوم الجمعة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

بناء على موعد سابق قصد عدلى باشا وزارة الخارجية بعد ظهر يوم الجمعة ٢٦ أغسطس لمقابلة اللورد كيرزن .

وقد بدأ اللورد الحديث ، بعد التحية ، بأن ذكر لعدلى باشا أن المستر لندسى أطلعه على مجرى الحديث بينهما فيما تعرضا له من المسائل ؛ وهو يرى أن الاتفاق على هذه المسائل ممكن ميسور ؛ إذ لاوجه للتنازع على كل شىء وهو يقدر الأهمية الكبرى للوصول إلى اتفاق ، شديد الرغبة فيه ؛ فشكره عدلى باشا على ذلك . وقال إنى لأتساءل كيف تكون الحال فى مصر إذا لم نوفق إلى الوصول إلى اتفاق ، فأجاب اللورد إنى أقدر خطورة ذلك فإنه ستقع إذ ذاك اضطرابات وحوادث وأعمال تهيج ؛ ولا يسرنا أن يقع شىء من ذلك . ثم عطف على الأحاديث التى جرت مع المستر لندسى وقال إن الطريقة التى اتبعت هى الطريقة المثلى ؛ وأبدى رجاءه فى أن تنصرف العناية عند العودة من الاجازة إلى كتابة المبادىء التى جرى بشأنها الحديث ، فما وقع عليه الاتفاق فالأمر فيه ظاهر ، ومالم يتم الاتفاق عليه نسيعمل جهده على تذليل أسباب الخلاف فيه . فإن عجز عن ذلك عرض الأمر على الوزارة ، وقال إننا متفقون على كيت وكيت ومختلفون فى كيت وكيت . ثم زاد على ذلك إنه يرجو أن يتم وضع المبادىء التى يتم عليها الاتفاق كتابة فى منتصف نوفمبر ؛ وأنه سيقضى نحو ستة أسابيع فى إجازة ؛ فلا يعود إلا لأحوالى منتصف أكتوبر ، وهو يرى أنه لا يزال محل لاستئناف الحديث مع المستر لندسى قبل عودته . على أنه إذا مست الحاجة إليه فإنه يحضر لأنه يقضى أجازته فى الخلاء غير بعيد عن لوندرة .

(١٦) محضر الجلسة الخامسة عشرة

بين معالى صدقى باشا وبين وزارة التجارة

فى يوم الجمعة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢١

بعد ظهر هذا اليوم انتقل صدقى باشا مستصحبا المستر مرى مندوب وزارة الخارجية إلى وزارة التجارة فتقابلا مع السير سدنى شبمن وكيلها الدائم ودار الحديث الآتى عن قناة السويس .

صدقى باشا — ما الغرض الذى ترمى إليه وزارة التجارة من النص الذى طلبت وزارة الخارجية تدوينه بالمعاهدة فى هذا الشأن .

السير سدنى شبمن — ترتبط بالقناة ثلاث مصالح : مصلحة مالية محضة وهى مصلحة الشركة ومصلحتان أخريان : الأولى للحكومة المصرية التى ستؤول اليها القناة، والثانية للحكومة البريطانية التى يهمنا استمرار تأدية القناة لوظيفتها من جهة الملاحة البريطانية، وهذه المصلحة الأخيرة تقتضى أن تكون القناة دائما مصونة وأن يداوم إصلاحها وعمل ما تتطلبه الملاحة فيها . وقد يلحق بهذه المصلحة الأخيرة ضرر عند اقتراب ميعاد انتهاء الامتياز، إذ يكون من الصعب على الشركة أن تتحمل النفقات الباهظة التى تقضيها أعمال الإصلاح والصيانة، وهى على وشك أن ينتهى امتيازها أو بعبارة أخرى لا يكون لديها الوقت الكافى لاستهلاك ما تنفقه . فالحكومة البريطانية يهمها فى هذا الموضوع أن تنظر إلى بعيد، بل ويهمها أن تنظر إلى ما بعد انتهاء الامتياز مما سيأتى دوره فى الكلام .

صدقى باشا — إن مصر تقدر المصلحة التى ترمى اليها انجلترا حق قدرها، وصيانة القناة لا تهم انجلترا وحدها بل تهم مصر أيضا . ومادامت القناة مآلها اليها فمن صالحها أن تؤول اليها مصونة كاملة المعدات التى تجعلها تقوم بالغرض الذى أنشئت من أجله . على أن هناك نقطتين فى مذكرة وزارة الخارجية تجب الملاحظة عليهما : النقطة الأولى أن المذكرة تكلمت عن مد الامتياز، والاحظ على ذلك أن مصر قد رفضت هذا الامتداد منذ عشر سنوات . فلا قبل لمندوبها بالكلام فيه الآن، على أن الغرض الذى ترمى اليه انجلترا ليس الامتداد من شروطه اللازمة . فلقد يتحقق غرض استمرار الصيانة والاصلاح بالامتداد، كما يتحقق كذلك باتفاقات أخرى تلتزم فيها مصر مثلا بالاشتراك فى نفقات الإصلاح عند حصولها أو بدفع جانب من قيمة الإصلاح عند نهاية الامتياز، فلا يصح إذاً قصر الكلام على الامتداد دون غيره من الحلول الممكنة، إذ ليس الامتداد إلا وسيلة من وسائل عدة . والنقطة الثانية وهى الرجوع إلى جمعية الأمم عند عدم الاتفاق على حل؛ والاحظ بهذا الشأن أن الخلاف لا يكون فى هذه الحالة بين حكومتين بل بين حكومة وشركة . وهذا النوع من الخلاف ليس محلا للعرض على جمعية الأمم . وبصرف النظر عن ذلك فإنه يكون من المستغرب

أن خلافا ماليا بين حكومة وشركة ارتبطت معها بشروط تستطيع جمعية الأمم أن تتدخل فى شأنه بين المتعاقدين وتخلى الشركة مما التزمت به فى شروط الامتياز المحررة بينها و بين الحكومة التى منحتها ذلك الامتياز . وزيادة على ذلك فإن مصرفى الوقت الحاضر لا تلتزم بشىء فيما يتعلق بالقناة وستبقى كذلك إلى سنة ١٩٦٨ ، وحتى ذلك التاريخ لن يكون لها ولا عليها فى القناة شىء ، فكيف يستطيع مندوبها أن يربطها فى شأن القناة بروابط جديدة إذا كانت الآن غير مطالبة بأى واجب وكنت أفهم — إذا لم يكن بد من ذكر شىء فى المعاهدة عن قناة السويس — ألا يعدو طلب الحكومة الانجليزية إثبات ما يفيد أن الحكومة المصرية مستعدة لتلقى الاقتراحات الخاصة بصيانة القناة وإصلاحها ووضعها موضع البحث . على أن هذا مما يقتضى على كل حال أن أراجع فيه الوفد .

السير سدنى شيمن — (وكان يشترك معه فى الحديث موظف آخر ومندوب وزارة الخارجية): هذا كلام وجيه ولكن أشد ما يعنينا هو أن يطمئن رجال الملاحة فى انجلترا ، وهم كما تعلمون ذوو نفوذ لا يفوقه نفوذ فى هذه البلاد . قد يخشى أن يقع فى بحث هذا الموضوع تسويف وتطويل ، وتعاق بذلك الإجراءات الخاصة بإصلاح القناة ، فهل هناك مانع من أن يذكر أن الحكومة المصرية تبت الرأى فى بحر عشر سنوات ؟

صدقى باشا — ماذا تريد بالرأى ؟ ألا يصح أن يكون الرأى بالرفض ؟

السير سدنى شيمن — بلى .

صدقى باشا — إذاً فلا لزوم لذكر المدة لأن هذا لا يقدم المسألة بالنسبة لكم . أما من جانب المصريين فإن ذكر المدة سيثير عندهم الخوف من الوقوع تحت تكليف خاص واجب الأداء فى بحر عشر سنوات ، ويترتب على عدم أدائه إرغام ما — وهذا مالا يسعنا قبوله . وأرى أن ذكر تلقى الاقتراحات وبحثها فيه الكفاية لكم ، على أن هذا لا يمنع إمكان حصول البحث قبل مضى العشر سنوات خصوصا وأن التعهد من جانبنا بالبحث يفتح لكم مجال الاستعلام منا عن نتيجته بعد زمن معقول من تقديم الاقتراحات .

(ووقفت المسألة عند هذا الحد) .

السير سدنى شيمن — قلت لكم إننا ننظر الى بعيد ، فهل تسمح لى أن أسائلك ماهى ضماننا بعد انتهاء الامتياز ؟ وهلا يمكن أن نطلب منكم تعهدا بأن تبقى القناة للغرض الذى أنشئت له حينما تضعون يدكم عليها .

صدقى باشا — إن المعاهدات تبنى عادة على تقدير المعاملات التى تدخل فى حيز المعقولات ، وإنه مما لا يعقل مطلقا ولا يمكن افتراضه أننا حينما نؤول إلينا القناة نقضى على مصلحتنا السياسية

والمالية بسدها أو الإضرار بها . إن القناة إذا آلت الينا أصبح إيرادها كله لنا . وإذا بلغ بنا تعسف التصرف إلى محاولة إتيان هذا العمل الجنونى فإن مجرد النظر إلى العواقب السياسية يقعد بنا عنه . إننا إذا حاولنا شيئا من ذلك لما تعرضنا لغضب انجلترا فقط ، بل لغضب العالم أجمع . ومع ذلك فما هو الاحتياط الذى تريده ومعنا هنا مندوب وزارة الخارجية الذى يعلم أن مشروع المعاهدة مبنى فى أهم أجزائه على حفظ المواصلات الإمبراطورية . والقناة ، كما هو معروف أداة هذه المواصلات . ماهو الاحتياط الذى تريده أكثر من قبولنا لمبدأ وجود قوة تحفظون بها مصالحكم المرتبطة بهذه القناة .

السير سدنى شيمن — هـذا حسن ، ولكن يوجد شيء آخر أكبر ارتباطا بالعواطف منه بالمصالح الحقيقية ، وذلك أن رجال الملاحة تعودوا أن يعاملوا شركة ذات تقاليد وطرائق خاصة فى المعاملة ، وهى شركة قناة السويس . وأصبحوا يثقون بها كما نثق نحن الانجليز مثلا ببنك انجلترا وكان يهمنا لذلك أن يحتفظ بإدارة هذه الشركة للقناة بعد نهاية الامتياز .

صدقى باشا — ليس فى استطاعة المفوضين المصريين أن يتعهدوا بشيء من ذلك . لأن هذا الغرض لا يتحقق إلا بمد الامتياز . والمد لا يمكن التكلم فيه الآن . ولست أرى كيف أن صيغة من الصيغ تضمن لكم إرضاء هذه العاطفة . ومع ذلك فإنى لا أستطيع فهم هذا الشاغل قبل انتهاء الامتياز بخمسين سنة . أفلا يصح أن أغراض رجال الملاحة ومراميهم وقت انتهاء الامتياز تكون قد خالفت أغراض ومرامى رجال الملاحة فى الوقت الحاضر .

السير سدنى شيمن — هذا صحيح ، وأرجو ألا يضيركم كثرة اشتغالنا بهذا الموضوع ومغالاتنا أحيانا فيه لأنه حيوى جدا بالنسبة لنا ، وإنى أشكركم على هذه البيانات التى جعلت من السهل وجود الصيغة التى ترضينا وترضيكم عند استئناف المفاوضات فى شهر أكتوبر .

---

(١٧) محضر الجلسة السادسة عشرة

بين معالى صدقى باشا وبين وزارة المالية

فى يوم الجمعة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢١

بعد زيارة وزارة التجارة انتقل معالى صدقى باشا ومعه المستر مرى مندوب وزارة الخارجية إلى وزارة المالية فقابلهما أحد كبار الموظفين المشتغلين بالمالية الدولية أى بعلاقة انجلترا المالية مع الدول الأخرى ودار بينهما الحديث الآتى :

صدقى باشا — إن الوفد لا يقبل مبدئيا التزام مصر بشىء مما يتعلق بالخراج الذى كان مطلوبا منها للدولة العلية ، وإذا كان كل من الخديو توفيق والخديو عباس من بعده قد التزم بدفع شطر كبير من قيمة الخراج إلى دائنى الدولة العلية ، فقد ذكرا بصك قبول الحوالة أن المبالغ التى تدفعها مصر هى مبالغ مأخوذة من الخراج . وإذ قد سقط الخراج عن مصر بزوال السيادة التركية ، فقد سقط عنها أيضا واجب أداء شىء منه لدائنى تركيا . هذه هى الحالة فيما يتعلق بالمبلغين ٢٨١,٠٠٠ جنيه و ٣٢٩,٠٠٠ جنيه اللذين تنتهى مدتهما فى سنتى ١٩٥١ و ١٩٥٥ — أما المبلغ الباقى من الخراج وقدره ٧٢,٠٠٠ جنيه فإن عدم التزام مصر به أوضح ، إذ لم تتعهد مصر فى يوم من الأيام بدفعة فى سبيل ديون تركيا . ومن جهة أخرى فإن إهمال دائنى تركيا هو الذى أوجب استمرار المطالبة بهذا المبلغ إلى الآن ، إذ تعرفون أن قرض سنة ١٨٥٥ الذى ضمنته انجلترا وفرنسا كان يستسلم دفع ١٪ بصفة استهلاك فلو أن الدائنين طالبوا تركيا باستمرار على دفع قيمة الاستهلاك لكان قد تم استهلاك الدين فى سنة ١٩٠٠ ولامتنع أن تكلف مصر شيئا بشأنه الآن . فكأنكم تريدون تحميل مصر نتيجة إهمال دائنى تركيا .

مندوب وزارة المالية — ربما كان كلامكم عن الدينين الأولين مقبولا من الوجهة القانونية ، ولكن ذلك لا يمكن من أن نكون نحن الإنجليز ملزمين بدفع المبلغين فى حالة عدم قيامكم بدفعهما . ولقد بنى الدائنون قبولهم تحويل شروط الدين مع تركيا على ضمانتكم . أما فيما يتعلق بالمبلغ الثالث فإن عدم قيام تركيا بدفع قيمة الاستهلاك لم يكن إلا نتيجة عجزها وسوء حالتها المالية مما لم يكن لنا سبيل لتلافيه .

صدقى باشا — إنكم قد رتبتم على من ورث تركيا من الدول فى الجهات التى حلت محلها فيها نصيبا من ديونها . فهل لم تخصوا هذه الدول بأى نصيب فى الديون التركية التى كان قد أحيل دفعها على مصر خصوصا وأن تركيا كانت ولا تزال المدينة الأصلية ، ولم تكن مصر ، على خير الفروض لكم إلا محولا عليها .

مندوب وزارة المالية — (راجع معاهدة سيفر ووجد أن الديون التى أحيلت على مصر تدخل فى التوزيع ، بل إن انجلترا التزمت فى المعاهدة بإخلاء تركيا من تبعتها) .

صدقى باشا — هذه هى نتيجة تحريركم أمورا تتعلق بمصر دون أن تكون مصر طرفا فيها . فلو أنكم شاورتم مصر قبل إبرامكم معاهدة سيفر ، لبينت لكم موقفها هذا وطلبت إليكم أن تخصصوا الدين المحال بها عليها بخلفاء تركيا فى أراضيها كما خصصتم باقى الديون .

مندوب وزارة المالية — نعم . كان يصح ان يؤخذ رأيكم ولكن لم يحصل ذلك ، فما العمل؟

صدقى باشا — فتراجعوا الدول من جديد ، وقد قيل إن معاهدة سيفر لا تزال محلا للتغيير والتبديل .

مندوب وزارة المالية — هو كذلك ، ولكن فى موضوعاتها السياسية لا المالية ، ويمكننى أن أقول لكم إنه من المستحيل مع ضمانة مصر أن تقبل أية دولة معاملة غيركم فيما يتعلق بهذه الديون.

المستر مرى — إن مصر يجب أن تغتبط بأنها تخلصت من الخراج التركى — وإن كان خلاصها هذا لا يظهر أثره إلا بعد عدد من السنين ، والحال الآن هو أنكم تريدون إلقاء العبء على عاتق انجلترا وحدها وهى التى مكنتكم من الخلاص من تركيا .

صدقى باشا — لقد جئت هنا للتكلم فى الموضوع المالى لا السياسى ، والنقطة التى أثارها المستر مرى تصلح لأن نتكلم فيها عند اجتماعنا بوزارة الخارجية . وهناك يصح أن نتحاسب فى موضوع خلاصنا من الخراج التركى ، وإذ ذاك يمكننا أن نقول إن معونتنا لانجلترا فى الحرب قد ساعدتها هى أيضا على الانتصار فى الميادين الشرقية . ولذلك يكون نصيبنا فى فوزها على خصومها لا يقل شأنا عن نصيبها فى تخليصنا .

المستر مرى — إذن نعود إلى الموضوع المالى ، وأظن أنه فيما يتعلق بمبلغ السبعين ألف جنيه يمكن أن نستنبط طريقة لتحديد مدة التزام مصر به كما تحددت مدة التزامها بالنسبة للبلغين الآخرين.

صدقى باشا — إنكم اذا دفعتم من الآن قيمة الاستهلاك (وهى ٥٠,٠٠٠ جنيه فى السنة) فان الدين وقدره ٣,٨٠٠,٠٠٠ جنيه ينتهى بعد ٢٤ سنه .

المستر مرى — هل تريد بذلك أن ندفع نحن قيمة الاستهلاك .

صدقى باشا — إنى لا أسلم بالأصل ، فكيف يجوز أن أدفع الاستهلاك .

مندوب وزارة المالية — إذا كان الأمر كذلك فإنى سأبحث عن طريقة لجعل تعهد مصر ينتهى فى نفس الوقت الذى ينتهى فيه تعهدها بالنسبة للدينين الآخرين . على أنه إذا استلزم ذلك فتح اعتماد بثلاثين ألف جنيه سنويا مثلا فإننا سنصادف صعوبة كبرى أمام مجلس العموم ، ولكنى سأراجع السير روبرت هورن (وزير المالية) فى ذلك . وربما وجدنا هذا المبلغ فى ثنايا الاعتمادات الأخرى بحيث لا نضطر إلى الرجوع إلى مجلس العموم .

صدقى باشا — لك أن تبحث فيما ترى الفائدة فيه . ولكن مبدأنا هو عدم الالتزام بشىء .

مندوب وزارة المالية — (بعد أن شكر صدقى باشا على بياناته) : إنى سأستمر فى مباحثتى ، وأفيدكم بعد العطلة .

(١٨) محضر الجلسة السابعة عشرة

بين عدلى باشا ورشدى باشا وبين اللورد كيرزن
فى يوم الثلاثاء ١١ أكتوبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

بعد مكاتبات تبودلت بين دولة عدلى باشا والمستر لندسى بشأن الوقت الذى تستأنف فيه المفاوضات وبعد حديث ابتدائى مع المستر لندسى ضرب اللورد كيرزن ميعادا لدولتى عدلى باشا ورشدى باشا فى الساعة الرابعة بعد ظهر الثلاثاء . فقصدا إلى وزارة الخارجية حيث موعد التلاقى وبعد التحيات الأولى أبدى اللورد شكره للوفد على ما أبداه من الحكمة وحفظ العهد فى كتمان أخبار المفاوضة ، وتمنى لو كان الأمر كذلك فى جميع المفاوضات ، ونعى على الأخبار الكاذبة التى نقلت إلى مصر عن كيفية معاملته للوفد ، وأبدى مزيد الدهشة لنفيها وإمكان تصديقها . ولم يخف تفضيله للاجتماع غير الرسمى حيث يكون المتحادثون أحرارا فى الأخذ والرد والتقارب بعضهم من بعض والبحث عن الصور والحلول التى يمكن أن يتحقق بها الاتفاق .

اللورد كيرزن — أمامى الآن مذكرات المستر لندسى عن الأحاديث التى دارت بينكم وبينه والحلول التى أريد بها التوصل إلى الاتفاق .

عدلى باشا — نحن لم نتفق بعد على شىء من هذه الحلول .

اللورد كيرزن — فيما يتعلق بالمندوب القضائى اقترح الاستعاضة عنه بثلاثة أمور : استبقاء حكمدارى بوليس فى المدن الثلاث ، مصر والإسكندرية وبور سعيد ، وإنشاء إدارة أو مكتب فى قسم الأمن العام بوزارة الداخلية لفحص المسائل المتعلقة بأمن الأجانب وعرضها على وزير الداخلية وإبقاء مستشار سلطانى فى الحقانية .

عدلى باشا — إن هذه الحلول فكر فيها لا على أن تكون مجتمعة . وأن تكون كلها عوضا عن اختصاص المندوب القضائى ، وإنما على أن تكون صورا مختلفة تكفى إحداها دون الأخريين .

اللورد كيرزن — (ذكر الصيغة المتعلقة بالمندوب المالى) .

رشدى باشا — إن المصريين يعترضون على تقرير حق الدخول . باعتبار أنه إذا قصد به مجرد إمكان المقابلة فهذا ما لا شك فيه . وما لا حاجة مع وضوحه إلى النص عليه . ويخشون أن تقرير هذا الحق يفضى إلى تداخله فى الإدارة المالية .

اللورد كيرزن — إن المقصود بهذا التعبير لا يتعدى أنه لا يجوز أن يحال بين رئيس الوزراء أو وزير المالية وبين المندوب المالى ، وأن يضرب بين الفريقين حجاب فلا يمكن هذا من

مقابلتهما . وإن هذا وإن كان لا يقع من الوزارة الحالية. فقد يقع ممن يخلفها خصوصا إذا علم أن هذا النص قد اقترح ورفضتموه ، وحيث إن عدلى باشا يقول إنه لم يقع اتفاق بينكم وبين المستر لندسى على هذه الصيغة فالأولى أن تعاودوا بحث الموضوع معه من جديد .

(وكان الحديث استعراضا لمختلف المسائل لم يقصد به البت فى أيتها. وإنما قصد تعرف وجوه الاتفاق ونقط الخلاف حصرا لها وتمهيدا للأحاديث المستقبلة) .

اللورد كيرزن — أما فيما يتعلق بتعويض الموظفين فإنى لم أبحث هذه المسألة وأمامى عنها تقرير طويل لم أطلع عليه .

عدلى باشا — إن هذه المسألة لم تجر فيها أحاديث بينى وبين المستر لندسى . لأنه سلمنى أوراقا قال إنها المبادئ المقترحة من جماعة الموظفين أنفسهم ومذكرة عنها ، وقال أيضا إن وزارة الخارجية لم تكون لها رأيا بعد فى المسألة . وها نحن جادون فى فحص هذه المقترحات استعدادا للمناقشة فيها مع وزارة الخارجية .

اللورد كيرزن — إن وزارة الخارجية رفعت إلى تقريرا فى هذا الموضوع وسيبلغ للوفد ليكون موضوع التداول بينه وبين المستر لندسى .

(ثم تداولوا فى مسألة مد امتياز شركة قناة السويس) .

عدلى باشا — فهمت من المستر لندسى أنه لا يعتبر هذه المسألة من كبرى المسائل وهى على أى حال مسألة دقيقة ، فقد عرضت من أعوام على الجمعية العمومية ورفضتها .

رشدى باشا — (ذكر تاريخ المسألة . وقتل بطرس غالى باشا على أثرها) .

عدلى باشا — إذا كان كل الذى تحرص عليه الحكومة الإنجليزية هو صيانة القناة وكل ما يشغلها هو أن الشركة فى المدة الأخيرة من امتيازها لا تجد فائدة أو ربما من الصرف على وسائل الصيانة إذ لا يكون لديها الوقت الكافى لاستهلاك هذه المصاريف، فأننا سنفكر فيما يوجب طمأنينة انجلترا دون أن نكون مقيدين أو ملزمين باتخاذ هذه الوسيلة الخاصة وهى مد الأمتياز . فقد نجد لذلك وسيلة أخرى. وسيتعين البحث فى هذه المسألة يوما. وعلى أى حال فليس من حاجة للنص عليها فى المعاهدة . خصوصا إذا كان هذا النص سيثير معارضة خاصة ضد المعاهدة نحن فى غنى عنها .

(ثم انتقل الكلام إلى مسألة الأسلاك) .

أما مسألة الأسلاك فإنه لم تجر بيننا وبين المستر لندسى أحاديث فى هذا الشأن ، وكل ما فعله هو أنه أبلغنا مقترحات وزارة البوستة ولدينا عليها اعتراضات لم نبدها له بعد .

(ثم تحدثوا عن حماية الحرية الدينية أو فيما يسمونه حماية الأقليات) .

عدلى باشا — إننا لا نعترض على تقرير المبادئ التى أرسلتم بها إلينا فى مذكرتكم .

(وبعد أن لخص الأحاديث التى دارت بينه وبين المستر لندسى) .

إن من الممكن إيجاد حلول مقبولة للمسائل التى جرى بشأنها الحديث ، ولكن هذه الحلول نفسها لم تكيف بعد ولم يتم الاتفاق عليها — بقيت هناك مسألتان معلقتان وهما مسألة القوة العسكرية ومسألة التمثيل الخارجى — ومسألة ثالثة لم نتكلم فيها وهى فى غاية الأهمية : مسألة السودان .

أما التمثيل السياسى فتعلمون كل حججنا وأسانيدنا فيه ، وأظنكم قدرتموها حق قدرها — وأما مسألة القوة العسكرية فقد فكرت فيها وتداولت مع زملائى هنا واستطلعت رأى أعضاء الوزارة فى مصر وغيرهم من أهل الرأى من أصدقائنا، وأؤكد لكم أنهم ممن يوصفون بالاعتدال ، ولا يمكن اتهامهم بالتطرف ، فكانت نتيجة هذا التفكير وهذه المداولة والمشاورة أننا لا يمكننا أن نقدم رأى الحكومة الإنجليزية للأمة أو ندافع عنه .

رشدى باشا — هذا رأى لا يمكن أن البلاد تقبله ، وليس من وراء قبولنا إياه إلا تسوىء سمعتنا أمام المصريين دون أن يكون هناك أمل فى نجاحنا فى حمل البلاد على قبوله. والحل الوحيد لهذه المشكلة هو وضع القوة فى مكان معين فى منطقة القناة وحصر الغرض من بقائها فى حماية المواصلات.

اللورد كيرزن — إن كلانا يعرف رأى الآخر وحججه حق المعرفة، ولكنكم تعلمون أن الرأى الذى تحدثت به لم يكن رأيى وحدى. وإنما هو رأى الوزارة ولا يسعنى أن أبت فى هذا الموضوع، وهذا شأنه، برأى من عندى. وإنما كنت أرجو أن أستطيع، عند عرض المسألة المصرية على الوزارة، أن أقول فيما يتعلق بالتمثيل الخارجى هذه ملاحظات الوفد ، وإنى كنت لا أحب التسليم بالتمثيل الخارجى إلا أنى بصفتى وزير خارجية لا يسعنى ألا أسلم به من حيث هو رمز الاستقلال. ومن المعقول أن بلدا يعترف له بالاستقلال يسلم له دائما بالتمثيل الخارجى — ولكنكم ترفضون رأى الحكومة الإنجليزية فى كلتا المسألتين القوة العسكرية والتمثيل الخارجى، فكيف يمكن أن أقول ما أقول فى التمثيل الخارجى .

رشدى باشا — نحن لا نرفض وجود قوة عسكرية. ولكن الذى نرفضه هو أن تكون هذه القوة محتلة للقطر المصرى فى الحركة والانتقال فى نواحيه وأن تتداخل فى شؤوننا الداخلية باسم المحافظة على الأمن والنظام (ووقف الكلام عند هذا الحد) .

اللورد كيرزن — (عطف على كيفية استئناف العمل) إن خير طريقة للعمل هى إتمام المناقشة مع المستر لندسى فى المسائل المختلفة التى استعرضناها، فإذا احتجتم إلى فى رأى أو فى أمر فإنى أحضر معكم بارتياح، ومهما يكن من نتيجة هذه المناقشات فسأتولى تحضير مشروع معاهدة أبلغكم إياه، ولكم

أن تبدوا ما تشاءون من الملاحظات أو التعديلات أو الاعتراضات — ثم أعرض المشروع وتعليقاتكم عليه على الوزارة . وفى هذه الآونة سيحتاج المستر لويد جورج للحديث معكم فى المسألة المصرية ، ونظرا لاحتمال سفره إلى واشنجتون فى أواخر شهر أكتوبر فسيكون المشروع معدا لنظركم وملاحظاتكم فى أقرب وقت .

عدلى باشا — هناك مسألة لم تتناقش فيها بالتفصيل إلى الآن مع أهميتها الكبرى . وهى مسألة إلغاء الحماية ، فما الذى تقدرونه فى صيغة ذلك الإلغاء ؟

اللورد كيرزن — إذا نحن وصلنا إلى اتفاق فستقرر انجلترا أن الحماية التى ضربت على مصر قد انتهت وتعترف بمصر دولة مستقلة .

رشدى باشا — بل هذه تكون أول مادة فى المشروع .

اللورد كيرزن — لا مانع من ذلك .

---

(١٩) محضر الجلسة الثامنة عشرة

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لندسى

فى يوم الأربعاء ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

اجتمع صباح هذا اليوم عدلى باشا والمستر لندسى فى وزارة الخارجية ودار بينهما الحديث الآتى :

عدلى باشا — إن اللورد كيرزن قرأ لى المذكرات التى رفعتها إليه عن أحاديثنا السابقة ، وقد لاحظت فيها بعض الاختلاف عن النصوص التى عرضتموها أولا . على أن شيئا منها لم يتم عليه الاتفاق . وحبذا لو أمكننى الاطلاع على صورة من هذه المذكرات قبل استئناف المناقشة .

المستر لندسى — سأستأذن اللورد فى ذلك .

(وقد جر سياق الحديث إلى التعرض للمسائل التى كانت موضوع تلك المذكرات) .

عدلى باشا — إنى أجد صعوبة كبرى فى أن يدخل شىء عن القناة فى نصوص المعاهدة مهما تكن الصيغة التى تتخذ فى ذلك ، وهذا نظرا لتاريخ مسألة مد الامتياز فى مصر ، ثم إنى أتساءل عن وجه التشيع للمد كطريقة لصيانة القناة مع إمكان وجود غيرها . أما المستشار المالى فقد لاحظت أن الصيغة التى قرأها على اللورد كيرزن تشير إلى أن لمندوب الدين أن يبدى آراءه ، وأن

يطلب ما يشاء من المعلومات عن المسائل المالية فى حين أن البلاد كانت تعارض فى جواز الاستشارة وهى أهون من الأمرين مجتمعتين، بل ومن أيهما. وأما تأمين الأجانب فإنى لا أرى معنى لاشتراط استبقاء مستشارين سلطانيين مع أن اللوائح التى يراد إشراكهم فى تحضيرها ستعرض حتما بحكم بقاء الامتيازات على جمعية المحكمة المختلطة أو على الدول لتكون سارية على الأجانب، وفى هذا العرض ما يغنى عن ذلك الاشتراك. ثم إننا تذاكرنا فى الحكمدارين وفى المكتب على سبيل الخبرة أى أن يؤخذ أحدهما دون الآخر لا على أن يؤخذا مجتمعين.

(وبهذه المناسبة تناول عدلى باشا الكلام عن الامتيازات وإلغائها وسأل المستر لندسى عن رأيه بشأن ذكر ذلك فى المعاهدة).

المستر لندسى — نحن متفقون على تأجيل هذا الموضوع ولكن يصح أن ينص فى المعاهدة على أن الطرفين المتعاقدين يرغبان فى الوصول إلى حل بشأن إلغاء الامتيازات.

عدلى باشا — (اعترض على ما يجرى من عقد معاهدات بين انجلترا وبين بعض الدول صاحبة الامتيازات تعترف فيها هذه الدول بالحماية الإنجليزية على مصر مع قيام المفاوضات الحالية بشأن إلغائها، وتتعهد انجلترا لهذه الدول بضمانات مخصوصة تحل محل الامتيازات قد لا تكون هى التى يستقر عليها الرأى حينما تعالج مصر هذا الموضوع).

المستر لندسى — إن هذه المعاهدات ترجع إلى مخابرات قديمة قد انتهت. ولابد الآن من تغيير هذه المعاهدات بغيرها.

(ثم انتقل الكلام إلى أسلاك التلغراف البحرية والتلغراف اللاسلكى).

عدلى باشا — لم يسبق لنا أن تناقشنا فى هذا الموضوع، وأرى أن النصوص المقترحة تقيد الحكومة تقييدا شديدا وتلحق بسيادتها نقصا كبيرا. ولا أرى وجها أو مصلحة للتعرض لحرية الحكومة المصرية فى إعطاء ما ترى إعطاءه من الامتيازات بمد مثل تلك الأسلاك، أو بإقامة محطات للتلغراف اللاسلكى فى زمن السلم لأن ذلك عمل تجارى محض. أما زمن الحرب فإن ما تحتفظ به مصر من حقوق الرقابة على طرق المواصلات فى تلك الحالة كفيل بنفى كل المخاوف لأن انجلترا بصفتها حليفة مصر ستكون شريكتها فى استعمال تلك الرقابة.

المستر لندسى — أخشى أن تستعمل هذه المواصلات لترويج دعوات خطرة كدعوة البلشفية.

عدلى باشا — ليست هذه المواصلات هى الطريقة الوحيدة لترويج الدعوات، وليس الاحتياط فيها بكاف وحده لمنع انتشار دعوة خطرة، وإنما الوقاية الحقيقية من أمثال هذه الدعوات مصلحة مصر فى إحباط مسعى كل من يمشى بين الناس بمثل هذه الدعوة. وفى ذلك يجب أن يُطمأن إلى تقدير مصر لمصلحتها وحسن نظرها فى شؤونها.

المستر لندسى — قد يكون هذا صحيحا بالنسبة لحكومتكم الحاضرة ، ولكن كيف يؤمن ألا تجىء حكومة بعدكم يكون لها مزع ووجهة غير مزعكم ووجهتكم .

عدلى باشا — إن مثل هذا الاحتياط غلو ومبالغة . وإذا كان يراد الاعتراف باستقلال مصر وتوليها شؤونها بنفسها فيجب أن ينطوى فى ذلك شىء من الثقة بها والركون إلى حسن نظرها ؛ وإلا أصبح الاستقلال كلمة لامعنى لها . وإذا كنتم ترون أن مرمى المفاوضة هو النظر فى ضمانات تحل محل النفوذ الحالى لانجلترا فى الإدارة المصرية فليس كذلك يرى المصريون . وكل ما يمكن أن يفهم أو أن يسلم به فى هذا الباب هو أن يكون لانجلترا فى المنطقة التى تخصص لقوتها العسكرية أن تنشىء ماتراه ضروريا لهذه المنطقة من المواصلات التلغرافية مع الخارج .

(ثم انتقلا إلى الكلام فى تعويض الموظفين ، فاقترح المستر لندسى بمناسبة وجود المستر برسيفال فى لندن أن يكون حديث صدقى باشا معه فى ذلك الموضوع بحضور المستر برسيفال . ثم تم الاتفاق على أن يقصد صدقى باشا وشفيق باشا إلى وزارة الخارجية فى الغد للكلام مع المستر لندسى فيه . وقد حصلت المقابلة فعلا وبعد حديث طويل فى ذلك الموضوع وعد صدقى باشا بتقديم مذكرة ، وقد قدمت بتاريخ ١٨ أكتوبر .

---

(٢٠) محضر الجلسة التاسعة عشر

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لندسى فى يوم الاثنين ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

فى يوم السبت ١٥ أكتوبر . أرسلت إلى المستر لندسى مذكرات أربع . فيما يتعلق بالمسائل الآتية : مندوب الدين ، حماية الأجانب ، أسلاك التلغراف البحرية والتلغراف اللاسلكى ، قناة السويس — وقد ضمنت هذه المذكرات باختصار وجهة نظر الوفد فى هذه المسائل المختلفة ، واختصت المذكرات الثلاث الأولى بمشروع نصوص عن المواضيع التى تضمنتها ، وأشير فى الكتاب الذى أرسلت به المذكرات إلى أنه سترسل مذكرة خامسة عن تعويضات الموظفين يوم الاثنين ، وضرب دولة عدلى باشا فى هذا الكتاب موعدا للمقابلة مع المستر لندسى يوم الاثنين الساعة الحادية عشرة . وقد حصل الاجتماع فى الميعاد المتفق عليه .

المستر لندسى — (بعد أن شكر دولة عدلى باشا على إرساله هـذه المذكرات طرق موضوع مندوب الدين). إن الصيغة التى تقترحونها لاتجعل لذلك المندوب حق طلب مايريده من المعلومات عن الإدارة المـالية .

عدلى باشا — لاشك أنه يستطيع دائمـا الحصول على المعلومات عن الحالة المـالية. ولكن الصيغة التى اقترحتموها قد تفيد أن له حق التدخل فى تلك الإدارة والرقابة على أعمـال وزارة المـالية والمتفق عليه بيننا أن ذلك لايكون له .

المستر لندسى — إنمـا أردت أنه إذا أحب أن يعرف مثلا مقدار الإيرادات أو المصروفات فى وقت معين أن يستطيع الحصول على ذلك ، وأخشى مع الصيغة التى تقترحونهـا أن ينكر عليه طلب كهذا وأن ترفض إجابته اليه .

عدلى باشا — لاأرى أن رفض ذلك ميسور أو متصور ، خصوصا وأن المعـلومات التى يمكن أن تطلب عن الإدارة المـالية هى بطبيعتهـا علنية وتحصل فيها المناقشة بلا انقطاع أمام الهيئة النيابية فيمكنك أن تطمئن من هذه الوجهة . على أنه يجب أن نقدر مركزى فى هذه النقطة . فقد اقترح اللورد ملنر فى مشروعه أن يعـين مستشار مالى يعهد إليه باختصاصات صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة فيما تريد استشارته فيه ، فلما استشيرت البـلاد فى المشروع وضعت تحفظا يرمى إلى حذف العبارة المتعلقة بجواز استشارة ذلك الموظف المـالى . وقد انتهى الأمر بيننا على أن يبقى صندوق الدين ؛ فـلا حاجة للبحث فى نقل اختصاصه إلى موظف آخر . غير أنى قبلت أن المندوب الإنجليزى يستشار فيما ترى الحكومة استشارته فيه ، وسلمت بأن يكون له الدخول عند رئيس الوزارة وعند وزير المـالية باعتبـار ذلك الدخول أمرا يرتبط بطبيعة جواز الاستشارة إذ لا يفكر أحد فى أن يحال بين ذلك المندوب وبين أولى الأمر المصريين حينما يدعى إلى الاستشارة فى أمر بناء على طلبهم فيجىء لإبداء رأيه ؛ ولمـا لم يقصر دخوله على حالة دون أخرى فلن يحال طبعا بينه وبينهما إذا هو جاء للاستعلام عن أمر . فترى أنى تجاوزت فيما قبلت حدود التحفظات التى دلت عليها الإدارة العامة فى مصر ، ولست أدرى إن كنت أستطيع حمل المصريين على قبول كل مافعلت .

المستر لندسى — (منتقلا إلى الكلام عن الحكداريين) : إنكم وقتم بقاءهم بخمس سنين وقد لا يكون فى ذلك التأمين الكافى ، ثم إن هناك مجالا للاعتراض على الاقتصار على الحكداريين فإنهم لا عمل لهم فى غير المدن الثلاث. أى إن الأجانب فى غير هذه المدن وفى الأرياف يكونون وليس مايؤمنهم على أرواحهم وأموالهم ، وقد كنت فكرت فى إنشاء مكتب يشتغل بأمور أمن الأجانب فى إدارة الأمن العام ليسد هذه الحاجة .

عدلى باشا — قد يوجد فى الواقع موظفون أجانب لأداء الأعمال المتعلقة بأمن الأجانب فى وزارة الداخلية، ولكنى أسألك، ماذا ترى من الحماية للأجانب فى أن ينص على إنشاء مكتب يعرض على الوزير المسائل المتعلقة بهم. ! إنى لا أرى فى ذلك شيئا من معانى الحماية أو التأمين. ولكنى ألمح الأمر من وجهة أخرى. فإن مسألة وزارة الداخلية مسألة دقيقة من قديم إذ كانت هذه الوزارة تقبض بيدها على أهم مظاهر السلطة والنظام. وكان التداخل فى شئونها من جانب الإنجليز محل الشكوى المرة من المصريين، فالتسليم بإنشاء مكتب فيها مهما صغر شأنه وضعفت أهميته قد يؤخذ علينا. فيقال لنا تحجتم فى استبعاد موظف فى وزارة الحقانية وهى بطبيعتها محدودة الاختصاص بأمور معينة لا تتعداها لتقيموا مقامه هيئة أو مكتبا يكون خليفة المستشار الداخلى أو مفتش البوليس العام أو ما شئت تسميته من هذه الوظائف التى تمديدها إلى كل الأعمال. أى أنه يعاب علينا أن نكون قد أردنا اتقاء تداخل محصور فسلمنا بتداخل عام شامل.

المستر لندسى — إن وجود المستشارين السلطانيين للأغراض التى بيناها فى مذكرتنا مهم فى نظرنا، على أن فى وسعنا أن نستغنى عنه. ولكن الذى لا غنى عنه هو إنشاء ذلك المكتب لصعوبة الاكتفاء بالحكمدارين فى تأمين الأجانب.

عدلى باشا — نحن نريد التوصل إلى اتفاق يمكن أن يقبل فى مصر. أى يكون لنا الأمل فى أنه يرضى المصريين، وكلانا فى هذه الغاية سواء، ولكنكم كلما زدتم من الهيئات التى تحل محل نفوذكم الحالى مهما تكن اسماؤها، وكلما زدتم فى اختصاصاتها، جعلتم الأمل فى رضى المصريين بمشروع المعاهدة وقبولهم له أقل وأضعف. وقد وقفنا عند الحد الأدنى لمطالب المصريين وتجنبنا كل ما يمكن أن يعترض عليه بالتشديد أو المبالغة.

(ثم خاض فى حديث الموظفين لا فيما يتعلق بالتعويضات — فقد أجل إرسال المذكرة حتى يفحص عدلى باشا بعض مسائلها التفصيلية — وإنما فيما يتعلق بتعيين الأجانب بدلا من الإنجليز)

المستر لندسى — أظن أنكم تسلمون بأن ذلك لا يجوز أن يجرى لكم فى غرض أو غاية.

عدلى باشا — نعم، حقيقة لا نفكر فى الاستغناء عن الإنجليز لنحل محلهم أجانب غيرهم وليس لدينا مانع من أن نقبل نصا بهذا المعنى.

المستر لندسى — ولكنكم لا ترضون الصيغة التى تقترحها من اشتراط استشارة الممثل البريطانى فى تعيين الأجانب.

عدلى باشا — نعم، لا رضاها لأن فيها تداخلا شديدا فى إدارة مصر لشئونها، والذى يهمكم من الأمر قد قبلناه، فما حاجتكم لوضع هذا القيد العام على تصرفاتنا ؟

المستر لندسى — المفهوم أنكم لا تريدون إحلال أجانب غير انجليز محل الإنجليز حتى ولو بصورة غير مباشرة.

عدلى باشا — طبعا لا نريد ذلك. وقد دلتنا أحكام المحاكم على أن ستر الرغبة فى التخلص من موظف باسم إلغاء وظيفة أو بغير ذلك من الأسماء لا يجعل العمل الظالم قانونيا ، ولا يحول دون الحكم على الحكومة بالتعويض . وإذا حلا للحكومة المصرية أن تستغنى عن موظف انجليزى لتعين محله مصريا لمدة قصيرة ثم لتعين أجنبيا آخر محل المصرى. أو إذا حلا لها أن تلغى وظيفة يشغلها انجليزى لتعيدها بعد ذلك باسم جديد وتضع فيها أجنبيا آخر ، أقول إذا حلا للحكومة المصرية أن تفعل ذلك فليس من ينكر عليكم الحق فى الاعتراض على أعمالها .

المستر لندسى — أفهم وجه اعتراضكم على الصيغة . وأعتقد أنه من الميسور الوصول فى هذه المسألة إلى حل مرض .

(ثم تعرضا لمسألة أسلاك التلغراف البحرية) :

إن الذى يعنينا فى الحقيقة هى مسألة التلغراف اللاسلكى من وجهة الدعوات الخطرة التى يمكن أن تروج بها . ويهمنا لذلك أن لا يعطى امتياز به إلا بموافقتنا .

عدلى باشا — إننى أتساءل عن فائدة اشتراط موافقة ممثلكم على منح هذه الامتيازات ، فإن من يطلب امتيازا كهذا يحرص على أن يطلبه باسم لا يثير خوفا أو شبهة فى بادئ الأمر ، ثم هو يتحول بعد ذلك ، فعلى أى أساس يكون ممثلكم أحرص من الحكومة المصرية وأقدر على اتقاء نشر الدعوات الخطرة . وهل تعتقد مع ذلك أن شركة تجارية أسست لغرض الربح والفائدة ترفض رسالة حتى من لينين مثلا ؟

المستر لندسى — أعتقد أنه يصعب عليها رفض ذلك (ثم عطف على النص المقترح من الوفد) : إن هذا النص من الفضول ولا لزوم له . لأنى لا أقدر أنكم تفكرون فى إلغاء الامتيازات الحالية .

عدلى باشا — نعم ، لا نفكر فى ذلك ، وإنما وضعنا هذا النص لأنكم طلبتموه . ولأنه الوحيد بين ما طلبتموه الذى يسعنا قبوله . أما إعطاء الحكومة الإنجليزية إجازة عامة لإنشاء ما تريده لنفسها أو للشركات التى توصى بها فهذا ما لا قبل لنا بقبوله . وحتى فى الوقت الحاضر والحماية الإنجليزية مبسوطة على مصر ، فإن المرجع فى أمثال هذه المسائل إلى مجلس الوزراء لا إلى سلطة أخرى ، أفتظن من الجائز أن تكون الحكومة المصرية أقصر يدا فى نظامها الجديد منها فى نظامها الحاضر ؟

المستر لندسى — أما ما يختص بمسألة قناة السويس . فقد أردت بذكرها فى المعاهدة أن أمهد السبيل للحكومة فى أن تفكر فى المسألة ، فقد يخشى أن الحكومة المصرية بسبب موقف الجمعية العمومية فى موضوع مد الامتياز تتعمد تجنب بحث المسألة لا لاعتقادها بعدم الفائدة من المد وإنما لمجرد الخوف من مصادمة الرأى العام واتقاء لسخطه . وقد نكون بالغنا فى الصيغة التى اقترحناها ،

ولكن ألا يجوز أن نكون أدنى إلى رضاكم إذا اقتصرنا على القول بأنه فى العشر السنين الأولى من المعاهدة تبحث الحكومة المصرية فى خير طريقة لدوام حفظ القناة وحسن صيانتها .

عدلى باشا — لست ، بنفسى ، أرى مانعا من صيغة كهذه لأنها لا تقيد الحكومة بشىء ولكن الإحساس العام فى مصر بحسب ماتبيناه من استشارة أهل الرأى لايريد أى نص عن القناة فى المعاهدة . ثم أى فائدة لكم فى نص لا يقدم ولا يؤخر .

---

(٢١) محضر الجلسة العشرين

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لويد جورج فى يوم الأربعاء ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ بدوننج ستريت

كان يوم ٢ نوفمبر موعد مقابلة عدلى باشا للستر لويدجورج . وكان الاجتماع بمقر رئيس الوزارة فى دوننج ستريت فى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، وبعد التحية :

المستر لويد جورج — إلى أين وصلتم فى مفاوضاتكم ؟

عدلى باشا — إن المبادئ المتفق عليها من الجانبين هى إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر وعقد محالفة بين مصر وانجلترا لتأمين مصر من أى اعتداء خارجى وضمان مصالح انجلترا ، غير أن هذه المبادئ لم توضع بعد فى صيغة ثابتة ولكن لما كان الاتفاق واقعا على اعتبارها أساسا للمعاهدة حق لى أن أعتقد أن من السهل التفاهم بشأن الضمانات التى تلزم لمصالح انجلترا الخاصة والتى يجب أن تكون متفقة مع تلك المبادئ . وقد جرت لنا مع اللورد كيرزن أحاديث فى مواضيع شتى . ومن أمهات هذه المواضيع مسألة العلاقات الخارجية لمصر وعندنا أن حرية مصر فى إدارة أمورها الخارجية نتيجة لازمة للاستقلال ورمزه الخارجى . هذا من وجهة المبادئ ، وهى من الوجهة العامة أمر لا غنى لنا عنه فإن مصر بلد غنى بالخيرات . ومصالحها الاقتصادية تجعلها أبدا مشتبكة العلاقات بالدول الأجنبية فيجب لها أن تكون حرة فى تصريف هذه العلاقات لتدبر شؤونها مع الدول وفق مصالحها وقد تبينا أن اللورد كيرزن بمقتنع بوجهة نظرنا فى هذه المسألة وإنما أبقى البت فيها حتى عرض الأمر على الوزارة .

المستر لويد جورج — نعم فإن هذه المسألة لاقت بعض الصعوبة فى الوزارة (ولم يزد شيئا على ذلك) .

وما قولكم فى حماية المواصلات الإمبراطورية ؟

عدلى باشا — إن وضع جنود إنجليزية فى أرض مصرية حتى على القناة نفسها لا ينظر اليه المصريون بعين الرضى. إذ الواقع أنه لا ضرورة لها فى وقت السلم . ومع أننا لا نجهل الأهمية التى تعلقها الحكومة الإنجليزية على أمر هذه المواصلات فإننا نرى أنه ليس من خطر يهددها وهى فى أمن لا يحتاج معه الى التأمين . أما فى زمن الحرب فنقدر أن المعاهدة كفيلة بأن تزيل كل خوف لكم بشأنها. وسواء كان الاعتداء على مصر نفسها أو كانت مصر محاربة الى جانب انجلترا حليفتها أو كنتم وحدكم فى حرب فإن المحالفة تمكنكم من اتخاذ كل ما ترونه من وسائل الدفاع ولا حاجه معها الى وضع جنود منذ وقت السلم استعدادا لحالة الحرب .

المستر لويد جورج — ماذا تقولون فى مواصلاتنا مع السودان ؟

عدلى باشا — ان هذه المواصلات حاصلة بطريق بور سودان .

المستر لويد جورج — ولكنها قد لا تكفى .

عدلى باشا — لست أرى دخلا للسودان فى أمر المواصلات . فإن مايفهمه المصريون من المواصلات الامبراطورية هى المواصلات مع المستعمرات الإنجليزية فيا وراء البحار . أما السودان فهو مسألة أخرى . وهى كبيرة الأهمية عند المصريين. ولنا بشأنه مطالب لم نبدها بعد لأننا أردنا أن نتبين أولا ما إذا كان الاتفاق ممكنا بشأن مصر . وكنا قد اعتزمنا أنه إذا تم الاتفاق بشأنها انتقلنا إلى بحث مسألة السودان فهى مسألة لم يأت دورها بعد .

المستر لويد جورج — لمصر شأن غير شأن السودان. فإننا فيما عدا تأمين مواصلاتنا بطريقها لا نريد التدخل فى شؤونها . ونريد أن تربطنا وإياها محالفة حقيقية. ولكننا لا يسعنا ترك السودان أو أن نتزل عن مركزنا فيه على الصورة التى نتزل بها عن مركزنا فى مصر .

عدلى باشا — ولكن ماهى علاقة السودان بمسألة حماية المواصلات. أو مسألة القوة العسكرية فإن فى السودان جيشا مصريا . وهو الذى يتولى حفظ الأمن فيه والدفاع عنه .

المستر لويد جورج — قد تقوم فتن واضطرابات خطيرة فى السودان نحتاج معها إلى إرسال جنود لقمعها ونقل هذه الجنود بطريق مصر .

عدلى باشا — إن هذه حالة نقل جنود فى ظروف خاصة . ولا حاجة معها إلى قوة عسكرية دائمة . وهى حالة لا يمكن النظر فيها على حدتها . أو بمناسبة البحث فى حماية المواصلات والقوة العسكرية . وإنما هى مرتبطة بمسألة السودان فى جملتها . ويمكن عند البحث فى النقط المتفرعة عن مسألة السودان وضع اتفاق خاص يرتب فيه لهذه الحالة ما يناسبها من الأحكام . وعلى أى حال فإنى لا أرى أن يكون مجرد احتمال الحاجة إلى نقل جنود بطريق مصر لقمع فتن فى السودان سببا يستدعى حفظ قوة عسكرية فى مصر .

المستر لويد جورج — هذا حق . وخير أن نترك هذه المسألة الآن .

(ثم عاد الكلام أدراجه إلى مسألة المواصلات) .

ألا ترى أننا إذا كنا مغلوبين فى هـذه الحرب لتقطعت بنـا الأسباب فى أمر المواصلات ولأصبحنا منها فى أكبر ضائقة ؟

عدلى باشا — ولكن المحالفة بيننا ستكون غايتها تمكينكم من الانتفاع بمواصلاتنا فى زمن الحرب بالشروط التى تحدد فيما بيننا ، ووضع قاعدة التعاون بيننا و بينكم فى الدفاع عن القناة إذا كانت فى خطر .

المستر لويد جورج — وماذا يكون الحال إذا انقلبت مصر خصيمة لنا وناصبتنا العداء ؟

عدلى باشا — لا محل لتخوف من ذلك . فإننا بحكم المحالفة سنكون فى حالة حرب مع الدولة التى تحاربكم . وستقضى علينا الأحوال ببذل كل مساعدة لكم فى سبيل الدفاع عن مصالحنا المشتركة .

المستر لويد جورج — ولكنا لا يسعنا أن نترك أمر حماية القناة لغيرنا .

عدلى باشا — حقيقة إن اللورد ملنر عند مفاوضته مع الوفد السابق ألح فى وجوب وجود قوة إنجليزية ترابط فى منطقة معينة على القناة لحمايتها . وتنشىء فيها ما ترى إنشاءه من وسائل المواصلات الهوائية فلم ير الوفد الذى كان يحادثه مانعا من التسليم له بما أراد ، وذلك إثباتا لرغبته فى الاتفاق .

المستر لويد جورج — وما قولكم فى تأمين مواصلاتنا التجارية ؟

عدلى باشا — إذا كانت لانجلترا فيما خرج عن هذه المنطقة مصالح تجارية ترتبط بطرق المواصلات فإن الحكم فيها فى زمن السلم يكون خاضعا لأحكام القانون الدولى بالنسبة للبلاد المستقلة ، وعلى أى حال يجب أن يكون للمصريين وحدهم حق السيادة والتصرف فى أراضيهم ومواصلاتهم .

المستر لويد جورج — هذه مسألة لا تخلو من الصعوبة . أولديك اعتراض خاص على أن تغادر الجنود الانجليزية المدن المصرية وترابط فى ضواحيها ؟

عدلى باشا — لا يسعنى أن أعرض على المصريين أى حل يكون قائما على وجود جنود إنجليزية فى غير منطقة القناة لأنه محقق الفشل .

المستر لويد جورج — إنى حقيقة شديد الحرص على الوصول إلى اتفاق . ولى ملء الثقة باخلاصك ورغبتك فى حسن التفاهم . و إن من دواعى الفخر أن ترتبط بصداقة مع أمتكم العريقة فى المجد ، ولكن من الصعب الوصول إلى حل مرض للطرفين نظرا لحالة الرأى العام هنا والحالة النفسية السائدة فى الوزارة وفى مجلس العموم . فإن الهياج والشغب الذى يحدثه زغلول يزعجهم و يخيفهم وهم لا يرضون بحال أن يطأطئوا الرؤوس أمام زغلول . أو أن يسلموا مواصلات الإمبراطورية إلى بلد يقوده زعماء يصارحون انجلترا العداء .

عدلى باشا — ولكن زغلول باشا لا يعلن عداءه لانجلترا و إنما هو يناهض الوزارة و يدعو إلى عدم الثقة بها .

المستر لويد جورج — إنه بعمله على إحباط مساعيكم يعطل الاتفاق، ثم إن سلوكه هو الذى أوجد الحالة النفسية التى أشرت اليها ، و إنى لأعجب كيف لم تتخذ ضده إجراءات شديدة بمناسبة الفتن التى أحدثتها زيارته للصعيد و كيف لم ينف من مصر، وعندى أنه أكبر عدو لاستقلال مصر وأنه لا سبيل للاتفاق مع استرساله فى التهييج ، و إنما يمكن الاتفاق إذا سادت بيننا الثقة المتبادلة وإنى لا أشك فى أن الاتفاق ميسور من جانبى وجانبكم .

عدلى باشا — ولكن اتخاذ التدابير الشديدة ضد سعد قد يحدث اضطرابا عاما فى البلد ويحرج مركز الحكومة .

المستر لويد جورج — لن تكون هذه التدابير شرا من تركه يسترسل فى التهييج .

عدلى باشا — وما ترانى أصنع الآن فى هذه المفاوضات ؟

المستر لويد جورج — يعز على أن تعود إلى مصر من غير نتيجة، ولكن من جهة أخرى لا أرى كيف يمكن الوصول إلى اتفاق مقبول عندنا وعندكم فى هذا الظرف مادام زغلول يسلك طريق التهييج فإن أعضاء الوزارة هنا قد أدركهم الخوف والقلق مما يحصل فى مصر . وهم لا يريدون أن يسلموا الأمر إلى زغلول . و إنى شديد الاعتقاد بأنه إذا زالت دواعى القلق أصبحنا أدنى الى الاتفاق وسهل وجود الاستعداد من جانبنا لقبول حل مرض للمصريين ، لذلك فإنى أتساءل ألا يكون من المستحسن إيقاف المفاوضات الآن على أن نستأنفها حين تصبح الأحوال فى مصر أكثر هدوءا ووضوحا .

عدلى باشا — لا يمكنى أن أوافق على تأجيل المفاوضات الآن، خصوصا إذا أريد بذلك التأجيل التمكن من نفى زغلول لنستأنف المفاوضات بعد نفيه . على أنى أرى أن اتخاذ التدابير الشديدة ضد شخص سعد باشا لا يخلو من الخطورة لكم . ومن شأنه أن يعقد المسألة المصرية . والأحكم أن تعملوا على إرضاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالا لتهييج سعد أو غيره .

المستر لويد جورج — وكم تقدر أن تبقى هنا ؟

عدلى باشا — صار لى الآن أربعة أشهر وأنا بعيد عن مصر . وقد أصبحت أعصاب الرأى العام بسبب انتظاره طول هذه المدة وعدم تبينه تباشير النجاح فى حالة اضطراب لا تحمد . وحتى المعتدلون من المصريين أدركهم القلق والخوف خصوصا بعد الإشاعات الكاذبة التى روجت فى البلد عن نتيجة المفاوضات . و إذا طال بى المقام لأكثر من هذا خشيت أن أفقد الاتصال مع الرأى العام وأن يصبح من الصعب معرفة من يعتمد عليهم .

المستر لويد جورج — إنى أقدر هذه الاعتبارات حق قدرها .

عدلى باشا — وهبنى عدت الآن إلى مصر فإنى فى حاجة على أى حال لأن أوقف عظمة السلطان على نتيجة عملى . وقد كان اللورد كيرزن وعدنى بأن يرسل لى مشروع الاتفاق بحسب ما يتهى إليه رأى الوزارة الإنجليزية . وحتى الآن لم يرسل لى هذا المشروع فماذا ترون فى ذلك ؟

المستر لويد جورج — كان بالأمس موعد المناقشة فى المسألة المصرية فى الوزارة . ولكنى فضلت إرجاءها حتى أراك وأحدثك وسأنقل إلى الوزارة حديثنا ثم أبلغك نتيجة مداولاتنا . ولا يفوتنى أن أذكر لك أن مشروع اللورد ملنر قد تجاوز ما كانت الوزارة والرأى العام مستعدين لقبوله ، وكان اللورد كيرزن المدافع الوحيد عن اقتراحات لجنة ملنر ولم أستطع أن أحمل الوزارة على قبولها فأخشى أن تكون اقتراحاتنا دون ذلك المشروع .

عدلى باشا — إن هذا يجعل الموقف دقيقا . فإن المصريين يعتبرون ذلك المشروع معدلا وضعوه من التحفظات الحد الأدنى لتحقيق مطالبهم .

المستر لويد جورج — (بعد أن سكت قليلا) أحب أن أراك مرة أخرى لأشرح لك وجهة نظر الحكومة الإنجليزية .

عدلى باشا — أطلب أن يكون ذلك فى أقرب وقت ممكن .

(ثم ودعه وانصرف) وكانت آخر كلمة للمستر لويد جورج إنه يجب التخلص من زغلول وكان قد كرر هذه العبارة أكثر من مرة فى أثناء الحديث) .

---

(٢٢) محضر الجلسة الحادية والعشرين

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لندسى

فى يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

قصد دولة عدلى باشا إلى وزارة الخارجية وكانا على ميعاد اتفق عليه فى اليوم السابق .

عدلى باشا — تعلم أنه كان لى أول أمس حديث مع المستر لويد جورج . وقد تبينت من خلال ذلك الحديث خاطرا يشغل بال المستر لويد جورج وقد يؤثر عليه عند الفصل فى المسألة المصرية . أجبت على المستر لويد جورج بما وسعه المقام . وقد أخذ الحديث يتشعب . ولكنى من

عهد أن فارقته لم يزل ذلك الخاطر يقلقني . وقد خشيت ألا يكون المستر لويد جورج تبين موقفي تماما فاردت أن ألقاك لأجلو كل غموض . وأنفي كل شبهة بصدد ذلك الخاطر . ولأرجوك أن تنقل عني ذلك إلى اللورد كيرزن حتى إذا تداول مع رئيس الوزارة لم يكن محل لأن يقضي في المسألة بالظنون والفروض .

أما الفكرة التي ألم بها المستر لويد جورج فهي أنه و إن كان يثق بأن الاتفاق ممكن من جانبي وجانبه إلا أنه يظن أن الهياج الذي أحدثه زغلول في مصر بعث الرأي العام هنا على القلق والحذر ومن شأنه أن يجعل البرلمان لا يطمئن إلى بلد يقوده زعماؤه إلى مثل ذلك الشغب والهياج ، وأن يحمله على التشدد من الضمانات بحيث يصبح الاتفاق متعذرا . وقد تساءل إذا لم يحسن تأجيل المفاوضات إلى وقت يسود فيه الهدوء وتكون الأحوال أكثر ملاءمة وأدعى للثقة والاطمئنان كما أنه لم يخف دهشته من ترك زغلول حرا في إيقاد الفتن و إحداث الاضطرابات .

والذي أرجوه هو أن يعرف أني لن أقبل التأجيل ولن أتواضع عليه لكل المسألة المصرية وأن ليس للوزارة الإنجليزية أن تعتمد علي في تسهيل هذا الحل عليها . فإذا كانت قد عقدت النية عليه وأرادت المضي فيه ، فلا يسعني إلا أن أعتبره جوابا غير مرض . وأن أعلن أنه فيما يتعلق بي قد انتهت المفاوضات على غير اتفاق .

المستر لندسي — حقيقة إن هذه الفكرة تشغل بال رئيس الوزراء منذ أيام وهو لا يفتأ يراها خير طريقة لحل المسألة الآن . ولكننا نعتقد أنها طريقة لا يمكن الأخذ بها .

عدلي باشا — ترى طبعا أنه لا يمكنني أن أشترك في تنفيذ هذه الفكرة . وخصوصا إذا كان التأجيل قد قصد به التمكن من اعتقال سعد أو نفيه . ولو تم ذلك لاعتقد الناس جميعا صحة التهم التي كان سعد يوجهها إلينا من أننا جئنا لننظم الحماية ، وأننا سنحمل الناس بوسائل الإكراه على قبول الاتفاق مهما جاء قاضيا على الأماني الوطنية . وأننا لذلك لم نر بدا من إسكات سعد . وعلى أي حال فإنني لا أتردد في اعتزال الوزارة إذا قررت الوزارة الإنجليزية تأجيل المفاوضة إلى أجل آخر مهما يكن السبب الذي بني عليه التأجيل .

المستر لندسي — ولكن ماذا ترى إذا جاء المشروع أقل مما تعتبره الحد الأدنى للمطالب المصرية ؟

عدلي باشا — إني أعتبر أني لم أوفق في مهمتي . و إذا كنت قد قبلت الوزارة للقيام بالمفاوضة فإني أعتزل الوزارة كذلك في هذه الحالة لفوات الغرض الذي قبلتها من أجله .

المستر لندسى — إذاً تكون الحالة الوحيدة التى تبقى معها فى الوزارة هى أن توفق إلى مشروع اتفاق مرض يمكنك أن تدعو الأمة إلى قبوله .

عدلى باشا — هو كذلك .

المستر لندسى — نحن نقدر ما يترتب من النتائج والاضطرابات على اعتزالك الوزارة إذا لم تنجح المفاوضات على الصورة التى ترضيك . ولسنا راغبين فى تجديد الاضطرابات . وسأبلغ اللورد لساعتى الملاحظات التى أبديتها لى الآن وأرجو أن لا يبطئ عليكم المشروع كثيرا .

---

(٢٣) محضر الجلسة الثانية والعشرين

بين دولة عدلى باشا وبين اللورد كيرزن

فى يوم الخميس ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

كان اللورد كيرزن قد وعد بإرسال مشروع الحكومة الإنجليزية فى أول حديث له مع دولة عدلى باشا بعد استئناف المفاوضات . فلما أبطأ وروده استنجز عدلى باشا ذلك الوعد وقد اتفق على المقابلة فى منتصف الساعة الرابعة من يوم ١٠ نوفمبر المذكور بوزارة الخارجية ، وبعد التحية :

اللورد كيرزن — إن الوزارة تناقشت فى المسألة المصرية فى جلستين مستطيلتين . وقد شرحت لهم كل ملاحظاتكم ودافعت جهدى عن مطالبكم وقد وفقت لتحويل الوزارة عن رأيها فى مسألة التمثيل الخارجى ، وطلبت إليها أن تأخذ برأيى بصفتى وزيرا للخارجية على أنى لم أستطع حملهم على تغيير لقب المندوب السامى . كذلك نجحت فى استبعاد الإشارة إلى قناة السويس ولكننى لم أستطع شيئا فى مسألة القوة العسكرية . فإن لكل وزير رأيا كما لى رأى . وقد ألفيتهم متشبثين فيها برأيهم . وقد زعمت بعض الجرائد أنكم قابلتم المستر لويد جورج لتنالوا منه ما لم تستطيعوا أن تنالوه منى من مطالبكم وأنتم خير من يعلم أن هذا ليس بصحيح فليس بالوزارة من هو أشد حرصا على مرضاتكم وأقوى رغبة فى الاتفاق منى . وقد كنت شديد الاغتباط بما تبينته من جانبكم من الود والمجاملة وأرجو أن تكونوا راضين عما تبينتموه من مثل ذلك من جانبنا — وها أنا أقدم لكم نسختين من المشروع الذى استقر عليه رأى الوزارة لتجيلوا النظر فيه وإنى أرجوك أن تجعل أمر تسليمى المشروع سرا لا يذاع للصحف حتى نتقابل فى موعد آخر وألفت نظرك إلى أنه إذا وافقتم على هذا المشروع كان توقيعى عليه مشروطا بتصديق البرلمان فإنكم تذكرون أن المستر لويد جورج قد وعد البرلمان بذلك .

عدلى باشا — هل أريد بهذا المشروع أن يكون قرارا للوزارة أم أنتم تتوقعون أن نبدى عليه ملاحظاتنا ؟

اللورد كيرزن — يسرنى أن أطلع على ملاحظاتكم على هذا المشروع. ولكن ينبغى أن أصارحكم القول فى رأى الحكومة الإنجليزية فإن المشروع الذى نقدمه لكم هو أقصى ما نسلم به فى شأن المطالب المصرية .

عدلى باشا — (تناول المشروع دون أن يطلع عليه).

اللورد كيرزن — انى سأتغيب حتى يوم الإثنين فإذا أردت مقابلتى يوم الثلاثاء فليس لك إلا أن تختار الوقت الذى تريده وتخبرنى به لأنتظرك .

فحياه عدلى باشا وانصرف .

---

(٢٤) محضر الجلسة الثالثة والعشرين

بين دولة عدلى باشا وبين اللورد كيرزن

فى يوم الثلاثاء ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

بعد أن سلم اللورد كيرزن مشروع الحكومة الإنجليزية لدولة عدلى باشا جعل الوفد يعد رده عليه وبعد الفراغ من وضع ذلك الرد قصد عدلى باشا إلى وزارة الخارجية وسلمه إلى اللورد كيرزن فقرأه اللورد ثم دار بين الاثنين الحديث الآتى :

اللورد كيرزن — كنت أتوقع نتيجه خيرا من هذه نظرا لروح المسالمة ورغبة الوفاق التى سادت بيننا ومن الجانبين على السواء .

عدلى باشا — كذلك كنت أتوقع ، ولكن ما العمل إذا كان المشروع بعد مناقشة طويلة دامت أربعة أشهر يعيدنا إلى النقطة التى ابتدأنا منها أحاديثنا .

اللورد كيرزن — لا بل خطونا بعض خطوات تجاوزنا بها موقفنا الأول . ولكن لا فائدة الآن من إعادة المناقشة ، وهل يجب أن أفهم أن الرفض نهائى من جانب الحكومة التى أوفدت الوفد . ؟

عدلى باشا — الحكومة أرسلت وفدا للمفاوضة وهو حر فيما يفعل — وهذا الرفض من قبل الوفد. وكل ما يجب عليه أن يأتيه بعد ذلك هو أن يؤدى حسابا عن عمله لعظمة السلطان، وسيقول له " إن نتيجة عملى سلبية " .

اللورد كيرزن — أعنى هل تعتبرون هذا الرفض نهائيا من الآن أو أنكم تحتاجون بعد عودتكم الى إجازته والتصديق عليه ؟

عدلى باشا — لا محل لذلك فإنى رئيس الحكومة والوفد معا. وهذا العمل من صنع حكومتى وعليها مسئوليته وليس لعظمة السلطان مسئولية عنه . وعظمته يستطيع طبعا إذا شاء أن يرسل وفدا جديدا .

اللورد كيرزن — لم أقصد التعرض لشؤونكم الداخلية . و إنما حقيقة الغرض من سؤالى هو مسألة نشر المشروع والرد عليه ولا يخفى عليك أهمية الأمر لنا ولكم . وكنت أرجو أن لا ينشر شيء الآن .

عدلى باشا — طبعا سوف لا ينشر المشروع والرد قبل أن يصلا إلى علم عظمة السلطان .

اللورد كيرزن — أتثق بألا يذاع شيء عنهما كما حصل فى العام الماضى ؟

عدلى باشا — إنى واثق من ذلك . وللصحفيين أن ينشروا ما شاءوا من التكهن والاستنتاج وأن يتلقفوا ما استطاعوا من نتف الأخبار، ولكننا سنحتفظ بالسر فيما يتعلق بنص المشروع والرد وسنرسل ذلك النص بالبريد إلى عظمة السلطان .

اللورد كيرزن — أيكون النشر بمجرد علم السلطان بالمشروع أو بعد موافقته عليه ؟

عدلى باشا — بمجرد علمه به .

اللورد كيرزن — وهل يكون ذلك قبل وصولكم أو بعده ؟

عدلى باشا — لو كانت عودتى قريبة أى بعد ثلاثة أو أربعة أيام لجاز النشر بعد عودتى، ولكنى أخشى ألا أعود إلا متأخرا عن ذلك فيتعين أن يكون النشر قبل عودتى .

اللورد كيرزن — إذاً يمكن أن نتفق ليكون النشر من جانبنا وجانبكم فى يوم واحد .

عدلى باشا — لا مانع عندى من ذلك .

اللورد كيرزن — ولكنى لا يسعنى أن أقطع بشيء فى هذا الموضوع قبل أن أرى رئيس الوزراء وسأراه قريبا ، وأرجو أن أقابلك يوم السبت لنتفق على تفاصيل مسألة النشر .

(ثم ودعه عدلى باشا وانصرف) .

(٢٥) محضر الجلسة الرابعة والعشرين

بين دولة عدلى باشا واللورد كيرزن

فى يوم السبت ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

قصد عدلى باشا إلى وزارة الخارجية حيث قابل اللورد كيرزن طبقا للاتفاق السابق ، وبعد التحية :

اللورد كيرزن — إنى أبلغت الوزارة رد الوفد. وقد أسفوا جميعا لهذه النتيجة. وكنت أشدهم أسفا إذ كنت صادق الرغبة فى الوصول إلى اتفاق ، ولقد أدرك مركز الوفد ووجهة نظره وما يحول بينه وبين قبول المشروع . ولكن الوزارة بعد البحث ترى أنه لا يسعها أن تتنازل عن القيود التى وضعت فى المشروع . وكنت أعتقد دائما أنه إذا تعذر وضع اتفاق نهائى جاز أن ننتهى إلى ترتيب حالة مؤقتة على قواعد المشروع حتى إذا أخرجت إلى حيز الواقع وطبقت بضع سنين واستطاعت مصر فى أثنائها أن تثبت كفاءتها وقدرتها على إدارة شؤونها وتنظيم جيشها واستتب الأمن واستقام النظام ، أمكن البحث فى وضع اتفاق نهائى ورفع القيود التى قد يعتبر الآن أنها لابد منها ولا غنى عنها ، وسيتعين على هذا أن يكون الإنجليز والأجانب معا مطمئنين إلى الحالة الجديدة. وإنما يتحقق الاطمئنان إذا لم تعرض مناسبة لتدخل الجيش، وإذا قام المصريون قياما حسنا بما يقتضيه ذلك النظام الجديد . وتذكر أنى لمحت إلى هذه الفكرة إذ وضعت فى مذكرتى الثانية عن المسألة العسكرية إشارة إلى جواز إعادة النظر فى هذه المسألة بعد زمن معين .

عدلى باشا — ليس فى وسعى أن أقبل هذه الفكرة. ولو استطعت لما أقرتنى البلاد على ذلك لأن التوقيت الذى تشيرون إليه لا ضابط له ، إذ يمكنكم أن تقولوا إن التجربة لم تصح فتستمر الحالة على ما كانت عليه. ولا يخفى عليكم أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على إشراف دولة أجنبية على شؤونهم ولو كان ذلك مؤقتا و إلى أجل . وقد يمكنكم أن تنفذوا مالا يقرونه من النظامات . ولكن لا تتوقعوا منهم قبولا بها . وعلى أى حال فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين وذلك إلى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل .

اللورد كيرزن — ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظاما نيابيا كاملا من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك .

عدلى باشا — إن لى برو جراما معروفا . ولم أقبل الوزارة إلا للسعى فى تحقيقه فلا دسعنى أن أعود إلى مصر وأعلن للملأ أنى لم أنجح ولكنى باق لتنفيذ جزء من المشروع الذى لم أقبل به .

اللورد كيرزن — ألا تجد أن مركزنا نحن الطرفين فيه شيء كثير من الغرابة. فإن لكم طلبات ونحن مستعدون لإجابتها الى قدر معلوم . وإذا لم نتفق فسنبقى فى الوقت الحاضر فى الحالة عينها التى يراها كلانا غير مرضية . ويريد كلانا الخلاص منها فهل لى أن أرجوك التفكير فى هذا المركز الغريب فإن عنت لك آراء بشأنه تكرمت بإبدائها للورد اللنبى .

عدلى باشا — طبعا لا يسعنى أن لا أفكر فى هذه الحالة . وإنى لأتألم أن أرى بلدى قد شلت حركتها وعطل فيها كل شيء بسبب التعليق والانتظار الذى هى فيه . وبسبب أدوار الاضطراب التى مرت عليها فى حين تشتغل كل الأمم بترقية شؤونها وتنمية مواردها . والمسألة حيوية بالنسبة لنا ولا تحتمل النسيان أو التفريط .

اللورد كيرزن — أفهم أنه تعنيك مصلحة بلدك لدرجة عالية . كذلك ترانى ألحظ مصلحة بلدى . وعندى أن هذه المصلحة هى ألا تكون فى نزاع معكم. ولقد كنت أود أن أتقدم أكثر مما فعل المشروع لملاقاتكم . ولكن الوزارة لم تسعفنى فى ذلك — ولعلك تقدر معى أنه يجب على أى حال أن نصل إلى حل ، ولكن ينبغى لنا فى ذلك معاونة مثلك من المصريين .

(ثم انتقل الحديث إلى النشر) : إن نشر المشروع ورد الوفد عليه اللذين سبق إرسالهما إلى اللورد اللنبى سيتم بمجرد أن تصله المذكرة التفسيرية التى تعدها الوزارة لبيان الأسباب التى حالت دون الموافقة على طلباتكم . وستنشر معهما هذه المذكرة أيضا .

عدلى باشا — ولكن ليس بمثل هذا تبلغون رضى المصريين وتسكنون قلقهم .

ثم تبادلا التحية وانصرف عدلى باشا بعد أن آذنه بسفر الوفد فى اليوم التالى .

---

(٢٦) مذكرة بنصوص مشروع اتفاق بين بريطانيا ومصر

أولا — انتهاء الحماية

١ — فى مقابل إبرام هـذه المعاهدة والتصديق عليها . توافق حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على رفع الحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وعلى الاعتراف بمصر منذ الآن دولة ذات سيادة فى ظل حكومة دستورية .

وبمقتضى هذا يبرم ويظل باقيا بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جانب وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجانب الآخر معاهدة وميثاق دائمان بالسلام والمودة والتحالف .

ثانيا — العلاقات الخارجية

٢ — الشؤون الخارجية لمصر تتولاها وزارة الخارجية المصرية ويقوم على هذه الوزارة وزيرها .

٣ — يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى فى مصر مندوب سام يكون له فى كل وقت وبسبب تبعاته الخاصة مركز استثنائى . ويكون له التقدم على ممثلى الدول الأخرى .

٤ — يمثل الحكومة المصرية فى لوندره ، وفى أية عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية أن المصالح المصرية قد تستدعى فيها هذا التمثيل، معتمدون سياسيون يكون لهم لقب الوزير ومرتبته .

٥ — نظرا لما التزمت به بريطانيا العظمى من التعهدات فى مصر، وعلى الخصوص ما كان منها متعلقا بالدول الأجنبية ، يجب أن تكون بين وزارة الخارجية المصرية والمندوب السامى البريطانى أوثق الصلات ويقدم هذا المندوب للحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة فى المعاملات والمفاوضات السياسية .

٦ — لايجوز أن تباشر الحكومة المصرية أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية دون أن تستطلع رأى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى . ويكون ذلك الاستطلاع بطريق المندوب السامى البريطانى .

٧ — للحكومة المصرية حق تعيين قناصل يمثلونها فى الخارج حسبما تقتضيه مصالحها .

٨ — فى الجهات التى لا يكون لمصر فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالإدارة العامة للشؤون السياسية وبالحماية القنصلية للمصالح المصرية ويقدم لها هؤلاء المندوبون كل ما فى مقدورهم من المساعدة .

٩ — تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى فى تولى المفاوضة مع الدول ذوات الامتيازات لإلغاء الامتيازات الحالية . وتقبل أن تضطلع بتبعة حماية المصالح المشروعة للأجانب فى مصر وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت فى هذه المفاوضات رسميا .

ثالثا — الأحكام الخاصة بالمسائل العسكرية

١٠ — تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر فى الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها .

للقيام بهذا التعهد وتوفير حماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية، تكون للقوات البريطانية حرية المرور فى مصر ويكون لها أن تستقر فى أى مكان فى مصر ولأى زمان يحددان من آونة إلى أخرى. ويكون لها أيضا فى كل وقت مالها الآن من التسهيلات لإحراز التكنات وميادين التمرين والمطارات والترسانات الحربية والمين الحربية واستعمال جميع ذلك .

رابعا — استخدام الموظفين أو الضباط الأجانب

١١ — بالنظر للتبعات الخاصة التى تضطلع بها بريطانيا العظمى . وبالنظر للحالة القائمة فى الجيش المصرى والمصالح العمومية تتعهد الحكومة المصرية بالا تعين ضباطا أو موظفين أجانب فى أية مصلحة من هذه المصالح بدون موافقة المندوب السامى البريطانى .

خامسا — الإدارة المالية

١٢ — تعين الحكومة المصرية بعد مفاوضة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى مندوبا ماليا توكل إليه فى حينها الحقوق التى يتولاها أعضاء صندوق الدين ويكون هذا المندوب مسئولا بوجه أخص عن دفع المطلوبات الآتية فى مواعيدها :

(١) المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة ،

(٢) جميع المعاشات والمكافآت الأخرى المستحقة لمن كان فى المعاش من الموظفين الأجانب أو لورثتهم ؛

(٣) ميزانيتى المندوبين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما .

١٣ — لأجل أن يقوم المندوب المالى بأعماله كما ينبغى له يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور الداخلة فى اختصاص وزارة المالية. ويكون له فى كل وقت حق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية .

١٤ — لا يجوز للحكومة المصرية عقد قرض خارجى أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية لوفاء دين بدون موافقة المندوب المالى .

سادسا — الإدارة القضائية

١٥ — تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى مندوبا قضائيا يناط به ، نظرا للتعهدات التى أخذت بريطانيا العظمى نفسها بها ، القيام بمراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب .

١٦ — لأجل أن يقوم المندوب القضائى بأعماله كما ينبغى له يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور التى تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية ويكون له فى كل وقت حق الدخول على وزيرى الحقانية والداخلية .

سابعا — السودان

١٧ — حيث أن رق السودان فى هدوء وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ مؤنتها من المياه . تتعهد مصر بأن تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى . أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام .

وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . وقد تقرر من أجل ذلك أن لا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده فى جنوب وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا .

ثامنا — قروض الجزية

١٨ — المبالغ التى تعهد خديو مصر فى أوقات مختلفة بدفعها للبيوت المالية التى أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية ، والتى كانت مخصصة لدفع الفوائد عن قرضى سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ ولاستهلاكهما ، تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها لذلك إلى أن يتم استهلاك دينك القرضين .

وتستمر الحكومة المصرية أيضا فى دفع ما كانت تدفعه من المبالغ لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون .

عند ما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ وسنة ١٨٥٥ لا تعود الحكومة المصرية تسأل عن أى تعهد ناشىء عن الجزية التى كانت مصر تدفعها تركيا فى الماضى .

تاسعا — اعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم

١٩ — للحكومة المصرية الحق فى أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين فى أى وقت شاءت بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط أن يمنح هؤلاء الموظفون تعويضا ماليا كما سيأتى بيانه فوق المعاش أو المكافأة التى يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم .

ويكون للموظفين البريطانيين بنفس هذه الشروط الحق فى الاستعفاء من الخدمة فى أى وقت بعد نفاذ هذه المعاهدة .

تسرى جميع هذه الأحكام على من كان ومن لم يكن له حق فى المعاش من الموظفين كما تسرى على موظفى البلديات ومجالس المديريات والهيئات المحلية الأخرى .

٢٠ — الموظفون المرفوتون أو المستقيلون على حكم المادة السابقة ، تعطى لهم زيادة على التعويض إعانة إياب لبلادهم تكون كافية لسد نفقات انتقال الموظف ونقل عائلته ومتاعه المنزلى إلى لندره .

٢١ — تدفع التعويضات والمعاشات بالجنيهات المصرية باعتبار سعر الجنيه الإنجليزى ٩٧ ½ قرشا على اطراد .

٢٢ — يوضع جدول عن التعويضات :

(١) للموظفين الدائمين ؛

(٢) للموظفين المؤقتين .

بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين (Society of Actuaries) .

عاشرا — حماية الأقليات

٢٣ — تتعهد مصر بأن الأحكام الواردة بعد ، تعتبر قوانين أساسية وألا يتعارض معها أو يؤثر فيها أو ينقض فعلها أى قانون أو لائحة أو عمل رسمى .

٢٤ — تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بينهم بسبب مولد أو جنسية أو لغة أو جنس أو دين .

ويكون لجميع سكان مصر الحق فى أن يؤدوا بحرية تامة فى السر والعلن شعائر أية ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافى النظام العام والآداب العامة .

٢٥ — جميع أهالى مصر متساوون أمام القانون. ولكل منهم أن يتمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية بلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .

اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر على أى شخص من أهالى مصر فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية كالدخول فى الخدمات والوظائف العامة والحصول على ألقاب الشرف ومزاولة المهن أو الصناعات .

لا يسوغ وضع أى قيد على أى شخص من أهالى مصر فى حرية استعماله لأية لغة فى معاملاته الخصوصية أو التجارية أو فى الدين أو فى الصحف أو فى المطبوعات من أى نوع كانت أو فى الاجتماعات العامة .

٢٦ — أهالى مصر التابعون للأقليات الجنسية أو الدينية أو اللغوية لهم الحق فى القانون وفى الواقع فى نفس المعاملة والضمانات التى تتمتع بها غيرهم من الأهالى . ولهم على الخصوص كما لغيرهم الحق فى أن ينشئوا أو يديروا أو يراقبوا على نفقتهم معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية كما أن لهم الحق فى أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يؤدوا فيها شعائر دينهم من غير قيد .

---

(٢٧) رد الوفد الرسمى المصرى

على مشروع الاتفاق بين بريطانيا ومصر

اطلع الوفد الرسمى المصرى على المشروع الذى سلمه اللورد كيرزن إلى رئيس الوفد بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١

وقد رأى أن هذا المشروع يعيد لنا — فيما يتعلق بأكثر المسائل التى تناولتها مناقشاتنا والمذكرات التى تبادلناها منذ أربعة شهور — ذكر النصوص والصيغ بعينها التى عرضت علينا عند بدء المفاوضات ولم نقبلها حينئذ .

فالمسألة العسكرية مثلا، وليست مسألة فوقها فى الأهمية ، قد استبق المشروع فيها الحل الذى تصدينا له أشد التصدى ، بل قد توسع فيه بحيث أصبح أشد وطأة ، ولعمرى ليس فى حماية المواصلات الإمبراطورية ، التى قيل فيها فى مفاوضات العام الماضى إنها العلة الوحيدة لوجود قوة عسكرية فى القطر المصرى ، ما يبرر هذا الحل .

على أنه ؛ وقد كان يكفى أن تعين فى منطقة القناة نقطة تنحصر فيها طرق المواصلات الإمبراطورية ووسائلها . كما تنحصر فيها القوة التى تتولى حمايتها ؛ نص المشروع على تخويل بريطانيا العظمى الحق فى إبقاء قوات عسكرية فى كل زمان وفى أى مكان من الأراضى المصرية ووضع أيضا تحت تصرفها كل مالدى القطر من وسائل المواصلات وطرقها . وليس هذا إلا الاحتلال بعينه الاحتلال الذى يذهب بكل معنى للاستقلال ، ويقضى على السيادة الداخلية نفسها . وقد كفى الاحتلال العسكرى فى الماضى ، ولم يكن إلا مؤقتا ، لأن يجعل لبريطانيا العظمى المراقبة المطلقة على الإدارة كلها دون أن يحتاج فى ذلك لأى نص فى معاهدة أو لإثبات أية سلطة له .

أما مسألة العلاقات الخارجية ، وهى المسألة الوحيدة التى عدلت فيها الصيغة الأولى لوزارة الخارجية البريطانية بأن سلم فيها بمبدأ التمثيل ، فإن المشروع قد أحاط الحق الذى اعترف لنا به بقيود كثيرة كاد يصبح معها أمرا وهميا ، إذ كيف يتصور أن تكون لوزير الخارجية فى أعماله الحرية التى يقتضيها القيام بأعباء منصبه والاضطلاع بتبعاته إذا كان ملزما بنص صريح بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى . وبعبارة أخرى بأن يكون فى الواقع خاضعا لمراقبته مباشرة فى إدارة الأمور الخارجية وعدا ذلك فإن الالتزام بالحصول على موافقة بريطانيا العظمى على جميع الاتفاقات السياسية ، حتى ما لا يتناقض منها مع روح التحالف ، فيه إخلال خطير بمبدأ السيادة الخارجية ، ثم إن استبقاء لقب المندوب السامى ، وهو لقب لم تجر العادة بمنحه للممثلين السياسيين لدى البلاد المستقلة ، أوضح فى الدلالة على نوع النظام السياسى المقترح لمصر .

وقد كنا نعتقد من جهة أخرى أنه وقد أجلت مسألة الامتيازات لم تبق حاجة إلى النص عليها فى المعاهدة وأن المفاوضة بشأنها فى المستقبل تكون موكولة إلى مصر صاحبة الشأن الأول . تعاونها حليفتها فيها من الوجهة السياسية . غير أن المسألة تلحظ اليوم كما لو كانت تعنى بريطانيا العظمى على الخصوص . فهى التى تتولى منذ الآن حماية المصالح الأجنبية . وهى التى تريد عند الاقتضاء أن تباشر وحدها المفاوضة بشأن إلغاء الامتيازات .

ولسنا نريد أن نكرر هنا ما سبق لنا إبداؤه من الاعتراضات فى مذكراتنا على أمر المندوبين (القوميسيرين) المالى والقضائى وتداخلهما فى إدارة الشؤون الداخلية كلها باسم حماية المصالح الأجنبية مدخلا قد يصل فى بعض الأحوال فيما يختص بالمندوب (القوميسير) المالى إلى مثل سلطة الحكومة والبرلمان .

على أنه يتعين علينا الإشارة إلى أن المناقشات التى تلت تأجيل مسألة الامتيازات ، جعلتنا نخص بأن الاتفاق فى شأن حماية المصالح الأجنبية سيمكن أن يقوم على قواعد أكثر ملاءمة للسيادة المصرية .

أما مسألة السودان التى لم يكن قد تناولها البحث فلابد لنا فيها من أن نوجه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا . فإن هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذى لا نزاع فيه . وحق السيطرة على مياه النيل .

إن الملاحظات المتقدمة تغنينا عن مناقشة المشروع تفصيلا ففيها الكفاية للدلالة على روحه ومرماه . ثم إن لجاج المشروع فى ذكر تعهدات بريطانيا العظمى " والتبعات الخصوصية " الواقعة على المندوب السامى واتخاذه غرضا جديدا لوجود القوة العسكرية — وهو صيانة المصالح الحيوية لمصر — قاطع فى الدلالة على المعنى الحقيق للمشروع ، معنى الوصاية الفعلية .

وقد كنا عند قبول المهمة التى عهد بها إلينا عظمة السلطان . نؤمل الوصول إلى إبرام محالفة تؤيد استقلال مصر حق التأييد ، وتكفل مع ذلك حفظ المصالح البريطانية . وكنا نرى أن مصر إذا أصبحت حليفة بريطانيا العظمى أخذت نفسها بدقة الوفاء بالعهود وعدت ذلك من واجبات الذمة والشرف ولكن التحالف بين أمتين لن يتحقق إلا حيث لا يقضى على إحداهما بالخضوع الدائم .

ولقد كانت روح المسالمة التى سادت مناقشاتنا تبيح لنا أن نطمئن إلى نتيجة المفاوضات . ولكن المشروع الذى بين أيدينا لا يحقق ما كنا نتوقع . وليس فيه ، كما هو ، ما يبقى لنا الأمل فى الوصول إلى اتفاق يحقق أمانى مصر القومية ؟

لندرة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١

---

(٢٨) تبليغ من المندوب السامى البريطانى

إلى سلطان مصر

دار الحماية فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

يا صاحب العظمة

أتشرف بأن أرفع إلى مقام عظمتكم طبقا للتعليمات التى وصلتنى من حكومة جلالة الملك البيان الآتى عن آراء حكومة جلالته فيما يتعلق بالمفاوضات التى جرت حديثا مع الوفد المرسل من قبل عظمتكم تحت رياسة حضرة صاحب الدولة عدلى باشا . إن حكومة جلالته قدمت إلى عدلى باشا مشروع معاهدة بين الإمبراطورية البريطانية ومصر وكانت حكومة جلالته قد اتخذت عدتها لأن توصى جلالة الملك ومجلس النواب بقبوله . ولكنها علمت بمزيد الأسف أن ذلك المشروع لم يحز قبولا لديه . ومما زاد فى أسفها أنها تعتبر اقتراحاتها هذه سخية فى ذاتها ، بعيدة المدى فى نتائجها وأنها لا يمكنها أن تجعل مجالا للأمل فى إعادة النظر فى المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات . لذلك كان من المستحسن أن تحيط حكومة جلالته علم عظمتكم تمام الإحاطة بالاعتبارات الرئيسية التى استرشدت بها ، وبالروح التى صدرت عنها تلك الاقتراحات .

سادت صلة الاشتراك بين بريطانيا العظمى ومصر مدى أربعين سنة ويجب أن تسودها أبدا — حقيقة واقعة. هى التوافق التام بين مصالح بريطانيا العظمى فى مصر، ومصالح مصر نفسها. إن استقلال الأمة المصرية ورخاءها كلاهما عظيم الشأن للإمبراطورية البريطانية. فإن مصر واقعة على خط المواصلات الرئيسى بين بريطانيا العظمى وممتلكات جلالة الملك فى الشرق. ولا نزاع فى أن جميع الأراضى المصرية ضرورية لهذه المواصلات منذ أصبح حظ مصر مقرونا بتأمين منطقة قناة السويس لا يمكن فصله عنه. لذلك كانت سلامة مصر من تسلط أية دولة عظيمة أخرى عليها فى المكان الأول من الأهمية للهند وأستراليا ونيوزيلاند. ولجميع مستعمرات وولايات جلالته فى الشرق. وكانت ذات أثر فى حسن حال نحو ثلاثمائة وخمسين مليونا من رعايا جلالته وأمنهم. ثم إن رخاء مصر يعنى هذه البلاد أيضا، لا لأن بريطانيا العظمى ومصر كلاهما خير عميل للآخر فقط، بل لأن كل خطر جسيم على مصالح مصر التجارية أو المالية يدعو إلى تداخل الدول الأخرى فيها ويهدد استقلالها. تلك هى العوامل التى سادت صلة الاشتراك بين بريطانيا العظمى ومصر وهى الآن كأقوى ما كانت فى الماضى.

وقد كان نجاح هذا الاشتراك بوجه عام فى الجيل الذى سبق الحرب العظمى أمرا مستفيض الذكر ذائع الشهرة، إذ أن الاضطراب والفوضى فى المالية والإدارة كان ضاربا أطنابه فى مصر عندما أخذت بريطانيا العظمى تجد فى الاهتمام بها وكان المصريون تحت رحمة أى قادم، عاجزين عن مقاومة ضروب وسائل الاستغلال الأجنبى، تلك الوسائل الغاصبة التى إذا نزلت بأمة ذهبت بكرامتها على نفسها، وعفت على قوى حياتها. فاذا أصبحت الأمة المصرية اليوم قوية ذات همة وكرامة، فإنما يرجع الفضل فى ذلك بقدر كبير لمعونة بريطانيا العظمى ومشورتها. لقد أمن المصريون شر التداخل الأجنبى، وأعينوا على إنشاء نظام إدارى واف، ودرب العدد الكبير منهم على مزاولة فنون الحكم، واطرد نمو مقدرتهم ونجحت ماليتهم نجاحا يفوق كل تقدير وأصبحت رفاهية الطبقات جميعها قائمة على أسس ثابتة.

على أن هذا التقدم السريع لم يلابسه ظل الاستغلال. فلم تلتمس بريطانيا العظمى لنفسها ربحا ماليا أو امتيازا تجاريا واستقلت الأمة المصرية بكل ثمار مشورتها ومساعدتها.

إن شبوب نار الحرب بين الدول الأوربية العظمى سنة ١٩١٤، زاد بحكم الضرورة عرى الائتلاف بين الإمبراطورية البريطانية ومصر توثيقا. ولما انحازت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا فى الحرب لم يكن ذلك مهددا بالخطر للمواصلات البريطانية وحدها، بل كان مهددا لها ولاستقلال مصر معا. ولم يكن إعلان الحماية على مصر إلا أخذا بالحقيقة الآتية وهى أنه إنما يمكن درء الخطر عن الإمبراطورية البريطانية ومصر معا بالعمل المشترك تحت قيادة واحدة. وقد كان اتساع نطاق الحرب بدخول تركيا فيها سببا فى قتل وتشويه الآلاف من رعايا جلالة الملك فى الهند وأستراليا ونيوزيلاند ومن رجال بريطانيا العظمى أيضا، وقبورهم فى غاليبولى وفلسطين والعراق شاهدة

على البلاء العظيم الذى أبلته الشعوب البريطانية من وراء دخول تركيا. وقد اجتازت مصر هذه المحنة دون أن يمسها ضرر وكان ذلك بفضل جهود أولئك الجنود الذين غشوا أرضها . فكانت خسائر مصر طفيفة ولم يزدد دينها ، وثروتها اليوم أعظم مما كانت قبل الحرب ، فى حين أن الكساد الاقتصادى قد اشتدت وطأته على أكثر البلدان الأخرى . فليس من الحكمة أن الشعب المصرى يتغاضى عن هذه الحقائق . أو ينسى من هو مدين له بذلك كله . ولولا قوة بأس الإمبراطورية البريطانية فى الحرب وشدة مراسها لأصبحت مصر حتما ميدانا تتلاقى فيه القوات المتحاربة وتتطاحن ولوطئت هذه القوات حقوق مصر بالأقدام وأودت برخائها. وكذلك لولا فوز الحلفاء ما كان بمصر اليوم أمة تطالب بما لها من الحق فى حكم قومى قائم على مبدأ السيادة بدلا مما ضرب عليها من الحماية الأجنبية . فما تتمتع به مصر اليوم من حرية . وما تتطلع إليه من حرية أوسع هى مدينة بهما للسياسة البريطانية والجيوش البريطانية .

إن حكومة جلالة الملك مقتنعة بأن الاتفاق التام فى المصالح بين بريطانيا العظمى ومصر، ذلك الاتفاق الذى جعل اشتراكهما مزدوج النفع فى الماضى. هو السبيل لتعيين نوع العلاقة التى يجب على كليهما أن يحرص على بقائها. وعلى الإمبراطورية البريطانية أن تحمل على عاتقها التبعة القصوى فى الدفاع عن أراضى عظمتكم من أى تهديد خارجى كما حملتها قبل الآن . كذلك عليها أن تقدم المعونة التى قد تطلبها حكومة عظمتكم فى أى وقت لحفظ سلطانكم فى البلاد . ثم إن حكومة جلالة الملك تطلب فوق ذلك أن يكون لها دون غيرها الحق فى تقديم ما قد تحتاجه حكومة عظمتكم من المشورة فى إدارة البلاد وتدبير ماليتها وترقية نظامها القضائى ومواصلة علاقاتها مع الدول الأجنبية. على أن حكومة جلالته لا ترمى بتقرير هذه المطالب، إلى منع مصر من التمتع بحقوقها التامة فى حكومة ذاتية أهلية. وإنما هى ترمى إلى التمسك بها قبل الدول الأجنبية الأخرى. وأساس هذه المطالب أن استقلال مصر واستتباب النظام وتوافر الرخاء فيها ركن لازم لسلامة الإمبراطورية البريطانية. وأن حكومة جلالة الملك ليؤسفها أن وفد عظمتكم لم يأت فى خلال المفاوضات كلها شيئا يذكر فى سبيل التسليم بما للإمبراطورية البريطانية من الأسباب الصحيحة للتمسك بهذه الحقوق والتبعات الخاصة .

وقد وضعت فى المشروع الذى سيرفعه إلى عظمتكم صاحب الدولة عدلى باشا أحكام المعاهدة التى تعتبرها حكومة جلالة الملك ضرورية لحفظ هذه الحقوق والاضطلاع بهذه التبعات. وأوجب هذه الأحكام والزمها هو ما كان متعلقا بالجنود البريطانية . ولقد نظرت حكومة جلالة الملك فى الأدلة التى قدمها الوفد المصرى فى هذا الشأن بأكبر عناية وأتم إمعان فلم تستطع أن تقبلها. إذ ليس فى حالة العالم الحاضرة أو فى مجرى الأحوال فى مصر منذ عقد الهدنة ما يسمح بأى تعديل فى توزيع القوات البريطانية فى هذه الآونة. ومن الواجب أن تعيد القول بأن مصر جزء من مواصلات الإمبراطورية البريطانية. ولا يكاد يكون قد مضى عليها جيل منذ أنقذت من الفوضى . وأمامنا البينات على أنه لا يبعد عن العناصر المتطرفة فى الحركة الوطنية أن تدفع بمصر ثانية إلى الهوة التى لم يطل العهد

على إنقاذها منها . وقد زاد من قلق حكومة جلالة الملك فى هذا الشأن مارأته من أن وفد عظمتكم لايريد التسليم بأنه يجب أن تؤمن الإمبراطورية البريطانية شديد التأمين من كل ما يهدد مصالحها من هذا القبيل . وذلك إلى أن يحين الوقت الذى تصبح ضمانات مصر ذاتها بحيث يطمأن لها ويعتمد عليها . ومن الواجب أن تتولى الإمبراطورية البريطانية بنفسها توفير الضمانات الكافية لمصالحها وأول هذه الضمانات ورأسها هو وجود جنود بريطانية فى مصر . وليس يسع حكومة جلالة الملك أن تخلى عن هذا الضمان أو أن تنقص منه .

على أنها تعيد القول وتؤكده بأن مطالبها فى هذا الصدد لا يقصد بها استمرار الحماية حقيقة أو حكما . بل بالعكس أمنيتها القلبية الخالصة هى أن تكون لمصر حقوقها الأهلية وأن يكون لها بين الأمم مقام دولة ذات سيادة على أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإمبراطورية البريطانية بمعاهدة تكفل للجانبين الاشتراك فى المصالح والأغراض . وتحقيقا لهذه الغاية اقترحت حكومته رفع الحماية منذ الآن والاعتراف بمصر "دولة ذات سيادة فى ظل حكومة ملكية دستورية" والاستعاضة عن العلاقات الحاضرة بين الإمبراطورية البريطانية ومصر "بمعاهدة وميثاق دائمين للسلام والمودة والتحالف" وكانت حكومة جلالته تؤمل أنه بإعادة وزارة الخارجية لمصر ترسل هذه لفورها ممثليها إلى الممالك الأجنبية . كما أنها كانت تريد عن طيب خاطر تعضيد مصر فى طلبها الانضمام إلى عصبة الأمم . وقد كان يتحقق لمصر لتوها ما للدول ذات السيادة من السلطة والمزايا .

غير أن رفض حكومة عظمتكم الحاضرة لهذه الاقتراحات قد أنشأ حالة جديدة . حقا لن يؤثر ذلك الرفض فى مبدأ السياسة البريطانية . ولكنه بالضرورة ينقص مما يمكن إجراؤه الآن . ولذلك فإن حكومة جلالة الملك تريد أن تجلو حقيقة موقفها .

أما ما يتعلق بالحاضر . فإن حكومة جلالته لا يسعها تنفيذ اقتراحاتها بدون رضاء الأمة المصرية ومعاونتها ، على أن حكومة جلالته لاتزال كما كانت راغبة فى العمل على زيادة مقدرة المصريين بزيادة عدد من يوظف منهم فى كل فرع من فروع الإدارة ولا سيما فى فروعها العالية التى يشغلها حتى الآن باكثر مما ينبغى موظفون أوروبيون . وحكومة جلالة الملك قد اتخذت عدتها لأن تواصل بمشاورة حكومة عظمتكم المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل إلغاء الامتيازات وذلك لكى تكون الحالة الدولية جلية عندما يحين الوقت الذى يكون فيه التشريع المصرى الذى يحل محل تلك الامتيازات قد تم إعداده ، وتود حكومة جلالته أن تتولى الحكومة المصرية وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية السلطة التى يتولاها اليوم فى ظل الأحكام العرفية ، الفائد العام . ويسرها أن تبادر برفع الأحكام العسكرية بمجرد إصدار " قانون التضمينات " (إقرار الإجراءات العسكرية) والعمل به فى جميع المحاكم المدنية والجنائية فى مصر . وهو قانون لابد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية فى مصر .

وأما عن المستقبل فإن حكومة جلالة الملك تريد أن تقرر السياسة التي تنوى اتباعها بألفاظ جلية فقد تبينت أن وجه رفض المشروع الذى قدمته إلى وفد عظمتكم هو أن الضمانات التي اشتمل عليها ذلك المشروع لتأمين المصالح البريطانية والأجنبية تقضى على التمتع الصحيح بالحكومة الذاتية. وإنها لتأسف جد الأسف أن يساء إلى هذا الحد فهم المراد من استبقاء الجنود البريطانية فى مصر واشتراك الموظفين البريطانيين مع وزارتى الحقانية والمالية .

على أن استسلام الشعب المصرى إلى أمانيه الوطنية مهما تكن تلك الأمانى حقة مشروعة فى ذاتها، دون أن يعتبر الاعتبار الكافى بالحقائق التى تجرى على سننها الحياة الدولية، لا يعطل تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الأسمى فحسب ، بل يعرض ذلك المطمح نفسه للخطر تماما . وليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الأمة من الواجبات والتكاليف. والمبالغة فى مالها من الحقوق ، وإن الزعماء المتطرفين الذين يدعون إلى مثل هذا لا يذكون نار النهضة فى مصر ، وإنما هم يعرضونها للخطر . وقد استعانوا بسلطانهم على مجرى الحوادث فعارضوا مصالح الدول الأجنبية وأثاروا مخاوفها المرة بعد المرة . كذلك عملوا فى الأسابيع الأخيرة على التأثير فى مصير المفاوضات بنداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتها . وإن حكومة جلالة الملك تعتبر أنها لا تخدم مصلحة مصر إذا هى لانت أو تساهلت تلقاء تهييج من هذا القبيل ، ولن تفلح مصر إلا متى أظهر قادتها المسئولون العزم والقدرة على قمع هذا التهييج ، وقد ابتلى العالم اليوم بالتشيع إلى نوع من الوطنية المتعصبة المضطربة. وفشا ذلك فى جهات متعددة . ولن تألو حكومة جلالة الملك جهدا فى مقاومته فى مصر بمثل الشدة التى تقاومه بها فى غيرها . ومن استسلم إلى تلك النزعات فإنما جعل القيود الأجنبية التى ينكرها ، ويطلب الخلاص منها ، أشد لزوما ومد فى عمرها .

وإذا كان الأمر كذلك فإن حكومة جلالة الملك، مراعاة لمصلحة مصر، ومصلحتها الخاصة أيضا ستستمر مرشدة لمصر أمينة عليها. لا تتزعزع فى شىء من أغراضها ولا تتردد . وليس يكفيها أن تعلم أن فى استطاعتها أن تعود الى مصر بعد خروجها منها. إذا كانت مصر ، وقد تركت لنفسها بغير معونة، تعود إلى ما كانت عليه فى العهد الماضى من التبذير والاضطراب. إذ أن ما تحرص عليه حكومة جلالة الملك هو أن تتم العمل الذى بدئ به فى عهد اللورد كرومر لا أن تبدأه من جديد. وهى لا تبغى أن تبقى مصر فى وصايتها ، بل بالعكس تريد تقوية عناصر البناء والتكوين فى القومية المصرية. وتوسيع مجال العمل أمامها وتقريب الأجل الذى يتم فيه تحقيق أمانيها القومية . غير أنها ترى من الواجب أن تصر على الاحتفاظ بحقوق فعلية، وسلطة كذلك لصيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة معا ، وذلك إلى أن يظهر الشعب المصرى أنه قادر على أن يقى بلاده عوامل الاضطراب الداخلى وما يترتب عليه حتما من تداخل الدول الأجنبية .

إن السبيل الصحيح لتقدم الشعب المصرى هو تآزره مع الإمبراطورية البريطانية لا معارضته إياها . وحرصا على هذا التآزر لا ترى حكومة جلالة الملك بأسا عليها من النظر فى أى وقت تريده

حكومة عظمتكم فى كل ما يعرض عليها من الطرق لتنفيذ اقتراحاتها فى جوهرها . على أنها مع ذلك لا يسعها تعديل المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا إضعاف الضمانات الجوهرية التى تشتمل عليها . ومقتضى هذه الاقتراحات أن يكون مستقبل مصر فى يد الشعب المصرى نفسه . وكلما زاد شعبكم تسليما بوحدة المصالح البريطانية ومصالحه . قلت الحاجة إلى هذه الضمانات . فعلى زعماء مصر المسئولين أن يقيموا الحجة فى هذا الدور الثانى من اشتراك مصر وبريطانيا على أن المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية فى بلادهم يجوز أن توكل تدريجا لعنايتهم ، وإنما تقوم الحجة إذا هم قبلوا نظام الحكم الأهلى الذى يعرض عليهم والتزموا جانب الحكمة والثبات فى العمل به .

ولى مزيد الشرف الخ ،

اللنبى (فيلد مارشال)

---

(٢٩) تقرير

مرفوع إلى سلطان مصر من الوفد الرسمى المصرى

يا صاحب العظمة

أتشرف بأن أرفع إلى عظمتكم بيان ما جرى فى المفاوضات التى دارت بين وزارة الخارجية الإنجليزية وبين الوفد الذى ألف بمقتضى الأمر الكريم الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢١ :

أبحرنا من الإسكندرية أول يوليه فوصلنا إلى لوندره فى الحادى عشر من ذلك الشهر . وقد أرسل لى اللورد كيرزن يوم وصولنا يدعونى لمقابلته وعلمت أنه هو الذى سيتفاوض مع الوفد المصرى من جانب الحكومة الإنجليزية يعاونه بعض كبار موظفى وزارته ، فقصدت اليه فى اليوم التالى وكان لى معه حديث تمهيدى لتحديد إجراءات المفاوضة ، وقد أفضى لى فى ذلك الحديث بأنه يقدر صعوبة المسألة ولكنه شديد الرغبة فى الوصول إلى اتفاق يرضى البلدين . ورجا أن يتذرع كلانا بالأناة والصبر على الخلاف وألا تمنعنا شدته فى أمر من أن نتركه حينا ونعالج غيره من الأمور . وإذا كنا قد اتفقنا معه على أن تكون المناقشة مطلقة من كل قيد وأن يدلى كل فريق فيها بما يراه ، كان لنا أن نتوقع أن تظهر مسافة الخلف بين وجهتى نظرنا ونظر الحكومة الإنجليزية واسعة فى أول الأمر على الأقل نعم إن الدعوة التى وجهتها الحكومة الإنكليزية إلى عظمتكم قريبة فى صيغتها العامة من أساس برنامجنا الذى تضمن جوابنا على تلك الدعوة . ولكنه قد يسهل الاتفاق على مبدأ ويختلف على تفصيل ذلك المبدأ والتفريع عليه . أما وجهة النظر المصرية فكانت سهلة واضحة إذ هى تحصر فى طلب الاستقلال وإلغاء الحماية . ويترتب على ذلك أن تكون مصر متمتعة بكل الحقوق التى تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة التامة ، غير أنه لما كان الشعور العام فى مصر قد درج من أول الحركة المصرية على التسليم بتقديم الضمانات الواجبة لمصالح انجلترا ومصالح الأجانب على العموم لم يكن لنا بد من أن

نطلب من اللورد كيرزن بادئ الرأى أن يحدد تلك الضمانات لتعرف مبلغ اتفاقها مع معنى الاستقلال، فإن كانت لا تنافيه قبلناها ، أو كانت تنافيه وتجعله اسما على غير مسمى لم نتردد فى رفضها . أما الاعتراف باستقلال مصر و إلغاء الحماية الإنجليزية فلم يكونا مثار خلاف بيننا و بين الحكومة الإنجليزية إذ أن مفهوم المناقشة أنه إذا وصلنا إلى اتفاق بشأن تلك الضمانات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضع معاهدة تقرر استقلال مصر و إلغاء الحماية دوليا وتثبت تلك الضمانات .

لم تكن مسألة الضمانات أمرا جديدا أو موضوعا بكرا. فقد جرت بشأنها أحاديث فى العام الماضى ووضعت لجنة اللورد ملنر عنها مشروعا أبدى عليه المصريون بعض التحفظات وأعلنت الحكومة الإنجليزية فى دعوتها أنها لم تعلن قرارها بشأنه. وذكر لنا اللورد كيرزن فى جلستنا الأولى أنها لم ترتبط بما فيه وأنها لا ترتبط بغير الدعوة التى وجهت إلى عظمتكم بواسطة المارشال اللنبى فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ فهو إذا لم تلتق إرادة الفريقين على أساس الحلول التى عرضت فيه. فلا نزاع فى أنه حصر وجوه الاستشكال ومواقع الصعوبة فى المسألة المصرية . وقد جرت المناقشة فى الجلسات التى حضرها الوفد مجتمعا فى ١٣و١٤و١٩و٢٠و ٢٩ يوليه فى مسائل القوة العسكرية الإنجليزية فى مصر وتمثيل مصر السياسى والموظفين الإنجليزيين فى وزارتى المالية والحقانية والامتيازات باعتبار أنها المسائل التى ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين .

أما مسألة القوة العسكرية التى كانت فى مشروع اللورد ملنر وسيلة لتحقيق غاية هى حماية المواصلات الأمبراطورية ، فقد أصبحت فى نظر الحكومة الإنجليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة :

الأولى — الدفاع عن سلامة المواصلات الأمبراطورية فى حالتى السلم والحرب .

الثانية — مساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أى اعتداء خارجى إذا دعت إليها الحالة ؛

الثالثة — حماية المصالح الأجنبية ؛

الرابعة — مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

وأصبح لهذه القوة أن ترابط فى أى مكان من مصر ولأى زمان .

ولقد يظهر من تعدد هذه الغايات وامتدادها إلى أهم مظاهر الحياة السياسية . أن القوة العسكرية أصبحت بنفسها غاية لا وسيلة . وقد قيل لنا إن الحكومة الإنجليزية لم تشاطر لجنة اللورد ملنر الرأى فى هذه المسألة . وكانت حوادث الإسكندرية حجتها الكبرى فى هذا المذهب الذى كان جديدا علينا .

وأما التمثيل السياسى. فقد وجدت الحكومة الإنجليزية أن لجنة اللورد ملنر تجاوزت مدى ما يحسن التسليم به لمصر. وعندها أنه يحق لمصر أن تكون لها وزارة خارجية ووزير خارجية على أن يكون هذا الوزير فى أوثق اتصال وألصق علاقة مع مندوب انجلترا السامى وأن يكون تمثيلها السياسى موكولا إلى ممثل انجلترا و إنما يجوز لها أن تعين قناصل للأعمال التجارية. وأنه ليس له أن يعقد أية معاهدة من غير موافقة انجلترا .

أما الموظفان الإنجليزيان للمالية والحقانية فقد اتخذت الوزارة الإنجليزية بشأنهما الرأى الذى ورد به المشروع الأخير . وهو من كل الوجوه أشد مما ذهبت إليه لجنة اللورد ملنر .

وأما الامتيازات فقد كانت وزارة الخارجية سائرة فى طريق المفاوضة رأسا مع الدول على أساس ينقصه التعريف والتحديد .

يتبين من هـذا الموقف الذى اتخذته الوزارة الإنجليزية بشأن المسائل التى تدور حولها الضمانات الواجبة لمصالح انجلترا ومصالح الأجانب أنه يختلف فى جملته وتفصيله عن المذهب الذى تعهدنا بالسعى فى تحقيقه . وقد قضينا الجلسات الخمس الأولى نمحص هذه المسألة ونرد النتائج إلى أسبابها والمعلولات الى عللها الحقيقية ، وشفعنا المناقشة الشفهية بمذكرات أرسلت بتاريخ ٢٦ و ٢٨ يوليه جلونا فيها بعد ما بين آراء الوزارة الإنجليزية والاستقلال .

ونعتقد أننا فى نهاية هذا الدور ظفرنا بإقناع اللورد كيرزن بمذهبنا فى علاقات مصر الخارجية وتمثيلها السياسى . ثم إنه لما كان الأساس الصحيح فى نظرنا للمفاوضة مع الدول فى إلغاء الامتيازات لا يتعين إلا بعد الفراغ من وضع المعاهدة بيننا وبين انجلترا . وكنا نخشى أن هـذه المفاوضات يطول أمدها . ولا نريد أن يعلق نفاذ المعاهدة على انتهائها ؛ فقد رأينا أن خير ما يتحقق به ذلك النفاذ. ويتبع به التعليق هو أن تبقى الامتيازات الآن وأن تجرى المفاوضات بيننا وبين إنجلترا على أساس بقائها ، وقد وجهنا البحث إلى هذه الغاية. فأفسح اللورد كيرزن صدره لهذا الرأى ثم تلقاه بقبول حسن ، ولكنا لم نمارس فى هـذا الدور تفصيل ذلك الرأى وترتيب النتائج عليه . وفوق ذلك فقد تقدم الكلام فى الموظفين المالى والقضائى اللذين أصبحا يسميان مندوبين ، شوطا يسيرا . غير أن بعدما بين مذهبنا ومذهبهم فى المسألة العسكرية كان يقضى علينا قبل أن نخطو خطوة جديدة بأن نعالجها معالجة شديدة . وقد كان لى مع اللورد كيرزن حديث فى ذلك الشأن تلته مذكرة جديدة منه عن تلك القوات . وليس بين مذكرته الأولى فى هـذا الموضوع وهـذه المذكرة الجديدة اختلاف جدى فى تعريف أغراض القوة وأحكام وجودها . وكل ما زادته الثانية على الأولى أن عدد تلك القوات والأماكن التى ترابط فيها أصبحا محلا لإعادة النظر . وقد اقترحت المذكرة الجديدة أن تكون هذه المادة من المعاهدة قابلة للتعديل باتفاق الطرفين بعد عشر سنين ؛ ويراعى فى ذلك التعديل ما سوف يجد من الظروف وعلى الأخص قدرة

الحكومة المصرية على احتمال قدر أكبر من المسئولية بشأن تنفيذ الأغراض التى نيط بتلك القوة القيام عليها . وقد دعانا اللورد كيرزن إلى استئناف اجتماعاتنا إذا نحن قبلنا هذه المقترحات أساسا لها — فتبينا أن الاتفاق على هذه المسألة عزيز المنال إذ كنا قد أبدينا حججنا فى هذا الصدد وأعدناها أكثر من مرة ، ولكننا لم نكن نعرف بعد مدى ما تقبله الحكومة الإنجليزية فى غيرها من المسائل إذ لم تكن المقترحات التى عرضت علينا إلا اقتراحات أولية لا تلبث أن تتكيف بفعل المناقشة والتفاهم إلى صيغ وحلول أخرى ، غير أننا كنا نخشى من جهة أن يعتبر اللورد أن قبولنا الاستمرار فى معالجة المسائل الأخرى بعد ذلك الكتاب رضى منا بمقترحاته فى المسائل العسكرية ، ونؤمل من جهة أخرى أن نجلو وجه المسألة المصرية ونتعرف حقيقة مذهب الحكومة الإنجليزية إذا نحن استردنا من المناقشة فيها . وكنا بين أن نجترئ من المناقشة بذلك القدر الناقص ونقفل راجعين قانطين من الوصول إلى حل قبل أن تتبين حقيقة مقاصد الحكومة الإنجليزية أو أن نأخذ بما اتفقنا عليه فى الجلسة الأولى من أنه لا يمنعنا اتساع مسافة الخلف بين مذهبينا فى مسألة من أن نعالج غيرها من المسائل ، فرجحنا الرأى الأخير — على أننا أردنا أن نتقى كل شبهة تستفاد من استئنافنا . فرددنا على اللورد كيرزن برسالة كاشفناه فيها مرة أخرى بحقيقة رأينا ورأى الأمة فى اقتراحاته بشأن المسألة العسكرية . وأبدينا استعدادنا للمناقشة فى المسائل الأخرى ليكون البحث كاملا شاملا لوجوه القضية المصرية وليسمح بقياس مسافة الخلاف بيننا وبينهم .

وعلى أثر ذلك سارت المناقشات فيما عدا مسألتى القوة العسكرية والتمثيل السياسى سيرا معتدلا أما هاتان المسألتان فقد بقيتا معلقتين حتى نفرغ من المسائل الأخرى . وبقى كل منا محتفظا برأيه إلى حين يجىء دورهما وقد بدأنا هذه المفاوضة التفصيلية مجتمعين ثم توليتهما وحدى أو مع زميل لى وامتدت من ١٧ أغسطس إلى ٢٦ عقدت فيها خمس جلسات قطعنا فيها شوطا بعيدا فى تقريب ما بين وجهتى نظرنا ونظرهم فى المسائل التى تعرضنا لها .

أما مسألة الامتيازات فقد أصبح من المسلم به تأجيل البحث فيها فانقطع بذلك الكلام فيما ارتبط بها من أحكام مشروع لجنة ملنر التى بنيت على تقدير أن إلغاء الامتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ وشرط لازم لنفاذها وانقطع أيضا ، تبعا لذلك ، الكلام فيما يتعلق بهذه الأحكام من التحفظات المصرية . كذلك بقى صندوق الدين باختصاصه الحالى باعتباره نظاما دوليا ينطبق عليه ما ذكرناه عن الامتيازات من طول الزمن اللازم للمفاوضة فى تغييره ، وقد ترتب على هذه الحالة وعلى ما حصلنا عليه من التأكيدات المتعددة بأن الحكومة الإنجليزية ليست راغبة فى التدخل فى الإدارة المصرية أن الحديث فى الوسائل التى يراد بها حماية المصالح الأجنبية لم يعد يتخذ صورة المندوبين المالى والقضائى بل أصبح من المنتظر ألا تكون تلك الوسائل ذات خطر على الاستقلال .

وقد عرضت وزارة الخارجية للمناقشة شؤونا شتى . منها مسألة قناة السويس وكانوا قد طلبوا أن تنظر الحكومة المصرية فى تأمين الشركة على مدة امتيازها ، ومسألة أسلاك التلغراف البحرية

ومحطات التلغراف اللاسلكى والترخيص من الآن للحكومة الإنجليزية وللشركات التى توصى بها تلك الحكومة بإنشاء ما ترى إنشاءه منها واشتراط موافقة المندوب السامى على إنشاء الأسلاك والمحطات فى الحالات الأخرى ، ومسألة تعهدات مصر فيما يتعلق بالخراج الذى تدفعه مصر سدادا لدائنى تركيا ، ومنها تعويض الموظفين الذين تخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على أثر تنفيذ المعاهدة أو يخرجون من تلقاء أنفسهم . وقد كانت هذه المسائل محلا لأبحاث مستفيضة ومذكرات وافية قررنا فيها وجهه نظرنا . ويظهر أن ردودنا على المسألتين الأوليتين حملتهم على الاقتناع بالعدول عن مطالبهم بشأنهما .

اعترضنا هنا فصل الأجازة وهو الفصل الذى توقف فيه جلسات البرلمان ، وينقطع رجال السياسة عن العمل مدة تتراوح بين الثلاثة أو الخمسة أسابيع . وقد مضى الأمر هذا العام على سننه المعروف فلم يكن بد من التربص بعملنا حتى تنقضى هذه الفترة ، وقد غادرنا لوندرة فى هذا الفصل وجعلنا نستعد لإتمام مابدأناه من تضييق مسافة الخلف فى المسائل التى كانت تشغلنا فى هذا الدور فلما عدنا فى نهاية الأسبوع الأول من أكتوبر استأنفنا أحاديثنا وعقدنا ثلاث جلسات بين الحادى عشر والسابع عشر من أكتوبر .

لم يبق شىء من أغراضنا خافيا أو مجهولا . وقد أصبحت المسألة ناضجة لأن تنتقل المناقشة من المبادئ إلى النصوص ، لذلك ذكر لنا اللورد كيرزن مع عودتنا فى أكتوبر أنه بعد انتهاء المناقشة سيحصر ما انعقد عليه الاتفاق . أما ما ثار عليه الخلاف فما استطاع تذليله من هذا ذلله ، وما لم يستطع . عرضه على الوزارة البريطانية داعيا جهده إلى التوفيق عاملا على ذلك .

فى اليوم الثانى من نوفمبر بعد الفراغ من هذه المناقشات اجتمعت بالمستر لويد جورج — وكان قد سبق لى به اجتماع قبل سفرنا للإجازة وعدنى فيه بأنه سوف يهتم شخصيا بمسألتنا بعد عودته من الإجازة — فقصصت عليه نبأ ماجرى من المفاوضات وأحطته علما بموقفنا فى مختلف المسائل . وقد ذكر لى أنه أجل المناقشة فى المسألة المصرية فى الوزارة حتى يتحدث معى فى شأنها وأنه شديد الرغبة فى صداقة الأمة المصرية ثم وعد بإرسال المشروع بمجرد الفراغ من وضعه — فلبثنا ننتظر ما يستقر عليه رأى الحكومة الإنجليزية وتنتهى اليه رغبتهم فى الاتفاق .

فى اليوم العاشر من نوفمبر سلمنى اللورد كيرزن مشروع الحكومة الإنجليزية . وقد رددنا عليه بالإيجاز معلنين فى ختام ذلك الرد أن المشروع لا يجعل محلا للأمل فى الوصول إلى اتفاق وقد رأينا لذلك أنه لا وجه للبحث فى الطريقة التى يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دوليا كما لم نروجها لإعادة البحث والمناقشة فى أبواب المشروع الأخرى . وإن عظمتكم لتجدون فى المذكرات التى تبادلناها مع وزارة الخارجية وفى محاضر الجلسات التى أثبتنا فيها مذكراتنا الشفهية تفصيل ما كان منا ومنهم : وهذه المذكرات والمحاضر تغنينا عن نقد المشروع وتفصيل

الرد عليه . إذ الواقع أن هـذا المشروع غاب عنه كل أثر للتطور الذى جرى فى المفاوضات فهو لم يتحول عن الاقتراحات الأولى التى عرضت فى شهر يوليو إلا فى مسألة التمثيل السياسى . وقد قبله المشروع . ولكنه أحاطه بقيود لاشت من أثره ومعناه بل لم يقتصر الأمر فيه على إيراد الاقتراحات الأولى نفسها فإن المـادة المتعلقة بالمسألة العسكرية فضلا عن أنها لم تعد تذكر التوقيت عدلت بيان الأغراض التى ينبغى من أجلها وجود القوة العسكرية فاستبدلت من حماية المصالح الأجنبية والمساعدة فى قمع الفتن إذا دعت الحاجة لذلك . الدفاع عن المصالح الحيوية لمصر وهى عبارة أبعد مرمى وأوسع مدلولا . لا يكاد يمتنع معها أى قدر من التداخل فى شؤون الإدارة المصرية .

على أن فداحة الاقتراح الإنجليزى الذى عرض علينا فى يوليو كانت تجعلنا نعتقد أنه اقتراح ابتدائى لا يلبث أن يتغير تحت فعل رغبة التفاهم خصوصا وقد استمر المفاوضون الإنجليز فى المفاوضة بعد أن لم نترك لهم محلا للشك فى أننا لا يسعنا قبوله أو دعوة الأمة الى قبوله . وقد جاء المشروع فى هذا الصدد مختلفا جد الاختلاف عما اقترحته لجنة لورد ملنر وأنه كان حقا أن الحكومة الإنجليزية تحفظت فى دعوتها للحكومة المصرية فلم تذكر أنها وافقت على اقتراحات تلك اللجنة ، فقد كان لنا أيضا بحق أن نذكر أن الحكومة الإنجليزية تركت اقتراحات لجنة اللورد ملنر تنشر ويستشار فيها وهو أمر لم يجر له مثال فى هذا النوع من المفاوضات . ويصعب جدا بعد ذلك على من يحكم بدون هوى أو تحيز أن يقدر أن الحكومة الإنجليزية تفكر جديا فى إرضاء المصريين والوصول معهم إلى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم فى العام الماضى وهو ما لم يقبلوه الا معدلا بتحفظاتهم . نعم إن اللجنة لم تربط الحكومة الإنجليزية وأن هذه لم ترتبط . ولكن نشر مشروع اللجنة رسميا فى مثل هذه المسائل يغنى عن التعهد الصريح بأن لا تنزل الحكومة دونه . هذا إذا لم تدفعها رغبة الاتفاق الى قبول ما فوقه .

لا ننكر أن حوادث الاسكندرية وقعت بعد ذلك وكنا أول الآسفين لها . غير أنه مهما يكن من خطورة تلك الحوادث ومن تهويل بعض الأجانب فيها واضطرابهم بسببها فقد بينا وجه الحق فيها . وأظهرنا أنها لم تنشأ عن تعصب أو كراهة للأجانب وأنها عرضية لم تكن لتحدث فى غير الدور التاريخى الذى حدثت فيه . وكما اقتنع الأجانب هنا بأنهم يعيشون مع المصريين فى أمن ودعة . فقد كنا نرجو أن تقتنع الحكومة الإنجليزية بأن المصالح الإنجليزية والأجنبية على السواء غير مهددة فلا ينبنى على تلك الحوادث أو على ما يشبهها حكم دائم أو نظام ثابت .

وقد لا نكون على العموم توقعنا مشروعا يرضينا لأول وهلة . بل مشروعا يترك محلا للأخذ والرد . وإنما يطلب إلى جانب ذلك أملا فى أننا لا نزال به حتى نصل منه إلى أساس صالح للاتفاق .

والذى لا نزاع فيه أن هذا المشروع يصدر عن شىء كثير من الحذر والحرص من جانب الحكومة الإنجليزية . ومع أن قدرا من الحذر والحرص معقول ومقبول . فإن الغلو فيهما نافٍ للثقة التى يجب أن تكون أساسا لمحالفة بين بلدين مناف لها .

وقد أشرنا الى المحالفة بين البلدين. وكانت أحاديث العام الماضى قد جرت بأنها خير ما يبرم بين البلدين من العلاقة وجاءت دعوة الحكومة الإنجليزية إلى إنشاء علاقة مرضية بين البلدين مؤيدة لذلك الرأى ،ثم جاءت المادة الأولى من المشروع تذكر المحالفة بالنص الصريح ، ولكننا قلبنا المشروع كله فلم نجد فى ثناياه غير تلك الإشارة المجملة وكان حقا ألا تلتقى المحالفة. وما تذهب إليه انجلترا من أنها مسئولة عن مصر فى مشروع واحد. فإن كلاً من الوجهتين معنى وحكما لا يتفقان، وقدأدرك واضع المشروع ذلك بجعل المساعدة التى تبذلها مصر لانجلترا والتى هى أهم مظاهر المحالفة من الجانب المصرى. نتيجة لازمة عن المسئولية التى تقبلها انجلترا متطوعة بها منفردة فيها. بدلا من أن تكون أحد العوضين فى عقد له طرفان .

أخذنا على أنفسنا أن نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج ولإلغاء الحماية إلغاء صريحا. ولكننا ألفينا المشروع الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التى جئنا للمفاوضة من أجلها — فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة وألا نسترسل فيها لأكثر من ذلك .

بعد عودتنا إلى مصر. اطلعنا على المذكرة التفسيرية التى أرسلتها الحكومة الإنجليزية إلى عظمتكم بيانا لخطتها فى المفاوضات ومرامى سياستها فى مصر، ولسنا فى حاجة لأن نقول إن هذه المذكرة أبدت مافهمناه من المشروع. وقد كان محور المفاوضة تأمين المصالح الإنجليزية والأجنبية وكنا مستعدين لأن نقدم ما يلزم من الضمانات ، إذ لا ننكر أن الاتفاق على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون بين البلدين ، ولكن ما نفهمه نحن فى هذه الضمانات أنها تترك استقلال مصر قائما سيما وتقوم إلى جانبه لحماية تلك المصالح فقط دون افتيات على حرية مصر ، غير أن المذكرة تبنى على تلك المصالح حقوقا تتعدى مجرد المحافظة عليها إلى تقرير مشروعية وضع يد انجلترا على مصر فلم يكن لهذه المذكرة أن تجعلنا نغير رأينا فى المشروع أو تحول عن الخطة التى سلكناها .

ولا يفوتنى قبل أن أختم هذه الكلمة أن أشير إلى الصدمة العنيفة التى باغتتنا بمرض صديق رشدى باشا. وهو أشد ما يكون أنهماكا فى العمل وزهدا فى دواعى الراحة، وما خلفه ذلك الحادث فى نفوسنا من الحزن العميق. وقد كنا و إياه على اتفاق تام فى كل ما فعلناه قبل أن يصيبه ذلك المرض وعلمت منه أنه موافق على ما جرى بعده .

كذلك لا يفوتنى أن أشير إلى العون الجليل الذى لقيته أنا وزملائى أعضاء الوفد من المستشارين الفنيين ورجال السكرتاريه .

و إن من دواعى الفخر والسرور لنا ما أظهرته الأمة المصرية من الحكمة واليقظة أثناء سير المفاوضات. ومن التجمل والتجلد عند انقطاعها. و إن ذلك لجدير بأن يتغلب على الظنون والمخاوف التى لا تزال تساور الوزارة الإنجليزية على مصير البلاد إذا ترك أمرها بيدها .

وقد يخفف عنا أن الرأى العام الإنجليزى، بمقدار ما تنطق بلسانه صحافته الكبرى. وتعبر عنه الأوساط السياسية المختلفة التى غشيناها ، أحسن ظنا بمصر إذا حققت آمالها وأجيبت مطالبها. وأنه لا يعتبر إرضاء مصر تهاونا أو تفريطا . بل عدلا وحسن سياسة .

وعلى أى حال فليس لنا أن نيأس من روح الله. أو من صحة عزيمة الأمة على المطالبة باستقلالها. ولنا بعد ذلك فى عظمتكم خير من يرعى هذه الأمة ويسهر على مصالحها .

والله أسأل أن يكلأ عظمتكم بعين رعايته وأن يوفقكم إلى ما فيه خير البلاد .

وإنى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين ،

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (٨ ديسمبر سنة ١٩٢١)

عدلى يكن

---

٢ – انجلترا ترفع الحماية عن مصر

(١) تصريح

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها . ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ؛

وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر ، أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية ؛

فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ – انتهت الحماية البريطانية على مصر . وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ – حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

٣ – إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك ، وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها . وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين . تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

(ا) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة .

(ج) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

(د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن .

(٢) تبليغ من المندوب السامى
إلى سلطان مصر

دار الحماية
القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ياصاحب العظمة

١ — أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا فى تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التى قدمتها إلى عظمتكم فى الثالث من شهر ديسمبر ، مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الأسف .

٢ — ولقد يخال المرء مما نشر عن هـذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين ألقى فى روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع فى نواياها القائمـة على التسامح والعطف على الأمانى المصرية ، وأنها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى إدارى لايتفق والحريات التى وعدت بها .

٣ — غير أنه ليس شىء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة . بل إن الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكما . وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى .

٤ — وإذا كان المصريون قد رأوا فى هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يلتئم مع حالة البلاد الحرة . فقد غاب عنهم أن انجلترا إنما ألجأها إلى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على أن الأحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ، ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد فى مصر منذ الهـدنة ، والأمل وطيد فى أن الأحوال العالمية صائرة إلى التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فكما قيل فى المذكرة سيجىء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هى من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ — أما أن تكون انجلترا راغبة فى التدخل فى إدارة مصر الداخلية . فذلك ماقالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول إن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شئونهم . ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى . وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامها للتداخل فى شئون مصر . وكل ماقصدته هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية .

٦ — هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية . ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة فى الحيلولة بين مصر و بين التمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية .

٧ — فإذا كانت هذه هى نوايا انجلترا . فلا يمكن لأحد أن ينكر أن انجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمعا ترغب فيه انجلترا كما تتوق إليه مصر . أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التداخل لرد الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب و يجعل مصالح الدول فى خطر . و إنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون فى التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخيرا أى مساس بمطمحهم الأسمى . أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التى سبق بيانها فإذا الحكومة البريطانية لم يعد غرضها إلا أن تضع حدا لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية، ولذلك كان الذى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة بإخلاص .

٨ — والآن وقد بدأت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى . والتى تتغلب فى الساعات الحاسمة فإننى لسعيد أن أنهى إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان بإقرار التصريح الملحق بهذا، و إننى لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة . ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا .

٩ — وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية ، والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر .

١٠ — أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم و إلى الشعب المصرى .

و إذا أبطأ لأى سبب من الأسباب إنفاذ قانون التضمينات (إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر . والذى أشير إليه فى التصريح الملحق بهذا فإننى أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى — إلى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ — فالكلمة الآن لمصر . وأنه ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها ، تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء .

ولى مزيد الشرف إلخ .

أللنبى (فيلد مارشال)

(ترجمة)

٣ — النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان

المعقودة بين تركيا وانجلترا وحلفائها فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣

I

المادة ١٧ — يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤

المادة ١٨ — صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ ؟ ١٨٩١ ؟ ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هـذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العـام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ — إن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هـذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها .

المادة ٩٩ — ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لهـا صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها :

... ...

٤ — مفاوضات سنة ١٩٢٤

(سعد زغلول — ماكدونالد)

(١) المفاوضات

وصل سعد إلى لندن فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ليفاوض ماكدونالد. ولم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات. فقد طلب سعد سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية ؛ وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس . ثم طلب إلى جانب ذلك زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ؛ ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى .

فلم يقبل ماكدونالد هذه الطلبات . وانتهت المحادثات على أثر ذلك .

(٢) المذكرات المتبادلة بين المندوب السامى البريطانى والحكومة المصرية إثر مقتل سير لى ستاك

المذكرة الأولى

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

ياصاحب الدولة

أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالى :

إن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضا ضابطا ممتازا فى الجيش البريطانى قد قتل قتلا فظيعا فى القاهرة .

لحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هـذا القتل ، الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن لازدراء الشعوب المتمدينه ، نتيجة طبيعية عدائية ضـد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان . وهذه الحملة القائمة على إنكار الجميل إنكارا مقرونا بعدم الاكتراث للأيادى التى أسدتها بريطانيا العظمى . لم تعمـل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة .

ولقد نبهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة . منذ أكثر من شهر إلى العواقب التى تترتب حتما على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم توقف والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العـام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحمـاية .

فبناء على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

(١) أن تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .

(٢) أن تتابع بأعظم نشاط ، وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة . وأن تنزل بالمجرمين ، أيا كانوا ومهما تكن سنهم ، أشد العقوبات .

(٣) أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

(٤) أن تدفع فى الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه

(٥) أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة . الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد .

(٦) أن تبلغ المصلحة المختصـة أن حكومة السودان سـتزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعا لمـا تقتضيه الحاجة .

(٧) أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشؤون المبينة بعد . المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

وإذا لم تلب هذه المطالب فى الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .

وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الإمضاء : أللنبى (فيلد مرشال)

المندوب السامى

المذكره الثانية

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

ياصاحب الدولة

إلحاقا ببلاغى السابق أتشرف بإحاطة دولتكم علما من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية مصالح الأجانب فى مصر هى الآتية :

(١) بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحته للجيش المصرى . تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا و باسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط) .

(٢) إن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لايزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة ، وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

(٣) من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر . تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما . كما نص عليها عند إلغاء الحماية ، وتحترم أيضا نظام القسم الأوربى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى ، وتنظر بعين الاعتبار الوافى إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلة فى اختصاصه .

و إنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الإمضاء : اللنبى (فيلد مارشال)
المندوب السامى

فأجاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا على هاتين المذكرتين بالمذكرة التالية :

رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى

ياصاحب الفخامة

ردا على المذكرتين اللتين سلمتا إلى نهار أمس من فخامتكم باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية. أتشرف بأن أرجو فخامتكم أولا أن تتكرموا فتعربوا لحكومتكم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج هذه الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفظاع بسبب الاعتداء الشنيع الذى وقع على حياة المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام .

على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسؤولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة التى ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع. وذلك لأنها حدثت فى ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها .

ومن جهة أخرى. فإن هذه الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذى تضمنته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هى نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها . بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائما إلى استعمال الطرق السلمية المشروعة فى المطالبة بحقوق البلاد ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف .

إن المسئولية الوحيدة التى تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها. إنما هى اقتفاء أثر المجرمين وقد اتخذت اجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض. وإن النتيجة المرضية التى أدت إليها هذه الإجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل .

على أنه لإثبات ما أثارته هذه الجناية فى البلاد من الأسف البليغ ، وارضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أتشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه .

وتصرح الحكومة أيضا بأنها قد اعتزمت أن تمنع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية ، كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام . وبأنها سترجع عند الحاجة إلى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن .

أما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمفصل فى المذكرة الثانية فأتشرف بأن الاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان لا يعدّ فقط تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الإنجليزية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها بل هو مناقض تماما لنص المادة (٤٦) من الدستور المصرى التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط .

وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السادسة فإنى الاحظ لفخامتكم أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تروى بالجزيرة هى على الأقل سابقة لأوانها . ويجب ، طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية ، أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

وأخيرا فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السابعة أتشرف بأن الاحظ لفخامتكم أن حالة الموظفين الأجانب فى مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسى لا يمكن تعديلها من غير اشتراك البرلمان . وعلى أى حال فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد إدخالها على النظام الحالى . ولذلك لا نرى فى وسعنا الرد على هذه المسألة . وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا بالقدر الذى يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال . ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض فى هذا الشأن .

وإنى لواثق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيا تماما . وعلى أى حال فقد أملته علينا روح الرغبة الخالصة فى إبقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية ، بما يتفق مع حقوق مصر .

وأنتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الإعراب عن عظيم احترامى ،

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : سعد زغلول

وفى مساء ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . أرسل حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء المذكرة الآتية :

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

ياصاحب الدولة

إيماء إلى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم . أتشرف بأن أبلغكم أنه نظرا إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس أرسلت التعليمات إلى حكومة السودان بما يلى :

أولا — أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك .

ثانيا — أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعا لما تقضى به الحاجة .

وستعلمون دولتكم ، فى الوقت المناسب ، العمل الذى ستتخذه حكومة حضرة صاحب الجلالة نظرا إلى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر .

وإنى أثبت أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب ، المطلب الرابع . فحكومة حضرة صاحب الجلالة تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامى ،

الإمضاء : اللنبى (فيلد مارشال)
المندوب السامى

فأجاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا فى صباح اليوم التالى (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤) بالكتاب الآتى وقد أرفق به تحويلا بمبلغ خمسمائة الف جنيه انجليزى :

رياسة مجلس الوزراء

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى

ياصاحب الفخامة

ردا على مذكرتكم المؤرخة أمس، و إلحاقا بمذكرتنا المؤرخة ٢٢ الجارى. أتشرف بأن أرسل اليكم طى هذا تحويلا على البنك الأهلى المصرى بمبلغ خمسمائة ألف جنيه .

أما فيما يتعلق بالإجراءات المبينة فى الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة فخامتكم فإن الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات فى مذكرتها المؤرخة ٢٢ الجارى وتحتج احتجاجا صريحا على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات. وهى ترى أن لا مسوغ لها وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .

وتفضلوا فخامتكم بقبول عظيم احترامى ؛

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : سعد زغلول

وقد أجاب حضرة صاحب الفخامة اللورد أللنبى باستلامه التحويل بالكتاب الآتى المؤرخ فى اليوم نفسه :

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

ياصاحب الدولة

أتشرف بإحاطة دولتكم علما بأنى استلمت تحويلا على البنك الأهلى المصرى اليوم الساعة ١١ ونصف افرنكى وقد سلمه الى دار المندوب السامى. حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية .

وانى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى ؛

الإمضاء : أللنبى (فيلد مارشال)

المندوب السامى

وقد أرسل حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى فى صباح اليوم نفسه الكتاب التالى الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء :

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

ياصاحب الدولة

إلحاقاً بكتابى أمس . أتشرف بأن أخبر دولتكم بأن أول تدبير اتخذ هو أنه صدرت التعليمات الى جنود حضرة صاحب الجلالة البريطانية باحتلال جمارك الإسكندرية .

وانى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى ؛

الإمضاء : أللنبى (فيلد مارشال)
المندوب السامى

وفى ذات اليوم . تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك بقبول الاستقالة المرفوعة من حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا بالنيابة عن هيئة الوزارة، وبتوجيه الأمر الكريم رقم ٧٧ لسنة ١٩٢٤ (المنشور فى الجريدة الرسمية عدد ١٠٤ الصادر فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤) الى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا بتأليف الوزارة .

فقبل دولته هذه المهمة، وصدر مرسوم بتعيين هيئة الوزارة الجديدة نشر فى العدد نفسه من الجريدة الرسمية .

فدارت حينئذ مخابرات شبه رسمية بين رياسة مجلس الوزراء ودار المندوب السامى لأجل الوصول الى إنهاء احتلال جمرك الإسكندرية من القوات العسكرية البريطانية والبحث فى مدى وفى تفسير المطالب الواردة فى البندين الثانى والثالث من المذكرة الثانية لفخامة المندوب السامى المؤرخة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . وكانت هذه المطالب قد تركت معلقة . لأنه لم يرد عليها لا بالرفض ولا بالقبول فى جواب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا المؤرخ ٢٣ من الشهر المذكور .

وبعد مناقشات طويلة، أدت تلك المخابرات الى تبادل المذكرتين والكتابين الآتى بيانها:

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء

ياصاحب الدولة

ردا على سؤالكم أتشرف بإحاطتكم علما بأن الطلبات التى يصح لى معها أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بالجلاء عن جمرك الاسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة المصرية هى:

(١) تقبل الحكومة المصرية إحالة الموظفين الأجانب الذين تسرى عليهم أحكام المواد ٤ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣. فى التواريخ التى ستحدد طبقا للاختيار الذى سيخول لهم الحق فى إبدائه قبل ١٥ يناير سنة ١٩٢٥

ولايجوز أن تكون هذه التواريخ سابقة لأول أبريل سنة ١٩٢٥، ولا لاحقة للتاريخ السابق تقريره لخروج أولى الشأن. أو لتاريخ أول أبريل سنة ١٩٢٧

(٢) تتعهد الحكومة المصرية فى استعمال كل نفوذها لدى بلدية الاسكندرية، وبذل كل مساعدة ممكنة لها بقصد. مساواة موظفى البلدية الأجانب بموظفى الحكومة المصرية ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية فيما يتعلق بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ والبندين الأول والثالث من هذه المذكرة.

(٣) فى حالة استعمال هؤلاء الموظفين لحق الاختيار المنصوص عليه فى البند الأول، يمنح الموظفون منهم الذين لم يكن لهم بعدُ الحق فى المعاش، ولكنهم قد يكتسبون هذا الحق إذا ظلوا فى الخدمة لغاية أول أبريل سنة ١٩٢٧، معاشا يقوم مقام المكافأة المنصوص عليها فى قانون المعاشات. ويحسب هذا المعاش طبقا للقواعد المقررة فى المادة السادسة عشرة من ذلك القانون كما عدلت فيما بعد، ولكن بدون مراعاة لأحكام المادة العشرين التى تشترط خدمة خمسة عشرة سنة يحسب عنها المعاش.

وفى هذه الحالة يخفض فى الملحق رقم ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ عامل مدة الخدمة إلى ٦

(٤) يسرى حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٣ على كل موظف أجنبى من موظفى الحكومة يكون فى المعاش أو يحال فى المستقبل على المعاش. ويقرر لذلك مدة معقولة للاختيار.

(٥) يوضع قلم الموظفين الأجانب وموظفوه كما هو منظم الآن، تحت المراقبة الإدارية للجنة تؤلف من المستشار المالى رئيسا . ومن عضوين أحدهما أجنبي .

(٦) تراعى الحكومة المصرية مراعاة تامة رأى المستشار المالى فيما يطرأ حتى أول أبريل سنة ١٩٢٧ من الخلاف الجوهرى بشأن شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط إحالتهم على المعاش .

(٧) يعترف باستقلال (القوميسرين) المستشارين المالى والقضائى. فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح .

(٨) تقبل الحكومة المصرية نص البند الثالث من المذكرة الثانية. التى أرسلت الى سلف دولتكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضى .

وانى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق الاحترام ،،

الإمضاء : أللنبي (فيلدمارشال)
المندوب السامى

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء .

عزيزى الرئيس

رغبة فى اجتناب كل تفسير يؤدى إلى تجاوز الغرض الذى ترمى إليه الفقرتان ٦ و٧ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى المؤرخة فى هذا اليوم بشأن سلطة المستشارين المالى والقضائى أتشرف بأن أعطى لدولتكم الايضاحات الآتية :

تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار، وبروح المودة فى علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين، كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته . على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزارة من المسئولية الدستورية .

ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الإيضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة . التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وتفضلوا ياعزيزى الرئيس بقبول مزيد التحيات ،،

الإمضاء : كلارك كار

رياسة مجلس الوزراء

القاهرة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى

ياصاحب الفخامة

أتشرف بإحاطة فخامتكم علما بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمتم بإرسالها إلى فى هذا اليوم وذكرتم فيها المطالب الثمانية التى علقت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إخلاء جمرك الاسكندرية على قبول الحكومة المصرية لها .

وأتشرف بأن أخبر فخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضنى فى إبلاغ فخامتكم أن الحكومة المصرية قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد ، مذعنة فى ذلك إلى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة فى المسالمة وحسن التفاهم .

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احترامى ،

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : أحمد زيور

رياسة مجلس الوزراء

القاهرة فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٤

إلى جناب المستر كلارك كار المستشار بدار المندوب السامى

عزيزى المستر كار

تسلمت كتابكم المؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الذى تكرمتم بأن أعطيتمونى فيه التصريحات الآتية اجتنابا لكل تفسير يؤدى إلى تجاوز الغرض الذى ترمى إليه الفقرتان ٦ و ٧ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى المؤرخة فى ذات اليوم فيما يتعلق بسلطة المستشارين المالى والقضائى :

" تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار، وبروح المودة فى علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين ، كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته . على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزراء من المسئولية الدستورية .

"ومن البدهى أنه لايجوز أن يترتب على هذه الإيضاحات مايضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ."

وقد أحطت علما بهذه الإيضاحات وأثبتها .

وتفضلوا ياعزيزى المستر كار بقبول مزيد التحيات ٤

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : أحمد زيور

وإن هذه المذكرة وهذا الكتاب قد أرسلهما حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بعد أن اطلع عليهما مجلس الوزراء وأقرهما بالإجماع فى جلسة خاصة عقدت يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بحضور أعضاء المجلس جميعا ٤

٥ – مفاوضات سنة ١٩٢٧ – ١٩٢٨

(ثروت – تشمبرلن)

(١) بيـان حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

إن المحادثات التى دارت بينى وبين سعادة السير أوستن تشمبرلن. وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية. لأجل الوصول إلى اتفاق يصلح أساسا لمفاوضات رسمية يكون الغرض منها عقد معاهدة تحالف وصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر، قد مرت بأدوار ثلاثة: أما الدور الأول، وهو الذى كانت ثمرته تبادل مشروعينا، فقد جرى أثناء زيارة مليكنا المعظم لانجلترا أى من ٤ إلى ٣١ يوليه سنة ١٩٢٧؛ كذلك جرى الدور الثانى بلوندرة فى خلال المدة القصيرة التى أقمتها فيها عقب زيارة جلالته لمدينة بروكسل مباشرة. وفى غضون هذه المدة كانت أهم المناقشات فيما اقترحه كلا الطرفين؛ وجرى الدور الثالث فى القاهرة وكان أهم أغراضه تبادل الرأى تمة للأحاديث السابقة وسعيا إلى تحديد مرمى بعض نصوص المعاهدة وقد بدأ هذا التبادل شفهيا ثم عاد كتابيا وكان الوسيط فيه فخامة اللورد لويد المندوب السامى لحضرة صاحب الجلالة البريطانية فى مصر.

(١)

ولقد بدا لى أن زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك لانجلترا فرصة موفقة للاتصال مباشرة برجال السياسة الإنجليز ولا سيما رجال حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية، ثقة بأن هذا الاتصال الشخصى لابد عائد بالفائدة على مصر بما يؤدى إليه من زيادة فهم كل منا حالة الآخر؛ وكنت حريصا بوجه خاص على إزالة ما علق بأذهانهم من الأثر الذى تركته الحوادث الأخيرة ولا سيما حادث شهر يونيه بشأن الجيش، ذلك الحادث الذى حدا بهم إلى اتخاذ تدابير – من مثل إرسال مدرعات إلى الإسكندرية – لم تكن فى نظرنا لتتفق مع رغبتنا الصادقة فى أن تكون علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ودية. أو لتتناسب مع الأسباب التى أدت إلى تلك الأزمة. وقد كان للحفاوة الفائقة التى لقيها مليكنا المعظم من حضرتى صاحبى الجلالة البريطانية ومن الجمهور الإنجليزى بوجه عام فى جميع المدن التى زارها ماشد من عزمى وسهل من مهمتى. لذلك اجتمعت للمرة الأولى فى وزارة الخارجية البريطانية بالسير أوستن تشمبرلن اجتماعا طويلا؛ أعربت لسعادته فيه قبل كل شىء عما خالج فؤاد جلالته من عظيم الرضا والارتياح وما تركته فى نفسه من جميل الأثر مظاهر الحفاوة الودية التى لقيها جلالته من حضرتى صاحبى الجلالة البريطانية والترحاب من جميع طبقات الشعب. بحماسة وطواعية نفس بالغتين، مما سرنا أن نرى فيه إشارة ناطقة بالعطف على مصر.

وكان لعبارات الارتياح والشكر التى أبلغتها لسعادته أجمل الوقع فى نفسه . وقد أعرب لى السير تشمبرلن من جانبه عما تكنه الأمة البريطانية من حسن الاستعداد نحو الشعب المصرى ، وأكد لى أن موقفه كان على الدوام منطبعا بعامل الصداقة نحو مصر. وأسهب كثيرا فى هذا الباب وتمنى أن تجد بريطانيا العظمى ما يشجعها على مواصلة السير فى هذا الطريق . فأكدت لسعادته أن الشعب المصرى يضمر مثل هذا الشعور نحو الأمة البريطانية ، وأننا نرغب رغبة صادقة فى الارتباط معها بأوثق العلاقات. وأن اليوم الذى نصبح فيه حلفاء وأصدقاء . لا يبدو فى نظرى بعيدا . وكان يسعدنى من هذا الحديث أنه مكننى من أن أثبت لسعادته أن الأمل الذى أعربت له عنه فى العام الماضى لم يخب، وأن مصر قد سعت بإخلاص إلى تحقيق سياسة حسن التفاهم بين البلدين. وأكدت له أنه، بصرف النظر عن الحوادث الأخيرة التى أخشى أن تكون قد تركت فى نفسه أثرا غير حسن، فالحكومة المصرية وأولو الشأن المسئولون فى مصر لم يحيدوا عن الخطة التى ترسموها. وأنهم بذلوا أقصى ما استطاعوا من الجهود لاجتناب أسباب سوء التفاهم، كما أنهم ذللوا صعابا ما كانوا ليذللوها لولا رغبتهم الصادقة فى السلام وحسن التفاهم. فأبدى لى السير أوستن تشمبرلن بالغ سروره لسماع ذلك، وطلب إلى أن أذكر له بعض تفصيلات فى هذا الموضوع . فأجبته إلى طلبه وأفضت فى إيضاح موقف الحكومة المصرية والبرلمان والزعماء المسئولين بصدد الخلافات التى وقعت أخيرا فى مسألة الموظفين البريطانيين ومسألة الجيش وبعض مسائل أخرى، وبيان ما كان للجهود التى بذلها كل فى دائرته من الأهمية للوصول إلى تسوية هذه الخلافات تسوية ودية دفع بها الخطر على حسن العلاقات بين البلدين. وقد ذكرت له أنى لم أقصد بهذا البيان أن أشكو من أحد. بل مجرد الإشارة إلى أننا لم نضمر لبريطانيا العظمى فى أى وقت من الأوقات أى شعور غير ودى .

لاح لى أن السير أوستن تشمبرلن ، وقد كان يصغى إلى هذا البيان بعظيم الاهتمام واللطف تقبله قبولا حسنا. ثم قال لى انه يأسف جد الأسف لوقوع مثل هذه الحوادث التى تكدر العلاقات بين انجلترا ومصر فى أى وقت وأنه يرى من مصلحة مصر الحقيقية أن نذكر أن لبريطانيا العظمى مصالح وتبعات لا يسعها التخلى عنها ونوه بوجه خاص بواجب الحكومة البريطانية فى مراعاة الحقوق والواجبات المترتبة على تحفظات تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى ألغى الحماية وأعلن استقلال مصر ، وأشار إلى أن لهذه الحقوق أعظم الأهمية للإمبراطورية البريطانية وأن كل حكومة إنجليزية أيا كان تشكيلها لا يسعها إلا أن تحافظ عليها مهما كلفها ذلك. إذ كانت تلك الحقوق حيوية لبريطانيا العظمى مرتبطة بكيانها نفسه ؛ واستطرد قائلا إن سنه تسمح له بأن يذكر ظروف التدخل البريطانى فى مصر، وأن يذكر أن وزراء حضرة صاحب الجلالة البريطانية كانوا مخلصين عند ما كانوا يصرحون بأن الاحتلال وقتى، وأنه صائر إلى الزوال فى أقرب زمن ممكن، ولكن الحوادث كانت فوق مقدور الرجال. وذكر أن المستقبل يعنيه أكثر من الماضى، وعنده أن لب المسألة فى الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصرى والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر. وبما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما ، وما إذا كنا نرغب فى التعاون الودى مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا

المشتركة . ولرخاء بلادينا فإن كان الجواب سلبا . ظلت العلاقات بين مصر وانجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ . وتعرضت تلك العلاقات الى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى ، على أسف ، الى تسويتها بالقوة . وذكر السير أوستن تشمبرلين أنه فى سنة ١٩٢٤ عند ما كان زغلول باشا فى لندره . عمل المستر رمسى ماكدونالد ، وقد كان فى ذاك الوقت رئيسا للوزارة البريطانية ، مخلصا لوضع أساس للتعاون الودى بين البلدين . ولكن مسعاه على الرغم من رغبته الصادقة فى احترام الأمانى المصرية المشروعة لم يكلل بالنجاح . ومن ذلك الحين وقعت حوادث يؤسف لها . وكان لها عواقب غير مرضية . وتساءل عما إذا كنا قد استفدنا من تلك التجارب وأصبحنا الآن أكثر استعدادا لأن نلقى حقائق الحالة وجها لوجه ، وأن ندرك المزايا التى تترتب على التعاون مع بريطانيا العظمى تعاونا قائما على الصراحة والإخلاص .

فأجبته بأنى لا أنكر ما لوجهة النظر البريطانية من القدر والشأن ، على أنى أتمنى أن تقدر وجهة النظر المصرية أيضا حق قدرها . وذكرت لسعادته أن الشعب المصرى فى جملته لا يشك فى صدق الوعود البريطانية ، وأنه لم يفارقه الأمل بأن سيأتى ، على أى حال ، يوم تتحقق فيه تلك الوعود . وأنه ليس من العدل أن تلام الأمة المصرية على ذلك الاطمئنان واليقين الراسخين ، وإنما أملاهما عليها شعورها بعدالة حقها التى عززتها التصريحات الرسمية المتكررة على لسان رجال الحكومة البريطانية ، وإنى لأدرك تمام الإدراك . أن مصالح بلادينا تجعل لهما على السواء مصلحة فى ازالة أسباب الاحتكاك أو التصادم ، وإننا لا نطلب إلا أن نتعاون قلبيا فى تحقيق هذا الغرض . وقد بينت له أن أكبر الأسباب فيما كان يقع من الحوادث من وقت إلى آخر ، مما لا يأسف له أحد بقدر ما نأسف له يرجع إلى جو من سوء الظن وعدم الثقة يحيط بعلاقات مصر مع انجلترا . ويترتب على ذلك أن أبسط أعمالنا وأشدها انطواء على حسن النية . كان ينظر إليه من الجانب البريطانى بعين الريبة ، كما أن مطالب الحكومة البريطانية ، حتى ولو كانت فى مصلحة مصر ، كانت تؤول عندنا بأنها اعتداءات على حقوق مصر واستقلالها . وعندى أنه يجب ألا نلتمس فى غير هذا المصدر أسباب المشاكل التى كان على الحكومتين أن تذللاها فى العهد الأخير . وقد شاطرنى السير أوستن تشمبرلن الرأى وسألنى عن العلاج لهذه الحالة . فأجبته بأن أحسن حل فى نظرى هو أن يتولى بإخلاص تحديد العلاقات بين انجلترا ومصر تحديدا يحول دون وقوع مثل هذا الاصطدام ، ويجعل علاقاتنا قائمة على قواعد تكفل — بما توثق من عرى الصداقة — زوال سوء التفاهم الذى تجلت أضراره بالبلدين على السواء . فقال لى إن هذا هو ما يشعر به ويتمناه . ولكن هل من سبيل إلى تحقيقه ؟ فأجبت بأن ذلك يتوقف على انجلترا بنوع خاص . لأنها تطلب ضمانات بينما مصر لا يسعها أن تعطى من الضمانات إلا ما يتفق مع حرية القيام بشؤون استقلالها . وقد قلت إن رغبة الشعب المصرى وزعمائه المسئولين فى إيجاد علاقات ودية مع بريطانيا العظمى رغبة أكيدة لا شك فيها ، وقد سبق لى أن أقمت الدليل على ذلك . وإنى لأشعر بأن هذه الرغبة قد زادت تأكيدا بما قوبل به مليكنا

المعظم من مظاهر الحفاوة التى أولها المصريون بأن المقصود بها مصر نفسها فى شخص جلالته . فإذا عرض شئ لا يتضمن قيودا تتعارض مع سياداتنا . فثمة أمل كبير فى أن يحوز القبول ، لا سيما أنى شخصيا لا أرى أن بين مصالح البلدين تعارضا غير قابل للتوفيق فأعرب السير أوستن تشمبرلن عن ارتياحه لسماع ذلك منى وأكد أن الحكومة البريطانية لا تنوى مطلقا التدخل فى الشؤون المصرية . وأنه إذا أدركت مصر أن بريطانيا العظمى فى حاجة إلى بعض ضمانات لحماية مصالحها الجوهرية فمن المستطاع الوصول إلى اتفاق ، فذكرت لسعادته أنى لم أكلف إجراء أى مفاوضة . وأنى لم أرم بزيارتى إلى لوندرة إلى مثل تلك الغاية الخطيرة ، ولكن ما أبداه لى من صدق الحفاوة ولطف المودة أثناء محادثتنا قد شجعنى على الإعراب بكل بساطة عن رأيى الذى لا يلزم أحدا سواى ، وأن كل ما أستطيع عمله فى هذا الشأن إنما هو ، إذا أذن بذلك ، أن أتعرف رأيه ، ونوع الضمانات التى يراها ضرورية من الوجهة البريطانية . فإذا بدت لى مقبولة أبلغتها الى زعيم الأغلبية (سعد زغلول باشا) وننظر بعد ذلك فيما إذا كان فى الإمكان الدخول فى مفاوضات رسمية . وإذا تمت تلك المفاوضات فتعرض نتيجة الاتفاق على البرلمان . فإن لم تبد الاقتراحات البريطانية مقبولة ، بقيت الأمور على ما كانت عليه واتقينا بذلك المضار التى قد تنشأ عن قطع مفاوضات رسمية .

وبعد أن اتفقنا تماما على هذه القاعدة . طلب إلىّ السير أوستن تشمبرلن أن أقدم له مشروع معاهدة فقلت له إنه يفاجئنى بهذا الطلب ، وإنى ليست لدى العدة لذلك ، فليس بين يدى شىء مما يلزم من الوثائق ، وليس معى مساعدون . وإن وزارة الخارجية البريطانية أولى منى بالقيام بهذه المهمة . غير أنه ألح على فى ذلك فوعدته بأنى سأبذل الجهد فى إعداد مشروع . ثم تذاكرنا فى مواضيع عامة أخرى واستأذنته فى الانصراف بعد أن ترك فى نفسى أجمل الأثر بما أبداه من دلائل الترحاب والصراحة . مما استطعت معه بسط أفكارى عن الحالة الحاضرة وعن الآثار المصرية .

(٢)

شرعت إذن فى وضع مشروع المعاهدة . وإن أعز أمانى كل مصرى — أمانى لا شك أنها مشروعة — هى تحقيق مطالب البلاد كاملة . ولكننى مع ذلك كنت أحسب حسابا لما هو قائم فى الأذهان فى انجلترا من عوامل الريبة وعدم الاطمئنان . مما قد يحول دون التحقيق الكامل لتلك المطالب . وإن تكن مصر لم يتوافر لها حتى الآن الوقت أو الوسائل اللازمة لإزالة تلك العوامل ، لذلك رأيت أنى لا أكون خدمت المصالح المصرية إذا اقتصرت على تقديم دفاع بليغ عن المطالب القومية ، فإن هذه المطالب قد تبدو منذ النظرة الأولى لمحادثى البريطانيين بحيث يتعذر الصلح عليها . فيصبح من المستحيل مواصلة المحادثات ويفسد بذلك طريق البحث عن حل يمهد سبيل الاتفاق بين الطرفين . على أنى كنت حريصا جد الحرص على أن يظل طريق ذلك البحث مفتوحا . وإن كنت لا أشك فى أن البحث أمر بالغ الدقة . وواضح أنى لم أكن أستطيع

بلوغ غايتى ببسط جميع المطالب القومية مرة واحدة . وليست هذه المطالب فوق ذلك بخافية على أحد. فقد صرح بها فى المفاوضات الشبيهة بالرسمية التى جرت فى سنة ١٩٢٠، وفى المفاوضات الرسمية التى دارت فى سنتى ١٩٢١ و ١٩٢٤، وعرفها رجال الحكومة والساسة البريطانيون بل الشعب الإنجليزى كافة .

و إن هذه المفاوضات — لأسباب مختلفة — لم تكلل بالنجاح، بل إن إحداها لم يكد يشرع فى مباشرتها حتى قطعت . ولكنه لم يكن لها من الظروف الملائمة. ما كان للمحادثات المتواضعة التى كنت سآخذ فيها . فإن الحفاوة الشائقة التى لقيها مليكا المعظم فى انجلترا، وائتلاف الأحزاب السياسية المصرية وما تمتعت به مصر من استتباب السكينة والنظام — بالرغم من صعوبات جمة — فى ظل حكومة وطنية دستورية ، كل أولئك أسباب كانت تدعو إلى التفاؤل. ولكنها تدعو أيضا فى الوقت نفسه إلى الحذر والتبصر ، ذلك أنه ، على خلاف ما كان يجب عادة أن يكون، وقع على الجانب المصرى لا على الجانب البريطانى عبء تقديم الاقتراحات . أفإذا كان هذا العبء قد ألقى بحكم الظروف على عاتقى ، بعد أن فشلت كل التجارب ، وعلى غير استعداد سابق منى للقيام به ، أكنت أستطيع ألا أرى أن أهم واجب لى هو ألا تجبه طلباتى بادىء ذى بدء بالرفض ؟ إذن كان من المتحتم أن تكون الفكرة الأساسية فى وضع مشروعى هو أن يصلح أداة لفتح باب المحادثات وكان يجب لذلك ألا تذكر فيه المسائل بقدر الإمكان إلا على أبسط وجوهها ، على أن ينظر بعد، إذا ما اتسع نطاق المحادثات، واطرد الكلام فى الشرح والتدليل وذكر الشواهد والأمثال ، فى استيفاء المشروع ببيان جميع الصعوبات التى قد ترد على الحلول المختلفة للمسائل التى تستلزم عناية خاصة . وكنت أود ، بعد إقرار فكرة التحكيم فيما يتعلق بتفسير نصوص المعاهدة المتوقعة وتطبيقها ، أن أعرف المدى الذى يمكننا الاتفاق عليه فى جملة المسائل المختلفة عدا المسألة العسكرية، وما كنت لأخشى أن يظن ، حتى من الجانب البريطانى ، أننى إذا أغفلت الكلام فى مدة استقرار الجنود البريطانية فى منطقة قناة السويس، وفى شروط هذا الاستقرار ، يكون معنى هذا الإغفال هو أنى أتصور أن الاحتلال البريطانى لتلك الشقة من الأراضى المصرية ، احتلال دائم . إذ أن السكوت فى هذا الصدد لا يفيد بأى حال من الأحوال القبول . وقد كنت أوثر ألا أتعرض لهذه المسألة إلا بعد الاتفاق على بقية المسائل. إذ يكون الجو أكثر صفاء وملاءمة للبحث فيها . وكان أبسط وجوه الحذر والاحتياط يقضى على بسلوك هذا المسلك. إذ ليس من الحكمة حينما يقضى الأمر معالجة مشاكل عدة أن يبدأ بأصعبها دون أن يعرض الإنسان جهوده إلى الفشل. ودون أن يضعف وجوه الاحتمال وأسباب الأمل فى تعرف الصعوبات جميعها . وفى حلها .

ولقد كانت هذه المشاكل على وجه الخصوص هى : الاحتلال ، والسودان ، وحماية المصالح الأجنبية والعلاقات الخارجية .

أما المسألة الأولى ، بصرف النظر عما بمشروعى والمشروع الذى قدمه الوفد فى سنة ١٩٢٠ من فرق فى التعبير. فإن الفقرة الأولى من المادة السادسة من مشروعى. تتفق مع نص المادة الثامنة (عدا الفقرة الأخيرة) من مشروع الوفد ، بينما الفقرة الثانية من المادة السادسة تطابق المادة الثانية من مشروع الوفد مطابقة تامة ، فإن هذه المادة الأخيرة ، عندما تشير إلى جلاء الجنود البريطانية عن الأراضى المصرية بعد انقضاء مدة (لم تحددها) من تاريخ العمل بالمعاهدة ، لم تقصد فى الواقع ، بالرغم من صيغتها المطلقة القاطعة ، إلا الأراضى الواقعة فى غير المنطقة الشرقية لقناة السويس ، لأن احتلال هذه المنطقة وهى جزء من الأراضى المصرية. قررته صراحة المادة الثامنة من مشروع الوفد .

وقد خلا مشروعى ، كما خلا مشروع الوفد ، من بيان الأجل الذى يجب عند انقضائه أن تستقر الجنود البريطانية فى مكان خاص. إذ آثرت أن يكون الكلام فى ذلك. فى سياق الأحاديث التى ستكون لنا فيما بعد ، والواقع أنى عند تقديم مشروعى اقترحت أن يكون الأجل من ثلاث الى خمس سنين. وأن يكون استقرار الجنود بمكان فى منطقة القنال .

والوجه الوحيد من هذه المسألة الذى لم أشر اليه فى موضوعى . إذا قيس الى مشروع سنة ١٩٢٠ ، وإن كان لم يغب عنى ، هو مدة الاستقرار . وهل أكون بحاجة لأن أذكر أن هذا الاختلاف بين المشروعين ليس راجعا لخلاف فى الجوهر والموضوع بل اختلاف فى الطريقة والأسلوب. وحسبى الإشارة الى أن المشروع الذى أفضت اليه محادثاتنا يدل بلا جدال. على أن تحديد أجل لاستقرار الجنود كان يشغلنى دائما . وهل أدل على ذلك من العبارة الواردة فى المادة السابعة من المشروع التى نصت على أن الحل الذى وضعته تلك المادة. إنما قرر ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق حماية طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية . وسأعود فيما بعد إلى المقابلة بين مرمى هذه العبارة. ومرمى الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من مشروع سنة ١٩٢٠

أما فيما يتعلق بمشكلة السودان، وهى المشكلة التى رأى مشروع سنة ١٩٢٠ وجوب تأجيلها، بما فيها مسألة مياه النيل. على الرغم مما لهذه المسألة الأخيرة من صفة الاستعجال، لتكون موضوع اتفاق خاص يعقد فيما بعد، فلا ينكر أحد أن مركزنا فى سنة ١٩٢٠ كان أحسن كثيرا مما هو عليه الآن. وحتى فى سنة ١٩٢٢ عند صدور تصريح ٢٨ فبراير. لم يكن قد اعترى تلك المشكلة أدنى تغيير بل بقيت على حالتها كما كانت فى سنة ١٩٢٠، وإنما تحرجت الحالة بالنسبة للسودان بعد حوادث سنة ١٩٢٤، فبالنظر الى ما نجم عن ذلك من الصعوبات التى لم يكن لها وجود عند وضع مشروع سنة ١٩٢٠، رأيت مع الاحتفاظ بحل مسألة السودان السياسية فى اتفاق يعقد فيما بعد، أننى اذا استطعت الوصول الى إعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ وتسوية المسألة الحيوية المستعجلة، مسألة مياه النيل،

فى الحال، أكون قد بلغت نتيجة مرضية لمصر. ومن شأن هذه النتيجة . أنها تمهد الطريق على كل حال . لحل أسرع وأوفق للمسائل الأخرى الخاصة بالسودان .

أما ما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية، فإنى لم أر داعيا لأن أغير، فى المشروع الذى أقدمه، المركز الذى اتخذه مشروع سنة ١٩٢٠ فى هذا الصدد، اللهم إلا فى ما سلم به هذا المشروع الأخير من حصر المفاوضات فى تعديل الامتيازات بين مصر والحكومة الإنجليزية دون الحكومات الأخرى ذات الشأن، إذ أشرت فى مشروعى إلى أن إصلاح نظام الامتيازات ستقوم بالمفاوضة فيه الحكومة المصرية لا الحكومة البريطانية. ومن يقابل . فوق ذلك . المادة الثالثة من مشروعى ، بالمذكرتين اللتين وضعتهما وزارة الخارجية البريطانية عن الامتيازات . على أثر محادثاتنا ، وبالإيضاحات التى قدمتها إلى فخامة اللورد لويد ، يدرك المسافة التى قطعت فى هذا السبيل والتحسينات التى تمت فى هذا الصدد بفعل المحادثات. فإن هاتين المذكرتين، وتلك الإيضاحات تحدد النتائج التى وصلنا اليها فى هذا الشأن .

وأخيرا. فإنه كان من الواضح أنه يجب مراعاة ما تقضى به الضرورة من إعطاء التأكيدات اللازمة بأن مصر ستقف حيال بريطانيا العظمى موقف الحليف المخلص. وألا تسبب لها أى قلق بأعمالها ومواقفها فى البلاد الأجنبية ، على أنى كنت أحرص أيضا على إطلاق مصر من كل وصاية أو التزام باستشارة بريطانيا العظمى فى المسائل الخارجية. لذلك اقترحت فى المادة السابعة من مشروعى بعض قيود هى فى الواقع نتيجة لكل مخالفة سواء كانت هذه القيود منصوصا عليها أو مسكوتا عنها .

وقد لاحظت. فيما يتعلق بهاتين المسألتين الأخيرتين و بغيرهما من المسائل التى ترتبط عن قرب أو عن بعد بالإدارة الداخلية. أن لبعض الدوائر البريطانية آراء و نزعات لا تعين على الاعتراف لمصر بحرية تسلم من المراقبة ، فكان يهمنى أن أدفع الجهات الرسمية فى بريطانيا إلى تحديد موقفها فى المسائل المعلقة بين البلدين. فيتسنى بذلك أن نلتمس معا تقريب ما بيننا، بما نعالجه من مناقشات صريحة، وما نبذله من جهود صادقة، كما يتسنى أن نصل إلى حلول مرضية. وكانت الأغراض الأساسية التى توخيتها فى وضع هذا المشروع. هى أنه فى سبيل تبادل الرأى هذا. لا تمس القضية التى بيـــدى بأى سوء ، وأن أتفادى بوجه خاص عرض تعهدات لم يسبق للوفد أن عرضها فى مشروعه سنة ١٩٢٠، و إذا كان لا يتعلق بى أن أمض قولا فيما إذا كنت قد وفقت الى أول الغرضين اللذين كنت أرمى اليهما. فإنى أستطيع على كل حال أن أؤكد أنى حافظت كل المحافظة على الغرض الثانى .

(٣)

ففى هذه الظروف. وعملا بهذه المبادئ التى شرحتها. وضع المشروع المصرى وقد سلمته فى ١٨ يوليه الى المستر سلبى. ليوصله الى السير أوستن تشمبرلن . فبعد أن تلاه، أعرب لى عما يخشاه بوجه خاص من أن الاقتراح الذى تضمنته المادة السادسة فى موضوع نقل الجنود البريطانيين الى منطقة القنال فى مدة من ثلاث سنوات الى خمس. قد يفضى إلى استحالة الاتفاق . فأجبته بأن هذا الأمر فى نظرى لازم لا مندوحة عنه، وذكرت له أنه بالنظر الى وسائل المواصلات الحاضرة، وتقدم أساليب الحرب الفنية. يجب ألا يساور الحكومة البريطانية أى خوف فى هذا الشأن. ثم إن فترة الانتقال التى أشار اليها المشروع من شأنها أن تؤكد لها أسباب الاطمئنان وذلك ريثما يكون تنفيذ المعاهدة على الوجه الصحيح فى تلك الفترة ، وما أعتقد أن الحكومة البريطانية ستتبينه فى سياق ذلك التنفيذ من حرص مصر على توثيق عرى الصداقة. قد أدى إلى إزالة ما قد يظل مساورها من المخاوف من جانب مصر .

لم أر السير أوستن تشمبرلن إلا بعد بضعة أيام من هذا الحديث مع المستر سلبى ، وكان ذلك فى المأدبة التى تكرم بإقامتها لى . وقد اعتذر بمشاغله العديدة عن أنه لم يتمكن بعد من تحديد موعد لاجتماعنا التالى مصرحا بأنه قد يرى أن لقاءنا قبل سفر مليكنا المعظم الى باريس غير ميسور ، فقلت له إنى افهم تماما ما يحيط بمركزه من المشاغل فى الوقت الحاضر ، على أنى أستطيع عند الضرورة أن استأذن جلالة الملك فى تأجيل سفرى من لوندرة يومين أو ثلاثة أيام بشرط الا يتجاوز ذلك التأجيل ٣١ يوليه ، إذ يجب أن ألحق بجلالته فى باريس فى ذلك التاريخ لمرافقته فى أول أغسطس فى زيارته الرسمية لروما . ثم اتفقنا على المقابلة يوم الجمعة (٢٩ يوليه) على الأكثر ؛ وكان آخر يوم لمقامى بلوندرة .

واستقبلنى السير أوستن تشمبرلن فى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم بوزارة الخارجية البريطانية ، وبعد أن شكرنى على وضعى للمشروع ، صرح لى بأنه يرى أن بعض نصوصه لا يمكن قبوله. فذكرت له أنى بذلت ما فى وسعى إجابة لما طلبه منى من تقديم الاقتراحات الأولى وإنى مستعد لسماع ما قد يبدو له من الملاحظات بشأنه . فقال لى إنه عملا على تسهيل المناقشات وجعلها واضحة. قد أمر بوضع مشروع يجوز أن نتناقش فيه معا. وسلم الى صورة منه وأخذ يتلوه على مادة مادة وكان يدلى إلى أثناء تلاوته بالإيضاحات التى كان يراها لازمة عن بعض نصوصه ويبين لى الأسباب التى دعت لوضع تلك النصوص . وكنت من جانبى أظهر أثناء تلاوته ، بالقول أو الإشارة . رأيى فى أن الأحكام الأساسية التى بنى عليها المشروع البريطانى لم تصادف منى ارتياحا، وأنها تستدعى على كل حال مناقشة جدية وأنها تبدو لى غير متفقة مع مبدأ استقلالنا، وذكرت أنه لتوثيق عرى الصداقة بين انجلترا ومصر ، وإقامتها على قواعد ثابتة ، كما هى رغبتنا جميعا ، يجب أن يكون أساس المشروع الثقة المتبادلة ويجب لذلك أن يقتصر على مجرد الضمانات التى لا غنى عنها ، وألا يتعداها إلى غيرها .

ولقد أعلم حسن مقاصده وصحيح رغبته فى إقامة الصداقة بين البلدين على أسس قوية وطيدة . لذلك ذكرته . بأنه تفضل فى أول حديث معه بالتصريح بأن الحكومة البريطانية لاترغب مطلقا فى التدخل فى شؤون مصر الداخلية . وأن لى إذن . أن أستخلص من ذلك . أنه يحق لى أن أعتبر أن بعض نصوص المشروع البريطانى لايمكن أن يكون لها ، بالرغم من صراحتها ووضوحها ، مدلول العبارات الواردة فيها ، وأنه يجب أن تؤول طبقا للمقاصد الحسنة التى سبق لسعادته إبداؤها . ووعدت بعد ذلك بوضع مذكرة بملاحظاتى على النصوص الأساسية لمشروعه وبإرسالها إليه . فقال السير أوستن تشمبرلن إنه مغتبط بذلك جد الاغتباط وسألنى : متى أنجز هذا العمل ؟ فأجبته بأنى أقدر له بضعة أيام بعد نهاية زيارتنا الرسمية لمدينة روما ، أى فى مدى أسبوعين ، ومتى انتهيت من تدوين ملاحظاتى فسأقدمها إليه . فإذا تراءى له ، بعد الوقوف عليها ، أن فى استئناف المحادثات مايدعو إلى شىء من الأمل فى النجاح ، فسأكون على استعداد للرجوع إلى لوندرة . ثم أضفت إلى ماتقدم أنى أنوى العودة إلى القطر المصرى فى خلال الأيام الأولى من شهر سبتمبر بعد إقامة مدة أسبوعين طلبا للراحة فى بعض الجهات الجبلية . ثم أرجع بعد ذلك إلى أوروبا فى منتصف أكتوبر لمرافقة صاحب الجلالة الملك فى زيارته لمدينتى باريس وبروكسل ، فوافق السير أوستن تشمبرلن على هذا واستأذنته فى الانصراف .

غير أنى ، قبل مفارقتى إياه ، لفت نظره إلى الطلب الذى قدمته الحكومة المصرية منذ أكثر من خمسة أشهر إلى الحكومة البريطانية بشأن تعديل بعض نصوص القانون المختلط وبخاصة مايتعلق منها بالرقيق الأبيض الخ .. ... والذى ظل بلاارد طول هذه المدة وأوضحت لسعادته ما نجم عن تأخير الرد من القلق . وقد كان لنا أن نستشعر القلق لاسيما أن لدينا من الأسباب ما يحملنا على الاعتقاد بأن التعديلات المقترحة صادفت من الجمهور الأوربى نفسه فى مصر ارتياحا تاما ، ثم زدت على ذلك أن امتناع الحكومة البريطانية عن إجابتنا إلى ماتطلبه فى هذه المسألة يتناقض تناقضا كليا مع ما تبديه لنا من شعور الصداقة . وأن ممثلى أغلب الدول الذين استطلعنا نياتهم فى هذا الشأن . أكدوا لنا حسن ميول حكوماتهم نحوه . وإذا كنا ننتظر وصول الرد البريطانى لكى نرسل إلى الدول منشورا بعقد مؤتمر دولى للمناقشة فى التعديلات المقترحة فإن مركز الحكومة المصرية أمام البرلمان لم يخل ، بسبب إبطاء ذلك الرد ، من الدقة ، ثم ذكرته بأن هذه الاقتراحات كانت قد تمت الموافقة عليها فى عهد وزارة عدلى باشا وألححت فى طلب تعجيل الحكومة البريطانية بإرسال الرد مهما تكن نتيجة محادثاتنا القائمة الآن فى مسألة المعاهدة ، فوعدنى السير أوستن تشمبرلن بأن الرد سيصل إلينا فورا . وبلغ من لطفه أن استدعى فى الحال أحد كتبة أسراره . وكلفه أن يذهب فى الحال السير جون برسفال . لمقابلتى للاتفاق معى على ما يلزم إجراؤه فى هذه المسألة . فأعربت له عن مزيد ارتياحى وشكرى . ثم اتفقت على أن تكون مقابلتى مع السير جون برسفال للبحث فى ذلك الموضوع فى باريس بعد عودتى من إيطاليا .

وغادرت انجلترا قاصدا إلى باريس فى ٣١ يوليه . وفى اليوم التالى ، أى فى أول أغسطس ، رافقت جلالة مولانا الملك فى زيارته الرسمية لروما .

(٤)

وبمجرد وصولى كتبت بإسهاب الى المغفور له سعد زغلول باشا . لأوقفه بالتفصيل على سير المحادثات بينى وبين السير أوستن تشمبرلن ، والظروف التى تقلبت فيها ، والأثر الذى تركته فى نفسى من ناحية احتمال الوصول إلى اتفاق ، وتاريخ هذا الكتاب ٨ أغسطس ، وقد أرسلت اليه طى هذا الكتاب صورة من مشروعى وسألته عما إذا كان يرغب فى أن أبعث إليه بالمشروع الذى وضعته وزارة الخارجية الإنجليزية قبل أن أضع ملاحظاتى عليها وأقدمها للحكومة البريطانية أو أن أضع تلك الملاحظات وأبعث بها إليه مع هذا المشروع أولا ، وأخبرته فى الوقت نفسه بما اعتزمته من العودة الى القاهرة فى أوائل سبتمبر بعد أن أكون قد تناقشت مع السير جون برسفال فى تعديلات القانون المختلط . فأرسل لى تلغرافا يخبرنى فيه بمرضه ، وبأنه وإن كانت صحته قد تحسنت تحسنا محسوسا لايستطيع أن يدلى لى برأى فى موضوع الخطاب إذ كان قد قرأه قراءة سريعة ، خصوصا وأنه لا يعلم ما فى المشروع البريطانى . وكنت أرجو أن تأتينى بشرى إبلاله من المرض تماما ، ولا سيما بعد تلغرافه الذى ورد لى بعد ذلك ببشرنى فيه بأن خطر المرض قد زال والحمد لله ، وأنه دخل فى دور النقاهة . ولكن أراد القضاء أن أتلقى من مصر بدلا من خبر شفائه نبأ وفاته . وكنت يومئذ فى سان موريتز . فكان لهذه الفاجعة فى نفسى أشد أثر إذ كنت أرى فى وفاته خسارة كبرى للبلاد . ولاسيما فى الوقت الذى كان يستطيع فيه أن يقوم لها بأجل الخدم فى حل مشاكلها الكثيرة الداخلية منها والخارجية . بما عرف فيه من علو الكلمة والنفوذ العظيم والذكاء النادر . وكنت أسائل نفسى طبعا إزاء تلك الكارثة ماذا يكون منذ الآن حظ تلك المحادثات التى أعالجها مع السير أوستن تشمبرلن بقصد الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا العظمى . وهل سألقى عند من يخلفونه مالقيته منه من التشجيع والتأييد .

ولقد سافرت إلى باريس ، وأنا فى هذه الحالة النفسية ، فالتقيت فيها بالمستر سلبى فى دار سفارة بريطانيا العظمى . فسلمت إليه مذكرة شاملة لملاحظاتى العامة على الرد البريطانى ، فوجه نظرى إلى أننى أثرت فيها من المسائل مايخشى أن يحول دون الوصول بمحادثاتنا إلى نتيجة مرضية فكان جوابى له . أنه إذا أمعن النظر فى مذكرتى فسيتبين أننى لم أغفل الضمانات التى لا غنى عنها لبريطانيا العظمى .

وبعد ذلك بأيام فرغت فيها من المسائل التى التقيت من أجلها مع السير جون برسفال ، عدت إلى القطر المصرى . ثم علمت أن السير أوستن تشمبرلن كان ينتظر رجوعى إلى لوندرة . وفى منتصف أكتوبر عدت إلى باريس ورافقت جلالة الملك فى زياراته الرسمية فى باريس وبروكسل . وينبغى لى فى هذا المقام أن أشير إلى أنى اغتنمت فرصة مقامى بروما وباريس وبروكسل لاستطلاع

رأى حكومات إيطاليا وفرنسا وبلجيكا فى موضوع تعديل الامتيازات . ولقد سرنى ما لقيته على العموم من حسن الاستعداد للنظر فيما تقترحه الحكومة المصرية فى هذا الشأن ، فلما انتهت الزيارات الرسمية لحضرتى صاحبى الجلالة ملك بلجيكا وملكتها . أذن لى جلالة مولانا الملك بالسفر إلى لوندرة لاستئناف المحادثات مع السير أوستن تشمبرلن .

(٥)

وصلت إلى لندره فى ٣٠ أكتوبر . ولست أخفى أنه كان يخالجنى الشك فى نتيجة محادثاتى مع وزارة الخارجية . غير أنى ذكرت أن لبريطانيا العظمى مصلحة تعدل مصلحتنا فى تسوية المسائل المعلقة وتوثيق روابط الصداقة مع مصر . قابلت إذن السير أوستن تشمبرلن . فلم يخف على بادئ ذى بدء ما كان لمذكرتى من أثر لا يقوى الأمل فى نجاح محادثاتنا . وذكر أنه يخال له أنى بلغت فى مذكرتى حدا لم أترك معه سوى أمل ضعيف جدا . فأعربت له عن شديد أسفى لذلك ، على أننى لم أزد على أنى بسطت له بحرية تامة وجهة نظرى فى المشروع الذى سلم إلى . إذ كنت أعتقد أن خير ما تخدم به الصداقة بين البلدين . هو أن يفهم كل منهما آراء الآخر على وجهها الصحيح . ثم أخذت فى تأييد الملاحظات التى أبديتها على المشروع البريطانى . وبسطت الكلام بعبارات عامة فى ذلك المشروع ، وفى عدم الأمل فى قبوله . كذلك عنيت بإيضاح أنه مناقض كل المناقضة لأساس الفكرة التى بنى عليها . إذ كان المقصود إقامة استقلال مصر على قواعد وطيدة وحل المسائل المعلقة منعا للتداخل فى شؤوننا الداخلية . وتفاديا من خطر وقوع البلدين فى مشاكل جديدة . وأن المشروع البريطانى ، فضلا عما يقترحه من حل غير مقبول لمشكلة القوات البريطانية العسكرية يتعارض مع هذه الأغراض الأساسية . بل هو يهدم بالفعل أساس استقلالنا ، إذ يضع مصر تحت نوع من الوصاية ، ويزيد فى أسباب التدخل فى شؤونها الداخلية والخارجية . أفلا يكون الأفضل إذن . أن نترك الأمور كما هى . فذلك خير من عمل يزيد فى أسباب سوء التفاهم . وإن بعض وجوه التداخل فى الشؤون المصرية مما تعتبره مصر تداخلا غير مشروع سيصبح بمقتضى المشروع البريطانى مشروعا . ولن يخفف من هذا العيب أن يكون المشروع البريطانى قد قبل ما اقترحته فى مشروعى من أن تحكم جمعية الأمم فى كل خلاف يجوز أن يقع فى تطبيق شروط المعاهدة أو تفسيرها . إذ الواقع أن جمعية الأمم سوف لا تعتمد فى حكمها فى الخلاف إلا على المبادئ الثابتة فى وثيقة الاتفاق ، فإذا قبل المشروع البريطانى فإنما تكون قاعدة الحكم مبادئ ذلك المشروع نفسه .

فأجابنى السير أوستن تشمبرلن بأنى كنت قاسيا جدا فى حكمى على المشروع البريطانى ، وأنه لا يرى أن هذا المشروع قد جاوز المعقول فى أمر الضمانات اللازمة لحماية مصالح بريطانيا العظمى وأنه ، فيما يتعلق على وجه الخصوص بوجود القوات البريطانية فى مصر ، لا مراء فى أن الرأى البريطانى فى هذه المسألة . مجمع على أن بقاء تلك القوات من المسائل الحيوية بالنسبة للدولة البريطانية ، وأن كل سعى للاتفاق لا تلحظ فيه تلك الحقيقة . مآله حتما إلى الفشل والإخفاق . ثم ذكرنى بما قاله لى

فى هذا الشأن قبل الآن عن الموقف الذى وقفه أسلافه إزاء هـذه المسألة ، وبخاصة موقف المستر رمسى ما كدونالد فى سنة ١٩٢٤ ، وصرح بأن مسألة تعيين النقطة التى تعسكر فيها تلك القوات ، وتحديد الأجل الذى تنتقل بعد انقضائه إلى تلك النقطة أمران تريد الحكومة البريطانية أن يكون البت فيهما موكولا لمحض رأيها . وأخيرا فإنه فيما يتعلق باحتمال الجلاء عن هذه النقطة التى تكون فى منطقة القنال . فلا يمكن البحث فيها فى الوقت الحاضر ، وقال إن الأوفق فى هذه المسألة ، وفى مسألة الضمانات التى تطالب بريطانيا العظمى بها الآن . الانتظار ريثما تظهر نتائج المحالفة ، وما تجرى عليه الأمور فى مصر فى هذا العهد الجديد . وهذا ما لا يمكن التنبؤ به الآن . وعلى أى حال . فلن تعرض الحكومة البريطانية نفسها لخطر التفريط فيما بيدها من ضمانات .

وهنا رأيت من الواجب علىّ أن ألفت نظر السير أوستن تشمبرلن إلى أنى لم آل جهدا فى أن أحسب لهذه الآراء حسابها ، على أنه لن يفوته أن المفاوضة لإبرام معاهدة ليس فى الواقع إلا ضربا من ضروب المصالحة ، وهو لذلك يستلزم واجبات على الطرفين . مهما يكن مركز كل منهما تلقاء الآخر ، ويلوح لى بناء على ما تقدم أنه إذا أريد الوصول إلى حل فلابد أن يقتصر على الضمانات الأساسية ، فإنه ما دام مفهوم الضمانات التى تطلبها الحكومة البريطانية هو أنها ، بالنسبة للوقت الحاضر على الأقل ، بديل من الثقة الكاملة التى يراد بالمعاهدة أن تنشئها بين البلدين ، فإن خير الوسائل لجعل وثيقة الاتفاق محتملة القبول . هو ألا تزيد تلك الوثيقة شيئا على الضمانات الأساسية فتكون بذلك قد قدمت عربونا من الثقة . ولن تزال هذه الثقة تقوى وتشتد حتى تبلغ درجة من الكمال تصبح الضمانات معها لا لزوم لها .

وقد سرنى أن أرى السير أوستن تشمبرلن يشاطرنى بوجه عام شعورى فى هذا الشأن . ومن ثم مضينا نتناقش فى مواد المشروع .

وكانت هـذه المناقشات التى دارت تارة مع السير أوستن تشمبرلن . وطورا مع المستر سلبى والمستر مرى أو غيرهما من كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية ، عسيرة ، وكنا لا نخطو خطوة إلى الأمام إلا بكثير من المشقة والعناء . نظرا لبعد مسافة الخلف بين وجهتى نظر الفريقين . كما يتبين من مطالعة الوثائق على أنى كنت قد جعلت جهـدى محصورا فى الأهم . وهو وضع المبادئ ، طارحا جانبا بعض المسائل التفصيلية ، وكنت أرى من ناحية أخرى أن صيغة المبادئ التى يتم تقريرها أو شكلها يجوز تحسينها بعد ذلك فى سياق المفاوضات الرسمية . ولقد اتسع نطاق البحث فى مسألة القوات العسكرية ومسألة الامتيازات ذلك الاتساع الذى كنت محتفظا به لهذا الدور من أدوار المحادثات ، وحصلت بذلك على حلول لم تعالج فى المفاوضات السابقة بشئ من الأمل فى نجاحها ، وإذ لم أوفق لأن يقبل مبدأ تحديد أجل تنتقل بعده القوات العسكرية إلى منطقة القنال — وكنت لا أرضى بأى حال أن أترك هذه المسألة لمحض رأى بريطانيا العظمى وإرادتها — فقد جعل الفصل فى هذه المسألة لجمعية الأمم . على أن يكون لمصر فى آجال دورية حق استئناف

المسألة أمامها إذا لم تجب إلى مطالبها وقد حصلت أيضا على أن يتضمن المشروع نصا خاصا يشير إلى إمكان وضع حد لبقاء الجيوش البريطانية فى معسكرها بمنطقة القنال . نعم إن مشروع سنة ١٩٢٠ تضمن أيضا الإشارة إلى مثل ذلك الإمكان . ولكن ذلك المشروع لم يرتب حكما للحالة التى تقضى فيها عصبة الأمم لغير مصلحة مصر . مما قد يترتب عليه بقاء القوات البريطانية بمنطقة القنال إلى غير أجل معين .

كذلك أمكن الحصول ، فيما يتعلق بإصلاح نظام الامتيازات على مزايا محسوسة بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠ ، فقد حددت القواعد الأساسية لامتيازات الأجانب فى القضاء والتشريع وقد كان هذا التحديد متروكا لبريطانيا ، وكانت هى التى ستتولى المفاوضة فى هذا الشأن مع الدول الأجنبية الأخرى على أساس المبادىء والنزعات التى تجلت فى مشروعات السير سسل هرست[1] .

أما السودان . فقد ذلت فى أمره أن المسألة المهمة المستعجلة ، مسألة مياه النيل تحل مع المعاهدة على وجه يكفل مصالح مصر الحيوية فى هذا السبيل .

وأود أن أشير آخر الأمر إلى المزايا التى حصلت عليها بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠ فى أمر التمثيل السياسى لمصر فى الخارج ، وفى أمر عقد المعاهدات مما يتبين جليا من مقارنة النصوص .

ويتبين من هذا البيان الموجز أنه بالرغم مما بذل من الجانبين من صادق الجهد فى التوفيق كان يبدو فى بعض الأحيان أن المحادثات سوف لا تسفر عن نتيجة . كذلك كان الأمر فى اليوم الأخير من زيارتى الثانية للوندرة فقد تعارضت وجهتا النظر بحيث لم نستطع التوفيق بينهما ، فانقطعت المحادثات على غير نتيجة . غير أنى لم أشأ أن أغادر لوندرة دون أن أناشد السير أوستن تشمبرلن وأستنهض رغبته الصادقة فى تمكين حسن العلاقات ، لاستئناف المحادثات ، وذلك بخطاب[2] كنت أعددته ليسلم إليه بواسطة سكرتيره . فلما تفضل فشرفنى بحضوره شخصيا إلى المحطة مودعا ناولته إياه ، ولقد كان من أثر ذلك أن كلف المستر سلبى بالالحاق بى فى باريس لاستئناف المحادثات فى المسائل التى لم نكن قد وصلنا بشأنها الى اتفاق .

(٦)

ولم يقرر بعض نصوص المشروع النهائى إلا بعد عودتى إلى القاهرة . وقد أرسل إلى السير أوستن تشمبرلن بواسطة فخامة المندوب السامى المشروع النهائى بعد أن وافقت عليه الحكومة البريطانية وحكومات المستعمرات والهند . وطلب إلى بعد ذلك بقليل أن أعرض المشروع على زملائى .

---

(١) راجع فى شأن التعديلات التى أدخلت على تلك المشروعات على أثر محادثاتى مع السير سسل هرست ، مذكرتى فى وزارة الخارجية (الوثيقتان رقما ٥ و٦ من مجموعة الوثائق) .

(٢) الوثيقة رقم ٤

ولقد رأيت من الضرورى ، لكى أستطيع أن أشرح لزملائى نصوص المعاهدة ومدى أحكامها وأن أجيب على ما يمكن أن يوجه إلى من الأسئلة أن أطلب إيضاحا عن بعض نصوص تبينت فيها غموضا قد يؤدى فيما بعد إلى خلاف فى تأويلها . لذلك قدمت إلى اللورد لويد مذكرة بهذه الاستيضاحات رجوته أن يبلغها لوزارة الخارجية البريطانية [1] وقد تضمنت هذه الاستيضاحات مسائل كنت بسطت فى أحاديث لوندرة بشأنها ملاحظات أريد الاعتبار بها ، ومراعاتها فى النصوص التى وضعت على أثر تلك الأحاديث . وكان من بواعث اغتباطى بعد ذلك أن ألفيت المستر أوستن تشمبرلن يرى أن خطتى هذه لها ما يبررها ، وأن ما أوردته خلال مناقشاتى مع فخامة المندوب السامى بيانا وتأييدا لما ذهبت إليه فى تفسير النصوص . كان تصويرا صحيحا لما تبودل بيننا من الآراء فى وزارة الخارجية البريطانية . على أنه قد بقيت ثلاث مسائل بغير حل نهائى قاطع ، وهى مسائل الجيش والبوليس وصورة المراقبة على مياه النيل ، وكانت هذه المسألة الأخيرة ما تزال موضوع مناقشة بين وزير الأشغال العمومية وفخامة المندوب السامى .

أما ما يتعلق بالجيش فقد اقترحت على الحكومة الإنجليزية أن نتفاوض قبل توقيع المعاهدة أو بعده . فى إنشاء بعثة عسكرية تماثل البعثات القائمة فى اليونان وتشيكوسلوفاكيا وبلاد أخرى مستقلة

أما مسألة البوليس فإن السير أوستن تشمبرلن بعد أن سلم بأن النص الوارد فى ملحق (ج) لم يرتب ، فى شأن مركز موظفى البوليس البريطانيين ، حكما للحالة التى تكون فيها المفاوضات الخاصة باصلاح نظام الامتيازات قد أخفقت ، اقترح تحكيم عصبة الأمم ، عند الحاجة ، فى أمرها ، فلم يسعنى مع الأسف قبول ذلك الاقتراح . وكتبت لسعادته مشيرا إلى أن نص المادة ١٤ الذى يستند إليه . قائم أصلا على فرض جواز حدوث صعوبات لم تكن متوقعة عند تحرير المعاهدة . لا صعوبات موجودة فعلا . قصد بالمعاهدة تسويتها وحلها ، وقد أرسلت إلى السير أوستن تشمبرلن مذكرتين عن مسألتى الجيش والبوليس .

لم أكن حتى ذلك الوقت عرضت على زملائى . ولا على رئيس الأغلبية نص المشروع أو نتيجة تبادل الرأى بيننا منذ عودتى الى القاهرة . إذ كنت أرى أننا لم نصل بعد إلى شىء نهائى ، على أنه فى هذه الأثناء ألح السير أوستن تشمبرلن فى طلب عرضها عليهم دون انتظار حل المسائل السابق ذكرها ، ولما كان مصطفى النحاس باشا وزملائى من جانب آخر . أبدوا لى رغبتهم فى الوقوف على المشروع والمذكرات التى تبودلت فى شأنه مهما تكن النتيجة التى وصل اليها حتى ذلك الوقت ، لم يسعنى إلا إجابة تلك الرغبة العامة ، فقدمت إلى كل منهم ملفا كاملا بالوثائق المتعلقة بمحادثاتى مع وزارة الخارجية البريطانية .

---

(١) الوثيقة رقم ٩

وقد ذكرت مصطفى النحاس باشا . عند تقديم هذه الوثائق إليه بما كنت اتفقت عليه من بادئ الأمر مع السير أوستن تشمبرلن ، من أنه إذا ما رأيت . أو رأى هو من بعدى ، أن المشروع غير محتمل القبول يقف الأمر عند ذلك الحد ، فندرأ بذلك مضار انقطاع المفاوضات انقطاعا رسميا علينا . فأبدى سعادة النحاس باشا موافقته على ذلك . ثم جاءنى سعادة النحاس باشا بعد ذلك يدلنى على رأيه فى المشروع . من أنه لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ، ومن أنه يجعل الاحتلال البريطانى شرعيا ، وأنه لذلك لا يرى فائدة للدخول فى مناقشة يصح أن تفسر المشروع أو توضحه أو يصح عند الحاجة أن تسمح بادخال تحسين عليه يجعله صالحا للقبول . أما زملائى ، وقد كان رأيهم رأى رئيس الأغلبية ، فقد طلبوا إلى تبليغ رأيهم هذا إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

(٧)

ولا شك فى أنه يباح لى أن أختم هذا البيان ببعض كلمات أجمل بها حكمى على المشروع الذى أفضت إليه محادثاتى ومناقشاتى مع سعادة وزير الشؤون الخارجية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وعندى أنه لو جاء الرد الذى كنت أنتظر وصوله فى مسألة البوليس مطابقا لوجهة نظرى ووافقت الحكومة والوفد مبدئيا على المشروع لكان هذا المشروع فى مصلحة مصر . وذلك بصرف النظر عما كان يرجى من موافقة الحكومة البريطانية ، على أثر ذلك القبول ، على إدخال بعض تحسينات فيه .

ولقد كان ذلك المشروع يكفل لمصر العمل بسيادتها حرة كاملة سواء فى الشؤون الخارجية ما دامت إدارة تلك الشؤون مطابقة لروح المعاهدة . أو فى الشؤون الداخلية إذ هى غير مقيدة من هذه الوجهة بسوى وجوب إدخال أساليب التدريب والنظام المتبعة فى الجيش الإنجليزى واتخاذ الأسلحة المستعملة فيه ، فى الجيش المصرى ، وبسوى تفضيل البريطانيين على غيرهم من الأجانب فى الوظائف الفنية التى ترى الحكومة المصرية فيها حاجة إلى تعيين إخصائيين أجانب ، ما دامت الكفايات المشترطة متوافرة فيهم وهذان التعهدان يمكن اعتبارهما من النتائج التى تلزم عن المحالفة .

أما مسألة السودان . فقد كان المشروع يضع لها حلا ابتدائيا عظيم الأهمية . من شأنه أن يمهد لحل الوجه السياسى لتلك المسألة وأن يسهله .

وأخيرا . فإن المعاهدة مع بعدها عن مظنة تأييد الاحتلال تجعل لمسألة وجود الجيوش البريطانية فى مصر حلا . لم يتيسر فى المفاوضات السابقة ، رسمية أو غير رسمية ، أن ينظر فيه بشىء من الأمل فى نجاحه .

وإن مبدأ تداخل عصبة الأمم فى جميع المسائل الناشئة عن المعاهدة. وبخاصة فى مسألة الجيش ، وهو ما لست بحاجة إلى التذكير بأن بريطانيا العظمى كانت حتى الآن تصر على رفضه ، وهو ما رضيت به فى مشروع المعاهدة ، يعد فيما يتعلق بمستقبل علاقاتنا مع بريطانيا العظمى من أكبر الآمال المشجعة لمصر . لهذا أوثر أن أعتقد أن هذه الجهود لن تذهب سدى ، وأرجو لذلك أنه بالرغم من الصورة التى رفض بها المشروع. سيأتى يوم تستأنف فيه المفاوضات ، كما أرجو أن تدخل الأمانى القومية فى سبيل التحقيق. بأن يدخل على المشروع التعديلات والإيضاحات الكفيلة بتبديد ما قد يساور النفوس من القلق وبذلك يقوم ما يجب أن يكون بين البلدين من الصداقة على أوطد الأسس وينفتح لمصر عهد جديد من التقدم والرفاهية ».

عبد الخالق ثروت

---

(٢) المشروع المصرى

إن الحكومة البريطانية والحكومة المصرية

رغبة فى توثيق عرى الصداقة ، وحرصا على حسن العلاقات ودوامها بين البلادين ؛

وبما أنه يقتضى ، تحقيقا لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلادين تعيينا دقيقا. وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المعلقة. وهى المسائل التى رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

وبما أن هذا التحديد لا مندوحة عنه. لاسيما أن كل تدخل فى إدارة مصر يتعارض مع النظام الدستورى الجارى العمل به ؛

قد اتفقتا على ما يأتى :

مادة ١ — يعقد بين البلادين محالفة تؤكد إلى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما .

مادة ٢ — إذا أصبحت مصر ، على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه ، فى حالة حرب للدفاع عن أراضيها . أو عن مصلحة من مصالحها . تقوم فى الحال بريطانيا العظمى لإنجادها بصفة محارب .

ولأجل تحقيق هـذه المعاونة بين الجيشين تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش الإنجليزى . وإذا رأت الحكومة ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ٣ — تتعهد بريطانيا العظمى بأن تبذل كل ما لها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر . للحصول على استبدال نظام أكثر ملاءمة لروح العصر . والحالة الحاضرة فى مصر بنظام الامتيازات الحالى .

وتعترف الحكومة المصرية — فى سبيل الاعتراف لها بحق التشريع ضد الأجانب — لبريطانيا العظمى . بحق التداخل بواسطة ممثلها فى مصر لمنع تنفيذ كل قانون مصرى يشترط الآن فى تطبيقه على الأجانب مصادقة الدول ذوات الامتيازات . وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بالا تستعمل هذا الحق إلا فى الأحوال التى يجعل فيها القانون . فى مسائل الضرائب . تفريقا غير عادل فى معاملة الأجانب ولغير مصلحتهم . أو التى يتعارض فيها القانون مع مبادئ التشريع المشتركة بين الدول ذوات الامتيازات .

وتوضع اتفاقات خاصة بالتعديلات المقتضى إدخالها على النظام القضائى الحالى توصلا إلى إلغاء المحاكم القنصلية وتخويل المحاكم المصرية كامل السلطة فى محاكمة رعايا الدول ذوات الامتيازات .

مادة ٤ — تبذل بريطانيا العظمى وساطتها لتقبل مصر فى جمعية الأمم . وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض .

مادة ٥ — إذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب تقبل الحكومة المصرية ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها ، أن تبذل لبريطانيا العظمى كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود أراضيها . بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

مادة ٦ — تسهيلا وتحقيقا لقيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية ، ترخص الحكومة المصرية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبقى قوة عسكرية فى الأراضى المصرية . ولا يكون لوجود هـذه القوة مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وتستقر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء مدة ... سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة فى...

مادة ٧ — تتعهد مصر بالا تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة . أو موقفا يجوز أن يفضى إلى إثارة صعوبات لبريطانيا العظمى كما تتعهد بالا تسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها بريطانيا فيها ، وألا تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية .

مادة ٨ — تعين مصر بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا ماليا تخوله فى الوقت الملائم السلطات التى يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها .

مادة ٩ — نظرا للتنظيم القضائى المستقبل . تعين الحكومة المصرية أيضا فى وزارة الحقانية بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية موظفا يحاط علما بكل ما يمس أداء القضاء فيما يتعلق بالأجانب ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها .

١٠ — بالنظر إلى العلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر ، ويكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير . ويكون اعتماده بالطرق العادية المتبعة لاعتماد الممثلين السياسيين ويخول حق التقدم على الممثلين الآخرين .

مادة ١١ — مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجرى فيما بعد ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية فى تقرير حقوقه ، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن تتخذ ، كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق ، النتائج التى وردت فى التقرير الذى وضع . مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية ، وعلى الا تراف بحق الحكومة المصرية فى اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور ، وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع أعمال الرى على مجرى النيل التى أشار إليها ذلك التقرير فى مصلحة مصر .

مادة ١٢ — إنه وإن تكن الحكومتان على يقين من أنه ، مع الإيضاحات السابق الإشارة إليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين ، لا يحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما . إلا أنهما رغبة فى الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقتا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام يعرض على جمعية الأمم . ويصرح الطرفان المتعاقدان منذ الآن بالإذعان لقرارها .

(٣) المشروع البريطانى

مشروع معاهدة تحالف بين بريطانيا العظمى ومصر

إن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى و إيرلندا والأراضى البريطانية فيما وراء البحار و إمبراطور الهند .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر :

رغبة فى توثيق عرى الصداقة وحرصا على حسن العلاقات ودوامها بين البلادين ؛

و بما أنه يقتضى ، تحقيقا لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلدين تعيينا دقيقا وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المعلقة . وهى المسائل التى رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

ورغبة فى قطع السبيل دون إمكان أى تدخل فى إدارة مصر الداخلية . يتعارض والنظام الدستورى الجارى العمل به ؛

ونظرا إلى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — فى مصلحة كلا الطرفين المتعاقدين — تعاونهما الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها ، والمحافظة على علاقات الصداقة بينهما و بين الدول الأجنبية الأخرى ؛

قررا عقد معاهدة لهذا الغرض . وعينا المفوضين عنهما وهم :

... ...

مادة ٣ — إذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر . على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه . فى حالة حرب للدفاع عن أراضيه أو عن مصلحة من مصالحه ، يقوم فى الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لإنجاده بصفة محارب . وذلك مع عدم الإخلال بما نص عليه من الأحكام فى ميثاق جمعية الأمم .

مادة ٤ — إذا تهدد حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب أو إذا وجد فى حالة حرب ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر أو مصالحها ، يبذل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية فى الأراضى المصرية كل ما فى وسعه من التسهيل والمساعدة اللتين تقتضيهما حالة حليفتين مشتبكتين معا فى حرب بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

مادة ٥ — تسهيلا للتعاون بين القوات المسلحة لكل من الطرفين المتعاقدين وتسهيلا وتحقيقا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق المواصلات الإمبراطورية البريطانية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبقى فى الأراضى المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض . ويبذل له فى كل وقت ما يقتضيه بقاء هذه القوات وتدريبها من التسهيلات ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقا صفة الاحتلال ، ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وبعد انقضاء مدة عشر سنوات . من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ينظر الطرفان المتعاقدان فى مسألة الجهات التى تستقر فيها تلك القوات . مسترشدين فى ذلك بما يكونان قد أحرزا من الخبرة فى تنفيذ أحكام هذه المعاهدة مع مراعاة الأحوال العسكرية القائمة فى ذلك الوقت .

مادة ٦ — لأجل تحقيق التعاون بين الجيشين تحقيقا فعليا طبقا لأحكام المادتين الثالثة والخامسة . يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى . وإذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ٧ — يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية . ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتياز فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به فى مصر . وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة فى مصر .

مادة ٨ — بالنظر إلى التعهدات التى أخذها حضرة صاحب الجلالة البريطانية على نفسه بمقتضى هذه المعاهدة بشأن الدفاع عن مصر من كل اعتداء ، وإلى المسئوليات الخاصة التى تقع على عاتق جلالته فيما يتعلق بالمصالح الأجنبية فى مصر تتعهد الحكومة المصرية بأن توافى حضرة

صاحب الجلالة البريطانية فى كل وقت. بوسائل التحقق من أن حياة الأجانب وأموالهم تتمتع بحماية كاملة فى مصر. وتبقى الحكومة المصرية فى إدارة البلاد عنصرا أجنبيا كافيا لضمان مثل تلك الحماية .

مادة ٩ — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر فى جمعية الأمم ويعضد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض .

مادة ١٠ — يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر . بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة. أو موقفا يجوز أن يفضى إلى إثارة صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية كما يتعهد بألا يسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها بريطانيا العظمى فيها وألا يعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية .

مادة ١١ — كلما دعت الحاجة لاستخدام موظفين أجانب فى الإدارة. تطلب الحكومة المصرية من حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها للقيام بسد حاجاتها. وتتعهد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تبذل لها المعونة اللازمة فى هذا السبيل . وكل تعيين لموظف أجنبى لا يتمتع بالجنسية البريطانية فى وظيفة مدير أو فى أية درجة أعلى يجب أن يتفق عليه مقدما بين الحكومة المصرية وحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

مادة ١٢ — بالنظر إلى العلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين الطرفين المتعاقدين :

(١) يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير . ويكون اعتماده بالطرق العادية المتبعة لاعتماد الممثلين السياسيين . ويخول حق التقدم على الممثلين الآخرين .

(٢) يظل منصبا المستشار المالى والمستشار القضائى باختصاصاتهما الحالية باقيين كما هما الآن :

ويكون تعيينهما ، كما كان فى الماضى ، بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

ويكونان تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع المسائل التى ترى استشارتهما فيها .

مادة ١٣ — يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما . ولا سيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليا استمرار سيادتهما المشتركة فى السودان .

وكلاهما متفقان على أن يتخذا ، كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأزرق ، النتائج التى وردت فى تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ ، وفى الاتفاق الذى عقد فى أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثلى مصلحتى الرى فى مصر والسودان . ويمنح ممثلو مصلحة الرى المصرية

التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال قناطر سنار. كما أنه تكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصة بذلك. للتحقيق من أن توزيع المياه جار طبقا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور. وتمنح حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة لتمكينها من القيام، لمصلحتها الخاصة. وعلى نفقتها. وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن، بأعمال الحفظ المنصوص عليها فى ذلك التقرير. وتتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكميلى. ودفع كل مبلغ نقدى تدعو الحاجة اليهما باعتراف الطرفين تعويضا للمصالح المحلية من كل تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار اليها.

ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر — نظرا لاهتمامه بحفظ السلام فى ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية — فى دفع حصته الحالية فى نفقات الإدارة فى السودان إلى أن يقرر الطرفان المتعاقدان أن الحال تدعو إلى إعادة النظر فى هذا الترتيب.

مادة ١٤ — لاتخل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق أو التعهدات التى تنجم. أو يجوز أن تنجم. لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم.

مادة ١٥ — يتضمن ملحق هذه المعاهدة أحكاما تفصيلية. لتنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة. ويكون للملحق ما للمعاهدة نفسها من النفاذ. وتكون مدتها مدته.

مادة ١٦ — إنه وإن يكن الطرفان المتعاقدان على يقين من أنه. مع الإيضاحات السابق الإشارة اليها عن طبيعة العلاقات بين البلادين. لا يحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما. إلا أنهما رغبة فى الحرص على حسن علاقاتهما. قد اتفقا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام. ولا يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم.

الملحق

١ — فى أثناء المدة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة يجب ألا يتجاوز عدد رجال الجيش المصرى فى زمن السلم ١٢,٢٥٠ رجلا. ولأجل تحقيق الاتصال بين القوات المسلحة البريطانية والمصرية، وتنسيق تدريبها. يجرى العمل فى هذه المدة طبقا للأحكام المنصوص عليها فى المذكرات المتبادلة بين ممثلى حضرة صاحب الجلالة البريطانية ورئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ مايو و ٣ و ١٣ و ١٤ يونيه سنة ١٩٢٧ على التوالى.

٢ — تضع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تحت تصرف الحكومة المصرية مدربين وفنيين عسكريين . وتبذل لها التسهيلات الخاصة بالتدريب العسكرى بحسب مايقع عليه الاتفاق بين الحكومتين فى هذا الشأن من وقت إلى آخر وليس للحكومة المصرية أن تدرب رجالها فى بلد أجنبى عدا بريطانيا العظمى .

٣ — تورد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى الحكومة المصرية بالثمن الأساسى ما يلزمها من الأسلحة والذخائر والتعيينات . مما لا يصنع فى مصر ، وليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أى مصدر آخر .

٤ — تحتفظ القوات البريطانية فى مصر بما تتمتع به الآن من المزايا والامتيازات . وتستمر الحكومة المصرية فى المدة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة . فى أن تضع مجانا تحت تصرف تلك القوات الأراضى والمبانى التى تشغلها الآن .

٥ — تحظر الحكومة المصرية ، الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومترا على كل من جانبى قناة السويس . على ألا يسرى الحظر على القوات المشار إليها فى المادة الخامسة من المعاهدة . ولا على ماهو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على اتفاقات معمول بها .

٦ — يحتفظ بالإدارة الأوروبية فى وزارة الداخلية . وتتعهد الحكومة المصرية بألا تعدل فى عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الموجودين الآن فى الإدارة المذكورة . وفى البوليس بمصر والاسكندرية وبورسعيد . إلا بعد الاتفاق على ذلك مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

(٤) ملاحظات عامة على المشروع البريطانى

كان الغرض من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن يعاد إلى مصر التى أعلن استقلالها حق التصرف من غير قيد فى إدارة شؤونها إلا ما يرتبط منها بالنقط المحتفظ بها ولقد كفل محضر أول مارس سنة ١٩٢١ إيضاح هذه النقط . ولكن ذلك الإيضاح فضلا عن عدم كفايته لم يكن يقيد الوزارات التى تعاقبت بعد وزارتى فى سنة ١٩٢٢ ، والظاهر من جهة أخرى أن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها فى حل منه .

وقد كان من شأن ذلك أن يقوم خلاف فى الرأى فى بعض المسائل التى رأت الحكومة البريطانية فيها أن من حقها أن تستشار فيها أو أن ترسم بشأنها الخطة الواجبة الاتباع . ولما كنت راغبا فى وضع حد لتلك الاختلافات التى يترتب عليها تكدير العلاقات الحسنة بين البلدين . فقد فكرت

فى إمكان عقد مخالفة . توضح وتحدد المسائل المعلقة إيضاحا وتحديدا وافيين . وتحصر ما للطرفين المتعاقدين . وما عليهما من الحقوق والواجبات فيتقى بذلك وقوع حوادث كالتى وقعت فى يونيه الماضى .

على أن المشروع البريطانى . لايتضمن دائما الإيضاح والتحديد المطلوب . وهو يستعمل بعض الصيغ المبهمة . التى لاتلبث أن تصبح عند العمل بها مثارا لمثل ماتعرضنا له حتى الآن من الصعوبات . وحيث يتضمن ذلك المشروع إيضاحا أو تحديدا . فإنه يرمى الى جعل تصرفات الحكومة المصرية خاضعة لمراقبة تنافى، فى شؤون كثيرة، ماتمتعت به مصر من حرية فى السنوات الأخيرة . فلا يسع مصر إذن أن تتعزى بأنها — إذا جاءت المحالفة ببعض القيود لسيادتها — تستفيد فى مقابل ذلك التخلص من قيود أخر، إذ أن المشروع لايجعل حظها خيرا مما كان . او بقيت الحالة مبهمة على ما كانت عليه مع التحفظات الأربعة ، وما كان التدخل فى شؤون البلاد فى ظل تلك التحفظات ليزيد على ما يجوز أن يحصل فى ظل المشروع .

على أن أخص ما فى معاهدة التحالف أن يكون، الى جانب ما للطرفين المتحالفين من الحقوق والواجبات المحددة، حرية واسعة النطاق يتبين من خلالها، وفى سياق استعمالها روح الصداقة بينهما ولو أن أعمالها وتصرفاتهما فى كل الأمور . قيدت بوجوب الاستشارة والاتفاق مقدما عليها . لترتب على ذلك إضعاف الصداقة لاتوثيقها . والواقع أن الصداقة بين حليفتين لاتنمو ولاتترعرع إلا فى ظل فهمها الصحيح لمصالحهما المتبادلة ، وإلا إذا توفرت للحليفتين حرية الرأى والإرادة ، ولن يتحقق معنى الصداقة الصحيحة بين اثنين إذا كان أحدهما للآخر وصيا أو رقيبا عتيدا .

لذلك يجوز القول بأن الأحكام الرئيسية للمشروع تخالف ماجاء فى مقدمته التمهيدية من مقاصد، ولانزاع فى أن هذه الأحكام تترك فى النفس أثرا واضحا بأن الحكومة البريطانية ليس لها بمصر كبير ثقة ، وأنها تلمس بما تتخذه من التدابير وأساليب الحيطة والمراقبة عين الأغراض التى تتحقق عادة بين الحليفين الحرين بالثقة وبالفهم الصحيح للمصلحة . وإذا أتيح لبريطانيا العظمى بمثل هذا المشروع أن تحرز بالفعل كل ماترمى إليه من النتائج الحسية المقصودة فإن الثقة المتبادلة بين البلدين لن تستفيد من ذلك شيئا . أما بريطانيا العظمى . فإن شعورها بأن مصالحها لن تصان بغير الوصايا التى جاء المشروع بها . لابد أن يقوى على توالى الأيام ، وأما مصر فإن ثقل هذه الوصاية لابد مبهظها . ولن تشعر فى صميم نفسها بأى فضل لها فى محافظتها على المصالح البريطانية إذ كانت فى أعمالها وتصرفاتها فى هذا السبيل مسيرة بإرادة الدولة الوصية لاصادرة عن وحى نفسها .

وربما قيل إن المصالح البريطانية تتطلب التدبر والحذر . وتقتضى أن يبدأ بوسائل الحيطة يتزل عنها شيئا فشيئا إلى أن تنقطع تماما، تاركة مكانها ثقة بلتها انجلترا وجربتها فحمدت آثارها، ولست أنكر هذه الحقيقة . بل لقد اتخذتها نبراسا لى فى وضع المشروع الذى تشرفت بتقديمه ، غير أنى

لاأزال أرى بكل احترام أن المشروع البريطانى قد تجاوز الغرض المقصود منه بما احتواه من نظام وصاية ضاغطة ومراقبة لاتنى ولاتغفل لها عين .

ولابدفى إنماء الصداقة . وجعلها قوية لاتنزعزع . بما ترتكز عليه من تداخل وتشابك فى المصالح ويحوطها من ثقة واحترام متبادلين ؛ من الاجتزاء بالضمانات الضرورية . وإنى لمدرك جد الإدراك أن الواجب فى السياسة تقدير أسوأ الفروض . ولكن لا لكى تبنى عليه المعاملات اليومية وإنما لكيلا يغيب عن النظر ، وإنه ليكفى بعد تقديره . أن توفر الوسائل لاتقاء تحقق ذلك الفرض السيء أو لمعالجته إذا تحقق . ومن هذه الناحية أستطيع أن أقرر أنه ليس فى المشروع الذى قدمته ما يفقد بريطانيا العظمى أى مزية محسوسة يمكن أن يكفلها لها المشروع الآخر . نعم إن المشروع البريطانى يربو على المشروع الذى قدمته فى الاحتياطات ولكن ليس فى تلك الاحتياطات ضمانة أكبر للمصالح البريطانية ، وكل ما فيها أنها تدل على عدم الثقة وعلى الرغبة فى وضع مصر تحت الوصاية .

على أن ماتطمح إليه مصر ، وتحرص عليه هو إقناع بريطانيا العظمى بصداقتها ، وجعل الثقة تسود العلاقات بين البلدين ، وهى لم يفتها فى هذا السبيل أن تقترح جميع الضمانات الكفيلة باتقاء كل خطر ، بل الكفيلة بمنع المشاكل البسيطة . ولكنها ترى من كرامتها ومن حقها على نفسها أن تحتفظ بحريتها كى تقيم الدليل لبريطانيا العظمى على أن هذه الحرية تتفق كل الاتفاق مع حماية المصالح البريطانية . وكيف يكون ثمة شك فى ذلك . أو كيف يفترض أن مصر — بعد أن حصلت على محالفة تكفل لها مع تحقيق أمانيها المشروعة معاونة أقوى حليف فى الدفاع عن أرضها — يمكن أن تسبب لبريطانيا العظمى أى قلق دون أن تعرض نفسها للتهمة بأقبح ضروب الحماقه والجنون .

وبعد هذه الملاحظات العامة أنتقل إلى البحث التفصيلى فى المشروعين :

التمهيد :

الفقرة الرابعة — " ورغبة فى قطع السبيل دون إمكان أى تدخل فى إدارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستورى الجارى العمل به " .

يبدو أولا أن هذه الفقرة تجيز أو بالأحرى لا تنفى إمكان التدخل فى إدارة شؤون مصر الخارجية . بما أنه بدلا من كلمة "الإدارة" مجردة . استعملت عبارة "الإدارة الداخلية" ويبدو ثانيا أن تلك الفقرة لا تنفى التدخل فى الإدارة حتى الداخلية منها ، إذا كان هذا التدخل لايتعارض مع النظام الدستورى فى القطر المصرى .

أما عن النقطة الأولى فلا مشاحة فى أن التعهدات التى تأخذها مصر على عاتقها، والتى ورد ذكرها فى المادة "سابعة من مشروعى (ويقابلها المادة العاشرة من المشروع البريطانى)، هى كل الكفاية لتطمئن بريطانيا العظمى بشأن خطة مصر فى سياستها الخارجية . وترى مصر أن التدخل الذى تنم عنه الإشارة فى هذه الفقرة يعدل الوصاية فى الحقيقة ، فليس على إذن سوى أن أحيل إلى ما سبق لى ذكره فى هذا الصدد .

أما عن النقطة الثانية . فيلاحظ أنه بالنظر للاتفاقات الدولية التى تقيد سيادة مصر . فقد جاء فى المادة ١٥٤ من الدستور المصرى أن "تطبيقه لا يخل بتعهدات مصر للدول الأجنبية" فإذا فرض عقد اتفاق بين مصر و بريطانيا العظمى على قاعدة المشروع البريطانى . فإن هذا الاتفاق بطبيعة أنه اتفاق دولى سيقيد مفعول الدستور المصرى . ولهذا فإن عبارة "تدخل فى إدارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستورى الجارى العمل به" لا تنطوى على أى تحديد للتدخل فى شؤون الإدارة الداخلية إذا كان الدستور المصرى لم يعين مدى لأثره وقوة نفاذه بالنسبة للدول الأجنبية . أما العبارة التى اقترحتها فترمى . على العكس من ذلك . إلى تحديد أثر المادة ١٥٤ وتستثنى بوضوح من حكم هذه المادة سلطة التدخل المبهمة العامة التى يراد من فقرة المشروع البريطانى على ما يظهر أن تظل الحكومة البريطانية متمتعة بها . وإذن فتكون العبارة التى اقترحتها بمثابة تفسير المادة ١٥٤ ، مدلوله ، أنه فى العلاقات التى بين مصر و بريطانيا العظمى . لا محل لغير الحقوق والالتزامات الصريحة .

الفقرة الخامسة — " ونظرا إلى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — فى مصلحة كلا الطرفين المتعاقدين — تعاونهما الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها " .

هذه العبارة تسوى بين مصر و بريطانيا العظمى تسوية تامة مطلقة فيما يتعلق بالدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها ، و يفهم منها لزاما . أن ذلك الواجب مفروض من الأصل على بريطانيا العظمى ، على أن ذلك لن يكون إلا مع الحماية ، فإن مثل هذا التعبير لا يجوز بين بلدين يتساويان فى الحرية ، إذ أنه إذا كان ضمان الاستقلال والدفاع عن الذات . من الواجبات الجوهرية الطبيعية بالنسبة لمصر ، فلا يكون بالنسبة لبريطانيا العظمى كذلك . إلا من طريق العرض ، و بوصف أنها حليفة . ولذلك لا يكون ضمان استقلال مصر والدفاع عنها واجبا مشتركا بين البلدين إلا نتيجة للحالفة و بناء عليها ، وليس كذلك أصلا و بالذات ، ويجب إذن ملاحظة الفرق بين مركز مصر وانجلترا فى هذا الصدد عند تحرير نص هذه الفقرة إذا رغب فى استبقائها .

" والمحافظة على علاقات الصداقة بينهما و بين الدول الأجنبية الأخرى " .

لا يتبين جليا على أى جملة تعطف هذه العبارة . فإذا كان المقصود أن خير الوسائل للحصول على تلك النتائج هو عقد المحالفة ... ... والمحافظة على علاقات الصداقة الخ ... ... فلا يكون هذا إلا من باب تحصيل الحاصل . ولا يصلح سببا من الأسباب التى تبنى عليها المعاهدة . إذ لا

يخرج الأمر فيه عن أنه إرشاد أو نصيحة . لاسبب يسوغ أو يفسر أحكام المعاهدة. أما إذا كان المقصود — خلافا لما ذكر — هو أن المحالفة تسهل التعاون الفعلى ... ... والمحافظة على علاقات الصداقة ... ... ، جاز التساؤل عما يمكن أن يكون ثمة من الصلة أو الارتباط بين عقد المحالفة والمحافظة على علاقات الصداقة الخ ... ... ، وفى الحق أنه لا شك فى أن هذه المحالفة . سيكون من آثارها أن حالة مصر من الناحية الدولية تعتبر قد استقرت على قواعد وأسس أشد متانة وقوة، وأنها تصبح لذلك أحق وأجدر بتقدير الدول الأجنبية واحترامها وصداقتها . ومن جهة أخرى فإنه، وقد كفلت نصوص المعاهدة صيانة مصالح بريطانيا العظمى . تصبح هذه الدول أقل استعداء على تلك المصالح ، وأكثر استعدادا للنظر إليها بعين الاحترام والعطف . ولكن هذا وذاك نتيجتان مختلفتان ترجع إحداهما إلى أحد طرفى العقد والأخرى إلى الطرف الآخر . وفيما عدا ذلك . لا أرى وجها لأن يكون عقد المحالفة عاملا لتوثيق علاقات الصداقة بين مصر و بريطانيا العظمى بوصف كونهما طرفا واحدا . وبين الدول الأجنبية طرفا آخر ، بل إنه ليخشى أن تؤول تلك العبارة على غير وجهها . فقد يرى فيها معنى وأثر من معانى الحماية وآثارها ، والحماية كما هو معروف تقتضى فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية اندماج الدول المحمية . أو فناءها فى الدولة الحامية . وعلى أى حال فإن فكرة المحافظة على علاقات الصداقة لا ترتبط مطلقا بنصوص المعاهدة و يمكن دون الإخلال بأى شىء فيها . أن تحذف هذه الإشارة .

المادة الثانية — الواقع أن هذه المادة تكرير للمعنى المقصود بالمادة العاشرة . التى تقابل المادة السابعة من مشروعى فإن جوهر الغرض الذى ترمى اليه هذه المادة الثانية . هو الاستيثاق من أن مصر فى سياسة شؤونها الخارجية لا تلحق ضررا بالمصالح البريطانية . وهذا هو عين المراد أيضا من المادة العاشرة .

على أن هذين النصين يتنافيان ولا يجوز الجمع بينهما ، فإن التعهد المنصوص عليه فى المادة العاشرة . يقتضى بالضرورة أن تكون الدولة الحليفة حرة فى تصرفها بمعنى أنها ليست ملزمة قبل شروعها فى عمل معين بالاستشارة فيه . أو بالاتفاق مقدما عليه . إذ القيد الوحيد لحريتها يتعلق بالمقصد لا بالوسيلة ، ثم إن الجزاء على مخالفة التعهد ينحصر فى فسخ المحالفة . أما المادة الثانية فإنها على عكس ذلك تنفى بذاتها الحرية . وتثبت فى الحقيقة صورة من صور الوصاية، وحكم مصر معها شبيه بحكم القاصر . يتحتم عليه إذا أراد أن يباشر عقدا صحيحا من عقود التصرف . أن يحصل من وصيه على الترخيص له بذلك ، و إنما يحدد المقصد لمن يتولى وحده شؤون نفسه . أما من يؤخذ بيده فى طريقه فهو فى غنى عن ذلك .

ولقد أفضت فى مسألة الوصاية التى هى طابع المشروع البريطانى فى ملاحظاتى العامة بما فيه الكفاية . فلست بحاجة إذن إلى إعادة ذكر الأسباب التى ترتاح مصر من أجلها إلى قبول قاعدة تسير عليها كالقاعدة التى أتت بها المادة العاشرة ، إذ كانت تلك القاعدة تجمع إلى أنها تضمن

المصالح البريطانية ضمانا وافيا ، أنها تتفق مع رغبات مصر الحقيقية ، وهى بعينها الأسباب التى لا ترضى مصر من أجلها أن تجيز نظاما يقرر الوصاية عليها .

وقد يرد على الملاحظة السابقة بالاعتراض بأن المادة الثانية لا تنطبق إلا على الشؤون الخارجية التى ترتبط بها مصلحة مشتركة بين بلدين ، وبأن مدى انطباقها لذلك ضيق محدود ، وبأن ما رسمته من التكاليف يقتضيه الاشتراك فى المصلحة .

غير أنه يجوز التساؤل عما هى تلك الشؤون على وجه التدقيق ، وما هو ضابط المصالح المشتركة ، ومن هو الذى يقضى بوجودها ، وعند أى حد يقف مداها ، وهل تلك الشؤون تقتصر على مسألة الدفاع عن القطر . أم تتناول المسائل الإقتصادية والقضائية وغيرها ؟

إذن لا مناص من التسليم بأن هذه العبارات قد بلغت الغاية من الإبهام واللبس . وأن ما انطوت عليه من التعميم يجعلها تغمر جميع مناحى السياسة الخارجية ، وينجم عن ذلك أن حركة الحكومة فى هذا الميدان تصبح مشلولة ، بل لتصبح معطلة أعمال السياسة الداخلية نفسها . بقدر ما تكون متصلة بالسياسة الخارجية . والحق أن هذه الأعمال بضروبها المختلفة . تصاب بالشلل والعطل بالنسبة لمصر المستقلة . إذا كانت تجعل تابعة لبريطانيا العظمى ، وخاضعة لوصايتها .

و إنه لمن المفهوم فى حالة توتر العلاقات بين مصر ودولة أجنبية ، أى فى الحالة التى يجوز أن يقال فيها إن ثمة خطر الحرب ، أن الحليفين يتبادلان المشورة . أو على الأصح أن تستشير مصر بريطانيا العظمى ، لأن مثل هذه الاستشارة من صميم معنى المحالفة ولبها ، ولكن هذه المسألة حالة بعينها ، لا مثل يجوز القياس عليه ، كما هى مصورة فى هذه المادة . وبناء عليه . فلكى يتوافر معنى التحالف وينتفى معنى الحماية أو الوصاية ينبغى استهلاك المادة الثانية بعبارة " إذا طرأ " .

وهل ثم حاجة إلى أن نزيد على ما تقدم أن من الجائز أن يكون لحليفتين فى بعض المسائل المفردة أو العارضة مصالح مختلفة أو متعارضة ، وأن تعمل كل منهما مستقلة عن الأخرى على تحقيق مصلحتها الخاصة دون أن يكون فى ذلك إخلال بروح التحالف ، ولم يكن معنى التحالف ليقتضى توافق المصالح فى جميع الشؤون ، والمهم فى هذا الصدد أن يمسك كل من الحليفين عن أى عمل أو تصرف ينافى الغاية المقصودة من المحالفة أو يعطلها .

المادة الرابعة — هذه المادة تختلف عن المادة الخامسة من مشروعى فى نقطتين : فمن جهة تضيف الحالة التى تكون بريطانيا العظمى فيها مهددة بحرب ، ومن جهة أخرى تشير إلى أن التسهيلات والمساعدات الملحوظة . هى التى تقتضيها حالة حليفين مشتبكين معا فى حرب .

و إذا صدقتنى الذاكرة فإن الفكرة التى تتضمنها المادة الخامسة من مشروعى . ترجع إلى اقتراح عرضه الوفد المصرى حينما كان يتفاوض مع اللورد ملنر ، وكان وجه ذلك الاقتراح بيان معنى التبادل فى المحالفة (دفعا لشبهة الحماية التى تعطى ولا تأخذ) وتقديم الدليل الحسى على حسن

استعداد مصر وصدق نياتها . على أنه بالنظر لما لبريطانيا من المركز الخاص فى العالم ، ولكثرة وخطورة مشاغلها السياسية ، ولما يفضى إليه، بالنسبة لمصر فى هذه الحالة، التبادل المجرد من كل قيد، رئى وجوب تحديد المعاونة بأن تكون فى داخل الأراضى. نعم لم تحدد التسهيلات والمساعدات واقتصر على إيراد بعض الأمثلة عليها ، غير أن هذه الأمثلة هى فى الحقيقة كل ما يتصور فى هذا الصدد. أما الصيغة المقترحة فى المادة الرابعة من المشروع البريطانى فقد يظهر أنه أريد بها تحديد معنى المساعدة. ولكن هذا التحديد لا يخلو من توسع فى ذلك المعنى . ولهذا فيحسن قبل المناقشة فى هذا الموضوع تفسير مراد الحكومة البريطانية من عبارة : "تقتضيهما حالة حليفتين مشتبكتين معا فى حرب" .

المادة الخامسة — تجعل هذه المادة لوجود الجيوش البريطانية فى القطر المصرى غرضا جديدا هو التعاون بين الجيوش البريطانية والمصرية . وقد كان يظن بحق أن ذلك الغرض يتحقق تماما بتعهدات مصر المشار إليها فى الفقرة الثانية من المادة الثانية . لأن التعاون بين جيشين يتطلب تقريبا بين الأساليب . وفى بعض الأحيان مشاكلة بينها . مما يتطلب وجود الجيشين باستمرار إلى جانب أحدهما الآخر ، وعلى كل حال إذا وجب الاحتفاظ بهذا الغرض فيجب أن تشترك الحكومتان فى تحديد العدد اللازم من الجنود البريطانيين وفى تعيين المكان الذى تعسكر فيه .

ثم ماذا يراد بالتسهيلات التى يقتضيها بقاء القوات البريطانية وتدريبها ؟ ولقد يظهر أن الفقرة الرابعة من الملحق تتضمن بيان هذه التسهيلات، على أنه يجب أن يتبين ما إذا كان يجوز أن هذه التسهيلات تتسع لشئ آخر غير ماذكر فى الملحق .

وبعد. فإن الفقرة الثانية تجعل الحكم فى مسألة المكان الذى تستقر فيه الجنود البريطانية حتى بعد مضى عشر سنين من العمل بالمعاهدة مجهلا غير مضمون، فيجوز أن يكون لمصلحة مصر ويجوز ألا يكون ، ولا تعدو هذه الفقرة الوعد بالنظر فى المسألة ، ولقد يلوح، بالرغم من أن ذلك النظر من شأن الطرفين، أن الحل يتوقف بصفة خاصة على بريطانيا العظمى، لاسيما إذا صح مفهوم هذه الفقرة من أن تنفيذ نصوص المعاهدة مهمة تقوم القوات البريطانية على تحقيقها ، مما يجعل لوجودها غرضا ثابتا جديدا لم يكن حتى الآن متوقعا .

فليس من شك إذن ، مع تعدد الأغراض التى يقصد إليها بوجود القوات البريطانية ، ومع كل ما تقدمت الإشارة إليه من الشك والتجهيل بالنسبة لمكان استقرار تلك القوات، فى أن الواقع فى أمر تلك القوات أنه — بالرغم من تأكيد الفقرة الأولى للعكس — احتلال بالمعنى الصحيح ، وفى أنه أشد الوجوه إخلالا بسيادة البلاد .

المادة الثامنة — تتضمن هذه المادة سببين : أولهما الدفاع عن البلاد من الاعتداء، وثانيهما مسئوليات بريطانيا العظمى الخاصة حيال المصالح الأجنبية. كما تتضمن تعهدين تلتزم بهما مصر،

أولها أن توافى مصر بريطانيا العظمى بوسائل التحقق من توفر الحماية اللازمة لأرواح الأجانب وأموالهم ، والثانى أن تحتفظ فى الإدارة المصرية بعنصر أجنبى يفى بضمان مثل هذه الحماية . وليؤذن لى هنا بملاحظة أن مصر لم تطالب فى المفاوضات السابقة بمثل هذه التعهدات . ثم ما هى تلك الوسائل ، وما هو عدد الموظفين الأجانب ، وفى أى نوع من الوظائف ، كل هذه تعهدات بالغة من الإبهام والإطلاق مبلغا يجعل قبولها بمثابة وضع اليد تماما على إدارة مصر الداخلية كلها .

ثم ما هو وجه الارتباط بين الدفاع عن البلاد ضد أى اعتداء يوجه اليها . وبين التعهدات المشار اليها . ؟ فهل انصرف الفكر مثلا إلى حالة تدخل إحدى الدول الأجنبية عسكريا فى مصر لحماية أرواح التابعين اليها وأموالهم ، ولكن المعلوم هو أنه — إذا استثنى تدخل بريطانيا العظمى فى سنة ١٨٨٢ — لم يقع قط تدخل من هـذا القبيل . وقد يقال إن وجود الجيوش البريطانية فى مصر وقاها شر هذا التدخل . ولكن ماذا يكون القول فى المدة السابقة على الاحتلال الإنجليزى حيث كانت أرواح الأجانب وأموالهم أكثر تعرضا للخطر منها الآن وكانت السياسة المصرية دونها الآن . سواء فى حسن الإدراك أو فى صحة التدبير . وأخيرا فإن الجنود البريطانية لا تخلى عن البلاد بمقتضى عقد المحالفة .

وإذا تعرضت ، بفرض المستحيل ، أرواح طائفة من الأجانب وأموالها للخطر (ويعتبر خارجا عن موضوعنا حالة الاعتداء على فرد من الأجانب . إذ لم يعهد التدخل فى بلد ما بسبب مثل هذه الحالة) فلا بد من أن يسبق العمل المباشر عمل ديبلوماتيكى . وهذه الحالة هى المعنية بنص كنص المادة الثانية من المشروع بحسب الصيغة التى اقترحتها ، وفى مثلها تتحقق الفائدة من ذلك النص .

أما التعهد باستبقاء عنصر أجنبى فى الإدارة المصرية . فقد ذهب عن البال فيما يظهر أن مصر أصبحت منذ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ المؤيد باتفاقية عقدت بين مصر وبريطانيا العظمى غير ملزمة بإبقاء أجنبى فى وظيفته ، وبالأولى غير ملزمة بتعيين أجنبى فى وظيفة تخلق من أجله . ولو أن هناك ما يلزمها ، بعد أن دفعت من ستة إلى سبعة ملايين من الجنيهات تعويضا للموظفين الأجانب ، بأن تعود من حيث بدأت لكانت مصر كمن يدور فى حلقة مفرغة غريبة الشكل ولاقتصر أمرها على تحريك القدمين دون أن تخطو أى خطوة .

على أن فساد المسألة آت من أساسها ، إذ ما هى بالضبط مسئوليات بريطانيا العظمى حيال المصالح الأجنبية ؟ وكيف يمكن التوفيق بين هذه المسئوليات مع ما خلعه المشروع البريطانى عليها من الشكل ، وفرعه عنها من النتائج ، وبين وجود ممثلين للدول الأجنبية بمصر من ناحية ، أو كيف يمكن من ناحية أخرى التوفيق بينها وبين أى صورة من صور الاستقلال ، ولقد أعلنت انجلترا

استقلال مصر. فحق لنا أن نعتقد أن ذلك الإعلان بنى على الإخلاص اللائق بالسياسة البريطانية. ثم أى فائدة تجنيها مصر من تعريف المسائل المعلقة إذا كان هذا التعريف يؤدى على طول الخط إلى توسيع التدخل البريطانى فى شؤون مصر وتحديده .

لكل هذا . يجوز أن نعتبر أن بريطانيا العظمى لم تقصد بهذه المادة إلى مثل ذلك المرمى البعيد الذى يصح وصفه بالهادم لكيان استقلال البلاد ، وأنها لم تقصد أكثر من اشتراط بقاء بعض الأنظمة أو الهيئات الإدارية القائمة الآن ؛ والتى ترى هى أنها كفيلة بالأمن والطمأنينة على أموال الأجانب وأرواحهم (الفقرة السادسة من ملحق المشروع). فإذا كان هذا هو ما ترمى إليه بريطانيا العظمى فإنى أستأذن فى إلفات النظر إلى أن الأنظمة الدولية التى وضعت لحماية المصالح الأجنبية وافية بهذا الغرض تماما . ولقد وفت به مؤكدا قبل الاحتلال . فلماذا إذن تعقد العلاقات الإنجليزية المصرية فوق تعقيدها بهذا العنصر الخارج عن الموضوع . وقد يكون الأولى بالنسبة لموضوع الضمانات اللازمة لمصلحة الأجانب ، وفيما إذا كان ينبغى أن يحتفظ بالضمانات القائمة . أو أن يضاف إليها ضمانات جديدة أن . تكون المناقشة فيه عند إعادة النظر فى نظام الامتيازات الحالى .

على أنه إذا كانت بريطانيا العظمى ترى منذ الآن أن تثبت فى المحالفة شيئا من قبيل الضمانات التى طلبتها فى الفقرة السادسة من الملحق ففى الوسع أن يتفاوض البلدان فى وضع شرط فى هذا الصدد يحل محل الفقرة المتقدم ذكرها .

ومع هذا . فإنى أرى التنبيه فيما يتعلق بالإدارة الأوربية إلى أن السبب فى وجودها كان على وجه الخصوص تعقب مرتكبى الجرائم السياسية. أما الآن وقد اكتشف أمرهم فلم يعد مبرر لبقاء هذه الإدارة مع وجود المستشار القضائى والموظفين البريطانيين فى بوليس القاهرة والاسكندرية وبور سعيد . والحق أن هذه تدابير مختلفة يكفى أيها لتأمين الأجانب (على فرض أن استقلال البلاد يلقى القلق والازعاج فى روعهم) . ومن مجاوزة الحد الجمع بينها جميعا .

وفضلا عن هذا فقد أيد الاختبار عدم فائدة تلك الإدارة وأثبت أن وجودها طالما أدى إلى الاحتكاك مع هيئات البوليس فى المدن الثلاث الآنفة الذكر وبخاصة فى مدينة القاهرة .

المادة الحادية عشر — الغرض من هذه المادة إيجاد ضمان لتفادى أى نفوذ سياسى من جانب موظف غير بريطانى . وإنى مقتنع تماما بأن هذا الغرض يجب ، لمصلحة الصداقة والمحالفة بين البلدين، أن يكون نصب أعيننا؛ ولكن فيم إلزام الحكومة المصرية بالالتجاء دائما للحكومة البريطانية . ولم لاتترك لها حرية الاختيار من غير الرعايا البريطانيين . ومن الواضح أنه إذا عينت الحكومة المصرية بريطانيا فى وظيفة. فإن هذا الموظف لايشخص أى مصلحة سياسية؛

وأن تعيينه لا يجوز أن يكون ذريعة لبريطانيا العظمى للتدخل فى الشؤون التى يناط بالموظف المذكور أداؤها ، وليس التعيين إلا تصرفا من تصرفات الإدارة الداخلية تقوم الحكومة المصرية به قيامها بالتصرفات الداخلة فى اختصاصها . نعم لجأت الحكومة المصرية فى بعض الأحوال إلى وساطة الحكومة البريطانية لتسهل عليها استخدام بعض المرشحين ، ولكن الشطر الأكبر من التعيينات فى السنوات الأخيرة تم مباشرة على يد الحكومة المصرية ذاتها ؛ فكل تقييد لحريتها فى هذا الموضوع تقييد بلامبرر لسلطتها المقررة من قبل . المؤيدة بالعرف المتصل ، وإن أى نص خاص بهذا الشأن ولو أفرغ فى مثل القالب الآتى : "تتعهد الحكومة البريطانية كلما لجأت الحكومة المصرية إلى وساطتها بأن تبذل الجهد فى معاونتها" يكون تزيدا وفضولا . فضلا عن أنه يثير شكوكا لا داعى لها . إذ كانت الفكرة التى يعبر عنها طبيعية . ومن قبيل تحصيل الحاصل ، ولم يكن ثمة حاجة لتقريرها بين أى بلدين .

وينبغى من جهة ثانية . ملاحظة أنه قد يفضل فى بعض الوظائف . وإن كانت نادرة جدا اختيار أجنبى غير بريطانى . ففى مثل هذه الحالة يجب أن تكون الحكومة المصرية حرة فى اختيار الموظف حينما تقضى مصلحة العمل بتوجيه الاختيار . أما أن يعلق هذا التصرف على مشورة الحكومة البريطانية فتقييد وتضييق لحقوق السيادة لا يتفقان واستقلال البلاد . صحيح أن النص المقترح يتضمن شيئا من محاولة تخفيف وطأة هذا التقييد . وذلك باتخاذ حد لدرجة الوظائف التى تطلب الاستشارة من أجلها ولكن ماهى هذه الدرجة "درجة المدير فما فوق" إن هذه التعابير إن هى إلا من اصطلاحات الكادر لا أكثر . وقد لا تتفق مع حقيقة الوظيفة فإن هناك مديرين أى موظفين يتولون إدارة شؤون مصلحة من مصالح الحكومة وليسوا فى الدرجة المتفق على تسميتها بدرجة المديرين أو الدرجة الأولى ، كما أن هناك موظفين فنيين تجردت وظائفهم من سلطة الإدارة والحكم . ولكنهم يتقاضون مرتب الدرجة الأولى ، وعلى فرض أن لكلمة المدير دلالة معينة فإن هذه المادة ليس فيها ما يقيد الحكومة المصرية إذا شاءت ترقية أجنبى موجود فى خدمتها إلى وظيفة المدير . ففيم إذن تقييد حريتها حينما يؤتى بهذا الأجنبى من الخارج .

الحق يقال أن مصر صديقة انجلترا لن تبرح تولى وجهها بطيب نفس شطر صديقتها كلما أعوزتها الحاجة إلى الأجانب من أصحاب الاختصاص الفنى . وتؤثر المرشحين البريطانيين منهم لتقليدهم الوظائف الفنية متى توافرت فيهم الكفايات المطلوبة . ولكن البون شاسع بين هذا وبين أن يعلق عمل الحكومة المصرية على موافقة الحكومة البريطانية كلما تراءى لها أن هناك فائدة لصالح العمل من وراء استخدام مرشح غير بريطانى .

وإذا كان من الواجب أن يشار فى معاهدة التحالف إلى شىء فى هذا الموضوع فلا يجوز أن يخرج عما سبق تقريره .

المادة الثانية عشرة — عنى مشروع لجنة ملنر ومشروع اللورد كرزون بتحديد اختصاصات كل من المستشار القضائى والمستشار المالى . وقد كان مثل هذا التحديد أجدر بالمشروع الحاضر لا سيما أن الغاية المقصودة منه هى تحديد النقط المحتفظ بها والتى أدى إبهامها وليسها إلى صعوبات جمة .

ولقد أصبح مركز هذين المستشارين ووظيفتهما غير معينين الآن ، وظاهر أن ما كان لذينك المستشارين من المركز والوظيفة فى عهد الاحتلال أو الحماية لم يكن ليبقى كما هو بعد أن أعلن استقلال مصر ، فيجب إذن أن نتبين ما إذا كان هناك منذ هذا الإعلان وثيقة ما تقيد الحكومة المصرية فى هذا الصدد . ولست أعلم أن شيئا من ذلك يوجد اللهم إلا النص الوارد فى إنذار نوفمبر سنة ١٩٢٤ خاصا بهما ، ولقد أظن أن الحكومة البريطانية لا تستحب أن تستبقى عبارات وصيغا صدرت بتأثير مثل الحالة النفسية التى كانت سائدة فى وقت تحرير تلك الوثيقة لذا أرى أن الصيغة التى اقترحتها فى المادتين الثامنة والتاسعة من مشروعى تتفق تماما مع ما يجوز لبريطانيا العظمى أن ترغب فيه للاستيثاق من أن النظام فيما يتعلق بالقضاء والمالية سيظل سائدا فى القطر المصرى .

المادة الثالثة عشرة — لقد حرصت فى الموضوع الذى قدمته على تجنب القطع برأى فى مسألة السودان العامة التى تختلف فيها الحكومات وذلك اختصارا للمناقشات بقدر الإمكان . وقد اجترأت من تلك المسألة بالإشارة إلى بعض شئون معينه تتطلب حلا عاجلا ، غير أن المشروع البريطانى ، على العكس من ذلك ، أراد أن يعالج كل المسألة وأن يلقاها وجها لوجه ليحلها على النحو الذى ترسمه خطة السياسة الإنجليزية فى هذا الموضوع . ومن ثم كان يتعذر على مسايرته فى هذا الطريق . ولهذا أوثر إرجاء المسألة إلى مفاوضات لاحقة .

الملحق

عولجت العلاقات العسكريه بين البلدين فى خمس من ست فقرات يتضمنها الملحق . وهى تتناول تحديد قوات الجيش المصرى ، وبيان بعض الالتزامات التى تقع على مصر من جراء وجود القوات البريطانية فيها واتصالها بالجيش المصرى ، وتدريب هذا الجيش وتعليمه وتزويده بالمؤن والذخائر . كما تتناول أيضا منع الطيران فوق منطقة معينة .

الفقرة الأولى — يجب قبل كل شىء الإشارة إلى أن تحديد قوات جيش أحد الطرفين المتعاقدين فى معاهدة دفاعية هجومية أمر ليس له نظير ولا مبرر له أبدا . وليس من شك فى أن مصر أبعد ما تكون عن الرغبة فى الحرب ، وليس لها بالحرب مع ذلك من حاجة . بخارها إلى الشرق هو بريطانيا العظمى حليفتها . وإلى الغرب دولة إيطاليا التى ما برحت علاقتها الودية بها على خير ما يراد .

أما السودان فقد ساد السكون فيه وخيمت عليه الطمأنينة. فلا خوف من نزوع أهله إلى الثورة، ولا من اعتداء جدى تقوم به البلاد المتاخمة له لذلك كله تكون القوات الحالية للجيش فى الواقع كافية نسبيا. ولكن الذى لا يتفق مطلقا لا مع استقلال البلاد ولا مع معاهدة التحالف هو فكرة التحديد فى ذاتها. ولم تذعن مصر لتحديد قواتها إلا فى عهد سياسة الدولة العثمانية. وكانت قوات الجيش المصرى مع ذلك محددة بثمانية عشر ألف جندى. أفيجوز إذا. أن يفسر التحديد المقترح بأن بريطانيا العظمى تخشى إذا أصبح الجيش المصرى كبيرا أنه يعرض لخطر سلامة المواصلات. أو يجوز أيضا أن يفهم أنه إذا كان المشروع البريطانى قد أفرغ فى قالب لا يترك لمصر مجالا للحرية تستطيع التحرك فيه، فما ذلك إلا الخوف يداخل بريطانيا من تصرفات الحكومة المصرية، إذا كان الأمر كذلك فخير ألا يجرى حديث فى محالفة. فما كانت بلفظها ولا بمعناها لتلتئم أو لتتفق مع تسوية يفسدها ذلك الخوف والتدابير التى تهيأ لاتقاء أسبابه.

ولقد يتبادر إلى الذهن أن عدم تحديد قوات الجيش المصرى هو بالأكثر لمصلحة بريطانيا العظمى إذ كلما زيد عدد تلك القوات خف عن عاتقها أثرما تعهدت به كخليفة من المعاونة على الدفاع عن مصر. ولكن هذا وجه يفرض فيه توافر الثقة من الجانبين.

وعلى كل حال فانه يجب التنبيه الى أن هذه هى المرة الأولى التى تعرض فيها مسألة تحديد قوات الجيش المصرى فإن المفاوضات السابقة لا تتضمن أى أثر فى هذا الصدد. فهل جد من الأحداث يا ترى ما يبرر هذا؟ التحديد أم ينبغى أن يؤول ذلك بأن الثقة آخذة فى النقص شيئا فشيئا وهل ضعف الثقة هذا هو الذى يفسر أيضا أن التسوية الوقتية، التى وضعت منذ ثلاث سنوات عقب الحادث الأخير بمقتضى تبادل المذكرات الذى تشير إليه هذه الفقرة، يقرها هذا المشروع و بجعلها نافذة مدى عشر سنوات على الأقل مع أنه كان يلوح، أن الأمثل فى هذا الشأن إعادة النظر فى التسوية المذكورة بمناسبة عقد المحالفة، وذلك للتوفيق بينها و بين الحالة التى تنشأ عن المحالفة.

الفقرة الثانية — يجوز التساؤل عما إذا كانت هذه الفقرة ليست تكرارا لشطر الفقرة السابقة الخاص بالاتصال بين قوات الجيش البريطانية والمصرية وتنسيق طرائق تدريبهما. ولقد يظهر أن التعهد بوضع معلمين وفنيين تحت تصرف الحكومة المصرية يؤدى نفس الغرض من التسوية التى وضعت بالمذكرات المتبادلة فى شهر يونية الماضى. والأقرب للفهم أن تعرض هاتان الفقرتان على على سبيل الخيرة. لا أن يجمع بينهما.

ولست أدرى إذا كان منع تدريب رجال الجيش المصرى فى بلد أجنبى غير بريطانيا العظمى مرجعه استحالة تعيين ضباط فى الجيش البريطانى ممن تلقوا علومهم العسكرية أو أتموها بالخارج، فإن لم تكن ثمة استحالة من هـذا الطراز فلا يفهم لماذا يكون الشئ الجائز فى الجيش البريطانى ممتنعا فى الجيش المصرى . وعلى أى حال فالموضوع فنى وإنما أبديت هذه الملاحظة كأثر لما يحدثه هذا الشرط فى نفس من كان غريبا عن ذلك الفن .

الفقرة الثالثة — لمسألة التسليح والذخائر ارتباط وثيق بنظام التعليم والتدريب فى الجيش وأساليبهما . وإذ كان المطلوب ، نظرا للتعاون بين الجيشين، أن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه على نمط الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى فقد تفهم ضرورة توحيد الأسلحة والذخائر فى الجيشين ، ولكن هـذه الضرورة شئ ، والالتزام بوجوب الرجوع الى الحكومة البريطانية فى توريد هذه الأسلحة والذخائر شئ آخر ، ولا يستلزم أحدهما الآخر . حقا إن وساطة الحكومة البريطانية لا تكلف حكومة مصر ثمنا كبيرا (يؤكد المشروع للحكومة المصرية أنها تحصل على تلك الأسلحة والذخائر بقيمة تكاليفها كما لو كان ثمة مجال للشك فى ذلك) ولكن هذا أيضا تقييد جديد لا وجه له . وبعد : فلم لا تخاطب الحكومة المصرية مباشرة دور الصناعات القائمة بصنع الأسلحة والذخائر المطلوبة؟ وهل المقصود هنا أيضا بسط رقابة، وما هى المخاوف التى يراد اتقاؤها بذلك؟

وإذا صح نظرى وجب أن يكون الأمر فى التعيينات أن الحكومة المصرية تستوردها من حيث تريد .

الفقرة الخامسة — لا أدرى إذا كان مثل هذا المنع تقضى به الضرورة أم تسوغه المصلحة، وقد يكون من الممكن اعتبار شريط من الأرض على جانبى قناة السويس فى بعض جهاتها منطقة عسكرية لا يجوز التحليق فوقه بالطيارات ولكنه لا يمكن تطبيق هذا المنع على عموم منطقة القنال دون الإضرار بحرية المواصلات بين القطر المصرى وآسيا ، وهل قدر أن هـذا المنع يتناول الطيارات التابعة لشركة (أمبريال ايرويز) كما يتناول كل طيارة مصرية؟ وما هى هذه الاتفاقات القائمة التى تشير اليها هذه الفقرة ؟

الفقرة السادسة — راجع الملاحظة على المادة الثامنة ٦

أغسطس سنة ١٩٢٧

الإمضاء : عبد الخالق ثروت

(٥) مشروع مذكرة أولى

من الحكومة البريطانية إلى رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظرها فى إصلاح نظام الامتيازات

حضرة صاحب الدولة

جاء فى المادة السابعة من مشروع المعاهدة التى تناقشنا فيها ما يأتى :

" يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر . للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به فى مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر " .

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم . القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الإصلاح. وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد. فيما إذا أصبحت المعاهدة التى تدور المناقشة عليها الآن نافذة .

وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٠ ، وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، إجراء تسويات لحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى القطر المصرى ، لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن .

وإنى لمستعد لأن أقبل اتخاذ هـذه المشروعات أساسا للاصلاح المزمع إدخاله على نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة .

ومما لاريب فيه . أن ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية، وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط . على أن هناك بعض تعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم .

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة، ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية . ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة . أما فيما يختص بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية . فنحن على استعداد لأن نقبل اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

وترى حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن الأحوال التي يكون المصريون فيها متهمين بجريمة ضد الأجانب. ينطوى فيها صالح مختلط يسوغ إدخال كافة القضايا التى من هذا القبيل فى دائرة الاختصاص الجنائى الذى سيكون للمحاكم المختلطة .

وفى حالة العفو أو التخفيف عن عقوبات صادرة على الأجانب . تؤلف لجنة صغيرة يناط بها إبداء الرأى الذى ينبنى عليه استعمال حق الملك فى العفو ويكون تأليفها من وزير الحقانية والمستشار القضائى وشخص ثالث ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدى رأيها للملك فيما يختص بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب فى القطر المصرى .

والمتبع الآن. هو أنه من الضرورى لجعل التشريع المصرى منطبقا على رعايا الدول صاحبة الامتيازات فى القطر المصرى. أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصرى بأجمعه إلا ما تعلق منه بفرض تكاليف مالية على الأجانب أو تعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها . أما النوع الأول مما يستثنى من اختصاص الجمعية العمومية فلا ينفذ قبل أن يعلن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لا يلقى على عاتق الأجانب تكاليف ظالمة . وأما النوع الثانى . فمن شأنه أن يدخل فى الواقع تعديلا على تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول. ولا ينبغى إذن أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه .

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد الجنايات إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره . وفى مشاريع القوانين التى وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢) ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغى أن يخرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لا غنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى. على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة اليها.

وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة "أجنبى" وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة . فإذا كان التعريف الذى يستقر عليه الرأى أضيق من التعريف الوارد فى مشروع القانون رقم ١ سنة ١٩٢٠. فيصبح من الضرورى أن تشمل المسائل التى يحاط المستشار القضائى بها علما : كل ما يختص بأداء القضاء فى الدعاوى التى يكون فيها مصلحة لأى أجنبى. لا أن تقتصر هذه المسائل على ما كانت المصلحة فيه لأجنبى تابع لإحدى الدول صاحبة الامتيازات .

والثانية منها أن يزاد عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها. ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج اليهم للتمكن من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرض وعلى كل حال فإن المستشار القضائى الذى تعينه الحكومة المصرية طبقا لنصوص مشروع المعاهدة. سيرجع إليه طبعا لاستشارته فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة والأعضاء الأجانب فى نياباتها .

نوفمبر سنة ١٩٢٧

---

(٦) مشروع مذكرة ثانية

من الحكومة البريطانية إلى رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظرها فى إصلاح نظام الامتيازات

(وهذه المذكرة تختلف عن سابقتها فى المواضع التى وضع إلى جانبها خط)

حضرة صاحب الدولة

جاء فى المادة السابعة من مشروع المعاهدة التى تناقشنا فيها ما يأتى :

" يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر. للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به فى مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر " .

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الإصلاح وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد فيما إذا أصبحت المعاهدة التى تدور المناقشة عليها الآن نافذة .

وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات لحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى القطر المصرى . لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن .

وإنى لمستعد لأن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للإصلاح المزمع إدخاله على نظام الامتيازات اذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية الى المحاكم المختلطة .

ومما لاريب فيه أن ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية، وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط . على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم .

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة، ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية مالم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة . وأتوقع أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تكون مستعدة لأن تقبل اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى تكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن من الضرورى أن يحاكم المصريون المتهمون بجرائم سياسية ضد الأجانب أمام المحاكم المختلطة . وتجنبا لصعوبة الفصل فى أى مسألة معينة فيما إذا كانت الجريمة سياسية أو غير سياسية . يجب أن يوضع نص يقرر أنه كلما وجد لدى النائب العمومى أمام المحاكم المختلطة أسباب للاعتقاد بأن الجريمة المنسوبة الى مصرى هى جريمة سياسية فتكون القضية من اختصاص تلك المحاكم وتنظر فيها بناء على ذلك .

وفى حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الأجانب . تؤلف لجنة صغيرة يناط بها إبداء الرأى الذى يبنى عليه استعمال حق الملك فى العفو ويكون تأليفها من وزير الحقانية والمستشار القضائى وشخص ثالث . ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدى رأيها للملك فيما يختص بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب فى القطر المصرى .

والمتبع الآن هو أنه من الضرورى لجعل التشريع المصرى منطبقا على رعايا الدول صاحبة الامتيازات فى القطر المصرى أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصرى بأجمعه إلا ما تعلق منه بفرض تكاليف مالية على الأجانب أو تعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها

أما النوع الأول مما يستثنى من اختصاص الجمعية العمومية فلا ينفذ قبل أن يعلن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لا يوجد تمييزا ظالما بالنسبة للأجانب . وأما النوع الثانى فمن شأنه أن يدخل فى الواقع تعديلا على تسويه اتفاقية تمت بين مصر والدول . ولا ينبغى اذن أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه .

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة ومواد الجنايات إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره . وفى مشاريع القوانين التى وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى

هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢) ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغى أن يخرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة

وهناك مسائل أخرى لا غنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد عن الاشارة اليها .

وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة "أجنبى" وذلك فيما يتعلق بالتوسع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة . وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضائها كل شخص فى مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية . وإنى لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوما أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات أثناء يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع أثناء الحرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ من التغييرات فى السيادة .

ومن جانب آخر فإن المستشار القضائى يضع نفسه تحت تصرف الحكومة المصرية . فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بأداء القضايا التى يكون لأجنبى فيها أيا كان مصلحة . لا فيما يتعلق فقط بالمسائل التى تكون فيها مصلحة لأجنبى خاضع لقضاء المحاكم المختلطة .

أما المسألة الثانية فأن يزداد عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها . ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج اليهم للتمكن من القيام بواجبات الوظيفة على وجه مرض . وبطبيعة الحال سيرجع إلى المستشار القضائى لاستشاراته فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة والأعضاء الأجانب فى نياباتها .

٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧

---

(٧) رسالة سير أوستن تشمبرلن

بإبلاغ المشروع النهائى بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧

حضرة صاحب الفخامة

١ — إن المناقشات التى دارت بينى وبين ثروت باشا . كانت فى الواقع انتهت عند ما تركتما لندن عائدين إلى مصر . ولكن الوقت لم يمكنى من الحصول على قرار نهائى من حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى بشأن الصيغة التى وضع بها مشروع المعاهدة على أثر ما جرى طويلا بيننا من تبادل الآراء الودى .

٢ — على أنى قد استطعت أن أخبركم قبل مبارحتكم مارسيليا على نفس الباخرة التى أبحر عليها دولته . بأنه فيما عدا وضع نص مرض يثبت ما اتفق عليه فى أمر نقطة ذات أهمية ثانية انتهيت فيها مع ثروت باشا إلى رأى من حيث المبدأ . وفيما عدا موافقة حكومة حضرة صاحب الجلالة فى المستعمرات الحرة وفى الهند (وهذا ما نعده ضروريا كما سبق أن بينت ذلك لدولته) . فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى مستعدة لقبول المعاهدة بالصيغة التى قر الرأى عليها ؛ كما أنه كان من المفهوم بيننا أن يعلق اعتمادها على مصادقة برلمان كل من البلدين عليها .

٣ — وإنى لنى غنى عن الإشارة إلى أن المعاهدة بالصيغة التى قر الرأى عليها نهائيا تختلف فى عدة مواضع مهمة عن المشروع الذى قدمته فى بادئ الأمر إلى ثروت باشا من قبل حكومة صاحب الجلالة فإنها تتضمن تساهلات عظيمة سلمت بها حكومة جلالته نزولا على رأى ثروت باشا ومراعاة للشعور المصرى . بغية الوصول إلى اتفاق وذلك بعد أن سمعت ما أبداه دولته من البيانات وقد قرر ثروت باشا أكثر من مرة أن حكومة حضرة صاحب الجلالة كانت تقابل وتبحث اعتراضاته واقتراحاته بروح الصداقة والعطف ، كما أننى أذكر بارتياح ما كان دولته يبديه من نفس الروح ومن بعد النظر وصادق الرغبة للوصول إلى اتفاق .

٤ — ويجب أن يعد مشروع المعاهدة فى صيغته الحالية كأنه معبر من الجانبين عن الحد الأقصى الذى يستطيع كل من الطرفين أن يتقدم إليه رغبة فى ملاقاة الآخر . ذلك ما كان مفهوما بيننا وعلى هذا الشرط فقط أمكننا أنا وثروت باشا أن نبلغ هذا المدى البعيد فكان من نتيجة ذلك أن لا سبيل إلى إجراء تعديلات أخرى . وأن المعاهدة يجب أن تقبل كما هى أو ترفض كما هى .

٥ — ويذكر دولته ما عانيته من الصعوبة فى سبيل الموافقة . ولو بصفة شخصية ومؤقتة على العبارة الواردة فى أوائل المادة السابعة ، أشير بذلك إلى الجملة الآتية : "ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر... ... " .

فلقد كان يشغلنى أن تثير هذه العبارة فى المستقبل فكرة أنها تقضى حتما على حكومة حضرة صاحب الجلالة فى وقت ما — مهما يكن بعيدا — بأن تعقد مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لدولته إننى وإن كنت لا أرغب البتة فى أن أقف حجر عثرة فى سبيل عقد مثل هذا الاتفاق إذا أصبح يوما ما مستطاعا . إلا أننى لا أريد أن يقع أى لبس فى وثيقة . لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية فى نظر البلدين . وإن حكومة حضرة صاحب الجلالة لا يسعها الارتباط بأى تعهد صريح أو ضمنى بسحب جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر . وتكليف الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط مواصلات الإمبراطورية . حيث تخترق هذه الخطوط الأراضى المصرية أو تمر عليها . غير أن دولته قد أكد لى أنه لم يرم بالعبارة التى اقترحها على إلى هذا القصد ولا إلى هذا المعنى .

وقال لى إنه يؤمل ، إذا ما اعتمدت المعاهدة ، أنه قد يأتى يوم تشعر فيه حكومة حضرة صاحب الجلالة من أسباب الأمن بما يجعلها تعهد فى أمر الدفاع عن مصر وحماية المصالح البريطانية فيها إلى الحكومة المصرية ، كما أنها شعرت من أسباب الأمن بما جعلها تعهد بحماية مثل هذه المصالح فى المستعمرات الحرة إلى حكومة تلك المستعمرات نفسها . وإن دولته ليدرك على كل حال أن هذا اليوم بعيد. ويكتفى أن يترك لحكومة حضرة صاحب الجلالة مطلق التصرف فى تقرير ذلك إن جاء يومه ، وكل ما يطلبه هو ألا تسد حكومة حضرة صاحب الجلالة الباب فى سبيل إمكان تحقيق أمنية مصرية. إذا تيقنت هذه الحكومة نفسها فى يوم مستقبل أن لا خطر، بالنظر إلى طبيعة العلاقات التى تربط مصر بانجلترا، من إمكان اتخاذ مثل هذه التدابير

٦ — فبناء على هذا التأكيد قد رضيت بتعضيد مطالب ثروت باشا لدى الحكومة البريطانية ومما يجب ذكره أن زملائى لأول وهلة كانوا يشاطرونى هذا الخوف للسبب نفسه الذى أبديته لدولته وهو الرغبة فى اجتناب استعمال أية عبارة يمكن أن تفسر فى المستقبل، ممن يجهلون ما دار بينى وبين دولته ، بما يعد إلزاما لحكومة صاحب الجلالة بأن تعقد فى زمن يتفاوت قربه. اتفاقا من هذا القبيل ، وقد أحطت حكومة حضرة صاحب الجلالة علما بما أبداه لى ثروت باشا من البيانات فى هذا الشأن ، وبناء على هذا التفاهم، وعلى تأكيدات دولته قبلت حكومة حضرة صاحب الجلالة النص الذى اقترحه .

٧ — ويشتمل المشروع على نقط أخرى . كانت موضوع بحث جدى طويل بينى وبين ثروت باشا، ولما كانت هذه النقط خارجة عن دائرة التعليمات التى أعطيت لى فقد اضطررت إلى الاحتفاظ بها على وجه التعيين لعرضها على مجلس الوزراء ، وسيرى دولته أن حكومة حضرة صاحب الجلالة قد تجاوزت عن الاعتراضات التى أثارتها معربة بذلك عن صادق رغبتها فى جعل المعاهدة بحيث يستطيع ثروت باشا أن يؤيدها لدى الحكومة المصرية والشعب المصرى بكل ثقة وبلا تحفظ .

٨ — وقد يكون دولته فى حاجة إلى أن أكرر له ما سبق أن أكدته له وأكده هو لى . من أن العبارات : " المعمول بها " و " الموجودة " و " الحالية " و " المقررة أصلا " وما يماثلها الوارد ذكرها فى الملحق، تتعلق بالشروط التى كان معمولا بها وقت المناقشة فى المشروع فهى لا تتناول أى تعديل فى هذه الشروط من الطرفين يطرأ بين ذلك الوقت وتاريخ اعتماد المعاهدة .

٩ — ويروق لى الآن أن أحيط فخامتكم علما بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى. بعد أن خابرت حكومة حضرة صاحب الجلالة فى المستعمرات الحرة وفى الهند قد قبلت المشروع الذى قر الرأى عليه بيننا . والمرفقة صورته بهذا الكتاب. وأنه رخص لكم بتوقيعه

عن حكومة حضرة صاحب الجلالة . حالما يستطيع دولته التوقيع عن الحكومة المصرية . وأملنا وطيد بأننا بهذه المعاهدة التى تصون كرامة الشعبين على السواء ، وتحقق لمصر حريتها واستقلالها والمنزلة اللائقة بها بين الأمم ، وللإمبراطورية البريطانية حماية مصالحها الحيوية وتعهد تها الدولية ، وضعنا أسسا متينة للصداقة وحسن التفاهم بين مصر والإمبراطورية البريطانية فى المستقبل .

وأرجو منكم أن تتلوا هذا الكتاب على ثروت باشا وأن تسلموا إلى دولته صورة منه ؛

الإمضاء : (أوستن تشمبرلن)

ملاحظة — نص المعاهدة المرافقة لهذا هو النص الإنجليزى وهو النص الذى يوقع و يرجع اليه وذلك طبقا لما تم الاتفاق عليه بينى و بين ثروت باشا . ولتسهيل مهمتكم عند المناقشة فى الموضوع مع دولته أرسل لكم أيضا الترجمة الفرنسية

المشروع النهائى

ان حضرة صاحب الجلالة ملك مصر :

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى و إيرلندا والأراضى البريطانية فيماوراء البحار و إمبراطور الهند :

رغبة فى توثيق عرى الصداقة ، وحرصا على حسن العلاقات ودُوامها بين البلادين ؛

و بما أنه يقتضى ، تحقيقا لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلادين تعيينا دقيقا . وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المعلقة . وهى المسائل التى رأت حكومة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

ورغبة فى قطع السبيل دون إمكان التدخل فى إدارة مصر الداخلية ؛

ونظرا إلى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — فى مصلحة كلتا الحكومتين المتعاقدتين — تعاونهما الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك — واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها ؛

قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين عنهما وهم :

... ...

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض الكامل وتبينت صحة هذه الأوراق ، قد اتفقوا على ما يأتى :

مادة ١ — يعقد بين الطرفين المتعاقدين محالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما .

مادة ٢ — يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة . أو موقفا يجوز أن يفضى الى إثارة صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية . كما يتعهد بألا يسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى يتبعها فيها حضرة صاحب الجلالة البريطانية وألا يعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية .

مادة ٣ — إذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه فى حالة حرب للدفاع عن أراضيه أو لحماية مصالح بلاده ، يقوم فى الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لإنجاده بصفة محارب ، وذلك مع عدم الإخلال بما نص عليه من الأحكام فى ميثاق جمعية الأمم .

مادة ٤ — إذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل فى خطر ما بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وإحدى الدول الأجنبية من حسن العلاقات . أو أن تهدد حياة الأجانب وأموالهم فى مصر يتشاور جلالته فى الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاتخاذ أنجع الوسائل لحل الاشكال .

مادة ٥ — لأجل تحقيق المعاونة بين الجيشين المنصوص عليها فى المادة الثالثة تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعلم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش الانجليزى . واذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ٦ — إذا تهدد حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب أو إذا وجد فى حالة حرب ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب ، أى مساس بحقوق مصر ومصالحها ، يبذل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية فى الأراضى المصرية كل ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدة بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

مادة ٧ — تحقيقا وتسهيلا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية وريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبقى فى الأراضى المصرية من القوات

المسلحة ماترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانيه ضرورة وجوده لهذا الغرض . ولايكون لوجود هذه القوات مطلقا صفة الاحتلال . ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة . يعيد الطرفان المتعاقدان النظر فى مسألة المكان الذى تستقر فيه تلك القوات مسترشدين فى ذلك بما يكونان قد أحرزاه من الخبرة فى تنفيذ أحكام هذه المعاهدة . وفى حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم . وإذا لم يكن قرار جمعية الأمم موافقا لمطالب الحكومة المصرية . جاز بناء على طلبها وبالشروط نفسها . إعادة النظر فى المسألة فى آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور .

مادة ٨ — نظرا لما بين البلادين من روابط الصداقة ، ولما تنشئه هذه المعاهدة من التحالف تخول الحكومة المصرية بوجه عام للرعايا البريطانيين الأفضلية على غيرهم . فى حالة استخدام أجانب بصفة موظفين .

ولا يعين من رعايا الدول الأخرى . إلا إذا لم يوجد من الرعايا البريطانيين من يكونون حائزين للمؤهلات والشروط المطلوبة .

مادة ٩ — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر . للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر .

مادة ١٠ — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر فى جمعية الأمم ويعضد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض . وتصرح مصر من جانبها بأنها مستعدة لقبول الشروط المطلوبة للاندماج فى تلك الجمعية .

مادة ١١ — بالنظر الى العلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين الحكومتين المتعاقدتين يمثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى بلاط حضرة صاحب الجلالة ملك مصر سفير . يعتمد بحسب الأصول المرعية ، ويخوله حضرة صاحب الجلالة ملك مصر حق التقدم على أى ممثل أجنبى آخر .

مادة ١٢ — لا تخل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التى تنجم . أو يجوز أن تنجم . لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم .

مادة ١٣ — الترتيبات التى يقتضيها تنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة واردة فى الملحق المرفق بها . ويكون للملحق ما للمعاهدة من حيث النفاذ وتكون مدته مدتها .

مادة ١٤ — إنه وإن يكن كلا الطرفين المتعاقدين على يقين من أنه . مع الإيضاحات السابق الإشارة إليها عن طبيعة العلاقات بين البلادين . لا يحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما إلا أنهما رغبة فى الحرص على حسن علاقتهما قد اتفقا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام ولم يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

تعتمد هذه المعاهدة ، و يكون تبادل الاعتماد ، ... ... فى أقرب وقت .

بناء على ذلك قد وقع (المفوضون) هذه المعاهدة ووسموها بختمى الفريقين ، ...

صدرت فى ... ... من نسختين بتاريخ ... ...

الملحق ١

(ا) مالم يتفق مقدما بين الطرفين المتعاقدين على العكس ، يحتفظ فى الجيش المصرى مدة العشر السنوات المشار إليها فى المادة السابعة من المعاهدة . بموظفين بريطانيين من الدرجات الموجودة الآن فى وظائفهم الحالية و بالشروط المنصوص عليها فى العقود المعمول بها .

(ب) لا تدرب الحكومة المصرية رجال الجيش المصرى فى الخارج إلا فى بريطانيا العظمى وتتعهد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بقبول كل بعثة توفدها الحكومة المصرية لهذا الغرض إلى بريطانيا العظمى .

(ج) تكون أسلحة الجيش المصرى من نفس الطراز المستعمل فى الجيش البريطانى . وتبذل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها إذا طلبتها منها الحكومة المصرية لتسهيل توريد تلك الأسلحة من بريطانيا العظمى .

(د) تحتفظ القوات البريطانية فى مصر . بما تتمتع به الآن من مزايا وامتيازات . وتضع الحكومة المصرية مجانا . تحت تصرف تلك القوات . الأراضى والمبانى التى تشغلها الآن وذلك إلى أن يغير المكان الذى تستقر فيه تلك القوات . عملا بالفقرة الثانية من المادة السابعة من المعاهدة . وعلى أثر هذا التغيير تعود الأراضى والمبانى التى تجلو عنها القوات الى حوزة الحكومة المصرية . على أن تضع الحكومة المصرية مجانا تحت تصرف تلك القوات ما يعادلها من الأراضى والمبانى فى الجهات التى تنقل اليها .

(هـ) تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومترا على كل من جانبي قناة السويس مالم يقرر الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما مايخالف ذلك . على أن هذا الحظر لايسرى على قوات كل من الطرفين المتعاقدين، ولا على ماهو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها .

الملحق ٢

(ا) تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا ماليا تخوله فى الوقت الملائم السلطات التى يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين . ويحاط علما بكل مشروع تشريعى مما يقتضى الآن مصادقة الدول ذوات الامتيازات ليكون نافذا على الأجانب . ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها .

(ب) بالنظر إلى تعديل النظام القضائى المنصوص عليه فى المادة التاسعة من المعاهدة تعين الحكومة المصرية بالاتفاق أيضا مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا قضائيا يحاط علما بكل مايمس أداة القضاء فيما يتعلق بالأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها .

(ج) إلى أن يجرى العمل بإصلاح نظام الامتيازات المنصوص عليه فى المادة التاسعة من هذه المعاهدة. على أثر مايعقد من الاتفاقات بين مصر والدول ذات الشأن . لاتغير الحكومة المصرية فى عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الذين يشتغلون الآن بإدارة الأمن العام والبوليس إلا بعد الاتفاق على ذلك مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

---

(٨) استيضاحات

عما تقصده الحكومتان المتعاقدتان ببعض عبارات مشروع المعاهدة ، مقدمة من الحكومة المصرية

الفقرة الثالثة من التمهيد — يستبدل بالعبارة الآتية : " وذلك بحل و بتحديد المسائل المعلقة الخ " عبارة : " وذلك بتحديد المسائل المعلقة وحلها الخ " ذلك أن تحديد هذه المسائل يجب أن يسبق حلها .

المادة الثانية — المفهوم أن هذه المادة فى إشارتها للصعوبات التى يمكن أن يثيرها موقف الحكومة المصرية، ولمسلك المعارضة للسياسة الانجليزية وللمصالح البريطانية التى قد يلحقها ضرر من جراء اتفاقات مصر ، لم يكن المراد منها غير المسائل السياسية البحتة. وعلى ذلك فإن الحكومة المصرية يظل لها تمام الحرية فى تصرفاتها الاقتصادية والتجارية .

المادة الرابعة — المفهوم أن هذه المادة التى كان يجب أو يجوز أن تلحق بالمادة الثالثة كفقرة ثانية للدلالة على ماهنالك من الارتباط بين الفكرتين الواردتين فى المادتين ، إنما هى متممة للمادة الثالثة ، ذلك أنه بينا تشير المادة الثالثة إلى واجبات انجلترا فى حالة إعلان حرب على مصر تبين المادة الرابعة الأحوال التى قد تستدعى قيام انجلترا بواجباتها المنصوص عليها فى تلك المادة. وهى الأحوال التى تبرر تعهد الحكومة المصرية بمشاورة الحكومة البريطانية. إذ كان الملحوظ فيها اتقاء وقوع الحرب . وقد حصرت هذه الأحوال فى أمرين : أولهما حالة خلاف خطير مع إحدى الدول الأجنبية يخشى ألا يحل إلا بقوة السيف. وثانيهما حالة حدوث فتنة تتهدد حياة الأجانب وأموالهم. بحيث يخشى تداخل إحدى الدول الأجنبية فيها بالقوة العسكرية . وقد كان الغرض من هذه المادة بوجه خاص تحديد الحالات التى تجب فيها المشاورة ليمتنع بذلك إمكان التداخل البريطانى فى غير تلك الحالات .

ويجب التذكير هنا. بأن المشروع البريطانى الأول كان يحتوى نصا (المادة الثامنة) لم يسعنى قبوله لأسبابه، ولما تضمنه من التعميم، ولأن النص الجديد إنما وضع لإرضائى فى هذا الصدد.

المادة السادسة — كانت هذه المادة فى تحريرها الأول تتضمن فى وصف المساعدة عبارة: "التى تقتضيها حالة حليفتين مشتبكتين معا فى حرب" فلم يسعنى قبولها لما يمكن أن تؤدى إليه فى حالة لاتكون فيها الحكومة المصرية فى حرب ولا يتهددها حرب ، من إلزام الحكومة المصرية بإعلان الأحكام العرفية و إغلاق حدودها كلها أو بعضها وشراء المؤن قهرا إلخ، و إذا جاز أن تعتبر هذه التدابير من وجوه المساعدة فلا مشاحة فى أنها من الأسباب الخطيرة للانزعاج والاضطراب فى البلاد ، وعليه فليس فى نية الحكومة المصرية أن تأخذ على نفسها فى هذا الصدد عهدا ما . وماوضعت هذه المادة بصيغتها الحالية إلا لتقرير ماللحكومة المصرية من حرية فى هذا الموضوع .

المادة الثامنة — الغرض من هذه المادة ، كما يخلص من البيانات التى اقترنت بوضعها ، هو اتقاء أن يكون لموظفين أجانب غير بريطانيين نفوذ سياسى أجنبى قد يعرض تحالف البلدين للخطر، ولذلك جاء فى المشروع البريطانى الأول أن تعيين الموظفين الأجانب من درجة مدير فما فوق يجب أن يكون بمشاورة الممثل البريطانى . إذ كانت هذه الطائفة من كبار الموظفين الذين يجوز أن يكون لهم نفوذ سياسى فى إدارة الأعمال العامة هى وحدها التى تثير فى نظر بريطانيا العظمى مثل تلك المخاوف . وقد لاحظت على هذا النص أنه ، فضلا عن أنه يكون تداخلا غير جائز فى إدارة البلاد ، صعب التطبيق فإن أساسه مسألة (كادر) لاثبات لها، وليس بينها و بين النفوذ السياسى الذى يقتضى اتقاؤه أى ارتباط مباشر . وبناء على تلك الملاحظة استعيض عن النص القديم بهذه المادة الثامنة التى تجعل مناط الحكم فى المسألة اعتبارا موضوعيا أدنى إلى القبول. ولكن هذه المادة لاتتعلق طبعا إلا بنفس كبار الموظفين الذين يجوز أن يكون لهم بسبب أهمية مناصبهم نفوذ سياسى .

الملحق ١ (أ)

جاء فى الصيغة الأولى لتحرير هذا النص أن شروط استبقاء الموظفين البريطانيين فى الخدمة هى عين الشروط الواردة فى المذكرات التى تبودلت فى شهر يوليه الأخير بين فخامة المندوب السامى وبينى . ولما كان تبادل هذه المذكرات لم يحصل الا بمناسبة حادث كاد يكدر العلائق الحسنة بين البلدين ، فقد آثرت ألا ألمع إليه أو أذكره فى سياق معاهدة يراد بها توثيق روابط الصداقة والود . على أنه لم يقصد فى الواقع أن يكون للصيغة الجديدة مدلول أوسع مما كان للصيغة السابقة . وقد تبينت فى أحاديثنا مرمى التسوية التى تمت . فيجب إذن أن تفهم العبارة الجديدة على أن من يجب الاحتفاظ به فى خدمة الجيش هو المفتش العام ومساعده فقط ، وعلى أن اختصاصات ذلك المفتش العام تظل محددة كما هى الآن بمقتضى مرسوم يناير سنة ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط وجعله عضوا فيهما .

الملحق ٢ (ج)

كانت هذه الفقرة بحسب المشروع البريطانى الأول تشير إلى موظفى الإدارة الأوروبية والموظفين الأوروبيين ببوليس القاهرة والإسكندرية وبور سعيد . وبعد مناقشة وضعت الصيغة الجديدة ، وكان المفهوم أن عبارتها لا تشمل إلا هؤلاء الموظفين بعينهم مما يترتب عليه أن يبقى اثنان من موظفى إدارة الأمن العام خارجين عن مدلول تلك الصيغة . وقد حددت هذه الصيغة أجل الالتزام بأنه تاريخ العمل بما يتم عليه الاتفاق بين مصر والدول صاحبة الشأن من الاتفاقات بشأن إصلاح نظام الامتيازات المشار إليه فى المادة التاسعة من مشروع المحالفة .

ولا يخرج الحال فى هذا الشأن عن أمرين :

فإما أن تبرم هذه الاتفاقات فى أجل قريب جدا ؛

وإما أن لا تنجح المفاوضات الخاصة بها .

ومادارت المناقشة حوله ووقع التفاهم عليه مع السير جون برسيفال خاصا بقواعد النظام القضائى المستقبل ، هو تعيين بعض الضباط الأجانب بمصر والإسكندرية وبور سعيد ، ليكون منهم بوليس للأجانب يمكن للمحاكم المختلطة من أن تنفذ بواسطتهم أوامر القبض أو الضبط أو التفتيش ، فى الحالات التى ترى فيها أن يكون تنفيذ هذه الأوامر بواسطة ضباط أجانب .

ولم يتفق على شىء بشأن الحالة الثانية . فقد كنت فى الوقت الذى كان الحديث فيه دائرا على هذه المسائل أتوقع أن تعالج المعاهدة السياسية وإصلاح الامتيازات معا وفى الوقت واحد . ولكن وقد عرض بعد ذلك أنه يجب إمضاء المعاهدة السياسية قبل المفاوضة فى شأن الامتيازات وجب تدبير حل لتلك الحالة الثانية .

إصلاح نظام الامتيازات — أما المسائل التى أثارها كتاب وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ... نوفمبر سنة ١٩٢٧ فى صدد تعديل نظام الامتيازات الأجنبيه فيهمنى أن أدلى بشأنها بالإيضاح الآتى :

١ — بالنسبة لاختصاص المحاكم المختلطة بنظر الجرائم السياسية التى تقع من مصرى على أجنبى متمتع بالامتيازات أود أن أبدى قبل كل شىء أن المقصود إنما هو جريمة القتل الناشئة عن سبب سياسى دون أى جريمة أخرى . ولست أقصد بالاعتراف للنائب العمومى لدى المحاكم المختلطة بالحق فى وصف جريمة قتل ما بأنها سياسية أو غير سياسية أن أعترف له بحق البت نهائيا فى ذلك الموضوع فلقاضى التحقيق ومحكمة الجنايات إذا رأيا أن سبب الجريمة سياسى أن يقررا عدم اختصاصهما . وتنحصر مهمة النائب العمومى إذن فى أمر واحد هو أن يصدر قرارا ابتدائيا لا يرمى لأكثر من تحديد الاختصاص مؤقتا وذلك تجنبا لتعطيل التحقيق بسبب اختلاف وجهات النظر فى أمر الجهة القضائية المختصة .

٢ — أما ما يتعلق بالتشريع الذى يطبق على الأجانب فإن المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط تعتبر أنها القاعدة لكل تشريع لا يكون تشريعا محليا . وتكون مهمة الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة الاستيثاق من أن التشريع الذى يعرض عليها ليس بحيث لا يتفق مع المبادىء المشتركة للتشريع فى بلاد الدول ذوات الامتياز .

وفيما يختص بالتشريع المالى يجب ألا يستعمل حق المعارضة — الذى أرى نفسى مستعدا للاعتراف به — الا بالنسبة للقوانين التى تقرر فرقا فى المعاملة[1] لغير مصلحة الأجانب كما يجب أن يشترط فيه :

أولا — ألا يستعمل إلا بناء على تقرير تضعه هيئة مشكلة لهذا الغرض . وتكون الحكومة المصرية ممثلة فيها . كأن تكون مثلا لجنة مؤلفة من أربعة أعضاء اثنان منهم مصريان ، وثالث يمثل الدول الكبرى ، ورابع يمثل الدول الصغرى .

ثانيا — أنه لا يوقف تنفيذ التشريع إلا استعمال حق المعارضة فعلا .

ثالثا — أن يقرر للحكومة المصرية حق الطعن فى ذلك الاستعمال أمام هيئة دولية تكون عصبة الأمم أو محكمة لاهاى .

---

(١) المفهوم أنه لا يعتبر تفريقا فى المعاملة أن ضريبة متساوية لجميع تكون أثقل أثرا على الأجانب لأنها تفرض بالنسبة لحالات أو أعمال أخص بهم أو أكثر تحققا عندهم .

ويقتضى أن يلاحظ هنا أن جواز رفع الأمر الى هيئة دولية عندما ترى الحكومة المصرية أن حق المعارضة استعمل على غير وجهه كان يرجع فى المشروع الذى قدمته الى أن الأحكام الخاصة بحق المعارضة كانت سينص عليها فى المعاهدة نفسها. فكان يجب لذلك أن يسرى عليها حكم المعاهدة الختامى بشأن تفسير أو تأويل أحكام المعاهدة عند الخلاف بحسب ميثاق عصبة الأمم.

فإذا رئى لمناسبات أخرى. أن توضع الأحكام الخاصة بحق المعارضة فى اتفاق آخر. فيجب احتفاظا بالمعنى المتقدم. أن ينص صراحة فى ذلك الاتفاق على حق الحكومة فى الطعن فى استعماله دون أن يكون فى هذا النص ابتداع شىء جديد .

---

(٩) رسالة سير أوستن تشمبرلن الأولى الى دولة ثروت باشا

(سلمت فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

لم يفتنى إرسال بيان محادثاتنا الأخيرة إلى السير أوستن تشمبرلن، وردا عليها طلب إلىّ الوزير أن أنقل إلى دولتكم هذه الرسالة. وهذه ترجمتها الفرنسية .

" وافانى اللورد لويد بالملاحظات والاستيضاحات التى قدمتموها دولتكم خاصة بالمعاهدة وبالمذكرة الملحقة بها المتعلقة بإصلاح الامتيازات .

ولقد تذكرون أنه ، فى المذكرة التى سلمت إلى المسترسلبى بباريس فى شهر أغسطس الماضى والتى تضمنت ملاحظاتكم على المشروع البريطانى الأول ، عنى بوجه خاص بالإشارة الى فضل اعتماد بريطانيا العظمى على شعور الثقة المتبادلة التى تنجم من التحالف. على أى تدبير قاطع جاف من تدابير الضمانات . وقد كان لهذه الحجة أثر بالغ فى نفسى. وأظن دولتكم تسلمون بأن ذلك الأثر بين فى الصيغة النهائية للمعاهدة ، لذلك يلوح لى أن ما تعرضونه الآن. من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تحدد مقدما ما سوف يكون تفسيرها لبعض مواد المعاهدة فى ظروف فرضية ، يتعارض مع المبدأ الذى استندتم إليه . وإذا كان يجب أن تثق بريطانيا العظمى بمصر فيجب كذلك أن تثق مصر ببريطانيا العظمى .

وفضلا عما تقدم فإن تأويلات أحد المتعاقدين لا تلزم طبعا المتعاقد الآخر مقدما ، ثم إن احتمال قيام خلاف فى الرأى أمر شائع فى جميع الاتفاقات الدولية التى من هذا النوع ، ولا يمكن بصفة قاطعة تفاديه بالمعاهدة . على أن المعاهدة نفسها وصفت العلاج لذلك بما جاء فى مادتها الرابعة عشرة وهى التى تقضى بأن تعرض أمثال هذه الخلافات فى التأويل على مجلس عصبة الأمم وأود أن أذكر لدولتكم أنه عندما وقعت معاهدات لوكارنو. أبدى كثيرون مخاوفهم من أنه سيحتاج فى المعضلات والمسائل الشائكة التى تعرض لها تلك المعاهدات ، أن يرجع باتصال الى مجلس

عصبة الأمم لاستصدار أحكام تفسيرية . ومن أنه سيترتب على ذلك تفويت الغرض من هذه المعاهدات . على أن هذه المخاوف لم يتحقق شئ منها أصلا . ورغما من مرور عامين على توقيع المعاهدات فإن ما أوجدته بين الدول ذات الشأن من زيادة حسن التفاهم، وتوثيق علاقات الصداقة والإخلاص، أغنى عن الرجوع الى عصبة الأمم. وإن لنا بكل تأكيد أن نرجو أن يؤدى عقد معاهدتنا إلى مثل تلك النتائج .

ومع ذلك فإنى أقدر تماما رغبة دولتكم الطبيعية فى أن تكونوا بحيث تستطيعون أن توضحوا بقدر الإمكان لزملائكم مرمى المعاهدة والاتفاقات الملحقة ومعناها . ولقد وافيت اللورد لويد فى عبارات عامة ببيان ما أحدثته ملاحظات دولتكم واستيضاحاتكم من الأثر فى نفسى . وأذنت له فى تبليغها إلى دولتكم وذلك مع مراعاة الاعتبارات المتقدمة . "

---

(١٠) الرد البريطانى الأول على الاستيضاحات المصرية

(سلم فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٨)

رأيتم دولتكم من الضرورى استيضاح المعانى التى تقصدها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من بعض عبارات وضعت فى المعاهدة التى وقعناها . وتعلمون دولتكم أن فى الاتفاقات الدولية التى من نوع الاتفاق الذى وقعناه لا يمكن التفادى عن احتمال وقوع خلاف فى وجهات النظر . على أن المعاهدة نفسها قد احتاطت لهذا فى المادة الرابعة عشرة التى تنص على أن كل خلاف من هذا القبيل يجب أن يعرض على مجلس جمعية الأمم .

٢ — ومع مراعاة هذه الاعتبارات والاحتفاظ بها . قد رخصت لى حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى . بإحاطة دولتكم علما بأنها لم تقصد من المادة الثانية تقييدا لحرية التى تمتعت بها مصر حتى الآن . من حيث عقد المعاهدات التجارية .

٣ — وفيما يختص بالمادة الرابعة فإن الالتزام الذى فرضته على حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بأن يستشير حضرة صاحب الجلالة البريطانية عند حدوث بعض الطوارئ لا يمنع ولم يقصد به أن يمنع ممثلى الدول الأجنبية من حق الاحتجاج لدى الحكومة المصرية كلما تهدد الخطر مصالح دولهم أو رعاياهم . وفى مثل هذه الأحوال لا تحتفظ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بغير حق التدخل حين لا تنجح المفاوضات المباشرة بين الفريقين فى إيجاد حل، وحين تكون ظروف الحال من الخطورة بحيث تجعل حسن العلاقات بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والدولة التى نشب معها الخلاف فى خطر .

فترون دولتكم بلا شك أن الأثر العام الذى تتركه المعاهدة عند النظر فى جملتها . هو أن حق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانيـة فى التدخل لحماية المصالح الأجنبية قد ضيق تضييقا شديدا . وهذا ما فهمته الحكومة البريطانية جيدا وما قصدته .

٤ — ولا تريد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانيـة أن تتشدد فى وجوب إعلان الأحكام العرفية إذا كانت المساعدة والتسهيلات التى وُعدت بريطانيا العظمى بهـا فى الظروف التى افترضتها المعاهدة يمكن تحقيقها بدون ذلك الإعلان .

٥ — ولم تعارض حكومة حضرة صاحب الجلالة فيما مضى فى استخدام خبراء من الأجانب حيث لا يوجد مرشحون بريطانيون لائقون للعمل . وهى ليست راغبة فى تعديل هـذه الخطة ولا هى متشددة فى تفسير المـادة الثامنة تفسيرا يكون غير معقول فى هذا الشأن .

٦ — وتوافق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على وجهة نظر دولتكم . بأن الملحق ٢ (ج) لا يفرض على مصر أى التزام بعد تنفيذ نظام الامتيازات على الوجه المبين فى الملحق المذكور

---

(١١) المكاتبتان المتبادلتان بين دولة ثروت باشا واللورد لويد

فى ٢٦و٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨ فى شأن الإشارة إلى توقيع المعاهدة

من حضرة صاحب الدولة ثروت باشا

إلى فخامة اللورد لويد

عزيزى صاحب الفخامة

لاحظت لدى مراجعة الملخصات التى تفضلتم بإبلاغها إلى جوابا على ملاحظاتى . أن الفقرة الأولى من ملخص مذكرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن الموضحة لرأى حكومة صاحب الجلالة البريطانية ونياتها . بشأن المـادتين الثانية والرابعة من مشروع المعاهدة والملحق رقم ٢ (ج) قد استهلت بالعبارة الآتية :

"رأيتم دولتكم من الضرورى استيضاح المعانى التى تقصدها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من بعض عبارات وردت فى المعاهدة التى وقعناها" .

وقد فهمت دائما أنه لاشك فى أن هذه العبارة لا تفيد أن المعاهدة قد تم توقيعها . لأن المعاهدة التى لم تزل ، كما تعلمون فخامتكم ، موضوع المفاوضة بين سعادة السر أوستن تشمبرلن و بينى لم يقع بشأنها أى تبادل توقيع وأكبر ظنى أن هذه الجملة تصور صيغة البروتوكول الذى يمكن تبادله للدلالة على حقيقة معنى النصوص التى تم الاتفاق عليها . وذلك فى حالة التوقيع على المعاهدة .

ولقد تراءى لى فى الوقت الذى اعتزمت فيه مكاشفة زملائى بنتيجة محادثاتى . وجوب إيضاح معنى تلك الجملة . دفعا لما قد يقع عندهم من سوء التفاهم فى هذا الصدد ؛

القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨ المخلص

الإمضاء : (عبد الخالق ثروت)

من فخامة اللورد لويد المندوب السامى

إلى حضرة صاحب الدولة ثروت باشا

عزيزى رئيس مجلس الوزراء

أشكر لدولتكم جزيل الشكر كتابكم المؤرخ ٢٦ فبراير . وإنى لموافق على أنكم محقون فى اعتبار الجملة "المعاهدة التى وقعناها" التى يتضمنها مشروع الوثيقة المسلمة إلى دولتكم فى ١٠ يناير صيغة تستعمل فى المذكرات التى يتبادلها الطرفان عند التوقيع على المعاهدة لا أنها تفيد أن شيئا قد تم توقيعه ؛

القاهرة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨ المخلص

الإمضاء : (لويد)

---

(١٢) الإجابة المصرية على الرد البريطانى الأول

(سلمت فى ١٦ يناير سنة ١٩٢٨)

أرى التفسير الوارد فى الشطر الأول من الفقرة الثالثة مرضيا . إذ هو يعلق التزام الحكومة المصرية بمشاورة الحكومة البريطانية فى الحالتين المنوه عنهما فى المادة الرابعة ، على شرط أن المفاوضات المباشرة بين مصر والدولة الأجنبية لم تؤد إلى حل المسألة المختلف عليها بينهما ، وأن تكون ظروف تلك المسألة من الخطورة بحيث إنها تعرض العلاقات الحسنة بين مصر والدولة

الأجنبية فقط ، أى بعبارة أخرى أنه يخشى من تدخل عسكرى ، غير أن الشطر الثانى من الفقرة ، وإن يكن قد أريد به تأييد التفسير الوارد فى الشطر الأول منها ، قد يؤدى إلى تأويلات لم تقصد من الجانبين ولذلك يجب حذفه .

وتريد الحكومة المصرية ، عند ما تعقد الحكومة البريطانية بالمساعدة ، إذا وجدت هذه فى حالة حرب أو هددت بوقوع حرب ، أن تحتفظ بحريتها فيما يتعلق بإعلان الأحكام العرفية .

ومع ذلك . فأخذاً بملاحظات السير أوستن تشمبرلن التى جاءت فى إجابته التى قرئت على . يجوز أن يكون مفهوما أن الحكومة المصرية تعلن عند الضرورة الأحكام العرفية إذا استلزمتها مقتضيات الدفاع عن بعض الأراضى المصرية .

---

(١٣) الاقتراح البريطانى الخاص بالبوليس والأمن العام

(سلم فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

إذا تعذر ، فى أثناء الخمسة الأعوام التالية لنفاذ المعاهدة ، الوصول إلى الاتفاق مع الدول ذوات الشأن على إصلاح نظام الامتيازات المنوه عنه فى الفقرة (ج) من الملحق (٢) ، وتعذر أيضا الاتفاق بين حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وبين الحكومة المصرية على تعديل الأحكام الواردة فى تلك الفقرة ، فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تشترك مع الحكومة المصرية فى دعوة مجلس جمعية الأمم ليصدر قرارا فيما يختص بعدد ومركز واختصاصات الموظفين البريطانيين الذين يكونون حينذاك موظفين فى أعمال البوليس والأمن العام ، مسترشدا بالأحوال التى تكون قائمة فى هذا الصدد إذ ذاك . ويكون من المفهوم أن الحكومتين تعتبران هذا القرار اتفاقا بينهما بالمعنى المذكور فى الفقرة (ج) من الملحق (٢) للمعاهدة .

---

(١٤) خلاصة مذكرة

تعتزم الحكومة البريطانية أن ترسلها إلى الحكومة المصرية عند التصديق على المعاهدة إذا رأت الحكومة المصرية الموافقة عليها

(سلمت فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

نصت الفقرة (هـ) من الملحق ١ من المعاهدة على ما يأتى :

تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلو مترا على كل من جانبى قناة السويس . ولم يقرر الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك ، على أن هذا

الحظر لا يسرى على قوات كل من الطرفين المتعاقدين، ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأحيط علم دولتكم . أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على استعداد ، طبقا لهذا النص ، لأن لا تعارض فى استثناءات لهذا الحظر فى حالات الطيران الفردى الذى لا يكون جزءا من خدمة منظمة ، ويكون خاضعا لمراقبة كافية ، ثم لا تعارض فيه الحكومة المصرية ، وفى هذه الحالة يصدر الترخيص اللازم فى كل مسألة على حدتها من السلطة المختصة فى الحكومة المصرية ومن الممثل البريطانى بالقاهرة .

وترغب حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أيضا أن تنبه إلى أنها قد تطلب فى المستقبل موافقة الحكومة المصرية على أن يستثنى من هذا الحظر خدمات طيران مدنى بريطانية قد يرى من المرغوب فيه انشاؤها ، وترجو أن تحصل على تأكيد من الحكومة المصرية بأنها مستعدة للنظر فى أمثال هذه الطلبات بعين الرضا . والحكومة البريطانية من جانبها على استعداد لأن تنظر أيضا بعين الرضا فى كل طلب استثناء من هذا النوع يمكن أن يقدم فى المستقبل لمصلحة خدمة طيران مصرية من النوع نفسه .

---

(١٥) الرد البريطانى

الخاص بالتحديد المطلوب للمادة الرابعة من المعاهدة

(سلم فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

أذن لى أن أحيط دولتكم علما بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية توافق على إلغاء الشطر الثانى من الفقرة الثالثة من المذكرة التى بعثت بها إليكم فى ١٠ يناير خاصة بتفسير بعض مواد المعاهدة والفقرة المشار إليها تتعلق بتفسير المادة الرابعة .

---

(١٦) الرسالة الثانية

من سير أوستن تشمبرلن إلى دولة ثروت باشا

(سلمت فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

وقفتم دولتكم من لورد لويد على وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى المسائل التى أثرتموها دولتكم بشأن ملحق مشروع المعاهدة ، وأنى لواثق أن دولتكم ستتبينون أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أظهرت فيما يتعلق بهذه المسائل وبغيرها من المسائل الخاصة

بنص المعاهدة اعتدالا وسخاء، بلغا بها أنها وافقت فى بعض الشؤون على تأويلات لا يمكن أن يقال إنها مستفادة من مدلول النصوص التى تم الاتفاق عليها بينى وبين دولتكم من عهد غير بعيد، ويجب أن أشير بوجه خاص إلى أنه لن يمكن الاستمرار على هذه الطريقة، وأنه فيما يتعلق بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فإنها قالت كلمتها الأخيرة فى هذا الشأن .

وأنى مستعد للاستمرار فى المفاوضة، قبل التوقيع على المعاهدة وبعد التوقيع عليها، فى تأليف واختصاص البعثة العسكرية البريطانية فى مصر وفى توزيع مياه النيل، وكذلك فى أى مسألة ثانوية من مسائل إصلاح نظام الامتيازات لم تزل معلقة . على أنى أؤكد لدولتكم أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا يمكنها أن تقدر أى مناقشة أخرى بالنسبة لنص المعاهدة نفسها .

٢ — وقد اتفقتم دولتكم معى على أن التسوية التى تضمنتها المعاهدة تعتبر حلا عادلا للصعوبات التى كدرت من وقت لآخر مع الأسف ما يجب أن يكون بين مصر وبريطانيا العظمى من حسن العلاقات .

وقد كنا نؤمل أننا نضمن بهذه المعاهدة لمصر حريتها واستقلالها ومكانها اللائق فى جماعة الأمم، مع المحافظة على المصالح الضرورية لبريطانيا العظمى وللإمبراطورية البريطانية، وعلى تعهداتها .

٣ — وأن ما ستكسبه مصر بهذه المعاهدة من حرية التصرف سيلقى على عاتقها مسئوليات تقابل تلك الحرية .

ويجب أن أذكر دولتكم بأن جانبا عظيما من تلك المسئوليات تتحمله الآن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بمقتضى تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ فإذا رفضت الحكومة المصرية الآن هذه التسوية اضطرت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تشدد وتدقق فى ما احتفظت به فى ذلك التصريح من الحقوق .

٤ — على أنه يصعب على أن أعتقد أن مصر تأبى أن تؤيد المجهودات التى بذلتوها دولتكم لعقد محالفة بين بلدينا . وأرجو دولتكم أن تسرعوا بعرض المعاهدة على زملائكم وأن تباشروا توقيعها فى أقرب وقت .

وتتبينون دولتكم أنه بالنظر إلى عودة البرلمان للاجتماع لا أستطيع، مراعاة لواجباتى فى هذا الشأن، أن أتجنب تقديم بيان مفصل بالمفاوضات التى جرت بيننا. مما يستلزم أن تنشر فى وقت قريب جميع المكاتبات التى تبودلت فى هذا الصدد .

(١٧) رد دولة ثروت باشا على رسالتى سير أوستن تشمبرلن

حضرة صاحب السعادة

تفضل اللورد لويد فبعث إلى منذ زمن برسالة أولى موجهة إلى من سعادتكم و إذا كنت لم أبادر إلى الرد عليها فإنما كان ذلك لأنى رأيت فى استئناف المحادثة مع فخامته فى المسائل التى أثرتها فى اجتماعاتنا السابقة، والبحث عن وجوه للتوفيق بيننا نوعا من الرد، وإنى لا أشاطركم الرأى فى مدلول المادة ١٤ من مشروع المعاهدة. فلا أستطيع تفسيرها على الوجه الذى فسرت به فى الرسالة المذكورة، وعندى أنه يفرض فيها وقوع اختلافات لم تكن متوقعة وقت وضع المعاهدة. لا اختلافات كان يراد من المعاهدة تسويتها. أو بعبارة أخرى كانت معلومة ومقدرة الوقوع قبل وضعها، ولكنى رأيت أن لامحل للاسترسال فى جدل فى هذا الشأن تلقاء التصريح الودى الذى ختمت به تلك الرسالة إذ تفضلتم فاعترفتم فيها صراحة بأن من الطبيعى أن أرغب فى أن أكون بحيث أستطيع أن أبين لزملائى مرمى المعاهدة والاتفاقات الملحقة بها ومعناها .

ومن عهد قريب أبلغنى اللورد لويد رسالة ثانية لم يسعنى أن أتركها من غير رد ، وقبل الرد عليها يجب أن أعرب لكم عن الأثر العميق الذى تركته فى نفسى هاتان الرسالتان بلهجتهما الودية وبما انطوتا عليه من صادق الرغبة فى التقريب بين البلدين .

على أنى أستأذنكم فى أن ألاحظ بادئ بدء أن الاستيضاحات التى وجهتها إلى اللورد لويد لم يكن الغرض منها إبداء اقتراحات جديدة أو استئناف مناقشة اعتبرها الفريقان قد انتهت ، كذلك لم يكن يراد بها تحميل النص مالا يحتمل ، و إنما الواقع أن هذه الاستيضاحات ترجع إلى ظروف وضع نصوص المعاهدة مما يبرر تلك الاستيضاحات تبريرا تاما .

و إنكم لتذكرون أنه على أثر المناقشات الطويلة التى دارت مع سعادتكم ومع المستر سلبى والمستر مرى. أن بعض النصوص مما أريد به التقريب بين النزعات المتعارضة، وبخاصة النصوص التى أثارت فيما بعد الاستيضاحات السابقة الذكر ، لم تكن قد وضعت فى صيغتها النهائية إلا فى الليلة السابقة ليوم سفرى . وكثيرا ما يتفق إذا استعملت فى نص ما ، ألفاظ أو عبارات مبهمة أو عامة (كما هى الحال فى المسائل التى طلب عنها الإيضاح) أن يجىء النص المذكور ملتبسا مما قد يفضى إلى تأويلات مختلفة . على أن العناية باجتناب مثل هذا الالتباس أوجب ما تكون فى وثيقة غرضها الأساسى منع احتمال وقوع أى اختلاف فى المستقبل . وإذا روعيت الحاجة إلى تسكين الخواطر القلقة عندنا. فلن يمكن أن تكون ثمة مبالغة فى أى إيضاح أو فى أى دقة .

فرغبة فى درء المشاكل ولاقتناعى بما لتسكين الخواطر القلقة من الأهمية فى سبيل التوفيق بين البلدين. رأيت منذ عودتى و بعد أن أنعمت النظر مليا فى النصوص أن أبسط للورد لويد مختلف النقط التى يحتاج فيها إلى إيضاح ، وكان من بواعث ارتياحى أن أقرأ فى رسالتكم الأولى إلى تأييدا صريحا لهذا الأسلوب .

فكان لى إذن أن أدهش لتصريح سعادتكم بأن هذه الطريقة لا يمكن أن تستمر. ولدعوتكم إياى فى الآن نفسه. إلى عرض المعاهدة على زملائى قبل أن تسوى أو توضح مسائل مياه النيل والجيش والبوليس .

والواقع أن ما وعدتم ببيانه من الأثر الذى أحدثته ملاحظاتى كان موضوع أحاديث عدة بينى و بين اللورد لويد منذ تسلمت رسالتكم الأولى. بل كان رد سعادتكم فى وقت ما موضوع تلخيص كتابى منه. لم أجده مرضيا فى بعض المسائل وقد أبلغته ملاحظاتى بشأنها كتابة . وعند ذلك رأيت أن الأوفق لمصلحة الطرفين ، تسهيلا وتحديدا للمناقشة ، أن أجعلها كتابية وهذا هو ماحدانى إلى أن أرسل إلى اللورد لويد صورة من طلبات الإيضاح كنت أتخذها فى المناقشات الشفوية بمثابة مفكرة لى ، فليس هناك إذن غير نفس الاستيضاحات التى تقبلتموها سعادتكم قبولا حسنا فى رسالتكم الأولى .

ولشد ما أسفت لأن تكون هذه المحادثات بما تقتضيه من اتصال المراسلات بين لندن والقاهرة سببا لتأخيرى عن استشارة زملائى وزعماء الأحزاب المختلفة . وأظننى شعرت بما شعرتم به بل بأكثر ، من ذلك القلق العميق الذى يحدثه طول السكوت فى النفوس ، وإن لم يكن ثمة مندوحة عن هذا السكوت بسبب الظروف التى جرت فيها هذه المحادثات بين لندن والقاهرة. و بالرغم من أن ذلك القلق كان من شأنه أن يزيد فى صعوبة مهمتى ، فقد أخذت على نفسى دون حرج أو غضاضة مسئولية هذا التأخير ، معتبرا أنه إذا أمكن الحصول على الإيضاحات المطلوبة لم يكن وقتى قد ضاع سدى . والواقع أن هذه الإيضاحات هى فى نظرى حجج لمصلحة المشروع وكنت أرى أن تلك الإيضاحات مع ما تضمنه المشروع من مزايا وفوائد تسمح لزملائى عند عرض المشروع عليهم بموازنة مايبدو لهم فيه غير محبب ، فلم يكن لى إذن إلا غرض واحد. وهو أن مجهود التقريب بين البلدين ، بقدر ما يترجم له و يعبر عنه مشروع المعاهدة ، يقدم على خير وجه يكفل له النجاح .

ولقد كان بوسعى وأنا أطرح المشروع على زملائى أن أصحبه بما أراه من الإيضاحات المستفادة من المحادثات التى قمت بها ، إلا أنه لعلمى أن التفسير الصادر من طرف واحد ليس ملزما للطرف الآخر ، كما لاحظتم سعادتكم ذلك بحق فى رسالتكم الأولى ، فقد حاولت بتلك الاستيضاحات ، لا استئناف البحث فى مختلف المسائل للوصول فيها إلى أكثر مما وصلت إليه محادثاتنا ، و إنما الحصول على تأييد من جانبكم يبرر البيانات والإيضاحات ، التى يسوغ لى بحق أن أعتبرها منطوية فى اتفاقنا ، مترجمة عن حقيقة فكر كل من اشتركوا فى محادثات لندرة .

ومن الملاحظات السالفة تتبينون سعادتكم أنى إذا كنت لم أبلغ المشروع حتى الآن إلى زملائى فإنما ذلك لأنى رأيت من المتعذر تأييد المشروع أمامهم بغير تلك الإيضاحات التى كان يلوح لى تردد اللورد فى الموافقة عليها . ومع ذلك فقد اضطررت على أسف منى عقب وصول رسالتكم الثانية أن أبلغ المشروع إلى مصطفى النحاس باشا وأقول "على أسف منى" لأنى لا أخفيكم أنه مع ترددكم فى الموافقة على الإيضاحات المطلوبة يكون المشروع بحالة لا تستدعى الرضا به .

والواقع أن المسائل الباقية بلا حل هى على وجه الخصوص مسألتا الجيش والبوليس ، ولما كانت الملاحظات التى أبلغتها إلى اللورد لويد بشأنهما هى نفس ما ذكرته فى الملاحظات العامة على المشروع البريطانى الأول وفى مناقشاتى بلندن ، وكانت النصوص قد وضعت بقصد إرضائى فى هذه النقط . فيحق لى أن أفهم أن تلك الملاحظات تضئ وتحدد مدلول النصوص الخاصة بهاتين المسألتين .

والآن وقد استؤنفت المحادثات فسأوافى سعادتكم عن طريق اللورد لويد بمذكرتين تكميليتين فى هاتين المسألتين وكذلك سأشترك مع اللورد لويد فى بحث مسألة المياه التى اتفقنا على وجوب تسويتها مع المعاهدة فى وقت واحد .

ورجائى أن تفضى محادثاتنا فى أقرب وقت إلى الاتفاق النهائى على المسائل التى تحت النظر .

وتفضلوا سعادتكم بقبول الخ... ... ...

١٨ فبراير سنة ١٩٢٨

---

(١٨) مذكرة

عن مسألة الضباط البريطانيين المستخدمين بالجيش المصرى

إن الملاحظات التى قدمتها عن هذه المسألة تحتوى على نقطتين : الأولى هى أن المذكرات التى تبودلت فى شهر يونيه الماضى لم يقصد بها إلا ضابطان بريطانيان هما المفتش العام ومساعده ، والثانية هى أن تلك المذكرات أبدت اختصاصات المفتش العام على الصورة التى قررت بها فى مرسوم يناير سنة ١٩٣٥

ولست أدرى إذا كانت صعوبة الوصول إلى اتفاق على هذا الأمر يتعلق بالنقطة الأولى أو بالنقطة الثانية أو بهما معا . على أنى فى تقرير هذين الأمرين لم أخرج عن نصوص تلك المذكرات التى راعيتها بدقة ، فهل توجد اعتبارات أخرى تدعو إلى تغيير المعنى الواضح لتلك النصوص ؟

أما فيما يتعلق بعدد الضباط البريطانيين فى الجيش فيلاحظ قبل كل شىء أنهم ، فيما عدا المفتش العام ومساعده ، وبعض جاويشية ومستخدمين هم بطبيعة الحال خارج دائرة هذا البحث ، عشر ضباط عدا . ومن بين هؤلاء العشرة طبيبان وخمسة معلمين أو مدربين وثلاثة فى سلك الجيش وهم مدير قسم المهمات ومدير الموسيقى وضابط بهيئة أركان حرب .

وعلى هذا فإنه ، فيما عدا الخمسة المدربين الذين نص على حالتهم ومركزهم فى المادة الخامسة من المشروع التى تتعهد الحكومة بمقتضاها بأنها إذا رأت ضرورة استخدام مدربين من أجانب فتختارهم من الرعاية البريطانية ، لا يتصور أى سبب من أسباب السياسة العامة يدعو إلى التمسك ، فوق المفتش العام ومساعده ، بالخمسة الضباط المرءوسين الآخرين بعد انتهاء مدة عقودهم .

فإذا كانت الفقرة (أ) من الملحق (١) لا يمكن أن تكون قد قصدت لغير استبقاء المفتش العام ومساعده فينبغى بعد ذلك تعيين اختصاصاتهما ، ومن الواضح أن مساعد المفتش العام ليس له اختصاصات خاصة بذاته وانما تحصر اختصاصاته فى مساعدته للمفتش العام فى حدود اختصاصات هذا الأخير وتولى هذه الاختصاصات نفسها عند غيابه .

لم يبق بعد هذا إلا معرفة اختصاصات المفتش العام . وقد بسطت هذه المسألة فى المذكرتين المصريتين المؤرختين ٣ و ١٤ يونيه سنة ١٩٢٧ بما فيه الكفاية . والواقع أنه إذا نظرنا إلى المسألة من وجهة تاريخ مرسوم سنة ١٩٢٥ ، أو نظرنا إليها من وجهة نظام وزارة الحربية بجزء من هيئة وزارية مسئولة ، أو نظرنا إليها أخيرا من وجهة حسن نظام العمل فى مجلس الجيش و لجنة الضباط والمفتش العام عضو فى كليهما ، لا يمكن التسليم بأن يكون للمفتش العام اختصاصات من شأنها أن تعارض أو أن تعطل تصرفات ذلك المجلس أو تلك اللجنة أو تصرفات الوزير المسئول .

وأن مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى كان اسبنكس باشا من العاملين على إصداره لم يزل معمولا به ، وبناء على ذلك ففى حدود ذلك المرسوم يجوز للمفتش العام ويجب عليه أن يباشر اختصاصاته .

---

(١٩) مذكرة

عن الموظفين البريطانيين فى البوليس والأمن العام

عومل هؤلاء الموظفون كغيرهم من الموظفين الأجانب الذين فى خدمة الحكومة بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، والواقع أن كل من كان لهم ، بمقتضى هذا القانون ، أن ينتفعوا بمزاياه قد فعلوا ذلك ؛ ولم يحتفظ بهم فى وظائفهم بعد انقضاء مدة الخيار الذى أعطى لهم إلا بموجب عقود لمدد مختلفة .

وما لم ينكر معنى وآثار ذلك القانون الذى هو من ناحية أخرى معاهدة مبرمة بين انجلترا ومصر فيجب عدلا ألا يكون أولئك الموظفون موضوع أية تسوية فى مشروع المعاهدة .

وهؤلاء الموظفون هم أولى الموظفين بألا يكونوا موضوع حكم خاص فى المعاهدة ، فإنه لما كان الغرض من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ هو أن تسترد مصر حريتها فى أمر الموظفين الأجانب فأول ما يجب أن يتحقق ذلك الغرض فيه و بصدده ، هو البوليس ، إذ كان يعد من أخص أعمال الدولة المستقلة ، وأقواها دلالة ، وأوضحها مظهرا لسلطتها .

لذلك كنت — فيما أفهم من الفقرة (ج) من الملحق (٢) — على يقين من أن هذا النص الذى يتحدث عن حالة إصلاح نظام الامتيازات ، لا يمكن أن يمهد للحكم بشأن الحالة التى لا تنجح فيها المفاوضات الخاصة بذلك الإصلاح . ولوضع هـذه الفقرة أصل وأسباب لا تجعل محلا لأن يستخرج منها أى حجة أو دليل عن أى حالة غير الحالة التى نص عليها فيها .

ولكى ينهض الدليل على أن ذلك الاتفاق يؤخذ منه بطريق الدلالة . أنه يجوز ، فى حالة فشل المفاوضات الخاصة بإصلاح نظام الامتيازات الأجنبية ، الاحتفاظ بالموظفين الأجانب فى البوليس بما لهم من الاختصاصات العامة ، يجب بداهـة أن يفترض أن وجود أجانب فى خدمة البوليس هو بذاته إحدى الضمانات التى يقوم عليها نظام الامتيازات ، وأن المفاوضات فى موضوع إصلاح هذا النظام لن تغفل بناء على ذلك البحث فى المسألة . سواء للاحتفاظ بتلك الضمانة أو لإلغائها أم للاستعاضة منها بقرب قليلا أو كثيرا ، وأنه اذا كان مشروع المعاهدة قد احتفظ مؤقتا بهؤلاء الموظفين ريثما تبرم الاتفاقات مع الدول ، فقد كان الغرض الأساسى من ذلك إدخال الطمأنينة على نفوس الأجانب حتى يتيسر بالاتفاق مع الدول أن يستبدل بالحالة الحاضرة حالة مرضية مثلها .

على أنه لاجدال فى أن مسألة البوليس ليست من المسائل التى يقع عليها و يتحقق بها نظام الامتيازات ، وأن ليس للأجانب حق امتيازها من هذه الناحية ، وأن المسألة ان تنظر فى سياق المفاوضات بشأن إصلاح نظام الامتيازات ، وأنه سواء أنجحت هذه المفاوضات أم فشلت فلن يكون لمسألة البوليس أى أثر فى نجاحها أو فشلها .

إذن فلا يمكن القول بأن الفقرة (ج) من الملحق (٢) تؤدى إلى حل لمسألة البوليس فى عمومها إذ ليس لهذه المسألة صلة بالغرض الوارد فيها .

ولاستبانة مدلول الفقرة المذكورة يجب أن يذكر أنه لما طرحت على بساط البحث مسألة توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد العقوبات ، دعت الحال بالضرورة إلى البحث فى نظام تحقيق الجنايات . واتفقت الآراء فى هذا الموضوع على وجوب إقرار بعض أحكام خاصة تقضى بها الصفة الأجنبية للمتقاضين . وكان من بين هـذه الأحكام بحسب مشروع المسترسل هرست

حكم يخول تلك المحاكم حق تنفيذ أوامر القبض والضبط على الأجانب، وتفتيش منازلهم بواسطة ضابط بوليس من الأجانب ، فكان من المتحتم ، لجعل ذلك ممكن التنفيذ ، التفكير فى استخدام عدد من الضباط فى المحاكم لأداء ما يعهد إليهم من تلك المهام .

وإذا كان الاقتراح باستبقاء موظفى البوليس والأمن العام قد تقدم به المشروع البريطانى الأول من قبل ، وكنت قد دفعته بنفس الحجج والبراهين المبسوطة آنفا . سواء كان ذلك فى الملاحظات العامة أم فى محادثاتنا فى الصيف الماضى ، فقد تراءى لنا للخروج من هذا المأزق أن المحاكم المختلطة لن يكون لها فى تعيين الضباط المذكورين طريقة أمثل من اختيارهم من هيئة الموظفين الحالية فى بوليس المدن والأمن العام . ومع أنه من الواضح أن ليس ثمة ارتباط أصلا بين إصلاح نظام الامتيازات وأعمال البوليس بوجه عام، فقد رأينا أننا إذا جعلنا أجل الاحتفاظ بهؤلاء الموظفين تاريخ الاتفاق مع الدول تكون قد ضمنا التقاء فى الخدمة حينا من الزمن . وقد كان هذا الضمان الذى يجب أن يعد كافيا أقصى ما كان فى وسعى التسليم به . والواقع أن استبقاء أولئك الموظفين بعد عقد المحالفة ، كان على سبيل التساهل من الجانب المصرى. ولم يكن استمرار الحق مكتسب ، فليس من وجه لأن يزعم أن لهؤلاء الموظفين المذكورين أن يبقوا فى الخدمة بحكم المعاهدة لأجل غير مسمى . إذ أن ذلك لا مبرر له .

ولقد اقترح عرض هذه المسألة على جمعية الأمم. ولكن لموح لى أن هذا الحل لا يمكن الحكومة المصرية قبوله ، فإن من حقها اعتبار هذه المسألة من مسائل الإدارة الداخلية البحتة التى ينبغى البت فيها منذ الآن . ولذلك اقترح لحلها وضع نظام لإحلال المصريين تدريجيا محل الموظفين الأجانب فى البوليس والأمن العام. فى مدى ثلاثة أعوام أو خمسة . وتقسيم أولئك الموظفين إلى ثلاث فئات أو خمس بحسب ما تدعو إليه الأحوال . ففى نهاية كل سنة تترك فئة منهم وظائفها ليحل مصريون محلهم فيها . بحيث لا ينتهى العام الثالث أو الخامس حتى يكون كافة الضباط الموجودين فى خدمة الحكومة قد تخلوا عن مراكزهم .

وانى شخصيا أرى أن هذا الحل جائز القبول، وفى مصلحة العمل وفائدته ؛

---

(٢٠) الرسالة الثالثة

من سير أوستن تشمبرلن إلى دولة ثروت باشا

تلقيت الرسالة التى تفضلتم دولتكم بإبلاغى إياها بواسطة اللورد لويد ، وإننى لسعيد أن أستخلص منها أنكم تشاطروننى الرغبة الأكيدة فى الوصول إلى اتفاق فى أقرب وقت ممكن .

لقد أفهمتمونى دولتكم صراحة فى خلال إحدى محادثاتنا الأولى فى الصيف الماضى أنكم تعتبرون إبرام اتفاق بين البلدين ، كالاتفاق الذى وضعنا صيغته فيما بعد ، عملا جليلا يرفع من شأن

واضعه ويعلى من ذكره وتذكرون دولتكم كذلك أنى فى أثناء زيارتكم الثانية لهذه البلاد فى العام الماضى سألتكم رأيكم الصريح فى المعاهدة التى يراد إبرامها . فأجبتم بأنكم تأخذون على أنفسكم العهد بأن تجعلوا كل اتفاق يمكن أن نتفق عليه أمرا ذاتيا لكم وأن تؤيدوه بقوة نفوذكم كما أيد هر شتر يزمان والدكتور لوثر معاهدة لوكارنو . وحملا أبناء وطنهما على قبولها . وقد أوضحت لدولتكم أن نياتى تطابق نياتكم من هذا الوجه وبناء على هذه التأكيدات من جانب دولتكم . وعلى ما اتفقنا عليه من أن النص الذى قررناه نهائيا هو الحد الأقصى الذى لا يستطيع أى منا أن يتجاوزه أو يتنزل دونه ، أمكننى بعد ختام المناقشات أن أكاشف زملائى بنص المعاهدة التى تفاوضنا فيها معا ، وأن أحصل على مصادقتهم عليها . لذلك لم أستطع أن أتبين الأسباب التى حملت دولتكم على تأخير توقيع وثيقة صرحتم منذ شهر نوفمبر الماضى بالموافقة عليها ، تأخيرا ليس من شأنه — بحسب ما أرى — تذليل الصعاب التى أعلم أنها محيطة بكم والتى كنتم ، بحسب ما يؤخذ من تصريحاتكم نفسها ، على ثقة من التغلب عليها .

على أنى لم أستطع فيما يختص ببعض المسائل أن أساير دولتكم فيما جاء بالرسالة التى بعثتم بها إلىّ من التدليل والإشارات فقد وضع الملحق ١ (ا) والملحق ٢ (ج) من المعاهدة عن مسألتى الجيش والبوليس ، واتفقنا فى لندرة اتفاقا تاما على النصوص ، ولهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جدا . ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى ، فلا يمكن أن تكون ثمة مسألة تفسير نصوص . ومع ذلك فرغبة فى إجابتكم إلى ما رأيتم . عرضت حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك . من وجوه التساهل ما لو نفذ لعد مخالفة للنص الذى تمت الموافقة عليه فى لوندرة . أما ما يتعلق بالجيش المصرى فحكومة حضرة صاحب الجلالة مستعدة للمناقشة فى أن تستبدل بالنظام الحالى بعثة عسكرية بريطانية ، وأما ما يتعلق بالبوليس فقد اقترحت بصدده عرض المسألة على مجلس جمعية الأمم بعد زمن قصير لا يتجاوز بعض السنوات وقد عهدت إلى اللورد لويد أن يبسط لدولتكم بإسهاب وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة فى هاتين المسألتين .

أما المسائل الثانوية الخاصة بالامتيازات وتوزيع مياه النيل فقد اتفقنا كلانا على أن نتبادل عند اعتماد المعاهدة مذكرات بتسويتها ، ولقد صرحتم دولتكم بالموافقة على المبادئ الواردة فى المشروعات الملحقة بالمعاهدة ، فإذا كانت التفاصيل بحاجة إلى الوضوح والتحديد فلا بد من مفاوضة بشأنها فى القاهرة ، كما يجب كذلك المفاوضة بشأن بعثة عسكرية بريطانية ، على أنه لا يمكن فى أى حال من الأحوال أن يسرى مفعول التسويات التى ستوضع فى هذا الصدد قبل نفاذ المعاهدة نفسها . أى قبل التصديق عليها . ومفاوضات من هذا القبيل لا يجوز أن يترتب عليها تأخير فى توقيع المعاهدة التى تم الاتفاق على نصها منذ ثلاثة أشهر بين دولتكم وحكومة حضرة صاحب الجلالة .

وكما سبق لى ملاحظته لا أكاد أدرك الفائدة أو الغرض من التأخير إلى ما بعد الآن ، كما أنى أعيد لفت نظر دولتكم إلى أن نشر الوثائق هنا لايمكن تأجيله لمدة طويلة. ولهذا يسرنى ان أقف فى أقرب وقت ممكن على التاريخ الذى عزمتم على توقيع المعاهدة فيه. ليتيسر من جانبنا أن نشتغل بالمعدات اللازمة ، ومع هذا فإنى أرجو أن تعجلوا دولتكم بإبلاغ نص المعاهدة الى زملائكم منعا لتأخير لا لزوم له ٤

٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨

---

(٢١) كتاب

من رئيس مجلس الوزراء إلى اللورد لويد المندوب السامى البريطانى

بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٨

حضرة صاحب الفخامة

أتشرف بإخبار فخامتكم أنه عملا برغبة سعادة السير أوستن تشمبرلن فى الرسالة التى أبلغنى إياها بواسطتكم ، قد عرضت على زملائى مشروع معاهدة التحالف الذى أفضت إليه محادثاتنا فى الصيف الماضى وأحطتهم علما بالأدوار المختلفة التى مرت بها هذه المحادثات ، وبالمذكرات التى تبودلت والمناقشات التى جرت بعد ذلك .

فرأى زملائى أن المشروع لايتفق فى أساسة ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها . ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا .

بناء على ذلك . عهد إلى زملائى فى إبلاغ سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لايسعهم قبول هذا المشروع .

فأرجو من فخامتكم أن تتكرموا بإبلاغ ماتقدم إلى سعادة السير أوستن تشمبرلن . وأن تعربوا فى الوقت نفسه عن خالص شكرى لما أبداه من الاستعداد الودى فى هذه المحادثات منذ بدئها .

وإنى لأغتنم هذه الفرصة لأشكر لفخامتكم أيضا ما لقيته منكم من دلائل الود فى اجتماعاتنا بشأن مشروع المعاهدة ولأعرب لفخامتكم عن عظيم احترامى ٤

الإمضاء (عبد الخالق ثروت)
رئيس مجلس الوزراء

(٢٢) كتاب

من دولة ثروت باشا إلى اللورد لويد ختمت به المحادثات

يا صاحب الفخامة

أتشرف بأن أرجوكم التفضل بإبلاغ الرسالة الآتية إلى صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن :

" تلقيت على يد صاحب الفخامة اللورد لويد الرسالة التى تفضلتم بإرسالها إلى فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ جوابا على رسالتى بتاريخ ١٨ منه وإنى أبادر إلى الإجابة عليها مكررا لسعادتكم صادق شكرى لما أسلفتم من المعاونة وأظهرتم من روح التوفيق فى محادثاتنا ومراسلاتنا .

ولقد أشرت لسعادتكم منذ بدأت هذه المحادثات — وكررت هذه الإشارة مرارا فيما بعد — إلى ما كنت أتوقعه من الصعاب فى مصر لاسيما فيما يتعلق بالمسألة العسكرية ، ولهذا استنجدت بهمتكم وميلكم إلى التوفيق لتعينونى على تقديم مشروع معاهـــدة إلى وطنى يكفل له الحرية فى استعمال الاستقلال ، ويذهب بكل أثر لسوء التفاهم بين القطرين ، ويوطد دعائم الصداقة بينهما ويفيد مصر ثقة انجلترا بها ، ويسمح لها بأن تقدر ، فى استبشار وحسن تفاؤل ، مجىء اليوم الذى لا تأبى بريطانيا العظمى فيه الاعتماد على حلفائها المصريين الأمناء فى أن يأخذوا على عاتقهم الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية بالقطر المصرى . وعلى هـــذا الوجه كانت مسألة وجود الجيوش البريطانية فى بعض جهات القطر المصرى تبدو — بقدر ما يكون قد قدر لها من مخرج محتمل — أدنى للقبول . وتؤذن بحل نفسها . وتذكرون سعادتكم أنى ، تسهيلا للاتفاق بين القطرين ، طالما أعربت عن شديد رغبتى فى الانضمام المعاهدة غير الضمانات الأساسية ، وأن يسقط منها لذلك ماعداها من الضمانات التى ، مع أنها ليست مما لا غنى عنه لانجلترا ، تبدو قيودا لسيادتنا ، وقد تؤثر فى مزايا الاتفاق تأثيرا سيئا .

وتتذكرون سعادتكم أيضا من غير شك . أن المفاوضات الحقيقية كان يجب ، بحسب ما كنا نراه نحن الإثنين ، أن تباشر فى مصر . متى تمت الموافقة مبدئيا على المشروع منى أولا . ثم من زعيم الأغلبية . ورأينا معا أنه صالح لأن يكون أساسا للمفاوضات الرسمية .

نعم قد فهمت من أقوال سعادتكم فى خلال مناقشاتنا أن النتيجة التى وصلنا اليها هى قصارى ماتنزل عنه حكومة صاحب الجلالة البريطانية . وإنى قد اعتبرت هذه النتيجة من ناحيتى صالحة للقبول فى مجموعها . ولكن لعلكم تتذكرون أو لعلكم علمتم من غير شك أن نصوص المشروع وضعت على أثر المناقشات التى دارت فى أثناء زيارتى الأخيرة القصيرة لمدينة لندره . بل إن بعض هذه النصوص لم توضع فى صيغتها النهائية إلا عقب عودتى إلى القاهرة . ولما كان قد أريد

بهذه النصوص التسليم بالاعتبارات التى كنت أبديها ، فقد كان المفهوم طبعا أن يكون لها مدلول المعانى التى اتفقنا عليها ، على أنها فى الواقع تضمنت صيغا يجوز أن تؤول على وجوه مختلفة بل أوّلت فعلا بتلك الوجوه المختلفة .

وقد لاحظت فيما بعد أن سعادتكم تميلون إلى عرض المشروع ، الذى وضع ، بحالته على زعيم الأغلبية وعلى زملائى . فلكى أتمكن فى هذه الحالة من بسط مرامى المعاهدة وحقيقة مدلولها ومن الإجابة على الأسئلة التى لاتلبث أن توجه إلى. رأيت أنه لاغنى عن إيضاح النصوص بحيث يمتنع كل سوء تفاهم بصددها .

ولم يكن بوسعى مع الأسف أن أوافق على ما أشير إليه من ترك ماورد فى المعاهدة من المسائل الغامضة — على أن تطرح بعد التوقيع على المعاهدة لتحكيم جمعية الأمم، فإن المادة الرابعة عشرة من المعاهدة قائمة كما ذكرته لسعادتكم فى رسالتى بتاريخ ١٨ الجارى (فبراير) على فرض إمكان حدوث صعوبات لم تكن متوقعة فى وقت وضعها ، لا الصعوبات الحالية التى يقصد بالمعاهدة تسويتها وحلها .

ومما اغتبطت به أنى ألفيت سعادتكم لم تروا فقط أن موقفى كان له ما يبرره ، بل إنكم تبينتم أن ما أوردته خلال مناقشاتى مع فخامة المندوب السامى بيانا وتأييدا لما ذهبت إليه فى تفسير النصوص كان تصويرا صحيحا لما تبودل من الآراء فى لندره .

ومع هذا . فقد بقيت مسألتان مهمتان لم أتلق بشأنهما البيانات الإيضاحية الملائمة وهما مسألتا الجيش والبوليس . وقد أرسلت إليكم بواسطة فخامة اللورد لويد مذكرتين عنهما أذكر سعادتكم فيهما بوجهة النظر التى بسطتها فى لندرة. وأقترح فى إحداهما بالنسبة لحالة لم يرد بشأنها نص فى المعاهدة حلا مستمدا من روح محادثاتنا ومراميها ، ولقد أوضحت فى الآن نفسه لفخامة اللورد لويد أنه لم يكن بوسعى قبول الحل الذى عرض عن مسألة البوليس. أو قبول تأجيل حل مسألة الجيش إلى ما بعد التوقيع على المعاهدة .

ويسرنى أن أصرح بأن فخامة اللورد لويد أبلغنى عملا برسالة سعادتكم استعداده للمفاوضة فى تأليف بعثة عسكرية كالبعثات الموجودة فى اليونان وتشيكوسلوفاكيا وغيرهما من البلاد المستقلة لتكون الإشارة إليها بديلا من نص المعاهدة الخاص بالجيش .

وعلى أى حال فإنى لم أكن حتى ذلك التاريخ أبلغت نص المشروع ، ولا نتيجة ما تبودل من الآراء منذ عودتى إلى القاهرة ، إلى زملائى ولا إلى زعيم الأغلبية. إذ كنت أرى أننا لم نصل بعد إلى نتيجة حاسمة فى الموضوع .

ولست أنكر أن تبادل الآراء ظل بالنسبة للاسباب التى بسطتها فى رسالتى السابقة أكثر مما كنا نستطيع تقديره له من الوقت ، كما أنى أفهم أن سعادتكم عملا على وضع حد لهذا التأخير قد رغبتم إلى بالحاح أن نتنقل إلى ثانى مرحلة قدرناها للمشروع ، وهى إبلاغه إلى زملائى وإلى زعيم الأغلبية ، دون انتظار لحل المسألتين اللتين عرضت لهما فى مذكرتى الأخيرتين ، مهما يكن من نتائج هذا الإبلاغ . ولما كان زعيم الأغلبية وزملائى قد أعربوا لى من ناحيتهم عن رغبتهم فى الوقوف على المشروع والمذكرات التى تبودلت منذ وضعه ، أيا كانت حالته الحاضرة ، فإنى لم أجد بدا من الرضوخ لتلك الرغبة العامة .

حقا كنت أتمنى أن أصل بالمسائل كلها إلى تمام الوضوح والنضوج ، وأن أصفى مسائل البوليس والجيش وتوزيع مياه النيل . ولقد كان يمكننى بهذا أن أطرح على زملائى ، مشروع اتفاق ، يحل جميع المسائل المعلقة مع الاحتفاظ بمسألة السودان السياسية ، ويتضمن جملة من المزايا المحسوسة ، لا مشروعا يترك معلقا بعضا من المسائل التى تعيرها البلاد بحق أهمية كبيرة جدا ، ويحمل لذلك فى طياته أسباب الاحتكاك والتصادم فى المستقبل .

ولا أستطيع أن أعرب لسعادتكم عن كل ما أحسه من الأسف لفوات تلك الأمنية . على أن أسفى يخففه اقتناعى بأن الجهود التى بذلت من الجانبين فى خلال الأشهر الأخيرة قد ساعدت بالأقل على التقريب بين وجهة نظرنا . وبالتالى على تمهيد الطريق لأن يعقد بين البلدين ذلك الاتفاق الذى كان ولا يزال من أعز أمانى الأمتين " .

وإنى أشكر لكم سلفا ياصاحب الفخامة إبلاغكم رسالتى هذه إلى السير أوستن تشمبرلن وأغتنم هذه الفرصة لتجديد عهد احترامى الفائق .

القاهرة فى ٥ مارس سنة ١٩٢٨

٦ — مفاوضات سنة ١٩٢٩

(محمد محمود — هندرسن)

(١) بيان عن مفاوضات صيف سنة ١٩٢٩
التى أدت إلى مشروع المعاهدة الإنجليزية المصرية

أبحرت من الإسكندرية فى الثالث عشر من شهر يونية قاصدا انجلترا لحضور الحفلة التى رسمتها جامعة أكسفورد لتقليدى لقب دكتور فى القانون المدنى ، وكنت قد أزمعت على أى حال زيارة تلك البلاد فى صيف هذا العام لاستئناف الحديث فى أمور كنا قد بدأناها منذ الشتاء ، واستفتاحه فى أمور أخرى كنت أرى أن آن الأوان لتحريكها وتقديمها خطوات محسوسة .

أما الأحاديث التى كنت أريد استئنافها فهى الخاصة بالامتيازات . وقد يذكر أن الحكومة المصرية كانت دعت إلى عقد مؤتمر ينظر فى بعض تعديلات قضى التطور والعمل على تحقيق مظاهر السيادة الداخلية بإدخالها فى لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وأخصها توسيع اختصاص هذه المحاكم توسيعا جزئيا ليشمل بعض الجنايات والجنح التى كثرت الشكوى من بقائها خاضعة للقضاء القنصلى أو مست الحاجة لإدخالها فى سلطان القضاء المحلى . وقد سكتت المفاوضات بشأن هذا المؤتمر زمنا ، فلما وليت وزارتى الحكم أعادت تذكير الدول بهذه المسألة . ولم يمض زمن طويل حتى وردت أجوبة معظم الدول متضمنة ملاحظاتها . ولما كان أهم تلك الملاحظات متعلقا بإعادة النظر فى نظم التحقيق الجنائية ونظام السجون والنيابة العمومية ، كان من الطبيعى أن ينتقل الموضوع من نقل بعض الاختصاص الجنائى للمحاكم القنصلية إلى نقله كله . ذلك أن البحث فى هذه النظم لا يقتصر أثره على بعض الجنايات والجنح دون البعض الآخر . والواقع أن تعديلها على وجه يحدث الاطمئنان لكفاية القضاء المختلط يسقط كل اعتراض على تعميم الاختصاص الجنائى لذلك القضاء بحيث يشمل الجنايات والجنح جميعا .

وكانت أعمال اللجنة التى شكلت للبحث فى تعديل النظم المذكورة قد تقدمت قبيل سفرى شوطا بعيدا ، وكان ما يقدر لها من التوفيق فى الوصول إلى نتائج مرضية بحيث يبعث فى النفس ثقة بإمكان نقل مسألة توسيع الاختصاص من طور التوسيع الجزئى إلى طور التوسيع الكامل من الوجهة الفنية أو القانونية ، فلم يبق إلا العمل على تحقيق هذه الغاية من الوجهة السياسية . وهو ما كنت أبغى الوصول إليه بمحادثاتى مع وزارة الخارجية البريطانية .

كذلك جرت أحاديث بيننا و بين وزارة الخارجية البريطانية فى أمر الضرائب التى تنوى الحكومة المصرية فرضها على الأجانب . ومع شديد حرص الوزارة على أن تجعل الحديث فى هذا الشأن حديثا فى مبدأ سلطة الحكومة المصرية وحقها ، غير منازعة ولا مدافعة ، فى إخضاع الأجانب لكل ما يفرض على أهل البلاد من الضرائب ، فقد قضت ضرورات المفاوضة بالبحث فى ضرائب معينة مع الاحتفاظ بمسألة المبدأ . وكان لمعالى وزير الخارجية فى هذا الصدد مجهودات مباركة أثناء زيارته لوندره فى شهر أبريل سنة ١٩٢٩ جعلتنى عظيم التفاؤل بحسن النتيجة . وقد كان من أغراض زيارتى تأييد مجهودات زميلى ، وتأكيد آثارها . إذ كنا بإزاء حكومة لم تشترك فى الأحاديث السابقة .

أما الشؤون التى كنت أقصد إلى فتح الحديث فيها لأول مرة فهى اثنان : دخول مصر فى عصبة الأمم ، والسودان .

وقد كان دخول مصر فى عصبة الأمم من أولى المسائل فى برنامج الوزارات التى تعاقبت منذ أعلن استقلال البلاد . غير أن عمل بعضها فى هذا السبيل لم يزد على مجرد الذكر فى خطاب العرش .

وفى وقت من الأوقات . أريد جس نبض دار المندوب السامى لتعرف الطريق التى تلقى بها الحكومة البريطانية مثل ذلك الطلب إذا تقدم من مصر . فكان الجواب على ذلك أن الحكومة البريطانية لا يسعها إلا أن تكرر لمصر ما سبق لها إعلانه إلى سكرتارية عصبة الأمم عندما أبلغت فى سنة ١٩٢٤ بعض الدول ، ومن بينها مصر ، الاتفاق الدولى الخاص بتسوية المشاكل الدولية للانضمام إليه . وقد كان هذا الإعلان شبه تحذير حتى لا تعتبر المسائل المعلقة التى احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من المسائل التى يجوز أن تعالج أو أن تسوى بالطريقة التى قررها الاتفاق الدولى المذكور .

ولقد يظهر أن مسألة دخول مصر فى العصبة لم تتقدم بعد ذلك كثيرا . على أنى كنت أرى أن من مصلحة مصر أن ندفع بها إلى قدر من التحقيق العملى . وإن لم تنل مصر كل ما تطلبه فى هذا السبيل .

كذلك كنت أرى أن الوقت قد آن ، خصوصا بعد أن وضع الاتفاق الخاص بالنيل ، لأن يعاد النظر فيما بقى من آثار الإنذار البريطانى متعلقا بالسودان للرجوع فيها إلى ما كان عليه الحال قبل سنة ١٩٢٤

تلك كانت أغراضى من زيارة لوندره ومقابلة رجال السياسة البريطانيين ، فهى لا تمتد إلى تسوية عامة للمسألة المصرية . ولكنها ترمى ، على أساس تجزئة المسائل المصرية ، إلى تسوية ما كان مرتبطا منها بتنفيذ سياسة الوزارة و برنامجها الإصلاحى من جانب ، و إلى العمل من جانب آخر فى حدود الحالة القائمة على استعادة ما خسرته مصر فى أمر السودان ، وعلى المشاركة الجدية فى الحياة الدولية .

لم يقف بى عند هذه الأغراض، ولم يحل دون تعديها إلى تسوية المسألة المصرية برمتها. ضعف رغبة فى الوصول إلى تلك التسوية، أو شك فى فضل التسوية العامة على التسويات الجزئية، أو تردد، أو تهيب لتلك العقـــدة التى أعيى حلها كبار رجال مصر و بريطانيا، إذ كنت أعتقد أن صعوبات الحل ليست جوهرية، و إنما هى نسبية ترجع إلى الظروف التى قامت فيها المحاولات المختلفة لالتماس ذلك الحل، وأن الظروف قد تواتى فى أى وقت. فيسهل ما كان صعبا. ويعود ميسورا ما ظهر فى حين من الأحيان عسيرا.

و إنما حبب لى الاجتزاء بهذه الأغراض أنها كانت تتصل فى أسبابها ومقدماتها بالسياسة التى انتهجتها للوزارة منذ عام. وكان لى بحق أن أعتقد أن تلك السياسة — بما نشرته فى صفوف السكان من الاطمئنان والسكينة، وأعادته للحكومة من أسباب الثقة والهيبة. وما كشف عنه من آفاق جديدة فى تطور مصر ورقيها — توجب على أن أعمل فى رفق وأناة على مواصلة السير فيها لأبلغ بها غايتها وأصل بها إلى أقصى مداها وأبعد نتائجها. كذلك كان لى أن أعتقد أن نجاح تلك السياسة يسهل على مهمتى تسهيلا كبيرا.

وقف بى أيضا عند حد هـــذه الأغراض المعينة أن الحكم فى بريطانيا انتقل منذ أوائل شهر يونيو من أيدى المحافظين إلى أيدى حزب العمال. وأنى قدرت أن الحكومة الجديدة نظرا لضرورة اعتمادها على معونة أحد الحزبين الآخرين قد تحرج من أن تجعل المسألة المصرية من أولى ما تعالج من المسائل. وأن تستن فيها طريقا يختلف عما استنه الحزبان الآخران فى ماضى حكمهما.

اتصلت إذن بذوى الشأن فى هذه المسائل، وبذلت فى تذليل صعوباتها وتأكيد نجاح مساعى فيها كل ما استطعت من إقناع وقوة، ولكنى شعرت بأن الخطوات التى أتقدمها فى هـذا السبيل دون الجهد الذى أبذله والغاية التى أترسمها بالنجاح الذى يحق لى بقوة مركز الحكومة المصرية فى تلك المسائل المختلفة أن أطمع فيه. ولم ألبث أن تبينت أن مجهوداتى تكون أكثر إنتاجا وأعظم توفيقا لو عالجت المسألة المصرية بالجملة لا بالتفاريق.

وليس من شك فى أنه إذا تحققت الثقة بأن سيسود علاقات ما بين البلدين جو من الوئام والصفاء وأن سينفتح لها عهد جديد يقوم على الصداقة وحسن التفاهم. يكون كل من الجانبين أكثر استعدادا للتساهل فى المسائل الثانوية والتفاصيل. مما يعوق فى أغلب الأحيان الوصول إلى تفاهم صحيح.

سئلت إذن عما إذا كنت أشاطر الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة برمتها فكان جوابى بطبيعة الحال إيجابا. فطلب إلى أن أحدد ما تريده الأمة المصرية لينظر فيما إذا كان من الممكن أن يتسع له صدر الحكومة البريطانية، وألفت نظرى إلى أن المشروع الذى تمخضت عنه المفاوضات بين المغفور له ثروت باشا و بين السير أوستن تشمبرلن فى سنة ١٩٢٧ اعتبر أقصى ما ترضاه الحكومة

البريطانية وإلى أنه لامندوحة من اتخاذه أساسا للحديث ، إذ كان ثمرة أبحاث مستفيضة وجهود صادقة من الجانبين فى سبيل تقريب وجهتى النظر المصرية والبريطانية ، على أن أبين ما آخذه عليه وننظر معا فيما إذا كان ثمت سبيل لتحقيق الاتفاق بين البلدين .

ذهبت إذن أصور ما تريده الأمة المصرية وما تفهمه من استقلال لا يختلط بالحماية أو بالوصاية . أو أى وجه من وجوه التبعية . وأتعقب ما فى مشروع سنة ١٩٢٧ من قصور عن تحقيق تلك الغاية . وقد أستطيع أن أجمل تلك الملاحظات — إن كانت مما يجوز فيه الإجمال — بأن المشروع يترك احتلال البلاد قائما . وأنه لا يمكن فى يقين الناس أن يستقيم للاستقلال معنى أو تتسق له صورة إلا إذا اقترن بزوال الاحتلال ، وأن المشروع بوصف أنه محالفة لا يحقق على وجه كامل تكافؤ ما يجب أن يكون بين البلدين من الحقوق والتكاليف .

طلبت إذن فيما طلبت أن تستعيد الحكومة المصرية حريتها بالنسبة للأجانب فلا يشاركها أحد فى هذا الشأن باسم حماية الأجانب والمسئولية عن أرواحهم وأموالهم . وأن تعدل الامتيازات بما يتفق مع روح العصر وحالة مصر الحاضرة وأن تلغى الإدارة الأوروبية ، وأن تكون سيادة البلاد داخلية أو خارجية فى جملتها وتفصيلها مطلقة من كل قيد فتزول سلطة الضباط البريطانيين فى الجيش ، ولا يبقى المستشاران إلا بمقدار حاجة الحكومة المصرية إلى مشورتهما فيما تعتزمه من مشروعات الإصلاح الواسعة النطاق ويكون لها وحدها حق تقدير هذه الحاجة . ويراعى فى اختيارهما وتعيينهما أنهما موظفان مصريان .

أما السودان فقد طلبت أن تحترم وتنفذ اتفاقات سنة ١٨٩٩ بشأنه مؤقتا . وعلى ذلك يعود إليه قسم من الجيش المصرى كما كان الحال قبل سنة ١٩٢٤ . ويجب أن تنقطع التدابير والإجراءات التى ترمى إلى التضييق على المصريين فيكون شأنهم فى حرياتهم ومصالحهم فى السودان شأن الرعايا البريطانيين . وقرنت هذه التسوية الوقتية بالاحتفاظ بحرية الحكومة فى المفاوضات فى مسألته فى الوقت الذى تراه ملائما .

بعد مناقشات طويلة وعسيرة فى هذه المسائل وفى تأمين المواصلات الإمبراطورية وتنظيم المحالفة بين البلدين ، اتفق على أن تعد وزارة الخارجية مشروعا يضمن جملة ما اتفقنا عليه فى هذه الشئون جميعا . وكان الرأى عندى أن تضمن المعاهدة الأحكام الكلية للتسوية الجديدة وأن يترك البيان والتفصيل لكتب تتبادل بين المفوضين . تصدر تارة عن الجانب المصرى . وطورا عن الجانب البريطانى بحسب ما تقتضيه طبيعة الكتاب .

ولقد حرصت كل الحرص على أن تظل المفاوضات مأمونة العواقب إذا لم تتكشف عن عن نجاح أو اتفاق . فاشترطت ألا يمس مصر أذى أو تضييق إذا تبين لى أن المحادثات لم تثمر اتفاقا مرضيا فرفضته . أو إذا رضيت الاتفاق وعرضته على البلاد فرفضته أو لم تقره .

سلمتني وزارة الخارجية فى ٥ يوليه سنة ١٩٢٩ المشروع الذى وضعته بناء على محادثاتنا ، وهذا المشروع ملحق بهذا البيان ومشار إليه بمشروع (ا) ، فتوفرت مع سعادة عبد الحميد بدوى باشا على دراسته لتبين مطابقة المشروع المكتوب للاتفاق الشفوى ، ولنرى ما إذا كانت الأمانى القومية حققت فيه على وجه مرض . وبدأت بعد ذلك أحاديث جديدة على أساس النص المكتوب انتهت إلى المشروع المعدل . وهو ملحق بهذا البيان ومشار اليه بمشروع (ب) والمقابلة بين النصين تدل بذاتها على وجوه التعديل وما اتخذ من وسائل التدليل على صحته . على أنى لا أرى بأسا من بيان ذلك على وجه الإجمال .

---

(٢) مشروع المعاهدة

فقرة أولى من ديباجة مشروع (ا)

لوحظ على هذه الفقرة أنه يفهم منها أن ثمة التزامات دولية توجب التعاون بين الدول ، والواقع أن ليس شئ من ذلك . وأنه إذا أريد التعاون فإن محله هو تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحفظ سلام العالم . وقد طلب تعديل هذه الفقرة بما يتفق مع هذا المعنى الأخير .

فقرة ثالثة من الديباجة

إنه وإن يكن مفهوم الاتفاق بيننا الا يبقى أى أثر لإنذار سنة ١٩٢٤ ، فمن غير المرغوب فيه أن يشار فى المعاهدة إلى ذلك الإنذار . لما تنطوى عليه هذه الإشارة من الذكريات المؤلمة . خصوصا وأن كل ما نشأ عن الإنذار من الخلافات والمشاكل بين البلدين يدخل فى عموم المسائل المعلقة التى احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

لذلك كله يحسن أن تحذف هذه الفقرة .

فقرة رابعة من الديباجة

أخذ على هذه الفقرة أنها تشير إلى " مهمة مشتركة بين الدولتين لحفظ السلام وضمان سلامة أراضى بلديهما واستقلالهما " .

فإنه إذا كان من الواجب أن تصاغ الحقوق والتكاليف فى المعاهدة على أساس التبادل فإن صيغة يستفاد منها أن مصر تضمن سلامة بريطانيا العظمى واستقلالها لا يمكن إلا أن تكون نابية على السمع غريبة المعنى مريبة . وقد تنصرف فى نفس من يقرؤها أو يسمعها إلى أنها ضرب

من ضروب التعمية تجثم الحماية من وراء أستارها . لا سيما وأن الفقرة تتضمن إشارة إلى مهمة مشتركة بين البلدين ، مع أن الاشتراك لا يتصور ابتداء وقبل المحالفة بالنسبة لانجلترا ، ولا يتصور كذلك بالنسبة لمصر ، إلا أن يكون فرعا عن حماية تجعل المحافظة على سلامة الأراضى المصرية واستقلالها أمرا مشتركا بين مصر وبريطانيا .

لذلك كله وجب أن تحذف كل إشارة إلى مهمة مشتركة . كما وجب تغيير التعبير الخاص بضمان سلامة الأراضى والاستقلال بآخر أكثر ملاءمة وأصلح لأن يكون أمرا تشترك فيه انجلترا ومصر على السواء . وقد اتفق على أن يكون ذلك التعبير الجديد هو الدفاع عن أراضى البلدين .

(المادة الأولى)

أخذ على هذه المادة أنها تزيد لا محل له . فقد ورد مثل عبارتها فى الديباجة . ثم إن حل المسائل يخلص من الأحكام التى اتخذت أساسا للتسوية بأكثر مما يخلص من مثل هذا التأكيد الشكلى . وقد سبقت الإشارة إلى الاعتراض على إعادة ذكرى إنذار سنة ١٩٢٤ فى المعاهدة .

لذلك وجب أن تحذف المادة أصلا ، وأن يحل محلها كمادة أولى ، بعد تعديل طفيف ، الجزء الأخير من المادة الثانية ، وهو إعلان زوال الاحتلال ، باعتبار أن ذلك الإعلان هو الطابع الظاهر المميز للمعاهدة ، أما التعديل فهو حذف عبارة "الموجود حتى الآن" فى وصف الاحتلال ، فإن هذا الوصف قد يفهم منه من طرف خفى . أن بقاء القوات البريطانية فى منطقة القناة ضرب جديد من الاحتلال أو احتلال غير الاحتلال المعروف ، ومن أجل ذلك أقترح أن تضاف إلى المادة الثامنة الخاصة بالإذن لتلك القوات بالمرابطة فى منطقة القناة ، تلك العبارة الواردة فى مشروع ملنر ، ومشروع الوفد لسنة ١٩٢٠ الدالة على أن بقاء تلك القوات لا يعد احتلالا ولا يمس سيادة البلاد وذلك مبالغة فى نفى كل شبهة ، مما سيأتى الكلام عليه بصدد تلك المادة .

(المادة الثانية)

أقترح تغيير صيغة الجزء الأول من هذه المادة على نحو ما يرى فى صيغة المادة الثانية من مشروع (ب) اتقاء لشبهة أن مصر تعترف بأن بين بريطانيا ومصر علاقات خاصة ، من نوع الحماية كانت قائمة قبل المحالفة وجاءت هذه بديلا منها .

وقد سبق الكلام عن الجزء الثانى بصدد الكلام على المادة الأولى .

(المادة الثالثة)

أقترح أن تنزع هذه المادة أصلا من المعاهدة . فإن الواقع فى أمر دخول مصر عصبة الأمم أنه ليس جزءا من التسوية التى يراد وضعها بين البلدين ، وأنه مستقل عنها ، وتحقيق لأمنية قديمة لم تزل

حكومات مصر المتعاقبة منذ إعلان استقلالها ترجو تحقيقها ، وإذا كان ثمة ارتباط بينه وبين تسوية مرضية بين البلدين. فهو أن عدم التوفيق إلى تلك التسوية كان حتى الآن حائلا دون إخراج الأمنية المذكورة إلى حيز التحقيق الفعلى . فالارتباط تاريخى ليس بينه وبين إجراء التسوية علاقة مباشرة .

ثم إن المادة بوضعها وصيغتها أشبه ما تكون بفرض يفرض على مصر، وشرط يؤخذ عليها كما لو كانت كارهة للدخول ، وقد تلقى فى روع القارئ أن مصر تدخل العصبة لتكون من أتباع بريطانيا وحاشيتها فيها .

على أن مصر تحرص كل الحرص على الحصول على تعضيد بريطانيا العظمى لها فى دخول العصبة. فليس ما يمنع إذن من أن يكون طلب التعضيد وقبوله موضوع كتابين يتبادلان بين الحكومتين ملحقين بالمعاهدة .

ولقد أفاض الجانب البريطانى فى استحسان تضمين المعاهدة أمر عزم مصر على طلب الاندماج فى عصبة الأمم. لما فى ذلك من إرضاء النزعة الدولية المحببة الآن، ومن إكرام العصبة واحترامها . وذكر فضلا عن ذلك أن المعاهدة تشير فى أكثر من مكان إلى الواجبات المترتبة على ميثاق العصبة. أو إلى أحكام ذلك الميثاق. وأنه يحسن لإعطاء تلك الإشارات حق معناها وكامل مفهومها. أن يكون فى صدر المعاهدة إعلان عزم الحكومة المصرية فى هذا الشأن .

اتفق إذن على أن تضمن المادة فى المعاهدة. غير أنه قبل أن تعدل على وجه يرضى كرامة مصر، ويدل على أن دخول مصر العصبة تحقيق لأمل قديم لها وعلى أن ذكر ذلك من جانب مصر جاء على سبيل الخبر. ومن جانب بريطانيا على نيل التعهد بالتعضيد .

(المادة الرابعة)

هذه المادة توجب تبادل الرأى لتسوية المسائل الخلافية بالطرق السلمية. ففهومها أن التبادل لا يكون إلا حين يبلغ الخلاف حد الخطر على صفاء العلاقات ، ولكنها صيغت فى شئ من الإبهام قد يسمح بالقول بأن تبادل الرأى يكون فى كل مسألة تقوم مع دولة أجنبية، ومنذ يبدأ اختلاف الرأى أى منذ تنشأ المسألة ، ومنشأ الإبهام أن شرط التبادل جعل أن تكون المسألة تفضى إلى الحرب إذا لم تحل ، وكم من المسائل الخارجية حتى الصغير منها ينطبق عليه هذا الوصف ، ولقد يكفى أن تشتبك بمسألة أيا كانت اعتبارات كرامة أو شرف قومى لتصبح فى المقام الأول من الخلافات ، ولما كان مثل ذلك الاشتباك مألوفا خصوصا فى بلاد الشرق التى عاشت طويلا ترسف فى أغلال الامتيازات وكان ذلك الاشتباك على أى حال جائز التقدير فى أى زمان ومكان ، فإن تعريف شرط التبادل يوشك أن يشمل كل ما تتناوله العلاقات الخارجية لمصر .

وقوينا الاعتراض على صيغة المشروع بأن الحكم الذى أتت به المادة ينفذ على بريطانيا كما ينفذ على مصر بحكم قبول مبدأ تكافؤ الحقوق والتكاليف. فيجب لذلك أن يكون متصوّر التطبيق لمصلحة مصر على الوجه الذى ينطبق به عليها .

لذلك كله، أقترح أن يكون مناط شرط التبادل تحقق الحالة التى يوجد معها خطر قطع العلاقات . لا احتمالا تقديريا يكاد لا يتخلف فى المشاكل الدولية ، واخترت للدلالة على هذه الحالة الصيغة التى جاء ذكرها فى المادة الثانية عشرة من ميثاق عصبة الأمم والتى رتبت عليها الواجبات الدولية الخاصة بحفظ السلام ومنع أسباب الحرب .

(المادة الخامسة)

تختلف هذه المادة عن مثيلاتها فى المشروعات السابقة فى أنها ترتب لبريطانيا العظمى وعليها بقدر ماترتب لمصر وعليها من الحقوق والتكاليف . وهو خلاف له خطره ، ثم إنها قصرت مايمتنع على كل حليف عقده من المعاهدات المضرة بمصالح الحليف الآخر على المعاهدات السياسية ، وهى صيغة أعم وآكد فى حرية العمل من الإشارة إلى حرية مصر فى خصوص المعاهدات التجارية .

(المادة السادسة)

أخذ على هذه المادة أنها تكلف مصر الاعتراف بأنها وحدها المسئولة عن أرواح الأجانب وأموالهم ، وهو أمر لم تزل تلح فى المطالبة به . وتنكر أن يكون الحال فيه على غير ما قضت به المادة . وإذا كان أحد جديرا بأن ينفرد بهذا الاعتراف . فهو الذى سيتحول حاله بهذا الحكم ويطرح عن كاهله ما كان قد تطوع فى احتماله .

كذلك أخذ على جزئها الأخير أن الأصل فى حماية أرواح الأجانب وأموالهم أنها جزء غير منفصل من حماية أرواح وأموال السكان قاطبة . بل الحق أن حماية الأرواح والأموال ليست إلا حكم البلاد حكما عادلا منظما . وهو شأن كل بلد يزعم لنفسه حق المشاركة فى الحياة الدولية ويعتد لنفسه بمثل ما لمصر من العدة . فليس لهذه المادة مفهوم غير أن الأمر رد إلى نصابه الطبيعى ودخلت حماية الأجانب فى عموم ما فى ذمة الحكومة المصرية وعنقها من حماية سكان البلاد . إذن يكون الكلام فى اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق تنفيذ تعهدات مصر فى هذا الصدد إخراجا للمسألة عن وضعها الحقيق ، فضلا عن أنه يخشى تأويله على أنه يجعل سبيلا للتداخل فى الإدارة المصرية فى سكونها وحركتها كلما عن لبريطانيا رأى فيما يجب اتخاذه من التدابير لحماية أرواح الأجانب وأموالهم . لا تكون الحكومة المصرية قائلة به أو عاملة عليه .

لذلك حذفت الإشارة إلى التدابير اللازمة . فأصبحت الجملة تكريرا بصورة أخرى للمعنى المستفاد من الشق الأول من المادة ومجرد تأكيد وقطع عهد بأن سيجرى حكم البلاد بطريقة عادلة منتظمة .

(المادة السابعة)

لم يكن بد فى مخالفة من فرض حالة الحرب . ولكن هذه الحالة لم تفرض فى هذه المادة إلا محوطة بالإشارة إلى المادة الرابعة من جانب ، وإلى المادة الرابعة عشرة من جانب آخر . أى أنها فرضت حربا نشبت فى حدود الالتزام الذى أخذته الدول على نفسها بنبذ الحرب كأداة للسياسة القومية . ولم يغلح فى تجنبها كل ما قامت به الدولتان من تبادل الرأى وكل ما كفله ميثاق جمعية الأمم من الوسائل الناجعة .

لم يكن كذلك بد ، مع أساس التكافؤ فى الحقوق والواجبات ، من أن يبادر كل حليف بنجدة حليفه . على أن اختلاف ما بين البلدين من الوسائل والموقع دعا إلى شئ من التخصيص فى وصف تلك النجدة . فهى بالنسبة لمصر أوسع من جانب وأضيق من جانب آخر . مما يدين به الحليف عادة لحليفه . هى أوسع إذ تتعهد مصر ، فى حالة ما إذا لم تكن الحرب نشبت فعلا بل كانت توشك أن تنشب فقط (حالة خطر الحرب) ، بأن تبذل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية . وهى أضيق لأن التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية هى أخص ما يطلب من مصر سواء فى حالة الحرب أو فى حالة خطر الحرب . ليست النجدة فى خارج الأراضى المصرية ممتنعة أصلا ، وما كانت لتكون كذلك ، مع اعتماد التكافؤ فى الحقوق والواجبات أساسا للمحالفة ولكنها لا تكون بحسب نص المادة إلا على سبيل الندرة والاستثناء . ثم إنه إذا طلبت مثل تلك النجدة من مصر . فهى لا تطلب على سبيل الأمر والتحكم كما يكون الحال بين التابع والمتبوع . وإنما تطلب من حليف حر يقيس ما يطلب منه بمعيار ملابساته الخاصة من ممكنات وضرورات . ويوقن أن ما يقدمه من نجدة سيقرب أسباب انتصار فيه الخير الكبير لنفسه ولحليفه .

ذلك هو روح المادة والمفهوم الذى قبلت على أساسه . فليس فتح البلاد وغزوها بالذى يوجب على مصر أى التزام قانونى بحكم المعاهدة ، إذ كان منافيا لميثاق نبذ الحرب ، ولا قمع الفتن بالذى تحتمل معه النجدة ، إذ كان لا يوصف فى العرف الدولى بأنه حرب .

وقد رئى أن تفصل الفقرة الأخيرة من المادة الخاصة بالمدربين العسكريين لتكون مادة مستقلة لعدم اتصالها مباشرة بما سبقها . (راجع مادة ٨ من المشروع ب) . كما رئى تغيير التعليل الذى بنى عليه التعهد فبدلا من أن يكون احتمال التعاون الفعال بين الجيشين . أصبح استحسان الوحدة فى التدريب والأساليب . وذلك لتجنب إثارة الشبهة فى نشاط الاستعدادات الحربية كما هو مفهوم صيغة هذه الفقرة . وعلى الخصوص لجعل العلة أكثر ملاءمة وتناسبا مع قدر المعلول وأصح سببية . فإن التعاون ، وهو أمر تقضى به المعاهدة فى ظروف معينة ، لا يصلح سببا لنتيجة مرهونة باختيار مصر كما هو الشأن فى الالتجاء إلى معلمين أجانب وإنما يصلح السبب إذا كان استحسانا واستحبابا .

(المادة الثامنة)

اقترح تعديل هذه المادة لتحديد أن المقصود بالحماية هو قناة السويس وحدها باعتبارها طريقا أساسيا للواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، وذلك لدفع زعم ألفناه من بعض المعتمدين البريطانيين من أن مصر جميعها طريق أساسى للواصلات البريطانية . وبذلك ينتفى أن يكون للقوات المرابطة فى منطقة القناة أى شأن أو أى غرض يتعلق بما عدا تلك المنطقة من جهات القطر . وتكون العبارة الأخيرة من المادة بحسب مشروع (ب) وهى الخاصة بإنكار صفة الاحتلال على القوات المذكورة قد اكتسبت قوة معنى وصدق دلالة مضاعفين .

كذلك طلبت إضافة عبارة " فى الأماكن التى يتفق عليها بعد " بعد عبارة " الأراضى المصرية " لكى لا يتبادر للذهن أن الجانب الشرق من القطر أصبح خالصا لتلك القوات ، وليتبين أن حدود مكان مرابطة القوات وامتداده محل اتفاق ، أجل باعتباره من الاتفاقات التفصيلية اكتفاء ببيان الموقع العام لمرابطة القوات ، وأوثر تحديد ذلك الموقع بخط الطول ؛ وهو يقع أبعد الى جانب الشرق من التل الكبير .

(المادة التاسعة)

اعترض على الفقرة الأخيرة من هذه المادة بأنها تضيق ما وسعته الفقرة الأولى ، وأنها على أى حال شرح وتفصيل لا يجوز أن تكون المعاهدة محلا له . ولذلك استقر الرأى على حذفه من هذه المادة ، ورئى أن يتبادل بين الحكومتين كتابان يكونان أكثر دلالة على ما تحتفظ الحكومة المصرية لنفسها من حرية .

(المادة العاشرة)

أخذ على الفقرة الأولى أن مصر ما بها أن تعترف بأمر يمج صوتها بالنداء به ، وأن الاعتراف يجب أن يصدر ممن كانوا حتى الآن متمسكين بالامتيازات لا يقبلون فيها تبديلا أو تعديلا .

أما الفقرة الأخيرة فقد تساءلنا ماذا يكون مرمى التعهد الوارد بها . وأشرنا إلى أن تضمين هذا التعهد فى المعاهدة يجعل مادة التحكيم (١٤) منصبة عليه ؛ وزدنا أنه بمقتضى التعهد وعملا به يصبح لمصر أن تضع ما تشاء من التشريعات وتطبقها على الأجانب . فإذا رأت بريطانيا فى شىء من تلك التشريعات إجحافا بالأجانب أو تنافيا مع المبادىء العامة للتشريع عند الدول ذوات الامتيازات وخالفتها مصر فى الرأى ، حل الخلاف بطريق التحكيم .

وهذا الوضع يشبه من بعض الوجوه ما كان قد اقترحه مشروع ملنر من إعطاء الممثل البريطانى حق المعارضة (Veto) فيما يطبق على الأجانب من التشريعات ، على أنه يفضل الاقتراح القديم فى أنه بدلا من أن يكون حقا فرديا للممثل البريطانى يصبح الخلاف بين الدولتين محل تحكيم على يد هيئة دولية .

وقد أبدينا أننا لا نرى مانعا من قبول هذه الصورة الجديدة فى ضمان حقوق الأجانب، لاسيما وأننا لا نرى فرقا بينها وبين الضمانات التى وردت فى مشروع الاتفاق الدولى الذى وضعته عصبة الأمم، والذى رسم القواعد العامة لمعاملة الأجانب وجعل التحكيم طريق حل الخلافات بين الدول فى تنفيذ تلك القواعد .

ويكاد يكون الفرق الوحيد بين حكم الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من مشروع المعاهدة وبين مشروع الاتفاق الدولى المتقدم ذكره ، أن طلب التحكيم فى الحالة الأولى خاص بانجلترا وفى الحالة الثانية مشاع بين جميع الدول الموقعة على الاتفاق . على أن هذا الفرق أيضا لا يلبث أن يزول يوم توقع مصر ذلك الاتفاق فيصبح حق طلب التحكيم عاما بعد أن كان خاصا وتصبح حالة مصر حالة الدول الأخرى . ويحل محل الامتيازات نظام تحكيم فيه الأمان الكافى لمصالح الأجانب ومرافقهم .

على هذا الوجه من تأويل الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة لا يكون ثمة محل لترك سلطة للمحاكم المختلطة فى التصديق على أى تشريع مالى أو غيره كما جاءت الإشارة إلى ذلك فى مشروع الكتابين اللذين يتبادلان بشأن الامتيازات بحسب مشروع (١) . إذ لا يجوز الجمع بين تعهد يحميه التحكيم أمام هيئة دولية وبين تصديق تتولاه المحاكم المختلطة باعتبارها ممثلة للدول ، فإن أحد الاثنين يجب أن يغنى عن الآخر . فحيث يكون تصديق لا يجوز أن يصبح التشريع المصدق عليه محل احتكام بعد ذلك . وحيث يجوز الاحتكام إلى هيئة دولية لا يكون محل لأن تتداخل المحاكم المختلطة فى الأمر .

على أنه بعد بسط الأمر على هذا الوجه ، لم تستطع الحكومة البريطانية أن ترى الظرف الحاضر ملائما لترك الطريقة المتبعة من تصديق المحاكم المختلطة على التشريعات ، ولذلك لم تجد بدا من إسقاط الإشارة إلى التعهد فى صلب المعاهدة ونقل عباراته إلى الكتب التى تتبادل بشأن الامتيازات . لا على أنها بيان تعهد من جانب مصر وإنما على أنها تحديد لمهمة المحاكم المختلطة التى تتسع من جانب لتشمل التشريعات المالية وتضيق من جانب آخر فتكون مجرد استيثاق من أن التشريع المالى لا يتضمن تمييزا غير عادل ضد الأجانب ومن أن التشريعات الأخرى لا تتنافى مع " المبادئ المأخوذ بها عموما فى التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب " (وهى المبادئ التى يقوم عليها مشروع الاتفاق الدولى الذى سبقت الإشارة إليه) . وقد اقترحت هذه الصيغة بدلا من صيغة "مبادئ التشريع العام لجميع الدول ذوات الامتيازات" إذ لم يكن لهذه الصيغة الأخيرة معنى ظاهر أو محدد . وعلى ذلك لا يكون للمحاكم المختلطة تداخل — كما تحاول الآن فى بعض الظروف — فى موضوع التشريع ومناسبته . وتصبح الحكومة وهى وحدها المسئولة عن حكم البلاد حرة فى تكييف نظمها التشريعية والمالية على الوجه الذى تراه أجدر بالمسئوليات التى تضطلع بها .

(المادة الحادية عشرة)

أخذ على هذه المادة أنها تشير إلى علاقات خاصة بين الطرفين. وأنها لذلك قد تثير الشبهة فى أن مقصود الإشارة علاقة من نوع الحماية. مع أن الحكم الوارد فيها لا يتعلق إلا بأمر من أمور المجاملة والكرامة بين حليفين ترتب على المحالفة نفسها وعلى الصداقة بين البلدين ، لذلك وجب أن تصدر المادة بنفس العلة التى صدرت بها المادة التاسعة من هذا المشروع .

ثم إن إيجاب تقديم السفير البريطانى على غيره من ممثلى الدول الأجنبية إذا كان هذا التقديم لا يتفق مع قواعد البروتوكول المتواضع عليها . لا يمكن أن يقبل من هؤلاء الممثلين ، على خلاف القواعد التى رتبها مؤتمر فينا لأسبقية الممثلين ، إلا على تقدير أن مصر فى مركز يختلف عن مركز البلاد المستقلة التى تنفذ فيها القواعد المتقدم ذكرها بلا بحث أو تعديل . وهو مالا تريده مصر أو ترضاه . على أن مصر لا تكره أن يكون لممثل حليفتها العظيمة أكبر قسط من الكرامة والتقدم وهى لذلك لا ترى بأسا من أن تخصه بأكبر مرتبة دبلوماسية . ومظهر ذلك الاختصاص أنها لا تقبل من الدول الأخرى أن يمثلها سفير. على أن تقبل مرتبة السفير لممثل حليفتها . ذلك أن مراتب الممثلين أمر يتفق عليه بين الدولة التى ترسلهم والدولة التى يرسلون إليها. وأن لمصر تمام الحرية فى أن تكتفى بوزراء مفوضين لتمثيل الدول الأجنبية عندها . بهذا يصبح الحكم خاليا من كل شذوذ أو استثناء. وبمجرد أثر المجاملة حليف وحفاوته بحليفه. ويكون للممثل البريطانى حق التقدم على غيره من ممثلى الدول وفقا لقواعد البروتوكول المعمول بها لا خروجا عليها . ولمصر فى هذا الصدد أسوة حسنة بسويسرا .

كذلك أخذ على هذه المادة أنها لا تقرر التكافؤ بين البلدين فى أمر التمثيل. فى حين أن هذا الشأن أظهر ما يجب أن يكون فيه التكافؤ . وعملا بالحكم المتقدم ذكره يكون لمصر لدى بلاط سانت جيمس سفير (وهو الآخر يتقدم على ممثلى الدول الذين يكونون من درجة وزير مفوض) .

(المادة الخامسة عشرة)

أخذت على هذه المادة مآخذ من حيث الصياغة القانونية كما أخذ عليها أنها تفتح الطريق لأن تطلب بريطانيا العظمى تعديل أحكام المعاهدة لمصلحتها دون مصلحة مصر. مع أن ذلك الاحتمال يجب أن يكون منقطعا . ولذلك وجب أن تعدل ليتفى مثل ذلك الاحتمال .

(٣) المذكرات

١ — مذكرة الجيش

اقترح تعديل (٢) من الفقرة الثانية ليتبين أن إيفاد بعثة بريطانية جاء تطوعا واختيارا من الجانب المصرى. وأن الملحوظ به اعتبارات تدريب وقتية. ولذلك طلب أن تحذف عبارة " مدركة ما لتماثل التدريب وتشابه الأساليب من الأهمية العظمى فى الطوارئ " إذ كان هذا التعليل يخرج البعثة من أن يكون سبب إيفادها اختياريا وقتيا. وطلب أن يبنى إيفاد البعثة على حكم المادة ٨ من المشروع (ب) لينتفى كل شك فى حقيقة مركزها .

كذلك اقترح تعديل النص الخاص بمنع الطيران فى منطقة القناة . لأنه غير منطبق على الهيئات المصرية التى تقوم بخدمات الطيران .

٢ — مذكرة المستشارين

اتفق على تعديل صيغة الجملة الأخيرة من المذكرة لكى لا يسبق إلى بال أحد أن هذين المنصبين دائمان، ولكى يتبين فى جلاء أن الاختيار بيد الحكومة المصرية أصلا .

٣ — مذكرة البوليس

اتفق على تعديل صيغتها حتى لا يقع فى الخاطر أن مدة الخمس سنين هى مدة قيادة الضباط البريطانيين وحدها، وليتبين أنها مدة وجود العنصر الأجنبى بقيادة الضباط البريطانيين. فينتهى الاثنان بانتهائها. والواقع أن هذه الفترة كانت فى نظرنا فترة انتقال لإحلال العنصر المصرى محل العنصر الأجنبى جميعه .

٤ — مذكرة الامتيازات

فيما عدا بعض تعديلات تتعلق بصياغة هذه المذكرة كانت الفقرات الخاصة بمحاكمة المصريين المتهمين بارتكاب جرائم سياسية ضد الأجانب أمام المحاكم المختلطة، وبالعفو عن الأجانب، وبالتشريعات المنطبقة على هؤلاء، وباختصاصات المستشار القضائى فى شئون الأجانب اطلاقا. محل مناقشة وبحث طويلين .

ولقد طلب حذف الفقرة الخاصة بمحاكمة المصريين أمام المحاكم المختلطة. ليظل الاختصاص للمحاكم الأهلية. وإن لم يمكن حذف الفقرة الخاصة بالعفو فتعديلها. ليكون حكمها متفقا مع قواعد

المسئولية الوزارية . فيصبح وزير الحقانية هو وحده الذى يعرض بجلالة الملك عن شئون العفو وتخفيف العقوبات . ويقتصر شأن المستشار القضائى على إبداء مشورته . وحيثما جاء ذكر المستشار القضائى فى شأن من الشؤون . كما فى هذه الفقرة وفى الفقرة الأخيرة من المذكرة . طلب أن يشار بوجه جلى إلى توقيت مهمته الفرعية . إذ كانت مهمته الأصلية ، كما بينت فى المذكرة الخاصة بالمستشارين ، وقتية .

أما الفقرة الخاصة بالتشريع . فقد طلب تعديلها على الوجه الذى سبق شرحه فى الكلام عن المادة العاشرة من المشروع .

وأخيرا طلب حذف الإشارة إلى ذلك الاختصاص العام المبهم الذى جعل للمستشار القضائى فى شؤون الأجانب عموما . من كانوا من أصحاب الامتيازات ومن لم يكونوا . فتصبح مهمته محصورة فى الأمور التى سبق ذكرها .

وقد جاء الجواب على هذه المذكرة محددا لما تم الاتفاق عليه فى تعريف "أجنبى" للفصل بين اختصاص المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة فى شؤون الأجانب . فلا يكون للأخيرة ، خلافا لما ذهبت إليه فى الحكم الخاص بالأتراك والسوريين ، اختصاص بغير الأجانب الذين يتمتعون حالا بالامتيازات أو الذين كانوا يتمتعون بها قبل سنة ١٩١٤ ، وذلك سواء فى الأقضية المدنية أو الجنائية .

٥ — المذكرات الجديدة

وقد رئى أن تضاف إلى المذكرات السابقة مذكرات جديدة : فى شؤون الموظفين الأجانب تأويلا لحكم المادة التاسعة من المشروع ، وفى الأقليات . إعلانا بأنها تخص الحكومة المصرية وحدها وفى السودان ؛ لإثبات الاتفاق الخاص بتسوية ديون مصر عليه ، ولتحديد الإجراءات التى تتبع لجعل بعض المعاهدات ذات الصبغة الإنسانية العامة منطبقة على السودان .

* * *

ليس ما تقدم إلا عرضا موجزا لما تداولته المناقشات . أريد به أن ينقل صورة وافية نوعا لدورى المحادثات :

الدور الأول الذى جرى الكلام فيه على الأسس الكلية للمعاهدة ، وعلى التطبيقات المهمة لهذه الأسس . وهو الذى أثمر المشروع (ا) .

والدور الثانى الذى قامت المناقشات والأبحاث فيه على المشروع (ا) فأثمر المشروع (ب) .

ولقد أخرج هذان المشروعان فى وقت قصير إذا قرن إلى الوقت الذى قطعه إخراج المشروعات السابقة. ولا شك فى أن جعل مشروع سنة ١٩٢٧ أساسا للأحاديث. والرغبة الصادقة من الجانبين فى التفاهم وتقريب مسافات الخلف، واعتبارات سياسية مختلفة، كانت تحفزنا جميعا إلى إلغاء فترات الراحة وتحميل الوقت أقصى ما يحتمل من العمل، لاشك فى أن كل أولئك كان له أكبر الفضل فى الوصول إلى نتيجة مرضية فى ذلك الوقت القصير. وقد لا يعنينى أن أنوه بما اقتضته تلك النتيجة من الجهد والجلد وطول الأناة ولطف المعالجة وطويل المناقشات وشاقها من الجانبين ولكن يخطئ كل الخطأ من يحكم على قيمة العمل الذى تم بالزمن الذى استغرقه .

كان مشروع (ب) إذن خلاصة تلك الأحاديث . ومالى أن أخدع نفسى أو أخدع أحدا فأقول إنه غاية ما يتمنى المصرى لبلده . فإنه لعزيز على أن أقف بأمانى بلادى عند هذا الحد مهما بعد. ولكنى أخذت نفسى بأن أذهب فى كل مسألة إلى أقصى ما أستطيع الوصول إليه ، آخذها تارة منفردة وطورا مجتمعة متفاعلة بغيرها . ولقد اطمأنت نفسى لقبول المشروع الأخير إذ وازنت بين ما نرجوه أو نتوقعه من المستقبل فى حالى قبول المشروع أو التردد فيه. فرجح جانب القبول على جانب التردد رجحانا مبينا . إذ كان القبول فوق ما ينيلنا إياه من غايات طال انتظارنا لها وساء حالنا بامتناعها علينا . سيفتح لنا آفاقا جديدة فى العمل يصبح معها كل أمل مشروعا وكل نتيجة متصورة ميسورة .

لم أتردد إذن فى قبولى فى ١٤ يوليه سنة ١٩٢٩ ، ودللت عليه بالتوقيع بالحروف الأولى من اسمى على نسخة من المشروع (ب) أودعت وزارة الخارجية البريطانية .

اشتغل بعد ذلك مجلس الوزراء البريطانى بالنظر فى ثمرة المحادثات التى قامت بينى وبين وزارة الخارجية. والتى فصلت أمرها فيما تقدم، و بعد بحث طويل أقرها مبدئيا. وعهد إلى لجنة مؤلفة من ثلاثة وزراء بأن يتصلوا بالخبراء، عسكريين وغير عسكريين، ليستطلعوا رأيهم فى المشروع وقد كان هذا الدور دقيقا إذ كان المفهوم والمعروف أن لهؤلاء الخبراء تشددا وصلابة فى آراء معينة ليست مما ينشرح لها صدر مصر. على أن المشروع كان قد تم نضجه وصدقت رغبة الجانب البريطانى فى نجاحه فاجتاز هذا الدور بصحبه التوفيق . وقد عرضت فى هذا الدور بعض المخاوف مما سوف يلقاه الجندى البريطانى من العنت والشدة فى القفار النائية عن أسباب العمران والحضارة التى سترابط فيها القوات البريطانية. أو مما سوف يخشى من امتناع ماء الشرب أو فساده، فتقدمت بالتأكيد بأننا سنعمل جهدنا على تلطيف ذلك العنت ونحتاط لضمان توفر ماء الشرب وسلامته وأننا نرى فى ذلك واجبا لا تتردد فى القيام به ثم إن ما سنصنعه فى هذا السبيل سيعود أثره أيضا على ما قد يمكن أن يكون مرابطا من القوات المصرية فى تلك النواحى .

انتقل المشروع بعد الموافقة على إضافة حكم بالمعنى المتقدم. وعلى تعديلات طفيفة أخرى إلى مجلس الوزراء ليعيد النظر فيه بعد الاطلاع على تقرير اللجنة الوزارية . وثم ثارت مناقشة بشأن

عودة الجيش المصرى إلى السودان وانتهى رأى الوزارة فى موقف لم يخل من الدقة إلى ما كتب لى به بعد ذلك وزير الخارجية البريطانية من أن عودة الجيش ستكون محل نظر وتفاهم عند سحب القوات البريطانية من القاهرة، وبشرط أن يكون تنفيذ المعاهدة حاصلا بالروح التى باشرنا بها المفاوضة.

تلا هذه الإجراءات نشر مشروع المعاهدة وقد كان من مقتضيات النشر عدم إيراد الديباجة بما يتصل بها من الصيغ التى تستعمل فى تحرير المعاهدات. ولذلك أطلق على المشروع اسم مقترحات وهى ملحقة بهذا البيان باسم مشروع (ج). وبمناسبة النشر وجهت إلى الأمة المصرية نداء أدعوها فيه إلى طرح المنازعات الحزبية وفحص المشروع على هدى الوطنية المستنيرة. كما أنى بمناسبة عودتى من الخارج ألقيت خطابا أفصل فيه ما فى المشروع من مزايا تحسن لكل مصرى قبوله والاغتباط به خطوة موفقة فى سير مصر إلى الأمام.

تحريرا فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩

محمد محمود

---

(٤) مشروع (ا)

إن صاحب الجلالة ملك مصر ؛

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند.

حرصا على توثيق عرى الصداقة، وحرصا على دوام حسن التفاهم بين بلديهما وعلى التعاون فيما بينهما. طبقا لواجباتهما الدولية فى حفظ سلام العالم ؛

وبما أنه ينبغى لتحقيق هذه الغاية أن يتفق البلدان على حل المسائل الأربع المعلقة التى كانت موضوع احتفاظ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

ورغبة فى تصفية الحالة التى نشأت عن الإنذار الذى وجه إلى الحكومة المصرية فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ فيما لم تتناوله الكتب الخاصة بمياه النيل المتبادلة فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩ ؛

ونظرا لأن خير وسيلة لذلك هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تيسر خير الاثنين ولمصلحتهما معا التعاون الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك فى حفظ السلام وفى ضمان سلامة أراضى بلديهما واستقلالهما ؛

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين عنهما فى ذلك :

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند — عن بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا :

وصاحب الجلالة ملك مصر :

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض التام وتثبتوا من صحتها اتفقوا على ما يأتى :

مادة ١ — أن المسائل المعلقة بين الطرفين المتعاقدين. ولاسيما ما كان منها ناشئا عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وانذار ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ قد حلت بموجب نصوص هذه المعاهدة .

مادة ٢ — جعلت العلاقات بين الطرفين المتعاقدين قائمة على أساس محالفة أبرمت تثبيتا لصداقتهما وتفاهمهما الودى وعلاقاتهما الحسنة. وقد انتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية الذى كان قائما حتى الآن .

مادة ٣ — يبذل صاحب الجلالة البريطانية نفوذه لقبول مصر فى جمعية الأمم. ويؤيد الطلب الذى ستقدمه مصر لهـــذه الغاية . وتصرح مصر من جهتها باستعدادها لقبول الشروط المفوضة للدخول فى الجمعية .

مادة ٤ — إذا قامت مع دولة ثالثة أى مسألة قد تؤدى ، فى حالة عدم حلها ، إلى تنفيـذ أحكام المـادة السابعة . يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل تلك المسألة بالوسائل السلمية طبقـا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

مادة ٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنـافى مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر . وعملا بهذا التعهد لا يعارض أى الطرفين سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق يكون مضرا بمصالح الطرف الآخر .

مادة ٦ — يعترف الطرفان المتعاقدان بأن المسئولية عن حماية أرواح الأجانب وأملاكهم فى مصر تقع منذ الآن على عاتق الحكومة المصرية . ويتخذ صاحب الجلالة ملك مصر كل التدابير والوسائل اللازمة لضمان تنفيذ واجباته فى هذا الصدد .

مادة ٧ — إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام المـادة الرابعة . فإن الطرف الآخر ، مع مراعاة أحكام المـادة ١٣ ، يبادر حالا لنجدته بصفة حليف . وبوجه خاص يقدم صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب ، كل ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية . ويدخل فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وجميع طرق مواصلاته .

ونظرا إلى احتمال التعاون الفعال بين الجيشين البريطانى والمصرى. يتعهد جلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب فإن هؤلاء المعلمين يختارون من الرعايا البريطانيين فقط .

مادة ٨ — تسهيلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية يرخص جلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يقيم على الأراضى المصرية شرقى التل الكبير . القوات التى يراها صاحب الجلالة البريطانية لازمة لهذا الغرض .

مادة ٩ — نظرا لما بين البلدين من روابط الصداقة، وللمحالفة التى تؤسسها هذه المعاهدة . تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب تفضيل الرعايا البريطانيين . وإنما يعين رعايا الدول الأخرى إذا لم يوجد رعايا بريطانيون حائزون للمؤهلات اللازمة أو متوفرة فيهم الشروط المطلوبة .

مادة ١٠ — يعترف الطرفان المتعاقدان بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر .

وبناء عليه يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يستخدم كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول، بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

ويتعهد جلالة ملك مصر من جانبه بأن لا تسن قوانين مجحفة بالأجانب فى مسألة الضرائب أو لا تتفق مع مبادئ التشريع العام لجميع الدول ذات الامتيازات .

مادة ١١ — نظرا إلى العلاقات الخاصة التى تنشئها هذه المحالفة بين الطرفين المتعاقدين . يمثل صاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط الملك فؤاد سفير معتمد حسب الأصول المرعية ويخصه صاحب الجلالة ملك مصر بالتقدم على جميع الممثلين السياسيين الآخرين .

مادة ١٢ — تستمر السيادة الإنجليزية المصرية على السودان طبقا لشروط الاتفاقات الحالية أو طبقا لأى تعديلات لتلك الشروط توضع فى المستقبل بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

وتظل حقوق وسلطات الطرفين المتعاقدين بحسب الاتفاقات المذكورة يتولاها بالنيابة عنهما حاكم السودان العام المعين بموجب تلك الاتفاقات .

ويسمح لأورطة مصرية أن تكون فى السودان لحماية الحاكم العام . ويضم ضابط مصرى إلى الموظفين التابعين له .

مادة ١٣ — لا تخل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التى تنشأ أو يجوز أن تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذ الحرب الموقع فى باريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

مادة ١٤ — اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف فى تطبيق أحكام هذه المعاهدة أو تأويلها لايتيسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم.

مادة ١٥ — تعقد هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تبادل التصديق عليها الذى سيجرى فى بأسرع ما يمكن . ولكل من الطرفين المتعاقدين بعد انتهاء المدة المذكورة أن يدعو الفريق الآخر للدخول فى مفاوضات بقصد إدخال أى تعديل على نصوص هذه المعاهدة تستدعيه الحالة حينئذ .

وإشهادا بما تقدم الخ ...

الجيش

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

فى سياق مناقشاتنا فى نصوص المعاهدة التى وقعناها اليوم. عرضت بعض المسائل العسكرية وكان لها أوفر قسط من العناية والبحث . وتنقسم هذه المسائل بطبيعتها إلى قسمين : أولها — تلك المسائل المتعلقة بالقوات المصرية التى يجوز — إذا تحققت لسوء الحظ الظروف المشار إليها فى صدر المادة السابعة من المعاهدة — أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية الحليفة معاونة فعلية . وثانيهما — تلك المسائل الخاصة بالقوات البريطانية التى ستترابط عملا بالمادة الثامنة من المعاهدة فى جوار قناة السويس توفيرا لأسباب الدفاع عن ذلك الشريان الحيوى فى مواصلات الإمبراطورية البريطانية .

أما عن القسم الأول فقد اتفقتم دولتكم معى على ما يأتى :

(١) تنتهى الترتيبات الحالية التى بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصات معينة ويسحب الضباط البريطانيون من القوات المصرية .

(٢) على أن الحكومة المصرية ، مدركة ما لتماثل التدريب وتشابه الأساليب من الأهمية العظمى فى الطوارئ ، ترغب فى أن تعين بعثة عسكرية بريطانية لتسهيل هذه النتيجة . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة أن توافى مصر بتلك البعثة . وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم من رجال القوات المصرية إلى بريطانيا العظمى وحدها. وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تتقبل كل من توفدهم الحكومة المصرية إلى بريطانيا العظمى لهذا الغرض .

(٣) لمصلحة التعاون الوثيق المشار إليه آنفا. لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية ومهماتها عن طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتها. وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك .

أما فيما يتعلق بالقوات البريطانية المشار إليها فى المادة الثامنة من المعاهدة فقد اتفقنا على ما يأتى:

(١) تقدم الحكومة المصرية مجانا لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الأماكن التى يتفق عليها بعد. أراضى ومبان تعادل الأراضى والمبانى التى تشغلها الآن القوات البريطانية بمصر وبمجرد إتمام هذه المبانى الجديدة تنتقل إليها تلك القوات وتسلم الأراضى والثكنات ... ... الخ التى أخلتها للحكومة المصرية .

(٢) تستمر المزايا والامتيازات التى تتمتع بها الآن القوات البريطانية فى مصر .

(٣) إلى أن تتفق الحكومتان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترا منها . وعلى أن هذا الحظر لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران القائمة بموجب الاتفاقات الحالية .

(٤) تقدم الحكومة المصرية عند الطلب جميع التسهيلات اللازمة لمرور طيارات القوات البريطانية الجوية فى ذهابها إلى المطارات الموضوعة تحت إشراف القوات البريطانية طبقا للمادة الثامنة من هذه المعاهدة أو فى سفرها منها . وتبذل مثل هذه التسهيلات عند الطلب للطيارات المصرية العسكرية فى الأراضى البريطانية والمطارات التى تحت إشرافها .

المذكرة المصرية

بالموافقة على ما تقدم .

المستشاران

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

تعلمون أن الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجا من الإصلاحات الداخلية واسع المدى . وإنى لأقدر أن المهمة التى أخذت نفسها بها ستكون أشق وأبعد مدى بسبب التعديلات الجوهرية فى نظام الامتيازات الملحوظة فى المعاهدة التى وقعناها اليوم . وعندى

أنه لتنفيذ ذلك البرنامج من الإصلاحات على وجه مرض ستحتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة . لذلك أنتهز هذه الفرصة لأحيطكم علما بأن الحكومة المصرية تنوى أن تستبقى فى خدمتها فى الفترة اللازمة لتنفيذ الإصلاحات المشار إليها اثنين من الرعايا البريطانيين فى وظيفة مستشار مالى ومستشار قضائى . وسيختار من يشغل هذين المنصبين فى المستقبل باتفاق الحكومتين البريطانية والمصرية وتعينهم الحكومة المصرية كموظفين مصريين .

المذكرة البريطانية

إبلاغ بتلقى ما تقدم .

البوليس

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أنتهز هذه الفرصة لأحيطكم علما بأن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الإدارة الأوربية بإدارة الأمن العام . إلا أنها عملا بالتعهد الذى تتضمنه المادة السادسة من المعاهدة التى وقعناها اليوم تستبقى الحكومة المصرية عنصرا أوربيا فى بوليس المدن يظل تحت قيادة ضباط بريطانيين لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بالمعاهدة .

فإذا رغبت الحكومة المصرية فى المستقبل فى إعادة تنظيم قوة البوليس أو فى رفع مستوى كفاءته ، فأود أن أعلم هل يمكنها الاعتماد على مساعدة حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى هذه المهمة .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة تثبت مع الارتياح أنه عملا بالتعهد الذى تتضمنه المادة السادسة من المعاهدة ستستبقى الحكومة المصرية بعد إلغاء الإدارة الأوروبية

بإدارة الأمن العام عنصرا أو ربيا فى بوليس المدن يظل تحت قيادة ضباط بريطانيين لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بالمعاهدة .

فإذا شاءت الحكومة المصرية فى المستقبل أن تعيد تنظيم بوليسها أو أن ترفع مستوى كفاءته فحكومة صاحب الجلالة البريطانية تكون سعيدة بأن تعيرها خدمة أفراد خبراء أو بعثة بوليسية كما فعلت ذلك مع بلاد أخرى كانت راغبة مثلها فى تنظيم قوات بوليسها .

الامتيازات

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

جاء فى المادة العاشرة من مشروع المعاهدة التى وقعناها اليوم ما يأتى :

" يعترف الطرفان المتعاقدان بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر .

وبناء عليه يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يستخدم كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول ، بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

ويتعهد جلالة ملك مصر من جانبه بأن لا تسن قوانين مجحفة بالأجانب فى مسألة الضرائب أو لا تتفق مع مبادئ التشريع العام لجميع الدول ذوات الامتيازات " .

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الإصلاح . وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد حين تصبح المعاهدة نافذة .

وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٠ . وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات تحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى مصر . لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن .

وإنى لمستعد أن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للإصلاح فى نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة .

ومما لاريب فيه أن ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط . على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم .

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة. ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية مالم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة ؛ وأتوقع الموافقة من جانبنا . على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن من الضرورى أن يحاكم المصريون المتهمون بجرائم سياسية ضد الأجانب أمام المحاكم المختلطة . وتجنبا لصعوبة الفصل فى أى مسألة معينة فيما إذا كانت الجريمة سياسية أو غير سياسية يجب أن يوضع نص يقرر أنه كلما وجدت لدى النائب العمومى أمام المحاكم المختلطة أسباب للاعتقاد بأن الجريمة المنسوبة إلى مصرى هى جريمة سياسية تكون القضية من اختصاص تلك المحاكم وتنظر فيها بناء على ذلك .

وفى حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة يناط بها إبداء الرأى الذى يبنى عليه استعمال حق الملك فى العفو ويكون تأليفها من وزير الحقانية والمستشار القضائى وشخص ثالث . ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدى رأيها للملك فيما يختص بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب فى القطر المصرى .

والمتبع الآن هو أنه من الضرورى لجعل التشريع المصرى منطبقا على رعايا الدول صاحبة الامتيازات فى القطر المصرى أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصرى بأجمعه إلا ما تعلق منه بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها . ولما كان هذا النوع من التشريع من شأنه أن يعدل ما هو فى الواقع تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول . فلا ينبغى أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه .

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد الجنايات إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره . وفى مشاريع القوانين التى وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ الى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢) . ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لا ينبغى أن يخرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لاغنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى ، على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد عن الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة "أجنبى" وذلك فيما يتعلق بالتوسع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة ، وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضائها كل شخص فى مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية.

وانى لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوما أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ إلى ١٩١٨ من التغييرات فى السيادة .

ومن جانب آخر فإن المستشار القضائى يضع نفسه تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بأداء القضاء فى القضايا التى يكون لأجنبى فيها أيا كان مصلحة . لا فيما يتعلق فقط بالمسائل التى تكون فيها مصلحة لأجنبى خاضع لقضاء المحاكم المختلطة .

أما المسألة الثانية فزيادة عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ، ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج إليهم للتمكن من القيام بواجبات الوظيفة على وجه مرض . وبطبيعة الحال سيرجع إلى المستشار القضائى لاستشارته فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة والأعضاء الأجانب فى نياباتها .

المذكرة المصرية

إبلاغ بتلقى ما تقدم .

---

(٥) مشروع (ب)

إن صاحب الجلالة ملك مصر .

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند .

حرصا على توثيق عرى الصداقة ، وحرصا على دوام حسن التفاهم بين بلديهما وعلى التعاون فيما بينهما على تنفيذ واجباتهما الدولية فى حفظ سلام العالم ؛

وبما أنه ينبغى لتحقيق هذه الغاية أن يتفق البلدان على حل المسائل الأربع المعلقة التى كانت موضوع احتفاظ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

ونظرا لأن خير وسيلة لذلك هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تيسر لخير الأمتين ومصلحتهما التعاون الفعلى فى حفظ السلام وفى القيام على الدفاع عن أراضى البلدين ؛

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين عنهما فى ذلك وهم :

أسماء المفوضين

(١) صاحب الجلالة ملك مصر .

(٢) وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى الخ .

أسماء المفوضين

عن بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية :

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض التام وتثبتوا من صحتها قد اتفقوا على ما يأتى :

مادة ١ — ينتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

مادة ٢ — تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات .

مادة ٣ — بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضوا فى جمعية الأمم . فستقدم طلبا للاندماج فيها بحسب الشروط المقررة فى المادة الأولى من ميثاق الجمعية ، ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعضيدها فى ذلك الطلب .

مادة ٤ — إذا أفضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ، ودولة أخرى . إلى حالة فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم . أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

مادة ٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر ، وعملا بهذا التعهد لا يعارض أى الطرفين سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق سياسى يكون مضرا بمصالح الطرف الآخر .

مادة ٦ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هى المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم ، ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته فى هذا الصدد .

مادة ٧ — إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام المادة الرابعة فإن الطرف الآخر مع مراعاة أحكام المادة الرابعة عشرة يقوم فى الحال بإنجاده بصفة حليف وعلى وجه الخصوص يبذل صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب كل مافى وسعه من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ويدخل فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات .

مادة ٨ — نظرا لاستحسان الوحدة فى التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب يختارهم من بين الرعايا البريطانيين .

مادة ٩ — تسهيلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى الأراضى المصرية ، فى الأماكن التى يتفق عليها بعد، شرق خط الطول ٣٢ شرق، من القوات المسلحة مايرى ضرورته لهذا الغرض. ولايكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولايخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية.

مادة ١٠ — نظرا لما بين البلدين من روابط الصداقة ، وللحالفة التى تؤسسها هذه المعاهدة تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ١١ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لايلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر .

ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول : بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ؛ على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

مادة ١٢ — نظرا لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط الصداقة، وللحالفة التى تؤسسها هذه المعاهدة يمثل صاحب الجلالة البريطانية فى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد حسب الأصول المرعية، ويخص صاحب الجلالة ملك مصر ممثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل فى بلاطه .

ويمثل صاحب الجلالة ملك مصر فى بلاط سانت جيمس سفير .

مادة ١٣ — مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ . يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر ، بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين، السلطات التى خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها. وعندما تصبح هذه المعاهدة نافذة . ترابط أورطة مصرية فى السودان .

مادة ١٤ — لا تخل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التى تنشأ . أو يجوز أن تنشأ . لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه . عن ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذ الحرب الموقع فى باريس ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

مادة ١٥ — اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف فى تطبيق أحكام هذه المعاهدة أو تأويلها لا يتيسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

مادة ١٦ — يصدق على هذه المعاهدة ويعمل بها بمجرد تبادل التصديق ويجرى هذا التبادل بأسرع ما يمكن . وتسجل المعاهدة فى جمعية الأمم وفقا لأحكام الميثاق .

ويجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بهذه المعاهدة تعديل أحكامها بحسب مايرى ملائما . فى الظروف التى تكون جارية إذ ذاك ، وذلك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

و إشهادا بما تقدم وقع (المفوضون) هذه المعاهدة الخ .

الجيش

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

فى سياق مناقشاتنا فى نصوص المعاهدة التى وقعناها اليوم عرضت بعض المسائل العسكرية وكان لها أوفر قسط من العناية والبحث . وتنقسم هذه المسائل بطبيعتها إلى قسمين : أولها — تلك المسائل المتعلقة بالقوات المصرية التى يجوز — إذا تحققت لدوء الحظ الظروف المشار إليها فى صدر المادة السابعة من المعاهدة — أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية الحليفة معاونة فعلية. وثانيهما — تلك المسائل الخاصة بالقوات البريطانية التى سترابط عملا بالمادة التاسعة من المعاهدة فى جوار قناة السويس توفيرا لأسباب الدفاع عن ذلك الشريان الحيوى فى مواصلات الإمبراطورية البريطانية .

أما عن القسم الأول فقد اتفقتم دولتكم معى على ما يأتى :

(١) تنتهى الترتيبات الحالية التى بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصات معينة ، ويسحب الضباط البريطانيون من القوات المصرية .

(٢) على أن الحكومة المصرية، أخذا بحكم المادة الثامنة من المعاهدة ، ترغب فى أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة أن توافى مصر بتلك البعثة . وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم فى الخارج من رجال القوات المصرية إلى بريطانيا العظمى وحدها ، وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تتقبل كل من توفدهم الحكومة المصرية إلى بريطانيا العظمى لهذا الغرض .

(٣) لمصلحة التعاون الوثيق المشار إليه آنفا لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية ومهماتها عن طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتها . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك .

أما فيما يختص بالقوات البريطانية المشار إليها فى المادة التاسعة من المعاهدة فقد اتفقنا على ما يأتى :

(١) تقدم الحكومة المصرية مجانا لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الأماكن التى يتفق عليها بعد. أراضى ومبانى تعادل الأراضى والمبانى التى تشغلها الآن القوات البريطانية بمصر. وبمجرد إتمام هذه المبانى الجديدة تنتقل إليها تلك القوات وتسلم الأراضى والثكنات إلخ ... التى أخلتها ، للحكومة المصرية .

(٢) مع مراعاة ما قد يتفق عليه فى المستقبل بين الحكومتين من التعديلات. يظل قائما ما تتمتع به الآن القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات فى أمور الاختصاص والرسوم.

(٣) إلى حين تتفق الحكومتان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلو مترا منها. على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران التى تقوم بها هيئات مصرية حقا ولا على خدمات الطيران القائمة بمقتضى الاتفاقات الحالية .

وقد اتفقنا أيضا على أن الحكومة المصرية تبذل كل التسهيلات اللازمة لطيارات القوة الهوائية البريطانية فى طريقها من المطارات التى وضعت طبقا للمادة التاسعة من المعاهدة تحت تصرف القوات البريطانية و إلى تلك المطارات. وتبذل حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة التسهيلات المناسبة للطيارات العسكرية المصرية فى الأراضى الواقعة تحت إشرافها .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بالشؤون العسكرية وأؤيد لكم أن ما جاء فيها صورة صحيحة لما اتفقنا عليه .

المستشاران

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

تعلمون ان الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجا من الإصلاحات الداخلية واسع المدى . وإنى لأقدر أن المهمة التى أخذت نفسها بها ستكون أشق وأبعد مدى بسبب التعديلات الجوهرية فى نظام الامتيازات الملحوظة فى المعاهدة التى وقعناها اليوم . وعندى أنه لتنفيذ ذلك البرنامج من الإصلاحات على وجه مرض ستحتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة . لذلك أنتهز هذه الفرصة لأحيطكم علما بأن الحكومة المصرية تنوى أن تستبقى فى خدمتها فى الفترة اللازمة لإنجاز الإصلاحات المشار إليها اثنين من الرعايا البريطانيين فى وظيفة مستشار مالى للحكومة المصرية ومستشار قضائى لوزارة الحقانية . وتختار الحكومة المصرية من يشغل هاتين الوظيفتين بعد شاغليهما الحاليين . بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وتعينهما الحكومة المصرية ويكون تعيينهما باعتبارهما موظفين مصريين .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بوظيفتى المستشار المالى للحكومة المصرية والمستشار القضائى لوزارة الحقانية وأحطت علما مع الارتياح بما ذكرتموه بشأن نيات الحكومة المصرية .

البوليس

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أنتهز هذه الفرصة لإحاطتكم علما أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الإدارة الأوربية فى قسم الأمن العام ، على أنها تنفيذا للتعهد المشار إليه فى المادة السادسة من المعاهدة التى وقعناها اليوم ستستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بالمعاهدة عنصرا أوربيا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين .

وأود أن أتبين ما إذا كانت الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معونة حكومة صاحب الجلالة البريطانية إذا شاءت فى المستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

تثبت حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة مع الارتياح أن الحكومة المصرية تنفيذا للتعهد المشار إليه فى المادة السادسة من المعاهدة وبعد إلغاء الإدارة الأوربية ستستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بالمعاهدة عنصرا أوربيا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين .

وإذا شاءت الحكومة المصرية فى وقت مستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تكون سعيدة أن تعيرها خبراء فرادى أو بعثة بوليس كما فعلت ذلك بالنسبة لبلاد أخرى كانت راغبة أيضا فى تنظيم قوات بوليسها .

الامتيازات

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

جاء فى المادة الحادية عشرة من مشروع المعاهدة التى وقعناها اليوم مايأتى :

"يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لايلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر .

"ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتياز فى مصر للحصول ، بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب" .

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الإصلاح. وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد حين تصبح المعاهدة نافذة .

وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات تحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى مصر . لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن .

وإنى لمستعد أن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للإصلاح فى نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة .

ومما لاريب فيه أن ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية. وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط . على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم .

وقد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة . ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية مالم يقع الاتفاق ، بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن ، على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة . وأتوقع الموافقة من جانبنا. على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

وفى حالة العفو عن عقوبات صادرة على الأجانب أو تخفيفها كما فيما يتعلق بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب. يستشير وزير الحقانية المستشار القضائى — مادام ذلك الموظف باقيا فى خدمة الحكومة المصرية — قبل عرض رأيه على جلالة الملك .

وإنى لأعترف بأن الوجه الذى يطبق به نظام الامتيازات الآن فيما يتعلق بسلطة الحكومة فى التشريع بالنسبة للأجانب أو فى فرض الضرائب عليها. لم يعد يتفق مع الظروف الحاضرة . لذلك فإنى مستعد للموافقة على أن يجرى العمل فى المستقبل على أن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة هى التى تتولى أى موافقة تكون ضرورية قبل أن يصبح التشريع المصرى منطبقا على الأجانب، ويدخل فى ذلك التشريع المالى . وإنما يستثنى التشريع الخاص بتشكيل واختصاص تلك المحاكم نفسها. فإنه لا ينفذ إلا بعد موافقة الدول. ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادئ المأخوذ بها عموما فى التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب. وفيما يتعلق بالتشريع المالى على وجه الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لا يتضمن تمييزا غير عادل ضد الأجانب أو الشركات الأجنبية .

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره . وفى مشاريع القوانين التى وضعت فى سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ الى المادة ٢٧ من القانون رقم ٣ طبعة ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠) ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لا ينبغى أن يخرج عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لا مندوحة عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة . على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة "أجنبى" وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة . وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية يخضع لقضائها كل شخص فى مصر. غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية. وإنى لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوما أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ من التغييرات فى السيادة .

أما المسألة الثانية فزيادة عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها، ويدخل فى هذه المسألة البحث فى أمر الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج إليهم للتمكن من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرض .

ويستشار المستشار القضائى — مادام ذلك الموظف باقيا فى الخدمة — فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة وأعضاء النيابة الأجانب إذا كان سيعين أحد منهم .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم . التى تشيرون فيها إلى القواعد التى ترى حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة أنه يحسن أن يجرى إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها وتلفتون فيها نظرى إلى بعض الاعتبارات الخاصة التى لها عندكم شأن وأهمية .

وإنى لسعيد بأن أجيبكم بأن الاقتراحات الخاصة التى تشيرون إليها تتفق مع نيات الحكومة المصرية وأن هـذه الحكومة متفقة على وجه العموم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية على القواعد التى يحسن أن يجرى إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها .

والاحظ فيما يتعلق بتعريف لفظة "أجنبى" أنه إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية اعتراض على أن يشمل اختصاص المحاكم المختلطة المدنى والجنائى الأجانب الذين يتمتعون بنظام الامتيازات قبل حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ فإنه لاشك فى أن الأجانب الذين لا يتمتعون ولم يكونوا تمتعوا بتلك الامتيازات يجب أن يخضعوا لقضاء المحاكم الأهلية .

الموظفون الأجانب

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

فى سياق مناقشاتنا بشأن المادة العاشرة من المعاهدة التى وقعناها اليوم . كان مفهوما بيننا أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة لن تؤول تلك المادة تأويلا ضيقا غير معقول وأنه ليس فيها ما يخل بحرية الحكومة المصرية فى استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين فى الوظائف التى لا يوجد من بين رعايا البريطانيين من يليق لها .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم بشأن استخدام الموظفين الأجانب وأؤيد ما جاء بها بشأن التفاهم الذى تم بيننا .

الأقليات

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أرغب أن أثبت هنا أنه لم ير محل للإشارة فى المعاهدة التى وقعناها اليوم إلى حماية الأقليات التى ورد ذكرها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، على أنه من المسلم به أن هذه المسألة تكون فى المستقبل من شؤون الحكومة المصرية وحدها .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغكم أنى أحطت علما بما ذكرتم بتاريخ اليوم بشأن الأقليات فى مصر .

(٦) مشروع (ج)

الكتب المتبادلة بشأن مقترحات لاتفاق انجليزى مصرى

كتاب من سعادة مستر ا. هندرسن
إلى حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا

حضرة صاحب الدولة

إن المقترحات المرفقة بهذا ، وما سيتبادل من المذكرات الإيضاحية بشأن التفاصيل التى ستعرضونها دولتكم على البرلمان المصرى، هى أقصى ما أستطيع أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة بريطانيا العظمى المتحدة وشمال إيرلندا أن تذهب إليها فى رغبتها فى الوصول إلى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين بريطانيا العظمى ومصر . وإن من أحب أمانى حكومة جلالته أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم — بلا تمييز بين الأحزاب — هذه المقترحات بروح الصداقة

والمسالمة اللتين امتازت بهما محادثاتنا الأخيرة وأن يجدوا فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلة بين بلادينا . فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى الجديد فإن حكومة جلالته تقوم من جانبها مباشرة بعرض المقترحات على البرلمان لكى تبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات ويصدق عليها .

ولى الشرف أن أكون مع أسمى الاحترام ،

خادمكم المطيع

ف ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩

الإمضاء : آرثر هندرسن

ملحق نمرة ١ للكتاب المتقدم

مقترحات لاتفاق انجليزى مصرى

١ — ينتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

٢ — تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات .

٣ — بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضوا فى جمعية الأمم فستقدم طلبا للاندماج فيها بحسب الشروط المقررة فى المادة الأولى من ميثاق الجمعية ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعضيدها فى ذلك الطلب .

٤ — إذا أفضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة . يتبادل الطرفان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر وعملا بهذا التعهد لا يعارض أى الطرفين سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق سياسى يكون مضرا بمصالح الطرف الآخر .

٦ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن تكون الحكومة المصرية هى المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته فى هذا الصدد .

٧ — إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام الفقرة الرابعة فإن الطرف الآخر مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة عشرة يقوم فى الحال بإنجاده بصفة حليف وعلى وجه

الخصوص يبذل صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب كل ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ، ويدخل فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات .

٨ — نظرا لاستحسان الوحدة فى التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب يختارهم من بين الرعايا البريطانيين .

٩ — تسهيلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى الأراضى المصرية ، فى الأماكن التى يتفق عليها بعد ، شرقى خط الطول ٣٢ شرق ، من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهـــذا الغرض . ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية.

١٠ — نظرا لما بين البلدين من روابط الصداقة ، وللمحالفة الملحوظة فى هذه المقترحات تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين .

١١ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر .

ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول ، بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

١٢ — نظرا لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط الصداقة ، وللمحالفة الملحوظة فى هذه المقترحات يمثل صاحب الجلالة البريطانية فى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد حسب الأصول المرعية ، ويخص صاحب الجلالة ملك مصر ممثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل فى بلاطه .

ويمثل صاحب الجلالة ملك مصر فى بلاط سانت جيمس سفير .

١٣ — مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التى خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها .

١٤ — لا تخل أحكام هذه المقترحات بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التى تنشأ، أو يجوز أن تنشأ، لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذ الحرب الموقع فى باريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

١٥ — اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف فى تطبيق أحكام هـذه المقترحات أو تأويلها لا يتيسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم.

١٦ — يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التى تبنى على المقترحات التى مر ذكرها . تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائما فى الظروف التى تكون جارية إذ ذاك وذلك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

الجيش

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

فى سياق مناقشاتنا الأخيرة عرضت بعض المسائل العسكرية وكان لها أوفر قسط من العناية والبحث . وتنقسم هذه المسائل بطبيعتها إلى قسمين : أولها — تلك المسائل المتعلقة بالقوات المصرية التى يجوز — إذا تحققت لسوء الحظ الظروف المشار إليها فى صدر الفقرة السابعة من المقترحات — أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية الحليفة معاونة فعلية . وثانيهما — تلك المعاهدة الخاصة بالقوات البريطانية التى سترابط عملا بالفقرة التاسعة من المعاهدة فى جوار قناة السويس توفيرا لأسباب الدفاع عن ذلك الشريان الحيوى فى مواصلات الإمبراطورية البريطانية .

أما عن القسم الأول فقد اتفقتم دولتكم معى على ما يأتى :

(١) تنتهى الترتيبات الحالية التى بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصات معينة ويسحب الضباط البريطانيون من القوات المصرية .

(٢) على أن الحكومة المصرية ، أخذا بحكم الفقرة الثامنة من المقترحات ، ترغب فى أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وشمال إيرلندا أن توافى مصر بتلك البعثة . وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم فى الخارج من رجال القوات المصرية إلى بريطانيا العظمى وحدها ، وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تتقبل كل من توفدهم الحكومة المصرية إلى بريطانيا العظمى لهذا الغرض .

(٣) لمصلحة التعاون الوثيق المشار إليه آنفا لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية ومهماتها عن طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتها .

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك .

أما فيما يختص بالقوات البريطانية المشار إليها فى الفقرة التاسعة من المقترحات فقد اتفقنا على ما يأتى :

(١) تقدم الحكومة المصرية مجانا لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الأماكن التى يتفق عليها بعد، أراضى وثكنات الخ . تعادل الأراضى والثكنات التى تشغلها الآن القوات البريطانية بمصر.

وبمجرد إتمام هذه المبانى الجديدة تنقل إليها تلك القوات وتسلم الأراضى والثكنات الخ ... التى أخذتها ، للحكومة المصرية ، ونظرا إلى العقبات الفنية التى تعترض إجراء النقل تدريجا ينتظر إكمال الأماكن الجديدة . ثم يؤخذ فى النقل . ونظرا لطبيعة المنطقة الواقعة شرق درجة ٣٢ من خطوط الطول تتخذ التدابير لتوفير أسباب الراحة المعقولة للجنود من مثل زراعة أشجار وحدائق الخ... ولتهيئة وسيلة لتوريد الماء العذب تكون كافية فى الطوارئ .

(٢) مع مراعاة ما قد يتفق عليه فى المستقبل بين الحكومتين من التعديلات يظل قائما ما تتمتع به الآن القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات فى أمور الاختصاص والرسوم .

(٣) ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قناة السويس وعلى مسافة ٢٠ كيلومترا منها ، على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران التى تقوم بها هيئات بريطانية أو مصرية حقا تعمل بإذن الحكومة المصرية وتحت إشرافها .

وقد اتفقنا أيضا على أن الحكومة المصرية تبذل كل التسهيلات اللازمة لطيارات القوة الهوائية البريطانية ورجالها ومهماتها فى طريقها من المطارات التى وضعت طبقا للفقرة التاسعة من المقترحات تحت تصرف القوات البريطانية وإلى تلك المطارات . وتبذل حكومة صاحب الجلالة البريطانية التسهيلات المناسبة للطيارات العسكرية المصرية ورجالها ومهماتها فى الأراضى الواقعة تحت إشرافها .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بالشؤون العسكرية وأؤيد لكم أن ما جاء فيها صورة صحيحة لما اتفقنا عليه .

المستشاران

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

تعلمون أن الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجا من الإصلاحات الداخلية واسع المدى، وإنى لأقدر أن المهمة التى أخذت نفسها بها ستكون أشق وأبعد مدى بسبب التعديلات الجوهرية فى نظام الامتيازات الملحوظة فى المقترحات ، وهندى أنه لتنفيذ ذلك البرنامج من الإصلاحات على وجه مرض ستحتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة . لذلك أنتهز هذه الفرصة لأحيطكم علما بأن الحكومة المصرية تنوى أن تستبق فى خدمتها فى الفترة اللازمة لإنجاز الإصلاحات المشـــار إليها اثنين من الرعايا البريطانيين فى وظيفة مستشار مالى للحكومة المصرية ومستشار قضائى لوزارة الحقانية ، وتختار الحكومة المصرية من يشغل هاتين الوظيفتين بعد شاغلهما الحاليين بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وتعينهما الحكومة المصرية ويكون تعيينهما باعتبارهما موظفين مصريين .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بوظيفتى المستشار المـالى للحكومة المصرية والمستشار القضائى لوزارة الحقانية وأحطت علما مع الارتياح بما ذكرتموه بشأن نيات الحكومة المصرية .

البوليس

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أنتهز هذه الفرصة لإحاطتكم علما أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الإدارة الأوربية فى قسم الأمن العام ، على أنه تنفيذا للتعهد المشار إليه فى المـادة السادسة من المقترحات ستستبق لمدة خمس

سنين على الأقل من العمل بمعاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات عنصرا أوربيا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين .

وأود أن أتبين ما إذا كانت الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معونة حكومة صاحب الجلالة البريطانية إذا شاءت فى المستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

تثبت حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة مع الارتياح أن الحكومة المصرية، تنفيذا للتعهد المشار إليه فى المادة السادسة من المقترحات و بعد إلغاء الإدارة الأوربية ستستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بمعاهدة تبنى على أساس هـذه المقترحات عنصرا أوربيا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين .

و إذا شاءت الحكومة المصرية فى وقت مستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تكون سعيدة أن تعيرها خبراء فرادى أو بعثة بوليس كما فعلت ذلك بالنسبة لبلاد أخرى كانت راغبة أيضا فى تنظيم قوات بوليسها .

الامتيازات

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

جاء فى المادة الحادية عشرة من المقترحات ما يأتى :

" يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر " .

" ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتياز فى مصر للحصول ، بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب " .

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الإصلاح وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد حين تصبح معاهدة ، تبنى على أساس هذه المقترحات ، نافذة .

وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات تحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى مصر . لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن .

وإنى لمستعد أن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للإصلاح فى نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة .

ومما لاريب فيه أن ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط . على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم .

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن يوافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة . ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية . الم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة .

وأتوقع الموافقة من جانبنا على أن تخصص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

وفى حالة العفو من عقوبات صادرة على الأجانب أو تخفيفها . كما فيما يتعلق بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب . يستشير وزير الحقانية المستشار القضائى — مادام ذلك الموظف باقيا فى خدمة الحكومة المصرية — قبل عرض رأيه على جلالة الملك .

وإنى لأعترف بأن الوجه الذى يطبق به نظام الامتيازات الآن فيما يتعلق بسلطة الحكومة فى التشريع بالنسبة للأجانب أو فى فرض الضرائب عليها لم يعد يتفق مع الظروف الحاضرة . لذلك فإنى مستعد للموافقة على أن يجرى العمل فى المستقبل على أن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة هى التى تتولى أى موافقة تكون ضرورية قبل أن يصبح التشريع المصرى منطبقا على الأجانب ويدخل فى ذلك التشريع ، التشريع المالى . وإنما يستثنى التشريع الخاص بتشكيل واختصاص تلك المحاكم نفسها فإنه لا ينفذ إلا بعد موافقة الدول .

ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادئ المأخوذ بها عموما فى التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب. وفيما يتعلق بالتشريع المالى على وجه الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لا يتضمن تمييزا غير عادل ضد الأجانب أو الشركات الأجنبية .

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية و إصداره . وفى مشاريع القوانين التى وضعت فى سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢ طبعة ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠) ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لا ينبغى أن يخرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لا مندوحة عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة . على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة (أجنبى) وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة . وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضائها كل شخص فى مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية. و إنى لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوما أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ من التغييرات فى السيادة .

أما المسألة الثانية فزيادة عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ، ويدخل فى هذه المسألة البحث فى أمر الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج إليهم للتمكن من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرض . ويستشار المستشار القضائى — مادام ذلك الموظف باقيا فى الخدمة — فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة وأعضاء النيابة الأجانب إذا كان سيعين أحد منهم .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم التى تشيرون فيها إلى القواعد التى ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة أنه يحسن أن يجرى إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها وتلفتون فيها نظرى إلى بعض الاعتبارات الخاصة التى لها عندكم شأن وأهمية.

وإنى لسعيد بأن أجيبكم بأن الاقتراحات الخاصة التى تشيرون إليها تتفق مع نيات الحكومة المصرية وأن هذه الحكومة متفقة على وجه العموم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية على القواعد التى يحسن أن يجرى إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها .

والاحظ فيما يتعلق بتعريف لفظة "أجنبى" أنه إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية اعتراض على أن يشمل اختصاص المحاكم المختلطة المدنى والجنائى الأجانب الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات قبل حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ فإنه لاشك فى أن الأجانب الذين لا يتمتعون ولم يكونوا تمتعوا بتلك الامتيازات يجب أن يخضعوا لقضاء المحاكم الأهلية .

الموظفون الأجانب

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

فى سياق مناقشاتنا بشأن المادة العاشرة من المقترحات كان مفهوما بيننا أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة وشمال إيرلنده لن تؤول تلك الفقرة تأويلا ضيقا غير معقول. وأن ليس فيها مايخل بحرية الحكومة المصرية فى استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين فى الوظائف التى لا يوجد من بين رعايا البريطانيين من يليق لها .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم بشأن استخدام الموظفين الأجانب وأؤيد ما جاء بها بشأن التفاهم الذى تم بيننا .

الأقليات

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أرغب أن أثبت هنا أنه لم ير محل للإشارة فى المقترحات إلى حماية الأقليات التى ورد ذكرها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، على أنه من المسلم به أن هذه المسألة تكون فى المستقبل من شؤون الحكومة المصرية وحدها .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغكم أنى أحطت علما بما ذكرتم بتاريخ اليوم بشأن الأقليات فى مصر .

(٧) كتاب من حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا

إلى سعادة مستر ا . هندرسون

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغ سعادتكم أنى تسلمت رسالتكم اليوم التى تتضمن المقترحات والمذكرات الإيضاحية التى سيتم تبادلها بشأن التفاصيل . مما كان موضوع البحث بيننا بقصد الوصول إلى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين مصر و بريطانيا العظمى .

و إنى لأدرك أن هذه المقترحات هى أقصى ما يمكنكم أن تشيروا على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تصل إليه . و إننى مستعد من جهتى أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصرى واثقا تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلادى . و إننى أشاطر حكومة صاحب الجلالة البريطانية الرجاء بأن هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الأحزاب و بروح الصداقة والمسالمة التى وضعت و بحثت بها فيجدون فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلة بين بلادينا .

فبهذه الروح و بهذا الأمل أحمل تلك المقترحات إلى الشعب المصرى .

فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩

الإمضاء : محمد محمود

٧ – المفاوضات فى سنة ١٩٣٠

(النحاس – هندرسن)

(١) محضر جلسة المؤتمر

خطبة المستر هندرسن – خطبة النحاس باشا

قبل الميعاد المحدد للاجتماع وهو الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الإثنين ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ بدأ المدعوون يفدون على القاعة المعروفة باسم قاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية وجلس مستشارو الوفد المصرى وسكرتيروه وموظفو المفوضية الملكية المصرية بلندن عن يمين المائدة المعدة لجلوس المتفاوضين . وجلس مستشارو اللجنة البريطانية عن يسارها وجلس رجال الصحافة من مصريين و إنجليز فى مواجهتها .

وعند تمام الساعة العاشرة والنصف دخل حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى وجناب المستر هندرسن رئيس اللجنة البريطانية ووراءهما حضرات أعضاء الوفد المصرى وهم أصحاب السعادة واصف بطرس غالى باشا وعثمان محرم باشا والأستاذ مكرم عبيد وحضرات أعضاء اللجنة البريطانية وهم أصحاب السعادة اللورد باسفيلد وزير المستعمرات والمستر توم شو وزير الحربية واللورد تومسن وزير الطيران وحضر معهم السير رو برت فانسيترت وكيل وزارة الخارجية البريطانية الدائم والمستر دالتون وكيل وزارة الخارجية البرلمانى والسير برسى لورين المندوب السامى فى مصر . وقد جلس الرئيسان فى صدر المائدة وجلس أعضاء الوفد المصرى إلى يمينها وأعضاء اللجنة البريطانية إلى يسارها .

خطاب وزير الخارجية البريطانية

ثم وقف جناب المستر هندرسن وألقى باللغة الإنجليزية الخطاب الآتى تعريبه :

" إنه مما يدعو إلى الارتياح أن كان من نصيبى مهمة الترحيب بدولتكم وبالوفد المحترم الذى تتولون رياسته ، وانى أقوم بهذه المهمة معبرا لكم جميعا عن الحفاوة الودية من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ومن قبل زملائى الذين يشتركون معى اليوم فى هذا المكان .

وعندى أن هذه الفرصة وهذا الاجتماع ينطويان على معنى بعيد المدى لما بين بلدينا من العلاقات .

وإن ما لاقيتموه من حسن الاستقبال عند وصولكم لدينا لدليل ناطق على مايعلقه أهل هذا البلد من الأهمية البالغة فى شأن العلاقات بينهم وبين مصر .

ومما هو جدير بالذكر . أن أرض انجلترا ليست بالأرض الغريبة لكثير من أعضاء وفدكم . فالبعض قد زار لندره قبل الآن . وهناك واحد منكم على الأقل قد تكونت لديه فكرة عالية عن تقاليدنا فى الثقافة . وواصل دراسته عدة أعوام فى كلية من أشهر كليات جامعة أكسفورد .

وإنى أشير هنا إلى صديق مكرم عبيد الذى هو الآن وزير مالية مصر .

وإذا ما أجلت النظر فى هـذه الظروف اتجهت حتما بفكرى إلى شخص مليككم المعظم الملك "فؤاد" وقد قدم لكم مثلا عاليا فى هذا الصدد .

ففى هذه السنوات الأخيرة شرفنا جلالته بزيارته مرتين فكسب مودتنا المقرونة بالاحترام .

ونحن على جانب عظيم من الإمتنان لما تفضل به جلالته نحو وطننا من تقديره قدره .

أجل أيها السادة أننا لفخورون ببلادنا .

ويسرنا أن نعتقد أنه ستتهيأ لكم الفرصة وسط الأعمال الخطيرة الملقاة على عاتقكم لأن تشاهدوا فى ساعات فراغكم شطرا على الأقل من أجمل ما حواه هذا البلد .

والمأمول أنكم ستزورون فى وندسور القصر التاريخى الذى ورثته أسرتنا المالكة عن أسلافها وأنكم ستستقبلون فى جامعتين من جامعاتنا المحترمة .

وأود لو طالت إقامتكم بحيث يمكننى أن أسجل فى برنامجكم زيارة لاسكتلندا . ولو أننى أخشى أن العمل الذى نقوم به يحول دون سفر بعيد مثل هذا .

ولكن ما هو هذا العمل ؟

لقد اجتمعنا هنا من أجل الوصول إلى غرض سام ففى المكان الأول نريد أن نساهم بنصيبنا — وهو نصيب كبير — فى تقوية دعائم الهيئة العظيمة التى اجتمعت على تشييدها الدول لنشر السلام بين الشعوب فى العالم وأعنى جمعية الأمم .

وفى المكان الثانى نريد أن نطبع بطابع المعاهدة تلك الصداقة التى تربط أمتين اتحدت أكثر مصالحهما .

ولست أشير إلى المحاولات التى قمنا بها فى الماضى وأخطأت المرمى الذى نرمى إليه .

فنحن جميعا نمثل فى ذهننا تلك المحاولات . وأعتقد أننا جميعا متفقون فى تقدير العواقب السيئة التى أفضى إليها إخفاقها الذى لم يكن من ورائه إلا تأخير الاتفاق والتسوية التى يمليها العقل والعواطف والمصالح المتبادلة كشرط أساسى لرفاهية أمتينا .

وإنى آبى اليوم أن أتوقع إخفاقا .

وأعتقد أن رئيس الوزارة المصرية وزملاءه أتوا يتفاوضون معنا بمثل هذه الروح .

أما عن الأغراض التى نتوخاها فأن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية قد بينت موقفها .

ففى شهر أغسطس من العام الماضى عرضت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على الأمة المصرية مقترحات مشبعة بعواطف الصداقة وبرغبة التوفيق .

وقد ظل هذا العرض أمام الأمتين المصرية والبريطانية مدى الأشهر السبعة الأخيرة .

وقد لاحظت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بارتياح عظيم أن روح الصداقة والرغبة الطيبة اللتين أملتا هذا العرض . قد قدرتا أكل تقدير . وكان لها صداهما فى مصر .

ولقد أحيطت الحكومة علما بنوع خاص بالتصريحات الودية التى فاه بها رئيس الوزارة المصرية .

ولقد تمت انتخابات برلمانية .

وعلى أثر هذه الانتخابات عهد بالحكم الى الحزب الذى ترأسونه دولتكم .

ونحن نرحب بكم ياسيدى كممثل لأغلبية الشعب المصرى الكبرى .

ولقد طلبتم باسم الحكومة المصرية من البرلمان المصرى توكيلا فى الحضور إلى لندرا ومفاوضتنا فى المقترحات فأجابكم البرلمان إلى طلبكم .

واليوم نفتتح هذه المفاوضات علنا وبصفة رسمية فى هذه القاعة التى شهدت كما تذكرون من سنوات قليلة إمضاء معاهدة لوكارنو .

وسيكون من وراء مجهوداتنا إذا صدق ظنى أن نوثق الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر على أساس من الصداقة الدائمة والتحالف .

وفوق ذلك يحق لمصر بصفة كونها دولة حرة مستقلة ذات سيادة أن يكون لها من الشأن بين الأمم ما يتناسب مع عظمتها الماضية وتقدمها الحديث .

سيدى النحاس باشا — سادتى

باسم حكومة صاحب الجلالة البريطانية أرحب بكم أجمل الترحيب .

وإنى وطيد الأمل فى أن تعاوننا سيتوج بالنجاح الذى تقتضيه أهمية ما ننوخاه من غرض وما يتسع لنا من أفق من وراء هذا التعاون .

وبعد أن أتم المستر هندرسن خطابه دعى السير پرسى لورين فألقى ترجمته الى اللغة الفرنسية وبعد انتهائه منها شكره المستر هندرسن ثم قام دولة النحاس باشا فألقى باللغة الفرنسية الخطاب الآتى نصه :

خطاب رئيس الوفد المصرى

" باسم زملائى واسمى أشكر لسعادتكم ما تفضلتم بتوجيهه إلينا من عبارات الترحيب وإن ما قوبلنا به من الحفاوة قد ترك فى نفوسنا أحسن الأثر . كما أن ما لقيناه من علائم الود الكثيرة يؤكد ويقوى تلك الرغبة فى التفاهم والاتفاق التى أملت على الحكومة البريطانية مقترحاتها ، والتى يسرنى أن أشيد بها علنا فى هذا المكان . وكما لاحظتم سعادتكم قد أجابت مصر على هذا الاستعداد الحسن من جانب حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية باستعداد حسن مثله . فمصر المتمسكة بحرياتها الدستورية أشد التمسك قد صرحت بلسان ممثليها الرسميين بعزمها الأكيد على الوصول إلى اتفاق صادق مع بريطانيا العظمى وهذا هو السبب الذى من أجله وجدنا هنا .

فقد حضرنا موفدين من قبل الشعب المصرى للمناقشة فى مقترحات عرضت عليه ، ولتقريب وجهات النظر والتوفيق بينها ، وإزالة أوجه الغموض وسوء التفاهم ، وإقامة العلاقات بين البلدين على قاعدتى المودة والثقة اللتين هما الأساس الوحيد لاتفاق شريف وطيد دائم . وإننا على يقين من النجاح فى مهمتنا والوصول إلى اتفاق يرضى الشعبين . ولقد أضيف إلى حسن الإرادة الواضحة من جانبنا وجانبكم عامل جديد من عوامل النجاح وهو أنى تعرفت بسعادتكم وبزملائكم وأتيح لى أن تكون لى بكم أجمل العلاقات الشخصية وأصدقها .

ولم يثبط عزيمتنا فشل المفاوضات السابقة . فإن الرغبة فى التفاهم التى أبداها الشعبان غير مرة تدل دلالة أكيدة على ضرورته بحكم العقل والعاطفة والمصلحة معا .

واسمحوا لى أن أعرب الآن عن تقديرنا لما نالنا من الشرف العظيم باستقبال جلالة الملك إيانا وما أولانا من الرعاية الفائقة بتفضله بالاهتمام بنا وبنجاح مهمتنا المشتركة .

وارجو أن تسمحوا لى سعادتكم أيضا أن أشكركم على ما خصصتم به جلالة الملك ملكنا المعظم من الحفاوة فإن مظاهر الاحترام والود التى أبداها الشعب الإنجليزى وحكومته نحو الملك فؤاد فى كل من زياراته لهذا البلد الجميل . كان لها فى مصر كلها أحسن الأثر ، وقد أعجب جلالته بجمال الأرض الإنجليزية وذكاء الشعب الإنجليزى ونشاطه .

إن كثيرين منا فى الواقع لا يجهلون انجلترا . وقد سبق لنا أن تذوقنا ما فى خلواتها من جمال هادئ محبب إلى النفس وتأثرنا بما تنطق به آثاركم وماضيكم وتقاليدكم .

و إن زيارتنا لقصر وندسور ستتيح لنا أن نحيي مهد الأسرة الملكية الإنجليزية الجليلة كما سنحفظ بين أفضل ذكرياتنا زيارتنا لجامعتين من جامعاتكم المحترمة . و إن واحداً من زملائى — كما قلتم سعادتكم — ليقدر بحق مزايا الثقافة التقليدية فى هذه البلاد التى توج فيها دراسته باقامته مدة طويلة فى جامعة أكسفورد الشهيرة و إن هذا المثال الذى احتذاه كثير من شبابنا هو خير مقدمة للوفاق والمودة بما يقتضيه من التقريب الفكرى .

و إنى على تمام الثقة من أن هذه المودة وهذا الوفاق ستؤكدهما نهائيا . مباحثاتنا التى افتتحت هنا و بصفة رسمية فى نفس القاعة التى شهدت منذ بضع سنين إمضاء معاهدة لوكارنو .

إن مصر أم الحضارة لتنهض اليوم فى نخار شبابها المتجدد . وفى جلال ماضيها مطالبة بنصيبها من المجهود المثمر الذى تبذله الشعوب الحرة فى سبيل السلام والتقدم . فطبيعى أن تمدها بريطانيا العظمى يد الإخاء . لأن بريطانيا أم الحرية لا يسعها إلا أن تحيي بسرور دخول مصر الفتاة فى مصاف الدول المستقلة ذات السيادة ".

و بعد أن أتم دولة النحاس باشا خطابه دعى الأستاذ مكرم عبيد فألقى ترجمته إلى اللغة الإنجليزية و بعد انتهائه منها شكره دولة النحاس باشا .

و بذلك انتهت جلسة الافتتاح ؛

الرئيس	السكرتير
إمضاء : مصطفى النحاس	إمضاء : مصطفى الصادق

---

(٢) محضر الجلسة الأولى

يوم الإثنين ٣١ مارس سنة ١٩٣٠

افتتحت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة صباحا بغرفة وزير الخارجية البريطانية وحضر الاجتماع من الجانب البريطانى المستر هندرسن واللورد طومسون والمستر توم شو . وحضر معهم السير روبرت فانسيترت والدكتور دالتون والسير برسى لورين والمستر مرى والمستر سلبي والأنوار ابل سيسل كامبل

وحضره من الجانب المصرى أصحاب الدولة والسعادة مصطفى النحاس باشا وواصف غالى باشا وعثمان محرم باشا والأستاذ مكرم عبيد وحضر معهم مصطفى الصادق بك والأستاذ محمد كامل سليم اللذان قاما بأعمال السكرتيرية .

واعتذر المستر هندرسن عن تغيب اللورد باسفيلد بسبب اضطراره لمقابلة جلالة الملك .

مستر هندرسن — قبل أن تبدأ اللجنة أعمالها . ألا ترون دولتكم وحضرات الأعضاء أن نبحث أولا فيما إذا كان الأوفق أن نحدد من الآن مواعيد نجتمع فيها بانتظام أم ترون أن نترك مسألة تحديد مواعيد اجتماعنا إلى كل جلسة فلا ينفض اجتماع إلا بعد أن يكون قد حدد موعد الاجتماع الذى يليه .

النحاس باشا — أفضل الطريقة الثانية . أى تحديد موعد الاجتماع قبل انتهاء كل جلسة .

مستر هندرسن — حسن . وهل نعمل محضرا حرفيا مشتركا بما يجرى فى كل جلسة أم يعمل كل فريق محضرا مستقلا موجزا .

النحاس باشا — قد تكون الطريقة الثانية أفضل وأوفر للوقت .

مستر هندرسن — أحب أن أتحدث إليكم بصفة عامة .

أولا فيما يختص بى وبزملائى فإننا نكون مغتبطين بلا شك إذا بدأتم دولتكم بإبداء ما تريدون الإدلاء به . فإن المقترحات البريطانية كما ذكرنا فى خطبتى الافتتاح ، وكما هو الواقع . ظلت مطروحة حوالى السبعة أشهر وهى لا تزال تمثل رأى الحكومة البريطانية بالنسبة للتسوية النهائية للعلاقات بين البلدين ، فما هو رأيكم فيها من حيث المبادئ التى تناولتها والتفاصيل التى احتوت عليها ؟

النحاس باشا — إنى سعيد بأن أبدأ المفاوضات مع المستر هندرسن وحضرات أعضاء اللجنة لحل المسألة الهامة التى تعنى مصر وانجلترا . وأقصد بذلك تسوية العلاقات بين البلدين وإنى لمتفائل بالاستعداد الحسن من الجانبين . والرغبة الأكيدة التى لديهما فى الوصول إلى الاتفاق المنشود . ولقد حضرت وزملائى إلى هذا المكان مشبعين بالميول الطيبة ولذلك يهمنا جدا أن تذلل جميع العقبات التى قد تقوم أثناء المناقشة توصلا لتلك الغاية السامية التى ننشدها جميعا . وإنى وزملائى لمعتمدون على حسن استعداد المستر هندرسن وزملائه فى مساعدتنا على إنجاز هذه المهمة . والأمر المهم هو التوفيق بين حقوقنا ومصالحكم بطريقة تحدد الحالة بجلاء وتمنع كل لبس وإبهام . وذلك لأننا نريد أن نطبق المعاهدة بكل إخلاص وأمانة وعلى وجه يشرف إمضاءنا عليها .

وإنى بهذه الروح سأبدأ بشرح الحالة بصفة عامة . وسترون من هذا الشرح أن روحه وروح المقترحات البريطانية غير متباعدين . وسأقتصر الآن على المبادئ تاركا الكلام فى التفصيلات إلى ما بعد ذلك .

مستر هندرسن — حسن جدا .

النحاس باشا — إن المبادئ التى تستنتج من المقترحات البريطانية يمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا — انتهاء الاحتلال — ولا أطيل الكلام فى ذلك لأن هذه هى الغاية التى نرمى إليها

ثانيا — المحالفة — أما فيما يتعلق بمبدأ المحالفة فإننا نقره ونقبله .

أما مسألة الدفاع عن قنال السويس . فإنه مع وجود ضمانتين عظيمتين تكفلان سلامته — ضمانة خاصة مستمدة من المحالفة وهى أن بريطانيا تأتى لمساعدتنا لصد ما عساه يقع على القنال من الغارات الأجنبية ، وضمانة عامة دولية مستمدة من حيدة القنال . تلك الحيدة التى تكفلها معاهدة سنة ١٨٨٨ ، وهما ضمانتان كافيتان للدفاع عن القنال — إلا أننا لكى نثبت لبريطانيا حسن استعدادنا للاتفاق نقبل (إلى أن تتمكن قواتنا من الدفاع عن القنال بمفردها حتى يأتيها المدد البريطانى) أن نرخص مؤقتا لبريطانيا بأن تضع قوة عسكرية فى منطقة القنال على أن يحدد موقعها وشروطها عند الكلام فى التفصيلات .

ثالثا — حماية الأجانب — هذا المبدأ بطبيعة الحال من حق مصر المطلق . ولا يقيده إلا مسألة الامتيازات الأجنبية التى مآلها إلى الإلغاء . وإلى أن يحين الوقت لهذا الإلغاء نقبل توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى بعض المسائل التى هى الآن من اختصاص المحاكم القنصلية ، كما نقبل الاختصاصات التى تعطى للجمعية العمومية للمحاكم المختلطة على أن تحدد هذه الاختصاصات أثناء المناقشات .

رابعا — البوليس — فيما يتعلق بالبوليس . نقبل أن يكون بعض الموظفين البريطانيين فى المدن الأربع القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والسويس لمدة محدودة . على أن يستبدلوا شيئا فشيئا وسنويا بموظفين مصريين حتى إذا انتهت تلك المدة المحدودة أصبحت وظائفهم جميعا فى أيدى المصريين .

خامسا — السودان — إلى أن يحصل الاتفاق على التسوية النهائية بمفاوضات مقبلة نقبل أن تكون الإدارة فى السودان مشتركة بين البلدين اشتراكا فعليا .

هذه هى المبادئ العامة التى تؤخذ من المقترحات . وترون أننا لم نخرج عن روحها لأن غرضنا هو أن نصل فعلا وبإخلاص إلى الاتفاق المنشود ؛ أما ما عدا ذلك فتفصيل يأتى الكلام عنه فيما بعد .

مستر هندرسن — هل أفهم مما قاله دولة النحاس باشا . أن هذه المبادىء الكبرى إذا وضعت فى صيغ مقبولة من الجانبين فإنه لن تقوم عقبات فى سائر التفاصيل .

النحاس باشا — قد تقوم صعوبات فى التفاصيل. ولكنى أرجو أن نتمكن من التغلب عليها بسهولة إذ حسن النية متوافر فى الجانبين .

مسترهندرسن — بطبيعة الحال ستكون اقتراحاتكم فيها محلا للمناقشة .

النحاس باشا — بلا شك .

مستر هندرسن — إن هذه المبادئ الخمسة مهمة حقا . ولكن الكثير يتوقف على الصيغ التى ستوضع فيها . على أنى من ناحيتى أريد أن أسترشد برأى زملائى فيما قد تكون عليه هذه الصيغ . إذا كنتم قد أعددتم نصوصا خاصة شاملة لهذه المبادئ فإنه يسرنا أن نطلع عليها ونبدى لكم رأينا فيها .

النحاس باشا — إننا مستعدون لأن نضع الصيغ لهذه المبادئ بالمعنى الذى ذكرناه ونقدمها لكم فى أقرب فرصة .

مستر هندرسن — نعم يحسن تقديم هذه الصيغ لأنها تساعد كثيرا على الفهم والتقدير . والآن هل يريد أحد من زملائى أن يسأل شيئا .

المستر توم شو — أحب أن أرى الصيغ لأن المسائل التى تناولها دولة النحاس باشا هى من صميم المقترحات .

مسترهندرسن — إذن ما هو الزمن الذى يكفى دولتكم وزملاءكم لوضع هذه الصيغ وإرسالها الينا .

النحاس باشا — سنبذل جهدنا لإرسالها غدا .

مستر هندرسن — إذن نستطيع أن نجتمع يوم الأربعاء أو الخميس ولكن عندى اجتماع مجلس الوزراء فى صباح الأربعاء فإذا وافقتم جعلنا اجتماعنا بعد ظهر ذلك اليوم .

وبعد تبادل الرأى تقرر أن تكون الجلسة القادمة فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس .

مستر هندرسن — أما وقد اتفقنا على أن يكون الاجتماع القادم يوم الخميس . ففى وسعنا أن نستطرد قليلا فى أبحاثنا حتى إذا احتاج الأمر إلى وضع صيغ لمسائل أخرى أمكن ذلك قبل جلسة يوم الخميس . فمثلا يلوح لى أن هناك ثلاث نقط أو أربعا نحن متفقون عليها وهى :

انتهاء الاحتلال ، ثم فكرة المحالفة ، ثم جمعية الأمم ، وهى كلها مسائل قد نص عليها . ولا ينقصنا إلا معرفة الصيغ النهائية التى تريدون أن تظهر بها فى المعاهدة وإذا شئتم فإنه يمكننا أن نتكلم فيها من الآن .

النحاس باشا — إننى مستعد للكلام فيما ذكرتموه . ففيما يختص بالمحالفة يهمنا أن يكون واضحا أن ما يقدمه كل حليف للآخر يجب أن يتناسب مع قدرته وامتداد أراضيه . إذ مركز الطرفين يختلف

كل منهما عن الآخر . وبهمنا — لكى تتوافر المساواة الحقيقية بيننا — أن تكون مساعدتنا لبريطانيا داخل حدود أراضينا لا خارجها كما جاء فى مقترحات المستر هندرسن وهـذا الوضع الذى نقترحه لا يختلف عن كل المقترحات التى سبق أن قدمت فى هذا الموضوع أثناء المفاوضات الماضية .

مستر هندرسن — لقد فهمت هذه الملاحظة جيدا ومعنى ذلك أن المـادة السابعة ستكون محل بحث . ولكن المـادة الأولى التى تنص على أن ينتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى ؛ هل عندكم اعتراض على صيغتها ؟

النحاس باشا — كلا .

مستر هندرسن — والمـادة الثانية الخاصة بالمحالفة بين البلدين ؛ هل عندكم اعتراض عليها ؟

النحاس باشا — لى بعض التعديل على صيغتها .

مستر هندرسن — حسن ، لكم أن تقترحوا ما تريدون فى المـادة الثالثة ؟

النحاس باشا — لى كذلك بعض التعديل على لفظها .

مستر هندرسن — إذن قدموا لنا الصيغ المطلوبة قبل الجلسة القادمة . وهذا يعطينا مادة كافية تشغلنا إلى الاجتماع القادم .

النحاس باشا — وهو كذلك .

مستر هندرسن — لقد بدأنا بروح جيدة روح المسالمة والوفاق والعزم على الوصول إلى اتفاق شريف فإذا استمرت هذه الروح فينا فلا شك عندى فى حسن النتيجة .

إنى وإياكم واقعون تحت ضغط شديد من جانب الصحافة المتلهفة على الأخبار والتى كثيرا ما تلجأ إلى الخيال تستمليه عندما تعوزها المعلومات . فهل توافقون على إصدار بيانات رسمية عقب كل جلسة أو أننا نصدر البيانات كلما رأينا ضرورة لذلك ؟

وبعد تبادل الرأى اتفق على ألا يذاع شىء من أمر المفاوضات إلا إذا تقرر ذلك عند انتهاء الجلسة أو عند الوصول إلى شىء حاسم تحسن إذاعته .

مستر هندرسون — إذن نظل صامتين ولو أن هذا لن يمنع خيال الصحفيين فى البلدين من تناول الأمـور وتصويرها حسب ما يريدون . ولكنى لا أرى مانعا من أن نذكر أن الجلسة القادمـة ستكون يوم الخميس لأنى أخشى أننا إذا لم نذكر ذلك توهموا أن أول أزمة قد حلت بالمفاوضات خصوصا إذا رأوا أننا لا نجتمع غدا (ضحك) .

فوافق الجميع على ذلك .

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق بعد الظهر .

السكرتير — الرئيس

إمضاء : مصطفى الصادق — إمضاء : مصطفى النحاس

ملاحظة

فى الساعة السادسة مساء من يوم الأربعاء ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ سلم الوفد المصرى مشروعه الأول إلى المستر سلبى سكرتير وزير الخارجية البريطانية بدار البرلمان الإنجليزى . وهذا نصه :

المشروع الأول للوفد المصرى

قدم فى مساء الأربعاء ٢ أبريل سنة ١٩٣٠

---

١ — انتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

٢ — تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

٣ — تعترف بريطانيا العظمى بحق مصر فى أن تكون عضوا فى عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة طبقا لأحكام عهد العصبة .

٤ — إذا أفضى خلاف مع دولة ثالثة إلى موقف ينطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة . يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم . أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ، وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

٦ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها .

٧ — إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام المادة الرابعة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر، مع مراعاة أحكام المادة الرابعة عشرة الآتى ذكرها، على الدوام يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفا . وتحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضى المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . وذلك بدون أدنى مساس بالقوانين والإدارة المصرية .

٨ — تحذف . [١]

٩ — إلى أن يحين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على قنال السويس حتى يصل مدد الحليف . فإن جلالة ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى بورفؤاد وبجوارها قوة حربية بريطانية للمساعدة فى الدفاع عن القنال.

ولا يكون لوجود تلك القوة صفة الاحتلال مطلقا ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية [٢] .

١٠ — تحذف .

١١ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

وبناء على ذلك يقبل صاحب الجلالة البريطانية مبدأ إلغاء اختصاص المحاكم القنصلية القائمة الآن فى مصر . ومبدأ تطبيق التشريع المصرى على الأجانب [٣] .

١٢ — يقوم بتمثيل كل من صاحب الجلالة ملك مصر. وصاحب الجلالة البريطانية سفير لدى بلاط الآخر يعتمد وفقا للأوضاع السياسية العادية .

١٣ — إلى أن تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ومع الاحتفاظ بجميع الحقوق. يباشر الطرفان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا .

١٤ — لا يقصد بهذه النصوص. ولا يمكن أن يبنى عليها بحال . أى إخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التى يمكن أن ترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق نبذ الحرب الموقع عليه بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

١٥ — اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق نصوص هذه المعاهدة أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى نصوص عهد عصبة الأمم .

١٦ — تبقى هذه المعاهدة نافذة لمدة ٢٠ سنة من تاريخ التصديق عليها ويمكن تجديدها أو تعديلها باتفاق الطرفين .

---

(١) تتطلب الحكومة المصرية فى مذكرات يتبادلها الطرفان بعثة حربية بريطانية لمدة معينة لتعليم وتدريب الجيش المصرى .

(٢) يحدد عدد هذه القوة والشروط الخاصة بتكاتها ولوازمها فى مذكرات يتبادلها الطرفان .

(٣) يحدد فى مذكرة منفصلة اختصاص المحاكم المختلطة وسلطة جمعيتها العمومية .

(٣) محضر الجلسة الثانية

يوم الخميس ٣ أبريل سنة ١٩٣٠

افتتحت الجلسة فى منتصف الساعة الحادية عشرة صباحا بوزارة الخارجية البريطانية وحضرها من الجانب البريطانى المستر هندرسن واللورد باسفيلد والمستر توم شو واللورد طومسون ومعهم السير روبرت فانسيترت والدكتور دالتون والسير برسى لورين والمستر سلبي والمستر مرى والأنوارابل سيسل كامبل . وحضرها من الجانب المصرى أصحاب الدولة والسعادة مصطفى النحاس باشا وواصف غالى باشا وعثمان محرم باشا والأستاذ مكرم عبيد ومعهم مصطفى الصادق بك والأستاذ محمد كامل سليم اللذان قاما بأعمال السكرتيرية .

مستر هندرسن — يظهر أن المهمة التى قمتم بها دولتكم وحضرات زملائكم من وضع الصيغ المطلوبة للتعديلات التى تريدون إدخالها على المقترحات قد شغلتكم وقتا طويلا . وتذكرون دولتكم أنها لم تصلنى إلا مساء الأمس فلم أتمكن من عرضها على جميع زملائى فى الوقت المناسب . لذلك أرجو أن يؤجل اجتماعنا اليوم حتى نتمكن من درسها . وأما عن نفسى فأقول إنى وجدت بعض الوقت لدرس هذه الوثيقة فى المساء وأرى من الإنصاف أن أحيطكم علما برأيى الخاص فيها . فقد وجدت نحو عشر مسائل قد تناولها التغيير ووقع فيها خلاف كبير بيننا وبينكم . وبعض هذا التغيير مهم جدا فى نحو خمس مسائل حيوية أخص بالذكر منها مسألة السودان التى ستكون على ما يظهر عقبة كأداء فى طريقنا . وسنجد صعوبة كبيرة فى التغلب عليها . ولا بد لى أن أصرح لكم بأن الحكومة الإنجليزية — حتى لو سلمنا نحن بمطالبكم فى هذه اللجنة — يستحيل عليها استحالة مطلقة أن تصل إلى حمل البرلمان على الموافقة عليها ، لذلك ينبغى لى أن أنبهكم على مسئوليتى الخاصة بصفة كونى وزيرا للخارجية ومن غير استشارة زملائى الذين لم يتمكنوا كما قلت من درس المقترحات الجديدة التى وضعتموها إلى أن الصيغة الخاصة بالسودان ستثير صعوبات جمة .

أقول هذا عن نفسى إلى أن يتمكن زملائى من دراسة مقترحاتكم وإبداء رأيهم فيها .

النحاس باشا — أما فيما يختص بالتأجيل فنحن موافقون عليه إلى الأجل الذى ترونه كافيا لتتمكنوا أنتم وزملاؤكم من درس الصيغ الجديدة دراسة وافية ، ولا يسعنى مع ذلك إلا أن أبدى الأسف للتأخر فى إرسالها ولكن السبب فى ذلك كما ذكرتم هو أن المهمة كبيرة وذات أهمية عظيمة فاستغرقت من الوقت ما استغرقت .

وإنى آمل أن يرى المستر هندرسن وحضرات زملائه بعد أن يدرسوا الصيغ الجديدة دراسة وافية أننا كنا معتدلين وأننا راعينا روح مقترحات المستر هندرسن واجتهدنا مخلصين فى التوفيق بينها

وبين الأحوال المستمدة من مركز كل من البلدين مصر وانجلترا ، ولقد راعينا كذلك مركز الحكومة الإنجليزيه الحاضرة والصعوبات التى تكتنفها . كما راعينا ما يكتنفنا من الصعوبات فى مصر . ولى وطيد الأمل فى أن الدراسة الدقيقة تؤدى إلى التوفيق بين هذه المصالح المختلفة .

وأما فيما يختص بالسودان الذى خصه المستر هندرسن بالذكر فإنه سيرى أن الصيغة التى وضعناها بشأنه لا تختلف فى روحها عن الصيغة التى وضعها جنابه فى مقترحاته لأننا لم نطلب فى الوقت الحاضر إلا الاشتراك الفعلى فى الإدارة . وهو ما تعترف به المقترحات الإنجليزية نفسها فقد أشير فيها إلى أن القواعد التى تتبع فى السودان مؤقتا هى القواعد المستمدة من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وهما صريحتان فى أن الإدارة التى كانت تنفرد بها مصر فى السودان قد أعطى شطر منها إلى انجلترا بمقتضى هاتين الاتفاقيتين ومن أجل ذلك آمل كل الأمل أنكم عندما تدرسون هذه المسألة فى ضوء هذه الحقائق ترون أننا فى هذا المطلب المهم الحيوى بالنسبة لمصر كما فى الاعتدال .

ونحن عند ما نصل إلى الاتفاق المنشود سنكون جميعا مقتنعين بأنه فى مصلحة البلدين . وسيكون من مهمة اللجنة الإنجليزية شرحه فى البرلمان ووضع الأمور فى نصابها . كما سيكون مهمتنا نحن المتفاوضين المصريين أن ندافع عن المعاهدة فى بلادنا بكل إخلاص وجلاء . وسنأخذ على عاتقنا أن نقنع الأمة بوجهة نظرنا فى النقط التى تساهلنا أو تتساهل فيها . وليس أوفى بالغرض من الصراحة الخالصة وجلاء الأمور على حقيقتها أمام الأمتين حتى يعرف كل فريق مدى ما وصلت إليه التسوية من التوفيق بين الحقوق والمصالح وما تم فيها من التساهل من جانب الفريقين . ولنعلم الجميع أن هذه الخطوة عظيمة جدا لم يوجد لها مثيل فى تاريخ المسألة المصرية .

لذلك أكرر الرجاء بأن هذه المخاوف التى ساورت نفس مستر هندرسن تزول ويحل محلها الاطمئنان .

مستر هندرسن — حسن . هل نجتمع غدا الساعة العاشرة والنصف صباحا لنناقش الصيغ الجديدة ؟

النحاس باشا — نعم . هذا موعد ملائم جدا .

مستر هندرسن — هل لى أن أستفسر عن بعض مسائل خاصة بالإجراءات التى ستتبع غدا فهل تحبون أن نناقش المقترحات المعدلة مادة مادة . فلا ننتقل إلى التالية حتى نكون قد فرغنا تماما من المادة السابقة لها . أم تفضلون أن نناقش المسائل الهامة البارزة مسألة مسألة !

النحاس باشا — لا اعتراض لنا على أى الخطتين يقع عليها اختياركم .

مستر هندرسن — أما الطريقة الإنجليزية المتبعة فهى أن نناقش المواد مادة مادة ، فهل توافقون على ذلك ؟

النحاس باشا — ونحن نوافق على ذلك .

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة الحادية عشرة على أن تعقد الجلسة التالية فى الساعة العاشرة والنصف من صباح الغد .

السكرتير
إمضاء : مصطفى الصادق

الرئيس
إمضاء : مصطفى النحاس

---

(٤) حديث دار بين المستر هندرسن ودولة النحاس باشا

بدار المفوضية المصرية فى ٣ أبريل سنة ١٩٣٠

دعا دولة النحاس باشا مستر هندرسن لتناول طعام العشاء معه فى دار المفوضية المصرية فى الساعة الثامنة من مساء يوم ٣ أبريل سنة ١٩٣٠ ، فأجاب المستر هندرسن الدعوة وفى الساعة المذكورة اجتمعا على مائدة العشاء و بعد انتهاء العشاء دار بينهما الحديث الآتى فى الصيغ الجديدة التى قدمها الفريق المصرى معدلة للمقترحات الإنجليزية ، وقد قام الأستاذ محمد كامل سليم بمهمة الترجمة :

مستر هندرسن — كنت فى حاجة يادولة الباشا إلى جلسة هادئة للتحدث إليك فى أمر الصيغ الجديدة وفى غيره من الشؤون التى لها مساس بالمقترحات .

النحاس باشا — و إنى سعيد بهذه الفرصة التى تهيأت لنا الآن

مستر هندرسن — أشكركم كثيرا . إننى فى الصيف الماضى عندما وضعت مقترحاتى كنت صريحا ومخلصا إلى الدرجة القصوى وأعلنت أن هذه التقدمة هى للشعب المصرى دون سواه . ومهدت الطريق للنجاح المنشود بإجراءات جريئة وحكيمة فيما أعتقد فأقلت اللورد لويد وعادت الحياة النيابية الى مصر . ولقد طلب منى أن أخرج من دائرة المقترحات فأجعلها معاهدة يوقع عليها دولة محمد محمود باشا . فرفضت وجاءنى فى يوم من الأيام الأستاذ مكرم عبيد يسألنى عن إمكانية إبرام المعاهدة مع محمد محمود باشا فكذبتها . وكنت أعلن فى الدوائر الرسمية أنى إنما أريد أن أتفاوض فى وضع المعاهدة مع الحكومة المصرية التى تكون وليدة انتخابات حرة من كل قيد و يؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه . وكنت أرجو أن تعرض المقترحات على الشعب المصرى أثناء الانتخابات فخاب أملى فى ذلك . ولكن هذه المقترحات ظلت مطروحة أمام الشعبين المصرى والإنجليزى نحو

سبعة أشهر . وأعلنت مرارا بناء على أسئلة محرجة لى فى مجلس العموم أن هذه المقترحات أقصى ما يمكن أن أوصى حكومتى بقبوله . ولقد كنت صريحا جدا كما قلت فعرضت كل ما يمكننى عرضه من أول الأمر ولم أحتفظ بشىء للتساهل فيه فى المفاوضات التى قدرت حصولها لأنى لا أحب المساومة وأردت أن أكون عمليا ومخلصا . والآن تصلنى صيغتكم الجديدة التى تناولت بالتغيير عشر مواد منها خمس حيوية فماذا عسانا فاعلون ؟

النحاس باشا — أحب أولا أن أهنىء المستر هندرسن على الخطة الحكيمة الجريئة التى اتبعها قبل وضع مقترحاته و بعدها . والتى بفضلها أصبح محبو با فى مصر كما أصبح اسمه فيها محوطا بكل احترام . والواقع أن المستر هندرسن كان موفقا حقا فى الطريق الذى اختطه لنفسه من أول يوم إلى الآن ولقد أدركت من أول لحظة أنه رجل عملى ولا يحب المساومة ولذلك كنت أنا أيضا رجلا عمليا و بعيدا عن فكرة المساومة وها هى الصيغة الجديدة التى وضعناها لا مغالاة فيها . وكان فى استطاعتنا أن نطالب بكل ما تنشده مصر ولكنا اقتصرنا على الحد الأدنى تجنبا للمساومة وحرصا على الاتفاق ورغبة منا فى إظهار حسن استعدادنا للتفاهم . ولا شك أن مستر هندرسن يعرف ذلك الآن تمام المعرفة . وأما ماقاله بشأن عدم عرض المقترحات على الشعب المصرى أثناء الانتخابات فردى عليه أننا سلكنا هذه الخطة حرصا على عدم ضياع هذه الفرصة السانحة للاتفاق مع وزارة العمال . ولو أن المقترحات عرضت على الشعب المصرى لرفضت حتما لأن الشعب ينتظر مقترحات أحسن منها . فرأينا أن نتفادى تلك النتيجة المحتومة وأن نتريث حتى ينتخب الشعب من يثق بهم أولاهؤلاء الذين يتولون القيام بالمهمة الخطيرة الجليلة الا وهى المفاوضة لوضع التسوية المقبولة من الأمتين . وها نحن أولاء الآن فى بلادكم مشبعين بالرغبة الصادقة فى الاتفاق . ولم نبتعد عن روح المقترحات .

مستر هندرسن — لاحظت أن خمس مسائل تناولها تغيير كبير جدا منها مسألة السودان .

النحاس باشا — وماذا فى الصفحتين الخاصتين بالسودان أكثر من الاشتراك فى الإدارة وترك الباب مفتوحا لاتفاقات مقبلة بشأن السودان .

مستر هندرسن — الفرق كبير جدا لأن مادتنا تشير إلى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ والحالة التى نجمت عنهما . وأن حاكم السودان يظل يمثل الطرفين مصر وانجلترا فى إدارة السودان وأنتم تطلبون أن يشترك المتعاقدان مصر وانجلترا فى إدارة السودان اشتراكا فعليا ، فماذا تقصدون ؟

النحاس باشا — نقصد بذلك أن تكون الإدارة مؤقتا فى أيدى المصريين والإنجليز معا . وهو مالم نكن نعترف به من قبل فهذا فى الواقع تساهل منا ولا نفهم لماذا تعارضون فيه .

مستر هندرسن — إن ماوقع فى السودان فى السنوات الأخيرة لايزال ماثلا فى الأذهان. وكذلك التصريحات التى صدرت عقب ذلك. كل ذلك يقيدنا تمام التقييد لاسيما تصريحات رئيس الوزراء المستر ما كدونالد عندما كان وزيرا للخارجية ورئيسا للوزارة فى سنة ١٩٢٤ فقد وضع أساس سياستنا فى السودان. وقد سئلت فى البرلمان عما إذا كنت مرتبطا بها فأعلنت ارتباطى بها وقبولى لها.

النحاس باشا — لقد صدرت تلك التصريحات فى وقت لم تكن فيه مفاوضات. فالروح التى أوحت بها غير الروح التى تحرك المتفاوضين فى وضع أساس الاتفاق. كما أنه لا يجوز مطلقا أن تحرم مصر من حقوقها الثابتة الحيوية بسبب حوادث فردية ارتكبت وأثبت القضاء براءة مصر وزعمائها منها.

مستر هندرسن — وماذا عساى أن أقول للبرلمان. وهذه التصريحات لايزال يتجاوب صداها فى أنحائه ؟

النحاس باشا — نحن الآن بصدد تسوية المسائل كلها. فلا يجوز أن يقوم أمامنا عائق من التصريحات التى صدرت فى ظروف وتحت مؤثرات خاصة. وإذا كنتم تتمسكون بتصريحاتكم الأخيرة فهل لمصر أن تتمسك بتصريحات ساسة الإنجليز وكبرائهم فيما يختص بالجلاء إذ قد صدر لمصر منها ما يزيد على الستين عهدا. وهذه جيوشكم لا تزال فى بلادنا فهل لنا أن نتمسك بهذه التصريحات كما تتمسكون بتصريحاتكم.

مستر هندرسن — أنا فى الواقع إنما أشير الى تصريحاتى فى البرلمان فقد أعلنت أكثر من مرة أن مسألة السودان ستظل خاضعة لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ثم إنى مرتبط بالمادة الواردة عن ذلك فى مقترحاتى وكيف أفسر تعديلها على الوجه الذى ذهبتم إليه ؟

النحاس باشا — إن كل ما نريده هو عدم الإشارة مطلقا إلى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ لأنهما ممقوتتان فى مصر كل المقت. ومع ذلك فهاتان الاتفاقيتان تنصان على إعطاء انجلترا نصيبا فى إدارة السودان ومادتنا تشير إلى وجوب اشتراك الطرفين فى إدارة السودان فأى فارق هنالك بين الأمرين ؟ إن مصر لم تعترف قط باتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ولم تقبل فى يوم من الأيام النتائج التى ترتبت عليهما وكل ما نرجوه الآن أن يشترك المتعاقدان فى الإدارة اشتراكا فعليا إلى أن توضع اتفاقات جديدة فأى غضاضة فى ذلك ؟ وأى ابتعاد فيه عن روح المقترحات فيما يختص بمسألة السودان ؟

مستر هندرسن — وماذا تقصدون تماما بعبارة الاشتراك الفعلى ؟

النحاس باشا — نقصد بذلك رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان. أى حرية الهجرة إليه وحرية الإقامة فيه وحرية التملك كذلك ثم جعل الإدارة السودانية فى أيدى المصريين والإنجليز على السواء.

مستر هندرسن — ومن الذى يعين الموظفين المصريين فى السودان ؟

النحاس باشا — الحكومة المصرية .

مستر هندرسن — هـذا مستحيل . لأن حاكم السودان هو المسئول وحده بحكم اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ عن النظام الإدارى والعسكرى فى السودان . وهاتان الاتفاقيتان نافذتان ما لم تعدلا باتفاقات جديدة . والمـادة التى وردت فى مقترحاتنا تترك الباب مفتوحا لذلك .

النحاس باشا — إن طريقة الاشتراك الفعلى فى الإدارة يمكن أن تنظم وتحدد فيما بعد وإنما نريد التسليم بمبدئها لأن هذا لا يبتعد عن روح المقترحات ولا عن حكم اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ نفسهما .

مستر هندرسن — أؤكد لدولتكم أنه لولا الحوادث التى وقعت حديثا فى السودان . والتصريحات التى صدرت بشأنه . لكان موقفنا اليوم غير ما ترى . ولكن المسألة ليست مسألة ما نحب أن يكون وإنما هى مسألة ما يمكن حمل البرلمان الإنجليزى على قبوله . وإذا نحن قدمنا إلى برلماننا معاهدة فيها نص كالذى تقترحون فإن البرلمان يرفضها رفضا باتا وتصبح المعاهدة لا تساوى الورقة المكتوبة عليها .

النحاس باشا — لا أستطيع أن أتصور أننا نعجز عن إيجاد صيغة مرضية تقبلها الأمتان فليفكر كل منا ولنتعاون معا . ولعلك لا تذكر يامستر هندرسن أنى فى بلادى محل الثقة العامة فى الدفاع عن حقوق البلاد كاملة ، فانظر كيف أصبحت طلباتنا معتدلة جدا ولا شك أنك بذلك تدرك صعوبة مركزنا .

مستر هندرسن — أعرف ذلك تماما كما أرجو أن تعرفوا أنتم أيضا صعوبة مركزى . لقد خطر ببالى هذه اللحظة أن أضيف عبارة على المـادة الخاصة بالسودان الواردة فى مقترحاتى فنقول : إنه بعد كذا من السنين يعاد النظر فيها لعمل ترتيب جديد . ولكن لابد لى من استشارة زملائى فى ذلك أولا .

مستر هندرسن — سوف نعمل كل ما فى وسعنا لأننا لا بد أن نصل إلى الاتفاق المنشود . ولنترك الآن هذه المسألة . ومن حسن الحظ أننا فى جلسة الغد سنتناول المواد مادة مادة فلا يمكن والحالة هذه أن نصل إلى المـادة الخاصة بالسودان . والآن أحب أن أعرف الحكمة فى تغيير المـادة الثالثة الخاصة بدخول مصر فى عصبة الأمم ، فقد حذفتم ما ورد فيها خاصا بإظهار مصر الرغبة فى الدخول ، كما حذفتم وعد انجلترا بمساعدتكم فى الانضمام إلى العصبة . وكنا نظن أن هذا يسركم كل السرور .

النحاس باشا — أما رغبة مصر فى الدخول فى العصبة فبديهية ومستفادة من المـادة ١٥ ولا فرق فى الواقع بين مادتنا ومادتكم إلا أننا أعرف بشعور مواطنينا وما يرضيه ومالا يرضيه ، ومادتنا لذلك أفضل فأرجو أن لا يكون لديكم اعتراض عليها .

مستر هندرسن — لا ، وإنما لفت نظرنا هذا التغيير فأحببنا أن نعرف الباعث عليه . ثم فى المادة الرابعة حذفتم كلمة : (Concert)ووضعتم بدلها كلمة(Consnlt) فما هو قصدكم من ذلك؟

النحاس باشا — الكلمة التى اخترناها كانت مستعملة فى مشروع شمبرلن — ثروت فلم نر داعيا لتغييرها .

مستر هندرسن — والمادة السادسة الخاصة بحماية الأجانب حذفتم منها كلمة " من الآن فصاعدا"Henceforth ووضعتم بدلها كلمة "دون سواها"Epeluswely ثم حذفتم الفقرة الأخيرة الخاصة بتعهد جلالة ملك مصر بالنسبة لحماية الأجانب فما هى الحكمة فى كل هذا التغيير ؟

النحاس باشا — حذفنا كلمة : من الآن فصاعدا ، لأن وجودها يدل على أن مصر لم تكن مسئولة فيما مضى عن حياة الأجانب وأموالهم وهومالايمكن الاعتراف به من جانب مصر، ووضعنا كلمة "دون سواها" لأنها تتفق مع روح المادة التى تقضى بانفراد مصر بهذه الحماية والمسئولية الناجمة عنها ، وإذا كانت بريطانيا العظمى قد قالت فيما مضى أنها حامية الأجانب فهذه الكلمة تضع حدا لذلك ، وأما حذف الفقرة الأخيرة فراجع فى الواقع إلى اعتبارنا إياها مجرد تكرار لاحاجة له .

مستر هندرسن — إن كل تأكيد أو تكرار فى هذه المادة مفيد لأن البرلمان الإنجليزى والرأى العام فى هذه البلاد شديد الاهتمام بأمر الأجانب فى مصر ، ومع ذلك ألا ترون أنكم ذهبتم بمعنى هذه المادة إلى أبعد مما قدرناه لها فى مادتنا باضافة كلمة" دون سواها " .

النحاس باشا — إننا إنما جعلنا المعنى أكثر وضوحا وتحديدا .

مستر هندرسن — إن شقة الخلاف بيننا ليست كبيرة جدا فى هذه المسألة . ويمكننا أن نوفق بين رأينا وكل ما أرجوه من دولتكم هو أن تتذكروا أنى مرتبط بنصوص المقترحات أمام البرلمان والأمة إلى حد كبير .

النحاس باشا — نعرف ذلك . ولكن هلا تعرفون جانبكم روح الوطنية المصرية وطلباتها الأصلية أما ترون أننا رغبة فى الاتفاق نزلنا إلى الحد الأدنى الذى لانستطيع أن نتخطاه . إننا نرجو أن تساعدونا للوصول إلى الاتفاق .

مستر هندرسن — يسرنى فى الواقع أن ألاحظ أن كلا منا يفهم مركز الآخر وما يكتنفه من المصاعب ولا بد من التعاون للنجاح . لقد صممنا على النجاح فلا بد لنا من إدراكه هذه المرة .

النحاس باشا — بهذه الروح تذلل كل الصعاب .

وانتهى الحديث حيث كانت الساعة ١١ والدقيقة ٢٠ ليلا ٦

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

(٤) محضر الجلسة الثالثة

يوم الجمعة ٤ أبريل سنة ١٩٣٠

فتحت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة صباحا بغرفة وزير الخارجية البريطانية بالهيئة السابقة

مستر هندرسن — اتفقنا على نظر المواد بحسب ترتيبها فأرجو وضع نصوص مقترحاتنا ونصوص مقترحاتكم تحت نظركم .

قد قبلتم نص المادة الأولى كما جاء فى مقترحاتنا .

وقبلنا نحن نص المادة الثانية كما جاء فى مشروعكم .

أما فيما يختص بالمادة الثالثة فقد أدخلتم عليها بعض التعديل وإنى أرى أن تزيد المسألة إيضاحا إنكم تريدون طبعا أن تقدموا طلبا عقب التصديق على هذه المعاهدة إلى عصبة الأمم بقبولكم بها وإنى أستحسن أن تحال هذه المادة على لجنة التحرير لوضع صيغة توفق بين نصنا ونصكم .

النحاس باشا — أظن أن هذا المعنى مستفاد من النص الذى وضعناه خصوصا وأن المادة ١٥ تجعل العصبة مختصة بالفصل فيما قد يعرض بيننا من الخلاف فإن كان هناك شك فى ذلك فلا مانع لدى من التوفيق بين النصين .

مستر هندرسن — الذى أفهمه أننا متفقون على أن مصر ستدخل عصبة الأمم. وفيما عدا ذلك يمكن أن ننظر هل هناك ضرورة لوضع صيغة مشتركة توفق بين الصيغتين .

النحاس باشا — ليس لدينا مانع . ويمكننا أن نقترح التعديل حالا بالشكل الآتى :

" بما أن مصر تنوى أن تطلب الدخول فى عضوية عصبة الأمم فإن بريطانيا العظمى تعترف بحق مصر فى أن تكون عضوا فى عصبة الأمم بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة طبقا لأحكام عهد العصبة "

مستر هندرسن — سيكون لدينا لجنة للتحرير ويمكنها أن تنظر فى ذلك فإن لم تر اللجنة داعيا لذكر تعهد الحكومة البريطانية بتأييد طلب الدخول فنحن لا نتمسك به .

النحاس باشا — لا مانع فإن المسألة مسألة صيغة .

مستر هندرسن — لننتقل الآن إلى المادة الرابعة .

لقد استبعدتم عبارة (Concert together) واستعضتم عنها بعبارة (Consult each other) ولا نعلم السبب فى ذلك .

النحاس باشا — هذه هى العبارة التى استعملت فى مشروع المعاهدة بين السير أوستن تشمبرلن وثروت باشا . وقد استعملناها هنا وفوق ذلك فإن ترجمة النص الوارد فى مقترحات المستر هندرسن نشرت فى مصر بهذا الشكل (يتبادل الطرفان الرأى) .

مستر هندرسن — ليس لدينا مانع قوى من استعمال لفظة (يتشاوران) ولكن هل تريدون أننا يجب أن نستشيركم فى كل شىء ؟ فمثلا : لو كان هناك نزاع بخصوص صيد الأسماك مع الرويح أو نزاع مع القبائل الأفغانية فهل ترمون إلى أن نستشيركم فيه .

النحاس باشا — كلا . وإنما الغرض هو تبادل الرأى فى المسائل الخطيرة فقط التى قد تؤدى إلى قطع العلاقات . فإذا كان اللفظ المقترح فى المادة لا يكفى لأداء هـذا المعنى فنحن على استعداد لإضافة ما يحدد هذا المعنى تحديدا تاما .

مستر هندرسن — هل يرغب أحد من زملائى فى ذكر شىء فى هذا الموضوع؟ إنى فيما يخصنى لا أرى مانعا .

سير برسى لورين — أظن أن الوفد المصرى يرى فارقا بين العبارتين .

سير روبرت فانسيتارت — أظن أنه يحسن إضافة تعديل بسيط على مبدأ المادة .

النحاس باشا — إذا وافقتم يمكن إضافة كلمة " حال " (Imminent ou immédiat) بعد كلمة خطر .

مستر هندرسن — إننا حقيقة استعملنا كلمة " التشاور " فى المفاوضات السابقة ثروت — تشمبرلن . وقد اتفقنا الآن على ألا يحصل التشاور فى المسائل التافهة . فنحن متفقون والأفضل ترك ذلك للجنة التحرير .

النحاس باشا — أى أن لجنة التحرير عليها أن تجد الصيغة التى تؤدى هذا المعنى المتفق عليه بين الطرفين .

مستر هندرسن — إن الطريقة المثلى هى ترك كل المسألة للجنة . وبعد ذلك سيعرض علينا مشروعها . إن النصوص التى وضعناها لم نضعها إلا بعد إمعان وكذلك النصوص التى وضعتموها فيحسن ألا نحورها فى الجلسة على عجل لئلا تتجاوز النصوص المدلول الذى نريده .

النحاس باشا — حسن .

مستر هندرسن — والمادة الخامسة قد عدلتم نصها ونحن نقبل تعديلكم ولكن يحسن بنا أن نستعير هنا فقرة وردت فى معاهدة واشنطن . وهى : "يجب أن يحصل تشاور شامل وصريح بين الطرفين المتعاقدين فى جميع مسائل السياسة الخارجية التى قد تمس مصالحهما المشتركة".

النحاس باشا — أرى أن النص الذى تقترحون إضافته متعلق بالمادة الرابعة التى سبق نظرها، والمادة الرابعة كفيلة بهذا .

المستر هندرسن — قد يتصور أن فى إضافة العبارة التى اقترحتها إلى نص المادة الخامسة تكرارا للمعنى المستمد من المادتين الرابعة والخامسة . ولكن أرى على كل حال أن نترك ذلك للجنة التحرير . فإذا رأت أن المعنى زائد ومكرر عرضت علينا الأمر .

وهنا قرأ المستر مرى نص عبارة معاهدة واشنطن التى يستفاد منها أن تبادل الرأى يكون عند خطر الاعتداء (Agression) من دولة على أخرى .

النحاس باشا — إذن فالإضافة التى أراد جنابه أن يقتبسها من معاهدة واشنطن تخالف الحالة التى نحن الآن بصددها فى المادة الخامسة فإن الحالة المنصوص عنها فى مادة واشنطن هى بنفسها المشار إليها فى المادة الرابعة لأن حالة التعدى من جانب دولة أخرى على أحد الطرفين لا تفترق عن حالة وجود خطر بين أحد الطرفين ودولة ثالثة تؤدى إلى قطع العلاقات . أما المادة الخامسة فهذه ليست حالتها .

مستر هندرسن — اسمح لى أن أشرح هذه المسألة جيدا . لنفرض أن دولة ثالثة تدخلت فى مسألة تتعلق بالحقوق الخاصة بمصر أو بريطانيا ولزم الحال لأن نحافظ على حقوقنا فمن المؤكد أنه يجب أن نتشاور حاليا للدفاع عن مصالحنا .

مستر توم شو — (وزير الحربية) إذا كان هناك اتفاق على المعنى فسواء أوضع فى المادة الرابعة أم الخامسة .

مستر هندرسن — لا أظن هذا هو الفارق وإلا لكنت طلبت إحالة المسألة على لجنة التحرير .

النحاس باشا — المسألة هى أن المادة الخامسة خاصة بحالة السلم ولا يصح أن نسلم بوجوب التشاور فى حالة السلم .

مستر هندرسن — الذى أريده هو أن التشاور واجب فى حالة حصول المساس من طرف ثالث بمصلحة مشتركة بيننا فمثلا : مسألة بحيرة تسانا فى الحبشة فإنه لو أن الخلاف عليها قد لا يؤدى إلى قطع العلاقات . ولكن هناك مصلحة مشتركة بيننا وبينكم فيجب أن نتشاور للدفاع عن المصلحة المشتركة .

النحاس باشا — هذا مستفاد من روح المعاهدة . أما ذكره بصفة قاعدة ثابتة فقد يؤول تأويلا سيئا .

مستر هندرسن — قد عرضنا عليكم هذا النص الآن فقط فيمكنكم أن تفكروا فى الأمر وتعطونا رأيكم بعد ذلك .

النحاس باشا — وهو كذلك .

مستر هندرسن — والمادة السادسة أحدثتم فيها تعديلين أحدهما مهم من جهتنا . والثانى يستدعى تفسيرا فقد حذفتم كلمة منذ الآن (Henceforth) وأضفتم كلمة دون سواها (Exclusively) فحذفتم شيئا مهما جدا بالنسبة لنا وكذلك حذفتم الفقرة الخاصة بأن ملك مصر يتولى تنفيذ واجباته فى هذا الصدد . وهذا سيخلق لنا صعوبات جدية فى البرلمان . فانه عند ما حصلت المناقشة فى برلماننا بخصوص المقترحات عيب علينا أن تنازلنا عن مسئوليات كانت على عاتقنا . وكان دفاعنا فى هذه النقطة أن هذه الفقرة تضمن سلامة الأجانب ولما كانت هذه المسألة هى أهم ما نتباحث فيه اليوم فيسرنى لو بينتم لنا سبب هذه التغييرات .

النحاس باشا — كلمة " منذ الآن " حذفت لأن مصر مسئولة على الدوام عن أرواح الأجانب وأموالهم ليس فقط منذ الآن بل وقبل الآن فحذفنا ما كان يمكن أن يفهم منه أن مصر قبل الآن لم تكن مسئولة عن سلامة الأجانب . وأضفنا كلمة " دون سواها " لأن مصر هى صاحبة الحق المطلق فى حماية أرواح الأجانب وأموالهم . وهذا الحق المطلق تقابله المسئولية المطلقة أى أن مصر وحدها هى المسئولة عن حماية أموال الأجانب وأرواحهم دون بريطانيا . وفيما يختص بالنقطة الأخيرة وهى النص على أن جلالة ملك مصر يتولى تنفيذ واجباته فى هذا الصدد فإن ذلك شئ طبيعى إذ أن ملك مصر هو صاحب الحق المطلق فى حماية الأجانب . يقابله كما قلت المسئولية المطلقة عن حماية أرواحهم وأموالهم . فبطبيعة الحال هو الذى يقوم بتأدية واجباته بناء على أنه هو المسئول وحده . ومن أجل ذلك حذفنا هذه الفقرة إذ لا حاجة إليها . وإن هذا هو مافهم فى مصر إذ أن الكتاب الأخضر الذى وضعه دولة محمد باشا محمود عن المقترحات جاء فيه إن هذه الفقرة الأخيرة ماهى إلا إيضاح وتأكيد للقسم الأول من المادة . من أجل ذلك وضعنا هذه التعديلات ليكون النص متفقا مع المعنى المقصود وعلى العموم فإن هذا من الخصائص (Attributes) الجوهرية لحق السيادة الذى لمصر .

مستر هندرسون — أقتصر الآن على الرد على القسم الأول . نحن لا يمكننا أن نسلم بأنا لم نكن مسئولين عن سلامة أرواح الأجانب وأموالهم لأننا فى الواقع بمقتضى التحفظات مسئولون عن ذلك من أجل هذا وضعنا كلمة " منذ الآن " .

النحاس باشا — ولكن مصر لم تتخل عن هذه المسئولية مطلقا .

مستر هندرسن — قد لا تكون مصر تنازلت عن حق ولكن الواقع (In fact) أن هناك مسئوليات كانت موجودة على عاتقنا ويراد تحويلها إلى عاتق غيرنا ، فعبارة منذ الآن تبين التغيير المنوى إحداثه .

النحاس باشا — الواقع أن مصر لا يمكن أن تعترف أنها لم تكن مسئولة مسئولية مطلقة عن حماية الأجانب . فإذا كانت بريطانيا أخذت على نفسها مسئوليات من تلقاء نفسها فهى بمقتضى النص الذى وضعناه تتخلى عن المسئوليات التى أخذتها . إن مصر مسئولة ولا يشاركها فى هذه المسئولية غيرها ليس هذا فقط من الوجهة النظرية ولكن من جهة الواقع أيضا فإن مصر هى التى تحملت وحدها أعباء هذه المسئولية ونتائجها فى كل حالة لحق فيها مصالح الأجانب أو أرواحهم أى مساس ولم تكن بريطانيا تتحمل شيئا من ذلك .

مستر هندرسن — لننتقل إلى النقطة الثانية وهى " يتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته فى هذا الصدد " .

إن مصلحتنا تقضى أن نبين لمجلس العموم أن المسئولية تحولت من عاتقنا إلى عاتق غيرنا وإن تعهد مصر بالقيام بهذا الواجب مضمون بالمعاهدة .

النحاس باشا — المسألة كما بينت هى مسئولية طبيعية ناتجة عن الحق الطبيعى وليست ناتجة عن المعاهدة . لأن هذا كما قلت من الخصائص الجوهرية لحق السيادة ومن أجل ذلك مادام أن هذه المسئولية واضحة بطبيعتها فلا حاجة للنص عليها .

مستر هندرسن — كان من الممكن الأخذ برأيكم هذا لو أن هذا النص لم ينشر ولم يذع على الجمهور وهذه المسألة كما تعلمون قد اهتم بها الناس كثيرا ولذلك فإنى أخشى أن نتعرض لفشل فى البرلمان لو أننا جارينا كم فى حذف هذه الفقرة .

النحاس باشا — المسئولية الطبيعية لملك مصر هى التى تجعله يؤدى الواجبات التى عليه فإذا بحث مجلس نوابكم هذا الموضوع فمن السهل توضيح ذلك لهم .

مستر هندرسن — وما الذى يمنع من النص على أن ملك مصر يقوم بتنفيذ واجباته ؟

النحاس باشا — هذا يجعل الالتزام مترتبا على المعاهدة وهى مسألة صعبة بالنسبة لكرامة ملك مصر . كأنه محتاج لمن يرشده إلى ما يجب عليه عمله .

مستر هندرسن — هذا تفسير قد يكون مقبولا ولكنه على كل حال ليس المعنى الذى نقصده إنى أرجو أن تضعوا أمام نظركم أننا نشرنا هذه المقترحات وأن هناك شعورا كبيرا فى البرلمان بأننا ذهبنا إلى أبعد من اللازم فيما يختص بحماية الأجانب فإذا نحن أحدثنا تغييرا فى هذا النص سنخلق

صعوبات كبيرة بينما أن الدافع لكم على هذا التعديل هو دافع العاطفة فقط (Sentimental) اذكروا دائما أن هناك صعوبات أمامنا .

النحاس باشا — ماهو المعنى الذى تقصدونه من إضافة هذه العبارة وما هو تفسيركم الذى تقصدونه هنا ؟

مستر هندرسن — أظن أنى فسرت ذلك أكثر من مرة. نحن نشرنا هذا . وأيدناه فى المجلس فإذا أحدثنا تغييرا حدثت لنا صعوبات . وأنى مستعد لكى نتقابل معكم To meet you أن نستعيض عن النص الذى اقترحناه بالنص الآتى : " وتتولى الحكومة المصرية تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد " وبذلك نستغنى عن الإشارة إلى جلالة الملك .

النحاس باشا — (ضاحكا) وكرامة الحكومة إنى أريد أن أعرف ما الذى تقصدونه فعلا من وضع هذا النص .

مستر هندرسن — إننا نتمسك بهذه العبارة لنؤكد للرأى العام أننا تخلينا عن حماية الأجانب وضمنا أن السلطة التى قد تخلينا لها تقوم بتنفيذ ذلك .

النحاس باشا — إن الذى أخشاه أن النص على ذلك فى المعاهدة قد يؤول بأننا مسئولون أمام الحكومة البريطانية . وبذلك تكون انجلترا فى الواقع لم تتخل عن حماية الأجانب مع أنها قالت إنها ليست مسئولة .

مستر هندرسن — كلا . ليس هناك أى إشارة إلى بريطانيا . بل نحن نقصد بنص المادة إلى أن حكومة مصر هى المسئولة ولنا بكل تأكيد الحق فى أن يبقى هذا النص إذ هو يؤيد المعنى المقصود .

النحاس باشا — إنى مسرور لهذا التفسير . ولكن إذا نص على ذلك فى المعاهدة هل لا يكون لانجلترا أن تسأل حكومة مصر عن أى حادث خاص بالأجانب .

وهل لا يكون لها أن تتدخل فى أى شىء خاص بالأجانب لترى إذا كانت حكومة مصر قامت بتنفيذ واجباتها . إنى أقبل بقاء الفقرة الأخيرة إذا كان المفهوم صراحة أن انجلترا لا تتدخل مطلقا فى حماية الأجانب .

مستر هندرسن — يظهر أن المسألة الآن هى أنه إذا اتفقنا على إبقاء كلمة " منذ الآن " وأضفنا كلمة " دون سواها " فإنا نكون متفقين . وقد يظهر عند الصياغة أن تحرير المادة بالشكل الآتى ليس لكم اعتراض عليه :

" يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هى المسئولة منذ الآن دون سواها عن أرواح الأجانب وأموالهم وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد " .

النحاس باشا — كلمة " منذ الآن " لا تتفق مع واجباتنا الأصلية الثابتة من القدم ولا تتفق كذلك مع آرائنا السياسية . وحذفها لا يضير بريطانيا فى شىء ولذلك فإنا لا نود مطلقا أن نذكر . أما عبارة أن الحكومة المصرية تقوم بواجباتها فإنا نقبل وضعها للتسهيل عليكم . على أن يكون مفهوما أنها تأكيد لهذه الواجبات ولا تعطى بريطانيا أى حق للتدخل و بهذه الطريقة يمكن التوفيق بين كل المصالح .

مستر هندرسن — ماذا تقصدون بأن ذلك لا يعطينا حق التدخل ؟ إذا كنا حلفاء ومفروض أننا نتشاور دائما . ألا يكون فى وسعنا أن نرسل لكم سفيرنا بخصوص حادثة قد تؤدى إلى قطع العلاقات . إذا كان هذا هو رأيكم فنحن لا نقبل هذا الشرط .

النحاس باشا — التشاور موجود له حالة منصوص عنها فى المادة الرابعة وهى فى حالة خطر قطع العلاقات فعند ما يصل الأمر إلى شىء من هذا فالمادة الرابعة كفيلة بذلك .

مستر هندرسن — يجب أن نحدد معنى عدم التدخل . فلنفرض أن اعتداء خطيرا وقع على بعض الإيطاليين أو الفرنسيين فهل نقف مكتوفى الأيدى . إن لنا بلا شك أن نتحادث بصفة ودية لمنع الضرر وهذا هو فن الدبلوماسى(Diplomatie) . لن نتدخل طبعا بغير مبرر ولكن فى الحالات التى قد تؤدى إلى اضطراب(Trouble)حقيق فإننا نتحادث . يجب أن نفهم أنه قد حصلت حرب عالمية كبرى لأسباب لا دخل لمبدأ فيها . بل لأسباب تافهة . يجب أن نتشاور ولكنا نتشاور كأصدقاء كما نتشاور أو نرسل سفيرنا لأية دولة أخرى لمثل هذا السبب .

النحاس باشا — فى كل الأحوال الخطيرة سيكون العمل بحكم المادة الرابعة و إنى أخشى أن يعتبر كل شىء يتعلق بأجنبى مدعاة لتدخل بريطانيا . والذى نؤكده أنه فى كل الأحوال الخطيرة سنتشاور طبقا للمادة الرابعة و إنما يجب أن يكون مفهوما أننا وحدنا المسئولون عن الأجانب .

الأستاذ مكرم — (أعاد شرح المسألة) وقال : المفهوم أنه طالما أن حقنا ومسئولياتنا المطلقة لا تمس أصلا فالطبيعى أنه فى جميع الأحوال الخطيرة التى قد تؤدى إلى خطر قطع العلاقات يحصل تشاور بيننا طبقا للمادة الرابعة بشرط أن لا يكون فى ذلك أى مساس بحقنا فى حماية الأجانب .

مستر هندرسن — إذن نحن متفقون وهذا هو المعنى الذى أكده دولة النحاس باشا الآن هل توافقون على حذف كلمة "منذ الآن" واستبدال كلمة "جلالة ملك مصر" بعبارة "الحكومة المصرية" ؟

(موافقة) وبذلك يصبح النص هكذا :

"يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن مسئولية أرواح الأجانب وأموالهم واقعة على الحكومة المصرية دون سواها . وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد" .

مستر هندرسن — والمادة السابعة لماذا حذفتم منها عبارة "أو خطر الحرب" مع أنه فى هذه المسائل لا يحسن الانتظار إلى آخر دقيقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

النحاس باشا — كل المسألة أن النص واسع جدا . وليس لدينا مانع من أن نضيف حالة "الخطر الجدى للحرب" وهذه على كل حال مسألة تحرير وليس لدينا مانع من أن تكون الأحوال الموجبة للمساعدة المتبادلة هى حالة الحرب ، وحالة الخطر الفعلى الذى يهدد بوقوع الحرب (Actual menace of war)

مستر مرى — المفهوم أنه يجب أن نعتمد على مساعدة مصر قبل وقوع الحرب فعلا .

الأستاذ مكرم — بشرط أن يقصد بذلك الإجراءات المانعة للحرب الداهمة ؟

مسترهندرسن — بلاشك . والآن ما الذى قصدتموه بقولكم وذلك بدون أدنى مساس بالقوانين والإدارة؟ أظن أنه يحسن فى هذه الحالة أن تلجأوا إلى تدابير استثنائية .

النحاس باشا — طبعا . ولكن مصر هى التى تقوم بذلك .

المستر توم شو — قد يحصل شك أو تردد فى مثل هذه المسائل وعندها تصبح المسألة خطيرة فهل يمكن حذف هذه الكلمات . أو توضيحها توضيحا كافيا حتى لايمكن تفسيرها تفسيرا قد يحدث أثرا سيئا ؟

النحاس باشا — ما دام أنه يحتفظ بالإدارة المصرية والقوانين المصرية فنحن مستعدون للتوضيح .

مستر توم شو — إنى مسرور لهذا الاستعداد . وعلاوة على ذلك فإن سيادة الحكومة المصرية مضمونة وإنى أخشى أن النص قد يؤدى الى أخطار كبيرة .

النحاس باشا — لا نقصد إيجاد أى عراقيل بل أردنا صون سيادتنا .

مسترهندرسن — هذه مسألة تحرير ونحن نوافق على أن مساعدتكم تكون محصورة فى الأراضى المصرية .

وهنا قال المسترهندرسن — أظن أنه يمكننا أن نهنىء أنفسنا بهذا التقدم فنحن جميعا تدفعنا حسن النية .

النحاس باشا — التهنئة متبادلة ولنا كبير الأمل فى التغلب على كل صعوبة .

ثم تقرر أن يكون الاجتماع المقبل يوم الإثنين ٧ أبريل الساعة الحادية عشرة قبل الظهر

مستر هندرسن — قد تركنا مسألتين أو ثلاثا للتحرير فلماذا لا نعين لجنة تحرير ؟ لعل فى وسعها أن تشتغل فى نهاية الأسبوع فتحضر المواد السبع الأولى وتعرضها علينا .

النحاس باشا — ليس لدينا مانع وأقترح من جهتنا واصف غالى باشا والأستاذ مكرم .

مستر هندرسن — وسيكون من عندنا مستر مرى ومستر كامبل ومعهما مستر ملكين (المستشار القضائى) .

النحاس باشا — وسنحضر معنا مستشارنا القضائى .

مستر هندرسن — بكل تأكيد .

وانتهت الجلسة فى الساعة الأولى بعد الظهر .

الرئيس	السكرتير
إمضاء : مصطفى النحاس	إمضاء : مصطفى الصادق

وفى يوم السبت ٥ أبريل وردت إشارة تليفونية من المستر مرى أنه بسبب انعقاد جلسة لمجلس الوزراء يوم الإثنين الساعة ١٢ فإن الاجتماع سيكون الساعة ١٠ ونصف .

---

(٥) محضر الجلسة الرابعة

يوم الاثنين ٧ أبريل سنة ١٩٣٠

فتحت الجلسة فى الساعة العاشرة والنصف صباحا بغرفة وزير الخارجية البريطانية بالهيئة السابقة وحضر مع الفريق البريطانى الجنرال تشارلس مندوبا عن وزارة الحربية . كما حضر مندوبون عن استراليا ونيوزيلنده .

مستر هندرسن — وصلنا إلى المادة الثامنة وقد لاحظنا فى مشروعكم أنكم طلبتم الغاء المادة الثامنة فأرجو شرح أسباب ذلك .

النحاس باشا — السبب فى ذلك هو أننا اكتفينا بأن ذكرنا فى النوتة أن الحكومة المصرية ستطلب فى مذكرات يتبادلها الطرفان وجود بعثة لأجل تعليم وتدريب الجيش المصرى . فالحقيقة

هى أننا نقلنا هذا النص من المعاهدة ووضعناه فى المذكرة لأنه إجراء وقتى أى أنه سينتهى بانتهاء تعليم وتدريب الجيش المصرى بواسطة البعثة العسكرية .

مستر هندرسن — هل تدريب جيش إجراء وقتى ؟

الأستاذ مكرم — ثم إن هذه المسألة ليست مما يدخل عادة فى المعاهدات . وقد رأينا أنه من المصلحة أن نشير إلى البعثة العسكرية بواسطة تبادل مذكرات .

مستر هندرسن — أليس هناك مبدأ آخر ينطوى تحت هذه المادة . وهو أنه لا يجوز حتى ولا بعد تدريب الجيش أن يستعان بضباط من جنسية أخرى . أظن أن مسألة علاقة الجيشين مسألة دائمة .

النحاس باشا — الواقع أنه بعد تدريب الجيش بواسطة البعثة لن تكون فى حاجة إلى مدربين أجانب وبناء عليه لا حاجة للنص على ذلك فى المعاهدة .

مستر هندرسن — ألم نتفق على أننا سنتحالف ؟ ألم نتفق على أن طريقة التدريب ستكون واحدة ؟ نأمل أن التحالف سيكون دائما ، وأن علاقة الجيشين ستكون دائمة . نحب أن نفهم أنه فى نهاية المدة إذا لم يكن هناك ضباط من طرفنا فلن يكون هناك ضباط من جنسية أخرى .

النحاس باشا — هذه المسألة ليست مسألة مادة تذكر فى المعاهدة . والواقع أننا لن نحتاج بعد انتهاء البعثة من مهمتها إلى مدربين أجانب والمفهوم طبعا أننا إذا احتجنا إلى شىء من ذلك بعد التدريب والتعليم على الطريقة الإنجليزية يقع اختيارنا على مدربين من الإنجليز ولا داعى للنص على ذلك . أما النص الوارد فى المقترحات فمن شأنه أن يجعل الجيش المصرى فى شبه تبعية للجيش الإنجليزى . ويهمنا أن تكون فكرة استقلاله ظاهرة .

مستر هندرسن — ضعوا أمام نظركم أن الترتيبات العسكرية بيننا دائمة فلو قبلنا نقل ذلك إلى المذكرات هل أفهم أنكم مستعدون لأن تذكروا فى مذكرتكم أنه عند نهاية مدة التدريب لن تستخدموا ضباطا أجانب آخرين لهذا الغرض فى أى وقت آخر ؟

النحاس باشا — نحن فى الواقع متفقون على المبدأ والمسألة مسألة كرامة والصيغة نتفق عليها عند صياغة المذكرات . ونحن لا نرى حاجة للنص على ذلك ولكن إن ظهر أن ذلك ضرورى فلا يعجزنا أن نصل إلى صيغة .

مستر توم شو — مادمنا سنكون حلفاء فى المستقبل وإذا كانت مصر ستتعهد بأن تحارب مع انجلترا فلماذا لا يذكر فى المعاهدة أو المذكرات (والأول أفضل) نص يمنع استخدام الأجانب فى أى الجيشين ؟

النحاس باشا — المعنى متفق عليه والمسألة مسألة تفضيل لا مسألة ضرورة .

لورد طومسون — المسألة ليست مسألة كرامة بل مسألة محالفة والمطلوب هو ضمان التعاون بين السلطتين العسكريتين ووحدة المهمات والأسلحة ومن المستحسن وضع شيء عن ذلك فى المعاهدة لأن التحالف دائم والتعاون بيننا يجب كذلك أن يكون دائما وذلك لمصلحة الطرفين لأن هذا من أسس المعاهدة ولا يمكن التعاون بغير الاتصال الدائم بين هيئتى أركان الحرب.

وهنا عرض مستر هندرسن نصا مأخوذا من مشروع معاهدة ثروت باشا وهو "لأجل تحقيق التعاون بين الجيشين طبقا لحكم المادة السابقة تتعهد الحكومة المصرية بأن تجعل تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى . وإذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فإنها تختارهم من الرعايا البريطانيين" .

النحاس باشا — المسألة مسألة تفضيل لا مسألة ضرورة . ونحن نريد تنفيذ المحالفة بصداقة وإخلاص . ولاحظوا أنه لا يوجد فى أية محالفة بين دولتين ما يحتم تدريب جيشى الحليفتين على طريقة واحدة ولكن يستحسن ذلك . فلنتركه للتنفيذ الفعلى ولنبق فى حدود المعاهدات التى تعمل بين حليف وحليف .

مستر هندرسن — مقترحاتنا التى عرضناها كان فيها ذلك النص فى المعاهدة . وكل شيء ننقله من المعاهدة إلى المذكرات سيكون مثارا لأسئلة كثيرة فى البرلمان وسيقال بأننا تنازلنا عن شيء جديد . فإذا كنا متفقين على المبدأ فلماذا تخلقون لنا صعوبات ؟

النحاس باشا — ليست هناك أية صعوبة لأن الرد على مثل هذه الأسئلة يكون بأن المسألة موضوعة على سبيل الاستحسان وهى بهذه المثابة توضع فى مذكرة ولا يصح أن توضع فى معاهدة وهذه مسألة خاصة بوضع المقترحات فى شكل معاهدة فكما أنه لا يمكن أن يقال لماذا وضعتم هذا النص فى الأول وهذا فى الآخر كذلك لا يصح أن يقال لماذا وضعتم هذا النص فى المعاهدة وهذا فى المذكرات . ونكرر أنه ليس هناك أى معاهدة فيها نص كهذا فوضع هذا النص فى المعاهدة يجعل الناس عندنا يظنون أن هناك تبعية من جيشنا لجيشكم . والمسألة أننا نريد معاهدة بين حليفتين ذوى سيادة ومتساويين فى المظهر والواقع .

مستر هندرسن — إذا اتفقنا على وضع هذه المسألة فى المذكرات فإننا نهتم اهتماما كبيرا بالصيغة التى توضع فيها ويهمنا أن يذكر أنه فى حالة ما إذا احتاجت مصر إلى مدربين فإنهم يكونون بريطانيين .

النحاس باشا — ليس لدينا مانع من ذكر ذلك فى المذكرات . أعنى النص الوارد فى المقترحات لا النص المأخوذ من مشروع ثروت — تشمبرلن .

مستر هندرسن — سنبحث فى ذلك .

والمادة التاسعة ، لقد اقترحتم لهذه المسألة الكبيرة مسألة موقع الجيش على القنال اقتراحا مدهشا وذلك أنكم أردتم وضع الجيوش على الضفة الشرقية من القنال وستسمعون حجج رجال الحربية فى عدم ملاءمة اقتراحكم .

مستر توم شو — إذا كان سبب وضع الجيش فى منطقة القنال هو الدفاع عنه فهناك ثلاث مسائل مهمة يجب مراعاتها :

أولا — يجب أن تكون الأماكن التى توضع فيها الجيوش بحيث تضمن الدفاع عن القنال.

ثانيا — يجب ألا تكون هذه الأماكن معيبة من الوجهة الصحية .

ثالثا — يجب أن تكون هناك أراض كافية يمكن للجيوش أن تتمرن فيها بعيدا عن الأماكن المأهولة ، وذلك لضمان الصحة للجيوش وتمرينهم بغير تداخل مع السكان . وإنى أرى أن المكان الذى اقترحتموه لا يحقق أى غرض من هذه الأغراض .

النحاس باشا — إن الاشتراطات الثلاثة التى أثارها المستر شو والتى يرى وجوب توافرها لصلاحية النقطة العسكرية لامانع منها ولكنى أستغرب لماذا لاتتوافر فى بور فؤاد هذه الاشتراطات ، وأحب أن أعرف لماذا لا توافقون على بور فؤاد التى نظن أنها مرضية لكم ولنا ؟ إنى مستعد لأن أسمع الاعتراضات على ذلك .

مستر توم شو — بور فؤاد محاطة بأرض رطبة ورمل طرى و بها ذباب الرمال والناموس .

الجنرال شارلس (المستشار الحربى) — من الخطأ أن نجمع الجيش فى نقطة واحدة إذا كنا سنقاتل على طول القنال و يصعب التنبؤ ضد من سندافع عن القنال خصوصا وسنة ١٩١٤ ماثلة أمامنا . ففى الصحراء شرق القنال ظهر فى سنة ١٩١٥ أنه من الممكن للجيوش أن تخترقها . لهذا السبب ترى وزارة الحربية أنه يجب للدفاع عن القنال أن تقيم الجيوش فى أماكن يمكنهم فى جوارها أن يؤدوا الواجبات التى من أجلها وجدوا على القنال ويدرسوا الأماكن التى يمكن أن تجرى فيها الأعمال فى المستقبل .

النحاس باشا — مع كل ما أبديتموه من الأسباب نرى أن الاقتراح الذى اقترحناه يفى بكل هذه الأغراض فليس القصد بور فؤاد بل ضواحى بور فؤاد وهى متسعة اتساعا كبيرا يمكن أن يتوفر فيه المدى المطلوب . والمياه العذبة موفورة فيها لجوارها للمدينة و يكفى مد المواسير إلى الجهات التى ستقيم فيها الجيوش . أما الناموس فيوجد فى القطر كله وأما ذباب الرمال (Sand fly) فغير موجود والناموس أقل فى تلك المنطقة منه فى أى جهة أخرى ولذلك اختيرت فى الزمن الأخير لتكون مدينة هامة .

أما فيما يتعلق بالتدريب والتمرين اللازمين فلديكم المدى الواسع الذى يمكن للجنود أن تقوم فيه بكل تمريناتها بعيدا عن المدن وعن الأهالى ، وأما ما ذكرتم من أن التجربة دلت على إمكان اختراق الصحراء فإن جيوشنا موجودة على طول الحدود الشرقية وفى الدروب التى يمكن أن يتخذها الأعداء للمرور وفى هذه الحالة تكون الجنود عاملا عظيما وفى وسع طلائعها الإخطار عن وجود العدو إذا ما وجد. ويمكن للجنود المرابطة فى جوار بور فؤاد أن تتعاون مع الجنود المصرية باتخاذ كل الطرق لصد هـــذا العدو الذى يصور له اعتقاده أنه يمكنه الوصول إلى القنال . والمحل المناسب لصد هذه الغارات هو بور فؤاد أو ضواحيها ولذلك لا زلت مستغربا القول بأن هذا المكان الذى كنا نظن أنه يرضيكم كل الرضا لا يحقق هذه الأغراض .

لورد طومسون — لقد دلت التجارب على أن القنال لا يمكن الدفاع عنه من جهة واحدة ولا من نقطه واحدة فيجب توزيع الجيوش لأننا إذا ركزناهم فى نقطة واحدة يكون توزيعهم بطيئا والواجب هو مراقبة القنال من الناحيتين وعلى طوله . هذا هو ما دلت عليه التجارب الحربية الحديثة .

النحاس باشا — يلاحظ أن النقطة العسكرية التى نرخص بها ليست هى التى تقوم وحدها بالدفاع بل ستكون للمساعدة على الدفاع . أى أن الجيش المصرى سيكون موجودا أيضا والنقطة العسكرية موجودة فى وقت السلم احتياطا لدرء خطر مفاجئ. وهذا الخطر المفاجىء سيخطرون به بواسطة جنود الحدود قبل اقتراب العدو. والجيش المصرى مع هذه النقطه العسكرية يمكنه أن يدافع دفاعا جديا عن القنال إزاء هذا الخطر حتى يأتى المدد الإنجليزى بحكم المحالفة .

لورد طومسون — لن يكون لدى الجيوش المرابطة أكثر من أربع وعشرين ساعة قبل الهجوم على القنال من الجنوب أو الشرق . وإذا وضعت الجيوش فى بور فؤاد كما تقترحون وهم يجهلون المواقع التى سيدافعون عنها ، فإنكم تكونون كمن يغلق الاسطبل بعد هروب الفرس. إن الغرض من الهجوم على القنال هو نسفه لاحتلاله وقد يكون الهجوم فى أول الأمر بطيارة واحدة . وما فائدة الجيوش بعد أن يكون القنال قد نسف . وتكفى أربع طيارات محملة بالمفرقعات للهجوم من الشرق فيجب أن يكون لدينا أناس يقظون دائما لمقاتلتهم فى الجو .

النحاس باشا — وما هو الحال الآن ؟

لورد طومسون — لدينا قوات هوائية كبيرة فى الإسماعيلية وأبو صوير .

النحاس باشا — هذه النقطة يمكن عملها شرق القنال .

مستر هندرسن — دعنا نحدد البحث قليلا . إنكم لم تذكروا فى مقترحاتكم ما ورد فى مشروعنا : "تسهيلا وتحقيقا ..... الخ" حذفتم هذا وهو حيوى لنا . وإذا قبلنا هذا الحذف فقد تتهم بأننا أغفلنا وجهة نظر المستعمرات . وفى النوتة أشرتم إلى أن التفاصيل سيتفق عليها فيما بعد ، وأرى أن تعين لجنة تزور الأماكن وتبحث أى حل أحسن . فيجب أن تكون وسائل الراحة متوافرة للجنود ولذلك اقترحت أن يشار إلى مصلحة الإمبراطورية فى الدفاع عن القنال وأن يشار إلى لجنة تزور الأماكن وتتفق على أحسن نقطة .

النحاس باشا — فيما يختص بالمسألة الأولى وهى عدم ذكر المواصلات الإمبراطورية فقد حذفت واستبدلت بعبارة تبين الغرض الأصلى وهو الدفاع عن القنال وفى ذلك ما يفى بجميع الأغراض لأن الدفاع عن القنال يهم مصر إذ هو جزء من أراضيها ، ويهم انجلترا ويهم العالم أجمع نظرا لما هو مقرر فى اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ من أن القنال يجب أن يكون على الحياد المطلق سواء فى زمن السلم أو الحرب ، ومنصوص فى الاتفاقية على أنه ليس لدولة من الدول مطلقا أن تستفيد من معاهدة تعقدها مع إحدى الدول بالنص على أن لها مزايا خاصة فى القنال ، وبريطانيا موقعة على هذه المعاهدة ، فاحتراما لذلك حذفنا عبارة المواصلات الإمبراطورية اكتفاء بتحقيق الدفاع عن القنال وهو الغرض الأصلى ، والقنال كما قلت طريق مواصلات عالمى .

مستر هندرسن — ولكنكم لا يمكنكم أن تمنعونا من أن نقول إن هذا يهم الإمبراطورية فيجب أن يكون هناك نص كهذا لأنى أخشى ما تقوله لنا استراليا ونيوزيلندا ، نحن لا نقول إنه ليس طريقا هاما للعالم ولكن نقول إنه ضرورى لنا ولذلك فإنى أقترح أن تسمحوا لى بأن أرسل لكم بعد الظهر نصا آخر لهذه المادة وسيكون مبنيا على التوفيق بين النصين ثم نتناقش فى ذلك فى الجلسة القادمة .

النحاس باشا — لا مانع .

المستر هندرسن — متى نتقابل ؟

النحاس باشا — كما تريد .

مستر هندرسن — غدا صباحا فى الساعة العاشرة والنصف .

وانتهت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة ٤

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

ملاحظة — فى المساء وصل النص المقترح ومعه خطاب خاص من الأونرابل سيسل كامبل وهذا هو النص المذكور :

" إلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها بموارده الخاصة أن يصد هجوما على القنال حتى يصل مدد الحليف فإن جلالة ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية نظرا لأن القنال طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية بأن يضع فى جوار بور سعيد وبور فؤاد والإسماعيلية والسويس أو غيرها من الأماكن التى يتفق عليها القوات التى يرى صاحب الجلالة البريطانية أنها ضرورية للدفاع عنه . وهذه القوات تتمتع بتسهيلات المواصلات ويكون لها أن تنفذ إلى منطقتى الصحراء على كلا جانبى القنال بقصد التدريب والتمرين ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية " .

---

(٦) محضر الجلسة الخامسة

يوم الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠

افتتحت الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين بحضور جميع الأعضاء المتفاوضين وكان مع الفريق الإنجليزى مندوب عسكرى عن وزارة الحربية البريطانية . وممثلون لأستراليا ونيوزيلندا .

مستر هندرسن — تذكرون أننا فى ختام الجلسة الماضية تناقشنا طويلا فى المادة التاسعة وقلنا إننا سنجتهد فى أن نوفق بين وجهة نظركم ووجهة نظرنا وأن ندمج الآراء المختلفة فى صيغة نرسلها إليكم ولقد أرسلناها بعد ظهر أمس ونحب أن نعرف رأيكم فيها .

النحاس باشا — وصلتنا الصيغة الجديدة مساء الأمس وكان المنتظر أن تقابلوا فى هذه الصيغة رغبتنا الأكيدة فى الوصول عمليا إلى الاتفاق ، تلك الرغبة التى ظهرت بجلاء فى الصيغة التى وضعناها أولا والتى وفقت بين حقوقنا وبين المصالح البريطانية بطريقة عملية . ولكنا وجدنا مع الأسف أن الصيغة الجديدة بعيدة عن هذه الغاية . ونلاحظ عليها ما يأتى :

أولا — أنها جعلت بريطانيا مستأثرة بالدفاع عن القنال وضربت صفحا عن مصر .

ثانيا — أنها وضعت كأن مصر فى حالة حرب مع أن الأصل هو حالة السلام .

ثالثا — أنها لم تراع الاحتفاظ بحقوق مصر الجوهرية فى القنال .

من أجل هذا نرجو أن تقابلنا اللجنة بنفس الروح التى قدمنا بها وأعربنا عنها للوصول عمليا إلى الغاية المنشودة . ولزيادة الإيضاح أقول :

أولا — إن الصيغة الجديدة تمسكت بجملة مواقع للجنود البريطانية فى منطقة القنال مع أن المساعدة البريطانية لمصر تكفى فيها كل الكفاية قوة واحدة توضع فى موقع واحد بالقرب من القنال . وهذا ما كان مطلوبا فى الواقع فى مفاوضات اللورد ملنر سنة ١٩٢٠ وأقتبس من تقرير ملنر العبارة الآتية للدلالة على أن اللورد ملنر نفسه سلم بنقطة واحدة : "تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة ونسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية . ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر" . ولذلك يحق أن توافقنا اللجنة على هذه المسألة .

ثانيا — إننا فى اختيارنا موقع بور فؤاد لا حظنا أنه أنسب موقع للجنود البريطانية لمساعدة القوات المصرية فى الدفاع عن القنال مع مراعاة اعتبارات أخرى أهمها أن تكون القوة البريطانية قريبة الاتصال من قواعدها البحرية الأصلية فى البحر الأبيض المتوسط . فإذا كان هذا الاختيار لا يروق اللجنة فنحن رغبة منا فى التسهيل والتوفيق نقترح بدلا منه نقطة القنطرة شرق القنال .

وألاحظ أن هذا الاختيار يتفق تمام الاتفاق مع الغاية التى قصدتها اللجنة البريطانية من ضرورة تسهيل اتصال الجنود بالصحراء لأجل التدريب والمناورات . وليس أوفق بالغرض المذكور من منطقة القنطرة لاتصالها بالصحراء الشرقية . وأرجو أن ترى اللجنة فى اقتراحنا هذا حسن استعدادنا للتوفيق كما أرجو أن يقابل هذا الاستعداد بمثله من الجانب الإنجليزى .

ثالثا — إن ما ورد فى الصيغة الجديدة "من أن هذه القوة البريطانية تظل موجودة حتى يتم الاتفاق بين الفريقين على أن الجيش المصرى قد أصبح قادراً بنفسه على دفع الاعتداء عن القنال إلى أن يصل المدد من جانب الحليف" هذا النص لا يمكننا قبوله لأن الحد الفاصل هو مقدرة الجيش المصرى على دفع التعدى إلى حين وصول المدد . وهذه حالة فعلية يجب أن تكون وحدها الحكم فى هذا الأمر ، لا أن يظل معلقا على اتفاق الطرفين . وما دمنا معا مشبعين بحسن النية والاخلاص الكامل للحالفة ولتنفيذها فلا أظن مطلقا أن شيئا من الخلاف سيقع بيننا على ذلك . وإذا فرضنا ووقع على غير انتظار هذا الخلاف فمرجع الأمر إلى القاعدة العامة التى نصت المعاهدة على اتباعها عند كل خلاف وهى الرجوع إلى عصبة الأمم .

رابعا — لا محل كذلك للنص الوارد فى الصيغة عن إقرار مصر بأن قناة السويس هى الطريق الأساسى لمواصلات الإمبراطورية البريطانية ولا نرى قبول ذلك اكتفاء بالغاية المقصودة منه وهى ضمان الدفاع عن القنال . وهذه الغاية مذكورة بوضوح فى صيغتنا . وأما هذا الإقرار

المطلوب منا فإنه لا يتفق مع حق السيادة التى لمصر على القنال . ولا نستطيع أن نعطى إقرارا بحق ارتفاق على القنال يمس حقوقنا فى الملكية والسيادة . وذلك فضلا عما ذكرناه أمس من أن هذا الطريق طريق مواصلات عالمية . ومصر وبريطانيا وسائر الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ قد سلمت بحيدة القنال فى زمن الحرب والسلم وبألا يكون لأية دولة من الدول أى امتياز عليه ولا أن تستفيد أية دولة من اتفاق تعقده مع دولة أخرى فائدة خاصة . وهذا واضح من نص المادة ١٢ من الاتفاق المذكور .

من أجل ذلك نرى أن الصيغة التى وضعناها أوفى بكل هذه الأغراض من الصيغة الجديدة مع ترك الخيار للجنة فى قبول موقع القوة البريطانية فى بور فؤاد أو فى القنطرة . وأملى أن اللجنة بعد إمعان النظر فى ذلك توافقنا على كل هذه الملاحظات والاعتبارات لأنى ما أبديتها إلا للرغبة الحقيقية فى الوصول إلى اتفاق عملى يمكننا أنا وزملائى أن ندافع عنه بإخلاص لدى أمتنا وأن نطبقه وننفذه بإخلاص أيضا ويكون ذلك فى مصلحة البلدين معا .

مستر هندرسن — لا أريد أن أناقش كل النقط التى وردت فى هذا البيان إذ بعضها من اختصاص وزير الحربية ، ولكن هناك نقطتين أو ثلاثا أحب أن أشير إليها وأن أتناولها بملاحظاتى .

لقد صرفنا وقتا طويلا أمس فى بحث هذه المادة واليوم نكاد نكرر ما جرى فى الجلسة الماضية إننى ألاحظ أن شيئا من عدم المنطق قد وقع فيما ذكرتموه إذ ما الحكمة فى أن تقولوا لنا إن القنال عالمى مع علمكم بأن لنا فيه مصلحة ذات أهمية حيوية كبرى . إننا لسنا الآن بصدد مسألة خاصة بالعالم ولكننا بصدد المسائل الحيوية التى تتوقف سلامتنا فيها على سلامة القنال . يجب علينا أن ننظر إلى الموضوع من هذه الناحية وحدها ، ولقد أظهرنا استعدادنا فى صيغتنا لأن نوافق على الشطر الأول من صيغتكم والجمع بينه وبين فكرتنا وأدمجنا ذلك فى عبارة واحدة . وما دامت لنا مصالح خاصة فمن حقنا أن نشير فى المعاهدة إليها وذلك إلى أن يحين الوقت الذى يعتمد فيه كل منا على حليفه أكثر . كما أنه يجب بصفتنا حليفين أن نبت وحدنا فى مسألة القدرة على الدفاع عن القنال .

إننى دهشت من ذكركم مفاوضات ملنر وما اقتبستموه من تقريره لأن حوادث عدة قد وقعت منذ ذلك الحين ولا أدرى لماذا اقتصرتم على اقتباس أقواله ولم تقتبسوا شيئا من مقترحاتنا . وفى الحق لا أدرى لماذا وضع ملنر فى تقريره تلك الجملة فى صيغة المفرد عند إشارته إلى الأماكن التى يجب أن تعسكر فيها الجنود البريطانية ، ولكنى على كل حال قد أظهرت فى الصيف الماضى عند وضع مقترحاتى كما صرحت مرارا أمام مجلس العموم بأن هؤلاء الجنود سيكونون فى مواقع تراعى فيها كل وسائل الراحة والصحة مع القدرة على التدريب والمناورات ولا أذكر أن هناك وثيقة واحدة من مفاوضات ثروت باشا أو ما قبلها تنص على أن مواقع جنودنا ليست موضع عنايتنا التامة .

أما فيما يختص بتقدير مقدرة الجيش المصرى على الدفاع عن القنال فقد قلتم إننا نذهب إلى عصبة الأمم عند حصول خلاف بيننا فى هذه المسألة ، ولا أظن أن فى هذه القاعة رجلا أكثر منى احتراما وتأييدا لعصبة الأمم. ولكننى لا يمكنى عند البت فى مسألة شريان الإمبراطورية أن أوافق على الذهاب إلى العصبة ، بل هـــذه مسألة يجب أن نبت فيها معا بصفتنا حليفين لا أن نجرى إلى العصبة عند كل خلاف ، ومن رأيى ألا يلجأ إلى العصبة فى مسائل كهذه ذات خطر خاص ، حقيقة إن العصبة هى الحكم ولكن ينبغى لنا ألا نلجأ إليها فى مثل هذه المسائل الحيوية ، والآن أترك الكلام فى الناحية الحربية لوزير الحربية .

مستر توم شو — لقد دهشت من مناقشة اليوم. و إنى مع وزير الخارجية مستر هندرسون فيما قاله من أن حوادث جمة قد وقعت منذ مفاوضات ملنر ولا أدرى هل تصور لورد ملنر حقا أو دار بخلده أننا يمكننا أن ننقل جنودنا إلى بور فؤاد أو القنطرة ، إننى أحب أن نناقش المسألة كأصدقاء وكحلفاء يهم كل منهما مصلحة الآخر لا كطرفين يريد كل منهما أن يأخذ من الآخر أكثر ما يمكن أخذه ، فهل هناك أى خطأ أوضرر إذا طلبنا وضع الجيوش فى منطقة ذات أهمية خاصة وهل هناك أى خطأ أوضرر من الاعتراف بأن القنال طريق ضرورى للمواصلات الإمبراطورية؟ إنى ألاحظ أن شيئا من التناقض قد وقع فى بيانكم فبينما تذكرون أن مسألة القنال دولية تقولون إن القنال مصرى ، ولست أعرف ما الأهمية فى أن القنال دولى أو مصرى ، إن الحقيقة هى أن القنال حيوى إلى الدرجة القصوى للإمبراطورية البريطانية ، وأن أى ضرر يحدث له يصيب الإمبراطورية بأفدح الأضرار ، إن كل ما يهمنا الآن هو معرفة أحسن الطرق للدفاع عن القنال. وأحب أن تذكروا أن جيوشنا فى تلك المنطقة لن تكون جيوش احتلال و إنما تكون جيوش حلفاء ، فما هو الضرر الذى يصيب السيادة المصرية إذا كانت لنا قوات بصفتنا حلفاء فى الإسماعيلية والقنطرة أو هنا أو هناك بقصد الدفاع عن القنال ؟ نحن نعترف بسيادتكم على كل تلك الأراضى وننكر كل صفة للاحتلال فلا أدرى والحالة هذه السر فى معارضتكم فى إيجاد الجنود فى أكثر من بقعة واحدة ، تقولون إنكم لا تستطيعون أن تذهبوا إلى مصر بشئ مما نقترحه فى هذه المسألة ، ونحن من جانبنا نصرح لكم بأننا لا يمكننا أن نواجه البرلمان بما تطلبون .

إنى أناشد الوفد أن يصل إلى اتفاق عملى معنا فى هذه المسألة الخطيرة وأن يعتقد أن بور فؤاد ليست مكانا ملائما لحركات الجنود ولا لحالتهم الصحية . أناشد الوفد أن يذكر أننا حلفاء وأن جنودنا جنود حلفاء ونحن إذا ذهبنا إلى البرلمان من غير أن نحصل على اعتراف بأن قنال السويس شريان للإمبراطورية فلن يطول بقاؤنا كثيرا .

لورد طومسون — ليس الدفاع عن القنال مسألة قانونية أو دولية بل هو مسألة عملية بحتة ويجب أن يترك هـــذا الأمر للخبراء ذوى العلم والخبرة ، إن الصيغة الجديدة متفقة مع صيغتكم فى الاعتراف بأن مصر ليست قادرة فى الوقت الحاضر على الدفاع عن القنال، لذلك يجب والحالة

هذه أن تظل مسئولية الدفاع عن القنال واقعة علينا وحدنا ، إن لدينا رجالا دافعوا عن هذه المنطقة فى الماضى وعرفوا طرائق الدفاع والهجوم عليها وليس عندكم من له أية خبرة فى ذلك . فإذا كانت المسئولية واقعة علينا فلماذا لاتترك لنا كيفية تأدية هذا الواجب ، إن فكرة حصر الجيوش فى بقعة واحدة لا يمكن بحال من الأحوال أن تفى بالمرام لأنه لا يمكن مثلا وضع طيارات بحرية فى القنطرة و إنما مكان تلك الطيارات فى طرفى قنال السويس كما أنه لا يمكن إيجاد طيارات برية فى بورفؤاد إلا بعد التجفيف ومع ذلك فإنها لا تفى بالغرض لأن الأرض هناك رملية وناعمة لا تصلح لذلك ، يجب أن تذكروا أن مسألة راحة الجنود فى المكانة الأولى من الأهمية ، ولقد قضيت ستة أسابيع فى القنطرة فى أثناء الحرب وأتحدى أى إنسان أن يعيش هناك أكثر من ذلك هذا إذا استطاع الخلاص من تلك المنطقة ، كما أعتقد أنه لا يمكن مطلقا إدخال وسائل الراحة الكافية إلى القنطرة ، وأرجو أن تذكروا كذلك الأموال الباهظة التى صرفت إلى الآن فى الإسماعيلية وجوار السويس لأغراضنا الدفاعية . إنى ألفت نظر الوفد إلى أن بريطانيا مسئولة عن سلامة قنال السويس لحيويته للإمبراطورية كما أن عليها الدفاع عن مصر إذا وقع اعتداء عليها ، وأنتم تسلمون معنا بأن جنودكم لا تستطيع للقيام بذلك فى الوقت الحاضر ، ومصر والقنال معرضان للهجوم بريا وبحريا وجويا فليس من المعقول والحالة هذه أن تقيدونا بما تذكرون أنه مسألة قانونية أو دولية أو بما قاله اللورد ملنر سنة ١٩٢٠ ، إنى أعترف بأن اللورد ملنر رجل عظيم ولكن لم يقل أحد إنه رجل حربى ، لكل هذه الاعتبارات لا أرى سببا عمليا يمنع من قبول ما قدمناه لكم فى المادة التاسعة .

النحاس باشا — أستخلص من هذه المناقشات مقربا بعضها إلى بعض أن الغاية الأصلية هى ضمان الدفاع عن قناة السويس وهو ما نوافق عليه . وفى سبيل هذه الغاية اجتهدنا ونجتهد فى أن نحقق هذا الغرض بطريقة عملية من غير أن نمس مسائل نظرية . فما هى غايتكم ؟ أليست ضمان الدفاع عن قناة السويس . و إذا تم لكم ذلك فإنه يجب كل شىء آخر . والتشدد فيما عداه لا يمكن تبريره بحال . هذا فضلا عن أن الغاية التى تنشدونها تتوافر بقيام مصر بالدفاع عن القنال و بقيام بريطانيا بمساعدتها فى ذلك . ونحن لم نقل فى صيغتنا شيئا مما عزاه إلينا لورد طومسون عن عجز الجيش المصرى عن الدفاع عن القنال . بل قلنا إنه قد لا يقدر الآن على أن يصد بمفرده غارة أجنبية عن القنال . ولذلك يكون فى حاجة إلى مساعدة الحليف . وقلنا إنه إلى أن يصبح قادرا بمفرده على الدفاع من القنال حتى تأتى هذه المساعدة نرخص بوضع نقطة عسكرية على القنال . فيؤخذ من هذا أن بريطانيا ليست هى المسئولة وحدها عن الدفاع عن القنال بل هذه المسئولية واقعة علينا أولا ، وعليها ثانيا بصفتها حليفة مساعدة لنا . لذلك تكون المنطقة العسكرية التى نعطيها لبريطانيا كافية لهذا الغرض كل الكفاية . ويجب أن تذكروا من ناحيتكم أن جيشنا لن يكون بمعزل عن القنال بل سيكون موجودا عليه فيتعاون الجيشان على حراسة القنال والدفاع عنه . وعندما نقول إن النقطة العسكرية الإنجليزية تكون فى مكان كذا فالمفهوم أن الجيوش المصرية ستكون أيضا فى الأماكن التى تحتاج الى الدفاع . وأكرر ما لاحظته فى مبدأ كلامى من أن الصيغة التى وصلتنا

أمس تخالف كل ذلك وتفرض أن انجلترا وحدها هى التى تتولى الدفاع عن القنال . وأن مصر لن يقع عليها أى عبء فى ذلك وهو مالا نسلم به .

إن اللورد المحترم طومسون يلاحظ أن نقطة القنطرة غير صحية وأن الإنسان لا يمكنه أن يعيش فيها أكثر من ستة أسابيع بناء على تجربة خاصة أتيحت له أثناء الحرب . وفاته أن دواعى الراحة فى ذلك الوقت لم تكن استكملت ما وصلت إليه الآن أو ما ستصل إليه إذا ما وقع الاختيار على هذه النقطة . ولا أرى ما يمنع مطلقا من توفير جميع دواعى الراحة فيها إذا أريد ذلك خصوصا وأنها فى منطقة أعلى من منطقة بور فؤاد التى يقول جنابه إن أرضها رملية ناعمة ومغمورة فى بعض الأنحاء بالمياه . على أنه يمكن عمل الترتيبات اللازمة فى أى المكانين لضمان صحة الجنود وراحتهم .

إن الفكرة الأصلية العملية فى الموضوع الذى نحن بصدده هى كما قال وزير الحربية معرفة أحسن الوسائل للدفاع عن القنال فإذا قصرنا البحث على ذلك كنا على اتفاق تام وأصبحت مسافة الخلف بين الفريقين قريبة المدى وأصبح الاتفاق مبنيا على أساس عملى صالح . ولا شك فى أن أحسن وسيلة للدفاع عن القنال هى أن يقوم الجيش المصرى بما يستطيع القيام به وأن يقوم الجيش الإنجليزى بما لا يستطيعه الجيش المصرى . هذا فيما يتعلق باختيار النقطة العسكرية .

يقول وزير الطيران إن اللورد ملنر لم يكن حربيا عند ما اقترح وجود قوة بريطانية فى محل واحد والرد على ذلك بسيط وهو أن ملنر لم يضع تقريره وحده بل كان على رأس لجنة تضم العنصر الحربى وكان غرض اللجنة — ومنها الجنرال مكسويل — أن توضع قوة بريطانية فى مكان بمنطقة القنال وهذا ما شرحه فى مصر إذ ذاك المندوبون الذين حضروا المفاوضات بلندن مع ملنر فقد بينوا أن هذه النقطة تكون على مقربة من القنال لا فى مدينة ولا بالقرب من مدينة وأن القوة ستكون محدودة العدد .

أما ما جاء فى صيغتكم عن وجوب الاتفاق بين الحليفين على أن الجيش المصرى قد أصبح قادرا على الدفاع وحده عن القنال فقد سبق أن بينت أنه يجب ترك الحكم فى ذلك للحالة الفعلية التى يكون عليها الجيش المصرى بعد تمام تدريبه وتعليمه . ومن الواضح أننا لا نرجع إلى عصبة الأمم إلا فى حالة الخلاف بيننا وبينكم على هذه الحالة الفعلية . وبعبارة أخرى تفصل عصبة الأمم فى هذا الخلاف ككل خلاف آخر فى تطبيق المعاهدة .

بقيت مسألة النص على المواصلات الإمبراطورية وما ذكرتموه من أن هناك تناقضا بين قولنا إننا أصحاب الملك والحق المطلق فى القنال وقولنا إن القنال طريق مواصلات عالمى دولى . فأنا لا أرى فى ذلك تناقضا لأننا من غير نزاع أصحاب الملك والسيادة على القنال وفى الوقت نفسه فإن القنال هو فى الواقع طريق مواصلات عالمى وبعبارة أخرى نحن أنشأنا القنال فى أرضنا وكان انشاؤه بقصد أن يكون طريقا عالميا ، ونص على ذلك أولا فى عقد الامتياز الذى أعطى للشركة وثانيا

فى اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ و بطبيعة الحال إن لبريطانيا مصلحة كبيرة فى هـذا الطريق العالمى . ولأجل هذا تحالفنا معها وجعلنا فى المحالفة نصا خاصا بالدفاع عن قناة السويس لأن هذا يهمنا جدا كما يهم انجلترا ، فلا تناقض مطلقا فى هذه الحقائق ، ولذلك طلبنا ألا ينص فى المعاهدة على أن القنال طريق أساسى للمواصلات الإمبراطورية إذ لامبرر للنص على ذلك بعد أن استوفينا الغرض المقصود وهو الدفاع عن قناة السويس . تقولون إنكم لاتستطيعون مواجهة البرلمان إذا لم تنص المعاهدة على ذلك ولكنى لا اوافقكم فالغرض المنشود هو ضمان الدفاع عن قناة السويس لذلك أرجو أن يطمئن المستر شو تماما على مركز الحكومة أمام البرلمان .

والآن أظن أن المسألة قد وضحت تماما وأكرر القول بأن حسن نيتنا واستعدادنا لتنفيذ المعاهدة بإخلاص هما خير ضمان . ولكنى أحب قبل الختام أن أشير إلى كلمة المستر هندرسن التى تنص على أننا رجعنا إلى مقترحات ملنر ولم نرجع إلى مقترحاته هو فأقول إننا رجعنا كذلك إلى مقترحاته للغاية المطلوبة فى هذا الخصوص وهى الدفاع عن القنال وها نحن أولاء نرخص لكم فى وجود قوة إنجليزية فى منطقة القنال وهو ما لم يكن فى حسابنا ولا نحن على يقين تام من أن الأمة توافق عليه بالرغم من أنه لن تكون لهذه القوة صفة الاحتلال . أما إشارة المستر هندرسن لمشاريع الاتفاق السابقة على مقترحاته فيكفى إظهارا لقيمتها أنها جميعا أصيبت بالفشل . ونحن الآن قد حضرنا مملوئين رغبة أكيدة فى الاتفاق وتساهلنا كل التساهل الممكن وأخذنا على عاتقنا أن ندافع بإخلاص وصراحة عن المعاهدة التى تطمئن نفوسنا إلى قبولها فأرجو من اللجنة أن تكون عند ما قاله وزير الحربية الإنجليزية من أن العبرة هى بمعرفة أحسن الوسائل للدفاع عن القنال لا أكثر ولا أقل .

مستر هندرسن — أشكركم على هذه الروح الطيبة التى نستشفها من عبارتكم . إن المسألة التى نحن بصددها الآن هى فى الواقع تحديد الأماكن التى يكون فيها الجنود ليقوموا بالدفاع عن القنال أحسن دفاع وأذكر أنى اقترحت تأليف لجنة مشتركة للاتفاق على ذلك وظننت أننا بهذا نحصر الموضوع وقدمنا لكم صيغتنا لتكون موضع نظر اللجنة المشتركة ، والمفهوم أن منطقة القنال هى التى ستكون موضع درس اللجنة ، وفى رأيى أنه عند إمضاء المعاهدة قريبا كما أرجو ستزداد روح الصداقة وحينذاك تذهب اللجنة إلى منطقة القنال لا لتأخذ منكم أكثر مما يجب و إنما للتفاهم والاتفاق كما يفعل الحليف مع حليفه ، ويجدر بى هنا أن ألفت النظر إلى بعض النقط المهمة فى صيغتنا فقد جاء فيها أولا :

"إن جلالة ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى جوار بور سعيد و بور فؤاد والإسماعيلية والسويس أو غيرها من الأماكن التى يتفق عليها القوات التى يرى صاحب الجلالة البريطانية أنها ضرورية للدفاع عن القنال" فإذا خامركم شىء من الشك فى أمر سيادتكم فالفقرة الأخيرة تنفيه تماما إذ ذكرت : "إن وجود هـذه القوات لا يكون له مطلقا صفة الاحتلال

ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية " وقد قلنا إن ملك مصر يرخص ... الخ فليس فى ذلك تحد لسيادة مصر بل هو تأكيد لها ، وما نطلبه منكم مقابل ذلك ليس بالشئ الكثير إذ هو مجرد الاعتراف بأن القنال طريق حيوى للمواصلات الإمبراطورية وهذه حقيقة لا شك فيها فنحن لم نطلب منكم إلا الاعتراف بحقيقة واقعة و إنكم لتجدون مثل هذا الطلب فى كل مفاوضة سابقة ويسرنى أننا متفقون على أن القنال يجب أن يحمى وأنكم ترخصون لنا بالمساعدة فى الدفاع عنه ، فما الضرر إذا اعترفتم لنا بأن القنال شريان ضرورى فى المواصلات الإمبراطورية ؟ إذا قبلتم ذلك ورأيتم إدخال بعض التعديلات على العبارة فلكم أن تقترحوا صيغة أخرى و يمكن للجنة التحرير أن توفق إلى صيغة ترضى الطرفين .

النحاس باشا — إن الروح الطيبة التى جئنا بها لأجل الاتفاق هى التى تدعونا فى هذه النقطة الحساسة جدا بالنسبة للشعب المصرى إلى العمل للوصول إلى حل نستطيع معه أن نأخذ على عاتقنا الدفاع عنه أمام مصر بصراحة ودون إبهام . من أجل هذا أردنا أن نحدد هنا وقبل أن نعود لعرض الأمر على الأمة المصرية مكان النقطة العسكرية . أما ترك الأمر إلى لجنة تحدد ذلك فيما بعد فما يجعلنا فى مركز صعب جدا أمام الأمة المصرية . نود قبل أن نعود أن يكون فى أيدينا بيان صريح عن مكان النقطة العسكرية الذى نتفق عليه لأن هذه مسألة حيوية وقد كان المصريون على الدوام شديدى الإحساس بالنسبة لبقاء الجنود الإنجليزية على أرض مصرية . لذلك أرجو أن نتمكن هنا من تحديد هذه النقطة . وأرجو منكم أن تساعدونا على ذلك خصوصا وأن إرجاء هذا التحديد إلى مابعد التصديق على المعاهدة من الجانبين سيترتب عليه بلا شك تأخير البدء بتنفيذ المعاهدة . ويهمنا أن نعمل بقدر الاستطاعة على إنهاء كل شىء هنا لنتمكن عند عودتنا من عرض المعاهدة على الأمة والدفاع عنها والإسراع فى تنفيذها . أما مسألة الصيغة الجديدة فسنجتهد من ناحيتنا أن نوفق فيها بين الأغراض المشتركة .

مستر توم شو — إننا لا نقلل من شأن مصاعبكم . فأرجو أن لا تقللوا من شأن مصاعبنا . سنسحب جنودنا من القاهرة وسينتهى الاحتلال وأنتم تعترفون معنا بضرورة الدفاع عن القنال ونحن من جهتنا نقول لكم عن علم وخبرة إن النقط التى اخترناها هى وحدها الملائمة لذلك .

المستر هندرسن — هل يمكنكم أن ترسلوا إلينا الصيغة الجديدة قريبا . ومتى يكون ذلك؟

النحاس باشا — قلت إننا سنجتهد لأن المسألة صعبة ودقيقة وسنحتاج إلى بعض الوقت وآمل أن نتمكن من إرسال الصيغة يوم الخميس وأن نجتمع يوم الجمعة .

مستر هندرسن — أرجو أن تتذكروا أن يوم الجمعة من الأسبوع المقبل يوم عطلة وسيقوم البرلمان بالأجازة يوم الخميس الذى قبله وأخشى أننا سنبقيكم هنا مدة العطلة . فهل ترون مانعا

من أن نجتمع يوم الخميس من هذا الأسبوع بدل الجمعة ولو لبحث المسائل الأخرى إذا لم تكونوا قد فرغتم من وضع الصيغة قبل يوم الخميس .

وبعد مناقشة تم الاتفاق على أن تكون الجلسة القادمة فى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس القادم ٦

الرئيس	السكرتير
إمضاء : مصطفى النحاس	إمضاء : مصطفى الصادق

---

(٧) ملخص محادثات خاصة

دارت فى مساء الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ بفندق هايد بارك

فى مساء الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ على إثر دعوة إلى العشاء بفندق هايد بارك حضرها المستر هندرسن وآخرون جرت محادثات خاصة أولا بين المستر هندرسن والأستاذ مكرم عبيد ، وثانيا بين المستر هندرسن ودولة النحاس باشا بحضور الأستاذ مكرم عبيد والدكتور دالتون وكيل وزارة الخارجية البرلمانى .

وقد دارت المحادثات بين المستر هندرسن والأستاذ مكرم على أوجه الخلاف بين الطرفين فى النقطة العسكرية ، وملخصها أن الأستاذ مكرم أفهم المستر هندرسن أنه لا يمكن التسليم بأكثر من منطقة واحدة فى الضفة الشرقية لتعسكر فيها القوات البريطانية ، فأجاب المستر هندرسن أنه من المحال عليه قبول الضفة الشرقية لأنها غير صالحة لهم وأنه من باب التسهيل مستعد لأن يقبل منطقة واحدة فى الجهة الغربية بشرط أن تكون لهم بور فؤاد والسويس كمحطتين لنزول الطائرات العسكرية البريطانية . فقال الأستاذ مكرم إن التسليم بهاتين المحطتين يعطيهم نقطا متعددة لا منطقة واحدة ، فأجاب المستر هندرسن إنه سيستشير رجال الطيران فيما إذا كان ممكنا لهم الاقتصار على بور فؤاد كمحطة لنزول الطائرات . وجاء فى كلام الأستاذ مكرم إن الجيش المصرى سيرابط على قنال السويس للدفاع عنه فسلم المستر هندرسن بذلك .

ثم انتقل الحديث الى مدة بقاء الجيوش البريطانية فى منطقة قنال السويس . فأفهم الأستاذ مكرم المستر هندرسن ان الفريق المصرى لا يمكنه أن يقبل بقاء الجيوش البريطانية إلى مدة غير محدودة كما بين ذلك دولة النحاس باشا فى الجلسة الأخيرة وقال إن النص الذى وضعناه ببقاء الجيوش

البريطانية حتى يتمكن الجيش المصرى وحده من صد الهجمة الأولى على قنال السويس نص حيوى لا يمكن التنازل عنه . فوعد المستر هندرسن بأن ينظر فى هذا الأمر بعين الاعتبار ثم أشار الأستاذ مكرم إلى ضرورة الاستغناء عن وظيفتى المستشارين المالى والقضائى فلم يبد المستر هندرسن اعتراضا على ذلك . وذكر الأستاذ مكرم أنهم لا يستطيعون قبول النص المنقول من معاهدة واشنطون الذى يقضى بأن يستشير كل من الطرفين حليفه فى المسائل السياسية التى يكون لها مصلحة مشتركة فيها ذلك النص الذى تمسك به الفريق الإنجليزى فى لجنة التحرير ولم يقبله الفريق المصرى ، فقال المستر هندرسن إنه يقبل حذفه من باب التسهيل .

وعلى ذلك انتهى الحديث ؛

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

---

(٨) محضر الجلسة السادسة

يوم الخميس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠

فتحت الجلسة فى الساعة العاشرة والنصف صباحا بوزارة الخارجية البريطانية بالهيئة السابقة .

مستر هندرسن — انتهينا فى المرة السابقة عند المادة التاسعة وتناقشنا فيها طويلا ولكن لم نصل إلى اتفاق .

النحاس باشا — قلنا فى الجلسة الماضية إن الصيغة التى سنقترحها سنفرغ منها يوم الخميس فلنستمر فى المواد الباقية .

مستر هندرسن — إذن نعود إليها عند تقديم الصيغة التى تحضرونها . لقد اقترحتم حذف المادة العاشرة [1] فأرجو شرح الأسباب التى دعتكم إلى ذلك .

النحاس باشا — إن الأسباب التى حملت على ذلك هى أن الموظفين الأجانب الذين قد تحتاج إليهم الحكومة المصرية سيكونون موظفين مدنيين وفنيين . وبناء على ذلك وعلى أن الحكومة حرة فى اختيار من تستعين بهم من ذوى الخبرة الفنية من الأجانب فلا نرى محلا لوضع قيد علينا فى هذا

(١) المادة العاشرة من المقترحات البريطانية وهى تنص على ما يأتى :

" نظرا لما بين البلدين من روابط الصداقة ونظرا للحالة الملحوظة فى هذه المقترحات تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين " .

الشأن . نحن لانريد أن يكون علينا قيد بل إن الشيء الذى نعمله من تلقاء أنفسنا من هذا القبيل نعمله بمحض رغبتنا وبذلك يكون لنا الحظ بأن تظهر مجاملتنا لحليفتنا عند ما نجد من الإنجليز من تتوفر فيه جميع الشروط ويقبل الاشتراطات التى تطلبها الحكومة المصرية فى هذا الصدد ونود أن يظهر أثر المجاملة بهذا الاختيار لا أن يكون على سبيل الفرض بسبب تعهد أو محالفة .

مستر هندرسن — تذكرون دولتكم أنكم رجعتم فى محادثات عديدة إلى مفاوضات سابقة وهذه المسألة بالذات قد اتفق عليها فى محادثات . ثروت — تشمبرلن . ولو كانت هذه المسألة بغيضة إليكم لما قبلها ثروت باشا . ويمكننا أن نغير الألفاظ إذا أردتم ونقدم لكم نصوصا أخرى .

ويلاحظ أن هذا النص الوارد فى مقترحاتى كان قد نشر فى مصر ولم يثر انزعاجا من أحد فيمكن إبقاؤه بشكل أو بآخر . وللتسهيل نقبل أن تكون هذه المسألة محل مذكرات متبادلة إذا كان هذا يسهلها عليكم .

النحاس باشا — ألاحظ على ما قاله المستر هندرسن أن مشروع ثروت — تشمبرلن لم تقبله مصر على الإطلاق وبناء على ذلك فما قبله ثروت باشا ليس معناه أننا نقبله خصوصا وقد تبين أن ثروت باشا فى محادثاته لم يكن معبرا عن رأى الأمة المصرية . وألاحظ أن فى هذا النص إلزاما جديدا فى مصر . لا يمكننا قبوله سيما وأن فيه معنى التبعية ، وذكره فى مذكرة لايمنع هذا الاعتراض لأن المذكرة فى الواقع لها قوة المعاهدة ، وأريد أن أضيف شيئا وهو أنه عندما تعقد المحالفة كما هى إرادتنا ستتبادل المنافع ماديا وأدبيا فيحسن أن تترك مسألة اختيار الموظفين الأجانب لنا نسير فيها بروح الصداقة والإخلاص لحليفين .

مستر هندرسن — لقد قلنا كثيرا إننا لايمكننا أن ننسى الماضى . وهناك أشخاص كثيرون يقولون إننا ذهبنا إلى أكثر من اللازم . واللورد برنتفورد الذى قرأتم مقالاته الأخيرة لا يعبر عن رأيه فقط بل يعبر عن رأى فريق له أهميته فى البرلمان فإذا ما قبلوا المعاهدة بضمانات فإنهم لايقبلون أن نخرج ليحل محلنا غيرنا ، وهناك شىء اسمه الغزو السلمى ويمكننا أن نذكر دولة أو دولتين مستعدتين للحلول محلنا بهذه الطريقة . وهذه المسألة ليست من المسائل الخطيرة ولو طلب منكم الدفاع عن ذلك فى برلمانكم فان تكون مأمور يتكم عسيرة خصوصا وأن مجموع النواب والشيوخ يؤيدونكم .

النحاس باشا — المسألة فى الواقع هى أننا نعمل عملنا بإخلاص وأنا شاعر أن ذلك متبادل بيننا بقصد الوصول إلى اتفاق صادق بين الطرفين . ولهذه الغاية لا نعير التفاتا إلى المعترضين بغير حق على عملنا الجليل الذى نعمله للتوفيق بين البلدين وكل عمل من هذا القبيل لايخلو من انتقادات من

أناس آخرين لهم أغراض أخرى تنافى الأغراض التى نسعى إلى تحقيقها لذلك لا يرعكم ما تسمعونه من انتقاد لورد برنتفورد وأنصاره إذا كنتم مسلحين بالحق و بالعدل و بالواقع و بالمصلحة فإن هذا أقوى سلاح يقوم فى وجه المعارضين ، والذى نقوله بشأن هذه المادة هو أنها تنشئ لبريطانيا حقا جديدا لم يكن لها فى يوم من الأيام . و إذن فكل معارضة تصادفكم فى هذا الصدد تكون غير قائمة على الحق ولا على المصلحة . ونحن من جهتنا لا نخشى الدفاع عما نصل إليه بل إننا سنذهب لبلادنا وسيكون علينا أن ندافع عن أشياء ارتضيناها وتساهلنا فيها ولا تهيب ذلك لأننا نعمل لمصلحة التوفيق بين البلدين . أما هذا الحق الجديد المنصوص عليه فى المادة ١٠ من مقترحاتكم فلا يمكننا قبوله . وما دام المستر هندرسن يقول إنه لا يقصد بهذا النص التدخل فى شؤوننا فيجب أن يترك الأمر لمحض اختيارنا . وأريد أن ألاحظ أن ما يخشاه جنابه من غزو سلمى من جانب دولة أخرى لن يقع مطلقا لأن مصر لن تكون فى حاجة إلى استخدام أجانب إلا من فئة الفنيين المدنيين وإذا ما اخترنا أحدا من دولة أخرى فلن نختار إلا فى حالة الحاجة إليه ولن يعتبر ذلك طريقا إلى التدخل أو الغزو السلمى كما أنى أكرر أننا مشبعون بروح المجاملة التى نريد أن نعامل انجلترا بها بعد المحالفة وكل ما نخشاه هو خلق حق حيث لا حق و إيجاد الشبهة حيث لا محل لها .

مستر هندرسن — إنى أرى أن المناقشة لا تتقدم فى هذا الموضوع ولذلك سنفكر فيما قاله النحاس باشا ونعود إلى الموضوع فى جلسة أخرى .

النحاس باشا — حسن .

مستر هندرسن — المادة الحادية عشرة [1] أظن أنه قد حصل تعديل فى هذه المادة فقد أدخلتم تعديلا فى الفقرة الثانية منها . وهذه المادة تتصل بها مذكرتان طويلتان فأرجو ذكر أسباب التعديل الذى أدخلتموه على النص وهل تنوون عمل تعديل فى المذكرات المتعلقة بهذا الموضوع الهام؟

النحاس باشا — التغيير الذى حصل فى هذه الفقرة أساسه أننا نرمى أولا بالذات الى إلغاء الامتيازات الأجنبية ولكن من الآن إلى أن نصل إلى الإلغاء ستكون هناك حالة وقتية وهى حالة توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى بعض المسائل التى سيلغى فيها الاختصاص القنصلى و توسيع سلطة جمعيتها العمومية فى المسائل التى يشترط فيها اتفاق الدول الآن ، فمراعاة لذلك اقتصرنا فى المادة ١١

(١) المادة المذكورة خاصة بالامتيازات الأجنبية وهذا هو نصها فى المشروع المصرى وهو النص الذى دارت المناقشة عليه

" يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ولذلك يقبل صاحب الجلالة البريطانية مبدأ إلغاء اختصاص المحاكم القنصلية القائمة الآن فى مصر ومبدأ تطبيق التشريع المصرى على الأجانب " .

وقد ذيلت هذه المادة بنوتة نصها كما يأتى :

" يحدد فى مذكرة منفصلة اختصاص المحاكم المختلطة وسلطة جمعيتها العمومية "

من المعاهدة على الغاية التى نرمى إليها سواء فى الحالة الوقتية أو فى الحالة النهائية. أما الحالة النهائية فهى إلغاء الامتيازات . وأما الحالة الوقتية فهى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة وسلطة جمعيتها العمومية فى حدود ما بيناه .

فالمشترك بين الأمرين نصصنا عليه فى المادة وهو قبول إلغاء اختصاص المحاكم القنصلية وقبول سريان التشريع المصرى على الأجانب ، أما الشروط الوقتية فهذه كما قلنا ستكون موضع مذكرة خاصة، وفى هذه المذكرة ينص على أنه عند إلغاء المحاكم القنصلية ينقل اختصاصها مؤقتا إلى المحاكم المختلطة إلى حين إلغاء هذه المحاكم. ونحن موافقون على أن يكون هذا باتفاق مع كل دولة على حدتها بمعنى أن من يقبل من الدول هذا النقل يسرى عليه ، وبما أن انجلترا أعربت عن قبولها ذلك فى مذكرتها المرفقة بالمقترحات فقد نصصنا فى مادتنا على أنها تقبل مبدأ إلغاء اختصاص المحاكم القنصلية ، أما فيما يختص بالقوانين التى توضع لتنفيذ نقل الاختصاص إلى المحاكم المختلطة فنرى أن هذه مسألة سابقة لأوانها لأنه توجد فى مصر لجنة تشتغل بذلك الآن ، وبطبيعة الحال سيكون ذلك محل اتفاق خاص بيننا وبين انجلترا وباقى الدول .

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية وهى سريان التشريع المصرى على الأجانب فإنكم توافقون أيضا على أن الحالة الراهنة فى مصر لم تعد ملائمة لمقتضيات العصر الحالى كما ذكرتم فى المذكرة وأن التشريع المصرى يجب أن يكون ساريا على الأجانب فى الحدود الواردة فى المذكرة مع بعض تنقيح بسيط فيها وهو أن سلطة الجمعية العمومية بالمحكمة المختلطة فى الاعتراض على سريان التشريع المصرى الحالى على الأجانب يجب أن تكون مقصورة على حالة ما إذا كان هذا التشريع يفرض رسما أو ضريبة لا يكون فيهما مساواة بين المصريين والأجانب ، أما فيما يتعلق بالقواعد الأساسية التى يبنى عليها قانون تحقيق الجنايات فهذا أيضا سابق لأوانه وسيحصل الكلام عنه فيما بعد . وفيما يتعلق بمسألة تعريف الأجنبى فنترك أيضا لما بعد .

(هنا اعتذر المستر هندرسن بسبب اضطراره للخروج وطلب أن تكون العودة بعد الظهر الساعة الخامسة والنصف وترك الرياسة للورد باسفيلد) .

لورد باسفيلد — تطلبون أن نترك المناقشة فى القوانين لحين إعدادها. والمسألة الآن هى هل توافقون على القواعد التى تتضمنها هذه القوانين التى وردت فى مذكرتنا أم لا . لأننا إذا تركنا النص على ذلك فسنسأل حتما عن السبب ؟

النحاس باشا — هذا سابق لأوانه ويحسن تركه إلى حين الاتفاق مع الدول صاحبة الامتيازات أما القواعد التى تطلبون الآن الموافقة عليها والمستمدة من مشروعات القوانين المعروفة باسم مشروعات هيرست فإنها لم تكن موضع اتفاق سابق مع أية حكومة مصرية سابقة حتى يمكن الإحالة إليها . وسندرس هذه المسألة بواسطة خبرائنا القانونيين .

لورد باسفيلد — نحن متفقون فى الجوهر على هذه المادة. ولكن المسألة مسألة صياغة . المسألة ليست مسألة مصر وانجلترا فقط وإنما هى مسألة الدول أيضا . ولا يمكننا أن نذكر فى المعاهدة أكثر من الشروط التى بمقتضاها تساعد انجلترا مصر فى مفاوضاتها مع الدول . وليس من المهم ذكر ذلك فى المعاهدة أو فى مذكرات . ولكن لا يمكن أن نتعهد بمساعدة مصر فى مفاوضاتها مع الدول إلا إذا كان واضحا أن حذف هذه القواعد ليس معناه العدول عنها . وأرجو ألا يفهم أننا نتنازل عن حقوق بريطانيا إذا كانت الدول الأخرى لا تقبل التنازل . إن نصكم يدل على أننا نتنازل حتى ولو كانت الدول الأخرى لا تتنازل ونحن لا نريد أن تكون الدولة الوحيدة المتنازلة . وهناك مسألة أخرى هى مسألة الأحوال الشخصية . وأرى إحالة هذه المادة والمذكرات إلى لجنة التحرير لعلها تصل إلى صيغة مقبولة .

النحاس باشا — إنما وضعناه فى المادة هو الاتفاق على المبادىء . مبدأ إلغاء المحاكم القنصلية ومبدأ تطبيق التشريع المصرى على الأجانب . أما تفصيل هذا فيكون محله المذكرات .

ففيما يتعلق بالمبادىء يقول اللورد باسفيلد إن قبول انجلترا معلق على قبول الدول الأخرى . وهذا ما لا نريده . بل هذا ما لا يؤخذ من نص مذكرتكم لأنه مذكور فيها أن انجلترا تقبل من الآن أن تنظر قضايا الأحوال الشخصية لرعاياها أمام المحاكم المختلطة ومذكور فيها أيضا أن من يقبل من الدول نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة يسرى عليه ذلك . بناء عليه يكون تعليق قبول انجلترا على قبول الدول الأخرى مخالفا لهذا النص . كذلك الحال فى مسألة سريان التشريع المصرى على الأجانب .

أما مسألة القواعد التى أشار إليها اللورد باسفيلد على أن تكون أساسا للتشريع ويقول إن حذفها من المذكرة لا يجب أن يعنى رفضها فنحن متفقون معه على ذلك .

وأما عن حذف عبارة " تؤمن مصالح الأجانب المشروعة " فذلك لأن هذا التأمين سيكون موجودا فى القوانين . لأن هذه القوانين إنما تعمل لتأمين مصالح الأجانب . ولن يسرى ذلك إلا بعد الموافقة على هذه القوانين وفى ذلك الكفاية .

وأما ما حوته المذكرة من التفصيلات كالمسائل المتعلقة بالموظفين وغيرها فلا محل له .

لورد باسفيلد — إننا لم نقصد مطلقا بعبارتنا الواردة بالمذكرة أننا نقبل مقدما تحويل اختصاص محاكمنا القنصلية إلى المحاكم المختلطة وإنما تعهدنا بأن نساعد مصر على الاتفاق مع الدول ولكننا لا نقبل أن نكون وحدنا المتنازلين .

النحاس باشا — المفهوم غير ذلك من نص المذكرة لأنها تقول " قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة

ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا .. وأتوقع الموافقة من جانبنا على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها "

فبريطانيا فرضت فى هذه المذكرة أن هناك دولا توافق ودولا لا توافق وأن الدول التى توافق يسرى عليها تحويل الاختصاص إلى المحاكم المختلطة والتى لا توافق لا يسرى عليها ذلك فالمسألة إذن اختيارية وليس تنفيذها متوقفا على قبول جميع الدول .

لورد باسفيلد — إن كل ما تعهدت به بريطانيا هو ما نص عنه فى المادة ١١ من المقترحات وترون منه أننا تعهدنا بشىء واحد وهو استعمال كل نفوذنا لنقل الاختصاص ولكن لا تفرضوا أننا نقبل من جهتنا تحويل الاختصاص فى حالة رفض الدول الأخرى . لا يمكننا أن نصل إلى إقرار هذه المعاهدة إذا قبلنا ذلك إذ لا يمكننا أن نقول للبرلمان إن رعايانا وحدهم هم الذين سيتنازلون عن هذا الامتياز . إنما نحن راغبون فى الوصول إلى تحويل هذا الاختصاص من جانب مجموع الدول ونتعهد بأن نعمل كل ما فى وسعنا لذلك .

النحاس باشا — أريد أن أوجه السؤال الآتى : ماذا يكون الحال إذا قبل بعض الدول نقل الاختصاص ولم يقبل البعض الآخر ؟ هل تكون بريطانيا قابلة للنقل أم لا ؟

لورد باسفيلد — لا يمكن أن نضع نصا فى المعاهدة يقيدنا من الآن لأن الأمر يتوقف على معرفة عدد الدول التى تقبل ومن هى . وأقرر أننا لن نكون آخر دولة تقبل .

الأستاذ مكرم — المفهوم فى مصر أن انجلترا تقبل من الآن اختصاص المحاكم القنصلية أى أنها تقبل ذلك من جهتها بصرف النظر عما نصل إليه مع الدول الأخرى .

النحاس باشا — والنص على هذا القبول من الآن من جانب انجلترا يساعدنا أمام كل الدول فإنه يكون مستندا قويا بيدنا .

لورد باسفيلد — الفقرة الثانية فى صيغتكم جديدة . فإن ما تعهدنا به هو استعمال نفوذنا . ولكن لا يمكن أن نقيد أنفسنا . افرضوا أن النص الإنجليزى تصدق عليه وحصلت مفاوضات مع الدول ومنها بريطانيا فإن انجلترا قد تقبل الشروط التى ينقل بها الاختصاص إلى المحاكم المختلطة ولكن حتى إذا قبلنا فإن هذا لا يعمل به قبل أن تقبل كل الدول وأكرر أنه لا يمكن أن نواجه حالة يكون فيها البريطانى فى مركز أدنى من مركز أى أجنبى آخر سواء من وجهة القانون أو الواقع . وعلى الأقل لا يكون مركزه أدنى من مركز رعايا الدول الكبرى . وأرى من المصلحة إحالة المسألة على لجنة التحرير بما أنكم أدخلتم تعديلا على النص . ولكن أرجو أن يكون مفهوما أنه لا يمكن أن يؤدى النص إلى وضع رعايانا فى مركز أدنى من مركز رعايا الدول الأخرى لأن ذلك يكون سلاحا ضدنا فى يد خصومنا فى البرلمان .

النحاس باشا — الفكرة كلها هى الاتفاق على المبدأ وأما التفصيلات فتأتى بعد ذلك. وآسف أن يعتبر أن قبول انجلترا اختصاص المحاكم المختلطة بجعلها فى مركز أدنى من الآخرين لأن قبولها للتشريع المصرى ولاختصاص المحاكم المصرية يرفعها فى نظر حليفتها . إذ من شأنه توطيد الثقة بينهما . ونحن طامعون فى أن انجلترا تقبل إلغاء الامتيازات وتنفذه لأن ذلك يكون أكبر مساعد لنا عند الأجانب ويكون تقديرها لمحاكمنا مما تشكر عليه .

هذا وأرى قبل إحالة المسألة إلى لجنة التحرير أن نضع مذكرتنا فى هذا الشأن ونقدمها لكم .

لورد باسفيلد — يمكن أن نساعدكم بالقبول ولكن لا يعمل بهذا القبول قبل أن تقبل كل الدول . والعبرة بتوضيح ما تقصدون . لأن عبارة نصكم تذهب بنا بعيدا .

النحاس باشا — إن عبارتنا لم تخرج عما فهمناه من مذكرتكم وسنقدم فيما بعد مذكرتنا فى هذا الموضوع محتوية على التعديلات التى نرى وجوب إدخالها خصوصا فى مسألة الموظفين الأجانب التى لا يمكننا قبولها .

سير برسى لورين — إذا كان المقصود بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ التى وضعتموها أن يكون نصها عاما ويسرى على جميع الأجانب فإننا نستهدف لاعتراضاتهم باعتبار أننا تنازلنا عن حقوقهم. أما إذا قلتم بأن المقصود من هذا النص أن يسرى على الرعايا البريطانيين وحدهم فإننا نكون قد وضعنا رعايانا فى مركز أدنى من مركز غيرهم .

مستر توم شو — لقد ذكرنا بصريح العبارة أن الامتيازات لا تتفق مع الوقت الحاضر ورتبنا على ذلك أننا نساعدكم لدى الدول فلا يمكن أن نقول أكثر من هذا .

النحاس باشا — الأولى أن نبين ما نريد فى المذكرة التى نقدمها ثم نتناقش فى المذكرة والمادة معا .

لورد باسفيلد — والآن ننتقل إلى المادة ١٢ وهى الخاصة بتبادل السفراء . إن النص الذى تقترحونه لا يدل على أن للسفير البريطانى امتيازا وهذا ضد التحالف ، فما هى ملاحظاتكم ؟

النحاس باشا — الواقع أن النص على الأسبقية لا يتفق مع القواعد الدبلوماسية المعترف بها لذلك حذف من المادة لأن مركز الحليف فى ذاته لا يعطى لممثله بمقتضى هذه القواعد حق التقدم على غيره وليس فى ذلك ما يتعارض مع التحالف بيننا . وسيكون الممثل الحالى هو أول سفير لدى مصر فتكون له الأسبقية بمقتضى القواعد العامة . وفى المستقبل نترك المسألة للأقدمية .

مستر توم شو — معنى هذا أننا إذا نقلنا سفيرنا بعد شهر فإنه يفقد أقدميته .

لورد باسفيلد — هذه المسألة لا تكون محل بحث لو أن الحكومة المصرية تنوى ألا تقبل سفيرا إلا عن بريطانيا .

النحاس باشا — مصر بطبيعة الحال خاضعة للقواعد الدبلوماسية

لورد باسفيلد — أخشى أن يحدث ذلك صعوبات عندنا ونحن لا يمكننا أن نوافق على التنازل عن هذا المركز . نعم سيكون سفيرنا أقدم السفراء فى مبدأ الأمر ولكن الحكومات البريطانية المقبلة . قد تريد تغييره ويلوح لنا أنه فى مدة سريان هذه المعاهدة على الأقل يجب ألا يكون الممثل البريطانى فى مركز أدنى من مركز الآخرين . نحن لا نريد تعهدا منكم وإنما نريد أن تشير المادة إلى الواقع فإذا وضعت بهذا الشكل فإنها لا تثير إشكالا من جانب الدول الأخرى ونحن نهتم لهذا المعنى كل الاهتمام .

النحاس باشا — إن القواعد الدبلوماسية مقررة فى اتفاقية فينا المحررة فى ١٩ مارس سنة ١٨١٥ والمؤيدة بقرار هيئة ممثلى الدول فى مدريد سنة ١٨٧٥ فالمادة السادسة من الاتفاقية تنص على أن روابط القرابة أو المعاهدة بين البلاطين لا تعطى أى حق فى الأسبقية لممثليهما السياسيين وكذلك الحال فى المحالفات السياسية . فبناء على هذا لا نستطيع دون أن نخالف هذه الاتفاقية أن نقبل النص على أن تعطى أسبقية خاصة لممثل الدولة الحليفة فإننا اذا فعلنا ذلك يكون مركزنا مركزا شاذا .

لورد باسفيلد — الواقع أن ممثل البابا حتى فى الممالك البروتستانتية هو عميد الممثلين السياسيين (Doyen) ونحن لا نريد أن تعطوا مركزا خاصا لممثلنا بل كل ما نطلبه منكم هو أن تحتفظوا له بلقب سفير . ولا يمكن أن تقولوا إن ذلك يشعر بخضوعكم لنا ففى سويسرا وهى دولة مستقلة من نحو ٣٠٠ سنة يوجد سفير واحد هو سفير فرنسا . وأكثر من ذلك فإن سويسرا ليس لها سفير فى فرنسا . إننا لا نطلب امتيازا بل نطلب من مصر ألا تقبل من دولة أخرى تعيين ممثل عندها بدرجة سفير أما القواعد الدبلوماسية فإنها خاضعة للاتفاقات الخاصة بين الدول وأنتم لستم ملزمين بمقتضاها بقبول سفير من أى دولة ونحن بصفتنا حلفاء نطلب أن يكون لنا سفير فى مصر وأن يكون لمصر سفير فى بريطانيا وهذا يضعكم فى مركز أحسن من مركز سويسرا .

النحاس باشا — إن كل ما يهمنا هو ألا نخرج عن القواعد الدبلوماسية المعترف بها حتى لا يكون مركزنا مع حليفنا مركزا أدنى من مركز دولة مستقلة ومن أجل ذلك حذفنا النص . أما عن الأمثلة التى ذكرت فإن المركز الخاص لممثل البابا هو مركز مقبول من الدول جميعا فلم يخرج عن القواعد الدبلوماسية وأما عن سويسرا فالواقع أن لفرنسا سفيرا عندها وأنها لم ترتعين سفير لها فى فرنسا وهذه حالة فعلية . ولا أظن أن هناك اتفاقا خاصا بين سويسرا وفرنسا يخالف القواعد الدبلوماسية أو يمنع الدول الأخرى من تعيين سفراء عندها . أما الاحتفاظ بلقب سفير لانجلترا دون سواها فهو

لايتفق مع القواعد الدولية المعترف بها وهى أن الدولة التى تعين معتمدها هى وحدها صاحبة الحق فى تعيين درجته وهى وحدها صاحبة الحق فى رفع مرتبته إلى درجة أعلى وليس للدول الأخرى أن تعترض على ذلك وكل مالها هى أن ترفع درجة ممثليها إلى نفس الرتبة التى رفع اليها ممثل تلك الدولة. وبناء على ذلك لايمكننا مع استقلالنا أن نقبل هذه المادة التى تضعنا فى مركز أدنى .

لورد باسفيلد — الواقع أن الدولة التى يعرض عليها تعيين سفير لديها يمكنها أن ترفض ذلك بل لها أن ترفض التمثيل السياسى أصلا وهذه المسائل مبناها العادة . إن المسألة هى هل ترغبون أو لا ترغبون فى قبول سفراء من دول أخرى . إننا نود أن نفهم أنكم فى مدة المعاهدة لا تقبلون سفراء من غيرنا . فما هى نياتكم ونيات الحكومات المقبلة ؟

النحاس باشا — إننا لا نريد أن نعمل إلا ما هو متفق مع القواعد الدبلوماسية .

لورد باسفيلد — إن المسألة متعلقة بمصر وهل هى تقبل سفيرا من دولة أخرى أولا تقبل لأن الدول لا ترسل سفراء إذا رفضت مصر . ونحن لا نريد أن نحرم مصر من عمل أى شئ حسب القواعد الدبلوماسية . إذ أن لكل دولة مستقلة أن تقرر ما إذا كانت تقبل أو لا تقبل سفيرا عندها . أرجو أن تفكروا فى الأمر وتبدوا لنا رأيكم فيه .

ورفعت الجلسة على أن تعقد فى الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم نفسه ؛

الرئيس	السكرتير
إمضاء : مصطفى النحاس	إمضاء : مصطفى الصادق

---

(٩) محضر الجلسة السابعة

يوم الخميس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠

عقد الاجتماع فى الساعة الخامسة بعد الظهر بوزارة الخارجية البريطانية بالهيئة السابقة ما عدا الجنرال تشارلس .

مستر هندرسن — المادة الثانية عشرة ، هل ترون الاستمرار فى مناقشة هذه المادة ؟

النحاس باشا — نعم . فيما يختص بهذه المادة نريد كما ذكرنا من قبل أن نقف عند حدود القواعد الدبلوماسية فى هذا الموضوع حتى لا يكون مظهر المعاهدة مما يجعل مصر فى مركز أدنى من دولة مستقلة . ولذلك نرى أن الأوفق بقاء النص كما وضعناه بغير إضافة العبارة التى تفيد ضرورة أسبقية الممثل البريطانى ألا أن يكون ذلك فى حدود القواعد الدبلوماسية .

مستر هندرسن — لاأستطيع أن أفهم حجتكم القائلة بأن ذلك يجعل مصر فى مركز أدنى. لأن مصر إذا منحت سفيرنا حق الأسبقية بالنسبة لسائر الممثلين فهى إنما تفعل ذلك لتضع ممثل حليفتها فى مركز أحسن وعندما يترك سفيرنا الأول مركزه فإن من يخلفه يتمتع بمثل ما كان يتمتع به سلفه أى أنه يقدم على غيره وهذا لا يسىء إلى مركز مصر و إن كان قد يمس مركز الدول الأخرى التى يكون لها سفراء لدى مصر والتى لها وحدها أن تشكو .

النحاس باشا — المفهوم أن أسبقية السفراء مقررة بالقواعد الدبلوماسية فالإخلال بها يعتبر عملا شاذا ولو كان الأمر بين حليف وحليفه وهذا الشذوذ هو الذى نريد أن نتفاداه لأنه قد يؤول بأن مصر خاضعة لحالة خاصة خارجة عن القواعد الدبلوماسية والتقاليد السياسية التى تنظم علاقات الدول بعضها ببعض .

وأضاف الأستاذ مكرم أن هذا ليس نتيجة مباشرة للتحالف ولا هو متبادل بيننا لأننا لم نطلب لسفيرنا لدى انجلترا هذه الميزة .

مستر هندرسن — أستغرب أن هذه الحالة التى تسمونها أدنى لم يقل بها أحد عند مناقشتنا فى الصيف الماضى .

النحاس باشا — هذا لا يغير من وضع المسألة و إنكم لتعرفون أننا نحن الذين نمثل الشعب المصرى ونحرص على حقوقه .

مستر هندرسن — هل أقرأ لكم فقرة أوفقرتين من وثيقة أشير إليها كثيرا . وهى تقرير لجنة ملنر الذى جاء فيه أن ممثل انجلترا يكون له مركز ممتاز .

النحاس باشا — إن مشروع ملنر عرض على الأمة فكانت هذه المسألة من المسائل التى لم توافق عليها بالذات وقد وضعت بشأنها تحفظا خاصا .

مستر هندرسن — إن ذلك يجعلنى أتساءل لماذا لم تعرضوا مقترحاتنا على الأمة المصرية لأنى أعتقد أن هذه المقترحات لو كانت قد عرضت لصادفت قبولا .

النحاس باشا — لو أننا عرضنا مقترحاتكم على الأمة أو البرلمان لكانت موضع أخذ ورد قد يؤدى إلى ضياعها فما فعلناه إنما كان لمصلحة هذه المقترحات .

مستر هندرسن — ولكن لا تنسوا أنه يوجد رأى هنا بأن المقترحات لم تعرض لأنكم أردتم ألا تتقيدوا . وعلى كل حال فنحن فى الواقع لم نفعل أكثر من أننا أدخلنا بعض التحوير على ماورد فى تقرير ملنر . فلنرجع إليه .

النحاس باشا — نحن أدرى بروح بلادنا و رغباتها من غيرنا وقد أخذنا على عاتقنا أن ندافع عن كل ما نعتقد بصلاحيته ونتفق عليه . والمسألة من ناحيتكم مسألة إجراء ولكنها من ناحيتنا تحمل معنى خاصا .

مستر هندرسن — لقد استعملت عبارة وضع مصر فى مركز أدنى مرات عديدة فنحن نصرح أنه ليس لدينا رغبة فى ذلك . ولكننا نرى أن لنا الحق فى أن نطلب بعض المراعاة من جانبكم فى علاقاتنا بكم ما دمنا حلفاء . ولذلك لا أفهم لماذا أنتم غير مستعدين لأن تجعلوا لسفيرنا أسبقية على سفراء الدول الأخرى مادام التحالف موجودا . أخبرونى ما ذا أعطيتم لنا منذ بدء المفاوضات؟ أما من جهتى فنى وسعى أن أخبركم بما تنازلنا عنه .

النحاس باشا — نحن نشكر المستر هندرسن على ما سلم به لنا . وكنت أنتظر أن يشكرنا لأننا تساهلنا فى عدة مسائل لها أهميتها . وأظن أن المستر هندرسن يقدر هذا التساهل من جانبنا رغبة فى الوصول إلى الاتفاق . وكل ما نرجوه هو أن يكون الاتفاق خالصا من كل شائبة حتى يمكننا أن ندافع عنه بحق وننفذه بإخلاص . ولأجل هذه الغاية نحن ندقق هذا التدقيق .

ومع ذلك فلكى نتلاقى مع المستر هندرسن نقبل من باب التساهل أن السفير البريطانى نظرا لكونه أول سفير عين لدى مصر تكون له الأقدمية فى حدود التقاليد والقواعد الدبلوماسية . على أن يكون ذلك بخطاب منفصل وعلى ألا يفسر بأنه مركز ممتاز بل تكون هذه الأسبقية التى تمنح لسفيركم فى حدود التقاليد الدبلوماسية مجرد رعاية من جانبنا . وسنقدم مذكرة بهذا المعنى .

سير روبرت فانسترت (الوكيل الدائم لوزارة الخارجية) — ما الذى تقصدونه بقولكم " فى حدود القواعد الدبلوماسية " ؟

الأستاذ مكرم — أى أنه يعتبر فقط أقدم السفراء (Doyen) فلا يكون له إلا ما لهم من حقوق ويكون عليه ما عليهم من واجبات .

مستر هندرسن — إننا نرى قبول اقتراحكم ونحن منتظرون مذكرتكم فى ذلك . وما دمتم تريدون الابتعاد عن مناقشات الصيف الماضى فاقتربوا إذن من النص الوارد فى تقرير ملنر .

النحاس باشا — لن نرجع إلى تقرير ملنر . ولن نقول شيئا عن مركز ممتاز .

مستر هندرسن — لا أطلب مركزا ممتازا . ولكن أطلب فقط أن تقولوا إن أسبقية السفير البريطانى مبنية على العلاقة المخصوصة التى تترتب على المعاهدة لأنه إذا لم يكن بيننا علاقة مخصوصة تترتب على المعاهدة فلا أدرى أية علاقة تكون . وعلى كل حال فلننتظر مذكرتكم .

النحاس باشا — ليكن مفهوما أن الذى قبلناه هو أن يكون لممثل بريطانيا الأقدمية فقط وهذا هو نص ماسندونه فى المذكرة : نظرا لأن السفير البريطانى سيكون أول سفير يعين لدى مصر فيكون للسفراء البريطانيين الأقدمية على سواهم مدة هذه المعاهدة ".

مستر هندرسن — لا مانع . والآن المادة الثالثة عشرة .

النحاس باشا — هل يمكن أن نؤجل البحث فى هذه المادة إلى ما بعد ؟

مستر هندرسن — لا مانع ولننظر فى المادة ١٤

إن الذى أفهمه أننا متفقون على المادتين ١٤ و ١٥ فلننتقل إلى المادة ١٦ فقد أدخلتم عليها هى أيضا تعديلا . إن اقتراحنا يقضى بأنه فى أى مدة بعد الـ ٢٥ سنة يمكن إدخال تعديل على المعاهدة بالاتفاق بين الطرفين وقد عدلتم ذلك وقلتم أولا إن مدة المعاهدة عشرون سنة وثانيا أنه يمكن تجديدها أو تعديلها بالاتفاق . اى أنكم وضعتم أجلا تنتهى بعده المعاهدة ما لم تجدد ، أما اقتراحنا فيقضى بأن تستمر المعاهدة إذا لم نتفق على تعديلها فأرجو أن تفسروا لنا ذلك .

النحاس باشا — فيما يتفق بالمدة وجدنا أن مدة ٢٠ سنة كافية لأن يفهم بعضنا بعضا . بل ستكون هذه المدة فوق الكفاية نظرا للثقة المتبادلة بين الفريقين . وعقب هذه المدة يمكن أن يشعر كل من الفريقين بحق أن القيود التى وضعت فى المعاهدة لاحاجة لها وعندها تكون هذه الثقة أساسا صالحا للاتفاق على تجديد هذه المعاهدة أو تعديلها .

مستر هندرسن — سأطلب من زملائى أن يقبلوا فقط تعديل المدة إلى ٢٠ سنة . على أن يبقى النص كما هو .

النحاس باشا — إن النص الذى وضعناه هو الذى يتفق مع الثقة المتبادلة بين الطرفين ولنا الأمل بأن هذه الثقة المتبادلة تؤدى إلى اتفاق خال من القيود التى سيدل العمل على أنه لالزوم لها .

مستر هندرسن — فى أى وقت بعد مضى ٢٠ سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة يمكن عمل التعديل الذى تقتضيه الظروف . وإنى واثق أن صداقتنا وقتئذ تساعد على إدخال تسهيلات جديدة فى المعاهدة باتفاق جديد .

النحاس باشا — إن مقتضى اقتراحكم هو أن تظل المعاهدة مستمرة حتى نتفق على التعديل ولكن حسن الاستعداد يكون أكثر توافرا إذا ترك للطرفين حرية تجديد الاتفاق . ونحن نريد أن يترك للطرفين تقدير الحالة فى ذلك الوقت فإن ذلك أدعى للاتفاق مما لو استمرت المعاهدة إلى حين الاتفاق الجديد إذ أنه فى هذه الحالة الأخيرة تكون النتيجة أن كلا منا لا يهتم بشعور الآخر ما دام أنه حائز على أكثر مما تستلزمه الظروف القائمة .

مستر هندرسن — هناك علاج لهذه الحالة : يمكنكم أن تأخذونا إلى عصبة الأمم وتقولوا إن هناك تعديلا مقترحا لا يقبله أحد الطرفين .

الأستاذ مكرم — نريد أن نسوى مسائلنا معا فلانذهب إلى العصبة إلا اضطرارا ولذلك لانرى داعيا لتغيير النص الذى وضعناه .

مستر هندرسن — ولماذا لاتتفقون فينا فتقبلون أن تستمر المعاهدة إلى أن تعدل . فإن المسألة هى أن الشعب البريطانى لا يستطيع أن يتصور أن يبقى بغير معاهدة معكم بعد عشرين سنة .

لورد باسفيلد — أحب أن ألفت النظر إلى أن النص يسوى بين الفريقين فى المعاملة فلا يضعكم فى مركز أدنى .

مستر توم شو — لا أفهم فكرة المركز الأدنى التى تكررونها . ولا أفهم أنكم تتصورون أننا نأبى مفاوضتكم فى إدخال تعديلات على المعاهدة .

مستر هندرسن — ستكونون أعضاء فى عصبة الأمم ويكون قد مضى لكم فيها عشرون سنة ولكم الحق أن تعرضوا وتشرحوا مسألتكم فى المجلس وللمجلس أن يشير بإجراء تحكيم . وإنى من جهتى أؤكد أنى لاأستطيع أن أواجه البرلمان بمثل نصكم خصوصا وقد خفضنا الخمس سنوات من المدة التى قلنا لمجلس العموم عنها .

النحاس باشا — القاعدة فى جميع المعاهدات أن تكون محدودة بمدة معينة تنتهى بانتهائها ويمكنكم أن تتقدموا للبرلمان فى حدود هذه القاعدة العامة وفوق هذا فإننا وضعنا نصا يجيز تجديد المعاهدة أو تعديلها وهذا وحده يكفى . والمصلحة تقضى بأن نكون فى حدود المعاهدات على العموم مع ترك الباب مفتوحا للطرفين لتجديد المعاهدة أو تعديلها . وبعد ٢٠ سنة ستكون الصداقة هى التى تحملنا على التجديد أو التعديل فى ضوء الخبرة طوال المدة المذكورة .

مستر هندرسن — بحسب نصكم تنتهى المعاهدة فى نهاية المدة . ونحن لايمكننا أن نقبل ذلك ، وإذا أردتم فلكم أن تضعوا عبارات أخرى تدل على أنكم تعطون أجلا لتعديل المعاهدة وأن طلب التعديل لا يرفض بغير مبرر . إننا نرجو أن نتبادل التساهل وكما قبلنا تخفيض المدة كما اقترحتم فقابلونا بإلغاء الشك فى أن هذه المعاهدة ستنتهى انتهاء مطلقا . وأريد أن أكرر لكم أن هذا مركز لا يمكن أن أقبله ، نحن نقبل تنقيص المدة وأن تنص المعاهدة على أنه عندما يطلب أحد الطرفين تعديلا فإن الطرف الثانى لا يرفض بغير سبب معقول أن يدخل معه فى المفاوضات . وإذا وافقتم يمكننا أن ننص على أنه قبل انتهاء مدة المعاهدة باثنى عشر شهرا ينعقد حتما بين الطرفين ، إذا ما طلب أحدهما ذلك ، مؤتمر للنظر فى التعديلات المطلوبة .

النحاس باشا — إن الذى نخشاه ونحب أن نبتعد عنه كل الابتعاد أن تكون المعاهدة أبدية، نريد أن نكون أحرارا فى التعديل والتجديد ، وهذا لا يمنع أن ننظر فى الطريقة التى تتبع لإجراء التعديل أو التجديد .

مستر هندرسن — لم تردوا على مسألة الإخطار بطلب التعديل وانعقاد المؤتمر حتما بناء على طلب أحد الطرفين .

النحاس باشا — نريد أن نكون أحرارا من كل قيد فى التعديل والتجديد ، والصيغة التى نقبلها يجب ألا يكون فيها ما يدل على تأبيد المعاهدة مع ضمان حرية الطرفين .

مستر هندرسن — أظن أننا إذا جمعنا ما اقترحته وما ردّ به النحاس باشا . يمكن وضع نص قد نتفق عليه ، وكما قلت يكفى أن يخطر أحد الطرفين الآخر قبل الميعاد بسنة . وعندها ينعقد المؤتمر حتما ، وإلا يمكنكم رفع الأمر إلى عصبة الأمم . وبذلك نكون قد أنقصنا خمس سنوات من المدة وقررنا لكل من الطرفين الحق فى الدعوة إلى عقد مؤتمر للنظر فى تعديل المعاهدة قبل انتهاء المدة بسنة والترمنا بعقد المؤتمر فى غضون هذه السنة، وبطبيعة الحال يمكننا أن نتفق بعد صداقة دامت تسع عشرة سنة . لقد أعطينا كم ما لم نعطه من قبل ولا أتصور أن أية حكومة للعمال تعاملكم وقتئذ بسخاء أكثر مما عاملنا كم به الآن . أرجو أن توفق إلى الاتفاق على نص . وإذا رأيتم فإننا نؤجل الجلسة وننظر فى النص الجديد غدا الساعة العاشرة .

النحاس باشا — الساعة العاشرة والنصف .

مستر هندرسن — هل تعدون بتقديم مشروع للمادة التاسعة غدا ؟

النحاس باشا — أرجو ذلك .

مستر هندرسن — حسن وبعدها نرجع إلى المادة ١٣

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة والنصف مساء .

السكرتير	الرئيس
إمضاء : مصطفى الصادق	إمضاء : مصطفى النحاس

(١٠) محضر الجلسة الثامنة

يوم الجمعة ١١ أبريل سنة ١٩٣٠

فتحت الجلسة فى الساعة العاشرة والنصف صباحا بوزارة الخارجية البريطانية بالهيئة السابقة .

مستر هندرسن — أظن أننا اتفقنا أمس على تبادل الصيغ الجديدة فتقدمون إلينا ما وضعتموه عن المادة ٩ ونقدم لكم ما وضعناه عن المادة ١٦

النحاس باشا — نعم وهاهى صيغتنا حاضرة (وقدم دولته الصيغة المذكورة بشأن النقطة العسكرية البريطانية)[1] .

مستر هندرسن — أظن أنه يحسن أن نبدأ بمناقشة الصيغة التى تفضلتم بوضعها للمادة ٩ فقد يكون على هذه الصيغة بعض الاعتراضات الشكلية . ولكن لى اعتراض كبير على جوهرها لأنكم ذكرتم أن الدفاع عن القنال يقع على مصر دون سواها . واللجنة فى الظروف الحالية لا يمكن أن توافق على ذلك . اما إذا كانت المسألة مسألة صيغة فإننا نحيلها على لجنة التحرير . ولكن إذا كنتم تعتبرون ذلك مبدأ فإنى أكرر القول بأننا لا يمكننا قبوله .

ثم إنكم فى الفقرة الثالثة لم تخطوا بنا أى خطوة عن الموقف الذى كنا فيه . فمشروعنا مثلا يشير إلى أن مواضع الجنود تكون محل اتفاق بيننا فيما بعد، ومشروعكم ينص على موضع معين وهو منطقة القنطرة لذلك أرى أننا بعد كل هذا الوقت قد عدنا إلى الوراء بدلا من أن نتقدم إلى الأمام.

النحاس باشا — فيما يتعلق بملاحظة مستر هندرسن عن النقطة الأولى وهى أن الدفاع عن قنال السويس يقع على عاتق مصر دون سواها فإنى أرى أنه لاشبهة فى ذلك لأن مصر مسئولة وحدها عن الدفاع عن كل أراضيها وما القنال إلا جزء من هذه الأراضى فهى مسئولة

---

(١) وهذا هو نصها :

" بما أن قنال السويس هو طريق عالمى للواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية .

وبما أن الدفاع عن قنال السويس الذى هو جزء لايتجزأ من مصر يقع على عاتق مصر دون سواها .

فإلى أن يحين الوقت الذى يصح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على القنال ربما يصل مدد الحلف يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى منطقة القنطرة شرق القنال قوة حربية بريطانية لمساعدة القوات المصرية الموكول إليها الدفاع عن القنال . ولا يكون لوجود هذه القوة صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية "

وحدها وبالذات عن الدفاع عن هذا الجزء كذلك . ولكن يأتى إلى جانب هذا شىء آخر وهو مساعدة الحليفة بمقتضى المحالفة . فبريطانيا العظمى تساعدنا فى الدفاع عن الأراضى المصرية وعن هذا الجزء من هذه الأراضى بصفة خاصة . ولقد رخصنا لها بنقطة عسكرية لتساعدنا على ذلك إلى أن تصير الجيوش المصرية قادرة بمفردها على هـذا الدفاع حتى يصل إليها المدد من جانب الحليفة . فكل الضمانات متوافرة فى صيغتنا . لذلك لا أرى محلا للاعتراض عليها . ومما يدل على أننا أصحاب الحق فى الدفاع عن القنال أنكم تتفقون معنا على أننا نحن الذين نرخص لكم بأن تعسكروا فى منطقة منه ولو لم نكن أصحاب الحق لما رخصنا . لكل هـذا أرى أن الصيغة الجديدة تؤدى جميع الأغراض المطلوبة . ولا أفهم لماذا لا تقبلونها .

أما فيما يتعلق بالاعتراض الثانى الخاص بمواقع الجنود الإنجليزية الذى نرخص به للمساعدة إلى أن يصل المدد فإننا تقدمنا عن الجلسة السابقة ولم نتأخر . ووجهة التقدم هى أننا قلنا فى الجلسة السابقة إنما نرخص بأن تكون تلك النقطة فى بور فؤاد أو شرق القنطرة فى الضفة الشرقية من القنال . والآن نعرض جعل النقطة فى منطقة القنطرة التى هى منطقة واسعة يؤخذ منها كل المدى الذى يكفى من سعة لجميع وحدات القوة العسكرية البريطانية من بيادة وسوارى وطوبجية وطيران . والقول بأن تحديد النقطة يترك للاتفاق فيما بعد لا نقره لما سبق أن أبديناه من الملاحظات إذ أقل ما يترتب عليه تعطيل تنفيذ المعاهدة وعدم إمكان الدفاع منها . والذى يهمنا هو كما قلنا أن نعود بشىء معين محدود يمكننا أن ندافع عنه .

ولاحظوا أيضا أننا نصصنا فى المادة على أن قنال السويس هو فى نفس الوقت طريق أساسى للمواصلات البريطانية .

من هذا ترون أوجه التقدم العظيم عما جرى فى الجلسات السابقة وذلك رغبة منا فى تسهيل الوصول إلى الاتفاق .

مستر توم شو — أسفت جدا لتقديم هذا الاقتراح إلينا لأننا أوضحنا فيما مضى عند عرض مقترحاتنا أننا وضعنا جميع أوراقنا على المائدة فلم يعد شىء خافيا ولا مدخرا لدينا ، وإنى لأتساءل هل هذه محالفة صداقة أو مجرد محالفة ، إننا بينا أن احتلال مصر قد انتهى وقلنا إننا نساعد مصر على التخلص من الامتيازات الأجنبية كما قلنا إننا نساعدها فى استكمال سيادتها ولكننا طلبنا إلى جانب هذا طلبات محدودة للدفاع عن القنال فإذا أردتم أن تقابلوا طلباتنا بروح الصداقة الحقيقية وجب علينا أن نبحث عن أحسن الطرق للدفاع عن القنال ، فهل المعروض علينا الآن ينطبق عليه ذلك ، كلا ليست هذه التسوية تسـوية صداقة ولا هى تؤدى عن الدفاع عن القنال على أحسن وجه إذ لا يمكن الدفاع عنه إلا بملاحظة ثلاث مسائل : (الأولى) حماية مدخل القنال

من الناحيتين (الثانية) حمايته من الوسط ، (الثالثة) العناية التامة بصحة الجنود ومقدرتهم على التدريب والمناورات . وأنا آسف لأن أقول إن اقتراحكم لا يحقق هذه الاعتبارات مطلقا فهل تريدون أن نكون أصدقاء وحلفاء أم لا .

لنذكر جميعا أن الجنود يجب أن يكونوا قريبين جدا من أحسن طرق المواصلات . ونحن لانطلب أن تذهب جنودنا إلى مدنكم وصرحنا أن وجودهم ليس احتلالا . فأى ضرر فى أن تكون بورفؤاد والإسماعيلية فى أيدينا ، إننا لم نقل إن جنودنا يقيمون فى السويس ولكنا نطلب أن يكونوا بالقرب منها على حدود الصحراء . لست أدرى لماذا تريدون أن تقذفوا بنا إلى الضفة الشرقية من القنال إذا كان مابيننا قائما على الصداقة الحقيقية والمحالفة الخالصة .

هل نحن نتناقش الآن ليأخذ كل منا أكثر مما يجب . أم نتناقش كأصدقاء . إذا كانت روح الصداقة هى التى تقوم عليها المناقشات فلا يمكن محاجتنا . لا على أساس المبادئ الحربية ولا الاعتبارات الصحية ولا أى شىء آخر .

مستر هندرسن — أحب أن أسأل سؤالا واحدا له أهمية . هل الوفد المصرى يقصد أن الجيوش البريطانية تكون فى القنطرة فى مدة السلم ؟

النحاس باشا — نعم ذلك ماقصده . وما هذا الاحتياط إلا لمدة السلم وأما فى زمن الحرب فالمساعدة تكون عامة .

مستر هندرسن — لو وضعنا هذه الصيغة فى يد رجل قانونى لفهم منها غير ما ذهبتم إليه (ثم تلا الفقرة الثالثة) وقال إن عبارة "إلى أن يحين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على القنال" ليس معناها أن يحدث ذلك فى وقت السلم إذ لا هجوم ولا غارة فى وقت السلم . ولا أشك فى أن رجال القانون فى البرلمان لا يعطونها التفسير الذى يبتغيه الآن .

النحاس باشا — يخيل إلى أن هناك سوء تفاهم فى فهم العبارة التى يشير إليها المستر هندرسن والمسألة بصراحة هى أن النقطة العسكرية التى رخصنا بها إنما هى لوقت السلم لأننا نحتاط فى زمن السلم لدرء الطوارئ التى قد تفاجىء القنال حتى نتمكن من دفعها فى الوقت المناسب . وذلك إلى أن يأتى المدد اللازم لحالة الحرب ولذلك قلنا إن الجيوش المصرية مسئولة بالذات عن الدفاع عن القنال وستكون إلى جانب القنال أيضا فى زمن السلم لدفع ماعساه يطرأ عليه ونحن فى الوقت الحاضر نحتاج إلى مساعدة من جانب بريطانيا العظمى للدفاع عن القنال . ولذلك رخصنا لها بوضع تلك القوة العسكرية .

هذا. وأحب أن يتأكد مستر شو من حسن استعدادنا لوضع قواعد المحالفة بروح الصداقة الحقيقية والإخلاص الكامل الذى نتوخى من ورائه الوصول إلى أحسن الوسائل للدفاع عن قنال السويس . ولهذا اقترحنا أن تكون القوة العسكرية فى منطقة القنطرة لأن وجودها هناك مدة السلم كاف كل الكفاية لمساعدة الجنود المصرية لصد أية غارة أجنبية مبدئيا حتى يصل المدد المقرر بمقتضى المحالفة . أما مسألة الدفاع عن القنال من طرفيه فليست ضرورية ولا حاجة لإبقاء قوات بريطانية فيهما لأن ناحيتى القنال مفتوحتان لبوارج بريطانيا العظمى وبوارج الدول ولأن الجيوش المصرية المكلفة أصليا بالدفاع عن القنال كافية مع المساعدة التى تقدمها القوة البريطانية للغرض المقصود. وأحب أن ألفت النظر إلى أن منطقة القنطرة ليست منطقة غير متوافرة فيها الدواعى الصحية بل هى من أحسن مناطق القنال صحيا وهى كما قلت من قبل يمكن إعدادها بكل معدات الراحة التى تلزم للقوة التى تعسكر فيها . وأرجو ألا تشكوا فى أنه يهمنا جدا مراعاة راحة حليفنا الذى يأتى لمساعدتنا ولا يمكن أن نفكر فى أن نعرضه لأى ضرر صحى .

ليست المسألة مسألة جدل بيننا ليأخذ كل منا أكثر من الآخر ولو كان الأمر كذلك لما جئنا من أول الأمر مشبعين بالروح العملية لأجل الوصول إلى اتفاق صريح قائم على الإخلاص والصداقة.

يقول جناب المستر شو إنهم وضعوا جميع أوراقهم على المائدة عند عرض هذه المقترحات فليعلم أننا فعلنا مثلهم ولم نأت لنتشاد بالباطل ونأخذ أكثر مما ينبغى . لأننا أبدينا ما يعتبر تساهلا كبيرا فى نظرنا ونظر شعبنا حتى نقابل مقترحات المستر هندرسن فى روحها — ومنطقة القنطرة ستكون على اتصال بكل سبل المواصلات بين البحرين الأبيض والأحمر بطريق القنطرة — بور سعيد ، والقنطرة — السويس ويمكننا أن نشير إلى ذلك فى مذكرة خاصة وهى فوق ذلك على اتصال بفلسطين بالسكة الحديدية . أليست كل هذه الوسائل كافية للدفاع عن القنال. الواقع أن الدفاع عن القنال يجب أن يكون من الجهة الشرقية لا الغربية لأن الجهة الشرقية هى التى يخشى على القنال من غاراتها . واقتراحنا أوفى بالغرض لإعداد أحسن الوسائل مدة السلم للدفاع عن سلامة القنال . هذا فضلا عن أن هذه المنطقة — ونحن أدرى بها — أعلى من كل مناطق الجهة الغربية للقنال ووسائل الدفاع فيها تكون أحسن كثيرا من الوسائل التى توضع جهة الغرب . ولا يسعنى إلا أن أرجو أن يفهم الغرض من مناقشاتنا هذه وهو أننا نرمى إلى ما فيه المصلحة الحقيقية للبلدين ونحن مشبعون بالروح الطيبة كما أننا سنأخذ على عاتقنا الدفاع عما تساهلنا فيه أمام أمتنا باعتبار أنه أحسن الوسائل للدفاع عن القنال مع حفظ الحقوق المقدسة التى هى مقررة بطبيعتها لصاحب الأرض . ولقد نصت اتفاقية القسطنطينية نفسها سنة ١٨٨٨ على أن مصر هى المسئولة عن الدفاع عن القنال (مع العلم بأن مصر فى ذلك الوقت كانت تابعة فى السيادة لتركيا) فإذا كانت قواتها غير كافية فإنها تطلب المساعدة من تركيا . فكيف ومصر الآن مستقلة لا يراد النص على أنها مسئولة عن الدفاع عن القنال وأن بريطانيا تساعدها فى هذا الدفاع بحكم المحالفة .

لورد طومسن — يظهر لى أننا وصلنا إلى نقطة أساسية . من الواضح أن بريطانيا وحدها مسئولة عن الدفاع عن القنال فى الوقت الحاضر . وأن الجيش المصرى غير مستعد للقيام بهذه المهمة الآن ، فإذا كانت علينا هذه المسئولية الخطيرة وجب أن نكون فى مركز يساعدنا على هذا الدفاع . وإنكم تعلمون أن طول القنال نحو مائة ميل وهو معرض للهجوم من الشمال (البحر الأبيض المتوسط) والجنوب (البحر الأحمر) والشرق (غرب الصحراء) ويجب علينا أيضا حماية المراكب الآتية من الشمال أو الجنوب مارة بالقنال فكل ما نطلبه والحالة هذه أن نمكن من القيام بهذه المهمة . نحن فى حاجة إلى مطارات عند مدخلى القنال من الجنوب والشمال وفى حاجة كذلك إلى مطارات بحرية ومن العبث أن نتكلم فى الدفاع عن القنال بالطريقة التى تصفونها فإن الهجوم على القنال قد يحصل فى أقل من ٢٤ ساعة أوعشر ساعات بواسطة إحدى الطيارات المعادية فيجب أن تكون وسائل الدفاع لدينا موفورة كاملة ويجب أن يكون الجنود موجودين فعلا فى هذه المنطقة ومدربين على العمل تحت الظروف الجوية التى تسود فى هذه البقاع ونحن لا يمكننا الدفاع عن القنال بوضع الجنود فى القنطرة لأنى أعتقد أن هذه أسوأ نقطة يمكن الدفاع منها ولا يستطيع الجنود أن يحاربوا وظهورهم إلى الحائط إذ القنال خلف ظهورهم فالانسحاب عسير وأحب فوق هذا أن أذكر الوفد بالمصروفات الهائلة التى صرفناها على المنشئات الحالية فهنالك قشلاقات فى الإسماعيلية . ولنا فى أبى صوير مدرسة للتمرين على مسافة عشرة أميال من ضفة القنال . ولنا فى السويس مطار كبير . فكيف يمكننا أن نضحى بكل ذلك لنذهب إلى مكان واحد تقولون أن فى إمكانكم إحالته إلى جنة . ان آخر ما عندى من الأخبار الرسمية هو أن هذه النقطة غير صحيه وموبوءة بكثير من البعوض . هذا فضلا عن أن الأرض هناك ناعمة ولا تصلح مطلقا للأغراض العسكرية . فهل هذه هى المعاملة التى تعاملون بها حليفكم ، يخيل إلى أننا لا يمكن أن نتخلى عن مسئولياتنا بالشروط التى تقترحونها ولا أرى أى فائدة من إحالة صيغتكم إلى لجنة التحرير للنظر فيها . بل لا فائدة من ذكر شىء بالمذكرات عن هذا الخصوص . لأننا مختلفون اختلافا أساسيا . إذ يجب أن نكون فى أماكن نتمكن فيها من أداء واجباتنا فى الدفاع عن مصر والقنال وفق الطرق الحربية الحديثة وبما نراه ملائما لا فى الوقت الحاضر فقط بل فى غضون العشر أو العشرين سنة القادمة .

إنى أرى أنكم تريدون معاملتنا معاملة سيئة . لا تليق بحليف عاش فى هذه الجهات ولا يريد أن يتدخل فى شؤون سكانها . إن هذا الاقتراح لا يمكن أن يقبل بحال من الأحوال .

النحاس باشا — يخيل إلى أن اللورد طومسون ينظر إلى المسألة من وجهة لا تتفق مع الحقيقة المستفادة من قواعد المحالفة لأنه يعتبر أن بريطانيا وحدها هى المسئولة عن القنال فى الوقت الحاضر بحجة أن الجيش المصرى غير مستعد للقيام بهذه المسئولية . هذه هى النقطة الأساسية التى

نختلف عندها . ولا يمكننا أن نوافق عليها لأننا لانستطيع أن نتخلى عن أول واجب علينا . وهو الدفاع عن بلادنا وعن القنال الذى هو جزء من أرضنا . وستكون حليفتنا بريطانيا العظمى إلى جانبنا لتساعدنا على هذا الدفاع . إذن يجب أن يكون مفهوما هذا الأساس و بغيره لا يمكن فهم المحالفة .

يبنى لورد طومسون حجته على أساس أن جيشنا غير مستعد لهذه المهمة وينسى أن لنا جيشا تحت إدارة رجال مسئولين منكم . و لا يمكن مطلقا تجريده من كل مقدرة على الدفاع . و كل ما تقوله هو أنه فى الوقت الحاضر غير مستعد وحده لأن يقوم بهذا الدفاع ولذلك نرخص لبريطانيا العظمى أن تكون معنا .

عندما يكون هذا الأساس مفهوما تزول كل أسباب الخلاف لاسيما وقد قلنا إن بعثة عسكرية إنجليزية ستنظم جيشنا ، ولسنا بروح كهذه نغمط فضل حليفنا . ولا يمكن بحال أن نعمل على إساءة حالة جنودها أو نفكر فى ذلك . و كل ما نطلبه هو أن نتوخى أحسن الوسائل للدفاع عن القنال على الأساس الذى بيناه فتكون جنودنا على القنال والقوات الإنجليزية موجودة لمساعدتها إلى الحين المنصوص عنه .

ولقد شرحنا فيما مضى أن القنطرة تفى بهذه الأغراض وقلنا إن هذا إنما يكون فى زمن السلم فقط استعدادا للطوارئ . فإذا نشبت الحرب أصبحت منطقة القنال كلها تحت تصرف الجنود المشتركة .

وأما القول بأن مبالغ طائلة صرفت على المنشآت فى السويس وأبى صوير وغيرهما فإننا مستعدون لأن نقدم التعويض الكافى عنها . ويمكنكم أن تنشئوا فى منطقة القنطرة مايقوم مقامها .

وأما مايقال عن القنطرة من حيث البعوض والرمال الناعمة فوزير الأشغال إلى جانبى يقول إنها أحسن من الإسماعيلية ومناخ الجهة الشرقية والقبلية فيها من أحسن ما يكفى أن يكون نظرا لعلوها عن سطح البحر . هذا فضلا عما قلته عن استعدادنا لعمل كل مايلزم هناك لتوفير أسباب الراحة .

وأما مسألة وجود مطار عند كل مدخل من القنال فلا أرى حاجة إليه إذ ليس شىء من ذلك موجودا الآن . والمطارات البحرية يمكن عملها جهة القنطرة .

لورد طومسون — ولماذا لا تضعون أنتم الجيوش المصرية فى جهة القنطرة . إن لدينا الآن مطارات فى أبى قير والإسكندرية ومصر الجديدة سنتركها لكم ولدينا محلات لنزول الطيارات فى السويس و بور توفاد .

مستر هندرسن — لقد صرفت وقتا طويلا جدا فى مناقشة هذه المسألة ولا زلت على رأيى من أننا نتأخر بدل أن نتقدم. إنى لاأستطيع أن أفهم موقف المفوضين المصريين فى هذه المسألة فإننا عندما تعهدنا بانتهاء الاحتلال وإخراج الجنود الإنجليزية من مواقعهم الحالية ونقلهم إلى جوار القنال خطونا أكبر خطوة يمكن لأية حكومة فى هذه البلاد أن تخطوها. ولكنا عند ما فعلنا ذلك كنا واثقين من أنه لاتعطى لنا فقط أحسن الوسائل للدفاع عن القنال بل تمنح لنا بكل كرم وسخاء حتى نقتنع تماما بأن جنودنا فى مدة المعاهدة ستكون فى خير الظروف الممكنة والآن أصارحكم بأن جميع الحربيين عندنا مجمعون على أن ما اقترحتموه لا يمكن أن يفى بالمرام.

لا أريد أن أبحث المسألة من الوجهة العسكرية لأن تجاربى لاتسمح بذلك ولكنى أريد أن أنظر اليها من الوجهة العملية. فلا شك أن أقل مايجب أن يعمل هو أنه إذا كانت لدينا جيوش فى منطقة القنال يجب ألا ننقلهم من الأماكن التى هم فيها الآن إلى بقعة أقل ملاءمة لهم من جميع الوجوه. والآن ماذا يطلب منا؟ تطلبون أن نعترف لكم بأن الدفاع عن القنال واقع على عاتق مصر وحدها. فهل معنى هذا أننا سنكون هناك بصفة ثانوية ولمدة محدودة. كنت أظن — خصوصا ونحن فى أول الأمر والبرلمان والرأى العام أمامنا — أن تقولوا إننا نتخذ تدبيرا مشتركا وفعليا وأن تطلبوا أن تتعاون جيوشكم مع جيوشنا فى الدفاع عما تعترفون بأنه طريق مهم لمواصلات الإمبراطورية. ولكنكم بدل أن تقولوا ذلك تركتم فى نفوسنا أثرا هو أنكم لاتريدون أن تعاملونا إلا بكل شح وبخل. ولا شك أن هذا الأثر سيكون عاما فى الرأى العام فى هذه البلاد إذا انتشر خبره. إننا إذا كنا سنصبح حلفاء يجب أن تعطى لنا كل الوسائل المرضية للدفاع عن القنال. ولا يمكننا أن نقبل تغيير المادة ٩ إلى الحد الذى يترك هناك أقل شك فى أن جنودنا الذين سيقيمون هناك للدفاع عن هذا الشريان يعاملون معاملة جيدة.

وأخيرا فإن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ (وإن قلتم إنكم لم تقبلوه) قد جعل الدفاع عن قنال السويس على عاتق انجلترا وحدها. وها نحن أولا لانتمسك بذلك وإنما نقول بالتعاون معكم ولكنكم تطلبون أن يكون الدفاع لكم وحدكم وما وجودنا إلا لنساعدكم فقط. إنكم إذا تصورتم أن الشعب البريطانى يقبل ذلك فأنتم مخطئون كل الخطأ.

النحاس باشا — من الأسف الشديد ألا تفهم نياتنا الحسنة على حقيقتها وأن ما نتقدم به لمقابلة مستر هندرسن فى روح مقترحاته لايقدر التقدير المناسب له على الرغم من هذا التساهل العظيم الذى جئنا به ووضعناه أمامكم من أول محادثاتنا وهو أننا نرخص بوضع نقطة عسكرية بريطانية على القنال. ومن الأسف كذلك أن تكون هذه التقدمة التى قدمناها بصرف النظر عن المبدأ الذى قامت عليه محل سوء التقدير لما قام بيننا من الخلاف على التفاصيل.

ليس من أغراضنا مطلقا أن نسىء إلى حالة الجنود البريطانية فى النقطة العسكرية كما يشعر بذلك كلام مستر هندرسن، بل على العكس من ذلك نريد أن يكونوا من الوجهة العملية متمتعين بكل

دواعى الصحة والراحة ، وأن يكون فى وجودهم الفائدة المرجوة ، فما الذى يؤاخذنا عليه المستر هندرسن ، إلا أننا نقول إن الدفاع عن القنال يقع على عاتق مصر . وأن القوة الإنجليزية تساعدنا على ذلك ، وهل يريد أن نقلب الحقيقة ونقول إن مسئولية الدفاع ليست واقعة علينا ، تلك المسئولية الأصلية الطبيعية التى لا يمكن أن تتخلى عنها بحال من الأحوال ، لقد قلنا إن بريطانيا تساعدنا فى الدفاع وهذا هو الوضع الصحيح ، ولم نقل إننا نضع الجنود البريطانية فى مركز غير ملائم بل اخترنا لها بقعة لائقة بها .

تنص المحالفة على أنه فى حالة الحرب أو الاعتداء يبادر الحليف إلى إنجاد حليفه ، أليس فى هذا تشريف للمنجد ، ما ذا قلنا أكثر من أننا ندافع عن أرض بلادنا وبريطانيا تساعدنا على ذلك لاشتراك مصالحنا فى تلك البقعة التى فيها القنال وهذه المساعدة مستمرة طول مدة المحالفة ، وماوجود تلك القوات فى زمن السلم إلا للتعاون على صد الغارة الأولى التى قد تقع على القنال حتى يصل مددنا ومدد الحليف ، يخيل إلينا أن هذه المسألة غير مفهومة على حقيقتها ، ولذلك أكرر القول بأن الغرض الذى نرمى إليه هو ما شرحناه آنفا بكل وضوح .

أما عن الإشارة إلى تصريح ٢٨ فبراير فقد أغنانى مستر هندرسن عن الرد عليها إذ كلنا نعرف أنه تصريح من جانب واحد ولم تقبله مصر فلا حاجة إلى الإطالة من غير طائل ، لذلك أرجو ألا ينسى ما أبديناه من التساهل العظيم من جانبنا بالسماح بوجود قوة إنجليزية بجانب القنال .

مستر توم شو — إننا نشعر أنكم تريدون وضعنا فى مركز وضيع مهين ، وأننا لسنا فى منطقة القنال إلا كبيادق الشطرنج فى أيديكم .

لورد باسفيلد — يخيل إلى أنكم تريدون ألا يقر البرلمان هذه المعاهدة .

النحاس باشا — لست أدرى كيف يمكن أن يتسرب هذا إليكم وما بدا منا لا يسوغ ذلك ، ومع هذا فنحن مستعدون إظهارا لحسن نيتنا أن نحذف كلمة " دون سواها " من هذه الفقرة .

مستر هندرسن — هلا تعيدون النظر فى مواضع الجنود البريطانية فى منطقة القنال ؟ إننا لم نتعهد إلا بسحب جنودنا من القاهرة والإسكندرية إلى منطقة القنال ، فلماذا تطلبون أمورا أخرى ، وقد اطلعتم على كل مناقشاتنا فى البرلمان ؟

مستر توم شو — جنودنا فى الإسماعيلية والسويس ، فما معنى إخراجهم منهما ؟

النحاس باشا — لقد تساهلنا لكم تساهلات مهمة جدا فلماذا لا تقابلوننا فى منتصف الطريق ؟

لورد باسفيلد — يجب أن يكون مفهوما أن المندوبين البريطانيين لا يمكنهم أن يعدلوا عن الشروط التى قدموها للدفاع عن القنال ، وذلك لا يكون إلا ببقاء الجيوش فى أماكنها الحالية فى منطقة القنال أى فى ثلاثة محلات على الأقل .

النحاس باشا — نحن لا يمكننا أن نواجه بلادنا بأن نترك طول القنال لكم تحتلونه بجيوشكم .

مستر هندرسون — إنكم تريدون أن تعاملونا كل بخل ، تطلبون منا أن نساعدكم فى الدفاع عن القنال وتشترطون أن يكون ذلك من نقطة معينة ، إننا لا يمكننا أن نقبل ذلك ، لقد اقترحت ترك هذه المسألة للجنة فنية عسكرية تذهب إلى المنطقة وتدلى برأيها ولكنكم رفضتم هذا الاقتراح وتلحون فى إبقاء الجنود فى بقعة واحدة .

لورد باسفيلد — ومع ذلك فهذه البقعة غير صالحة . ولو كانت صالحة لما كانت كافية لأن الدفاع غير ممكن من نقطة واحدة .

النحاس باشا — آسف جدا إذ لا يمكننا أن نقبل ذلك .

مستر هندرسن — إن هذا لا يتفق مع ماعرض عليكم وعلى شعبنا من أكثر من سبعة أشهر . فإن كنتم غير راضين عنه كان ينبغى أن تصرحوا بذلك من قبل ، إن مقترحاتنا كانت معروضة كل هذا الزمن الطويل ولم يعترض عليها أحد . وحاولنا أن نعرف رأيكم فرفضتم أجابتنا وقلتم إنكم لم تعرضوا مقترحاتى على الشعب المصرى فى الانتخابات محافظة عليها . والآن أراكم ترفضون جزءا منها فمن حق كذلك أن أرفض ماتقترحون .

ولأجل أن أبين أهمية هذه المسألة أتلوعليكم ماقاله مستر ا كدونالد سنة ١٩٢٤ بالنسبة لضمان الدفاع عن قنال السويس : " إن ضمان بقاء قنال السويس مفتوحا فى السلم وفى الحرب لتمر منه السفن البريطانية مرورا حرا هوالأساس الذى تقوم عليه خطة الإمبراطورية البريطانية الدفاعية. وكانت اتفاقية سنة ١٨٨٨ المتعلقة بحرية الملاحة فى قنال السويس هى الأداة التى أعدت للوصول إلى تلك الغاية ولكن ظهر فى سنة ١٩١٤ أنها لاتفى بهذا الغرض فاتخذت الحكومة البريطانية نفسها التدابير اللازمة لتضمن بها بقاء القنال مفتوحا فليس فى وسع أية حكومة بريطانية بعد ذلك الاختيار أن تجرد نفسها تجريدا تاما من مصلحتها فى حراسة هذه الحلقة الحيوية فى مواصلات الإمبراطورية ولو كان ذلك من أجل حليفة . ويجب أن تكون هذه السلامة بارزة فى أى اتفاق يعقد بين حكومتينا "

إلى أن قال عن وجود جنودنا فى منطقة القنال " لايخطر ببال الحكومة البريطانية أن تتدخل هذه القوة أى تدخل فى أعمال الحكومة المصرية وأن تمس السيادة المصرية ... ... الخ " .

وهذا لايزال مركزنا الآن . فأرجو أن تقدروا صعوبة المركز حتى إذا تقابلنا فى الجلسة المقبلة تكونون قد تدبرتم الموقف .

النحاس باشا — وهذا ما أطلبه منكم أيضا وأن تذكروا أن مسألة وجود جنود إنجليزية على الأرض المصرية من المسائل الحساسة جدا فى مصر . لذلك أرجو أن تعملوا أيضا كل مافى وسعكم لتقابلونا فى منتصف الطريق إذ لايمكننا أن نواجه الرأى العام المصرى بغير ذلك .

مستر هندرسن — أرجو أن تذكروا أننا وضعنا كل أوراقنا على المائدة ولم يتحدها أحد فى السبعة الأشهر الأخيرة . وهى قد فاقت كل ماتقدمها .

النحاس باشا — نحن الذين حميناها فلم يتحدها أحد ، وقد عملنا ذلك عمدا لنتفادى صعوبات كثيرة ولولا ذلك لرفضها الرأى العام المصرى .

مستر هندرسن — ندرك ذلك ولكن لو أن الرأى العام المصرى رفض مقترحاتى فإن المسئولية ما كانت تقع إلا عليه . ومع ذلك متى نتقابل ؟

وتقرر أن تكون الجلسة القادمة يوم الإثنين الساعة الخامسة مساء .

ورفعت الجلسة حيث كانت الساعة الواحدة والربع بعد الظهر .

السكرتير
إمضاء : مصطفى الصادق

الرئيس
إمضاء : مصطفى النحاس

ملاحظة

أرسل الفريق المصرى إلى الفريق البريطانى فى ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ اقتراحا للمواد ٩ و ١٦ هذا نصه :

المادة ٩

بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية — فإلى أن يحين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على القنال ريثما يصل مدد الحليف يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بالقرب من القنال قوة حربية بريطانية لتتعاون مع القوات المصرية الموكول إليها الدفاع عن القنال .

ولايكون لوجود تلك القوة صفة الاحتلال مطلقا ولايخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

المادة ١٦ — تعقد هذه المعاهدة لمدة ٢٥ سنة من تاريخ تبادل التصديق عليها وتجرى مفاوضات دورية كل ثمان سنين بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر فيها وإدخال التعديلات التى تتناسب مع الظروف التى تكون سائدة حينذاك .

الرئيس
إمضاء : مصطفى النحاس

(١١) محضر الجلسة التاسعة

يوم الإثنين ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة مساء

مستر هندرسن — أقترح عقد جلسة طويلة هذه الليلة ولو اضطررنا للعودة بعد العشاء إذ من المهم أن نتفاهم على المسائل الباقية لأن غدا آخر جلسة لمجلس الوزراء قبل قيامه بالأجازة لمدة أسبوعين وأنا أحب أن أستشيره فمن الضرورى اتخاذ مايمكن اتخاذه من القرارات قبل ذلك و إنى أرى أن نحصر المسائل التى حصل خلاف عليها واقترح أن نبدأ بمناقشة المادة١٦ فقد اطلعنا على النص الذى اقترحتموه لها وأرسلتموه إلينا اليوم و يمكننى الآن أن أعرض عليكم صيغة أخرى أرجو دراستها(١) و إذا وجدتم ضرورة فإنكم تستطيعون الانسحاب إلى الغرفة المجاورة للمداولة فيها .

النحاس باشا — نحن نوافق على العودة إلى الاجتماع بعد العشاء وكذلك أرجو أن يسمح لنا بالانسحاب قليلا للتداول فى الصيغة التى قدمتموها الآن .

(وهنا انسحب الفريق المصرى إلى غرفة أخرى للمداولة وفى الساعة السادسة عاد إلى غرفة الاجتماع) .

النحاس باشا — لقد راجعنا صيغتكم وقابلنا بينها و بين صيغتنا كما رجعنا إلى صيغة المادة ١٦ فى المشروع حرف (ا) ونحن للتوفيق بين جميع الأغراض وتسهيلا للاتفاق نقترح الصيغة (٢) :

---

(١) وهذا هو نص الصيغة التى قدمها المستر هندرسن :

"فى أى وقت بعد انقضاء مدة ٢٥ سنة من تنفيذ هذه المعاهدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما فى مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يكون معقولا فى الظروف السائدة حينذاك .

ومع ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ هذه المعاهدة وفى فترات أخرى بعد ذلك لا تقل كل منها عن عشر سنوات يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق البيان" .

(٢) وهذا هو نصها :

" تعقد هذه المعاهدة لمدة ٢٥ سنة من تاريخ تبادل التصديق عليها وفى أى وقت بعد انقضاء هذه المدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما فى مفاوضات بقصد إعادة النظر فى نصوص المعاهدة بما يكون مناسبا فى الظروف السائدة حينذاك .

ومع ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة ثمان سنوات على تنفيذ هذه المعاهدة وفى فترات أخرى بعد ذلك لاتقل كل منها عن ثمان سنوات يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات بناء على طلب أى منهما بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه .

وفى حالة عدم الاتفاق يحال الخلاف إلى عصبة الأمم" .

(وهنا تلا الأستاذ مكرم هذه الصيغة قائلا إن القسم الأول منها مأخوذ من المادة ١٥ من المشروع حرف (ا) لمقترحات المستر هندرسن الذى جاء فيه إن المعاهدة معقودة لمدة ٢٥ سنة من تاريخ التصديق عليها) .

مستر هندرسن — ابتدأتم بافتراض أن المشروع حرف (ا) هو من اقتراحى وهذا غير صحيح.

(وهنا قرأ الأستاذ مكرم من الكتاب الأخضر الذى أصدره دولة محمد محمود باشا الفقرة الآتية : " تعقد هذه المعاهدة لمدة ٢٥ سنة من تاريخ تبادل التصديق عليها ..... الخ ") .

المستر هندرسن — أنا لم أر مطلقا المشروع حرف (ا) وكل ما فى الأمر أنى طلبت من دولة محمد محمود باشا أن يضع ما يطلبه كتابة وقد كنت أتحادث معه بمساعدة موظفى وزارة الخارجية فإذا كان موظفو الخارجية هم الذين صاغوا المشروع حرف (ا) فإنى لم أطلع عليه وعلى كل حال فقد اتفقنا مع دولة محمد محمود باشا على المشروع النهائى .

الأستاذ مكرم — لقد قابلناكم فى منتصف الطريق .

مستر هندرسن — لقد بينا مرارا أننا لا نقبل مطلقا أن تنتهى المعاهدة فى أى وقت مهما كان بعيدا .

النحاس باشا — إذا أمعنتم النظر فى اقتراحنا فإنكم تجدونه اقتراحا معقولا ؟

مستر هندرسن — لقد عدلتم عدد السنين من عشر سنوات إلى ثمان وأضفتم فى آخر المادة فقرة لا حاجة إليها وهى الخاصة بالرجوع إلى عصبة الأمم مع أن فى المعاهدة نصا عاما عن ذلك فلماذا هذا التكرار ؟

النحاس باشا — نحن لم نكرر شيئا . وقد قابلناكم على أساس ما تطلبون فقلنا إن المعاهدة تكون لمدة ٢٥ سنة ونصصنا فى نفس الوقت على أنه فى أى وقت بعد انقضاء هذه المدة يمكن للطرفين بناء على طلب أحدهما أن يدخلا عليها التعديلات المطلوبة وهذا كاف فى الدلالة على أنها تبقى إلى حين تعديلها قائمة بالنصوص التى يحتوى عليها إذ ذاك وقد نصصنا على أنه يحسن إعادة النظر فى المعاهدة كل ثمان سنوات تسهيلا لفكرة تعديلها بعد خمس وعشرين سنة .

ثم ذكرنا أنه فى حالة الخلاف على التعديلات يرجع الأمر إلى عصبة الأمم وهذا لا يخرج عما قال المستر هندرسن فى الجلسات السابقة . وقد رأينا ضرورة النص عليه حتى يكون واضحا أن إدخال تعديلات على المعاهدة ليس خاضعا فقط لاتفاق الطرفين . وإلا جاز أن تبقى المعاهدة قائمة بنصوصها إلى الأبد وإنما تنظر العصبة أيضا فى هذه التعديلات عند الخلاف ولما كان الأمر خاصا بإدخال تعديلات على المعاهدة احتاج الأمر إلى نص خاص لأن المادة ١٥ تجعل عصبة الأمم مختصة بالتطبيق والتفسير أما هذه الحالة فحالة تعديل .

مستر هندرسن — أن المادة الخاصة بعصبة الأمم تنص على أن أى نزاع يتعلق بالنصوص يعالج فى العصبة فلا لزوم لنص جديد .

ومن جهة أخرى فقد حذفتم عبارات نعلق عليها أهمية كبيرة كعبارة " برضا الطرفين " إذ من المهم أن نتفق وأن لا نلجأ إلى العصبة قبل محاولة الاتفاق ؛ كما غيرتم كلمة " معقولة " بكلمة " مناسبة " .

ونحن نفضل مدة عشر سنوات على مدة ثمان سنوات لأن المدة الأولى مستعملة كثيرا فى المعاهدات .

وأرجو أن يلاحظ أن الفقرة الثانية قد وضعت من باب التساهل فقد كان المنصوص عليه فى المقترحات أن المعاهدة لا يمكن النظر فى تعديلها قبل مضى ٢٥ سنة ويراد الآن أن يكون فتح باب المفاوضات كل ثمان سنوات بناء على طلب فريق واحد .

النحاس باشا — لابد من النص على الرجوع إلى عصبة الأمم لأننا بإزاء حالة تعديل لا حالة تطبيق أو تفسير ؛ أما عن عبارة " برضا الطرفين " فإننا نخشى أن يكون ذكرها فى المادة مانعا بتاتا من تدخل عصبة الأمم فى حالة الخلاف ولذلك رأينا حذفها ومفهوم من النص أننا ندخل أولا فى مفاوضات بقصد الاتفاق على التعديل فإذا حصل خلاف كان المرجع إلى عصبة الأمم .

ونحن نقبل أن تكون المدة عشر سنوات .

أما اشتراط الاتفاق بين الطرفين لإمكان فتح باب المفاوضة كل عشر سنوات فإننا لا نقبله إذ يكفى ألا يوافق أحدهما فلا يستطيع فتح الباب للمفاوضة .

المستر هندرسن — نحن نقصد أننا نحاول الاتفاق وإلا انطبق النص العام الخاص بالرجوع إلى عصبة الأمم وما دمتم تقولون إنكم تقابلوننا فى مانطلبه ، فلماذا تغيرون ألفاظا ؟ إذا كان المعنى واحدا فاتركوا نصوصنا أو خذوا نصنا وأدخلوا عليه ما تشاءون من التعديلات ، والآن لنبت أولا فى هذه الفقرة .

النحاس باشا — العصبة غير مختصة طبقا للمادة ١٥ إلا بالتطبيق والتفسير . ونحن نريد أن تكون المسألة أكثر وضوحا إذ نخشى أن يفهم أننا لا نستطيع الالتجاء إلى العصبة إلا باتفاق الطرفين فلا يمكن عرض الأمر عليها إذا رفض أحدهما .

المستر هندرسن — نشعر بأننا إذا قبلنا اقتراحكم نكون قد حددنا للمعاهدة مدة ثمان سنوات فقط وليس هذا هو المقصود لأننا إنما قصدنا أنه فى حالة قبولكم أن تكون المدة ٢٥ سنة نعطيكم فرصة أخرى لفتح باب المفاوضات باتفاق الطرفين كل عشر سنوات . إننا لا نستطيع أن نقترح على مجلس العموم قبول نصكم فإذا لم توافقوا على نصنا الأخير فلنعد إلى النص الأصلى الذى نشر على العالم فى يوليه الماضى .

مستر توم شو — كان غرضنا أن المعاهدة تسرى مدة ٢٥ سنة ثم تناقش بين الطرفين . ولكن اقتراحكم معناه أن معاهدة لمدة ثمان سنوات مادام يجوز لأحد الطرفين أن يناقشها بعد انقضاء ثمان سنوات ، وأرجو أن تلاحظوا أن المعاهدة قد تكون بعد ثمان سنوات عبئا علينا بمقدار ما تتصورون أنها الآن عبء عليكم . نحن نريد أن تستمر المعاهدة ٢٥ سنة إذا لم يقبل أحد الطرفين مناقشتها قبل ذلك كل عشر سنوات . أما أنتم فقد استبدلتم فى الواقع مدة الخمس والعشرين سنة بمدة ثمان سنوات .

النحاس باشا — أحب أن تذكروا أنكم قلتم إن هذه الاضافة الخاصة بإعادة النظر فى المعاهدة كل عشر سنوات إنما أضيفت للتسهيل وتخفيف الحالة ، إذ كان النص يقتضى استمرار المعاهدة قائمة حتى يحصل الاتفاق على تعديلها بعد مضى ٢٥ سنة الأمر الذى لم نقبله وقلنا إن معناه أن المعاهدة تكون فى الواقع غير مقيدة بمدة ما ولا توجد فى العالم معاهدة بهذا التأبيد فلكى تسهلوا علينا أن نقبل استمرار المعاهدة حتى يتفق الطرفان على تعديلها بعد ٢٥ سنة قلتم إنه يمكن النظر فى التعديلات التى تستدعيها الظروف كل عشر سنوات ولكن يخيل لى أنكم تريدون أن تأخذوا باليسار ما أعطيتم باليمين فترجع الحالة أن المعاهدة تستمر حتى يتفق الطرفان على تعديلها بعد مرور ٢٥ سنة .

مستر توم شو — نحن نرى استمرار المعاهدة بنصوصها ٢٥ سنة ثم تناقش بعد ذلك . وإذا اتفق الطرفان يمكن المناقشة كل عشر سنوات . وأنتم تريدون أن تناقش المعاهدة بعد ٢٥ سنة وأن تناقش فى نفس الوقت كل ثمان سنوات . فى رأيى أن هذا تناقض .

مستر هندرسن — بما أننا لم نستطع الاتفاق على التعديل فنعد إلى النص الأصلى .

النحاس باشا — اعطونا مهلة لدرس المسألة بحذافيرها .

مستر هندرسن — نعود إذن إلى المادة ١٣ ولكن هل لى أن أطلب منكم أن تفكروا فى المادة ١٦ فى فترة العشاء ؟

النحاس باشا — هذه مسألة كبيرة وليس لدينا الوقت الكافى للتفكير فيها .

مستر هندرسن — أريد أن أعرض على مجلس الوزراء غدا شيئا يكون قد تم التفاهم عليه وأنا مستعد أن أجلس إلى الصباح حتى لا تتأجل الأمور أسبوعين .

إننا نستطيع أن نقوم الآن للعشاء ثم نعود فى الساعة التاسعة ليكون لديكم الوقت الكافى للمناقشة .

النحاس باشا — وهو كذلك فلتكن عودتنا فى الساعة التاسعة .

وانتهت الجلسة ٩

السكرتير	الرئيس
إمضاء : مصطفى الصادق	إمضاء : مصطفى النحاس

(١٢) محضر الجلسة العاشرة

(١٤ و ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠)

فى الساعة التاسعة والدقيقة العاشرة مساء وصل الفريق المصرى إلى وزارة الخارجية البريطانية فقابل صاحب الدولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد المستر هندرسن فى غرفته بناء على طلبه وأخذوا يتناقشون :

... ...

عن القنال للتعاون مع القوات المصرية . ولهذا الغرض نفسه ينقل مستودع قوة الطيران الملكية من أبى قير إلى بور فؤاد. وتتمتع القوات البريطانية بتسهيلات الانتقال ويكون لها حق الدخول إلى مناطق الصحراء على كلا جانبى القنال بقصد التدريب والمناورات .

ولا يكون لوجود هذه القوات صفة الاحتلال مطلقا ولاتخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية" .

مستر هندرسن — لقد وزعنا عليكم صيغة جديدة للمادة التاسعة . وتستطيعون أن تنسحبوا لدراستها إذا أردتم . أما مذكرتكم عن السودان فقد وجدناها غير مقبولة أصلا ومع ذلك سنعرضها على مجلس الوزراء .

النحاس باشا — نريد أن ننسحب الآن لدراسة الصيغة الجديدة التى قدمتموها لنا .

وهنا انسحب الفريق المصرى إلى غرفة أخرى وأخذ فى دراسة النص المقترح .

وفى الساعة الثانية والدقيقة العاشرة كان قد أتم دراسته وأبدى الملاحظات التى رآها وذهب الأستاذ مكرم إلى الفريق البريطانى لعرضها عليه .

وفى الساعة الثانية والدقيقة العشرين اجتمع الفريقان .

النحاس باشا — قبلنا فى محادثتنا معكم هذا المساء أن يكون جوار الاسماعيلية مكانا للنقطة العسكرية فى مقابل التسليم بمطالبنا الأخرى فى هذه المادة، ووعدتم بأن تضعوا نصا يحقق ذلك، ولكنكم أشرتم فى هذا النص إلى شمال السويس وهو مالا نقبله لأنه زائد عن حاجتكم فنحن محتاجون إليه للجيش المصرى ولا نقبل أن يكون الحكم هو مقدرة الجيش المصرى على الدفاع خاضعا لاتفاق الطرفين لأن هذه مسألة مادية يفصل فيها الواقع ، أما تسهيلات الانتقال فنرى تحديدها فى مذكرة ولسنا نفهم ماتقصدونه من كلمة مستودع (Dépôt) ولكنا نقبل أن يكون لكم فى بور فؤاد مكان لنزول الطيارات (Landing ground) وكل ذلك تسهيلا للاتفاق .

مستر توم شو — آسف لأنى لا أستطيع أن أوافقكم لأننا إذا صرنا حلفاء يجب أن يكون جيشنا فى أماكن تحقق أغراض المحالفة . وفى شمال السويس يوجد متسع للجيوش المصرية والبريطانية دون أن يكون هناك اتصال بين الجيشين ولست أظن أن المستشارين العسكريين يجدون صعوبة فى تدبير ذلك .

مستر هندرسن — كم يلزمنا من الجنود فى هذه المنطقة ؟

مستر توم شو — عدد الجيش الآن عشرة آلاف ونستطيع أن نستغنى عن ألفين فيبقى ثمانية آلاف وهو أقل عدد ممكن لتنفيذ واجباتنا فى هذه المعاهدة . وهى واجبات ثقيلة .

أما بور فؤاد فلن يكون فيها أكثر من خمسين جنديا . إنى لا أريد أن أناقش أو أساوم ولكنى أذكر الحد الأدنى لتنفيذ تعهداتنا فإذا شاء المصريون أن يعسكروا فى السويس فلا مانع من أن تتحرك صوب الشمال عند الزمل الصلب .

النحاس باشا — يذكر المستر شو أنه سبق أن قال إن الدفاع عن القنال يستدعى أن يكون الجيش فى وسطه وكل ما كان يطلبه فوق ذلك هو نقطة لنزول الطيارات فى بور فؤاد ومكان لنزولها فى السويس . وقد قبلنا نقطة الإسماعيلية وكنا قبل ذلك نرى أن نحتفظ بها كما قبلنا نقطة نزول الطيارات فى بور فؤاد . أما السويس فيجب تركها لطياراتنا . والخلاصة أنه لم تكن هناك فكرة فى مناقشاتنا الماضية عن منطقة غير الوسط فلا داعى لمنطقة أخرى فى السويس . نرجو أن تقدروا حسن نيتنا وعملنا على تسهيل الاتفاق حتى نصل إلى الغاية المقصودة . لقد ذهبنا إلى حدود بعيدة فيجب أن نكتفى بالإسماعيلية ونحن من جهة أخرى نرى أن العدد فوق ما يلزم ولكننا نترك هذه المسألة مؤقتا . إن من المستطاع إعداد الإسماعيلية لتسع كل ما يكون ضروريا من القوات الإنجليزية فترى ألا تتمسكوا بنقطة شمالى السويس التى تطلبونها اليوم ولم تكن فى حسباننا قبل الآن .

مستر توم شو — أنا لم أقل إن الجيوش يجب أن تكون فى الوسط فقط بل قلت أكثر من مرة إن الدفاع عن القنال يقتضى وجود الجيش فى مدخل القنال ووسطه . ونحن نكتفى بخمسين أو بمائة جندى فى بور فؤاد لأغراض إدارية لا عسكرية . ولكن يجب أن تكون جنودنا فى الاسماعيلية وعند السويس . ولاحظوا أنى أتجاوز بذلك نصيحة مستشارى العسكريين .

لورد طومسون — فهمت أنه لا توجد فى مصر قوة طيران ولا منشآت لإصلاح الطيارات فيكون وجود مستودع قوات الطيران البريطانية مفيدا لمصر لأن هذه القوات مستكملة المعدات وسينقل هذا المستودع من أبى قير إلى بور فؤاد وستنتقل قوات الطيران الموجودة فى حلوان ومصر الجديدة إلى "المعسكر" بجوار الإسماعيلية وعددهم ١٨٠٠ بما فى ذلك ٣٠٠ طيار . ويلاحظ أن معظم قوة الطيران من الميكانيكيين بنسبة ٦ ميكانيكيين إلى كل طيار واحد . وستكون مدرسة الطيران فى أبى صوير كبيرة الفائدة لمصر إذ يتعلم فيها المصريون الطيران فى بلادهم وبنفقات أقل . أما فى السويس فنطلب أرضا لنزول الطيارات وسنرسل إليها ٥٠ رجلا لصيانة المطار . ولن يزيد المجموع كله عن ٣٠٠٠ وإنى أكرر أن مدرسة أبى صوير مهمة للغاية حتى من الوجهة المصرية .

النحاس باشا — لا أريد أن أكرر ما قلته بخصوص السويس . أما مسألة مدرسة أبى صوير فهى جديدة ومع ذلك فنحن نسلم بها تسهيلا للاتفاق .

مستر توم شو — آسف لأنى لا أقدر بناء على المشورة الفنية أن أقبل المسئولية التى تقع على عاتقنا بمقتضى المعاهدة مع العلم بأن العدد الذى يمكن وضعه فى الاسماعيلية هو ٥٠٠٠ فإذا أردتم الاحتفاظ بالسويس فإنى أقبل إثباتا لحسن نيتنا وضع جنودنا فى جهة البحيرات المرة "شلوفه" فى شمال

السويس على بعد ١٥ ميلا. وهى منطقة لا يقطنها أحد و بعيدة عن السويس وعن الجيش المصرى. وهذا أقل ما يمكن لتوفير الدفاع والسلامة . فأرجو أن تقابلونا فى هذه النقطة وأن تفهموا الفرق بين جيش محتل وجيش حليف .

النحاس باشا — يمكن توسيع الأماكن بمعسكر الإسماعيلية حتى يسع العدد الذى يتفق عليه .

مستر توم شو — لا يمكن التوسع لأن الأرض رملية ناعمة هناك . إنكم إذا قارنتم طلباتنا الأصلية بما نطلبه الآن لوجدتم أننا تنازلنا كثيرا جدا فإذا كنا نتساهل كل هذا التساهل فأرجو أن تتساهلوا من جانبكم محافظة على صحة الجنود وتمكينا لهم من التمرين .

النحاس باشا — ونحن نرجو ألا تصعبوا مركزنا مع التسهيلات التى قبلناها .

مستر توم شو — هل تطلبون منى أن أدافع عن رأى لا أعتقد بصحته ؟ إننى استقيت معلوماتى من جنرال أقام فى الإسماعيلية طويلا وكل ما يمكن أن أقبله هو منطقة البحيرات المرة.

مستر هندرسن — فهمت أنكم تقبلون وضع الجنود خلف الإسماعيلية فلماذا لا تضعهم جنوب الإسماعيلية قرب القنال بما أنهم يدافعون عن القنال؟ لقد قبل مستر شو الاستغناء عن ٢٠٠٠ عسكرى .

لورد طومسون — ونحن نترك لكم أيضا مطارين بديعين فى حلوان ومصر الجديدة .

النحاس باشا — مما يسهل مهمتى أن نتفق على نقطة لكم فيها جنود . أما خلق نقطة جديدة فهذا ما لا يمكن الدفاع عنه .

مستر هندرسن — قبلتم أن تتجاوز الإسماعيلية فإلى أى حد ترون أن تذهب ؟

النحاس باشا — إلى المحسمة وأبى صوير حيث توجد محطة السكة الحديدية وفى الشمال إلى الحد الضرورى .

مستر توم شو — هذه الأراضى غير مناسبة والنقطة التى اقترحتها فى منتصف الطريق بين السويس والإسماعيلية ولا يمكن أن تسموها السويس بل هى امتداد لأبى صوير ولا زلت أقول إن ما تقترحونه غير مناسب . .

النحاس باشا — يمكن أن نتفق على امتداد معسكر الإسماعيلية حتى يسع العدد المطلوب فإذا وجدت الأرض غير مناسبة نظرنا فى حل آخر محتفظين دائما بأن تكون جنودكم كلها منطقة واحدة .

مستر توم شو — أعطونا أرضا صلبة كافية لإيواء جيوشنا . نحن لا نطلب شيئا غير ذلك .

مستر هندرسن — نريد مكانا يسع ٨٠٠٠ جندى فإذا لم يسع المكان غير ٥٠٠٠ تعطونا أرضا أخرى للعدد الباقى .

النحاس باشا — وهو كذلك . بشرط أن تكون جنودكم فى منطقة واحدة .

مستر هندرسن — إذا لم نجد أرضا كافية نضع باقى الجنود فى منطقة البحيرات المرة .

النحاس باشا — أعتقد أنكم ستجدون الأرض الكافية .

مستر هندرسن — لقد قبلتم الامتداد إلى المحسمة ومستشارونا يقولون إن الأرض هناك غير مناسبة فإذا وجدت مناسبة قبلناها أما إذا وجدت غير مناسبة فأعطونا نقطة البحيرات المرة .

النحاس باشا — لاتجعل مركزى صعبا . إذا لم تجدوا أرضا صالحة أعطيكم شرق الإسماعيلية .

مستر هندرسن — أقبل عرضكم إذا وجدت الأرض صالحة . والآن من هو الذى يقرر أن الجيش المصرى أصبح مستعدا لتولى الدفاع وحده . هل تريدون أخذنا إلى عصبة الأمم .

النحاس باشا — هذه مسألة واقع .

مستر هندرسن — ومن هو الذى يقرر هذا الواقع ؟ هب أننا اختلفنا فيه .

النحاس باشا — المادة ١٥ تنص على الالتجاء إلى العصبة عند كل خلاف فى التطبيق .

مستر هندرسن — إن هذه المسألة التى تقولون إنها مسألة واقع ستكون مثارا لمتاعب كثيرة فقد تقولون بعد سنتين فقط وقبل إنشاء الثكنات إنكم أصبحتم على أهبة الاستعداد .

مستر توم شو — إن كل النصوص التى تعدلونها تدل على أنكم لاتثقون بنا وبحسن نيتنا .

مستر هندرسن — لا أظن أن هذه مسألة يليق عرضها على عصبة الأمم . لماذا لا تريدون أن تأخذوا رأينا فى أمر استعدادكم ؟ ألا تثقون بنا ؟

لورد طومسون — وعصبة الأمم لا يمكن أن تفصل فى شئ كهذا .

الأستاذ مكرم — أنا لا أرى صعوبة فى ذلك .

مستر هندرسن — إنى وزميلى نخالفكم فى هذا الشأن . وسنعرض الأمر على مجلس الوزراء كما سنعرض عليه مسألة السودان .

أما مسألة إقامة الثكنات للجنود فسنسلمكم كل منشآتنا فى مصر والإسكندرية فهل تنشئون لنا الثكنات الجديدة أم نبنيها نحن ونتفق على الدفع . لقد وعد محمد محمود باشا بأن يقدم لنا الأبنية اللازمة فأرجو أن تفكروا فى ذلك لإعطاء رأيكم فى الجلسة المقبلة .

النحاس باشا — وهو كذلك . سنفكر فى الأمر

مستر هندرسن — ومسألة الموظفين الأجانب فى خدمة الحكومة المصرية لم نتفق أيضا عليها ولعلكم تذكرون ما قلناه عن الغزو السلمى . نريد أن ينص على أننا إذا أخرجنا موظفينا لا يدخل

غيرنا ولا يضيركم ذلك ما دمنا حلفاء ولا أرى مانعا من أن تقولوا إنكم إذا احتجتم إلى أجنبي تأخذونه من حليفكم .

النحاس باشا — قد أوضحنا من قبل أنه لا يوجد الآن أى التزام أو إلزام بهذا .

مستر هندرسن — أذكر أنى اقترحت أن يكون الأمر موضوع مذكرات وعلى كل حال فسنعود لهذا الموضوع .

وانتهت الجلسة فى الساعة الخامسة صباحا .

السكرتير	الرئيس
إمضاء : مصطفى الصادق	إمضاء : مصطفى النحاس

(١٣) محضر الجلسة الحادية عشر

(يوم الثلاثاء ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة والثلث بعد الظهر)

قبل انعقاد الجلسة قدم الفريق المصرى كنتيجة لمحادثات خاصة مع المستر هندرسن مذكرة عن المستشارين المالى والقضائى وإدارة الأمن العام الأوربية والبوليس [1] وأخرى عن الجيش المصرى [2]

---

(١) وهذا هو نصها :

تنوى الحكومة المصرية الاستغناء عن خدمات المستشارين المالى والقضائى وأن تلغى إدارة الأمن العام الأوروبية .

ولكنها ستحتفظ فى بوليس المدن لمدة خمس سنين من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة بعنصر أوروبى يبقى طول تلك المدة تحت قيادة ضباط بريطانيين .

وتسهيلا لإحلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوروبى المذكور مما يضمن تجانس العمل فى نظام البوليس ستستغنى الحكومة المصرية كل سنة عن خدمة خمس مستخدمى البوليس الأوروبى ، على أنها تنوى أن تستخدم على رأس هذا العنصر الأوروبى حكمدارين بريطانيين طول المدة المذكورة كلها .

(٢) وهذا هو نصها :

١ — يتهى النظام الحالى الذى يباشر المفتش العام والموظفون التابعون له بمقتضاه بعض الوظائف ويسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى .

٢ — بما أن الحكومة المصرية ترغب فى الانتفاع بمشورة بعثة حربية بريطانية تتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وشمال إيرلندا بتقديم هذه البعثة . وبعد الاستغناء عن خدماتها إذا رأت الحكومة المصرية ضرورة للالتجاء إلى مدربين عسكريين أجانب فإنها تختارهم من الرعايا البريطانيين .

٣ — لمصلحة التعاون الوثيق بين الجيشين المتحالفين يجب بقدر الإمكان ألا تختلف أسلحة الجيش المصرى فى نوعها عن أسلحة الجيش البريطانى وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية باستعمال وساطتها لتسهيل تقديم هذه الأسلحة من بريطانيا العظمى كلما رغبت الحكومة المصرية فى ذلك .

مستر هندرسن – اللورد باسفيلد واللورد طومسون سيحضران حالا . إلا إذا اضطرا لحضور مناقشات مجلس اللوردات ويحسن ألا تنتظر .

إن هناك نقطا تحتاج إلى المناقشة وهناك أيضا مسألة المذكرات . فقد سلمتم لنا مذكرتين ونحن نرى أن الفرق قليل بين مذكراتنا ومذكراتكم ويمكننا أن نعطيكم الآن مذكرة تشمل عدة مسائل لدراستها عند اختلائكم (١) .

والآن لنبحث فى النقط الباقية خصوصا النقط التى أخذنا رأى مجلس الوزراء فيها .

تذكرون أننا فى هذا الصباح تناقشنا فى المادة ٩ الخاصة بالنقطة العسكرية فرأينا كم قد حذفتم فى نصكم عبارة " باتفاق الطرفين " . وقد قلنا لكم إن اللجنة لا تتحمل مسئولية حذف هذه العبارة .

وإنى أخبركم أن مجلس الوزراء قد أجمع على هذا الرأى وأخبركم أيضا أن مذكرتكم الخاصة بالمادة ١٣ وهى المادة الخاصة بالسودان غير مقبولة لدى مجلس الوزراء وهم يقولون إننا ذهبنا بعيدا لإرضائكم بأن أضفنا إلى المادة ١٣ عبارة : " مع عدم الإخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية " .

على أننا فوق ذلك مستعدون لأن نواصل بحث الموضوع معكم ونقدم لكم اقتراحا من جهتنا .

أما فى مسألة الامتيازات فقد عملنا جهدنا وتنازلنا عن أشياء فيها ونحن على استعداد لأن نترك كل إشارة إلى الامتيازات .

أما فى النقطة الباقية الخاصة بالموظفين الأجانب فقد رأى مجلس الوزراء أن يدمج فى المذكرة العامة إشارة طفيفة ومعتدلة بالمعنى المقصود .

النحاس باشا — فيما يختص بالمادة التاسعة الخاصة بالنقطة العسكرية لا نستطيع بأى حال قبول عبارة "باتفاق الطرفين" ولقد ذهبنا إلى آخر المدى الذى نستطيع معه أن نقبل نقطة عسكرية وبغير ذلك لا نستطيع مطلقا أن نقبلها ، أما الأسباب فقد ذكرناها من قبل ولا حاجة للرجوع إليها .

وفيما يتعلق بالمادة ١٣ الخاصة بالسودان فإننا نستغرب كيف أن المذكرة التى قدمناها غير مقبولة مع أنها لا تخرج عن كونها تطبيقا لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ اللتين قيل إنهما تكونان أساسا

---

(١) وضع الفريق البريطانى هذه المذكرة تبعا لما فهمه من آراء الفريق المصرى فى المسائل الواردة بها وذلك بقصد إلحاقها بمشروع المعاهدة ، وهى ملحقة بآخر هذا المحضر .

مؤقتا لنظام الإدارة فى السودان . وفيما يختص بالامتيازات أرجو الإيضاح لأنى لم أدرك المراد .

أما الإشارة " الطفيفة المعتدلة " فى مسألة الموظفين الأجانب فقد سبق أن بينا أن كل إشارة فى هذا الشأن إنما هى قيد جديد . لقد ذهبنا إلى أقصى مايمكن أن نذهب إليه وبذلنا جهدنا لملاقاة المستر هندرسن فنرجو أن يقدر المركز قدره فينتهى الأمر بما وصلنا إليه لأن ذلك يبين القصد الحسن من جانب الفريقين فى العهد الجديد الذى نريد أن نجعله عهد صداقة ومحالفة مثمرة لصالح البلدين .

مستر هندرسن — إنى لفى غاية الأسف لسماع القرار الذى وصل إليه المفاوضون المصريون بخصوص المادة ٩ لأننا إذا قارنا ما انتهت إليه هذه المادة بالنص الأصلى الموجود فى المقترحات لوجدنا أننا تنازلنا تنازلا كبيرا فى كثير مما كنا نطلبه فيستحيل علينا الآن أن نقبل تنازلا آخر بالموافقة على حذف عبارة " باتفاق الطرفين " خصوصا بعد قرار مجلس الوزراء الإجماعى فإذا لم يعد الطرف المصرى النظر فى قراراته لايسعنى إلا أن أعلن انتهاء المفاوضات .

النحاس باشا — هل يمكن أن ننسحب ونعود فنعطيكم قرارنا النهائى .

وهنا انسحب الفريق المصرى وتداول مدة عشر دقائق ثم عاد فى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة .

النحاس باشا — نظرا لأننا وصلنا إلى هذه المرحلة الحاسمة نرى أن نتصل بزملائنا فى مصر ويهمنا أن نتمكن من إبلاغهم مذكرتكم الخاصة بالسودان .

مستر هندرسن — نعم يمكننا تحضيرها وتسليمها لكم ، فما هو الزمن الذى يكفيكم للحصول على رأى زملائكم ؟

النحاس باشا — نأمل أن يصل ردهم فى وقت قريب وعند استلامه يمكن الاجتماع ثانية .

المستر هندرسن — لا أظن أن من الضرورى الاستمرار فى الجلسات الطويلة ، فهلا ترون التأجيل إلى غد حتى نحضر لكم المذكرة الخاصة بالسودان ونسلمها إليكم ؟

النحاس باشا — حسن .

ورفعت الجلسة على أن يكون الاجتماع المقبل فى الساعة العاشرة والنصف من صباح اليوم التالى .

السكرتير	الرئيس
إمضاء : مصطفى الصادق	إمضاء : مصطفى النحاس

ملخص لمحضر الجلسة الحادية عشرة

مشروع مذكرة مصرية

سيدى

أود أن أسجل الاتفاق الذى وصلنا إليه فى كثير من النقط الهامة التى تنشأ عن المعاهدة التى وقعناها اليوم أو نرتبط بها .

ففيما يختص بالمسائل العسكرية قد اتفقنا على ما يأتى :

(١) يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتلغى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

(٢) نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى ؛ وتنوى — كنتيجة طبيعية للتحالف الذى تم عقده — أن تختار المدربين الأجانب الذين قد ترى حاجة إليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم ؛ فإنها قد اعترمت أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية وتتولى حكومة صاحب الجلالة البريطانية تقديم البعثة العسكرية التى ترغبها الحكومة المصرية ، كما تتعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية إيفادهم من أفراد جيشها للتعلم وتكفل لهم التدريب فى المملكة المتحدة . ونظرا للظروف التى خلقتها هذه المعاهدة فإن الحكومة المصرية لا ترغب بطبيعة الحال فى إرسال أحد من موظفى قواتها الحربية ليتدرب بالخارج فى غير المملكة المتحدة .

(٣) كما أنه لمصلحة التحالف وتلقاء احتمال ضرورة التعاون الفعلى بين القوات البريطانية والمصرية ، يجب ألا تختلف أسلحة القوات المصرية ومعداتها فى الطراز عن نظائرها من أسلحة ومعدات القوات البريطانية وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمعدات من المملكة المتحدة كلما طلبت الحكومة المصرية ذلك .

(٤) فيما يختص بالمادة التاسعة من المعاهدة ، فإن من المتفق عليه أنه ، بعد معاينة الأراضى الواقعة بجوار الإسماعيلية ، إذا لم تتفق الحكومتان على وجود مساحة كافية من الصحراء الصلبة غرب القنال بجوار الإسماعيلية مباشرة أو غربا بين الإسماعيلية ومحطة سكة حديد المحسمة بحيث تفى براحة وتدريب ٨٠٠٠ رجل من القوات البرية ، فعلى الحكومة المصرية أن تقدم ، فى مكان آخر يتفق عليه ويقع جنوب الإسماعيلية وغرب القنال ، مساحة أخرى من الأرض مناسبة وصالحة لراحه وتدريب ٢٥٠٠ رجل من القوات البرية .

(٥) تقدم الحكومة المصرية ، كلما دعت الحاجة ، كل وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التى ترابط فيها القوات البريطانية ، كما أنها تقدم ببورسعيد والسويس التسهيلات اللازمة لتفريغ المهمات الحربية والمؤن البريطانية وخزنها .

(٦) تقدم الحكومة المصرية للجيوش البريطانية وعددها ٨٠٠٠ من القوات البرية و٣٠٠٠ من القوات الجوية ، دون أن تتحمل الحكومة البريطانية أى نفقة وفى الأماكن المتفق عليها بمقتضى المادة التاسعة من هذه المعاهدة والفقرة الرابعة أعلاه ، الأراضى والمستلزمات الدائمة بما فيها توفير الماء الذى قد تستلزمه الطوارئ على أن يكون ذلك مطابقا لأحدث النظم المقررة ومرضيا لحكومة صاحب الجلالة .

وفوق ذلك فإن الحكومة المصرية نظرا لطبيعة الجهات التى ستعسكر فيها الجيوش البريطانية ، ستتخذ الإجراءات اللازمة لتوفير أسباب الترفيه للجيوش بغرس حدائق الأشجار وغيرها كما أنها ستعد معسكرا للتفاهة على شاطىء البحر الأبيض المتوسط .

وعند ما تتم هذه المعدات تنسحب إليها القوات البريطانية التى توجد حينئذ فى أنحاء مصر الأخرى ، وتسلم إلى الحكومة المصرية كل الأراضى والمبانى التى أخلتها . عدا ما يكون منها ملكا خاصا .

(٧) يستمر ما تتمتع به القوات البريطانية الآن فى مصر من الحصانة والامتيازات فى المسائل القضائية والمالية بما فى ذلك الإعفاء من الضرائب ساريا بالنسبة لجميع القوات المسلحة لصاحب الجلالة البريطانية فى تلك المملكة على أن يكون ذلك خاضعا لما قد تتفق عليه الحكومتان فى المستقبل من التعديلات . وتتخذ الحكومة المصرية الإجراءات اللازمة التى تضمن ألا يكون مركز الجيوش البريطانية فى الأحوال الجديدة بعد انتقالها إلى الأماكن المذكورة آنفا أقل بأى شكل من الأشكال فيما يتعلق بالحصانة والامتيازات من المركز الذى تتمتع به الآن فى مصر .

(٨) تمنح الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قنال السويس ، وعلى مسافة ٢٠ ك.م. منها ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المنع لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خطوط الطيران التى تديرها هيئات بريطانية أو مصرية صميمة تعمل تحت سيطرة الحكومة المصرية .

(٩) تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة للطائرات البريطانية وللموظفين البريطانيين والمهمات فى طريقها من المطارات الموضوعة تحت تصرف القوات البريطانية أو اليها وفقا للمادة التاسعة من المعاهدة . ولهذا الغرض تضمن الحكومة إعداد المطارات وأراضى النزول فى الأراضى المصرية وتيسير الوصول إليها فى جميع الأوقات وتسمح بالزيارات التى يقوم بها ممثلو القوات الجوية البريطانية لتفقد حالة هذه المطارات ووضع مستودعات الوقود اللازمة . وتمنح حكومة صاحب الجلالة البريطانية تسهيلات مقابلة فى مطاراتها بمنطقة القنال للطائرات الحربية المصرية والموظفين المصريين والمهمات فى طريقها من المطارات المصرية واليها .

أما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى :

(١٠) فإن الحكومة المصريه ولو أنها تنوى إلغاء الإدارة الأوربية التابعة لإدارة الأمن العام إلا أنها تعتزم مع ذلك استبقاء عنصر أوروبى فى بوليس مدنها لمدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ تنفيذ المعاهدة على أن يبقى هذا العنصر طول المدة المذكورة تحت قيادة ضباط بريطانيين .

(١١) بما أن الحكومة المصرية ترغب فى الاستعانة بخبراء فى تنفيذ ما تنويه من برنامج إصلاحاتها الداخلية الواسع النطاق . فإنها تعتزم استبقاء استخدام رعايا بريطانيين فى وظيفة المستشار المالى للحكومة المصرية والمستشار القضائى فى وزارة الحقانية لمدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ تنفيذ المعاهدة . ويعتبر شاغلا هاتين الوظيفتين موظفين مصريين من قبل الحكومة المصرية .

(١٢) نظرا لمعاهدة الصداقة والتحالف الموقع عليها اليوم، تفضل الحكومة المصرية بطبيعة الحال ، وكقاعدة عامة ، الرعايا البريطانيين الذين تتوافر فيهم المؤهلات اللازمة عند التعاقد على استخدام الخبراء من الأجانب .

(١٣) اتفقت الحكومتان فى شأن الدين الذى على السودان لمصر على وجوب فحصه الآن بقصد الوصول إلى تسوية تقوم على أساس من العدل والإنصاف .

ولهذا الغرض يجب بمجرد تنفيذ المعاهدة أن يقوم مندوب عن مالية المملكة المتحدة ومندوب عن وزارة المالية المصرية بفحص هذا الموضوع .

(١٤) اتفقت الحكومتان على ألا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الأهالى المصريين فى شؤون التجارة والمهاجرة أو فى حيازة الملكية . كما اتفقتا على أنه إذا طبقت المعاهدة بنفس الروح الودية التى جرت بها المفاوضات فإن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة تكون مستعدة لأن تبحث بروح العطف اقتراح إعادة أورطة مصرية إلى السودان فى نفس الوقت الذى تنسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة .

(١٥) وفيما يتعلق بطريقة سريان الاتفاقات الدولية على السودان اتفقت الحكومتان على ما يأتى :

ستكون الاتفاقات التى تتجه الرغبة نحو سريانها على السودان بطبيعة الحال اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية .

وفى الأحوال التى يجرى التوقيع فيها على اتفاق بهذه الصفة بالنيابة عن كل من مصر والمملكة المتحدة وتتجه الرغبة نحو تطبيقه على السودان، يجب على المندوبين المصريين والبريطانيين أن يصدروا فى الوقت المناسب تصريحا مشتركا يسجل فى حينه ويفيد بأن توقيعهما بالنيابة عن مصر والمملكة المتحدة على التوالى يراد به فى جملته أن يشمل السودان ، وأنه (فى الأحوال التى يقتضى الاتفاق

فيها تصديقا) يسرى هذا الاتفاق على السودان طبقا لنصوصه عند الانتهاء من تصديق كل من ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية فإذا لم يصدر هذا التصريح فلا يسرى الاتفاق على السودان إلا بطريق الانضمام المشار إليه فيما يأتى :

وفى الأحوال التى يصدر فيها هذا التصريح لايقتضى الأمر إشارة خاصة إلى السودان فى وثائق التصديق .

وفى بعض الحالات التى ينص الاتفاق فيها على انضمام لاحق ، ويكون سريانه على السودان بهذه الطريقة مناسبا ، يجرى هذا الانضمام بوثيقة مشتركة يتولى التوقيع عليها بالنيابة عن مصر والمملكة المتحدة بالتوالى شخصان معينان لهذا الغرض ، ويجب أن تكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام ، موضوع اتفاق فى كل حالة بين الحكومتين . وفى مثل هذه الحالات لاتكون هناك ضرورة للتصديق .

وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات على مثل هذه الاتفاقات ، يتصل المندوبان البريطانى والمصرى ببعضهما بطبيعة الحال فيما يتعلق بأى إجراء يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

(١٦) فيما يختص بأحكام المادة ١٢ من المعاهدة ، تنوى الحكومة المصرية رغبة منها فى إظهار رضائها عن تعيين ممثل بريطانى كأول سفير فى مصر أن تجعل أسبقيته على سائر ممثلى الدول الأخرى شاملة خلفاءه فى مركزه .

ملاحظة

اختلى المستر هندرسن ودولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد بعد الجلسة للمناقشة معا وقال دولة النحاس باشا للمستر هندرسن فى أثناء هذه المناقشة إننا ألقينا نظرة عاجلة على المذكرة التى سلمها إلينا الفريق البريطانى بجلسة اليوم ولنا عليها ملاحظات كثيرة هامة نحتفظ بإبدائها ونكتفى الآن بأن نذكر منها على سبيل التمثيل مايلى :

(١) لاتقبل تقييد الحكومة المصرية بإرسال بعثاتها الحربية إلى المملكة المتحدة دون غيرها .

(٢) جاء فى الفقرة السادسة من المذكرة أن الحكومة المصرية تتعهد بأن تبنى للقوات البريطانية ثكنات تسع ثمانية آلاف جندى وثلاثة آلاف من رجال الطيران وفاتكم أن هناك بالإسماعيلية ثكنات تسع خمسة آلاف وخمسمائة جندى فليس على الحكومة المصرية إذن إلا أن تقيم ثكنات للعدد الباقى .

(٣) جاء بالفقرة العاشرة أن الحكومة المصرية تحتفظ بعنصر أوروبى فى بوليس المدن لمدة لاتقل عن خمس سنوات ونحن نصر على رأينا فى ضرورة تحديد هذه المدة بخمس سنوات فقط بحيث لاتزيد عنها على أن يستغنى كل عام عن خمس العنصر الأوروبى ويحل محله مصريون .

(٤) فيما يختص بالمستشارين المالى والقضائى لانوافق على بقائهما فى منصبيهما مدة خمس سنوات ولكننا إجابة لرغبتكم وبناء على ماأشرتم إليه من قصر المدة الباقية على انتهاء عقديهما نقبل بقاءهما الى نهاية هذين العقدين .

وقد عاد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد إلى زملائهما بعد نصف ساعة وذكر دولة النحاس باشا أنهما اتفقا مع المستر هندرسن للتقريب بين وجهتى النظر على أن يجتمع بعض رجال القانون البريطانيين بالفريق المصرى لعلهم يوفقون إلى نص يرضى الطرفين فى مسألة القنال وعلى ذلك انصرف الجميع .

وفى الساعة التاسعة والنصف مساء حضر المستر بكيت المستشار القانونى لوزارة الخارجية البريطانية إلى فندق هايد بارك للتفاهم على صيغة المادة التاسعة ومكث ساعتين مع دولة الرئيس ثم

رئيس الوفد

إمضاء : مصطفى النحاس

---

(١٤) محضر الجلسة الثانية عشرة

(يوم الأربعاء ١٦ أبريل الساعة ١٠ ونصف صباحا)

وصل الفريق المصرى الى وزارة الخارجية البريطانية فى الميعاد المحدد فقابله المستر سلبى فى حجرة انتظار السفراء وأبلغ دولة النحاس باشا أن المستر هندرسن يريد مقابلته هو وحضرات المفاوضين المصريين ، فوافق دولة الرئيس على ذلك ، ثم حضر المستر هندرسن وعقدت الجلسة دون أن يحضرها أحد غيره من أعضاء اللجنة البريطانية ودون أن يحضرها أحد من السكرتيرين المصريين أو الإنجليز وقد انتهى الاجتماع فى الساعة الواحدة والدقيقة الأربعين بعد الظهر .

(١٥) محضر الجلسة الثالثة عشرة

(يوم الأربعاء ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة بعد الظهر)

عقدت الجلسة فى الميعاد المحدد ولم يحضرها من الفريق البريطانى إلا المستر هندرسن أما الفريق المصرى فقد حضرها بكامل هيئته ولم يحضر أحد من السكرتيرين المصريين أو الإنجليز وقد انتهى الاجتماع فى الساعة الثامنة إلا عشر دقائق مساء .

تعقيب

لم يدون محضر لهاتين الجلستين وقد دارت فيهما المناقشات حول المادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان وتتلخص هذه المناقشات فى أن الفريق المصرى اقترح أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على أنه :

" تطبيقا لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ كما هو نص المادة ١٣ من هذه المعاهدة اتفق الطرفان المتعاقدان على أنهما بمجرد التصديق على المعاهدة يبدآن بإعادة الحالة الفعلية إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ وهاتان الاتفاقيتان تستتبعان حتما ألا يكون هناك أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة " .

وقد أجاب المستر هندرسن بأنهم لا يستطيعون قبول ما جاء بهذه المذكرة بخصوص البدء بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ كما لا يستطيعون فيما يختص بعودة الجيش أن يعرضوا شيئا أكثر مما ورد فى المقترحات .

أما عن مسألة الهجرة والملكية والتجارة فقد قال المستر هندرسن إنه إذا لم يمانع حاكم السودان فإنهم يقبلون أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على أنه :

" لا يكون هناك أى تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فى السودان فى مسائل المتاجرة والهجرة أو حيازة الملك [1] " .

وأخيرا اقترح الفريق المصرى أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على ما يأتى :

" بالنسبة للصاعب الحالية فى الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق وتنفيذ نصوص اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا فى بحر السنة التالية للتصديق على المعاهدة فى محادثات بقصد الاتفاق على هذا التطبيق وفى نفس الوقت لا يكون هناك أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين المتعاقدين فى مسائل المتاجرة والهجرة والملكية " .

ولكن المستر هندرسن رفض قبول هذا النص واقترح أن يضاف إلى مواد المعاهدة النص الآتى :

" اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب أحدهما ذلك فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم من تطبيق المعاهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما " .

---

(١) أبلغ المستر هندرسن بعد ذلك دولة النحاس باشا بأنه أرسل تلغرافا لحاكم السودان لأخذ رأيه فى ذلك بحيث الرد بالقبول .

وقد قال المستر هندرسن إن هذا النص يشمل كل ما يتعلق بتطبيق مواد المعاهدة ومنها المادة الخاصة بالسودان فرفض الفريق المصرى ذلك إذلا جديد فيه بل هو تكرار لما جاء فى المادة ١٥ من المقترحات كما أنه ليس فيه أية إشارة إلى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وتنفيذهما وهو ماطلب الفريق المصرى حفظ الحق فى المناقشة فيه فى غضون السنة التالية للمصادقة على المعاهدة ومن جهة أخرى فانه يخشى أن يفهم من هذا النص أن الالتجاء إلى عصبة الأمم عند الخلاف فى تطبيق المعاهدة مقصور على مدة سنة وفى ذلك مافيه من الإخلال بحكم المادة ١٥ فاقترح المستر هندرسن أن تضاف إلى هذه المادة العبارة الآتية: "مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥" وعبارة " أى مادة من مواد " . بحيث يصبح النص كما يأتى :

" مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب أحدهما ذلك فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم من تطبيق أى مادة من مواد المعاهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما " .

فرفض الفريق المصرى ذلك أيضا لعدم النص على حالة الخلاف فى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بالذات واقترح تذليلا للصعوبات أن ينص فى المذكرة الملحقة على مايأتى :

" إذا نشأت أية صعوبة بين الطرفين المتعاقدين بالنسبة لتطبيق وتنفيذ اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يوافق الطرفان على الدخول فى محادثات فى غضون سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة بقصد الاتفاق على هذا التطبيق . وفى نفس الوقت لايكون هناك أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين المتعاقدين فى الملكية أو المتاجرة أو الهجرة " .

فرفض المفاوضون البريطانيون هذا النص مصارحين بأنهم لا يريدون أن يتعرضوا لإثارة مناقشة فى مسألة السودان أمام البرلمان ولا أن يتحملوا مسئولية حلها فى الوقت الحالى وأنهم لايمكنهم تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بإشراف مصر فى الإدارة . وبالجملة لايمكنهم تغيير الحالة الراهنة فى السودان ؟

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

(١٦) الجلسة الخامسة عشرة

(يوم الخميس ١٧ أبريل الساعة العاشرة صباحا)

وصل الفريق المصرى فى الميعاد المحدد إلى غرفة انتظار السفراء بوزارة الخارجية البريطانية فحضر إليه المستر كامبل وقال إنه آسف لأن يحمل خبرا غير سار فقد حمل إلى اللجنة البريطانية آخر ماوصل إليه الوفد المصرى وعليه الآن أن يحمل إلى الوفد رد اللجنة البريطانية وهو يتلخص فيما يأتى :

(١) لاتقبل اللجنة إعادة فرقة مصرية إلى السودان .

(٢) أنهم مستعدون لأن يدرسوا مع الوفد المذكرة الخاصة بالامتيازات الأجنبية .

(٣) إن المستر هندرسن مضطر لإلقاء تصريح فى البرلمان حوالى الساعة ١١ صباحا وسيضمنه أحد أمرين : أن المفاوضات فشلت وانقطعت . أو أن الاتفاق تام على كل شىء إلا مسألة أو مسألتين أجل الاتفاق عليهما إلى ما بعد عطلة عيد الفصح .

النحاس باشا — نحن فى حالة يستحيل علينا فيها القبول ولكننا مضطرون إلى استشارة زملائنا فى مصر فنحن إذن محتاجون إلى بعض الوقت لأن المسألة خطيرة جدا .

ثم خرج المستر كامبل وبعد قليل حضر المستر هندرسن .

مستر هندرسن — أخبرنا المستر كامبل بأنكم فى حاجة إلى بعض الوقت لاستشارة زملائكم بمصر، ولا شك أنه من العدل أن تجابوا إلى هذا الطلب ولكن إلى أن تتم هذه الاستشارة أحب أن أعرف ما إذا كنتم مستعدين لمواصلة البحث فى مسألة الامتيازات . إن المستر كامبل والمستر مرى يشتغلان بهذه المسألة فهل توافقون على بحثها معهما أم تفضلون الانتظار إلى مابعد الاستشارة أم ترون تأجيل المفاوضات كلها ؟ إنى مضطر الآن إلى الذهاب للبرلمان وقد أعددت له تصريحا أحب أن أعرضه أولا عليكم وهذا هو نصه :

" لقد دارت كما يعلم المجلس فى الأسابيع الماضية مناقشات بين المفاوضين المصريين وبين حكومة جلالة الملك التى كانت ترجو أن يتم الاتفاق قبل أجازة عيد الفصح ولكن بعض المسائل الهامة اكتنفتها بعض الصعوبات فأجلت المناقشات إلى ما بعد العطلة" .

النحاس باشا — نحن مستعدون لمواصلة البحث فى مسألة الامتيازات وفى المسائل الأخرى . ولنا ملاحظات هامة على كثير مما ورد فى المذكرة التى سلمت إلينا أول أمس نريد ابداءها بحضورك لأنها متعلقة بالموضوع لا بالشكل .

مستر هندرسن — وما هى المدة التى تظنونها كافية لاستشارة زملائكم فى مصر ؟

النحاس باشا — إن مدة العطلة كافية فيما أظن .

مستر هندرسن — حسنا — سيحضر الآن المستر كامبل والمستر مرى ليبحثا معكم فى مسألة الامتيازات وساعود إليكم بعد الساعة ١٢ ولكن هل تظنون أننا نستطيع الاجتماع يوم الإثنين من الأسبوع المقبل أى بعد عشرة أيام .

النحاس باشا — يحسن أن نقول إننا أجلنا اجتماعنا إلى ما بعد العطلة .

مستر هندرسن — أتمنى لكم عطلة سعيدة . أما أنا فأرجو أن أقضى عطلة العيد فى سكون وراحة ثم أعود يوم الثلاثاء . لقد وقعت أمس معاهدة روسيا وكم كنت أحب أن يتم أيضا إمضاء المعاهدة معكم . أرجو إذا وجدتم فى آخر الأسبوع القادم أنكم غير مستعدين أن تخبرونى حتى لا أضطر إلى العودة من أجازتى بغير مبرر .

وهنا خرج المستر هندرسن وبعد لحظة قصيرة حضر المستر كامبل والمستر مرى لمواصلة البحث فى مسألة الامتيازات ولكن بعد مناقشة قصيرة اتفق الجميع على تأجيل البحث إلى ما بعد عودة المستر هندرسن . وقد عاد فى منتصف الساعة الواحدة فاستؤنف الاجتماع بحضور جميع المفاوضين المصريين ومن الجانب البريطانى المستر هندرسن ومعه المستر مرى والمستر سلبى والمستر كامبل .

مستر هندرسن — لقد أخذنا باقتراحكم وقبلنا تأجيل المفاوضات إلى ما بعد استشارة زملائكم فى مصر . ولذلك انصرف أعضاء اللجنة المغرقون بالأعمال الكثيرة لتمضية أيام العطلة حيث يريدون ماعدا المستر شو الذى لا يزال فى البرلمان لأعمال خاصة بوزارة الحربية . وكنت أظن أن المستر مرى والمستر كامبل يستمران معكم فى دراسة مسألة الامتيازات حتى إذا اجتمعنا فيما بعد وجدنا كل شىء معدا فنناقشه ونبت فيه دون إضاعة لوقت كثير .

ولكنى أسمع الآن أن لديكم ملاحظات كثيرة على المذكرات وهو ما يثير دهشتى لأنكم لم تذكروا لى أول أمس غير نقط أربع عرضتها على زملائى فوافقناكم على ثلاث منها بأن قبلنا مقترحاتكم فى مسألة البوليس وأصلحنا الخطأ المادى الذى وقع فى الفقرة السادسة كما قبلنا أن يبقى المستشاران المالى والقضائى إلى نهاية عقديهما فقط . أما مسألة الامتيازات فتركناها كما قلت ليبحثها معكم باسم اللجنة المستر مرى والمستر كامبل . وإنى آسف إذ أن أعضاء اللجنة غير موجودين الآن ومع ذلك فإذا كانت لديكم مسائل أخرى فنحن مستعدون لبحثها بعد العودة من الأجازة .

النحاس باشا — آسف شديد الأسف لأن يفهم أنه ليس لنا غير ملاحظات أربع على المذكرة التى سلمتموها إلينا وليست دهشتى فى هذا الشأن بأقل من دهشة المستر هندرسن لأنى قلت بكل صراحة أول أمس إن هذه المذكرة طويلة ولم نستطع لضيق الوقت دراستها الدراسة الكافية ولكننا مررنا عليها مرورا سطحيا سريعا فأبدينا بعض الملاحظات مع الاحتفاظ بإبداء رأينا المفصل فيما بعد وكان مفهوما فيما أعتقد أن هذه المذكرة ستكون محل بحث أوفى . وفى صباح اليوم عندما طلب منا المستر هندرسن أن نستمر فى بحث مسألة الامتيازات قلنا له إن لنا ملاحظات كثيرة هامة على المذكرات نريد إبداءها بحضوره وحضور اللجنة لأنها تتعلق بالموضوع لا بالشكل وقد كنا نحب أن نعرف ما هو مقبول عندكم من هذه الملاحظات وما هو غير مقبول حتى نستطيع أن نحيط زملاءنا فى مصر بكامل التفاصيل . أما الآن وأنتم تقولون إن أعضاء اللجنة قد انصرفوا فلا فائدة من استمرار المباحثات لأننا لانستطيع عمل شىء إلا بعد عودتهم وبناء على ذلك سوف لانستطيع إحاطة زملائنا علما بجميع التفاصيل .

وإنى أكرر مرة أخرى أن هذه المذكرات تحتوى على مسائل كثيرة لا نوافق عليها ولا بد من طرحها للبحث بعد استئناف المناقشات .

مستر هندرسن — لا اعتراض لى على ما تقولون . ولا أنكر أنه يجب إعطاؤكم فرصة لمناقشة هذه الأمور ولكنى أحب أن أذكركم أنى لم أكن لأخبر زملائى بأن الملاحظات الأربع هى كل ما أبديتموه لولا أننى فهمت ذلك خطأ . ولما عرفنا رغبتكم فى التأجيل إلى ما بعد استشارة زملائكم فى مصر رأى زملائى أن ينصرفوا للراحة من عناء الأعمال . ولكننا سنرى عند عودتهم إلى أى حد نستطيع أن نتفق على الأمور التى نوهتم عنها . والآن أريد أن أعرف ماذا ينبغى أن نقول للصحف هل نقول إنكم رأيتم أن تستشيروا زملاءكم فى مصر ؟

إنى أرى من المصلحة أن نبين للصحف السبب فى تأجيل المفاوضات إلى ما بعد العطلة حتى لانلجأ إلى الخيال وتجسيم الأوهام . فإذاعة خبر الاستشارة من المصلحة على ما أظن .

النحاس باشا — نعم . والأفضل أن تقول إن الوفد المصرى رأى أن ينتهز فرصة أجازة العيد ليستشير زملاءه فى مصر فى بعض المسائل الهامة .

مستر هندرسن — حسنا وقد أجبت اليوم على السؤال الذى وجه إلى فى البرلمان . ولم تلق أسئلة فرعية . وكان المستر تشرشل حاضرا ومستعدا للمناقشة لو أنى صرحت بنتيجة المفاوضات وإذن فقد صار كل شىء على مايرام . وإذا استمر سير الأمور فى مجراها الذى ننشده فهل ترون تعديل موضع بعض المواد بالنسبة لبعضها الآخر ؟

النحاس باشا — نعم لنا بعض ملاحظات خاصة بذلك ونكون شاكرين لو تفضلتم باعطائنا الصيغ التى حضرتموها .

مستر هندرسن — حسنا. ولكن يجب أن تبقى هذه الصيغ سرية ولكم أن تقترحوا الترتيب الذى تشاءون . والآن متى ينوى دولة النحاس باشا أن يعرض المعاهدة على البرلمان المصرى إذا تم التوقيع عليها كما نرجو ؟

النحاس باشا — إذا تم التوقيع على المعاهدة نعرضها على البرلمان دون تأخير .

المستر هندرسن — هل ترون أن تمنع كل مناقشة فى البرلمان الإنجليزى حتى ينتهى البرلمان المصرى من المصادقة عليها . أم أنكم لا تعبأون بذلك ؟ إنى لا أريد أن أجعل مركزكم صعبا بعد مناقشة مواد المعاهدة فى برلماننا .

النحاس باشا — كل هذا تفصيل يحسن إرجاؤه إلى حينه والمهم أن نصل إلى الاتفاق أولا. وانتهت الجلسة فى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر ».

السكرتير	الرئيس
إمضاء : مصطفى الصادق	إمضاء : مصطفى النحاس

استشارة الوزراء فى مصر

تنفيذا لما قرره الوفد المصرى من استشارة الوزراء فى مصر فيما وصلت المفاوضات إليه أوفد إلى مصر بالطيارة فى يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٣٠ الأستاذ محمد صلاح الدين سكرتير دولة رئيس الوفد الخاص ومعه الأوراق الآتية :

(أولا) خطاب من صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى زملائه الوزراء بتفصيل الموقف وما وصلت إليه المفاوضات .

(ثانيا) مجموعة للنصوص الخاصة بمسألة السودان مؤشر عليها ببيان تطور هذه النصوص .

(ثالثا) " مشروع المعاهدة المصرية الإنجليزية " كما قدمته اللجنة البريطانية إلى الوفد يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ، وهو يشتمل على نصوص المواد الأصلية وعلى " المذكرة المصرية " الملحقة بها. وهذه المذكرة من وضع الفريق البريطانى تبعا لما فهمه من آراء الفريق المصرى فى المسائل الواردة بها وقد أشر الوفد على هامش كل مادة من مواد المعاهدة بملاحظاته عليها .

(رابعا) ملاحظات الوفد على مشروع " المذكرة المصرية " السابق الإشارة إليه .

مشروع المذكرة المصرية

يلاحظ أن المذكرة الواردة بالنص الإنكليزى تحت هذا العنوان هى من عمل وزارة الخارجية البريطانية التى وضعتها باعتبارها تمثل ما اتفق عليه الطرفان وقد سلمت إلينا هذه المذكرة اليوم ملحقة بمشروع المعاهدة والواقع أن المذكرة تشمل بعض مسائل حصل الاتفاق عليها ومسائل أخرى لم يتفق عليها مطلقا . كما تشمل بعض مسائل اتفق عليها فى المبدأ ولم نتفق على نصها . وإليكم التفصيل بالنسبة لكل فقرة من فقرات هذه المذكرة :

(١) هذه الفقرة متفق عليها .

(٢) هذه الفقرة اتفق على الجزء الأول منها .

وأما الجزء الخاص بعدم إرسال بعثات مصرية إلا إلى انجلترا فلم نتفق عليه وأما البعثة العسكرية البريطانية فقد نصصنا فى مذكرتنا التى قدمناها إلى وزارة الخارجية على حق مصر فى الاستغناء عنها بمحض إرادتها ولكن هذا النص لم يشر إليه فى المذكرة المطبوعة التى أرفقت بمشروع المعاهدة والتى نحن بصددها .

(٣) اتفق على هذا النص ولكننا حذفنا فى مذكرتنا المقدمة منا كلمة Equipment أضفنا عبارة as much as possible بعد عبارة shall not differ .

(٤) اتفق عليها غير أننا لم نحدد جهة فى جنوب الإسماعيلية كما جاء فى هذه المذكرة المطبوعة بل حفظنا لمصر الحق فى أن تبحث لهم عن جهة أخرى فى منطقة القنال إذا ما تبين أن المنطقة المحددة بالمعاهدة غير صالحة بأكملها بسبب نعومة الرمال فيها .

(٥) متفق عليها .

(٦) لم يتفق على هذه الفقرة بنصها الحالى بل اتفقنا فقط على أن مصر تبنى من الثكنات ما يقابل ما يسلم إليها من الثكنات التى يملكها الجيش البريطانى والمفهوم أن الثكنات البريطانية فى معسكر الإسماعيلية الحالى تكفى ٥٥٠٠ عسكرى وأن لمصر تبنى ثكنات فقط لإقامة العدد الباقى من الجيش البريطانى أى ٢٥٠٠ عسكرى . وأما المطارات فقد اتفق على نقل مطارات حلوان ومصر الجديدة إلى أبى صوير الحالية وأن عدد رجال الطيران لا يزيد على ثلاثة آلاف رجل ومن هؤلاء حوالى ٥٠٠ من الطيارين والباقون من العمال والميكانيكيين .

(٧) متفق عليها فى مبدأها لا فى تفصيلها .

(٨) متفق عليها .

(٩) هذه الفقرة لم تحصل فيها مناقشة بعد .

(١٠) متفق عليها .

(١١) متفق على الاستغناء عن المستشارين المالى والقضائى عند انتهاء عقديهما . أما النص الوارد فى المذكرة لتعليل بقائهما إلى آخر مدتهما فغير متفق عليه .

(١٢) هذا النص غير مقبول منا وسبق أن رفضناه .

(١٣) متفق عليه .

(١٤) أما الجزء الخاص بحقوق الهجرة والملكية والتجارة فى السودان فنتفق عليه بشرط أن يضاف إليه نص صريح يلغى كل قيد على مهاجرة المصريين وحق الملكية والتجارة . وأما الجزء الخاص بالجيش المصرى فغير مقبول منا إذ أننا طلبنا عودة الجيش المصرى على أثر المصادقة على المعاهدة (كما سيأتى الكلام عنه فى مذكرة خاصة بالسودان) .

(١٥) متفق عليها فى مبدئها .

(١٦) اتفق فيما بيننا على أن السفير البريطانى لا يكون له حق "أسبقية" بل أقدمية باعتبار أن بريطانيا هى أول دولة عينت سفيرا فى مصر وأن حق الأقدمية يمتد لكل سفير بريطانى . أما النص الوارد فى المذكرة فلم يعرض علينا من قبل .

(١٧) لم يتفق على هذه الفقرة بل اتفق مبدئيا على أن تبقى المذكرة الأصلية الواردة فى مقترحات المستر هندرسن عن موضوع الامتيازات وذلك مع بعض تعديل فى فقراتها وفهمنا اليوم أن لا مانع لدى وزارة الخارجية البريطانية من التفاهم على ذلك .

لندن فى ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠

مشروع قدمه الوفد المصرى

عند استئناف المفاوضات فى ٥ مايو سنة ١٩٣٠

إن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر .

رغبة منهما فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم . واعتقادا منهما بأن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد

معاهدة صداقة وتحالف تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلة فى المستقبل .

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابا عنهما المفوضين الآتين :

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند . عن بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر .

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما التام التى وجدت صالحة ومستوفاة الشكل قد اتفقا على ما يأتى :

(المادة الأولى)

انتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

(المادة الثانية)

بما أن مصر تنوى أن تطلب الدخول فى عضوية الأمم فإن صاحب الجلالة البريطانية يعترف بحقها كدولة مستقلة ذات سيادة بأن تصبح عضوا بالعصبة عند قيامها بأحكام عهد العصبة .

(المادة الثالثة)

يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد .

(المادة الرابعة)

يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . ومن الآن إلى أن يتم إلغاء هذا النظام يتعهد صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل نفوذه لدى الدول ذوات الامتيازات بقصد مساعدة مصر فى الحصول على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالية إلى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

(المادة الخامسة)

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

(المادة السادسة)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

(المادة السابعة)

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى موقف ينطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

(المادة الثامنة)

إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام المادة السابعة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر — مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة الآتى ذكرها على الدوام — يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفا . وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة .

(المادة التاسعة)

بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر . هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة الإمبراطورية البريطانية . فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة . يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى المنطقة المحددة بجوار الإسماعيلية من القوات ما لا يزيد عن العدد المتفق عليه وذلك لضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية . ولهذا الغرض نفسه ينقل مستودع قوة الطيران الملكية من أبى قير إلى بور فؤاد . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة الرابعة عشرة إذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين على ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن القوات المصرية أصبحت فى حالة تستطيع معها أن تكفل بمفردها حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة فإن ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الأمم .

(المـادة العاشرة)

يقوم بتمثيل صاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلالة ملك مصر و بتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

المـادة الحادية عشرة (مادة السودان)

من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها فى السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة تجرى بينهما فى بحر سنة من التصديق على هذه المعاهدة .

(نص آخر للمـادة الحادية عشرة)

من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها فى السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة وفى انتظار ذلك تعاد من الآن الحالة الفعلية التى كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤ .

(المـادة الثانية عشرة)

لا يقصد بهذه المقترحات ولا يمكن أن ينبنى عليها بحـال أى إخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التى يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق نبذ الحرب الموقع عليه بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

(المـادة الثالثة عشرة)

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

(المـادة الرابعة عشرة)

فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما فى مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يكون ملائمًا فى الظروف السائدة حينذاك وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم .

ومع ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه .

(المـادة الخامسة عشرة)

جميع الاتفاقات أو التصريحات التى تتنافى مع أحكام هـذه المعاهدة وكذلك كل عمل من هذا القبيل صدر من جانب واحد أو من الجانبين تعتبر ملغاة و باطلة المفعول .

(المادة السادسة عشرة)

يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وتسجل فى عصبة الأمم بالطرق المرعية .

وإقرارا بما تقدم ... ... الخ .

نص المذكرة المصرية

قدمه الفريق المصرى فى يوم ٥ مايو سنة ١٩٣٠

سيدى

أود أن أسجل الاتفاق الذى وصلنا إليه فى كثير من النقط الهامة التى تنشأ عن المعاهدة التى وقعناها اليوم أو نرتبط بها .

ففيما يختص بالمسائل العسكرية قد اتفقنا على ما يأتى :

(١) يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتلغى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

(٢) نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى وتنوى لمصلحة المحالفة العسكرية التى تم عقدها أن تختار المدربين الأجانب الذين قد ترى حاجة إليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم فإنها قد اعتزمت أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها .

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تقدم هذه البعثة العسكرية وفقا للشروط التى تطلبها الحكومة المصرية . كما تتعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية إيفادهم من موظفى جيشها للتعلم بالمملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب اللازم .

(٣) كما أنه لمصلحة المحالفة ولتلقاء احتمال ضرورة التعاون الفعلى بين القوات البريطانية والمصرية يجب أن تكون أسلحة القوات المصرية بوجه عام من طراز مشابه للطراز الذى تستعمله القوات البريطانية وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة من بريطانيا العظمى كلما طلبت الحكومة المصرية ذلك .

(٤) فيما يختص بالمادة التاسعة من المعاهدة . من المتفق عليه أن القوات البريطانية البرية لا يتجاوز عددها ٨٠٠٠ رجل وأن القوات الجوية لا يتجاوز عددها ٣٠٠٠ رجل يكون سبعهم من الطيارين والباقون من الميكانيكيين والعمال . وتعسكر هذه القوات فى منطقة تمتد من المعسكر

الحالى الواقع فى الجهة الشمالية الغربية للإسماعيلية حتى تشمل من الأراضى الواقعة شمال وغرب المعسكر المذكور مساحة كافية لراحة القوات المشار إليها وتدريبها بشرط ألا تمتد المنطقة كلها من الجهة الغربية إلى ما بعد محطة سكة حديد المحسمة وألا تكون قريبة من الأراضى المزروعة .

(٥) بما أن المعسكر البريطانى الحالى يكفى لسكن وتدريب ٥٥٠٠ من القوات البرية Air men ومن القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تتعهد بأن تشيد للحكومة البريطانية الثكنات اللازمة للعدد الباقى من الجنود على أن تجهز هـذه الثكنات بنفس التجهيزات المتوفرة فى المعسكر البريطانى المذكور وذلك فى مقابل تسليم المبانى والأراضى التابعة للجيش البريطانى عند إخلائها إلى الحكومة المصرية .

(٦) تخلى القوات البريطانية الزائدة عن العدد المحدود آنفا أرض مصر بمجرد توقيع المعاهدة الحالية .

أما فيما يختص بالقوات المرخص بإبقائها فى المنطقة المعينة على القنال فمن المتفق عليه أنه بمجرد إعداد الثكنات الكافية لإقامة القوات الموجودة الآن فى أى من مدينتى القاهرة والإسكندرية وضواحيها تنسحب هذه القوات من تلك المدينة وضواحيها. أما القوات المرابطة فى الجهات الأخرى من مصر فإنها تنسحب كل بدورها بمجرد إعداد الثكنات الكافية لها فى المنطقة المعينة .

وتنسحب كذلك القوات الهوائية بمجرد إعداد الثكنات اللازمة لها .

(٧) تقدم الحكومة المصرية ببور سعيد والسويس التسهيلات اللازمة لتفريغ المهمات والمؤن البريطانية وخزنها. وتقدم كذلك وسائل المواصلات المعقولة بين هاتين الميناءين والمنطقة التى ترابط فيها القوات البريطانية .

(٨)

(٩) تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قنال السويس وعلى مسافة ٢٠ ك.م. منها ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هـذا المنع لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خطوط الطيران التى تديرها هيئات بريطانية أو مصرية تعمل تحت سيطرة الحكومة المصرية .

(١٠) تمنح كل من الحكومتين المصرية والبريطانية الحكومة الأخرى فى المطارات التابعة لها بمنطقة القنال تسهيلات متبادلة للطيارات الحربية والموظفين والمهمات التى تكون فى طريقها من المطارات المذكورة أو إليها .

(١١) تنوى الحكومة المصرية من الآن إلغاء إدارة الأمن العام الأوربية . ولكنها ستستبق لمدة خمس سنين من تنفيذ المعاهدة عنصرا أوربيا معينا فى بوليس المدن . ويبقى هذا العنصر طول المدة المذكورة تحت رياسة ضباط بريطانيين .

وتسهيلا لإحلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوروبى المذكور مما يضمن تجانس العمل فى نظام البوليس تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى كل سنة عن خدمة خمس مستخدمى البوليس الأوروبى . على أنها تنوى أن تستخدم على رأس هذا العنصر الأوروبى حكمدارين بريطانيين طول المدة المذكورة كلها .

(١٢) تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى عن خدمات المستشارين المالى والقضائى فى نهاية السنة المالية الحالية .

(١٣) بما أن بريطانيا العظمى طبقا لأحكام المادة العاشرة لهذه المعاهدة ستكون أول دولة يمثلها فى مصر سفير . فلذلك يعتبر السفراء البريطانيون طول مدة المعاهدة الحالية مقدمين على باقى الممثلين السياسيين المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر .

(١٤) يسلم الطرفان المتعاقدان بأنه ليس هناك أساس للنص على مسألة الأقليات فى مصر فإنهم كمصريين تكون كل المسائل الخاصة بهم من اختصاص الحكومة المصرية دون سواها .

(١٥) بما أن بريطانيا العظمى تعترف بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . وبما أنه لذلك تكون الظروف التى يطبق فيها نظام الامتيازات فيما يختص بسلطة الحكومة المصرية فى التشريع للأجانب وفرض الضرائب عليهم لم تعد متفقة مع الأحوال الحديثة .

بناء على ذلك فإن بريطانيا العظمى مستعدة للتسليم بأن يجرى العمل فى المستقبل على أن تعطى الموافقة الضرورية ليصير التشريع المصرى بما فيه التشريع المالى نافذا على الأجانب من الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة ولكن يستثنى من ذلك التشريع الخاص بتشكيل المحاكم المختلطة نفسها أو باختصاصاتها فإنه لا ينفذ إلا بعد موافقة الدول .

ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة على الاستيثاق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادىء المأخوذ بها عموما فى التشريع الحديث الذى يطبق على الأجانب . وفيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لا يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية .

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية إصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات ومن المتفق عليه ألا يحيد هذا القانون الجديد عن المبادىء المأخوذ بها عموما فى التشريع الحديث الذى يطبق على الأجانب .

وقد يصعب على بعض الدول أن توافق على نقل جميع قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . ويبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية ما لم يتم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الأجنبية صاحبة الشأن على نقله إلى المحاكم المختلطة .

وتوافق الحكومة البريطانية على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى تتعلق بالرعايا البريطانيين .

---

(١٧) الجلسة العشرون

(يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الثامنة صباحا)

حضر الأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر فى الموعد المتفق عليه (ومعهما مصطفى الصادق بك والأستاذ محمد كامل سليم للقيام بأعمال السكرتيرية) واجتمعا على التوالى مع لجان مختلفة يرأس كل لجنة منها بعض الوزراء المفوضين من الفريق البريطانى وقد كان اللورد باسفيلد وزير المستعمرات على رأس لجنة لبحث مسألة الامتيازات واللورد طومسون وزير الطيران على رأس لجنة عسكرية لبحث مسألة الطيران العسكرى، وحضر المستر هندرسن فترة مع هذه اللجان ثم انصرف الوزراء جميعا لحضور جلسة مجلس الوزراء واستمر الأستاذان مكرم وماهر يعملان مع اللجنة العسكرية المكونة من بعض الخبراء العسكريين البريطانيين وكان يرأسها الدكتور دالتون (وكيل الخارجية البرلمانى) وانتهى الفريقان من بحث المواد كلها تقريبا (فيما عدا بعض المسائل) وسارا شوطا كبيرا فى تفصيلات المذكرة الملحقة بالمعاهدة .

وقد تناقشا طويلا فى مسألة الامتيازات الأجنبية واتفقا فيها على التعديلات الآتية :

(١) لا يكون للمستشار القضائى أى شأن فى تعيين الموظفين القضائيين الأجانب أو فى مسائل العفو وأحكام الإعدام الخاصة بالأجانب أو فى أى مسألة من المسائل المتعلقة بالامتيازات الأجنبية، وأن تحذف من المقترحات البريطانية كل إشارة إلى المستشار القضائى واختصاصاته فى هذا الصدد.

(٢) عدم التقيد بنصوص مشروع هرست الذى وضع فى سنة ١٩٢٠ مع الاستئناس بالمبادئ العامة التى دارت عليها المناقشات فى هذا المشروع .

(٣) النص على أن قبول تعديل نظام الامتيازات لا يعتبر بحال من الأحوال منافيا لرغبة مصر فى إلغاء هذا النظام من أساسه .

وعلى أساس هذه التعديلات وضع الفريقان النص النهائى للمذكرة الخاصة بالامتيازات الأجنبية فى صورة خطابين يتبادلهما الطرفان [1] .

وبعد أن تم الاتفاق على مسألة الامتيازات اجتمع الأستاذان مكرم وماهر مع لجنة الطيران (برياسة اللورد طومسون) . ولم يصلا إلى حل معين بهذا الشأن .

وقبل انتهاء المناقشة حضر المستر هندرسن حوالى الساعة ١٢ ظهرا عائدا من جلسة مجلس الوزراء وطلب من الأستاذ مكرم أن يصحبه إلى غرفته، وهناك أخبره أن مجلس الوزراء البريطانى قد قرر بإجماع الآراء عدم الموافقة على النص الخاص بالسودان كما قبله الفريقان، وأن معارضة المجلس تنصب على الفقرة الأخيرة من المادة التى نصها :

"وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا، إذا طلب أحدهما ذلك، فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين فى خلال اثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية" .

وأضاف المستر هندرسن ألا مانع لدى مجلس الوزراء فى مقابل حذف هذه الفقرة من أن تضاف إلى أول المادة العبارة التى كان دولة النحاس باشا قد طلبها وهى عبارة "حل مسألة السودان" (Settling the Sudan question) " فأجابه الأستاذ مكرم أن العبرة بالفقرة الخاصة بتطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ التى حذفها مجلس الوزراء وليس بالعبارة الأخرى الخاصة بحل مسألة السودان فهى عبارة شكلية قصد منها دولة الرئيس تحديد الغرض من المفاوضات المقبلة ولم يصر عليها، فقال المستر هندرسن إن مجلس الوزراء البريطانى مصر على حذف الفقرة المتعلقة بتطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وإنه — أى المستر هندرسن — يريد أن يعرف رأى الفريق المصرى فى ذلك. فأجابه الأستاذ مكرم أنه سيتصل بدولة النحاس باشا وبقية الزملاء تليفونيا ليحضروا إلى وزارة الخارجية ويتدبروا هذا الموقف الجديد . وفعلا اتصل بهم تليفونيا فحضروا على الأثر إلى وزارة الخارجية.

وقد اجتمع النحاس باشا والأستاذ مكرم بالمستر هندرسن فى غرفته وحاولا جهدهما إنقاذ الموقف، وفى نهاية المناقشة قال المستر هندرسن إنه ليس لديه حل جديد يقترحه بعد قرار مجلس

---

(١) هذه المذكرة ملحقة بهذا المحضر .

الوزراء وسأل دولة النحاس باشا عما إذا كان لدى الجانب المصرى حل آخر يقدمه فأجاب النحاس باشا ليس لدينا حل غير الذى سبق لنا أن اتفقنا عليه معكم بعد جهد جهيد .

ثم انصرف الفريقان على أن يجتمعا فى الميعاد السابق تحديده بالاتفاق بينهما وهو الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم نفسه ».

الرئيس	السكرتير
إمضاء : مصطفى النحاس	إمضاء : مصطفى الصادق

النص المتفق عليه

(فى يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩٣٠ للمذكرتين المقترح تبادلهما بشأن إصلاح نظام الامتيازات)

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة

فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من المعاهدة التى وقعناها اليوم تعترف حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن الأحوال التى يطبق فيها نظام الامتيازات فى الوقت الحاضر من حيث سلطة الحكومة المصرية فى التشريع للأجانب أو فرض الضرائب عليهم لم تعد ملائمة لروح العصر الحديث .

ولهذا . فإن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة على استعداد لأن توافق على أن تكون الموافقة اللازمة لتطبيق أى تشريع مصرى بما فى ذلك التشريع المالى على الأجانب من اختصاص الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة فى المستقبل وذلك فى غير حالة التشريع الخاص بتشكيل واختصاص المحاكم المختلطة نفسها فإنه لا ينفذ إلا بعد موافقة الدول .

وينحصر اختصاص الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة فى التحقق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث الذى يسرى على الأجانب والتحقق على وجه الخصوص من أن التشريع المالى لا يجحف بالأجانب بما فيهم الشركات الأجنبية .

أما نقل الاختصاص الذى تباشره المحاكم القنصلية الآن إلى المحاكم المختلطة وهو ما سيكون بالطبع خاضعا لأحكام الفقرة الثامنة من المذكرة المصرية المقدمة بتاريخ اليوم ؛ فإنه يستوجب إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بنظام المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك إعداد قانون جديد للمرافعات الجنائية وإصداره . وحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة مستعدة لأن تقبل فى تحقيق هذه الأغراض المبادىء التى أدت إليها المباحثات التى دارت فى هذا الصدد عام ١٩٢٠

وقد يصعب على بعض الدول أن توافق على نقل قضايا رعاياها المتعلقة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . ويجب أن يظل الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية مالم يتم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الأجنبية صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة .

وهناك مسائل معينة يجب الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة ولكن لا ضرورة الآن لأكثر من مجرد الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة "أجنبى" فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة .

والمسألة الثانية هى زيادة عدد موظفى المحاكم والنيابات المختلطة تلك الزيادة التى يقتضيها التوسيع المقترح لاختصاصها .

والمسألة الثالثة هى الاجراءات المتعلقة بمسائل العفو أو تخفيف عقوبة الأحكام الصادرة على الأجانب والإجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة عليهم .

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم أنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم . وهى التى أبلغتمونى فيها القواعد العامة التى تكون حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة مستعدة لأن تؤيد طبقا لها مساعى الحكومة المصرية فى سبيل الوصول إلى الاتفاق مع الدول على إصلاح نظام الامتيازات .

وإنى لسعيد أن أقرر أن الحكومة المصرية متفقة بوجه عام مع حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة على القواعد التى ينبغى أن يسير عليها إصلاح نظام الامتيازات .

على أنى أود ، مع ذلك ، أن يكون واضحا أن رغبة الحكومة المصرية فى عقد اتفاقات على هذه القواعد لإصلاح نظام الامتيازات . لاتمس بتاتا رغبتها فى تحقيق ماترمى إليه من إلغاء هذا النظام .

أما فيما يتعلق بإعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بنظام المحاكم المختلطة واختصاصها وبإعداد قانون جديد للمرافعات الجنائية . فإن الحكومة المصرية تسلم بأنها لن تحيد عن المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث الذى يسرى على الأجانب .

مشروع معاهدة

اتفق عليه فى ليل ٨/٧ مايو سنة ١٩٣٠ فيما عدا مادة السودان

إن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند ؛

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر ؛ رغبة منهما فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم ؛

واعتقادا منهما بأن هذه الأغراض تحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة وتحالف تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلة فى المستقبل ؛

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابا عنهما المفوضين الآتين :

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند عن بريطانيا العظمى وشمال ايرلندا .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر .

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما التام التى وجدت صالحة ومستوفاة الشكل قد اتفقا على ما يأتى :

(المادة الأولى)

انتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

(المادة الثانية)

بما أن مصر تنوى أن تطلب الدخول فى عضوية عصبة الأمم. فإن صاحب الجلالة البريطانية يعترف بحقها كدولة مستقلة ذات سيادة بأن تصبح عضوا بالعصبة عند قيامها بأحكام عهد العصبة.

(المادة الثالثة)

يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد .

(المادة الرابعة)

يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ، وعلى ذلك يتعهد صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل نفوذه لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالية إلى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بحيث تصان مصالحهم المشروعة .

(المادة الخامسة)

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

(المادة السادسة)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

(المادة السابعة)

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى موقف ينطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

(المادة الثامنة)

إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام المادة السابعة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر — مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة الآتى ذكرها على الدوام — يقوم

فى الحال بإنجاده بصفته حليفا . وتحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . وبناء على هـذا فالحكومة المصرية هى التى تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة.

(المادة التاسعة)

بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات، كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية. فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القنال وسلامتها التامة . يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بجوار الإسماعيلية فى المنطقة المحددة بالمذكرة الملحقة من القوات ما لا يزيد عن العدد المتفق عليه فى تلك المذكرة وذلك بقصد ضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية . ولهذا الغرض نفسه ينقل مستودع قوة الطيران الملكية من أبى قير إلى بور فؤاد . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة الرابعة عشرة . إذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين على ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة فإن ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الأمم .

(المادة العاشرة)

يقوم بتمثيل صاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلالة ملك مصر، وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

المادة الحادية عشرة (مادة السودان)

(المادة الثانية عشرة)

لا يقصد بهذه المقترحات ولا يمكن أن ينبنى عليها بحال أى إخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التى يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق تبذ الحرب الموقع عليه بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

(المادة الثالثة عشرة)

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

(المادة الرابعة عشرة)

فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة . يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما . فى مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يكون ملائما فى الظروف السائدة حينذاك وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم .

ومع ذلك . ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه .

(المادة الخامسة عشرة)

تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعد ، باتفاق الطرفين ، إذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك فى مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة .

(المادة السادسة عشرة)

يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وتسجل فى عصبة الأمم بالطرق المرعية . وإقرارا بما تقدم ... الخ .

البيان الذى ألقاه دولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء

عقب عودته من المفاوضات على كل من المجلسين بجلستيهما المنعقدتين فى ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠

بناء على التفويض الكريم الذى منحه البرلمان للحكومة ، سافر الوفد الرسمى إلى لندره مزودا بثقة الأمة وممثليها ، ومشمولا برعاية مليك البلاد ، للدخول فى مفاوضات ودية مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها .

وإنى لسعيد أن أشيد هنا بما لاقاه الوفد من حفاوة ومودة طول مدة بقائه فى انجلترا ، وأن أعلن أن تلك الروح الطيبة التى حدت بالحكومة البريطانية إلى اقتراح عقد معاهدة ودية مع مصر ، ظلت متجلية فى جميع أدوار المفاوضات مما كان له أكبر أثر فى توطيد صلات المودة والاحترام بيننا وبين جناب المستر هندرسن وحضرات زملائه ومساعديه ، بل فى تخطى كثير من العقبات والسير فى سبيل النجاح شوطا بعيدا .

والواقع يا حضرات الشيوخ (النواب) ، أن كلا الفريقين — الإنكليزى والمصرى — بذلا من الجهود الصادقة المتواصلة ما أمكن معه الوصول إلى حل عادل شريف فى المسائل الخاصة بمصر ، عدا النذر القليل منها ، مما ظل باقيا تحت البحث .

ولكنا مع الأسف لم نصل إلى اتفاق على مسألة السودان يصون حقوق البلاد المقدسة ، ومصالحها الحيوية .

وسيوزع على حضراتكم فى أقرب وقت مستطاع كتاب أخضر يشمل تفصيلا لمجريات المفاوضات وتطوراتها .

ولقد كان قطع المفاوضات وديا للغاية . بحيث افترق الطرفان على عقيدة ثابتة ، وهى أن المستقبل القريب كفيل بتحقيق ما فاتهما من تفاهم على تلك المسألة الحيوية ، وأن نية الوصول إلى اتفاق عادل لن يزيدها وقف المفاوضات إلا صلابة واستمرارا .

وإن صلات المودة بين الحكومتين والشعبين لن يزيدها ما تبادلناه من الصراحة والتفاهم إلا إخلاصا وصدقا .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأعلن عظيم تقديرى وشكرى لحضرات زملائى من أعضاء الوفد الرسمى الذين كانوا خير عون لى فى مهمتنا الخطيرة ، ولحضرات المستشارين من النواب والموظفين والعسكريين ، ولجميع الموظفين الآخرين الملحقين بالوفد ، فقد كان الجميع بما بذلوا من جهد ، وما عانوا من مشقة جديرين حقا بتمثيل مصر وشرف خدمتها .

وإنى ليعجزنى أن أعبر عما يخالج نفسى من آيات الشكر ، وعرفان الجميل ، لتلك الأمة المصرية المجيدة على اختلاف هيئاتها وطبقاتها التى غمرتنى وإخوانى فى استقبالها إيانا بفيض من حبها وعطفها وحماستها ، فكان فى ذلك تأييد كريم للمسلك الحكيم الذى توخيناه فى الدفاع عن حقوقها والذب عن كرامتها .

وإنى لأبتهل إلى الله تعالى أن يوفقنا جميعا إلى خدمة قضية مصر العادلة والسير بها إلى الأمام دواما فى ظل جلالة مليك البلاد ، الذى حبانا ، ولا يزال يحبونا ، بعطفه الكريم ورعايته السامية .

٨ — محادثات

اسماعيل صدقى — جون سيمون

محضر ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٢
ترجمة

كان حافظ عفيفى باشا قد أبدى اقتراحا فى أحد خطاباته المتعلقة بالمحادثات مع وزارة الخارجية الإنجليزية قال فيه بصدد إمكان استئناف المفاوضات بين البلدين : إن مقابلة — ولو عن طريق الصدفة — بين رئيس الوزارة المصرية والسير جون سيمون قد تكون ذات فائدة كبرى .

فلما قررت السفر إلى أوربا صيف هذا العام سارعت بتذكير عفيفى باشا باقتراحه ، ووجهة نظره إلى أن "جنيف" قد تكون أنسب البلاد لمثل هذه المقابلة .

ولقد وصلنى فعلا تلغراف من عفيفى باشا ، بيودابست فى ٢٩ أغسطس ينبئنى فيه أن السير جون سيمون — الذى لم يكن قد تمكن من الاتصال به شخصيا حتى الآن نظرا لتغيبه طويلا عن لندن — أخبره أنه لن يكون سعيدا لمقابلتى فحسب بل " إن ذلك يهمه جدا " وأن هذه المقابلة يمكن أن تتم فى ٢٠ أو ٢١ سبتمبر بمدينة جنيف .

وكان من جراء ذلك تأخير يوم عودتى لمصر ، ولما تفضل جلالة الملك بالموافقة على هذا التأخير قررت مد أيام إقامتى بالخارج تبعا لذلك .

وقبل حلول الموعد المحدد ببضعة أيام ، استدعيت عفيفى باشا للحضور لأنه كان عليه أن يقدمنى من جهة للسير جون سيمون ، ومن جهة أخرى أن يعاونى فى محادثات ، من شأنه بعد ذلك أن يتابعها بلندن .

وعند ما حضر عفيفى باشا إلى جنيف أبلغنى أن المستر رونالد السكرتير الخاص للسير جون سيمون سيخابره مساء اليوم الذى يسبق حضور الوزير عن الموعد الذى يمكن هذا الأخير أن يقابلنى فيه ، سواء لتناول الغذاء أو العشاء .

واتفقت مع عفيفى باشا على أن يتولى بنفسه توجيه هذه الدعوة لأمكنه من عمل التعارف ، وليكون حضوره معنا أمرا طبيعيا إذا ما انتهت المأدبة .

وتوجه المستر رونالد إلى القنصلية صباح اليوم الذى حضر فيه السير جون سيمون إلى جنيف وقال لعفيفى باشا إن السير جون خصص لى مساء يوم ٢١ وأنه يقبل عن طيب خاطر دعوته لتناول العشاء .

و بعد ظهر يوم ٢١ أبلغ سير جون عفيفى باشا أنه قد يسره أن يحضر هذه المأدبة المستر إيدن الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية والموجود بجنيف لمؤتمر نزع السلاح ، وهذا يدل صراحة على أن الوزير يرغب فى أن تصطبغ المحادثة بصبغة شبه رسمية ، مما أرضانى بعض الشىء لما ستتخذه تلك المحادثة من صفة أكثر جدية .

وقد أقيمت مأدبة العشاء فى صالون خاص بفندق البرج ، وحضرها علاوة على شخصى وعفيفى باشا كل من السير جون سيمون ، والمستر إيدن ، والمستر رونالد — ونظرا لما يتصف به الساسة البريطانيون من حب التكتم الشديد دفعنى ذلك إلى عدم دعوة حضرة صاحب المعالى فخرى باشا إلى هذه المأدبة لأن حضور مصرى ليس له اتصال بموضوع المفاوضات قد يجعل الوزير الإنجليزى أشد تحفظا ، وهذا لا يتفق والغرض الذى رميت إليه ، وقد شرحت ذلك لفخرى باشا فسلم بوجهة نظرى ووافق عليها .

ولم تبدأ المحادثة السياسية إلا بعد تناول العشاء . وكنت فكرت أن أبدأ الحديث أول الأمر ولكن السير جون سيمون قد سبقنى إليه ، فقال إنه سعيد بالتعرف على رجل من رجال الدولة عرف اسمه فى لندن مشفوعا بشهرة الرجل الإدارى ، وله سمعة ذائعة كرجل مالى ، وكرجل أمكنه إعادة النظام فى بلده وأضاف إلى ذلك بأن قال إن تقارير السير برسى لورين تتضمن ما يفيد ذلك والسير برسى يعد فى انجلترا بين الرجال الدبلوماسيين الذين يحررون تقاريرهم بأكثر ما يمكن من الوضوح والجلاء .

فشكرت للسير جون حسن تقديره ، وذكرت له أنى قبل الدخول فى الموضوع الذى يشغلنى يهمنى أن أدلى إليه بتصريحين ، الأول هو شكر الحكومة المصرية للقرار الذى اتخذته أخيرا وزارة الخارجية الإنجليزية فى صدد مسألة كوبون الدين العمومى — أما الثانى فهو الاعتراف بالجميل لممثل حكومة بريطانيا العظمى فى مصر السير برسى لورين لما يتصف به من السجايا والذى كان لسياسته الرشيدة ومجهوده الشخصى أبعد الأثر فى توثيق عرى الروابط بين بلدينا .

وقد شكرنى على العبارات الموجهة إلى شخص السير برسى ، ذاكرا أنه يقدر فيه هذه الصفات ، وقال فيما يتعلق بمسألة الدين إنه ليس ملما بالموضوع كل الإلمام نظرا للفترات القصيرة التى أمضاها بلندن فى الأيام الأخيرة ، وهذا مالم يستطع معه أن يخصص للمسألة المصرية إلا الوقت الكافى فقط للاستعداد للمحادثات التى قد تتم بينه وبينى ، وأضاف إلى ذلك بأن قال إنه سيهتم شخصيا بمسألة الدين العمومى بمجرد عودته إلى لندن .

وقد بينت له عندئذ أنه يخيل لى أن هناك قرارا قد اتخذ فى هذا الصدد لأن المندوب السامى بالنيابة قد أبلغ الحكومة المصرية بهذا القرار ولكى أترك فى نفسه الأثر الذى أريده أبديت له الملاحظة التالية : إن مصر توجد فى الواقع فى حالة غريبة بعيدة عن العدل كل البعد — فبينما تحول الدول الغنية ديونها وتدفع أقل مما عليها ، وفى الوقت الذى تمتنع فيه الدول الفقيرة عن الدفع — يطلب إلى مصر وحدها أن تدفع أكثر مما عليها . ولقد أظهر كل من السير جون والمستر إيدن فى جلاء أن هذا الدليل قد أثر فيهما وأنه غير قابل للنقد .

وهنا وجهت الحديث إلى صلب المسألة السياسية وتكلمت طويلا فيما لا يخرج معناه عن المذكرة الموافقة بهذا ، والتى كنت أعددتها من قبل بقصد تسليمها إلى السير جون سيمون عند نهاية المحادثة [1] .

وهنا تناول السير جون الحديث وبدأ بما يأتى : " لا تعتقدوا أن المسألة المصرية تعتبر من المسائل الثانوية بالنسبة لنا . بل إنها ذات أهمية كبرى . ويسرنا لو أتيح لنا حلها كما هى الحال فى جميع المسائل التى تهم الإمبراطورية . نعم وإن كانت المسألة المصرية ليست بشائكة كما تقول ولكن الفضل يرجع إليك فى توطيد النظام فى مصر ، وأن الأمور تجرى فى مجراها الطبيعى وأن علاقاتنا معكم على أحسن ما نكون " .

وعلى سبيل المزاح — لأن المحادثات مع الإنجليز مهما كانت جدية يجب أن يتخللها شئ من التفكهة — قلت للسير جون " إنى مسرور بما ذكرته لى . لأنى خشيت أن ما يسود مصر من الهدوء قد ينقلب عليها . ذلك على عكس ما جاء بالمثل القائل . سعداء تلك الشعوب التى ليس لها تاريخ " ولقد ضحك كثيرا هو ووكيل وزارته من هذا المثل الذى تعمدت ذكره .

وهنا دخل فى صميم الموضوع فى لهجة جدية مبتدئا قوله بما يأتى :

لقد تحدثنا فعلا عن عدم صلاحية النظام القائم فى مصر الآن للتفاوض معنا . غير أن ما ذكرته الآن فى هذا الصدد هو معقول جدا . كما وأن تقارير السير برسى تؤيده — ولذا فيمكننى أن أقول لك على الفور إنه لم تعد هناك أية صعوبة فى المفاوضة مع حكومة صدقى باشا — بل إن الأمر على عكس ذلك فقد يسر بريطانيا العظمى أن ترى إمضاءكم ممهورة على اتفاقية . لأننا نعرف الآن الشخص الذى نتعامل معه وأن قيمة الاتفاقية ، كما تقول ، تقدر بقيمة من يقوم على تنفيذها ، ولقد سرنى ما علمته فى هذه المناسبة من السير برسى أن الملك يرغب أيضا فى هذا الاتفاق وأنه يؤيد سياستكم وأنك متمتع بثقته . وهذه العوامل نعتبرها دليلا حسنا وبشير نجاح .

---

(١) وقد يكون من الأوفق قبل الاسترسال فى قراءة هذا المحضر أن تأخذ علما بالمذكرة وإلا كان من الصعب متابعة المحادثة .

وأضاف قائلا إنى أريد الآن أن أحدثك عن الاتفاق نفسه : إنى أعتقد شخصيا أن مشروعى الاتفاق لستى ٢٩ و ٣٠ يجب اتخاذهما أساسا للمفاوضات المقبلة . وهناك مسائل سلم بها كانتهاء الاحتلال البريطانى والتحالف بين البلدين والمساعدة على إلغاء الامتيازات وقبول مصر فى عصبة الأمم غير أنه يجدر بى إبداء تحفظين اثنين : الأول خاص بالنقط العسكرية والثانى بالسودان — ويلوح لى أن السلطات الفنية عندنا لها بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التى تتخذ لإقامة الجنود — فمن المسلم به أنها ستجلو عن المدن ولكن أين تعسكر ؟ وهذه المسألة مازالت تحتاج إلى المناقشات — أما بخصوص السودان فيجب فى الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالإدارة الحالية القائمة فى السودان — فإذا ما سلم بهذا المبدأ فيمكن البحث عن الوسائل التى يستطاع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية فى السودان .

فأجبت أنى لست الآن فى مركز أستطيع فيه إبداء ملاحظات تفصيلية عن النقطتين اللتين أثارهما الوزير ، لأننا لا نتفاوض الآن ، غير أنى لا أريد ترك هذه التحفظات تمر دون أن أصرح فيما يتعلق بالنقطة الأولى أن مصر لا تستطيع الرجوع إلى الوراء فى المسائل الأساسية التى اكتسبتها وإنى كما أتيح لى ذكره فيما تقدم لا يجوز إعادة البحث فى المسائل التى تم الاتفاق عليها إلا لإيضاحها أو تحسينها — وأن الحكومة التى أتشرف برئاستها اليوم والتى بيدها مقاليد مصر، لهى أكثر الحكومات المصرية رغبة عن قبول أقل مما سبق عرضه على الحكومات الأخرى . أما بخصوص مسألة السودان فما زالت بكرا تتطلب كل مناقشة حول أساس النظام المزمع إدخاله فيه . وأريد أن أوجه النظر فى هذا الصدد إلى أن ميزة المحادثات الشبيهة بالرسمية إذا جرت بالقاهرة هى أنها ستدور حول تبادل وجهات النظر على النقط الجديدة التى يمكن إثارتها من الطرفين والتى تحتاج إلى دراسة تفصيلية .

فرد على قائلا : أنه يسلم جدلا بالملاحظات التى أبديتها غير أن كل مفاوضة قد تتطلب مزايا فى مقابل أخرى بحيث تكون وحدة كاملة يرضاها الطرفان فكل رغبات جديدة تبديها انجلترا عن بعض المسائل يقابلها مزايا تمنح لمصر عن مسائل أخرى ، وأنه فضلا على ذلك يرى فى الاقتراح الخاص بإجراء محادثات شبه رسمية فى مصر اقتراحا معقولا .

ثم انتقل إلى مسألة المفاوضات نفسها والوقت الذى تبدأ فيه ، فسلم مبدئيا بضرورة إجراء هذه المفاوضات فى الوقت المناسب وفى أقرب فرصة ممكنة ، وأضاف إلى أنه سيرجع فى هذا الأمر إلى الوزارة البريطانية لكى تدور المفاوضات التمهيدية وشبه الرسمية فى مصر بين المندوب

السامى و بين رئيس الوزارة المصرية — وفى اعتقاده هو أن محادثات مصر يمكن إجراؤها فى الشتاء القادم وقال إنه سينتهز أول فرصة ليتحدث فى ذلك إلى زملائه و بخاصة رئيس الوزراء، كما أنه سيتباحث فيه مع السير برمى قبل عودته لمصر — وقد وعد السير جون سيمون أنه سيتباحث كذلك مع رئيس الوزراء فى شأن الطلب الذى تقدمت به والذى يرمى إلى إرسال تبليغ رسمى من الحكومة البريطانية تسلم فيه بمبدأ استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية الحالية، وسيتصل بالسير برمى بالاتفاق على صيغة هذا التبليغ والوقت المناسب الذى يرسل فيه .

وقد كان الحديث وديا تسوده الثقة من أوله إلى آخره، وكنا نشعر بمبلغ الاحترام الذى يكنه السير جون سيمون نحو النظام القائم فى مصر، وفى اعتقادى أنى تركت فى نفسه أحسن الأثر، وقد طلبت إليه أن يبلغ عفيفى باشا — الذى كلف بمتابعة مسألة المفاوضات — كل ماقد يستجد من التقدم فى شأن المسائل التى كانت موضوع محادثتنا بعد أن يتم بحثها والتشاور فيها مع زملائه وقد وعدنى بذلك مسرورا .

وعندئذ سلمته المذكرة المكتوبة وقلت له إنها تحوى روح الآراء التى شرحتها لكى يرجع إليها عند بحث المسألة فشكرنى على ذلك .

ثم تكلمنا فيما يجب تبليغه للجمهور عن نتيجة هذه المقابلة واقترحت عليه أن يكتفى بذكر أن المقابلة كانت ودية مرضية . فوافق على ذلك وأضاف بأن إذاعة المسائل التى كانت موضوع حديثنا قد تضر القضية التى نعمل من أجلها . فأمنت على قوله ووعدته بالاحتفاظ بسرية الحديث كل الاحتفاظ .

وافترقنا فى الساعة العاشرة والدقيقة ٢٠ مساء .

وفى اليوم الثانى تلقيت دعوة لتناول الشاى عند اللادى سيمون وكنت قد أرسلت إليها قبل ذلك وردا و بعضا من فاكهة المانجو وصلتنى من مصر فشكرتنى على ذلك كثيرا — وقد ضمت حفلة الشاى نفس الأشخاص الذين دعوا بالأمس لمأدبة العشاء وزاد عليهم اللادى سيمون ومسز إبدن ولم نتكلم فى السياسة مطلقا . إلا أن السير سيمون قد سر كثيرا عند ماقلت له إن المذكرة الإنجليزية التى أبلغت إلى ألمانيا بخصوص المساواة فى التسلح كانت متينة شكلا وموضوعا — وكان مجرى الحديث أثناء الشاى فكها تخلله النكات — و بعد الفراغ من تناول الشاى استأذنت من الوزير وزميليه فى الانصراف وعدت إلى مصر فى صباح الغد .

وفى ظنى أن مسألة الاتفاق مع بريطانيا العظمى قد خطت بفضل هذه المحادثة خطوة كبيرة

مذكرة

(قدمت إلى السر جون سيمون فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٢)

(ترجمـــة)

١ — إن السبب الذى يجعلنى أطلب إلى سعادتكم أن أكون البادىء فى الكلام هو أنى أرى من واجبى أن أعرض المسألة عليكم من الوجهة المصرية لأستوفى مالديكم من البيانات . وإن كان للطرفين مصلحة كبرى فى الوصول إلى اتفاق إلا أن هذا الاتفاق يكاد يكون لمصر محور سياستها الخارجية بينما هو لا يخرج بالنسبة لبريطانيا العظمى عن كونه غاية بين شتى الغايات التى ترمى إليها

٢ — وستتناول هـذه المذكرة الموضوع من حيث الجوهر وبدون تحيز وسيكون مختصرا نظرا لضيق الوقت الذى يمكن للوزير البريطانى أن يخصصه لحديث يكاد يكون عرضيا .

٣ — يقولون إنى أتعجل الوصول إلى اتفاق . ومهما كان للبلدين من مصلحة فى تذليل مصاعبها المشتركة فى أقرب وقت إلا أن التعبير الصحيح لما أكنه فى هذا الشأن هو أنى على الرغم من رغبتى الشديدة فى إبرام معاهدة فإنى لا أريد المفاوضة إلا فى الوقت الملائم المفيد ، فالمفاوضة فى وقت يساء اختياره لا ينتج عنها — وعلى الأخص بالنسبة لمصر — إلا المضار .

٤ — وبودى لو أدرك الوزير أن مفاوضات تمنى بحبوط جديد من شأنها أن تضر كثيرا بما بين البلدين من علاقات وتعرض الأمن الداخلى فى مصر للخطر الشديد . فمن الجنون أن تعرض مصر نفسها إلى مثل هذه المجازفة .

٥ — إلا أن اليوم الذى يبدو فيه أن المفاوضات قد تؤدى إلى نتائج موفقة . يكون الطرفان قد أساءا إلى المصالح العامة الموكولة إليهما إذا ما أهملا الفرصة السانحة لاستئناف المفاوضات .

٦ — وإنى فى هذا الصدد أدرك تماما أنه مع عدم استقرار الحالة السياسية والاقتصادية التى تسود العالم فى الوقت الحاضر . وإزاء المصاعب الحادة التى تواجهها الآن السياسة البريطانية فلا يكون من سداد الرأى طلب فتح المناقشة على الفور فى المسألة المصرية ، ولكن أليس فى الإمكان — على الأقل إذا ما سلم بمبدأ الدخول فى مفاوضات — تمهيد الأسس . حتى نقترب بقدر الإمكان من اليقين بالنجاح ؟ وأن الطريقة المتبعة فى المؤتمرات العالمية من حيث أنه تسبقها فى العادة اجتماعات للدراسة التمهيدية من شأنها أن تؤيد هذه النظرية السليمة .

٧ — وهناك عاملان من شأنهما أن يسهلا إلى حد بعيد عملية التمهيد هذه :

(ا) أن أغلب المسائل التى ستدور حولها المناقشة — إن لم تكن كلها — قد تم الاتفاق عليها مبدئيا فى المفاوضات السابقة ، فإذا ما أعيد النظر فيها فإنما يكون ذلك لاستزادة الدقة فى تدوينها .

(ب) يمكن الشروع فى محادثات مفيدة ذات صبغة شبه رسمية بالقاهرة بين رئيس الحكومة المصرية والمندوب السامى البريطانى فهذه المحادثات تتيح للطرفين فرصة زيادة التفاهم فى جو أكثر هدوءا . يلائم الظروف الملابسة التى قد تطرأ عند البحث ويجعلنا من جهة أخرى نوفر على انجلترا وقتا قد تفضل تخصيصه لمسائل أكثر أهمية .

٨ — وقد يتساءل البعض عن المصلحة المباشرة فى إجراء مفاوضات على وجه السرعة ، أليست البلد فى هدوء ؟ ألا تتولى أمورها أداة مصلحية موفقة ؟ ألا تسير العلاقات البريطانية المصرية فى انسجام ووئام بفضل سعى حكومة ترسمت لها خطة صون الصداقة بين البلدين ؟

٩ — كل هذا مقطوع بصحته ، إلا أن تلك النتائج السارة التى لم تجن اليوم إلا بعد جهود متواصلة وكفاح داخلى مضن ستكون ، إذا ما أبرمت المعاهدة ، النهاية الطبيعية لحالة دائمة مستقرة . وقد يغيب عن ذهن الوزير أن الحالة الراهنة تستغلها أحزاب المعارضة فى مصر وتقيمها دليلا على عدم الاستقرار السياسى . فتشط فى سياستها كل الشطط .

١٠ — إلا أنه بصرف النظر عن هذه الاعتبارات ، وعلاوة على أن كل المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ [1] من شأن التمادى فى تأخير حلها أن يتسبب عنها فى كل لحظة — وقد وقع ذلك فعلا — مواقف يؤسف لها . لا يكون من الميسور تفاديها إلا باتباع سياسة رشيدة حكيمة فإن هناك من المصالح المادية والأدبية ما لا تحتمل الإبطاء .

١١ — وأخص بالذكر بادئ ذى بدء مسألة الامتيازات . وهى مسألة خطيرة ، فمن تحصيل الحاصل أن نطيل فى تفصيل عواقبها الوخيمة فى نمو مصر ماديا وأدبيا . تلك العواقب التى قد تحققت الحكومة البريطانية نفسها من مضارها من زمن بعيد ، فالاتفاق الذى قد يبرم مع بريطانيا العظمى يجب أن ينص فيه على أنها ستستعمل ما لها من نفوذ لدى الدول صاحبات الامتيازات ليحل نظام جديد أكثر ملاءمة لمصر محل النظام الحالى الذى تقر بريطانيا العظمى بأنه أصبح لا يتفق وروح العصر الذى نعيش فيه وحالة مصر الحاضرة . ومن ثم فكل إرجاء للاتفاق يعرضنا إلى استمرار حالة لم يعد لنا قبل على احتمالها ، وعلاوة على ما تقدم فإن إلغاء قيود الامتيازات

(١) هذا التصريح لم يخرج عن أنه تسوية وقتية لحالة كانت فى الواقع حالة أزمة سياسية حقيقية . وكان فى نية الحكومة البريطانية نفسها أن يعقب التصريح عاجلا اتفاق نهائى بين البلدين وقد انقضت عشر سنوات ولم يخرج الاتفاق إلى حيز الوجود .

بالنسبة للتشريع المالى قد أصبح ضرورة ملحة منذ أن اشتدت وطأة الأزمة الاقتصادية وحل الكساد المالى . إن القيود وشتى الإجراءات البطيئة التى تعترض هـذا التشريع تشل مساعى الحكومة النافعة وتنال حتى من مصلحة أولئك الذين ترمى الامتيازات إلى حمايتهم .

١٢ — أما من الوجهة الأدبية وبالنسبة لمكانتنا فى العالم — وبخاصة العالم الشرقى — فمن المؤلم لمصر أن يرجأ قبولها فى عصبة الأمم أكثر من ذلك فهناك بلاد أقل استحقاقا منا انتظمت فى الجمعية . أما نحن فقد أوقفنا عند عتبة بابها بدعوى أن مسألة انضمام مصر إلى عصبة الأمم منصوص عليها فى مشروع الاتفاق ، فلهذا جاز القول أن مصر — بحكم مركزها الخاص — ليس لها أن تدخل بصفة جدية فى المشاكل السياسية العصبية التى تتناولها مناقشات عصبة الأمم فإن هناك من المسائل الاجتماعية والصحية والمالية والاقتصادية مما يدخل فى اختصاص الجمعية أو فيما تعنى به ما له بالنسبة لنا أهمية حيوية لا تقل عن أهمية هذه المسائل بالنسبة لسائر البلاد الأخرى .

١٣ — ولأنتقل الآن إلى موضوع أكثر دقة . فإذا ما تعرضت له فما ذلك لأنى أعتقد أنه قد يؤثر على وجهة نظر الحكومة البريطانية من حيث تحديد موعد الدخول فى المفاوضات . بل لأن البعض قد أثار مخاوف وشكوكا من حيث صلاحية اتفاق قد يبرم مع ممثلى النظام السياسى القائم الآن فى مصر وكل ما أرمى إليه هو إزالة هذه المخاوف والشكوك لصالح مفاوضات يجب أن تقوم على الصراحة وأن تسودها الثقة المتبادلة .

١٤ — لا أريد الإفاضة فى إظهار الناحية الخداعة لحجة قد تستند على استقرار أو عدم استقرار النظام الذى يقوم فى بلد يراد الاتفاق معه . فقد سبق لبريطانيا العظمى أن تفاوضت مع حكومات مصرية لم يكن لها من القوة والرسوخ ما للنظام الحاضر . فبريطانيا العظمى وشأنها فى ذلك شأن غيرها من الدول لم تكف — ولا سيما فى الآونة الحاضرة — عن المفاوضة مع شتى الحكومات بصرف النظر عن أنظمتها . وللوزير البريطانى من حسن الفطنة ما يغنينى عن ذكر أمثلة حديثة . قد يكون من الجرأة ذكرها .

١٥ — وغنى عن الذكر أن قيمة الاتفاق إنما هى فى مراميه وهى الفوائد التى تنجم عنه وفى الحلول التى يصل إليها بحيث لا ينقضه الرأى العام إلا إذا لم يجد فيه ما يرضيه . ولم يفترض بحال من الأحوال أن نظاما قائما بمصر — مهما يكن شأنه — يستطيع أن يهمل الإلحاح فى الحصول على أقصى ما يمكن من المزايا .

١٦ — هذا وأرى من واجبى أن أطمئن الوزير البريطانى على ما للنظام الحاضر من قوة واستقرار وإنى أؤكد له ذلك وأنا شاعر بما على من مسئولية . فمصر لا تخضع اليوم لنظام دكتاتورى مفروض عليها قابل للزوال . وهى ليست أيضا بالبلد ذى المظاهر الدستورية . فقد يحكمها فى الواقع

زمرة من الأفراد لا رقابة عليهم (Oligarchia) فربما كان الحال كذلك فى عهود أخرى فمصر — لاتتمتع بدستور منسجم الأوضاع فحسب بل إن حرية الرأى مكفولة تماما فى حدود القانون مادام لم تدع إلى الخروج على النظام أو الإخلال بالأمن .

١٧ — إن شعورى بما على من تبعات سبق أن عبرت عنها فيما تقدم . من شأنه أن يمنعنى عن الشروع فى عمل قد يؤدى حبوطه إلى اضطراب النظام الصالح الذى تتمتع به البلاد، ولم أكن والحالة هذه لأعرضه إلى مجازفة خطرة . أما الآن وأنا شاعر بما لهذا النظام من قوة تحميه من كل ما يجعله عرضة للاعتداء، فأرى من واجبى أن أتوج هذا العمل بتركيز نظام البلاد وذلك بتحقيق الاتفاق المنشود . وكل ما سبق من توكيدات، هى حالة بعيدة كل البعد عن الغموض بل هى على عكس ذلك تبدو للعيان لسكان مصر من مصريين وأجانب . وأعتقد أن فى وسع ممثليكم الرسميين ورعاياكم أن يشهدوا بهذه الحالة التى تبعث إلى الاطمئنان وتشعرهم بالفائدة التى تنتج عن اتفاق مقبل .

١٨ — وأود أخيرا أن أتقدم بملاحظة ختامية . لاتقف مصلحة البلدين عند حد إبرام اتفاق إنما تمتد أيضا إلى تنفيذه بإخلاص وبروح مشبعة بالصداقة الحقة . وأنى أترك للوزير البريطانى أن يقدر ما إذا كان عهد يمتاز بالحكمة والنظام والكفاية لايكون أحق العهود بتحقيق هذا الغرض .

١٩ — وبناء على ماتقدم أطلب من الوزير البريطانى أن يشاطرنى الرأى :

(أ) بأن إبرام إتفاق فى أقرب وقت مع مصر هو من الأغراض الجديرة بالاعتبار من جميع الوجوه .

(ب) بأنه إلى أن يحين الوقت المناسب للدخول فى المفاوضات الرسمية يكون من المستحسن تمهيد الطريق ، والاستفادة فى الوقت للشروع فى محادثات شبه رسمية .

(ج) بأن تحديد تاريخ للمفاوضات النهائية يكون بالاتفاق بين الحكومتين . مع مراعاة مصالح الطرفين ، ومراعاة أن هناك من المسائل ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لمصر ماتتطلب حلا سريعا . فنظرا للتعليقات المغرضة وللأخبار المتضاربة التى تتناقلها بعض الدوائر بمناسبة استئناف المفاوضات بين بريطانيا العظمى ومصر فقد يكون من المرغوب فيه إصدار بلاغ يطمئن المصريين ويزيل ما بنفوسهم من مخاوفهم .

القسم الرابع

التحالف مع مصر

١ — معاهدة سنة ١٩٣٦

(١) كتاب الجبهة الوطنية إلى المندوب السامى

حضرة صاحب السعادة المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى

١ — حرص المصريون دائما منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر وانجلترا بتحديد علاقاتهما، وحل المسائل المعلقة بينهما وقد قوى أملهم فى إتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ إلى نصوص رضيها الطرفان وأوشكا أن يوقعاها لولا خلاف حصل فى اللحظة الأخيرة أدى إلى عدم توقيعها .

٢ — ويرجع حرص المصريين على إتمام الاتفاق إلى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم . فإن عدم إتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وانجلترا من حين إلى حين ، ولا شئ أحب إلى مصر من أن تجتنب كل سبب يدعو إلى هذا الاحتكاك الذى يفسد جو العلاقات بين الدولتين وعدم إتمامه يعوق تقدم مصر ويضع العقبات فى سبيل رقيها . ومن الأمثلة على ذلك :

(ا) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر حائلة بينها وبين حق التشريع المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعا، مع أن حريتها فى هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا .

(ب) وجود إدارة أوروبية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية .

(ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها .

(د) حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية. ومن دخولها عضوا فى عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم فى خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة .

وليست هذه إلا بعض الآثار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية إلى حرص المصريين على المسارعة إلى إبرامها .

٣ — وفضلا عن هذه العقبات التى تقف فى سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالها وحريتها فإن بقاء المسائل المعلقة بغير حل قد كان من الأسباب التى أدت إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد ، وأدى ذلك فى كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين فى مصر على السواء .

٤ — ومنذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة فى هذا العام . ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة . فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم إلى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها . وقد اشتركت مصر فى هذه الأزمة بالفعل منذ لبت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا ، كما اتخذت انجلترا أراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ . وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بمد المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته إلى الجهات التى تقتضيها الظروف .

٥ — وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله واثقا بأن التعاون الصادق مع انجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت مفاوضات سنة ١٩٣٠ إلى تقرير نصوصها وليس فى عقد هذه المعاهدة ما يشغل انجلترا لعدم الحاجة إلى مفاوضات جديدة تحتاج إلى مجهود ذى بال .

٦ — ولو كان فى إبرام المعاهدة بعض ما يشغل انجلترا فى الظروف الحاضرة التى كثرت فيها مشاغلها بسبب الأزمة الدولية فإن يبرر ذلك عدم إبرامها فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلا أن تطلب من انجلترا إبرام معاهدة رضيتها وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها .

٧ — لاشك إذن فى أن حرص المصريين على إبرام المعاهدة ، واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع انجلترا فى الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص لهذا الغرض . يرجعان إلى أن الاتفاق بين الدولتين حيوى بالنسبة لبلادهم . مزيل لما يقوم من العقبات فى سبيل حريتها ورخائها وتقدمها . ومادامت نصوص المعاهدة التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم . فإن عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة وإخلاص .

٨ — ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر إقبالا على التعاون مع انجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمحالفتهم ولكانت مصر فى موقف يجعل تعاونها مع انجلترا أقوى أثرا مما هو الآن لاسيما ونصوص المعاهدة تكفل لانجلترا فى حالة الحرب أو خطر

الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ، ويدخل فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها كما تنص على تعاون مصر وانجلترا تعاون حليفتين (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق) .

٩ — لهذا يرجو الموقعون من سعادتكم ، باعتبارهم ممثلى الشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية ، أن تتفضل فتبلغ الحكومة البريطانية طلبنا أن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات هندرسن — النحاس فى سنة ١٩٣٠ وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ،

مصطفى النحاس　　محمد محمود　　إسماعيل صدقى　　حمد الباسل

يحيى ابراهيم　　عبد الفتاح يحيى　　حافظ عفيفى

وقد ردت الحكومة البريطانية على خطاب الجبهة الوطنية بمذكرة وتبليغ شفوى هذا نصهما :

(٢) مذكرة

دار المندوب السامى

تحريرا فى القاهرة فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٦

رقم ٣٦/٥٩/٧ .

١ — أعرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة فى الكتاب الذى بعثوا به إلى سعادة المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبتهم فى أن تصرح حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط التى وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن — النحاس فى سنة ١٩٣٠ وتسوية المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التى سادت تلك المفاوضات .

٢ — فلكى يمتنع أى سوء تفاهم محتمل فى المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير إلى المبدأ الأساسى الذى يقضى بأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تفض إلى اتفاق نهائى . وأن تصرح بأنها فى الوقت

الذى تريد فيه أن تصل إلى إبرام معاهدة برمتها . ليس فى وسعها قبول التقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها . أو أى مفاوضة أخرى لم تنته إلى اتفاق .

٣ — نرجو أن يكون مفهوما بجلاء أن هذا التصريح لا ينطوى على بواعث سياسية خفية . وإنما الغرض الوحيد منه هو تجنب أى سوء تفاهم قد ينشأ عن العبارات المقتبسة من الكتاب الذى وجهته الجبهة المتحدة إلى سعادة المندوب السامى .

---

(٣) تبليغ شفوى

إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة على استعداد تام لأن تدخل فى الحال مع الحكومة المصرية فى محادثات بقصد الوصول إلى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر . ولكن بالنظر لما للنصوص العسكرية فى هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى . تقترح حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، تمهيدا للمفاوضات ، أن تتباحث الحكومتان ، بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية و بروح التحالف المنشود ، فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل .

وفى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ فى عهد وزارة صاحب الدولة على ماهر باشا صدر المرسوم الخاص بتعيين الهيئة الرسمية لإبرام معاهدة صداقة ومودة ومحالفة مع بريطانيا العظمى .

---

(٤) معاهدة تحالف

بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وحضرة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة

لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ؛

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند ؛

بما أنهما يرغبان فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما وتعاون على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم ؛

وبما أن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة وتحالف تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلة فى المستقبل ؛

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابا عنهما المفوضين الآتية أسماؤهم :

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ؛

قد أناب عن مصر :

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء .

« « السعادة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب .

« « الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .

« « « إسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .

« « « عبد الفتاح يحيى باشا « « « «

« « المعالى واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية .

« « « عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية .

« « « مكرم عبيد باشا وزير المالية .

حضرة صاحب المعالى محمود فهمى النقراشى باشا وزير المواصلات .

« « « أحمد حمدى سيف النصر باشا وزير الزراعة .

« « السعادة على الشمسى باشا وزير سابق .

« « المعالى محمد حلمى عيسى باشا وزير سابق .

« « السعادة حافظ عفيفى باشا وزير سابق .

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند (الذى سيشار إليه فى نصوص هذه المعاهدة بعبارة " صاحب الجلالة الملك والإمبراطور ") ؛

قد أناب عن بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا :

سعادة الرايت أونورابل أنتونى إيدن حامل وسام الصليب الحربى ، وعضو مجلس العموم ووزير جلالته للخارجية .

سعادة الرايت أونورابل جيمس رامزى ماكدونالد عضو مجلس العموم ، ورئيس المجلس الخاص .

سعادة الرايت أونورابل السير جون سيمون حامل وسام كوكب الهند من طبقة جراند كوماندر ووسام فكتوريا من طبقة نايت كوماندر ووسام الإمبراطورية البريطانية — مستشار ملكى وعضو مجلس العموم ووزير جلالته للداخلية .

سعادة الرايت أونورابل فيكونت هاليفاكس حامل وسام ربطة الساق، ووسام كوكب الهند من طبقة جراند كوماندر ، ووسام إمبراطورية الهند من طبقة جراند كوماندر — وحامل أختام جلالة الملك .

سعادة السير مايلز ويدربرن لامبسون حامل وسام القديسين ميخائيل وجورج من طبقة نايت كوماندر، ووسام الخمام من طبقة رفيق ووسام فكتوريا من طبقة عضو — المندوب السامى لجلالته فى مصر والسودان .

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التى تخولهم سلطة كاملة والتى وجدت صحيحة ومستوفية الشكل قد اتفقوا على ما يأتى :

(المادة الأولى)

انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور .

(المادة الثانية)

يقوم من الآن فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة الملك والإمبراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

(المادة الثالثة)

تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . وبما أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فإنها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من عهد العصبة .

(المادة الرابعة)

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

(المـادة الخامسة)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

(المـادة السادسة)

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحـالة .

(المـادة السابعة)

إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب بالرغم من أحكام المـادة السادسة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر يقوم فى الحـال بإنجاده بصفته حليفا . وذلك مع مراعاة أحكام المـادة العاشرة الآتى ذكرها .

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور ، داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بمـا فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية بمـا فى ذلك إعلان الأحكام العرفية و إقامة رقابة وافيـة على الأنباء لجعل هـذه التسهيلات والمساعدة فعـالة .

(المـادة الثامنة)

بمـا أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعـاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتهـا التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة فى ملحق هذه المـادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال . ويشمل ملحق هذه المـادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها .

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال .

كما أنه لايخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحدودة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القنال وسلامتها التامة فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيها طبقا للإجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ملحق للمادة الثامنة

١ — من غير إخلال بأحكام المادة السابعة يجب أن لا يزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور التى توجد بقرب القنال على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية . ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال .

٢ — توزع القوات البريطانية التى توجد بقرب القنال كما يأتى :

(ا) فيما يتعلق بالقوات البرية ، فى المعسكر ومنطقة جنيفة على الجانب الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية ، على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد — السويس من القنطرة شمالا إلى ملتقى سكة حديد السويس — القاهرة والسويس — الإسماعيلية جنوبا مع امتداد على خط سكة حديد الإسماعيلية — القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبى صوير وما يتبعها من الأراضى المعدة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التى قد يقتضى الأمر إنشاءها شرقى القنال لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات .

٣ — يعد فى الأماكن المحددة آنفا للقوات البريطانية البرية والجوية التى حدد عددها فى الفقرة الأولى سالفة الذكر بما فى ذلك أربعة آلاف من الموظفين المدنيين (مع خصم ألفين من رجال القوات البرية وسبعمائة من رجال القوات الجوية وأربعمائة وخمسين موظفا مدنيا وهم الذين توجد لهم الآن معدات السكن) ما تحتاج إليه من الأراضى والتكنات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذى قد تستلزمه الطوارئ . وتكون الأراضى والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم

الحديثة . وفضلا عن ذلك تقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات وذلك بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق وميادين الألعاب الخ. ويعد موقع لإقامة مخيم للنقاهة على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

٤ — تقدم الحكومة المصرية الأراضى وتنشىء المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة ومخيم النقاهة المشار إليها فى الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية علاوة على ما هو موجود منها الآن فى تلك الجهات وذلك على نفقتها الخاصة على أن تساهم حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بدفع ما يأتى :

(١) المبلغ الذى أنفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ فى إقامة ثكنات جديدة أنشئت لتحل محل ثكنات قصر النيل فى القاهرة .

(٢) تكاليف ربع الثكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية .

على أن يدفع أول هذين المبلغين فى الوقت المحدد بالفقرة الثامنة الآتى ذكرها لانسحاب القوات البريطانية من القاهرة . ويدفع المبلغ الآخر فى الوقت المعين لانسحاب القوات البريطانية من الإسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الآتى ذكرها . وللحكومة المصرية أن تتقاضى إيجارا مناسبا نظير استعمال المساكن المعدة لإقامة المستخدمين المدنيين ويتفق على قيمة الإيجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

٥ — بمجرد نفاذ هذه المعاهدة تعين كل من الحكومتين فورا شخصين أو أكثر تتألف منهم لجنة يعهد إليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الأعمال من وقت البدء فيها إلى حين تمامها وتقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية (الكروكية) والمواصفات التى يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة فى الفقرة الرابعة . ويجب أن يقر ممثلو كل من الحكومتين فى هذه اللجنة التصميمات والمواصفات الخاصة بكل عمل تقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه . ويكون لكل عضو فى هذه اللجنة وكذلك لقواد القوات البريطانية أو ممثليهم حق فحص الأعمال فى جميع أدوار إنشائها كما يجوز لممثلى المملكة المتحدة من أعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذ العمل . ولهم أيضا حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها فى أى وقت أثناء سير العمل . وتنفذ المقترحات والمشروعات التى يقدمها ممثلو المملكة المتحدة فى اللجنة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة فى الفقرة الرابعة . وفيما يتعلق بالآلات وغيرها من المهمات حيث يكون لوحدة الطراز أهميتها قد اتفق على أن تكون المهمات التى تشترى وتركب من الطراز المقرر والمستعمل عادة فى الجيش البريطانى .

ومن المفهوم طبعا أنه يجوز لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أن تقوم على نفقتها الخاصة ، بعد استعمال القوات البريطانية لهذه الثكات والمساكن ، بإدخال التحسينات والتغييرات و إنشاء مبان جديدة فى المنطقة المحددة فى الفقرة الثانية السالف ذكرها .

٦ — تحقيقا لبرنامج الحكومة المصرية فى تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية فى القطر المصرى ولإبلاغ وسائل المواصلات فيها مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة ستتولى الحكومة المصرية إنشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية المبينة بعد وصيانتها :

(ا) الطرق :

(١) بين الإسماعيلية والإسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزقتى وطنطا وكفر الزيات ودمنهور .

(٢) بين الإسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة الى هليو بوليس .

(٣) بين بور سعيد والإسماعيلية فالسويس .

(٤) مواصلة بين الطرف الجنوبى للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة إلى السويس على مسافة خمسة عشر ميلا تقريبا غربى السويس .

ولإبلاغ هذه الطرق المستوى العام للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العامة سيكون عرضها عشرين قدما ويكون لها تحويلات حول القرى الخ . وتنشأ من مواد من شأنها أن تجعلها صالحة دائما للانتفاع بها فى الأغراض الحربية . وأن تنشأ بحسب ترتيب أهميتها سالف الذكر . وأن تطابق المواصفات الفنية المبينة بعد وهى المواصفات المعتادة للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العام .

وتكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكى الثقيلة ذات الأربع عجلات . أو ذوات الست عجلات أو من الدبابات المتوسطة الحجم . ففيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الأربع يكون البعد بين الدنجل الأمامى لأية سيارة ، وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدما ويكون الثقل على كل دنجل خلفى أربعة عشر طنا وعلى كل دنجل أمامى ستة أطنان وتكون المسافة بين الدنجلين ثمانى عشر قدما وفيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الست . تكون المسافة بين الدنجل الأمامى لكل سيارة منها وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدما والمسافة بين الدنجل الخلفى والدنجل الأوسط أربع

أقدام و بين الدنجل الأوسط والدنجل الأمامى ثلاثة عشر قدما ويكون الثقل على كل من الدنجلين الخلفى والأوسط ٨,١ أطنان وعلى كل دنجل أمامى أربعة أطنان أما الدبابات فتقدر باعتبار أن وزنها ١٩,٢٥ طنا وطولها الكلى خمس وعشرون قدما والبعد بين مقدم إحداها ومؤخر السابقة لها رأسا ثلاث أقدام ويكون ثقل الـ ١٩,٢٥ طنا محملا على شريطين يرتكزان على مسطح قدره ثلاثة عشر قدما من الطريق أو الكوبرى .

(ب) السكك الحديدية :

(١)[1] تزاد تسهيلات السكك الحديدية فى منطقة القنال وتحسن لسد حاجة القوات بعد زيادتها فى تلك المنطقة ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وفقا لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة .

ويرخص بموجب هذا لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تنشئ على نفقتها الخاصة ما قد تقتضيه حاجات القوات البريطانية فى المستقبل من الإضافات والتعديلات على السكك الحديدية . فإذا مست هذه الإضافات أو التعديلات الخطوط الحديدية المستعملة للنقل العام وجب الحصول على إذن بذلك من الحكومة المصرية .

(٢) يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجا .

(٣) يحسن الخط بين الإسكندرية ومرسى مطروح ويجعل دائما .

٧ — فضلا عن الطرق المبينة فى الفقرة السادسة (١) السالف ذكرها، وللأغراض ذاتها ستنشئ الحكومة المصرية الطرق المبينة بعد وتقوم بصيانتها :

(١) الطريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوبا إلى قنا وقوص .

(٢) من قوص إلى القصير .

(٣) من قنا الى الغردقة .

وستنشأ هذه الطرق والكبارى التى تقام عليها وفق المستوى المبين فى الفقرة السادسة السالف ذكرها .

وقد لا يتيسر إنشاء الطرق المشار إليها فى هذه الفقرة والطرق المبينة فى الفقرة السادسة فى وقت واحد ولكنها ستنشأ فى أقرب وقت مستطاع .

---

(١) تراجع المذكرة الواردة فى صفحة ٤٧

٨ — وحينما تتم الأماكن المشار إليها فى الفقرة الرابعة على ما يرضى الطرفين المتعاقدين (ولا تدخل فى ذلك المساكن الخاصة بالقوات التى ستبقى مؤقتا بالإسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الآتى ذكرها) وتتم الأعمال المشار إليها فى الفقرة السادسة السالف ذكرها (عدا السكك الحديدية المبينة فى الشطرين ٢ و ٣ من الجزء "ب" من تلك الفقرة) تنسحب القوات البريطانية الموجودة فى أنحاء القطر المصرى، غير الجهات الواقعة فى منطقة القنال والمبينة فى الفقرة الثانية السالف ذكرها مع استثناء القوات الباقية مؤقتا بالإسكندرية وتخلى الأراضى والثكنات ومنازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية والأبنية التى تشغلها القوات وتسلم إلى الحكومة المصرية إلا ما قد يكون منها ملكا للأفراد .

٩ — أى خلاف فى الرأى بين الحكومتين فى تنفيذ الفقرات (٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨) السالف ذكرها يعرض للفصل فيه على لجنة تحكيم مؤلفة من ثلاثة أعضاء تعين كل من الحكومتين عضوا منهم ويعين الثالث بالاتفاق بين الحكومتين ويكون قرار اللجنة نهائيا .

١٠ — تحقيقا لحسن تدريب الجنود البريطانية قد اتفق على إعداد المناطق المحددة بعد لتدريبها . ويجرى التدريب فى المنطقتين (ا) و (ب) طول السنة . وتكون المنطقة (ج) للمناورات السنوية خلال شهرى فبراير ومارس :

(ا) غربى القنال من القنطرة شمالا إلى خط سكة حديد السويس — القاهرة جنوبا (بما فى ذلك الخط المذكور) وإلى خط طول ٣٠° ٣١° شرقا بحيث تستبعد كل الأراضى المزروعة .

(ب) شرقى القنال ، حسب الحاجة .

(ج) امتداد المنطقة (ا) جنوبا إلى خط العرض الشمالى ٥٢° ٢٩° ومن ثم الجنوب الشرقى إلى ملتقى خط العرض الشمالى ٣٠° ٢٩° بخط الطول الشرقى ٤٤° ٣١° ومن هذه المنطقة شرقا على امتداد خط العرض الشمالى ٣٠° ٢٩° . ومساحات المناطق المشار إليها فيما سبق مبينة على الخريطة الملحقة بالمعاهدة [1] (مقياس رسم ١ : ٥٠٠,٠٠٠)

١١ — تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قنال السويس وعلى مسافة عشرين كيلو مترا منه إلا ما كان بقصد العبور من الشرق إلى الغرب وبالعكس فى ممر عرضه عشرة كيلو مترات عند القنطرة ، ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المنع لا يسرى على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على هيئات الطيران المصرية الصميمة ولا على هيئات الطيران التى تتبع تبعية حقيقية أى جزء من أجزاء مجموعة الأمم التى تتكون منها الدول البريطانية وتعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .

---

[1] أنظر الخريطة

١٢ — تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من و إلى الجهات التى توجد فيها القوات البريطانية . كما أنها تقدم ببورسعيد والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهمات الحربية والمؤن اللازمة للقوات البريطانية وخزنها ومن هذه التسهيلات إبقاء ثلة صغيرة بريطانية فى هاتين الميناءين لتسلم وحراسة هذه المهمات والمؤن عند مرورها .

١٣ — نظرا لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية فى الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب . ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة فى الأراضى البريطانية .

١٤ — نظرا لأن سلامة الطيران تتوقف على إعداد كثير من الأماكن لنزول الطائرات فإن الحكومة المصرية ستهيىء وتيسر على الدوام المنازل والمراسى الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية فى الأراضى والمياه المصرية . وستحقق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لأعداد المنازل والمراسى الإضافية التى تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا لحاجات الحليفين .

١٥ — تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية فى استخدام منازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية السالفة الذكر وفى إرسال مقادير من الوقود والمهمات إلى البعض منها لخزنها فى سقائف تقام عليها لهذا الغرض وفى القيام فى أحوال الاستعجال بأى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات .

١٦ — تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمى القوات البريطانية والطائرات والمهمات من و إلى منازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية السالفة الذكر وتمنح مثل هذه التسهيلات لموظفى القوات المصرية وطائراتها ومهماتها فى القواعد الجوية للقوات البريطانية .

١٧ — تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية استئذان الحكومة المصرية فى إرسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية إلى الصحراء الغربية لدراسة الأرض ورسم الخطط الحربية ، ولا يرفض هذا الإذن دون مبرر معقول .

١٨ — يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور فى إبقاء وحدات من قواته فى الإسكندرية ، أو على مقربة منها ، لمدة لا تجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة وهى المدة التقريبية التى اعتبرها الطرفان المتعاقدان ضرورية لما يأتى :

(ا) لإتمام بناء الثكنات فى منطقة القنال نهائيا .

(ب) لتحسين الطرق الآتية(١) :

١ — الطريق بين القاهرة والسويس .

٢ — بين القاهرة والإسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء .

٣ — بين الاسكندرية ومرسى مطروح .

وذلك للوصول بها إلى المستوى المبين فى جزء (ا) من الفقرة السادسة .

(ج) تحسين السكك الحديدية بين الإسماعيلية والإسكندرية وبين الإسكندرية ومرسى مطروح كما أشير إلى ذلك فى الشطرين ٢و٣ من الجزء (ب) من الفقرة السادسة .

وتتم الحكومة المصرية العمل المبين فى الشطرات (ا) و (ب) و (ج) السالفة الذكر قبل انقضاء مدة الثمانى السنوات المذكورة آنفا وستتولى الحكومة المصرية طبعا صيانة الطرق ووسائل المواصلات المذكورة فيما تقدم .

١٩ — تظل القوات البريطانية الموجودة فى القاهرة أو بجوارها إلى وقت انسحابها طبقا لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوات البريطانية الموجودة فى الإسكندرية أو بجوارها إلى نهاية الوقت المحدد فى الفقرة الثامنة عشرة السالف ذكرها متمتعة بالتسهيلات التى لها الآن .

(المادة التاسعة)

يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به، من إعفاء ومميزات فى المسائل القضائية والمالية، قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور التى تكون موجودة فى مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة .

(المادة العاشرة)

ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمس، أو ما يقصد به أن يمس بأى حال من الأحوال، الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

(المادة الحادية عشرة)

١ — مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

(١) تراجع المذكرة الثانية صفحة ٥٠

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ — وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

٣ — يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ — تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ — لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية .

٦ — اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة فى ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية فى السودان .

(ملحق للمادة الحادية عشرة)

ما لم، وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتى، تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المادة، يتعين أن يكون المبدأ العام الذى يراعيانه فى المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية، هو أنه لا تطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان فى اتفاق دولى منطبق عليه .

والاتفاقات التى يراد سريانها فى السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية . ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكما خاصا بالانضمام إليها فيما بعد، وفى مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا فى السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان فى ذلك تفويضا صحيحا . وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام فى كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفى حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوى على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

وإذا كان السودان بالفعل طرفا فى اتفاق، وأريد إنهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر فى إصدار الاعلان اللازم لهذا الإنهاء .

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان فى اتفاق ما أو إنهاء ذلك الاشتراك، لا يكونان إلا بعمل مشترك يجرى خصيصا بالنسبة للسودان، ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفان فى الاتفاق ولا على نقضهما لهذا الاتفاق .

وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات فى مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصرى والبريطانى بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأى إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

(المادة الثانية عشرة)

يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد.

(المادة الثالثة عشرة)

يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر فى إلغاء هذا النظام دون إبطاء .

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن فى ملحق هذه المادة .

(ملحق للمادة الثالثة عشرة)

١ — إن الأغراض التى ترمى إليها التدابير الواردة فى هذا الملحق هى :

(ا) الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات فى مصر وما يتبع ذلك حتما من إلغاء القيود الحالية التى تقيد السيادة المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى (بما فى ذلك التشريع المالى) على الأجانب .

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر . وفى حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها الحالى .

وفى نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة .

٢ — تتصل الحكومة المصرية بخطوة أولى فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذات الامتيازات بقصد (ا) إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب و (ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة كما هو وارد فى الشطرة (ب) من الفقرة الأولى سالفة الذكر .

٣ — إن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر لاتعارض بتاتا فى التدابير المشار إليها فى الفقرة السابقة وستتعاون تعاونا فعليا مع الحكومة المصرية فى تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر .

٤ — من المتفق عليه أنه فى حالة ما إذا وجد أنه من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها فى الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة .

٥ — من المتفق عليه أن الشطرة (ا) من الفقرة الثانية لاتعنى فقط أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها . ولكنها تعنى أيضا انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب . ويتبع ذلك أن لايكون للمحاكم المختلطة فى سلطتها القضائية أن تقضى فى صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب .

٦ — يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هـذا أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ، وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية .

٧ — لما كان من المعمول به فى أكثر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم فى مسائل الأحوال الشخصية . فسينظر بعين الاعتبار إلى أنه من المرغوب فيه أن يستثنى من نقل الاختصاص — على الأقل فى البداية — مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الممتازة التى ترغب فى أن تستمر محاكمها القنصلية فى مباشرة هذا الاختصاص .

٨ — سيقتضى نظام الانتقال الذى يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية إليها (الأمر الذى سيكون بطبيعة الحال خاضعا لأحكام الاتفاق الخاص المشار إليه فى المادة التاسعة) إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك إعداد واصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات .

ومن المفهوم أن إعادة النظر هذه ، ستتضمن فيما تتضمنه المسائل الآتية :

(١) تعريف كلمة " أجنبى " بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة .

(٢) زيادة عدد موظفى المحاكم والنيابات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاختصاصها .

(٣) الإجراءات المتعلقة بمسائل العفو أو تخفيف عقوبة الأحكام الصادرة على الأجانب والإجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة عليهم .

(المادة الرابعة عشرة)

تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة . و يجب أن يعد ، باتفاق الطرفين المتعاقدين ، إذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك فى مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة .

(المادة الخامسة عشرة)

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة ، يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

(المادة السادسة عشرة)

يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات ، بناء على طلب أى منهما فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك . فإذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التى أعيد نظرها ، يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو إلى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للإجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التى تنطوى عليها المواد (٤ و ٥ و ٦ و ٧) .

ومع ذلك ، ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر فيها كما سبق بيانه .

(المادة السابعة عشرة)

يصدق على المعاهدة الحالية ، و يتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن ، و يبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وعندئذ تسجل لدى السكرتير العام لعصبة الأمم .

وإقرارا بما تقدم وقع المفوضون السابق ذكرهم هذه المعاهدة ووضعوا أختامهم عليها .
وتحررت فى لندن من صورتين فى اليوم السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦

ختم — مصطفى النحاس .
« — أحمد ماهر .
« — م . محمود .
« — إ . صدقى .
« — ع . يحيى .
« — واصف بطرس غالى .
« — ع . محرم
« — مكرم عبيد .
« — محمود فهمى النقراشى .
« — أ . حمدى سيف النصر .
« — على الشمسى .
« — م . ح . عيسى .
« — حافظ عفيفى .
« — أنتونى إيدن .
« — ج . رامزى ماكدونالد .
« — جون سيمون .
« — هـ إيفا كس .
« — مايلز . و . لامبسون .

محضر متفق عليه

يرغب وفد المملكة المتحدة والوفد المصرى، أن يسجلا عند توقيع المعاهدة فى محضر ما اتفقا عليه من تفسير لبعض نصوص معاهدة التحالف وفيما يلى بيان هذه التفسيرات :

١ — من المفهوم طبعا أن التسهيلات المنصوص عليها فى المادة السابعة التى تقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور تشمل إرسال قوات أو إمدادات بريطانية فى الحالات المعينة بتلك المادة .

٢ — من المفهوم أنه كنتيجة لأحكام المادة السادسة تتبادل الحكومتان المشورة فى حالة خطر قطع العلاقات .

وعليه ففى حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور المتبادل نفسه .

٣ — تشمل " طرق المواصلات " المشار إليها فى الجملة الثانية من المادة السابعة المواصلات الإخبارية (الأسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكى) .

٤ — تشمل الإجراءات الحربية والإدارية والتشريعية الوارد ذكرها فى الجملة الثالثة من المادة السابعة الإجراءات التى بموجبها تراعى الحكومة المصرية فى استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو الكهربائية مستلزمات محطات التلغراف اللاسلكى التابعة للقوات البريطانية فى مصر وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أى تدخل بين موجات محطات التلغراف اللاسلكى البريطانية وبين موجات المحطات المصرية كما تشمل الإجراءات التى تكفل الرقابة الفعالة على جميع وسائل المواصلات المشار إليها فى تلك المادة .

٥ — يراد بكلمتى " منطقة جنيفة " الواردتين فى الفقرة الثانية (١) من ملحق المادة الثامنة امتداد شاطىء البحيرة المرة الكبرى من نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات شمالى محطة جنيفة إلى نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات جنوب شرق محطة فايد بعرض ثلاثة كيلو مترات من شاطىء البحيرة .

٦ — من المتفق عليه بالنسبة إلى الشطرة (ب) من الفقرة الثانية من ملحق المادة الثامنة أن تحدد بالضبط وفى أقرب وقت مستطاع الأماكن التى ستحل بها القوات الجوية بالمنطقة المشار إليها هناك .

وينقل كذلك إلى هذه المنطقة مستودع قوات الطيران الملكية الموجودة الآن بأبى قير على أن لا يتأخر ذلك عن تاريخ انسحاب القوات البريطانية من القاهرة طبقا للفقرة الثامنة .

٧ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة من ملحق المادة الثامنة :

(١) أن تشمل أبنية الثكنات البريطانية أماكن للمتزوجين من الضباط ولنسبة معينة من الرتب الأخرى .

(ب) أنه وإن كان لا يمكن الآن تحديد موقع مخيم الثقافة تحديدا نهائيا إلا أن العريش قد تصلح لهذا الغرض .

(ج) أن الحكومة المصرية جريا على الخطة التى سلكتها فعلا لمصلحة سكان تلك المناطق ستتخذ جميع التدابير الصحية الممكنة لمكافحة الملاريا فى الجهات المجاورة للمناطق التى توجد بها القوات البريطانية .

٨ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة أنه فيما يتعلق بالطريق رقم (٣) إذا لم تستطع الحكومة المصرية الاتفاق مع شركة قنال السويس على استخدام القوات البريطانية والمصرية لهذا الطريق وإصلاح الأجزاء التي لم تصل بعد إلى مستوى الأجزاء الأخرى إلى أن تفي بالشروط المبينة في الفقرة السادسة . فإن الحكومة المصرية ستنشيء طريقا جديدا يصل بين هذه الأماكن .

٩ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثانية عشرة من ملحق المادة الثامنة أن يقتصر عدد أفراد الثلة المشار إليها على الحد الأدنى بالضبط لاستلام هذه المهمات وحراستها .

١٠ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة عشرة من ملحق المادة الثامنة أن الطيران سيكون لأغراض التدريب على أن يكون في الغالب فوق المناطق الصحراوية ولا يكون فوق المناطق المسكونة إلا حين تقتضي الضرورة ذلك .

١١ — من المتفق عليه طبعا فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية . أن الحكومة المصرية هي التي تدفع نفقات البعثة العسكرية . وأن كلمتي "التدريب الصحيح" الواردتين في هذه الفقرة تشملان التدريب في الكليات والمعاهد الحربية البريطانية .

١٢ — لاتنطبق الفقرة الثانية من المذكرة الخاصة بالمسائل العسكرية إلا على الأشخاص الذين يكونون بالفعل في ذلك الوقت من أفراد القوات المصرية المسلحة .

١٣ — يراد بكلمة "المعدات" الواردة بالفقرة الثالثة من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية كل المهمات التي يحسن بالقوات التي تعمل معا أن تتخذها من صنف واحد . ولا تشمل الملابس ولا المنتجات المحلية .

١٤ — من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريرا سنويا عن إدارة السودان . وأن يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة .

١٥ — من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة أنه بينما يكون تعيين الرعايا المصريين في وظائف السودان الرسمية خاضعا بالضرورة لعدد الوظائف المناسبة الخالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها فإن أحكام تلك الفقرة تسري فورا بمجرد نفاذ المعاهدة .

وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان إلى أية درجة كانت . بدون مراعاة للجنسية وذلك بالاختيار تبعا للجدارة الشخصية .

ومن المفهوم أيضا أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من ان يعين أحيانا فى بعض الوظائف الخاصة أشخاصا من جنسيات أخرى إذا لم يتيسر وجود ذوى المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين .

١٦ — من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر فى أمر عدد الجنود المصرية اللازمة لخدمة فى السودان والأماكن التى يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم ، وسترسل الحكومة المصرية فورا بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطا مصريا عظيما يستطيع الحاكم العام استشارته فى هذه الأمور .

١٧ — بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة على أن مسألة الدين المستحق لمصر على السودان، والمسائل المالية الأخرى المتعلقة بها تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالمملكة المتحدة وبما أن هذا البحث قد ابتدأ بالفعل فقد رؤى أنه ليس من الضرورى أى تتضمن المعاهدة أى نص خاص بهذه المسألة .

١٨ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثالثة عشرة أن المسائل التى ينطوى عليها هذا التصريح لا تخضع لقضاء أى محكمة فى مصر .

وقع هذا المحضر من نسختين فى لندن فى اليوم السادس والعشرين من أغسطس سنة ١٩٣٦ م

(توقيع) أنتونى إيدن
وزير خارجية جلالة الملك

(توقيع) مصطفى النحاس
رئيس مجلس الوزراء المصرى

---

(٥) مذكرات

لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

المذكرة الأولى

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن

تحريرا فى لندن ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

بالإشارة إلى المادة الثانية من المعاهدة التى وقعناها اليوم أتشرف بإبلاغكم أنه نظرا لأن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وامبراطور

الهند سيكون أول ملك أجنبي يمثله فى مصر سفير فإن السفراء البريطانيين سيعتبرون ذوى أقدمية على باقى الممثلين السياسيين المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر .

وتكون محتويات هذه المذكرة خاضعة لإعادة النظر فى الوقت و بالشروط المنصوص عليها فى المادة السادسة عشرة من المعاهدة .

وتفضلوا الخ ، (توقيع) مصطفى النحاس

رئيس مجلس الوزراء

المذكرة الثانية

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن

تحريرا فى لندن ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

بالإشارة إلى المادة الثانية عشرة من المعاهدة التى وقعناها اليوم، أتشرف بإبلاغكم أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء إدارة الأمن العام الأوربية فورا ولكنها ستستبقى لمدة خمس سنوات من نفاذ المعاهدة عنصرا أوروبيا معينا فى بوليس المدن. ويبقى هذا البوليس فى المدة المذكورة تحت إمرة ضباط بريطانيين .

وتسهيلا لإحلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوروبى المذكور مما يضمن انسجام العمل فى هيئة البوليس تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى كل عام عن خدمة خمس موظفى البوليس الأوروبى .

وستفضل الحكومة المصرية على العموم بالنظر لمعاهدة الصداقة والتحالف التى وقعناها اليوم الرعايا البريطانيين الحائزين للمؤهلات المطلوبة عندما تستخدم خبراء من الأجانب .

وتفضلوا الخ . (توقيع) مصطفى النحاس

رئيس مجلس الوزراء

المذكرة الثالثة

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن

تحريرا فى لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

أريد أن أسجل هنا مسائل معينة أخرى تم التفاهم عليها وتتصل بالشؤون العسكرية فى معاهدة التحالف التى وقعناها اليوم :

١ — يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى، وتلغى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

٢ — نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران، وتنوى لمصلحة المحالفة التى تم عقدها أن تختار المدربين الأجانب الذين قد ترى حاجة إليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم فإنها قد اعتزمت أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها ضرورية للغرض المذكور .

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تقدم البعثة العسكرية التى تطلبها الحكومة المصرية، كما تتعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية إيفاده من رجال جيشها للتعلم بالمملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب الملائم .

ونظرا للظروف التى هيأتها هذه المعاهدة سوف لا ترغب الحكومة المصرية بطبيعة الحال فى إيفاد أحد من أفراد قواتها المسلحة ليتلقى دراسته فى أى معهد أو وحدة من معاهد التدريب أو وحداته فى غير المملكة المتحدة على أن لا يمنع ذلك الحكومة المصرية من أن توفد إلى أى بلد آخر رجال الجيش الذين لا يتيسر قبولهم فى معاهد المملكة المتحدة ووحداتها .

٣ — يتعين لصالح المحالفة ونظرا لاحتمال ضرورة التعاون فى العمل بين القوات البريطانية والمصرية أن لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية. وتتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمعدات من المملكة المتحدة بمثل الأثمان التى تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلما رغبت الحكومة المصرية فى ذلك .

وتفضلوا الخ .

(توقيع) مصطفى النحاس

رئيس مجلس الوزراء

(٦) مذكرات تبودلت فى مصر

١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

المذكرة الأولى

من سعادة السير مايلز لا مبسون إلى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

دار المندوب السامى برمل الإسكندرية

تحريرا فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى :

بالإشارة إلى الفقرة السادسة (ب) (١) من ملحق المادة ح (٨) [١] طلبتم إلى دولتكم بالنيابة عن الوفد المصرى أن أوافيكم ببيانات عن العمل الذى قد تطلب تأديته وفقا لهذه الفقرة، فأتشرف بأن أرسل إلى دولتكم مع هذا بيانا بهذه التفصيلات بالقدر الذى يتيسر الآن ، على أن هذا البيان تقريبى . وقد تضاف إليه تفصيلات أخرى فيما بعد .

وتفضلوا الخ ،

(توقيع) مايلز . و . لامبسون

المندوب السامى

---

(٧) البيان المرافق للمذكرة الأولى

ما تتطلبه بالتقريب السكك الحديدية فى منطقة القنال

المعسكر :

شريط المخزن الحالى والرصيف الخاص بركوب الجنود وكذلك شريط مخزن يجهز فى نهايته بمطلع للشحن يجعل طول كل منهما كافيا لوقوف ستين عربة مع عمل التسهيلات اللازمة لإمكان تسيير قطار كل ثلاث ساعات .

---

(١) المادة الثامنة من المعاهدة كما تم توقيعها .

منطقة جنيفة :

(ا) محطة الركوب :

شريط مخزن نقادى برصيفى ركوب ، وشريطا مخزن يجهز كل منهما فى نهايته بمطلع للشحن يسع كل منهما قطارا مكونا من ستين عربة .

(ب) منطقة للمستودعات مجهزة بالتسهيلات المبينة فيما يلى مع إيجاد التحاويل اللازمة للمناورة الخ .

مستودع التموين — فرع سكة يتفرع إلى شريطى مخزن للشحن يسع كل منهما عشرين عربة .

مستودع البترول — شريط مخزن واحد للشحن يسع عشر عربات .

مستودع عربات المهمات والآلات — شريط مخزن واحد يسع ثلاثين عربة سطح .

مستودع الأسلحة — فرع سكة يتفرع إلى شريطى مخزن للشحن يجهز أحدهما فى نهايته بمطلع ويسع كل منهما عشرين عربة .

مستودع معدات المعسكر — شريط مخزن واحد للشحن يسع أربعين عربة .

مستودع الذخيرة — فرع سكة يتفرع إلى شريطى مخزن للشحن يسع كل منهما عشرين عربة .

منطقة المستشفى — شريط مخزن واحد ورصيف نزول لقطار واحد من قطارات المستشفى .

مستودع مخازن فرقة المهندسين الملكيين — شريط مخزن واحد للشحن يسع عشرين عربة .

مستودع أغذية رجال البحرية والجيش والطيران — شريط مخزن واحد للشحن يسع عشر عربات .

(ج) حوش للفرز، وحوش للقاطرات يصلحان لقيام قطار واحد للركاب أو قطار واحد للمهمات والآلات كل ثلاث ساعات فى الأربع والعشرين ساعة .

(د) أرصفة وغيرها من تسهيلات التفريغ التى تلزم .

(ملاحظة) أشرطة مخازن الشحن يكون لها أرصفة بطول القطارات المخصصة لها .

المذكرة الثانية

من دولة مصطفى النحاس باشا إلى السير مايلز لامبسون

قصر أنطونيادس

الاسكندرية

تحريرا فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

بالإشارة إلى الفقرة ١٨ (ب) من مشروع ملحق المادة ح (٩) [١] التى تم توقيعها بالحروف الأولى فى الرابع والعشرين من يوليه الماضى أتشرف بإبلاغ سعادتكم أن العمل القائم الآن فى طريق القاهرة — الاسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء، والقاهرة — السويس، سيعجل بإنجازه وسيتم فى نهاية سنة ١٩٣٦

وتفضلوا الخ ٤

(توقيع) مصطفى النحاس

رئيس مجلس الوزراء

المذكرة الثالثة

من السير مايلز لامبسون إلى دولة مصطفى النحاس باشا

دار المندوب السامى

رمل الإسكندرية

تحريرا فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

فى خلال مناقشاتنا فى المسائل التفصيلية المتصلة بالفقرة الثانية من المادة ك [٢] اقترح ندب خبير اقتصادى مصرى للخدمة فى الخرطوم وأبدى الحاكم العام رغبته فى تعيين ضابط مصرى

---

(١) المادة الثامنة من المعاهدة كما تم توقيعها .

(٢) المادة الحادية عشرة من المعاهدة كما تم توقيعها .

سكرتيرا حربيا له وقد علم بهذا الاقتراح والرغبة المشار إليها واعتبرا مقبولين من جهة المبدأ كما أنه قد اعتبر من المرغوب، فيه ومن المقبول أن يدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان إلى الاشتراك فى مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس فى مسائل متصلة بأعمال مصلحته .

وتفضلوا الخ .

(توقيع) ما يلز . و . لامبسون
المندوب السامى

تصريح شفوى

محضر اجتماع عقد فى قصر انطونيادس بالاسكندرية

يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٦

فى اجتماع بقصر أنطونيادس صباح يوم ١٠ أغسطس حيث جرى البحث فى أحكام مشروع المعاهدة الخاصة بالامتيازات الأجنبية وفى غيرها من المواد غير العسكرية ألقى التصريح الشفوى الآتى :

يعلن حضرة صاحب الدولة النحاس باشا بالنيابة عن هيئة المفاوضات المصرية أن عدم ورود أى ذكر فى وثائق المعاهدة بشأن المستشارين القضائى والمالى . يعنى أن الحكومة المصرية حرة من أى قيد ذى صفة دولية بالنسبة للاحتفاظ بهذين الموظفين أو عدم الاحتفاظ بهما .

وقد أبدى سعادة المندوب السامى موافقته على تصريح دولة النحاس باشا .

تفاق بين حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة وبين الحكومة المصرية

بشأن الإعفاء والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى مصر

طبقا للمادة التاسعة من معاهدة التحالف التى وقعناها اليوم ، وتمشيا مع رغبة حكومة المملكة المتحدة فى بريطانيا العظمى وشمالى إيرلندا والحكومة المصرية فى تسوية الحالة بالنسبة للمسائل القضائية والمالية المتعلقة بالقوات الموجودة فى مصر لصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى

و إيرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار و إمبراطور الهند (الذى سيشار إليه فيما يلى بصاحب الجلالة) ، قد اتفقت الحكومتان على ما يأتى :

١ — تشمل عبارة " القوات البريطانية " الوارد ذكرها فى هذا الاتفاق :

(ا) كل شخص خاضع لقانون نظام البحرية. أو قانون الجيش . أو قانون سلاح الطيران فى المملكة المتحده (أو للقوانين المماثلة لها فى الأرجاء الأخرى من ممتلكات صاحب الجلالة) ويكون مقيما مع قوات صاحب الجلالة الموجودة فى مصر طبقا لنصوص معاهدة التحالف أو ملحقا بها .

(ب) كل موظف مدنى بريطانى الجنسية مرافق للقوات السالفة الذكر الموجودة فى مصر أو عامل معها أو مع إحدى الهيئات التابعة للبحرية أو الجيش أو سلاح الطيران ويكون ممن خولت لهم صفة الضباط. أو ممن يحملون جوازا محددا لصفتهم صادرا من السلطة البريطانية المختصة التى سيرد فيما يلى تعريفها و يتقاضون رواتبهم من اعتمادات أى جزء من أجزاء ممتلكات صاحب الجلالة أو من إحدى هيئات البحرية أو الجيش أو سلاح الطيران .

(ج) زوجات الأشخاص الذين سبق ذكرهم فى الفقرتين (ا) و (ب) السابقتين وأولادهم الذين هم دون الحادية والعشرين من العمر .

٢ :

(ا) المراد " بالسلطات البريطانية المختصة " :

(١) أكبر ضابط بحرى يكون وقتئذ داخل المياه المصرية ، وذلك بالنسبة لأفراد بحرية صاحب الجلالة ؛ أو إذا لم يكن الأمر داخلا فى دائرة اختصاصه ، فالمراد هو القائد العام لقوات البحر الأبيض المتوسط أو أى ضابط آخر يتولى وقتئذ قيادتها .

(٢) القائد العام للقوات البريطانية الموجودة فى مصر. أو أى ضابط آخر يتولى وقتئذ قيادتها ، وذلك بالنسبة لأفراد القوات البرية لصاحب الجلالة .

(٣) قائد سلاح الطيران الملكى الموجود فى مصر. أو أى ضابط آخر يتولى وقتئذ قيادته ، وذلك بالنسبة لأفراد سلاح طيران صاحب الجلالة .

(ب) كل اختصاص مخول لأية سلطة بريطانية مختصة. وكل عمل أو شئ تقوم به هذه السلطة أو يؤدى لها أو يعمل لصالحها يجوز أن يباشره أى شخص آخر أو يقوم به أو يؤدى له أو يعمل لصالحه متى كان ذلك الشخص وقتئذ متوليا الأمر فى هذا الشأن طبقا لما جرى به العرف فى السلاح المختص التابع لصاحب الجلالة .

٣ :

(١) المراد " بالمعسكرات البريطانية " :

الأراضى أو الأماكن المخصصة لقوات صاحب الجلالة بمقتضى المادة الثامنة وملحقها بالمعاهدة وغيرها من الأراضى التى قد تخصص لها بالاتفاق بين الحكومتين ، إما زيادة على الأراضى السالفة الذكر ، وإما عوضا عنها وتشمل المعسكرات المؤقتة ، ومعسكرات المبيت فى مناطق التمرين والمناورات المقررة فى المعاهدة حينما تستخدم المناطق المذكورة لهذا الغرض .

(ب) المراد " بطيارات السلاح " أية طائرة تابعة لقوات صاحب الجلالة .

٤ — لا يكون أحد من أفراد القوات البريطانية خاضعا لاختصاص المحاكم الجنائية فى مصر ولا لاختصاص المحاكم المدنية . فى أى أمر ينشأ عن أداء واجباته الرسمية ، فإذا اتخذت أية إجراءات مدنية ضد فرد من أفراد القوات البريطانية أمام أية محكمة مصرية ، وجب إبلاغ سفير صاحب الجلالة بيان تلك الإجراءات ، ولا ينبغى اتخاذ اجراءات أخرى قبل مضى واحد وعشرين يوما من تاريخ الإبلاغ ، وتمد هذه الفترة إذا أبدى السفير أنه لم يتيسر إتمام التحقيقات الضرورية خلال الفترة المذكورة . ويعتبر بيان السفير للمحكمة بأن الإجراءات ناشئة عن أعمال رسمية دليلا قاطعا بصحة ذلك .

٥ — فى غير إخلال بالحقيقة المقررة من أن المعسكرات البريطانية هى أرض مصرية . لا ينبغى انتهاك حرمة هذه المعسكرات ، ويجب أن تبقى خاضعة لرقابة ونفوذ السلطات البريطانية المختصة وحدها .

٦ — تمشيا مع أحكام معاهدة التحالف ، توافق الحكومة المصرية بمقتضى هذا على أن تتمتع القوات البريطانية بما يأتى :

(١) حرية الانتقال بين المعسكرات البريطانية وبين المداخل العادية إلى الأراضى المصرية من طريق البر أو البحر أو الهواء . وسوف يجرى بالطبع التشاور مع السلطات المصرية فى شأن تحركات الأقسام الكبيرة من الجنود أو المقادير العظيمة من العتاد (المهمات) أو المجلات بالسكك الحديدية أو فى الطرق المستخدمة للمرور العام .

(ب) المخابرات المطلقة من كل قيد سواء بالراديو أو غيره كالتلغراف أو التليفون أو أية وسيلة من وسائل المواصلات من أى نوع كان . وكذلك التسهيلات اللازمة لصون هذه المواصلات ونحوها . سواء داخل المعسكرات البريطانية أو خارجها بما فى ذلك

مد الأسلاك البحرية والخطوط البرية . والمفهوم أن الأسلاك التلغرافية والتليفونية والخطوط المشار إليها هنا سوف تمد داخل نطاق الأراضى التى تقيم فيها القوات البريطانية ، وأن أى اتصال بينها وبين الأسلاك التلغرافية والتليفونية التابعة للحكومة المصرية يكون خاضعا لما يتفق عليه مع السلطات المصرية .

(ج) حق توليد النور والقوى داخل المعسكرات البريطانية لاستخدامها فى المعسكرات المذكورة وإرسالها وتوزيعها بين محطة التوليد وأى معسكر بريطانى آخر بأسلاك أو أنابيب أو بأية وسيلة أخرى من أى نوع كان .

(د) إرسال الإشارات التلغرافية والتليفونية على خطوط تلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية إما مريحة أو اصطلاحية أو شفرية وذلك نظير دفع الأجور العادية عنها .

(هـ) استعمال خطوط سكك حديد الحكومة المصرية طبقا للقواعد والشروط النافذة الآن .

(و) تقديم التليفونات وصيانتها واستعمالها كلما دعت الحاجة باعتبارها جزءا من مصلحة التليفونات المصرية ومتصلة بها وداخلة فى نظامها وذلك بالأجور والشروط النافذة الآن

(ز) دخول أفراد قوات صاحب الجلالة إلى القطر المصرى وخروجهم منه فى أى وقت بلا تأخير ولا عائق ، بشرط واحد وهو إبراز شهادة تدل على عضوية هؤلاء الأفراد للقوات البريطانية فى الحالات التى لا يتزلون فيها البلاد أو يبرحونها على سفينة حربية بريطانيه أو نقالة جنود أو مركب شحن أو طائرة من طائرات السلاح أو نقالة من نقالات الجيش أو فى الأحوال التى لا يأتون فيها إلى القطر أو يغادرونه بصفة قسم مشكل تحت إمرة ضابط أو صول أو صف ضابط برى أو ضابط بحرى .

(ح) استعمال الطرق والكبارى والترع والرياحات والبحيرات والطرق المائية وغيرها من مجارى الماء دون دفع رسوم أو مكوس أو عوائد لا بصفة رسوم تسجيل ولا غيره على العجلات أو الناقلات المائية المستعملة فى خدمة حكومة صاحب الجلالة .

(ط) التسهيلات المجانية فى الموانئ للسفن الحربية ونقالات الجنود ومراكب الشحن وطائرات السلاح البرية المائية أو البحرية التابعة لحكومة صاحب الجلالة .

(ى) نفس الإعفاء الذى يتمتع به طبقا للقانون الدولى الممثلون السياسيون للدول الأجنبية فيما يختص بالمراسلات الرسمية المتعلقة بالقوات البريطانية ونقلة بريدها .

٧ :

(ا) يدفع الأفراد التابعون للقوات البريطانية الذين يملكون عقارا ثابتا نفس الضرائب ورسوم التسجيل ورسوم نقل الملكية التى يدفعها الأفراد المدنيون البريطانيون عن هذه الأملاك وغلاتها .

(ب) يدفع الأفراد التابعون للقوات البريطانية عما يملكونه شخصيا من الأجهزة اللاسلكية ملتقطة كانت أو مرسلة . الضريبة أو رسوم الرخصة المقررة وقتئذ الخاصة بهذه الأجهزة ،

(ج) يدفع الأفراد التابعون للقوات البريطانية الرسم المقرر وقتئذ لتسجيل ما يكون ملكا خاصا لهم من الناقلات المائية وأيضا (مع مراعاة أحكام الفقرة (ح) من المادة السادسة من هذا الاتفاق) جميع الرسوم والعوائد والمكوس التى تفرض بسبب استخدام هذه الناقلات .

(د) يدفع الأفراد التابعون للقوات البريطانية الضريبة ورسوم التسجيل المقررة وقتئذ على السيارات الخاصة المستعملة للسير فى الطرق العامة التى تتولى الحكومة المصرية صيانتها أو عن الطائرات التى تكون ملكا خاصا لأولئك الأفراد .

(هـ) الاتفاق المعقود بين الحكومة المصرية والسلطات العسكرية البريطانية بشأن الواردات والصادرات الخاصة بالقوات البريطانية البحرية والعسكرية والجوية ، وكذلك الواردات الخاصة بالأفراد التابعين لقوات صاحب الجلالة ، وأيضا الواردات الخاصة بالهيئات التابعة للبحرية والجيش وسلاح الطيران ، وهو الاتفاق المؤرخ ١٤ يوليو سنة ١٩٢١ ، والمعدل إلى هذا التاريخ ، يبقى بأكمله نافذ المفعول ، وإنما يشترط فى حال تغيير التعريفة الجمركية أن يكون لكل من الفريقين المتعاقدين الحق فى المطالبة بتعديل الرسوم القيمية التى سبق قبولها باتفاقهما باعتبارها معادلة للرسوم والعوائد الفعلية المفروضة بمقتضى التعريفة الجمركية الحالية ، على أن يبقى مبدأ الأخذ بمعادل الرسوم القيمية مرعيا .

وفيما عدا ذلك تعفى المعسكرات البريطانية والقوات البريطانية والأفراد التابعون لها من جميع الضرائب غير عوائد البلدية عن الخدمات التى تؤدى لهم ، كما يعفون من جميع رسوم التسجيل والرسوم المفروضة . مالم يكن قد سبق اتفاق بين الحكومتين على خلاف ذلك .

٨ — تبذل الحكومة المصرية وسعها فى تقديم كل مساعدة للطائرات البريطانية التى يحدق بها خطر . وتقدم كذلك كل وسائل التيسير فى انتقال موظفى صاحب الجلالة ومهماتهم من وإلى مكان الطائرة المحرجة لإنقاذها إذا كانت قد نزلت مكرهة أرضا مصرية .

٩ — بناء على طلب موقع من الموظف المختص فى وزارة الحقانية. تسلم السلطة البريطانية المختصة الأشخاص الذين ليسوا من أفراد قوات صاحب الجلالة ويكونون داخل أحد المعسكرات البريطانية ، وممن :

(ا) صدر أمر بالقبض عليهم لارتكابهم أمرا يقتضى محاكمتهم عليه أمام محكمة مصرية ؛ أو :

(ب) صدر عليهم حكم بالسجن من أية محكمة مصرية ؛ أو :

(ج) صدر صدهم أمر من سلطة عسكرية مصرية مختصة بسبب الهروب من الجندية أو الغياب بدون إذن ؛ أو :

(د) الذين لا يخرجون حالا من تلك الثكنات كما يحدث عادة فى الأحوال التى يلجأ فيها أمثال هؤلاء الأشخاص إلى تلك الثكنات فرارا من وجه البوليس .

وينبغى أن يشفع كل طلب من أجل تسليم أحد المذنبين المنصوص عليهم فى الأحكام السالفة الذكر بصورة رسمية صحيحة من الأمر بالقبض أو الحكم بالسجن حسبما تكون الحالة كما يشفع الطلب بالبيانات الميسورة عن شخصية المذنب المطلوب تسليمه ومحل وجوده .

١٠ — تكفل الحكومة المصرية :

(ا) البحث عن أى أفراد تابعين للقوات البريطانية ممن يطالب بهم. كهاربين أو غائبين بدون إذن والقبض عليهم وتسليمهم بناء على طلب كتابى من السلطات البريطانية المختصة .

(ب) اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الأشخاص المتهمين بأمور تمس القوات البريطانية وتجعلهم واقعين تحت طائلة القانون فيما لو كان ارتكابهم لها ماسا بالقوات المصرية .

١١ — (١) مع مراعاة أحكام الشطرة (١) من المادة السالفة الذكر لا يصبح أفراد القوات البريطانية عرضة للقبض عليهم بواسطة السلطات المصرية. إلا فى الظروف التى تبرر القبض على الأفراد المذنبين البريطانيين ، فإذا قبض على أى فرد من أفراد القوات البريطانية وجب اتخاذ الاجراءات الآتية :

(ا) المبادرة إلى موافاة السلطة البريطانية المختصة بإخطار عن إلقاء القبض يحوى اسم الشخص المقبوض عليه وغير ذلك من البيانات الخاصة به مع بيان نوع الذنب أو الذنوب التى أوجبت القبض عليه .

(ب) المبادرة كذلك إلى إرسال إخطار مماثل إلى مركز أقرب موظف قنصلى بريطانى .

(ج) تسليم المتهم إلى السلطة البريطانية المختصة بناء على طلبها .

(د) موافاة السلطة البريطانية المختصة فى خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ القبض على المتهم بالبيانات الوافية عن التهم المنسوبة إليه مع ذكر أسماء شهود القضية وعناوينهم وأقوالهم على أن تسلم هذه البيانات أو ترسل بالبريد المسجل .

(٢) إذا نسبت تهمة إلى فرد من أفراد القوات البريطانية ارتكب ذنبا . ولم يقبض عليه من أجله وجب موافاة السلطة البريطانية المختصة على جناح السرعة ببيانات عن التهمة المنسوبة إليه ومحضر التحقيق الخاص بها .

١٢ — ترسل القوات البريطانية حرسا مسلحا إلى أى جهة من جهات القطر المصرى لتسلم أى فرد مقبوض عليه من أفرادها وحراسته فى طريقه إلى معسكر بريطانى وذلك طبقا لأحكام المادتين العاشرة والحادية عشرة السالفتين .

١٣ :

(١) تتعهد الحكومة المصرية بأن تقوم ، بناء على طلب السلطة البريطانية المختصة ، باتخاذ جميع الإجراءات المعقولة لضمان حضور الأشخاص الخاضعين لقضائها بصفة شهود . أمام المحاكم العسكرية التابعة لصاحب الجلالة فى القطر المصرى (المجالس العسكرية ومجالس التحقيق ولجان التسوية ومجالس الضباط أو غيرها من المحاكم العسكرية) المشكلة والمنعقدة بأمر السلطة البريطانية المختصة .

(ب) تتعهد حكومة المملكة المتحدة باتخاذ جميع الإجراءات المعقولة لضمان حضور أى فرد من أفراد القوات البريطانية بصفة شاهد فى أية قضية أمام المحاكم المصرية ومن بينها المحاكم المختلطة والمجالس العسكرية ومجالس التأديب ومجالس التحقيق وذلك بناء على طلب يقدم إلى السلطة البريطانية المختصة موقع من الموظف المختص فى وزارة الحقانية أو رئيس المحكمة ذات الشأن .

١٤ — اتفقت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة على أنه من المرغوب فيه أن كل شخص يؤمر بحضوره مجلس عسكرى بريطانى طبقا للفقرة (١) من المادة الثالثة عشرة سالفة الذكر ويكون متهما بأحد الذنوب المبينة بعد ، يحاكم أمام المحكمة المصرية المختصة .

(١) التخلف عن الحضور بعد إعلانه بذلك إعلانا قانونيا ، أو :

(٢) الامتناع عن حلف اليمين المطلوبة منه قانونا أو عن تأدية التعهد الرسمى المطلوب ، أو :

(٣) الامتناع عن تقديم أى أوراق فى حيازته أو تحت تصرفه يطلب إليه قانونا تقديمها ، أو :

(٤) الامتناع كشاهد عن الإجابة عن أى سؤال قد تطلب المحكمة إليه قانونا الإجابة عنه ، أو :

(٥) إهانة المحكمة بالتفوه بألفاظ مهينة أو ألفاظ تهديد أو مقاطعة لها أو تشويش عليها ، أو :

(٦) تقديم أقوال كاذبة عمدا عند استجوابه بعد تأدية اليمين أو التعهد الرسمى . ومن المرغوب فيه أن كل شخص يؤمر بالحضور أمام محكمة مصرية بمقتضى الفقرة (ب) من المادة الثالثة عشرة آنفة الذكر ويرتكب أحد الذنوب المبينة فيما سبق من هذه المادة . يحاكم أمام المجلس العسكرى البريطانى المختص .

على أن تحديد طريقة تنفيذ الفقرتين السالفتى الذكر من هذه المادة ومدى الأخذ بهما إنما يتوقف على قوانين المملكة المتحدة والقوانين المصرية كل فيما يخصه . وعليه اتفقت الحكومتان على أن تكون هذه المسألة محل بحث آخر يجرى فيما بعد .

١٥ — تدفع كل حكومة إلى الأخرى ، بناء على طلبها ، جميع المصاريف المعقولة التى تتكبدها فى تنفيذ أحكام المادتين (٨ و ٩) والفقرة (١) من المادة العاشرة والفقرتين (١) و (ب) من المادة الثالثة عشرة .

١٦ — لا تسرى الميزات والإعفاءات المنصوص عليها فى هذا الاتفاق إلا على الأشخاص المقيمين مع قوات صاحب الجلالة الموجودة فى مصر أو الملحقين بها ، طبقا لأحكام معاهدة التحالف والنص الوارد فى المادة الأولى من هذا الاتفاق .

وفيما يتعلق بموظفى الجيش وسلاح الطيران تسرى القيود الخاصة بعدد القوات المنصوص عليها فى المحالفة المذكورة (دون إخلال بأحكام المادة السابعة منها) . . .

وإقرارا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه .

وتحررت منه صورتان فى لندن فى اليوم السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ م

عن الحكومة المصرية

الإمضاء : مصطفى النحاس

عن حكومة المملكة المتحدة فى بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا

الإمضاء : أنطونى إيدن

القسم الخامس

بعد معاهدة سنة ١٩٣٦

١ — إعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦

(١) نص المذكرة التى سلمها سفير مصر بلندن إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

ترى الحكومة المصرية ، وهى فى ذلك موقنة من أنها تعبر عن شعور الأمة قاطبة ، أن المصلحة البينة للصداقة والتحالف بين مصر و بريطانيا تقتضى أن تقوم الحكومتان بإعادة النظر فى الأحكام التى تنظم علاقتهما فى الوقت الحاضر على ضوء الحوادث الأخيرة والتجارب المكتسبة .

فمن المحقق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أبرمت فى وقت كانت فيه العلاقات الدولية فى أشد الاضطراب ، وكان شبح الحرب باديا . وقد كان لهذه الظروف أثرها البين فى إخراج المعاهدة على الوجه الذى صيغت به فلم تقبلها مصر إلا تحت ضغط الضرورة و إظهارا لما تكنه نحو حليفتها من الود الخالص والرغبة الصادقة فى التعاون . فجاءت المعاهدة حلقة فى سلسلة من التدابير التى اتخذت فى ذلك الوقت ، ومن الاتفاقات التى قصد بها تجنب الحرب التى كانت تهدد العالم . أو دفع العدوان إذا لم يمكن تجنبها . و إذا كانت مصر قد قبلت المعاهدة بكل ما انطوت عليه من قيود تحد من استقلالها فلأنها كانت تعرف أنها قيود أملتها ظروف وأحداث وقتية تزول بزوال هذه الظروف والأحداث التى قضت بقبولها .

والواقع أن الحرب قد استنفدت أهم أغراض المعاهدة . وفتحت الطريق للوصول إلى نظام جديد يحل محل الوسائل التى لم تقرر إلا تحت تأثير سوء الظن الذى لم يكن قد زال كل الزوال سنة ١٩٣٦ أو طبقا لضرورات حربية غيرتها الحوادث الجديدة تغييرا جوهريا .

ومما لا شك فيه أن الأحداث الدولية التى قلبت الأوضاع فى العالم وما انتهت إليه الحرب الأخيرة من انتصار الحلفاء و إبرام المواثيق لصون السلم والأمن فى العالم ، كل ذلك من شأنه أن يجعل الكثير من أحكام تلك المعاهدة نافلة لا مبرر لها لا سيما أن نصوص المواثيق لم تكن فى

يوم من الأيام هى الكفيلة بنفاذها ، بل العبرة فى ذلك إنما تكون بقبول الشعوب عن رضا وطيب خاطر لهذه النصوص وبالروح التى تهيمن على تطبيقها .

وليس أدل على الروح الطيبة التى تقوم بها مصر فى الوفاء بتعهداتها من المعاونة الصادقة التى قدمتها لحليفتها طوال سنى الحرب ، وقد قدمت مصر أثناءها الأدلة الملموسة على وفائها للحلف وعلى إخلاصها فى الصداقة .

إن الحكومة البريطانية — إبان الشدائد — قد جنت من اتفاقها مع مصر من الفوائد أكثر مما فرضته نصوص المعاهدة وجاوزت إلى حدود بعيدة ما كان يأمله حقا أكثر المفاوضين البريطانيين تفاؤلا .

لذلك كان لزاما أن يعاد النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد أن تغيرت الظروف التى فرضت عليها طابعا خاصا . لكى تكون متمشية مع الحالة الدوليه الجديدة ، فإن أحكامها التى تمس استقلال مصر وكرامتها لم تعد تساير الوضع الحالى .

فوجود قوات أجنبية زمن السلم فى بلاد ناحتى لو انحصرت هذه القوات فى مناطق نائية يجرح الكرامة الوطنية على الدوام . ولا يستطيع الرأى العام المصرى إلا أن يفسره بأنه الدليل المحسوس على ريبة تعتقد أن الحكومة البريطانية نفسها لا تجد مبررا لها وأن من الخير للبلدين أن تقوم العلاقات بينهما على التفاهم والثقة المتبادلين .

وإن مصر لتعرف ما يستلزمه واجب الدفاع عن أراضيها ، وتدرك التبعات الناشئة عن اشتراكها فى هيئة الأمم المتحدة ، فهى لم تحجم عن أية تضحية تتيح لقواتها العسكرية أن تبلغ عاجلا مبلغا يجعلها قادرة على صد عدوان المعتدى حتى تصل إليها إمدادات حلفائها وإمدادات الأمم المتحدة .

فلهذه الأسباب ، وأمام هبة الشعب المصرى عن بكرة أبيه ورغبته الحارة فى أن يرى علاقاته ببريطانيا العظمى مستقرة على أساس من التحالف ومن الصداقة الخالصة من شوائب ريب الماضى ، والطليقة من أسر مبادئ قد انقضى زمنها ، تعرب الحكومة المصرية عن ثقتها بأن حليفتها ستشاركها فى هذا الرأى ، وأن الحكومة البريطانية ستعنى بتحديد موعد قريب لكى يشخص وفد مصرى إلى لندن للمفاوضة معها فى إعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وغنى عن البيان أن هذه المفاوضات ستتناول مسألة السودان مستوحية فى ذلك مصالح السودانيين وأمانيهم .

(٢) نص المذكرة التى سلمها وزير خارجية صاحب الجلالة البريطانية إلى سفير مصر فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦

أتشرف بإبلاغكم أنى تسلمت المذكرة المؤرخة فى العشرين من ديسمبر سنة ١٩٤٥ التى تطلب فيها الحكومة المصرية إلى حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة تحديد موعد قريب للدخول فى مفاوضات لإعادة النظر فى معاهدة التحالف التى عقدت بين مصر وبريطانيا فى السادس والعشرين من أغسطس سنة ١٩٣٦

٢ — ولقد تبينت حكومة جلالة الملك تماما الرغبة التى بدت فى مصر للمباحثة معها فى هذا الشأن ، وإذا كانت لم تستجب رسميا حتى الآن لما أعربت عنه حليفتها فإن مرد ذلك :

أولا — إلى ضغط الحوادث المتصل الناشئ من وقف الحرب ، وثانيا — إلى ضرورة بحث أحكام المعاهدة المصرية الإنجليزية على ضوء ميثاق الأمم المتحدة ومع الإفادة من الدروس التى تعلمناها من هذه الحرب ، وفى هذا الصدد تود حكومة جلالة الملك — دون أن ترغب فى المرحلة الحالية فى أن تبحث تفصيلا الحجج التى تضمنتها مذكرة الحكومة المصرية — أن يلاحظ أن أحد هذه الدروس هو أن المبادئ الأساسية التى قامت عليها المعاهدة المصرية الإنجليزية المعقودة سنة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها .

٣ — وأن سياسة حكومة جلالة الملك هى أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والإمبراطورية فى أثناء الحرب ، وهو ما نوهت به المذكرة المصرية ، وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراما تاما .

لهذا فإن حكومة جلالة الملك على الرغم من أحكام المادة السادسة عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ تصرح بأنها على استعداد لأن تعيد النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام المعاهدة القائمة بينهما على ضوء تجاربهما المشتركة ، ومع المراعاة الواجبة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة التى تهدف إلى ضمان السلم والأمن الدولى .

وسترسل إلى سفير جلالة الملك فى القاهرة قريبا تعليمات لإجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض .

وإن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد أخذت علما بأن الحكومة المصرية ترغب فى أن تتناول المباحثات القادمة مسألة السودان .

(٣) بيان عن مفاوضات المعاهدة المصرية البريطانية

ألقاه وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم فى ٢ أبريل سنة ١٩٤٦

طلبت الحكومة المصرية ، كما يعلم المجلس ، مفاوضة حكومة جلالة الملك لتعديل معاهدة التحالف المصرية البريطانية المبرمة فى سنة ١٩٣٦ . وقبلت حكومة جلالة الملك أن تباشر هذه المفاوضات فى ضوء تجاربنا المشتركة مع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة لضمان السلم والأمن الدوليين .

وحكومة جلالة الملك الآن . على استعداد لمباشرة المباحثات بالقاهرة . وقد عينتنى لرياسة الوفد البريطانى يعاونى وزير الطيران والسفير البريطانى فى مصر السير رونالد كامبل .

إلا أننى لا أستطيع حضور المراحل الأولى للمباحثات . ولكنى ساكون على اتصال وثيق باللورد ستانسجيت والسفير اللذين سيتوليانها نيابة عنى .

وقد عينت حكومة جلالة الملك أيضا السير كيناهان كورنواليس سفير جلالة الملك فى بغداد سابقا ورئيس سكرتارية الشرق الأوسط بوزارة الخارجية حالا ، مستشارا سياسيا ، كما عينت السير أرنولد أوفرتون رئيس مكتب الشرق الأوسط البريطانى بالقاهرة ، مستشارا اقتصاديا .

وسيكون قواد قواتنا البحرية والبرية والجوية فى الشرق الأوسط مستشارين حربيين للوفد . وسيعاونهم الميجر جيكوب من سكرتارية أركان الحرب .

إن حكومة جلالة الملك لعلى ثقة من أن اختيارها الوفد الذى سيجتمع بالوفد الممتاز الذى عينته الحكومة المصرية سيقابل بالترحاب فى مصر على أنه دليل على الرغبة الصادقة فى وضع أساس مكين للعلاقات بين البلادين — تلك العلاقات التى وصلت بهما إلى درجة عالية من التآخى فى أثناء سنين الحرب العصيبة .

٢ — مفاوضات سنة ١٩٤٦

(صدقى — بيفن)

(١) المذكرة الإنجليزية

المؤرخة فى ١٩ أبريل

١ — إن الغرض الذى نسعى إليه فى معاهدة التحالف الجديدة هو توطيد الصداقة التى نشأت بين البلدين منذ أمد بعيد. وتقوية المساهمة التى سيكون فى مقدور كل طرف أن يقوم بها لحفظ السلام العالمى والأمن . بالتعاون المشترك وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . و إنه لمن الممكن أن يهدد أمن مصر ومجموعة الأمم البريطانية تهديدا حيويا بهجوم يشن على منطقة الشرق الأوسط وهـذا ما تبين بشكل جلى واضح خلال حربين . و إن العمل الذى تقوم به الأمم المتحدة لوقف العدوان سيدعم دعما قويا بمساعدة بلاد لها صوالح مشتركة تتخذ تدابير كافية لحفظ الأمن ، و إن نصيب مصر من تدابير الأمن هذه سيأتى تبعة متزايدة على كواهل القوات المصرية المسلحة فى تأهبها للذود عن بلادها، و إن الحكومة البريطانية سوف تسهل بكافة الوسائل إمداد مصر بالعدة والعتاد الحديث . ومع ذلك فإن الأمم الصغيرة مهما دافعت بصلابة عن نفسها لا أمل لها فى المقاومة فى حرب حديثة ضد دولة قوية معتدية ما لم يكن فى مكنتها أن تتلقى عونا كاملا ومباشرا ؛ ولابد أن تعد له العدة فى وقت السلم ؛ من دولة ذات قوة حربية واقتصادية فعالة بالقياس إلى قوة الدولة المعتدية. ولذا كان من الضرورى أن تتأكد مصر من معونة مباشرة أمام تهديد خطير .

٢ — لقد كان الوفد البريطانى يدرس كيف يعبر عن الوسائل الضرورية للوصول إلى هذا الغرض ؛ ويرى أن يتقدم باقتراحاته على القواعد الآتية :

٣ — ستسحب سحبا تاما من مصر جميع قوات البحرية البريطانية المقاتلة وكافة القوات المحاربة التابعة للجيش البريطانى ، وسينفذ هذا الانسحاب وفق برنامج . وسيتم بأسرع وقت ممكن، مع ضرورة تصفية مخلفات الحرب على أن يتم هذا البرنامج بحيث ينفذ أولا الجلاء عن القاهرة والإسكندرية جلاء متدرجا وكاملا ، وستسحب كذلك كافة أسراب سلاح الطيران الملكى البريطانى، ولكن ينبغى بقاء عدد قليل من أسراب الطائرات المقاتلة فى منطقة القناة للتعاون مع سلاح الطيران الملكى المصرى فى إعداد دفاع جوى ، من الأهمية بمكان لأمن الشرق الأوسط بأكمله .

٤ — ينبغى أن ينص فى المعاهدة على تقديم المعونة المشتركة فى حالة العدوان غير المستثار ، ولكى تكون المعونة التى تسديها بريطانيا العظمى لمصر عاجلة وفعاله ؛ ينبغى أن تتعهد الحكومة المصرية باتخاذ التسهيلات لإنشاء قاعدة إدارية متحالفة وأن تهيئ تسهيلات بحرية معينة تستخدمها القوات البحرية للحليفتين فى الحرب ، وأن تنشئ دفاعا جويا يشمل مطارات وشبكة من الإشارات ومنشئات وادار ، على أن يكون الغرض من القاعدة الإدارية الاحتفاظ بمخازن ومهمات احتياطية واعداد مصانع للا لات وما شابه ذلك من التسهيلات لكى تجهز القوات الآتية لمعونة مصر فى حالة الخطر المفاجئ بمجرد وصولها وتتعهد الحكومة البريطانية بأن تقدم المعونة الفنية بواسطة هيئة إخصائيين إداريين وموظفين ذوى مهارة لكى يساعدوا فى إنشاء القاعدة ونظام الدفاع الجوى وصيانتهما . ويلاحظ أن فى مصر الآن هيئة إدارية كبيرة للغاية كانت ومازالت ذات أهمية حيوية لإدارة الأعمال الحربية فى مختلف ميادين القتال وهذه يجب أن تستمر فى عملها طالما كانت التعهدات المتعددة التى قضت بها ضرورة الحرب فى دور التصفية . على أن نية الحكومة البريطانية متجهة إلى تضييق نطاق هذه الهيئة الإدارية بأسرع مايستطاع حتى تصل إلى الحجم الذى يحتفظ به الطرفان بمقتضى المعاهدة .

٥ — سيكون من الأمور الجوهرية بقاء مركز قيادة متحالفة ليقوم بتنفيذما ذكر آنفا وليعمل كمركز قيادة لتنسيق تدابير الأمن فى كافة أنحاء الشرق الأوسط ويقترح أن يكون مركز هذه القيادة فى منطقة القناة .

٦ — ومن المقترح أن تقدم الحكومة المصرية لقوات الحكومة البريطانية تسهيلات فى منطقة القناة لمحطات مرور كلما دعت الحاجة إليها .

---

(٢) مذكرة الوفد البريطانى عن بعض وجهات النظر فى التحالف بين بريطانيا ومصر

إن السياسة المقررة من جانب حكومة صاحب الجلالة ترمى إلى توطيد الصداقة الإنجليزية المصرية التى قامت منذ سنوات عدة . وذلك بمعاهدة تحالف جديدة ترتكز على الارتباط الحربين شعبين متساويين لهما مصالح مشتركة .

وهذه المعاهدة الجديدة تحل محل المعاهدة القائمة ، وترمى بالتعاون المتبادل على أساس جديد ، إلى تقوية المساهمة التى سيكون فى مقدور كل من البلدين تقديمها لحفظ السلام والأمن الدوليين وفقا لأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

وإن سلامة مصر وأمن مجموعة الأمم البريطانية ليتهددان فى آن واحد تهديدا حيويا بعدوان يوجه إلى منطقة الشرق الأوسط ، ولقد تبين ذلك بشكل واضح جلى فى الحربين الأخيرتين اللتين بذلت فيهما جهود عظيمة من جانب الأمتين معا لتفادى وقوع كارثة ، وقد أظهرت الحرب الأخيرة مرة أخرى الحاجة الماسة إلى التأهب والاستعداد ، ولهذا السبب تعتبر حكومة جلالة الملك أنه من الأهمية القصوى أن تقوم العلاقة بين بلدينا على الثقة والصداقة المتبادلتين وأنه ينبغى أن توجد فى جميع الأوقات الوسائل التى تمكن قوات كل من البلدين من القيام فورا بالتزاماتهما طبقا للمعاهدة .

فإذا ما تعرضت مصر مرة أخرى لتهديد بعدوان ما ، وإذا كان من الضرورى على قوات مجموعة الأمم البريطانية والقوات المصرية أن تعملا جنبا إلى جنب بمقتضى معاهدة التحالف فإن ذلك لايكون ميسورا بطريقة فعالة أو فى الوقت المناسب ما لم تتوافر العناصر الضرورية لتنظيم إدارى يكون على استعداد لتقديم المعونة لها ، وإن التقدم العلمى قد أدى إلى زيادة عظيمة فى السرعة التى يمكن أن يتطور بها تهديد حربى فى حين أنه لايمكن أن تخلق منشئات إدارية على عجل وفى اللحظة الأخيرة ، ومن ثم كانت التدابير التى تتخذ للمعاونة المتبادلة بمقتضى المعاهدة الجديدة ذات أهمية حيوية لأمن البلدين كليهما .

وإن حكومة صاحب الجلالة ، للأسباب السالفة الذكر ، لتدرك كل الإدراك التبعة العظمى الملقاة على عاتقها ، ومع ذلك ، ونظرا إلى ثقتها بالحكومة المصرية ، فهى تقترح بمقتضى معاهدة التحالف الجديدة أن تضطلع الحكومة المصرية فى وقت السلم بتبعة المحافظة على هـــذا التنظيم والتسهيلات والمنشئات وما إليها مما هو من الأهمية بمكان لأمن البلدين ، وإن جميع القوات البريطانية البحرية والبرية والجوية ينبغى أن تسحب سحبا تاما من الأراضى المصرية ، ولكى يتسنى لبريطانيا العظمى أن تساعد مصر فى الاضطلاع بهذه التبعة تقترح حكومة جلالة الملك وضع تدابير للتشاور الوثيق بين الحكومتين وبين أركان الحرب لكل منهما وأن تقوم بريطانيا العظمى بتقديم ماتدعو الضرورة من المعونة الفنية لمصر على أساس يتفق عليه الطرفان .

وسيدرك الوفد الرسمى المصرى للمفاوضات أن المحافظة على قوات حديثة مهمة تتطلب إنشاء أداة إدارية كبيرة الحجم متشعبة النواحى تشمل الثغور المحمية والسكك الحديدية وغيرها من طرق المواصلات ومخازن المهمات ومصانع الآلات والمطارات ومنشئات البترول والإشارات وأعمال الدفاع الجوى ، وليس بمستطاع عمل تصفية سريعة للتنظيم الهائل الذى أقيم فى مصر خلال أكثر من ست ســـنوات بمجهود لم يعرف الكلل وبنفقات ضخمة ويشمل فى الوقت الحاضر مخازن ومهمات وعتادا نيفت قيمتها على ١٦٠ مليونا من الجنيهات ، ذلك التنظيم الذى يجب أن يظل قائما بعض الوقت للانتفاع به فى معونة القوات البريطانية التى استقرت فى الأماكن التى توجد بها الآن كنتيجة لعمليات القوات المتحالفة فى زمن الحرب ، ويجب أن تشيد فى أماكن أخرى

مساكن لإقامة المستخدمين وأبنية للمخازن ، وذلك فى زمن قلت فيه الموارد فى المال والرجال ، ونقصت فيه المواد الأولية نقصا بالغا ، ثم يجب العمل على إيجاد أماكن فى السفره فى وقت لا تستطيع فيه القوات الحربية أن تطالب بإيثارها على غيرها أم تنتظر أن تفضل مطالبها على المطالب العاجلة للتعمير أو نقل الأغذية ، ومهما توافرت الرغبة وحسن النية فلا مندوحة عن فترة تقدر بسنوات خمس لإمكان تنفيذ هذه المهمة الضخمة الهائلة ، ومن الطبيعى أن البرنامج يشتمل على شطرين :

(١) الجلاء عن القاهرة والإسكندرية وعن أراضى الدلتا (وهو ما بدئ به فعلا) .

(٢) الجلاء عن بقية الأراضى المصرية ومنطقة قناة السويس .

وهذان الشطران اللذان يتصل أحدهما بالآخر إلى حد ما . سيتمان على مراحل عدة . وإن الفترة التى يتطلبها تنفيذ كل مرحلة منها لأمر يبت فيه بعد بحث مفصل على ضوء الظروف الحاضرة . وتنفيذ هذا البرنامج يتطلب قدرا كبيرا من المساعدة من جانب السلطات العسكرية المصرية .

وإن عقابيل الحرب لتضع عبئا ثقيلا على كواهل الشعب البريطانى والقوات البريطانية . وإن حكومة جلالة الملك لتعرف أنها تستطيع أن تعتمد على المعاونة الودية من جانب الحكومة المصرية فى الاضطلاع بهذه الأعباء . ولو أن سنوات خمسا ليست بالزمن الطويل المدى فى الظروف الحاضرة ليتم خلالها انسحابنا عن مصر ، وإنشاء الحكومة المصرية قاعدة فى أراضيها تحل محل القاعدة التى نقوم بتصفيتها فقد يكون فى الإمكان تنفيذ هذا البرنامج فى زمن أقل إذا سارت الحوادث سيرا ملائما . فإذا ما سنحت الفرصة بذلك ، فإنا سنتهزها .

ويقترح الوفد البريطانى أن مستشاريه العسكريين والمستشارين العسكريين للوفد الرسمى المصرى يكلفون ما يأتى :

(ا) وضع برنامج لتصفية التنظيم الإدارى البريطانى فى مصر ولسحب القوات البريطانية .

(ب) بيان مدى التسهيلات وما إليها . الكفيلة بتمكين بريطانيا العظمى من أداء التزاماتها فى حالة الطوارئ ، تلك التسهيلات التى ستقوم الحكومة المصرية بصيانتها مع المعونة الفنية البريطانية . بعد أن يتم جلاء القوات البريطانية عن مصر .

امضاء : ستانسجيت

٢٩ أبريل سنة ١٩٤٦

(٣) مذكرة الوفد البريطانى

فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٦

لمناسبة الإعلان عن تأليف الوفد البريطانى ، رأت الحكومة البريطانية أنه من الأوفق أن توضح لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، بواسطة سفيرها فى القاهرة النظريات الأساسية فى موضوع المفاوضات المستقبلة والهدف المقصود منها ، وزادت على ذلك بأن طلبت معرفة مدى تأثير ذلك فى نفس دولته بصفته الشخصية .

وقد رأى صدقى باشا أنه مرتاح إلى أن الفكرتين الأساسيتين اللتين أوضحتهما الحكومة البريطانية فى بيانها . هما قبل كل شئ الرغبة فى احترام السيادة والكرامة المصرية والاعتراف بأمانيها الوطنية ، ثم إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واستبدالها بمعاهدة جديدة تماما تبرم فى نطاق هيئة الأمم المتحدة .

الا أنه لم يسعه إلا إبداء دهشته من أن الحكومة البريطانية بعد أن أكدت هذين المبدأين ، تتقدم باقتراحات من شأنها بقاء قوات عسكرية أجنبية فى الأراضى المصرية .

ومهما كان الوصف القانونى الذى يمكن أن يصبغ على هذه الحالة فإن وجود قوات أجنبية فى أوقات السلم فى أراضى دولة ما ، إنما هو رمز لسيطرة مباشرة أو غير مباشرة . على أن تلك النظريات القديمة التى كان التسليم بها فى الماضى أمرا عسيرا . قد أصبحت اليوم مما لا يمكن التسامح فيه بعد حرب كان من أغراضها الرئيسية ضمان حرية الشعوب ، وفضلا عن ذلك فإن مبدأ الحرية هذا ، هو المبدأ الذى تعضده بريطانيا العظمى ، وخاصة فى مجلس الأمن ، لصالح شعوب لا تتمتع فى الواقع بكامل حريتها .

وأن فى طبيعة البشر الرغبة العميقة فى أن يكونوا سادة فى بلادهم الأصلية ، وإذن فمن المنطق أن تكون أول أمنية للشعب المصرى هى سحب القوات البريطانية من مصر .

ولا يمكن أن يتصور المرء وجود اتفاق يحقق رغبات الشعب المصرى ، وهى رغبات وصفها السفير نفسه فى بيانه بأنها ملحة . ولا تحمل تأخيرا ، ثم يسجل هذا الاتفاق فى صورة ما بقاء قوات أجنبية فى الأراضى المصرية .

وإن تنازل مصر لبريطانيا العظمى بطريق الإجارة عن جزء من أراضيها . أو منحها قواعد فى داخل حدودها أمر لا يتفق مع سيادة الدولة ولا مع شعور الرأى العام المصرى العميق — نعم إنه مما لا شك فيه أن الحكومة البريطانية قد منحت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد

حربية فى جزر نائية بعيدة عن أرض الوطن الأصلى (الجزر البريطانية) ، ولكن لو أن اتفاقا من هذا القبيل المبرم بين هاتين الدولتين العظيمتين ، عقد بين مصر وبريطانيا وشمل جزءا من أرض الوطن لكان له مدى ومعنى مختلفان كل الاختلاف .

وإن صدقى باشا يرى ، مثل الحكومة البريطانية ، أن المعاهدة الجديدة لايمكن أن تبرم إلا فى حدود ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وأن أول مبدأ من مبادئ هذا الميثاق هو أن هذه الهيئة قد أنشئت على أساس المساواة المطلقة بين أعضائها ، وأن فى وجود قوات عسكرية أجنبية فى مصر هدما لهذه المساواة بين دولة الاحتلال والدولة المحتلة ، كما وأنه يهدم هذه المساواة أيضا بين هاتين الدولتين وباقى أعضاء هيئة الأمم المتحدة مادام أن ذلك قد يخول لبريطانيا العظمى مركزا ممتازا فى مصر ، من جهة ، ومن جهة أخرى قد يكون من نتائجه أن لايسمح لمصر بأن تفى بتعهداتها الدولية المتفرعة من هذا الميثاق بمطلق حريتها . ووضع كهذا لايمكن تصوره بعد الآن إلا بالنسبة للدول المشمولة بالوصاية .

هذا ومن ناحية أخرى فإن وجود قوات أجنبية قد يمكن أن يوجد وسيلة للضغط والتدخل فى شئون الدولة السياسية الداخلية مهما كانت النوايا الحسنة التى تضمرها دولة الاحتلال — وفضلا عما تقدم فإن ميثاق الأمم المتحدة لايسمح بمثل هذا التدخل .

وأخيرا فإن مبدأ الأمن المشترك الذى قررته هيئة الأمم المتحدة لايشمل تدابير عسكرية وقائية كأن ترابط قوة عسكرية أجنبية فى أرض دولة أخرى فى وقت السلم . فإن على كل دولة أن تحقق الأمن فى أرضها بواسطة قواتها الوطنية المسلحة ، وفى بعض الحالات طبقا لما ينصح به مجلس الأمن وهيئة أركان الحرب العسكرية .

ثم عرض صدقى باشا بعدئذ لفحص الاقتراحات البريطانية التى هى فى نفس الوقت ذات ناحية سياسية وأخرى عسكرية .

ففيما يختص بالاقتراحات ذات الناحية السياسية ، التى تتضمن أحد أمرين : إما عقد معاهدة يمكن أن تشترك فيها بعض بلاد الشرق الأوسط التى يهمها أمر الدفاع عن هذه المنطقة ، أو منح بريطانيا العظمى من الدول المذكورة نوعا من التفويض يسمح لها بالاحتفاظ بقاعدة عسكرية فى مصر . فقد لاحظ صدقى باشا أن رأى الجانب المصرى كان منصبا دائما على عقد اتفاق ثنائى بين بريطانيا العظمى ومصر . وأنه من ناحيته يفضل هذه الطريقة على الطريقة المعروضة الآن التى تتضمن اشتراك بعض دول الشرق الأوسط فى المحالفة البريطانية المصرية ، وهو شخصيا لايعضد فكرة انشاء اتفاقات تشمل تعهدات سياسية وعسكرية بين مصر وبلاد جامعة الدول العربية ، فإن هذه الجامعة انما أنشئت فى الواقع على أساس رابطة الأخوة بين أعضائها الناتجة عن التشابه فى الجنس

واللغة والتاريخ المشترك وموقع البلاد الجغرافى — وهذه الأخوة تعفى الدول المذكورة من الالتزام بأن تبرم فيما بينها معاهدات سياسية معينة — وصدقى باشا يرى أنه ولو أن مصر تتمتع فى هذه الجامعة بسلطان خاص ومركز أدبى ممتاز إلا أنه يتعين عليها أن تعمل مستقلة عن غيرها من هذه الدول الصديقة لتسوية علاقاتها مع بريطانيا العظمى ، وذلك لأسباب عديدة يرى صدقى باشا أن الوقت الحالى غير مناسب لإيضاحها .

وعلى عكس ذلك فإن العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر إذا استقرت على قواعد سليمة ومرضية للطرفين فإن نفوذ مصر فى الشرق الأوسط سيعمل فى هذه الحالة بكيفية من شأنها أن تجلب لبريطانيا العظمى كثيرا من المنافع .

أما فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالناحية العسكرية فقد لاحظ صدقى باشا أن ماتطلبه منه بريطانيا العظمى (خاصا بتعرف وجهة نظره فيها) إنما هو تعبير عن آرائه الشخصية ، إذ طالما لاخبرة له بهذه الشئون فهو لا يتكلم فيها من الوجهة الفنية . ولكنه يعرض نظرياته فى هذا الشأن التى تستند إلى المعقول وإلى نظرته إلى الأشياء نظرة عابرة .

وبادئ ذى بدء يتساءل صدقى باشا عما يراه الجانب البريطانى فى نوع الاعتداء الذى قد تستهدف مصر لخطره ، ولا يمكن أن يكون ذلك هو الذى أبرمت من أجله معاهدة سنة ١٩٣٦ ووضعت له خطة بالدفاع عن منطقة القنال تشمل وجود قواعد عسكرية بريطانية فى هذه المنطقة وقد ترتب على هذه الحرب أن هذا الخطر قد استبعد نهائيا ، أو على الأقل لمدة طويلة جدا . ومن الجهة الأخرى فانه يمكن لبريطانيا العظمى أن تنشئ فى المستعمرات الإيطالية الواقعة غرب مصر قواعد استراتيجية . ووسائل للدفاع تتوسع فيها كلما دعت الحاجة .

أما اذا كان يخشى أن يجىء خطر الاعتداء من جهة الشمال الشرقى فانه لن يؤثر على مصر إلا بعد أن يكون قد أدرك دولا أخرى أقرب إلى الشرق ، لبريطانيا العظمى من العلاقات معها مايسمح لها باتخاذ ماتراه ضروريا من التدابير ، وإن مصر فى هذا الشأن ليست فى مركز الدولة التى تجد نفسها فى الصف الأمامى وتعانى صدمة الاعتداء الأولى .

وأما من جهة النظرية الخاصة بالعمليات العسكرية البرية فإنه لايمكن الآن أن يخشى على مصر من الأخطار التى كانت تهددها فيما مضى ، ولذلك فلا محل لاتخاذ احتياطات دفاعية استثنائية كبقاء قوة عسكرية أجنبية فى وقت السلم فى منطقة قنال السويس . وكذلك فإن وجود هذه القوة لاضرورة له لرد اعتداء يأتى من البحر أو الجو ، فضلا عن أن القوات البريطانية البحرية والجوية منضمة إلى قوات الأمم المتحدة كفيلة فى هذه الحالة بإبعاد كل خطر يأتى من هذه الناحية .

على أن الاقتراحات البريطانية المتعلقة بالدفاع عن قنال السويس لا تكترث به وضربت صفحا على كون القنال طريقا للمواصلات الدولية قبل كل شئ. وأن دستوره ( ) يجب أن يستند إلى سيادة الدولة الإقليمية وعلى المساواة فى الحقوق بين جميع الدول سواء منها التى وقعت على اتفاقية سنة ١٨٨٨ أو لم توقع ، وفى هذا الخصوص يلاحظ أن مبادئ هذه الاتفاقية تنسجم تمام الانسجام مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، فيجب احترامها وتطبيقها من جديد ضمن حدود هذا الميثاق تحت إشراف مجلس الأمن .

وبهذه المناسبة لفت صدقى باشا النظر إلى أن مصر لن تقصر فى أن تتخذ بنفسها ، كافة وسائل الدفاع الضرورية ، على أن أمنية مصر بأكملها متى استردت حريتها التامة . هى أن تؤمن بنفسها الدفاع عن أراضيها ومن ضمنها قنال السويس. وذلك بأن تهيئ لقواتها العسكرية النمو الذى يدعو إليه مركزها .

ثم انتقل صدقى باشا إلى موضوع رغبة الحكومة البريطانية فى تعرف اقتراحاته .

فأشار فورا إلى أن موضوع العلاقات المستقبلة مع بريطانيا العظمى قد سبق أن درسه الجانب المصرى بإسهاب ، وإن وفد المفاوضة المصرى لعلى استعداد بأن يقدم لوفد المفاوضة البريطانى اقتراحات فعلية فى هذا الشأن .

وذكر أنه من الآن، وبصفة شخصية محضة ، يرى أن يخطر السفير بأن الجانب المصرى يرى أن تكون العلاقات بين مصر و بريطانيا العظمى فى حالة تسمح بتحقيق تحالف بين البلدين يكون مشبعا بروح الصداقة المتبادلة ، هذه الصداقة التى يحتاج إليها كلا الطرفين .

وأن صدقى باشا يرى أنه لا يمكن تحقيق هذا التحالف إلا بعقد معاهدة جديدة على نمط المعاهدات التى أبرمت منذ سنة ١٩٤١ بين دول مختلفة ، وأن تشمل هذه المعاهدة التزاما من الطرفين بأن يقدم كل منهما للآخر فى حالة نشوب حرب لم يثرها أحدهما كل تعضيد حربى . أو غيره ، ويبذل كل مساعدة فى مقدوره ، وذلك إلى أن تدخل الوسائل التى يقررها مجلس الأمن من أجل المحافظة على السلام أو لإعادته ، فى دور التنفيذ (مادة ٥١ من الميثاق) .

ويرى صدقى باشا أن تتفق السلطات العسكرية فى البلدين على كيفية تبادل هذا التعضيد وتلك المساعدة ، وعلى ذلك يجب أن تهيأ فى أوقات السلم وسيلة لتحقيق التعاون بين هيئتى أركان حرب الدولتين ، وإن مصر لم تغفل عن تقدير ما لبريطانيا من خبرة فى هذا الشأن وما لها من وسائل كبرى لتنفيذ ذلك .

ولكن يجب أن يكون مفهوما أن هذا الاستعداد لن يؤدى بأية حال إلى مرابطة قوات أجنبية فى الأراضى المصرية فى أوقات السلم ، بل بالعكس يجب أن يشمل الاتفاق الجديد نصا يتضمن انتهاء الموقف الحالى . وذلك بجلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن مصر .

وقد أخطر صدقى باشا السفير بأن الجانب المصرى يعد بالفعل مشروعا للمعاهدة سيقدمه للوفد البريطانى متى بدأ فى عمله ، مرفقا به مذكرة تفسيرية مسهبة .

وفى النهاية يهم صدقى باشا أن يؤكد أن جميع ما ذكره آنفا إنما صدر منه بصفته الشخصية وبدون أى ارتباط .

---

(٤) مذكرة الحكومة المصرية

ردا على المذكرة البريطانية المؤرخة ١٩ أبريل سنة ١٩٤٦

فى يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٦ ، دعا صدقى باشا حضرات الضباط أعضاء المكتب العسكرى الملحق بوفد المفاوضات المصرى ، وعرض عليهم المذكرة التى سلمها له بالأمس السفير البريطانى واللورد ستانسجيت .

وكان واضحا لأول وهلة أنها أحدثت فى نفوسهم رد فعل غير مرض .

فأوضح لهم صدقى باشا أنه لا يطلب منهم سوى رأيهم فى الموضوع من الوجهة الفنية ، ورجا منهم أن يدرسوا المقترحات البريطانية فى ذاتها ، وأن يطرحوا جانبا كل الاعتبارات العاطفية.

ويتعين استعراض هذه المقترحات من الناحية الآتية :

" نحن حليفان غير متساويين فى القوة ، قد يكونان معرضين لاعتداء قوى وسريع ، يشنه عدو لا يقل قوة عن بريطانيا العظمى ، ومهما تكن مدى الاستعدادات المصرية ، فإن دفاعها لأول وهلة لا يستطيع رد العدو المهاجم .

فإن على حلفائنا البريطانيين حينئذ أن يتدخلوا فورا . وهم لذلك يقدرون أنه إذا لم توجد عندنا من مبدأ الأمر نواة يسمونها " قاعدة إدارية " للحليفين والتى تضمنت المذكرة كيفية تكوينها ، وتكون مهمتها فى وقت السلم الاستعداد لاستقبال القوات والامدادات ، فإن الدفاع قد يصبح عديم الجدوى " .

ففكروا فى هذا دون أن تؤثر فيكم الاعتبارات السياسية لهذا الاقتراح ، فأنا لا أطلب منكم سوى رأيكم من الوجهة العسكرية .

وقد تقدم أعضاء المكتب برأيهم فى نفس المساء ، إلى صدقى باشا ، فى صورة المذكرة المرفقة.

وبعد أن درس رئيس الوزارة بنفسه المذكرة البريطانية التى سلمت إليه فى ١٩ أبريل ، وكذلك مذكرة مكتبه العسكرى السالفة الذكر ، لم يسعه إلا أن يؤيد النتائج التى تضمنتها هذه المذكرة الأخيرة تأييدا تاما ، ويضيف إلى ذلك الاعتبارات الآتية التى ستكون نهاية لسلسلة الاعتبارات التى أبداها ، كتابة أو مشافهة ، فى هذه الأيام الأخيرة .

(١) لم يبق هناك أى شك أن القاعدة المطلوب إنشاؤها فى الأراضى المصرية بالكيفية المبينة فى المذكرة المقدمة فى ١٩ أبريل ، تجعل منها احتلالا عسكريا حقيقيا للبلاد .

(٢) أن هذه القاعدة التى ستضاف إليها قوة جوية بريطانية ستكون لها مظاهر مختلفة — ويخص بالذكر منها وجود قيادة عامة تابعة لجيش أجنبى — بدرجة أن الادعاء بكون هذه القاعدة ليست سوى مجرد قاعدة للحليفين ، لا يمكن أن يزيل عنها صفتها الحقيقية .

(٣) أن من شأن التدبير المقترح فى المذكرة البريطانية أن يجعل من التحالف بين البلدين وصاية عسكرية تقوم بها دولة كبيرة على أخرى أصغر منها والتى ستنمحض سريعا عن سيادة سياسية كما حصل ذلك قبلا .

وأن تحالفا يبرم على قدم المساواة . لن يحتمل أكثر من مشاورات ومحادثات بين هيئتى أركان الحرب للوصول إلى الانسجام بين القوات العسكرية والاشتراك فى إعداد خطط الدفاع .

(٤) وقد تكون مصر قد ذهبت إلى أبعد مدى ممكن فى هذا السبيل إذ أنها ترمى إلى تنمية المساعدة الثقافية التى تقدمها المدارس البريطانية لمدارسنا العسكرية والاتفاق على اختيار أفضل الأسلحة التى يستخدمها الجيشان .

(٥) أن التوسع فى قوة الجيش المصرى الحديثة وكفايته ، على أساس تحرير البلاد تحريرا حقيقيا ونهائيا ، سيضعف من شأنه الشعور بالنقص الذى سينشأ عن وجود قاعدة بريطانية سيكون من تأثيرها الذى لاشك فيه إيقاف وعرقلة تنفيذ كثير من المشاريع . وإن فى حوادث الماضى القريب العهد ما يؤيد ذلك .

(٦) أن هذا التأثير بالذات سيستمر مفعوله فى المجال السياسى . وهذا رغم كل التأكيدات التى تعطى بإسراف ، وهى غالبا تمليها حسن نية لانزاع فيها ، وهذا مجال لاترغب المذكرة الحالية فى الخوض فيه لأنه سيؤدى ، بلا ضرورة ، إلى إثارة نزاع على ماض لم يكن فيه كثير من دواعى الاطمئنان .

(٧) بعد زوال الأسباب التى دعت إلى الاحتياطات التى شملتها معاهدة سنة ١٩٣٦ زوالا نهائيا ، فإن دولة كمصر لاتستطيع أن تقبل بقاء استقلالها تحت رحمة أسباب مختلفة تتجدد بين آونة وأخرى ؛ لايعجز معجم السياسة عن اكتشافها ، وإن على الدولة المستقلة أن تلجأ إلى ضمان

أمنها بوسائلها الخاصة ، وهذا مايجب أن يكون عليه حال مصر . التى لايزيد أن يكون حالها غير ذلك ، ولكن كرامتها كدولة حرة توجب عليها أن ترفض التنازل عن استقلالها تحت تأثير اهتمام مبالغ فيه ، و يكاد يكون خياليا ، بخطر محتمل وقوعه . و إذا كان هذا الأمر ، إلى حد ما ، يقبل تفسيرا قبل الحرب الأخيرة ، فإن المرء لايمكنه — منذ إنشاء نظام الأمن العالمى بسان فرانسيسكو — أن يدرك أن دولة مستقلة تقبل راضية أن ترى حرياتها مقيدة باتفاقات سخية ، مع أن صلاحيتها موضع جدل كثير

(٨) و يلوح أننا الآن فى صدد خطر آت من الشرق ، وكذلك قد يحدث فيما بعد . عند انتهاء أجل المحالفة أن نتعرض لأى خطر آخر يكون ناشئا عن المشكلات التى تتولد وقتئذ أو مما قد يحول فى مخيلة الدوائر السياسية ذات الخيال الخصب .

حقيقة أن السياسة الروسية مدعاة للقلق ، ولكنها فى الواقع سياسة حذرة أكثر منها خطرة ، وحتى إذا كان هذا الخطر الذى قد يبدو واضحا بالنسبة لمصالحها العاجلة أو الآجلة ، فإن مصر على كل حال لن تكون الدولة التى تستهدف لاعتدائها الأول . وأن فى بعد المسافة ، ووجود دول أخرى بيننا و بينها ، واقعة إما تحت النفوذ البريطانى و إما تحت الحكم البريطانى ، لمما يجعل هذا الاعتداء ليس فقط أمرا لايدخل فى الحسبان ، بل يعتبر غير متوقع .

(٩) و بالاختصار ، ومهما تكن رغبة المفاوض المصرى . أو ماله من التأثير على مواطنيه ، فإن فى تطبيق المقترحات الأخيرة التى عرضتها المذكرة البريطانية ، يجعل من العسير عليه جدا . إن لم يكن من المستحيل ، أن يقنعهم بأنه استطاع استخلاص شىء جدى يحقق أمانيهم فى استقلال بلادهم والاحتفاظ بأراضيها كاملة .

(١٠) و إن صدقى باشا ، فيما يتعلق به شخصيا ، يأسف إذ لايمكنه أن يؤيد مثل هذه المقترحات التى هى بجانب ذلك بعيدة كل البعد عن مطابقتها لنصوص وكالته .

(١١) أما فيما يختص ببريطانيا العظمى ، صديقة بلاده وحليفتها ، وما عليه من واجبات يمليها الوفاء والاخلاص ، فإن عليها أن تتوقع (وقد أوضحت ذلك فى مناسبات عديدة) حدوث حركة فكرية من لحظة لأخرى ، قد يمكن قمعها أو استمرارها فى مستهل النضال السياسى الحالى ولكن قد يفلت زمامها بعد ذلك ولايمكن السيطرة عليها مطلقا .

و إن صدقى باشا يكون شاكرا لو تفضلتم بإبلاغ هذه الاعتبارات المتقدم ذكرها ، وكذلك المذكرة الفنية إلى المستر بيفن على الفور .

٢١ أبريل سنة ١٩٤٦

(٥) مذكرة الوفد المصرى

بعد دراسة خطاب لورد ستانسجيت والمذكرة التكميلية التى قدمها فى ١١ مايو الجارى، يتشرف الوفد المصرى بإبلاغ الوفد البريطانى النتائج التى وصل إليها فى النقط المختلفة الآتية :

ففيما يختص بالمهلة اللازمة لسحب القوات البريطانية قد سجل الوفد المصرى بارتياح أن سحب القوات المحاربة قد بدأ فعلا وأنه سيتم فى زمن قصير نسبيا وفى مقدور الوفدين تحديده بسهولة ، أما فيما يختص بمسألة العنصرين الآخرين من عناصر الجلاء فإن الوفد المصرى يوافق على معاودة البحث فيهما حالما ينجز الخبراء العسكريون للوفدين أبحاثهم التى يقومون بها الآن .

ويشير خطاب لورد ستانسجيت من جهة أخرى إلى التسهيلات الإدارية التى توفرها الحكومة المصرية من أجل أن تتمكن القوات المسلحة للدولتين من العمل فى فترة الضرورة أو الأزمة (حالة الطوارئ (Emergency) وذلك إلى أن يقوم مجلس الأمن بعمل فعال .

ويرى الوفد المصرى أن الاعتداء وحده هو الذى يسوغ المبادرة إلى قيام الحليفتين بعمل عسكرى ، وهذا العمل ينبغى من ناحية أخرى أن تسبقه مشاورات بينهما . ولا يجوز أن تكون المعاهدة الجديدة إلا معاهدة تبادل معونة ضد الاعتداء ، وذلك استعمالا للحق الطبيعى فى الدفاع الشرعى المعترف به للدول الأعضاء بمقتضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، ومن ناحية أخرى فقد استخلص الوفد المصرى من خطاب لورد ستانسجيت ومن مذكرة ١١ مايو النقط الثلاث الآتية التى لها صفة خاصة من الأهمية :

أولا — إن مخازن العتاد الحربى البريطانى فى مصر. ولو أنها موضوعة تحت المراقبة المصرية يجب أن يقوم على حراستها موظفون بريطانيون (عددهم وفير) يعهد إليهم الإشراف على هذا العتاد وصيانته ، وسيكون هؤلاء الموظفون خاضعين لرؤساء بريطانيين .

ثانيا — إنشاء لجنة عسكرية مشتركة من هيئتى أركان الحرب (لجنة مشتركة) يكون لها طابع الدوام ويعهد إليها بتقرير التدابير التى يقتضيها تنفيذ الحالفة .

ثالثا — إنشاء لجنة مشتركة للدفاع ذات اختصاصات وزارية يعهد إليها بحث المسائل التى ترفعها إليها اللجنة الدائمة لأركان الحرب .

بيد أن هذه الاقتراحات الثلاثة ، لو سلم بها وتحققت ، لأدت فى الواقع إلى إنشاء قاعدة بريطانية فى الأراضى المصرية ،وهذا ما يتعارض مع المبدأ الأساسى الذى تقوم عليه المفاوضات الحالية ،والذى اعترف به مستر بيفن نفسه منذ البداية ، وهو أن المعاهدة الإنجليزية المصرية القادمة يجب أن تكون اتفاقا بين دولتين متساويتين فى السيادة معقودا فى نطاق ميثاق الأمم المتحدة .

والاحتفاظ فى مصر بعتاد حربى بريطانى ، يجب وضعه فى المخازن المصرية ليكون معدا لاستعمال القوات البريطانية ، وما يستتبع ذلك من بقاء فصائل بريطانية معسكرة فيها وقت السلم لحراسة هذا العتاد ، كل ذلك فيه إخلال بسيادة البلاد . هذا فضلا عن أن الوفد المصرى يشير إلى التصريح الذى ضمنه مذكرته المؤرخة ٨ مايو بشأن القواعد الإدارية التابعة للحكومة المصرية .

وكذلك فإن فى إنشاء هيئة أركان حرب مشتركة دائمة ولجنة وزارية للدفاع ذات سلطة أعلى من سلطة أركان الحرب خروجا على الإجراءات المألوفة فى معاهدات التحالف التى تبرمها دولتان متساويتان فى الاستقلال لتسوية المسائل الفنية ذات الصبغة العسكرية . فإن معاهدات تبادل المعونة تنطوى عادة على قيام تعاون بين هيئتى أركان حرب الدولتين المتعاقدتين عن طريق الاتصالات والمحادثات .

وأخيرا فإن الوفد المصرى يوافق على أن يشرع الخبراء العسكريون للوفدين فورا فى دراسة المسائل العسكرية التى أثارتها المفاوضات " .

١٣ مايو سنة ١٩٤٦

---

(٦) نص البيان البريطانى

الصادر فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦

نظرا للتكهنات التى تضاربت بشأن مفاوضات المعاهدة . قرر وفد المملكة المتحدة بموافقة دولة صدقى باشا إصدار البيان التالى :

إن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة هى توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة .

وتطبيقا لهذه السياسة بدأت المفاوضات فى جو من الود وحسن النية .

(٧) مشروع معاهدة معدل للمشروع الإنجليزى

المقدم من الوفد البريطانى

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ...

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند .

بما أنهما يحرصان على تقوية تعاونهما من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين .

ولما يشعران به من الرغبة الصادقة فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما .

قد اتفقا على عقد معاهدة تبادل معونة ضد الاعتداء وأنابا عنهما المفوضين الآتية أسماؤهم :

... ...

... ...

... ...

الذين اتفقوا بعد تبادل وثائق تفويضهم التى تخولهم سلطة كاملة والتى وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل على الأحكام الآتية :

(المادة الأولى)

ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، والمحضر المتفق عليه والمذكرات المرفقة بها وكذلك الاتفاق الموقع عليه فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الإعفاء والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة بمصر وذلك بمجرد سريان المعاهدة الحالية [1] .

(المادة الثانية)

يكون الغرض من المعونة المتبادلة بين الطرفين الساميين المتعاقدين تمكين كل منهما من القيام بأوفى مساهمة لصون السلم والأمن الدوليين طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

(المادة الثالثة)

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان أن لا يبرما تحالفا أو يشتركا فى أى حلف موجه ضد أحدهما

---

(١) ملاحظة — بروتوكول الجلاء.

(المادة الرابعة)

فى حالة ما إذا أصبحت مصر محلا لاعتداء مسلح بغير استفزاز يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فورا فى العمل المشترك الذى يجب القيام به لحفظ السلم وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين .

وفى حالة الاعتداء المسلح بغير استفزاز ضد بريطانيا العظمى فى البلاد المتاخمة لمصر يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فورا فى العمل المشترك الذى يجب القيام به لحفظ السلم وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين .

(المادة الخامسة)

يظل التفاهم قائما بين أركان حرب الطرفين الساميين المتعاقدين ليكون تنفيذ المادة السابقة مكفولا إذا اقتضى الحال .

(المادة السادسة)

ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين أو عليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

(المادة السابعة)

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة يسوى وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

(المادة الثامنة)

يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن . ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وتبقى المعاهدة الحالية سارية لمدة عشرين عاما من تاريخ بدء سريانها وتظل بعد ذلك سارية إلى أن ينقضى عام على إعلان أحد الطرفين الساميين المتعاقدين للآخر بإنهائها بالطرق الدبلوماسية .

وإقرارا بما تقدم وقع ... ...

بروتوكول

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا فى مفاوضات لتقرير نظام الحكم فى السودان . وذلك فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين وعلى أساس وحدة وادى النيل وتحت تاج مصر .

(٨) مشروع اتفاق عسكرى

مقدم من الجانب البريطانى

إن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وحكومة ———————

بما أنهما ترغبان — طبقا للمادتين ٤ و ٥ من معاهدة تبادل المعونة التى وقعتا عليها اليوم ، أن تعقدا اتفاقا عسكريا من أجل الأغراض المبينة فى المواد التالية فقد اتفقا على ما يأتى :

(المادة الأولى)

ليس فى أحكام الاتفاق الحالى ما يخل بأى حال من الأحوال بالالتزامات التى قد تلتزم بها إحدى الحكومتين المتعاقدتين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة . وفى حالة ما إذا قام مجلس الأمن للأمم المتحدة بعمل لصون السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما، فإن كل عمل تقوم به الحكومتان المتعاقدتان بمقتضى الاتفاق الحالى يجب أن يكون متسقا مع العمل الذى يقوم به مجلس الأمن .

(المادة الثانية)

يظل الموقف الدولى محل استعراض مشترك من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين ويساعدها عند الضرورة الممثلون السياسيون الذين قد تعينهم الحكومتان ، وتتشاور هذه السلطات فى كل الحوادث التى قد تهدد أمن إحدى الحكومتين وعلى الأخص أمن الشرق الأوسط بما فى ذلك الأراضى المتاخمة لمصر .

(المادة الثالثة)

فى حالة اشتباك إحدى الحكومتين فى حرب ، وفى حالة خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها وتهدد أمن إحدى الحكومتين فى منطقة الشرق الأوسط، بما فى ذلك أية أراض متاخمة لمصر، تقوم القوات البريطانية بناء على المشاورات المشار إليها فى المادة الثانية وبالتآزر مع القوات المصرية باتخاذ التدابير والقيام بالحركات اللازمة . وتتلقى هذه القوات لهذا الغرض كل التسهيلات والمساعدة بما فى ذلك حرية الدخول إلى مصر والتنقل فيها، واستخدام الموانى والطرق والسكك الحديدية والمطارات ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية مع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع .

(المادة الرابعة)

فى الحالات المشار إليها فى المادة الثالثة (أحكام خاصة بالمساعدة التى تقدمها القوات المصرية فى الأراضى المتاخمة) .

(المادة الخامسة)

ينظم توزيع القوات البريطانية والقوات المصرية فى مصر والأراضى المتاخمة لها بناء على تشاور السلطات العسكرية فى الحكومتين بحيث يكفل على خير الوجوه التآزر والمساعدة المتبادلتين .

(المادة السادسة)

تتخذ الحكومة المصرية — كلما كان ذلك ضروريا بناء على تشاور السلطات العسكرية فى الحكومتين — كل التدابير الإدارية والتشريعية التى تقتضيها الحالة الطارئة بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية و إقامة رقابة فعالة على الأنباء .

(المادة السابعة)

فى حالة وجود القوات البريطانية فى مصر بمقتضى أحكام هذا الاتفاق تتمتع بالإعفاء والميزات المنصوص عليها فى الاتفاق الموقع عليه من الحكومتين فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

(المادة الثامنة)

(ا) تحتفظ الحكومة المصرية فى الأراضى المصرية فى زمن السلم بمنشئات دفاعية و إدارية معينة و بوسائل دفاعية وتسهيلات خاصة بالموانىء و بتسهيلات أخرى معينة وذلك فى حالة تكون معها صالحة على الفور للعمل والتوسع فى وقت الطوارئ لكى تستخدمها القوات البريطانية والقوات المصرية استخداما مشتركا لأغراض التحالف .

(ب) يسلم للحكومة المصرية ما يوجد فعلا من المنشئات و وسائل الدفاع والتسهيلات المشار إليها فى الفقرة (ا) السالفة الذكر بالحالة التى هى عليها الآن . وتلك التى قد تنشئها — بالاتفاق المشترك بين الحكومتين — حكومة المملكة المتحدة من الآن إلى أن يحين وقت الجلاء المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من البروتوكول الخاص بسحب القوات القوات البريطانية من مصر ، و بعد ذلك التاريخ تتولى الحكومة المصرية إقامة أية منشئات جديدة لازمة لهذه الغرض بعد التشاور بين السلطات العسكرية فى الحكومتين

(ج) تكون المنشئات والتسهيلات المشار إليها سابقا ملكا للحكومة المصرية .

(د) تحتفظ الحكومة المصرية كذلك فى زمن السلم بعتاد ومهمات حربية تظل ملكا لحكومة المملكة المتحدة فى حالة يتسنى معها للقوات البريطانية استعمالها على الفور وقت الطوارئ ، وتكون حكومة المملكة المتحدة هى المسئولة عن تجديد هذا العتاد والمهمات وجعله مسايرا لأحدث طراز ، وتقدم لها التسهيلات اللازمة لهذا الغرض

(هـ) تتحمل الحكومة المصرية نفقات المحافظة على هذه المنشئات ووسائل الدفاع والتسهيلات وكذلك نفقات حراسة هذا العتاد والمهمات .

(و) أن المنشئات الدفاعية والإدارية ووسائل الدفاع والتسهيلات الخاصة بالموانئ والتسهيلات الأخرى المشار إليها فى الفقرة (١) السابقة . وكذلك العتاد والمهمات الحربية المشار إليها فى الفقرة (هـ) السابقة قد تم الاتفاق عليها فى برنامج وضعته السلطات العسكرية فى الحكومتين .

(ز) ترغب الحكومة المصرية استخدام عدد معين من الموظفين الفنيين من الرعايا البريطانيين للمساعدة فى الإشراف على هذه المنشئات والعتاد والتسهيلات واستخدامها وصيانتها ، وكذلك فى تدريب الموظفين المصريين عليها . وسيلحق الموظفون الفنيون البريطانيون بخدمة الحكومة المصرية التى ستعمل أيضا على تسهيل استخدام موظفين من الرعايا البريطانيين فى الورش التجارية التى تخصص لتحويلها لأغراض الحرب . وتتشاور السلطات فى الحكومتين لكى تشير على الحكومة المصرية بعدد ونوع الموظفين اللازمين وشروط استخدامهم .

(ح) تقدم الحكومة المصرية زمن السلم تسهيلات لمرور موظفى القوات البريطانية ومهماتها عبر الأراضى المصرية .

(ط) تكون البرامج المشار إليها فى الفقرة (و) محل مراجعة دائمة من قبل الهيئتين العسكريتين للحكومتين لمراعاة التطورات المستقبلة فى فن الحرب الحديثة .

المادة التاسعة

يصدق على هذا الاتفاق . وتتبادل وثائق التصديق عليه فى نفس الوقت الذى يتم فيه ذلك بالنسبة لمعاهدة تبادل المعونة ، ويكون لكل من الحكومتين المتعاقدتين بعد انقضاء مدة أن تطلب إعادة النظر فى هذا الاتفاق ، وتجرى فورا المفاوضات لهذا الغرض بمجرد تسلم مثل هذا الطلب

نصّان آخران للمادتين ٤ و ٥ من مشروع المعاهدة :

المادة الرابعة

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة نشوب حرب يشتبك فيها أحدهما . فإن قواتهما المسلحة ستتخذ فى كل الحالات الإجراءات اللازمة طبقا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة و بالتعاون الوثيق فيما بينهما ، وذلك بقصد المساعدة المتبادلة .

ومتى قرر مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة القيام بعمل للمحافظة على السلم والأمن الدولى أو إعادتهما إلى نصابهما فإن ما اتخذته قوات الطرفين الساميين المتعاقدين المسلحة من إجراء سيصير تنسيقه مع العمل الذى قرر مجلس الأمن القيام به .

(المادة الخامسة)

ولكى تكون المساعدة المتبادلة المنصوص عليها فى المادة السابقة نافذة المفعول . فقد وضع اتفاق عسكرى وقعه اليوم مندوبون عن المملكة المتحدة والحكومة المصرية . ينص خاصة على الاشتراطات الفنية المتعلقة بالتعاون المشار إليه فى المادة السالفة الذكر وعلى الإجراءات التى تمكن قوات الطرفين الساميين المسلحة من أن ترد هذا الاعتداء بصفة فعالة .

---

(٩) كتاب وزير أمريكا المفوض

عزيزى رئيس الوزراء

تلقيت أمس رسالة سرية شخصية من وزير الخارجية المستر جيمس بيرنز يطلب إلى أن التمس مقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك وأن أفضى إلى جلالته ، بطريقة غير رسمية ، باهتمام حكومة الولايات المتحدة بكافة مسائل الدفاع عن الشرق الأوسط وأمن البلاد العربية . أما وقد تعذر على جلالته استقبالى نظرا لضيق الوقت وسفره إلى أشاص فقد أنبأنى القصر بأن جلالة الملك يرحب بأن أفضى برسالتى إليه كتابة .

رغب وزير الخارجية إلى أن أبلغ جلالته أنه نظرا للصداقة التى تشعر بها حكومتى نحو مصر وبريطانيا العظمى واهتمامها البالغ برفاهية كل شعوب الشرق الأوسط فهى تتابع عن كثب تقدم المفاوضات بين بريطانيا ومصر . وأن حكومتى وهى تعبر عن رغبتها فى نجاح هذه المفاوضات تأمل أنه ما زال ممكنا أن تنتهى بطريقة تكفل لمصر الضمانات المرضية لسيادتها التامة دون أن تخاطر فى سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الأوسط أو تضعف الدفاع عن هذه المنطقة ضد اعتداء محتمل الوقوع .

هذا . وقد أبلغتنى حكومتى فى هذا الشأن أن أوضح بجلاء أن الولايات المتحدة ترغب رغبة صادقة فى الوصول إلى حل لمسألة أمن الشرق الأوسط حلا يمكن البلاد الواقعة فى تلك المنطقة من التمتع باستقلال غير مقيد ، استقلال لا يفضى — فى نفس الوقت — إلى خلق موقف من شأنه أن يشجع وقوع اعتداء من الخارج .

ختاما هل لى أن أطلب إلى دولتكم أن ترفعوا إلى جلالته فى أنشاص ، بطريق الاستعجال المعلومات التى احتوتها رسالتى هذه وهى — فى واقع الأمر — لغوى ما تلقيته من وزير الخارجية.

المخلص

القاهرة فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ (الإمضاء)

---

(١٠) رد رئيس الحكومة المصرية على كتاب وزير أمريكا المفوض

المؤرخ ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦

إن الرسالة التى سلمها سعادة وزير الولايات المتحدة إلى دولة رئيس الوزراء لرفعها إلى حضرة صاحب الجلالة الملك قد لقيت كل العناية من قبل العرش والحكومة .

وليس مبعث الاهتمام الذى تثيره هذه الرسالة أنها تتعلق بمفاوضات ذات أهمية حيوية لمصر فحسب ، بل لأن الأمر يتعلق أيضا بتوسط الولايات المتحدة . ومصر تعلق عليها دائما أكبر الآمال لما عرف عنها من البعد عن الأنانية والسمو فى أغراض سياستها الخارجية .

وجدير بهذا الاهتمام أن يكون الردعليه وليد إدراك الوقائع — كما هى — إدراكا سليما خالصا إذ تحرص مصر على المبادرة إلى تطمين حكومة الولايات المتحدة على حقيقة نواياها .

فمصر — باعتبارها من بلاد الشرق الأوسط — تشارك الولايات المتحدة ما تبديه من الاهتمام بأمن تلك المنطقة . ولكن مصر تود أن توضح أن حرصها على هذا الأمن مرتبط لديها بضرورة استعادة حرياتها كاملة غير منقوصة .

وهى تدرك تماما أنه يجدر أن لا يغيب عن النظر تلك الضمانات المترتبة على معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا العظمى ، ولكنها تسارع إلى التصريح بأن هذه الضمانات لن يكون من شأنها إلا أن تزداد ثباتا لو استند التحالف المراد عقده مع بريطانيا العظمى على أساس من الثقة والصداقة . ولا يتوافر هذا إلا باحترام استقلال مصر .

وبهذا الشرط وحده — وهو شرط مستمد أيضا من أحكام ميثاق الأمم المتحدة وكانت مصر فى طليعة الدول التى انضمت إليه — يتسنى لمصر أن تساهم مساهمة جدية فى توطيد السلم العالمى — وهى ستفعل ذلك بفضل مواردها الخاصة وشعورها العميق بواجباتها الجديدة التى تقع على عاتقها كدولة مستقلة .

وإن تجاهل هذه الحالة، والتسويف فى علاجها لما يخلق جوا من القلق — إن لم نقل جوا من التوتر — فيه إضرار بالغرض المنشود . ألا وهو تهيئة الانسجام والتفاهم المتبادل اللازمين لاستقرار السلم فى الشرق الأوسط استقرارا نهائيا .

وإن مصر تتقبل بارتياح تلك الفرصة المتاحة لها فتطلب من حكومة الولايات المتحدة أن تضم جهودها القوية إلى كافة الجهود الأخرى المبذولة لتهيئة ذلك الانسجام .

---

(١١) مشروع معاهدة مقدم من الوفد المصرى

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند ،

نظرا لما يحدوهما من صادق الرغبة لدعم الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما ، وإقامة هذه العلاقات على أسس أكثر صلاحية لتنمية هذه الصداقة ،

وبما أنهما يرغبان فى عقد معاهدة تبادل معونة بغرض دعم علاقات الصداقة القائمة بينهما ولتقوية المساهمة التى يستطيع كل منهما القيام بها ، وبالتعاون والمساعدة المتبادلين ، لحفظ السلم والأمن الدوليين طبقا لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

قد أنابا عنهما لذلك المفوضين الآتية أسماؤهم :

... ...

المادة الثانية

فى حاله ما إذا وقع على مصر اعتداء مسلح . أو فى حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا العظمى فى البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فورا . لأجل اتخاذ أى عمل مشترك يريان ضرورته . وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .

(المادة الثالثة)

رغبة فى كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ولكى يتاح بصفة خاصة . إحكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان .

ويكون اختصاص اللجنة أن تدرس — بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها — الوسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو وما يتصل بذلك من مسائل العتاد والعمال وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما . والتدابير الواجب اتخاذها لكى يتاح للقوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين أن تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء .

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة إلى قيامها بهذه المهام . وتجتمع أيضا بناء على دعوة الحكومتين لتبحث — إذا اقتضى الحال — الآثار العسكرية للموقف الدولى وخاصة كل الحوادث التى تهدد الأمن فى الشرق الأوسط ، وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة فى هذا الشأن .

(المادة الرابعة)

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لا يبرما تحالفا أو يشتركا فى أى حلف موجه ضد أحدهما .

(المادة الخامسة)

ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمكن أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى تترتب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين أو عليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

(المادة السادسة)

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة يسوى طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

(المـادة السابعة)

يصدق على المعاهدة الحالية . و يتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت . و يبدأ بتنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها . وتبقى المعاهدة الحالية سارية لمدة عشرين عاما من تاريخ بدء سريانها . وتظل بعد ذلك سارية إلى أن ينقضى عام على إعلان أحد الطرفين السامين المتعاقدين للآخر بإنهائها بالطرق الدبلوماسية .

بروتوكول خاص بالسودان

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا فى مفاوضات بقصد تحـديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر .

وإقرارا بما تقدم وقع . . . .

٨ يوليه سنة ١٩٤٦

---

(١٢) مذكرة فى موضوع مقترحات الوفد المصرى

(المواد ٤ , ٥ , ٦)

إن دراسة مشروع المواد ٤,٥,٦ المقدم من الوفد البريطانى قد دعت الوفد المصرى إلى إبداء الملاحظات الآتية :

١ — تقرر المـادة الخامسة مبـدأ تآزر البلدين فى وقت الحرب . كما أنها تبسط ظلها على المعاهدة كلها . ولهذا يجب أن يرد نص تلك المادة فى ترتيبه الطبيعى بعد المادة الأولى التى تلـغى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأن تسبق المادة الخاصة بإنشاء لجنة مشتركة للدفاع ، فليست تلك اللجنة فى الواقع إلا وسيلة لتحقيق ذلك التآزر .

٢ — و يثير نص المادة الخامسة البريطانية الاعتراضات التالية :

(١) يقضى النص المقترح بأن " تتخذ القـوات المسلحة (للطرفين السـاميين المتعاقدين) التدابير اللازمة بالتعاون الوثيق فيما بينهما بقصد المساعدة المتبادلة" .

على أنه بمقتضى الدستور المصرى يقع حق الاقتراح — فى معظم تلك التدابير واحتمال تبعاتها حتى ما كان منها ذا طبيعة عسكرية — على عاتق الحكومة دون غيرها ، وهى لا تستطيع أن تنزل عن سلطانها فى هذا الشأن إلى هيئة عسكرية . وهكذا ليس لهيئة غير الحكومة أن تصدر القرارات الخاصة بأهم تلك التدابير ، وهو دعوة طبقات الاحتياطى للتجنيد أو للتعبئة . فليسـت السلطات العسـكرية بذات اختصاص

إلا لكفالة تنفيذ تلك التدابير . ومن ناحية أخرى فإن التآزر الذى تنص عليه تلك المادة يشمل من التدابير ماليست طبيعته عسكرية بحته . ومن أجل هذا فليست القوات المسلحة هى التى يجب أن تتخذ — فى حالة الحرب — التدابير اللازمة بل هى الحكومات نفسها وأول تلك التدابير بداهة تشاور الحكومتين فورا فى العمل الواجب اتخاذه .

(ب) وطبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ذاتها — والتى تود الدولتان إقامة علاقاتهما فى نطاقها — لايكون هناك محل للمساعدة إلا فى حالة الحرب الدفاعية . ولهذا يرى الوفد المصرى أن العبارة الواردة فى المادة الخامسة المقترحة وهى "فى حالة حرب يشتبك فيها أحدهما" يجب أن تستبدل بها صيغة تتناول الحالة التى تتعرض فيها مصر أو بريطانيا العظمى فى البلاد المتاخمة لمصر لاعتداء مسلح .

(ج) وبمجرد أن يشرع مجلس الأمن فى العمل فإنه هو الذى يملك تولى إدارة العمليات الحربية ، ويعقب ذلك بالضرورة تنسيق التدابير التى سبق للطرفين السامين المتعاقدين اتخاذها مع عمل المجلس .

فلا حاجة إذن للنص على ذلك صراحة فى معاهدة لأنه مما يدخل فى الترتيب الطبيعى للأمور .

ولهذا فقد أعد الوفد المصرى مشروعا جديدا للمادة روعيت فيه الملاحظات السابقة وهو نص المادة الثانية من المشروع المرفق .

٣ — المادتان ٤ ، ٦

(ا) تعالج المادتان الرابعة والسادسة موضوعا واحدا إذ أنهما تتعلقان بتنفيذ أحكام المادة الخامسة ، ولكن المادة الرابعة تنشىء — من ناحية — لجنة للدفاع مؤلفة من "السلطات العسكرية المختصة" للبلدين ينضم إليها أعضاء آخرون غير عسكريين . وإن اختصاصات هذه اللجنة لواسعة للغاية وتشمل كافة المسائل العسكرية التى قد تعرض أثناء تنفيذ المعاهدة . ومن ناحية أخرى فإن المادة السادسة تعتبر أن تلك المسائل نفسها تسوى بموجب اتفاقات تبرم بين السلطات العسكرية المختصة للبلدين ولما كانت المسائل التى ستعالج متطابقة ، وبما أن مصر ليس لها سوى هيئة أركان حرب واحدة فإن السلطات العسكرية المشار إليها فى المادتين ٤ ، ٦ ستكون بالضرورة مؤلفة من نفس الأشخاص ، فيما يختص بالجانب المصرى وقد يكون ذلك هو الوضع أيضا بالنسبة للجانب البريطانى .

ومن جهة أخرى ، فبينما تعد اللجنة المشتركة اقتراحات ترفع للحكومتين للموافقة عليها ، فإن السلطات العسكرية طبقا للمادة السادسة يمكنها أن تعقد بنفسها اتفاقات لتسوية مسائل داخلة بالفعل ضمن اختصاصات اللجنة .

وإن فى وجود المادتين ٤ و ٦ جنبا إلى جنب فى نفس المعاهدة تكرارا واضحا من شأنه أن يخلق لبسا فى الإجراء الواجب اتباعه .

ومع ذلك ففى حالة اللجنة المشتركة بين الولايات المتحدة وكندا ولجنة دفاع الدول الأمريكية لا توجد هيئة أخرى ولا منهاج آخر يماثلان ما تنص عليه المادة السادسة، واللجان هى وحدها المختصة بكافة المسائل العسكرية بين الدول ذات الشأن .

وفضلا عن ذلك فمن المهم أن نوضح أن المسائل المنصوص عليها فى المادة السادسة لا يمكن أن تبت فيها السلطات العسكرية إذ أن الحكومة نفسها هى التى يجب فى معظم الأحوال أن تبت فيها وتتخذ التدابير اللازمة .

ولهذا يجب أن يتضمن النص الخاص بلجنة الدفاع المشتركة الحالات المنصوص عليها فى المادة السادسة، وهذا ما دعا الوفد المصرى إلى أن يقترح إدماج المادتين الرابعة والسادسة فى المادة المتعلقة باللجنة المشتركة مع وضع الصيغة التى تتضمنها المادة السادسة وهى التى تتناول الأوضاع الفنية لتعاونهما والإجراءات التى يتعين اتخاذها لكى يتاح للقوات المسلحة للطرفين السامين المتعاقدين بالفعل مقاومة الاعتداء.

وهكذا تحدد صراحة الشروط الفنية والعملية التى يعلق عليها الوفد البريطانى أهمية كبرى ، فى مكانها المنطقى والطبيعى من المعاهدة .
وطالما كانت تلك الشروط الفنية والعملية مكفولة فإنها تستتبع بالضرورة التسهيلات التى يتضمنها تنفيذ المعاهدة .

وعلى هذا . فلا تكون هناك ضرورة لذكر تلك التسهيلات صراحة فى المعاهدة ما دام أنها ليست إلا جزءا معينا من الشروط الواردة فى المادة الرابعة .

(ب) ولقد حددت المادة الخامسة الغرض الأساسى من المعاهدة. ولذلك فليس من المفيد أن يحدد من جديد فى المادة الخاصة باللجنة المشتركة الواجب المشترك للطرفين السامين المتعاقدين . وخاصة أن الأمر يتعلق بعموميات كسلامتهما المشتركة والدفاع عن أراضيهما . أما فيما يختص بحماية المواصلات فإن تلك الحماية هى مما يشمله عادة المساعدة المتبادلة التى يجب أن تقدمها كل من الدولتين للأخرى .

(ج) ولا يبين نص المادة الرابعة بوضوح أن دور اللجنة المشتركة للدفاع هو أن تقدم مقترحات للحكومتين اللتين تملكان سلطة البت فيها . فإن ذلك هو المبدأ الذى تقوم عليه اللجنة المشتركة للدفاع بين الولايات المتحدة وكندا ولجنة دفاع الدول الأمريكية .

كما أن الاختصاصات المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة هى اختصاصات سياسية لايمكن أن تمارسها هيئة مؤلفة من العسكريين بصفة أساسية.

ولهذا يجب أن ينص بالتحديد على أن اللجنة ، فيما يتعلق بهذه الاختصاصات الاستثنائية ، لا تجتمع إلا بناء على دعوة الحكومتين . لا لتبحث الموقف الدولى — إذ من الجلى أن هذا البحث يخرج عن اختصاصها — بل لتبحث الآثار العسكرية لهذا الموقف وكل الحوادث التى قد تهدد الأمن فى الشرق الأوسط .

وبناء على ذلك أعد الوفد المصرى نصا جديدا (المادة الثالثة من المعاهدة المرفقة) ليحل محل المادتين ٤ و ٦ المقترحتين ، وهو — من أجل إزالة مخاوف الوفد البريطانى — يتضمن الأحكام الأساسية الواردة فى المادتين السابقتين .

٤ — تقضى المادة الرابعة من المشروع أن المساعدة المتبادلة سيكون هدفها أن تتاح لكل من الطرفين السامين المتعاقدين المساهمة بأوفى نصيب فى صون الأمن الدولى طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . وهذا الحكم ، وهو من الأحكام ذات الصبغة العامة ، به تكرار لنص وارد فى ديباجة المعاهدة فلا فائدة من إيراده فى صلبها . ولهذا يقترح الوفد المصرى حذف هذه المادة.

ومن جهة أخرى ، فيما يتعلق بتسوية الخلافات المحتملة التى تنشأ عن تطبيق المعاهدة أو تفسيرها ، يفضل الوفد المصرى أن يستبدل بالنص الذى يقضى برفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية الوارد فى المادة السابعة نص أعم . يقضى بتسوية النزاع طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وهو الأمر الذى يتضمن على كل حال اختصاص المحكمة الدولية .

وعلى أساس هذه الملاحظات ، أعد الوفد المصرى مشروع المعاهدة المرفق نصه بهذه المذكرة .

" راجع بند (١١) صحيفة ٥١٤ " .

---

(١٣) المقترحات البريطانية فى ١٧ يوليه

نصوص المادة الثانية

النص الأول :

مع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة دائما اتفق الطرفان السامیان المتعاقدان على أنه فى حالة حرب يشتبك فيها أحدهما وتعرض لخطر سلامتهما فى مصر أو الأراضى المجاورة ، يتخذان بالتعاون الوثيق بينهما الإجراء الذى قد يسلم بضرورته ، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .

النص الثانى :

مع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة دائما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة حرب يشتبك فيها أحدهما ويؤدى إلى أعمال عدائية فى مصر أو الأراضى المجاورة يتخذان بالتعاون الوثيق بينهما الإجراء الذى قد يسلم بضرورته وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .

النص الثالث :

مع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة دائما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة حرب يشتبك فيها أحدهما وتعرض لخطر سلامتهما (تؤدى إلى أعمال عدائية) فى مصر أو الأراضى المجاورة ، يتخذان بالتعاون الوثيق بينهما ، بعد التشاور الذى يكون قد تم طبقا للمادة ٣ التالية ، الإجراء الذى قد يسلم بضرورته وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .

---

(١٤) مذكرة الوفد المصرى

إلى الوفد البريطانى

قبل افتتاح المفاوضات الحالية بوقت غير قصير ، انتهت الهيئة السياسية التى ألفتها الحكومة المصرية لتحديد الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية لما بعد الحرب إلى أن من مصلحة مصر الاحتفاظ بصداقتها التقليدية لبريطانيا العظمى ، وأن تعقد معها فى نطاق هيئة الأمم المتحدة معاهدة تحالف على غرار المعاهدات التى تعقد بين الدول المتساوية فى السيادة والاستقلال .

ولقد آثرت مصر فى الواقع ، حرصا منها على المبادئ الديمقراطية ، التى تدافع عنها بريطانيا العظمى ، أن تتبع بعد الحرب سياسة صداقة مع بريطانيا العظمى كما انضمت خلال الحرب بإيمان راسخ إلى معسكر الديمقراطيات .

ومن ناحية أخرى استقر عزم مصر على زيادة عدد جيشها وتجديد أسلحته بما يكفل لها وحدها أن تتولى الدفاع عن أرضها وذلك حتى تتمكن هيئة الأمم المتحدة من أن تأتى لنجدتها . ومثل هذا الدفاع يلقى على الدول أعباء ثقيلة فى الحروب الحديثة . ومصر على استعداد لمواجهة تلك الأعباء .

حقا إن التحالف مع بريطانيا العظمى يدعم مركز مصر الدفاعى فى انتظار تدخل مجلس الأمن تدخلا فعالا ، ولكن مصر تؤدى من جانبها بهذا التحالف خدمة كبيرة لبريطانيا العظمى ، وذلك بتخليصها من بعض المسئوليات والأعباء الثقيلة جدا مما كانت تنهض به من قبل .

ولكن بلدا يقبل الدخول فى تحالف هذا شأنه . من حقه أن يصر على احترام استقلاله احتراما كاملا . فلئن فرض على نفسه باسم ذلك الاستقلال ، ومن أجل الدفاع عنه ، أعباء عسكرية ثقيلة ، فهو لا يفعل هذا لينتقل استقلاله بعد ذلك إلى أيدى حليف فى مقابل الحصول على تأييد ذلك الحليف .

وإذن . فالوفد المصرى وهو ممتلىء رغبة أكيدة فى الوصول إلى اتفاق فى أسرع وقت ، دخل المفاوضات مع المندوبين البريطانيين لعقد محالفة قام هو نفسه باقتراحها . ولقد صرحت الحكومة البريطانية من جانبها قبل افتتاح المفاوضات ، ثم أيدت تصريحها ، بأن بريطانيا العظمى على استعداد لعقد معاهدة على أسس جديدة من شأنها احترام استقلال مصر وسيادتها ، وذلك طبقا لأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

ومع ذلك فقد اضطر الوفد المصرى إلى أن يلاحظ من البداية ميلا من الجانب البريطانى إلى عدم الاكتفاء بمعاهدة من طراز المعاهدات التى تبرم بين الدول المستقلة ، بل اضطر أن يلاحظ أن الجانب البريطانى يميل على العكس إلى الاحتفاظ بشكل أو بآخر بالشروط الاستثنائية المأخوذة من معاهدة سنة ١٩٣٦ والمستوحاة من روح ظلت سائدة خلال سنوات طويلة .

ولقد اقترح الجانب البريطانى على التوالى ، النزول ، بطريق الإيجار طويل الأجل عن جزء من الأراضى المصرية ، واستبقاء التشكيلات الجوية فى منطقة القنال على وجه مستديم ، وإنشاء قواعد عسكرية إدارية فى مصر تحت الإشراف البريطانى ، ووضع مركز قيادة عامة (متحالفة) فى منطقة القنال لتنفيذ تدابير الأمن التى تتصل بالشرق الأوسط كله ، واستخدام فنيين عسكريين بريطانيين لمدة غير محدودة ، وأخيرا ، تكوين لجنتين مختلطتين ليستا استشاريتين لتنفيذ بنود المعاهدة ، واحدة لأركان الحرب . والأخرى فى مستوى الوزارات .

وفضلا عن ذلك ، طلب الوفد البريطانى أن تمكن الجيوش البريطانية من الدخول بحرية فى مصر ، وأن تتمتع فيها بكل التسهيلات فى حالة مجرد التهديد بالحرب أو فى حالة طارئ دولى يخشى أمره . وأخيرا قدم الوفد البريطانى مشروع اتفاق عسكرى لم يكن سوى طبعة معادة من معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ولم يكف الوفد المصرى خلال المناقشات عن أن يبين بوضوح أن هذه المقترحات التى تستوحى الروح التى كانت سائدة فى سنة ١٩٣٦ ، تتعارض تعارضا صريحا مع المبادئ التى ينبغى أن تكون أساسا للمعاهدة ، وهى المبادئ التى قبلتها الحكومة البريطانية ذاتها ، وذلك فضلا عن كونها لا تطابق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ولقد حارب الوفد المصرى هذه المقترحات التى نزل عنها الجانب البريطانى أخيرا .

وكان لزاما على الوفد المصرى أن يسلك هذا المسلك اليقظ . وخاصة لأنه لم يلمس فى الجانب البريطانى ، خلال المفاوضات ، رغبة . بغير تحفظ . فى احترام استقلال مصر . ومثال ذلك ما تجلى من الضباط البريطانيين — فى المحادثات بين الخبراء العسكريين للوفدين — من ميلهم إلى اعتبار مصر القاعدة الوحيدة للدفاع عن الشرق الأوسط . وكذلك توفرت لدى ضباطنا دلائل بأن هيئات أركان حرب بريطانية هامة ينبغى لها أن تبقى على اتصال بمنطقة قنال السويس .

وقد أثارت هذه الروح نوعا من التشكك بالنسبة للمبادئ التى تضمنتها تصريحات الحكومة البريطانية . وهذا ما حمل جانبا من الرأى العام المصرى على أن يجد فى اللجنة المشتركة للدفاع — ولو أنها هيئة استشارية بحتة — خطر التدخل فى الشئون المصرية الداخلية .

ومع ذلك فقد برهن الوفد المصرى أثناء المناقشات الطويلة على تشبعه بروح الوفاق بقصد الوصول إلى اتفاق مرض .

وبعد تبادل وجهات النظر مرارا عدة ، قدم الوفد المصرى فى النهاية إلى الوفد البريطانى مشروع معاهدة روعيت فيه أوفى رعاية التعديلات البريطانية الأخيرة فى الحدود الدقيقة لاستقلال مصر .

ومع ذلك فقد حرص الوفد المصرى بالنسبة للمادة الأساسية من مشروع المعاهدة وهى المادة الثانية على أن ينص فيها بالتحديد على أن المعاهدة لا تطبق إلا فى حالة حرب بدون استفزاز من أحد الطرفين المتعاقدين . وتمسك الوفد المصرى بعبارة "البلاد المتاخمة لمصر" بدلا من عبارة "البلاد المجاورة" وهى عبارة أكثر اتساعا تشمل بلادا تبعد عن مصر كثيرا أو قليلا ، ولا يتأتى لمصر أن تتدخل فيها عسكريا . وحرص أخيرا على أن ينص صراحة على وجوب إجراء مشاورة بين الحليفين تسبق العمل المشترك الواجب عليهما اتخاذه . وهذه المشاورة وهى أمر عادى ليس من طبيعتها أن تعرقل أو حتى تؤخر العمل المشترك الذى تكون اللجنة المشتركة للدفاع قد سبق لها أن انتهت من تقرير أساليبه وأقرتها الحكومتان . فإن لمصر — إذا تعرضت أراضيها للتهديد — مصلحة أكثر من بريطانيا العظمى فى أن يكون القيام بالعمل المشترك سريعا وأن يكون التدخل على الفور .

وبعد انتظار أكثر من أسبوعين ، أبلغ الوفد المصرى أن الحكومة البريطانية قد رفضت تعديلاته .

ويتجلى فى الواقع فى النصوص التى قدمتها الحكومة البريطانية رغبتها فى أن تتخذ فى المعاهدة احتياطات مبالغا فيها ، ولا تتسق والحقائق الملموسة ، وتنم عن انعدام الثقة فى الحليف المستقبل ، على حين أن الوفد المصرى يعتبر أن الثقة المتبادلة هى العنصر الأساسى فى المعاهدة .

وعلى أثر ذلك ، وبعد أن اجتمع الوفد المصرى لدراسة الموقف البريطانى الأخير ، اقترح الوفد البريطانى صيغا جديدة للمادة الثانية . فاستبدل بالتعبير "البلاد المجاورة" التعبير "بالأراضى المجاورة" ، واستبدلت بعبارة " تعرض سلامتها للخطر " التعبير الأدق والأكثر ملاءمة وهو " تؤدى إلى أعمال عدائية " وأخيرا أومأ إلى المشاورات المنصوص عليها فى المادة ٣

وهذه الصيغ البريطانية الجديدة إذن لاترضى الوفد المصرى فيما يختص بمطالبه المتعلقة بالحرب بغير استفزاز وبالأراضى المتاخمة . وفضلا عن ذلك ، فإن المشاورات التى تنص عليها تلك الصيغ هى المشاورات التمهيدية للجنة المشتركة ، فى حين أن الجانب المصرى يطلب أن تتشاور الحكومتان فى الوقت الذى ينبغى فيه اتخاذ قرار خاص بالعمل المشترك الذى يجب القيام به .

ومن ناحية أخرى فقد أعلن الشعب المصرى بالإجماع ، قبل بدء المفاوضات ، عن أمنيتيه الأساسيتين ، وهما الجلاء عن بلاده ووحدة وادى النيل باتحاد مصر والسودان تحت تاج مصر ، هاتين الأمنيتين اللتين تولى الوفد المصرى عرضهما وإيضاح مبرراتهما فى مذكرته التمهيدية للمفاوضات .

وقد أصبح وجود قوات أجنبية فى أراضى دولة ما . أمرا لم يعد يطيقه بلد حر ، فى العالم الجديد الذى ولدته الحرب . وقد أكدت هيئة الأمم المتحدة هذا المبدأ بصورة لا تدع أى مجال للبس حينما تولت بحث بقاء قوات أجنبية فى كل من سوريا وإيران .

وحتى لو تقيدنا بالمبادىء العتيقة التى تضمنتها معاهدة سنة ١٩٣٦ لوجب أن يكون قد تم فعلا جلاء القوات البريطانية عن مدينتى القاهرة والإسكندرية . وأصبح اليوم أمرا واقعا . هذا بينما لا يزال فى مصر وعلى الأخص فى هاتين المدينتين جيش بريطانى كامل على قدم الاستعداد للحرب مع أنه فى جميع البلاد الأخرى التى اقتضت عمليات الحرب أن تدخلها قوات أجنبية ، قد شرع فى سحب هذه القوات بمجرد وقف القتال ؛ وقد تم الجلاء عن هذه البلاد فى كل مكان تقريبا .

صحيح أن الحكومة البريطانية قد أعلنت أن قواتها ستجلو عن مصر . ولكن حين جاء دور التنفيذ يطالب الوفد البريطانى بمهلة أقصاها خمس سنوات لإتمام هذا الجلاء . فإذا سلمنا بأن أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ لاتزال نافذة ، لما جاز إلا لكتائب بريطانية ضئيلة العدد أن تبقى فى منطقة قنال السويس ولمدة عشر سنوات لا أكثر .

وهكذا يكون كل ماقد تحصل عليه مصر فى شأن هذا المطلب الأساسى ليس إلا تقصير المهلة المنصوص عليها فى معاهدة سنة ١٩٣٦ بمقدار خمس سنوات .

فلا يسع الوفد المصرى بداهة أن يقبل هـذه الإطالة فى بقاء القوات البريطانيـة فى مصر على حين أن قـد تخلصت كل الدول فى كل مكان من بقاء جميع القوات الأجنبية بها . وخاصة فى الوقت الذى اعترمت فيه مصر و بريطانيا العظمى إقامة علاقتهما على أساس جديد وعقد محالفة جديدة تتفق مع المبادىء التى وضعها ميثاق الأمم المتحدة .

وفضلا عن ذلك فإن الوفد المصرى يحرص على أن يلفت النظر هنا إلى أن مصر خلال الحرب قد تجاوزت الالتزامات التى فرضتها عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ وأن مؤازرتها أثناء تلك الفترة الحرجة للإمبراطورية البريطانية . ولقضية الديموقراطيات جديرة ، بكل تأكيد ، بأن تلقى تقديرا غير الذى لقيته .

ولكن أولئك الذين يدافعون عن إطالة مهلة الجلاء . وأولئك الذين يودون أن يروا الاحتلال العسكرى وقد عاد من جديد ، يلوح أنهم يريدون استخدام مصر لمصلحتهم الذاتية تحت السيطرة البريطانية ، ولا يريدون معاملتها معاملة الند للند وعلى قدم المساواة .

وفيما يختص بالسودان فإن الحكومة البريطانية لم تقبل من جهة أخرى حتى الآن أن تقوم المفاوضات التى ستدور من أجل تسوية نظامه المستقبل على أساس التسليم بوحدة وادى النيل تحت تاج مصر .

فى حين أن هذا التسليم هو أمر يجب أن يتقدم المفاوضات . ولا يستطيع الوفد المصرى فى الواقع أن يقبل أن تكون سيادة مصر على السودان موضوع مفاوضات إذ أن فى ذلك اعترافا بأن هذه السيادة منازع فيها ، كما أن فيه عودا للبحث فى حق لا يسقط بمضى المدة ولم تكف جميع الحكومات المصرية عن توكيده والاستمساك به حتى بالرغم من الظروف الصعبة فى بعض الأحيان ؛ وقـد اعترفت به بريطانيا العظمى كذلك من جانبها على لسان ساستها المسئولين قبل ١٨٩٩ وبعدها .

إن لمصر فى الواقع على السودان كافة الحقوق دون أى استثناء . وقد لاقى آلاف من المصريين حتفهم من أجل ضمان وحدة وادى النيل .

فإن تكن مصر قد حرمت من ممارسة كافة حقوقها فى إدارة السودان ، فإن السودان مدين لها بمركزه الاقتصادى الحالى ، إذ أن الأعمال العامة الكبرى التى نفذت والسكك الحديدية والموانى والمنشآت الرئيسية وكذلك الأداة الاقتصادية ، قـد أنشأتها الأموال والأيدى المصرية كما أن مصر هى التى كانت دائما تسد العجز المتوالى فى ميزانيات السودان .

فسيادة مصر على السودان كان من شأنها دائما الحرص على رفاهية السودانيين، بل إن مصر فى الوقت الحاضر أيضا لا تضع نصب عينيها سوى مصالحهم وتقدمها على أساس المبادىء الديموقراطية .

وفى هـذه الأحوال لايستطيع أحد أن يسلم بأن بريطانيا العظمى تستطيع أن تحتج بمصالح السودانيين لتنازع فى مبدأ وحدة وادى النيل تحت تاج مصر .

إن السودان لايكون فى الحاضر وحدة سياسية ،وأن من مصلحة السودانيين أن يكونوا جزءا من دولة منظمة بدلا من أن يعيشوا تحت نظام غير طبيعى .

إن مصر التى توحد بينها وبين السودان علاقات تاريخية ، هى الدولة التى يجب أن يرتبط بها السودانيون أكثر من أية دولة أخرى ، طالما أن فى مقدورها أن تمنحهم مزايا دولة لها نظام إدارى حديث ، وأن تضمن لهم فى نفس الوقت من ناحية أخرى إدراكا تاما لمصالحهم بالنظر لموقع البلدين الجغرافى وتشابههما فى الجنس والدين واللغة .

ولا يسع الوفد المصرى بعد أربعة أشهر فى مفاوضات مضنية ، إلا أن يعرب عن خيبة أمله إزاء النتائج التى أسفرت عنها هذه المحادثات مع أنه قد دخل المفاوضات وهو راغب فى أن يعقد فى أسرع وقت معاهدة مع بريطانيا العظمى .

وهو مضطر لأن يثبت أن مادة من المواد الأساسية فى مشروع المعاهدة الذى اقترحه ردا على التعديلات البريطانية الأخيرة ، قد رفض نصها ، وأنه فيما يتعلق بالمطلبين الوطنيين ، وهما الجلاء ووحدة وادى النيل ، لم يجد أية ترضية لا فى الاقتراحات البريطانية ولا فى المحادثات التى دارت حول هذا الموضوع .

ومن أجل كل ذلك ، لايستطيع الوفد المصرى إلا أن يعبر عن أسفه لأن المفاوضات التى بدأها آملا ، قد وصلت إلى نقطة لايمكنه معها إلا أن يستمسك بالمقترحات التى تضمنتها النصوص الأخيرة التى سلمت للوفد البريطانى .

إسماعيل صدقى

رئيس الوفد المصرى

بولكلى فى أول اغسطس سنة ١٩٤٦

(١٥) نصوص مقدمة من الوفد البريطانى

عن المادة الثانية وعن مشروعين لبرتوكولين عن الجلاء والسودان

حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا ، والحكومة المصرية :

نظرا لأن معاهدة تبادل المعونة الموقع عليها اليوم قد ألغت المعاهدة الموقع عليها فى لندن فى السادس والعشرين من أغسطس سنة ١٩٣٦ التى نصت على إقامة بعض القوات البريطانية فى الأراضى المصرية .

ورغبة منهما فى أن يسويا ، بالاتفاق فيما بينهما ، الترتيبات الخاصة بسحب القوات البريطانية التى ترابط فى الوقت الحاضر فى مصر ، وبنقل المنشآت الكبيرة ومخازن المواد والمهمات ووسائل تسهيل المواصلات التى أقامتها هذه القوات أو جمعتها فى مصر أو بالتصرف فيها ، قد اتفقتا على ما يأتى :

(المادة الأولى)

١ — (ا) لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ تكون جميع القوات البريطانية قد سحبت من مدينتى القاهرة والإسكندرية ومن دلتا النيل ما عدا القوات اللازمة لإدارة المحطات اللاسلكية فى العباسية والمعادى إلى أن يوجد لها مكان جديد ، وكذلك بعض استثناءات ثانوية طبقا لما قد تتفق عليه الهيئات العسكرية .

(ب) ولغاية ذلك التاريخ يكون مجموع القوات البريطانية فى مصر قد خفض . وتكون بعض تشكيلات الميدان من الجيش قد سحبت ، وكذلك بعض وحدات من القوات العاملة ، قوات التدريب التابعة لسلاح الطيران الملكى .

(ج) ولغاية نفس التاريخ تكون جميع القوات البحرية قد سحبت من مصر فيما عدا عدد قليل من الموظفين الذين يتصل عملهم اتصالا مباشرا بسحب القوات العسكرية والجوية المشار إليها فى هذه المادة .

٢ — تتعهد الحكومة المصرية بتقديم معونتها وتوفير التسهيلات التى تحتاج إليها حكومة المملكة المتحدة كى يتيسر لها سحب القوات المنصوص عليها فى الفقرة (١) من هذه المادة .

(المادة الثانية)

جلاء القوات البريطانية عن بقية الأراضى المصرية سيجرى كذلك فى نفس المدة المذكورة فى المادة الأولى الخاصة بسحب جميع القوات البريطانية من مدينتى القاهرة والإسكندرية ومن دلتا النيل ويستمر بعد نهاية هذه المدة . وسينفذ كذلك بكل سرعة ممكنة حتى لا تبقى سوى القوات

اللازمة خلال المدة التى رسمتها المادة الثالثة لمراسة وإدارة ونقل المنشئات ومخازن الأدوات والمهمات ووسائل تسهيل المواصلات التى أقامتها أو جمعتها القوات البريطانية خلال مدة وجودها فى مصر .

(المادة الثالثة)

المنشئات ومخازن العتاد والمهمات وتسهيلات المواصلات التى أقامتها أو جمعتها القوات البريطانية فى مصر — عدا الكميات الزائدة عن الحاجة التى يكون قد تم التصرف فيها بمقتضى الاتفاقات الحالية — يكون التصرف فيها طبقا للترتيبات التى تضعها وتوافق عليها لجنة الدفاع المشترك ، ما لم تكن الأشياء السالفة الذكر قد نقلت أو تم التصرف فيها بطريقة أخرى ينص عليها بالاتفاق بين الحكومتين .

وتكون الشروط المالية التى تحول بمقتضاها إلى الحكومة المصرية أية موجودات ترغب تلك الحكومة فى الحصول عليها محل مباحثات فيما بعد بين الحكومتين . وتكون الترتيبات التى تقررها اللجنة من شأنها أن توجد تناسقا — لصالح استمرار سلامة مصر والأراضى المجاورة — بين التصرف فى المنشئات ومخازن العتاد والمهمات ووسائل المواصلات وبين مقترحات اللجنة طبقا للمادة الثالثة من معاهدة تبادل المعونة الموقع عليها اليوم . ورجال القوات البحرية والعسكرية والجوية البريطانية المحتفظ بهم طبقا للمادة الثانية من هذا البروتوكول لأجل المنشئات والمخازن والتسهيلات التى تنقل أو يحصل التصرف فيها أو توضع تحت تصرف القوات المصرية ، يتم سحبهم من مصر على مراحل كلما نقل أو حصل تصرف فى أية منشأة أو مخزن أو أحدى التسهيلات طبقا لهذه الخطة .

(المادة الرابعة)

تتم عملية الانسحاب بأكملها فى خلال ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تبادل وثائق التصديق على معاهدة تبادل المعونة .

(المادة الخامسة)

تستمر الإعفاءات والمزايا التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر فى الوقت الحاضر ممنوحة لهم إلى أن يتم انسحابهم طبقا لإحكام هذا البروتوكول .

(المادة السادسة)

تستمر الحقوق الحالية الخاصة بالمرور والطيران فوق مصر التى تتمتع بها القوات البريطانية إلى ان يتم إجلاء المنشئات والمخازن الخ . . المشار إليها فى هذا البروتوكول .

(المـادة السابعة)

يتم التصديق على هذا البرتوكول ويتبادل وثائق التصـديق عليه فى نفس الوقت مع الوثائق الخاصة بمعاهدة تبادل المعونة الموقع عليها فى هذا اليوم .

ويعتبر هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ من معاهدة تبادل المعونة .

وشهادة بما تقدم .....

١٩٤٦/٩/١٩

بروتوكول خاص بالجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، يجب أن يكون قد تم الجلاء عن مدينتى القاهرة والإسكندرية . وكذلك عن الدلتا ، وعلى أن جلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضى المصرية يجب أن يتم قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٨

ويجب أن يطرد الجلاء بصفة مستمرة خلال المدة المشار إليها فى الفقرة السابقة .

وتتعهد الحكومة المصرية بأن تمديد المعونة وأن تقدم التسهيلات التى تطلبها منها الحكومة البريطانية بقصد تمكينها من تنفيذ الجلاء .

ويستمر تطبيق أحكام اتفاق ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاص بالإعفاء والميزات على القوات البريطانية بصفة مؤقتة فى خلال مدة انسحابها من مصر ، وفى أجزاء الأراضى المصرية التى لا يكون جلاؤها قد تم عنها بعد .

(المـادة الثانية)

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما إذا أصبحت مصر محلا لاعتداء مسلح أو فى حالة ما إذا اشتبكت بريطانيـا العظمى ، فى البلاد المتاخمة لمصر ، فى حرب بغير استفزاز منها ، يقومان ، بالتعاون الوثيق فيما بينهما ، بالعمل الذى يمكن الاعتراف بضرورته ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .

وفى حالة ما إذا كانت بريطانيا العظمى و إحدى الدول المجاورة لمصر تشتبك كلتاهما فى حرب تهدد سلامة مصر . أو البلاد المتاخمة لها ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يتشاورا بقصد أن يتخذا باتفاق مشترك التدابير التى يمكن الاعتراف بضرورتها .

نص آخر للفقرة الثانية

وفى حالة تهديد سلامة مصر أو البلاد المتاخمة لها بسبب حرب تكون بريطانيا العظمى وإحدى الدول المجاورة لمصر قد اشتبكت كلتاهما فيها ، اتفق الطرفان السامیان المتعاقدان على أن يتشاورا بقصد أن يتخذا باتفاق مشترك ، التدابير التى يمكن الاعتراف بضرورتها .

١٩٤٦/٩/٢٠

---

(١٦) مذكرة بالرد على الاقتراحات المقدمة من الوفد البريطانى

يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦

قام الوفد المصرى بدراسة النصوص المقدمة من الوفد البريطانى والتى تشمل صيغة جديدة للمادة الثانية ومشروعين لبروتوكولين أحدهما عن الجلاء والآخر عن السودان :

وفيما يلى بيان النتائج التى وصل إليها الوفد المصرى بعد دراسة تلك النصوص .

١ — المادة الثانية من مشروع المعاهدة :

إن المادة الثانية من المشروع البريطانى — التى تتناول فى الفقرة الأولى منها التزامات الحليفتين فى حالة الاعتداء بغير استفزاز — إذ تذكر بريطانيا العظمى صراحة ، وقد قررت من جديد مبدأ المعاملة بالمثل ، وهو المبدأ الذى يجب أن يكون أساسا لكل معاهدة تحالف ، وأزالت الشذوذ الوارد فى النص السابق . ومع ذلك فقد حذف من النص التشاور الذى يجب أن يسبق العمل المشترك وقد حرص الوفد المصرى فى مذكرة سابقة على أن يبين على وجه التخصيص أن هذا التشاور الطبيعى جدا بين حلفاء ليس من شأنه أن يعيق أو حتى يؤخر العمل المشترك .

وتناولت الفقرة الثانية من المادة الثانية حالة مختلفة كل الاختلاف ، هى حالة تهديد سلامة الدول المجاورة لمصر .

هذا مع أن الوفد المصرى ، منذ بدء المفاوضات ، قد أوضح أنه لا يسعه أن يقبل — كما هو الحال فى معاهدة سنة ١٩٣٦ — أن تهديد السلامة قد يفضى إلى المبادرة بالقيام بعمل مشترك يمكن أن يؤدى بصفة خاصة إلى عودة القوات البريطانية إلى الأراضى المصرية فى وقت السلم .

ومن جهة أخرى فإن عبارة تهديد السلامة عبارة واسعة المدى تحتمل تأويلات متباينة فمنذ سنة ١٩٣٣ حتى الحرب الأخيرة كان لمعظم الدول الأوروبية أن تعتبر نفسها بحق واقعة على الدوام تحت خطر هذا التهديد . بل إن جانبا من الرأى العام فى دول كثيرة يؤمن حتى فى الوقت الحاضر بأن سلامة بلاده مهددة .

وعلى أى حال فقد سلم الوفد البريطانى تمام التسليم بوجهة النظر هذه . ولم تتعرض النصوص المختلفة التى قدمها فى نهاية الأمر وعلى الأخص الصيغ الثلاث المختلفة للمادة الثانية التى قدمها يوم ١٧ يوليه إلا لحالة الحرب .

فبناء على ذلك لايسع الوفد المصرى قبول النص الجديد الذى يقترحه الوفد البريطانى للفقرة الثانية من المادة الثانية .

٢ — بروتوكول الجلاء :

يرى الوفد المصرى أنه لايسعه أن يقبل للجلاء أجلا متطاولا هو ثلاث سنوات . وخاصة أن سحب القوات البريطانية كان يجب أن يبدأ منذ وقف الأعمال العدائية . كما حدث فى البلاد الأخرى .

ومن رأيه أيضا . أنه يجب أن يقتصر البروتوكول على تعيين الخطوط الرئيسية للجلاء . أما التفصيلات فيمكن تسويتها فيما بعد .

٣ — بروتوكول خاص بالسودان :

اقترح الوفد المصرى بروتوكولا خاصا بالسودان نصه كالآتى :

"يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر .

وقد اتضح بجلاء خلال المفاوضات الحالية أن الهدف الذى يرمى إليه الوفد البريطانى هو تسوية نظام الحكم فى السودان تسوية نهائية طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ حسبما تطبقها الآن السلطات البريطانية فى السودان . وقد أبعدت مصر بطريقة منظمة عن حكم السودان ، وكان ما طالبت به الحكومة البريطانية مقابل اشتراكها فى حملة السودان — كما نص صراحة فى اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ — هو الحق فى " أن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل " . فالأمر يتعلق إذن بإدارة مشتركة إنجليزية

مصرية للسودان ، ولكن مركز بريطانيا العظمى الفعلى فى مصر ، وتجاوز الموظفين البريطانيين فى السودان سلطتهم ، والدابير التى فرضتها الحكومة البريطانية بالقوة من جانب واحد فى سنة ١٩٢٤ قد نزلت إلى حد العدم بالنصيب الذى آل إلى مصر فى إدارة أقاليمها السودانية .

وقد اشتمل مشروع المعاهدة الذى اقترحه الوفد البريطانى على مادة هى المادة (٨) ليست إلا صورة أخرى للمادة (١١) من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع هذا الفارق البسيط وهو أنها تنشئ لجنة مشتركة يعهد إليها بالتقدم بتوصيات فيما يختص بنظام الحكم فى السودان .

وتكررت الفكرة ذاتها فى مشروعى البروتوكول المقدمين إلى الوفد المصرى . بل أن المشروع الجديد الذى بحثه الوفد المصرى أخيرا يبتعد عن وجهة النظر المصرية أكثر من البروتوكول الأول إذ أن هذا النص قد خلا حتى من عقد اتفاق خاص بالسودان فيما بعد . الأمر الذى ورد فى المشروع الأول .

ولهذا فإن البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى يجعل كل مفاوضات لاحقة بشأن السودان عديمة الجدوى وغير ذات موضوع ، إذ أن نظام الحكم فى السودان قد سوى فى البروتوكول لسنين عدة مقبلة بطريقة يرفض الوفد المصرى قبولها .

وفوق ذلك ، ينص البروتوكول على أن غاية الطرفين السامين المتعاقدين هى إعداد السودانيين إعدادا جادا لحكم أنفسهم بأنفسهم . وتلك ، فى الواقع هى رغبة مصر الصادقة .

بيد أن الوفد المصرى يرغب فى أن لا يكون هذا التصريح مجرد تصريح من حيث المبدأ لاتشترك الحكومة المصرية فى تنفيذه . بل ينبغى — على العكس من ذلك — أن تتدخل بصفة فعالة فى إعداد النظام الديموقراطى الذى يجب أن يسير نحوه السودانيون . هذا مع أن اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ والمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ كما تطبق جميعا الآن ، والتى يحرص البروتوكول على توكيدها وإبقائها نافذة المفعول — لا تتيح للحكومة المصرية أية وسيلة للاشتراك فى هذه المهمة . وبمقتضى النظام الذى يقترحه هذا البروتوكول سيكون حاكم السودان العام هو الذى يقوم وحده بإعداد النظام الجديد للحكم فى السودان طبقا للتوجيهات التى تأتيه من لندن . وكل مايمنحه البروتوكول للحكومة المصرية هو أن تحاط علما بين حين وآخر عن طريق تقارير من الحاكم العام بتقدم السودانيين نحو الحكم الذاتى . يضاف إلى هذا أن تقوم الحكومتان فى زمن غير محدد ويبدو أنه بعيد ، بتعيين لجنة مشتركة تضع تقريرا لتعرف ما إذا كان السودانيون أهلا لإدارة شئونهم بأنفسهم ولتقدم التوصيات المناسبة .

وقد طلب الوفد المصرى من جهة أخرى أن يقرر نظام السودان على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر .

وينص المشروع البريطانى على أن البروتوكول ليس فيه أى مساس بمطلب حضرة صاحب الجلالة ملك مصر أن يكون ملك السودان . على أنه لا حاجة إلى المطالبة باستعادة سيادة مصر

كما سلف بيانه فى مذكرة سابقة، إذ أنها قائمة، وما كان فى وسع أحد أن ينازع فيها . ومن ناحية أخرى فإن الحكومة البريطانية ترفض أن تقطع برأى فى مسألة السيادة . وليس من شأن المرور فى صمت عن حق مصر فى السيادة أن يمكّن زاعما من إبعاد هذا الحق أو إبطاله .

وهذا الموقف لا يمكن أن يطول كثيرا فى الوقت الذى تود فيه الدولتان أن تسلكا سبلا جديدة إلى اتفاق آخر يعقد عن رضى . فإما أن تقر بريطانيا العظمى حق مصر فى السيادة ، وفى هذه الحالة لا يكون لديها أى اعتراض على الاعتراف به وإما أن تنازع فيه وفى هذه الحالة يجب أن تعلن ذلك حتى يعلم الشعب المصرى أن بريطانيا العظمى تنكر عليه العلاقة الوحيدة التى لا تزال تربطه بالسودان . فى نفس الوقت الذى يطلب منه فيه أن يصبح حليفا لها وأن يقاسمها التبعات الخطيرة التى تنجم عن المحالفة .

لهذه الاعتبارات جميعها لايسع الوفد المصرى أن يقبل مشروع البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى .

١٩٤٦/٩/٢٥

---

(١٧) نص التلغراف الذى أرسله وزير الخارجية المصرية إلى سفير مصر فى لندن

يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦

تقدمت الوزارة أمس إلى البرلمان للرد على الاستجواب الموجه إليها فى شأن المفاوضات ومحادثات رئيس الحكومة وإياى مع مستر بيفن . وقد رأت الحكومة جعل الجلسة سرية تفاديا لمحاولات المعارضة إثارة ما يعرقل سيرها فضلا عن حرص الحكومة على السرية المتفق عليها فى هذه المرحلة .

أنت تعلم أن المعارضة أساءت استغلال صمت الحكومة والتزامها جانب الكتمان فأذاعت نصوصا مختلفة . وعلقت عليها أسوأ تعليق طوال هذه المدة . ولولا يقظة الحكومة من جهة . وحسن ظن الكثيرين من جهة أخرى . ومقاومة رجال أحزابنا فى البلاد وسوء الأثر الباقى فى الريف من عهد الرشوة النحاسى واستغلال النفوذ ، لولا كل ذلك لأفلت الزمام من أيدينا . لذلك وجب حتما ألا يطول سكوتنا عن الكلام ، وهذا لا يتيسر إلا بسرعة توقيع الحكومتين ، وعرض الأمر على البرلمانين المصرى والبريطانى . وأنا منتظر ردكم لتحديد موعد حضورى .

(١٨) مشروع صدقى — بيفن

اتفق على أن الوثائق المرافقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد ، على أنه إذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أى تغيير فإن مستر بيفن سيزكيها لدى حكومة صاحبة الجلالة البريطانية .

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦

المرفقات :

(١) مشروع معاهدة بين مصر وانجلترا .

(٢) مشروع بروتوكول خاص بالسودان .

(٣) مشروع بروتوكول خاص بالجلاء .

معاهدة بين مصر وانجلترا

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر .

نظرا لما يحدوهما من صادق الرغبة لدعم الصداقة والعلاقات الطيبة التى توجد بينهما ، ولتقوية المساهمة التى يستطيع كل منهما القيام بها — للتعاون والمساعدة المتبادلين — لحفظ السلم والأمن الدوليين طبقا لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

قد أنابا عنهما لذلك المفوضين الآتية أسماؤهم :

.....

.....

.....

(المادة الأولى)

ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وكذلك المحضر المتفق عليه، والمذكرات والاتفاق الموقع عليه فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الإعفاءات والميزات المرفقة بها . وذلك بمجرد سريان المعاهدة الحالية .

(المادة الثانية)

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما إذا أصبحت مصر محلا لاعتداء مسلح، أو فى حالة ما إذا أصبحت المملكة المتحدة مشتبكة فى حرب نتيجة اعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر ، يتخذان بالتعاون الوثيق فيما بينهما وكنتيجة لتشاورهما ، العمل الذى قد يعترف بضرورته وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .

(المادة الثالثة)

رغبة فى كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، ولكى يتاح إحكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها ممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان .

وهذه اللجنة هى هيئة استشارية اختصاصاتها أن تدرس — بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها — المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين فى البر البحر والجو ، بما فى ذلك مسائل العتاد والمستخدمين المتصلة بها ، و بصفة خاصة المقتضيات ومنيفة لتعاونهما والخطوات الواجب اتخاذها لتمكين القوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين من أن تكون قادرة على أن تقاوم الاعتداء بطريقة فعالة .

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة للقيام بهذه المهام . و إذا مادعت الحاجة ، تدرس اللجنة أيضا ، بناء على دعوة الحكومتين وعلى ضوء المعلومات المقدمة منهما ، الآثار العسكرية التى تنجم

عن الموقف الدولى وبخاصة تلك التى تنجم عن كل الأحداث التى قد تهدد أمن الشرق الأوسط ، وتقدم للحكومتين فى هذا الشأن التوصيات المناسبة ، وفى حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى دولة من الدول المجاورة لمصر تتشاور الحكومتان بقصد أن يتخذا بالاتفاق بينهما التدابير التى قد يعترف بضرورتها .

(المادة الرابعة)

يتعهد الطرفان السامیان المتعاقدان بأن لا يبرما تحالفا أو يشتركا فى أى حلف موجه ضد أحدهما .

(المادة الخامسة)

ليس فى أحكام هذه المعاهدة مايمكن أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة ، أو التى تترتب لأحد الطرفين السامیين المتعاقدين أو عليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

(المادة السادسة)

اتفق الطرفان السامیان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بسبب تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة . يسوى طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة مع مراعاة التصريحات التى أعلنها كل من الطرفين السامیين المتعاقدين بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من نظام المحكمة الدولية .

(المادة السابعة)

يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت . ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها . وتبقى المعاهدة الحالية سارية لمدة ٢٠ عاما من تاريخ بدء سريانها ، وتظل بعد ذلك سارية الى أن ينقضى عام على إعلان أحد الطرفين السامیين المتعاقدين الآخر بإنهائها بالطرق الدبلوماسية .

بروتوكول السودان

إن السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك . ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادا فعليا للحكم الذاتى ، وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان ، وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين ، بالاتفاق التام المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين ، تظل الاتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية ، وكذلك المادة (١١) من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة تبقى نافذة استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية .

بروتوكول الجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه بحلول أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ يكون قد تم جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية (مصر) جلاء تاما .

ويتم الجلاء عن مدينتى القاهرة والإسكندرية وكذلك عن الدلتا بحلول ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، ويطرد الجلاء بصفة مستمرة عن بقية الأراضى المصرية خلال المدة التى تنتهى فى التاريخ المحدد فى الفقرة الأولى من هذا البروتوكول .

ويستمر تطبيق أحكام اتفاق ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاص بالإعفاءات والميزات بصفة مؤقتة على القوات البريطانية فى خلال مدة انسحابها من مصر ، وأى تعديل فى هذا الاتفاق قد تدعو إليه الضرورة — نظرا لأنه فى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ستكون الجيوش البريطانية قد انسحبت من الدلتا والمدينتين الآنف ذكرهما — سيسوى باتفاق لا حق بين الحكومتين تجرى المفاوضة بشأنه قبل حلول هذا التاريخ .

٣ – قطع المفاوضات

(١) قرار مجلس الوزراء

فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧

لقد ذهبت الحكومة المصرية فى سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية إلى أبعد حد ممكن وبرغم ذلك لم تجد فى الاقتراحات والعروض التى جاد بها الجانب البريطانى ما يرضى حقوقنا الوطنية لذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن .

(٢) النزاع المصرى الإنجليزى أمام مجلس الأمن

(١) كتاب الحكومة المصرية إلى مجلس الأمن

جناب السكرتير العام

تحتل القوات البريطانية الأقاليم المصرية على الرغم من إرادة الشعب الإجماعية . وإن وجود قوات أجنبية فى أراضى دولة من أعضاء الأمم المتحدة فى زمن السلم بغير رضائها رضاء حرا يعد امتهانا لكرامتها وحائلا يحول دون تقدمها الطبيعى ، كما أنه خرق للمبدأ الأساسى — مبدأ المساواة فى السيادة — وهو بذلك يناقض ميثاق الأمم المتحدة فى نصه وروحه وقرار الجمعية العامة الصادر بالإجماع فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦

إن احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر فى سنة ١٨٨٢ واحتلالها للجزء الجنوبى من وادى النيل أى السودان تبعا لذلك ، قد مكن حكومة المملكة المتحدة منذ سنة ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها معها فى إدارة السودان وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه . وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكى تتبع سياسة ترمى إلى فصل السودان عن مصر عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين وبث الانقسام بين السودانيين أنفسهم وإثارة حركات انفصالية مصطنعة والحض عليها . وقد سعت حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة ، وما زالت تسعى ، إلى فصم وحدة وادى النيل على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وأمانيهم المشتركة .

ولما كان احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادى النيل والمضى فى هذه السياسة العدائية ، كلاهما ، تهديدا غير مشروع لحرية أمة مستقلة ووحدتها ، فقد أثار نزاعا بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدولى للخطر .

ووفقا للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، وعلى الرغم من أن وجود القوات الأجنبية لا يتلاءم بذاته مع حرية المفاوضات ، سعت الحكومة المصرية فى حسن نية إلى الوصول إلى حل عادل لهذا النزاع عن طريق مفاوضات مباشرة مع حكومة المملكة المتحدة . وإذ أخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضنية حاولت حكومة المملكة المتحدة التمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التى لا يمكن أن تلتزم مصر بها إذ أنها استنفدت أغراضها فضلا عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق .

لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة إلى مجلس الأمن تطبيقا للمادتين ٣٥ و ٣٧ من الميثاق طالبة :

(ا) جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا .

(ب) إنهاء النظام الإدارى الحالى للسودان .

والحكومة المصرية إذ تطلب إليكم إدراج هذا النزاع فى جدول أعمال المجلس تبدى استعدادها لشرح هذا النزاع وتقديم الوثائق اللازمة حين يطلب إليها ذلك وفقا للمادة ٣٢

وأنتهز هذه الفرصة للإعراب عن فائق احترامى ،

القاهرة فى ٨ يوليه سنة ١٩٤٧

محمود فهمى النقراشى
رئيس مجلس الوزراء
ووزير خارجية المملكة المصرية

---

(٢) خطاب رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن

فى ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧

جناب الرئيس

إن الحكومة المصرية لتحدوها الثقة كل الثقة إذ تتقدم إلى هذه الساحة تطلب معونة مجلس الأمن فى تسوية النزاع القائم بينها وبين حكومة المملكة المتحدة .

ونحن إنما سلكنا هذا السبيل بدافع من الإيمان الصادق بمبادئ العدل والإنصاف التى تتجلى فى ميثاق الأمم المتحدة مستندين إلى ما للدول الصغيرة من الحق فى أن تختصم إليكم ، على أساس المساواة التامة ، ضد دولة من الدول العظمى .

طبيعة النزاع :

على أن النزاع المعروض عليكم يتناول مصالح للدولتين غير متكافئة . فبينما هو بالنسبة لمصر يمتد إلى كيانها ذاته بوصفها دولة ذات سيادة إذا هو بالنسبة لبريطانيا العظمى لا يعدو أن يتعلق بمسائل عارضة لإمبراطورية مترامية أطرافها .

وتود الحكومة المصرية أن تؤكد أن استمرار احتلال بريطانيا لأراضينا وما تفرع عنه من التدخل فيما هو من صميم شئوننا الداخلية ليس مثارا لخلاف المتجدد بين الحكومتين فحسب . بل هو إلى ذلك يخلق حالة من الاحتكاك الدائم بين الشعب المصرى وجنود الاحتلال، هى فى ذاتها من مهددات السلم .

استمرار الاحتلال مدعاة إلى الاضطراب :

ثم إن هذا النزاع لا تحصر آثاره فى حدود النطاق المحلى ، فهو نزاع يقوم فى وقت ، الحالة فى الشرق الأوسط، توجب فيه اتخاذ كل التدابير الممكنة لإقامة سلم دائم على دعائم ثابتة، ولا شك أن ما يسود العلاقات بين مصر والمملكة المتحدة من توتر وما قد ينجم عنه من تعقيبات تتجاوز حدود أراضينا لمما يجعل الخطر على السلم والأمن فى هذا الركن من العالم قريب الاحتمال. فالنزاع المعروض عليكم لا شك من أجل ذلك فى أنه نزاع "من شأن استمراره أن يعرض لخطر حفظ السلم والأمن الدولى" .

مساعى مصر لحل النزاع :

ونحن لم ندخر جهدا فى سبيل تسوية هذا النزاع قبل أن نلجأ إلى مجلس الأمن . لقد وقفت مصر إلى جانب بريطانيا منذ اليوم الأول لإعلان الحرب حتى عقد لواء النصر للديمقراطية على الفاشية والنازية وقدمت لنصرة الحلفاء كل ما وسعها من معونة صادرة فى ذلك عن المثل الديمقراطية السامية التى أكدها ميثاق الأطلسى متعلقة بتلك الآمال الكبار التى جاء يبشر بها ذلك الميثاق . فلما وضعت الحرب أوزارها كانت مصر تترقب فى ثقة المبادرة إلى فك القيود التى تحد من حقوقها بوصفها دولة حرة ذات سيادة . لذلك حاولت تسوية المسائل المختلف عليها بينها وبين المملكة المتحدة فى محادثات ودية وسلكت هذا السبيل لا عن محض تعلق منها بمثلها العليا التقليدية بوصفها أمة محبة للسلام، بل نزولا منها كذلك على أحكام الميثاق الذى ارتبطت به .

وبينما كان الشعور العام فى مصر قد أوشك أن ينفجر والأمة جميعا قد هبت تطالب بجلاء القوات الأجنبية عن أراضينا جلاء تاما غير معلق على شرط عمدت الحكومة المصرية إلى الاتصال بحكومة المملكة المتحدة تطلب إليها الدخول فى مفاوضات بقصد توجيه العلاقات المصرية البريطانية توجيها جديدا على ضوء المبادئ الجديدة التى أقامها ميثاق الأمم المتحدة .

ففى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ على أثر العمل بالميثاق أرسلت الحكومة التى كنت أتشرف برئاستها إلى حكومة المملكة المتحدة مذكرة أوضحت فيها أن المعاهدة الإنجليزية المصرية لسنة ١٩٣٦ قد أبرمت فى ظروف دولية لم يعد لها وجود. وأن مصر قد قبلت أن توقع هذا الاتفاق تحت ضغط الحوادث مقدرة أن أحكام المعاهدة وقد وضعت لمواجهة ظروف بعينها إنما هى أحكام موقوتة بطبيعتها، و بينت أنه لما كانت هذه الظروف قد زالت فإن معاهدة سنة ١٩٣٦ ينبغى اعتبارها قد استنفدت أغراضها .

وعندما بدأت المفاوضات بعد ذلك عمدت الحكومة البريطانية — منذ المراحل الأولى لهذه المفاوضات — إلى التمسك ببقاء القوات العسكرية فى مصر على صورة أو أخرى. ورفض الجانب المصرى هذه الطلبات ليس فقط لما تنطوى عليه من انتقاء لسيادة مصر واستقلالها، بل كذلك لمجافاتها لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ الدفاع الجماعى .

الوعد بالجلاء :

وفى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ أصدر الوفد البريطانى تصريحا رسميا يوهم باستعداد بريطانيا إلى إجلاء قواتها عن مصر وهذا نصه :

" إن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة هى توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة ، وتطبيقا لهذه السياسة بدأت المفاوضات فى جو من الود وحسن النية ، وقد عرضت حكومة المملكة المتحدة إجلاء جميع قواتها البحرية والبرية والجوية عن الأراضى المصرية والمفاوضة لتحديد مراحل هذا الجلاء وموعد إتمامه والتدابير التى ستتخذها الحكومة المصرية لتحقيق تبادل المعونة فى زمن الحرب أو فى حالة التهديد الوشيك بها طبقا للتحالف " .

وبدلا من أن ينبئ هذا التصريح عن نية خالصة فى الجلاء إذا به لا يجعله مطلقا ، بل معلقا على شرط. فهو لم يرد به إلا أن يكون مرحلة من مراحل المساومة .

وعد مقرون بشروط معاهدة عسكرية :

ولم تلبث نية البريطانيين أن تجلت بحال لا يتطرق الشك إليها عندما تقدموا فى ٣١ مايو سنة ١٩٤٦ بمشروع معاهدة تحالف أرفق بها مشروع لمعاهدة عسكرية تتضمن جماع الأحكام العسكرية الثقيلة المرذولة التى فرضتها علينا معاهدة سنة ١٩٣٦

مشروع صدقى — بيفن :

وتوالت بعد ذلك المقترحات من الجانبين ولكن الطرف البريطانى أصر خلال المفاوضات على التشبث بموقفه لا يحيد عنه إلا فى الظاهر . وانتهى الأمر بأن سافر صدقى باشا رئيس الوزراء وقتئذ ، يصحبه وزير الخارجية إلى لندن ليتصلا بالمستر بيفن اتصالا شخصيا فى محاولة أخيرة للوصول إلى تسوية ودية فأعدت المشروعات الأولية التى عرفت فيما بعد باسم (مشروع صدقى — بيفن) ووقعها ممثلو الجانبين بالحروف الأولى من أسمائهم على أساس شخصى بحت . وهذه المشروعات لا ترتبط بها أى من الحكومتين ، ولكن ما عاد رئيس الوزراء إلى مصر حتى وضح مما نشر فى القاهرة ولندن على السواء، ومن التعليق على ما وصل إليه المتفاوضون، مبلغ التعارض بين وجهتى النظر المصرية والبريطانية وعلى الأخص فى مسألة السودان .

ذلك أن بريطانيا العظمى كانت قد حاولت منذ بدء المفاوضات أن تفرض على مصر ثمنا لاقتضاء حقها الطبيعى فى الجلاء — تحالفا مبهظا، وضمانا لاستمرار ذلك النظام الإدارى للسودان الذى أقيم فى سنة ١٨٩٩ واستطاعت بريطانيا تحت ستاره أن تنفرد بالسلطان فيه مهدرة لحقوق مصر الثابتة .

وسلم المستر بيفن بعد لأى بما رأى المفاوضون المصريون ألا غنى عن التسليم به لعقد أية معاهدة فاعترف بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، على أنه ما لبث أن وضح أن هذا الاعتراف لا يصح الأخذ بظاهره. فإن إصرار حكومة المملكة المتحدة على أن يمنح السودانيون حق تقرير الانفصال عن مصر فى المستقبل معناه أن يكون مصير هذه الوحدة رهنا بمشيئة الحكومة البريطانية تقرر متى تدوم ومتى تنفصم وفى أى ظروف يكون هذا الانفصام . هذا مع أن الأمر لا يعدو أن يكون مسألة داخلية بين مصر والسودان .

وفى الوقت ذاته عمد الموظفون البريطانيون إلى إثارة البغضاء بين السودانيين والمصريين . وكان مسلك هؤلاء الموظفين فى الوقت الذى تتفاوض فيه الحكومتان فى إبرام معاهدة أساسها تبادل الصداقة وحسن النية ، ينبئ عن نوايا تجافى روح المودة . وانتهى هذا المسلك بهدم الثقة التى لا غنى عنها لعقد أية معاهدة وكان هذا الموقف العدائى عقبة أخرى كأداء فى سبيل نجاح المفاوضات .

إصرار بريطانيا وعنادها :

ياجناب الرئيس

لقد قضينا عاما كاملا نتلمس السبل إلى تسوية سلمية ودية فلم ندع طريقا ممكنا للاتفاق لم نسلكه أو بابا لم نطرقه . وكنا نصطدم دائما بإصرار بريطانيا وعنادها فلم نتقدم إلى الأمام خطوة واحدة فماذا كانت تستطيع مصر أن تفعل حيال ذلك ؟ . ما كان لنا أن نقنع بأن نرتد

إلى عهد جديد من التبرم والشكوى . أو أن نسكن إلى الأيام تجرى بنا من سيء إلى أسوأ ما كان لنا أن نتغاضى عن شعور مواطنينا أو أن نتجاهل الأخطار التى ينطوى عليها استمرار وجود قوات أجنبية فى أراضينا وما يستتبعه من تدخل فى شؤوننا .

ماذا نطلب من مجلس الأمن ؟

ولكننا حرصنا مع ذلك على أن نتجنب إضافة عامل جديد إلى عوامل الاضطراب القائمة فعلا فى الشرق الأوسط ، فلم يدر بخلدنا أن ننتزع حقنا بأيدينا ، بل عمدت الحكومة المصرية بعد أن خاب رجاؤها فى الوصول إلى تسوية سلمية إلى رفع الأمر إلى مجلس الأمن تنفيذا لما التزمت به من أحكام الميثاق . وهذا القرار من جانبها استقبله الرأى العام بالحماس والترحيب وأيده البرلمان تأييدا قويا . ذلكم مبلغ الثقة التى يترقب بها الشعب المصرى معونتكم .

إننا لنصارحكم ياجناب الرئيس بأننا إنما جئنا نتحدى مزاعم التوسع الاستعمارى التى عهدها القرن التاسع عشر . ونطلب إلى مجلس الأمن أن يؤكد أن العالم قد تقدم فى القرن العشرين .

نطلب إليكم أن تقرروا إجلاء القوات البريطانية جميعها عن وادى النيل ، عن السودان وعن أى جزء آخر من الأراضى المصرية ، وأن يكون هذا الجلاء جلاء كاملا غير مشروط بشرط .

ونطلب إليكم كذلك أن تقرروا إنهاء النظام الإدارى الذى يستمسك به البريطانيون فى السودان منذ سنة ١٨٩٩ وذلك حتى يتمكن مواطنونا السودانيون من مشاركة شعب مصر رفاهيته وأمانيه .

إن مطالبتنا بإجلاء القوات البريطانية قد تثير التساؤل عن كيفية استقرار هذه القوات فى مصر . وقد يكون من المناسب من أجل ذلك أن أسرد فى إيجاز شيئا من التاريخ .

الاحتلال البريطانى :

إن الاحتلال البريطانى لم يبدأ بالأمس بل هو يعود إلى خمس وستين عاما ، إلى عام ١٨٨٢ ، وهو لم يكن إذ ذاك إلا خطوة فى طريق التوسع الاستعمارى المميت من قديم الزمان .

فقد كانت حملة بونابرت هى التى نبهت بريطانيا إلى أهمية موقع مصر الجغرافى وحفزتها على رسم الخطط للسيطرة على وادى النيل فانتهجت من ذلك التاريخ سياسة مقتضاها أن تحول دون قيام أية حكومة قوية على ضفافه .

ففى صدر القرن التاسع عشر أصبحت مصر أعظم دولة فى شرق البحر الأبيض المتوسط بفضل محمد على الكبير رأس الأسرة المالكة المصرية الذى أقام دعائم ثابتة لاستقلال البلاد ، ولولا أن وقفت بريطانيا فى سبيله لحقق أغراضه كلها . ووقفت فى سبيله متظاهرة بالحرص على حماية الإمبراطورية العثمانية وألبت الدول الأوربية على استقلال مصر .

ولما تم حفر قناة السويس على الرغم من معارضة بريطانيا تحولت السياسة البريطانية فى النهاية إلى بسط كامل الرقابة والسلطان على مصر. فلما ساءت حال الخديو المالية بعد ذلك اضطلعت بريطانيا بمهمة ما أسماها. هى مصالح حاملى السندات من الأجانب دون اعتبار لرفاهية الشعب المصرى وامانيه .

الاحتلال خرق للقانون الدولى والمعاهدات :

وفى سنة ١٨٨٢ تعللت بريطانيا بما أقدمت عليه مصر من تعزيز استحكاماتها الساحلية فضرب الأسطول البريطانى مدينة الاسكندرية وهكذا بدأ احتلال بريطانيا لمصر بالقوة والبطش .

لم يكن لهذا الاحتلال ظل من الشرعية بل جاء إخلالا واضحا بأحكام القانون الدولى العام وخرقا لمعاهدة لندن لسنة ١٨٤٠ وما تلاها من اتفاقات دولية أقرت فيها الدول وضع مصر السياسى وكفلت سلامة أراضيها . ولكن الاحتلال ظل مع ذلك مصدرا لما تلاه من أحداث وإليه ترجع أصول النزاع الحالى .

وما فتئ البريطانيون يزعمون بطبيعة الحال أن وجود جنودهم ليس إلا إجراء موقوتا ، بل إن ساسة بريطانيا المسئولين كانوا يعلنون رسميا المرة بعد المرة أن الاحتلال لن يكون على سبيل الدوام ، وأنه سينتهى فى أقرب فرصة ممكنة ، وأنه لم يقصد به إلا مواجهة ضرورات أدبية عاجلة .

وإنى لأسوق اليكم مثالا واحدا لهذه التصريحات ما أفضى به مستر جلادستون رئيس وزراء بريطانيا إلى مجلس العموم فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ من حديث قال :

" إنى لا أستطيع أن أذهب إلى حد إجابة حضرة العضو المحترم على سؤاله عما إذا كنا نعتزم احتلال مصر احتلالا غير موقوت . فأقول إنه ليس من شك فى أنه مهما يكن من أمر فإن هذا لن يكون لما فيه من مخالفة لجميع مبادئ حكومة صاحبة الجلالة وسياستها ولتعهداتها لأوربا ولوجهة نظر أوربا ذاتها فى هذا الشأن "

ومع ذلك يا جناب الرئيس فقد انقضى خمس وستون عاما . خمس وستون عاما كاملا ولما تزل القوات البريطانية تقيم فى أرض مصر .

وما تتوالى الأحداث أو تتطور الظروف فى مصر أو فى أوربا إلا ويركن البريطانيون إلى تصيد المعاذير لتعديل استمرار احتلالهم وتدخلهم .

أما قصة ما بعد الاحتلال البريطاني لمصر فى سنة ١٨٨٢ فأساة يعرفها العالم أجمع . فقد عاملت بريطانيا مصر كما يعامل البلد المغزو . وكان ضياع الاستقلال فى حد ذاته محنة قاسية ابتلى بها المصريون على أن الاحتلال أتى فى أعقابه بنتيجة أخرى ذات مغزى ، ذلك أنه أدى بمصر — على الرغم من إرادة شعبها — إلى الدخول فى مضمار المنافسة بين الدول الأوربية فى سياسة القوة ، دخلته لا عاملا مستقلا بل ضحية لأطماع دول انسافت وراء أحلام التوسع الاستعمارى .

إعلان الحماية :

ولما قامت الحرب فى سنة ١٩١٤ رفعت بريطانيا نقابها . وأعلنت على مصر حمايتها . وأقدمت على ذلك دون مشاورة المصريين . ولكن عللتهم بإعادة النظر فى وضعهم الدولى عند انتهاء الحرب ثم انتهت الحرب ومضت سنة ١٩١٨ دون أن تحرك بريطانيا ساكنا بل قاومت محاولة مصر أن تسمع صوتها فى مؤتمرات الصلح وعمدت إلى اعتقال زعمائها ونفيهم إلى مالطة و إلى جزر سيشيل

إعلان الاستقلال بتحفظات :

ولم تر بريطانيا الشمس فى وضح النهار إلا تحت ضغط الثورة الوطنية فى مصر فأصدرت فى سنة ١٩٢٢ تصريحا من جانب واحد أعلنت فيه إلغاء الحماية واستقلال مصر . على أن هذا الاستقلال المدعى به اقترن فى هذا التصريح بتحفظات أربعة لم تدع للمصريين مجالا للاغتباط به فإن هذه التحفظات كانت خاصة :

(١) بسلامة المواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر .

(٢) بالدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أجنبى أو أى تدخل مباشر أو غير مباشر .

(٣) بحماية مصالح الأجانب فى مصر وحماية الأقليات

(٤) بالسودان .

وبذلك أمكن للتوسع البريطانى أن يمضى فى طريقه وللاحتلال أن يستمر .

تاريخ المفاوضات المتعاقبة :

لن أطيل عليكم فى ذكر الوسائل الملتوية التى لجأت إليها الحكومة البريطانية كى تبقينا فى موقف المترقب طيلة ربع القرن الماضى ونحن على أحر من الجمر ولا فى استعراض الساعات التى مرت بالمصريين تتحطم فيها آمالهم على صخرة اعتداد بريطانيا بقوتها وبأسها ، ومن مفاوضات زغلول — ملنر فى سنه ١٩٢٠ الى مفاوضات عدلى كرزون فى سنة ١٩٢١ الى محادثات زغلول ماكدونلد فى سنة ١٩٢٤ الى محادثات ثروت تشمبرلين فى سنة ١٩٢٧ الى مفاوضات محمد محمود هندرسن فى سنة ١٩٢٩ الى مفاوضات النحاس هندرسن فى سنة ١٩٣٠ .

فأيا كان الحزب الحاكم فى بريطانيا . وأيا كانت وعوده الانتخابية . وسواء أكانت الغلبة للمحافظين أم للعمال فإن سياسة بريطانيا فى مصر هى هى لا يلحقها تغيير ولا تبديل وهى سياسة محافظة على الدوام تقوم على أساس ما أورده اللورد ملنر فى تقرير رسمى له فى سنة ١٩٢٠ من قوله :

كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تكفل المركز الخاص الذى للمندوب السامى فى مصر وأن تمكننا من إبقاء قوة فى داخل الأراضى المصرية لحماية مواصلاتنا الإمبراطورية وأن تحقق لنا التأمين الكافى على أن تظل السياسة المصرية مطابقة دائما لسياسة الإمبراطورية

معاهدة سنة ١٩٣٦ :

ولننتقل الآن الى سنة ١٩٣٦ إذ كانت مصر تواجه النتائج الخطيرة المترتبة على حالة اضطراب دولية . وهى حالة لم يكن لمصر يد فيها إذ لم يكن لها صوت فى عصبة الأمم. فالاعتداء الفاشى على أثيوبيا فى حدود مصر الشرقية ماض فى طريقه لا يعوقه عائق . وبريطانيا راغبة عن تأييد إيقاع العقوبات التى فرضتها عصبة الأمم كاملة ، أما مصر فكانت هى الدولة الوحيدة من غير أعضاء العصبة التى طبقت العقوبات على إيطاليا الفاشية تطبيقا كاملا تنفيذا لما أوصت به الأمم أعضاءها ، وكان الأمن الجماعى ما يزال ضربا من الخيال ، والعالم يتجه سريعا إلى حرب عالمية تعلمت مصر ، وقد ذاقت مرارة حرب سنة ١٩١٤ أنها لن تسلم من عواقبها .

وألفت مصر نفسها ، وهى تحت تأثير الخوف من النازية والفاشية ، فى حالة جعلتها أقل استعدادا للصمود لأطماع بريطانيا ، فأذعنت تحت ضغط الحوادث الداهمة للشروط المرهقة التى فرضتها بريطانيا وتضمنتها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، التى قضت :

(١) بمرابطة قوات عسكرية بريطانية محدود عددها فى الأراضى المصرية لمدة أقلها عشر سنوات .

(٢) بمحالفة غير موقوتة تستمر نافذة ولو عدلت باقى أحكام المعاهدة .

ولهذه القيود أجل ضمنى يتم عليه ما شرعت لمواجهته من أغراض . فالمعاهدة بذلك لم تزد على أن تكون إجراء موقوتا على الرغم مما نص عليه فيها من مواعيد .

وإن مراجعة الالتزامات المنصوص عليها فى ملحقات المعاهدة لتكفى فى بيان الغرض الخاص الذى شرعت لتحقيقه ومثال ذلك الترخيص للجانب البريطانى بدراسة الأرض فى الصحراء الغربية ورسم الخطط الحربية والتزام الحكومة المصرية بإنشاء الطرق المؤدية إلى الصحراء الغربية وبتعزيز الخط الحديدى بين الإسكندرية ومرسى مطروح والترخيص بإبقاء وحدات من القوات البريطانية فى الإسكندرية لمدة ثمانى سنوات . جميع هذه الالتزامات واضح تعلقها بالاعتداء المتوقع .

وقد تحقق الخطر الذى أبرمت المعاهدة لمواجهته بعد ثلاث سنين من توقيعها بنشوب الحرب العالمية شاملة بريطانيا ومصر .

وما لقائل أن يقول إن القيود التى قبلت مصر فى سنة ١٩٣٦ وضعها على سيادتها كان مقصودا بها أن يمتد أثرها إلى ما بعد الحرب . فإن الحرب كانت هى الأجل المشروط ضمنا لسقوط هـذه القيود . وبذلك تكون معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استنفدت الآن أغراضها .

ومصر اليوم يحق لها أن تباشر حقوقها فى السيادة كاملة . وينبغى أن تقوم علاقاتها ببريطانيا لاعلى أساس أحكام بعينها شرعتها معاهدة سنة١٩٣٦ . بل على القواعد العامة للقانون الدولى العام وعلى ميثاق الأمم المتحدة الذى أصبح حجر الزاوية فى تنظيم علاقات الدول بعضها ببعض .

مصر تريد المساواة فى السيادة :

لست أنوى فى هذا المقام أن أبحث فى معاهدة سنة ١٩٣٦ من حيث وضعها القانونى . ولكن بلادى لا تتردد فى التعويل على ميثاق الأمم المتحدة ومهما كان شأن قواعد القانون الدولى فى الماضى فلدينا اليوم سند ثابت هو الميثاق يرجع إليه لمعالجة ما يقع بين عضوين فى هيئة الأمم من نزاع .

ينص الميثاق فى صدره على مبدأ أساسى هو مبـدأ مساواة جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة فى السيادة فهو على حد القول العربى المأثور قد جعل أعضاء الهيئة سواسية كأسنان المشط . وأيا كان وضع مصر فى المـاضى فإنهـا تقف اليوم أمـام الجانب الآخر فى هـذا النزاع على أساس المساواة التامة فى السيادة . وهى إذ تتمسك بكل معانى هذه المساواة لا ترضى التنازل عن أى جزء من سيادتها لمن كان مساويا لها فيها وإن كانت لا تجهل من تمسكها حائلا يحول دون تعاونها لصالح الجماعة الدولية وستحيا مصر على الدوام فى نطاق أحكام الميثاق .

وليس يخل بمبدأ المساواة فى السيادة مثل احتلال دولة من الأعضاء لأراضى دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة احتلالا عسكريا فى زمن السلم وبغير رضائها ومصر لا ترضى احتلال بريطانيا القائم فى أراضيها .

وفضلا عن ذلك فقد أنشأ الميثاق نظاما للأمن الجماعى لم يقتصر فيه على مجرد وضع المبادئ العامة . بل ضمنه الوسائل والأداة الكفيلة بتأمين كل عضو من الاعتداء . وواضح أنه لا يجوز فى ظل هذا النظام أن يحتل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أراضى تابعة لعضو آخر احتلالا عسكريا .

ومصر إنمـا تطالب هنا بالمزايا التى شرعتها هذه الأحكام الأساسية فى الميثاق وهى إلى ذلك راغبة فى أن تحمل نصيبها فى الأمن الجماعى . بل هى حريصة على ذلك كل الحرص . ولكنها تود

أن تؤدى واجبها. لادولة تابعة لأية دولة أخرى. بل دولة ذات سيادة. وعلى أساس التساوى بغيرها من الدول الأعضاء .

قد يطلب مجلس الأمن إلى مصر فى ظروف معينة أن تتولى صد اعتداء ما . وهى تريد — أيا كان المعتدى — أن تكون طليقة من كل قيد كى تستطيع تنفيذ التزاماتها طبقا للميثاق .

لقد اخترنا الميثاق سندنا وعمادنا .

سوابق :

ونحن إذ نتمسك بهذا التطبيق لأحكام الميثاق لسنا نسوق محض نظريات مجردة، و إنما نتبع السوابق التى وضعتها الأمم المتحدة نفسها فنستند أولا إلى سوابق مجلس الأمن ذاته فى قضية إيران. وقضية اليونان وقضية سوريا ولبنان. ونستند ثانيا إلى ماقررته الجمعية العامة فى وضوح وجلاء.

ذلك أن الجمعية العامة أصدرت قرارا إجماعيا فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أبرزت فيه مبلغ مخالفة الاحتلال العسكرى لأغراض الميثاق وأهدافه من ناحية ، ولمبدأ الدفاع الجماعى من ناحية أخرى .وأوصت فيه بسحب القوات العسكرية الأجنبية من أراضى الدول الأعضاء . ولم تتخذ الجمعية العامة هذه التوصية — التى كان للوفد المصرى بعض الفضل فى شأنها[1] — إلا بعد أن بحثتها بحثا مستفيضا فى مناقشات مسجلة قاطعة فى سريانه على مثل الحالة التى نعرضها اليوم على المجلس .

توصية الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ :

ياجناب الرئيس :

إن توصية الجمعية العامة الصادرة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦. لها من الشأن لدينا ما يحملنى على أن أستأذنكم فى ذكر نصها كاملا :

" الجمعية العامة تعتبر مسألة الأمن مرتبطة أوثق الارتباط بمسألة نزع السلاح. وهى توصى مجلس الأمن بأن يستعجل جهد الطاقة وضع القوات العسكرية المنصوص عليها فى المادة ٤٣ من الميثاق تحت إمرته. وتوصى الحكومات أن تجرى تخفيض قواتها الوطنية على سبيل التدرج والتوازن ، وأن تسحب بغير إبطاء القوات المرابطة فى أراضى الدول الأعضاء بغير رضائها الصادر عن حرية وفى صورة علنية تشمله معاهدات أو اتفاقات متلائمة مع أحكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية " .

---

(١) راجع الوثيقة ا/ج — ١/١٢٥ بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، ،

ترون أن النص قد ورد فى ختامه عبارة " بغير رضائها الصادر عن حرية وفى صورة علنية تشمله معاهدات أو اتفاقات متلائمة مع أحكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية" ومثل هذا الرضاء عن الاحتلال البريطانى لم يصدر عن مصر قط .

تهديد لعقد المعاهدة :

أرجو أن تأذنوا لى أن أتناول هذا الوضع بشئ من التفصيل ، وأن أبين لكم أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تعبر عن رضائنا الحر ، وأنها جاءت مناقضة لأحكام اتفاقات دولية فضلا عن كونها لا تتلاءم مع أحكام الميثاق .

* * *

إن مصر لم تكن طرفا حرا عند إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ذلك أن القوات البريطانية كانت تحتل أراضيها ، فضلا عن أن الجانب البريطانى لم يدع عند المفاوضين المصريين مجالا للشك فيما يترتب من نتائج على رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا . فقبل بدء المفاوضات مباشرة وجه المندوب السامى البريطانى إلى ملك مصر و إلى رئيس وزرائها مذكرة شفوية أوضح فيها " أن الإخفاق فى عقد اتفاق قد تترتب عليه نتائج جدية وأن بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة بحق إعادة النظر فى سياستها نحو مصر " والتهديد الذى نم عليه المذكرة بإعادة فرض الحماية أو ما هو شر منها كان تهديدا سافرا لم يحجبه التصريح الذى أضاف إليه أنه . " لم يقصد به تهديد أو إرهاب و إنما قصد به إلى تقرير الواقع " . وقد احتج رئيس وزراء مصر على ذلك فورا . فكتب فى رده " إن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون خالصة أو حرة " . فأجابه المندوب السامى بأن " حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى " .

لن أبين لكم يا جناب الرئيس ما أرى وجوب توافره من شروط لحرية المفاوضة . ولكنى أكتفى بأن أرجع إلى ما قاله المستر بيفن فى صدد حالة مماثلة . فقد قال فى مجلس الأمن بلندن فى السنة الماضية ما يلى :

" إن الحكومة البريطانية لتأسف لأى اتفاق يبدو كأنه قد انتزع من الحكومة الإيرانية كرها فى وقت كانت فيه الحكومة السوفيتية لا زالت تحتل جزءا من الأراضى الإيرانية . فإنه لم يكن مستساغا أن تجرى مفاوضة بين دولة عظمى ودولة صغيرة أو أن يشرع فيها أو أن تسعى دولة عظمى فى الحصول على مزايا من دولة صغيرة متوسلة فى ذلك باحتلال أراضى هذه الدولة احتلالا عسكريا " .

معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع اتفاقية قناة السويس :

إن معاهدة سنة ١٩٣٦ — إلى ذلك — تخرق اتفاقا هاما يعتبر جزءا من القانون العام الأوروبى هو اتفاقية قناة السويس الدولية المبرمة فى الآستانة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، إن قناة السويس يختلف وضعها عن غيرها من الطرق المائية الصناعية التى تعتبر وسائل مواصلات دولية فى أنها ينظمها ذلك الاتفاق الدولى متعدد الأطراف الذى أشرت إليه . وقد نشأت القناة منذ البداية مشروعا اشتركت فيه أكثر من أمة واحدة . وما مضت سنوات قليلة على فتحها حتى اجتمعت الدول العظمى الأوروبية تتفق مع تركيا (نيابة عن مصر) على تنظيم المرور فيها وحيادها والدفاع عنها .

وتقوم اتفاقية قناة السويس على مبدأين أساسيين :

(١) أن القناة طريق دولى للمواصلات مفتوح للأمم جميعا على أساس المساواة فى وقت السلم ووقت الحرب على السواء .

(٢) إن مسئولية الدفاع عن هذا الطريق الحيوى تقع على مصر .

وقد سعت بريطانيا إلى أن تنفرد بحق الدفاع عن قناة السويس . إخلالا بهذين المبدأين الأساسيين فضمنت معاهدة سنة ١٩٣٦ أحكاما ترمى إلى اعتبار القناة طريقا رئيسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . لقد يكون مفهوما أن تهتم بريطانيا بسلامة القناة ولكن شأنها فى ذلك ينبغى ألا يزيد على شأن غيرها من الدول . فإن دولا غيرها تمتد أملاكها فى أفريقيا وآسيا تعنيها القناة مثلما تعنى بريطانيا .

والذى يدعيه البريطانيون من حق الانفراد بالدفاع عن القناة لا يتفق مع مبادىء العالمية والمساواة والحيدة التى شرعتها اتفاقية سنة ١٨٨٨

المعاهدة منافية لأحكام ميثاق الأمم المتحدة :

والمعاهدة فوق ذلك لا تتفق مع أحكام الميثاق . سبق لى أن بينت أن الاحتلال العسكرى المنصوص عليه فى المعاهدة هو فى ذاته مناف لأحكام الميثاق . على أن هذه ليست هى المخالفة الوحيدة فإن معاهدة سنة ١٩٣٦ ترمى إلى إيجاد تحالف أبدى لا يتلاءم وطبيعة الدور الذى تقوم به دولة من أعضاء الأمم المتحدة .

ومثل هذا التحالف أبعد ما يكون عن طبيعة الأشياء فإن مصر وبريطانيا لا يربطهما جوار وليس بينهما صلات من الاشتراك فى الجنس أو الثقافة . والحق أن بريطانيا لا تبتغى التحالف على وجه التبادل والتكافؤ بل هى تريده تحالفا يحقق لها دوام إذعان مصر لأغراضها الاستعمارية .

فإذا نظر إلى مثل هذا التحالف على ضوء تاريخ العلاقات المصرية البريطانية تعين القول بأن هذا التحالف إنما هو صورة أخرى من صور الاستتباع فهو علاقة ليست متكافئة ولا هى كريمة. تربط مصر بالاقتصاد البريطانى وتشدها إلى عجلة سياستها الدولية وتلزمها أن تدور أبدا فى فلك النفوذ والسلطان البريطانى .

ولا يسع مصر بوصفها أمة حرة إلا أن تنبذ مثل هذه العلاقة التى لا تقوم على المساواة. فإنما نحن نبغى أن نقف على قدمينا. وأن نمكن من القيام بالالتزامات التى يلقيها علينا الميثاق ونريد أن تحمل نصيبنا فى حفظ السلم والأمن الدولى .

ونحن لذلك مستعدون للدخول فى أى اتفاق خاص مما نصت عليه المادتان ٤٣ و١٠٦[1] من الميثاق .

لا يسعنى أن أترك هذا الموضوع دون إشارة لا أطيل عليكم فيها إلى الحكم الوارد فى المادة ١٠٣ من الميثاق التى لا يخرج قرار الجمعية العامة عن أن يكون تطبيقا خاصا لها ونصها :

" اذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق " .

---

(١) المادة ٤٣ من الميثاق :

١ — " يتعهد جميع أعضاء "الأمم المتحدة" فى سبيل المساهمة فى حفظ السلم والأمن الدولى ، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولى ومن ذلك حق المرور .

٢ — يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموما ونوع التسهيلات والمساعدات التى تقدم .

٣ — تجرى المفاوضة فى الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناء على طلب مجلس الأمن وتبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء " الأمم المتحدة " أو بينه وبين مجموعات من أعضاء " الأمم المتحدة " وتصدق عليها الدول الموقعة وفق أوضاعها الدستورية .

المادة " ١٠٦ " من الميثاق :

إلى أن تصير الاتفاقات الخاصة المشار إليها فى المادة الثالثة والأربعين معمولا بها على الوجه الذى يرى معه مجلس الأمن أنه أصبح يستطيع البدء فى احتمال مسئولياته وفقا للمادة الثانية والأربعين ، تتشاور الدول التى اشتركت فى تصريح الدول الأربع الموقع عليه فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ هى وفرنسا وفقا لأحكام الفقرة الخامسة من ذلك التصريح ، كما تتشاور الدول الخمس مع أعضاء " الأمم المتحدة " الآخرين ، كلما اقتضت الحال ، للقيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التى قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولى .

ومصر إذ تختار التزام أحكام الميثاق دون أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، إنما تنفذ تعهدها لأربع وخمسين دولة أخرى ، بريطانيا واحدة منها ، هـذا واجبنا طبقا لحكم المـادة ١٠٣ وعندنا وعندكم كذلك يا حضرات أعضاء المجلس أنه ينبغى أن يسود الميثاق .

إخالنى قد بينت لكم فى وضوح أن مرابطة القوات البريطانية فى مصر ليست كما جاء فى توصية الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ برضاء مصر رضاء حرا علنيا ثابتا فى معاهدات أو اتفاقات تتلاءم مع أحكام الميثاق ولا تناقض اتفاقات دولية .

سندهم القوة لا الحق :

يا جناب الرئيس

لقد بينت لكم أن قبضة بريطانيا على مصر والسودان إنما سندها القوة لا الحق . وأن احتلال وادى النيل يصدم إرادة أهاليه ويخرق أحكام القانون خرقا صارخا ، وأن قيام هذا التحدى المستمر يثير حفيظة الشعب المصرى .

بينا أن تدخل بريطانيا فى شئوننا مضر بمصالح المصريين والسودانيين على السواء وأنه إنكار للوحدة التى أرادتها الطبيعة لوادى النيل .

استمرار النزاع يعرض السلم والأمن الدولى للخطر :

يا جناب الرئيس

أود قبل أن أختتم بيانى أن أشير مرة أخرى إلى النتائج الدولية المحتملة للنزاع المعروض عليكم ، فهو نزاع لاشك فى أن استمراره من شأنه أن يعرض لخطر حفظ السلم والأمن الدولى . والحكومة المصرية لم تأت هنا لتشهر سلاحها فى وجه أحد ولكنها لا تملك أن تغمض أعينها عن غضب الشعب المصرى لاستمرار وجود القوات البريطانية فى أرض الوطن ولا عما قد يقف فى طريق نياتها السلمية . ألم يعلمنا التاريخ أن الزمام سرعان مايفلت فى مثل هذه الحالات ، إن هذا العامل من عوامل الاستفزاز ، ما يبقى قائما ، يفسد علاقاتنا ببريطانيا ويعوق تطور الشعب المصرى وتقدمه ويبدد ما تسعى إليه مصر من الاضطلاع بمسئولياتها وفقا للميثاق .

ولا شك عندى أن العالم كله يقدر الأخطار التى تحيق بالسلم والأمن من جراء الحالة فى الشرق الأوسط . وأنه لمن حسن الطالع أن الجامعة العربية وهى بالذات مثال للاتفاقات الإقليمية التى نص عليها الفصل الثامن من الميثاق ، أصبحت عاملا قويا من عواعل الاستقرار فى هذا الركن من العالم .

على أن مصر لا يغيب عن ناظرها ما يلوح فى الأفق القريب من نذر . فهل نلام إذا نحن أردنا فى مثل هذا الوقت أن نكون سادة فى ديارنا ؟

إنما نحن نسعى ياجناب الرئيس إلى أداء نصيبنا فى حفظ السلم والأمن ، نسعى إلى الاضطلاع بمسئولياتنا نحو شركائنا فى الجامعة العربية وزملائنا من أعضاء الأمم المتحدة . على أن نضطلع بذلك جميعه على أساس المساواة فى السيادة لا على أساس التبعية لدولة أخرى كائنة ما كانت . وكيف تستطيع مصر أن تضطلع بمسئولياتها وهى بوصفها دولة ذات سيادة مهدد كيانها مضطرب أمنها . إن مصر القوية المتحدة مع السودان لقادرة على تعزيز السلم فى الشرق الأوسط فتتوطد بذلك أسباب الأمن الدولى .

الدولة التى تحكم فى أعالى النيل تتسلط على مصر :

إنى أعلن من جديد أن محور النزاع المعروض عليكم اليوم هو كيان دولة ذات سيادة ، فقد قال لورد كرومر منذ سنوات طويلة "إن الدولة التى تحكم فى أعالى النيل تتسلط على مصر بحكم وضعها الجغرافى ذاته" وأضاف إلى ذلك قوله (إن مثل هذه الدولة تكون مصر فى قبضة يدها) .

إننا نطلب معونتكم فى تحقيق شرائط قيامنا بالتزاماتنا ، واضطلاعنا بتبعاتنا . وهذه الشرائط هى جلاء الجنود الأجنبية عن بلادنا وإنهاء الإدارة الأجنبية الانفصالية التى تقوم فى جزء عظيم من أراضينا .

قضيتنا عادلة :

ياجناب الرئيس

إننا لم نعد نعيش فى ظلمات القرن التاسع عشر . بل نحن نحيا فى عالم اليوم ، عالم الميثاق فى عالم الأمن الجماعى ، فى عالم يرنو إلى النظام والسلم ، فى عالم لا يطيق مغامرات التوسع والاستعمار .

ولقد اتخذت مصر مكانها إلى جانب الأمم الأخرى المحبة للسلام على أساس من المساواة فى السيادة . وهى تريد أن تكون طليقة تتعاون معها فى سبيل فتح آفاق جديدة للإنسانية .

جناب الرئيس

إن قضيتنا عادلة ، هذا يقيننا . وإنا لم نلجأ إلى ساحتكم سدى ، هذا عهدنا ؛ وإن بمبادئ الميثاق إيماننا .

(٣) خطاب رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن

فى ١١ أغسطس سنة ١٩٤٧

سيدى الرئيس

استمعت إلى البيان الذى ألقاه فى الأسبوع الماضى ممثل المملكة المتحدة المحترم ، فلم يسعنى إلا أن أدهش لسماعى مثل هذا الدفاع الجامح عن الاستعمار فى القرن التاسع عشر يلقى هنا فى مجلس الأمن وفى قلب هيئة الأمم المتحدة .

وكنت أحسب أننا قد شهدنا آخر مظاهر هذه النزعة حين قضى على النازية والفاشية القضاء الأخير وكنت أحسب أيضا أن التاريخ قد أصدر حكمه الحاسم على الأساليب السياسية والاستعمارية البالية التى كانت سائدة فى القرن الماضى ، لقد كان من العسير على أن أصدق أذنى إذ سمعت السير ألكسندر كادوجان يصرح بأن بلاده تفاخر اليوم بفعالها فى مصر والسودان .

ولم أدهش حين رأيت ممثل المملكة المتحدة يقول فى دفاعه إن تاريخ العلاقات المصرية الإنجليزية منذ عام ١٨٨٢ لا يمت بسبب إلى المسائل المعروضة عليكم الآن ، وإنى لأدرك حق الإدراك أن البريطانيين سيعمدون إلى إغفال أصل هذا النزاع جميعا ، وأستطيع أيضا أن أدرك لم يرغب البريطانيون فى أن يصرفوكم عن الاهتمام بالحقائق الثابتة كضربهم للإسكندرية بالقنابل منذ خمس وستين سنة ، وما تلاه من احتلال بلادنا احتلالا عسكريا أعلنوا وأعطوا المواثيق بأنه احتلال موقوت ، وما استتبع ذلك من استيلائهم على مقاليد الإدارة جميعا فى جزء كبير من الأراضى المصرية تحت ستار ذلك العنوان اللطيف الغامض ألا وهو " الحكم الثنائى " .

الاستعمار يحقق الأهداف الاستغلالية :

وإنى لأعلم كذلك لم يستتر الاستعمار البريطانى وراء ادعاء الأغراض السامية ، ولطالما امتد هذا الاستعمار ومكن لنفسه حيثما استقرت أنظار بريطانيا الطامعة تحت ستار رسالتها التى تدعيها فى وقف المذابح وإعادة هيبة الحكم والإدارة والقضاء على الفساد وقلة الكفاية ، ومع ذلك فقد عجبت للسير ألكسندر كادوجان يتجاهل الحقائق البارزة فى التاريخ المصرى متغاضيا عن التوسع البريطانى إلى حد القول بأن الفضل فى سيادة مصر واستقلالها يرجع إلى بريطانيا كأنسب كل ما أصابته مصر من تقدم إلى إرشاد بريطانيا وتوجيهها .

بريطانيا تقف فى سبيل تقدمنا :

ونحن من جانبنا لا نود أن نسترسل فى الذكريات المريرة ومع ذلك فإن مثل هذا التشويه للحقائق يدعونا إلى الرد عليها وأنى لأشعر أن واجب الإنصاف لبلادى وواجب الاحترام لمجلس الأمن يقتضينى أن أصحح هذه الوقائع ، إننا نقرر أن بريطانيا كانت حجر عثرة فى سبيل استقلالنا وتقدمنا الوطنى فى المائة العام الأخيرة ، ومع ذلك يريد ممثل بريطانيا المحترم أن نشكر صنيع المملكة المتحدة التى حررت مصر من السيادة العثمانية ، على أن تبعيتنا الإسمية للدولة العثمانية كانت من ضآلة الشأن بحيث إن الجيوش المصرية بلغت مشارف القسطنطينية مرة عام ١٨٣٣ وأخرى عام ١٨٣٩ بعد أن أزلت بجيوش السلطان هزائم منكرة ، وكانت مصر وقتئذ فى مركز يتيح لها الخلاص من السيادة العثمانية دون الاستعانة بالمملكة المتحدة ، ولم يحل بينها وبين الإسراع فى تحقيق هذا الغرض إلا تدخل الدول بدافع من المملكة المتحدة ، وإذا كانت المملكة المتحدة قد ساهمت بعد ذلك فى فصم العلاقات الواهية التى كانت تربطنا بالدولة العثمانية فإنما استعاضت عن ذلك بتكبيلنا بأغلال من سيطرتها أفدح وأثقل .

النهضة المصرية نهضة طبيعية :

ويتجاهل ممثل المملكة المتحدة النهضة التى بزغت فى مصر عام ١٨٨٢ حين يفاخر بتقدم بلادنا فى ظل الحكم البريطانى . وإنى لأقرر فى هـــذا المقام بأنه لو لم يحتل البريطانيون مصر لاستمر تقدمها الحديث فى طريقه لا يعوقه عائق لقد واجهتنا أزمات سياسية واجتماعية ومالية نجمت عن استفحال العلل التى قد تصيب أية أمة . وكنا خليقين ، شأن سائر الأمم ، أن نتغلب على هذه الأزمات دون إرشاد بريطانيا وتوجيهها . وكان من الممكن أن ننهض بذلك على وجه أفضل مما كان ، وبنفقة ولاشك أقل مما حملنا .

الاستعمار يمنح السيادة ! :

ولقد أعلن ممثل بريطانيا فى أسلوب استعمارى بحت أن المملكة المتحدة قد منحت مصر سيادتها . وكيف تمنح بريطانيا مصر أية سيادة فى حين أن مركزها فى بلادنا كان على جانب من الحرج عظيم . ذلك أنها كانت تتذرع بتعلات مختلفة فى تبرير استمرار احتلالها لمصر .

تاريخ العلاقات البريطانية المصرية :

يحتج السير ألكسندر كادوجان بأن احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ كان له ما يبرره . ثم يسوق مبررات جديدة بعـــد أن وقعت الواقعة وتم احتلال البلاد . ويقول لمجلس الأمن إن الجيوش البريطانية إنما احتلت مصر بعد أن قامت فيها مذابح قتل فيها مسيحيون وأوروبيون .

ويبدو عجيبا أن تشعر بريطانيا وحدها بهذا الحافز النبيل ، فلقد كان لفرنسا والنمسا وروسيا وألمانيا مصالح ورعايا فى مصر أكثر من مصالح انجلترا ورعاياها ، ومع ذلك لم تفكر أية دولة من هذه الدول فى القيام بمثل هـذا العمل الذى ليس له ما يبرره ، وأقوى من هذا دلالة أن تلك الدول اجتمعت مع بريطانيا فى الآستانة فى الوقت الذى وقعت فيه هـذه المذابح المزعومة على المسيحيين والأوروبيين ولما لم تجد أية ذريعة للتدخل وقعت فى ٢٥ يونية سنة ١٨٨٢ بروتوكولا تعهدت فيه بألا تحاول الحصول على أية امتيازات إقليمية أو تقوم أية وحدة منها بعمل منفرد فى مصر ، وقد أرسل السير ماليت قنصل بريطانيا العام فى ذلك الوقت برقيه إلى اللورد جرانفيل فى مايو سنة ١٨٨٢ ، تلقى شيئا من الضوء على المهمة التى قرر البريطانيون القيام بها ، وإليكم نص تلك البرقية "لن يتسنى لنا أن نسترد نفوذنا إلا إذا حطمنا ما تتمتع به هذه البلاد من تفوق عسكرى ، وأعتقد أنه لا معدى عن إثارة مشكلة معقدة حادة لكى نتمكن من إيجاد حل مرض للمسألة المصرية ، ومن الحكمة أن نثير تلك المشكلة سريعا" .

وقد أثيرت تلك المشكلة المعقـدة الحادة عندما اكتشف قائد الأسطول البريطانى بجاة أن هناك إصلاحا يجرى فى بعض طوابى الإسكندرية ، وهكذا بادر إلى ضرب المدينة بالقنابل فى يوم ١١ يولية سنة ١٨٨٢ ، وقد رفض قائد الأسطول الفرنسى أن يشترك فى الإنذار الذى أرسله زميله البريطانى ، لأنه رأى أن الحجة البريطانية تافهة ، ومن ثم انسحب الأسطول الفرنسى من المياه المصرية بناء على أوامر حكومته التى لم تشترك فى خرق الاتفاق الدولى الذى وقعته .

ويزعم السير ألكسندر كادوجان أن القوات البريطانية قد دخلت مصر تنفيذا لوعدها بتأييد الخديو ، ووفد مصر يعلم أن مثل هـذه المساعدة لم تطلب قط من الإنجليز وكل ما يعلمه هذا الوفد أن الوزارة المصرية التى كان يرأسها وقتـذاك الخديو نفسه قدمت احتجاجا شديدا على الإنذار الذى سبق ضرب الإسكندرية بالقنابل .

وقد تبين أن ما يسميه البريطانيون مساعدة لم يكن إلا أقسى أنواع الإخضاع .

وجاء فى بيان ممثل بريطانيا ادعاء عجيب آخر لابد أن يكون قد حير سامعيه ممن يعرفون تاريخ الشرق الأدنى .

فقد قال إن السلطان العثمانى وافق على بقاء القوات البريطانية فى مصر بمقتضى اتفاق سنة ١٨٨٥ ولابد أنه يشير بذلك إلى الاتفاق الذى أبرم فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ بين السير هنرى درامند وولف نيابة عن حكومة المملكة المتحدة وبين السلطان — وهـذا هو الاتفاق الوحيد المعروف الذى تم سنة ١٨٨٥ — وهو ينص على اتخاذ التدابير للإسراع فى إجلاء القـوات البريطانية عن مصر . ومع ذلك يبدو اليوم أن سير ألكسندر كادوجان يذهب إلى أن مجرد المفاوضة مع البريطانيين فى أمر جلائهم مرادف لقبول احتلالهم .

ثم إن ممثل المملكة المتحدة المحترم عندما قرر أن مصر قد نلقت حريتها من يدى المملكة المتحدة مر مرور الكرام على الفترة بين الحرب العالمية الأولى وسنة ١٩٢٢ لكى يلقى فى الروع أن الحكومة البريطانية قد منحت مصر استقلالها عن رغبة واختيار و بمقتضى تصريح من جانب واحد . على أنه قد تحاشى أن يذكر أن الحكومة البريطانية رفضت فى جفاء المطالب المصرية سنة ١٩١٨ ، فلما قامت الثورة الوطنية المصرية فى وجه الحكم البريطانى واستمرت أكثر من أربع سنوات على الرغم من الأحكام العسكرية البريطانية اضطرت إلى أن تعمل شيئا لتهدئة الخواطر ، وقد دلت تقارير اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى وقتذاك على أن مركز بريطانيا فى مصر لا يمكن الاحتفاظ به ، فأدى ذلك إلى إصدار التصريح البريطانى فى سنة ١٩٢٢

هذا هو تاريخ العلاقات البريطانية المصرية الحاضرة .

معاهدة سنة ١٩٣٦ — فى ضوء المطامع والعلاقات الاستعمارية :

و ينبغى بحث معاهدة سنة ١٩٣٦ ومانجم عنها من تطورات على ضوء هذه الحقائق ومثيلاتها.

وقد قرر ممثل المملكة المتحدة أن مطلبى مصر كليهما يتصلان بأمور نص عليها فى معاهدة سنة ١٩٣٦ الإنجليزية المصرية وأن قيام هذه المعاهدة لا يجعل لمصر قضية ما تقدمها إلى مجلس الأمن ، وهو يرى — اعتمادا على هـذه الحجج — أن على مجلس الأمن أن يرفض مطلب مصر فى هذه القضية رفضا باتا .

وقد تحمل السير ألكسندر كادوجان عناءا كبير لإثبات صحة هذه المعاهدة من الوجهة القانونية.

وتوصلا إلى هذه الغاية استند إلى مبادئ قانونية مثل مبـدأ احترام المواثيق القائمة وتغيرها بتغير الظروف — لم تعرض لهـا الحكومة المصرية مرة قط — بل لقد ذهب إلى حد أن جعل مجلس الأمن فى معالجة هذا النزاع أداة لتطبيق القانون الدولى .

مهمة مجلس الأمن :

و يبدو أنه يطلب إلى مجلس الأمن بصفته هذه أن يعلن صحة هـــذه المعاهدة ؛ ولقد تحاشيت فى عرضى لهذه القضية الاستناد إلى الاعتبارات القانونية ؛ وفعلت ذلك لأنى أعتقد أن مجلس الأمن لا يقيده الوضع القانونى لنزاع معروض عليه، ولم يطلب إليكم الحكم بين الطرفين فى ذلك . فإن مهمتكم بل مهمتكم السامية هى المحافظة على السلم والأمن الدولى والعمل على أن تسود بين الشعوب علاقات تقوم على الود والســـلام ، كما أنكم فى اضطلاعكم بهذه المهمة لستم مقيدين بالالتزامات القانونية لطرفى النزاع — تلك الالتزامات التى كثيرا ماركن إليهـا الطرفان فى تبرير بقاء المسـاوئ القديمة — وكم فى التواريخ من شواهد تدل على أن تقـادم العهد بمعاهدة ما قد أدى إلى تعكير صفو السلام . وأنتم حفظة السلم ، والسهر عليه هو واجبكم الأول.

ومن ثم تقدمت الحكومة المصرية إليكم بشكواها . ولقد وضعنا بين أيديكم الفصل فى نزاع إذا استمر كان خليقا بأن يعرض السلم والأمن الدولى لخطر . وإنى لأحسب بأنى قد أوضحت لكم موقفى بالنسبة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ . ومهما تكن من فائدة هـذه المعاهدة فى الماضى فإنها لم تعد تبعث على الرضا . أو تصلح وسيلة لإقامة علاقات ودية بين مصر وانجلترا . ذلك أنها استنفدت أغراضها وأصبحت لا توائم الظروف الحاضرة وفقدت قوتها السياسية والمعنوية وليس فى بقائها إلا تهديد للسلم والأمن . وأنا لا أطلب منكم الحكم على هذه المعاهدة ولا أسألكم استنباط النتائج القانونية من الحوادث التى وقعت بعد إبرامها .

بل إن كل ما أطلبه منكم أن تراعوا الحقائق الثابتة التى يرتكز عليها أساس هذا النزاع . وإنى لأطلب من سيدى الرئيس أن يوسع لى صدره إذ لابد لى أن أستميحكم مرة أخرى فى ذكر الظروف التى اكتنفت معاهدة سنة ١٩٣٦ واستعراض نصوصها وأحكامها .

أبدية معاهدة سنة ١٩٣٦ :

فأذكر أولا أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعقد لفترة معينة من الزمن ، فهى لا تبيح إلا المفاوضة لإعادة النظر فى تنقيحها (انظر المادة ١٦) كما تنص على وجوب الدخول فى مثل هذه المفاوضات بعد عشرين عاما بناء على طلب أحد الطرفين ، وكذلك تبيح الدخول فى مثل هـذه المفاوضات بعد مضى عشر سنوات برضاء كلا الفريقين . وبغض النظر عما أشرت إليه من أن هذه المعاهدة تعد وسيلة موقوتة ، فإن النص الأخير يعتبر بطبيعة الحال من نافلة القول ، ذلك أن للمتعاقدين فى أية معاهدة دولية الحرية دائما فى تعديلها فليس للبريطانيين إذن أن يدعوا فضل قبول المفاوضات لتعديل المعاهدة قبيل انتهاء فترة السنوات العشر . فلقد فعلوا ذلك ، على حد تعبير المستر بيفن ، " لأنهم شاطروا المصريين اقتناعهم بأن مصالح كل من البلدين تقتضى عقد معاهدة جديدة " .

وأمامنا حقيقة واقعة هى أن الفريقين قبلا الدخول فى مفاوضات لتعديل المعاهدة ، وحقيقة أخرى هى أن تلك المفاوضات لم تؤت ثمارها . ولقد توقعت المادة ١٦ هذه الحالة بذاتها فنصت على أنه إذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة المعدلة فإن الخلاف يحال إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة المعمول به فى وقت توقيع هـذه المعاهدة أو إلى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للإجراءات التى يتفق عليها المتعاقدان .

ولقد كان فى ذلك ضمان هام تحتمى به مصر ، ولكن هذا الضمان مضى وذهب . لم يعد لمجلس العصبة وجود ، وقضى دون أن يعقب خلفا ، وانتهى العمل بعهد العصبة ، ومن ثم فليست هناك هيئة مختصة قائمة فى الوقت الحاضر من شأنها أن تنظر فى مثل هـذا الخلاف ، اللهم إلا إذا شاء البريطانيون أن يتفضلوا بهذا الاختصاص على هيئة جديدة . ونستطيع أن نقول بعبارة أخرى إن الجزء الجوهرى من هذه المعاهدة قد استنفد أغراضه .

وأرى لزاما على، وأنا اتحدث عن المادة ١٦، أن أذكر الجزء الباقى منها. ومما أثار دهشتى أن ممثل المملكة المتحدة لم يشر إليه بل هو قد جنح إلى إخفائه عن أنظاركم وهو " ومن المتفق عليه أن أى تعديل يطرأ على هذه المعاهدة يجب أن ينص على استمرار التحالف بين الطرفين الساميين المتعاقدين طبقا للمواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ " و بمعنى آخر أنه " ما دامت العلاقات بين الطرفين تستند إلى معاهدة فإن التحالف بينهما يكون دائما " وأنا أعلم أن المحالفات الدائمة كانت شائعة بعض الشيوع فى القرن الثامن عشر ولكنها فشلت جميعا .

وقد نجد بعض الأمثلة على ذلك فى القرن التاسع عشر . ومع هذا فإنى لا أعرف أية محاولة أخرى فى القرن العشرين ترمى إلى عقد تحالف دائم. واليوم يحول الميثاق دون عقد تحالف من هذا القبيل . أما معاهدات التحالف الأخيرة التى أشار إليها السير ألكسندر كادوجان فقد عقدت لمدة محدودة من السنين ولا تستطيع مصر الموافقة على إجراء أى تعديل فى معاهدة سنة ١٩٣٦ يؤكد هذا التحالف الدائم إلا إذا خرجت على نصوص الميثاق، وقد استنفدت معاهدة سنة ١٩٣٦ من هذه الناحية الهامة الغرض من عقدها وحل محلها الميثاق .

لقد استنفدت المعاهدة أغراضها :

وحسبى ما قلت من عامل الزمن فى معاهدة سنة ١٩٣٦، والآن أرجو أن تسمحوا لى باستعراض جوانب المعاهدة الأخرى التى حدت بحكومتى إلى الاعتقاد بأنها استنفدت أغراضها . وسأتناول تناولا سريعا شروط المعاهدة التى نفذت بحذافيرها ولم يعد ثمة ما يدعو أحد الفريقين إلى المضى فى تنفيذها. مثال ذلك المادة الثالثة الخاصة بالعضوية فى عصبة الأمم وكذلك المادتان ١٢ و ١٣ الخاصتان بحماية الأجانب و إلغاء الامتيازات .

بريطانيا تحتفظ بأوضاع غير مشروعة :

ويظهر أن البريطانيين يذهبون إلى أنه كان من الواجب على مصر أن تنظر إلى المادة الثالثة عشرة نظرة الحامد الشاكر. والحق أنه لولا مركز البريطانيين فى مصر لألغى نظام الامتيازات الراهنة قبل انعقاد مؤتمر مونترو فى سنة ١٩٣٧ بزمن طويل. وقد احتفظ تصريح سنة ١٩٢٢ الذى صدر من جانب واحد لبريطانيا بحق الإشراف على مصالح الأجانب . وأشار السير ألكسندر كادوجان إلى هذا التصريح فعده حقا يحتفظ به لهم، وكأنما حسب أن كلمة بريطانيا تخلق وحدها القانون الدولى ، وهكذا احتفظت بريطانيا لنفسها بهذا الحق .

وكانت مصر مغلولة اليدين فى ذلك الوقت ، فى حين قضى على مبدأ الاحتفاظ بامتيازات الأشخاص فى دولة من الدول باعتبار أن هذا المبدأ من مخلفات العصور الغابرة .

ولا يسعنى إلا أن أعرب عن أسفى بدلا من الاعتراف بالجميل لأن تحررنا من هذا العبء جاء متأخرا كثيرا .

البريطانيون ألقوا تسوية منازعاتهم بالسلاح :

ومن أهم مواد معاهدة سنة ١٩٣٦ المادة الخامسة عشر ، وهى تتعلق بتسوية الخلافات الخاصة بتطبيق أحكام المعاهدة أو تفسيرها . وأستطيع أن أفهم لماذا لم يشر السير ألكسندر كادوجان إلى هذه المادة ، مع أنه أشار فيما أظن إلى جميع مواد المعاهدة تقريبا . لقد كان من الطبيعى أن يعلق البريطانيون أهمية ضئيلة على هذه المادة لأنهم ألفوا مدة طويلة تسوية منازعاتهم بتسيير جنودهم المدججين بالسلاح فى شوارع القاهرة . بيد أن لهذه المادة أهمية كبرى بالنسبة لمصر لأنها كانت بمثابة صمام الأمان .

الاحتكام فى معاهدة سنة ١٩٣٦ :

هذه المادة الخامسة عشر تنص على أن " أى خلاف ينشأ بين الطرفين المتعاقدين بصدد تطبيق أحكام هذه المعاهدة أو تفسيرها ولا تسنى لها تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم " .

أما وقد زال الآن كل أثر لعهد عصبة الأمم فلم يعد أمامنا أى إجراء يحتم علينا معالجة الخلافات التى تنشأ حول المعاهدة . وبعبارة أخرى فإن هذه المادة الأساسية التى تشمل كافة أحكام المعاهدة قد استنفدت الغرض منها .

احتلال منطقة القنال :

وأنتقل الآن إلى المادة الثامنة وشروطها الخاصة بمرابطة القوات البريطانية فى أراضى مصر بالقرب من قناة السويس " إلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة " . ثم تضيف المادة إلى ذلك قولها " ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية العشرين سنة المحدودة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذة وقت توقيع هذه المعاهدة ، وعلى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للإجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان " .

وما دام مجلس عصبة الأمم لا وجود له الآن ، فليس أمام مصر جهة أخرى تلجأ إليها للفصل فى هذه المسألة الحيوية بعد انقضاء العشرين سنة إذا لم توافق بريطانيا على عرض الأمر على أية هيئة أخرى . وإذن لم يعد ثمة مبرر للتمسك بالمدة التى تظل القوات البريطانية مرابطة خلالها فى مصر .

الظروف الطارئة فى سنة ١٩٣٦ :

وقد وردت فى ملحق المادة الثامنة من المعاهدة نصوص مفصلة عن المساعدة التى يمكن أن تبذلها مصر لبريطانيا . إذا تمعنا فى هذه النصوص تبين أن المقصود منها بصفة عامة " الطوارئ " التى كانت تتراءى فى الأفق فى سنة ١٩٣٦ ويخشى نتائجها ، وقد نكب العالم فعلا بتلك الحوادث الجسام فى سنة ١٩٣٩ .

مصر تخلص فى الوفاء بدون معاهدة :

ولقد ظلت مصر مخلصة فى الوفاء بالتزاماتها ولم تكن لتحيد عن موقفها هذا حتى ولو لم تكن ثمة معاهدة . فقد حرصت فعلا على أن تتعاون مع الولايات المتحدة ومع غيرها من دول الحلفاء تعاونها مع بريطانيا نفسها .

سبب انتصار الحلفاء :

لقد نسب ممثل المملكة المتحدة الفضل فى انتصار الحلفاء فى الشرق الأوسط إلى معاهدة التحالف وإلى الاحتلال العسكرى ، وأغفل الحقيقة التالية وهى أن العامل الأول فى هذا الانتصار هو ما بدا من ولاء المصريين لقضية الدول الديموقراطية وليس من شك فى أن هـذا الولاء — لا معاهدة سنة ١٩٣٦ — كان العامل الأكبر فى انتصار الحلفاء فى الشرق الأوسط .

ولقد أبرز المستر آتلى رئيس الوزارة البريطانية هذه النقطة إبرازا بارعا فى خطبته التى ألقاها بمجلس العموم فى يوم ٧ مايو سنة ١٩٤٦ حين قال " إن قوة أى تحالف لا تقوم على الدفاع عن نصوص بعض الوثائق المكتوبة ، بل تقوم على الشعور بالصداقة الحقيقية التى يستطيع أن يكسبها الإنسان عند الشعوب " .

مصر تساعد الحلفاء :

ترى ، هل أنا فى حاجة إلى تذكير مندوب المملكة المتحدة بالتصريحات التى صدرت عن بعض ساسة بريطانيا المسئولين ، تلك التصريحات التى اعترفوا فيها بما بذلته مصر من تأييد لا يقدر للقضية المشتركة .

لقد جاء فى خطاب المستر ألكسندر مندوب المملكة المتحدة فى مؤتمر باريس الذى عقد فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ ما يلى : " إننى أود أن أذكر فيما يتصل بهذه المسألة ، أننا أغفلنا من وقت إلى آخر الحقيقة التالية وهى أن مصر قد وقفت فى صفوف الحلفاء وحاربت إيطاليا ، وأن

الأراضى المصرية التى تناخم مستعمرات إيطاليا قد اجتيحت ابتداء من يوم ٢٠ يونية سنة ١٩٤٠ وتوغل العدو فيها مسافة بعيدة فى أوائل سنى الحرب ، وأن مصر بذلت للحلفاء شيئا كثيرا من المجهود الحربى باستخدام جنودها وقواتها الجوية وبالانتفاع بأراضيها قواعد عظيمة الأهمية لأعمال الحلفاء الحربية " .

والواقع أن مصر قد عمدت ، منذ نشوب الحرب ، إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية بدول المحور ، وإذا كانت لم تعلن الحرب رسميا على هذه الدول إلا فى مستهل سنة ١٩٤٥ ، فإنما يرد ذلك إلى نفس السبب الذى أعلنه المستر تشرشل فى إخطبته التى ألقاها بمجلس العموم فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ ، إذ قال "لم يحدث قط أن شددنا على الحكومة المصرية فى دخول الحرب ، وفى الحق إن النصيحة التى أسديناها إليها فى أكثر من مناسبة كانت على العكس من ذلك . وقد كنا راضين كل الرضى عن موقف مصر كدولة مشتركة فى الحرب .

معاهدة سنة ١٩٣٦ رتبت الاحتلال :

وإن ما ورد فى نص المادة الأولى من "أن احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور قد انتهى" ليس إلا تمويها ينطبق أيضا على ما ورد فى المادة الثامنة التى تنص على أنه " لا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال . كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية " ، إذ أن ملحق هذه المعاهدة ينص على استمرار الاحتلال العسكرى فى بقعة واسعة وينطوى على أهداف بعيدة المدى . فالقوات البريطانية المسلحة ترابط فى منطقة من الأراضى المصرية تبلغ مساحتها حوالى مليونى فدان وربع المليون . ولا يزال البريطانيون منذ تم الجلاء عن القاهرة والإسكندرية يحتلون منطقة واسعة ، وعلى مسيرة ستين ميلا فقط من عاصمتنا ، وهم دائبون على القيام فعلا بمناورات عسكرية فى منطقة واسعة على الضفتين الشرقية والغربية من القنال ، وهم يدعون لأنفسهم الحق فى الطيران فوق البلاد جميعا ، كما يدعون لأنفسهم امتيازات وإعفاءات كثيرة .

الاحتلال سبيل التدخل :

ووجود هذه القوات يمكّن البريطانيين من الضغط على الحكومة المصرية بصورة لا تتفق مع مركز مصر بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة .

وقد لجأ البريطانيون فى عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٤ إلى الحد من السلطة التشريعية التى يمثلها البرلمان المصرى ، بل تسبب البريطانيون فى أعوام ١٩٤٠ و ١٩٤٢ ثم فى ١٩٤٥ فى إسقاط الحكومات المصرية .

التستر وراء حماية القنال :

والآن ما هو الغرض الحقيق من هذا الاحتلال؟ تقول المعاهدة إنه حماية القنال ، غير أن الالتزامات الأخرى من مثل إنشاء طرق السيارات ، ومد السكك الحديدية تكشف عن حقيقة الغرض من المعاهدة وهو تمكين البريطانيين من تحريك قواتهم على نحو يستطيعون معه السيطرة على مصر برا وجوا ، فهل يجوز بعد ذلك مقارنة هذه المعاهدة بمعاهدات المساعدة المتبادلة كما حاول ذلك ممثل المملكة المتحدة .

تعارض المعاهدة مع الميثاق :

إن هذه الأحكام من معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض تعارضا واضحا مع الميثاق ، لأنه يتعلق بالمفاوضة فى شأن الأمن الجماعى ، وهى عقبة فى سبيل مصر تحول دون اضطلاعها بما عليها من التزامات يفرضها الميثاق بشأن التعاون فى القضاء على العدوان أينما كان مصدره. ولقد أشرت من قبل إلى القرار الذى اتخذته الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ خاصا بسحب القوات المرابطة فى أراض تابعة للدول الأعضاء بدون موافقتها على ذلك فى معاهدات واتفاقات حرة تطابق الميثاق ولا تتعارض مع الاتفاقات الدولية .

مفاوضات تبدأ بإنذار :

وقد سبق لى أن أوضحت أن مصر لم توقع معاهدة سنة ١٩٣٦ برضاها . إذ لم تكن خاضعة للاحتلال العسكرى فحسب ، بل قد أبلغت بصريح العبارة أن امتناعها عن قبول الشروط البريطانية سيكون معناه إعادة الحماية أو ما هو شر منها . وقد خضعت مصر لهذا الضغط فى جو مكفهر ينذر بالخطر ، إذ أرادت أن تتخلص من تحفظات سنة ١٩٢٢ البريطانية وأن يتحقق لها ما كانت تصبو إليه من استقرار ، كما أرادت أن تتجنب نتائج المفاوضات السابقة التى باءت بالفشل ، والتى كان البريطانيون يعمدون عقب كل منها إلى إحداث أزمة سياسية داخلية فى مصر .

كيف قبلنا معاهدة سنة ١٩٣٦ :

لقد وافقت مصر على معاهدة سنة ١٩٣٦ باعتبارها خطوة من خطوات تحريرها . وقد أكدنا فى ذلك الوقت أن تلك المعاهدة تتعارض مع استقلال البلاد .

ولقد أشار السير ألكسندر كادوجان إلى الكيفية التى قوبلت بها تلك المعاهدة فى البرلمان المصرى وأقتبس فى هذا الصدد فقرة من بيان ألقاه محمد محمود باشا زعيم الأحرار الدستوريين إذ ذاك —

فاسمحوا لى الآن أن أكمل تلك الفقرة — قال زعيم حزب الأحرار : " إن الالتزامات العسكرية تتعارض مع استقلال مصر ، ولولا ظروف خاصة بنا فى مصر ، ولولا ما فى المعاهدة من مزايا ولولا ظروف دولية قائمة فى الوقت الحاضر تحيط بنا وتدعونا لتفكر فى الواقع وألا نقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا ، وتمنعنا من أن نركز جهودنا فى تحقيق آمالنا وأمانينا ، لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطرى "

ثم ماذا قال أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب عن المعاهدة ، لقد تكلم فى مجلس النواب فى ذلك الوقت فقال " إننا مضطرون إلى قبول هذه الشروط نظرا إلى الظروف القاهرة التى تحيط بنا ، والتى لا مفر منها " . كما صرح الدكتور هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ الحالى فى مجلس الشيوخ بقوله : " إن كنتم تريدون تغيير الحالة التى سئمناها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لعل فى الحركة بركة ، إذا فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل مابها من مساس باستقلال مصر " .

أما الحقيقة الواقعة وهى أن مصر أبرمت معاهدة سنة ١٩٣٦ تحت ضغط الظروف القائمة فى ذلك الحين فقد أيدها الأعضاء البارزون فى مجلس العموم البريطانى فى العام الماضى ، وانى لأورد هنا مذكرة المستر لنسداى الذى كان عضوا فى الحكومة البريطانية وقت توقيع المعاهدة بمجلس العموم البريطانى فى شهر مايو من العام الماضى إذ قال : " الحقيقة أن هذه المعاهدة ، إن كانت قد جرت مفاوضاتها فى جو يشوبه الإكراه ، وأنها عقدت قطعا والكل يعلم بأن هناك حربا على الأبواب ، ولم يقصد بها إطلاقا أن تكون بمثابة الكلمة الأخيرة فى هذا الموضوع " .

العلاقات قائمة الآن على أساس الاحتلال :

وانى لأكرر ياسيدى الرئيس ، أن مصر لم توقع معاهدة سنة ١٩٣٦ بكامل حريتها ، لقد سبق أن بينت أن هذه المعاهدة لا تتفق وميثاق هيئة الأمم ، لأنها لا تعتبر اتفاقا بين فريقين متساويين ، ولا تحقق المساواة فى السيادة ، بل تقوم على أساس عدم المساواة فيها . ولقد ذكر المستر أرنست بيفن هذه الحقيقة فى خطابه فى مجلس العموم فى ١٦ مايو سنة ١٩٤٦ إذ قال : "إنه وجه جهوده فى أثناء المفاوضات الأخيرة نحو وضع العلاقات بين بريطانيا ومصر على أساس يختلف عما كان عليه فى الماضى ، بحيث تكون العلاقات بين الدولتين على أساس المساواة لا على أساس الاحتلال " .

تحالف غير شريف :

لقد بينت أيضا أن التحالف الأبدى الذى نصت عليه هذه المعاهدة . وهو تحالف مصطنع خلا من التوازن ومن الدواعى الكريمة المشرفة ، لا يتفق وميثاق هيئة الأمم المتحدة ، علاوة على أن هذه المعاهدة تتعارض كما بينت من قبل مع اتفاقية قناة السويس التى عقدت فى سنة ١٨٨٨

ولقد حاول ممثل المملكة المتحدة أن يظهر أن القرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قد وافق من حيث المبدأ على مرابطة قوات دولة عضو فى هيئة الأمم المتحدة فى بلاد دولة أخرى من أعضاء هذه الهيئة إذا كانت بين الدولتين معاهدة تنص على ذلك .

على أن الواقع عكس هذا تماما . لأن المبدأ الذى أقرته الجمعية العامة يحرم مثل هذه المرابطة ولكنه استثنى من هذه القاعدة العامة حالة واحدة هى إجازة هذه المرابطة إذا نص عليها فى معاهدة تحقق ثلاث شروط . ومعاهدة سنة ١٩٣٦ لا تحقق شرطا واحدا منها . فالجنود البريطانيون لا يرابطون فى الأراضى المصرية بناء على رضى أعربت عنه مصر بحريتها ، وبصورة علنية فى معاهدات أو اتفاقات تتمشى مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ولا تتعارض مع الاتفاقات الدولية

ياسيدى الرئيس :

أظن أنه لا بد أن يكون قد وضح الآن لماذا تعتبر الحكومة المصرية معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها ، ولماذا التجأنا إلى مجلس الأمن نلتمس منه المساعدة بعد أن أخفقت المفاوضات لتعديل تلك المعاهدة .

المفاوضات فى نظر بريطانيا :

ولقد أشار ممثل المملكة المتحدة فى شىء من التفصيل إلى المفاوضات الأخيرة التى دارت بين بلدينا ، قائلا إن موافقة بريطانيا على إجرائها كانت " تفضلا من جانبها وكياسة " .

ولكن وزير خارجية بريطانيا لم يكن يرى هذا الرأى عندما قال فى مجلس العموم يوم ٢٧ يناير من هذا العام " من الواضح أن مصالح البلدين تقتضى إبرام معاهدة جديدة " .

لقد قال ممثل المملكة المتحدة إن فشل المفاوضات الأخيرة يرجع إلى الاختلاف على مسألة واحدة فقط . فأراد بكلامه هذا أن يقول إن خلافا ضيقا نشأ حول صيغة إحدى الوثائق التى وقعها كل من صدقى باشا والمستر بيفن بالحرف الأول من اسميهما فى لندن فى شهر أكتوبر الماضى .

لذلك أرى لزاما على ، والحالة هذه ، أن أوضح لمجلس الأمن أن المفاوضات الأخيرة انطوت على طائفة من المسائل . فمنذ البداية أصر وفد مصر على الاعتراف بوحدة وادى النيل شرطا أساسيا لأى اتفاق . ولقد أوضحنا فى المذكرات التى قدمناها لممثلى بريطانيا أن مصر تطالب بالاعتراف بوحدة وادى النيل ، لا على أن هذه الوحدة معنى أجوف بل على أنها القاعدة الوحيدة التى يمكن أن يقوم عليها مستقبل السودان بصورة ترضى رغبات المصريين والسودانيين المشتركة . وقد ظل المفاوضون البريطانيون شهورا طويلة يتحاشون النظر فى هذا الطلب الأساسى .

فشل المفاوضات نتيجة للمطامع الاستعمارية :

وكان من جراء إصرار مصر الشديد على هذه النقطة أن غادر ممثلو بريطانيا القاهرة فى شهر سبتمبر من العام الماضى فقطعوا بذلك المفاوضات فعلا وقد أراد صدقى باشا إنقاذ الموقف فسافر إلى لندن حيث قابل المستر بيفن ، وفى هذا قال المستر آتلى رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بشأن تبادل وجهات النظر فى لندن " كانت محادثات شخصية لا مفاوضات ، وقد أجريت بعد تفاهم الجانبين على عدم ارتباط حكومتيهما بشىء وأنها محادثات سرية "، ولقد حاول الوزيران ما استطاعا ، إيجاد تسوية للنزاع من جميع وجوهه ؛ ومعنى ذلك أن الوثائق التى وقعاها بالأحرف الأولى شملت عدة مسائل وحلول ، بيد أن عدم الاتفاق على أمر ما من الأمور الرئيسية معناه فشل المقترحات بأكملها وقد اعترف المستر بيفن فى إحدى الوثائق بمطلب مصر الأول الخاص بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، ولكن ما كاد هذا الأمر يذاع حتى فسرت تلك الوثيقة تفسيرات مختلفة ؛ فقال البريطانيون إن اعترافهم مقصور على السيادة الرمزية بالرغم من أن سيادة مصر الفعلية على السودان لم تبحث خلال المفاوضات .

وإنما أبرز مستر بيفن الخلاف إذ اقترح فى ٦ ديسمبر أن يبعث إليه صدقى باشا خطابا تفسيريا يلحق بالمعاهدة وقد أرفقت صورة من نص هذا الكتاب بالاقتراح .

غرض الإنجليز من المفاوضات :

ولم يقتصر هذا النص على مسألة واحدة بل شمل عدة مسائل لم يثر بعضها فى مناقشات سابقة . وقد طلب إلى صدقى باشا فيما طلب منه أن يقرر أن مشروع البروتوكول الخاص بالسودان ؛ وهو المشروع الذى وقعه هو والمستر بيفن ؛ بالأحرف الأولى من اسميهما . يعد بمثابة توكيد للحالة القائمة فى السودان . وأنه لايمس بحال من الأحوال حق المملكة المتحدة فى تأمين الدفاع عن السودان .

أما الذى طلب إلى صدقى باشا أن يقرره فى هذا الشأن فهو أن مشروع هذا البروتوكول لا ينص على الاعتراف بوحدة مصر والسودان بل ينص على فصم عرى هذه الوحدة فى النهاية .

لم يبق أمام مصر إلا أن تتقدم بشكواها إلى مجلس الأمن :

فلم يبق أمام مصر بعد ذلك إلا أن تتقدم بشكواها إلى مجلس الأمن وهكذا أصبح هذا النزاع الآن معروضا عليه مجردا من التأويلات التى بدت فى مقترحات صدقى — بيفن .

أما المفاوضات التى وقفنا عليها سنة كاملة فلم تخفف من حدة هذا النزاع الذى ينطوى كما كان ينطوى دائما ، على مسألة جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا غير مقيد بشرط عن كل جزء من الأراضى المصرية وإنهاء الإدارة البريطانية الانفصالية بالسودان .

الوضع السياسى للمعاهدة :

والآن وقد فرغت من تحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ والمفاوضات التى دارت لتعديلها ، أريد أن أعرض عليكم باختصار الوضع السياسى للمعاهدة كى تقيموا له وزنا حينما تبحثون فى مطالبنا .

قيود الاستقلال فى سنة ١٩٢٢ توحى بمعاهدة سنة ١٩٣٦ :

لقد أشار ممثل بريطانيا إلى هذا الوضع إشارة عابرة عند ما تحدث عن تصفية التحفظات الواردة فى تصريح سنة ١٩٢٢ البريطانى . والواقع أن هذه التصفية كانت الغرض من عقد المعاهدة ، فماذا كانت تلك التحفظات ؟

لقد وردت تلك التحفظات فى تصريح بريطانى من جانب واحد صدر قبل إلغاء ولاية تركيا على مصر . وكان ذلك التصريح فى ذاته تصفية للحماية التى أعلنتها بريطانيا فى سنة ١٩١٤ دون أن تستشير مصر . وكانت تلك الحماية بدورها تصفية للاحتلال العسكرى الذى بدأ فى سنة ١٨٨٢ . بجميع الوسائل كانت ترجع كلها ، والحالة هذه ، إلى استخدام القوة غير المشروعة التى ليس لها ما يبررها ، وهى القوة التى وطدت بها بريطانيا أقدامها فى مصر . هكذا كانت كل خطوة مشوبة بتلك الروح الخبيثة القديمة ، وكانت كلها سلسلة عجيبة من الحوادث وقد طرقت كل حلقة من تلك السلسلة بالقوة والضغط .

تحالف غير طبيعى :

والآن ما الذى تستطيع مصر أن تتوقعه ! إن البريطانيين يريدون استمرار هذا التحالف غير الطبيعى لكى يطيلوا الاحتلال العسكرى البغيض . إنهم يملكون هذا المسلك حتى بعد أن غدا ميثاق هيئة الأمم المتحدة حجر الزاوية فى صرح العلاقات الدولية .

يجب وضع حد لأسطورة الاستعمار :

ويجب أن يكون واضحا للجميع أن أسطورة الاستعمار لابد من وضع حد لها وأنه لا يمكن أن يسمح لها بعد اليوم بأن تعرقل العلاقات بين مصر وبريطانيا وتثير المنازعات والأحقاد . إن وضع نظام جديد ليس فى صالحنا فحسب ، بل فى صالح بريطانيا كذلك . لقد أثبت التجربة على أن مصر والسودان يستطيعان الارتباط بعلاقات ودية للغاية مع البلدان الأخرى ومنها بريطانيا ، وأنهما سيحققان السلم على طول النيل ، ويعاونان هيئة الأمم المتحدة على تعزيز السلم وصيانته فى الشرق الأوسط ، وعلى حفظ السلم والأمن الدولى .

واجب المجلس نحو الأمن الدولى :

وسواء أكانت هناك معاهدة ، أم لم تكن هناك معاهدة فإن واجب مجلس الأمن يقتضيه أن يعالج كل ما من شأنه تهديد السلام ، وأن يتخذ التدابير الإجماعية الفعالة لمنع عوامل التهديد للسلم وإزالتها ، وأن يأخذ علما بكل نزاع قد يؤدى استمـــرار قيامه إلى تعرض الأمن والسلم الدولى للخطر .

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتخلص من مسئوليته الأولى فى المحافظة على السلم والأمن الدولى بسبب الموقف القانونى للفريقين المتنازعين . والحكومة المصرية حينما لجأت إلى مجلس الأمن أيدت موقفها بحقائق سياسية لا يمكن مناقضتها .

لمـاذا لجأنا لمجلس الأمن ؟

وأولى هذه الحقائق أن النزاع قائم ملموس . والحقيقة الثانية أن الحكومة المصرية بذلت جهودا صادقة مخلصة لتسوية النزاع بطريق المفاوضات مع حكومة المملكة المتحدة فباءت جميعها بالفشل . والحقيقة الثالثة أن استمرار هذا النزاع قد يعرض الأمن والسلم للخطر لا فى وادى النيل فحسب ، بل وفى جميع أنحاء الشرق الأوسط . والحقيقة الرابعة ، أن شروط الاستقرار والرفاهية الضرورية للعـــلاقات الودية المسالمة . لا يمكن أن توجد فى هذا الجزء من العالم إلا بجلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضى المصرية وبانهاء الإدارة البريطانية الانفصالية فى السودان .

لم نلجأ الى استعمال القوة :

هذه هى الحقائق التى حدت بالحكومة المصرية إلى الالتجاء إلى مساعدة مجلس الأمن ، ولقد عمد مندوب المملكة المتحدة إلى التلويح بأن أى خطـر يهدد السلم والأمن فى هذا النزاع يجب أن يعزى إلى الحكومة المصرية وحدها ، وردا على ذلك أقول إنه لو كانت حكومتى قد لجأت إلى القوة أو هددت باستخدام القوة لأدى ذلك من غير شك إلى تدخل مجلس الأمن ، ولكن حكومتى لم تتخذ مثل هذه التدابير ، بل إننا سلكنا الطريق السوى متمسكين بالتزاماتنا طبقا لميثاق الهيئة وإنى لأكرر أننا لم نجىء الآن هنا لنسمعكم صلصلة السيوف . ومن العجيب حقا أن يكـون فى مسلكنا الذى ينطوى على الغاية من الحكمة والتعقل ، وفى تمسكنا بمبادىء ميثاق الهيئة ما يحمل البريطانيين على مطالبتكم برفض شكوانا دون أى اعتبار لمـا تنطوى عليه من الحق والعدالة .

لا أستطيع أن أتصور أن مجلس الأمن سيقضى بأن الحكومة التى تلتزم حدود القانون لا يحق لها أن تعرض قضيتها لا لشىء إلا لأنها تلتزم تلك الحدود .

الاحتلال يثير مشاعر المصريين

وليسمح لى ، سيدى الرئيس ، أن أبسط السبب الذى من أجله ربما يؤدى استمرار هذ النزاع إلى تهديد السلم والأمن الدولى ، رغم ماتنطوى عليه أعمال الحكومة المصرية من مقاصد سامية

لقد ظل الملايين من سكان وادى النيل خلال خمسة وستين عاما يضمرون السخط بسبب مرابطة القوات البريطانية فى الأراضى المصرية ، وكانت آمالهم فى تسوية هذا النزاع تبوء بالخيبة ، المرة تلو المرة ، حتى صارت توكيدات الغزاة المتكررة بأنهم سيجلون عن البلاد مدعاة إلى السخرية والتهكم .

ضيوف طفيليون :

وكثيرا ماوقعت حوادث خطيرة بين مواطنينا و بين أولئك الضيوف الطفيليين الذين لم يدعهم أحد ، والذين راحوا يتصرفون كما لو كانوا أصحاب البلاد .

الانفجار :

هـذا السخط المتملك لنفوس الجماهير لا يمكن تداركه بحسب ، بل هو شىء لامحيص عنه ولا سبيل إلى إخماده حتى لقد أوشك أن ينفجر ، وطالما أدى إلى أعمال العنف بل أفضى فى الشهور الأخيرة إلى إراقة الدماء و إزهاق أرواح كثيرة .

فإذا كانت الحكومة المصرية قد استطاعت أن تصد هذا الطوفان ، وأن تحول دون هبوب العاصفة ، فذلك لأننا مضينا بقضيتنا نلتمس العون من مجلس الأمن الذى يعلق المصريون آمالهم اليوم عليه .

وأود ياسيدى الرئيس أن أكرر أنه مادام الاحتلال باقيا فلن يكون فى الطوق تهدئة سخط الشعب ، ولا هناك سبيل إلى إخماده إذا اشتعل . و إن زمام الأمر ليفلت بسهولة فى مثل هـذه الأحوال ، وحينئذ فلن تغنى النيات السلمية لحكومتى شيئا .

نعم لاشك أنه من واجب حكومتى أن تقدر مثل هذه الاحتمالات . وتبادر إلى دفعها ، ولكن لاشك أيضا فى أن وظيفـة مجلس الأمن ، بعد أن أخفقت المفاوضات المباشرة ، هى إنهاء الاحتلال البريطانى والتدخل الذى يثير حفيظة الشعب وسخطه .

ولا ريب فى أنكم ستكونون عونا لنا على استئصال هذا السرطان الذى يثاب السلام فى وادى النيـل .

فى وسع بريطانيا أن تسحب قواتها غدا :

إننى أعتقد أننى أوضحت لكم أنه مادام الاحتلال قائما بأى شكل من الأشكال فإنه سيظل يسمم علاقاتنا مع البريطانيين ، فهو لا يعرقل التقدم الاجتماعى والاقتصادى فى وادى النيل فقط

ولا يهيئ الجو لأعمال العنف فحسب ، بل يخلق كذلك تهديدا يضيف عقبة أخرى إلى العقبات التى تحول دون صيانة السلم والأمن فى الشرق الأوسط المضطرب ، ومرد هذا التهديد إلى المسلك الذى سلكته الحكومة البريطانية والذى تعلنه الآن ، وتنوى أن تمضى فيه ، إن دلاج هذا الموقف فى أيدى البريطانيين ، وهم ليسوا فى حاجة إلى أى ترخيص منصوص عليه فى معاهدتهم مع مصر بشأن سحب قواتهم من الأراضى المصرية ، لأن فى وسعهم أن يسحبوا قواتهم غدا .

ولكنها لا ترضى :

ومع ذلك فإن حكومة المملكة المتحدة لا تريد أن تفعل شيئا فى هذا الصدد من تلقاء نفسها ، ولهذا السبب لجأت مصر إلى مجلس الأمن لكى يريحها من هذا العبء الذى لا يحتمل . ولهذا نطالب بجلاء القوات البريطانية من وادى النيل جلاء تاما ناجزا لاشرط فيه ، وإنهاء الإدارة الإنجليزية الحاضرة فى السودان .

العالم يتحرك الى الأمام :

لقد قال المستر هربرت موريسون فى خطبة ألقاها فى مجلس العموم البريطانى يوم ٧ مايو سنة ١٩٤٦ " إن عام ١٩٤٦ ، فى الشرق الأوسط ليس عام ١٩٣٦ أو عام ١٩٢٩ ، فالعالم قد ألف التحرك ، ونرجو أن يكون تحركه إلى الأمام " .

ورجائى ، ياسيدى الرئيس ، أن تسود مثل هذه الروح مجلس الأمن . وأن يعالج المجلس هذه القضية فى عام ١٩٤٧ على ضوء الميثاق . فتحققون رسالتكم السامية التى يمليها عليكم الميثاق وتعملون على صيانة الأمن والسلام .

خطاب رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الأمن

فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٧

سيدى الرئيس

أود — ردا على بيان سير ألكسندر كادوجان الذى أدلى به يوم الإثنين الماضى — أن أبادر أولا فأهنئ مندوب المملكة المتحدة المحترم على توفيقه فى اكتشاف أهمية الحجة التاريخية بعد أن كان قد بدأ باستبعاد التاريخ كلية . فقد عاد يوم الإثنين الماضى فأخذ يتتبع مبدأ الاحتلال البريطانى وما نجم عنه من نتائج وخيمة .

اختلاف الروايتين المصرية والبريطانية عن حوادث الاحتلال :

وكان طبيعيا أن تختلف الروايتان المصرية والبريطانية عن حوادث خمسين عاما مضت أو ستين ، ذلك أن الرجل الذى ينظر من خلال فتحة بندقية محشوة لا يمكن أن يرى ما يراه الرجل الذى يضع أصبعه على زناد تلك البندقية ولست أظن أن ثمة نقطة واحدة من النقط التاريخية التى أدلى بها السير ألكسندر كادوجان يصعب على تفنيدها ، ولست فى حاجة، لتفنيدها، إلى أن ألجأ لغير المصادر البريطانية ذاتها كالمجلدات السنوية لمجلة الشؤون الدولية التى يصدرها المعهد الملكى فى لندن .

الاستشهاد بالمؤلفات التاريخية :

كما أستطيع إذا لزم الأمر أن أستشهد بمؤلفات مؤرخين من غير الإنجليز — ككتاب تاريخ أوروبا السياسى لبورجوا — ومع ذلك فإننى على يقين ياسيدى الرئيس من أن مجلس الأمن سيتطرق إليه الملل إذا واصلت الجدل التاريخى ، فليس المطلوب منكم أن تصدروا حكما على الحوادث المتتابعة التى استغلها البريطانيون للتغلغل فى الشئون المصرية والتى حملوا أنفسهم بسببها عبء القيام بتلك الواجبات الإنسانية التى نصبوا أنفسهم حماة لها والتى برروا بها سلوك ذلك الطريق الذى يضفون عليه الآن صفة الاستعمار المنشئ للأمم .

ولا شك فى أنه يرضى ضمائركم أن تكون الكلمة الأخيرة فى هذا النقاش لثقات المؤرخين — إن الكتب حتى المدرسية منها فى كل البلدان تقريبا لتتضمن حكما للمؤرخين هو فى صالح مصر .

الغرض من الشواهد التاريخية :

لن يستهوينى ما فى تصحيح الأخطاء الفاحشة التى وردت فى بيان ممثل المملكة المتحدة يوم الإثنين الماضى من إغراء .

ولن أثقل عليكم بتفصيلات أخرى عن الضغط البريطانى الذى أرغم مصر على الخروج من السودان خلال الإثنى عشر عاما من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٨٩٦ .

ولن أستغل سعة صدركم بتلاوة الإحصائيات الصحيحة فيما يتعلق بعدد الضحايا المصريين فى الحملة السودانية من سنة ١٨٩٦ الى سنة ١٨٩٨ فهذه ليست إلا مثل من الأمثلة التى لا أريد أن أثقل عليكم بسردها . وأود أن أذكركم بأن الغرض من جميع شواهدى التاريخية هو أن أضع أمامكم صورة صحيحة لتاريخ النزاع الحالى ، فإن هذا التاريخ هو الذى يجعل المصريين يشعرون شعورا عميقا بما لحقهم من ضيم فى موقفهم الحاضر .

انجلترا تحاول إخفاء أقذار الاستعمار :

وتاريخ هذا النزع يفضى إلى أحداث لاتنفى معها النوايا السلمية للحكومة المصرية ، وهو تاريخ لم يعرض له أصلا بيان السير ألكسندر كادوجان بل لقد حاول فى بيانه أن يخفى أقذار الاستعمار بألوان الطلاء، والواقع أنه أغفل ذلك إغفالا تاما،وهو بهذا قد أثبت عجزه عن مواجهة جوهر القضية فى صميمها .

التدخل البريطانى يدق إسفينا بين شعبى الوادى :

فإذا أضيف هذا الحادث إلى الحوادث الجارية ، فإنه يؤيد حجتنا القائلة بأن التدخل البريطانى يدق إسفينا بين شعبى الوادى ويعزل أحدهما عن الآخر . على أنه يجب على ألا أفيض فى الكلام على ما بين وجهتى نظرنا من خلاف، وألا أبسط الآن مرة أخرى المسائل الجوهرية فى هذه القضية ، وهى المسائل التى رأى السير ألكسندر كادوجان من الملائم أن يتجاهلها .

المسائل التى تجاهلها بريطانيا

١ — أثر معاهدة سنة ١٩٣٦ فى مطالب مصر :

٢ — الخطر الحقيقى الموجود الآن الذى يهدد السلم والأمن :

وتتلخص هذه المسائل فى أمرين : الأول أثر معاهدة سنة ١٩٣٦ فى مطالب مصر ،والثانى الخطر الحقيقى الموجود الآن الذى يهدد السلم والأمن . ولقد قدم مندوب المملكة المتحدة معاهدة سنة ١٩٣٦ إليكم بوصفها سدا يقوم فى وجه مطالبنا وحكم على إعلان صحتها على هذا الحساب . وقد حلت هذه المعاهدة يوم الإثنين الماضى فبينت ، مادة بعد مادة ، أن أحكامها استنفدت الغرض منها، ودللت على أن بعض هذه الأحكام أصبح الآن من نافلة القول . وذكرت أن أحكاما أخرى — ومنها التدابير الخاصة بتسوية المنازعات وهى جوهرية بالنسبة إلى مصر — لم يعد فى الإمكان تنفيذها لأنها تمنح سلطة الفصل فى الأمور لهيئة لم يعد لها وجود هى مجلس عصبة الأمم — توصى بإجراءات نص عليها فى ميثاق هيئة دولية زالت الآن من الوجود ، وأعنى بها دستور عصبة الأمم .

فإذا نظرنا إلى معاهدة ١٩٣٦ فى مجموعها رأينا أنها تحوى بين طياتها مواد كثيرة عقيمة فقدت صلاحيتها بوصفها أساسا للعلاقات الإنجليزية المصرية . فالضمان الذى وضعته لمصر قد تبخر وتلاشى .

على أنه قد بذلت جهود للخلاص من هذه النتيجة فيما يتصل بأحكام المعاهدة التى تقضى بعقد تحالف شاذ غير طبيعى، واحتلال عسكرى خطر ، واستمرار قيام الإدارة الانفصالية فى السودان .

أما فيما يتعلق بالتحالف فإن السير ألكسندر كادوجان لم يحاول فى خطابه الإشارة إلى ما لهذا التحالف من صفة التأييد. ورأى أن يتجاهل هذا المظهر البارز الذى يضع التحالف فى مركز يتناقض مع الميثاق تناقضا تاما قد يحول بين مصر و بين الوفاء بالتزاماتها التى نص عليها الميثاق. وفيما يتعلق بالاحتلال العسكرى أصبحت المدة التى تحددها المعاهدة لبقائه نافلة كذلك. فالقيود المفروضة على القوات التى ترابط فى مصر — وهو ما لا يحترمه البريطانيون فى الواقع — يفقد هذه المرابطة نفسها أى احتمال فى أن يكون لها غرض مشروع .

والواقع أن الاحتلال يمكن البريطانيين من مواصلة الضغط على الحكومة المصرية ، فقد عرقل هذا الاحتلال فى الأعوام الأخيرة مهمة الحكومة فى تحقيق إرادة الشعب المصرى على الوجه الأكمل . وهذا الجزء من معاهدة سنة ١٩٣٦ ليس له شبيه فى الاتفاقات الخاصة بالقواعد الحربية التى أشير إليها ، وهو عقبة فى سبيل تلك "المساواة فى السيادة" التى يكفلها الميثاق. ولا ريب فى أن وجود النظام الجديد الخاص بالأمن الجماعى الذى يقرره الميثاق ، يجعل وجود القوات البريطانية لا حاجة إليه . سواء لضمان حرية قناة السويس وسلامتها . أو للدفاع عن مصر . فهذا الجزء من معاهدة ١٩٣٦ قد استنفد أغراضه ولم يعد البريطانيون فى حاجة إلى معاهدة مع مصر لكى يجلوا بقواتهم عن أراضيها فليشدوا رحالهم و يعودوا بقواتهم إلى بلدهم . ولقد طنطن ممثل المملكة المتحدة المحترم بما أعربت عنه بريطانيا فى المفاوضات الأخيرة من الاستعداد لأن تجلو جميع قواتها عن منطقة القنال فى موعد غايته أول سبتمبر سنة ١٩٤٩

إتمام الجلاء فى موعد غايته أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ :

وإننا نطلب من مجلس الأمن أن يقرر إتمام هذا الجلاء فى موعد غايته أول سبتمبر سنة ١٩٤٧

الموقف اليوم :

والموقف اليوم يتلخص فى أن الاستياء من وجودهم بالغ أشده . ولا يمكن كبته ، ولا تجاهله.

ولقد ثار شعور الشعب فى الأشهر الأخيرة فأهرقت دماء وأزهقت أرواح . لهذا نحن نطلب من مجلس الأمن أن يقدر الآثار التى تترتب على هذا النزاع فى جميع بلاد الشرق الأوسط .

مطالبنا من مجلس الأمن :

ونطلب منكم أن تقوموا ما فى هذه الحالة من اعوجاج بدون إبطاء .

ونطلب منكم أن تأمروا القوات البريطانية بالخروج من أراضينا و إنهاء الإدارة البريطانية فى السودان .

وإنى ياسيدى الرئيس أود فى الختام أن أذكر مجلس الأمن أننا لانعيش فى سنة ١٨٨٢ ولا نعيش فى سنة ١٨٩٩ ، ولا فى سنة ١٩١٤ ولا نعيش فى سنة ١٩٢٢ ، ولا فى سنة ١٩٣٦ ، وإنما نحن نعيش فى عام ١٩٤٧

إننا نطلب إليكم أن تقدروا الموقف السياسى القائم الآن ، فلا تدعوا معاهدة أكل عليها الدهر وشرب . تقف فى طريق قيامكم برسالتكم السامية وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

وليس لأى اعتبار قانونى أن يفسد عليكم جهودكم فى تدعيم السلام والأمن .

إن مصر ترجو أن تحيا حياتها كما تريد . طليقة من تلك اليد الحديدية التى يبطش بها غزاة عتاة .

فمصر بوصفها دولة متساوية فى السيادة مع الدول الأخرى . تريد أن تتمتع بمكانتها الخليقة بها فى أسرة الأمم المتحدة .

سيدى الرئيس

لقد كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ . وكان ميثاق الأمم المتحدة ، ونحن بين تلك المعاهدة وذلك الميثاق ، قد اخترنا الميثاق .

خطاب رئيس مجلس الوزراء ووفد مصر أمام مجلس الأمن
فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٧

سيدى الرئيس

أود أولا أن أعرب عن تقدير الحكومة المصرية لما أبداه بعض حضرات أعضاء مجلس الأمن من العطف الخالص على أمانى مصر الطبيعية . وعلى رغبتها فى التحرر من آخر آثار التبعية وحقها فى التمتع بالسيادة الكاملة .

إننا نكافح للتخلص من كل ما من شأنه أن يحد استقلالنا ، ويتعارض وسيادتنا القومية . على أنه من سوء الحظ أن مكنت أحداث التاريخ للغزاة توطيد أقدامهم فى أراضينا . ولقد كان يحدونا الأمل على أن يخلصنا مجلس الأمن من الأغلال التى قيدنا بها هذا التاريخ ، ولكنه يؤسفنى أن آمالنا لم تتحقق بعد .

ولا يسعنى — بعد النقاش الذى دار يوم الأربعاء — إلا الشعور أن ثمه عطفا عميقا فى العالم أجمع على سعينا إلى تحرير أنفسنا .

المشروع البرازيلى .

لقد جهد ممثل البرازيل المحترم فى أن يرسم لمجلس الأمن طريقا يسلكه فى هذا الشأن . على أنه شرع يضع قيودا لم يملها الميثاق . أو مما عرض عليكم فى أثناء مناقشة هذه القضية . وكانت النتيجة أن مشروع القرار الذى عرضه عليكم لا يجدى إطلاقا .

وإنى لم أهتد إلى أى مبرر فى الميثاق يسوغ للمندوب المحترم أن يجعل لمجلس الأمن دور " الحكم " . كما أننى لا أرى أنه كان على حق فى إصراره على معالجة المنازعات الدولية " بالأساليب القديمة " .

فالقول بأن مجلس الأمن لا يستطيع التدخل " إلا بعد حبوط هذه الوسائل " هو أنه ينكر على مجلس الأمن الدور الذى وكل إليه بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من الميثاق .

ولم يأبه مندوب البرازيل المحترم بما على مجلس الأمن من واجب محتوم نحو علاج أى نزاع " من شأن استمراره أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر " كما جاء بالميثاق نفسه .

وعلى الرغم من أن هذه العبارة قد تكررت المرة بعد المرة فى الميثاق ، فيبدو أنه حاول أن يجد بديلا لها . وأراد أن يقصر اختصاص مجلس الأمن على النظر فى المنازعات التى قد تعد من الخطورة بحيث تنطوى على تهديد لا شك فيه للسلم .

ولست أومن بأن هذا التفسير للميثاق له ما ينهض به ، كما أنى لا أرمن أيضا أن مجلس الأمن نفسه يود أن يقوم بهذا التفسير .

إن تبعتكم الأولى هى حفظ السلم وليست قاصرة على إيجاد علاج يتسم بسمة البطولة . وليس فى وسعكم أن تقولوا إنكم لن تتحركوا حتى تنطلق الطائرات وحتى تزحف الدبابات .

وجود القوات البريطانية يثير الاستياء :

ولقد بينت لمجلس الأمن فى عدة مناسبات أن وجود القوات البريطانية فى أراضينا سيثير استياء لا بد واقع بين الشعب المصرى ، وأن هذا الاستياء قد يفسد على الحكومة المصرية أغراضها السلمية ، وأن مصادمات قد حدثت فى الأشهر الأخيرة أدت إلى إراقة دماء ، وإزهاق أرواح آدمية .

المشروع البرازيلى لا يبدد حقيقة الخطر :

إن حقيقة الخطر ، لسوء الحظ ، لا يبددها البيان الذى ألقى عليكم يوم الأربعاء الماضى من أن الموقف لا ينطوى على خطر محيق يهدد السلم الدولى .

واسمحوا لى أن أعزز بياناتى السابقة بإشارة وجيزة إلى أمر صدر للقوات البريطانية فى مصر منذ ثلاثة أشهر فقط أى فى اليوم الخامس عشر من شهر مايو الماضى ، ويقضى هـذا الأمر بأنه " حتى إذا لم يصرح ضابط حرس الحدود المصرى بأن تمضى السيارات البريطانيـة فى طريقها إلى القاهرة فلها أن تمضى بدون إذنه ، فإذا استعمل القوة قوبل بمثلها . وأن يرد على اطلاق النار بالنار " .

وبديهى أن " البريجادير الذى أصدر هذا الأمر لم يغب عنه مايؤدى إليه من خطر محيق ، فهو قد تمثل حقيقة الواقع من أن مثل هذا الحادث بالذات قد يشعل النار فى أرجاء مصر .

ومن ثمة فإن الحكومة المصرية ترى أن النزاع ملح ينطوى على كل عوامل الخطورة والاستعجال التى يرى ممثل البرازيل أنها تتطلب إجراء عاديا .

وأنه ليحزننى أن يطلب إلى مجلس الأمن أن يتنحى عن البت فيما تقوم عليه هـذه القضية من أوجه الحق .

المشروع البرازيلى تهرب من التبعة الأولى لمجلس الأمن :

وإنى أؤكد لكم تأكيدا جازما ما تراه الحكومة المصرية من أن مشروع القـرار المطروح امامكم هو تهرب من التبعة الأولى الملقاة على عاتق مجلس الأمن . على أننى سأتناول بالتحليل أثر هذا المشروع فى ضوء ما أكده ممثل البرازيل من أنه قد قدم دون نظر إلى أوجه الحق فى هذه القضية ، أو إلى الواجبات والتبعات التى فرضتها معاهدة سنة ١٩٣٦ على كلا الطرفين .

وإنى لأعتقد أن الموافقة على مشروع القرار ستقوم دليلا على أن مجلس الأمن يرى أن استمرار هذا النزاع من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر .

اختصاص مجلس الأمن :

لقد طرحت مصر على أنظاركم هـذا النزاع طبقا للمـادتين ٣٥ و ٣٧ من الميثاق . وقد نظر المجلس فى هذا النزاع طبقا لهاتين المـادتين . إن من شأنكم أن تفعلوا ذلك ، ومن شأنكم أن تدعوا الطرفين إلى تسوية مابينهما من نزاع بالوسائل التى نصت عليها المـادة ٣٣ ، ومن شأنكم أن توصوا باتخاذ الإجراءات والوسائل الملائمة لهذه التسوية إما بمقتضى المـادة ٣٦ أو المـادة ٣٧ . هـذا كله من اختصاصكم دون غيركم . وهـذا الاختصاص إنما ينطبق على المنازعات التى من شأن استمرارها أن تعرض السلم والأمن الدولى للخطر .

الأساس الذى يقوم عليه المشروع البرازيلى ينهار :

ولذلك فإنى أؤمن بأن لى الحق كل الحق فى استخلاص من ذلك أنكم ترون أن هـذا النزاع من النوع الذى ذكرت، وإذا كان الأمر كذلك فإن الأساس الذى قام عليه هذا المشروع ينهار.

وإنى لأومن أيضا بأن الموافقة على هذا القرار معناها أن مجلس الأمن قد أجمع عن الحكم فى شرعية معاهدة سنة ١٩٣٦ أو فى تطبيقها مستقبلا. ومعناها كذلك أن المجلس قد رفض رفضا باتا الدفع البريطانى باستبعاد المطالب المصرية، وسيبقى النزاع مدرجا فى جدول أعمال مجلس الأمن. ولكل من الطرفين الحق فى الرجوع إليه إذا اقتضى الأمر ذلك .

يقول مشروع القرار إن وسائل التسوية التى نصت عليها المـادة ٣٣ من الميثاق لم تستنفد فى هذه القضية .

وإنى أرى أنه لا يمكن الاحتجاج بوجوب استنفاد كافة وسائل التسوية المنصوص عليها فى هذه المـادة ، ذلك أن هذا النص لم يقض بها مجتمعة. بل قضى بالأخذ بواحدة منها ، فهو لا يفرض اتباع سلسلة لا نهاية لها من الإجراءات ، فالطرف فى النزاع لا يلتزم أولا التماس المفاوضة فإذا فشلت لجأ إلى التحقيق ثم الوساطة ثم التوفيق ثم التحكيم ثم التسوية القضائية أو غيرها من الوسائل السلمية.

التعديل الصينى :

لقد أحطت بالتعديل الذى قدمه ممثل الصين المحترم ، وإنى لأرحب بإشارته إلى مسألة جلاء الجنود البريطانيين عن مصر ، ومن المؤكد أن هذا الجلاء يمكن أن يتم بدون أية مفاوضات ، وليس ثمة حاجة لمعاهدة لتقرير ذلك، وفى وسع البريطانيين أن يجلوها على الفور ، وإذا هم أرادوا أن يضعوا حدا للتهديد للسلم فليسوا فى حاجة إلى أى توجيه أو إذن من مجلس الأمن للقيام بذلك.

التعديل البلجيكى :

أما فيما يختص بالتعديل الذى قدمه ممثل بلجيكا المحترم ، فقد لاحظت أن ما قاله لم يقصد به الإلزام بإحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية ، وهو إنما يشير إلى هذه المحكمة باعتبارها إحدى الوسائل التى تؤدى إلى تسوية النزاع .

فبعد هذا الإيضـــاح لا يكون لهذا التعديل جدوى ، فإن المـادة ٣٣ تنص فيما تنص على التسوية القضائية .

فما الفائدة إذن فى أن يذكر فى القرار احتمال قيام نزاع حول شرعية معاهدة سنة ١٩٣٦ . وعلى أى فرض فإن هذه المعاهدة قد أصابتها الحوادث بالتفكك والانحلال ، فلم تعد تصلح أساســا لاستمرار العلاقات الودية .

مصر تعمل على صيانة السلام :

ياسيدى الرئيس ، هل لى أن أذكركم أننا قد صنا السلام طوال تلك الشهور والسنين العصيبة منذ وضعت الحرب أوزارها ، وأننا سنبذل كل ما فى جهدنا فى سبيل المحافظة على السلام .

ولكن إذا وافق مجلس الأمن على مشروع القرار المعروض عليه فإن قراره لن يساعدنا على على بلوغ هذه الغاية .

اقتراح استئناف المفاوضات المباشرة :

أما فيما يختص باقتراح استئناف المفاوضات المباشرة ، فإن بعض أعضاء مجلس الأمن قد علقوا عليه آمالا عذابا ، ولكنهم لم يحفلوا كثيرا بالسياسة الغشوم الملحة التى التزمها البريطانيون فى كل معاملاتهم مع مصر ، وإنا لا نسلم — ونحن نعيش فى منتصف القرن العشرين — بأن احتلال بريطانيا لبلادنا منذ خمسة وستين عاما يخول لها مركزا أو امتيازا خاصا فى الوقت الحاضر ، ومازالت شرور الاحتلال الأولى باقية ونحن نرفض الاعتراف بأى حق يدعيه البريطانيون ترتيبا على هذا الاحتلال .

وليس فى نيتنا بأية حال أن نسلم بشرعية اغتصاب الإنجليز لبلادنا سنة ١٨٨٢ ، وإنى لا أعتقد أن مجلس الأمن يريد أن يدفعنا إلى هذا ، اللهم إلا إذا كنت قد أخطأت الحكم على الروح التى تسود هذا المجلس .

الاحتمالات التى تكتنف الموقف :

سيدى الرئيس ، لقد تحدثت بمثل هذه الحرية لأننى لا أريد أن أخفى عليكم ما يكتنف هذا الموقف من احتمالات نتعرض لها من جراء هذا الاقتراح المعروض عليكم ، فهو لا يضمن نجاح المفاوضات المستأنفة ، ذلك أن المناقشات التى دارت أمامكم قد أبانت أن البريطانيين يأبون على معالجة مشاكلنا بأسلوب القرن التاسع عشر ، وهم يصرون على اتخاذ موقف يمكنهم من الضغط علينا لبلوغ أطماعهم . كما أن القرار لا يزيل الخطر القائم الذى يهدد السلم ، وإذا وافقتم على هذا القرار فقد أحجمتم عن معالجة وجوه الحق فى هذا النزاع ، وقد يضطرنا ذلك إلى أن نعيد عرضه عليكم ، وستمضى الحكومة المصرية فى طريقها وفقا لمبادئ الميثاق ، وهى ما زالت تؤمن أن هذه المبادئ لا بد أن تسود .

خطاب رئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن

فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٧

سيدى الرئيس

أدليت فى الأسبوع الماضى إلى مجلس الأمن بملاحظاتى على مشروع القرار الذى قدمه ممثل البرازيل المحترم، وعلى التعديلات التى أدخلها ممثلا الباكستان والصين المحترمين، ومنذ ذلك الحين قدم ممثل أستراليا المحترم تعديلا جديدا أستميحكم لحظة من وقتكم للتعليق عليه :

التعديل الاسترالى :

إن التعديل الاسترالى يشوه معالم المشروع البرازيلى الذى سبق أن أبديت إعتراضى عليه لأن مقتضى هذا التعديل استشارة السودانيين أنفسهم فى المفاوضات المباشرة المقترح استئنافها والتى تتناول مستقبل السودان .

وأعتقد أننى قد أوضحت لمجلس الأمن موقف الحكومة المصرية من هذا الأمر، فإنها تؤيد كل التأييد التشاور بين السودانيين والمصريين، وقد قلت فى ١١ أغسطس إننا نرى أن العلاقات بين السكان الذين يقطنون شطرى وادى النيل مسألة داخلية بل أهلية . فما كان لنا أن نساوم مع الدخيل فى هذا المضمار . ولو كان من شأن تلك المساومة الظفر ببعض أمانينا الوطنية . فلن نهدر على السودانيين مستقبلهم، ولن ندع المسألة رهنا بأهواء السياسة الاستعمارية ، بل إن الأمر سيعالجه المصريون والسودانيون على أن يتحدث هؤلاء عن أنفسهم ، لا أن يتحدث عنهم لسان حكومة أجنبية فى لندن النائية . وعندى أنه لدى المصريين والسودانيين على السواء من الأسباب مايسوغ التقدير بأن هذه المسألة ستحل على وجه يكفل رضاءهم المتبادل .

تقرير مستقبل السودان :

وأعتقد أنى قد أوضحت بجلاء فى هذا البيان رغبتنا فى تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أحرارا فى إرادتهم لا مع البريطانيين ولا مع السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطانى.

ليس لحكومة المملكة المتحدة دخل فى الموضوع . ولن نجحنه معها . وإنى لعلى يقين من أنه متى أصبح السودانيون أحرارا فى الإعراب عن آرائهم فإنهم والمصريين خليقون بالوصول إلى حل يرتضيه الطرفان ويكون متفقا مع مبادئ الميثاق الديموقراطية .

على مجلس الأمن أن يتعمق فى بحث أسباب النزاع :

لقد كانت الحكومة المصرية ترجو أن يتعمق مجلس الأمن فى بحث أسباب هذا النزاع. بيد أن مشروع قرار البرازيل لم يكن يهدف لهذا، فقد ورد فى نص هذا المشروع عبارة دون الحكم على أسباب هذا النزاع، وإنى أرى ألا محل فى مشروع قرار البرازيل للتعديل الاسترالى الذى تناول أسباب هذا النزاع بطريقة عرضية جزئية .

وشتان أن يتعمق مجلس الأمن فى معالجة أسباب هذا النزاع ، وهو ما أرحب به، و بين أن يشير المجلس إشارة عابرة إلى وجه من أوجه النزاع فيضر القضية كلها .

إن تعديل أستراليا لا يتلاءم واقتراح البرازيل، وإنى أصر على الاعتراضات التى وجهتها إلى مشروع قرار البرازيل . وإن هذه الاعتراضات لتزداد شدة إذا ما ضمن مشروع ذلك القرار التعديل الاسترالى .

خطاب رئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن
فى يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٧

سيدى الرئيس :

أصر ممثل المملكة المتحدة المحترم على محاولة جعل معاهدة سنة ١٩٣٦ فى مقدمة الاعتبارات التى تقوم عليها هذه القضية متجاهلا طبيعة مجلس الأمن ومتغاضيا عن رسالته العظمى لصيانة السلم

بريطانيا تحاول إخفاء الأسباب الأساسية للنزاع :

وقد حاول أن يخفى الأسباب الأساسية لهذا النزاع فى ضباب الحجج القانونية ، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك. فطلب إليكم التنازل عن تبعتكم الأولى بالانحياز إلى وجهة النظر القانونية التى يستطيع رجل الشارع. كما يستطيع الخبير السياسى أن يرى أنها لا توفر حلا للمسائل التى عرضتها مصر عليكم .

البريطانيون سوف يخرجون من مصر :

وإنى على يقين أن ليس ثمة شك يخامركم فيما يضمره المستقبل لمصر . فأنتم تعلمون كما أعلم ، أن البريطانيين سوف يخرجون من بلادى . وتعلمون أنهم لا بد مدركون يوما أن صالحهم يملى عليهم هذا الإجراء . وأنهم سيرون فى النهاية أن خمسة وستين عاما من الفشل لا يمكن أن تطول

إلى غير نهاية . وأن ليس ثمة ما يفيدونه من التعلق بأهداب الآمال ، حيال شعور السخط العميق الذى أثاروه فى صدور أهل وادى النيل . ولكن الامتيازات التى استمتعوا بها طويلا تزيدهم إغراء . ومن العسير التسليم بالهزيمة الأدبية . ولا يتحرك الغزاة الاستعماريون طواعية واختيارا إلا بعد فوات الأوان . وإن صحائف التاريخ لتعج بالمآسى التى تحملها الجنس الإنسانى من جراء ذلك . ولن تجد وثيقة قانونية توقف سير التاريخ ومجراه .

معاهدة ١٩٣٦ فقدت حيويتها :

لقد فقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ فى فترة الإحدى عشرة سنة الوجيزة قوتها وحيويتها . فقد أخرستها الحوادث ، ولم يعد صداها إلا كصدى الأشباح ، وظلت حتى اليوم على أنها أثر من آثار أيام القرصنة التى يجهد العالم فى نسيانها . ولم يبق فيها اليوم إلا ما يهدد السلام .

لقد اتخذت الحكومة المصرية موقفا حازما إزاء هذه الحقائق الثابتة . ولقد تبينت فى مجلس الأمن ميلا إلى عدم تجاهلها ، على أننا قد ذهبنا إلى أبعد من ذلك ، فقد أدلينا إليكم بالأسباب والأسانيد التى تثبت أن المعاهدة قد أصبحت غير معمول بها . لقد نفذت بعض أحكامها على أن البعض الآخر أصبح غير قابل للتنفيذ . والضمانات التى كانت ضرورية لحماية بلد ضعيف اضطر راغما على أن يتعامل مع مارد جبار . قد ذهبت بددا .

فالمادتان ١٥ و ١٦ من المعاهدة الخاصتان بتسوية المنازعات . نصتا على أن تكون بعض الإجراءات إجبارية وخولتا لهيئة دولية كبرى اختصاصا حتميا يمكن لمصر أن تلجأ إليه بمنفرد إرادتها .

لقد اختفت اليوم هذه الإجراءات بتبخر هذه الهيئة الدولية التى كانت تستند إليها .

ونصت المادة ٨ من المعاهدة على طريقة إلزامية لتجديد مدة الاحتلال البريطانى . بيد أن الحوادث جعلت من المستحيل الرجوع إلى هذه الطريقة .

ينبغى عند النظر فى أية وثيقة دولية أن ينظر إليها فى مجموعها . فإنها عبارة عن اتفاق بين طرفين . ينزل فيه كل طرف عن بعض من جانبه للحصول على بعض من الجانب الآخر . ولذلك فإن خرق أى جزء جوهرى منه يمس الاتفاق كله فى مجموعه . فكيف يسوغ لأى إنسان — بعد حوادث الإحدى عشرة سنة الماضية ، وبعد انهيار الضمانات الجوهرية لمصر — أن يقول إن معاهدة ١٩٣٦ لم تزل تنبض بالحياة . لقد وقف دم الحياة فيها عن الجريان .

أضف إلى ذلك ياسيدى الرئيس . أن معاهدة ١٩٣٦ تنص على تحالف أبدى ، وعلى علاقة غير متكافئة وغير طبيعية تخضع مصر لأطماع بريطانيا ورغباتها وتسمى بريطانيا لإبقاء هذه العلاقة

أبدا . بعد أن اعترف العالم أجمع بحق مصر فى المساواة والسيادة و بعد أن التزمت مصر بمقتضى الميثاق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن قمع العدوان فى أى مكان ومن أى إنسان .

و إنى أفهم لماذا يتجنب ممثل المملكة المتحدة المحترم أن يتناول بالذات هذه النقط الحساسة فى معاهدة ١٩٣٦ فإنه لا ينبغى له تناولها . و إنه لا يستطيع أن يجد ردا مقنعا لما قدمته من حجج . بيد أنه ما يزال يردد القول بأنه إذا قامت معاهدة فأنها تظل قائمة حتى تحكم سلطة مختصة بعدم شرعيتها .

وأرجو أن تسمحوا لى بأن أدفع هذا القول بسرد بعض شواهد التاريخ . ويقينى أن أعضاء مجلس الأمن تحضرهم هذه الشواهد . ولكنى على يقين من أنكم لا تودون أن أمضى مع سير الكسندر كادوجان فى هذا الجدل .

مجلس الأمن ليس بمحكمة :

فأنتم لستم بقضاة ، ومجلس الأمن ليس بمحكمة . وهو لا يتحرك فى النطاق الضيق للحجج القانونية المتناقضة . إن السلم هو موضع اهتمامه . وتنمية العلاقات الودية التى تؤدى إلى السلم قبلته ومحط أنظاره ، والحقائق السياسية هى شغله الشاغل .

ولذلك فإنى على يقين ياسيدى الرئيس أن مجلس الأمن لن يود أن يحيى معاهدة ميتة لا يمكن أن تقوم أساسا للعلاقات الودية بين طرفى النزاع القائم . أود أن أقول كلمة أخرى عن التهديد للسلم ، وهو التهديد الذى حمل الحكومة المصرية على عرض هذا النزاع عليكم .

الدليل على تهديد السلم :

لقد ذكر ممثل أستراليا المحترم أنه لم يصل إلى سمعه دليل على تهديد السلم فماذا يريد دليلا على ذلك ؟ هل يريدنى أن أتلو عليه أسماء من راحوا ضحية لوجود القوات البريطانية فى أرضنا . أو لم يرضه أنى قلت إن الحكومة المصرية لم تأت إلى هنا لتلوح بالحسام . وهبنى قلت عكس ما قلت ، إذن لوجد الدليل الذى يبحث عنه . ولكنى لا أتيح له ما يريد . إن مصر قد اختارت أن تلتزم الميثاق ولست أعتقد أن مجلس الأمن يود أن يعاقب بلادى لا تخاذها هذا القرار . إنى لم ألفظ بأى تهديد ، بل أشرت إلى الأمر الذى صدر إلى القوات البريطانية فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٧ . وهو يفصح بأجلى بيان عن أن القواد البريطانيين تكهنوا بقرب وقوع المصادمات بينهم وبين الشعب المصرى .

ليست مصر هى التى تهدد السلم :

إنى واثق أن مجلس الأمن قد اقتنع الآن بأن مصر ليست هى التى تهدد السلم. وإنما هى بريطانيا نفسها ، بل لعل بريطانيا تود أن تقول بأن غزوها لمصر ليس هو الذى يهدد السلم وإنما مقاومتنا نحن لهذا الغزو هى التى تهدده . لقد سمعنا مثل هذا الدفع أثناء الحرب حين نسب النازيون تبعة تدمير وارسو وروتردام إلى ذينك البلدين. لأنهما قاوما الغزو النازى . وهذا الدفع هو مجرد رواية أخرى لخرافة أيسوب القديمة عن الذئب والحمل .

النزاع يتطلب الفصل فورا :

ويشير الميثاق إلى أوجه النزاع التى من شأنها استمرار تهديد السلم والأمن الدوليين . وهذه المنازعات تتطلب الفصل فيها ، لا إقامة الدليل على وقوع صدام فى الماضى أو مجرد الحدس والتخمين بما قد يقع فى المستقبل . إنها تتطلب تقديرا دقيقا سليما للظروف التى تكتنف النزاع القائم وهو ما لم يحاول مجلس الأمن القيام به حتى الآن ، على أن مثل هذا التقدير للظروف ومثل هذا الفصل فى الموضوع يدخل فى نطاق تصرفكم فسواء أوصيتم أو دعوتم الطرفين إلى أية تسوية فإن قبولكم الاختصاص بذلك يعنى أن ثمة نزاع من النوع الذى تشير إليه المادة ٣٣ من الميثاق.

أمل مصر :

وإنى أود بوصفى ممثل دولة عضو فى هيئة الأمم المتحدة وكانت عضوا فى مجلس الأمن عاما من الزمان أن أعرب عن أملى فى أن لا يضع مجلس الأمن نفسه فى موقف الحرج بأن يقرر أن هذا النزاع من شأن استمراره تهديد السلم. ثم لا يتخذ خطوة إيجابية إنشائية للأخذ بناصر مصر التى تقف أمامكم فريسة لغزو دولة استعمارية عاتية .

لقد هال سير ألكسندر كادوجان تأييد ممثل سوريا المطلق لقضيتنا حتى لقد أشار إليه بأنه مضعف لهيبة مجلس الأمن ، كأنما يرى أن هيبة المجلس تتوقف على تأييده للامتيازات المغتصبة وعلى موافقته على العدوان والغزو البريطانى .

وإنى بوصفى ممثل دولة صغيرة أود أن أعزز هيبة مجلس الأمن. أود أن أعززها بأن أحفزكم على الأخذ بعكس ذلك وبأن أطلب إليكم أن تؤيدوا مطلب أمة صغيرة تريد من أمة قوية أن تحترم مبدأ مساواتها لها فى السيادة .

وبأن أطلب إليكم أن تخلصوا مصر من آثار وجود القوات البريطانية فى أراضينا وأن تهيئوا لنا مكاننا الحق بمقتضى الميثاق .

خطاب رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر لدى مجلس الأمن

فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٧ فى الساعة الثالثة مساء

---

(٢)

أود أن أعرب أولا عن شكرى على العطف والتأييد الخالصين لوجهة النظر المصرية اللذين أعرب عنهما هذا المجلس .

على أنه فيما يتعلق بالاقتراح الأخير ، وهو الاقتراح الذى قدمه ممثل كولمبيا المحترم ، فإنى أعترض عليه باسم الحكومة المصرية . فإنه أولا يجعل الجلاء مشروطا بمعاهدة .

ولا أظن أن مجلس الأمن يريد أن يضعنا فى مركز يجرنا إلى المفاوضة لعقد معاهدة بغية تحقيق الجلاء . فإننا دون شك نعارض فى هذا . إذ أنه بدون الجلاء التام عن منطقة قناة السويس لا يمكن أن نسير قدما فى هذا الأمر .

وثانيا — فإن هذا الاقتراح يتضمن " تبادل المعونة فى زمن الحرب . أو فى حالة التهديد الوشيك بها . لضمان حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامتها " .

إن حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامتها منوطة بالحكومة المصرية وحدها دون غيرها .

وأرجو أن لا يجعلنا المجلس أن نقبل اتفاقا أو أى تدبير يتنافى مع المبدأ الذى يجعل مصر وحدها هى المسئولة عن الدفاع عن أراضيها بما فيها قناة السويس .

وثالثا — إنى أعجب أن يقوم فى هذا المجلس أى تأييد لمثل " تبادل المعونة ... فى زمن الحرب أو التهديد الوشيك بها " .

ففيما يتعلق بتبادل المعونة فى حالة التهديد الوشيك بالحرب . فإنكم بالرجوع إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ تجدون فيها هذه الجملة نفسها . ولذلك فإنى أعارض بشدة فى الفقرة التى تقول " تبادل المعونة فى زمن الحرب أو فى حالة التهديد الوشيك بها لضمان حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامتها " . ولا أظن أن الروح التى تسود هذا المجلس توافق على هذا الأمر .

ورابعا — إننا نرحب بالفقرة التى تنص على " إنهاء النظام الإدارى المشترك للسودان " فعلينا أن نفاوض لإنهاء النظام الإدارى الحاضر للسودان ما فى ذلك من ريب . فلقد أوضحت فى

اكثر من مناسبة أننا نرحب بأن يعبر السودانيون عن آرائهم ، وإننا سوف نكفل لهم حرية كاملة فى التعبير عن هذا الرأى ، على أننى أخشى أن الفقرة الثانية تحمل معنى أن علينا أن نبحث مستقبل السودان مع البريطانيين .

إننا نقول بأن هذه مسألة داخلية أهلية . وأننا سوف نحلها بما يرضى السودانيين والمصريين على السواء مع مراعاة مبادىء الميثاق الديمقراطية .

هذه هى اعتراضاتى ، وإنى على يقين من أن هذا المجلس وقد أعرب عن عطفه على مصر التى تمثل أمامكم فريسة للاحتلال الأجنبى ، لن يضعنا فى هذا المركز الحرج . وأظن على حد ما عبر عنه ممثل الولايات المتحدة المحترم تعبيرا بديعا ، أن ممثلى المجلس يعلمون علم اليقين ماهية الوصاية الأجنبية . إن وجود القوات البريطانية ، أو قيام مثل هذه المعاهدة هو وصاية .

خطاب رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر لدى مجلس الأمن

فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ الساعة الثالثة مساء

---

(١)

طلب رئيس المجلس مسيو جروميكو إلى حضرة صاحب الدولة رئيس وزراء مصر ، إذا كان يريد أن يدلى برأيه عن الاقتراح المقدم من ممثل الصين ، فقال دولته :

" لايشك أحد فى إخلاص ممثل الصين المحترم فى أنه بذل غاية جهده للوصول إلى حل لهذه المسألة . ولقد أعرب من أول الأمر عن عطف صادق على مطالب مصر . على أننى أود أن أوضح بجلاء أنه مادامت القوات البريطانية المسلحة تظل مرابطة فى الأراضى المصرية ، فإنى لا أرى أى أمل فى أية مفاوضات مثمرة مع حكومة المملكة المتحدة . فإن مرابطة القوات الأجنبية المسلحة فى أراضينا تضع مصر فى مركز غير متكافئ فى مناقشة أية نقطة من هذا النزاع . إذ أننا نكون بذلك تحت ضغط دائم ويستمر التهديد قائما أبدا .

ولقد طلبت من المملكة المتحدة المرة بعد المرة أن تسحب جنودها ، ولكنها لم تلب تلك الطلبات وها كم السير الكسندر كادوجان يبلغكم أن المملكة المتحدة لن تلبى تلك الطلبات ، فلماذا ؟

لا يسعنى إلا أن أستنتج أن غرضهم من مرابطة قواتهم فى أراضينا أن يضغطوا علينا فى الوقت الحاضر وفى المستقبل . ونحن لم نتوجه إلى مجلس الأمن بطلب مساواتنا فى السيادة، وتحريرنا من الضغط الذى نعيش فيه. إلا بعد أن فشلت مساعينا فى تصحيح مركزنا عن طريق المفاوضات .

إن البريطانيين لن يحملوا قواتهم بمحض رضاهم ، ولن تنجح أية مفاوضات إلا إذا تحررنا من هذا الضغط .

خطاب رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن

فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ الساعة الثالثة مساء

---

(٢)

أود أن أشكر ممثل الصين المحترم على بيانه، وعلى توضيح الأسباب التى حدت به إلى وضع اقتراحه الذى قدمه إلى المجلس .

وقد قال السير ألكسندر كادوجان إنه لن يكون ثمة أى ضغط ، إذ أن هذه القضية معروضة على مجلس الأمن ، ولن أكون مغاليا فى الإشارة إلى هذا الضغط ، بل إن السير ألكسندر كادوجان قد تفضل وأعطانى الدليل على هذا الضغط ، وسأقتبس من المضبطة س ـ ب.ف ١٧٩ صفحة ١٢٥ (١) حيث قال السير ألكسندر كادوجان ... " والمسألة لم تزل إن حكومة المملكة المتحدة ليست على استعداد للتنازل بلا شرط ولا قيد عن حقوقها بمقتضى المادة (٨) من معاهدة سنة ١٩٣٦". فما هى هذه الحقوق؟ هى مرابطة القوات فى أراضينا . وقد أعلن السير ألكسندر كادوجان أمام هذا المجلس أن حكومته ليست مستعدة أن تسحب جنودها بلا شرط لاوقيد .

فهل من الغريب أن أطلب إلى المجلس أن يحل ذلك محل الاعتبار، وأن يولى الأسباب التى أوضحها ممثل الصين اهتمامه ؟

أظن أنى سمعت ممثل الولايات المتحدة يقول إن المسألة تكون أكثر عدالة إذا وضعنا النقطتين معا كما قدمهما إلينا ممثل استراليا . ومعنى ذلك " نظرا لثقتنا بأن استئناف المفاوضات بين الطرفين سيؤدى إلى جلاء الجنود البريطانية العاجل عن مصر". وهذا هو المشروع الأصلى ؛ ولكنى أقترح أن يضاف إليه. " وكذلك إلى تسوية مسائل النزاع الأخرى بين الطرفين ". وقد سمعت ممثل الولايات المتحدة يقول إن هذا النص أكثر عدالة .

إنى أسأل المجلس ، هل من العدل أن يضع مصر فى مثل هذا المركز غير المتكافئ؟ . عضو ترابط جنوده فى الأراضى المصرية ويقول " إننى لن أسحب جنودى بلا قيد ولا شرط " وفى الوقت نفسه توضع مصر فى هذا المركز . ويطلب إليها أن تبحث فى الجلاء وأوجه النزاع الأخرى ، إن هذا هو الضغط بعينه . وهـذا هو مانعارض فيه . لذلك إذا كان ثمـة حديث عن العدل . فمصر هى الفريسة التى وقع عليها العدوان . وقد ظلت فريسة لهذا العدوان خمسا وستين عاما . وكل ما تطلبه مصر هو أن تعطى حقها الطبيعى فى مساواتها ببقية أعضاء أسرة الأمم الآخرين فى السيادة .

و إنى على يقين أننا سننال هذا الحق لدى المجلس .

∴

(٣) قرار مجلس الأمن

قرر مجلس الأمن فى النزاع المصرى الإنجليزى — فى جلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ — الاحتفاظ بالنزاع فى جدول أعمال المجلس .

القسم السادس

العودة إلى المفاوضات

١ – مفاوضات سنة ١٩٥٠ – ١٩٥١

محاضر المحادثات والرسائل المتبادلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية

(١) رسالة وزير الخارجية المصرية

إلى مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا

١ – يسر وزير الخارجية المصرية أن يبعث إلى سعادة المستر أرنست بيفن بأطيب تحياته وأجمل أمانيه .

٢ – ويقدر الوزير الموقف البرلماني الصعب الذي أصبح المستر بيفن يواجهه. ولكنه يعتقد، ويرجو أن يشاطره المستر بيفن هذا الاعتقاد، أنه لا ينبغي لهذا الموقف تعطيل العمل على تصفية الجو السياسي في الشرق الأوسط عامة وبين مصر وبريطانيا بوجه خاص. لأن تداعي الأحداث الدولية لا ينتظر تسوية المواقف البرلمانية .

٣ – عالجت الحكومة المصرية الحاضرة القضية الوطنية في خطاب العرش الأخير بالعبارات الآتية :

" لقد أجمعت الأمة إجماعا، لا يشذ أحد من أبنائها عنه، على وجوب تحرير وادينا مصره وسودانه من كل ما فيد على حريته واستقلاله ليسترد مجده القديم ويتبوأ المكان الكريم اللائق به في ميدان الحياة العالمية .

ولن تفتر حكومتي في بذل أصدق الجهود وأمضاها ليتم الجلاء عن أرض الوادي بشطريه وتصان وحدته تحت التاج المصري من كل عبث أو اعتداء .

وأن حكومتي لتحرص على أن تتوطد بينها وبين الدول جميعا علاقات الود والتفاهم على قدم المساواة التامة، وفي حدود المصلحة والكرامة. وميثاق هيئة الأمم المتحدة. ولن تدخر وسعا في المعاونة

على تحقيق ما يهدف إليه الميثاق. وتصبو إليه قلوب الناس جميعا من استتباب الأمن الدولى ونشر السلام فى الأرض واحترام حقوق الناس".

ومن الخير ولا ريب أن تكون هذه العبارات الواضحة الصريحة. نصب أعين الطرفين فى كل جهد يبذل لمواجهة الموقف.

٤ — ومن الخير كذلك أن تؤخذ فى الاعتبار حالة الرأى العام المصرى وتطور وعيه القومى وللرأى العام المصرى أهميته الكبرى فى الشرق الأوسط. وقد أصبح يعتقد بعد تجارب قاسية متوالية أنه لا فائدة من المفاوضة إلا على أساس جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا وصيانة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى، وأن مصر لا تستطيع أن تنهض بنصيبها كاملا فى خدمة السلام العام قبل أن تصان حقوقها الوطنية صيانة كاملة.

٥ — إذا بادرت الحكومة البريطانية بالموافقة على هذه الأسس فإن الحكومة المصرية ترحب بالدخول معها فى محادثات للتفاهم على ما يجب عمله لمواجهة الأخطار التى تهدد الأمن الدولى واستقلال الشعوب وبقصد الوصول إلى تسوية عملية تجمع بين الاستقلال التام لمصر والسودان باعتبارهما وطنا واحدا وبين المساهمة الجدية فى الجهود المبذولة لدفع الخطر الشيوعى الدولى.

٦ — يذكر سعادة المستر بيفن فى هذا الصدد بأنه (أى المستر بيفن) قال له عندما تحادثا فى ٢٨ يناير الماضى "ليس مهما أن يكون بيننا معاهدة مكتوبة. ولكن المهم تبادل الثقة وتوافر الاطمئنان".

٧ — ينتظر الوزير ردا سريعا. لأن الرأى العام المصرى شديد القلق على قضيته الوطنية وعلى مصائر السلام فى الشرق الأوسط.

مارس سنة ١٩٥٠

---

(٢) رسالة من مستر بيفن وزير خارجية انجلترا إلى وزير الخارجية المصرية

---

١ — يود مستر بيفن أن يحاط وزير الخارجية المصرية بأن مسألة العلاقات المصرية الإنجليزية كانت أخيرا محل بحث بالغ الدقة من جانب حكومة جلالة الملك. وقد أولى مستر بيفن نفسه هذه المسألة عنايته الشخصية الفائقة. ولكن لسوء الحظ حال تغيبه الأخير عن وزارة الخارجية الذى اقتضاه إجراء جراحة له دون إرسال رسالة إلى الحكومة المصرية بالسرعة التى كان يرجوها.

٢ — ويقدر مستر بيفن رغبة الحكومة المصرية فى تصفية الجو السياسى فى الشرق الأوسط عامة، وبين مصر والمملكة المتحدة بوجه خاص. وهو يشارك الحكومة المصرية الرغبة التى أعربت عنها لتوطيد علاقات الود والتفاهم بينها وبين الدول جميعا على قدم المساواة التامة. وفى حدود المصلحة والكرامة وميثاق هيئة الأمم المتحدة. ويشعر بأنه من المرغوب فيه جدا لتحقيق هذا الغرض أن تصل مصر والمملكة المتحدة إلى تفاهم على أساس الثقة المتبادلة .

ويرى أن أكبر عون يمكن أن تقدمه حكومة جلالة الملك لتحقيق هذا الغرض فى هذه المرحلة هو أن يجرى بين رئيس أركان حرب الإمبراطورية فيلد مارشال سير وليام سليم. وبين الحكومة المصرية بحث صريح غير رسمى للنواحى العسكرية للمسألة التى تواجهنا فى الشرق الأوسط .

. ومع أن حكومة جلالة الملك تقر بأن ثمة نواح أخرى لهذه المسألة غير النواحى العسكرية إلا أنها تشعر بأن مثل هذا البحث يساعد على توضيح الأمر وبيان السبل التى يستطاع بها الوصول إلى حل . ومن المنتظر أن يستطيع الفيلد مارشال قضاء بضعة أيام فى مصر حوالى أوائل يونيو .

ولحكومة جلالة الملك وطيد الأمل فى أن تكون الحكومة المصرية على استعداد للمباحثة معه حينئذ وهى ترجو كذلك أن تجرى هذه المباحثات بأقل ما يمكن من العلانية .

٣ — وإننا نأمل أن تمهد هذه المباحثات السبيل لمباحثات أخرى مع سير رالف ستيفنسون الذى سيتولى مهام منصبه بوصفه سفيرا لجلالة الملك فى القاهرة بعد مدة وجيزة. وسيتلقى التعليمات بإجراء هذه المباحثات مع الحكومة المصرية .

١٧ مايو سنة ١٩٥٠

---

(٣) رسالة من وزير الخارجية المصرية .

إلى مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا

---

١ — يسر الحكومة المصرية أن تسجل أن الحكومة البريطانية تشاركها الرغبة التى أعربت عنها لتوطيد علاقات الود والتفاهم بينها وبين الدول جميعا على قدم المساواة التامة وفى حدود المصلحة والكرامة وميثاق هيئة الأمم المتحدة .

٢ — وتطلب الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية الموافقة على مبدأ جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى كأساس لمفاوضات تجرى بين البلدين. وهى بذلك تعمل طبقا للحق الطبيعى ولمبادئ هيئة الأمم المتحدة وقراراتها . وتنفيذا لأحكام الميثاق .

٣ — وفى سبيل إقرار هذين المبدأين، وسرعة تنفيذهما. ترحب الحكومة المصرية بالاتصال بأى شخص تندبه الحكومة البريطانية سواء كان مدنيا أو عسكريا. ولذلك فإن الحكومة المصرية ترحب بزيارة الفيلد مارشال سير وليام سليم، فى أول شهر يونيو لتبحث معه المسائل العسكرية وفى مقدمتها جلاء القوات البريطانية جلاءا تاما ناجزا .

٤ — وكذلك يسر الحكومة المصرية أن تتصل فى نطاق ما تقدم. بسعادة السفير البريطانى الجديد بمجرد وصوله للمباحثة فى المسائل السياسية

٥ — وتأمل الحكومة المصرية أن تفضى هذه المحادثات فى أقرب وقت إلى مفاوضات بين الحكومتين لتحقيق غرضهما المشترك وهو تصفية الجو السياسى فى الشرق الأوسط عامة وبين مصر وبريطانيا بوجه خاص .

٣٠ مايو سنة ١٩٥٠

---

(٤) محضر

محادثة بين الدكتور محمد صلاح الدين (بك) وزير الخارجيه والفيلد مارشال سير وليم سليم

يوم الإثنين ٥ يونيو ١٩٥٠ (الساعة العاشرة صباحا)

الحاضرون

الدكتو محمـــد صلاح الدين (بك)	فيلد مارشال سير وليام سليم
الأستاذ عبـــد الرحمن حقى (بك)	مستر تشابمان أندروز

الدكتور محمد صلاح الدين (بك) — إننى أرحب بسعادة الفيلد مارشال سليم، ويسرنى أن أستمع إلى كل ما يود أن يفضى به إلى . وأفترض أنه اطلع على الرسائل المتبادلة بين الحكومتين التى انتهت بالاتفاق على هذه الزيارة. وهى رسائل ثلاث: رسالة منى إلى سعادة مستر بيفن؛ ورد سعادة مستر بيفن عليها ، ورسالة ثالثة بعثت بها أخيرا إلى سعادته قبل حضوركم بأيام قلائل . وعلى كل حال. وسواء كان سعادة الفيلد مارشال قد اطلع على هذه الرسائل أو لم يطلع عليها. فيسرنى أن أستمع إلى ما يقول . وفى رأيى أنه لا يمكن الفصل بين الناحيتين السياسية والعسكرية .

فيلد مارشال سليم — إنى سعيد بأن تتاح لى فرصة مقابلة معاليكم. وقد اطلعت على الرسائل وأود أن أدلى بآرائى كرجل عسكرى. ففيما يتعلق بالناحية السياسية للمسألة، من المستحيل، كما ذكرتم معاليكم، فصل الناحيتين السياسية والعسكرية. ولكن من الضرورى أولا أن نتفهم الناحية العسكرية فى وضوح

تعلمون معاليكم أن جميع الاتصالات التى قامت بها الدول الغربية لم تصب نجاحا. إذ أن أمل السوفييت هو السيطرة التامة على العالم . وهذا مقرر فى تعاليمهم. وقام عليه الدليل فى كل عمل من أعمالهم .

إن الروس يعتنقون مبدأ و يتشبثون به كما كان يفعل هتلر. إنهم ينتظرون و يتطلعون إلى حرب بينهم و بين الدول الرأسمالية . ولمواجهة ذلك يتعين على هذه الدول أن تتخذ الأهبة اللازمة.

ومن الحقائق الأساسية أنه لا توجد أمة تستطيع بمفردها أن تهزم روسيا فى الحرب . فإذا دخلت الولايات المتحدة فى حرب مع روسيا كانت النتيجة تعادل الطرفين والاستعداد لحرب أخرى أما إذا دخلت الولايات المتحدة و بريطانيا الحرب معا فإنهما تنتصران . فإن حدثت فرقة بين هاتين الدولتين أقدمت روسيا . أما إذا أظهرنا الاتحاد فإنها تتردد .

لقد سعت روسيا فى برلين إلى طرد الولايات المتحدة و بريطانيا منها. غير أننا أظهرنا لهم أننا متحدين. ولكن حيث لا يكون اتحاد يكتسح الروس ما أمامهم . والأمل الوحيد فى صد روسيا أو وقفها هو أن نتحد، وقد فعلنا ذلك فى الغرب. ولست أقول إن روسيا قوية الآن من الوجهة العسكرية ولكنها تزداد قوة كل يوم . والوسيلة الوحيدة لتكفل الأمم من الوجهتين العسكرية والصناعية هى أن تتنازل عن بعض سيادتها وتقاليدها الماضية . وقد تنازلنا نحن عن ذلك وقبلنا قوات أجنبية فى بلادنا . وفكرة المشاركة هذه هى الجوهرية .

ثم إن الولايات المتحدة قد تقدمت تقدما كبيرا فى هذا السبيل فتركت مزلتها، وخطت إلى الأمام فى نواح كثيرة .

ولا تستطيع أمة بمفردها أن تدافع عن نفسها. لا مصر ولا بريطانيا . وخطر الحرب قد يتحقق من سبيلين : ففى أوروبا تقف القوات الشرقية والغربية وجها لوجه، وقد يحدث بينهما فى أى وقت تصادم يفضى إلى الحرب. ومن الناحية الأخرى رسم الروس خطة تؤدى إلى الحرب بينهم و بين الدول الرأسمالية وهى أن يستمروا فى نشر مبادئهم ثم يتحينون فرصة يبدو فيها ضعف الدول الغربية وعندئذ يجرونها إلى الحرب .

وهذا الخطر خطر حقيقى. فالجيش الروسى جيش كبير جدا، بل هو أكبر الجيوش. فهو مكون من مائة فرقة يمكن زيادتها إلى مائتين وخمسين وهو عدد ضخم وهذه الفرق ليست مجهزة بالأسلحة

الحديثة . ولكن عندهم قوة جوية كبيرة وغواصات استولوا عليها من ألمانيا مما يجعل لديهم قوة كافية للهجوم فى أوروبا وعلى بريطانيا . وللتقدم إلى جنوب أوروبا والنزول إلى البحر الأبيض المتوسط .

وإذا نشبت الحرب فستكون مصر موضعا من مواضع اهتمام السوفييت . فمثل مصر فى الشرق الأوسط . مثل فرنسا وبلجيكا فى أوروبا . إذا قامت حرب فى أوربا اشتركت بلجيكا وفرنسا فيها وعلى أية حال فإن مصر ستكون فى صميم الحرب منذ البداية .

وقد تقولون إن وجود القوات البريطانية فى مصر يجتذب الروس إليها لطردهم منها . ولكن ما يبتغونه هو مصر . فأنتم بلد ذات ثروة وموارد وكل من يريد أن يمسك الشرق الأوسط يجب أن يملك مصر . إن لديكم الموانىء ولديكم كل شىء وستكونون قلب الهدف الروسى . ولا يتسنى لمصر أن تقف بمنجاة ببقائها على الحياد . إذ لا يستطيع أن يلتزم الحياد إلا أحد بلدين . إما بلد قوى كبير وليست مصر ذلك البلد . أو بلد صغير ولكنه يملك شيئا نافعا للطرفين كالسويد وسويسرا وليست مصر كذلك . فلا يمكن أن تبقوا على الحياد . وإذا أردتم الدفاع عن أنفسكم يجب أن تستعدوا لهذا الدفاع . والوسيلة الوحيدة لذلك هى أن يكون لكم حليف . ومن الواضح أن ذلك الحليف هو بريطانيا . إن الحرب تقوم بغأة ولا فائدة من الثروى كما فعل الأمريكيون فى الحرب الماضية . فعليكم أن تستعدوا لأن الحرب تنظيمات واستعدادات هائلة ولا بد من اتخاذ الأهبة لها . إننا نريد الوصول إلى اتفاق عسكرى معكم وسيكون اتفاقا دفاعيا محضا ولكنه سوف يكفل سلامة مصر . هذا هو المركز برمته . وإنى على يقين من أن روسيا تعمل للحرب وأنهم يريدون الوصول إلى أفريقيا .

وهناك شىء واحد أود أن أذكره وهو أن العلاقات من وجهة النظر العسكرية بين القوات البريطانية والقوات المصرية علاقات ودية ونحن نمدهم بالمعدات وطياروكم محل إعجاب القوات البريطانية وكل شىء على أحسن ما يرام من هذه الناحية ونحن نتمنى قيام صلات جديدة بين القوات المصرية والبريطانية كحليفين يعملان مشتركين . لا على أساس أننا نقف منكم موقف المعلم . إننا نحب أن يجرى الأمر على قاعدة التبادل كما نفعل مع الأمريكيين والفرنسيين .

ليس لى ماض فى مصر . فلست سبنكس باشا . وعقليتى حرة متفتحة .

الدكتور صلاح الدين (بك) — أود أن أعرف مزيدا من التفصيلات عن هذه الصورة الجديدة من التعاون . والفرق بينها وبين ما كان يجرى عليه العمل فى الماضى .

فيلد مارشال سليم — لا مناص من أن نجد طريقة جديدة .

الدكتور صلاح الدين (بك) — لما كان البيان الذى تودون الإدلاء به طويلا. ولما كنت أفترض أنكم ستقولون نفس الكلام لمعالى وزير الحربية. فإنى أقترح استدعاء معاليه لحضور مباحثاتنا توفيرا للوقت .

مستر تشابمان أندروز — هذه طريقة لا بأس بها. ولكننا حينما حددنا الميعاد ظننا أنكم تفضلون مقابلة سير وليم سليم منفردين .

الدكتور صلاح الدين (بك) — لقد ظننا أن سير وليم سليم يود مقابلتنا منفردين إذ أنكم طلبتم موعدا من كل منا. ولم نر بأسا من ذلك، ولكننى أرى الآن أنه يكون عمليا أن نستدعى معالى نصرت (بك) .

فيلد مارشال سليم — لم أتعرف بعد برفعة النحاس (باشا) ومعالى نصرت (بك) فأحب أن تكون مقابلتى مع كل منهما أول الأمر على انفراد لأتحدث إليهما وبعد ذلك نجتمع جميعا .

مستر تشابمان أندروز — لقد قابل الفيلد مارشال معاليكم الآن، وسيقابل بعد ذلك معالى نصرت (بك) ثم رفعة النحاس (باشا) ليدلى إليهما بما يريد ثم تجتمعون به جميعا للرد على بيانه وتوجيه ماترون توجيهه من أسئلة إليه .

الدكتور محمد صلاح الدين (بك) — أوافق على هذه الفكرة .

---

(٥) محضر

محادثة بين مصطفى النحاس (باشا) رئيس مجلس الوزراء والفيلد مارشال سير وليم سليم يوم الإثنين ٥ يونيو سنة ١٩٥٠ (الساعة ١١ صباحا)

الحاضرون

مصطفى النحاس (باشا)	فيلد مارشال سير وليم سليم
ابراهيم فرج (بك)	مستر تشابمان أندروز

النحاس (باشا) — يسعدنى أن أستقبلكم هنا اليوم وأتعرف بكم وقد كنت آمل أن أراكم فى زيارتك السابقة لمصر حين أبلغت أنكم تودون مقابلتى — وكنت يومئذ فى المعارضة — ولكن للأسف أن هذه الرغبة لم تتحقق. حيث قد اضطرتكم ظروفكم الخاصة إلى مغادرة البلاد قبل أن نتقابل. وتستطيعون أن تتصوروا مقدار سرورى بلقائكم وأنا رئيس للوزارة. وأرجو أن تكون هذه الزيارة فاتحة خير لعهد جديد يفضى إلى خير بلدينا .

فيلد مارشال سليم — يشرفنى أن أتعرف بكم. ويؤسفنى أن الظروف لم تسمح لى بمقابلة دولتكم فى المرة الماضية .

وإنى لسعيد هذه المرة على وجه الخصوص إذ أن فى مصر حكومة يؤيدها الشعب وتمثل أمانيه، وتقدر على قيادته فى الاتجاه الصحيح الذى سوف يسفر عن تفاهم وطيد بين بلدينا .

النحاس (باشا) — يهمنى الآن أن أعرف وجهة النظر التى يرى الفيلد مارشال أن يبديها للوصول إلى هذه الغاية راجيا منه تسهيل مهمتى فى إقناع الشعب بما نتفق عليه . وإنى لعلى يقين فى أننا بحسن تقديرنا للظروف وبالنية الطيبة من الجانبين نستطيع الوصول إلى تفاهم حقيق وتعاون صادق .

مستر تشابمان أندروز — يود الفيلد مارشال أن يوضح الموقف العسكرى فى العالم فى الوقت الحاضر . كما فعل فى مقابلته لوزير الخارجية . وليست هذه المباحثات فى الحقيقة مفاوضات بل هى محادثات غير رسمية .

فيلد مارشال سليم — يتلخص الموقف كما تعلمون فى أننا نحاول أن نصل إلى اتفاق مع روسيا ولكن جميع مساعينا فى سبيل التفاهم لاقت منهم الصدود. والسبب ببساطة هو أن لروسيا مبادئها الخاصة. ولابد فى وقت ما أن يقع تصادم بينها وبين الرأسماليين .

النحاس (باشا) — هذه مبادئ هدامة. ولكى نصل إلى اتفاق أرجو أن نحتفظ بسرية هذه المباحثات .

فيلد مارشال سليم — إن روسيا كانت تعد قواتها لهذا الغرض. وتعد للحرب قوات ضخمة تكفى لمهاجمة أوروبا الغربية والشرق الأوسط أيضا فى وقت واحد .

والشرق الأوسط هو من أهدافهم الأساسية إذ أن فقده يكون ضربة شديدة لا للشرق الأوسط وحده بل أيضا لأوروبا . وأى هجوم على الشرق الأوسط سيوجه إلى مصر فهى مفتاح الشرق الأوسط ومن يملك مصر يملك الشرق الأوسط. لقد رسمنا خطة الدفاع فى إيران وتركيا، أما بلاد الشرق الأوسط الأخرى فليست قوية بدرجة كافية . وتركيا هى البلد الرحيد الذى له بعض القوة وإذا قامت الحرب فالهجوم الجوى يكون مسألة ساعات، ويمكن للجيوش الروسية أن تصل فى أسابيع لا أكثر .

النحاس (باشا) — من أين تأتى الجيوش الروسية ؟

فيلد مارشال سليم — تأتى الجيوش الروسية عن طريق إيران أو تركيا. ويمكنها أن تبلغ مصر فى أربعة أشهر . وسيستخدمون فى ذلك من ١٩ إلى ١٥ فرقة، ويمكن أن يؤخر تقدمهم بعض

الوقت إذا صمدت تركيا . ولا تستطيع دولة بمفردها سواء كانت الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أن تهزم روسيا . فإذا دخلت إحدى الدول الكبرى كالولايات المتحدة فى حرب مع روسيا أسفر ذلك عن تعادل الطرفين والاستعداد لحرب أخرى . أما إذا دخلت الولايات المتحدة وبريطانيا الحرب معا ضد روسيا فإنهما تنتصران . ولكنها ستكون حربا طويلة . وسيلحق الخراب والدمار بالشرق الأوسط وتعانى بريطانيا نفسها من جراء ذلك .

والشرق الأوسط هو هدف هذه الحرب . ولكن إذا انضمت بلاد أوربا والشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا فإن الموقف يتغير ويصبح من الممكن دفع الخطر الذى يتهدد الشرق الأوسط وهذا هو سبب اهتمامنا بتدعيم الدفاع فى أوربا الغربية ولا تستطيع دولة أن تقف بمفردها فيتعين علينا أن نتحد وأن نسير معا سياسيا وعسكريا واقتصاديا . وليس هذا بالأمر الهين إذ يتعين علينا أن نتنازل عن بعض حقوقنا وتقاليدنا العزيزة .

وعلى كل منا أن يقبل وجود جيوش البلاد الأخرى فى أرضه ، وإقامه المنشئات العسكرية فيها ، ووضع قواته تحت قيادة أخرى . وقد قبلنا نحن البريطانيين الجيوش الأمريكية فى انجلترا والقواعد الأمريكية فى لندن . كما قبلنا أن تكون جيوشنا فى ألمانيا تحت قيادة فرنسية . وبالمثل قبل الفرنسيون والهولنديون والبلجيكيون أن يكونوا تحت قيادة أجنبية . وهى قسمة عادلة يتنازل كل طرف فيها عن بعض حقوقه . وإنى أتكلم عن نفسى . والذى أود أن أراه فى مصر — وهو مهم — هو نظام من هذا القبيل يقوم بين مصر وبريطانيا العظمى مادامتا تقومان بالدفاع معا . كذلك أود أن أرى قطع الصلة قطعا تاما بالماضى .

إن المركز فى مصر يختلف عنه فى بلاد كثيرة أخرى . ولكن ما دامت المسألة تتعلق بالناحية العسكرية فإننا نستطيع الوصول إلى طريقة مماثلة لما يجرى عليه العمل فى أوروبا فى هذه الناحية إن مصر لا تستطيع الدفاع عن نفسها وكذلك انجلترا لا تستطيع الدفاع عن نفسها . وليس هذا بعيب ويمكن الدفاع عن مصر إذا وحدت مصر وبريطانيا دفاعهما . ومع أنى أدرك أن فى ذلك صعوبة كبيرة أعتقد أن هذه الفكرة الحديثة يمكن أن تكون مقبولة ليس فقط عند الحكومة المصرية ولكن أيضا عند الشعب المصرى .

وإنى أتطلع إلى نظام للدفاع يظهر بجلاء أن وجود الجيوش البريطانية ليس له معنى الاحتلال بأية حال ولكنه يرمى إلى الدفاع لمواجهة الموقف الدولى .

وإنى لعلى يقين من أن السلطات العسكرية المصرية تستطيع أن تجد نظاما لمصلحة بلدينا المشتركة لا تكون لنا فيه السيطرة .

ولست أريد الدخول فى تفصيلات هذا النظام فهذه مسألة متروكة لرجالكم ورجالى ولكن أسوق مثلا على ما أقصد وهو أن الدفاع الجوى عن مصر يجب أن يكون على أهبة الاستعداد

فى الحال . و إذا كان هناك درس تعلمناه فهو أن الدفاع الجوى يجب أن يكون موجودا قبل نشوب الحرب ، كما يجب أن يكون معدا فى مراكزه من قبل ، و إن ما أتخيله هو نظام دفاع جوى مشترك عن مصر يمكن فيه تبادل الفرق المضادة للطائرات ولا يهمنى تحت أية قيادة يكون ولكنى لا أعرف فى الوقت الحاضر أى قائد مصرى يقوم بذلك . و يجب أن يكون فى هذا النظام للدفاع الجوى وحدات جوية بريطانية فنحن البلد الوحيد الذى يملكها و يعرف كيف يستخدمها .

أما فيما يتعلق بالجيش . فيجب أن يكون لنا جيش مشترك وتدريب مشترك فالعلاقات التى تقوم بين الجيش المصرى والجيش البريطانى فى كل هذه النواحى علاقات حسنة . فإذا قبل ذلك أفضى إلى نتائج طيبة ولا يسعنى إلا أن أنوه بأن رفعة رئيس الوزراء يستطيع بمركزه العظيم فى الحكومة وعند الشعب أن يبين للناس أن هذا مبدأ جديد وليس المبدأ القديم ولا ينطوى على معنى الاحتلال .

و إنى أعتذر الآن إلى رفعة رئيس الوزراء عن إلقائى مثل هذا الخطاب الطويل على غير عادة الرجل العسكرى .

النحاس (باشا) — أود أولا أن أشكر سعادة الفيلد مارشال على هذه الثقة . ولكنى أعلم علم اليقين بصفتى زعيما للشعب أن الشعب حانق وناقم ولا يمكن أبدا أن يركن لوعود جديدة أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى فى النهاية إلى بقاء قوات أجنبية فى مصر تحت أى اسم أو بأية صفة . ولا يمكنى قط أن أقتنع أو أقنع الشعب أن بقاء جيش أجنبى فى بلادنا وقت السلم يعنى شيئا آخر غير نوع من أنواع الاحتلال والانتقاص من السيادة . ولقد قاسينا كثيرا من التجارب المريرة المتكررة الماضية إذ وقفت إلى جانبكم ووجهت الشعب إلى أن يبذل لكم كل معاونة مادية ومعنوية فى الحرب الأخيرة . ولم أفعل ذلك طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ فحسب ، و إنما فعلته إيمانا بقضية الحرية . وكان الشعب من ورائى يخدمكم و يضع مرافقه تحت تصرفكم و يساعدكم بقلبه وروحه كما فعل فى الحرب العالمية الأولى وأعطاكم محاصيله وسخر لكم سككه الحديدية ومواصلاته وسائر مرافقه فى سبيل خدمة قضية الحلفاء انتظارا لتحقيق الوعود بالجلاء والاستقلال التام فلم يصدق أى وعد . ولا أستطيع أن أوافق سير وليم سليم على ما يقوله من قطع الصلة بين الماضى والحاضر . فإن الماضى ماثل أمامنا لا يمكن تجاهله أو نسيانه و يتلخص فى الاحتلال الطويل والوعود التى لم تحقق . فكيف يمكننى أن أثق الآن أن أقبل نظرية جديدة لا تختلف فى نتيجتها عن تجارب الماضى .

يمكنك أن تقول إن ثقة الشعب قد ضعفت فى وعودكم ونظرياتكم وكذلك فى الدول الكبرى المسيطرة على العالم . لماذا نقف إلى جانبكم ونعرض أنفسنا للقتل وأراضينا للخراب ونفقد مواردنا ومرافقنا إذا لم نكن نعرف يقينا أن مطالبنا ستحقق فى هذه المرة الثالثة . إننا لا نستطيع أن نقول للشعب إننا سنقطع الصلة بين الماضى والحاضر ما دام الحاضر صورة من الماضى مهما اختلفت أوصافه ومعالمه .

يجب أن نبحث عن طريقة أخرى فى تعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويكفل المصالح المشتركة . وأعتقد أننا نستطيع أن ندافع عن بلادنا وأن نفكر فى نوع من التعاون بيننا وبينكم يزيل المخاوف ويحقق الجلاء الشامل الناجز . وأحب أن تعرف أنه ليس فى العالم قوة تستطيع إقناع الشعب المصرى بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم أو بالاعتداء فإنما يسبب ذلك وجود جيش أجنبي فى بلادنا هو الذى يوجه إليه العدوان الروسى، وأن وجود هذا الجيش سيكون الذريعة التى سيتذرع بها الروس لمهاجمة مصر . ومن البديهى والضرورى أن نستكمل استعداداتنا العسكرية من برية وبحرية وجوية وأن نعمل على تسليح الجيش المصرى تسليحا كاملا . وعليكم أنتم أن تزودوا الجيش المصرى بالأسلحة الحديثة من جميع الأنواع . وأن تساعدونا فى ذلك مساعدة جدية فعالة . بخلاف ما تفعلونه الآن إذ تعدوننا بإرسال دبابات دون أن ترسلوها . فإذا استكمل جيشنا استعداداته العسكرية من السلاح والذخيرة وقف إلى جانبكم لرد العدوان عن مصر وتعاون فى هذا الغرض تعاونا قلبيا صادقا . وهذا التعاون يكون مثمرا ووافيا دون حاجة إلى الاحتفاظ بقوات أجنبية وقت السلم .

ولا تنسوا الروح المعنوية . فإن الجيش المصرى سيتمتع بروح معنوية عالية كلما شعر باستقلاله . إن جلاءكم عن أرض الوطن سيزيد من قوة هذه الروح ويجعل الجيش يتفانى فى خدمة قضية السلام المشترك .

لماذا تبقون قواتكم على القناة وليس فى فلسطين أو غزة؟ مع أن هذه القوات نفسها الثقيلة منها والخفيفة يمكن أن تصل إلينا فى مدى أسبوع وتكون عندنا وقت الحرب . إنى لا أستطيع إقناع الشعب إلا بهذه الطريقة .

فيلد مارشال سليم — إنى أوافقكم تماما . ولكن ليس الأمر أمر احتلال فإن وجود الجيوش لا يعنى الاحتلال . بل هو فكرة جديدة لدفاع الحلفاء .

النحاس (باشا) — الفكرة تختلف عندنا اختلافا أساسيا . اتفق معى فى الأفكار ونحن ننجح . وحيث أنك القائد الأكبر فى الإمبراطورية البريطانية فاستخدم نفوذك معنا ونحن نصل إلى اتفاق . ضعوا ما شئتم من الجيوش خارج حدود بلادنا وإنى أؤكد لك أنك ستجد التعاون المادى التام متوافرا بإخلاص وقت وقوع الخطر .

فيلد مارشال سليم — يجب أن تكون معكم بعض القوات الجوية البريطانية إذ ليس لديكم قوات جوية كافية . إنى أتكلم كرجل عسكرى .

النحاس باشا — إن ما تقوله كرجل عسكرى يمكن حله حلا سياسيا أما عن القوات الجوية فلا مانع من أن تعطونا ما تشاؤون من الطيارات لتكون لنا . على أن تستخدم لصالحكم عند وقوع

الحرب . وأن تقوم فى داخل بلادنا بجميع الاستعدادات التى يقتضيها الموقف . أما القوات الأخرى فمن السهل تدبير أمر وصولها إلى مصر فى حالة الحرب وتيسير ذلك مرهون بالاتفاقات التفصيلية التى تجرى فى هذا الصدد .

فيلد مارشال سليم — ليس الدفاع مسألة لسلاح واحد. ولكنه تعاون الأسلحة جميعا . إن القوات البريطانية خارج مصر لا يمكنها أن تأتى بغاة بل يجب أن يكون هناك استعداد .

النحاس (باشا) — ستكون الاستعدادات عندنا بالاتفاق معكم وبمعرفتكم وباشرافكم الفنى ولكنكم لن تكونوا معنا بل تكونون قريبين منا وكأنكم خبراء عسكريين لنا .

أردت أن أفسر لك ذلك شخصيا . لكى تفهم نظريتى وهى إيجاد نوع من التعاون المنتج بشرط الجلاء عن بلادنا . لأن ذلك يسهل لنا كل شىء. أريد أن أصل إلى حل يمكن به إقناع الحكومة والشعب والمعارضة . ولا يمكن إنكار أن المعارضة مفتحة الأعين وتتربص بنا . ولكنى أسير فى طريق الحق .

فيلد مارشال سليم — لا أظن أن أية حكومة بريطانية مستعدة لأن تقول إنه يمكن للقوات البريطانية إذا غادرت مصر أن تعود إليها فى أيام قلائل .

النحاس (باشا) إذا كانت الحكومة البريطانية لاتقدر هذا الموقف . فاعلم أيضا أن الحكومة المصرية لا تقبل هذه الأوضاع .

فيلد مارشال سليم — إذا استطعنا أن نحدد ماهية التدبيرات العسكرية التى يمكن اتخاذها لنوضح لعامة الشعب أننا قد انتهينا نهائيا من الاحتلال . وأن النظام الجديد هو نظام دفاع مشترك لحسب . قائم على المساواة . أمكن لرفعتكم بما لكم من نفوذ أن تعرضوا ذلك فى سهولة على الشعب .

إن مصر بلد راق كالبلاد الأخرى . وأنتم الآن فى مركز يتيح لكم القيام بذلك . وهذا يحدث بين الدول الكبرى مثل أمريكا وانجلترا وفرنسا .

مستر تشابمان أندروز — إن عليكم أن تختاروا بين السلامة والدمار .

النحاس (باشا) — لقد قيل هذا الكلام فى المفاوضات الخاصة باتفاقية سنة ١٩٣٦ وفى جميع المفاوضات السابقة على ذلك . وسيكون أثره فى الشعب المصرى مثل أثره فى الماضى تماما . لقد كنا فى مركب واحد — فنجوتم أنتم وغرقنا نحن . وأنا أكثر منك خبرة فيما يتعلق بأثر هذا الكلام فى الشعب المصرى . إن نوع التعاون الذى أنشده هو الذى يقوم على تحقيق الجلاء فعليك أن تفكر — كما سأفكر أنا مع معاونى — فى نوع هذا التعاون وتفاصيله .

فيلد مارشال سليم — إننا لا نريد أى نوع من أنواع الاحتلال .

النحاس (باشا) — يجب أن تعلم أن الجلاء مهم جدا، وجوهرى. وإذا تم فإننا سنضع أيدينا فى أيديكم ونعمل معكم بقلوبنا وأرواحنا .

فيلد مارشال سليم — سيكون من العسير جدا أن أوصى حكومتى بقبول الجلاء التام . ولا أعتقد أنكم تستطيعون الدفاع عن أنفسكم. فإذا انسحبت القوات البريطانية من مصر فسيكون لذلك أثر وخيم على الحرب الباردة ضد روسيا . إن البلاد العربية وتركيا وإيران وبلاد الدومنيون سيفزعها ذلك وسيظن حلفاؤنا فى أمريكا أننا قد تخلينا عنهم . إننا لا نرى أن تبقى القوات البريطانية فى مصر إلى الأبد . ولست أرى كيف يستطاع الدفاع عن مصر بغير وجود بعض القوات البريطانية . كما أن حلفاءنا لا يمكن أن يروا كيف يستطاع بدونها الدفاع عن مصر .

النحاس (باشا) — لقد اتفقتم مع صدقى باشا على أن يتم الجلاء التام فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ . فكيف يمكن أن أقول للشعب غير ذلك ؟ وقد كان صدقى باشا فى إرجاء الجلاء إلى ذلك التاريخ وطلبنا الجلاء الناجز .

فيلد مارشال سليم — إننا نتقدم فى أفكارنا بشأن الدفاع فإذا نشبت الحرب ونحن على اتفاق فستشترك فى الدفاع عن مصر بلاد كثيرة. فإن لم تكن فى مصر قوات بريطانية فسيكون مضيعة لوقتى أن أطلب إلى هذه الشعوب إمدادى ببعض القوات وغيرها فى حين أننى أنا نفسى قد غادرت البلاد .

النحاس (باشا) — يمكن مثلا فى هذا الصدد أن نبحث فى عقد معاهدة معكم جميعا ليطمئن الجميع .

فيلد مارشال سليم — إنى أسرد حقائق. فقد كنت أزور جميع قوات الإمبراطورية البريطانية فى نيوزيلانده وأستراليا وجنوب أفريقيا الخ ولا فائدة من أن أطلب إليهم أرسال قوات إلى مصر إذا لم تكن بها قوات بريطانية .

فإذا استطعنا أن نصل إلى اتفاق معقول فالدفاع عن مصر مسألة عملية. ويمكن للقوات أن تصل إليها فى الوقت المناسب . ولست أرى أنه يعجز مقدرتكم السياسية أن تقنعوا الشعب بأننا قطعنا الصلة بمعاهدة سنة ١٩٣٦، وأن القوات الأخرى ستكون على قدم المساواة مع القوات المصرية وأن لمصر سيادتها واستقلالها التامين فإذا كان ذلك عسيرا فأنتم الرجل الذى يذلل العسير.

إن عقليتى عقلية حرة متفتحة. فلست سبنكس باشا، ولا أفكر البتة فى الاحتلال .

النحاس (باشا) — لقد توسمت فيك ذلك من نفسى. ولذلك تكلمت معك بصراحة وفى كل شىء، وأردت أن أقنعك فى المناقشة للوصول إلى حل عادل .

فيلد مارشال سليم — إنى أقدر صعوباتكم السياسية. والخلاف بينى وبينكم ليس على المبدأ ولكن على التنظيم واختيار الطريقة فى سبيل مصلحة مصر .

إبراهيم فرج (بك) — وما هى المدة التى تظنون كرجل عسكرى أنها لازمة لهذا النظام الذى تتحدثون عنه ؟

فيلد مارشال سليم — لا أحدد وقتا بالذات . فإن الجيش البريطانى لا يريد البقاء فى مصر وعائلات الجنود كلها لا تميل إلى ذلك ، فالجيش يعيش فى أحوال سيئة . وستبقى القوات البريطانية ما دام الموقف الدولى يهدد مصر . ولست أدرى كم تلبث فإن ذلك مرتبط بالموقف الدولى .

و إنى لعلى يقين من أنكم إذا اتبعتم هذا الرأى فلن يكون بيننا خلاف فى المبدأ و إذا رأى رئيس الوزراء أن ذلك فى مصلحة مصر فلن يجد من العسير أن يقنع الشعب بقبول والعثور على مخرج .

النحاس (باشا) — لقد تبادلنا وجهات النظر . فعليك يا جناب المارشال أن تفكر فيما قلت لك . كما أنى سأبحث الأمر مع معاونى ونعاود الاتصال .

فيلد مارشال سليم — ما دمت فى مصر فإنى أضع نفسى تحت تصرفكم .

---

(٦) محضر

محادثة بين مصطفى النحاس (باشا) رئيس مجلس الوزراء وفيلد مارشال سير وليم سليم

(يوم الثلاثاء ٦ يونيو سنة ١٩٥٠)

الحاضرون

مصطفى النحاس (باشا)	فيلد مارشال سير وليم سليم
محمد صلاح الدين (بك)	مستر تشابمان أندروز
مصطفى نصرت (بك)	
ابراهيم فرج (بك)	

أدلى النحاس (باشا) بالبيان التالى :

١ — إن المسألة لا تنحصر فى إقناع الشعب بل من المتعين أن تقتنع الحكومة أولا . ومن ثم نستطيع إقناع الشعب .

٢ — تعتبر الحكومة أن الجلاء التام هو الأساس لأى اتفاق بين بريطانيا ومصر وذلك للأسباب الآتية :

(ا) حق مصر الطبيعى فى أن تخلو أراضيها من أى جندى أجنبى .

(ب) وعود بريطانيا بالجلاء. وقد جاوزت الستين وعدا. كان آخرها ما قبلته الحكومة البريطانية فى مشروع معاهدة (صدقى — بيفن) من أن تجلو جيوشها فى موعد غايته سبتمبر سنة ١٩٤٩. ولو أن هذا الاتفاق قد أبرم فى ذلك الحين لما بقيت الآن فى مصر قوات بريطانية. وإن إصرار بريطانيا على الاحتفاظ بقواتها من شأنه أن يلقى فى روع الشعب المصرى أنها لم تكن جادة فيما وافقت عليه من جلاء قواتها، ويزعزع ثقة الشعب المصرى فى أى اتفاق يمكن عرضه ما لم يكن أساسه الجلاء الناجز. ولا يصح الادعاء بتغير الظروف عما كانت عليه فى سنة ١٩٤٦ فالظروف الدولية لم تتغير منذ انتهاء الحرب فإن توقع الخطر الروسى قائم منذ ذلك الحين.

(ج) أحكام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة.

(د) تقدم الفنون العسكرية والأسلحة يجعل الاحتفاظ بهذا العدد المحدود فى منطقة القنال عديم الجدوى من الناحية العسكرية.

(هـ) من الميسور أن تستبدل مصر بالعدد المحدود من القوات البريطانية فى تلك المنطقة قوات مصرية أكثر عددا. ولو كانت مساعدة بريطانيا لمصر فى تقوية جيشها وتسليحه جدية فإن مصر تستطيع أن تسد الفراغ بقواتها الوطنية.

(و) لا يسع الشعب المصرى بعد تلك الوعود المتكررة أن يطمئن أو يثق بما دون الجلاء التام. وهذه الثقة وذلك الاطمئنان ضروريان لكسب تأييد الشعب وإخلاصه فى تنفيذ ما يرتضيه من التزام فى حالة وقوع الخطر. وإن كسب تأييد الشعب المصرى أكثر نفعا لبريطانيا فى وقت الحرب من احتفاظها بذلك العدد المحدود من قواتها على ضفة القنال فى زمن السلم.

(ز) إن القول بأن حالة التهديد بالحرب فى الوقت الحاضر تبرر الاحتفاظ بقوات بريطانية فى قنال السويس معناه تأبيد الاحتلال. لأن هذا الخطر لا يرجى له زوال فى يوم من الأيام. فقد كان مصدره ألمانيا ثم بعد ذلك ألمانيا وإيطاليا واليابان فى الحرب الأخيرة ثم من جهة روسيا كما يقال الآن. والواقع أنها حلقة مفرغة. وسيكون من الميسور دائما التعلل بوجود خطر الحرب من ناحية إحدى الدول الكبرى. ومن ثم لا يسع مصر أن تقبل احتلال أراضيها بناء على هذه التعلات.

(ح) إن الدول المجاورة لروسيا نفسها. مثل تركيا وإيران والمعرضة لخطر الغزو المباشر لا توجد فيها قوات احتلال أجنبية ولن تصل قوات الغزو إلى مصر إلا بعد اجتياح تلك الدول وغيرها مما يليها. وتملك بريطانيا كثيرا من القواعد الجوية والاستراتيجية فى البلاد المحيطة بمصر مثل مالطة وقبرص وبرقة والأردن التى يسهل إرسال القوات منها إلى مصر فى زمن الحرب.

أما المقارنة بين مصر والمملكة المتحدة بالنسبة لوجود قوات أجنبية فى بريطانيا فالجواب على ذلك يتلخص فيما يلى :

١ — لا نزاع فى أن وجود تلك القوات لا ينطوى على أى مساس بالسيادة البريطانية نظرا لأن الدولتين على قدم المساواة .

٢ — أن هذا الموقف طارئ ومؤقت . أما فى مصر فيعتبر امتدادا لاحتلال ظل ستين عاما .

٣ — لو أن انجلترا طالبت أمريكا بإجلاء قواتها عن أراضيها لفعلت ذلك فورا وليس هذا هو الحال بالقياس إلى القوات البريطانية فى مصر .

٤ — تباين نظرة كل من الشعبين المصرى والبريطانى إلى وجود تلك القوات الأجنبية فى أراضيه .

وبناء على ما تقدم لا تقبل مصر مرابطة قوات أجنبية فى أراضيها . سواء فى وقت السلم أو فى حالة التهديد بحرب وشيكة . أو عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها .

وترى مصر أن الأمر ينبغى أن يعالج على الوجه الآتى :

(ا) جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء ناجزا .

(ب) لما كانت مصر شديدة العناية بتقوية جيشها وتزويده بأحدث الأسلحة والعتاد وبخاصة ما يتصل بالدفاع الجوى و إتمام التجهيزات المدنية والعسكرية اللازمة كانشاء المطارات والمصانع الحربية وغيرها من وسائل المواصلات . كل ذلك يقتضى أن تبادر بريطانيا ببذل معونتها لإجابة مطالب مصر فى هذا السبيل .

(ج) عند قيام حالة تهدد الأمن فى الشرق الأوسط فإن الحكومتين تتبادلان الرأى فيما يتصل بالموقف .

(د) إذا وقع اعتداء مسلح على مصر أو اذا دخلت بريطانيا الحرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على إحدى الدول المتاخمة لمصر . فإن مصر تتعاون عسكريا فى داخل حدودها وفى نطاق إمكانياتها مع بريطانيا العظمى للدفاع عن مصر . وتفصيلات هذا التعاون يجرى الاتفاق عليه فيما بعد .

وفى مثل هذه الأحوال إذا تبين أنه من الضرورى استقدام قوات بريطانية إلى الأراضى المصرية فإنها سوف تلقى جميع التسهيلات اللازمة لاستقبالها والتى يمكن الاتفاق عليها مقدما .

ومن المقرر أنه بمجرد انتهاء العمليات الحربية فإن القوات البريطانية تغادر الأراضى المصرية .

وإن الحكومة المصرية مستعدة لبحث أى مقترحات من الجانب البريطانى طالما أن أساسها الجلاء الناجز عن الأراضى المصرية .

وبعد الانتهاء من إلقاء البيان أردف رفعة النحاس باشا قائلا : صحيح أننا سنكمل هذه المحادثات مع السياسيين ولكن الأساس هو هذا . وأرجو تقدير جهودنا التى بذلناها للوصول إلى هذه النتيجة .

فيلد مارشال سليم — لقد أصغيت باهتمام عظيم إلى بيانكم كله ولكنكم ظللتم ترددون عبارة « إنهاء احتلال القوات البريطانية » مع أننا لا نتحدث عن احتلال ولكن عن التعاون :

النحاس (باشا) — هذا ما تقولونه ولكن الشعب يعتبره احتلالا نظرا للظروف التى شرحتها .

فيلد مارشال سليم — لا يسعنى فيما يتعلق بوجود القوات البريطانية فى مصر إلا أن أقول إننا إذا عالجنا المسائل من ناحية الدفاع بدلا من ناحية الاحتلال لتغير الموضوع .

النحاس (باشا) — أوضحت لك وسائل الدفاع عن مصر دون الحاجة إلى بقاء قوات بريطانية .

فيلد مارشال سليم — لا أظن من وجهة النظر العسكرية أنه يمكنكم تأمين الدفاع عن مصر بغير القوات البريطانية فالخطر الذى يتهدد مصر خطر مزدوج . خطر يأتى من الجو وخطر يأتى من البر ، ومن الضرورى لضمان الدفاع الجوى المجدى عن مصر أن تتوحد قوات البلدين الآن فى وقت السلم لأنها إذا لم تكن معدة من قبل ساء الموقف .

النحاس (باشا) — إذا كانت كل الاستعدادات ستتخذها هنا مقدما فلماذا إذن تبقى القوات البريطانية ؟

فيلد مارشال سليم — لا تستطيعون القيام بالاستعدادات مقدما إلا إذا عملت الأسراب الجوية المصرية والبريطانية معا . وهذه حقيقة عسكرية ويجب عليكم أن تتدربوا معنا على ذلك . ليتم التناسق . ومثل ذلك الرادار . ويجب أن يعمل فيه البريطانيون مع المصريين فى نفس الوقت . ولا يكفى إرسال الخبراء .

النحاس (باشا) — يمكن أن نجد حلا لهذه المسألة . ونستطيع أن نستخدمهم كخبراء عندنا فكم عددهم مثلا ؟

فيلد مارشال سليم — لا أستطيع إذا شئت الصدق أن أحدد عددهم .

النحاس (باشا) — نبحث عن حل لهذه المسألة .

فيلد مارشال سليم — ليس هناك حل . فلا بد من التوحيد قبل أن يبدأ الهجوم ويجب أن يقابل الهجوم الجوى الأول بالتعاون بيننا . ولا يمكن لمصر أن تقوم بمفردها بذلك فليس لديها الرجال أو الخبرة . والطريقة الوحيدة هى أن تكون لنا قوات موحدة لأننا إذا أتينا بالمعونة البريطانية فجأة جاء ذلك متأخرا إذ يجب أن تكون موجودة من قبل، ومعدة قبل الابتداء .

فإذا وقع الهجوم الأول أمكننا مواجهته ويجب أن تعمل القوات المضادة للطائرات بالتعاون مع المقاتلات و إلا فقد يحدث أن تطلق القوات المصرية المضادة للطائرات النار على الطائرات البريطانية .

هذه هى تجربتنا فى الحرب الماضية وهذا هو الذى أفادنا — إنى أتحدث بوصفى رجلا عسكريا من أجل سلامة الشعب ؛ وذلك فيما يتعلق بالدفاع الجوى .

وأود الآن أن أتحدث قليلا عن الناحية البرية ، إن لدينا قوات برية فى غرب أوروبا كلها تحت قيادة واحدة هى القيادة الفرنسية ، وهناك مناورات مشتركة وقد دعوت حيدر (باشا) إلى مشاهدتها . والقيادة العليا هيئة موحدة .

ولنعد الآن إلى مصر . إن هناك سببا آخر لإصرارى على بقاء القوات البريطانية فى وقت السلم هو أنه إذا هوجمت مصر نأمل أن تصلنا قوات من الدومنيون ومن دول أخرى لإمداد قواتنا . واستراليا ونيوزيلانده وجنوب أفريقيا لا تقبل إرسال قوات إلى مصر إذا لم نكن فيها .

و إنى أؤكد لكم ذلك إذ أنى أعرفهم . فإنهم لا يقبلون حتى مجرد التفكير فى ذلك وقد يكونون مخطئين . ولكنكم تستطيعون بسهولة أن تسألوا وزير استراليا المفوض أو السفير الأمريكى .

النحاس (باشا) — يمكنك التأثير عليهم كما تحاول أن تؤثر علينا الآن . أما مسألة القيادة فليس لدينا مانع فى وقت الحرب من أن تكون القيادة لكم أو لنا فهذا أمر غير مهم ولكننا لا نقبل بقاء القوات العسكرية فى وقت السلم . يجب عليك أن تقدر الظروف كلها . ظروفنا وظروف غيرنا . وعليك أن تقنعهم بالظروف التى تحيط بنا .

فيلد مارشال سليم — إنه يكون أيسر على رفعتكم إقناع المصريين بوسائلكم من أن أقوم أنا بإقناع الاستراليين والنيوزيلانديين وأهالى جنوب أفريقيا ... الخ .

النحاس (باشا) — إن ذلك ممكن إذا أخبرتهم أن النحاس باشا نفسه بما له من شخصية وقوة لا يستطيع إقناع الشعب ببقاء جندى أجنبى واحد فى مصر .

مستر تشابمان أندروز — هل يدرك الشعب الخطر الذى يواجهه ؟

الدكتور صلاح الدين (بك) — الشعب يفهم الاحتلال حقيقة واقعة، وأن الخطر الآخر هو مجرد تهديد فلا يمكن إقناع الشعب ببقاء الاحتلال لدفع ذلك الخطر .

مستر تشابمان أندروز — هل يدركون أن الاحتلال الروسى أسوأ من الاحتلال البريطانى ؟

دكتور صلاح الدين (بك) — من العسير جدا إقناع الشعب بذلك .

النحاس (باشا) — أنا مستعد لبحث أى اقتراح بشرط أن يكون مبنيا على جلاء القوات البريطانية ويسعدنى أن أقابلك مرة أخرى بعد عودتك وبعد أن تحاول إقناع الآخرين .

دكتور صلاح الدين (بك) — يجب أن ننظر إلى الناحية النفسية . فقد كسب الروس كثيرا فى مصر من هذه الناحية بسبب وجود جيوش بريطانية فيها .

مستر تشابمان أندروز — إن الحرب أقرب هذه المرة مما كانت عليه فى سنة ١٩٣٦ .

دكتور صلاح الدين (بك) — إذا جلوتم كان معنى ذلك أن الخلاف بيننا قد انتهى وتكون النتيجة طيبة جدا ، إذ يعطينا جلاؤكم سلاحا يعتد به . لأن إحدى الحجج التى يحتجون بها هو أننا لسنا بلدا مستقلا ما دام فيها قوات بريطانية .

النحاس (باشا) — إن ما تقوله من أن الآخرين لن يأتوا لمساعدتنا عندما يجدون أنكم جلوتم نظرى . أى أنه فكرة قد تصدق وقد لا تصدق . ولكن الحالة هنا واقعية وهى حتما تجعل من المستحيل دفع الخطر إذا وقع . فلماذا لا تحاول إقناع الآخرين ثم تعود وتخبرنا بما يتم ؟ ساعدنى وانتهز هذه الفرصة وحاول إقناع الآخرين .

فيلد مارشال سليم — ليس الأمر نظريا إذ لا يمكنكم أن تطلبوا حضور القوات إذا لم تكن نحن فى مصر .

النحاس (باشا) — قل لهم « إنكم تساعدون انجلترا عندما تجيئون ولستم تساعدون مصر » ألا تريد أمريكا مساعدتكم ؟

فيلد مارشال سليم — لا شأن لأمريكا بذلك . ولا شأن لها بالشرق الأوسط . وإنى لا أستطيع أن أتكلم بالنيابة عن بلاد الدومنيون .

لقد استمعت إلى ما قلتموه وإنى أقدر الأثر النفسانى ولكنى أرجوكم أن تتناسوا كلمة (احتلال). إن سلامة مصر وانجلترا تتوقفان على وحدة الدفاع بينهما . وأنى أوافق على أن ذلك من العسير بالنظر إلى تاريخ الاحتلال . ولكن الحكومة الحالية تستطيع أن تفهم الناس أننا لا نعنى احتلالا . أرجو أن تفكروا فى ذلك . كما سأفكر من جهتى أيضا .

إن خلافاتنا ليست فى المبادئ ولكن فى طريقة العرض وآمل أن نستطيع التقدم إلى مدى بعيد، وأن نصل إلى اتفاق .

وإنى أشكركم على إصغائكم إلى . وقد أعود إلى مصر حوالى ١٢ يوليو .

مستر تشابمان أندروز — أريد أن أقول كلمة وهى أن فيلد مارشال سير وليم سليم لم يعمل فى مصر، ولم يكن عضوا فى جيش الاحتلال. وآراؤه آراء موضوعية ، وغرضه سلامة هذه البلاد . وعلينا أن نحاول عمل شئ جديد .

---

(٧) محضر

محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى يوم السبت الموافق ٨ يوليو سنة ١٩٥٠

(الساعة ٤,٣٠ مساء)

الحاضرون

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — سير رالف ستيفنسون
ابراهيم فرج (بك)
الأستاذ على زين العابدين حسنى

السفير البريطانى — إنى أشكر لدولة رئيس الوزراء إرساله محضر محادثات الفيلد مارشال سيروليم سليم مع الوزراء المصريين إلى . وكنت أريد أن أطلع عليه لحرصى على معرفة ما إذا كانت الحكومة المصرية تقدر احتمالات الموقف تقديرا تاما وما ينطوى عليه من عناصر الخطر . ونحن لا ندرى إذا كان الاتحاد السوفيتى سيحاول العثور على نقطة ضعيفة ينفذ منها إلى أغراضه ولكن الواضح أنهم يجربون أنى أود أيضا بالنظر إلى التدهور السريع للموقف أن أقول إن الحالة العالمية قد تغيرت إلى أسوأ وخاصة فى الأيام الأخيرة . وإنى أريد منكم أن تبحثوا — كما اقترحت من قبل — إذا كان ثمة مجال لعقد صفقة بيننا . هل عقدت مصر العزم على أن تستخدم كل قواها وتفيد من كل شئ للدفاع عن نفسها ؟

إذا كان الأمر كذلك فإن هناك مجالا لعقد صفقة عملية فما دام الطرفان يهدفان إلى غرض واحد فلا شك أن هناك مجالا لحل عملى .

إنى أوافق تماما على أن علاقتنا بمصر فى الخمسين عاما الماضية لم تكن مرضية أبدا . فهل من الممكن أن نقطع الصلة بالماضى وأن نبدأ بداية جديدة . لقد فهمت أن مصر تقبل ذلك على شرط أن يخرج البريطانيون منها ولكن إذا كنتم حقيقة تبحثون عن حل عملى فإنكم لا تستطيعون أن تزيلوا جميع المنشآت والقوات البريطانية فى مصر ثم تحاولون بعد ذلك إعادتها على أساس جديد فإن هذا لا يكون عمليا فى الظروف الحاضرة إذ أن خروجها يستغرق وقتا طويلا كما أن عودتها تستغرق وقتا طويلا وفى هذا الوقت ينهار مركز الدفاع كله .

إن كل بلد فى حاجة إلى حلفاء . فلقد دعونا أمريكا إلى مساعدتنا . وتستطيعون أنتم أن تدعونا إلى مساعدتكم فابحثوا الاحتمالات التى أوضحها لكم الفيلد مارشال سليم . ففى حالة قيام الحرب سيكون الشرق الأوسط إحدى النقط الأساسية التى يشن عليها الهجوم . وسيكون الهجوم الأول من الجو . ويقترن هذا الهجوم بهجوم للغواصات على المواصلات البحرية ثم يتلو ذلك الهجوم البرى . فإذا كنتم تزمعون صد الهجوم الجوى فينبغى أن يكون فى مصر دفاع جوى كامل أعد من قبل ويشمل الرادار . ونظام للمواصلات ونقط للمراقبة ومدفعية مضادة للطائرات ومشروع كامل للدفاع . ومصر فى الوقت الحاضر لا تستطيع أن تقدم ذلك . ونقترح أن يكون لنا نحن ومصر نظام للدفاع خاص بمصر . ليس بالضرورة دفاعا بريطانيا مصريا بل دفاع مصرى يقوم على توحيد قوات البلدين الجوية وتعاونهما . ولن تكون ثمة صعوبة فى تدبير الدفاع البحرى . إذ أن البحرية البريطانية لا تحتاج إلى قواعد فى الموانى المصرية إلا وقت الحرب . أما عن القوات البرية فإنى أوافق تماما على أن مركز هذه القوات فى مصر مختلف . فلنبحث إذن هذه المسألة . إذا كان من المرغوب فيه أن لا تصل الجيوش الغازية إلى مصر فإن سلطاتنا العسكرية تقول إن ذلك لا يمكن إلا إذا كانت فى مصر قوات برية محاربة معدة فى مراكزها عند قيام الحرب ومن الواضح أن هذا هو أمثل الطرق . ولكن قد يكون من الممكن أن ترابط القوات البرية على مسافة قريبة تستطيع منها القدوم إلى مصر على وجه السرعة عند قيام الحرب .

وسواء أكان الأمر كذلك أو لم يكن . فمن الضرورى على أية حال أن تكون هناك قاعدة عسكرية يجب — لتكون فى حالة تسمح باستخدامها فى وقت قصير — أن يكون بها فنيون وموظفون إداريون فى جميع الأنواع . وأغلب القوات البريطانية فى منطقة القنال الآن من الفنيين .

والفكرة التى أود أن ألقى بها فى روعكم وهى إمكان التمييز بين الموظفين الفنيين والجند المحاربين أريدكم أن تبحثوا عما إذا كان جلاء القوات البرية المحاربة عن مصر يقدم دليلا كافيا لدى الشعب المصرى على أن ما تسمونه (احتلالا) قد مضى وانتهى . إن قطع الصلة بالماضى قطعا تاما و إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وجلاء جميع القوات البرية المحاربة عن مصر تكون ولا شك بادرة بادية من ناحيتنا . وإنى الآن ألخص الأسئلة التى أود أن تجيبوا عنها وهى :

(١) هل مصر عازمة على الدفاع عن أراضيها بالقوة إذا لزم الأمر ؟

(ب) هل توافق الحكومة المصرية على أن مصر لا تستطيع ذلك بمواردها الخاصة وبغير مساعدة ؟

(ج) وإذا كان الأمر كذلك فهل مصر على استعداد لعقد محالفة حرة ودية مع بريطانيا العظمى حتى يتحقق غرضهما المشترك لضمان سلامة مصر وجميع مناطق الشرق الأوسط ؟

(د) وإذا كان الأمر كذلك فهل يوافق المصريون على أن ينظم الدفاع الجوى عن مصر بمساعدة البريطانيين حتى يمكن لمصر الاضطلاع بهذه المسؤولية وحدها ؟

(هـ) هل تدرك الحكومة المصرية أن الدفاع البرى عن مصر مستحيل إلا إذا كانت هناك قاعدة عسكرية معدة للعمل فى الأراضى المصرية وقابلة للاتساع عند الحاجة، وأن قيام مثل هذه القاعدة يقتضى عددا وفيرا من الموظفين الفنيين والإداريين لا يمكن أن تقدمهم مصر ؟

(و) وإذا كان الأمر كذلك فهل يعتبر جلاء القوات البرية المحاربة كنهاية « للاحتلال » إذ أنه من الواضح أن الموظفين الفنيين والإداريين لا يستطيعون احتلال بلد من البلاد ؟

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — أشعر وأرجو أن يشاركنى السير رالف هذا الشعور بأن الموقف الدولى يستدعى من الطرفين المبادرة إلى العمل على تصفية المسائل القائمة بين مصر وبريطانيا. وقد لا تكون لهذه المحادثات التى تجرى الآن أكثر من صفة تبادل الرأى ومع ذلك فأنا أعلق عليها أهمية كبيرة. وأرجو أن تساعد على ما نرمى إليه من تصفية جو العلاقات المصرية البريطانية. ومن المهم للوصول إلى هذه الغاية أن نتحدث بكل صراحة كما أنه لابد من الرجوع إلى الماضى لأننا فى ضوئه نستطيع أن نفهم الموقف على حقيقته .

إن الرأى العام المصرى مجمع إجماعا لا يشذ عنه أحد، على أمرين :

(١) جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء ناجزا .

(٢) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى .

وقد اعتبرت مصر دائما أن الاحتلال البريطانى ماس بسيادتها ومهدر لشخصيتها لأنه كان كذلك فى تاريخه الطويل مدى ٦٧ عاما . وقد تغيرت الحجج التى كانت تستند إليها بريطانيا فى احتلال مصر وتعددت الوعود بالجلاء عنها ولكن الوعود الكثيرة لم تتحقق حتى اليوم وكانت بريطانيا تجد دائما حجة لبقاء الاحتلال .

والحجة التى انتهت إليها بريطانيا فى السنوات الأخيرة هى عجز مصر عن أن تدافع عن نفسها بمفردها . أبديت هذه الحجة فى المفاوضات التى دارت بين الطرفين منذ سنة ١٩١٩ إلى أن انتهت هذه المفاوضات بعقد معاهدة ١٩٣٦ وفى هذه المعاهدة مادة تقول بصريح العبارة "إن وجود قوات بريطانية فى مصر ليس له صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال .

ويشعر الرأى العام المصرى . ولست أعنى رجل الشارع وحده . بل أعنى أيضا العقلاء والمفكرين والقادة . الجميع يشعرون بأن مصر إذا لم تكن اليوم مستطيعة أن تدافع عن نفسها بمفردها فإن الجانب الأكبر من المسئولية عن ذلك إن لم تكن المسئولية كلها تقع على عاتق بريطانيا . ولقد كان إشراف بريطانيا على الأمور مدى خمسين عاما كافيا لإعداد مصر للدفاع عن نفسها ولكنها لم تفعل .

وكان من الممكن على الأقل ، لو أدركت بريطانيا العظمى المصلحة المشتركة على حقيقتها ، أن تتدارك مع هذا الفراغ فى الفترة الواقعة بين سنة ١٩١٩ وبين سنة ١٩٣٩ أى بين نهاية الحرب العالمية الأولى وقيام الحرب العالمية الثانية . ولكنها بدلا من هذا حرصت على بقاء احتلالها فى مصر وعلى بقاء مصر ضعيفة لا تستطيع الدفاع عن نفسها ليكون هذا الضعف حجتها فى استمرار الاحتلال .

والحجة التى تستندون إليها الآن لبقاء الاحتلال فى صورة ما . وهى الخوف من العدوان الروسى كانت موجودة دائما . وستظل موجودة دائما فإذا قبلتها مصر فمعنى ذلك أنها تقبل تأبيد الاحتلال كانت هذه الحجة موجودة قبل الحرب العالمية الأولى فى صورة الخطر الألمانى ، وقبل الحرب العالمية الثانية فى صورة خطر محور ألمانيا إيطاليا — اليابان وبعد الحرب العالمية الثانية فى صورة الخطر الروسى . ولو أننا افترضنا اليوم أن الكتلة الغربية قضت نهائيا على الخطر الروسى فلن يخلو الحال فى المستقبل من خطر جديد فى صورة دولة تطمع فى أن تسود العالم .

السفير البريطانى — إن قوات الدفاع البريطانية فى أنحاء العالم قد اتسعت الى أبعد مدى وإننا نجد من الصعب الاستمرار فى تحمل العبء وحدنا . وأن هدفنا هو إن نجعل مصر من القوة بحيث تحمل عنا على الأقل جزءا من عبء المحافظة على سلامة الشرق الأوسط . إن غرضنا الآن أن نجعل من مصر دولة قوية تدافع عن نفسها . فلسنا نريد البقاء هنا لا قدر الله .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إنى سعيد جدا لسماع هذا .

السفير البريطانى — هذه هى إحدى الأفكار التى حاول فيلد مارشال سير وليم سليم بناء على تعليمات مباشرة من الحكومة البريطانية أن يؤكدها للحكومة المصرية .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إنى سعيد جدا لسماع هذا التعليق الذى يدل على خطة جديدة . بل أسمح لنفسى بأن أقول على عقلية جديدة وأؤكد لك أننى من جهتى أرحب كل الترحيب بأن تتولى مصر اليوم قبل الغد هذه المهمة . وقد سبق لى أن ذكرت لسعادة المستر بيفن فى حديثى معه عندما مر بمصر فى الشتاء الماضى إن تقوية الجيش المصرى هى مفتاح الموقف كله . وكم كنت أود أن يحدث هذا التغيير فى الخطة البريطانية منذ عقدت المعاهدة فى سنة ١٩٣٦ وفى اعتقادى أن المدة التى مضت منذ عقدها كانت كافية وفوق الكفاية لكى تصبح مصر اليوم قادرة على أن تحمل هذا العبء . ثلاث سنوات مضت منذ عقدت المعاهدة حتى وقعت الحرب

كان يمكن فى أثنائها عمل الكثير لتقوية الجيش المصرى وكذلك فى أثناء الحرب نفسها حينما كانت الأسلحة تتدفق من أمريكا وفقا لقانون الإعارة والتأجير وتعطى لروسيا . وكذلك بعد الحرب إذ كانت هناك بقايا أسلحة كثيرة كان من الممكن أن تستفيد منها مصر ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . وأخشى أن أقول إنه لم يحصل لأن الجانب البريطانى لم يكن يرتاح فى الماضى لأن يرى مصر قوية . أى أن الثقة كانت منتفية من هذه الناحية وانتفاء الثقة هذا هو الذى عقد الأمور حتى وصلت إلى المأزق الحالى .

ويخيل إلى أن عامل انتفاء الثقة أيضا، وعدم الرغبة فى أن تأخذ مصر المكان الذى تستحقه كدولة لها إمكانياتها الكثيرة من النواحى المادية والمعنوية كان هو السبب أيضا فى السياسة التى اتبعتها بريطانيا فى السودان لأن مصر المستقلة الفتية القوية المتحدة مع السودان يمكن أن تتبوأ مكانا مرموقا فى الشرق الأوسط على رأس كتلة قوية من الدول العربية وفى علاقات طيبة وطيدة مع الكثير من الدول الإسلامية والشرقية . وهذا على ما يظهر لى لم تكن ترتاح إليه السياسة البريطانية وإذا كان هذا التغيير الذى أعربتم عنه قد حدث فى السياسة البريطانية بالنسبة لمسألة الدفاع التى ترتبط بها مسألة الجلاء . فأرجو أن يكون قد حدث تغيير مماثل له بالنسبة لمسألة السودان .

ولكى أستكمل الصورة أود أن أشير بصراحة إلى مسألة ثالثة وهى مسألة إقامة إسرائيل فى جانب مصر . يجب أن أقول لك فى إخلاص وصراحة إن الشعور العام هو أن بريطانيا قد أقامت هذه الدولة على حدودنا لتكون شوكة فى جانبنا وخطرا يتهددنا لكى لا تخلو مصر إلى الاهتمام بتقوية نفسها واستغلال مواردها واحتلال مركزها الدولى اللائق بها .

السفير البريطانى — من المحزن أن أرى إلى أى مدى بلغت قلة الثقة .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — أظنكم سواء استطعتم موافقتى على ذلك أو لم تستطيعوا توافقونى على كل حال أن قيام إسرائيل وهو ما انتهت إليه سياسة بريطانيا الخاصة بوعد بلفور قد أصبح من المشاكل الكبرى التى تشغل بحق بال مصر وبال الدول العربية وتهدد السلام فى الشرق الأوسط وتترك آثارا دامية فى صورة مشكلة اللاجئين .

هذه هى أهم الأسباب النفسية والمنطقية والسياسية التى أفضت إلى أزمة العلاقات الحالية بين مصر وبريطانيا ويمكن تلخيصها فى سوء الظن وانتفاء الثقة . ولا يستطيع منصف أن يلوم مصر على هذه الحالة . فإذا كنتم حقا قد وطدتم أنفسكم على قطع الصلة بالماضى فلن يحدث ذلك الأثر المطلوب إلا إذا قطعت هذه الصلة قطعا تاما بالجلاء الكامل الناجز وبالمبادرة إلى تزويد الجيش المصرى بكل ما يلزمه من سلاح وعتاد وإمداد مصر بكل ما يلزمها لاستكمال معدات الدفاع عن نفسها والتسليم بصفة عملية بوحدة مصر والسودان والكف عن كل عمل يراد به فصم هذه الوحدة فإذا تم ذلك فإنى أؤكد لك أن جو العلاقات المصرية البريطانية سينقلب من النقيض إلى نقيضه فيصبح على أتم صفاء ويسود الثقة والاطمئنان والتعاون بين البلدين .

ويهمنى أيضا أن أشير إلى عامل جوهرى كبير الأهمية يقتضى من ناحيتكم نفسها المبادرة إلى الجلاء الناجز الكامل وهو أن الشعب المصرى لا يمكن أن يشعر حقا بأنه يدافع عن نفسه ضد الغزو الأجنبى مادام الاحتلال قائما بين ظهرانيه على أية صورة من الصور بل هو فى الواقع يشعر — وله الحق — بأن أى هجوم يتعرض له الوطن المصرى لا يكون مقصودا لذاته بل يقع بسبب وجود قواتكم فى مصر .

والآن أجيب إجابة عامة على الأسئلة التى وجهتموها فأقول :

نعم إن مصر مصممة على أن تتولى الدفاع عن نفسها وهى توافق على عقد محالفة دفاعية مع بريطانيا العظمى بشرط الجلاء الناجز الكامل وأن تكون هذه المعاهدة معاهدة الند للند على قدم المساواة .

وإنى أحيلكم على التفصيلات التى أدلى بها النحاس باشا إلى الفيلد مارشال سليم فى اجتماعهما الأخير ففى هذه التفصيلات الرد الكافى على جميع ما تتضمنه أسئلتكم فى المسائل الأخرى .

على أنى من باب الوقوف على جميع آرائكم أرجو أن أسألكم بدورى عن عدد القوات البريطانية الموجودة الآن فى مصر وكم منها يعتبر من القوات المحاربة وكم عدد الطيارين وكم عدد الفنيين وكم عدد العمال وكم عدد الصناع وكم عدد الإداريين وما هى الصفات الخاصة التى تستلزمها الأعمال المنوطة بهم ؟

---

(٨) محضر

محادثة بين وزير الخارجية المصرية وفيلد مارشال سير وليم سليم والسفير البريطانى

يوم ١٣ يوليو سنة ١٩٥٠ (الساعة ١٠,٣٠ صباحا)

الحاضرون

دكتور محمد صلاح الدين (بك)	فيلد مارشال سير وليم سليم
إبراهيم فرج (بك)	سير رالف ستيفنسون
مصطفى نصرت (بك)	
الأستاذ على زين العابدين حسنى	

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — هل نواصل محادثاتنا السابقة ؟

فيلد مارشال سليم — لا يسعنى إلا أن أفكر أن المسألة الكورية تضرب لنا مثل الفراغ فى وقت الحرب فإن كوريا الجنوبية قد أخذت على غرة ولم يكن هذا ليحدث لو كان فيها قوات

أمريكية . وقد أثار الوزراء المصريون مسألة سحب القوات البريطانية من مصر وأنتم ترون ما حدث لكوريا .

السفير السفير البريطانى — وفى الوقت نفسه تتحمل كوريا الآلام من جراء ذلك .

مصطفى نصرت (بك) — لو أنهم سلحوا كوريا الجنوبية لاستطاعت الدفاع عن نفسها .

فيلد مارشال سليم — لو كان فى كوريا قوة أمريكية صغيرة لما فكروا فى غزوها .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إذا كان البريطانيون يريدون أن يكونوا على مقربة من قنال السويس فى فلسطين فهناك عدة أماكن يمكن أن يرابطوا فيها .

فيلد مارشال سليم — لعل قطاع غزة هو أحد هذه الأماكن ؟

مصطفى نصرت (بك) — يجوز .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) إننى على العكس أرى فى حادث كوريا مؤيدا لوجهة النظر المصرية فلا شك أن هذا الخطر كان واضحا للولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك فقد قررت سحب جنودها التى كانت تحتل كوريا الجنوبية وسحبتها فعلا وذلك لأن هناك اعتبارات سياسية وأدبية واعتبارات أخرى تتعلق بالعدالة وبميثاق هيئة الأمم المتحدة الخ . أوجبت سحب القوات الأمريكية رغم احتمال الخطر . ثم إن المقارنة لا تستقيم على إطلاقها لأن هناك فارقا كبيرا بين الحالتين . فكوريا الجنوبية ملاصقة لكوريا الشمالية التى يحتلها السوفيت والتى هى بدورها ملاصقة لأرض شيوعية فى حين أن مصر بعيدة عن خط الهجوم الأول . والمتفق عليه أن الأمر يحتاج إلى أربعة أو ستة أشهر حتى تصل الجنود الزاحفة إلى مصر وليس الحال كذلك فيما يتعلق بكوريا .

فيلد مارشال سليم — إن عامل الوقت بالطبع له أهمية بالغة . فإن سرعة الهجوم البرى تتوقف على نظام الدفاع وعلى الدفاع الجوى . وليس صحيحا تماما أن يقال إن الأمر يحتاج إلى أربعة أشهر حتى تصل الجنود الزاحفة إلى مصر . فالأمر يتوقف على مقدار التأخير الذى يتزل بالجنود الزاحفة . صحيح أن الأمريكيين سحبوا جنودهم من كوريا ، إلا أننى أظن أنكم توافقوننى على أنه لو بقى الأمريكيون فى كوريا لما هوجمت .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إننى أوافق فيلد مارشال على أنه لو بقيت الجنود الأمريكية فى كوريا الجنوبية فالمرجح أن كوريا الشمالية لم تكن لتهاجمها ولكن ذلك لا يمكن أن ينهض حجة على استمرار الاحتلال البريطانى فى مصر بأية صورة من الصور للأسباب الكثيرة التى شرحها لكم رفعة النحاس باشا فى المحادثات السابقة والتى لم يفتنى أن أشرحها لسعادة السفير

فى اتصالاتى معه . والأسباب التى أدت إلى سحب الجنود الأمريكية من كوريا الجنوبية أضعف بكثير من الأسباب التاريخية والنفسية والعملية والسياسية التى من أجلها أصبح الشعب المصرى لا يطيق أن يسمع شيئا عن بقاء الاحتلال فى مصر ولا يمكن تغيير هذه الحالة بمجرد القول بأن بقاء هذه القوات لا يتصف بصفة الاحتلال فقد جاءت هذه العبارة صريحة فى معاهدة ١٩٣٦ ودلت الحوادث التالية بعد ذلك على أن هناك فرقا كبيرا بين ما يقال و يكتب وبين الواقع العملى .

والذى أرجوه من سعادة الفيلد مارشال أن لاينظر إلى الموقف على ضوء الحقائق العسكرية البحتة وحدها وأن ينظر أيضا إلى الحالة النفسية التى أعتبر أنها تدخل فى الواقع بقسط كبير فى العوامل العسكرية التى يتعين على قائد عظيم كالفيلد مارشال سليم تقديرها ولا شك أن سعادته يوافقنى على أن مصر الراضية المطمئنة إلى نيات بريطانيا العظمى بعد الجلاء تستطيع أن تقوم بنصيب فى الدفاع عن نفسها وخدمة قضية السلام المشتركة أو فى بكثير من النصيب الذى يمكن أن تقدمه مصر الساخطة التى تشعر بأن هناك مساسا بسيادتها واستقلالها . بل أنا لا أستطيع أن أتصور كيف يمكن أن يقوم أى تعاون فى هذه الحالة . لقد سبق أن أوضح لكم رفعة الباشا أننا راغبون فى الدفاع عن بلادنا وأننا نقبل أن نكون حلفاء على أن يسبق ذلك الجلاء . ومن المستطاع إذا خلصت النيات وقبل هذا الأساس . أن يتوفر لمصر فى بلادها كل وسائل الدفاع والاستعداد وأن تقدم لها بريطانيا العتاد اللازم للوصول إلى تلك الغاية حتى إذا وقعت الحرب وعادت الجنود البريطانية فى هذه الحالة وفقا للمحالفة أمكن أن تقوم مع القوة المصرية بما يستلزمه الدفاع .

والذى أعتقده بإخلاص وأرجو أن توافقونى عليه هو أن تأكيدنا بأن مصر عازمة على الدفاع عن نفسها وأنها تقبل تحالفا مع بريطانيا يجب أن يكون كافيا لاطمئنان بريطانيا، وبناء عليه يحسن أن نشرع على الفور فى سد النقص فى وسائل الدفاع وفى استعدادات الجيش المصرى دون أن يضيع الوقت الثمين .

وإذا كانت حوادث كوريا ذات دلالة فى هذا الصدد فدلالتها الكبرى من وجهة نظرى هى أنكم تأخرتم كثيرا فى إمداد الجيش المصرى بالأسلحة اللازمة له ولو تم ذلك منذ زمن بعيد — وقد كان مستطاعا — لاختلف الموقف الآن ولما وجدتم أى سبب تبدونه لبقاء القوات البريطانية فى مصر .

والواقع أن هناك حلقة مفرغة يجب أن نضع حدا لها فمصر تطلب الجلاء وأنتم من جهتكم لا تريدون الموافقة على ذلك، ومن أجل هذا لا تمدون الجيش المصرى بالسلاح اللازم له ويبقى الجيش المصرى ضعيفا وتبقى لكم حجتكم فى استمرار بقاء القوات البريطانية فى مصر . ولو أنكم

بدأتم من نقطة الابتداء التى تمليها أحوال مصر الداخلية وهى توطيد النفوس على جلاء القوات البريطانية جلاءا ناجزا لكان معنى ذلك أنكم تجدون مصلحة فى المبادرة إلى تجهيز الجيش المصرى بالسلاح اللازم له .

فيلد مارشال سليم — إنه ليس من مصلحتنا فحسب . بل هى رغبة من جانبنا أن نجعل الجيش المصرى أقوى ما يكون . على أنه يبقى بعد ذلك أن مصر لا تستطيع الدفاع عن نفسها . وليست لنا فكرة خفية فى إبقاء الجيش المصرى ضعيفا فكلما كان الجيش المصرى قويا كلما ازداد سرورى بذلك . وصدقونى أننا نعمل على تقوية الدفاع الجوى وسنعمل نفس الشئ بالجيش المصرى .

إننا متفقون على شيئين ومن الخير للجميع أن نحصل عليهما :

(١) أن تكون القوات المصرية أقوى وأحسن ما تكون إعدادا .

(٢) أن تعقد محالفة محددة بيننا لهذا الغرض .

ومجرد قيام تحالف بيننا لا يضمن السلامة . فالتحالف يجب أن يقوم على أربعة أشياء :

(١) وجود مركز لرياسة الجيش بالمواصلات اللازمة له .

(٢) توفر قاعدة تكون معدة لاستقبال جميع النجدات فى الحال وإقامتها .

(٣) قيام دفاع جوى يستطيع العمل على الفور .

(٤) وجود قوة سريعة الحركة للاشتباك بالعدو .

فإذا استطعنا أن نجد وسيلة تتوفر لنا بها هذه الأشياء . وفى الوقت نفسه ترضى الشعب المصرى أمكن تسوية كل شئ .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إننى سعيد بأن أسمع من سعادة الفيلد مارشال أنكم حريصون على إمداد الجيش المصرى بما يلزمه من الأسلحة المختلفة وأود أن أذكر فى هذا الصدد أننى أردت أن أقابلكم اليوم بمفردى ولم يكن متفقا على أن يحضر معى معالى وزير الحربية ، بل كان المفهوم أن يراكم بمفرده فيما بعد . ولكن معاليه اتصل بى صباح اليوم ورأى أن يقابلكم مجتمعين وكان السبب فى هذا أن الأسلحة القليلة المتفق على إعطائها للجيش المصرى لم يسلم شئ منها منذ مقابلتنا الأخيرة . وفكرة مصر فى التسليح ليست شيئا قليلا إذ يجب أن يتناسب هذا التسليح مع عدد سكان مصر ومساحتها وموقعها الاستراتيجى ومع رغبتها فى الدفاع عن نفسها وعن قضية الديموقراطية والسلام العالمى . إننا حينما نرى الأسلحة تتدفق من أمريكا على دول الأطلنطى وعلى تركيا واليونان وإيران ونجد مصر تعامل معاملة مختلفة لا يسعنا إلا أن نستغرب ذلك ونتساءل عن علته . وأود أن أضيف أننا نرى محالفات كثيرة تعقد هنا وهناك ولا يكون من نتيجتها وجود قوات أجنبية فى الدول التى تعقد هـذه المحالفات معها . فلا توجد قوات أجنبية فى تركيا

وهى واقعة فى خط الخطر الأول. ولا فى أكثر دول الحلف الأطلنطى إن لم يكن كلها. ولا توجد الآن قوات بريطانية فى الهند أو الباكستان . ولهذا كله فضلا عن الأسباب الخاصة بمصر أرجو من الفيلد مارشال سليم أن يبدأ كما قلت الابتداء الصحيح بتوطيد النفس على جلاء القوات البريطانية جلاءا ناجزا. وأؤكد له أنه إذا بدأ هذا الابتداء فسيكون من المستطاع التغلب على أية صعوبة ورفع وسائل الدفاع فى مصر إلى المستوى اللازم على أن تكون مصرية وعلى أن تستخدم فى وقت الحرب بواسطة حليفتنا .

فيلد مارشال سليم — تقول إننا نعطى تركيا سلاحا والواقع أننا لا نعطيها . وثمة فارق كبير بين البلاد التى ارتبطنا معها بالتزامات خاصة وبين البلاد التى سنأتى لمعاونتها وقت الحرب. فإذا كنا سنرسل بنجدات إلى بلد فلا بد أن تكون هناك الاستعدادات اللازمة لتلقى هذه النجدات .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — لا أدرى ما تعنون !

فيلد مارشال سليم — إن اتجاه السياسة كله يتحول اليوم فى كل مكان إلى الدفاع المشترك .

مصطفى نصرت (بك) — إذا أعطت بريطانيا للجيش المصرى جميع السلاح اللازم له فإنى أؤكد لكم أن مصر سوف تستطيع الدفاع عن نفسها .

فيلد مارشال سليم — لست أدرى إذا كان لدينا جميع المعدات، فمثلا طلبتم منا دبابات شيرمان وقد طلبوا منى فى جميع البلاد التى زرتها تقريبا دبابات شيرمان ، طلبوا ذلك فى بورما واستراليا ونيوزيلندا ... الخ . وليس لدينا شىء منها . وإذا نحن أرسلنا إليكم جميع المقادير التى تطلبونها فالمرجح أن نحرم نحن أنفسنا منها .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — من المسلم أن مصر نقطة استراتيجية هامة ولذلك فإنه يجب عليكم أن تعطوها السلاح الكافى لإعداد نفسها .

فيلد مارشال سليم — ليس لدينا سلاح كاف لإعطائه لكل بلد .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) إن النقطة هى أنه إذا كان لديكم كمية محدودة من السلاح للدفاع عن منطقة القنال فيجب أن تعطى هذه الكمية المحدودة لمصر باعتبار أن لها الأولوية على حليفتها فى الدفاع عن نفسها .

فيلد مارشال سليم — قل لى ماذا أفعل مع فرنسا ؟

دكتور محمد صلاح الدين (بك) هذا شأنكم وحدكم .

فيلد مارشال سليم — لعله مما يساعد على حل المشكلة أن تتقدموا ببعض اقتراحات لتسوية ترضى الطرفين .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — سأبحث ذلك فى اجتماعى القادم بسعادة السفير البريطانى.

(٩) محضر

محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى

يوم الخميس ٣ أغسطس سنة ١٩٥٠ (الساعة ٥,٣٠ مساء)

الحاضرون

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — سير رالف ستيفنسون

الاستاذ إبراهيم فرج (بك)

الاستاذ عبد الفتاح عمرو (باشا)

الاستاذ على زين العابدين حسنى

السفير البريطانى — أستطيع الآن أن أقدم لكم إجاباتى على الأسئلة التى وجهتموها فى الاجتماع الماضى :

القوات المقاتلة . وتتكون من تشكيلات الميدان مع وحداتها الإدارية :

ضابط	٤٥٠
جندى وصف ضابط...	٨١٥٠
المجموع	٨٦٠٠

القيادة العامة والإشارات :

ضابط	٤٥٠
جندى وصف ضابط...	٢٧٥٠
المجموع	٣٢٠٠

رجال القاعدة الدائمين :

ضابط	١٢٠٠
جندى وصف ضابط	١٠٨٠٠
المجموع	١٢٠٠٠

حرس القاعدة الدائمين (أغلبهم من أهالى جزيرة موريس) :

ضابط	١٠٠
جندى وصف ضابط	٨٤٠٠
المجموع	٨٥٠٠

الدفاع الجوى :

ضابط	٧٠
جندى وصف ضابط	١٦٣٠
المجموع	١٧٠٠
المجموع الكلى للجيش	٣٤٠٠٠

المصريون :

عمال مهرة (كتابيون ومهنيون وصناع الخ)	١٦٠٠٠
عمال غير مهرة (خفراء وخدم)	٤٥٠٠
عمال يومية	٢٠٩٠٠
المجموع	٤١٤٠٠

مفردات رجال القاعدة الدائمين :

فرقة خدمة الجيش الملكية	٣٠٠٠
فرقة مهمات الجيش الملكية	٢٨٠٠
فرقة المهندسين الكهربائيين والميكانيكيين الملكية	١٥٠٠

سلاح الطب الملكى	٦٥٠
سلاح المهندسين	٢٥٠٠
سلاح الإشارات الملكى	٢٠٠
خزينة الجيش...	٦٠٠
البوليس الحربى	٢٥٠
السجون العسكرية	٢٠٠
مكتب تسجيلات القاعدة	٣٠٠
عمال طرق وخفراء وحرس	١٠٠
تعليم (مدارس أطفال ومكاتب وتعليم بالغين . . . الخ)	١٥٠
الفرقة البيطرية للجيش...	٣٠
مكتب الإيجارات والتعويضات	١٥
المجموع الكلى	١٢٠٠٠ إلى ١٣٠٠٠

سلاح الطيران الملكى :

طيار (يشتغلون بأعمال فنية)...	٢١١
ضابط «	٩٣
جندى وصف ضابط (يشتغلون بأعمال إدارية)	٣٨٨٧
ضابط (يشتغلون بأعمال إدارية)...	٢٧٤
جندى وصف ضابط (يشتغلون بأعمال إدارية)	٤١٤٨

القيادة العامة :

ضابط (يشتغلون بأعمال رياسة الجيش الفنية)	٥٨
ضابط (يشتغلون بأعمال رياسة الجيش الإدارية)..	٢١٦
طيار...	٢١١
ضابط	٦٤١
جندى	٨٠٣٥
المجموع	١٧٧٧٤

مدنيون وبريطانيون (مهندسون ومهندسون معماريون ومحاسبون وكتبة الخ ٢٢٠
مصريون (٢٥٪ منهم غير مهرة و ٧٥٪ مهره) ٩٠٠٠
المجموع ٩٢٢٠

القاعدة الأساسية — هذه القاعدة يجب صيانتها لاستخدامها بواسطة الجيش البريطانى وقت الحرب . وهى تحتوى على كميات هائلة من المهمات اللازمة لتزويد الوحدات الموجودة والإمدادات ، وإعدادها للمستوى اللازم للحرب . ويمكن تشبيه القاعدة بمحل هائل للبيع بالجملة كل المخزون فيه تملكه بريطانيا . واقتراح جلاء البريطانيين عن القاعدة لا يمكن قبوله إذ أنه غير عملى والعدد الحالى هو أقل عدد يمكن به صيانة القاعدة وإدارتها إدارة وافية .

والفكرة لعقد محالفة دفاعية بين مصر وبريطانيا هى إبعاد الحرب بقدر الإمكان عن القنال وعلينا من أجل ذلك أن نشجع روح المقاومة فى البلاد الشمالية الشرقية . فإذا لم يكن فى مصر قاعدة فإن عملية إعدادها من جديد ستكون عملية بطيئة جدا وإن سلامة مصر نفسها تعتمد على سرعة إعداد هذه القاعدة .

وقد اقترح إمكان تنفيذ أحد النقط الأربع التى بينها الفيلد مارشال سلم وهى نقل القوات السريعة الضاربة إلى غزة . بيد أن هذا الاقتراح لم ينظر فيه بعد وكل ما يمكننى أن أقوله من وجهة النظر العسكريه . وكذلك من وجهة النظر السياسية أن هذا مستحيل الا إذا عقد صلح بين إسرائيل ومصر . إذ أن نقل هذه القوات إلى غزة يكون مستحيلا إذا كانت إسرائيل معادية أو محايدة ولهذا أرى لزاما على أن أصر على أن وضع هـذه القوات فى غزة لا بد أن يكون أساسه الصلح بين مصر وإسرائيل .

وهناك نقطة أخرى أود أن أدلى بها الآن :

يتعذر على مصر أن تقبل المقارنة بين مرابطة جنودنا فيها ، وبين مرابطة جنودنا فى هولاندا . على أن هناك قياسا آخر بين الجنود المرابطة على القنال وبين الولايات المتحدة فى بناما ، فقناة بناما تحرسها جنود الولايات المتحدة . كذلك توجد قاعدة بحرية فى كوبا ويرحب الكوبيون بوجودها عندهم .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) قبل أن أعلق على هـذه التفصيلات الكثيرة التى تفضلتم بالإدلاء بها أود أن أسأل سؤالين :

أولا — هل كان فى نيتكم عندما وافقتم على مشروع صدقى — بيفن . أن تحتفظوا بهذه القاعدة فى مصر بعد تمام الجلاء فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، وإذا كنتم فى ذلك الوقت قد أزمعتم عدم الاحتفاظ بها فهل لنا أن نفهم أن الدفاع عن الشرق الأوسط الذى يهمكم دائما وفقا للنظريات التى تذهبون إليها لا يحتاج إلى هذه القاعدة .

وسؤالى الثانى خاص بالدفاع المشترك فى مشروع صدق — بيفن — المشار إليه . فالمفهوم لدى أن هذا الدفاع المشترك لم يكن يتجاوز تبادل الرأى بين كبار القواد من الفريقين دون حاجة إلى أى تعاون واسع المدى فى كل هذه التفصيلات التى تضمنها بيانكم فهل ما فهمته صحيح أم أنكم كنتم تقصدون بالدفاع المشترك غير ما فهمناه .

السفير البريطانى — أخشى أنكم بسؤالكم هذا قد أخذتمونى على غرة وعلى غير استعداد . إذ من جهة ليس لدى أوراق للرجوع إليها . على أننى يمكن أن أقول لكم إنه كان مزمعا نقل القاعدة كلها ولكن الموقف فى ذلك الوقت كان يختلف عن الموقف الآن . فقد كان من الممكن حين ذاك نقل القاعدة بقضها وقضيضها . فقد كان هناك مكان تنتقل إليه حين ذاك . وحاجات القاعدة هى توفر المواصلات وشىء من الصناعة والقوة العاملة .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — أخشى أن أضطر إلى توجيه سؤال ثالث عن المكان الذى كنتم تزمعون نقل القاعدة إليه ولا يخفى على سعادتكم أهمية ذلك بالنسبة لأحاديثنا .

السفير البريطانى — أخشى أننى لا أستطيع الإجابة على هذا السؤال ، ولكنى كنت أظن أنه من الممكن استنتاج ذلك من محاضر المفاوضة .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إذا استنتجنا أنكم تقصدون نقلها الى فلسطين التى كانت إذ ذاك تحت انتدابكم . أفلا يستطاع الآن نقلها إلى شرق الأردن والأجزاء الفلسطينية الأخرى الواقعة تحت يدها مضافا إلى ذلك شقة غزة ؟

السفير البريطانى — هذا لا يمكن أن يكون مكانا صالحا إذ ليس فيه مواصلات أو موانىء أو قوة عاملة .

دكتور محمد صلاح الدين بك — هل لى بعد ذلك أن أسأل عن الأهمية الاستراتيجية للأماكن الموجودة تحت يد إسرائيل وكيف تنظرون إليها فى برنامجكم الخاص بالدفاع عن الشرق الأوسط وهل هناك أى تفاهم خاص بها بينكم وبين حليفتكم أمريكا ؟

السفير البريطانى — فيما يتعلق أولا بالأهمية الاستراتيجية للبلاد والأراضى الموجودة تحت يد إسرائيل أقول إن الدفاع عن الشرق الأوسط يكون مستحيلا تقريبا بدون إسرائيل وإذا نظرتم إلى الخريطة فستجدون مبلغ أهميتها .

أما مسألة التدبير المتفق عليه بين أمريكا وبيننا فهى مسألة دقيقة . على أنى أعرف على وجه العموم أن الأمريكيين سيتركون هذا الجزء من العالم لبريطانيا وحلفائها ولست أدرى إذا كانت ثمة تدبيرات لإرسال قوات إليه .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إذا كان المتفق عليه بوجه عام ترك الدفاع عن هـذه المنطقة لبريطانيا فهل فكرتم أو فكرت الولايات المتحدة فى أن تحل أو تنشىء قواعد فى إسرائيل لهذا الغرض مع ما ذكرتموه من أهميتها الاستراتيجية الكبيرة ؟

السفير البريطانى — فيما يتعلق ببريطانيا . إن علاقاتنا مع إسرائيل لاتسمح لنا بالنظر فى مثل هذا الاقتراح .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — وهل تعتقدون أن علاقاتكم بمصر هى التى تسمح باستبقاء قواعد فيها . رغم ما أوضحناه لكم من أسباب عن تاريخ الاحتلال ونظرة الشعب المصرى بأسره إليه .

السفير البريطانى — إنى أرجو بإخلاص أن يفهم الشعب المصرى أن العلاقات بين البلدين تقوم الآن على أساس جديد يجعله يقبل فكرة تقديم الضيافة للقاعدة العسكرية والقيادة العامة لبلوغ أغراضنا الدفاعية المشتركة .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — أود بعد هذه الأسئلة الكثيرة أن أعود إلى التعليق على بيانكم وسأحتفظ بالتعليق المفصل لفرصة مقبلة بعد أن أخصه على مهل . أما الآن فأكتفى بتعليق عام ، وأول ما أود أن أثيره هو أن أسأل ، هل تكون الثقة أساس محالفتنا أم لا ؟ وأظنكم توافقونى على أن المحالفة لاتتصور إلا على أساس الثقة . وإذا كان الأمر كذلك فلا أهمية لتكاليف القاعدة التى تحتفظون بها الآن فى فايد . ومهما تكن تكاليفها فلا بأس من تسليمها إلى حلفائكم المصريين بشرط واحد هو أن يكونوا قادرين على استلامها والمحافظة عليها بالحالة التى تسلم بها إلينا لإمكان استخدامها وتوسيعها فى حالة الحرب حينما تصل جنودكم وجنود حلفائكم إلى مصر بمقتضى المعاهدة وهذا ما أظنه مستطاعا دون حاجة إلى بقاء قواتكم المحاربة أو غير المحاربة فالبيان الذى تفضلتم به يؤيد فى الواقع ما أذهب إليه لأن جميع هؤلاء الذين سميناهم فى أول الأمر فنيين يقومون فى الواقع بأعمال عادية يسهل جدا أن يعهد بها إلى مصريين فيما عدا ١٥٠٠ من المهندسين الكهربائيين والميكانيكيين وبعض هؤلاء لا يمكن الاستغناء عنهم على الفور ولكن لا يصعب إحلال مصريين محلهم بالتدريب فى بضعة أشهر .

السفير البريطانى — فيما يتعلق بمسألة الثقة أقول إنه ليس هناك عدم ثقة . ولكن مصر لا تستطيع من وجهة النظر الفنية أن تقوم بصيانة القاعدة دون مساعدتنا .

والمسألة الثانية هى مسألة توقيت . فإذا كان البريطانيون سيعودون إلى القاعدة فلابد لذلك من وقت ولن يكون من المستطاع ضمان الدفاع عن مصر إذا كانت الحرب على الأبواب . فإذا لم يكن لديكم قاعدة مستعدة فى مصر فسيتعذر الدفاع عنها وهذا هو الحق الصراح .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إذا اتفقنا على أن الصعوبة ليست صعوبة توفر الثقة ولكنها صعوبة التوقيت اللازم فإنى على يقين من أننا سنجد طريقنا ممهدا إذ لا شك فى أن من المستطاع إحلال المصريين فى هذه القاعدة محل الإنجليز فى وقت قصير وهذا ماسأبينه لكم عندما أناقش بيانكم بالتفصيل . وإذا كانت ثلاث سنوات قد اعتبرت فى مشروع صدقى — بيفن كافية لنقل القاعدة إلى مكان آخر فلا شك أن ثلاث هذه المدة أو أقل من ذلك يكفى لمجرد إدارة هذه القاعدة بمعرفة حلفائكم المصريين . وأرجو فوق ذلك أن يكون مفهوما أننا فى إخلاصنا للحالفة لن نكتفى بتسلم القاعدة وإدارتها الإدارة الصالحة . ولكننا نرمى إلى تقوية الجيش المصرى ورفع مستواه بشكل جدى وفى أقرب فرصة حتى يصبح قادرا على القيام بمهمة الدفاع عن النفس والمساهمة فى الدفاع عن الشرق الأوسط . ولن يكون عسيرا عليه إذا تدفقت عليه الأسلحة كما تتدفق على غرب أوروبا . مع العلم بأن الشرق الأوسط لا يقل أهمية من الناحية الاستراتيجية عن أى مكان آخر من العالم .

السفير البريطانى — أود كثيرا فيما يتعلق بتعليقاتكم على القاعدة أن تذهبوا إلى فايد لتروا مبلغ دقة إدارتها ومبلغ استحالة توسعها فى وقت قصير .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — سأفكر فى هذا مع زملائى الوزراء .

بقيت نقطة أخيرة أود أن أعلق عليها وهى ما أشرتم إليه من وجوب عقد الصلح مع إسرائيل إذا أريد نقل القوات الضاربة إلى شقة غزة . هذه هى أول مرة تدخل فيها مشاكل إسرائيل إلى محادثاتنا ولا أود أن أطيل الآن فى تناول هذا الموضوع . ولكنى أكتفى مؤقتا بأن أقول إننا عقدنا كما تعلمون هدنة دائمة مع إسرائيل و بمقتضى هذه الهدنة لا يجوز لأى طرف من الطرفين أن يعتدى على الطرف الآخر أو يخرق خطوط الهدنة . وأظن أننا فى نطاق هذه الهدنة نستطيع من الناحية السياسية والشرعية أن نتفق على نقل قواتكم الضاربة إلى شقة غزة دون أى حرج ودون حاجة إلى تعقيد الأمور بمسألة أخرى يصعب على الرأى العام قبولها أو تصورها وهى عقد صلح مع إسرائيل .

السفير البريطانى — يؤسفنى جدا أن هذه هى نظرتكم إلى المسألة . فإن هذا الصلح قد يؤدى حقا إلى إقرار السلام العام فى الشرق الأوسط . وإذا اتضح فيما بعد أن تسوية مصاعبنا تتوقف على هذه النقطة فإنى أرجو أن لا يشاركم زملاؤكم فى الوزارة وجهة النظر هذه .

(١٠) محضر

محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى

يوم السبت ٥ أغسطس سنة ١٩٥٠ — الساعة ٥ مساء

الحاضرون

الدكتور محمد صلاح الدين (بك) — سير رالف ستيفنسون .

الأستاذ إبراهيم فرج (بك)

الأستاذ عبد الفتاح عمرو (باشا)

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — لقد راجعت التفصيلات التى تفضلتم بالإدلاء بها فى الجلسة الماضية فأيد تحليلها الفكرة العاجلة التى علقت بها عليها فى تلك الجلسة وخرجت من هذا التحليل متفائلا بإمكان الوصول إلى حل مرض فى مسألة الجلاء الناجز . وتلاحظون أن هذه هى أول مرة أستعمل فيها كلمة التفاؤل . ولكن يشترط لكى يتحقق هذا التفاؤل أن تخلص النيات وتتوفر الثقة . وإليك الآن لغة الأرقام تؤيد ما نذهب إليه من إمكان الجلاء الكامل الناجز .

إذا تم جلاء القوات المقاتلة وعددها ٨٦٠٠ وإذا تم أيضا جلاء جنود الحرس وعددهم ٨٥٠٠ ولا أظن أن أحدا يستطيع القول بأننا نعجز عن إحلال مصريين محلهم ، وإذا اتفقنا على جلاء كل من يستطاع إحلال المصريين محلهم من القوات الخاصة بالقاعدة دون أن يتأثر العمل فإننا نجد من السهل جدا الاستغناء عن جميع هذه القوات الخاصة بالقاعدة فيما عدا مئات قليلة لأن العدد الأكبر منهم يقومون فى الواقع بخدمة القوات المحاربة وجنود الحرس وبخدمة أنفسهم . فإذا اتفق على جلاء القوات المقاتلة وجلاء جنود الحرس وجلاء من لا تدعو الضرورة الفنية إليهم من قوات القاعدة لم يبق هناك من يخدمونهم وهذا ينطبق بكل جلاء على القسم الطبى وقسم المهندسين وقسم الإشارة وقسم الخزينة والبوليس الحربى والسجن الحربى وقسم السجلات وقسم العمال وقسم التعليم وقسم الطب البيطرى وقسم الإيجارات والطلبات . كذلك تنطبق هذه القاعدة على سلاح الخدمة وسلاح المهمات إذ لاشك فى أن العدد الأكبر من أفرادها وعددهم على التوالى ٢٠٠٠ و ٢٨٠٠ إنما يقوم بخدمة الآخرين . فإذا تقرر جلاء الآخرين لم تبق حاجة إليهم اللهم فيما عدا القائمين بالإشراف الفنى على الذخائر . وأكون شاكرا لك إذا حددت عددهم لأن عدد سلاح المهمات قد أعطى مهملا غير مفصل .

والنتيجة أن الأمر يصبح بعد كل ذلك محصورا فى سلاح المهندسين الكهربائيين والميكانيكيين الذى ذكرت فى الجلسة السابقة أنه وحده هو الذى يدعو إلى شىء من التفكير . وهنا أيضا أطلب منكم شيئا من تفصيل العدد الإجمالى الذى أعطيتموه وقدره ١٥٠٠ إذ لا شك أن الجزء الأكبر من هؤلاء يقومون بأعمال التصليح والصيانة العادية التى لا نعجز عن أن نعدلها من المصريين من يقوم بها .

والخلاصة أننا نخرج من بيان القوات المقاتلة وجنود الحرس وقوات القاعدة بمئات قليلة من الفنيين . لا نرى بأسا من بقائهم أجلا قصيرا حتى يتمرن معهم على أعمالهم المصريون الذين يحلون محلهم .

أما مركز القيادة العامة والإشارات فلا تبقى أية حاجة إليه بعد جلاء القوات التى ذكرناها لأن عمله الأكبر تنسيق أمورها والإشراف عليها . ولأن رسم الخطط الحربية يمكن أن يتم من أى مكان قريب ولو كان ذلك على ظهر سفينة . والمفهوم بالطبع أن يكون مركز القيادة أقرب ما يكون إلى القوات المقاتلة وأنا أكتفى الآن بهذا البيان وأرجىء الكلام عن سلاح الطيران والدفاع الجوى حتى أسمع ما تقولون . وأرجو أن يجىء متفقا مع آرائى التى أبديتها .

السفير البريطانى — لا أستطيع إلا أن أكرر دعوتى لكم بزيارة فايد . حتى يمكنكم تقدير المسألة على وجه أتم . على أنى أود أن أقول فى الوقت ذاته إنه على حين أنه من المستطاع إنقاص عدد الجنود فى القاعدة فمن الجوهرى جدا أن هذه القاعدة تدار إدارة حسنة . والقاعدة التى نحتاج إليها هى قاعدة يمكن توسيعها على الفور فإذا كان عليكم أن تعدموا القاعدة من جديد فسيستغرق ذلك شهورا طوالا . ولقد حاولت أن أبين لكم فى الاجتماع السابق أن اقتراحكم بإعداد القاعدة على وجه السرعة فيه صعوبات لا يمكن التغلب عليها . فإن مجرد تحرك الجنود الفنيين قبل نشوب الحرب يعتبر عملا معاديا . وليس فى الإمكان ترك القاعدة على أساس العناية بها وصيانتها فإنها بذلك تتحول إلى شىء آخر غير القاعدة وليس هذا فى الحروب الحديثة اقتراح يمكن تطبيقه . وفكرة أن القيادة العامة والإشارات لا ضرورة لها غير صحيحة تماما فإن القيادة فى الوقت الحاضر لها اختصاص واسع النطاق جدا إلى جانب القوات المحلية المخصصة للدفاع عن مصر فإن إدارة القائد العام تمتد شمالا إلى تركيا وإيران ومن مالطة فى البحر الأبيض المتوسط إلى حدود الباكستان وجنوبا إلى كينيا وهذه كلها منطقة عالمية نحاول أن ندعمها ضد الخطر الشيوعى وفيما يتعلق بالقيادة العامة يمكن اعتبار بقائها إلى حد ما مسألة ضيافة ومجاملة من جانب مصر ولكن هذا لا ينطبق على القاعدة إذ هى ضرورة للدفاع عن مصر .

وقد كنت أوافق كل الموافقة على منطق بيانكم إذا كانت القاعدة مجرد مخزن للسلاح . ولكنها ليست كذلك فهى منشأة حية عليها أن تتسع اتساعا كبيرا عند نشوب الحرب ويمكن إنقاص عدد رجالها غير أن هناك حدا لا يمكن إنقاص عددهم أقل منه وإلا تحولت مستودع ذخيرة وليس هذا هو المقصود منها .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — أود أولا أن أبدى كامل استعدادى واستعداد زملائى الوزراء لزيارة القاعدة مع من نرى استصحابهم من الفنيين، وأرجو أن تؤكد هذه الزيارة وجهة نظرنا، وأنا فى الواقع عندما أعطيت بيانى التحليلى كنت أدرك أنكم تريدون قاعدة يمكن أن تقوم بالعمل فى الحال عند وقوع الحرب. ولا أقول عند وقوع التهديد بها لأن نظريتنا التى أخشى أن يكون قد وقع لبس فى فهمها هى بقاء القوات البريطانية فى الخارج ليس فقط فى وقت السلم بل أيضا فى وقت خطر الحرب ونشوء حالة دوليه مفاجئة. وقد أوضح رفعة النحاس (باشا) ذلك للفيلد مارشال سليم فى صراحة وجلاء.

أما كيف يمكن التوفيق بين بقاء القاعدة صالحة للعمل وبين جلاء القوات عنها فالمرجع فى ذلك إلى أمرين: الاحتفاظ بجميع الأماكن والمعدات والمخازن فى حالة جيدة أى فى حالة استعداد لا تختلف فى شىء عن الحالة التى تركت عليها.

ثانيا — عودة جميع هؤلاء الذين كانوا يديرونها ولهم مران كاف على إدارتها وعلم بأماكنها إلى مصر بمجرد وقوع الحرب. ويمكن ذلك كما تعلمون فى ساعات قليلة بواسطة النقل الجوى. وإذا عادوا أمكنهم أن يستأنفوا عملهم فى أيام قلائل ولا أقول فى ساعات قلائل. وبذلك يمكن التوفيق بين الضرورات العملية وبين ضروراتنا الوطنية والسياسية التى يجب أن تكون دائما نصب تفكيركم ونصب تفكيرنا. إننا نريد فى الواقع أن نوفق بين ضرورات الدفاع وبين مايعلمه الناس جميعا من إصرار الشعب المصرى على الجلاء الكامل الناجز. وهذا الذى شرحته لكم هو ما هدانى إليه التفكير للوصول إلى هذا الغرض وأؤكد لك أنى لا أجد وسيلة سواه، وأراه موافقا وكافيا مع توفر النيات الطيبة والثقة المتبادلة.

السفير البريطانى — إنى على يقين من توفر النيات الطيبة والثقة المتبادلة ولكنى لا أظن أن ثمة رجلا عسكريا يوافق على اقتراحكم عن التوفيق بين هذين الأمرين.

فإن القاعدة تحتاج إلى عناية مستمرة وليست المسألة مسألة إدارة مفتاح فى باب للاحتفاظ بكل شىء فى حالة جيدة. فإن المهمات الموجودة فيها سرعان ما تصبح قديمة لا تتفق مع الحاجات العصرية ويجب أن تغير باستمرار. واقتراحكم يجعل من القاعدة مخزنا للأسلحة العتيقة وهذا هو غير المقصود منها. وإنى على يقين عندما تذهبون إلى فايد مع زملائكم الوزراء ستدركون الفرق بين القاعدة وبين مستودع السلاح.

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إننى أفهم وجهة نظركم ولكنى أحيلكم على ماسبق أن سلمت به من أن حركة الذخيرة والأعمال الفنية العليا تحتاج إلى مئات قليلة من الفنيين البريطانيين حتى يحل محلهم مصريون بعد أن يتمرنوا على العمل مرانا كافيا والواقع أن هذا الذى تريدونه من بقاء القاعدة حية ومستعدة للعمل الفورى فى كل وقت لا يمكن أن ينصرف إلى غير حركة الذخيرة

والإشراف على الورش . أما الصرافون والحراس و"طباخون وعمال الطرق وسائقو السيارات والأطباء والأطباء البيطريون إلى آخره فهؤلاء لا نستطيع أن نفهم مطلقا أن يكونوا لازمين لصلاحية القاعدة .

السفير البريطانى — لا يمكنك أن تدرك ذلك إلا بمشاهدة القاعدة . وأود أن أبدى ملاحظة واحدة . فعلاوة على الوظيفة التى تقوم بها القاعدة الآن والتى ستقوم بها فى وقت الحرب . فإن الدفاع الجوى عن مصر لا يمكن القيام به بدون الخدمات التى تؤديها القاعدة .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — ليس لى ما أضيفه إلى ما سبق ذكره إلا أن ألاحظ أنكم تضربون صفحا عن أن جميع هذه الأعمال التبعية والثانوية التى لا تدخل فى نطاق العمل الفنى العالى يمكن أن يقوم بها المصريون على الفور . فإذا جاريناكم فيما تذهبون إليه من ضرورة استمرار كل هذه الأعمال فى بعض الحدود فلماذا مع توفر الثقة وحسن النية لا يقوم بها المصريون .

وبهذه المناسبة أسألكم أن توضحوا لى الحد الأدنى الذى يمكن فى اعتباركم أن تدار به القاعدة فى وقت السلم لتكون على تمام الاستعداد عند وقوع الحرب .

السفير البريطانى — هذا سؤال حكيم . لقد تحدثت إلى السلطات العسكرية فى أمر إنقاص العدد ولكنهم يصرون أن الأعداد الحالية هى الحد الأدنى . ولم أضرب صفحا عما ذكرتموه من إحلال المصريين محل البريطانيين . فإنى على يقين من أن المصريين يستطيعون القيام بكثير من الأعمال ولكن يجب أن يكون فى القاعدة عدد كاف من رجالنا . ويجب أن تذكروا أنهم سيكونون هناك فى استقبال الامدادات البريطانية والعناية بها .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إننى أرجو أن تعاودوا سؤال العسكريين عن الحد الأدنى الذى يمكن به إدارة القاعدة فى وقت السلم . مع العلم بأننا يجب أن نأخذ دائما فى اعتبارنا أن هؤلاء العسكريين يميلون إلى المبالغة . وأن علينا نحن السياسيين أن لا نأخذ كل ما يقولون قضية مسلمة وأن نعمل على تخفيف مطالبهم ونخلص منها بما تستدعيه الضرورات الحقيقية الحربية .

السفير البريطانى — إنى أوافق على التوفيق بين الضرورة الحربية وما هو ممكن سياسيا .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — وأنا أوافقكم على ذلك تمام الموافقة .

السفير البريطانى — من المفهوم تماما أننا نتحدث بصفة غير رسمية دون أى ارتباط .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — والآن أنتقل إلى الكلام عن الطيران والدفاع الجوى . وبتلخص ما أود أن أقوله فى هذا الصدد فى أمرين :

أولا — أن جلاء سلاح الطيران والدفاع الجوى البريطانى كان متفقا عليه فى مشروع صدقى — بيفن فلا بد أنه روعى فى ذلك إمكان عودة الطائرات البريطانية وما يتبعها إلى مصر فى ساعات قليلة عند نشوب الحرب .

ثانيا — أن هذا الموضوع كان موضع دراسة فنية أخرى فى صيف وخريف سنة ١٩٤٩ بين الفنيين من الجانبين. وقد أكد لى المندوبون المصريون الذين اشتركوا فى هذا البحث أنهم تمكنوا من إقناع الجانب البريطانى بعدم الحاجة إلى بقاء سلاح الطيران والدفاع الجوى البريطانى فى وقت السلم. فإذا كان الأمر كذلك كان هـذا الموضوع مفروغا منه ولا يحتاج إلى أى بحث آخر.

السفير البريطانى — ولو أنه صحيح كل الصحة أن جلاء جميع القوات. بل كل شىء كان متفقا عليه فأرى لزاما على أن أكرر مرة أخرى أن الموقف الدولى قد تغير منذ سنة ١٩٤٦. وإنى على يقين. مهما تكن آراء طياريكم فى المسألة فليس هناك طيار بريطانى يوافق على أن مصر تستطيع الدفاع عن نفسها أو يكون لها دفاع جوى بمفردها. ولقد تحدثت إلى مارشال الطيران سير جون بيكر فى هـذا الشأن فأخبرنى أن فى سلاح الطيران المصرى عناصر جيدة، وأن صغار الضباط أكفأ بكثير من كبارهم. غير أن سلاحكم الجوى سوف يستغرق وقتا حتى يتم إعداده للدفاع الجوى عن البلاد ويجب أن تعدوا هذا السلاح وتعيدوا تنظيمه على صورة وافية. وإنى لا أقصد إهانة ضباطكم ولكن صغار الضباط يعرفون جيدا أن هذا لا يمكن عمله بعد. فإذا خرجنا من مصر فستتعرض للهجوم الجوى الذى يشن عليها وليس لديكم سلاح أو معدات لمواجهته.

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — أظن أن الوقت لا يتسع لرد مفصل على ما قلتموه ولكنى أعتقد أنه يجب التفريق بين استعداد سلاح الطيران والدفاع الجوى المصرى. وبين جلاء سلاح الطيران والدفاع الجوى البريطانى. فنحن لا نقول بوجوب جلائه استنادا إلى تمام استعداد سلاحنا الجوى. ولكننا نستند إلى عدم الحاجة لبقاء طائراتكم وسلاح دفاعكم الجوى فى وقت السلم ما دام من المستطاع أن يصل فى ساعات قليلة من قبرص ومالطة وبرقة وشرق الأردن وأظن أن هذا الأمر الأخير هو الذى دار عليه البحث بين الطرفين فى سنة ١٩٤٩. أما استكمال استعداد سلاح الطيران المصرى من جميع النواحى، وما قد يحتاج إليه الأمر من مناورات مشتركة بين الطرفين المتحالفين فى وقت السلم فهذا موضوع آخر يمكن بحثه والاتفاق عليه.

السفير البريطانى — كملاحظة تمهيدية أظن أن التجربة الأخيرة قد دلت على أن دفاع مصر الجوى سيكون أمرا معقدا جدا. ولا يمكن لمصر أن تقوم بمشروع الدفاع الجوى بمفردها.

(١١) محضر

محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى

يوم الخميس ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ — الساعة ٥,٣٠ مساء

الحاضرون

الدكتور محمد صلاح الدين (بك) — سير رالف ستيفنسون

الأستاذ إبراهيم فرج (بك)

الأستاذ عبد الفتاح عمرو (باشا)

الأستاذ على زين العابدين حسنى

السفير البريطانى — أود أن أقترح أنه يجب أن نعود إلى المحادثات العسكرية التى وقعت السنة الماضية وكان من نتيجتها أن رسم مشروع للدفاع الجوى . ولست أعلم تفاصيل هذا المشروع . ولكنى أظن أننا نستطيع اتخاذه أساسا للدفاع عن مصر . وأود أن أعطيكم فكرة عما أرى أنه يجب أن يتضمنه المشروع . لست أعلم كم مطارا حددها المشروع . ولكنى أرى أن يهيء المشروع الجديد مطارات ومواصلات بينها، ورادار، وكذلك فرقة للمراقبين . كذلك يجب أن يهيء المشروع مواضع المدافع المضادة للطائرات ومن الضرورى جدا أن يهيء المشروع وسائل الدفاع المدنى ضد الغارات ومن أجل ذلك فعلى السلطات الجوية مهمة كبيرة مع السلطات المدنية فيما يتعلق بإطفاء الأنوار إطفاء تاما وقت الغارات ومقاومة الحرائق وسلامة المدنيين الخ . كذلك من الضرورى تدبير نظام للدفاع عن المطارات والمنشآت ومركز القيادة العامة ومراكز المواصلات ... الخ . وأود أن أضيف متحدثا كما هى عادتى على أساس شخصى بحت أنه إذا اتفق على أن الدفاع الجوى عن مصر يكون عملا مشتركا بيننا فإنى لا أرى لماذا لا نستطيع أن نبين للشعب المصرى أنه دفاع مصرى، وأن نعتبر رجالنا ومعداتنا كقرض تزداد به موارد مصر الجوية فى مبدأ الأمر على الأقل . وهناك وجهة أخرى هى تدبير تدريب المصريين فكلما استكملوا تدريبهم أمكنهم أن يتسلموا الأمر منا وأن يحلوا محل رجالنا وفى هذا تخفيف كبير عنا . وثمة طريقة أخرى للتدليل على أن الدفاع الجوى هو دفاع مصرى بأن توسم الطائرات بالعلامات المصرية وكذلك وسائل النقل والمدافع المضادة للطائرات فإذا تقلد رجال السلاح البريطانيون العلامة التى يتقلدها رجال السلاح الجوى المصرى فإن معنى هذا أن القوة الجوية والدفاع

الجوى مصريان . إننا نساعدكم حتى تتمكنوا من تقلد مقاليد الأمور وفى الوقت ذاته تكون قوة الطيران دفاعا جويا مصريا .

دكتور صلاح الدين (بك) — إننى أتفق معكم فى كثير مما فصلتموه ولو أنكم أضفتم إلى تفصيلاتكم التفريق بين مقدرة سلاح الطيران المصرى والدفاع الجوى المصرى . وبين مسألة وجود قوات جوية أو قوات من السلاح الجوى البريطانى فى مصر وقت السلم لوجدنا أنفسنا متفقين تمام الاتفاق . فنحن لا ندعى أن سلاحنا الجوى قد استكمل عدته ، ودعنا الآن من تقصى المسئولية عن ذلك . ولكننا نقول كما قال خبراؤنا فى محادثات صيف ١٩٤٩ إنه لا توجد حاجة إلى بقاء قوات جوية بريطانية فى مصر وقت السلم، فمطاراتكم قريبة جدا من مصر وتحيط بها من جميع النواحى فى مالطة وقبرص وبرقة وشرق الأردن والعراق ويمكن أن يأتى مدد الدفاع الجوى فى ساعات قليلة منقولا على الطائرات . ومعروف أن قاذفات القنابل أثقل وأبطأ من المقاتلات فيمكن أن تسبق أى هجوم جوى ينتظر أن يأتى من القواعد الروسية التى هى أبعد من قواعدكم كما هو معروف . فإذا أضفنا إلى هذا أن مصر حريصة على أن تستكمل كل معدات الدفاع الجوى من مطارات ومواصلات ورادار وقوات للمراقبة ومن طيارين وفنيين وإداريين الخ . فإنكم إذا وقعت الحرب وجئتم إلى مصر للدفاع عنها مع القوات المصرية وفقا للمحالفة تجدون كل شىء معدا . ولا شك أن ما ذكرتموه من إعطاء المعدات اللازمة لمصر على أساس الإعارة سيساعد كثيرا على تحقيق هذه الغاية، فنحن نقبل هذه الإعارة بكل سرور وفقا لما يجرى عليه العمل بين الدول الغربية . أما أعارة القوات فذلك ما يؤدى حتما إلى سوء التأويل مهما أردنا أن نستر الأمر فى شارات تحملها هذه القوات وتدل على أنها تابعة لمصر . بل أنا أخشى أن تؤدى هذه المحاولات إلى عكس ماتقصدون فتتهم جميعا نحن وأنتم بأننا نخدع الشعب المصرى . وأظنكم توافقوننى على أنه ليس من مصلحة أحد أن تنشر مثل هذه الفكرة أو تقوم مثل هذه الشبهة .

السفير البريطانى — إن أول تعليق لى على بيانكم هو أنكم لا تدركون مبلغ تقيد القوات الجوية عن الحركة . فإن نقل قوة جوية يستغرق من الوقت أكثر مما تستغرقه نقل قوة برية . فإنه لا فائدة من فرقة من الطائرات بدون منشآتها الأرضية وهى منشأة يصعب نقلها . وينتج من ذلك أننا لا نستطيع فى الواقع أن نصل إلى مصر عند نشوب الحرب . إن كل نظريتى التى شرحتها الآن تقوم على فكرة الدفاع الجوى المشترك . وأنها قد تكون مقبولة لدى مصر فإذا لم تكن مقبولة لديها فليس ثمة جدوى من مناقشة مشروع الدفاع الجوى . ولو درستم محادثات سنة ١٩٤٩ لوجدتم أن مصر لا تستطيع الدفاع عن نفسها بمفردها .

لم أكن أقصد بأية حالة أن أخدع الشعب المصرى باقتراحى بأن يتقلد أفراد القوات البريطانية العلامة التى يتقلدها المصريون . فليس ذلك إلا مجرد رمز إلى الدفاع المشترك عن مصر .

لقد تحدثت عن إعارة المهمات لكم. وحتى لو استطعنا أن نعيركم مقدارا كبيرا فلن تستطيعوا أن تفيدوا به. إذ ليس لديكم عدد كاف من القوات. إن إعارة المهمات يجب أن يكون معها رجال من القوات .

الدكتور محمد صلاح الدين (بك) — إنى لم أقصد مطلقا أنكم ترمون إلى خديعة الشعب المصرى باقتراحكم. ولكن المسألة مسألة سوء التأويل ونفسية الشعب بالنسبة لأية صورة من صور الاحتلال. وأنتم تعلمون ولا ريب أن هناك دعايات هدامة وأن فى مصر معارضة مهما كان شأنها فيجب علينا أن نعمل حسابها فى مسألة حيوية دقيقة كهذه المسألة .

وقد سبق للوفد المصرى عندما كان فى المعارضة أن رفض فكرة الدفاع المشترك. وأجمع الرأى العام المصرى على تأييده فى هذا الرفض وانتهى الأمر بأن رفض أغلبية المفاوضين مشروع صدقى — بيفن من أجل الدفاع المشترك. وذلك بالرغم مما تضمنه هذا المشروع من تقرير الجلاء الكامل بحرا وبرا وجوا . وأريد هنا أن أفرق بين الدفاع المشترك فى وقت السلم والدفاع المشترك فى وقت الحرب. فالدفاع المشترك فى وقت الحرب أمر مقبول ومفروغ منه بمقتضى المحالفة . أما الدفاع المشترك فى وقت السلم فهو الذى سبق لمصر أن رفضته ويصعب أن تقبله فى أية صورة من الصور. فنحن كما نرفض الدفاع البرى المشترك كذلك نرفض الدفاع الجوى المشترك وقت السلم . ولكن ذلك لا يعنى أننا نقف جامدين بالنسبة لاستيفاء معدات الدفاع الجوى للجيش المصرى بل نحن على العكس حريصون على إتمام ذلك فى أقرب وقت يستطاع، وعلى الوجه الكافى ، وهناك الآن استعدادات لكم فى منطقة القنال يمكن أن نحتفظ بها على الطريقة التى فصلناها بشأن القاعدة . وفى الوقت نفسه تمضى الحكومه المصرية فى استكمال معدات دفاعها اللازمة لجيشها، كما تمضى فى استكمال معدات الدفاع الجوى. وفى إعداد الطيارين والفنيين مستعينة فى ذلك بالبعثات التى ترسلها إلى انجلترا وأمريكا . وإذا لزم الأمر يمكن التفكير فى استبقاء عدد قليل من الخبراء لمدة قصيرة لكى يدربوا الفنيين المصريين بشرط أن ينتهى الأمر بالاستغناء عنهم وبشرط أن لاتطول مدة استخدامهم إلى الحد الذى يشكك الناس فى مهمتهم . والخلاصة أننا لو وجهنا اهتمامنا إلى الطريقة التى يمكن بها بمجرد وقوع الحرب أن تصل الإمدادات الكافية فتجد معداتها الضرورية وهو جوهر وجهة النظر المصرية. كان ذلك أجدى علينا من محاولة البناء على أسس نعرف مقدما أن الشعب المصرى لا يمكن أن يقبلها .

السفير البريطانى — أخشى أن لايكون اتفاق بين وجهتى نظرنا فى هذا الموضوع. فإن جميع تعليقاتكم تنفل الأساس الذى بنيت عليه آرائى الشخصية فيجب أن تقوم بين بلدينا علاقة جديدة يقبلها الشعب المصرى والوفد وحده هو الذى يمكن أن يدخل هذه الفكرة فى روعهم . فإذا استطاعت الحكومة المصرية أن تقنع الشعب المصرى بحقيقة هذه العلاقة الجديدة فإن إلغاء المعاهدة الإنجليزية المصرية والتنازل عن جميع حقوقنا دليل كاف على حسن نيتنا . ومن المؤكد

أن من اليسير فى هذه الظروف على الوفد أن يقنع الشعب المصرى بالدفاع المشترك . فسيكون وجودنا هنا بناء على دعوتكم ، وأنتم تدعوننا لمساعدتكم فى الدفاع المشترك عن مصر وعن الشرق الأوسط خلال المدة التى يستغرقها السلاح الجوى المصرى لاستكمال عدته للدفاع عن مصر ، ومن صالحنا أن تكون هـذه المدة أقصر ما يمكن ولكن مهما كانت الرغبة فى ذلك شديدة فإنكم لا تستطيعون أن تقوموا بذلك بغير مساعدتنا .

وأود أن أؤكد أن الاقتراح الذى قدمته هو اقتراح أساسى . وهو أصل أى تسوية ودية يمكن الوصول إليها . فهل تستطيع الحكومة المصرية أن تقنع نفسها مع الشعب المصرى أننا نقيم أساسا جديدا للعلاقات بيننا .

الدكتور محمد صلاح الدين (بك) — لقد سبق أن أبديت رأيى ورأى الحكومة المصرية بالنسبة للسياسة الجديدة التى يراد إقامة العلاقات على أساسها ورحبت باتجاهكم إلى الفصل بين الماضى وبين المستقبل وبادرت إلى إبداء موافقتنا على أن تنهض مصر بالدفاع عن نفسها وعلى أن تتحالف فى هذا السبيل معكم ، ولكن الذى يهم هو أن يكون قطع الصلة مع الماضى تاما ليكون التعاون المرجو تعاونا صادقا لاتشوبه أية شائبة . وأنا حريص على أن نصل إلى اتفاق وأعلم إنكم تحرصون على ذلك . ومن أجل هذا أحرص على استبعاد جميع المعانى والمظاهر التى أعرف ، وأنا الخبير بالشعب المصرى ، أنها تؤدى إلى إفساد هذا الجو الجديد الذى نريد جميعا أن يسود علاقاتنا . وأرجو أن يكون مفهوما أن الوفد إنما يعتمد سلطانه على الجماهير من عقيدة هذه الجماهير فى أنه حريص على حقوق البلاد كما رسمت نهضت سنة ١٩١٩ وفى طليعتها مسألة الجلاء الناجز . ولست أدرى لماذا تفترضون دائما استحالة التعاون فى وقت الحرب إلا إذا كان هناك دفاع مشترك أو بقايا لمظاهر الاحتلال فى وقت السلم . إن الذى أرجوه وأرجو أن يعاوننا فيه رجالكم العسكريون هو رسم الخطة التى تؤدى إلى التعاون فى وقت الحرب وحدها بحيث يكون هذا التعاون مثمرا ومؤديا إلى النتيجة المرجوة منه وليس ذلك بدعا فى علاقات الأمم بل هو مايجرى عليه العمل فى الأغلبية الساحقة من المخالفات المعقودة بين الدول المستقلة . ولست أدرى لماذا يكون الشئ ميسورا عند غيرنا عسيرا عندنا . إن هذا وحده كاف لأن يتشكك الشعب فى عملنا . ومهما كان تأثير الوفد المصرى فإنه لا يستطيع إزالة هذا الشك من نفوس الجماهير لوضوح أسبابه . ولا شك أنكم توافقوننى على أنه يكون من الخطل أن نقدم للجمهور مشروع اتفاق نعرف مقدما أنه مقضى عليه بالفشل وأنه يؤدى فوق ذلك إلى ضياع مكانة الوفد عند الشعب المصرى .

السفير البريطانى — أخشى أن أستطيع أن أجيب بالتفصيل على بيانكم الآن، ولكنى أود فقط أن أضيف أن عليكم أن تذكروا ما حدث سنة ١٩٤٠ للبلاد الصغيرة مثل بلجيكا وهولندا التى رفضت اتخاذ الاستعدادات الحربية وقت السلم بمساعدة حلفائهم. لقد تعلمنا هذا الدرس، ولبلاد شمال الإطلنطى الآن مشروع دفاع مشترك والواقع أن اتجاه العالم الآن يخو نحو الدفاع المشترك .

---

(١٢) محضر

محادثه بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى
يوم الإثنين ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٠ (الساعة ٥ مساء)

الحاضرون

الدكتور محمد صلاح الدين (بك)	سير رالف ستيفنسون
الأستاذ فؤاد سراج الدين (باشا)	الكومودور الجوى هيز
الأستاذ إبراهيم فرج (بك)	
الأستاذ عبد الفتاح عمرو (باشا)	
قائد اللواء الجوى ابراهيم جزارين	
الأستاذ على زين العابدين حسنى	

السفير البريطانى — تساءلتم فى بيانكم الذى أدليتم به فى الاجتماع الماضى عن ضرورة وجود قوات أجنبية فى مصر فى وقت السلم . على حين أن المعاهدات مع البلاد الأخرى تعقد بدون ضرورة لوجود هذه القوات .

والسبب الأساسى لذلك هو موقع مصر الجغرافى ، وامتلاكها لقنال السويس وهو حلقة مواصلات حيوية تهتم بها جميع الدول البحرية . ولهذا فإن الموقف هنا يختلف عن الموقف فى بلاد حلفائنا الآخرين . فمن المستحيل علينا أن نخاطر بقطع هذه الحلقة الحيوية والقياس الوحيد لذلك هو قناة بناما . فالولايات المتحدة منطقة دفاعية وتأخذ على عاتقها الدفاع عن هذه القناة بمقتضى معاهدة . ونحن لا نطلب منكم فى مصر أن تسلمونا منطقة القنال. ولكن نطلب أن نشترك معكم فى الدفاع عن منطقة القنال وأهم جزء فى الدفاع هنا هو الدفاع الجوى . ويجب على مصر أن توافق على أن يكون لها دفاع جوى مشترك إذ أنها لا تستطيع أن تدافع عن منطقة القنال بمفردها .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إن هذا السبب الذى أبديتموه للتفريق فى المعاملة بين مصر و بين غيرها من البلاد المستقلة التى تعقد محالفات مع غيرها لم يبد اليوم لأول مرة . ولكنه سبب قديم تذرع به الاحتلال أمدا طويلا، وأبداه الجانب البريطانى فى جميع المفاوضات السابقة بلا استثناء . ولمصر ردها عليه فى جميع هذه المفاوضات فلا حاجة بى الآن لأن أطيل فى تكرار الأسباب التى من أجلها تجد مصر نفسها عاجزة عن أن تقبل هذا السبب . ولكنى ألاحظ أنكم انتهيتم فى سنة ١٩٤٦ إلى قبـــول الجلاء الكامل برا و بحرا وجوا . وقنال السويس إذ ذاك هو قنال السويس اليوم ، و يمكن على كل حال أن نرد على ما قلتموه بعبارة بسيطة جدا . وهى أن مصر أمة مستقلة وعضو معكم فى هيئة الأمم المتحدة على أساس المساواة فى السيادة وهى تعتبر بحق أن وجود قوات لكم فى أرضها مهما تكن صفتهـا مخل بسيادتها فلها كل الحق فى أن ترفض هذا الإخلال، وأن تحتج عليه مهما تكن أهمية قنال السويس الاستراتيجية بالنسبة لكم . فاستقلال مصر أغلى عندها وعند الشعب المصرى بأسره من هذه الأهمية الاعتبارية التى تعلقونها على القناة. على أن قنال السويس لم تعد له هذه الأهمية السابقة من الناحية العسكرية. ودليل ذلك أن أكثر حركة النقل إلى الشرق الأقصى كانت فى أثناء الحرب العالمية الأخيرة تمر من رأس الرجاء الصالح ذلك فضلا عن إمكان تعطيل الملاحة فى القنال وقتا طويلا إذا ألقيت عليه قنبلة من القنابل الذرية . ومن هـــذا كله يمكن أن يقال إن مصر نفسها هى مطلبكم الحقيقى لا قنال السويس وحده . وأنتم فى كثير من الأحيان لا تنقصكم الصراحة فتعددون المزايا التى من أجلها تطلبون بقاء قواتكم فيها كسهولة المواصلات وتوفر مواد التموين ووجود اليد العاملة الخ . وهى صراحة مستحبة أفضلها هذه النغمة القديمة التى تعودون اليوم إليها وأعنى أهمية قنال السويس الاستراتيجية . أما المقارنة مع بناما أو غيرها فهى لا تجدى شيئا فقد تكون بناما قابلة للاحتلال الأمريكى. أما مصر فيرفض شعبها بإجماع آرائه أى أثر وأية صورة للاحتلال البريطانى .

والواقع أن النظرية التى تقولون بهـا نظرية فى غاية الخطورة وتؤدى إلى شىء من الفوضى فى المعاملات الدولية. التى يجب أن تقوم على استقلال الدول وتساويها فى السيادة. لا على سيطرة بعضها على بعض رضى أو أبى. لمجرد وجود المصلحة. وهذه النظرية يمكن أن تؤدى إلى أن تطالب كل دولة كبيرة الدول الصغيرة التى تقع فى طريق مواصلاتها بأن تكون لهـا عندها قواعد دفاعية ومهما تكن أهمية قنال السويس بالنسبة إليكم فإننا نستطيع أن نضرب أمثلة عديدة مشابهة على أهمية الدول بعضها لبعض من الناحية الاستراتيجية. وأظنكم تقدرون خطورة النتائج التى تترتب على إطلاق هـذه القاعدة الغريبة قاعدة احتلال الدولة التى تدعى وجود مصلحة لهـا عند غيرها من الدول الصغيرة ودون رضاها .

أرجو أن لا تزعجكم هذه الصراحة فأنا إنمـا أرمى بها إلى أن أفهمكم مبلغ تعلق الشعب المصرى بأن يفتح صفحة جديدة من العلاقات بينه و بينكم، صفحة أساسها نسيان هذا المـاضى الذى كاد

يؤدى أن تعتقد مصر أن قناة السويس كان نكبة عليها. ومن حسن الحظ أننا وجدنا من جانبكم رغبة مماثلة فى إسدال الستار على الماضى وقطع الصلة به وفتح صفحة جديدة فى كتاب العلاقات المصرية البريطانية وهذه الرغبة المتبادلة هى التى حاولنا على أساسها نحن الإثنين أن نجد مخرجا من جميع هذه الصعاب التى ورثناها. وأنا شخصيا أعتقد رغم بقاء الكثير من الصعوبات أننا من جهة أخرى قد تقاربنا تقاربا يدعو إلى التفاؤل. فلماذا لا نثابر على تقريب وجهات النظر دون حاجة إلى هذه النظريات القديمة التى أصبحت غير ذات موضوع سواء من الناحية القانونية أو من الناحية العملية. أما ما ذكرتموه عن الدفاع الجوى فقد استصحبت اليوم قائد اللواء الجوى إبراهيم جزارين وهو الذى اتصل من الناحية المصرية بمندوبيكم العسكريين فى محادثات صيف سنة ١٩٤٩ لكى يشرح لكم وجهة نظره الفنية فى هذا الشأن. ويسرنى أنكم من ناحيتكم قد استصحبتم الكومودور الجوى جو. و هايز. لهذا الغرض وأرجو أن نستفيد من حضورهما فائدة عملية نتغلب بها على ما قد يكون هناك من صعوبات خاصة بالدفاع الجوى عن مصر .

السفير البريطانى — أؤكد أن الملاحظة البريئة التى أثارت ردكم البليغ كان يقصد منها توضيح أن مصر فى وضع مختلف بالنسبة للبلاد الأخرى . إنك تقول إن مصر بلد مستقل وترفض نظرية الدفاع المشترك وتنعتها بأنها نظرية غربية بالنظر إلى اتجاه العالم الحديث نحو الدفاع المشترك . وليست المسألة مسألة فرض أى شىء على أى إنسان . وإذا كانت المسألة مسألة إملاء أو فرض أى شىء لما كنت أكون هنا اليوم معكم . إننا نريد منكم أن تدعونا لمساعدتكم فى دعم السلام فى الشرق الأوسط. وإنه لمما يسرنى أن تكونوا متفائلين وقد شاركتكم دائما تفاؤلكم. إن الشعب الذى تمثله شعب عاقل رصين يمكنه تقدير حقائق الموقف .

وإنى على استعداد الآن أن نبحث مسألة المحادثات العسكرية التى جرت فى العام الماضى .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — هذا كلام طيب أرحب به وأشكركم عليه. وبخاصة ماذكرتموه من أنه لا رغبة لك فى أن تفرضوا علينا شيئا لا نرضاه ولكنكم تريدون فقط إقناعنا. ونحن من جهتنا سنبذل جهدنا لإقناعكم بما نرى . ونرجو أن تؤدى هذه المحاولات من الطرفين إلى تقارب وجهات النظر وفى النهاية إلى الاتفاق . كما أرجو أن يأخذ هذا الكلام سبيله إلى غايته المنطقية فى حالة ما إذا تعذر علينا الاتفاق المنشود . لأن المحالفات كما تعلمون إذا لم يكن أساسها الرضا الكامل فلا خير فيها . فرضى الشعوب فى هذه الأيام وخصوصا فى حالة الحرب أثمن من كل مركز استراتيجى . وأنا بعد ذلك لا أطيل التحدث فى هذه الحواشى لكى نعود إلى محادثاتنا العملية . ولكنى أود قبل ذلك أن أقول بأننا ننظر إلى مسألة الدفاع الجوى لا من زاوية كفاية الدفاع الجوى المصرى فى الوقت الحاضر ولكن من زاوية عدم وجود الحاجة إلى بقاء قواتكم الجوية فى وقت السلم مادمنا مستعدين بمقتضى المحالفة لأن تقبل حضورها بمجرد نشوب الحرب للتعاون فى الدفاع عن مصر .

السفير البريطانى — أظن أنه من السهل جدا من الوجهة الفنية أن تنقض حجتكم عن ضرورة جلاء الدفاع الجوى فى وقت السلم. فقد كانت تجربة مريرة بدول كثيرة فى عشر السنين الأخيرة إنها عانت الأهوال لأنه لم يكن لها دفاع جوى وقت السلم . ولا فائدة فى أيامنا هذه من محاولة اتخاذ إجراءات بعد نشوب الحرب . إذ ليس ثمة شىء يصعب نقله مثل القوة الجوية . و إذا حاولت أن تدافع عن بلد من الخارج فإنك تجعل مهمتك أصعب وأغلى بكثير بحيث لا يمكن لأمة أن تحملها. وقد أوضح المشروع الذى وضع فى محادثات السنة الماضية ما هو ضرورى. بما فى ذلك الألوية الجوية المقاتلة والمنشآت الأرضية والرادار ... الخ . و إن ما أعلمه عن هـذا المشروع يحدونى إلى الاعتقاد بأنه خارج نطاق مقدرة الدفاع الجوى المصرى . والآن يمكننا النظر فى المشروع نفسه ونطلب إلى قائد اللواء الجوى جزارين توضيحه لنا .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — أود فقط قبـل أن أعطى الكلمة لقـائد اللواء الجوى إبراهيم جزارين أن أقول إننى بعقليتى المدنية أفرق بين المعدات و بين الرجال . أما عن المعدات فلا مانع مطلقا من أن تستوفى استيفاءا كاملا لكى يجدها الطيارون والفنيون صالحة للعمل عند اللزوم. ولا شك أننا نستطيع أن نجد من المصريين من يصلح للمحافظة عليها فى وقت السلم ولكن معارضتنا منصبة على بقاء قواتكم فى وقت السلم إذ يستطاع عند نشوب الحرب أن تصل إلى مصر فى ساعات قلائل من مطاراتكم التى تحيط بها من كل جانب .

السفير البريطانى — أظن أنكم تتكلمون دون معرفة ما يحتاج إليه الدفاع الجوى عن البلاد.

قائد اللواء جزارين — لا يمكن لأحد أن يقول إن مصر تستطيع بمفردها أن تقاوم خطر هجوم جوى من روسيا . كذلك لا يمكن للقوة الجوية البريطانية الموجودة أن تقاوم هذا الخطر. والموقف هو كالآتى :

هل من المهم حقا أن يكون عندنا قوة جوية أجنبية وقت السلم ؟ أو هل تستطيع طائراتكم أن تصل إلى مصر عند نشوب الحرب للمساعدة فى الدفاع ؟

إن لقوة الطيران الملكى قواعد فى قبرص ومالطة و برقة. و يمكن أن تأتى طائراتكم المقاتلة من هذه الأماكن إلى مصر فى وقت قصير. والمسألة هى ما الذى يتطلبه الدفاع الجوى حتى يسير سيرا مرضيا . إنه يحتاج إلى المطارات والورش وقطع الغيار والذخيرة والوقود والرادار للإنذار . إننا على استعداد أن نضع تحت تصرفكم مطاراتنا وورشنا . وقد أعددنا العدة للرادار ووقعنا عقودا مع المصانع البريطانية لتزويدنا بالمهمات . فإذا وصلت هـذه المهمات قريبا فسنستطيع أن نستخدمها . وعندما تصل طائراتكم تستطيع هى الأخرى أن تستخدمها . و إذا كانت لديكم هذه المعدات فيمكننا أن نستلمها منكم ونديرها وفقا لنظمكم الخاصة . أما عن القوات اللازمة لإدارة طائراتكم فأظن أنكم توافقوننى أنه يمكن نقلها بالجو مع طائراتكم المقاتلة .

والسؤال الثانى الذى أود أن أسأله هو أننا جميعا نعلم أنه إذا قامت حرب كبرى فستكون مصر عرضة للهجوم الجوى. ولكن متى يقع مثل هذا الهجوم ؟ هل يبدأ من بدء الحرب أو يبدأ بعد ذلك عندما تقترب القوات الروسية البرية من مصر ؟ ألا يكون من الأفضل لقائد السلاح الجوى الروسى أن يرسل قاذفات قنابله إلى انجلترا وأوروبا حيث يكون الهجوم أجدى وأكثر ثمرة ؟ ألا يكون هناك متسع من الوقت لطائراتكم أن تصل إلى مطارات معدة إعدادا جيدا بدلا من أن تبقى هنا وقت السلم على غير رغبة البلاد ؟

السفير البريطانى — أود أن أعلق على سؤال اللواء الجوى جزارين الأخير. هل يكون هناك متسع من الوقت لوصول طائراتنا ؟ إن هذا لا يعرفه أحد وكل ما أستطيع أن أقوله هو أن الهجوم قد يحدث منذ بدء الحرب، وقد يبدأ الروسيون بقطع المواصلات بيننا وبين أوستراليا أو بضرب أوروبا بالقنابل . ونقط الهجوم الظاهرة هى بالطبع الغرب والشرق الأوسط وربما الشرق الأقصى . على أى حال فإذا لم يكن لديكم دفاع جوى منظم فلا أمل لكم فى دفع الهجوم الجوى. إن ما نرجوه هو أن نجعل من الدفاع الجوى الحاضر قوة جوية تستطيع أن تقوم بذلك .

الكومودور الجوى هيز — أظن هناك نقطة أو نقطتين :

أما عن القواعد فى قبرص وبرقة فإن القاعدتين الأوليين معدتان وصالحتان. ولكن توسيع قواعد جديدة يستغرق بالضرورة وقتا طويلا . وإنشاء قاعدة فى برقة سوف يستغرق وقتا طويلا ولا تستطيع القوات الجوية المصرية أو البريطانية الموجودة أن تدفع هجوما كبيرا كما قال جزارين.

وأما النقطة الثانية فهى، كما قال سعادة السفير، أننا لا نعرف متى يقع الهجوم. وقد دلت التجربة أن الهجوم قد يقع بغتة فى أى وقت. والقوة المقسمة، أى نقل القوات إلى قواعد أخرى لا تثمر ثمرتها. إذ يجب أن يكون هناك مركز، وهذا كما يوافق جزارين يجب أن يكون فى مصر. وعامل الوقت عامل مهم جدا فإذا عدنا إلى برقة فإننا نخطىء باتجاهنا هذا الاتجاه ولن يكون لنا أمل فى دفع هجوم قوى إذا لم تكن لدينا قوة جوية مشتركة .

وهناك نقطة أخرى أثارها جزارين هى إعداد كل شىء لاستقبالنا . أظن أن الإعداد للعمليات الحربية يستغرق وقتا إذ أن هناك شيئا كثيرا من التدريب يجب القيام به، وإنى أكرر هنا أنه إذا انقسمت القوات فإن مشروع الدفاع لا بد أن يفشل .

قائد اللواء جزارين — ما هى قوة طائراتكم المقاتلة فى قناة السويس ؟

الكومودور الجوى هيز — خمسة ألوية .

قائد اللواء جزارين — يمكننا أن نعتبر سلاح الطيران المصرى هو النواة التى نبنى عليها . إن ألويتكم الجوية الحاضرة لا يمكن أن تدفع هجوما كبيرا . ما هو أقصى ضرر يمكن لهجوم جوى تقوم به قاذفات القنابل على مصر ؟ هل يجعلها مثل هذا الهجوم ويجعل قناة السويس خرابا تاما ؟ ولماذا يضرب الروسيون مصر بالقنابل عند نشوب الحرب ، وهناك أهداف أكثر أهمية فى بريطانيا وأوربا ؟ ألا يكون من المتيسر أن يضرب الروس مصر بالقنابل عند نشوب الحرب ، لقد اقترحت وضع ألويتكم الجوية الخمسة فى قواعد أخرى . إن لكم قاعدة فى برقة يمكن أن تتوسع . ولا شك فى إمكان ذلك . لقد قلتم إن انشاء قاعدة يستغرق زمنا طويلا ولكنى لا أظن أنه يستغرق أكثر من ستة إلى تسعة شهور . كذلك قلتم إن تدريب القوات يستغرق وقتا ولكننا لا نرى أنه يستغرق أكثر من تسعة شهور .

الكومودور الجوى هيز — هذا سؤال محرج ولكنى لا زلت أشعر على أى حال بضرورة وجود القوات الجوية الكاملة غير المقسمة فى قواعدنا إذا نحن أردنا أن نواجه هجوما عندما يقع .

السفير البريطانى — وبمعنى آخر . إننا نحتاج إلى قوة مشتركة موحدة .

قائد اللواء الجوى جزارين — إذا كنتم تريدون الدفاع عن مصر فإنكم لا تضعون كل ألويتكم الجوية بها . والواجب أن يكون لكم قاعدة أخرى وسنعمل نحن على إعداد كل شىء لقدوم قواتكم عند نشوب الحرب .

السفير البريطانى — إنى مع هذا لا زلت أصر على أنه لا بد أن تكون القوة كاملة غير موزعة لمواجهة الهجوم .

قائد اللواء جزارين — بوصف كونى طيارا ما الأثر الذى يلحقه هجوم روسى بالقنابل على القنال ؟ إن من الممكن فى أقل من ٤٨ ساعة أن ننظف القنال من القنابل .

السفير البريطانى — إن هذا يكون متعذرا إذا لم نكن نحن موجودين هنا .

قائد اللواء جزارين — إن ما أستطيع أن أضيفه إلى ما قلت هو أن لدينا نواة لقوة جوية وهى نواة صالحة للبناء عليها . وليس هناك قيمة للهجوم الروسى على مصر . إذ ما الذى تستطيع أن تحققه روسيا بضربها مصر بالقنابل ؟

السفير البريطانى — إن مسألة الهجوم مسألة تقديرية من الوجهة الاستراتيجية . وإن المشروع المقترح فى السنة الماضية يتطلب أكثر من القوة الحاضرة بكثير .

قائد اللواء جزارين — إن المشروع يقوم على إمداد عشرين لواءا جويا يوم نشوب الحرب .

السفير البريطانى — يجب كما اقترح الفيلد مارشال سليم فى نقطه الأربع أن يكون هناك دفاع جوى موحد، لاقوة جوية موزعة. فإذا لم تكن القوات الجوية على أهبة الاستعداد فى مكانها المعين، فلن يكون من الممكن مواجهة الهجوم .

قائد اللواء جزارين — لا زلت أقول إنه يمكن أن تأتى إلى مصر من القواعد القريبة .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — فى الواقع أن هذه المناقشة الفنية التى دارت إنما أكدت الأفكار التى كانت تدور فى ذهنى، وتؤيد ماذهب إليه من عدم وجود أية ضرورة لبقاء طياريكم أو سلاح دفاعكم الجوى فى وقت السلم. والمثل الإنجليزى ينصح بأن لا نضع جميع البيض فى سلة واحدة . وأنا أظن أن هذا المثل ينطبق فى حالتنا هذه تماما وأن المصلحة كل المصلحة فى توزيع الدفاع الجوى على النمط القائم بالفعل الآن . فإذا كان لكم قاعدة على أهبة الاستعداد فى مالطة ومثلها فى قبرص وأمكن توسيع قاعدتى برقة وشرق الأردن وتوطيد دفاعكم الجوى فى العراق. فإن قاعدة الدفاع فى مصر تكون بعد ذلك كله بحيث يكفى أن يتولاها فى وقت السلم سلاح الطيران المصرى بشرط أن نعمل على استكمال معداته فى أقرب وقت. الأمر الذى تحرص مصر عليه أكثر من حرصكم . وقد فهمت الآن من قائد اللواء الجوى إبراهيم جزارين أن قاذفات القنابل الروسية تحتاج إلى نحو اثنتى عشر ساعة لكى تصل إلى مصر بينما تستطيع المقاتلات أن تصل إليها من كل هذه القواعد المحيطة بمصر فى ساعتين أو ثلاث وهذا فى الواقع يسقط كل حجة يمكن إبداؤها لبقاء قوات جوية بريطانية فى مصر وقت السلم . إذ أن مراكز الرادار تستطيع أن تنبه جميع القواعد الجوية فى الوقت المناسب فيخف بعضها لملاقاة هذه القاذفات قبل وصولها إلى مصر . ويمكن على كل حال أن تصل مقاتلات بريطانية كافية لتولى مهمة الدفاع قبل وصول قاذفات القنابل الروسية بوقت كاف . أما المعدات المختلفة من مطارات وورش ومخازن وقطع غيار .. الخ . فقد سبق أن قلنا وكررنا أننا لا نجد أى مانع من استيفائها استيفاء تاما بحيث تجد هذه المقاتلات كل ما يلزم لها عند وصولها و إذا كانت لنا شكوى فى هذا الشأن فشكوانا فى الواقع هى من تأخر وصول هذه المعدات إلينا. فمع توفر النية الطيبة يمكن استكمالها فى وقت قريب .

ومن أجل ذلك كله قلت وكررت أن علينا أن نفرق بين أمرين: المعدات وهذه تقبل بل تعمل على استيفائها. والقوات المقاتلة وقد بينا أنه لا حاجة مطلقا لبقائها فى وقت السلم . ويبقى بعد ذلك أمر واحد سبق أن ذكرت أننا مستعدون للنظر فيه وهو ما قد يحتاج إليه الأمر من تمرين مشترك بين القوتين .

السفير البريطانى — لاأدعى بأنى خبير بالرادار مثل جزارين بك . كذلك لا أعرف إذا كان من الممكن أن ننظم دفاعنا على نطاق واسع . وحتى لو استطعنا ذلك فكيف يمكن تنفيذ القيام بالتمرين المشترك ،

قائد اللواء جزارين — يمكن ذلك كما يمكن لقطع من الأسطول أن تزور الإسكندرية لأسبوع أو نحوه .

الكومودور الجوى هيز — لقد عملنا جميعا باستمرار على تدريب قوة الطيران المصرية تدريبا صالحا .

قائد اللواء جزارين — إن وجود قواتكم الجوية هنا ليس هو الذى يدرب سلاح الطيران المصرى .

سراج الدين (باشا) — يجب أن نقيم وزنا للرأى العام وخصوصا وأنكم وافقتكم فى سنة ١٩٤٩ على إجلاء هذه القوات .

السفير البريطانى — لست مفوضا من حكومة جلالة الملك أن أتقدم باقتراحات مطلقا ولكن المارشال سليم قال بضرورة أربعة أشياء منها دفاع جوى موحد تندمج فيه كل من قوتى البلدين الجوية الموجودة فى مصر وهذا كما فهمت غير مقبول لدى مصر .

ونحن نقول إن توحيد القوتين واندماجهما ضرورى . ليس فقط فيما يتعلق بالمنشآت الأرضية بل بأسراب الطائرات أيضا . ويبدو أن هذا غير مقبول أيضا لدى مصر .

إن المنشآت الأرضية تستغرق زمنا لإنشائها ، وأنتم لا تريدون إلا أن نساعدكم (بالمعدات والتدريب والتوجيه) فى إنشائها . ويترك تقدير عدد الفنيين اللازمين إلى لجنة مشتركة من الجانبين

سراج الدين (باشا) — هذا أساس معقول .

السفير البريطانى — إن المنشآت تتضمن الدفاع الجوى بالمدافع المضادة للطائرات .

قائد اللواء جزارين — لقد أعطى هذا الدفاع فى الحرب الأخيرة إلى المصريين لإدارته .

السفير البريطانى — والدفاع الساحلى ،

قائد اللواء جزارين — لقد قررت اللجان أن المدافع الخاصة بالدفاع الساحلى كافية .

السفير البريطانى — إن أقل ما تقبله الحكومة المصرية إذن هو المساعدة فى المنشآت الأرضية ولمدة محدودة .

قائد اللواء جزارين — تسعة أشهر .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — بضع شهور فقط .

سراج الدين (باشا) — إذا أبقيتم قواتكم الجوية فى مصر فسينظر إليها على أنها احتلال . إن المصريين يساورهم الشك فى نياتكم ويجب أن نفعل شيئا لإزالة هذا الشك .

ليس لكم جيوش فى العراق ولكم فيها طائرات فقط . ومع ذلك فإن وجود هذه الطائرات ينظر إليه فى العراق وفى مصر على أنه احتلال .

(١٣) محضر

محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى
يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ (الساعة ٥,٣٠ مساء)

الحاضرون

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — سير رالف ستيفنسون
الأستاذ إبراهيم فرج (بك)
الأستاذ عبد الفتاح عمرو (باشا)
الأستاذ على زين العابدين حسنى

السفير البريطانى — أود أن أبدى بعض ملاحظات تمهيدية قبل تناول كل نقطة من النقط الثلاث .

الواقع أنه شىء ذكرته من قبل . وأود أن أؤكد أهميته وهو سوء الموقف الدولى المضطرب . كان يحدونا الأمل منذ أربع سنين فى أن نجد وسيلة سلمية مع روسيا السوفيتية . ولكن رأينا الثابت الآن أن الاتحاد السوفيتى معاد لنا عداء صريحا والحوادث الأخيرة تؤيد ذلك . ونتيجة هذا كله أن السياسيين أصبحوا فى مركز أضعف من ذى قبل وأصبحت للعسكريين الكلمة العليا وأرجو أن يكون ذلك مؤقتا . إن الميزانية البريطانية لأغراض الحرب التى تبلغ ٧٨٠ مليون جنيه هذه السنة قد زيدت بنسبة ٤٥ ٪ للسنوات الثلاث القادمة . ومعنى هذا أن إعادة البناء فى بلادنا ستؤجل . وأن مستوى المعيشة لا يمكن أن يرتفع . وأن مصاعب جديدة ستفرض على السكان المدنيين . ولا يمكن لأى حكومة بريطانية أن تفكر فى الوقت ذاته فى أى شىء يضعف من دفاعنا فى أى جزء من العالم أما فيما يتعلق بمصر فإن حكومة الوفد مسئولة عن الدفاع عن مصر . وعن رفاهية أهلها وسلامتهم . والسؤال الذى يجب أن تسألوه لأنفسكم هو : هل تقدرون على الاضطلاع بهذه المسئولية وأدائها ؟ إنكم تقولون إن مصر يمكنها الدفاع عن نفسها بمفردها وبجهودها الخاصة بشرط أن تعطوا المعدات اللازمة . فهل يمكن للميزانية المصرية أن تتحمل عبء سياسة دفاعية واسعة النطاق ؟ إن القوات البريطانية فى مصر تبلغ بين ٤٠ و ٥٠ ألف . وهى غير كافية حتى مع وجود الجيش المصرى . ومشروع الدفاع يقول بضرورة مضاعفة الأسراب الجوية الموجودة الآن ثلاثة أضعاف وعليكم إذا أردتم أن تهيئوا القوات المصرية على أساس دفاعى أن تصرفوا مبلغ ٤٠ أو ٥٠ مليون أخرى سنويا . فهل تستطيع مصر تحمل هذا العبء ؟ قلتم أن يكون ذلك على أساس الإعارة والتأجير . ولكن إذا لم تكن البلد التى ستتلقى هذه المعاونة فى مركز يسمح لها أن تفيد كل الفائدة من المعدات فإن البلد المعيرة تأبى أن تقدم هذه المعدات لها . أما فيما يتعلق بمدة التدريب فإن

المصريين من السهل تدريبهم ولكن ذلك لا يمكن أن يتم فى تسعة أشهر. فإذا بدأنا من الحالة التى عليها الجيش المصرى الآن لا يمكننا أن نقوم بذلك حتى مع رجالنا فى تسعة أشهر. وأود أن أقول أنى أزمع بعدهذا الاجتماع أن أزور قواد الجيش يوم الأحد ٢١ الجارى وأسمع آراءهم فى المقترحات المصرية المعارضة ثم نجتمع هنا ثانية يوم الثلاثاء وبعد ذلك سأبعث تقريراً إلى لندن .

وإنى أود أن أوجه نداء إلى الحكومة أن تنبه الشعب المصرى إلى أخطار الموقف الحالى وإلى ضعف الجيش المصرى . كما أود أن تقنعوا الشعب المصرى بذلك فإن البلاد تكاد تكون عديمة الدفاع ولا ينجيها من أخطار الموقف سوى الدفاع المشترك وأخيرا أود أن أنبهكم إلى مسئولية مصر أمام الدول العربية إذ يجب عليها أن تكون البادئة فى هذا الأمر ولا تصر على محاولة الوقوف بمفردها فى حين أنه من الواضح جدا أن ليس ثمة بلد مهما بلغت قوته يستطيع الدفاع عن نفسه بمفرده .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — لقد تقلتم المناقشة نقلا بارعا إلى قدرة مصر على أن تدافع عن نفسها بمفردها . وأنا أسلم لك كما سلمت فيما مضى باستحالة ذلك . بل لقد قلنا فى مناسبات ماضية. وكررنا أن بريطانيا العظمى نفسها لاتستطيع بمفردها أن تدافع عن نفسها. وقال لنا الفيلد مارشال سير وليم سليم إنه لاتوجد أمة تستطيع ذلك بمفردها. ولهذا فقد أبلغناكم من أول يوم أننا مستعدون لعقد محالفة دفاعية معكم. ولكن توجد مسألة أخرى هى مسألة قواتكم الموجودة فى مصر والتى لا يستطيع الشعب المصرى بحق ، للأسباب الكثيرة التى أوضحناها ولا حاجة إلى أن نرجع دائما إليها، أن يقبل بقاءها فى أرضه على أى صورة من الصور لأنه يجد دولا كثيرة أخرى معرضة لأخطار الحرب العالمية وقد يكون بعضها أكثر تعرضا لها من مصر . وكلها كما أسلفنا لا تستطيع أن تتولى وحدها أمر الدفاع عن نفسها . ومع ذلك فأنتم لا تحتلونها ولا يحتلها غيركم من الدول الكبرى . وإذا كنتم قد ضربتم لنا مثلا بهولندا فإنى أستطيع أن أضرب لكم أمثالا كثيرة تؤيد ما أقول فالهند وباكستان وإيران وتركيا وأكثر دول أوربا الغربيه لا توجد فيها قوات أجنبية كما توجد قوات لكم فى مصر .

أما ماتشيرون إليه فى بعض الأحيان من وجود قوات أمريكية فى بريطانيا نفسها فقد سبق أن رددنا عليه بأن المقارنة لا تستقيم لوجود فوارق كثيرة فليس لأمريكا ماض فى احتلال بريطانيا حتى ينظر الشعب بعين الكراهة والتوجس إلى هذا الاحتلال بل هو على العكس يرحب بهذه القوات . والدولتان فى مستوى واحد من القوة والمركز الدولى بحيث لا يتصور أن أحداهما تعتدى على سيادة الأخرى . ووجود القوات الأمريكية عندكم رهين بقبولكم ، فإذا أردتم فى أى وقت جلاءها لبادرت إلى الجلاء ، وليس الحال كذلك فى مصر .

وهذه الأسباب جميعها بالإضافة إلى تكرر وعدكم بالجلاء وتكرر نقض هذا الوعد قد خلقت أزمة الثقة المستحكمة التى نعانيها فى الوقت الحاضر والتى لانستطيع التغلب عليها إلا بإزالة أسبابها

أى بجلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء تاما ناجزا . وإذا كان العسكريون يتسلطون فى الوقت الحاضر بالنظر إلى أخطار الحرب فمن واجب العسكريين أنفسهم ألا يغفلوا فى استعدادهم العوامل النفسية فى الشعوب المختلفة. تلك العوامل التى قد تكون فى بعض الأحيان أبعد أثرا وأشد خطرا من العوامل العسكرية المحضة. ومن واجب العسكريين أن يفهموا أن مصر الراغبة الواثقة الصديقة وإن لم يبق فيها جندى بريطانى واحد خير لبريطانيا ولقضية السلام العالمى من مصر الكارهة الغاضبة بفعل الاحتلال البريطانى فى الماضى والحاضر ، فإذا لم يفهم ذلك العسكريون . فمن واجب الساسة والدبلوماسيين أن يفهموا ذلك وأن يقنعوهم به .

على أننا فى هذه المحادثات الطويلة الدقيقة نقلب الأمر معكم على وجوهه العملية من حيث الاستفادة بالقاعدة الموجودة فى فايد وبمعدات الدفاع الجوى وحلول المصريين فى كل ذلك محلكم وبقاء هذه الاستعدادات حية صالحة للعمل واستكمالها إذا اقتضى الحال بشرط أن يكون ذلك كله فى أيدى المصريين ومع الاستعانة بالعدد القليل اللازم من الفنيين للمدة المعقولة التى لاتثير شبهات المصريين وتعيد إلى الأذهان فكرة الاحتلال . ويضاف إلى ذلك عقد المحالفة الدفاعية التى أشرنا إليها التى تبيح لكم ولحلفائكم الحضور إلى مصر بمجرد نشوب الحرب فتجدون معدات الدفاع اللازمة مستكملة فيها . وهذا هو جوهر وجهة النظر المصرية التى نعالج بها التوفيق بين جميع الاعتبارات أى أننا لانغفل الناحية العسكرية مع العناية بالناحية السياسية التى لايمكن لنا ولكم إغفالها .

بقيت مسألة التكاليف التى تقتضيها استعدادات الدفاع وأنا لاأزعم لكم أن الميزانية المصرية تتسع لما تتسع له ميزانية الولايات المتحدة أو ميزانيتكم فى هذا الشأن ولكن المسألة نسبية ومصر على استعداد لأن تبذل ما فى وسعها فى حدود طاقتها المالية . ولكن التضامن العالمى يجب أن يلعب دوره هنا كما هو الشأن بالنسبة لدول الأطلنطى أو لليونان أو لتركيا أو لإيران وبنفس القواعد والأساليب .

لقد كررتم القول بأن على الوفد المصرى وعلى الحكومة الحاضرة لفت أنظار الشعب إلى الخطر الشيوعى بإقناعه ببقاء قوات بريطانية للدفاع عن مصر وأود هنا أن أكون صريحا غاية الصراحة فألفت نظركم إلى أن الشعب الذى لمس فى الماضى آثار الاحتلال البريطانى ولا يزال يشعر بأن هذا الاحتلال يمس سيادته واستقلاله من الصعب عليه أن يفهم فى هذه الظروف ذلك الخطر المحتمل على حقيقته أى أنه يقارن بين أمرين : الاحتلال القائم فعلا وخطر محتمل يراد إقناعه به وبأن يدفع سيادته ثمنا لدرئه . وبديهى أن الوفد مهما كان تأثيره عظيما إنما يعرض نفسه لفقدان ثقة الشعب إذا حاول أمرا من هذا القبيل .

وأخيرا يجب أن لا يغيب عنا أن أكبر سلاح تستغله الدعاية الشيوعية فى مصر وفى جميع البلاد التى يحتلها الأجنبى هو هذا الاحتلال نفسه . والآثار الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبت

عليه . وتجد هذه الدعاية أرضا خصبة فى نفوس الوطنيين الحريصين على استقلال بلادهم حتى ليخشى أن يختلط الأمر بالتدريج بين الوطنية والدعاية الشيوعية . وقد دلت التجربة فى مصر على أن جميع نشرات الدعاية الشيوعية التى ضبطت تستخدم فى الغالب هـذا السلاح بل تكاد تستخدمه وحده دون الأسلحة النظرية المعروفة .

السفير البريطانى — هذه حجة طيبة . وأود الآن إذا وافقتم أن أتناول النقط الثلاث :

١ — القاعدة — اقترح الفيلد مارشال سليم أن تكون فى مصر قاعدة لصيانة وتموين القوات المصرية والبريطانية فى الشرق الأوسط. واقترح أن يكون الإشراف على هذه القاعدة للجنة مصرية بريطانية مشتركة .

٢ — القيادة العامة — هذه مسألة ضيافة من جانب مصر . وقد قال إن القيادة العامة تكون مشتركة كذلك و إن قنال السويس هو أنسب مكان للقيادة .

٣ — القوات المتحركة الضاربة — إن خير مكان لها هو على القنال . وعليها أن تتقدم إلى الأمام عند نشوب الحرب لتقوية مقاومة بلاد الشرق الأوسط . ولها فائدة أخرى هى أنها تزيد فى سرعة تدريب المصريين .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — يؤسفنى بعد هذه المحادثات الطويلة معكم أن تعودوا إلى ما قاله الفيلد مارشال سليم منذ اللحظة الأولى وقبل أن نبدأ محادثاتنا السياسية وكأننا لم نستفد منها أى شىء ولم نخط فيها أية خطوة نحو التفاهم والاتفاق . مع أنى بذلت كل جهدى للتوفيق بين جميع الاعتبارات واقترحت حلولا أعتقد أنها مرضية وتؤدى غاية العسكريين كما تؤدى غاية السياسيين .

ولقد فهمت منكم أنكم توافقون على جلاء القوات المقاتلة وهذه خطوة طيبة نرى وجوب إكمالها بالخطوات الآتية :

(١) جلاء جميع القوات الموجودة بالقاعدة لأنها كما سبق أن بينت إنما تخدم القوات المقاتلة وقوات الحرس، كما تخدم نفسها فلا حاجة إذن إلى بقائها فيما عدا مئات قليلة من الفنيين فى شئون الذخيرة ومن المهندسين والصناع المهرة اللازمين للورش على أن يعمل معهم مصريون يحلون محلهم بعد استكمال تدريبهم .

(٢) جلاء مركز القيادة العامة فى نفس الوقت التى تجلو فيه جميع هـذه القوات والفيلد مارشال سليم نفسه يقول إن الأمر هنا أمر ضيافة أى ليس أمر ضرورة حربية مؤكدة . وعلى كل حال فالمعقول أن يكون مركز القيادة إلى جانب القوات المقاتلة .

(٣) جلاء جميع قوات الطيران والدفاع الجوى فيما عدا العدد الضرورى من الفنيين اللازمين لصيانة المعدات التى لا يوجد مصريون يستطيعون القيام بصيانتها . ويقوم هؤلاء الفنيون كذلك بتدريب من يحل محلهم من المصريين . ويمكن الاتفاق على إجراء مناورات مشتركة بين السلاحين الجويين المصرى والبريطانى .

(٤) عقد محالفة دفاعية تسمح لقواتكم وقوات حلفائكم بالحضور إلى مصر فى وقت الحرب للتعاون فى الدفاع وقد ورد تفصيل ذلك فى اجتماع رفعة النحاس باشا الأخير بالفيلد مارشال سليم .

السفير البريطانى — تعلمون أنى غير مفوض بتقديم أية مقترحات أو الموافقة عليها . لقد كنا نحاول الوصول إلى أساس للاتفاق . وقد قدمتم مقترحات خاصة . وليس من الواضح لى تماما كيف تزمعون معالجة بعض النقط . القوة المتحركة الضاربة مثلا ؟

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — هل لى أن أسأل فيم كنت تفكر عندما أشرت إلى إمكان جلاء هذه القوات المحاربة ؟

السفير البريطانى — إن النحاس باشا قد اقترح انتقالها إلى شقة غزة فى محادثة مع الفيلد مارشال سليم .

وإذا كانت الحكومة المصرية تقترح أن ترابط هذه القوات فى غزة فهل تدركون الملابسات السياسية لهذا الأمر بما فى ذلك عقد تصلح مع إسرائيل ؟

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — نحن الآن فى هدنة دائمة مع إسرائيل ولا تسمح هذه الهدنة بأن يهاجم أحد الطرفين الآخر أو يعتدى على خطوط الهدنة .

السفير البريطانى — هذا لا يكفى إلا إذا كانت هناك حالة صلح نهائى واتفاق بأن تسمح إسرائيل بمرورنا فى أراضيها إذ لا يمكننا اقتحام طريقنا فى إسرائيل لملاقاة جيش العدو .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — هذا أمر يمكنكم أن تتفقوا عليه مع إسرائيل . ولا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية التى يهمها أيضا أمر الدفاع عن الشرق الأوسط تستطيع أن تساعدكم فى ذلك مساعدة فعالة . وأنا ألاحظ أنكم لم تبرموا بعد صلحا مع ألمانيا أو مع اليابان فالحالة القائمة بين مصر وإسرائيل ليست بدعا فى العرف الدولى وعلى كل حال فلماذا نضع العربة أمام الفرس ؟ إذا أردنا أن نتغلب على جميع الصعوبات القائمة أمامنا ووافقتم على الجلاء الكامل الناجز بالشكل الذى أوضحته فلن يتعذر إذ ذاك التماس المخرج من هذه الصعوبة الخاصة بإسرائيل

السفير البريطانى — هناك شىء آخر غير واضح لى هو مسألة القاعدة . لقد أشرت أنها ليست مستودع سلاح وحيث أنها ستتناول فى عملها الإمدادات المصرية والبريطانية فيجب أن يكون موظفوها من المصريين والبريطانيين فهل تقبل مصر فكرة إدارة القاعدة بواسطة مصريين وبريطانيين .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) لقد سبق أن قلت وكررت أن إدارة القاعدة وقت السلم تكون فى يد المصريين. أما فى وقت الحرب فتكون فى يد المصريين والبريطانيين .

(١٤) محضر

محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى

يوم الخميس ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٠ (الساعة ٥,٣٠ مساء)

الحاضرون

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — سير رالف ستيفنسون

الأستاذ إبراهيم فرج (بك)

الأستاذ على زين العابدين حسنى

السفير البريطانى — أقترح أولا أن أطلعكم على تعليقات العسكريين على ما أبديتموه فى شأن النقط الأربع التى اقترحها الفيلد مارشال سليم :

١ — الدفاع الجوى — اقتراح نقل الأسراب الجوية . قال قائد الطيران العام إن نقل الأسراب يضعف مركز مصر فى اللحظة الحرجة . ويفسد مشروع التدريب المشترك ولا يمكن النظر فيه إلا عندما يتم إعداد الأسراب المصرية وتدريبها حتى تتسلم هذا الدفاع .

أما فيما يتعلق بالدفاع ضد الطائرات المغيرة فقد قال إنه من المصلحة أن يتسلم المصريون هذا فى أقرب فرصة ممكنة وقد سألته إذا كان من الممكن تخفيض عدد الموظفين الإداريين والفنيين فأجاب أنه إذا حدث ذلك فيكون على حساب كفاية القوات .

٢ — القاعدة — قال القائد العام فيما يتعلق بالحد الأدنى الممكن تخفيض قوات القاعدة إليه إن هذا التخفيض لا يمكن أن يكون إلا على حساب الكفاية وهو لا يمكن أن ينفذ إلا بتقسيم ومعنى ذلك مضاعفة النفقات ومضاعفة العمل وقد سألته إذا كان من الممكن الاكتفاء بقاعدة "هيكلية" ولكنه قال إن هذا لا يجدى .

على أنه ليس ثمة شىء مستحيل . والقرارات السياسية قد تجب الاعتبارات العسكرية .

أما عن الحرس فإن الجيش المصرى لا يمكنه فى الأحوال الحاضرة أن يحرس القاعدة فإن الخسائر الحالية تبلغ آلافا من الجنيهات كل شهر. وإذا أقصى حرس أهالى جزيرة موريس فلا يمكنه أن يتحمل المسئولية تجاه دافع الضريبة البريطانى . وإذا وقع هذا التغيير لأسباب سياسية فيجب أن تسوى مسألة المسئولية بين الحكومتين . ثم استطرد فى الحديث عن القاعدة نفسها وقال إنه سيحاول أن يرى الوفد المصرى الذى سيصل فى اليوم التالى لزيارة القاعدة مبلغ عظم هذه المنشأة فإنها تتناول تموين وإصلاح جميع منطقة الشرق الأوسط والأعمال الفنية اللازمة لها .

٣ — القوة المتحركة الضاربة — أكد لى القائد العام أن الصلح بين مصر وإسرائيل وموافقة إسرائيل على منح التسهيلات فى وقت الحرب ضرورية لوضع القوة الضاربة فى غزة . وليس فى غزة ميناء ولابد من نقل جميع أدوات التموين بالسكة الحديد ويجب أن ينشأ فيها أماكن تتكلف بين ٨ — ١٢ مليون من الجنيهات .

كذلك لابد من إيواء تدريب القوة الضاربة والتدريب المشترك مع الجيش المصرى فى صحراء سيناء .

٤ — القيادة العامة — قال القائد العام إن القيادة العامة العسكرية يجب أن تكون بالقرب من القاعدة وأن فكرة نقلها إلى غزة مستحيلة بسبب عدم توفر المواصلات وكذلك لأنها تمنع تنسيق العمل وتدريب الجيشين .

على أنى أكرر مرة أخرى أن هذه تعليقات عسكرية وإنه من الممكن دائما لحكومة جلالة الملك أن تدخل عليها التعديل لأسباب سياسية .

وأود مرة أخرى أن ألتمس من الوزير أن يضع خطورة الموقف الدولى موضع الاعتبار. ولعل ما يبرهن على هذه الخطورة ما شاهده الوفد المصرى الذى زار القاعدة فى منطقة القنال فقد شاهدوا معدات التجنيد تعد وتجمع للتوزيع . ليست بريطانيا أو مصر حرة التصرف فكلانا يواجه مستقبلا نقاتل فيه من أجل حياتنا ولا يمكننا أن نأمل فى الحياة منعزلين ويجب علينا أن نخضع مصالحنا القومية الضيقة. إن مصر تواجه الآن حيرة شديدة فهى تريد من جهة أن تدافع عن نفسها وأن تحقق من جهة أخرى مطالبها القومية وهذان الغرضان لا يمكن بلوغهما فى وقت واحد .

ويجب على الحكومة المصرية أن تقبل هذه الحقيقة القاسية وهى أن الجلاء الكامل الناجز لا يتفق مع الدفاع عن البلاد ويجب أن نجد وسيلة للتوفيق بين مطالب الدفاع العاجلة وبين كرامة مصر القومية . وليس هناك شئ لا يتفق والكرامة المصرية فى قبول مساعدة تقدم طواعية واختيارا .

إنى أود أن أوجه اليك رجائى أن توجه هذا السؤال إلى رئيس الوزراء وإلى زملائك الوزراء

هل تقبل مصر، حتى ولو مؤقتا مع إعادة النظر فى المسألة فى فترات متفق عليها، مبدأ الاستعداد الحربى المشترك فى وقت السلم ؟ فإذا كانت لا تقبل ذلك فليس ثمة شىء يمكن لحكومة جلالة الملك أن تقترحه لحل هذه المشكلة. ولكن إذا أمكن قبول هذا المبدأ فانى على يقين أن حكومة جلالة الملك تكون على استعداد فى النظر فى أى اقتراحات تسهل على الحكومة المصرية إقناع الشعب المصرى بحقيقة العلاقة الجديدة بين بلدينا، إنى متأكد كل التأكد أن الوفد يستطيع أن يقنع الشعب بضرورة الاستعدادات الحربية المشتركة فى وقت السلم إذا أحسن استخدام الصحافة فى ذلك .

ولا تنس أننا فى بريطانيا قد قررنا إعادة فرض نظام التقشف على الشعب. ولا يمكن لأية حكومة بريطانية أن تقبل فى هذه اللحظة إضعاف مركزنا الدفاعى فى أى مكان .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — أؤكد لكم أنى واقف تمام الوقوف على خطورة الحالة الدولية الحاضرة. ولكنى من جهة أخرى أحمل مسئولية الدفاع عن حقوق بلدى، والسعى إلى تحقيق مطالبنا . وأعرف ما يقبله المصريون وما يرتضونه بالإجماع ولا حاجة بى إلى أن أكرر ما سبق أن أجبت به على جميع هذه الاعتبارات التى ذكرتموها وكذلك ما فصلته المرة بعد المرة فى اجتماعاتنا السابقة ولخصت نتيجته تلخيصا دقيقا فى اجتماعنا الأخير . وإذا كان قد استجد شئ فهى زيارة مندوبى الحكومة المصرية للقاعدة البريطانية فى فايد وقد عاد إلينا المندوبون و . تلخص تقريرهم فى أنهم زاروا القاعدة زيارة سريعة على أساس برنامج مقرر من قبل، ولم تخرج الزيارة عن هذا البرنامج حتى عندما كانوا يجدون حاجة إلى زيارة بعض الأماكن الأخرى أو استطلاع بعض الأمور التى لم يشملها البرنامج. وقد أكد لى المندوبون أن الأماكن التى زاروها والمعدات والمنشآت التى شاهدوها كلها عادية. وعند الجيش المصرى نظيرها. وليس فيها مطلقا ما يصعب على المصريين أن يحلوا فيه محل قواتكم بل قد تكون هناك معدات أو منشآت أخرى لا ينطبق عليها هذا الوصف ولكنى الآن أعطيك نتيجة الزيارة كما وقعت وفى الحدود التى رسمت لها .

والخلاصة أن الشىء الوحيد الجديد يؤيد وجهة نظرى ويؤكدها. وأرجو أن لا تتصور أنها وجهة نظر شخصية فأنا أشعر شعورا أكيدا بأنها أيضا وجهة نظر رئيس الوزراء وزملائى الوزراء وهى وجهة نظر البلاد كلها. والواقع أنك أحلت الأمر جميعه إلى الحكومة البريطانية لترى من جهة هل تؤيد العسكريين أم يكون لها رأى آخر ، وإلى رفعة النحاس باشا من جهة أخرى ليعلم إلى أى حد وصلت محادثاتنا ويرى رأيه فيه . وهذا أمر طبيعى جدا ولكنى أود فقط أن أوجه نظرك بكل إخلاص إلى ضيق الوقت وإلى ما أخشاه من نتائج هذه الأزمة التى انتهت إليها محادثاتنا وبخاصة إذا بلغت غايتها وانتهى الأمر بعجزنا عن الوصول إلى أساس صالح للمفاوضة والاتفاق.

وأرجو أن تعلم أن الرأى العام فى مصر كان فى السنوات الأخيرة قد اقتنع بأنه لا جدوى من المفاوضات وبأن على مصر أن تعدل نهائيا عنها كوسيلة لإدراك حقوقها . وأن تبحث عن كل

وسيلة أخرى تستطيع بها تحقيق مطالبها . ولكن الوفد بعد انتصاره فى الانتخابات العامة الأخيرة استطاع مع ذلك أن يواجه الرأى العام بأنه سيحاول المفاوضة من جديد وقبل الرأى العام ذلك منه على مضض، ولسبب واحد هو يقين المواطنين فى مصر والسودان من أن الوفد إذا دخل المفاوضة فإنما يدخلها على أساس تحقيق مطالب البلاد كاملة غير منقوصة . فإذا فشلنا فى هذه المرة فأخشى أن يفقد المصريون نهائيا كل رجاء فى إمكان حل مشكلاتنا عن طريق المفاوضة وبذلك تزداد أزمة الثقة استحكاما ونصل إلى المأزق الذى لا مخرج منه . ولا يخفى عليكم ما فى ذلك من ضرر بليغ للطرفين وكيف تستطيع الدعاية الشيوعية أن تستغله فى الداخل والخارج بالإضرار بنا جميعا .

والآن ينتظر الرأى العام كما تعلمون بفارغ الصبر نتيجة مباحثاتنا . وتطالبنا الصحافة كل يوم بأن نفصح لهم عما يجرى وسيأتى قريبا جدا الوقت الذى يجب علينا فيه أن نصرح بشىء جدى . ومن المرجح أن أغادر مصر إلى أوربا فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر لأقابل رفعة النحاس باشا وسأسافر بعد ذلك إلى أمريكا لحضور اجتماعات الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ولا ينتظر أن أعود قبل نهاية أكتوبر أو أوائل نوفمبر . إن البرلمان المصرى يجب أن يجتمع فى الأسبوع الثالث من نوفمبر وفى هذا الاجتماع يلقى خطاب العرش ولا بد لنا فيه من أن نقدم إلى البرلمان وإلى الشعب حسابا عن سياستنا الخارجية ونتائجها فى السنة المنصرمة أى أن الأسبوع الثالث من نوفمبر هو فى الواقع الحد الذى يتعين فيه أن تُعرف مصائر الأمور بل يتعين أن نعرفها قبل ذلك بزمن كاف ليتسع لنا الوقت لإعداد ما نقول .

لقد وجهتم إلى رجاءا يتلخص فى أن نعمل على إقناع الشعب بالأخطار المحيطة وتعذر إجابة مطلبه الخاص بالجلاء الكامل الناجز فى الظروف الدولية الحاضرة وأنا بدورى أوجه اليكم رجاءا أن تتركوا جانبا تصلب العسكريين ومبالغاتهم المعروفة التى هى فى الواقع جزء من مهنتهم وأن تعالجوا الأمر من وجهتيه السياسية والنفسية وهما فى اعتقادى أولى بالاعتبار فى الظروف الحاضرة من وجهة النظر العسكرية البحتة وبخاصة إذا شابتها المبالغة كما لاحظت فى آراء رجالكم العسكريين .

إنكم لستم الآن فى حرب حقيقية . ولكنكم فى حرب باردة وقد يطول أمد هذه الحرب الباردة وأؤكد أن بقاء الاحتلال والإصرار على الآراء الاستعمارية القديمة من أمضى الأسلحة التى تستخدم فى الدول الغربية فى هذه الحرب الباردة فإذا انتقل الحال لا قدر الله إلى حرب حقيقية فيجب أن يعلم العسكريون أن حالة الشعوب النفسية ورضاهم واقتناعهم بالقضية التى تجرى الحرب من أجلها وإخلاصهم المبنى على هذا الاقتناع ، كل هذه أمور أنفع وأجدى من الاستعدادات العسكرية المحضة التى يحيط بها سخط الناس وتبرمهم ، بل إن هذه العوامل النفسية كثيرا ما تكون حاسمة فى نتائج الحروب .

وليس لى ما أضيفه إلى هذا كله إلا أن أقول بصراحة إن موقف رجالكم العسكريين من اقتراحاتنا التى رمينا بها إلى تسهيل الوصول إلى حل يرضاه الطرفان لا تفسير له إلا أنهم لا يثقون بالجيش المصرى والشعب المصرى . وقد قال القائد العام بصراحة للمندوبين المصريين الذين زاروا فايد إن المسألة ليست مسألة توفر الكفاية اللازمة لإدارة القاعدة ولكنها مسألة ضرورة بقاء هذه القاعدة فى السلم والحرب تحت الإدارة البريطانية . وهذه الروح لا تنسجم مع فكرة التحالف التى يجب أن يكون أساسها الثقة المتبادلة .

السفير البريطانى — هنا نقط عدة أود أن أعلق عليها :

(١) القاعدة — لقد أشرت إلى زيارة المندوبين المصريين للقاعدة على أنه الشىء الجديد الوحيد الذى استجد . وأود أن أذكرك أن الفكرة كانت لزيهم أن القاعدة ليست مستودعا للسلاح ولكنها منشأة حية تمون جميع منطقة الشرق الأوسط . أما بيان القائد العام فانه لا يثير مسألة الثقة . ولكنه يؤكد ضرورة أن تكون القاعدة فى أيدى موظفين بريطانيين ، إذ أن عليها أن تستقبل إمدادات بريطانية أو من الممتلكات الحرة يتكلمون نفس اللغة . وقد اقترح الفيلد مارشال سليم أن تدير القاعدة لجنة مصرية إنجليزية مشتركة .

(٢) أما عن ضيق الوقت فإنى أتفق معكم فى ذلك وعلينا أن نبذل جهدا للوصول إلى اتفاق ودى ، إذ أن تدعيم جميع منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط يتوقف فى نظرى على ذلك .

(٣) أما فيما يتعلق بانتظار الرأى العام لنتائج محادثاتنا فقد وصلنا إلى موقف يجب أن نتخذ فيه قرارا فعليكم أن تحيلوا الأمر إلى النحاس باشا و إلى زملائكم الوزراء وعلى أن أحيل الأمر إلى حكومة جلالة الملك ويبدو لى أن الشىء الوحيد الذى يمكن أن نقوله هو أنه قد جرت محادثات فى جو ودى وسنواصل هذه المحادثات عند عودتكم إلى مصر .

(٤) أما عن التهمة التى وجهتموها بخصوص تصلب العسكريين ومبالغتهم فإنى أؤكد لكم أنها ليست هذا ولا ذاك فقد قدمت لكم رأى العسكريين الفنى فإذا قبلت المبدأ العام للاستعدادات العسكرية فى وقت السلم أمكن ولا شك إجراء تخفيفات .

(٥) أما عن الناحية النفسية للمسألة فلا شك أن الشعب الصديق أثمن من الاعتبارات العسكرية و إنى لهذا السبب ذاته أطلب إقامة أساس جديد من العلاقة الودية بين بلدينا .

و إنى أرجو أن تعرضوا الأمر بقوة على النحاس باشا وعلى زملائكم الوزراء تحثوهم على قبول مبدأ الاستعدادات العسكرية المشتركة وقت السلم حتى ولو كان ذلك مؤقتا ومع إعادة النظر فيه فى فترات متفق عليها .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إذا كنتم قد أشرتم إلى مبالغة العسكريين فذلك، بجانب أنه أمر معروف، يرجع إلى أنهم قد ذهبوا إلى حد تصعيب إحلال حراس مصريين محل الحراس الموجودين الآن من أهل جزيرة موريس، وهذه مبالغة واضحة مهما كانت العلة فيها . وإذا كنتم من جهتكم تحتاطون إلى هذا الحد بالنسبة لمصر والجيش المصرى فمن حقنا أن نكون على حذر شديد بالنسبة للنتائج المنتظرة إذا نحن قبلنا ما تعرضون من بقاء هذا العدد الهائل من القوات البريطانية بحجة إدارة القاعدة إدارة مشتركة ولنا العذر كل العذر إذا اعتبرنا ذلك استمرارا للاحتلال وإذا أشرنا إلى وعود سابقة بإعداد الجيش المصرى وتمرينه على يد بعثتكم العسكرية وكيف كانت النتيجة : بقاء الجيش ضعيفا تنقصه المعدات والأسلحة وهذا ما نخشى وقوعه إذا ماسلمنا بنظريتكم أى أنكم ستكتفون دائما بالاعتماد على قواتكم فينعدم الحافز إلى المعاونة الجدية فى تقوية الجيش المصرى أما إذا تقرر الجلاء الناجز الكامل فسيكون من مصلحتكم المبادرة بكل ما فى الإمكان إلى معاونتنا على تقويته برفع مستواه .

أما القول بإمكان إعادة النظر فى الأمر فى فترات محددة فإنه لا يقدمنا عما نحن فيه خطوة واحدة ولا يمكن أن نعتمد عليه وليس من المصلحة أن تترك الأمور معلقة على هذا النحو، بل تقضى مصلحتنا ومصلحتكم بأن نحسم الأمر على وجه نهائى معروف لا يترك مجالا للشك الذى يجب أن نعمل للقضاء عليه و إحلال الثقة المتبادلة محله .

لقد أشرتم إلى القاعدة الأمريكية فى بريطانيا وذكرتم أنه لولاها لما قبل الأمريكيون أن يحضروا لمعاونتكم عند الضرورة ولكنى أذكركم بأن الجنود الأمريكيين تدفقوا على أوربا فى الحربين العالميتين الماضيتين لتحريرها دون أى اتفاق سابق بينهم وبين الدول الأوربية على قواعد أو نحوها بل لم تكن هناك محالفات أو معاهدات تربط بينهم وبينها . كما أن جنودكم ذهبوا مرتين إلى فرنسا ودول أوربا الغربية دون أن يسبق ذلك اتفاق على انشاء قواعد فيها . وذلك كله لتوافر الثقة التى نرجو أن يتوافر مثلها بيننا وبينكم ، ومع ذلك فالقاعدة موجودة وفى الإمكان أن يحتفظ بها المصريون صالحة للعمل ، ولاستقبال الجيوش المتحالفة فى حالة الحرب فتكون عند وصولها فى حالة أفضل من حالة الجنود الأمريكيين أو البريطانيين الذين ذهبوا إلى أوربا فى الحرب الماضية

السفير البريطانى — من المحزن لى دائما أن تبدى مثل هذا الشك وعدم الثقة . وأود أن أقول فيما يتعلق بأهالى جزيرة موريس الذين يحرسون القاعدة أن القائد العام أراد أن يقول إنه إذا تغير الحرس فإنه يجب نقل المسئولية عن سلامة المخازن إلى غيره . ولا يمكنك أن تعد ذلك مبالغة عسكرية .

لم أكن هنا عندما قدمت البعثة العسكرية البريطانية إلى مصر . ولكنى سمعت أنهم بذلوا ما فى وسعهم والحكومة المصرية هى التى استغنت عنهم .

أما عن أن الجلاء التام يحفزنا إلى رفع مستوى الكفاية فى الجيش المصرى فإن الفكرة هى الاحتفاظ بدفاع فى الفترة التى يدرب فيها الجيش المصرى ويرفع مستواه . ولا يمكننا القيام بذلك

إذا لم نكن موجودين هنا . وأرجو أن تتذكر أن بريطانيا ليست على ما كانت عليه من القوة وكلما أسرعت فى التخلص من جزء من هذا العبء كلما كان ذلك خيراً لها وأجدى . ولهذا فإنه من مصلحتنا أن نسارع بقدر الإمكان إلى تدريب الجيش المصرى وتجهيزه بالمعدات .

إنى أوافقكم تمام الموافقة على أن قرارا حاسما خير لكل جانب من تدبير مؤقت يخضع لإعادة النظر فى فترات محددة . وقد اقترحت هذا التدبير الأخير أملا فى تسهيل الأمور للحكومة المصرية أما فيما يتعلق بالقواعد العسكرية فإنى أكرر أن المسألة مسألة توقيت . فإذا كنتم ستنشئون قاعدتكم بعد نشوب الحرب فانكم تفقدون وقتا ثمينا وتسببون آلاما لاحصر لها للبلد .

---

(١٥) ملخص

حديث بين محمد صلاح الدين (بك) وزير الخارجية ومستر بيفن وزير خارجية المملكة المتحدة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٠ الساعة ٦ مساء بفندق والدورف — أستوريا بنيويورك

الحاضرون

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — مستر أرنست بيفن
الأستاذ على زين العابدين حسنى — مستر باركلى

فى صباح يوم الخميس ٢٨ سبتمبر ١٩٥٠ فى أثناء انعقاد الجمعية العمومية اتصلت سكرتارية الوفد البريطانى بسكرتارية الوفد المصرى وأبلغتها أن سعادة المستر بيفن يبرح نيويورك فى صباح يوم الجمعة ويسره أن يقابلنى قبل سفره — وقد اتفق على أن تجرى المقابلة مساء الخميس بفندق المستر بيفن . وفى هذه المقابلة لم يحدث أى تقارب فى وجهات النظر فقد كان هم المستر بيفن إفهامى أن بريطانيا لا تستطيع أن تحمل مسئولية الدفاع عن مصر والشرق الأوسط مع إصرار مصر على أن لا يكون هناك أى اشتراك للقوات البريطانية فى إعداد وسائل الدفاع فى وقت السلم كما أنه تعمد أن يذكر أن كثيرا من المصريين يتصلون بهم طالبين بقاءهم فى مصر . وأنه يظن أن الصعوبة آتية من الساسة وحدهم وانتهى حديثه إلى أنه سيعرض الأمر على مجلس الوزراء البريطانى . ولكنه هو شخصيا لن يستطيع أن ينصح بقبول وجهة النظر المصرية وأن على المجلس فى هذه الحالة أن يقرر ماذا يفعلون لمواجهة الموقف . ومن أهم ما قاله إن له الآن ست سنوات وهو يبذل جهده للاتفاق مع مصر ويسير على سياسة موافقة للعرب ولكنه لم يجد أى صدى لمجهوده من الناحية المصرية .

وقد كان ملخص ردى أن المستر بيفن قد ورث تركة مثقلة من أخطاء بريطانيا فى مصر وفى فلسطين. وأننا مع تقديرنا لصداقته لانستطيع إلا الاستمساك بحقوقنا ولكننا فى الوقت نفسه قد بذلنا غاية ما فى وسعنا لتقريب وجهتى النظر فقبلنا عقد محالفة ، وحضور القوات البريطانية فى وقت الحرب لا إلى منطقة القنال وحدها بل حيث يقتضى الدفاع . وأننى فى حديث لم يدون مع السفير البريطانى قدرت مدة سنة كفترة انتقال يتم بعدها الجلاء وتستوفى فى خلالها وسائل تقوية الجيش المصرى ، وأن من المحتم على أية حال أن يكون هناك حد معروف ومتفق عليه يتم فيه الجلاء الكامل وأن على الجانب البريطانى إذا لم يكن موافقا على ما اقترحته أن يبين مايقترح من جهته لا أن يكتفى بالرد السلبى . وقد أطلت فى الرد على ما ذكره من اتصال بعض المصريين بهم طالبين بقاءهم فى مصر فبينت له أن وجهة النظر التى أبديتها فى محادثاتى مع السفير البريطانى هى وجهة نظر رفعة الرئيس وزملائى الوزراء والبرلمان والرأى العام كله واتخذت مما ورد على لسانه من أنه لم يجد صدى لجهوده مدة ست سنوات دليلا على أن موقف الحكومة هو موقف مصر كلها لأنها لم تتول الحكم إلا منذ شهور أى أن قوة الرأى العام هى التى حالت فى الماضى دون الاتفاق على ما لا يحقق المطالب الوطنية وهى التى تقف اليوم وراء الحكومة فى مباحثاتها مؤيدة لموقفها . واضفت أنى عندما ذكرت لرفعة النحاس باشا أننى اقترحت مدة سنة كفترة انتقال يتم بعدها الجلاء الكامل لم يرتح رفعته إلى تصرفى واستكثر مدة العام . وانتهيت إلى أننا فى الواقع قد بذلنا غاية مانستطيعه لتقريب وجهات النظر ولكن الجانب البريطانى لم يفعل مثل ذلك من جهته لأنه متأثر بمبالغات العسكريين مع أن هناك اعتبارات سياسية كثيرة يجب على الساسة أن يحلوها محلها من الاعتبار .

على أنى قد حرصت فى أثناء الأخذ والرد على فتح بعض الأبواب فقد انتهزت فرصة إشارته إلى الجهود التى تبذل لاستكمال استعداد دول الأطلنطى إشعارا للروس بما ينتظرهم إذا أقدموا على الحرب. فسألته ولماذا إذن رفضتم حتى الآن انضمام تركيا إلى حلف الأطلنطى . غير أنه أبى بإصرار أن يدور حديثنا عن تركيا وقال أن تركيا حليفتنا فسألته هل هم على استعداد لأن يعقدوا معنا مثل محالفتهم مع الترك فأبى أيضا أن يجيب كما ذكرت أن المبادئ التى يقوم عليها حلف الأطلنطى تختلف تمام الاختلاف عن المبادئ التى تقوم عليها سياستهم مع مصر وأنه إذا أريد عقد مثل هذا الحلف فى الشرق الأوسط ليكون إشعاراً الروس بقوة الجبهة الغربية كاملا من جميع نواحيه فمن المستطاع أن نبحث معهم فى ذلك .

هذا ولم يتسع الحديث لأى تفصيل أوفى . بل هو لم يتسع للكلام فى مسألة السودان لأن المستر بيفن كان مقيدا بميعاد مع مستر أتشسون الذى حضر فى ميعاده وانتظر قليلا حتى أتممنا حديثنا فى النقط التى كان الحديث يدور عليها عند حضوره وقد كانت آخر عبارة للمستر بيفن أنه سيبلغنا قرارهم بعد البحث . وأفترض بالطبع أن هذا القرار سيكون على جميع ما تناولته مباحثاتى مع السفير البريطانى .

(١٦) محضر

محادثة بين وزيرى الخارجية البريطانية والمصرية فى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ (الساعة ٤ مساء)

الحاضرون

مستر بيفن	دكتور محمد صلاح الدين (بك)
سير رالف ستيفنسون	الأستاذ عبد الفتاح عمرو (باشا)
مستر بوكر	الأستاذ على زين العابدين حسنى
مستر ستوات	

مستر بيفن — قال بعد التحيات المعتادة إنه درس المعاهدة المصرية البريطانية المعقودة فى سنة ١٩٣٦ وفى رأيه أن المادة الثامنة الخاصة بوجود قوات بريطانية فى القنال هى — كما يبدو — مصدر الصعوبة القائمة بين حكومتى جلالة الملك والحكومة المصرية ومع ذلك فإنه يسأل ما إذا كانت هناك وجوه أخرى فى معاهدة سنة ١٩٣٦ يريد وزير الخارجية المصرية مناقشتها .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — لا شك أن المادة الثامنة وهى المادة الخاصة بالاحتلال هى المادة التى نعترض عليها أكثر من غيرها . ولكن هناك مواد أخرى هى محل اعتراضنا وقد أثبت العمل فعلا أن بعض مواد المعاهدة لم يعد ملائما كالمادة الخاصة بأسبقية السفير البريطانى ، وجرى العمل بالفعل بموافقة الحكومة البريطانية على خلاف هذه المادة . والواقع أن جميع المواد التى تتنافى مع قاعدة المساواة فى السيادة أو يشتم منها شىء من الإكراه . كل هذه المواد تحتاج حتما إلى إعادة النظر . وليست أمامى المعاهدة الآن ولكنى أذكر على سبيل التمثيل المادة الخاصة بأبدية المحالفة . وليس معنى هذا أننا نكره أن ترتبط على الدوام بعلاقات الود والصداقة مع بريطانيا ولكن تأييد المحالفة يشعر كما أسلفت بشىء من الإكراه . ولا فائدة فى الصداقة اذا لم يكن مصدرها الرضا التام فى جميع الظروف والأحوال .

مستر بيفن — قال إنه كدليل على حسن نية حكومته يقرر أنها على استعداد لمناقشة أى شىء فى المعاهدة . ولكنه يود أن يلفت نظر وزير الخارجية المصرية إلى المادة الأولى منها وهى المادة التى تنص صراحة على انتهاء احتلال مصر وبناء عليه يكون كلام الحكومة المصرية عن احتلال مصر كلاما لا يطابق الواقع ما دامت هذه المسألة قد سويت فى سنة ١٩٣٦ والحقيقة أن الأمر ليس أمر احتلال بل أمر دفاع مشترك . وهو يريد أن يعرف ماذا تود الحكومة المصرية إحلاله محل المادتين الثامنة والسادسة عشرة اللتين تعارض فيهما بصفة خاصة .

دكتور صلاح الدين (بك) — الذى تطلبه مصر هو جلاء القوات البريطانية جلاء فعليا عن أرضها ولا عبرة هنا بالألفاظ، بل العبرة بالواقع و إذا كان الأمر كما تذكرون أمر دفاع مشترك فإن الدفاع المشترك لا يستلزم دائما وجود قوات أجنبية فى حدود إحدى الدولتين المتعاقدتين وقد سبق أن وافقت الحكومة البريطانية فعلا فى سنة ١٩٤٦ على جلاء القوات البريطانية برا و بحرا وجوا فى أجل أقصاه شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ وذلك بالرغم من عبارات معاهدة سنة ١٩٣٦ التى تنص على أن وجود قوات بريطانية فى مصر لا يعنى احتلالها . وهذا فيما أعتقد لأنكم أدركتم أن الرأى العام المصرى لا يكره من الاحتلال اسمه فحسب ولكن يكره حقيقته و يطالب بوضع حد له من الناحية الفعلية .

مستر بيفن — قال إنه لا يظن من المفيد العودة إلى محادثات سنة ١٩٤٦ وهو يفهم الآن أن الحكومة المصرية لا تعارض فى وجود قوات بريطانية فى مصر وقت الحرب. وأن الصعوبة هى كيف تتقرر عودة القوات البريطانية وزيادة على ذلك هناك مسألة إبقاء القاعدة المصرية فى حالة تسمح لبريطانيا بأداء واجبها وقت الحرب وهو يسأل وزير الخارجية المصرية ما إذا كانت لديه أية اقتراحات فى هذا الصدد .

دكتور صلاح الدين (بك) — نعم وافقنا على أن تحضر القوات البريطانية إلى مصر فى وقت الحرب بمقتضى المحالفة التى أبدينا استعدادنا لعقدها والمقياس هو وقوع الحرب فعلا وقد تضمن مشروع صدقى — بيفن تفصيلا فى هذا الشأن وكذلك أورد رفعة النحاس باشا تفصيلا فى حديثه مع المارشال سليم وهو وقوع عدوان على مصر أو اشتباك بريطانيا العظمى فى حرب من أجل وقوع عدوان على جارات مصر . وعلى كل حال فقد دلت الحربان العالميتان الماضيتان على إمكان تحديد مثل هذا الوقت. أما فيما يتعلق بالقاعدة ففى محادثاتى مع السفير البريطانى مناقشات طويلة عنها كانت وجهة نظرنا فيها إمكان الاحتفاظ بالقاعدة صالحة للعمل بل صالحة للتوسع عند اللزوم دون أن يكون هناك احتلال بريطانى وذلك بأن يحتفظ بها الجيش المصرى وتجدونها قائمة وصالحة للعمل عند وقوع الحرب .

مستر بيفن — إن الصعوبة هى أن الحرب لا تعلن الآن إعلانا رسميا فهى تشب فجأة وقد دلت التجارب على ضرورة وجود القوات فى المكان المهدد و إبقاء القاعدة فى حالة استعداد مستمر.

دكتور صلاح الدين (بك) — أعلم أن الحرب تقع الآن دون إعلان ولكن الحربين العالميتين الماضيتين كما سبق أن ذكرت أثبتتا أن العالم جميعه يعلم أن هناك حربا كبرى بمجرد وقوعها . فبمجرد اغتيال أرشيدوق النمسا فى سنة ١٩١٤ أو بعد ذلك بساعات قلائل عرف العالم كله أنه فى حالة حرب عالمية وكذلك الحال فيما يتعلق بالحرب الماضية إذ بمجرد أن اجتاحت ألمانيا أرض بولونيا عرف العالم كله أن الحرب العالمية الثانية قد ابتدأت . أما فيما يتعلق بصلاحية القاعدة للعمل فهذا ما أبدينا كل استعدادنا لأن نكفله مع العلم بأن مصر لا تقع فى الخط الأول من خطوط القتال المحتمل ولا بد أن تمضى بضعة أشهر قبل أن تتعرض مصر لغزو برى .

مستر بيفن — أشار إلى أخطار الغزو الجوى وقال إنه من المستحيل صد هجوم جوى إلا إذا كان الدفاع الجوى عن البلاد المهاجمة على أحدث نظام وأعلا كفاية . والقواعد البريطانية فى البلاد المتاخمة كبرقة لا تنفع حتما فى الدفاع عن مصر . ومع ذلك فهو يقترح أن تسجل الحكومتان البريطانية والمصرية اتفاقهما على إمكان عودة الجنود البريطانية إلى مصر فى وقت الحرب . ويسأل ما إذا كان هذا الاتفاق الخاص بالجنود البريطانية يمكن أن يعتبر شاملا لجنود الولايات المتحدة لأن من المحتمل أن تندمج القوات الجوية لبريطانيا وللولايات المتحدة الأمريكية فى وقت واحد .

دكتور صلاح الدين (بك) — أما عن الغزو الجوى فلذلك حديث آخر تجدونه أيضا مدونا فى المحادثات التى دارت بينى وبين سعادة السفير البريطانى وكانت وجهة نظرنا فيها عدم الحاجة إلى أية قوات بريطانية جوية فى وقت السلم لإمكان حضورها على الفور من المطارات القريبة إن لبريطانيا مطارات كثيرة قريبة محيطة بمصر من جميع النواحى فتستطيع الطائرات البريطانية أن تتصدى للطائرات المهاجمة فى أثناء الطريق كما أن المقاتلات البريطانية تستطيع أن تحضر إلى مصر فى ساعات قلائل من هذه المطارات فى حين يحتاج وصول قاذفات القنابل الثقيلة من مطارات روسيا إلى نحو اثنى عشر ساعة ويجب أن لا ننسى أن هناك سلاحا جويا مصريا ، وأننا نستطيع متعاونين أن نقويه ونرفع مستواه إلى الحد اللازم ليحل محل العدد المحدود من رجال الطيران البريطانى المنصوص عليه فى معاهدة سنة ١٩٣٦ .

أما فيما يتعلق بإمكان حضور حلفائكم وقت الحرب فذلك ما قد تقبله مصر من حيث المبدأ ولا يصعب اتخاذ الإجراء السياسى اللازم فى هذا الشأن .

مستر بيفن — سأل وزير الخارجية المصرية ما إذا كان فى أى وقت من الأوقات قد فكر فى احتمال استخدام قوات موحدة تحت قيادة عليا فى الدفاع عن مصر . فقد يكون وزير الخارجية المصرية قد فكر فى شىء كهذا عندما أشار فى مقابلتهما بنيو يورك إلى إمكان إشراك مصر فى حلف الأطلنطى .

دكتور صلاح الدين (بك) — إن هذه الإشارة التى وردت فى حديثى معكم فى نيو يورك واتخذت صبغة عامة دون تفصيل أو تحديد تدل على رغبتنا الحقيقية فى التغلب على جميع الصعوبات التى تعترضنا فى الوصول إلى اتفاق تعتبره مصر محققا لأهدافها ، وتعتبرونه من جهتكم محققا لأغراضكم الدفاعية . وأنا من جهتى أعتقد أن اتفاقا على هذا النحو يمكن أن يكون مقبولا إذا تحقق معه جلاء القوات الأجنبية عن مصر . ويكون أكثر قبولا إذا جرى فى نطاق ميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارات جمعيتها العمومية وأظن أن القرار الذى صدر أخيرا تحت عنوان " العامل المشترك للسلام " إنما أريد به أمر كهذا . وعلى كل حال فإن الحكومة المصرية على تمام الاستعداد لأن تبحث بشكل جدى ما يمكن أن تقترحوه فى هذا الصدد . ولاشك أن تجاربكم فيه أكثر من تجاربنا مما يجعلنا ننتظر أن يأتى الاقتراح من جانبكم .

مستر بيفن — قال إن الحل قد يكون بين قرار هيئة الأمم واتفاق ثنائى يعقد بين بريطانيا العظمى ومصر. وربما كان من الممكن إيجاد حل على أساس اتفاق يعقد بين عدد محدد من الدول ولو أنه لا يرمى بذلك إلى تقديم اقتراح رسمى . ومع ذلك فهو يرى من الضرورى أن يؤكد أن إحداث تغيير جوهرى فى أساس نظام الدفاع عن الشرق الأوسط قد يكون شديد الخطر. وحكومة جلالة الملك لاتريد أن ترى فراغا . على أنه يود أن يسأل وزير الخارجية المصرية هل إذا تم الاتفاق على عودة الجنود البريطانية إلى مصر فى وقت الحرب لاتوضع قيود على الأراضى التى يمكن أن تستخدمها هذه القوات أو تتحرك فيها .

دكتور صلاح الدين (بك) — أما فيما يتعلق بالتماس حل بين قرار هيئة الأمم المتحدة وبين الاتفاق الثنائى فذلك ما ينطبق عليه استعدادنا لبحث كل حل من هذا القبيل يمكن أن تقترحوه بشرط واحد وهو أن يحقق جلاء القوات الأجنبية عن مصر، وأن يكون الحلف المعقود على أساس المساواة التامة فى السيادة . وأما ما أشرتم إليه بشأن الحالة الدولية فإن الحكومة المصرية تدرك خطورة هذه الحالة . وهذه الخطورة نفسها هى التى تستدعى منا سرعة الوصول إلى اتفاق حتى لا تفاجئنا الحوادث ونحن مختلفون . والحرب قد تقع وقد لاتقع . ويجدر فى الحالين أن نحل مشاكلنا ونسوى علاقاتنا . أما ما سألتم عنه بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة مقتضيات الدفاع فى وقت الحرب دون تقيد بمنطقة القنال فذلك ما وافقت عليه صراحة فى محادثتى مع سعادة السفير البريطانى وهو ما يجرى عليه العمل بين الحلفاء فى وقت الحرب .

مستر بيفن — سأل ما هى التدابير التى يمكن اتخاذها للمحافظة على الورش والمخازن والمعدات الموجودة الآن فى قاعدة القنال إذا تم جلاء القوات البريطانية .

دكتور صلاح الدين (بك)— وجهة نظرنا هى إمكان المحافظة عليها بواسطة الجيش المصرى وأنه إذا كانت هناك بعض الأعمال الفنية الدقيقة التى لا يستطيع المصريون القيام بها فمن الممكن الاحتفاظ بعدد قليل من الفنيين البريطانيين لمدة محدودة يتمرن فيها المصريون على هذه الأعمال وبعد انتهاء هذه المدة تترك فى أيدينا .

مستر بيفن — أخذ علما بذلك . ثم عاد إلى مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط. وهى المسألة الأهم فقال إنه يشعر بأنها تكون مسئولية بالغة الخطر إذا تركت معاهدة سنة ١٩٣٦ دون إعداد تدبير فعال ليحل محلها . وهو يسأل وزير الخارجية المصرية بصفة غير رسمية ما إذا كانت مصر مستعدة أن تنظر فى اتفاق مصرى بريطانى يمكن أن يشمل أيضا بعض دول أخرى من دول الشرق الأوسط كإسرائيل والعراق .

دكتور صلاح الدين (بك) — أوافقكم على أن نبذل جهدنا لتصل مصر وبريطانيا إلى اتفاق يرضاه الطرفان . وأعتقد أن مثل هذا الاتفاق يسهل توسيع نطاقه فى الشرق الأوسط وقد اشتركت

الدول العربية فعلا فى إعداد نظام جماعى للدفاع ولكنى بينت لسعادة السفير البريطانى أنه لا توجد دولة عربية تستطيع أن تشترك مع إسرائيل فى مثل هذا النظام. وليس الرأى العام فى البلاد العربية مستعدا للدخول فى أية علاقة مع إسرائيل . ولكنكم تستطيعون أن تتفقوا مع إسرائيل على ما ترونه دون أن يكون لنا به أية علاقة فيسد اتفاقكم معها أى نقص تجدونه فيما قد يعقد من اتفاق بيننا و بينكم .

مستر بيفن — قال إن الصعوبة هى أننا فى الواقع فى حالة حرب من بعض الوجوه فهل يوافق وزير الخارجية المصرية على أن الحالة الدولية تبرر وجود قوات بريطانية فى منطقة القنال.

دكتور صلاح الدين (بك) — أعتقد بكل إخلاص أن هذه الأحوال الدولية الخطيرة التى تشيرون إليها توجب العمل فى الحال على تقوية مصر لتأخذ نصيبها فى الدفاع ما دامت حريصة على الدفاع عن نفسها، ومادامت تبدى استعدادها للتحالف معكم . ومدة سنة تعتبر فى اعتقادى كافية للوصول بالجيش المصرى إلى المستوى اللازم فى هذه الظروف التى يسارع فيها العالم إلى الاستعداد بأكثر ما يستطيعه من السرعة . وما عليكم إلا أن تنظروا إلى مصر كما تنظرون إلى جميع الدول المستقلة كدول الأطلنطى وتركيا و إيران واليونان التى تتلقى الأسلحة بسخاء فى حين تجد الحكومة المصرية كل صعوبة فى الحصول على السلاح اللازم لجيشها. فإذا غيرتم نظرتكم إلى مصر وعاملتموها مثل هذه المعاملة كانت السنة فى الظروف الحالية كافية ليصبح جيش مصر مستعدا لا أقول لمحاربة روسيا ولكن بالتأكيد ليحل محل العدد المحدد من قواتكم الذى تسمح معاهدة ١٩٣٦ ببقائه فى مصر وقت السلم . أما فى وقت الحرب فتستطيع قواتكم وقوات حلفائكم أن تحضر كما سبق البيان .

مستر بيفن — أشار إلى قول وزير الخارجية المصرية أنه يريد عقد اتفاق جديد على أساس الثقة المتبادلة. ولكن هل يكفى الحل الذى تقترحونه أساسا للاتفاق فى مواجهة الظروف الدولية القائمة، وهل تستطيع حكومة جلالة الملك أن تكون على ثقة من أن الحكومة المصرية لا تنكر حقوق بريطانيا العظمى التى يتضمنها هذا الاتفاق فى وقت الحرب .

دكتور صلاح الدين (بك) — إننى أنظر إلى الحل المستطاع كوحدة لا تتجزأ، ويتلخص اقتراحنا فى أن مصر تقبل عقد محالفة معكم . وأن تكون هناك فترة انتقال مدتها سنة تجلو فيها الجيوش البريطانية تدريجيا، و يرفع فيها مستوى الجيش المصرى فى نفس الوقت إلى الحد اللازم ليحل محل القوات البريطانية التى تسمح معاهدة ١٩٣٦ ببقائها فى مصر وقت السلم . وهذا الحل فى جملته يصلح لمواجهة أى احتمال، فلو اتفقنا اليوم عليه و بدأت الحرب بعد شهر لا يكون قد جلا من قواتكم فى هذا الشهر عدد يذكر أما إذا وقعت الحرب بعد ستة أشهر مثلا فيكون الجيش المصرى قد تقوى فى أثنائها إلى حد لا بأس به وتكون لكم فى نفس الوقت قوات لا تزال باقية. أما إذا

وقعت الحرب بعد سنة فيكون الجيش المصرى قادرا على أن يتلقى الصدمات الأولى حتى يأتى مددكم ومدد حلفائكم، ويجب أن نذكر دائما أن القوات التى تسمح المعاهدة ببقائها فى وقت السلم محدودة العدد ومن السهل أن يحل محلها الجيش المصرى إذا كنتم حقيقة تجدون فى معاونتنا على رفع مستواه . وأود أن أقول بكل صراحة إن أزمة الثقة القائمة بيننا وبينكم ليست بنت اليوم حتى يمكن أن تتهم بأننا ننكل عن تعهداتنا فى الأوقات الخطيرة . ولكن هـذه الأزمة نتيجة أجيال من الاحتلال البريطانى ، ونتيجة تطور علاقاتنا بعد الحرب العالمية الأخيرة تطورا يؤسف له مما لا أود أن أدخل فى تفصيلاته حرصا على وقتكم الثمين .

مستر بيفن — طلب من وزير الخارجية المصرية أن يطلعه على ما يدور بخلده .

دكتور صلاح الدين (بك) — حينما عقدنا معاهدة ١٩٣٦ كنا نعتقد أن خير ما فيها هو أن تمكن من تقوية الجيش المصرى فى أسرع وقت مستطاع ليتم الجلاء فى أسرع وقت مستطاع فلم نكن ننظر إلى مدة العشرين عاما إلا باعتبارها أجلا أقصى ليس هناك ما يمنع من إتمام الجلاء قبل حلوله . ولكننا لم نجد المساعدة التى كنا ننتظرها لتقوية الجيش، بل كنا ولا نزال نجد كل صعوبة تقام فى سبيلنا مما أكد ما كان مستقرا فى أذهاننا من قبل من أن بريطانيا لا تحب أن ترى جيش مصر قويا لتستديم حجتها فى احتلال مصر . ثم إن مصر كانت تنتظر بعد خروج الحلفاء منتصرين من الحرب الأخيرة، وبعد تأليف هيئة الأمم المتحدة أن تشعر بريطانيا من تلقاء نفسها بأن الظروف قد تغيرت فتقيم علاقاتها بنا على أساس يتفق مع هذه الظروف الجديدة. وأعتقد أن خمس سنوات كانت فوق الكفاية لتقوية الجيش المصرى من جهة وتقرير هذه العلاقة الجديدة من جهة أخرى.

مستر بيفن — قال إن من المفيد تلخيص بعض نقط الاتفاق التى ظهرت فى مناقشاته مع وزير الخارجية المصرية مدى الساعتين الماضيتين .

وهنا ذكر مستر بيفن ووافقه وزير الخارجية المصرية أن الحكومتين متفقتان على ضرورة محالفة جديدة وعلى ضرورة التعاون الكامل فى وقت الحرب دون قيد على الأماكن . وهما أيضا متفقتان على أنه يجدر بهما مناقشة صعوباتهما بروح ودية . وقد علق مستر بيفن على هذه النقطة الأخيرة قائلا إنه يظن أن الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بمعرفة الحكومة المصرية يكون له أثر سيئ جدا، وطلب إلى وزير الخارجية المصرية أن يعطيه توكيدا بأن الحكومة المصرية لا تنوى اتخاذ مثل هذا الإجراء وأضاف مستر بيفن أن نقطة الخلاف الأساسية هى كما يظهر وجود قوات بريطانية فى منطقة القنال وسأل مستر بيفن وزير الخارجية المصرية ما إذا كانت لديه أية اقتراحات للتغلب على هذه الصعوبة غير اقتراح جلاء القوات البريطانية عن مصر فى فترة عام . وأضاف أنه لا ينتظر تقديم هذه الاقتراحات على الفور . إذ لا شك أن وزير الخارجية المصرية يريد التفكير فى الأمر .

دكتور صلاح الدين (بك) — لقـد تفضلتم بإمهالى للتفكير فى اقتراح حل آخر وسأنتهز فرصة هذا الإمهال للتفكير فى جميع المسائل الأخرى التى أشرتم إليها الآن فأعطيكم الجواب عنها فى الاجتماع المقبل ولكنى أود أن أقول قبل انتهاء هذا الاجتماع إنى لا زلت مقتنعا تمام الاقتناع للأسباب التى أوضحتها الآن والتى سبق أن أوضحتها فى محادثاتى مع سعادة السفير البريطانى بأن مدة العام كافية تماما . كما أود أن ألفت نظركم إلى أن حديثنا اليوم جرى كله حول أحد شطرى القضية وهو الخاص بالجلاء وبقى الشطر الآخر الذى لا يقل أهمية وهو وحدة مصر والسودان .

مستر بيفن — قال إنه يسره مناقشة مسألة السودان فى وقت آخر ،ولكنه لا يستطيع الآن أن يرى أى أمل فى الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية إلا على أساس أن يكون للسودانيين حق تقرير مصيرهم .

ثم اتفق على استئناف المحادثات فى أواخر الأسبوع .

---

(١٧) محضر

محادثة بين وزيرى الخارجية البريطانية والمصرية فى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ (الساعة ٤ مساء)

الحاضرون

مستر بيفن	دكتور محمد صلاح الدين (بك)
سير رالف ستيفنسون	الأستاذ عبد الفتاح عمرو (باشا)
مستر بوكر	الأستاذ على زين العابدين حسنى
مستر ألن	
مستر ستيوارت	

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — لقد فكرت مليا فى المسائل التى أشرتم إليها فى آخر الجلسة الماضية ولم يتسع الوقت للرد عليها ويمكن تلخيصها فى ثلاث نقط :

أولا — ما طلبتموه منى من إعطائكم تأكيدا بأن الحكومة المصرية لا تنوى أن تتخذ إجراء لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ثانيا — ما طلبتموه من اقتراح حل آخر غير جلاء القوات البريطانية فى فترة انتقال مدتها سنة .

ثالثا — ما ذكرتموه من أنه لا أمل فى أى اتفاق على مسألة السودان إلا على أساس إعطاء السودانيين حق تقرير مصيرهم .

أما عن الأمر الأول. فإنى لا أملك إعطاءكم مثل هذا التأكيد وأعتقد أن الحكومة المصرية لايمكن أن تقبل ذلك. وقد حددت موقفها فى هذا الشأن بكل وضوح فى خطاب العرش الأخير وأنتم لا تجهلون أهمية خطاب العرش باعتباره عهدا من جانب الحكومة لممثلى الأمة فى البرلمان. وأنتم بالطبع من جهتكم أحرار فى أن تقبلوا وجهة نظر الحكومة المصرية بشأن معاهدة سنة ١٩٣٦ أو لا تقبلوها ولكن الحكومة المصرية لها أسبابها القوية التى تعتمد عليها فى اتخاذ الموقف الذى أوضحته فى خطاب العرش. وإذا كنتم تكرهون هذا الموقف وتشكون منه فإنى أستطيع من جهتى أن أعدد لكم مواقف كثيرة وقفتها الحكومة البريطانية ولا تزال تقفها من مصر وكلها ضارة بحقوق مصر ومصالحها ومن حقنا أن نشكو منها ولكن تبادل الشكوى على هذا النحو لا يقدمنا كثيرا فالأولى أن نصرف همنا إلى محاولة تذليل العقبات التى تعترض سبيلنا والوصول إلى اتفاق يرضى الطرفين . هذا مع العلم بأن خطاب العرش نفسه قد ذكر أن الحكومة المصرية لا تزال تنتظر منكم اقتراحات تحقق تلاقى وجهات النظر بما يؤمن حقوق مصر ويرضى رغبات شعب وادى الشعب أى أن اتصال الحكومتين مازال قائما فى سبيل الوصول إلى اتفاق مرض وهو مايجب علينا الآن أن نحصر فيه كل همنا .

أما ما طلبتموه من أن أقترح عليكم حلا آخر غير الحل الذى اقترحته الحكومة المصرية فى محادثاتها مع الفيلد مارشال سليم ثم فى محادثاتها مع السير رالف ستيفنسون فإنى ألاحظ على هذا الطلب أنكم من جهتكم لم توضحوا موقفكم من هذا الحل إيضاحا كافيا لكى نعلم هل ترفضونه رفضا باتا أم تعترضون فقط على بعض تفصيلاته وما هى هذه التفصيلات التى تعترضون عليها وما هى أسباب اعتراضكم الخ . أما إذا كان المقصود الاتجاه إلى حل تشترك فيه دول أخرى مع مصر وبريطانيا العظمى فقد سبق أن بينت أنى أنتظر أن يأتى الاقتراح من جانبكم لأنكم أكثر خبرة فى هذا النوع من الاتفاقات فإذا أضفنا إلى ذلك كله أن الحكومة المصرية تنتظر ردكم كما أوضحت فى خطاب العرش كان لى فى هذا الطور من محادثاتنا أن أترك لكم إبداء ما ترونه من اقتراحات جديدة أو تعديلات على الحل الذى اقترحناه .

بقى ما ذكرتموه عن السودان وأكتفى الآن بأن أعلق عليه بأن الحكومة المصرية لن تقبل من جهتها أى حل لايتضمن الاعتراف بوحدة مصر والسودان قولا وعملا. وأنها تستغرب موقف الحكومة البريطانية الذى لخصتموه فى الجلسة الماضية بعد أن كانت اعترفت اعترافا صريحا فى مشروع صدقى — بيفن بهذه الوحدة تحت تاج مصر ووافقت على أن توضع فى نطاقها تفصيلات حكم السودان. أى أنكم هنا أيضا ترجعون عما سبق لكم الموافقة عليه ولاشك أن الرجوع فى مسألتى الجلاء والوحدة ليس من شأنه تيسير الاتفاق أو كسب ثقة الحكومة المصرية والشعب المصرى.

مستر بيفن — قال إن بيان وزير الخارجية المصرية له على كل حال ميزة الوضوح. ومع ذلك فهو لا يعتقد أن اقتراح جلاء القوات البريطانية فى مدة عام يتيح حلا عمليا، لأن الجلاء فى غضون هذه المدة يعنى أنه ينتظر من بريطانيا أن تأخذ على عاتقها الدفاع عن الشرق الأوسط فى وقت الحرب دون أن تتمكن من اتخاذ الاستعدادات الكافية، وأشار مستر بيفن إلى صعوبة تركيب الرادار وتنظيمه كمثل على الصعوبات الفنية التى ينتظر أن تقوم فى وقت الحرب إذا لم تتخذ من قبل الاستعدادات اللازمة .

ثم أضاف أن حكومة جلالة الملك لا ترى سببا لترك معاهدة سنة ١٩٣٦ إذا لم يحل محلها شىء فعال. وأكد أنه لا الجيش المصرى ولا الجيش البريطانى يستطيع القيام بمهمته إذا قدر الحد الزمنى بعام واحد .

دكتور صلاح الدين (بك) — قبل أن أرد رداً مطولا على ما تفضلتم به الآن أود أن أسأل هل هى مدة السنة التى تعترضون عليها باعتبارها غير كافية لوصول الجيش المصرى إلى الحد اللازم لسد الفراغ أم أنكم تعترضون على الحل كله ؟

مستر بيفن — قال إن ذهنه غير مغلق بحال. ولكنه لا يستطيع أن يقيد نفسه حتى يرى دليلا على أن تفكير الحكومتين فى مسائل الدفاع قد تقارب تقاربا كبيرا. لأن العبارة المصرية المعادة عن الجلاء ووحدة مصر والسودان لا تنهض أساسا عمليا يمكن البناء عليه. وهو يرى مع ذلك أنه إذا أمكن العثور على مثل هذا الأساس فإن مسألة الحد الزمنى يمكن مناقشتها فيما بعد . وأضاف أنه غير مفوض فى أن يقدم مقترحات ولكنه يحاول إيجاد وسيلة مشتركة لحل المسألة. أما فيما يتعلق بإلغاء مصر لمعاهدة سنة ١٩٣٦ فإن ما أراد إيضاحه هو أنه إذا كان الطرفان يحرصان على تسوية المسألة بطريق المفاوضة فإن الإلغاء لا يتفق وهذه الروح .

دكتور صلاح الدين (بك) — أود أولا أن أؤكد لسعادتكم أنى أجهد نفسى لكى تكون تعبيراتى لائقة ومتفقة مع ما أحمله لكم من تقدير واحترام . وإذا كنت قد أشرت إلى رجوعكم فيما سبق أن قبلتموه فى مسألتى الجلاء ووحدة مصر والسودان فإنى لا أقصد شخصكم ولكن قصدت التعبير عن الموقف الذى وصلنا إليه . وسأعود بعد قليل إلى إيضاح ذلك فيما يتعلق بوحدة مصر والسودان. ولكنى أبدأ بالرد على ما ذكرتموه الآن بالنسبة للحل المقترح لمسألة الجلاء. وردى بسيط للغاية وهو أن المدة التى يتم فيها الجلاء مرتبطة ارتباطا وثيقا بما أشرتم دائما إليه من وجوب سد الفراغ . وعلى الرغم من أن الرأى العام فى مصر لا يربط بين الأمرين ويطالب بالجلاء الكامل الناجز باعتباره حقا طبيعيا من حقوق مصر كدولة مستقلة ذات سيادة وباعتباره نتيجة لاشتراك مصر فى هيئة الأمم المتحدة على أساس المساواة فى السيادة مع جميع الدول الأخرى. على الرغم من هذا فقد أردنا أن نوفق بين وجهتى النظر فاقترحنا مدة سنة كفترة انتقال يتم فى خلالها الجلاء ويكون الجيش المصرى فى الوقت نفسه قد بلغ المستوى اللازم لسد الفراغ ويهمنى أن أكرر هنا

أن الفراغ المطلوب سده هو هذا العدد المحدود من القوات البريطانية الذى تسمح معاهدة ١٩٣٦ ببقائه فى منطقة القنال فى وقت السلم . وأعتقد مخلصا أن هذا العدد المحدود يمكن سده بمعرفة الجيش المصرى فى مدة السنة . ولهذا قلت وأكرر أن فترة السنة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالصعوبة التى تثيرونها ضد الجلاء . وتعتبر ردا كافيا عليها . ومن أجل هذا سألتكم هل هى مدة السنة التى تعترضون عليها وتعتبرونها غير وافية بالغرض المقصود ؟

مستر بيفن — وافق على أن عدد القوات المحاربة فى منطقة القنال محدودة ولكن يوجد عدا هذه القوات مسألتا القاعدة والقوات الجوية . وهو دون أن يقلل من قيمة سلاح الطيران المصرى يرى أن من المستحيل أن تكفى سنة واحدة لتدريب هذا السلاح لكى يعهد إليه بأعمال سلاح الطيران الملكى البريطانى لأن تطورات الطيران سريعة وذات صبغة فنية دقيقة ومهما يكن من الأمر فمن الضرورى تنظيم نقل السلطة كما حدث عند انسحاب الإنجليز من الهند حيث ترك عدد كبير من الضباط والفنيين للعمل فى الجيش الهندى . وأضاف المستر بيفن أن إلحاح وزير الخارجية المصرية فى ضرورة الجلاء لا يتيح الفرصة لتنظيم نقل المسؤولية تنظيما صحيحا . وجدير بوزير الخارجية المصرية أن يذكر أن القاعدة وحدها يلزم أن تمون جيشا كبيرا فى وقت الحرب فمن المستحيل بالطبع على حكومة جلالة الملك أن تغفل اتخاذ كل احتياط لكى تضمن أن تكون هذه القاعدة مستعدة عند الحاجة . وأضاف مستر بيفن أنه يكره ترديد عبارة الجلاء ويود أن يرى هذه العبارة غير الموفقة تستبدل بشىء مثل عبارة «نقل السلطة» وهو شخصيا كان يتخيل دائما أن حكومة جلالة الملك ستصل عاجلا أو آجلا إلى اتفاق مع مصر وهذا هو ما فكر فيه عندما اقترح إنشاء مجلس دفاع مشترك فى محادثاته مع صدقى باشا . وهو يود التخلص من الموقف الحالى الذى يضغط فيه المصريون بمطالبهم ويضطر البريطانيون إلى مقاومتها . أن تكرار الحديث عن الجلاء يبدو كإنذار نهائى وهو يؤكد لوزير الخارجية المصرية أن البرلمان البريطانى يعضده بالإجماع فى مقاومة ذلك . ومع هذا فهو يفترض أن الغرض النهائى الذى يرمى إليه وزير الخارجية المصرية هو نفس الغرض الذى يرمى هو إليه، أى الصداقة بين بلديهما . وهو شخصيا يرى أنه إذا أمكن تدريب الجيش المصرى وتزويده بالمعدات على أساس صحيح فقد يكون من الممكن الاتفاق على نقل السلطة . كما أنه يود أن يرى خبراء بريطانيا وخبراء مصر الجويين يبحثون معا مسألة الدفاع الجوى عن مصر . وليس على هؤلاء الضباط أن يتعرضوا للمسائل السياسية ولكنه يظن أن هناك بعض الفائدة فى التفريق بين طرق معالجة مسائل الدفاع الثلاث فى الجو والبر والبحر . وكل هذا لا يمكن إتمامه فى سنة أو سنتين . وهو يقترح مخلصا على وزير الخارجية المصرية أن يحاول الطرفان الإقلال من تركيز اهتمامهما على الناحية السياسة من المسألة . وزيادة تركيزه على الناحية العملية . وأشار المستر بيفن إلى استخدام اليد العاملة المصرية كمثل على التعاون العملى المثمر . وأضاف أنه يود قبل كل شىء أن يتفق مع وزير الخارجية المصرية على أن مسائل الدفاع يجب أن تكون محل البحث العملى بمعرفة ذوى الخبرة . كما يود الاتفاق على تعريف (يمكن

تسجيله فى خطابات متبادلة) للظروف التى يسمح فيها للقوات البريطانية بالعودة إلى مصر . فإذا أمكن ذلك أمكن تجنب الاضطراب السياسى فى المستقبل وأخيرا فإنه يود أن يبحث مع مصر إمكان إشراك دول عربية أخرى فى تدبيرات الدفاع عن الشرق الأوسط .

وختم المستر بيفن قائلا إنه أوضح أفكاره بكل صراحة وهو يرجو أن لا يساء استعمال ثقته . ومع ذلك فإن عليه أن يؤكد أنه إنما قال ما قال على مسؤليته وحدها وأن كل اقتراح عرضه يجب أن ينال موافقة حكومته ومستشاريها .

دكتور صلاح الدين (بك) — أرى من واجبى أن أوضح لكم أمرين أعتقد أن من المهم جدا إيضاحهما لكى تفهموا موقف الحكومة المصرية وموقف الشعب المصرى على حقيقته . لقد أبديتم عدم الميل إلى كلمة الجلاء وأكدتم أن جميع أعضاء مجلس العموم لا يميلون إلى هذه الكلمة التى انعقد عليها الإجماع فى مصر إلى الحد الذى جعلكم تصفونه بأنه قد أصبح قولا معادا ولكن المصريين لا يرددون هذه الكلمة اعتباطا ومن غير سبب فقد احتلت بريطانيا مصر منذ سبعة وستين عاما واحتجت مصر دائما على هذا الاحتلال . وكان الساسة البريطانيون يؤكدون دائما أنه احتلال مؤقت ويبذلون الوعود المتكررة بالجلاء ولكن شيئا من ذلك لم يتحقق . وانتهزت بريطانيا العظمى فرصة الحرب العالمية الأولى فأعلنت الحماية على مصر تلك الحماية التى لم يقبلها الشعب المصرى كما لم يقبل الاحتلال . وترتب على ذلك قيام الحركة الوطنية المصرية بعد نهاية الحرب . وكان انتصار الحلفاء فى هذه الحرب يسمح لبريطانيا بالاستجابة لمطالب مصر ولكنها لم تفعل وحاولت فى جميع مفاوضاتها مع الحكومة أن تستبقى الاحتلال فعلا وأن تستبقى أيضا معنى الحماية إلى أن عقدت معاهدة ١٩٣٦ التى تخلصت فيها مصر من كل أثر للحماية . ولكنها لم تتخلص فى الواقع من من الاحتلال . وقد كان السبب الأكبر الذى دعا مصر لعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ هو ما اعتقدناه من أن هذه المعاهدة ستنتج لمصر تقوية جيشها وبالتالى التخلص من الاحتلال الذى قاومه الشعب المصرى أكثر من ستين عاما ولكن الحوادث التالية خيبت ظن مصر . وبالرغم من البعثة العسكرية البريطانية التى نص عليها فى المعاهدة فقد بقى الجيش المصرى ضعيفا وبقيت بريطانيا متمسكة بحجة ضعفه لبقاء قواتها فى مصر ومن أجل هذا يتمسك الشعب المصرى بكلمة الجلاء ويميل إليها بمقدار ما تبغضونها أنتم فى بريطانيا . والسبب هو تاريخ الاحتلال وأثره السيئ فى الجيش المصرى وإخلاف الوعود الكثيرة التى بذلها الإنجليز بالجلاء . هذا هو الأمر الأول الذى أحرص على إيضاحه لتكون عندكم فكرة صحيحة عن موقفنا .

والأمر الثانى هو ما يخالجنا من شك فى أى ترتيب يتفق عليه لتقوية الجيش المصرى وتعليق جلاء القوات البريطانية على تمام هذه التقوية . وبالتالى للوفاء بوعد الجلاء المتكررة بل إن المدة التى مضت منذ عقد معاهدة ١٩٣٦ كافية وحدها لهذا الغرض . ومع ذلك بقى الجيش المصرى فى حالته الراهنة ، وبقى الاحتلال بحجة ضعف هذا الجيش أى أننا أمام حلقة مفرغة يتعين من وجهة نظر الحكومة المصرية الخروج منها ولا يكون ذلك إلا بتحديد وقت معين لجلاء القوات البريطانية عن مصر دون أن تربط بين ذلك وبين الترتيبات التى يتفق عليها لتقوية الجيش المصرى .

هذه هى الطريقة الوحيدة التى تؤدى فى نظرى إلى مواجهة هذا الشك الذى يخالج بحق الشعب المصرى وجميع المسئولين المصريين .

وهنا أرد على المقارنة التى عقدتموها مع حالة الجلاء عن الهند. فقد قلتم إنكم جلوتم عنها لوجود علاقة قديمة بينكم وبين الجيش الهندى سمحت باطمئنانكم إلى تسليمه زمام الأمر. ولكنكم ترون مما سبق أن أوضحت أن هذه العلاقة قائمة أيضا فيما يتعلق بالجيش المصرى فقد كان تحت القيادة الفعلية لرجالكم لغاية سنة ١٩٣٦. ثم سلم بعد ذلك إلى البعثة العسكرية بحيث يمكن القول بأن العامل الموجود بالنسبة للجيش الهندى موجود أيضا بالنسبة للجيش المصرى. وأضيف إلى ذلك أن الجيشين المصرى والبريطانى تعاونا بالفعل تعاونا طيبا شهد به قوادكم فى أثناء الحرب العالمية الماضية وعهد إلى الجيش المصرى وحده ببعض الأعمال الهامة ومنها عمليات مقاومة الغارات الجوية. ومهما يكن من أمر فإنى أستطيع أن أستخلص من ردكم أنكم لا تعارضون فى أن فترة السنة قد تكون كافية لإعداد الجيش المصرى لسد الفراغ المترتب على جلاء العدد المحدود من القوات البرية الذى تسمح معاهدة سنة ١٩٣٦ ببقائه فى مصر وقت السلم. غير أنكم تبدون تخوفا من ناحية القاعدة ولكنى فى محادثاتى مع سعادة السفير البريطانى أجبت على هذه المخاوف بعد دراسة تفصيلية لعدد القوات الموجودة فى هذه القاعدة والأعمال المختلفة التى تقوم هذه القوات بها فأوضحت أن هذه الأعمال كلها يمكن أن يقوم بها جيش مصر إلا عددا قليلا من الأعمال الفنية الدقيقة يمكن أن يحتفظ بعدد قليل من الفنيين البريطانيين لفترة محدودة من الزمن يدربون المصريين على هذه الأعمال ثم يتركونها فى أيديهم وفى اعتقادى أن فترة السنة نفسها كافية لهذا التدريب والنتيجة هى احتفاظ مصر بهذه القاعدة صالحة للعمل فتجدونها معدة عند وقوع الحرب وحضور جنودكم إلى مصر بمقتضى المحالفة. والواقع أننى لا أجد أى مبرر للخوف على القاعدة اللهم إلا أمرا واحدا هو عدم الثقة مع أن الثقة أساس أى محالفة ولا معنى للمحالفة دون توفر الثقة .

أما الطيران فالاحظ أيضا فى شأنه أن العدد الذى تسمح معاهدة سنة ١٩٣٦ ببقائه فى مصر من رجال الطيران فى وقت السلم عدد محدود ولا يصعب إعداد قوات من رجال الطيران المصرى تحل محلهم فى فترة السنة .

وعلى كل حال. ومع احتفاظى بالرد على فكرة الحل التى شرحتموها. فإنى أبدى لكم اغتباطى بتطور محادثاتنا إلى هذا الحد الذى سمح بأن تعاونونا بأفكاركم على ما نحاوله من الوصول إلى حل مقبول. وهو فيما أعتقد مهمة الطرفين لا مهمة الجانب المصرى وحده . ولاشك أن إبداء رأى من جهتنا فى فكرة الحل التى اقترحتموها يتوقف على تبلورها وعلى ما يبديه لكم خبراؤكم من رأى فى المسائل التى ذكرتم أنكم ستأخذون رأيهم فيها. على أنى أعتقد أن ذلك لا يتطلب طويل وقت إذ لاشك أن لدى هؤلاء الخبراء فكرة حاضرة. لأن جميع هذه المسائل كانت بالتأكيد موضع بحثهم فى أثناء المحادثات السابقة وفى أثناء محادثاتنا . أى مدى السنوات الأربع الماضية .

مستر بيفن — قال إن مدة السنة التى ذكرها وزير الخارجية المصرية ليست كافية على كل حال ومن الضرورى أن نتذكر الموقف الدولى الذى يهدد بالخطر . وأضاف أن عليه الآن أن يحث آراءه — التى يؤكد مرة أخرى أنها شخصية محضة — مع زملائه ومع المستشارين العسكريين البريطانيين . ولكنه مع ذلك يقول إن هذه الآراء إذا اتضح فى النهاية أنها تصلح أساسا للتفاهم فإنه سيبذل غاية جهده لكى يضمن تقديم كل معونة لتدريب الجيش المصرى . على أنه يظن فى نفس الوقت أن من مصلحة البلدين أن يمتنعا عن عمل أى شىء من شأنه خلق المصاعب السياسية .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — لم يتسع الوقت اليوم لمناقشة مسألة السودان فأرجو مناقشة هذه المسألة فى اجتماعنا القادم .

واتفق على أن يستأنف الوزيران الاجتماع فى الساعة الحادية عشرة من صباح ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ للتحدث عن السودان .

---

(١٨) محضر

محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى
يوم ١١ أبريل سنه ١٩٥١ (الساعة ١١ صباحا)

الحاضرون

الدكتور محمد صلاح الدين (بك)	سير رالف ستيفنسون
الأستاذ عبد الفتاح عمرو (باشا)	تشابمان أندروز
الأستاذ على زين العابدين حسنى	

السفير البريطانى — كلفتنى حكومة جلالة الملك أن أقدم لكم مقترحات معينة لحل مسألة الدفاع . وقد شدد على أن أوضح بجلاء عند تقديمها مركز الحكومة فى انجلترا . والسخط الحقيقى الذى أثاره فى بريطانيا استمرار القيود على ناقلات البترول التى تمر بقناة السويس .

وهنا قرأ سعادة السفير البريطانى البيان التالى :

" إن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة على استعداد لأن تستأنف المفاوضات لتعديل معاهدة التحالف المعقودة سنة ١٩٣٦ وفقا لأحكام المادة ١٦ من تلك المعاهدة " .

" وتعلم حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بالصعوبات الكبيرة التى تواجه الحكومة المصرية فى هذه المسألة على أنها لا تستطيع بالنظر إلى التزاماتها نحو حلفائها الآخرين فى شمال الأطلنطى وفى الشرق الأوسط تحمل تبعة اتخاذ أية تدبيرات تضر بمقدرتها على المساهمة فى الدفاع عن هـذه المنطقة بنجاح ضد أى معتد . ومثل هذا الدفاع لن يكون ممكنا إلا إذا استمرت القـاعدة المصرية فى المستقبل فى أداء وظيفتها بحيث تكون معدة فورا وقت الحرب . وإلا إذا كان الدفاع الجوى عن مصر مكفولا " .

" فلهذه الظروف تقترح حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة أن تعدل معاهدة التحالف المعقودة فى سنة ١٩٣٦ بحيث تنص على ما يأتى :

(ا) "انسحاب الجنود البريطانيين من مصر على مراحل. ويبدأ هذا الانسحاب بعد انقضاء سنة على اتفاق بتعديل المعاهدة وينتهى فى سنة ١٩٥٦ (يجب أن يلاحظ أن معدل انسحاب القوات المقاتلة والقيادة العامة يتوقف إلى حد كبير على معدل إعداد محال لإقامتهم فى مكان آخر) " .

(ب) " تحويل القاعدة إلى المدنيين تدريجيا ويقترح أن يتم ذلك لغاية سنة ١٩٥٦ بإحلال الموظفين البريطانيين المدنيين الضروريين محل الموظفين العسكريين المنسحبين ويعهد بالقاعدة بعد ذلك إلى القوات المصرية المسلحة للمحافظة عليهـا . على أن تدار وفقا للسياسة العسكرية البريطانية تحت الإشراف الإدارى العام لمجلس إشراف انجليزى — مصرى . وحكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة على استعداد لأن تدفع إيجارا لمنشآت القاعدة ومواقعها) " .

(ج) " إنشاء نظام انجليزى — مصرى طويل الأجل للدفاع الجوى المنسق على أن يشمل وحدات مصرية وبريطانية " .

(د) " تزويد القوات المصرية فى تاريخ قريب بالأسلحة والمعدات على قـدر حاجة التدريب وبعد ذلك تزويدها بما قد تدعوا إليه الضرورة من الأسلحة والمعدات على قدم المساواة فى الأولوية مع البلاد الأخرى التى ارتبطت بريطانيا العظمى معها باتفاقات دفاعية نافذة . (وحكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة على استعداد كذلك لأن تقـدم أية مساعدة تحتاجها الحكومة المصرية لتدريب قواتها) " .

(هـ) فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها توافق مصر على عودة القوات البريطانية لمدة الخطر وعلى أن تمنحها والقوات الحليفة لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات بمـا فى ذلك استعمال الموانئ والمطارات ووسائل المواصلات المصرية " .

ثم أضاف : أود أن أخبر معاليكم بأن حكومة جلالة الملك تشعر أنها قابلت وجهة النظر المصرية بسخاء . وترجو حكومة جلالة الملك أن تتلقى ردا مدروسا دراسة وافية على مقترحاتها . ولا تود حكومة جلالة الملك أن تنظر بأى شكل إلى هذه المقترحات كإنذار نهائى . ويسرها أن تنظر فى أية اقتراحات مقابلة من الحكومة المصرية . على أننى لا أستطيع أن أبسط لكم أى أمل فى تغييرات كبيرة جوهرية بالنظر إلى التزامات حكومة جلالة الملك والأحوال العالمية الحاضرة وانى على استعداد للإجابة على أى سؤال تود معاليكم توجيهه إلينا .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إن السؤال الوحيد الذى أود توجيهه الآن هو ما إذا كان هناك شىء عن السودان ؟

السفير البريطانى — قدرت أنكم توجهون هذا السؤال .

وهنا قرأ سعادة السفير البريطانى البيان الآتى :

"لا تستطيع حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة أن تقبل إقرار الرأى القائل بأن مسألة السودان لا يمكن فصلها عن مسألة الدفاع" .

"ومع ذلك فإن حكومة جلالة الملك على استعداد لأن تبحث مسألة السودان إذا كانت الحكومة المصرية ترى فى ذلك فائدة" .

" إن الغرض الذى ترمى إليه حكومة جلالة الملك هو أن تمكن السودانيين من بلوغ الحكم الذاتى فى أقرب فرصة ممكنة عمليا . ومن المستحيل عليها أن تقبل أى تفاهم مع مصر يتنافى وهذا الغرض " .

" وعلى أية حال تقترح حكومة جلالة الملك أن يبدأ أولا بالسير فى المباحثات الخاصة بمسألة الدفاع . وأن تؤجل أية مباحثات عن السودان حتى يتم على الأقل تبادل تمهيدى للآراء فى مسألة الدفاع " .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — أظن أن هـذا يكفى اليوم . أنتم تريدون ردا مدروسا وسنعطيكم ردا مدروسا بيد أننى أجد لزاما على أن أذكر لكم الآن أننى لا أرى سبيلا إلى أى اتفاق إلا إذا أدخلت تغييرات كثيرة جوهرية على هذه المقترحات .

(١٩) محضر

محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى

فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥١ (الساعة ١٢,٣٠ مساء)

الحاضرون

الدكتور محمد صلاح الدين (بك) — سير رالف ستيفنسون

الأستاذ على زين العابدين حسنى

دكتور محمد صلاح الدين (بك)— طلبتم إلىّ أن أعطيكم ردا مدروسا على المقترحات البريطانية وأستطيع الآن أن أعطيكم رد الحكومة المصرية المدروس . (صحيفة ٦٧٠)

السفير البريطانى — أود أن أسأل بعض الإيضاح . فالنقط الثمانية الأولى هى اعتراضاتكم على المقترحات بوجه التخصيص .

وهنا لخص سعادة السفير البريطانى الاعتراضات واحدا فواحدا :

ثم قال إنكم لا تعترضون على تحويل القاعدة إلى المدنيين ؟ .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إن المبدأ هو أن تسلم القاعدة إلى الجيش المصرى فى الوقت المتفق عليه .

السفير البريطانى — ولا يكون هناك بعد ذلك مدنيون بريطانيون لإدارتها ؟ .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — لا .

السفير البريطانى — إن سنة واحدة لإتمام الجلاء مستحيلة ماديا كما أخبركم المغفور له مستر بيفن فى ديسمبر الماضى. أما فيما يتعلق بمسألة الأولوية فى التسلح فإنكم ستعاملون معاملة البلاد الأخرى التى ارتبطت باتفاقات دفاعية منفذة مع بريطانيا. وستزودون بالسلاح على قدم المساواة مع هذه البلاد وهذا معناه أولوية خاصة .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إن غرضنا هو أن نعوض ما فاتنا من وقت. وأن نلحق بالبلاد الأخرى التى تسبقنا الآن فى التسلح .

السفير البريطانى — إن شرط إجلاء جميع الموظفين البريطانيين من السودان فى مدى سنتين غير عملى بتاتا . فإن السودان لا يستطيع أن يتقدم بدون الموظفين البريطانيين .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — أعتقد أن هذا ممكن .

السفير البريطانى — لا أظن ذلك ممكنا من الوجهة العملية. وأصل الآن إلى الفقرة — ٦ — من مقترحاتكم المضادة :

" عقد اتفاق بين الطرفين يمكن بمقتضاه أن تعود القوات البريطانية إلى الجهات ... ... "
ما معنى هـذا ؟ إن الاقتراح المصرى الأصلى هو أن تعطى فى حالة قيام حرب نفس التسهيلات التى أعطيت فى الحرب الماضية .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — نقصد جهات مصر التى ترى الحكومتان بالاتفاق بينهما ضرورة عودة القوات البريطانية إليها .

السفير البريطانى — يشير الجزء الأخير من هذه الفقرة إلى البلاد العربية المتاخمة لمصر . ولا يعنى ذلك سوى « شرق الأردن » وإذن فهو لا يشمل كما يبدو هجوما على تركيا أو على الشرق الأوسط عن طريق تركيا أو العراق .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إنه لا يشمل ذلك .

السفير البريطانى — هناك تهديد مقنع فى الفقرة الأخيرة . إن مقترحاتنا لا تتضمن إنذارا نهائيا فهل مقترحاتكم إنذار نهائى ؟ .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إن ذلك يتوقف على ردكم على مقترحاتنا .

السفير البريطانى — يعنى أنها تكون إنذارا نهائيا أو لا تكون حسب ردنا .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — نعم ، ذلك يتوقف على ردكم .

السفير البريطانى — لم أفوض حتى الآن بالشروع فى محادثات عن السودان. ولكنى سأحيطكم علما بمجرد وصول هذا التفويض .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إنى مستعد فى أى وقت للمباحثة فى مسألة السودان .

السفير البريطانى — لا ينبغى أن تنتظر ردا سريعا على هذه المقترحات فإن على الحكومة البريطانية أن تدرسها بالتفصيل .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — إننا ننتظر فى الواقع ردا سريعا فإن الموقف يزداد صعوبة كل يوم فى الصحافة والبرلمان .

السفير البريطانى — لن تتأخر الحكومة البريطانية . ولكن الموقف برمته من الخطورة بحيث لا تستطيع أن ترد على مقترحاتكم فى تعجل . ويظهر من صيغة مقترحات الحكومة المصرية المضادة أننا لم نتقدم عما وصلت إليه محادثاتنا فى الصيف الماضى ، ولا أستطيع أن أخفى عنكم رأيى فى أن هذه المقترحات لا تصلح أساسا معقولا للاتفاق . وعلى كل حال فلنواصل جهودنا دون تراخ فلن يضيع جهد يبذل .

دكتور محمد صلاح الدين (بك) — هذه فلسفة طيبة .

رد الحكومة المصرية

تبدى الحكومة المصرية أسفها البالغ ، وخيبة أملها المؤلمة لما جاء به الرد البريطانى بعد محادثات طويلة استغرقت أكثر من عشر شهور بذل فيها الجانب المصرى كل ما فى وسعه لتوضيح حقه ، وتأييده ومواجهة جميع الاعتبارات التى يعنى بها الجانب البريطانى بما لا يتعارض مع حقوق مصر .

ولا يسع الحكومة المصرية إلا أن تقابل المقترحات التى تضمنها هذا الرد بالرفض المطلق فى جملتها وتفصيلاتها وبخاصة فى النقط الآتية :

(١) الوقت الذى يبدأ فيه جلاء القوات البريطانية والمدة التى يتم فيها هذا الجلاء .

(٢) تعليق معدل انسحاب القوات المقاتلة والقيادة العامة على معدل إعداد مكان لإقامتهم فى مكان آخر .

(٣) المدة التى يتم فيها تسليم القاعدة للقوات المصرية المساحة واشتراط إدارة هذه القاعدة وفقا للسياسة العسكرية البريطانية تحت الإشراف الإدارى لمجلس إشراف إنجليزى — مصرى .

(٤) إنشاء نظام إنجليزى — مصرى طويل الأجل للدفاع الجوى المنسق على أن يشمل وحدات مصرية وبريطانية .

(٥) المعدل المتناهى فى البطء الذى يقترح لتزويد القوات المصرية بالأسلحة والمعدات اللازمة لها .

(٦) عودة القوات البريطانية فى حالة خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها .

(٧) الفصل بين قضية الجلاء وقضية وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى .

(٨) التعلل بانتظار الفرصة الممكنة عمليا لتأخير تمتع السودانيين بالحكم الذاتى .

ويهم الحكومة المصرية أن تؤكد كذلك أنها ترفض فيما يخصها دعوى الحكومة البريطانية الخاصة بالمساهمة فى الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط بحجة التزاماتها نحو حلفائها الآخرين فى شمال الأطلنطى وفى الشرق الأوسط .

وفيما يلى المقترحات التى ترى الحكومة المصرية بدورها تقديمها لتكون أساسا لاستئناف المفاوضات بين الحكومتين بغية حل المشكلة المتعلقة بينهما .

(١) الشروع فى إجلاء القوات البريطانية عن مصر بمجرد عقد الاتفاق مباشرة وضرورة إتمام هذا الجلاء برا وبحرا فى مدة لا تتجاوز سنة .

(٢) تسليم القاعدة إلى القوات المصرية المسلحة بمجرد إتمام الجلاء وفقا للبند السابق .

(٣) إعطاء أولوية خاصة لتزويد الجيش المصرى بالأسلحة والمعدات اللازمة له فى أقرب وقت . باعتبار مصر قائمة فى منطقة استراتيجية حساسة .

(٤) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وتمتع السودانيين فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى عامين بالحكم الذاتى .

(٥) انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهاء الحكم القائم الآن فى السودان بمجرد انقضاء هذين العامين .

(٦) عقد اتفاق بين الطرفين يمكن بمقتضاه أن تعود القوات البريطانية إلى الجهات التى يتفق بين الحكومتين على ضرورة عودتها إليها ، للمعاونة فى الدفاع عن مصر فى حالة ما إذا وقع عليها اعتداء مسلح أو فى حالة اشتباك المملكة المتحدة فى حرب كنتيجة لاعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة لمصر .

(٧) إذا عادت القوات البريطانية إلى مصر وفقا للبند السابق فيتعين الشروع فى إجلائها عنها بمجرد انتهاء العمليات الحربية على أن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا فى أجل أقصاه ثلاثة أشهر .

(٨) إلغاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وجميع ملحقاتها . وكذلك اتفاق سنة ١٨٩٩ الخاصين بالسودان بمجرد سريان الاتفاق الجديد .

هـذه هى مقترحات الحكومة المصرية وهى — كما أوضح الجانب المصرى بتفصيل ووضوح فى محادثاته مع الفيلد مارشال سليم ومع السفير البريطانى ومع المغفور له مستر بيفن — كفيلة بمواجهة الموقف الدولى . وهى وحدها السبيل لتصفية الجو الحالك الذى يكتنف العلاقات المصرية البريطانية لخير البلدين ومصلحة السلام الدولى فى الشرق الأوسط كله .

فإذا قدرت الحكومة البريطانية — كما نرجو بكل إخلاص — أن المصلحة البريطانية والمصرية والدولية تدعوكلها إلى المبادرة بقبول هذه المقترحات أساسا لتسوية المشاكل القائمة بين البلدين، وأن كل تأخير فى معالجة الموقف شديد الضرر بمستقبل العلاقات المصرية البريطانية وبقضية السلم العام . فحينئذ لا تكون هناك أية صعوبة فى الوصول إلى الاتفاق المنشود .

أما إذا انتهت جميع الجهود بعد هذا الوقت الطويل إلى الفشل . فالحكومة البريطانية تعرف ولا ريب موقف مصر من معاهدة ١٩٣٦ ، واتفاق سنة ١٨٩٩ . فقد أوضحت الحكومة المصرية بكل صراحة وجلاء هذا الموقف فى مناسبات كثيرة آخرها خطاب العرش الذى ألقى فى البرلمان المصرى فى نوفمبر الماضى .

---

(٢٠) محضر

محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى
يوم ٨ يونية سنة ١٩٥١ (الساعة ١٢ ظهرا)

الحاضرون

دكتور محمد صلاح الدين (باشا)	سير رالف ستيفنسون
الأستاذ على زين العابدين حسنى	مستر تشابمان أندروز

السفير البريطانى — عندى ورقتان أود أن أسلمهما اليوم إليكم . الأولى عن الدفاع وهى :

تدرس حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بعناية المقترحات التى تضمنتها مفكرة الحكومة المصرية بتاريخ ٢٤ أبريل بشأن احتمال عقد اتفاق انجليزى مصرى جديد خاص بالدفاع، بأمل إمكان الاهتداء إلى طريقة ما تضيق شقة الخلاف الواسع فى الرأى الذى يبدو بوضوح بين المقترحات البريطانية والمصرية، أو على الأقل إيجاد وسيلة مشتركة لمعالجة المشكلة .

وفى الوقت ذاته تلاحظ حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة وهى شاعرة بخيبة الأمل أنه فى حين أن مقترحاتها تمثل تعديلا كبيرا جدا للوضع الذى قررته المعاهدة الإنجليزية المصرية المعقودة فى سنة ١٩٣٦ فإن المقترحات المصرية لا تبدو أنها تختلف فى الجوهر عن المطالب التى أعلنتها الحكومة المصرية كأهداف لها حين تولت الحكم منذ نحو ١٨ شهرا .

دكتور محمد صلاح الدين (باشا) — سأتباحث مع زملائى فيما تضمنته المفكرتان ثم اجتمع بكم.

---

(٢١) كتاب السفير البريطانى إلى رئيس مجلس الوزراء

ومعه مستخرج من الخطاب الذى ألقاه مستر موريسون فى مجلس العموم يوم ٣٠ يوليو سنة ١٩٥١

عزيزى (حضرة صاحب المقام الرفيع) رئيس مجلس الوزراء

أبعث إلى رفعتكم مع هذا بمستخرج من الخطاب الذى ألقاه مستر موريسون فى مجلس العموم يوم ٣٠ يوليو بشأن العلاقات الإنجليزية المصرية وكذلك بترجمة عربية له كما وعدتكم فى حديثنا أمس .

وسترون أن ما قاله مستر موريسون لا يعنى مطلقا إغلاق باب المحادثات الجارية . وإنى على يقين من أن الحكومة المصرية ستفهم تماما بعد دراسة نص الخطاب الروح التى يدعو بها مستر موريسون مصر إلى التعاون كشريك على قدم المساواة وعلى أساس جديد فى مجهودنا المشترك لتأمين سلم العالم .

وتفضلوا (رفعتكم) بقبول فائق الاحترام .

إمضاء (رالف اسكراين ستيفنسون)

نبذة من الخطاب الذى ألقاه مستر موريسون فى مجلس العموم

(يوم ٣٠ يوليو من عام ١٩٥١)

" وأنتقل الآن إلى المسألة المصرية . وأود أن أثنى على العمل الذى قام به سلفى الذى كد فى غير تراخ لإقامة العلاقات البريطانية المصرية على أساس من شأنه أن يبقى على أحسن العناصر فى العلاقات الوثيقة التى ربطت طويلا بين بلدينا . ويحسب فيه — فى الوقت نفسه — حساب الحقائق المتعلقة بالموقف الخطر الذى يجد العالم المتمدين نفسه فيه الآن .

وهذا الهدف هو ما أصبو إلى مواصلة بلوغه . فقد كان يعتقد — كما أعتقد — أن الصداقة والتعاون بيننا وبين مصر فى المناحى التى تتقابل فيها مصالحنا هما من الأسس التى يقوم عليها استقرار الشرق الأوسط وسلامته . ونحن نقدر المصاعب التى تواجه الحكومة المصرية ، وقد حاولنا أن نعالج مشاكلنا المشتركة بصبر وإدراك . كما نعلم أيضا أن الموقف الذى تقفه مصر تعود دوافعه إلى الماضى ، فحاولنا أن نحسب لهذه الحقيقة حسابها . ولسوء الحظ أن هذا الصبر وذاك الإدراك لم يلقيا التجاوب من الجانب الآخر فى جميع الأحوال . ولا نزال نواجه تصميما لا يلين على مطالب . يُغمض فيها الطرف عن حقائق اليوم .

فلم يعد وجود القوات البريطانية فى مصر اليوم مسألة لا تعنى غير بريطانيا ومصر وحدهما . فنحن دولة تحمل بالنيابة عن بقية دول الكومنولث وحلفاء الغرب مسئوليات كبيرة فى الشرق الأوسط . ومصر هى مفتاح الشرق الأوسط من بعض الوجوه . والادعاء باستطاعة مصر الوقوف موقف الحياد فى أى صراع دولى ما هو إلا سراب خداع كما يؤيد التاريخ ذلك . فمصر تحتل جسرا بين قارتين ، وتسيطر على نقطة اتصال حيوية فى المسالك البحرية بين نصفى الكرة الأرضية الشرقى والغربى . فهى بهذا الوضع هدف ذو أهمية قصوى لأية دولة معتدية فى الحوض الشرقى من البحر الأبيض المتوسط .

إن مصير بلدينا وحضارتيهما مرتبط كلاهما بالآخر . وليس من الواقعية فى شىء أن تزعم مصر أنه فى استطاعتها تفادى الخطر برفض السماح لنا بالمشاركة فى تنظيم الدفاع عن هذه المنطقة . وفوق ذلك فليس فى استطاعة مصر أن تقف وحدها للدفاع عن أراضيها كما لا نستطيع نحن كذلك الدفاع عن أراضينا نفسها .

وإنى لواثق من أن الشعب المصرى سيشترك معنا فى مقاومة العدوان إذا ما اضطر العالم الحر إلى خوض غمار الحرب . والخلاف القائم بيننا وبين الحكومة المصرية هو عدم الاتفاق على التدابير اللازمة للاستعداد لمواجهة مثل هذا الطارئ . ونحن ندرك أننا سنخسر قضيتنا قبل

أن تبدأ المعركة إذا لم نهيء — فى زمن السلم — وسائل الاستعداد على نطاق واسع . وواجبنا هو أن نقنع الحكومة المصرية لمواجهة هذه الحقيقة التى لا مفر منها بالأخطار التى ستصيبهم وتصيبنا إذا ما أهملنا هذا الاستعداد .

وقد قام شعبنا بالاشتراك مع شعوب حلف شمال الأطلنطى . وشعوب الكومنولث بتحمل أعباء ثقيلة فى زمن السلم من أجل تحقيق السلامة للبلدان التى تشاركها فى المدنية العامة التى ورثناها جميعا . وإنى لأدعو مصر للمشاركة — مشاركة الند للند — فى هذا المجهود العام الذى يبذل لضمان سلام العالم . نحن نريد أن ننظم علاقتنا على أساس جديد كل الجدة . فإذا رفضت مصر هذه الدعوة . فلن يكون بوسعنا أن نسمح للموقف الذى ينشأ عن هذا الرفض أن يعرقل جهودنا للوفاء بالتزاماتنا الدولية . بيد أننا لن نيأس من الأمل فى إقناع مصر بالتعاون تلقائيا وهو تعاون سيسهل مهمتنا إلى حد كبير .

وأنتقل الآن للتحدث عن السودان الذى تدور المباحثات بيننا وبين الحكومة المصرية فى شأن مستقبله . وتعاودنا هنا مرة ثانية بعض الانتقادات التى تعوق الحكومة المصرية عن معالجة المشكلة على نحو واقعى . فالشعب السودانى — بالرغم من اختلاط الأجناس والأديان فيه — قد خطا خطوات سريعة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا مما يهيئه أن يكون قومية منظمة تعتمد على نفسها . واعتماد مصر والسودان سويا على مياه النيل قد ربط مصير السودان بمصير مصر . ونحن نأمل أن نرى الشعب السودانى يختار نوع العلاقة التى تقوم بينه وبين مصر على ما يحقق حاجاته على أحسن وجه . ونحن نهدف إلى أن يصل الشعب السودانى بأسرع ما يمكن إلى درجة من التقدم يستطيع معها البت فى هذا الاختيار بكامل حريته وهو مدرك لمراميه كل الإدراك .

إن بريطانيا لترجو أن تقوم مصر بدورها الكامل معنا فى إرشاد السودانيين فى سيرهم نحو التطور السياسى . أما التصميم — كما يفعل بعض المصريين — على أن لا فرق هناك بين الشعبين السودانى والمصرى فمعناه تجاهل الحقائق مما يزيد صعوبة تحقيق التعاون والتفاهم الوثيقين بين مصر والسودان . ونحن نرحب بهذا التعاون والتفاهم الوثيقين ونود رؤية نمائهما .

أما عن قناة السويس فإن المجلس يشاركنى الأسف على أن الحكومة المصرية لم تر إلى الآن تعديل موقفها بصدد القيود التى فرضتها . والتى لاتزال تنفذها متحدية الرأى العام العالمى الذى يرى حرية الملاحة فى قنال السويس . وقد بذلنا بالاشتراك مع الدول البحرية الكبيرة الأخرى كل ماوسعنا من جهد بالوسائل الدبلوماسية لاقناع الحكومة المصرية بأن هذه القيود ظالمة غير معقولة وأن تعمل على وضع حد نهائى لها .

ومن المؤسف أن جهودنا لم تأت إلا بثمر ضئيل . والأمر معروض الآن أمام مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة . وقد يرى مجلس الأمن أنه ما دام نظام الهدنة الدائمة قائما بين مصر

وإسرائيل لأكثر من عامين — فليس هناك مبرر لاستمرار التمييز فى الملاحة الدولية عبر القناة أو للحظر الذى يمنع زيت الخليج الفارسى من الوصول إلى حيفا .

وهذا المسلك غير المسئول من جانب الحكومة المصرية يسبب خسائر كبيرة لدول بريئة لا شأن لها فى النزاع بقصد إلحاقها بالضحية .

وليس من المعقول أن ينتظر من الدول الملاحية أن تتحمل هذه الخسائر إلى أجل غير مسمى وأن تظل تحت هذا النظام الذى لا يجد مبررا عمليا أو خلقيا .

وفضلا عن هذا فمهما كان القصد من هذه القيود فإن نتائجها تؤخر احتمال الوصول إلى اتفاق سلمى بين الدول العربية وبين إسرائيل. ذلك الاتفاق الذى ارتبط به الطرفان فى تصريحاتهما. فللدول الملاحية مصالح وعليها مسئوليات كما لمصر مصالح. وأرى أن من حقنا أن ننتظر من مصر بموقعها الجغرافى الفريد أن تضرب مثلا للسلوك الدولى بدلا من استغلال هـذا الموقع فى الإساءة إلى التقاليد البحرية والمعاهدات الدولية كما تفعل الآن فى قناة السويس وفى خليج العقبة " .

---

(٢٢) بيان الدكتور محمد صلاح الدين (باشا) وزير الخارجية فى مجلس البرلمان (يوم ٦ أغسطس سنه ١٩٥١)

فى هذه المرحلة الدقيقة التى تجتازها العلاقات المصرية البريطانية جاء بيان المستر موريسون فى مجلس العموم ناطقا بعمق الهوة التى تفصل وجهتى النظر المتباينتين فى أهم مسائل الخلاف بين مصر والمملكة المتحدة وهى الجلاء والسودان وفلسطين . فقد حدد وزير الخارجية البريطانية سياسة حكومته بالنسبة إلى هذه المسائل الثلاث فى شىء غير قليل من التفصيل والصراحة، وحمل البرق حديثه إلى جميع أرجاء المعمورة. فمن حقكم علينا . بل من حقنا على أنفسنا أن نبين من جهتنا بنفس التفصيل والصراحة سياسة الحكومة المصرية فى كل هذه الأمور .

أولا — عن الجلاء

منذ أن منيت مصر بالاحتلال البريطانى فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وهى تطالب بالجلاء والإنجليز يتذرعون بشتى العلل لإطالة أجل الاحتلال . فحماية الخديو ، وحماية الأجانب ، وحماية ذوى الجلابيب الزرقاء، وحماية الأقليات ، وحماية أصحاب المصالح الحقيقية . كل هذه العلل المختلفة المتناقضة فى بعض الأحيان تذرعوا بها. الواحدة بعد الأخرى . فلما نهضت مصر نهضتها الكبرى وتجلى إجماعها على المطالبة بحقها ، وقضى هذا الإجماع على كل علة تمسح بالغير ، وترمى إلى إظهار

الإنجليز بمظهر الساعين إلى الخير . أفصحوا فى النهاية عن العلة الحقيقية بجانبها الوطنيـة المصرية بحماية المواصلات البريطانية . فلما فقدت هذه العلة أكثر قوتها باستقلال الهند والباكستان . وقد كانت الهند فى يوم ما أكبر جوهرة فى تاج الإمبراطورية . لم تفرغ جعبة الإنجليز من العلل والحجج فهم اليوم يتذرعون بمـا سماه سعادة المستر موريسون " مسئوليات بريطانيـا العظمى فى الشرق الأوسط بالنيابة عن باقى دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام " .

و إلى جانب هذه العلل لإطالة أجل الاحتلال بذلت السياسة البريطانية بكل سخاء عددا هائلا من وعود الجلاء لتخدير المصريين حتى زادت هذه الوعود على الستين . آخرها وعدهم الصريح فى سنة ١٩٤٦ بأن يتم الجلاء برا و بحرا وجوا فى أجل أقصاه شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

أما أثر الاحتلال الهدام فى تفريقنا وتأخيرنا و إفساد أمورنا وتعطيل مرافقنا فذلك ما لا أحسبنى فى حاجة إلى التنويه عنه فى هذا المكان . ولكنى لا أجد بدا من إشارة واحدة على سبيل التمثيل إلى حالة الجيش المصرى بعد تسعة وستين عاما من الاحتلال ، و بعد خمسة عشر عاما من إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ التى أخذ الإنجليز فيها على عاتقهم تدريب الجيش المصرى وتزويده بالأسلحة والمهمات . ولو أنهم كانوا مخلصين فيما زعموه من أنهم احتلوا مصر لخير المصريين أو فى القيام بالمهمة التى أخذوها على عاتقهم فى معاهدة ١٩٣٦ لأصبح جيشنا اليوم من القوة والتدريب والتجهيز بحيث يعتمد عليه أكبر اعتماد فى الدفاع عن مصر وجاراتهـا الدول العربية و بحيث يستطيع أن يحمل فى نطاق ميثاق الأمم المتحدة جانبـا مهما من مسئولية استتباب السلام واستقرار الأمن الدولى فى الشرق الأوسط .

ولكن كيف يعمل الإنجليز على تقوية الجيش المصرى فتسقط حجتهم فى احتلال مصر فيما يزعمونه لأنفسهم من مسئوليات فى الشرق الأوسط ؟ ! لا بد إذن من أن يبقى الجيش المصرى الباسل مجردا عن السلاح والعتاد فلا تغنى مصر بسالة الجنود .

وهذا ما عمل عليه الإنجليز فى كل وقت ، وما ضاعفوا الهمة فى العمل عليه الآن . فهم لا يكتفون بأن يمتنعوا عن توريد الأسلحة التى تعاقدنا معهم عليها ودفعنا بالفعل أكثر أثمانها ، ولا بالضجة التى يثيرونهـا بين الحين والحين فى مجلس العموم ومجلس اللوردات لتأكيد عزمهم على حرمان مصر من كل سلاح . بل يتعقبوننا إلى كل مصدر من مصادر الحصول على الأسلحة ليسدوا دوننا كل سبيل .

وهكذا يستطيعون أن يواصلوا مزاعمهم التى يحتجون بها فى تثبيت قدم الاحتلال .

حلقة مفرغة لا مخرج منها إذا جارينا علل الإنجليز ، وغضضنا الطرف عن حقائق المـاضى المؤلمة مقتصرين على النظر كما يدعوننا إلى حقائق الموقف الحالى أى إلى خطر الحرب الذى يقولون إنه يهدد الشرق الأوسط كما يهدد العالم كله .

ومتى خلص العالم من خطر الحرب ؟

قبل الحرب العالمية الأولى . قيل لنا إن هذا الخطر يهب من ناحية ألمانيا وحليفاتها دول التحالف الثلاثى .

وقبل الحرب العالمية الثانية قيل لنا إنه يأتى من ناحية دول المحور (برلين — روما — طوكيو).

وبعد الحرب العالمية الثانية يقال إن مصدره الاتحاد السوفييتى وتوابعه من دول الكومنفورم.

وسيكون هناك على الدوام خلاف دولى يلبس ثوب خطر الحرب ويجوز القول بأنه يهدد السلام فهل يمكن أن يطالبنا منصف بأن نقبل على سيادتنا واستقلالنا عار الاحتلال إلى الأبدين لأن العالم لن يخلو يوما من خطر يهدد أمن الدول ؟

لا يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين .

لقد عقدت مصر العزم وطيدا على أن ترفض بكل قوة أى أثر للاحتلال مهما كان الخطر الذى يقال إنه يتهددها .

إن الاحتلال الجاثم على صدر مصر حقيقة قائمة تنتهك استقلالنا وتجرح عزتنا الوطنية ، وأثر باق من آثار الاستعمار البريطانى ذى التاريخ المشئوم الطويل فلا بد لنا . أن نمحوه. أما خطر الحرب الذى يلوح به. ونحذر منه فإنه لا يعدو أن يكون احتمالا نرجو الله أن لا يتحقق . ولن يتحقق بإذن الله. إذا عمت المساواة فى السيادة بين الدول، واحترمت كل دولة قوية سيادة الدول الصغيرة الضعيفة ووحدة أراضيها بادئة بنفسها ضاربة المثل الطيب فى حسن السلوك الدولى بصرف النظر عن تصرفات غيرها .

وهذا فى الواقع ما يدعو إليه ميثاق الأمم المتحدة الذى أكد مبدأ المساواة فى السيادة، وحرم على كل دولة من الأعضاء أن تنتهك سيادة غيرها من الدول أو وحدة أراضيها. وهذا ما قضت به الجمعية العمومية للأمم المتحدة إذ أوصت فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأنه لا يجوز لأية دولة أن تحتفظ بقوات فى أراضى غيرها من الدول المستقلة بدون رضاها . وما أحسبنى فى حاجة إلى التأكيد بأن مصر ترفض رفضا باتا بقاء القوات البريطانية فى أرضها .

ومن جهة أخرى فقد نص الميثاق على مختلف الإجراءات والوسائل التى تكفل فض الخلاف بين الدول، وضمان السلم العالمى. وليس منها فيما أعلم أن تحتل بريطانيا أرض مصر رغم أنفها .

فاذا قيل إن هذه الإجراءات والوسائل لم تستوف بعد كامل تفصيلاتها . ولم تتهيأ لها كل العوامل المواتية. أجبنا بأن الجمعية العمومية قد رسمت فى دورتها الماضية وسيلة العمل المشترك لتوطيد السلام. فكان أساس هذه الوسيلة الاعتماد على الجيوش الوطنية للدول فى مهمة حفظ الأمن الدولى بها وفى المناطق المجاورة لها . وقد أبدت مصر من أول لحظة تمام استعدادها للاشتراك فى هذه المهمة الدولية الجليلة الشأن. إذا قدم لها ولدول الشرق الأوسط ذات الموقع الاستراتيجى الحساس ما ينقصها من السلاح والعتاد للمساهمة فى صيانة الأمن الدولى فى هذه المنطقة .

نعم يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين . إنى أعلن من هذا المنبر العالى إخلاصنا الأكيد للمبادئ السامية والأهداف العظيمة التى قام عليها ميثاق الأمم المتحدة وللقرارات التى تصدرها هذه الهيئة وفقا له . ومن تمام هذا الإخلاص أن نرفض الاحتلال، ونصر على الجلاء ، وأن نبادر إلى دحض هذه البدعة الأخيرة من بدع السياسة البريطانية . وأعنى بها المسئولية التى يقول الإنجليز الآن بأنهم يحملونها فى الشرق الأوسط بالنيابة عن دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام فليس مهما بأن يدعى الإنجليز لأنفسهم فى الشرق الأوسط من المسؤوليات مايشاءون إذا كانت دول الشرق الأوسط نفسها لا تقرهم على ما يدعون .

يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين . هذه هى وجوه الخلاف بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى مسألتى الجلاء والسودان . ويستتبع هذا الخلاف بالطبع خلافا حتميا آخر على معاهدة سنة ١٩٣٦ فالإنجليز يتمسكون بها ، ويدعون أننا لا نستطيع إلغاءها من جانبنا وحدنا . لأنها تمكن لاحتلالهم ومناوراتهم فى السودان . أما مصر فإن سيادتها واستقلالها ووحدتها مع السودان أعز عليها من أن تقف فى سبيلها معاهدة سنة ١٩٣٦

ويعتمد الإنجليز فى موقفهم من هذه المعاهدة على قداسة المعاهدات . وينسون أو يتناسون أن قرار مجلس الأمن الدولى الصادر فى ١٤ أبريل سنة ١٩٤٦ فى شأن النزاع السوفييتى الإيرانى صريح فى أن وجود القوات الأجنبية فى أرض دولة من الدول يسلبها حرية الاختيار فى المفاوضات .

ومن جهة أخرى فإن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنتهك قداسة معاهدتين دوليتين عظيمتى الشأن كبيرتى الخطر . هما من غير شك أولى منها بالتقديس والاحترام . وأعنى بهما معاهدة القسطنطينية المعقودة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، وميثاق الأمم المتحدة الموقع عليه فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ .

الأولى سابقة فى التاريخ على معاهدة سنة ١٩٣٦ . والثانى لاحق لها . والمعاهدة المذكورة تقف بينهما كما يقف الكافر فى محراب الصالحين . فهى فى جملتها وتفصيلاتها إخلال صارخ بمعاهدة القسطنطينية المتعددة الأطراف التى كان هدفها والدافع على عقدها المساواة التامة بين جميع الدول باستثناء الدولة صاحبة الإقليم فيما يتعلق بحق المرور فى قناة السويس وما يستتبعه من التدبيرات والاحتياطات . وهى إخلال صارخ بميثاق الأمم المتحدة كما سبق البيان .

فأى قداسة ترجى لمعاهدة عقدت تحت ضغط الاحتلال . وهى فى حد ذاتها انتهاك قائم لقداسة المعاهدات والمواثيق .

لقد كانت الحكومة المصرية يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين فى حدود حقها الدولى حينما وعدتكم فى خطاب العرش الأخير بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ولن يلقى خطاب العرش المقبل حتى تكون الحكومة بإذن الله قد أوفت بما عاهدتكم عليه من إلغاء هذه المعاهدة . إن العهد كان مسئولا .

يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين . تلك سيرة الإنجليز مع مصر فى أمور الاحتلال . ومع ذلك يؤكد المستر موريسون أن الشعب المصرى سيقف إلى جانبهم كما فعل فى الماضى إذا نشبت نار الحرب من جديد . إلا إنها أضغاث أحلام وأوهام فى أوهام .

لقد أكدنا للحكومة البريطانية فى المحادثات و بمناسبة الدعوة التى وجهوها إلينا للاشتراك فى مؤتمر نيروبى . أن مصر لن تساهم معهم فى أى مجهود حربى وهم ينتهكون أقدس حقوقها باحتلال أرضها والمماراة فى وحدتها مع السودان .

و إنى لعلى يقين من أننا لا نقف هذا الموقف وحدنا . بل نقفه أيضا معنا سائر الشعوب العربية التى ينتهك الإنجليز استقلالها أو التى جرحوها فى المسألة الفلسطينية جرحا لا يريدون له أن يندمل .

والآن ما هى خلاصة الموقف بين مصر والإنجليز ؟ انى أجملها لكم فى كلمات : لقد أغلق وزير الخارجية البريطانية بتصريحاته الأخيرة فى مجلس العموم باب المحادثات التى كانت تجرى بين الحكومتين . أما الخطوات التالية فستنتهى اللجنة السياسية الوزارية التى يرأسها رئيس مجلس الوزراء من تقريرها فى الأيام القليلة المقبلة . ثم يعرض الأمر على مجلس الوزراء لإقرار هذه الخطوات بصورة نهائية . ثم نعود إليكم فى البرلمان قبل فض هذه الدورة لنطلعكم على الحقائق كاملة ، ونحدثكم فى جميع ما ننتويه لتحقيق الأهداف الوطنية التى أجمع عليها شعب مصر والسودان وللوفاء بالعهد السامى الذى قطعته حكومتكم على نفسها فى خطاب العرش الأخير .

---

(٢٣) بيان السفارة البريطانية

فى ٨ أغسطس سنة ١٩٥١

يبدو من المحادثات التى جرت بين وزير الخارجية والسفير البريطانى أن موقف الحكومة المصرية يمكن تلخيصه فيما يلى :

ترفض الحكومة المصرية أن تنتظر أكثر مما انتظرت نتيجة الدراسات التى تقوم بها الحكومة البريطانية بقصد الوصول إلى حل لمسألة الدفاع . وترفض الحكومة المصرية أن تواصل الجهود مع الحكومة البريطانية لإيجاد حل لمسألة السودان إلا إذا قبلت الحكومة البريطانية مقدما أن تفرض على السودانيين بدون استشارتهم نوع العلاقات التى تراها الحكومة المصرية ملائمة بين مصر والسودان .

ويكون السفير البريطانى شاكرا (لرفعة) النحاس (باشا) إذا تفضل بإيضاح ما إذا كان هذا الملخص لموقف الحكومة المصرية صحيحا . وفى هـذه الحالة يود السفير البريطانى معرفة ما إذا كان فى نية الحكومة المصرية حقيقة أن تعلن فى البرلمان المصرى أن المحادثات بين وزير الخارجية والسفير البريطانى قد فشلت، وأنه لا فائدة البتة من الاستمرار فيهـا كما أشار إلى ذلك (معالى) صلاح الدين (باشا) فى أثناء حديثه الأخير مع السفير البريطانى .

ويود السفير البريطانى فى هذا الصدد استرعاء انتباه (حضرة صاحب المقام الرفيع) النحاس (باشا) إلى الاتهام الذى أدلى به وزير الخارجية فى البرلمان المصرى يوم٦ أغسطس من أن خطاب مستر موريسون فى مجلس العموم يوم ٣٠ يوليه قد أغلق كل سبيل للمحادثات بين الحكومتين وهذا لا يطابق الواقع كما يستطيع (رفعة) النحاس (باشا) أن يتبين ذلك بنفسه بالاطلاع على نص خطاب مستر موريسون .

ويبدو أن (معالى) صلاح الدين (باشا) قد بنى على ذلك التفسير الخاطىء لخطاب مستر موريسون ما يفهم منه أن الحكومة المصرية تعتزم أن تعلن قريبا فى البرلمان الإجراءات التى سوف تتخذها للوفاء بالوعد بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ .

---

(٢٤) كتاب السفير البريطانى إلى رئيس مجلس الوزراء

فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥١ ومعه رسالة شخصية من مستر موريسون

عزيزى (حضرة صاحب المقام الرفيع) رئيس مجلس الوزراء .

كلفت أن أحمل إلى (رفعتكم) رسالة شخصية من مستر موريسون تجدون نصهـا مرافقا لهذا . وأود أن أعبر عن أشد الأسف لعدم استطاعتى تسليم الرسالة بنفسى . نظرا لتوعك خفيف .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد (لرفعتكم) توكيد أسمى عبارات احترامى .

إمضاء (رالف اسكراين ستيفنسون)

رسالة شخصية

من مستر موريسون إلى (حضرة صاحب المقام الرفيع) رئيس مجلس الوزراء

لما كنت أزمع السفر هذا الأسبوع فى عطلة قصيرة أود أن أنتهز هذه الفرصة لأبعث إلى (رفعتكم) بهذه الرسالة الشخصية . إنى لفى قلق من أن يقال أو يحدث أثناء غيابى شىء قد يؤدى إلى إغلاق الباب إغلاقا تاما دون استئناف المحادثات بين حكومتينا بشأن مسائل الدفاع والسودان .

وليس فى نيتى أو نية حكومة جلالة الملك أن نقول أو نفعل أى شىء من شأنه أن يجعل استئناف المحادثات مستحيلا . بل إنى على العكس أنظر بصفة عاجلة فى طريقة معينة جديدة لحل مسألة الدفاع ، وأنوى أن أواصل التفكير فى ذلك أثناء غيابى . وإنى على يقين من أن (رفعتكم) لا تودون فى الوقت ذاته أن يحدث من جانبكم فى هذه المرحلة أى شىء قد يضر بإمكان الوصول إلى تسوية مرضية للطرفين .

---

(٢٥) كتاب السفير البريطانى إلى وزير الخارجية

ومعه رسالة شخصية من مستر موريسون

حضرة (صاحب المعالى) محمد صلاح الدين (باشا)

وزير الخارجية

أتشرف بإبلاغ (معاليكم) أننى كلفت أن أحمل إليكم الرسالة الشخصية المرافقة من مستر موريسون .

ويؤسفنى كثيرا أن يحول توعك صحتى دون تسليم هذه الرسالة بنفسى كما كنت أفعل لولا المرض .

وإنى أتشرف أن أكون ، مع فائق الاحترام .

خادمكم المطيع

إمضاء (رالف اسكراين ستيفنسون)

رسالة شخصية

من مستر موريسون إلى (حضرة صاحب المعالى) وزير الخارجية

أقلقنى كثيرا ما علمته من خطابكم الذى ألقيتموه فى مجلس النواب يوم ٦ أغسطس من أنكم فهمتم أن بيانى الذى ألقيته فى مجلس العموم يوم ٣٠ يوليو سنة ١٩٥١ أغلق باب المحادثات الجارية بين حكومتينا . وقد كان هذا بعيدا جدا عما قصدته . والآن وقد أصبح بين يديكم النص

الكامل لما قلت أرجو أن تجدوا فيه عونا لكم . وأود أن أؤكد لكم أنه لا تزال لدى أصدق الرغبة فى الوصول إلى تسوية لمشاكلنا المشتركة تحقق المطالب الجوهرية للطرفين . وإنى مسافر هذا الأسبوع فى عطلة قصيرة وقد عزمت على انتهاز فرصة هذه العطلة لأواصل التفكير فى طريقة معينة جديدة لحل مسألة الدفاع . وإنى فى الوقت نفسه لأرجو مخلصا أن لا يحدث شىء يضر بإمكان تحقيق الهدف الذى نحرص نحن الإثنين عليه .

---

(٢٦) بيان السفير البريطانى للصحف
فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥١

ألقى المستر هربرت موريسون وزير الخارجية خطابا فى مجلس العموم فى أثناء مناقشة عن الشرق الأوسط فى ٣٠ يوليو الماضى وأثار خطابه كثيرا من التعليقات فى الصحف المصرية الصادرة فى بداية الشهر الحالى و ذكرت هذه الصحف أن (معالى) الدكتور محمد صلاح الدين (باشا) وزير الخارجية المصرية أشار إلى خطاب المستر موريسون فى البيان الذى ألقاه معاليه عن العلاقات المصرية الإنجليزية فى مجلسى الشيوخ والنواب فى ٦ أغسطس الحالى .

وحيث أنى أعتقد أن غالبية الشعب المصرى تود بإخلاص — يشاركها فى ذلك الشعب البريطانى — أن تتمكن الحكومتان المصرية والبريطانية من الوصول إلى تسوية عادلة وودية لجميع المسائل التى تتباحث فيها الحكومتان فقد ساءنى أن أرى كثيرا من الصحف المصرية قد بنت آراء خاطئة تماما على خطاب وزير الخارجية البريطانية . وذهبت بعضها إلى حد القول بأن بيان المستر موريسون قد ترتب عليه " قفل باب المحادثات " بين حكومتينا . وأعتقد أن من الأهمية القصوى — فى حالة تكوين الآراء أو رسم السياسات على أساس تفسير الكلمات الصادرة عن وزير سياسى — أن تتنشر على الشعب الكلمات التى استخدمها هذا السياسى بالضبط حتى يستطيع الحكم بصحة أو بطلان التفسيرات التى بنيت على هذه الكلمات .

فماذا قال المستر موريسون بالضبط عن العلاقات المصرية — الإنجليزية فى ٣٠ يوليو ؟

إن النص الكامل لخطابه . وكذلك المضبطة الرسمية لتعليقات جميع أعضاء مجلس العموم الذين اشتركوا فى المناقشة أصبحا فى متناول الجميع ويمكن الاطلاع عليها فى نشرة (هانسارد) الرسمية .

وقد كان المستر موريسون أبعد مايكون عن إعلان (قفل باب المفاوضات) أو حتى مجرد التلميح بذلك عندما قال :

(وإنى أعتقد أن الصداقة والتعاون بيننا وبين مصر فى النواحى المختلفة التى تتقابل فيها مصالحنا هما من أهم الدعائم التى يجب أن يقوم عليها استقرار الشرق الأوسط وسلامته . ونحن نقدر تماما

الصعاب التى تواجهها الحكومة المصرية . وحاولنا أن نعالج مشاكلنا بصبر وإدراك تام لهذه المشاكل . كما أننا نعلم أن الموقف الذى تقفه مصر تعود دوافعه إلى الماضى السحيق . فحاولنا أن نحسب لهذه الحقيقة حسابها) .

وقد ادعى البعض أن الحكومة البريطانية هى التى تريد أن تقطع المفاوضات التى تهدف إلى عقد اتفاق عادل مع مصر . ولكن سخف هذا الادعاء ومجانبته للمنطق يتضحان لكل من قرأ خطاب المستر موريسون . فقد أكد وزير الخارجية البريطانية بوضوح تام أن سياسة حكومة جلالة الملك هى عكس ذلك تماما ، وقال إن سياسة حكومته هى :

(إقامة العلاقات البريطانية المصرية على أساس من شأنه أن يبقى على أحسن العناصر فى العلاقات الوثيقة التى ربطت طويلا بين بلدينا ويحسب فيه — فى الوقت نفسه — حساب الحقائق المتعلقة بالموقف الخطر الذى يجد العالم المتمدين نفسه فيه الآن) .

فلماذا ترغب الحكومة البريطانية رغبة صادقة فى أن تقيم علاقاتها مع مصر على مثل هذا الأساس ؟ والجواب على ذلك هو أن الشعب البريطانى يدرك إدراكا راسخا أن هناك مصالح مشتركة تربط بينه وبين الشعب المصرى لحماية السلم والقيم التى تقوم عليها الحضارة فى العالم .

والشعب البريطانى يدرك مقدار الخطر الذى يتهدد العالم الحر اليوم . ولا يستطيع أن يعتقد أن الشعب المصرى أقل منه إدراكا لهذا الخطر . طالما أن مصر كما جاء فى بيان المستر موريسون :

(تحتل جسرا بين قارتين . وتسيطر على نقطة اتصال حيوية فى المسالك البحرية بين نصفى الكرة الأرضية الشرقى والغربى . فهى بهذا الوضع هدف ذو أهمية قصوى لأية دولة معتدية فى الحوض الشرقى من البحر الأبيض المتوسط . وعلى الدول الواقعة عليه) .

ولم ترفض الحكومة البريطانية فى يوم من الأيام أن تدخل فى اعتبارها الشعور الوطنى فى مصر ولكنها تحث مصر على أن تدرك ، كما قال المستر موريسون :

(أنه ليس من الواقعية فى شىء أن نزعم أن فى استطاعتها تفادى الخطر برفض السماح لنا بالمشاركة فى تنظيم الدفاع عن هذه المنطقة . فليس فى استطاعتها أن تقف وحدها للدفاع عن أراضيها كما لا نستطيع نحن بمفردنا الدفاع عن أراضينا نفسها) .

وإذن فليس هناك من ينكر ، أو يحاول الاعتداء على حقوق مصر باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة وقد أوضح مستر موريسون ذلك فى خطابه إذ قال :

(وقد قام شعبنا بالاشتراك مع شعوب شمال الأطلنطى وشعوب الكومنولث بتحمل أعباء ثقيلة فى زمن السلم من أجل تحقيق السلامة للبلدان التى تشاركها فى المدنية العامة التى ورثناها جميعا . وأنى لأدعو مصر للمشاركة — مشاركة الند للند — فى هذا المجهود العام الذى يبذل لضمان سلامة العالم . فنحن نريد أن ننظم علاقتنا على أساس جديد كل الجدة) .

ومن العسير أن نرى كيف تستطيع الحكومة البريطانية أن تبسط وجهة نظرها عن العلاقات التى ترغب فى إقامتها مع مصر بطريقة أو أسلوب أوضح من ذلك. وإنى شخصيا أجد أنه من العسير على أن أعتقد أن الشعب المصرى كان سيظن — إذا ما كانت كلمات المستر موريسون قد نقلت بأمانة فى مصر — أن الحكومة البريطانية تسعى إلى قطع المفاوضات أو أنها فى محادثاتنا قد تشدت سوى أحسن الوسائل لخدمة مصالحنا المشتركة مع احترام حقوق مصر كعضو حر يقف معنا على قدم المساواة مع بقية أعضاء مجتمع الدول الحرة الذى تنتمى إليه .

(٢٧) بيان السفارة المصرية بلندن للصحف

فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥١

عندما ألقى المستر هربرت موريسون وزير الخارجية البريطانية خطابه فى مجلس العموم البريطانى يوم ٣٠ يوليو ١٩٥١ فى أثناء المناقشة فى أمور الشرق الأوسط نقلت شركات الأنباء ومنها شركة رويتر أهم نصوص هذا الخطاب إلى جميع أنحاء العالم وعنيت الصحف المصرية عناية خاصة بنشرها ولا سيما ما تعلق منها بمصر نفسها .

ولما نشر الخطاب بالكامل فى محاضر "هانسرد" الرسمية تبين أن جميع ما نشرته الصحف المصرية من عبارات الخطاب مطابق تمام المطابقة لهذه العبارات كما وردت فى المحاضر . فإذا كانت الصحافة المصرية قد علقت على خطاب المستر موريسون كما استقته من مراسليها ومن شركات الأنباء. فإنه لا يمكن اعتبارها متعجلة أو مخطئة. لأن تعليقها قد انصب بالفعل على خطاب المستر موريسون كما ألقى فى مجلس العموم . ولم تكن الصحف المصرية تستطيع بالطبع أن تؤجل تعليقها على مثل هذا الخطاب الهام حتى تصل المحاضر الرسمية .

وقد كان الأثر التلقائى للخطاب عند الصحف المصرية ولدى الرأى العام المصرى سيئا للغاية. وشعر الجميع بأن هذا الخطاب قد أغلق باب المحادثات الجارية بين الحكومتين المصرية والبريطانية . ولكن يظهر أن الدوائر البريطانية لم تفهم كيف أحدث الخطاب هذا الأثر وهو خلو من عبارة صريحة تشير إلى إغلاق باب المحادثات . وفيه عبارات حسبتها هذه الدوائر مرضية للحكومة المصرية والشعب المصرى .

وبصرف النظر عن وقع هذه العبارات نفسها عند الرأى العام المصرى الذى لا يستطيع أن ينظر إليها إلا فى ضوء حقوق مصر الوطنية. فالظاهر أن الدوائر المشار إليها نسيت أن الخطاب يتضمن عبارات أخرى. هى أوضح ما تكون فى إنكار هذه الحقوق، وأبعد ما تكون عن أن تتقابل مع وجهة النظر المصرية . فقد جاء فى خطاب مستر موريسون .

"من سوء الحظ أن صبرنا وإدراكنا لم يقابلا دائما بمثلهما وأننا لا نزال نواجه تصميما لا يلين على مطالب لا تمت بصلة إلى حقائق الوقت الحاضر" .

وجاء فيه :

(إن وجود القوات البريطانية فى مصر لم يعد اليوم مسألة مصرية بريطانية خالصة. فنحن دولة عليها مسئوليات فى الشرق الأوسط بالنيابة عن باقى دول الكومنولث وحلفاء الغرب أجمعين) .

ثم جاء فيه :

(نحن نريد تنظيم علاقاتنا على أساس جديد بالكلية. فإذا رفضت مصر هذه الدعوة. فلا يمكننا أن نسمح لهذا التصرف من جانبها بأن يمس قيامنا بالتزاماتنا الدولية) .

وهذه العبارة الأخيرة لا تخلو من التهديد والتلويح بالالتجاء إلى القوى المادية إذا اقتضى الحال .

أما فيما يتعلق بالسودان فقد جاء فى خطاب المستر موريسون :

(هنا أيضا تعترضنا آراء مبتسرة تمنع الحكومة المصرية من تناول المسألة على نحو واقعى) .

وجاء فيه :

(فالشعب السودانى — على الرغم من اختلاط أجناسه وأديانه — قد تقدم تقدما سريعا فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية بحيث أصبح قومية منظمة تعتمد على نفسها) .

ثم جاء فيه :

(أما التصميم — كما يفعل بعض المصريين — على أنه ليس هناك فرق بين الشعبين السودانى والمصرى فليس إلا تجاهلا للحقائق . ومثل هذه الخطة لا يمكن أن تؤدى إلا إلى زيادة الصعوبة فى تحقيق التفاهم الوثيق. والاشتراك الوطيد اللذين يسرنا أن نراهما ينموان بين مصر والسودان) .

على أن أسلوب خطاب مستر موريسون وطريقة صياغته ليس لهما من الأهمية ما لمعانى كلماته وأهدافها . ولا شك أن كل مصرى يقرأ هذا الخطاب كاملا لا يمكن أن يخرج من تلاوته بغير نتيجة واحدة هى إصرار الحكومة البريطانية على الأمور الآتية :

أولا — استمرار احتلال القوات البريطانية لمصر .

ثانيا — الدفاع المشترك فى وقت السلم .

ثالثا — تبرير الأمرين الأولين بادعاء بريطانى جديد . هو أن بريطانيا تحمل مسئوليات فى الشرق الأوسط بالنيابة عن باقى دول الكومنولث ، وعن حلفاء الغرب أجمعين .

رابعا — إنكار وحدة مصر والسودان وهى الوحدة الطبيعية التاريخية المستندة إلى أقوى الدعائم القانونية . بل إلى تصرفات سابقة من بريطانيا نفسها كما حصل فى حادث فاشودا .

خامسا — التفريق بين المصريين والسودانيين بشتى الحجج والوسائل واستخدام حكومة السودان — الثنائية اسما البريطانية فعلا — فى تحقيق هذا الغرض .

وما أعمق الهوة بين هذا كله وبين حقوق مصر الوطنية وهى جلاء القوات البريطانية برا وبحرا وجوا . جلاء ناجزا عن مصر والسودان ووحدتهما تحت التاج المصرى .

فإذا أضفنا إلى ما قدمناه أن خطاب المستر موريسون لم يكن الا خاتمة علنية للمباحثات الطويلة الشاقة التى ظلت جارية بين الحكومتين أكثر من خمسة عشر شهرا بذل فيها الجانب المصرى كل ما فى وسعه للتوفيق بين مصالح بريطانيا وبين حقوق مصر ، ولإيجاد حل عملى لكل صعوبة ، تبين بجلاء سخف الزعم القائل أن خطاب المستر موريسون لم يغلق باب المحادثات ومجافاة هذا الزعم للمنطق .

---

(٢٨) كتاب رئيس مجلس الوزراء إلى السفير البريطانى
فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥١

حضرة صاحب السعادة السفير :

بالإحالة إلى حديثنا الشفوى يوم الأربعاء الماضى ٨ أغسطس ١٩٥١ ، وردا على مذكرتكم بنفس التاريخ ، وعلى كتابكم الشخصى المحرر فى ٩ أغسطس ١٩٥١ أتشرف بإبداء ما يلى :

أولا — لا يختلف نص خطاب المستر موريسون الذى أرسلتم به إلى ، عما نشرته الصحف المصرية نقلا عن رويتر . وهو ما كان تحت نظرنا عند إعداد الخطاب الذى ألقاه وزير الخارجية المصرية فى مجلسى البرلمان يوم الإثنين الماضى ٦ أغسطس ١٩٥١ ، بل إن النص المرسل من سعادتكم يتضمن عبارات لم تنشرها الصحف . ولكنها أقسى على حقوق مصر الوطنية وأشد تنكرا لها .

ثانيا — الواقع أن موقف الحكومة البريطانية من حقوق مصر الوطنية بلغ من الناحية العملية مبلغ إغلاق باب المحادثات قبل إلقاء خطاب المستر موريسون بوقت طويل . فبعد محادثات طويلة شاقة استغرقت أكثر من عشرة أشهر بذل فيها الجانب المصرى كل ما فى وسعه للتوفيق بين المصالح البريطانية وبين حقوق مصر الوطنية التى لا يمكن التحول عنها ، جاءت المقترحات البريطانية المسلمة إلى وزير الخارجية المصرية فى ١١ أبريل ١٩٥١ أبعد ما تكون عن إدراك حقوق مصر .

ونحن إلى الآن لم نتلق أى رد على الشطر الخاص بالجلاء من مقترحاتنا المضادة التى سلمت لسعادتكم فى ٢٤ أبريل ١٩٥١ على الرغم من مضى أكثر من ثلاثة أشهر ونصف شهر على استلامكم لها ومن إلحاح وزير الخارجية المصرية فى طلب الرد على هذا الشطر منها . وقد كان آخر سؤال له عن هذا الرد فى اجتماع ٢٦ يوليو سنة ١٩٥١ وكان جوابكم على سؤاله "ليس عندى أمل فى رد

سريع من حكومة جلالة الملك بشأن مسائل الدفاع للأسباب التى سبق أن أوضحتها . وفى الوقت نفسه يبدو لى أننا قد وصلنا إلى مأزق لا مخرج منه . ولا يسعنى إلا أن أعرب عن أملى فى أنكم لا تقولون فى البرلمان شيئا قاطعا . لايمكن العدول عنه ويجعل من العسير استئناف المفاوضات".

أما عن وحدة مصر والسودان . فقد تبين من الاجتماعات الثلاثة التى عقدت بينكم وبين وز الخارجية المصرية فى ٦ و ١٣ و ٢٦ يوليو ١٩٥١ مبلغ عمق الهوة التى تفصل بين الحكومتين فى هذا الشأن . لا لأن مصر تريد أن تفرض على السودانيين دون استشارتهم نوع العلاقة التى تربط مصر بالسودان كما ورد بمذكرتكم . ولكن لأن الحكومة البريطانية ترفض بعناد الاعتراف بالحق والنزول على مقتضيات الواقع التاريخى والجغرافى وعلى مشيئة الأغلبية الساحقة من أهل السودان التى تعددت شواهدها كما أوضحه وزير الخارجية المصرية لكم ، وللغفور له المستر بيفن فى مناسبات كثيرة .

ثالثا — من الواضح أنه لا يمكن المضى فى المحادثات إلى غير نهاية وقد سبق للحكومة المصرية أن بينت لكم ذلك فى مفكرتها المحررة فى ٦ يوليو سنة ١٩٥١ أى منذ أكثر من شهر فقد جاء فى هذه المفكرة ما يلى :

"والحكومة الملكية المصرية تجد نفسها مضطرة لأن توجه التفات حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة إلى تعذر الاستمرار — إلى غير حد — فى المحادثات الجارية بين الطرفين منذ شهر يوليو ١٩٥٠ فقد استغرقت هذه المحادثات حتى الآن (٦ يوليو الماضى) أكثر من عام دون أن تلوح بارقة أمل فى الوصول إلى الاتفاق المنشود . بل إن هذه المحادثات ليست إلا حلقة أخيرة من سلسلة المحاولات التى بذلتها مصر دون طائل ، منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها . لإقناع بريطانيا العظمى بضرورة احترام حقوق مصر ، وكف العدوان على سيادتها ووحدة أراضيها . وواضح أن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة لا تخسر شيئا من هذه المطاولة ، أما الحكومة الملكية المصرية فقد أصبح من المستحيل عليها وعلى الرأى العام المصرى قبول استمرار هذه الحالة فترة أخرى".

رابعا — من هذا كله ترون أن الحكومة المصرية لم تجانب الصواب حين اعتبرت خطاب سعادة المستر موريسون إغلاقا لباب المحادثات .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ،

(إمضاء) مصطفى النحاس

٢٦ أغسطس ١٩٥١

(٢٩) رد رئيس الوزراء

على رسالة مستر موريسون الشخصية

سلمت اليوم (٢٦ أغسطس ١٩٥١) إلى سعادة السفير البريطانى ردى على مذكرته المحررة فى ٨ أغسطس ١٩٥١، وكتابه الشخصى المحرر فى اليوم التالى وقد بينت فى هذا الرد الأسباب التى من أجلها اعتبرت الحكومة المصرية أن خطاب سعادتكم فى مجلس العموم البريطانى يوم ٣٠ يوليو ١٩٥١ أغلق باب المحادثات التى كانت جارية بين الحكومتين. بيد أن رسالة سعادتكم الشخصية التى سلمت إلى وزارة الخارجية المصرية فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥١ قد أتت بشىء جديد هو أنكم تنظرون على وجه السرعه فى طريقة محددة جديدة لعلاج مسألة الدفاع .

ولكنكم لا تجهلون أن جلاء القوات البريطانية ليس إلا شطر القضية المصرية ، وأن هناك الشطر الآخر وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى، وأن الشطرين كل لا يتجزأ. والأسس التى بنى عليها خطاب سعادتكم فيما يتعلق بالسودان كافية وحدها لإغلاق باب المحادثات. فالموقف إذن من هذه الناحية لم يتغير فى شىء بعد رسالتكم الشخصية. وبخاصة إذا بنيت مقترحاتكم الموعودة بشأن الجلاء على الأسس والاتجاهات التى تضمنها خطابكم فى مجلس العموم .

ومع ذلك فلن يعدل اغتباطى شىء إذا وصلت مقترحاتكم المشار إليها فى الوقت المناسب ووجدت فيها الحكومة المصرية من الشواهد العملية على احترام حقوق مصر الوطنية ما يدعوها إلى مراجعة الموقف وتغيير برنامج خططها .

٢٦ أغسطس ١٩٥١

القسم السابع

١ — مصر تقرر إلغاء معاهدة ١٩٣٦

(١) قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١

بإنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها
وبأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ، بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر و بريطانيا العظمى الموقعة بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ . ومن ثم ينتهى العمل بأحكام تلك المعاهدة والاتفاق المرافق لها ، الخاص بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى المملكة المصرية . وينتهى العمل كذلك بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ ، بشأن إدارة السودان .

(المادة الثانية)

يلغى القانون رقم ١٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ ، الخاصان بالإعفاءات والميزات المشار إليها فى المادة السابقة .

(المادة الثالثة)

على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، واتخاذ ما يلزم لذلك من التدابير .

ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنتزه فى ١٤ المحرم سنة ١٣٧١ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

٢ — مقترحات الدول الأربع

يتشرف السفير البريطانى بناء على تعليمات حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بأن يقدم إلى الحكومة المصرية مقترحات لتسوية الخلافات القائمة بين مصر والمملكة المتحدة فى مسألة وجود قوات بريطانية فى منطقة قناة السويس وفى مسألة الدفاع بوجه عام. وبمقتضى هذه المقترحات التى توافق عليها حكومات فرنسا وتركيا والولايات المتحدة موافقة تامة وتؤيدها. ستقام هذه المسائل على أساس هيئة للدفاع عن الشرق الأوسط تساهم فيها مصر كشريك مع الدول الأخرى التى يهمها الأمر .

وكانت الحكومة المصرية قد أبلغت بجلاء أن مقترحات بعيدة المدى لتسوية هذه المسائل كانت على وشك أن تقدم إليها عندما عمدت فى ٨ أكتوبر إلى تقديم تشريع لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ الإنجليزية المصرية واتفاق سنة ١٨٩٩ الخاص بالإدارة المشتركة للسودان .

وعلى الرغم من حيرة حكومة جلالة الملك فى إدراك أسباب العمل الذى قامت به الحكومة المصرية ولا يمكنها الاعتراف بشرعيته، فإنها قررت بالاتفاق مع حكومات فرنسا وتركيا والولايات المتحدة. أن تقدم هذه المقترحات إلى الحكومة المصرية بأمل أن تعيرها أكبر قسط من العناية الجدية، ولإظهار مبلغ ما أوليت هذه المسائل من دراسة دقيقة، ومدى استعداد حكومة جلالة الملك متحدة مع الحكومات الأخرى التى يهمها الأمر للسير فى سبيل رغبتها لملاقاة أمانى مصر الوطنية من جهة . واحتياجات الدفاع عن هذه المنطقة الهامة من جهة أخرى .

(١) تنتمى مصر إلى العالم الحر. وتبعا لذلك فالدفاع عنها وعن الشرق الأوسط عموما أمر حيوى لها وللأمم الديموقراطية الأخرى على السواء .

(٢) لا يمكن تأمين الدفاع عن مصر والدول الأخرى فى الشرق الأوسط ضد العدوان من الخارج إلا بالتعاون بين جميع الدول التى يهمها الأمر .

(٣) لا يمكن ضمان الدفاع عن مصر إلا عن طريق الدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط وتنسيقه مع الدفاع عن المناطق المتاخمة .

(٤) وعلى ذلك يبدو من المرغوب فيه إنشاء قيادة متحالفة فى الشرق الأوسط تشترك فيها الدول القادرة على الدفاع عن المنطقة والراغبة فى المساهمة فيه. وأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا مستعدة لأن تشترك مع الدول الأخرى التى يهمها الأمر فى إنشاء مثل هذه القيادة. فضلا عن أن استراليا ونيوزيلاندا واتحاد جنوب أفريقيا قد أعربت عن اهتمامها بالدفاع عن المنطقة ووافقت من حيث المبدأ على الاشتراك فى القيادة .

(٥) مصر مدعوة إلى الاشتراك كعضو مؤسس فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط على أساس المساواة والمشاركة مع الأعضاء المؤسسين الآخرين .

(٦) إذا كانت مصر مستعدة للتعاون الكامل فى هيئة القيادة المتحالفة وفقا لأحكام الملحق المرافق فإن حكومة جلالة الملك تكون من جانبها راغبة فى الموافقة على أن تسحب من مصر تلك القوات البريطانية التى لا تخصص للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط باتفاق بين الحكومة المصرية وحكومات الدول الأخرى المشتركة كذلك كأعضاء مؤسسين فى هيئة القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

(٧) وفيما يختص بالقوات المسلحة التى توضع تحت تصرف القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وتقديم التسهيلات الضرورية للدفاع الاستراتيجى إلى هذه القيادة كالقوات العسكرية والجوية والمواصلات والموانى الخ . فإنه ينتظر من مصر أن تبذل مساهمتها على قدم المساواة مع الدول الأخرى المشتركة .

(٨) وتمشيا مع روح هذه الترتيبات تدعى مصر لقبول مركز عال من حيث السلطة والمسئولية فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط ، ولتعيين ضباط مصريين لإدماجهم فى هيئة أركان حرب القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

(٩) ستقدم إلى مصر التسهيلات لتدريب وإعداد قواتها من قبل الأعضاء المشتركين فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط الذين هم فى مركز يسمح لهم بتقديمها .

(١٠) ستضع الدول التى يهمها الأمر فيما بعد بالتشاور فيما بينها النظام التفصيلى للهيئة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط ، وتحدد علاقتها بهيئة معاهدة شمال الأطلنطى . ولهذا الغرض يقترح أن يرسل جميع الأعضاء المؤسسين للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط ممثلين عسكريين إلى اجتماع يعقد فى المستقبل القريب بغرض إعداد مقترحات تفصيلية لعرضها على الحكومات صاحبة الشأن .

١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١

ملحـــق

١ — بالمساهمة مع الدول الأخرى المشتركة التى تساهم بقسط مماثل فى الدفاع عن المنطقة :

(ا) توافق مصر على أن تقدم على أرضها إلى القيادة المتحالفة المقترحة، الدفاع الاستراتيجى وجميع التسهيلات الأخرى التى لا غنى عنها لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط وقت السلم .

(ب) تتعهد مصر بأن تمنح قوات القيادة المتحالفة للشرق الأوسط جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية فى حالة الحرب أو التهديد بحرب وشيكة أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها بما فى ذلك استعمال الموانى والمطارات ووسائل المواصلات .

٢ — ويؤمل كذلك أن توافق مصر على أن تكون قيادة القائد الأعلى للحلفاء فى أرضها .

٣ — تمشيا مع روح هذه الترتيبات يكون مفهوما :

(ا) أن تسلم إلى مصر رسميا القاعدة البريطانية الحالية فيها . على أن يكون مفهوما أنها تصبح فى نفس الوقت قاعدة للحلفاء . تتبع القيادة المتحالفة للشرق الأوسط مع اشتراك مصر اشتراكا تاما فى إدارتها فى وقت السلم وفى وقت الحرب .

(ب) يحدد من وقت لآخر بمعرفة الأمم المشتركة، بما فيها مصر، عدد القوات المتحالفة للأمم المشتركة التى ترابط فى مصر فى وقت السلم . وذلك تبعا لاضطراد نمو القوات التابعة للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٤ — ويكون مفهوما كذلك أن تنشأ هيئة للدفاع الجوى تضم قوات مصرية ومتحالفة تحت قيادة ضابط ذى مسئوليات مشتركة نحو الحكومة المصرية والقيادة المتحالفة للشرق الأوسط وذلك لحماية مصر وقاعدة الحلفاء .

---

٣ — نص خطاب حضرة الدكتور محمد صلاح الدين (باشا) وزير الخارجية ورئيس وفد مصر لدى الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة الذى ألقاه أمام الجمعية العامة فى باريس يوم ١٦ نوفمبر ١٩٥١

سيدى الرئيس :

فى هذه المناقشات العامة يدلى كل واحد منا بعد زميله بدلوه ليلقى بعض الضوء على أحوال السلم ومصائره وعلى مستقبل رخاء الشعوب التى يمثلها .

وأنا لا أتردد فى الإعراب عن ثقتى بأن قادة العالم يحاولون مخلصين أن يخدموا قضية السلام والرفاهية و يوطدوا دعائمها . ومع ذلك أشك فى أنهم قد اختاروا لمحاولاتهم هـذه أحسن السبل وأقربها إلى بلوغ الهدف السامى الذى هو هدفهم وهدف الإنسانية جمعاء .

إننا لا نزال أبعد ما نكون عن الاتفاق على تنظيم التسلح ومراقبته وفقا لما نص عليه الميثاق، وقد كانت النتيجة زيادة هائلة فى أعباء عالم طحنته الأعباء دون أن يلوح أى أمل فى وضع حد لهذا التسابق الجنونى فى التسلح الذى ينكب الاقتصاد العالمى بأشد الأضرار، والذى أصبح مصدرا للقلق المتزايد والاضطراب المتواصل بين شعوب الأمم المتحدة وشعوب العالم قاطبة .

من أجل هـذا ترحب الحكومة المصرية بكل اقتراح عملى أو جهد إنشائى يرمى إلى تنفيذ نصوص الميثاق فى هذا الشأن و إلى تطبيق حكم المـادة السادسة والعشرين من الميثاق بشأن إقامة السلم والأمن الدولى وتوطيدهما ووضع الخطط اللازمة لتنظيم التسلح .

كذلك نجد أنفسنا أبعد ما نكون عن إخراج مبادئ الأمم المتحدة وأغراضها إلى حيز التنفيذ، بأن نضفى عليها هذه القوة المعنوية والمـادية التى نص عليها الميثاق لتستطيع الأمم المتحدة النهوض بتبعاتها ، وضمان السيادة بحكم القانون فى العلاقات الدولية .

على أنى لا أزال أرجو أن تحاول الأمم المتحدة محاولة أخرى بل محاولات كثيرة متتالية ، حتى تهتدى إلى السبيل السوى المؤدى إلى حفظ السلم وتوطيده .

ومن الخير أن يستفاد فى هذا الشأن بقرار " الاتحاد لأجل السلام " الذى أصدرته الجمعية العامة فى دورتها المـاضية. فهو قرار يهدف إلى إقامة مناطق للقوة وتهيئة الوسائل الضرورية لصد العدوان واتقاء خطره .

وإنى لعلى يقين من أن أعضاء الأمم المتحدة جميعا . ومن ورائهم مئات الملايين من البشر الذين نمثلهم هنا . يشاطروننى الشعور بخيبة الأمل لأن روح الميثاق ونصوصه لا تزال حتى الآن غير مطبقة تماما ، ولأن قرار " الاتحاد لأجل السلم " لا يزال مجرد قرار .

سيدى الرئيس .

إنى ليحدونى أن أحيطكم علما بأن الحوادث الجارية فى ذلك الجزء من العالم الذى جئت منه تخيب آمال كل محب للسلام ، وكل من له من البصيرة و بعد النظر ما يفتح عينه على الأخطار المتزايدة التى تعوق سبيل السلام فى الشرق الأوسط وما حوله .

وإنكم ولا شك تعرفون شيئا كثيرا عن الأحوال الجارية فى الشرق الأوسط وكيف تتجه باطراد إلى نقطة الانفجار ، من جراء تشبث بعض الدول الاستعمارية بوسائل وعلاقات ، لو سلمنا جدلا

بأنه إن كان لها محل فى عصور الماضى المظلمة، فما من شك فى أنها لا تجد لها الآن مكانا فى حياتنا الحاضرة، إذ هى تتناقض أصرح التناقض مع ميثاق الأمم المتحدة، ومع روح الحرية ومثل العدالة السامية ، التى يجب أن يتسم بها العام الأول من النصف الثانى من القرن العشرين .

إن العالم كله ليعلم حق العلم ما بلغه الموقف، ووصلت إليه الأحداث والخلافات فى تلك المنطقة الحساسة التى تمتد من الشاطئ الغربى لأفريقيا الشمالية على المحيط الأطلسى حتى الحدود الشرقية لإيران . وهناك مشكلات كثيرة فى هذه المنطقة الحساسة تصرخ عاليا وتناشد بإلحاح إنصاف ذوى الضمائر وحكمة أصحاب البصائر .

وأذكركم من هذه المشكلات على سبيل التمثيل مسائل مراكش وليبيا ووادى النيل وفلسطين وإيران .

أما مسائل مراكش وليبيا وفلسطين . فستسمعون عنها الكثير فى أثناء هذه الدورة، وأما مسألة فلسطين فقد بدأتم بالفعل تسمعون عنها . إذ تناولها الكثير من الخطباء الذين سبقونى . وسيكون لكم فيها مزيد . على أنى أرجو أن تكونوا قد قرأتم فى هذا الشأن المقالة التى حررها الكاتب الأمريكى المعروف ستيوارت السوب بجريدة الهيرالد تريبيون الصادرة فى ١٠ نوفمبر الجارى بعد أن زار مصر فقد قال فيها " من الحقائق المقررة أن إقامة إسرائيل قد تركت هنا جرحا سياسيا لا يندمل . وأن المعاملة المخجلة التى عومل بها مئات الألوف من العرب اللاجئين الذين طردوا من فلسطين لا تبرح تنكأ هذا الجرح وتهيجه " .

ولا حاجة بى إلى أن أبين لكم موقف الحكومة المصرية من هذه المسألة من النكال والعذاب الأليم الذى حل بأهل فلسطين تحت بصر هيئة الأمم المتحدة وعلى عين العالم المتمدين . فهذا الموقف معروف لكم أجمعين . وسيوضح الوفد المصرى فى الوقت المناسب رأى حكومته فى الحل العادل الذى طال أمد انتظاره فى مسألة فلسطين .

إن السياسة التى اتبعتها بعض الدول التى لا تزال غارقة فى خططها الرجعية البالية فى هذه المسألة وفى غيرها من مسائل الشرق الأوسط . هى سياسة تظهر بجلاء أن هذه الدول تقول شيئا وتفعل غيره ، وأنها تتحدث بلغة السلام وتعمل عن قصد أو غير قصد على تهديد السلام .

ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نجعل من منطقة الشرق الأوسط أو من غيرها من المناطق مناطق قوة واستعداد إذا انتفت الثقة من نفوس أهلها . فإذا أنكر حقهم، وضن عليهم بزمالة جدية كريمة فى بناء صرح السلام والمحافظة عليه .

لقد عقد المصريون وجيرانهم فى الشرق الأوسط عزمهم على أن يرفضوا فى عزة وإلحاح أى وضع دون وضع الزمالة والمساواة التامة فى السيادة مع جميع شعوب الأرض . هذا هو حقنا

وهو واجب الأداء . ونحن نصر وسنصر دواما على أن تكون هذه الزمالة حقيقية لا مجرد ألفاظ . ويحق لنا أن ننتظر أن تنفذ نصوص الميثاق الخاصة بالمساواة بين الأمم صغيرها وكبيرها ، وأن تتحول إلى حقائق إنشائية نابضة بالحياة . وهذه المساواة فى السيادة ، وهذا السلم نفسه يتطلب أوثق تعاون ممكن فى بناء صرح الأمن الدولى ودفع العدوان وضمان الحرية للانسان . وجدير بنا فى هذا كله أن نذكر على الدوام أنه لا قوة لقوم حرموا أسباب القوة وأنكر عليهم الحق ، ولا استقرار للسلام إذا ظل الأقوياء مستمسكين بسياسة الطمع والجشع والتسلط والاعتداء .

لقد كان من المستطاع أن يتسرب الكثير من الضوء والتفاؤل إلى هذه الصورة القاتمة التى رسمتها لكم ، وأن تنقلب مصادر القلق والاضطراب مصادر للأمن والاطمئنان . باحترام الجميع لتعهداتهم التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، وبعدول بعض الدول عن التشبث بسياسة الغلبة والسيطرة . وهى سياسة العصور البائدة .

فى مكنتنا أن نتعاون جميعا لبناء صرح السلام . وفى مقدورنا أن ندفع خطر العدوان ونتقى شره . وفى استطاعتنا أن نعيش مطمئنين فى ظلال قوة الحق نخورين بموقفنا فى إجراء العدل والدفاع عن حريات الشعوب . أفلا تستحق كل هذه الثمرات الطيبة أن نجهد لها ؟ ما من ريب فى ذلك ، ولكنى لا أجد مشجعا على هذا الحلم الجميل من الحوادث الجسام المؤلمة التى تجرى الآن وأنا أتحدث إليكم فى هذا المجمع الدولى العظيم .

سيدى الرئيس :

عندما عقدت جمعيتنا العامة دورتها الخامسة فى مدينة نيويورك فى شهر سبتمبر فى العام الماضى كانت أحلك الغيوم التى تلقى ظلها الكثيف على هذا العالم المضطرب هى حرب كوريا . أما فى هذا العام فهنالك حربان حرب فى كوريا . والأخرى فى البلد الذى أتشرف الآن بأن أخاطبكم باسمه . إنها حرب حقيقية تشنها على مصر دولة لا تزال تدعى بأنها حليف لمصر .

لقد تدفقت الإمدادات البريطانية — البرية والبحرية والجوية — على منطقة قنال السويس لمضاعفة قوات الاحتلال التى كانت قد تجاوزت بالفعل إلى حد كبير ، العدد المسموح به فى معاهدة ١٩٣٦ ، واستولت هذه القوات استيلاء تاما على المنطقة بأكملها ، ووضعتها تحت الحكم العسكرى وعزلتها عن سائر أجزاء المملكة ، ووضعت يدها على مختلف المرافق العامة كالمواصلات والكهرباء وأعمال المياه .

وقد اعتدى على السلطات العامة . ومنها السلطة القضائية . فمنع القضاة من مباشرة مهمتهم المقدسة فى هذا الجزء من أراضى الوطن . ومنهم من قبض عليه وحرم من الطعام يومين كاملين . كما منعت السلطات الجمركية ورجال خفر السواحل من أداء وظيفتهم فكانت النتيجة ازدياد تهريب المخدرات بشكل محسوس .

كذلك منعت السلطات الصحية من القيام بأعمالها حتى ليخشى أن تنتشر الأمراض الوبائية وأن تتسرب من هذه المنطقة إلى أجزاء الوطن الأخرى .

وحال الإنجليز بين السلطة الإدارية وبين النهوض بواجبها الجوهرى وهو صيانة الأمن العام، فى حين أن تبعات هذه السلطة زادت زيادة كبيرة من جراء موقف التحرش الذى اتخذته القوات البريطانية .

وقد تعرض العمال الذين حفزتهم وطنيتهم إلى إجماع أمرهم على عدم التعاون بعد اليوم مع القوات البريطانية لشتى ألوان القمع والتهديد ، وأكره بعضهم على استئناف عمله تحت حراب الجنود .

كذلك صمم تجار الأطعمة على الامتناع عن توريدها إلى القوات البريطانية فردت هـذه القوات باغتصاب جميع مواد التموين .

ولم يقتصد جنود الاحتلال فى إطلاق النار على رجال الجيش والبوليس ، فضلا عن المدنيين الآمنين ولم يتورعوا عن قتل النساء والأطفال .

وقد صودرت الصحف المصرية ، وبلغ الأمر بالإنجليز إلى حد مصادرة جريدة الإجبشيان جازيت . وهى جريدة بريطانية يشرف عليها أحد الرعايا البريطانيين . ويبدو أن مستر تشرشل كان فى أشد حالات الحرج عندما أجاب من أيام قلائل فى مجلس العموم على سؤال وجه إليه فى هذا الشأن . إذ قال " إنها صحيفة محلية تصدر باللغة الإنجليزية، وتملكها شركة مسجلة فى مصر تسيطر على أسهمها سيدة إنجليزية تقيم بالإسكندرية . ولم تكن الصحيفة المذكورة تعرض غير وجهة النظر المصرية . وإنى أعتقد أنه ليس من الإنصاف أن يترك الجنود أياما عديدة قبل أن تصل إليهم صحف بلادهم على اختلاف مذاهبها . وهم لا يقرأون غير هذه الترهات المعادية لبريطانيا " .

هذا هو رد المستر تشرشل . وما كنت لأنتظر منه أن يبلغ مجلس العموم أن السبب الحقيق لمصادرة هذه الصحيفة التى اعترف هو نفسه بأن السيطرة على أسهمها لإحدى السيدات البريطانيات إنما هو الجزع من أن يعرف الجنود البريطانيون فى منطقة القنال كل الحق . ولا شىء غير الحق .

سيدى الرئيس :

ليس هـذا إلا بيانا مختصرا بفظائع الإنجليز وعدوانهم على مصر . فإذا لم يكن كل أولئك هى الحرب فإنى لا أدرى كيف إذن تكون الحرب !

لقد أبدى مندوب الولايات المتحدة ووزير خارجيتها المحترم فى خطابه البليغ عنايته الفائقة بحقوق الإنسان . وأخبرنا عن بعض الحوادث التى وقعت فى المجر وتشيكوسلوفاكيا . فوصفها بأنها

سحق وحشى لحرية . وإنى لأسائل نفسى . أى وصف يمكن أن يطلقه على الفظائع التى يرتكبها فى منطقة القنال أصدقاؤه وحلفاؤه البريطانيون . أما أنا فلا أتردد فى أن أدعوه عدوانا همجيا مخجلا من المملكة المتحدة، وخرقا صارخا للسلم العالمى والأمن الدولى، وامتهانا بالغا لمبادئ الميثاق وأهدافه السامية .

سيدى الرئيس :

يمكننا — بل ينبغى لنا — أن نسأل لم تقع جميع هذه الأحداث فى وادى النيل ؟ لم ترفض المملكة المتحدة بعناد إجلاء جنودها عن مصر ؟ لم تتوسع فى العدوان علينا ، وهى التى تزعم أنها لا تزال حليفتنا ؟ ألأن مصر قد صممت على أن تعيش حرة بين الأحرار ؟ ألأن شعب مصر قد عقد العزم على أن يدفع عار السيطرة الأجنبية ؟ ألأنه يطالب بحقه فى الحياة، ويحرص على احترام ميثاق الأمم المتحدة ؟ أم لأن المملكة المتحدة تستميت فى الاستمساك بأساليب الاستعمار وبسط النفوذ ومد السيطرة التى فات أوانها وتداعى بنيانها والتى جربت — كما قال الرئيس روزفلت مرة بعد الأخرى — فكان الفشل نصيبها ؟ إن الجواب واضح كالنهار .

ومع ذلك . فقد رأى زميلنا المحترم مندوب نيوزيلنده أن من المناسب أن يلقى اللوم على الطرف المظلوم . أى على مصر لحدثنا فى التاسع من هذا الشهر عن واجب كل منا فى احترام تعهداته الدولية ، واتهم مصر بما سماه نبذ الاتفاقات المعقودة بالحرية والاختيار . ثم قال إن إنكار المعاهدات كان من المستطاع أن يبدو مفهوما — وإن لم يكن مبررا — لو كان موجها إلى دولة عارضت بإصرار فى إجراء أى تغيير . ولم تصغ قط إلى الحجج الخاصة بإعادة النظر فى هذه المعاهدات على ضوء الظروف .

واختتم زميلنا المحترم حديثه فى هذا الشأن بارتداء مسوح الرهبان ، والصلاة من أجل المادة الأولى من الميثاق داعيا الله القدير أن يحفظ هذا العالم من أن يسوده حكم الأدغال .

ولم يكن من المستغرب بعد هذا الكلام أن يبادر ممثل المملكة المتحدة المحترم إلى الانضمام إلى شريكه النيوزيلندى . مكتفيا بالدعوة إلى احترام قدسية المعاهدات باعتبارها ملزمة لجميع الدول صغيرها وكبيرها على السواء .

سيدى الرئيس :

لم أكن أعتزم أن أتعرض بإسهاب للأسباب التاريخية والسياسية والنفسية التى اضطرت الحكومة المصرية لأن تعلن فى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ إنهاء العمل باتفاق سنة ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ . ولكنى بإزاء ما أدلى به زميلاى المحترمان ممثل المملكة المتحدة، وممثل نيوزيلندة لا أجد مناصا من أن أقبل تحديهما .

وإنى إذ أفعل ذلك . أجد من الضرورى أن ألقى نظرة على الماضى لتفهم الحاضر فى ضوئه وإن كنت على يقين من أن حاملى لواء السيطرة والتوسع والاستعمار يكرهون شهادة التاريخ التى تحرجهم وتفضح أعمالهم .

نكبت مصر أول ما نكبت بالاحتلال البريطانى فى ١١ يوليه عام ١٨٨٢ فى أعقاب مؤامرة مدبرة بإحكام منذ زمن بعيد . ومنذ ذلك التاريخ حرص الإنجليز على أن يطيلوا أجل الاحتلال بسلسلة لا تنتهى من الحجج والتعلات . ومن هنا سمع الناس من الإنجليز مثل هذه العبارات : حماية الخديو — حماية الأجانب — حماية ذوى الجلابيب الزرقاء — حماية الأقليات — حماية أصحاب المصالح الحقيقية — حماية المواصلات البريطانية . واليوم يلجأ الإنجليز إلى حجة ضخمة ولكنها فارغة إذ لا علاقة لها على الإطلاق بعالمنا الحاضر . عالم ميثاق الأمم المتحدة وما يسوده من المبادئ والأفكار . لقد نصبوا أنفسهم حماة للشرق الأوسط وهذا هو ما سماه مستر موريسون " المسئولية الملقاة على بريطانيا فى الشرق الأوسط بالنيابة عن دول الكومنولث وحلفاء الغرب بوجه عام " . فأين هذا من الميثاق ؟

وفى خلال سبعين عاما قطع الإنجليز على أنفسهم أكثر من مرتين وعدا بإجلاء قواتهم عن أرض مصر ، وفى سنة ١٩٤٦ وافق الإنجليز على الجلاء عن مصر فى أمد أقصاه شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ . ونحن الآن إذا لم تخنى الذاكرة قد جاوزنا بزمن طويل سنة ١٩٤٩ . بل جاوزنا سبتمبر سنة ١٩٥١ ، ولكن البريطانيين بدلا من أن يجلوا ما زالوا يحتفظون على أرض مصر بعشرات الألوف من جنودهم . يزيدون عليها فى كل يوم ، مع أن معاهدة سنة ١٩٣٦ البائدة تحدد عدد الجنود المسموح بها فى أرض مصر بما لا يزيد على عشرة آلاف جندى .

والواقع أن لب الخطة التى يبيتها الإنجليز لاحتلال مصر هى التمكين لقوات الاحتلال من البقاء فيها إلى أبد الآبدين . وقد وضعوا دائما هذا الغرض نصب أعينهم وتوسلوا إليه بحلقة مفرغة لم يعرف من قبل شر منها . فتعمدوا ألا يتقوى الجيش المصرى أو ينهض أبدا ليتسنى لهم على الدوام أن يقولوا إن جيش مصر ما زال ضعيفا فلا بد من بقاء القوات البريطانية فيها .

كم من حدث وقع . وكم من انقلاب توالى ! قامت عصبة الأمم وزالت عصبة الأمم ، وخرجت هيئة الأمم المتحدة للوجود ودخان المدافع ودوى القنابل فى الحرب العالمية الثانية لا يزال يملأ الجو . ووضع الميثاق ورسمت خطة الأمن الجماعى لشعوب العالم . انهارت ممالك وامبراطوريات وقامت سواها . ونهضت جيوش وسقطت أخرى . وتتابع جيل بعد جيل ثم نشأت جيوش فى أثر جيوش . جيوش حديثة مدربة أحسن تدريب ومجهزة أحسن تجهيز . حتى فى كوريا التى انقطعت كل علاقة لها فى مدى قرون طويلة بحياة الحرب والقتال نرى جيشين ينهضان فى أقل من خمس سنين ، جيشين قويين أحدهما فى الجنوب والآخر فى الشمال .

ولكن سبعين عاما لم تكن كافية لدى الإنجليز لإعداد جيش مصرى واف ، حسن التدريب والتجهيز — جيش لمصر — مصر نفسها التى كان لها قبل أربعين عاما من الاحتلال البريطانى جيش جبار ، استدعى القيام بعمل مشترك من جانب بريطانيا العظمى وروسيا وفرنسا ليكبحوا جماح ما اعتبروه مغالاة فى التوسع من جانب مصر .

ولو كان الإنجليز مخلصين فيما ادعوه من أنهم احتلوا مصر لخير المصريين ، أو لو أنهم احترموا تعهداتهم فى سنة ١٩٣٦ وما قبلها لأصبح الجيش المصرى اليوم قوة يعتد بها ويعتمد عليها فى الدفاع عن السلم والنهوض بنصيبه الكامل فى المسئوليات التى ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة .

ولكن الإنجليز لم ينسوا أبدا ، ولو للحظة واحدة ، غرضهم الأثيم . وهو استبقاء جنودهم إلى الأبد فى أرض مصر . ومن أجل ذلك لم ينسوا أبدا أن يسوفوا ، إلى غير حد ، فى تقوية مصر والجيش المصرى . فعلوا كل ممكن ومتخيل ليبقى الجيش المصرى وهما من الأوهام ، وليمزقوا تعهداتهم بتدريبه وتسليحه فإذا هى كالركام . وكلما وحيثما اجتهدت مصر فى الحصول على الأسلحة من بلاد أخرى أحكمت المملكة المتحدة كيدها فقوتت على مصر غرضها .

ولم يكن هذا العمل على شدة خطره . الانتهاك الوحيد من جانب الإنجليز لمعاهدة ١٩٣٦ فى روحها ونصها . فهم لم يتورعوا عن أن يطأوها بأقدامهم ويمزقوها إربا إربا . لم تشعر مصر فى أى يوم أن المملكة المتحدة تعنى الوفاء بالتزاماتها أو تحترم المحالفة المزعومة بين البلدين . عدوان بعد عدوان على حقوقها . وإخلال أثر إخلال بسيادتها . ولم يكن المعتدى غير ذلك الذى يزعم ولا يزال يزعم لنفسه أنه حليف مصر . ولكى أعطيكم بعض الأمثلة القليلة على صحة ما قدمت ، أذكر أنهم تجاوزوا المناطق المحددة فى معاهدة ١٩٣٦ لمرابطة قواتهم المسلحة . كما تجاوزوا عدد القوات المسموح به فى هذه المعاهدة . وأنهم رفضوا الخضوع الإجراءات الصحية والجمركية التى يفرضها القانون المصرى . وأنهم اتخذوا فى المسألة الفلسطينية وما زالوا يتخذون خطة عدائية عرضت مصر لأشد الأخطار مع أنهم ملزمون بمقتضى المعاهدة بألا يتخذوا فى علاقاتهم الخارجية موقفا يتعارض مع المحالفة . كما أنهم اتبعوا فى السودان سياسة مرسومة لفصله عن مصر ولفصل جنوب السودان عن شماله .

سيدى الرئيس :

لقد سردت فى إيجاز نبذا من سيرة الاستعمار البريطانى فى وادى النيل ، وأحسب أنه قد اتضح الآن تمام الوضوح لماذا ألغت مصر تلك الاتفاقات التى ألح البريطانيون فى امتهانها وتمزيقها .

إن مصر حينما ألغت معاهدة ١٩٣٦ واتفاق ١٨٩٩ لم تفعل شيئا أكثر من إعلان وفاتها . فقد سبقت المملكة المتحدة إلى قتل هذه الاتفاقات . فلا يخدعن أحدا ذلك الكلام الفارغ من أن مصر تستهين بقداسة المعاهدات .

نحن هنا فى الأمم المتحدة ستون دولة أو نحو ذلك، فهل يقبل أحد منكم. أو يمكن أن يقبل أن يتقيد إلى الأبد بمعاهدة لا يلتزم بها الطرف الآخر؟ وما العمل إذا كان الطرف الآخر يتجاهل المعاهدة تمام التجاهل ويخالفها على الدوام؟

لن ألجأ إلى سرد السوابق الكثيرة التى ألغيت فيها الاتفاقات الدولية من قبل. والأسباب العديدة لهذا الإلغاء. وأكثرها يبدو تافها إذا قورنت بالأسباب التى اضطرت الحكومة المصرية إلى إلغاء اتفاق ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ .

وهذا الإلغاء لا يمكن عدلا أن يوصف بالاندفاع. لأن مصر بذلت وسعها مدى سبعين عاما لتصحيح الوضع، والتخلص من التدخل البريطانى فى وادى النيل. لقد زعم زميلنا المحترم مندوب نيوزيلنده أن المملكة المتحدة لم تكن تعارض التغيير، وكانت تصغى للحجج الخاصة بإعادة النظر فى هذه الاتفاقات على ضوء الظروف. فاسمح لى ياسيدى الرئيس بأن أشير فى هذا الصدد إلى المفاوضات العديدة التى دخلت فيها مصر متذرعة بالصبر الطويل عاما فى إثر عام. ويقينى أن هـــذه الإشارة كافية وحدها للتدليل على مبلغ ما بذلناه لضبط النفس وكبح الجماح. فمنذ سنة ١٩٢٠ تتابعت المفاوضات فى فترات متقاربة. ففاوضة سعد — ملنر، ومفاوضة عدلى — كيرزون، ومفاوضة سعـد — مكدونلد، ومفاوضة ثروت — تشمبرلن، ومفاوضة محمـد محمود — هندرسون، ومفاوضة النحاس — هندرسون، ومفاوضة صدقى — سيمون، ومفاوضة النحاس — لامبسون، ومفاوضة النقراشى — ستانسجيت — ومفاوضة صدقى — بيفن، ومفاوضة خشبة — كامبل، وأخيرا محادثاتى مع المغفور له مستر بيفن، ومع سير رالف ستيفنسون السفير البريطانى فى القاهرة مدى ثمـانية عشر شهرا سويا .

وفى كل مفاوضة من هذه المفاوضات لم يتحول الإنجليز عن سياستهم الاستعمارية التقليدية، ولم يبد أنهم يدركون أقل الإدراك المبادئ السامية التى كان لإعلانها دوى كبير، وتلقاه الناس بأعظم القبول والترحاب فى هذا القرن العشرين. وأعنى مبادئ ولسون وعهد عصبة الأمم وميثاق الإطلنطى وميثاق الأمم المتحدة .

سيدى الرئيس :

بقيت نقطتان أثارهما زميلنا المحترم ممثل نيوزيلنده، ولا أستطيع أن أتركهما من غير رد، فقد أشار الزميل إلى معاهدة ١٩٣٦ كاتفاق توفرت فى عقده حرية الاختيار. فهل أنا فى حاجة إلى التذكير بأن هذه المعاهدة عقدت تحت ضغط الاحتلال البريطانى الجاثم الثقيل؟ وهل يجب أن أشير إلى حالة مماثلة، وأن أقتبس من كلام المغفور له مستر بيفن الذى قرر أمام مجلس الأمن فى النزاع السوفييتى الإيرانى فى سنة ١٩٤٦ أن "الحكومة البريطانية ليؤسفها أى اتفاق يبدو أنه انتزع من الحكومة الإيرانية قسرا على حين تحتل حكومة الاتحاد السوفييتى جزءا من إيران .

إنه من غير المقبول أن تجرى المفاوضات . أو يسعى إليها . أو تلتمس المزايا من دولة صغيرة لصالح دولة كبيرة بواسطة احتلال تلك الدولة الصغيرة بالقوات المسلحة . نحن دول قوية . نوصف أحيانا بالثلاثة الكبار . ولكننا نمثل القوة دون ريب . وللقوة ولاشك حسابها فى المفاوضات" .

هذا هو رأى مستر بيفن . ونحن نذكر جميعا أن مجلس الأمن يتبنى هذا الرأى الذى عبر عنه مستر بيفن أقوى تعبير . وهو أن وجود القوات الأجنبية المسلحة فى أرض بلد يحرمها حرية الاختيار فى المفاوضات .

أما النقطة الأخرى التى أشرت إليها والتى أثارها الزميل المحترم ممثل نيوزيلنده فهى إشارته إلى الشرق الأوسط كمنطقة حيوية للمواصلات . هذا أمر لاشك فيه، ولكن زميلنا تجاهل الحقائق الأساسية الخاصة بالشرق الأوسط كما تجاهل مدلول مشاكله ووقعها . إن ملايين عديدة من البشر يقطنون هذه المنطقة يتصلون بهذه الحقائق والمشكلات أوثق اتصال ويهتمون بها أشد الاهتمام . ولقد أبدى أحد كبار الساسة من رجالات الشرق بالغ أسفه على محاولة البعض حل مشاكل آسيا دون أن يلقى بالا إلى الآسيويين . وأنا اليوم أقول إنه من العبث بل من الجنون المطبق أن يحاول أحد حل مشاكل الشرق الأوسط دون أن يلقى بالا إلى أهله وإلى أحوالهم وآمالهم ومالهم من حقوق . وأرجو تذكيركم فى هذا الصدد بالقرار الذى أصدرته جامعة الدول العربية فى ٣ فبراير ١٩٥١ والذى جاء فيه "لا يمكن للدول العربية أن تقوم بالتبعات الدولية الخطيرة التى ألقاها ميثاق الأمم المتحدة على عاتق جميع الأمم إلا بنوال حقوقها الوطنية الكاملة أو تسوية قضاياها القومية وفقا لمبادئ الحرية والعدل والمساواة" .

سيدى الرئيس :

من الممكن أن تصبح مصر فى زمن غير بعيد دعامة من الدعامات فى صرح الأمن الدولى . ومركزا لمنطقة من مناطق القوة التى تستند إليها قضية السلام ودفع العدوان . وإن هذا ليكون مطابقا لميثاق الأمم المتحدة متمشيا مع أحدث قرار "الاتحاد لأجل السلم" . نحن جميعا نعرف ماذا يقول الميثاق بشأن إقامة نظام للأمن العالمى . كما نعرف أحكام قرار "الاتحاد لأجل السلم" فى هذا الشأن . فهو ينص على أن يخصص كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة ضمن قواته الوطنية عناصر مدربة أو منظمة أو مجهزة بحيث يمكن على الفور الاستفادة منها وفقا لإجراءات البلد الدستورية، فى العمل كوحدة أو وحدات للأمم المتحدة بمقتضى توصية من مجلس الأمن أو الجمعية العامة . وذلك دون الإخلال باستخدام هذه العناصر لمباشرة حق الدفاع الفردى والجماعى عن النفس وهو الحق المعترف به فى المادة ٥١ من الميثاق .

وأخيرا لى وطيد الأمل فى أن يكون أعضاء الأمم المتحدة لم ينسوا بعد تماما ذلك القرار الذى أصدرته الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ والذى ينص على أنه لا يجوز لأى عضو من الأعضاء إبقاء قوات مسلحة فى أراضى غيره من الدول الأعضاء بغير رضاه .

ما من حكم من أحكام الميثاق، وما من قرار من قرارات الأمم المتحدة، يسمح بأن تقف الدول الكبيرة حائلا دون نمو الدول الصغيرة وتمتعها بحريتها. أو بأن يصم الظلم الصارخ جيلنا كما وصمت أجيال من قبلنا . ولن يبارك الميثاق مثل هذه الخيانات التى ارتكبتها بريطانيا فى حق مصر والسودان أو فى حق فلسطين . فالميثاق بالعكس ينص على أن تتمتع الأمم كبيرها وصغيرها بحقوق واحدة ، كما ينص على المساواة التامة فى السيادة بين جميع الأعضاء وعلى أن ينهض كل عضو بالتزاماته نحو نظام الأمن العالمى فى إيمان و إخلاص .

سيدى الرئيس :

منذ أن ألغت مصر اتفاقاتها مع المملكة المتحدة اجتهدت هذه بالاشتراك مع بعض الدول التى ضللتنا ، لأن تبيعنا نفس الدمية الاستعمارية الشوهاء المكسورة مطلية بطلاء جديد . ولكنا لن نبتاعها . وسنقف صامدين إلى جانب ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، ونعمل لسيادة حكم القانون فى العلاقات الدولية .

القسم الثامن

الجلاء فى عهد الثورة

١ — محاضر المفاوضات

(١) محضر

الاجتماع الذى عقد فى رئاسة مجلس الوزراء
يوم الإثنين ٢٧ أبريل ١٩٥٣ الساعة ١١ صباحا

الحاضرون

صاحب السعادة سير رالف ستيفنسون	رئيس الوزراء اللواء محمد نجيب
جنرال سير بريان رو برتسون	دكتور محمود فوزى
مارشال الجو الأول سير أرثر ساندرز	البكباشى جمال عبد الناصر
مسترم . ج . كريسويل	قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى
بريجادير أ . ج . ه دوف	الصاغ عبد الحكيم عامر
بريجادير أ . ف . و . هوب	الصاغ صلاح سالم
قائد سرب ج . ج . دافيز	الأستاذ على زين العابدين حسنى

رئيس الوزراء :

جناب السفير ، حضرات السادة :

إننى أرحب بكم جميعا ، وأرجو أن تؤتى المحادثات التى نحن على وشك بدئها ثمارها . كما نتمنى جميعا .

إن وجود قوات بريطانية على أرض مصرية لمدة إحدى وسبعين عاما قد أوجد بين شعبينا هوة مظلمة ، وبذر بذور التشكك والشقاق بينهما ، وإلى جانب ما يعبر عنه وجود هذه القوات

البريطانية من الناحية المادية. كرمز للكفاح المرير الذى ليس له ما يبرره بين شعبى مصر والمملكة المتحدة، فإن هناك ناحية أخرى أخطر فى طبيعتها من الناحية الأولى . وإنى أقصد بذلك أزمة الثقة التى اقتلعت أساس التفاهم والصداقة بين الشعبين . وكانت النتيجة أن نشأت مشكلة لها الصدارة بين مشكلات العالم .

وما اجتماعنا اليوم إلا تعبير عن رغبتنا فى حل تلك المشكلة وتسويتها نهائيا على الوجه اللائق وبدون تسويف ، حتى لا يفوتنا القطار وتتضخم المشكلة ويفلت زمامها من أيدينا فتفشل محاولاتنا لإيجاد حل سلمى لها .

فليس أمامنا سوى طريقين علينا أن نختار بينهما . أحدهما التمادى فى عدم الثقة والاستمرار فى الصراع حتى يتم انسحاب القوات البريطانية الذى ليس منه بد، تاركا وراءه العداوة والبغضاء. والآخر طريق الحقائق وبعد النظر، الطريق الذى يؤدى سلميا إلى هذا الانسحاب ،والذى يعيد لنا الثقة والوفاق . ولست أذكر إلا لماما فى تاريخ العلاقات الدولية موقفا يبدو فيه طريق الاختيار واضحا مثل موقفنا هذا .

ولم أكن فى حاجة إلى القول بأن الدافع لمحادثاتنا الحاضرة هى رغبتنا فى إزالة السبب الرئيسى لسوء التفاهم والمانع الأساسى للوفاق بين بلدينا ،وهذا السبب وهذا المانع هو وجود قوات بريطانية على أرض مصرية . وكلما أسرعنا فى وضع حد لهذا العامل الهادم لعلاقتنا كان هذا أفضل، حتى يسود الوفاق ،وتقوم الثقة المرتقبة بيننا على دعائم أقوى ،ونجنى ثمار الإخاء كأعضاء فى مجموعة الدول الحرة .

إن مصر الحرة القوية الحاصلة على حقوقها، لهى بدون شك حصن أفضل للأمن والسلام مما إذا كانت مقيدة بالأغلال ، مثقلة بالأحمال ، تستفزها قوات أجنبية ترابط فى أرضها . وإنى أناشدكم ألا تذكروا كلمة الفراغ المزعومة، التى يقال إنها ستنتج عن انسحاب القوات البريطانية عن مصر. وإنما الفراغ العميق والذى ينذر بالسوء حقا لهو الفراغ الناشئ عما سوف يحدثه الموقف الحالى من هدم وتخريب . فإن النوايا الطيبة والصداقة الوطيدة لتتحطم نهائيا بين أى جماعتين، ما دام أحدهما يحاول أن يفرض نفسه بالقوة على الآخر. فلتزحزح إذاً هذه الصخرة التى تعوق طريق التفاهم بيننا . ولننحها فى الحال ولنتطلع إلى آفاق جديدة .

إن مصر ، مصر الحرة، لسوف تتطور بسرعة وبقوة حتى تستطيع أن تملأ أكثر من الفجوة التى تتخلف عن انسحاب القوات البريطانية . فلسوف تملأ هذه الفجوة لا بالقوات والمعدات وحدها بل بحماس أبنائها المتدفق المنبثق عن كلمة الحرية السحرية، وهذا الحماس لا يقل أهمية عن القوات والمعدات . وإن مصر لتؤمن إيمانا قويا باعتمادها على نفسها ، وهى عازمة على أن تكرس قواتها بسواعد أبنائها ومواردها فى أرضها لإنشاء قلعة سلام وأمن تصد أى عدوان . كما

تؤمن إيمانا صادقا بأن ميثاق الأمم المتحدة يصلح أن يكون أساسا متينا للتعاون بين الشعوب الحرة لحفظ حريتهم وصيانة كرامتهم . لقد وقعنا الميثاق ونحن دائما عازمون على احترام توقيعاتنا وتحمل مسئولياتنا. هذا إلى أننا قد قمنا وفق أحكام الميثاق، بعقد ميثاق للأمن بين الدول العربية يهدف إلى دفع العدوان عن أى دولة من الدول الموقعة عليه . و إننى لمؤمن بإمكان ، بل و بلزوم تدعيم قوى الدول العربية حتى تصبح قوى فعالة لها أثرها . و إن أقصر طريق لتحقيق هذا الهدف لهو منحها الحرية و إحلال الثقة المتبادلة محل الشقاق والتشكك . و إننا لنتطلع بلهفة إلى ذلك اليوم الذى نصبح فيه فترى لا مصر فقط بل الدول العربية والدول الإسلامية مناطق قوة وقلاع سلام وأمن .

يجب ألا نخدع أنفسنا ، ونتجاهل الطريق الذى يقود إلى حياة أكثر أمنا ، وأكثر حرية وأسعد للإنسانية . إنه ذلك الطريق الذى نعيش فيه جميعا فى ظل الكرامة ، والإخاء والزمالة الحقة . فإن شعوب العالم لا تستطيع إذا ما تنازعت أن تبنى وتنشئ . وطالما تحاول جماعة أن تسيطر على الأخرى فسيظل هناك نزاع وهدم. ولكن إذا ما كانت الصداقة هى نبراسهم والحرية قانونهم ، فإنهم يتقدمون ويشعرون بالأمن والسلام .

حضرة السفير ، حضرات السادة :

إننا الآن محط أنظار العالم . فإن أعين شعبينا ، وأعين العالم العربى والعالم الإسلامى بل أعين العالم أجمع لترقب تقدم مباحثاتنا ونتائجها ، ويتمنون من صميم قلوبهم أن تساهم هذه المباحثات فى تدعيم السلام والأمن والبناء . فيجب إذن أن نكون عند حسن ظنهم بنا ، ويجب علينا أن ننجح ، وأن نبرهن على أن العزم الذى عالجنا به مشكلة السودان بعد أن بقيت نصف قرن ، لقادر على حل مشكلة الجلاء. وقد مضى عليها واحد وسبعون عاما ، تلك المشكلة التى تقف اليوم حجر عثرة أمام ما أبديناه من نيات طيبة ، بل أمام إمكانياتنا وما يدور بخيلتنا . إننا فى الحقيقة نواجه مرة أخرى امتحانا وفى نفس الوقت فرصة لإظهار حسن سياستنا فى إدارة دفة أمورنا .

لنركع لله طالبين عونه فيما نقوم به من محاولات ، ولنسجد له شكرا إذ قادنا إلى ما قطعناه من الطريق .

السفير البريطانى — بالإصالة عن نفسى و بالنيابة عن الوفد والخبراء العسكريين الملحقين لوفدنا. أشكركم شكرا جزيلا لحفاوتكم بنا، لقد خولنى حكومة جلالة ملكة المملكة المتحدة أن أنهى إليكم أنها تسلم طواعية بالمقترحات التى أبديتموها لى فى اجتماعنا الأخير الخاص بمحادثات السودان، والتى رددها وزير الخارجية منذ ذلك الحين والتى بفضلها يمكننا أن نبدأ بالمسائل الهامة بيننا، ولذلك فقد فوضتنى حكومة جلالة الملكة، كما فوضت جنرال سير بريان روبرتسون كمندوبين خاصين، وقد سررنا لهذه الفرصة التى أتاحت لنا اجتماعنا بكم فى هذا المؤتمر . و إننى أتفق معكم — كما

سبق لكم أن صرحتم — فى أن نحاول الوصول إلى وسائل عملية من شأنها أن تنشىء علاقات جديدة ترضيا جميعا . وإننا نهدف إلى إيجاد وسائل عمليـــة ، وأنظمة وعلاقات جديدة بين بلدينا تحل محل النظم الحاضرة التى لم تعد تقبلها مصر . وإننى أزيد على ذلك كما سبق أن صرحتم بأن النجاح يجب أن يكون رائدنا عند البدء فى اتخاذ الخطوة الثانية حتى نفتتح عهدا جديدا فى العلاقات بين بلدينا ، تلك العلاقات التى أوليها اهتماما بالغا ، وأعتبرها رسالتى كسفير للملكة المتحدة . وإن سير روبرتسون سوف يعرض بعـــد قليل صورة عامة عن قاعدة القنال من الوجهتين العسكرية والاستراتيجية . ولما كانت مثل تلك الصورة العملية للقاعدة تشمل أمورا على درجة كبيرة من التعقيد من الناحية الفنية لذلك أرى لزاما أن أفضل طريقة ، هى انتداب لجان تمثل خبراء عسكريين من البلدين لدراسة هذه الأمور . وبهذا نتمكن من مناقشتها من وجوهها المختلفة ، ويجب على هذه اللجان ألا تضطلع بهذه المهام كوفود منفصلة عن بعضها ، ولكن كفريق متحد من الخبراء يتبع لجنة واحدة تحقق هدفهم . لقد أشرتم فى تصريحكم إلى ضرورة استعادة الثقة المتبادلة بيننا . وإننى لعلى يقين من أن الطريقة التى أشرت إليها لكفيلة بإعادة الثقة بيننا وبدونها يتعذر عليكم الوصول إلى شىء .

واليكم الحقائق التى علينا أن نستوعبها :

(١) وجود قاعدة على درجة كبيرة من الكفاية فى منطقة القنال يمكنها أن تستوعب قوات كبيرة .

(٢) تواجد أعداد كبيرة من القوات البريطانية المحاربة فى هذه المنطقة .

(٣) الرغبة التى أبدتها الحكومة المصرية بأننا يجب أن نترك مصر الآن .

تلك هى الحقائق الثلاث .

فلنحاول إذا أن نجد حلا لهذه المشكلات . سبق أن وقفتم على وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة فى الرسالة التى قام مستر كريسويل بتسليمها لوزير الخارجية فى ٢٨ مارس . ولقد علمت أن الحكومة المصرية تنظر إلى هذه الأمور من وجهة نظر مختلفة ، وأن من الطبيعى أن تختلف وجهات نظرنا . ولكنى أعتقد أن هذا يتطلب — تضامن الخبراء الفنيين لإيجاد حل عملى وأحب أن أؤكد لكم أن حكومة جلالة الملكة ترغب رغبة أكيدة — وهذه هى رغبتنا الشخصية أيضا فى حل المشكلات القائمة بين بلدينا عن طريق المحادثات الأخوية . وإننى لعلى يقين أنكم توافقوننى على أن الوصول إلى هذا الحل لهو فى صالحكم كما هو فى صالحنا . وإننى لا أشك لحظة فى أن مصر توافق — تماما مثل بريطانيا العظمى — إلى أن تكون القوات المعادية أبعد ما تكون عن شواطئ البحر الأبيض وعن أرض مصر . ونحن لا نختلف فى هذا الهدف ، وإننى متأكد من أن

الحكومة المصرية لديها آراء قيمة تحقق هذا الهدف . ولقد أولينا من ناحيتنا هـذه المشكلة اهتمامنا ، وإنى لأعتقد أنه يجب أن نتمكن من إيجاد الوسائل الفعالة لحل هـذه المشكلة ، تلك الوسائل التى تحقق أمانى مصر القومية . وينبغى ألا يغيب عن أذهاننا أن مثل هذا الحل يقتضى أن يكون مقبولا للمملكة المتحدة ولمصر على السواء إذ يجب إرضاء الشعبين وليس هذا بمتعذر . وإنى لعلى يقين عندما يتم خبراؤنا الفنيون هذا العمل من أن بلدينا ستفيدان فائدة جمة إذا ما اتبعنا تلك الحلول الإنشائية وساهمنا فى المشكلات العسكرية ذات الأهمية الجوهرية لنا جميعا . والآن أرجو سير بريان روبرتسون أن يشرح لنا النقط العسكرية والاستراتيجية التى ترى حكومة جلالة الملكة أن تبنى عليها أعمال هذا المؤتمر .

جنرال سير بريان روبرتسون — إنه لشرف عظيم أن أشترك فى هذا المؤتمر ، وإن سعادتكم تعلمون أننى حديث عهد بالمفاوضات . ولقد جئت هنا ، ياسيدى ، تحدونى الرغبة فى إيجاد حل لصالح البلدين . إننى يا سيدى أحترف الجندية ، ولكنى لم آت هنا بصفتى جنديا ، وإننى لأرجو أن يكون إلمامى بمشكلات الشرق الأوسط ذا فائدة فى المحادثات التى نحن على وشك البدء فيها . وإن حكومتى لا تنظر إلى المحادثات التى سنبدؤها على أنها استمرار للمحادثات والمناقشات السابقة التى لم يقدر لها النجاح .

لقد مضى زمن على تلك المحادثات ، وتغيرت الظروف ، ولذلك فإن حكومتى تنظر إلى هذه المحادثات على أنها محاولة جديدة وبداية أخرى . وسوف أعطيكم فكرة واضحة عن فلسفة حكومتى الأساسية .

ولما كان هذا يتطلب منى الإفاضة فإننى سأبذل قصارى جهدى لكى لا أطيل عليكم ولو أن هـذه الأشياء تتطلب وقتا . وليس هناك فارق بين الناحية العسكرية والاستراتيجية وبين فلسفة حكومتى الأساسية بجميعها واحدة .

لقد طال بقاء بريطانيا العظمى فى الشرق الأوسط . وكان وما زال لها مصالح متعددة فى تلك المنطقة . ولكن ليس لحكومتنا إلا مصلحة واحدة تفوق المصالح الأخرى ألا وهى استتباب الأمن فى الشرق الأوسـط . ولقد رددت ذلك صحافتنا وذكرته التصريحات البرلمانية الخاصة بقواتنا الموجودة فى مصر للدفاع عن منطقة القنال . وإن لمنطقة قنال السويس أهمية استراتيجية لمجموعة أمم الكومنولث . وكانت مصر على الدوام مطمعا للغزاة نظرا لأهمية موقعها . وتهتم أيضا بتركيا إذ هى من مناطق الشرق الأوسط التى يتطلع إليها الغزاة . وبهذه المناسبة فنحن مرتبطون بالتزامات تعاهدية تحتم علينا معاونة بعض بلاد تلك المنطقة فى حالة الاعتداء عليها . وتهتم أيضا بمناطق البترول فى الشرق الأوسط ، كما نحرص على توثيق أواصر الصداقة مع بعض الأصدقاء الأوفياء ومن بينهم العرب . وعلى ذلك فاهتمامنا لا يقتصر على الدفاع عن قنال السويس فقط ، بل يهدف كذلك إلى الاشتراك فى الدفاع عن الشرق الأوسـط . ووجود قواتنا فى قاعدة قنال

السويس يمكننا من الاشتراك فى هـذا الدفاع . وتشمل المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية فى الشرق الأوسط حدود تركيا ، و إيران ، والخليج الفارسى وقنال السويس . و إن أهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية ليست بالشئ الجديد ولا بالشىء المعارض إذ أن أهميتها دامت على مر العصور ، ولذلك كانت رغبتنا اليوم هى تقوية بلاد الشرق الأوسط نفسها مع تنظيمها بشكل يمكنها من صد أى عدوان مستقبلا . وكما سبق أن صرحتم ، فنحن نرحب فى أن تصبح مصر والبلاد العربية قلاع أمن وسلام . ولكن هـذه البلاد لا تستطيع فى الوقت الحاضر أن تصد أى عدوان سواء اتحدت أو بقيت بمفردها وهذا القول ليس بغريب ولا بمتناقض . وعلى كل حال فهناك موقف مشابه لذلك الموقف فى أوربا . فبلجيكا ، وفرنسا ، وألمانيا كلها بلاد تعتمد على مساعدة بلاد أجنبية صديقة . بلدنا واحد منها . و إنى أعتقد أن هناك موقفا مشابها لذلك فى الشرق الأوسط .

ولذلك ترون أننا نشعر شعورا قويا يحفزنا إلى أن نقوم بدورنا فى مساعدة جميع أصدقائنا فى الدفاع عن بلادهم . ولا يمكن الدفاع عن مصر بمعزل عن غيرها . وذلك لأن الحرب لابد أن تتشعب ، وأحب أن أقرر أنى أعجبت أيما إعجاب بالروح المعنوية للقوات المصرية المسلحة وبكفاءتها التى استلهمتها من قيادتكم . ولقد لاحظ ذلك الجميع . وسررت أنا بما شاهدت .

و إذا ما خاضت القوات المصرية المسلحة الحرب فلن تظهر شجاعة فحسب ، بل سيكون قتالها ممتازا كذلك . غير أن الدفاع عن مصر لا يمكن القيام به عند حدودها . و إذا لم يدافع عن الشرق الأوسط فإن المعارك ستتقدم شيئا فشيئا إلى أن تدور رحاها فوق أرض مصر ، وهذا لا يرضيكم كما أنه لا يرضينا . ومما لاشك فيه أننا لا نحتفظ بقوات كبيرة فى الشرق الأوسط ، وأن منطقة القنال لتحوى جزءا كبيرا منها ، إذ أن هذه المنطقة هى أصلح مكان لها حيث يمكن أن تنتقل بسرعة إلى أى مكان آخر فى الشرق الأوسط . نحن على استعداد لوضعها فى أى مكان آخر رغبة منا فى الوصول إلى الاتفاق معكم ونحن نعترف برغبتكم فى إنهاء الاحتلال البريطانى ، كما نرجو أن نحقق هذه الرغبة .

و إذا نظرنا إلى مجموع هذه القوات وجدنا أنها ليست بالكبيرة بل هى مجرد قوات "للتغطية" ، مهمتها صد الغزو و إيقافه مؤقتا حتى يتسنى إحضار قوات أكبر لصد المعتدى . وعلينا أن نحضر هذه القوات من بريطانيا العظمى ومن الأنحاء الأخرى لأمم الكومنولث . ويوجد أيضا فى بعض أنحاء الشرق الأوسط وحدات صغيرة وبعض هيئات أركان الحرب . وكما تعرف فإن الوقت عامل هام فى الحروب . والكل يعرف ذلك ، وعامل الوقت هذا هو الذى يضطرنا إلى الاحتفاظ بقاعدة فى الشرق الأوسط فى وقت السلم ، ويجب على كل جيش أن يحتفظ بقاعدة منظمة فى وقت الحرب تكون مزودة بالذخيرة قبل إمكان تشغيلها على الإطلاق . و إذا تأخرنا فى تنظيم هذه القاعدة إلى أن تنشب الحرب لتعطل مجىء الإمدادات ولكان وصولها بعد الميعاد بوقت كبير . و إن تنظيم القاعدة تنظيما حسنا ليتطلب قدرا معينا من النقل البحرى وبعض التسهيلات فى وسائل

النقل الأخرى . وإذا ما اضطررنا إلى إحضار كل شيء إلى القاعدة عند نشوب حرب لكان معنى ذلك من وجهة نظرنا ، أن الموقعة الحاسمة والنهائية قد نشبت . والقاعدة تتكون من عدد كبير من الورش لإصلاح الذخائر التالفة والمستودعات ، كما تحوى طرقا برية ومواصلات للسكك الحديدية وأجهزة للتخاطب بالإشارة ومحطات لتوليد الكهرباء ، ومنشآت لتخزين البترول وخطوط أنابيب للبترول ومعسكرات ومستشفيات وما يتبعها من أشياء أخرى ، وقوات إدارية وما يتطلب كل ذلك من استعدادات لحمايتها من الهجوم الجوى ، ولا يمكن تشبيه مستودعاتنا بمخزن أثاث حيث يمكنك أن تضع فيه الأثاث إذا لم تكن فى حاجه إليه ، فإن العمل يجرى باستمرار فى مستودعاتنا إذ يلزم تغيير المهمات العسكرية ، وإدخال المستحدثات الجديدة عليها . وإن هناك تغييرا مستمرا يجرى لمقادير كبيرة من قطع الغيار كما تحوى جميع المستودعات بعض المخازن غير المستعملة والتى يجب التخلص منها . ويوجد فى بعض المستودعات مخازن تحوى مواد خطرة مثل الذخائر الحربية وهذه يجب الكشف عنها بعناية وبدقة .

وإذا عن لسيادتكم أو لأى شخص تنيبونه عنكم أن يرى بنفسه هذه المستودعات فإنه ليسرنا حقا أن نعطيكم كل التسهيلات اللازمة ، وإن وزارة حربيتنا لتغمرنا دائما بسيل من التعليمات تخطرنا فيها عما يجب أن نفعل وعن التغييرات التى يجب أن تتخذ . ويستلزم هذا وجود هيئة فى هذه المستودعات تكون على علم بهذه التعليمات وفى خدمة الحكومة البريطانية . تشرف على تنفيذ هذه التعليمات على الوجه المرضى .

لقد نمى إلى علمنا أن هناك اقتراحا بأن تكون القاعدة تحت إشراف مصر ويهمنى أن أوضح ما يتضمنه مثل هذا الاقتراح من معان :

(١) معنى هذا ، كما أعتقد ، أن تسلمكم القاعدة ، وأن تأخذ الحكومة المصرية على عاتقها المحافظة على هذه القاعدة التى تبلغ قيمة محتوياتها مئات الملايين من الجنيهات . ولا أزعم أن هذا بمستحيل ، ولكننى أرى أن ذلك العمل لو قمنا به لدل على ثقة من جانبنا لم يسبق لها نظير على ما أعلم فى العلاقات الدولية .

(٢) وأن الجيش المصرى سيشاركنا فى ما تهيئه القاعدة من تسهيلات . وإننى أعتقد أن هذا كسب كبير للقوات المصرية المسلحة .

(٣) أن مصر سوف تقوم بإدارة القاعدة بشكل منظم فى وقت السلم . وهذا معناه أن مصر ستقوم بتقديم ما يحتاجه العمل من أيد عاملة وطرق المواصلات اللازمة لإدارة القاعدة .

هذه هى بعض ما تضمنته اقتراحاتكم وإذا كان اقتراحكم جادا وواضحا ، كان اقتراحا كبيرا ، ولقد خولتنى حكومتى أن أحيطكم علما بأنه فى حالة عرضكم هذا الاقتراح فإننا سوف نوليه اهتماما كبيرا ، ونحن نرحب بأى اقتراح نضعه موضع الدرس والفحص العلمى . ولو رضيتم ببقاء إدارة

القاعدة الفنية فى الأيدى البريطانية لأمكن تحقيق الغرض من القاعدة، ولست أقصد من يقومون بإدارة الآلات ؛ فهؤلاء يمكن أن يكونوا من المصريين، ولكننى أقصد هؤلاء الرجال الذين يعرفون الآلات معرفة حقة بحيث يكونون مسئولين عنها، وهذه مسألة تهمنى أن تبحثها لجنة مشتركة بحثا عمليا، وهى مسألة يمكن تسويتها تسوية تحفظ لمصر سيادتها. بينما يمكننا، فى نفس الوقت، أن نقوم بالتزاماتنا فى الشرق الأوسط والتى سبق أن أشرت إليها والتى نعلق عليها أهمية قصوى، وأخيرا فليس هناك فائدة من وجود قاعدة إلا إذا تهيأ الدفاع عنها من الجو. ونحن نرى أنه من الضرورى أن تنشأ هيئة فعالة للدفاع الجوى فى وقت السلم، حتى تكون على استعداد فى وقت الحروب.

وإليكم الآن ملخصا للمسائل التى تحدثت عنها.

(١) إن بريطانيا العظمى تهتم اهتماما بالغا بالأمن فى الشرق الأوسط، وهى تحتفظ بقوات فى القاعدة لا من أجل الدفاع عن قنال السويس فقط، بل من أجل الدفاع عن الشرق الأوسط كله.

(٢) يجب إعداد بلاد الشرق الأوسط بحيث تكون قادرة على صد أى عدوان، ونحن نرى أن لا بد فى الوقت الحاضر من قوة تعاونها لإمكان إنشاء هذه الهيئة فى الشرق الأوسط.

(٣) إن قواتنا الحالية فى الشرق الأوسط ليست هى كل مايمكننا أو مانريد أن نساهم به، أما مسألة وجود قواتنا فى منطقة القنال فهى مسألة أخرى قائمة بذاتها، ونحن نعترف برغبة مصر فى إنهاء الاحتلال العسكرى البريطانى، فإنه إذا أمكن إدارة أى قاعدة فى الشرق الأوسط فى وقت السلم لأمكننا أن نساهم فى الدفاع عن الشرق الأوسط، وإذا أظهرت مصر استعدادها لأن تتسلم القاعدة وتديرها فإن ذلك يبدو اقتراحا ذا مسؤليات جسام، ولكننا على استعداد لأن نوليه عنايتنا على ضوء الاختبار العملى. ونحن نرى أن الإشراف الفنى على بعض أجزاء منشآتنا، إذا قدر لها أن تحقق الغرض منها، يجب أن يبقى فى الأيدى البريطانية. ويجب علينا أن ندرس هذه المسألة سويا. كما نرغب فى أن نبحث بحثا عمليا مشتركا النظام المماثل فى الدفاع الجوى.

إننى لم أطلب شيئا. ولكننا نشعر أن النقطة الهامة الآن هى وضع هذه الاقتراحات موضع البحث العملى المشترك يقوم به رجال فنيون مخلصون يحاولون حقا الوصول إلى حل شريف.

رئيس الوزراء — لقد أنصت باهتمام إلى التصريحين اللذين صرحتم بهما، وإننى لأحتفظ لوفدى بالحق فى أن يعلق فيما بعد على ما أثرتم من مسائل.

البكباشى جمال عبد الناصر — متى سنجتمع ثانية ؟

السفير البريطانى — نحن على استعداد للاجتماع بكم حالما تكونون على استعداد.

البكباشى جمال عبد الناصر — ليكن اجتماعنا غدا صباحا، وإننى أرى أن نعد جدول أعمال.

السفير البريطانى — إننى أرى أن أول خطوة من جانبكم تكون إجابتكم على تصريحى وتصريح سير بريان روبرتسون، ويتلو ذلك خطوة تنظيم المؤتمر نفسه. و إننى أرجو أن توافقونى على أن الفكرة الرابحة هى إنشاء لجان فنية للمسائل المختلفة . ويمكننا أن ندلى باقتراحاتنا غدا فيما يختص باللجان نفسها ووجوه اختصاصها. وإذا كان لديكم أية آراء أخرى فيمكننا أن نمحصها بالمناقشات غدا، ويهمنى أن أكرر مرة ثانية أملى فى أن تقوم اللجان الفنية التى ستبحث الأعمال المختلفة بهذا العمل كفريق مشترك لا كوفود منفصلة. وبهذا يمكنهم أن يقطعوا شوطا كبيرا فى توطيد الثقة بيننا. ولقد اقترح سير بريان روبرتسون أنه إذا ما خطر لكم أو لأى ضابط منكم وفى أثناء قيام هذه اللجان بعملها أن يشاهدوا أو يشاهد القاعدة فإنه على استعداد لأن يقوم بكافة التسهيلات لهذا الغرض. وطبيعى أن هذا قد يحدث فى المراحل المتأخرة من محادثاتنا .

رئيس الوزراء — إن لى بعض الآراء الشخصية عن عمل اللجان .

السفير البريطانى — إن التفسير العملى هو جعل اللجان تعمل متكاتفة مع بعضها ، إذ أننى لا أرغب فى أن يعملوا كوفود متضاربة . بل أرغب فى أن يتعاونوا كفريق متحد .

---

(٢) محضر

الاجتماع الثانى الذى عقد فى رئاسة مجلس الوزراء
يوم الثلاثاء ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٣ الساعة ١١ صباحا

الحاضرون

صاحب السعادة سير رالف ستيفنسون	رئيس الوزراء اللواء محمد نجيب
جنرال سير بريان روبرتسون	دكتور محمود فوزى
مارشال الجو الأول سير آرثر ساندرز	البكباشى جمال عبد الناصر
مسترم . ج . كريسويل	قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى
بريجادير أ . ج . ه . دوف	الصاغ عبد الحكيم عامر
بريجادير أ . ف . و . هوب	الصاغ صلاح سالم
قائد سرب ج . ج . دافيز	الأستاذ على زين العابدين حسنى

رئيس الوزراء :

جناب السفير ، حضرات السادة .

لم يساعدنى الوقت ، ولم تتح لى الظروف أن أعلق على تصريحات السير رالف ستيفنسون والجنرال سير بريان روبرتسون .

وهناك بعض نقاط أثيرت فى الكلمتين المذكورتين لا تحتاج إلى أى تعليق من جانبى إلا أن هناك نقاطا أخرى يجب أن أتناولها بالبحث .

ولكن قبل أن أبدأ فى ذلك ، أود أن أذكر ماورد فى كلمة السير بريان روبرتسون من أن الحكومة البريطانية تعترف وتود أن تحقق رغبة الحكومة المصرية فى وجوب وضع حد لإقامة قوات بريطانية فى مصر .

وأود كذلك أن أذكر ما أورده الجنرال من رغبة المملكة المتحدة فى أن تقوى دول الشرق الأوسط كى تتمكن من دفع أى اعتداء فى المستقبل . وبجزء من المساهمة فى تحقيق هذا الهدف قمنا فعلا بعمل ميثاق الضمان الجماعى العربى الذى سبق أن أشرت إليه .

وكذلك ورد ذكر قاعدة قنال السويس . ومن البديهى أنها قاعدة مصرية . ومصر مستعدة لتتولى شئون هذه القاعدة ومصممة على الاحتفاظ بها فى حالة جيدة .

وبعد ذلك جاء ذكر مهمات وأسلحة القاعدة . ونحن على استعداد للاحتفاظ بها فى عهدتنا واستعمالها بطريقة ملائمة وصحيحة .

أما فيما يتعلق بالدفاع الجوى ، فحيث أن ذلك يعتبر جزءا لا يتجزأ من الدفاع العام عن مصر ، فإن الحكومة المصرية على استعداد تام للقيام بمسئولياتها فى هذا الصدد .

وإلى جانب المسألتين الرئيسيتين اللتين أوردت ذكرهما الآن عالجت الكلمتان البريطانيتان اللتان ألقيتا أمس مسائل مختلفة ذات صبغة أعم . ولا أقترح الآن الرد على كل مسألة أثيرت ، حيث أنى أقصر تعليق على أقل عدد ممكن من المسائل التى تحتاج إلى بعض الإيضاح . ولذلك لن أقول أكثر من أن الحكومة المصرية تحتفظ لنفسها بوجهة نظرها فيما يتعلق باستراتيجية المنطقة المذكورة ولا تتقيد مطلقا بمسئوليات الحكومة البريطانية لدول أخرى .

وقبل أن أختتم كلمتى أود أن أؤكد عزم مصر وتصميمها على القيام بالمسئوليات الملقاة عليها فى الدفاع عن السلم والأمن العالمى طبقا لميثاق الأمم المتحدة . وسوف تزداد إمكانية مصر فى القيام بذلك بنسبة زيادة قوتها والتسهيلات (المساعدات) التى ستتلقاها من أصدقائها .

وفى نفس الوقت أود أن أبدى شكرى لكلمات التقدير التى أوردها الجنرال سير بريان روبرتسون بخصوص مميزات القوات العسكرية المصرية المحاربة ، والخطوات الكبيرة التى خطتها خلال تسعة الشهور الأخيرة . وإننا مصممون على السير قدما فى هذا التقدم ومضاعفته والإسراع فيه ناظرين إلى المستقبل فى ثقة .

السفير البريطانى — أشكركم يا سيدى اللواء شكرا جزيلا على كلمتكم . ويظهر جليا مما صرحتم به الآن أن هناك اتفاقا من الجانبين على وجود حالة يجب أن تبحث فنيا، ولذلك يبدو لى أن الطريقة المثلى هى تكوين لجان تبحث هذه المشاكل بالتفصيل . وإنى أقترح تكوين اللجان التالية : اللجنة الأولى تكون لدراسة ما يترتب عن تنفيذ رغبة مصر فى انسحاب القوات البريطانية من الأراضى المصرية ، كما يجوز أن يعهد إلى اللجنة الثانية بالنظر فى شئون المحافظة على القاعدة فى حالة صالحة وأثر ذلك فى استعدادها فى حالة قيام حرب . وأعتقد أن اللجنة الثالثة يجب أن تتولى شئون الدفاع الجوى . وقد قلتم فى بيانكم إن الدفاع الجوى من اختصاص مصر . وكما قلت أنا وقال الجنرال روبرتسون فإنه ليس لدينا فى الوقت الحاضر أى شىء قاطع فى هذا الصدد، ولكننا نود أن نستمع إلى آرائكم فى هذا الشأن . معتقدين أنها مسألة تستوجب البحث . أما اللجنة الأخيرة ، إذا ما وافقتم ، فستختص بالنظر فى إعادة تسليح القوات المصرية المسلحة . وإنى أود أن أستمع إلى وجهات نظركم قبل أن ننظر فى مسألة اللجان . فما هى آراءكم فى عدد اللجان ولائحة أعمال كل منها ؟

البكباشى جمال عبد الناصر — لا يوجد أى اعتراض على تكوين تلك اللجان ولكننا نود معرفة اختصاص هذه اللجان .

السفير البريطانى — نستطيع بالطبع أن نحدد ذلك فى الحال، علما بأن عدد اللجان أربع. فهل نبدأ باللجنة الأولى ، إنى أقترح أن يكون اختصاص هذه اللجنة ، دراسة النتائج العملية التى تنشأ عن رغبة مصر فى انسحاب القوات البريطانية من مصر .

رئيس الوزراء — هل لنا أن نضع النص كما يلى ، « لدراسة مراحل وتسهيلات ومواعيد انسحاب القوات البريطانية » ؟

البكباشى جمال عبد الناصر — يجب أن تدرس هذه اللجنة مراحل ومواعيد الانسحاب .

السفير البريطانى — لاشك أن هذا سيكون أحد أعمالها . وأن مشروعى يشمل كل شىء ولا ينص على نقطة بالذات .

البكباشى جمال عبد الناصر — إننا نهتم غاية الاهتمام بمعرفة جميع النقط .

رئيس الوزراء — بما أن الانسحاب متفق عليه ، فيجب أن نقرر كيف ومتى يتم هذا الانسحاب . فمراحل هذا الانسحاب ومواعيده هى النقط التى نود أن نستوضحها .

السفير البريطانى — إنكم تودون الوصول إلى آخر المباحثات قبل بدئها . وإن تسليمنا بتحقيق الرغبة المصرية يعنى بلا شك أن بريطانيا على استعداد لسحب قواتها بكل من اتفاقها مع مصر .

رئيس الوزراء — إن الانسحاب متفق عليه ، وكل ما نبحثه الآن هو كيفية تحقيقه .

السفير البريطانى — بجزء من الاتفاق .

البكباشى جمال عبد الناصر — يجب أن يؤجل الاتفاق إلى أن يقرر التاريخ النهائى للجلاء .

الجنرال سير بريان روبرتسون — هذا بالضبط هو ما ستقوم به اللجنة .

وزير الخارجية — يجب أن نعرف الكثير عن هذه اللجان . فإننا لا نستطيع قبول كلمة "نتائج" لأنها ذات معنى واسع . ولسوف نحدد تفاصيل تكوين اللجان واختصاص كل منها وعندما نقول مراحل ومواعيد الانسحاب فإننا نعنى بذلك البحث فى هذه النتائج .

السفير البريطانى — إن واجب اللجنة هو القيام بدراسة الوسائل العملية لتحقيق الرغبة المصرية فى انسحاب القوات البريطانية . ونحن نحاول تكوين لجان لجميع الأغراض . وبينما نحن نفكر فى النتائج تتكلمون أنتم عن الوسائل العملية والخطوات .

الصاغ عبد الحكيم عامر — يجب أن يكون أمام اللجنة العسكرية برنامج واضح عن الانسحاب .

السفير البريطانى — هل لنا أن نقول " دراسة الخطوات العملية التى تتخذ فى الحال ؟ " .

الصاغ صلاح سالم — إننى أفهم أن الواجب الوحيد لهذه اللجنة هو عمل برنامج لانسحاب القوات البريطانية فى يوم متفق عليه . ولن تناقش هذه اللجنة أية برامج استراتيجية أو عسكرية . ولا توجد مشكلة أخرى سوى تنظيم انسحاب القوات البريطانية ، كتقرير الوحدات التى تنسحب أولا ثم ما يلى ذلك من خطوات .

السفير البريطانى — هناك مشاكل أخرى متنوعة تدخل ضمن هذا التنظيم ، ولذلك فيمكننا أن نغير النص كما يلى " لدراسة وتقرير المشاكل الفنية المتعلقة بتنظيم انسحاب القوات البريطانية" أظن أن هذا النص فيه الكفاية .

الصاغ صلاح سالم — هل هناك مشكلة أخرى ستقوم بمناقشتها ؟

الجنرال سير بريان روبرتسون — أعتقد أن هناك أنواعا متعددة من المشاكل يتعين على اللجنة مناقشتها . فمثلا ماذا يحدث عند انسحاب القوات البريطانية ؟ هل ستحل القوات المصرية محلها ؟

الصاغ صلاح سالم — لعلك تعنى مرابطة القوات المصرية بدلا من القوات المنسحبة ، وأود أن أسأل هل تعنى أن القوات البريطانية لا يمكن استبدالها بالقوات المصرية ؟

الجنرال سير بريان — إننى لا أعنى ذلك .

الصاغ عبد الحكيم عامر — سوف ندرس مختلف الصعوبات التى تخلل جميع المشاكل ، كاستبدال القوات . . الخ

السفير البريطانى — ذلك هو ما سوف ندرسه .

الصاغ صلاح سالم — لقد تم استجلاب عدد كبير من القوات منذ سنة فى فترة قصيرة جدا لظروف تتعلق بالأمن الداخلى، وقد كان عدد القوات محدودا جدا بالنسبة لما هو موجود منها الآن . وإنى أعتقد أن أكثر هذه القوات قد جلبت لغرض وقتى .

الجنرال سير بريان — نعم لقد زاد عدد القوات المحاربة زيادة كبيرة . ولمجرد تصحيح الحقائق أذكر أن عدد القوات المحاربة قد زاد زيادة عظيمة وهى تأتى بسرعة .

وزير الخارجية — إن أمامى المشروع الثانى الذى وضعه السفير، وقد يكون من المستحسن فى حالة حذف كلمة "تنظيم"، التى هى ليست بواسعة المعنى جدا إلا أنها كافية لتحقيق ما ذكرتم ، إن فى وسعنا أن نتكلم عن المشكلة والنتائج . فإذا ما قبلتم ذلك فإنى أعتقد أنه ليس لدينا أى اعتراض .

السفير البريطانى — ما رأيكم "لدراسة برنامج عملى لتحقيق الرغبة المصرية فى انسحاب القوات البريطانية من القنال : إما من مصر أو من منطقة القنال" .

وزير الخارجية — هل فى استطاعتكم تعديل هذا النص فيكون "لدراسة برنامج عملى لانسحاب القوات البريطانية من منطقة القنال" ؟

السفير البريطانى — ألا يكون من الأفضل إذا كان النص "لدراسة برنامج عملى لانسحاب القوات البريطانية من منطقة القنال كجزء من الاتفاق" .

وزير الخارجية — إننا نبحث هذا ليكون من اختصاص لجنة من اللجان المختلفة .

السفير البريطانى — هل يعجبكم إذا هذا النص "لدراسة برنامج عملى لانسحاب القوات البريطانية من منطقة القنال ؟" أو هل لنا أن نترك هذا الموضوع مؤقتا وننتقل إلى مواضيع أخرى ؟ هل توافقون على هذا ؟ فلننتقل إلى اللجنة الثانية . إننا نقترح النص التالى "لدراسة الإدارة المستقبلة لقاعدة عسكرية فعالة فى منطقة القنال تكون على استعداد فى الحال عند قيام أية حرب ، ولدراسة عدد الخبراء أو الفنيين اللازمين لهذا الغرض" .

رئيس الوزراء — حرب ؟

السفير البريطانى — إننى أعنى حربا من النوع السياسى، وربما يتعين على أن أوضح لكم أنه يجب أن يكون لدينا نوع من الضمان فى أن القاعدة ستكون على استعداد فى الحال عندما تدعو الضرورة إلى ذلك . ولهذا السبب وضعنا جملة " تكون على استعداد لاستئناف العمل فى الحال عند قيام حرب" .

وزير الخارجية — إننا نرغب فى إيضاح أكثر للموافقة على ذلك ، وربما تطلبت دراسة هذا المشروع بعض الوقت . ويوسعنا الآن أن نبحث أسس اللجان الأخرى لبضع دقائق .

السفير البريطانى — إنى أقترح تفسيرا قصيرا جدا للجنة الثالثة " لدراسة كيفية تنظيم الوسائل الأكثر تأثيرا فى الدفاع الجوى" . وإذا ما رغبتم أمكننا النص على أنه الدفاع الجوى عن مصر . أما اللجنة الأخيرة وهى اللجنة الرابعة. فأقترح النص التالى «لدراسة مهمات القوات المصرية المحاربة» أو «لدرس وتقرير احتياجات القوات المصرية إلى المهمات» .

(تأجل الاجتماع وانسحب الجانب المصرى للمداولة) .

(استؤنف الاجتماع فى الساعة ١٢,٤٥)

وزير الخارجية — أصحاب السعادة ، إنكم لتذكرون أننا قد تناولنا فى بحوثنا الأولية اختصاصات اللجان المختلفة . فقد انتهينا من البحث فى اختصاصات اللجنة الأولى . أما بخصوص اللجنة الثانية فتذكرون أن رئيس الجانب المصرى قال اليوم إنه بما أن القاعدة مصرية، فإن مصر على استعداد لإدارتها، بل هى مصممة على الاحتفاظ بها على أتم حال . ومن الحقائق البديهية أن مصر ستهتم بإدارة القاعدة، إذ أن هذه القاعدة تعتبر كائنا يجب الاحتفاظ به حيا، وفى حالة جيدة. كما تهتم غاية الاهتمام بدوام تموين القاعدة بالقوات والخبراء. وأعتقد أن الجزء الأخير من الملاحظات التى أبداها السفير فيما يتعلق بالاختصاصات لا ضرورة له . فما دامت مصر تظهر عزمها على حاجتها الطبيعية فى الاحتفاظ بالقاعدة فى حالة صالحة وعلى أتم حال ، مزودة خير تزويد بإدارة حازمة ، فإن فى ذلك الكفاية ولا يصح المطالبة بأكثر مما يجب . ولذلك فإنى أعتقد أنه لا يجب علينا أن نتشدد أو أن نعقد المسألة. بل يجب أن نسهل الأمر بدلا من جعله فنيا بحتا . وإننا نود إذا ما كانت لديكم أية تعليقات أو أى حل آخر لهذا الموضوع ، أن نستمع إليكم وإذا ما دعت الضرورة فإن الجانب المصرى سيقدم مشروعات أخرى .

السفير البريطانى — ماذا تقترحون فيما يختص بإدارة القاعدة والاختصاصات ؟

وزير الخارجية — سيقوم زميلى البكباشى جمال عبد الناصر بالتعليق على هذا الموضوع .

البكباشى جمال عبد الناصر — نقترح وضع برنامج لتسليمنا القاعدة .

السفير البريطانى — لا أعتقد أن ما ذكرتموه يعطى اللجنة إرشادات محددة مضبوطة تستطيع على هديها أن تقوم بعملها على "وجه الأكمل . إن هناك مقاييس معينة لأية قاعدة . ومهما تكن نية مصر فى طريقة إدارة القاعدة ، فإنى أعتقد أنه يجب أن يكون للجنة مقياس معين تهتدى به وبمعنى آخر يجب أن تكون الأولوية لقوة القاعدة . ثم يتلو ذلك فى الأهمية مدى استعدادها لاستئناف إعادة العمل فورا ويجب أن تحترم اللجنة هذين المقياسين .

البكباشى جمال عبد الناصر — أعتقد بصفتنا رجالا عسكريين أننا نفهم ما هى القاعدة وما هى مهمتها . ولا ضرورة للدخول فى مناقشة سياسية بخصوص ذلك . وإنى أتكلم بصفتى رجلا عسكريا .

جنرال سير بريان روبرتسون — إن الاصطلاح الذى ورد فى مشروعكم " لتسلم القاعدة " هو نفس الاصطلاح الذى صرحت أمس بأننا لا نوافق تماما عليه . وقد اقترحنا " لدراسة تولى مصر شئون القاعدة " . ولكنا قد نفضل النص التالى " لدراسة إدارة مصرية لقاعدة هامة " ولا نرغب فى الدخول بسبب القاعدة فى مناقشة سياسية بل إننا لنرغب فى تجنب أية مناقشة سياسية وإذا كانت لديكم الأسس فإن القاعدة ستكون على استعداد للعمل فى الحال .

رئيس الوزراء — لقد ذكر الجنرال منذ لحظة شيئا "عن المحافظة على القاعدة لنا " .

جنرال بريان — إن هذه لهى رغبتكم ، أليس كذلك؟

رئيس الوزراء — إن القاعدة مقامة على أرض مصرية ولذلك فهى قاعدة مصرية .

جنرال بريان — إنى أتكلم عن القاعدة . ولم أتكلم عن السيادة المصرية .

السفير البريطانى — إن القاعدة تحوى جزءا كبيرا من المعدات البريطانية . وقد اقترح اللواء نجيب إنشاء قاعدة مصرية فى منطقة القنال . لماذا لا نضعها هكذا " لدراسة اقتراح مصرى لإدارة قاعدة حربية فى قنال السويس إدارة مصرية بطريقة فعالة حتى تكون على استعداد للعمل عند ما تدعو الحاجة " وإن القاعدة تحتوى على مقدار كبير من المعدات البريطانية ومعنى إقتراحكم أن تحافظوا على هذه المعدات فى حالة صالحة .

رئيس الوزراء — ولسوف نقوم بالمحافظة عليها .

السفير البريطانى — إن هذا لحسن . فهل تستطيع الآن أن تجد صيغة على هذه الأسس : "لدراسة الاقتراح المصرى أو عرض مصر لإدارة قاعدة عسكرية فى منطقة القنال بطريقة فعالة" فإن القاعدة ستستعمل كثيرا عند الاحتياج إليها .

وزير الخارجية — إن كلمة "عرض" أو "اقتراح" ربما لا تكونان أفضل الكلمات للاستعمال، وأود أن ألفت النظر فى نفس الوقت الذى صرحنا فيه، إلى بياننا بأننا نهتم غاية الاهتمام ببقاء القاعدة فى حالة فائقة وصالحة تماما للعمل وهذا غنى عن البيان، ومن البديهى أيضا أن كل مانصرح به هنا ماهو إلا نوع من "الأعمال التمهيدية" للاختصاصات، وهذا جزء من الأساس الذى نعتمد عليه — وإننى أتساءل ما هو وجه الضرر إذا ما وافقتم على النص التالى الذى اقترحه زميلى البكباشى جمال عبد الناصر وهو "لدراسة ورسم برنامج لتولى شئون القاعدة" وهذا يتمشى مع ماورد فى بياننا من أننا سنحافظ على القاعدة وأننا نعرف جيدا أن القاعدة كائن هام يجب الاحتفاظ به حيا وفى حالة جيدة .

رئيس الوزراء — نود أن نعرف إذا كانت لديكم ملاحظات على النص التالى "لرسم ودراسة برنامج للانسحاب والتولى والتسلم" إننا نعتقد أن هذا نص ملائم .

السفير البريطانى — إن ما نهتم به هو صيانة القاعدة صيانة فعالة .

رئيس الوزراء — هذا حسن ، وقد أعطيناكم فعلا فى بياننا اكثر مما تسألون .

السفير البريطانى — "لرسم خطة لصيانة قاعدة حربية فى منطقة القنال فى المستقبل" . إننا نود استبدال كلمة "تسلم" بالكلمات "رسم خطط لصيانة القاعدة فى المستقبل" .

رئيس الوزراء — أعتقد أنكم سوف تسلمون القاعدة . وكما سبق أن أوضحت، فإن شروط إدارة هذه القاعدة تقع ضمن إجراءات اللجنة .

السفير البريطانى — إذا لم تصن القاعدة صيانة تامة فإن المهمات البريطانية الموجودة بها سوف تتلف ولهذا السبب نهتم اهتماما خاصا بموضوع الصيانة .

رئيس الوزراء — يمكنكم القول "تحت إشراف المصريين" .

السفير البريطانى — إننا لانتوى نشر هذه الاختصاصات .

وزير الخارجية — أننا سننشر كل شئ نتفق عليه . ما رأيكم فى النص التالى "لدراسة ورسم برنامج استعدادا لتسليم القاعدة وصيانتها بواسطة مصر" فبدلا من النص "لدراسة برنامج صيانة القاعدة فى المستقبل" نقترح "لدراسة ورسم برنامج استعدادا لتسليم القاعدة لمصر وصيانتها بواسطة مصر" أو أى نص آخر على هذا الأساس .

السفير البريطانى — إن عبارتكم واسعة كثيرا نوعا ما . هل يكفى لتحقيق وجهة نظركم أن نضيف الكلمات " تحت قيادة مصرية " إلى المشروع المقترح ؟ أو إضافة الكلمات " كمسئولية مصرية " . إن القاعدة فى أرض مصرية ويجب أن تكون تحت القيادة المصرية .

وزير الخارجية — هلا نستطيع حذف كلمة " المستقبل " حيث أنها لا تأثير لها .

الجنرال بريان روبرتسون — يمكننا القول " الخطط فى المستقبل " .

وزير الخارجية — نعتقد أن ذلك ليس من شأنكم على التحقيق فى المستقبل . عندما تكون القاعدة مصرية رسميا يديرها المصريون .

السفير البريطانى — من الذى سيعنى بموظفينا ؟

وزير الخارجية — سيكون ذلك من اختصاصنا بعد أن تكون القاعدة فى أيد مصرية . ويجب أن يكون هذا الأمر واضحا . والآن إذ أن الجنرال روبرتسون لايمانع فى حذف كلمة " المستقبل " فكيف يكون النص .

السفير البريطانى — يكون النص كما يلى " لرسم خطط لصيانة قاعدة عسكرية فى منطقة القنال كمسئولية مصرية " .

وزير الخارجية — هل يمكننا إضافة الكلمات " لتسليم القاعدة " ؟

الجنرال روبرتسون — إنى لا أحب كلمة " تسليم " . فماذا يكون شأن المخازن والمهمات ؟

وزير الخارجية — هل يكفى للأغراض العملية أن ينص على أن " التسليم " فى هذه الحالة ينطبق على القاعدة فقط ؟ إننا لم نتكلم بعد عن المخازن ، بل نتكلم عن القاعدة وحدها .

الجنرال روبرتسون — لماذا نقلق بالنا بهذه الأشياء ؟ هل يفى بغرضكم النص التالى "دراسة خطط لصيانة القاعدة فى المستقبل ؟" وكل شخص حر فى إبداء آرائه بشأن صيانة هذه القاعدة .

الصاغ صلاح سالم — إن هذا لن يعطى اللجنة أى أساس تعمل عليه ، كما أنها لن تعطى أية فكرة عما إذا كانت القاعدة المذكورة فى أيد بريطانية أو أيد مصرية . فإذا كنا سنعطى الورش للسيد (فلان) فيجب أن نبين له طريقا معينا يسير فيه بغض النظر عما إذا كانت القاعدة فى أيدى هذا الجانب أو الجانب الآخر . يجب إيضاح ذلك . وإذا لم نتفق فإنى واثق كل الثقة بأن اللجنة سوف تشتبك فى مناقشات لا حصر لها . ولن تصل هى الأخرى إلى اتفاق .

السفير البريطانى — ما رأيكم فى النص التالى " لدراسة خطط لنقل القاعدة الحربية إلى قيادة مصرية وصيانتها صيانة فعالة" ونحن حريصون إلى درجة اللهفة على أن تكون القاعدة على استعداد تام لاستئناف العمل حالما تقوم حرب . وعامل الوقت مهم جدا بالطبع خصوصا فى حالة الحرب ، وسوف ندرس كيف تحول هذه القاعدة إلى مصر .

رئيس الوزراء — إنى أقترح النص التالى " لتسليم القاعدة وتحويل المعدات والمهمات لمصر " .

السفير البريطانى — على أى أساس تقترحون تحويل المعدات والمهمات ؟ هل على أساس وضعها أمانة أم على أساس الإيجار ؟ أعتقد أننا إذا قلنا نقل القاعدة الحربية إلى قيادة مصرية فإن هذا يعنى عدم المساس بالسيادة المصرية .

وزير الخارجية — هل يمكنكم القول " تحويل القاعدة العسكرية إلى مصر " .

البكباشى جمال عبد الناصر — أى القاعدة كما هى .

السفير البريطانى — لا يكفى أن تعطى اللجان أى شئ تسير عليه ، فإن الاختصاصات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، كيف أن القاعدة ستصان صيانه فعالة بحيث تكون على استعداد لاستئناف العمل فى حالة الحرب ؟

وزير الخارجية — إننى أقترح " لرسم خطط لصيانة القاعدة العسكرية فى منطقة القنال وتحويلها إلى مصر ، وتقديم المقترحات الخاصة بالمهمات والمنشآت الموجودة حاليا فى القاعدة " فلماذا نضمن النص ماتريدون من شروط وكلمة " يصون " تشمل ماتطلبون من قيود .

السفير البريطانى — أعتقد أننا لم نتقدم خطوة . وأن القاعدة يجب أن تصان صيانة فعالة بحيث تكون على استعداد لاستئناف العمل فورا .

وزير الخارجية — مشروع آخر " لرسم خطط لصيانة القاعدة العسكرية فى منطقه القنال ، ولتسليمها أو لتحويلها إلى مصر ولتقديم مقترحات خاصة بالمهمات والمنشآت الموجودة حاليا فى القاعدة " .

وبالنسبة لصيانة القاعدة فإن التصريحات المتكررة التى أبداها الوفد المصرى، والتى اعترف بها وفدكم لتدل على أن الصيانة تعنى أن تكون القاعدة فى حالة صالحة للعمل. وبالنسبة لمستقبل المنشآت والمهمات، فإن رئيس وفدنا قد صرح فعلا بما نحن عليه من استعداد لان نقوم به فى هذا الشأن.

وإننا حين نصرح باستعدادنا لأخذ هذه المنشآت والمهمات تحت حراستنا ، فمن الطبيعى أن ذلك يحتاج إلى شرح مستفيض ليعطى اللجنة صورة صحيحة .

وإننى سأقرأ مشروعنا ثانيا :

" لرسم خطط لصيانة القاعدة العسكرية فى قناة السويس ، ولتحويلها إلى مصر ، وتقديم مقترحات خاصة بالمهمات والمنشئات الموجودة حاليا فى القاعدة "

السفير البريطانى — إننا نريد أن ننص على " تحويلها إلى حراسة مصر بدلا من مصر "

وزير الخارجية — إن ذلك يعنى تغييرا كبيرا . فإننى استعملت كلمة حراسة فيما يختص بالمهمات ولكننى لم أستعملها مطلقا فيما يختص بالقاعدة .

جنرال سير بريان روبرتسون — لو تمكنتم من العثور على كلمة مماثلة فيما يختص بتسليم القاعدة .

السفير البريطانى — ما رأيكم ؟ " لتحويل منطقة القاعدة بأكملها إلى مصر "

جنرال سير بريان روبرتسون — القاعدة بهذه الشروط .

وزير الخارجية — لماذا منطقة القاعدة؟ إننى أظن أنه من المستحسن أن تقول القاعدة العسكرية .

السفير البريطانى — إن القاعدة تتكون من شيئين ، من المنشئات ، ثم من القاعدة نفسها . وأظن أننا يجب أن ننص على " منطقة القاعدة " .

رئيس الوزراء — ماذا يعنى ذلك ؟

السفير البريطانى — إن المقترحات الخاصة بالمنشئات فى الوقت الحالى تبين معنى ذلك . وأظن أننا يجب أن نناقش اختصاصات اللجنة الثالثة والرابعة .

وزير الخارجية — إذا كنتم مستعدين مع التذرع بالصبر ، فإن زميلى قائد الجناح عبد اللطيف بغدادى لديه ما يقوله عن اللجنة الثالثة .

قائد الجناح عبد اللطيف بغدادى — إن اقتراحنا هو " لدرس ورسم برنامج لتسلم القوات المصرية الاستحكامات الجوية للدفاع عن منطقة القنال " .

وزير الخارجية — فى داخل نطاق منطقة القنال .

جنرال سير بريان روبرتسون — إن هذا التعبير اللفظى لا يناسبنا . فإننا نهتم بأن تكون هناك صلة كافية بين وسائل الدفاع . ولا ننسى أننا لن نفاجئكم بشىء . وكل ما نريده هو مناقشة نظام دفاع جوى جدى .

قائد الجناح عبد اللطيف بغدادى — بما أن القاعدة فى أرض مصرية فيجب أن يكون الدفاع الجوى من اختصاصنا، إنكم حريصون على الدفاع عن مصر ومن الطبيعى أننا قادرون وحريصون على الدفاع عن هذه المنطقة .

جنرال سير بريان روبرتسون — إن اللجنة ستترك الشكوك والظنون جانبا فى هذه المسألة وتناقش وتنظر فى المساعدة التى يمكننا أن نقوم بها .

وزير الخارجية — فى هذه الحالة سيتحمل الجيش البريطانى عبء الدفاع الجوى .

جنرال سير بريان روبرتسون — إن وسيلة الدفاع الجوى سوف تكون على أسس سليمة إذا ما اتبعنا هذا .

رئيس الوزراء — لجعل الدفاع عن كافة أراضينا فعالا قويا ، يجب أن يتبع نظام الدفاع المصرى العام .

سير بريان روبرتسون — من المعقول ان نناقش نظاما فعالا .

السفير البريطانى — سنستطيع أن نجد أسلوبا يعبر عما وافقنا عليه ، وإننى أظن أنه بعد أن نقلب وجهات النظر ليلة ، سيكون بوسعنا أن نتفق على نص يوافق كلينا ، فهل نستطيع أن نتقابل غدا صباحا مبكرين بعض الشىء فى الساعة ١٠,٣٠

رئيس الوزراء — وهو كذلك .

---

(٣) محضر

الاجتماع الثالث الذى عقد بدار رئاسة مجلس الوزراء
فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٤

الحاضرون

حضرة صاحب السعادة سير رالف ستيفنسون	الرئيس اللواء محمد نجيب
جنرال سير بريان روبرتسون	الدكتور محمود فوزى
مارشال الجو الأول سير ا. ساندرز	البكباشى جمال عبد الناصر
مسترم. ج. كرزويل	قائد الجناح عبد اللطيف بغدادى
بريجادير ا. ج. هـ. دوف	الصاغ عبد الحكيم عامر
بريجادير ا. ف. و. هوب	الصاغ صلاح سالم
قائد سرب ج. ج. دافيز	الأستاذ على زين العابدين حسنى

السفير البريطانى — لا إخالك إلا متفقا معى ياسيدى اللواء على أن مصر لا يمكن أن تسلم فى أمر من الأمور سلفا، وكذلك الحال مع بريطانيا، فلا يجوز إذن أن نتسرع فى اتخاذ قرارات قاطعة فى الموقف إلا بعد أن نرى ما أسفرت عنه أعمال اللجان الفنية، فنحن من ناحيتنا لانستطيع أن نقبل بيانا بسيطا يقال فيه "تسليم القاعدةلمصر". أجل هنالك من الأمور ما لايمكن قبوله. غير أنى شخصيا أرى أن هناك سبلا أخرى نستطيع أن ندور من حولها. فلنبدأ الآن بعمل بنائى، وفى إمكاننا إذا وافقتم أن نستأنف اليوم ما بدأناه أمس من وضع دساتير اللجان.

أما اللجنة الأولى: فقد وفق الطرفان إلى الاتفاق عليها، وأما اللجنة الثانيةفهى التى قامت العقبات فى طريقها، وقد توصلنا إلى وضع حل لعله أقصى ما نستطيع أن نعرضه من جانبنا لتلاقى وجهتى النظر، أقرأ النص الجديد إذا شئتم.

"وضع الخطط لانتقال القاعدة الحربية فى منطقة قناة السويس إلى مصر. على أن تكون هذه الخطط كفيلة بالاحتفاظ بالقاعدة فى حالة صالحة للعمل فى وقت السلم. حتى تستطيع القيام بوظيفتها بمجرد إعلان الحرب. وعلى أن توضع التوصيات اللازمة فى صدد المنشآت الموجودة فى هذه القاعدة وما تحتوى عليه تلك المنشآت".

ويجدر بى أن أبين أن عبارة منطقة القاعدة هى اصطلاح حربى شامل، ينطوى على كل ما تحتوى عليه هذه المنطقة من منشآت ومصانع وغيرها.

رئيس الوزراء — إذا اتخذنا الصراحة رائدنا لأمكننا الوصول إلى الحل المرضى فى يسر. فإننا نود بادئ ذى بدء أن نعرف ما إذا كانت القاعدة مصرية أم غير مصرية. على أن العتاد والمنشآت هى موضع التساؤل. فكلنا نعلم أنها ملك لبريطانيا — ولذلك فإننا لانقبل أى دفاع عن الشرق الأوسط أو ما يشابهه مهما اختلفت أشكاله أو أوضاعه. وقد تحدثنا فى هذا الصدد بما فيه الكفاية.

البكباشى جمال عبد الناصر — يهمنا قبل البدء فى العمل أن نتعرف رأيكم، بل ويحسن أن تتبين ما تريدون طرحه.

السفير البريطانى — كان اعتقادى أن البيانات العسكرية التى أدلى بها سير بريان روبرتسون فيها الكفاية، وحبذا لو استطاع أن يعبر عن ذلك فى عبارة قصيرة وأكثر وضوحا.

جنرال سير بريان روبرتسون — أما من ناحيتى فإننى لا تنقصنى الصراحة. ولعلنى لم أتبين الأمور بالوضوح الكافى. فغاية علمى أن هناك أمرين: الأول أن تتسلم مصر القاعدة وتتولى إدارتها. والثانى وجود بعض الفنيين البريطانيين للاحتفاظ بمنشآت القاعدة. على أن مصالحنا ستظل متصلة بها، ويهمنا أن تبقى صالحة للعمل عند وقوع الحرب. ولا أرى من الحكمة أن نعملوا على أن تدفعونا أبعد من ذلك فى هذه النقطة حتى نرى كيف يمكن تنفيذها، وأنا

وإن لم يدهشنى أن يصدر بيان الان بوجوب تسليم القاعدة إلى مصر ، غير أننى أرى أن ننظر فى اقتراحات مصر . أما عن تسليم المخازن والمهمات فأنا أعارض بل وأقول لا . إذ لا أستطيع أن أتصور النتائج التى تترتب على هذا ، فإنكم حريصون على احترام سيادة مصر . ونحن على استعداد لأن نعهد إلى مصر بإدارة هذه القاعدة . على أن توضع لذلك النظم الوافية التى تكفل لنا حسن العناية بها . هذا هو تفسير ما قصدت .

وزير الخارجية — إننا من ناحيتنا لا نعمل على وضع العراقيل أمام أحد . على أن الواجب يقتضى أن تحدد على الأقل واجبات اللجان ، إذا أريد لها أن تقوم بعملها على الوجه الأكمل . ويبدو لنا أنه قد تم الاتفاق بيننا بعد على ما نسميه "تسليما" وتسمونه "انتقالا" وما نطلق عليه اسم " القاعدة " وتطلقون عليه اسم " منطقة القاعدة " .

السفير البريطانى — إنكم فى الواقع تتحدثون عن " منطقة القاعدة " .

وزير الخارجية — ماذا نسميه " القاعدة " ؟

رئيس الوزراء — لقد تحدث الجنرال روبرتسون عن اتصال مصالح بريطانيا بالقاعدة . وإن القاعدة لا يتصل بها غير صالح واحد هو صالح مصر ، إن وجود أى مصالح أجنبية فيها لا تتمشى مع استقلال مصر .

جنرال بريان روبرتسون — إنى أقصد اتصال المصلحة فى المخازن والمهمات والمنشآت .

رئيس الوزراء — ولكنها فى أراضينا .

السفير البريطانى — إنه يقصد باتصال المصلحة انصبابها على المهمات البريطانية التى ستبقى فى القاعدة ، فمنذا الذى يستطيع أن ينبأ بالمستقبل . لقد ذكرنا أن القاعدة ستتولى مصر مسئولياتها وتخضع لقيادة مصرية .

وزير الخارجية — من رأيى أنه يجب أن نسجل هنا هذه النقطة بعد العبارة التى تدخل بها الرئيس فى الوقت المناسب . والرد الذى أدلى به جانبكم فى الوقت المناسب كذلك .

فلنعد إلى موضوع القوة الجوية فهى قاعدة جوية مصرية ويجب أن يوكل الدفاع عنها إلى مصر وحدها . فإننا نود أن تكون قواتنا الجوية فى أحسن حال ، وهو أمر يترك تحقيقه إلى الخبراء من الجانبين . أما من ناحية المهمات والمنشآت فإننى أفضل أن أسميها مهمات لما فى عبارة المنشآت من الغموض . وتتراءى لنا ناحيتان عند التحدث عن المهمات : الأولى ناحية ملكيتها فهى الآن ملك لكم . أى أننا سنتلقى منكم التعليمات الخاصة بكيفية التصرف فيها وإيلولة ملكيتها نهائيا .

أما الناحية الأخرى التى تتبادر إلى ذهنى عندما تتحدثون عن المهمات فهى كيفية الاحتفاظ بها، وكذلك موضوع الموظفين والخبراء اللازمين للعمل فيها. فنحن من جهتنا لا نبخل بتقديم جميع الخبراء والفنيين، فإذا وجد بعد ذلك فراغ لا نستطيع أن نملأه بخبراء من عندنا كان ذلك موضع مفاوضة لتحديد مايتم عليه العمل فى هذا الصدد. ولتقدير عدد الخبراء الذين يحتاج إليهم الأمر بصفة مؤقتة لسد النقص فى عدد الخبراء المصريين ، وبقائهم فى القاعدة مدة لا تزيد عما هو ضرورى لتدريب المستخدمين المصريين . هذه هى الصورة التى تطالعنا، وإذا كان لديكم أية ملاحظات على هذا التصوير فإننا نود أن نسمعها . ويهمنى أن أزيد على ذلك ، ألا يكون ذلك على هيئة الالتزام، فإن اهتمام مصر بالقاعدة لا يقل عن اهتمام أحد آخر بل وإن حرصها على الاحتفاظ بها فى حالة صالحة ، لأقوى من أى التزام أو ارتباط قد تلتزم به .

السفير البريطانى — لقد تحدث وزير الخارجية فى صراحة تامة . سنقابلها بدورنا بصراحة مثلها . لقد بدأ بالحديث عن القاعدة والدفاع الجوى . أما من ناحية الدفاع الجوى فإننى أرجو بعد إذنكم أن يدلى مارشال الجو ساندرز بما يكون لديه من آراء ، فإذا كانت مصر على استعداد لتسلم القاعدة فهذا يكون التزاما من ناحيتها ، وقد ذكر سير بريان روبرتسون وجوب إيجاد نوع من الإشراف الفنى البريطانى على المهمات البريطانية أى أن يكون القائمون على العمل فيها من الخبراء والفنيين البريطانيين، وليس معنى هذا عدم الثقة فى مصر أو عدم كفاءتها على إيجاد الموظفين الذين يستطيعون العمل عليها، بل الأمر لا يعدو أنها مهمات بريطانية يجب أن يكون الاحتفاظ بها معهودا إلى رعايا بريطانيين، ولا أدرى إن كان جنرال روبرتسون له أى ملاحظات أخرى يود أن يبديها على بيان السيد وزير الخارجية .

جنرال روبرتسون — ليس لدى ما أزيده . والمفهوم لى الآن أننا سنشكل لجانا للنظر فيما إذا كان فى الإمكان إيجاد الحل الذى يحقق رغبات مصر ويحتفظ لها بسيادتها ويكون فى الوقت نفسه ملائما لنا .

وزير الخارجية — إننا لا نحاول أن نسبق الحكم بالنتائج التى تقررها اللجان قبل أن تبدأ هذه اللجان أعمالها، بل الأمر على النقيض. فهناك من المبادئ العامة مايجب إيضاحه حتى تستطيع هذه اللجان أن تقوم بمهامها . فقد تحدث السفير عن الرغبة فى أن يتولى الرعايا البريطانيون المحافظة والإشراف على المهمات البريطانية والمنشآت القائمة فى الأراضى المصرية ، ونحن لا نستطيع أن نتصور مثل هذا الموقف الذى يكون لكم فيه الإشراف على أرض مصرية إلى وقت غير محدد ، وها نحن نعود مرة أخرى إلى موضوع الثقة ، وإذا توافرت الثقة فليس ثمة داع فى أن يتولى الرعايا البريطانيون المحافظة والإشراف على المهمات فوق أرض مصرية. وإذا كانت المسألة مسألة ثقة فحسب. فلماذا لا تسلم المهمات إلى المصريين ليتولوا المحافظة عليها ، فإذا كان هذا متعذرا عهدنا باستلامها إلى غير المصريين .

السفير البريطانى — إنى أتبين وجهة نظرك. على أنه ما دامت القيادة العامة ستكون مصرية فإن الإشراف الفنى الذى سيكون للبريطانيين على هذه المنشآت لا يمس سيادة مصر بأى حال .

وزير الخارجية — يحسن أن تبدل عبارة "تحت الإشراف البريطانى أو تحت إشراف رعايا بريطانيين" ولنقل " مصريين " فإذا ما أعوزنا الخبراء المصريون لجأنا إلى غير المصريين .

السفير البريطانى — هذا الأمر متروك للجنة فكيف تتخذ فيه قرارا حاسما سريعا قبل أن تقرر اللجنة شيئا فيه ؟

وزير الخارجية — يؤسفنى أن أصر على هذا الرأى، فهو سيوفر علينا وقتا طويلا. ولا يصح لنا أن ندخل فى كافة التفاصيل، فنحن لا نعالج التفصيلات وإنما نعالج الأمور الحيوية. فإذا قلنا قاعدة مصرية فإننا نعتبر هذا مبدأ أساسيا ، وإذا قلنا إن الإشراف يكون للمصريين أو لغيرهم فليس هذا من التفصيلات وإنما هى مسألة تحتم مراعاتها .

جنرال سير بريان روبرتسون — لقد حاولت فى ملاحظاتى السابقة أن أبين الأسباب العملية التى تحدونا إلى التمسك بضرورة الإشراف الفنى البريطانى ، وهى أسباب لا تمت بشئ إلى عدم توافر الثقة أو إلى سوء النية ، فهنالك على سبيل المثال موضوع تكديس المهمات الخاصة بوحدة من الوحدات، وهذه المهمات تتبدل من وقت لآخر تبعا لما يدخل على أنواع المهمات من تعديلات وما يدخل على الأنظمة من تغيير، فهل يرى السيد الوزير أن يكون الإشراف على هذه الشئون إشرافا مصريا ؟ ما يزال فى مصر وفى غيرها من البلاد من الشئون ما يجب أن يعهد بها إلى غيرهم . ونسوق على سبيل المثال شركات الطيران البريطانية فهى التى تتولى عنا شئون النقل الجوى .

وزير الخارجية — يخيل إلى أننا نسير فى طريق متزلق ، فيجدر أن نكون حذرين . غير أنه قد شغل بالنا حديثكم عن إشراف الفنيين البريطانيين . ولا نود أن نعمل على تعطيل تكديس الآلات ، ولكن الإشراف يجب أن يكون مصريا ، ويجب العمل على أن يستمر تدبير المهمات فى طريقه المتبع وألا يعمل شئ من شأنه الحط من كفايتها . وأود أن أسجل هنا أن المثال الذى ضربه جنرال روبرتسون بشركات الطيران لا يتفق وحالتنا هذه . فنحن ولا شك لا نتدخل فى التفصيلات الجزئية الخاصة بشركات الطيران ، وإن كان الإشراف على شركات الطيران فوق الأراضى المصرية خاضعا لإشراف الحكومة المصرية. فإذا حذفت عبارة "تحت إشراف الفنيين البريطانيين" لأمكن الاتفاق فعلا . إذ يتحتم أن يكون الإشراف مصريا. وإذا وضعنا فنيين وخبراء من غير المصريين ليدربوا المصريين على كيفية العمل فى القاعدة وجب أن يكون ذلك فى أقصر وقت ممكن، فإذا تحدثنا عن المحافظة على المهمات فى حراسة مصر أو قبلنا ذلك فإن الأمر ينطوى على مسئوليات وليس الأمر لهوا . ولو كان بلد آخر هو الذى يقف موقفنا هذا لطالبكم بالرحيل بقضكم وقضيضكم، وهو ما لم نقله بعد. بل ولأرجو ألا نضطر إلى القول به فيما بعد، فإذا كان بقاء هذه

المهمات سينطوى على وجود شيء من الإشراف لغير المصريين فإننا نود بالأحرى ألا توجد هذه المهمات فوق أرضنا بتاتا . فيجب استبعاد عبارة إشراف غير المصريين .

السفير البريطانى — لقد كنا نرجو أن تسفر هـذه المشاورات الحاضرة عن إيجاد حل عملى لهذه المشكلة العويصة ، على أنه لا فائدة من الوصول إلى المبادئ العامة قبل أن تصل اللجان إلى رأى فى صدد العرض المشروط الذى تقدمت به مصر للإشراف على مهماتنا ومنشآتنا ، بل ولسنا ندرى إن كان هذا فى المستطاع .

وزير الخارجية — يبدو لى أن الخلاف بيننا ليس بالدرجة التى قد يتخيلها بعض من كانوا يستمعون لحديثنا فى الصباح . فواقع الأمر أننا قد اتفقنا فعلا أو كدنا أن نتفق ، ولن يثير عجبى أن أراكم تتقدمون بالقول بأنكم تدركون وجهة نظرنا من أن فوق الأرض المصرية وفى القاعدة المصرية يحتم أن يكون الإشراف مصريا ، وقد قلنا من ناحيتنا إننا لا نرغب فى تعطيل أعمال الفنيين . على أننا إذا لم نوضح هذه النقطة فى جلاء ، أى وجوب أن يكون الإشراف مصريا بالمعنى الذى حاولت أن أصوره لكم ، فترى هل يكون هناك أية فائدة لعمل اللجان فى هذا الصدد ؟

السفير البريطانى — لقد فرقتم بين الإشراف العام والإشراف الفنى ، ويهمنا أن نرى كيف يمكن أن يوضع هذا موضع التنفيذ العملى ، وهذا ما يقتضى عرضه على اللجنة الفنية للنظر فى إمكان تحقيقه .

وزير الخارجية — إننى إنما حاولت التفريق بين الإشراف العام وبين تشغيل الآلات ، أما من ناحيتى . فإننى أحس بحرج من ذكر كلمة " الإشراف " . فقد درجنا منذ زمن على أن نتحاشى أى تدخل أجنبى فى شئوننا . ونحن نعمل على أن نكون منطقيين مع أنفسنا ، وذلك يقتضى التسليم بأن تصبح القاعدة بعد تسليمها لمصر ، مصرية ملكية وسيادة بل وفعليا وعمليا . وبهذا نكون منطقيين مع أنفسنا إذا وضعنا غير المصريين فى القاعدة لتشغيل مهماتها . إذا طلبت ذلك السلطات المصرية المشرفة فلا مندوحة من التمييز بين الإشراف العام الذى يجب أن يكون لمصر وحدها وبين تشغيل المهمات الذى تدعو الضرورة إلى استخدام غير المصريين فيها بصفة مؤقتة إلى أن يتم تدريب المصريين . وإلى جانب هذا كله فإنكم ترون أن مصر قد عقدت العزم على أن تكون قوية مستعدة على الدوام لكل الاحتمالات الطارئة ، وهى خليقة بذلك لا من أجل نفسها فحسب بل وحرصا على سلامة جيرانها ، وسلامة ميثاق الضمان الجماعى العربى الذى هى عضو فيه . إننى لا أعارض فيما تقولون به من إمكان نظر اللجنة فى موضوع المهمات والمخازن عندما نعهد إليها بالنظر فى إمكان تنفيذ الاتفاق عمليا . وأرى أنكم على حق فى وضعها فى هذه الصيغة . فإذا وضحت لكم الخطوط التى حاولت أن أصورها لكم ، لم يعد هناك ما يمنع من السير فى تأليف اللجنة ، على أن الصورة لن تكون كاملة إذا لم يعلق بالأذهان أن الأمر فيه عنصر سياسى ، وعلى أن هناك من الأسباب العملية ما يحملنا على ألا نتشدد فى هذه الناحية بالذات .

الصاغ صلاح سالم — لانستطيع البدء فى عمل اللجان إلا إذا أمكن الاتفاق على الخطوط العريضة، إذ يتحتم على هذه اللجان مثلا أن تكون على بينة من عدد الفنيين المطلوبين والجنسيات التى ينتمون إليها ، فإن كانوا مصريين قدمنا نحن العدد المطلوب ، أما إذا كانوا بريطانيين أو من أجناس مختلفة فهذا أمر آخر . ولا يصح أن تبدأ اللجان أعمالها قبل أن تحلو المسائل الخاصة بعدد الموظفين الذين يديرون هذه المستودعات والجنسيات التى ينتمون إليها . وهـذه مسألة يجب أن تحظى بالتوكيد. وهناك مسألة أخرى سبق أن أشرتم سعادتكم إليها تلك هى مسألة السيادة، لقد تحدثتم حديثا طيبا فقلتم " إن القاعدة تسلم لمصر " وهذا قول طيب ، ولكننا إذا أمعنا النظر وجدنا أن السيادة المعزوة لاتعدو أرض القاعدة وهواءها، وكانا على الدوام يخضعان لسيادة مصر حتى قبل استقلالها . فاحتلال الجيوش لأى بقعة من الأرض لايعنى تملكها لها إذ أن العبرة فى نظر الجيوش هى بالجنود والسلاح والعتاد . فإذا تخيلنا القاعدة بالصورة التى ترسمونها لها فى المستقبل وجدنا أن مصر لن يكون لها أى دخل فى مستودعاتها أو مهماتها التى ستظل فى أيد أجنبية تخضع لقوانين وأوامر أجنبية، وهذا معناه أن السيادة المصرية فى تلك المنطقة لا تتولاها أيد مصرية، وأخيرا فإننى لاأرى أى فارق بين من يرتدون الملابس المدنية ومن يرتدون الملابس العسكرية مادامو هم المشرفين فعلا على إدارة القاعدة . وهذا يفضى بنا إلى مشكلة أخرى بل سيكون له فى واقع الأمر أثر فى إيجاد تعاون حقيقى فى الدفاع بين البلدين . وسيقول عنا مواطنونا بل والرأى العام إننا عقدنا حلفا لا معاهدة، ونحن نسعى إلى عقد اتفاق يقبلونه . فإذا لم تكن الثقة متبادلة فإننا لا نستطيع تحقيق هذا الهدف .

وقد جرت فى السبعين عاما الماضية أحداث أضاعت ثقة المصريين فى البريطانيين . فهمنا اليوم هو أن نصل إلى حل لهذه المشكلة . مشكلة الثقة إذا أردنا أن تستتب الثقة بين الأمتين . لذلك كان لزاما أن يعهد بالقاعدة إلى أيد صديقة حتى تستعيد تلك الثقة . وهذا هو الطريق القويم لحل هذه المشكلة .

السفير البريطانى — نرجو بعد إذنكم أن تتحدث إلى بعضنا قليلا .

ورفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة وخمسين دقيقة وانسحب الجانب المصرى وبقى الجانب البريطانى فى حجرة الاجتماع للتشاور .

استؤنف الاجتماع فى الساعة الثانية عشرة والثلث .

السفير البريطانى — أرى أننا نحاول تقرير المبادئ سلفا . وعلينا أن نجد حلا عمليا . فالجانب البريطانى على استعداد لتأليف لجنة ترسم الخطط لصيانة القاعدة وتقدمها للمؤتمر ليبحثها على أساس أن يكون الإشراف العام للمصريين، ويتولى البريطانيون إدارة بعض المنشآت من الناحية الفنية. فنحن نود أن نتعرف مدى الجزئيات التى يصل اليها الإشراف العام عند التنفيذ الفعلى، وأنتم تودون

أن تتعرفوا المدى الذى تقف عنده الإدارة الفنية عند التنفيذ الفعلى، وهذه هى على التحقيق الأمور التى ستعمل اللجنة على حلها ، ولن يكون للجانب المصرى أو الجانب البريطانى أن يقول إننا قبلنا شيئا ما قبل أن نتعرف النتائج التى ستصل إليها هذه اللجنة .

رئيس الوزراء — معنى هذا أنه سيكون هناك إشرافان : إشراف عام للمصريين و إدارة فنية للبريطانيين .

السفير البريطانى — الإشراف العام مصرى . وسيبين مارشال الجوساندرز معنى الإدارة الفنية.

مارشال الجو سيز ا . ساندرز — خذوا على سبيل المثال إحدى المهمات البريطانية . قررت وزارة الحرب البريطانية إدخال بعض التعديل أو التغيير فيها بقصد إدخال تحسين عند استعمالها فيما بعد فهذه التعليمات يجب أن يتولى تنفيذها فنيون بريطانيون . وأرى أنكم تتولون الإشراف على ما لا يلزم تعديله .

السفير البريطانى — الإشراف العام مصرى . ولكن الإدارة الفنية الفعلية يجب أن تكون بريطانية فى بعض المنشآت .

قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى — هذا الوضع موجود فعلا فى السلاح الجوى المصرى، فإذا جدت أية تعديلات أبلغها لنا الملحق المصرى فنبادر بإدخالها بكل سهولة إذ أن أكثر خبرائنا قد تم تدريبهم فى انجلترا .

السفير البريطانى — فلنفرض أنكم كنتم فى حرب مع أى بلد آخر ونقلتم بعضا من مهماتكم إلى أحد البلاد فإن هذا سيجرنا إلى وضع يترتب عليه قيام الحرب بيننا وبين ذلك البلد الآخر، وفى الإمكان أن تبلغونا بالطريق الدبلوماسى أية تعديلات تصدرونها فى هذا الصدد فنبادر نحن بتنفيذها ، و إذا كنت أنا مسئولا عن القاعدة التى فى حيازتى كنت مسئولا كذلك عن الإشراف عليها من كافة الوجوه . فلا بد وأن يعهد بالإشراف الكامل إلى الشخص الذى يكون مسئولا عن القاعدة .

الصاغ عبد الحكيم عامر — أما فى هذه الحالة بالذات فالقاعدة لا تعدو أن تكون فى حيازة المصريين فحسب على أن نقبل أى تغيير فيها . ويكون للبريطانيين الحق فى عمل أى تغيير قد يعن لهم كلما أرادوا ذلك . ونحن نقوم من جانبنا بتنفيذها على الوجه الأكمل دون أن يكون فى ذلك مساس بسيادة البلاد .

السفير البريطانى — إنك على حق فى هذا ياجناب الصاغ . فإننا نود أن نتعرف مدى مسايرة الإشراف والإدارة الفنية للتفاصيل إذا حدث فيها تضارب. وهذا هو عمل اللجنة . فإذا فرض أننا أردنا إرسال عشرين مدفعا إلى بلد ما فهل يكون هذا من عمل الإشراف العام أم من عمل الإدارة الفنية ؟

رئيس الوزراء — إذا كنت مسئولا عن أدوات ما . موجودة فى حيازتى وجب أن يكون لى الحق فى إدارة كل ما يتصل بها .

السفير البريطانى — لقد بين جنرال روبرتسون الاستحالة المادية لقيام أى شخص غير بريطانى بإدارة هذه المهمات . لذلك فإننا نطالب بالإدارة الفنية لإجراء التغييرات الفنية . فهذه ناحية فنية تتولى اللجنة الفنية بحثها .

الصاغ صلاح سالم — و إذا فرض أن قررت اللجنة أن ما لدينا من الجنود والفنيين يوازى ما عندكم فهل يكون قرارها فاصلا فى الموضوع ؟

السفير البريطانى — فى ظنى أن الجنرال قد أوضح أنه فى الإمكان أن يتسلم المصريون بعض المهمات والمنشآت الموجودة فى القاعدة . ومع ذلك فلابد من بقاء بعض الفنيين البريطانيين والمسألة ليست مسألة كفاية .

الصاغ صلاح سالم — يجب أن ترسم الخطوط الرئيسية لهذه المسائل لتعمل اللجنة على مقتضاها .

السفير البريطانى — بل تستطيع اللجنة أن تتوسع أكثر من ذلك .

رئيس الوزراء — هل يرجع السبب فى وجود الفنيين البريطانيين إلى عدم وجود فنيين مصريين ؟

السفير البريطانى — كلا . فليس هذا هو السبب . بل السبب هو أن هؤلاء الفنيين ليسوا بريطانيين . فكونها مهمات بريطانية ملك لدافعى الضرائب البريطانيين يقتضى أن يتولى إدارتها البريطانيون .

وزير الخارجية — سأحاول أن ألخص الموضوع . إذ يبدو أننا متفقون على بعض النقط و إن كنا نعبر عنها بطرق مختلفة .

أولا : من المتفق عليه أن يكون هناك إشراف مصرى عام .

ثانيا : لقد ارتضينا أن تكون المعدات ملكا لبريطانيا ما لم يتغير الوضع بشكل ما . و إن لم نكن قد أعلنا ذلك صراحة .

ثالثا : إن النقطتين السابقتين لا تتعارضان بحال مع رأينا فى أن يتولى الفنيون المصريون أو غير المصريين إدارة هذه المعدات وفقا للتعليمات التى ترد عن الطريق الدبلوماسى . ولعلنى أستطيع أن أشترك مع السفير فى وضع خطة عملية لتنفيذ ذلك . فإذا استطعنا العمل على هذه الأسس، أمكننا التغلب على العقبة التى تواجهنا منذ الآن . فالأمر يقتضينا أن نضع خطة خالية

من العقبات للوصول إلى طريقة لإدارة هذه الممتلكات إدارة سلسة لا تقوم فى سبيلها مصاعب لا ضرورة لها . لقد ذكرتم أن هذه المعدات بريطانية ولهذا ينبغى أن يتولى إدارتها البريطانيون ولا إخال أن إصراركم على هذه النقطة يرجع إلى أسباب فنية . إذ بوسعنا أن ندبر عددا كبيرا من الفنيين المصريين الذين يستطيعون القيام بهذا العمل ، وإذا اقتضى الأمر فإنه فى الإمكان إيجاد الفنيين من المصريين وغير المصريين على أن يتلقوا تعلياتهم عن الطريق الدبلوماسى مباشرة . ويهمنى أن أبين فى جلاء أهمية الناحية السياسية لهذا الأمر وهو ما تدركونه إدراكا تاما ولا تستطيعون تغافله . إننا نسعى إلى حل يقوم على تناسق المصالح والبناء والواقعية . وأن نصل فيما بيننا إلى خاتمة موفقة سريعا لا يهمل فيه العنصر السياسى بما له من أهمية بالغة .

وينبغى ألا نألوا جهدا فى صياغة اتفاقنا بحيث نأمن عليه من الأيدى الخفية والأخطار ، ولا يفوتكم كذلك مراعاة الصلات السياسية بيننا وبين لندن . ولعل حديثى هذا ليس فيه ضياع للوقت كما قد يظن البعض ، وإن شيئا من الجهد من جانبنا لكفيل بأن يجعل اللجنة تسير بخطى ثابتة . كما أننا من ناحيتنا نرتاح ضمائرنا إلى ما نعتقد أنه الصواب . وسيساعدنا هذا الاتجاه فيما بعد فى معالجة المشاكل التى قد تعرض ، بل وأرجو أن يكون هذا سبيلا إلى تقارب وجهات النظر .

السفير البريطانى — أشكركم على هذا التلخيص على أننى أرى أن التعليمات التى لدينا لاتسمح لنا بأن نسير الى أبعد مما ذهبت إليه صباح اليوم من اقتراحنا ، عليكم انتهاج الطريق للتغلب على هذه المصاعب . ومازلت أرى أن اللجنة ينبغى أن تبدأ عملها على الأساس الذى رسمته لها ، ونحن لا نستطيع أن نغض النظر عن إشارتكم إلى غير المصريين ، إذ أننا نصر على أن تبقى الممتلكات والمعسكرات البريطانية فى أيد بريطانية وتحت إدارة بريطانية .

وزير الخارجية — ورغبة فى مواصلة الحديث بصراحة . فإنى أشير مرة أخرى إلى موضوع الحراسة الذى سبق أن أشرت إليه ، والتى سوف يعهد بها إلى مصر فيما يختص بالمعدات البريطانية فى منطقة قناة السويس . لقد قلت بصراحة حينما تدخلت فى الحديث إنه إذا كان من شأن هذه الحراسة التعدى على السيادة المصرية فإننا نؤثر ألا تكون هناك معدات بالمرة . وأنا وإن كنت لا أدرى ما إذا كان هذا يرضيكم أم لا يرضيكم إلا أننى مازلت أصر على ألا يكون للبريطانيين أى إشراف على الأراضى المصرية . لما فى ذلك من المساس الشديد بالناحية السياسية . فيجب البحث عن حل يكفل عدم تعطيل استعمال هذه المعدات مع بقائها ملكا لكم ، ولكن فى حراستنا وتحت إشرافنا . لذلك أطلب معونتكم فى إيجاد تنظيم لهذه المسألة التى أرى إمكان الاتفاق عليها .

السفير البريطانى — ليس هناك تعد على السيادة المصرية . ولا يمس وجود الإدارة البريطانية بسيادتكم .

وزير الخارجية — إنكم ترغبون فى استبقاء معداتكم على أرض مصرية على أن يقوم بإدارتها وصيانتها فنيون بريطانيون يتلقون تعليماتهم من حكومة أجنبية وفى هذا تعد على السيادة المصرية .

السفير البريطانى — ماهو المعنى الذى تقصدونه على التحقيق من عبارة "الإدارة الفنية" ؟

الجنرال سير بريان روبرتسون — فى ظنى أننى أستطيع الإجابة على هذا السؤال، فالذى أفهمه أن الإدارة الفنية هى أن يكون فى داخل الورش ثمت شخص بوسعه وحده — إذا جاءت عند الاقتضاء أى تعليمات فنية من أى طريق كان — أن ينظم هذا العمل . ويشرف على تنفيذ التغييرات التى تأتى بها التعليمات على الوجه الصحيح .

الصاغ عبد الحكيم عامر — أحب أن أشير إلى أن المطالبة بالإدارة الفنية البريطانية مرجعها إلى أسباب سياسية أكثر منها عسكرية . لذلك ينبغى أن يكون الإشراف مصريا . أما الإدارة الفنية فمسألة أخرى يجب علينا معالجتها .

رئيس الوزراء — إذا كان لدينا بعض من الفنيين المصريين، ألا يمكن أن يتولوا بعض المنشآت البريطانية ؟

السفير البريطانى — هذا هو ما سيكون عمل اللجنة .

رئيس الوزراء — يكون الوضع هكذا : تسلم إلينا إدارة المنشآت . فهل نحن قادرون على الاضطلاع بها أم لا ؟ أما من ناحيتكم فإنكم تقولون بوجوب إسناد إدارتها إلى البريطانيين وأن الموضوع ليس موضوع مقدرة .

السفير البريطانى — سيستخدم المصريون كلما أمكن ذلك .

رئيس الوزراء — إذا كان بوسعنا أن نقدم كل العدد اللازم من الفنيين بعد بضعة أشهر فلماذا لا تسلم إلينا الإدارة الفنية ؟

السفير البريطانى — لست أدرى على التحقيق . وهـــذه النقطة أيضا يترك أمر بحثها للجنة .

جنرال سير بريان روبرتسون — لقد أبدينا رأينا من أن هناك من الأسباب العملية ما يوجب إسناد الإدارة الفنية . وقد تساءلتم عن إمكان حلول المصريين محل البريطانيين بمجرد تدريبهم . وعما إذا كان الإشراف العام معناه أن يحل المصريون محل من ينسحبون من البريطانيين . وأرى أننا نذهب بعيدا . بل أرانا ندخل فى التفصيلات . ولا يحضرنى الرد عليها جليا الآن . وأرى سببا للوصول إلى

اتفاق ما . يجب الاحتفاظ بعدد معين من الفنيين البريطانيين لتولى الإدارة الفنية. فيجب أن يكون هناك نوع من الاتفاق حتى لاتأتى الحكومة المصرية فى أحد الأيام وتسلم إليهم جوازات سفرهم وتطلب إليهم الرحيل . كما أننى لا أعارض رأيكم فى إحلال المصريين كلما تم تدريبهم محل البريطانيين ، وإنى أتحدث إليكم فى صراحة. إذا ما وجدت الثقة لتيسر كثير من الأمور التى تبدو لنا عسيرة الآن .

البكباشى جمال عبد الناصر — لما كانت معدات الجيش المصرى بريطانية ، فإننا نتلقى من الجيش البريطانى على الدوام التعليمات بشأن إدارتها . ويخيل إلى أنه فى وسعنا أن نلجأ إلى نفس الطريقة فى المنشآت والمخازن والمعدات الموجودة فى القاعدة. فيمكن أن يكون بالقاعدة فنيون مصريون وغير مصريين . ولكننى لا أستطيع أن أتخيل بقاء غير المصريين فيها إلى الأبد، فوجود المنشآت والمعدات تحت حراستنا معناه بقاؤها أملاكا بريطانية فى عهدة الحكومة المصرية، وهى على استعداد لإدارة القاعدة وصيانة معداتها. ونحن على استعداد لتلقى التعليمات من الحكومة البريطانية كما هو الحال فى الجيش المصرى . ولما كنا يهمنا تأمين سلامة بلادنا فإنى على ثقة من أننا سنعمل على بقاء القاعدة فى حالة صالحة . فإذا لم يكن لدينا العدد الكافى من الفنيين لهذا الغرض فإنى أظن أننا نستطيع الاستعانة ببعض من الفنيين غير المصريين على أن تصدر التعليمات إليهم من الحكومة المصرية كما نتلقاها للجيش المصرى. هذا هو ما أستطيع فهمه . أما إبقاء بريطانيين يتلقون تعلياتهم من الخارج مباشرة فهذا ليس من الأمور العملية .

جنرال سير بريان روبرتسون — لقد ذكرت أننا على استعداد لبحث موضوع طريقة إبلاغ التعليمات .

البكباشى جمال عبد الناصر — وكذلك موضوع إبقاء الفنيين الأجانب إلى الأبد لإدارة معدات موضوعة فى حراستنا .

جنرال سير بريان روبرتسون — إننا لا نضع تشريعات أبدية . فموضوع البحث الذى بين أيدينا الآن هو كيفية الوصول إلى اتفاق ما نستطيع أن نحدد بمقتضاه مدى ما تقتضيه الضرورة الفعلية من تولى الفنيين البريطانيين أمر الإدارة الفنية .

البكباشى جمال عبد الناصر — يجب أن نتفق على المبادىء التى تسير عليها اللجنة حتى لا يكون الأمر غامضا عليها إذا لم تكن على بينة منها .

السفير البريطانى — ها أنتم تحاولون مرة أخرى الوصول إلى نهاية المفاوضات قبل أن تبدأ، وهذا هو ما تفعلونه الآن .

وزير الخارجية — يبدو لى أنه من المفهوم بصفة عامة أن غير المصريين الذين يأتون من بلاد أخرى لا يجوز لهم البقاء هنا إلى أجل غير مسمى. فهلا أعطيتمونا فكرة عن الوقت اللازم لتدريب المصريين لملء الثغرات .

السفير البريطانى — هذا موضوع يترك أمر تقريره إلى اللجنة، ولكننى لا أخفى عليكم أنه طالما بقيت المعدات بريطانية فينبغى أن يديرها فنيون بريطانيون .

وزير الخارجية — ولا أخفى عليكم بالمثل أننا فى هذه الحالة نؤثر الاستغناء عن المعدات، وإنى أستأذن سيادة الرئيس فى إمكان إيقاف الجلسة للتحدث إلى بعض بصفة غير رسمية .

وقد تم الاتفاق على إصدار البيان التالى لتوزيعه على الصحف :

استؤنفت المباحثات اليوم فى الساعة العاشرة والنصف صباحا ودامت حتى الساعة الثانية مساء. وقد رأى المجتمعون عدم إصدار بيانات جديدة قبل الوصول إلى مرحلة جديدة. وسيكون الاجتماع التالى فى منتصف الساعة الحادية عشرة من يوم السبت الموافق ٢ مايو سنة ١٩٥٣ بدار رئاسة مجلس الوزراء .

---

(٤) محضر

الاجتماع الرابع الذى عقد فى رئاسة مجلس الوزراء
يوم السبت ٢ مايو ١٩٥٣ الساعة ١٠,٣٠ صباحا

الحاضرون

سعادة سير رالف ستيفنسون	رئيس الوزراء اللواء محمد نجيب
الجنرال سير بريان روبرتسون	الدكتور محمود فوزى
مستر م . ج كريزول	البكباشى جمال عبد الناصر
البريجادير ا . ج . ه دوف	قائد الجناح عبد اللطيف بغدادى
« ا . ف . و . هوب	الصاغ عبد الحكيم عامر
قائد سرب ج . ج . ديفس	الصاغ صلاح سالم
	الأستاذ على زين العابدين حسنى

السفير البريطانى — سيدى اللواء ، يجب أن أعترف بأننا خرجنا من الاجتماع الأخير دون أن ننتهى إلى رأى قاطع . لقد سادنا الاعتقاد أننا كنا قد انتهينا بصفة عامة مع الجانب المصرى

إلى وجوب إجراء بحث فنى للمشكلات التى تنشأ عن الحالة . والتى أشرت إليها فى ملاحظاتى يوم الأربعاء . وقد يكون من المناسب أن نبحث فى إمكان الوصول إلى تسوية فنية عملية . ولكن يظهر أن الجانب المصرى قد عدل عن رأيه ، وطالب بالنص على مبادئ يجدر تركها إلى النهاية بدلا من التعرض لها فى البداية . إننا نرى أنه ليس عمليا التحدث فى المبادىء قبل تكوين اللجان . طالما أنكم لم تبحثوا فى إمكان الوصول إلى تسوية عن طريق البحث الفنى العملى ، إذ يجب توجيه اللجان فيما ستقوم به من عمل . ويبدو لى أن ما ظهر من تغيير فى موقف الجانب المصرى يرجع إلى الافتقار إلى الثقة فى حسن نيتنا . إننا على استعداد ، كما أشار إلى ذلك الجنرال رو برتسون فى ملاحظاته الأولية ، للبحث فى وضع جزء كبير من المهمات البريطانية فى حراسة مصر . وهذا من ناحية المبدأ عمل من أعمال الثقة التى لم يسبق لها مثيل فى أى بلد آخر . أليس من الممكن أن تبحثوا من جانبكم الأمر بنفس الثقة التى نحن على استعداد من جانبنا لأن نبحثه بها . ألا يكفيكم أن تتخذوا مما نؤكده لكم من عدم رغبتنا فى التعدى بأى شكل من الأشكال على السيادة المصرية أساسا للثقة وأساسا طيبا للبدء فى بحث المشكلات الفنية . لقد طلبنا فى الاجتماع الأخير تعريف جملتين تعريفا دقيقا ، وبحث صيغتين وضعناهما بأن الإشراف العام يكون مصريا ، وأن الإدارة الفنية لبعض المنشآت تكون بريطانية . وقد وجدنا فى ذلك بعض الصعوبة لأنه من اختصاص اللجنة ومع ذلك فإننى على استعداد ، إذا رغبتم ، لأن أطلب ، بعد إذن سيادة الرئيس ، من الجنرال رو برتسون أن يوضح ذلك . وفى استطاعتى أن أؤكد أنه لا يمكننا أن نذهب إلى أبعد من ذلك انتظارا لرأى اللجنة فيما يمكن عمله .

رئيس الوزراء — وما هو رأى الجنرال رو برتسون ؟

الجنرال سير بريان رو برتسون — لقد حاولت أداء هذا الواجب يوم الأربعاء . على أننى على استعداد لمحاولة ذلك مرة أخرى . وإننى أعتقد ، متفقا فى ذلك مع السفير ، أنه يحسن أن نترك التفصيلات والنواحى العملية للجنة . لقد حددنا موقفنا . وصرحنا أننا على استعداد لوضع القاعدة الحربية بمنطقة القنال تحت الإشراف المصرى على أن تكون الإدارة الفنية لبعض المنشآت والمهمات فى المنطقة ، إدارة بريطانية . هذا هو ما قلنا به فى الاجتماع الأخير . وطلبتم على الأخص تحديد معنى الإدارة الفنية . وسأحاول فى هذه المرة الرد بطريقة أخرى . وذلك بأن أوجه إليكم بعض الأسئلة . لقد تكلمتم عن الإشراف العام . هل تعنون بذلك الإشراف على كل شىء فى القاعدة ؟ ليس هذا هو المعنى المقصود عادة بعبارة الرقابة العامة . هل تقصدون مثلا أنكم تريدون الإشراف على المخازن وما إليها الموجودة فى منطقة القاعدة ؟ وكيف يتم التخزين فيها والصرف منها ؟ هل تقصدون أنكم تريدون وضع البرنامج الذى يجب أن يجرى عليه العمل فى الورش وتحديد أولوية الأعمال المختلفة التى يجب أن تقوم بها الورش ؟ هل تقصدون أن يكون لكم الرأى فى كيفية إصلاح المهمات البريطانية ذات القيمة ؟ هل تريدون

أن يكون لكم الرأى فيما يجب عمله بالمهمات البريطانية غير القابلة للإصلاح أو للاستعمال ؟ إننى أستطيع أن أستمر فى إلقاء مثل هذه الأسئلة وقتا غير قصير . وفى اعتقادى أنكم لا تريدون القيام بهذه الأعمال . إذ فضلا عن احتياجنا إليها فإنها هى التى نقصدها عندما نشير إلى الإدارة الفنية. لقد رحبت بتصريح الجانب المصرى بلسان وزير الخارجية ، بأنه لا يمكن أن يكون الإشراف العام عائقا دون إبقاء القاعدة صالحة . فى اعتقادى أنه قال ذلك. هل تريدون الإشراف على كل نسمة تتنفسها ؟ إننى أفهم أن يقول وزير الخارجية إنه لا يمكن أن يكون الإشراف العام عائقا دون بقاء القاعدة بحالة صالحة و إلا كان هذا عملا من أعمال التخريب . فلا بد أن يكون هناك من يدير أعمال المنشآت ويقوم بالتوجيه فى تفاصيل التنفيذ . هذا هو ما نعنيه فعلا بالإدارة الفنية. ولا يمر يوم دون أن تصدر لوائح وتعليمات بشأن الأعمال التفصيلية التى تختص بها الإدارة . وقد أدركتم بأنفسكم أن التوجيهات يجب أن تصدر من بريطانيا لأن المعدات بريطانية. تقولون إن هذه التوجيهات يجب أن تأتى عن الطريق الحكومى أو الدبلوماسى . لقد نما إلى علمى أن هناك ما يقرب من ٧٥٠,٠٠٠ صنف لسلاح المهمات. وقد يكون هناك عدد مماثل بالمخازن الأخرى كمخازن سلاح الإشارة ، والمخازن الطبية الخ ... وهناك سيل من التعليمات الفنية التى تصدرها وزارة الدفاع ووزارة الطيران . هل تقصدون حقيقة أن ذلك كله يمكن أن تضطلع به المصالح الحكومية ؟ إننا بكل صراحة ياسيدى لا نعتقد ذلك. لست أرغب فى عمل المقارنات ، ولكن أية منشأة اعتيادية تصلها التعليمات من الرياسة ، دون أن يفكر أحد فى أن فى ذلك تعديا على السيادة . إنكم تطلبون اتفاقا نشعر أنه ليس عمليا . إن الثقة التى نحن على استعداد لأن نبذلها لا تساعد وحدها على حل المشكلات العملية، إذا كنتم تطلبون تحمل المسئولية عن ممتلكات شعوب أخرى ، فلن ترضوا أنتم بها حتى إذا أمكن الموافقة عليها .

الصاغ صلاح سالم — هل لسيدى الجنرال أن يعيد الجملة الأخيرة ؟ إننى لم أفهمها تماما .

الجنرال سير بريان روبرتسون — إنكم تطلبون شيئا نرى أنه ليس عمليا للوصول إلى اتفاق لن ترضوا به حقيقة حتى إذا فعلناه .

وزير الخارجية — لعله يكون من المفيد أن نحاول ونرى إذا كنا على خلاف فى الرأى. و إذا كان الأمر كذلك فما هو مقدار هذا الخلاف ، حتى نرى كيف يمكن التغلب عليه . يظهر أن الجانب البريطانى يعتقد أن الجانب المصرى قد غير رأيه فيما يتعلق بالطريقة . وربما تكونون قد اعتقدتم أننا سنحيل الأمر على اللجنة بعد خمس دقائق من المناقشة . لقد رأينا من الضرورى اتباع الطريق العادى بمد كل لجنة بدستور يمكنها من العمل على وجه مفيد .

لقد كدنا نتفق تماما على اللجنة رقم (١) . مع أننا لم نوقع عليها بعد . و بدأت مناعبنا تتبلور عند ما اعترضنا ما يجب أن تقوم به اللجان من عمل .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا قصة مسمار جحا وهو شخصية شهيرة فى الأساطير العربية . فقد حكى عنه أنه ترك مسمارا فى بيت اضطر إلى إخلائه . فأخذ يتردد على المنزل يوميا ويصقل المسمار الذى خلفه وراءه .

لسنا ندعى وجود أى مسمار لجحا فى بيتنا . ولذلك سألت فى ذلك اليوم إذا كنتم تقصدون بقاء المعـــدات هنـاك كمسمار جحا ؟ وإذا كان الأمر كذلك فيجب عليكم أن تجلوا بقضكم وقضيضكم .

وبما أن بعض المهمات البريطانية ستبقى فى القاعدة . فإننا نحاول تلمس أفضل الوسائل لمعالجة الأمر علاجا حاسما دون المساس بالسيادة المصرية كما قلتم بأنفسكم . وعلى كل حال مهما كانت الآثار العملية فقد اتفقنا على شىء واحد وهو الصلاحية . لا شك فى أننا نريد أن تكون القاعدة ومحتوياتها محل عناية فعالة . فكيف تقوم بذلك ؟ لقد تحدثنا عن خبراء غير مصريين لا يتعدى عددهم ولا تطول مدة خدمتهم عن الحد الأدنى الذى تقتضيه الضرورة . وتحدثنا عن توجيهات ترد عن الطريق الدبلوماسى بحيث لا تمس هذه التوجيهات أو تلك الطرق السيادة المصرية . كما تحدثنا عن مدة خدمة وعن تدريب المستخدمين المصريين .

وإننى لا أرى ما يقف حجر عثرة فى طريق الاتفاق إذا ما كفلت العناية بالمهمات البريطانية التى تبقى فى القاعدة وصيانتها . إننا لقى حاجة إلى شىء من البيانات عن لجنة القاعدة ، اللجنة رقم (٢) . وعندما نقول إن عدد الخبراء غير المصريين يجب أن يكون محدودا إلى أدنى حد ضرورى . فإننا لم نقرر عددهم . لأن هذا متروك للجنة .

وكذلك الحال فيما يتعلق بمدة وجود هؤلاء الخبراء غير المصريين . كما سيكون الحال كذلك فى تعريف المقصود بالتوجيهات والطرق التى سترد بواسطتها . إننى أرى سعادة السفير البريطانى مشغول البال بالطرق الدبلوماسية . وإراحة له أقول إن هذا الأمر متروك للجنة تقرر فيه ما تراه . أود أن أقول إننا لا نحاول عمل كل شىء . بل أؤكد أننا ولا بد سنقوم بالعمل الملقى على عاتقنا ونستطيع أن نقوم به بنجاح إذا ما أمددنا اللجان المختلفة بأوجه الاختصاص الواضحة المرنة . علينا أن نتجنب الإكثار من النصوص وتضاربها . وأن نخفض مجال العمل لكل منها إلى الحد المعقول وهذا من شأنه تمكين اللجان من العمل على الوجه المرضى .

وخلاصة القول ، إننى اعتقد أن الخلاف بيننا ليس كبيرا كما كان الاعتقاد فى البداية . وأريد أن أؤكد لكم أن الجانب المصرى ليس هو الذى غير رأيه . إننى سأقف انتظارا لأى تعليق أو أى نقط واضحة محددة عن اختصاص اللجنة .

السفير البريطانى — يبدو أن وزير الخارجية قد ركز ملاحظاته على النقط الرئيسية : إذ أنه أثار ثلاث اقتراحات :

أولا — المدة أو الوقت الذى يحدد للاتفاق . تلك بطبيعة الحال مسألة سياسية لا يمكن أن تبحثها اللجنة .

ثانيا — طريقة تدريب الفنيين المصريين .

ثالثا — الطرق التى تسلكها التوجيهات والتعليمات .

وهاتان النقطتان الأخيرتان هما اللتان يجب أن تقبلوا تأكيدى بشأنهما أنه ليس فيهما أى تعد على السيادة المصرية . فالأمر يتعلق بتنفيذهما تنفيذا عمليا . فهناك أولا استعداد الفنيين البريطانيين لتدريب الفنيين المصريين ، وثانيا الطرق التى ترد بواسطتها التوجيهات . ويبدو لى أن هذا عمل اللجنة . ولست أرى أفضل من أن أحيلكم إلى مشروع اختصاصات اللجان الذى سبق أن وضعناه والذى نرى أنه يفى بالغرض تماما . وإذا رغبتم فإننى سأعيد عليكم تلاوته :

" وضع الخطط اللازمة لنقل القاعدة الحربية الحالية بمنطقة القنال إلى الإشراف المصرى ويجب أن تكفل هذه الخطط بقاء القاعدة فى حالة صالحة للاستعمال وقت السلم ومعدة للاستخدام فى زمن الحرب . وبذل التوصيات بشأن الإنشاءات الموجودة داخل القاعدة ومحتوياتها " .

وهـذا ينهى موضوع تدريب الفنيين المصريين والطرق التى سترد بواسطتها التوجيهات . وليس فى إمكاننا أن نقترح صيغة أفضل .

وزير الخارجية — لقد بلغنا النقطة التى يجب علينا عندها إعادة النظر فى اختصاصات لجنة القاعدة .

فبادئ ذى بدء ، بعد الاطلاع على مشروعكم ، نجد أنكم تقبلون من جانبكم إدخال بعض التغيير الذى يرى الجانب المصرى قبوله . وهو " رسم الخطط لنقل منطقة القاعدة الحربية الحالية فى قنال السويس إلى الإشراف المصرى " بدلا من " إلى مصر " .

إننا نفضل عبارة "نقل القاعدة الحربية الحالية" على "نقل منطقة القاعدة الحربية الحالية" وسنعود إلى ذلك فيما بعد .

وما دمنا ندرك تماما معنى ما نقصد فإننا نلاحظ أن المشروع الذى تقدمتم به يتضمن عبارة نرى أنها من نافلة القول . إذ تقولون "بحالة صالحة للاستعمال وقت السلم ومعدة للاستخدام زمن الحرب". وفى اعتقادى أننا إذا قلنا " بحالة صالحة " فهذا كاف ، لأنها تشمل السلم والحرب .

أما فيما يتعلق بالتوصيات المشار إليها فى نهاية الفقرة، فإننى أقترح وضع فاصلة بعد كلمة "محتوياتها" وإضافة " بشأن ما يأتى" :

(١) أن المهمات البريطانية التى تخلف فى القاعدة يمكن أن تبقى تحت الحراسة المصرية .

(٢) تحديد عدد ومدة استخدام الخبراء غير المصريين إلى أدنى حد تستدعيه الضرورة القصوى، ويقوم هؤلاء الخبراء ، مدة وجودهم، بتدريب المستخدمين المصريين للحلول محلهم .

(٣) إبلاغ التوجيهات المتعلقة باستعمال المهمات بالطرق الدبلوماسية .

من الواضح أننا نواجه عند هذا الحد بعض المبادئ التى يجب الاتفاق عليها بين الوفدين . إذ كيف يتسنى للجان الموافقة إذا نحن لم نضع لها الخطوط التى تسير عليها وهذا هو ما يقتضى منا الاتفاق على بعض المبادئ العامة ، كما سبق لى أن أوضحت .

إننى أرحب بأى تعقيب يعن لكم على الوضع العام عند هذا الحد من مباحثاتنا ، أو على المشروع الذى قدمناه ، وكذلك بأى اقتراح لإجراء أى تعديل طفيف ترون إدخاله عليه . وإذا أمكننا الاتفاق على النقط التى تثار فى كل طور من أطوار المباحثات لسرنا قدما فى طريق النجاح.

السفير البريطانى — أشرتم خلال ملاحظاتكم أن بعض الكلمات التى ضمناها مشروعنا الأصلى سوف تثير تعليقا غير مرغوب فيه . لذلك أرى من واجبى أن أسألكم مرة أخرى إن كنتم توافقوننا على أن بنود الاختصاص ليست للنشر . ولا يحتمل أن يتقدم الخبراء العسكريون سواء من جانبكم أو من جانبنا بتعليقات غير مرغوب فيها .

وأود أن أقترح أن ننسحب بعض الوقت إذا لم يكن لديكم ملاحظات أخرى .

وزير الخارجية — إن بنود الاختصاص ليست للنشر بطبيعة الحال . وإننى إذ أثرتها كنت أقصد أمرين :

الأول ضيق الحيز وهو " الوقت الحاضر " ، والثانى أوسع مدى وهو " فيما بعد " . عندما نتكلم عن بقاء القاعدة فى حالة صالحة للاستعمال ، إنما نعنى مثل هذه القاعدة لا مطارا لشركة الخطوط الجوية البريطانية ولا حاجة بكم إلى الإصرار على هذا الجزء من مشروعكم الذى قد أوضحنا أنه غير حكيم

ولا يمكن أن تفى هذه الأمور بغرض حقيق كما أنها لن تغير من رأيكم ، طالما أنها تتعلق بالقاعدة . وفى رأيى إنه من الأنسب عدم ذكرها مادامت القاعدة باقية فى حالة صالحة للاستعمال.

السفير البريطانى — لقد قلتم إن هـذه الكلمات لا حاجة إليها . ويمكننا أن نضع مقياسا واحدا ، وهو جزء من عمل اللجنة .

وزير الخارجية — إن من شأنكم أن تعبروا عن آرائكم ، وإنى أرحب بسماع ملاحظاتكم على الاقتراح بأكمله .

السفير البريطانى — لسماع ذلك يقتضى الأمر أن تأذنوا لنـا فى بضع دقائق للمداولة .

تأجل الاجتماع فى الساعة ١١,٣٥ صباحا وانسحب الجانب المصرى ، وبقى الجانب البريطانى فى قاعة المؤتمرات للمداولة .

استؤنف الاجتماع فى الساعة ١٢,١٥

السفير البريطانى — لقد فكرنا فى اقتراحكم وأعددنا مشروعا مضادا . ومن رأينا أنه كلما أصبح نص الاختصاصات قصيرا كان ذلك أفضل . وإننا نصمم كما تعلمون على إدارة فنية بريطانية لممتلكاتنا . ويجب أن يكون عمل اللجنة قائمـا على هـذا الأساس دون غيره وسأفضى إليكم الآن بمشروعنا المضاد :

(١) تصبح الحكومة المصرية مسئولة عن سلامة الممتلكات البريطانية فى القاعدة .

(٢) يقتصر عدد الخبراء البريطانيين اللازمين على الحد الأدنى اللازم لصيانة القـاعدة صيانة فعالة .

(٣) لا تتعارض أى من التنظيمات المقترحة لتشغيل المنشآت مع السيادة المصرية ولا ببقاء المنشآت المذكورة ملكا لبريطانيا .

وتلاحظون أننا قد حذفنا الاقتراح الخاص بأن يكون تبليغ التوجيهات عن الطريق الدبلوماسى . ومن الواضح أن من واجب اللجنة أن تنظر فى كيفية تحقيق ذلك ، واقتراح الطريق المؤدى إلى عدم المساس بالسيادة المصرية .

كما حذفنا أيضا فى مشروعنا أية إشارة إلى الشرط الذى يفرض حدا أدنى لمدة بقاء الخبراء البريطانيين . وإنى أرجو الجنرال رو برتسون أن يعلق ببضع كلمات على هذه النقطة ، إذ أنه رجل عسكرى ويستطيع أن يشرحها أفضل منى .

جنرال سير بريان رو برتسون — لقد فكرنا فى هذا الأمر مليا يا سيدى اللواء ، وفى اعتقادنا أننا نناقض أنفسنا ، إذا ما وافقنا على أن نستبدل الخبراء البريطانيين بالخبراء المصريين على أساس أنهم

مدربون على هذا العمل . إننا نعتبر ذلك منا عملا مناقضا ، لأننا سبق أن أبدينا وجهة نظرنا بأن إدارة المنشآت يجب أن تكون فى أيد بريطانية . وأن المسألة ليست مسألة كفاءة أو عزة قومية . وأن عدد الخبراء سيتأثر بالتأكيد بعدد الرجال الذين ستقدمونهم . وكلما كان عدد من تقدمون من الرجال أكبر انخفض تبعا لذلك عدد الخبراء . وإذا ما سألتم عن المدة اللازمة لإشراف الفنيين البريطانيين على المنشآت كان ردى هو الآتى : إن كل تدبير يعمل فى المستقبل بشأن المنشآت يجب أن يكون على نظام واحد .

ولقد أبدى الجنرال نجيب ملاحظة بعدم رغبته فى عقد اتفاق غير محدود المدة . ولم نشأ الرد على ذلك ، لأننا شعرنا بأننا سوف نتعرض لهذه المسألة فيما بعد . ونعتقد أن هذا طلب لتحديد مدة إقامة الخبراء البريطانيين الذين يديرون المنشآت . وعلى ذلك فإننا نشعر بأن هذه مسألة سياسية ليس للجنة أن تتخذ قرارا بشأنها .

وزير الخارجية — هل أتم على استعداد لمناقشة هذه المسألة السياسية بيننا هنا ؟

السفير البريطانى — من الطبيعى أننا على استعداد لمناقشة أى موضوع تثيرونه . أما مسألة المدة فهى مسألة سياسية ليس للجنة أن تناقشها . وإذا أصررتم على مناقشة المدة الكلية قبل أن تبدأ اللجنة عملها ، حينئذ يجب علينا الرجوع إلى لندن بشأنها .

إننا نرى عرض هذه المسألة على بساط البحث بعد أن تنظر اللجنة فى المشكلات المعروضة عليها . فإذا أصررتم على المدة يجدر بنا إذن أن نترك الأمر كله جانبا ونواصل عملنا على أساس جديد . إن فكرة بحث المشكلة فنيا هى فى الواقع مسألة سياسية . والسؤال هو كم من الوقت سيستمر هذا النظام ؟ .

رئيس الوزراء — توافقون سعادتكم على أننا يجب أن نقرر مبدأ وجوب تحديد المدة . ثم تحدد اللجنة بعد ذلك مدة هذا النظام ، والأساس الذى يقوم عليه .

السفير البريطانى — لا يمكن للجنة أن تقرر كم من الوقت يستمر العمل بهذا النظام . وكما سبق لى أن ذكرت ، لسنا فى سبيل سن تشريع مؤبد ، وليست المسألة مسألة مائة عام . إننا لنأمل ألا يبقى أمننا وأمن العالم الغربى ، وليس أمن مصر فحسب ، خاضعا لظروف الحرب إلى الأبد . ومن الطبيعى أننا لا نزال نعتقد أن هذه مسألة ليس للجنة أن تقررها . وعلى أية حال فإنها مسألة سياسية محضة ، والحكومة البريطانية على استعداد لمناقشتها مع الحكومة المصرية .

وزير الخارجية — قبل أن أعلق بشىء ، فإننى أسائل نفسى إن كنتم مرتبطين فى أية جهة بأية معاهدة أبدية .

السفير البريطانى — هناك المحالفة البرتغالية . وقد دامت حتى الان ٦٠٠ عاما .

وزير الخارجية — يصعب علينا أن نجد ما يطمئننا إلى هـذا الرأى، وإذن فأنتم ترون أننا نناقش فى مشكلة المبدأ . وهى مشكلة تعترض سبيل حلها بعض الصعاب، ونحن نحاول المساهمة فى إيجاد حل مرض لها . ونريد أن نعرف إن كنا فى طريقنا إلى اتفاق أبدى أم لا ؟ وبينما أنتم تتحدثون عن التنظيم الكلى للاتفاقية ، أفضل أنا التحدث عن أجزاء الاتفاقية التى يمكن أن نصل فيها إلى اتفاق. فمثلا مسألة الخبراء الأجانب وإن كانوا سيمكثون هنا إلى الأبد. وجوابنا النهائى عن هذه المسألة أنه لا . وإننى لأتساءل عما يكون جوابكم .

السفير البريطانى — إنهم لن يمكثوا إلى الأبد .

وزير الخارجية — إننى لا أشعر باطمئنان عندما تصرحون بأنكم لا تشرعون إلى الأبد إذ ذكرتم من برهة ٦٠٠ سنة وهى مدة جد طويلة . وإن اعتقاد شعبنا واعتقادنا أننا إذ نجلس حول هذه المائدة لنمثل مصر فإننا نبحث إن كان الوفدان يحاولان الوصول إلى حل للمسألة أم لا. وإننى آمل أن نجد الطريق المؤدى إلى الموافقة على المبادئ الأساسية . ويجب أن تقرر مدة لبقاء الخبراء هنا. وقد حاول الوفد المصرى طيلة الوقت أن يتغلب على أية عوائق تقف فى طريق الوفدين مهما كلفه ذلك من إرهاق . ويمكننا أن نلائم بين الكلمات أو نغيرها. ولكن المعنى يتضمن أقصى ما يمكننا أن نعرضه فى محاولتنا لأن نلاقى وجهة نظركم. ولا نستطيع أن نقبل مدة غير محدودة أو نظاما فيه تعد على سيادتنا . وهناك نقط أخرى فى مشروعكم المضاد . لقد ذكرتم " منطقة القاعدة " بدلا من " القاعدة " وقد ذكرتم أيضا كلمة "منشآت" بدلا من "مهمات".

ونقطتا الخلاف الرئيسيتان هما مدة بقاء الخبراء الأجانب وعلاقة ذلك بتسليم المهمات البريطانية المتخلفة . وأعتقد أن النقطة الأولى أصعبهما أى مدة بقاء الخبراء الأجانب فى القاعدة . وإذا تكرمتم بتلاوة مشروعكم المضاد لنستطيع أن ندونه . وقد نحتاج إلى أن نسحب لدراسته بدقة ونرى ما يمكننا أن نفعل بشأنه .

السفير البريطانى — يقرأ " لرسم خطط لتحويل منطقة القاعدة الحالية فى منطقة القنال إلى الإدارة المصرية . وستكفل الخطط أن تبقى القاعدة فى حالة صالحة للاستخدام فى وقت السلم وعلى استعداد للعمل فورا فى وقت الحرب "

وسنبدى مقترحات بخصوص المنشآت فى منطقة القاعدة ومحتويات هذه القاعدة تبعا للاسس الآتية .

(١) " تتكفل الحكومة المصرية بالمحافظة على الممتلكات البريطانية فى القاعدة " بدلا من وجودها " تحت حراسة مصر " .

(٢) يقتصر عدد الخبراء البريطانيين على أدنى حد لازم لصيانة القاعدة صيانة فعالة .

(٣) إن أية تنظيمات تقترح لتشغيل المنشآت لن تتعارض مع السيادة المصرية ولا مع حق الملكية للتلكات المذكورة .

ومامن شيء مما ذكرت يعوق الاتفاق على مدة محددة فنحن متفقون أن تكون هذه التسوية برمتها لمدة معينة .

وزير الخارجية — مدة معينة إذا لزم الأمر .

السفير البريطانى — إذا اقترحت اللجنة واجبات أخرى . إن ما نتكلم عنه الآن إنما هو مدة الاتفاقية كلها .

وزير الخارجية — إننا نتكلم عن مبادئ تحديد بقاء الخبراء البريطانيين . فهل لى أن أفهم أنكم تقبلون مبدأ تحديد بقاء الخبراء البريطانيين .

السفير البريطانى — يستحيل علينا أن نوافق على جعل الإدارة الفنية فى أيد غير بريطانية . ومادامت توجد ممتلكات بريطانية فإن الخبراء البريطانيين يتحتم بقاؤهم . ولا أعنى أنهم سيمكثون مائة عام، ولكنهم سيمكثون المدة الكلية للاتفاقية . وإذا ما أصررتم على مدة معينة فإننا يجب أن نرجع إلى لندن فى ذلك .

وزير الخارجية — من البديهى كما صرحتم أن مسألة الخبراء الأجانب ستؤدى إلى المسألة الثانية وهى مدة بقاء المهمات فى القاعدة . ومن الواضح أننا لانقبل أن تبقى المهمات هنا لمدة غير محدودة، ذلك أن إدارة المهمات ستؤول إلى المصريين وحدهم فى الوقت المناسب . وإن كان الأجانب سيعاونونهم فى مبدأ الأمر . هذا هو ما نتصوره .

السفير البريطانى — من الصعب جدا أن نتصور إمكان إدارة ممتلكاتنا بأيد غير بريطانية .

وزير الخارجية — يظهر أن الأمور قد وضحت أكثر هذا الصباح . فقد كنا نتكلم عن تحديد عدد الخبراء الأجانب وقد أدى هذا إلى مسألة تحديد مدة بقاء المهمات البريطانية فى القاعدة . وإننى فى غير حاجة إلى أن أخبركم بأننا نصمم على تحديد مدة بقاء المهمات البريطانية وأيضا مدة بقاء الخبراء الأجانب .

ومن الجلى أيضا أن هناك مسألتان سياسيتان يجب أن تناقشهما الحكومتان لا اللجان . وقد حاولتم بقدر رغبتكم الوصول إلى حل وآمل أن تكونوا قد شعرتم على الأقل بأننا قمنا بمثل هذه المحاولة لمقابلة وجهة نظركم .

سبق أن ذكرت أن الوفد المصرى قد ذهب الى أبعد مدى فى سبيل التغلب على اختلاف وجهات النظر . وآمل ألا يكون هذا الاختلاف كبيرا . ومن المحتمل أن ترغبوا فى الرجوع إلى لندن ،

أو فى تمحيص الأمر فيما بينكم. وإننى أرجو من رئيس وفدنا أن يقف عند هذا الحد اعتقادا منى أننا قد ذهبنا الى أقصى ما نستطيع .

السفير البريطانى — إن لى سؤالا واحدا . هل الحكومة المصرية على استعداد لأن تبدأ اللجنة عملها دون إثارة مسألة المدة .

وزير الخارجية — إننى أتحدث بما يجول فى خاطرى : يمكن أن تقسم هذه المسألة إلى قسمين ، أولا مسألة مبدأ تحديد المدة فى حد ذاته ، وهذه يجب أن نتفق عليها قبل أن تبدأ اللجنة عملها .

السفير البريطانى — لقد وافقنا فعلا على مبدأ المدة المحددة ، مبدأ تقسيم هذه المدة على مراحل

جنرال سير بريان روبرتسون — إن مبدأ المدة سيقرر ، هذا واضح

وزير الخارجية — نحتاج إلى أن نلقى نظرة على مشروعنا وعلى مشروعكم المضاد ، وأن نقارن بينهما . وربما لا يتيسر لنا أن نعطيكم ردا اليوم . وإذا ما اتفقنا على الفكرة فلن تعترض صياغتها صعوبة تذكر ، على أننا نريد أن نوضح أمورا تتصل بمشروعكم كالإدارة الفنية مثلا . وعندما نتحدث عن الإدارة الفنية نشعر بأننا يجب أن نبدل بها شيئا آخر . لذلك نرى أن رئيس وفدنا والأعضاء لا يبدون ترحيبهم بكلمة " مسئولية " لأنها تثير التساؤل " المسئولية أمام من ؟ " لذلك نفضل استعمال كلمة " الحراسة " .

جنرال سير بريان روبرتسون — من المحتمل أن تقبلوا هذا التعبير " تعتبر الحكومة المصرية أنها ملزمة ... "

وزير الخارجية — إننا نفضل عبارة " تحت حراستنا " .

جنرال سير بريان روبرتسون — " تأخذ الحكومة المصرية على عاتقها ... "

وزير الخارجية — " تتولى الحكومة المصرية ... "

جنرال سير بريان روبرتسون — ليس فى هذا صعوبة .

وزير الخارجية — من الضرورى بطبيعة الحال أن نقرر أن الفنيين غير المصريين سوف يمرنون فنيينا أثناء بقائهم فى مصر ، وأن مراحل الجلاء تقتصر على أدنى حد تقضى به الضرورة . ولا أعتقد أن لكم أى اعتراض على هذا . هذا هو تقريبا كل ما يحضرنى عندما أقرأ مشروعكم المضاد . وأعتقد الآن أنه يجب على أن أترك للرئيس تأجيل اجتماعنا .

اتفق على أن لا يصدر أى بيان للصحف . وعلى أن يكون الاجتماع التالى يوم الثلاثاء فى الساعة العاشرة والنصف صباحا .

(٥) محضر

الجلسة الخامسة المنعقدة برئاسة مجلس الوزراء

يوم الثلاثاء ٥ مايو سنة ١٩٥٣ الساعة ١٠,٣٠ صباحا

الحاضرون

سعادة سير رالف سكراين ستيفنسون	رئيس الوزراء اللواء محمد نجيب
الجنرال سير بريان رو برتسون	دكتور محمود فوزى
مستر م . ج . كرزويل	بكباشى جمال عبد الناصر
البريجادير ا . ج . ه . دوف	قائد الجناح عبد اللطيف بغدادى
البريجادير ا . ف . و . هوب	صاغ عبد الحكيم عامر
ج . ج . دافير	صاغ صلاح سالم
	الأستاذ على زين العابدين حسنى

السفير البريطانى — قدمنا عند نهاية اجتماعنا الماضى الصيغة المعدة جوابا على الصيغة المعاد تحريرها لنصوص اختصاص اللجنة رقم ٢ ويسرنى ان أسمع ما إذا كنتم قد درستموها فى نهاية الأسبوع وما هى نتائج دراستكم .

وزير الخارجية — لقد فكرنا مليا فى آرائكم ، وإننى على يقين من أنكم أنتم أيضا تفكرون فى الطرق والوسائل للالتقاء بوجهات نظرنا . وثابت فى المحضر نص صيغتكم للتأكد من أننا أثبتناها على الوجه الصحيح .

" لوضع الخطط لنقل منطقة القاعدة الحالية فى منطقة القنال إلى الإشراف المصرى على أن تحقق تلك الخطط الاحتفاظ بالقاعدة فى حالة صلاحية للعمل أثناء السلم مستعدة لأن تؤدى عملها فورا أثناء الحرب . ويجب تقديم توصيات فى شأن المنشآت الموجودة فى منطقة القاعدة ومحتويات تلك القاعدة على الأسس التالية :

(١) أن تكون الحكومة المصرية مسئولة عن سلامة الممتلكات البريطانية فى القاعدة .

(٢) وأن يكون الخبراء البريطانيون اللازمون محدودى العدد إلى النهاية الصغرى المطلقة للمحافظة على القاعدة المحافظة الكافية .

(٣) أن تكون أى ترتيبات تقترح لتشغيل المنشآت غير متعارضة مع السيادة المصرية ولا مع الملكية البريطانية لهذه الأعيان ".

وقد تذكرون النقط التى صادفتنا فيها بعض الصعوبات، أما المبادئ بغض النظر عن الأسلوب الذى سنعبر به عنها فمن الميسور تلخيصها كما يلى . وأنا ما زلت أتحدث عن اللجنة رقم ٢ وهى لجنة القاعدة :

(ا) إن السيادة والملكية والحيازة على القاعدة تتعلق بمصر وحدها على وجه الحصر .

(ب) أن المعدات البريطانية التى ستترك تكون فى عهدة مصر وتكون على أقصى حد ممكن للمصريين مع أقل عدد ممكن من غير المصريين وعلى هؤلاء خلال مدة إقامتهم المحددة أن يدربوا المصريين لكى يحلوا محلهم .

والآن إذا كانت هذه المبادئ متفقا عليها فلن نجد أية صعوبة فى صياغتها ووضعها فى ألفاظ.

وأنا بناء على ذلك أود أن أسمع من الوفد البريطانى ما إذا كانت هذه الآراء مطابقة أو غير مطابقة لآرائكم و بعد أن نستمع لتعليقاتكم على هذه النقط نستطيع أن نستمر .

السفير البريطانى — يجب أن أعترف بأننى لا أتبين كلية، لا أنا ولا زملائى أعضاء الوفد، المبدأ الأول الذى أعلنتموه . وأنا أظن أننا ما زلنا ماضين فيما كنت أحسبه الرأى المصرى وهو أن نبحث التفاصيل قبل المبادئ . وأظن أن هذا ينبغى النظر فيه بعد أن تحرز اللجنة شيئا من التقدم ، ولقد قلتم أشياء معينة إذا لم تتوفر فلن تقبلوا . وسوف أذكر نقطة أو نقطتين قد أثرتموهما وليستا مقبولتين عندنا نحن كذلك .

(١) نحن نتمسك بأن الرقابة الفنية على المنشآت والمعدات أو محتويات القاعدة وهى ممتلكات بريطانية يجب أن تكون فى أيدى البريطانيين . ونحن لا نتصور شيئا غير هذا .

(٢) الفنيون البريطانيون اللازمون لهذه الرقابة الفنية يجب أن يستبدلوا بأشخاص من غير البريطانيين و يجب أن يظل هذا طيلة مدة سريان الاتفاق .

(٣) الطريقة التى تصل بها التعليمات والأوامر الفنية إلى الأشخاص المنوطة بهم الرقابة الفنية ، وقد اقترحتم أن ذلك يمكن عمله بالطرق الدبلوماسية ونحن نعتبر أنه لا يمكن عمله بهذه الطريقة .

وهذه النقط هى النقاط التى لا نستطيع التساهل فيها ، وأنا متأكد أننا إذا سعينا لنجحنا فى إيجاد صيغة تحمى وتصون السيادة المصرية والتسليم بها، وفى نفس الوقت تفى بالاحتياجات الفنية للقاعدة التى تحوى كمية كبيرة من المعدات البريطانية .

وأنا على استعداد إذا شئتم للنظر فى وضع صيغة بحسب الأسس المقترحة فى مشروعكم المعدل ومشروعنا المضاد . وقد فكرنا فى اقتراحات معينة، إذا أردتم أن تسمعوا لها ، فهى ربما سهلت عليكم القبول . وأحب أن أؤكد بأنه كلما أسرعنا بالاختبارات الفنية كان ذلك أفضل لكل من يهمهم الأمر .

رئيس الوزراء — نحن متمسكون بصفة أصلية بوجهة نظرنا التى اقترحناها ولكننا على استعداد للاستماع إلى مشروعكم الجديد .

السفير البريطانى — نحن نريد تأمين السيادة المصرية ، وأن نجد حلا لمسألة تسليم مقدار كبير من المعدات إلى مصر .

رئيس الوزراء — بالنسبة لكم المسألة مسألة معدات أما بالنسبة لنا فهى مسألة سيادة .

السفير البريطانى — السيادة والاستقلال لا يمكن على أى احتمال أن يتأثرا بالاقتراح الذى سنقدمه .

وزير الخارجية — هل نستمع إلى اقتراح السفير البريطانى ؟

السفير البريطانى — سوف أطلب إلى الجنرال رو برتسون أن يشرح .

الجنرال سير بريان رو برتسون — نحن لا نعلم على وجه الدقة ما هى اعتراضاتكم على مشروعنا المضاد فوق ما ساقه رئيس الوزراء على سبيل الإشارة فى ملاحظاته . ونحن نفهم أن اعتراضه الأول هو على عبارة " سوف تضمن الخطط المحافظة على القاعدة فى حالة صالحة للعمل فى وقت السلم مستعدة لأداء وظيفتها فورا فى الحرب " فما هو الغرض من وجود قاعدة إذا لم تكن مستعدة وقت الحرب . إن صيغتنا هى قاعدة عامة للجنة . و إذا كان ذكر كلمة الحرب مما يصعب على الوفد المصرى قبوله فإننا على استعداد لعرض العبارة الآتيه " فى كل وقت وفى مثل الحالة التى تمكنها أن تتحول الى الإنتاج والعمل الكامل بمجرد الحاجة إليها " . ونحن نأمل بذلك أن نتحاشى النقط الصعبة التى أثارها الوفد المصرى . فنحن نريد المحافظة على القاعدة وصيانتها حتى يمكننا أن نستخدمها بكل كفاية فى الحرب ، و إلا كان الاتفاق كله عديم الفائدة . لقد اتفقنا على أن هذه النقط ليس للجنة أن تبحثها . فهل لى أن أسأل الآن ما إذا كان المشروع المقترح يفى بما يتوخاه الوفد المصرى .

وكانت الصعوبة الثانية حول كلمة "مسئولة" ويبدو لنا أنه من الحقائق التى لا محيص عنها أنه إذا تولت الحكومة المصرية بموجب هذا الاتفاق ضمانة سلامة الممتلكات البريطانية فانها بذلك تقبل المسئولية . فهذه المسئولية سوف تكون جزءا من حسن تنفيذ هذا الاتفاق . فإذا كان هذا مفهوما بوضوح فنحن قد نقبل العبارة الآتية :

" تتعهد الحكومة المصرية بهذا الاتفاق بضمان سلامة الممتلكات البريطانية المشتملة عليها " وقد استعملت كلمة " المشتملة عليها " بدلا من " الكائنة فى القاعدة " لمواجهة أية خشية من جانبكم .

ثالثا — فيما يتعلق بالفنيين البريطانيين اللازمين لصيانة القاعدة ، فلدى اقتراح أقدمه . نستطيع أن نقول بدلا من "صيانة القاعدة" "تشغيل المنشآت" .

فإن صيانة القاعدة تعبير متسع ومن المنطق أن نقول "تشغيل المنشآت" .

أما عن النقطة ج ، فليس لدى ما أقوله عنها . وناتى بعد ذلك إلى مسألة المدة والموعد . وقد أفضينا إليكم بوجهات نظرنا فى هذا الموضوع يوم السبت . وقال الوفد المصرى إنه على استعداد لتعيين اللجنة بدون تحديد المدة الزمنية بشرط أن يذكر ما يدل على أن الزمن اللازم محدود ومعين . ولأجل هذا الغرض نحن مستعدون لاقتراح العبارة الآتية .

" الا تتعرض اللجنة لمسألة المدة الزمنية للاتفاقات التى تقترحها ، فتقرير ذلك سيقوم به الوفدان " .

هذه هى النقط التى نقدمها لكم محاولين بها الجواب على بعض اعتراضاتكم . وقد أشار السفير إلى أنكم أتممتم موضوع تدريب الفنيين المصريين . وقد أدليت بأقوال فى هذا الموضوع يوم السبت أحيلكم عليها . وسوف أقرؤها عليكم من محضرنا . قلت " الحقيقة أن الإدارة اللازمة فى المنشآت البريطانية يجب أن تكون بريطانية والمسألة ليست مسألة كفاءة ولا مسألة أمانة ، وأن عدد الخبراء لابد وأن يتأثر بعدد الرجال الذين تقدمونهم ، وأن احتمال خفض عددهم مما لا يمكن استبعاده بحال . ولا حاجة إلى إصدار أية تعليمات إلى اللجنه فى هذا الموضوع . فإنهم سيسألون عن الطريقة التى يدبر بها أمر المنشآت . وسوف يترك بيان الأعمال المحالة إلى اللجنة هذا الأمر للمناقشات .

وزير الخارجية — سأجتهد فى أن أتكلم بأقصى ما أستطيع فى الموضوع عن كل نقطة أثيرت . لن أتكلم بطريقة دبلوماسية ، وأملى أن يتسع لى صدركم إذا عبرت عن الأشياء فى شىء من الإطالة أو بغير الأسلوب الفنى نظرا لأننى رجل عادى بالنسبة لمعظم المسائل التى تبحثها الآن . لقد لبثنا نتكلم حتى الآن أكثر من أسبوع ، وأنا لا أعد ذلك زمنا اطول مما ينبغى نظرا لما أعتقد أننا عملناه من أجل إيضاح موقف كل منا . وأود أن أعيد ماسبق أن ذكرته قبلا ، وهو أنه بينما المفروض فينا أننا لن نتولى عمل اللجان ، فإنه سيكون أمامنا حد أدنى من التفصيلات فى البرامج والاختصاصات المحالة على كل من هذه اللجان . لقد صورتم لنا من آن لآخر أنكم تظنون أننا نهتم أكثر مما ينبغى بالألفاظ . على ان الأمر ليس كذلك ، فنحن نريد النظر إلى الأشياء أى إلى المواكز أكثر مما ننظر إلى معنى كل كلمة على حدتها . ويحضرنى فى هذه اللحظة أمران الأول نقطة الابتداء لكل من الوفدين والثانى مقدار التقدم الذى أحرزناه . فكم من النقط أو جزء من نقطة اتفقنا عليه حتى الآن ، وماذا بقى علينا النظر فيه للاهتداء إلى طريق للاتفاق . وأظن أن ذلك لن يكون مسألة ألفاظ ولكن مسألة حقائق وأشياء ومراكز وذلك فيما يختص بالوفد المصرى وأستطيع أن أقول لكم بكل صراحة إن نقطة ابتدائنا — بعبارة مقتضبة — هى أن حلول قواتكم ومعداتكم فوق الأراضى المصرية

يجب أن ينتهى . وليس فى ذلك سر . وليس فيه تلفت . ومنذ أن بدأنا هذه المباحثات تناولنا معا فيما بين الوفدين مسائل مختلفة . ولنبدأ بالقاعدة نفسها ففى بعض الأحيان سميتموها منطقة القاعدة وفى بعض الأحيان سميتموها القاعدة العسكرية . وقد قال وفدنا — وأعتقد أن الوفد البريطانى يوافق — إن السيادة والملكية والحيازه على القاعدة يجب أن تكون مصرية . فالسيادة لمصر ولاجدال . وهى من أملاك مصر ويجب أن ترد إلى حيازة مصر . أظن أن ذلك واضح . وآمل ذلك . ثم تطرقنا إلى سبل أقل سهولة عندما شرعنا فى النظر فى الواجب الذى يناط بالقاعدة ، ويتعلق هذا بصفة خاصة ، ويبدو أنه مايزال متعلقا ، بالمعدات البريطانية التى قد تترك . وكان مركزنا فى البداية يمكننا أن يكون قولنا لكم إن الخير فى أن ترحلوا بقضكم وقضيضكم ولا تتركوا شيئا بالمرة فى القاعدة . ونحن إذ وجدنا أن ترككم لبعض الأشياء فى هذه القاعدة قد يجر فى ذيله من الأمور مايشبه ماسمعناه منكم سواء فى هذا الصباح أو فيما قبله ، فإنها لن تكون مقبولة لدى مصر إطلاقا .

فإذا نحن قلنا إنه ، إذا قضت الضرورة ، يمكنكم أن تتركوا بعض معداتكم ولكن فى عهدة مصر ، فإننا نقبل ذلك على أنه ابتعاد عن نقطة بدايتنا . وذلك جهد فى سبيل الالتقاء و إياكم ، وليس بالوقوف موقف الثبات والتمسك أبدا و باستمرار بمركزنا فى البداية . فنحن نبذل جهدا للالتقاء بكم . فلما تكلمنا هذا الصباح فى الأسلوب الذى يتبع لتدبير شئون هذه المعدات ، أفصحتم أكثر من ذى قبل عما ترونه فى صددها ، وإن كنت قد فهمت فهما صحيحا فإنكم قلتم إن المعدات البريطانية يجب أن يكون الإشراف عليها و إدارتها وتدبير شئونها بمعرفة البريطانيين .

السفير البريطانى — نحن لم نقل لفظة تدبير شئونها .

وزير الخارجية — الإشراف والإدارة ... إذا شئتم أن تسقطوا كلمة تدبير شئونها فلا مانع عندى من ذلك البتة . أقول مرة أخرى إن مركزنا هو هذا . فإذا كان هذا سيجر فى ذيله تدخلا لاتقبله من جانب المملكة المتحدة فمن المؤكد أننا لن نتفق عليه .

ففى تلك الحال نرجع إلى موقفنا فى البداية ، وهو بالدقة كما سبق أن قلت خذوا تلك المعدات بعيدا عنا . واعفونا من مشقة الدخول فى تفصيلات ما تسمونه الإشراف والإدارة . فهلا تريدون ترجمة ذلك حقا إلى حقائق واقعية ؟ وهى ماتسمونه تصرف ثقة ، أو تصرف ثقة لم يسبق له مثيل ، هذا هو ماسميتموه . ونحن من جهتنا اتفقنا على أن نبدأ بالمصريين و بغير المصريين — سواء أحببتم هذا التعبير أم لم تحبوه — مع جعل عدد المصريين أكبر مايمكن وجعل عدد غير المصريين أقل مايمكن لمدة محدودة ، على اعتبار أنه لايوجد اتفاق أبدى ، وعلى اعتبار أننا نريد هذا الاتفاق لمدة محدوده . ولذلك نريد معرفة موقفكم حيال مايأتى :

(١) أن القاعدة من حيث السيادة والملكية والحيازه هى قاعدة مصرية .

(٢) أن المعدات البريطانية المتروكة على اعتبار أنها فى عهدة مصر ويديرها ويشرف عليها أكبر عدد ممكن من المصريين وأقل ما يمكن من غير المصريين ولمدة محدودة .

(٣) بالنسبة للتعليمات والتنبيهات إذا كنتم تعترضون على الطرق الدبلوماسية فما هى الطرق التى تقترحونها ؟ هل تريدون وصولها مباشرة إلى أشخاص موجودين بالقاعدة حيث توجد المعدات ، بينما تكون السيادة المصرية واقفة تنظر ولا تأتى بشىء ما حيال ذلك ؟

(٤) فيما يختص بتدريب رجالنا ، هل توافقون أو لا توافقون على أن يتم تدريب رجالنا خلال زمن معين يتفق عليه ؟ وهل تسلمون أو لا تسلمون بأن المعدات مهما كانت من الكبر سوف يعهد بها إلى الأيدى المصرية ؟ وهل تعتزمون أن تجعلوا بعض البريطانيين يرابطون بالأراضى المصرية طالما كانت هناك معدات بريطانية ؟ فإذا أجبتم بنعم فإن ردنا واضح لا إبهام فيه . لا نريد تلك المعدات فى أى جزء من الأراضى المصرية . وهذه أيها السادة ليست ألفاظا بل هى حقائق ومراكز ، ونحن نريد أن نعرف موقفكم ومركزكم . ونحب أن نقف على وجهات نظركم فى هذه النقط . وأعتقد أن ذلك مهم جدا قبل أن نستمر إلى أبعد من ذلك ، وأود أن أشير إلى أننا فيما يختص "بالمنشآت" نستهجن هذه الكلمة ويمكنكم أن تحذفوها .

السفير البريطانى — قبل أن نعطيكم جوابا نرغب فى أن نتحادث فيما بيننا .

وفى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين رفعت الجلسة وانسحب الوفد المصرى بينما بقى الوفد البريطانى فى غرفة المؤتمر للمداولة .

ثم استؤنف الاجتماع فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثلاثين .

السفير البريطانى — أعتقد أننى سأقدم لردى على المسائل التى أثارها وزير الخارجية فى بيانه بقولى إن الدكتور فوزى قال فى عدة مناسبات ، إنه إذا لم يمكن الوصول إلى اتفاق مرض لمصر فإنه سيطلب منا أن نغادر البلاد بقضنا وقضيضنا .

ولم نجب على هذا الاقتراح فى المرة الماضية ، وكذلك لم نجب عليه اليوم ، ولكننا نشعر بأننا ملزمون بأن نقول إنه إذا تكرر هذا الطلب فإن الموقف سيعاد النظر فيه ، ولن يكون ثمة شأن للمفاوضات الحالية بالمرة . وقد قال الدكتور فوزى فى بيانه إن هذا فى الحقيقة هو موقف مصر فى الابتداء . وقد وافقنا على الدخول فى مفاوضات بناء على طلب الحكومة المصرية . فلو كنا نعرف ذلك لما دخلنا المفاوضات . وأملى ألا تكون هذه هى حقيقة الأمر فى الواقع . فإنه يبدو لنا أن هذا موقف خارج كلية عن نطاق المفاوضات .

لقد طلب منا الوفد المصرى أن تكون السيادة والملكية والحيازة على القاعدة مصرية . وقد وافقنا بجلاء على السيادة ، أما عن الملكية فنحن نفترض أن الوفد المصرى لا يطالبنا بنقل ملكية

محتويات المنشآت التى نملكها إلى مصر . ومن الطبيعى أننا على استعداد للمناقشة فى أمر نقل ملكيتها إلى مصر ، ومهمة اللجنة هو وضع الوسائل التى يتم بها هذا النقل .

أما عن الحيازة فنحن لاندرك ماهو المغزى الذى تعنيه كلمة الحيازة أكثر من السيادة والملكية والتملك .

وقد سألتم لماذا نميز بين عبارة " منطقة القاعدة " وبين كلمة " القاعدة " فنحن نشعر بأن كلمة القاعدة أكثر شمولا (فوق التحديد) ونخشى أن تؤخذ على أنها تتضمن مشتملات القاعدة، ومقصودنا من عبارة " منطقة القاعدة " هو " القاعدة " باستثناء ممتلكاتنا فيها .

وقد طلبتم منا أن نوافق على أن تكون المعدات البريطانية التى ستترك فى عهدة مصر ، ونحن نوافق .

وقد طلبتم منا أن نوافق على أن يتولى أمرها المصريون إلى أقصى حد ممكن ، ونحن نوافق. وقد اتفقنا على أن يحدد عدد الفنيين البريطانيين بالحد الأدنى .

أما عن مسألة المدة التى أثيرت ، فقد قلنا إنها موضوع يقرره المؤتمر لا اللجنة وفيما يتعلق بتدريب المصريين فقد أوضحناه من قبل .

أما عن الرقابة الفنية والإدارة ، فتقولون إن بها شيئا غير مقبول وتمس السيادة المصرية ، وأظن أنكم مخطئون ، ونود أن نعرف كيف تمس السيادة المصرية .

رئيس الوزراء — عهدة مصر معناها الاحتفاظ بالمعدات تحت ضماننا .

السفير البريطانى — وبعبارة أخرى هل تقصدون من كلمة عهدة، أن مصر فى الحقيقة سوف تتملك المعدات البريطانية ؟

رئيس الوزراء — كأمانة فى أيدينا .

السفير البريطانى — لعلكم لاتعنون أن مصر سوف تمنعنا من إخراج هذه الآلة أو ذاك المدفع ؟ هل تفسيركم لكلمة عهدة يعنى الرقابة على ماينبغى عمله بالممتلكات التى تحويها القاعدة ؟

وزير الخارجية — أريد أن أدلى بتشبيه، وذلك كحالة ما إذا كانت هناك أموال مودعة فى بنك تسحب منه أو تودع فيه مبالغ فى حسابك الجارى كلما لزم الأمر. وهذا التشبيه قد ينطبق تماما أو إلى درجة كبيرة على الحالة التى نحن الآن بصددها . فليس معنى ذلك أن البنك يمتلك أموالك. وسوف أتناول كل ما أستطيع تناوله من النقط .

لقد ذكرت السيادة والملكية والحيازة وسوف أحاول شرح كل منها . أما مسألة السيادة فقد سويت . وأما الملكية فمعناها الأراضى والأماكن .

وأما الحيازة فمعناها أنه عند انسحاب قواتكم فإن الحيازة الفعلية المادية للقاعدة تنتقل إلى الأيدى المصرية . ولا يبدو أن ثمة خلافا فى الرأى لاخياليا ولا واقعيا حول هذه المسائل . أما عن كلمة " المنشآت " فإن وفدنا غير ميال إلى هذه الكلمة ، وأنا أحاول أن أعين النقط التى اتفقنا عليها وأملى أن تتزايد وتتزايد كلما تقدمنا .

وفيما يختص بالقاعدة ، هناك مسألة المعدات والفنيين . ولاحاجة بى لأن أقول لكم إن المعدات لكم ، ونحن لانريد أن تترك هنا إلا إذا وافقتم على نقل ملكيتها إلينا ، فنحن لانريد أن تترك هنا فتكون سببا لما نعده تدخلا فى سيادتنا . وواجبنا المشترك الآن هو التأكد من أن ترك مثل هذه المعدات لن يكون سببا فيما ذكرته الآن . وقد مضيتم إلى حد أن يكون عدد المصريين أكبر ما يمكن لهذا الغرض . ولكنكم نوهتم — وأكثر من التنويه — بأنه طالما بقيت فى القاعدة معدات بريطانية وجب أن يكون ثمة موظفون بريطانيون للعناية بأمرها . وهذه العناية بأمر المعدات التى يتولاها كلية البريطانيون ستبقى بريطانية إلى الأبد .

السفير البريطانى — كلا ! كلا !

وزير الخارجية — حسنا . لدينا أسئلة ثلاثة نود أن نسألها :

الأول عن الأرض ذاتها التى تسمونها منطقة القاعدة والتى نسميها القاعدة — نضيف إلى ذلك (المنشآت والتسهيلات والمبانى والمواصلات ؟) . ماذا يجب عمله فيما يتعلق بملكيتها ؟

الثانى هو مسألة المعدات البريطانية التى ستترك وأنها ستبقى ملكا لبريطانيا إلا إذا نقلت كلها أو بعضها إلى مصر . فأما عن إدارتها العملية كما تقول نحن أو الرقابة الفنية كما تقولون أنتم ، فإنها يجب أن تكون إلى أقصى حد ممكن مصرية وإلى أدنى حد ممكن غير مصرية .

والثالث هو عن الأوامر الإدارية . ويبدو أنكم لا تحبون ما نسميه بالطريق الدبلوماسى ونحن لا نحب التعليمات المباشرة من لندن إلى الموظفين البريطانيين المنوطة بهم هذه المخازن . ولا بد من الاهتداء إلى وسيلة . ولا شك عندى أن هذا الاهتداء ميسور ، إذا تسنى إيجاد وسيلة عملية بحيث يحترم مبدأ السيادة احتراما كاملا .

رابعا — قلتم إن مسألة الموعد يجب أن ينظر فيها ، ويبدو أن هناك اتفاقا عاما بينكم وبيننا على أنه لا يحسن تركها للجنة لتتخذ فيها قرارا . ويبدو أنكم قبلتم مبدأ تحديد موعد أقصى لاحاجة إلى تعيينه فورا . وفيما يتعلق بالبيان الذى أفضى به السفير فإننى أود أن أعرف المقصود على وجه التقريب بكلمتى المواصلات والتسهيلات .

الجنرال سير بريان روبرتسون — نحن نفضل جدا ترك هذه اللجنة . ورجاؤنا ألا تقيدونا بمعنى كلمة التسهيلات وطبعا هناك أشياء كثيرة نسميها التسهيلات فهناك الورش والمستودعات والإشارات والطرق وتركيبات المياه ومضخات الحريق ومحطات المياه والمرشحات وهلم جرا . وبعضها ملك مصر وبعضها ملك بريطانيا وبعضها ملك الاثنين معا . وكلمة التسهيلات لاتعنى الأرض ولا المبانى ولا المخازن التى فى داخل المبانى .

وزير الخارجية — هذا ما أفهمه على وجه التقريب .

الجنرال سير بريان روبرتسون — نعم .

وزير الخارجية — إننا نفهم موقفكم بوضوح . إن منطقة القاعدة هى الأرض نفسها . ويبدو أننا نفهم موقفكم فيما يتعلق بملكية المعدات البريطانية التى تترك فيما بعد . ونوافق على أن تظل هذه المعدات فى حوزة البريطانيين حتى تبت فى الأمر فيما بيننا . وأما عن الخبراء والفنيين فأظن أن كلينا قد فهم موقف الآخر ، وأظن أنى قد أحطت بالنقط الرئيسية ببيان السفير .

وإذا كانت بعض النقط قد فاتتنى ، فأكون شاكرا إذا ماذكرتمونى بها لعلى أستطيع التعقيب عليها .

جنرال سير بريان روبرتسون : هناك سؤال واحد وجهه السفير . إننا نشعر أنه مما يعنينا أن نعرفه ، لماذا تعتبرون الإشراف الفنى تدخلا غير مقبول ؟ أرجو أن تفصحوا عن سريرتكم .

وزير الخارجية — إن ذلك عندنا من الأهمية بمكان وليس فى موضوع من سريرتنا . وإننا فى صراحة لا يمكن أن نتصور قبول أى موضوع قد يسمح للموظفين البريطانيين المقيمين فى أرض مصرية أن يتقبلوا تعليمات مباشرة من لندن ، ويتصرفون كأن السلطات المصرية والحكومة المصرية متفرجون فحسب . كان هذا بعضا مما يدور فى خلدى عندما تحدثت عن واجباتنا فى محاولة إيجاد الوسائل الكفيلة بالاحتفاظ بالكفاية المادية ، مع عدم المساس بالسيادة فى الاتفاقية .

وأظن أن النقط التى أبرزتها كافية إذا ماتوفرت الرغبة فى إعطاء دليل للمدى الذى يمكن أن تلتقى فيها وجهات النظر — ونكون شاكرين جدا إذا ماشرحتم أو على الأقل لخصتم موقفكم من هذه النقط الثلاث . وهذه النقط هى الأرض والمعدات والفنيون .

السفير البريطانى — لا أستطيع أن أقول شيئا إلا ما سبق أن قلتـــه . وكما قلت فالسيادة مصرية . أما فيما يتعلق بالتملك ، فإننا نعترض ، فإننا لانعنى ملكية المعدات . وانما على استعداد لبحث تملك مصر لهذه المعدات وعلى اللجنـة أن تعنى بالشكليات وفيما يتصل بالقاعدة فقد سبق

أن قلنا إن المعدات البريطانية التى تترك فى هناك ستسلم الى أقصى حد ممكن للمصريين . ولكن مادامت هذه المعدات والمواد موجودة فى هذه المنطقة فإنها ستكون فى حاجة إلى إدارة بريطانية .

وزير الخارجية — لقد قبلتم مبدأ تحديد المدة فيما يتصل بكل من المعدات البريطانية التى تترك فيما بعد ، ومدة بقاء الفنيين البريطانيين .

السفير البريطانى — لقد أوضحت أن هذا متصل بمدة بقاء المعاهدة .

جنرال سير بيريان روبرتسون — إن مدة بقاء الإدارة الفنية مرتبط بمدة المعاهدة — أى أن استمرار الإدارة الفنية رهن باستمرار المعاهدة .

وزير الخارجية — هل تقبل أو تتوقع إمكان إحلال المصريين محل البريطانيين فى تسلم وصيانة المعدات البريطانية قريبا ؟ .

السفير البريطانى — لاأستطيع أن أعطى إجابة قاطعة ، ولكننى فى الواقع لاأتخيل أن هذا يمكن أن يحدث .

وزير الخارجية — إذاً يمكنكم أن تتخيلوا أن هذا لايمكن أن يكون موضع ترحيب مصر إذا ارتبط بقاء الموظفين البريطانيين بهذه المعدات دقيقة واحدة أكثر من اللازم .

السفير البريطانى — لقد ذكرت من قبل أن بقاءهم رهن بمدة المعاهدة .

وزير الخارجية — إن موقفنا هو أن الفنيين غير المصريين لن يبقوا كثيرا عن المدة التى يمرنون فيها موظفينا . و إذا كنتم تفضلون فى هذه الظروف أن تأخذوا معداتكم فلن تجدوا منا اعتراضا على ذلك . آمل أن أكون قد شرحت موقفنا شرحا وافيا ،

لقد ذكرتم مرة أخرى موضوع إدارة الفنيين البريطانيين ، وها قد سمعتم إعتراضنا عليه من قبل . هل تقصدون أننا نقف موقف المتفرج ، وتترك الإدادة الفنية يقوم بها بريطانيون فى أرضنا يتلقون تعليمات مباشرة من لندن ؟ هل هذا ما تقصدون ؟

السفير البريطانى — إلا إذا كنتم تريدون أن تتدخلوا فى الطريقة التى تدار بها ممتلكاتنا .

وزير الخارجية — لأرجع إلى ضرب مثل مشابه "الرصيد فى البنك" لنفرض أنكم تريدون مضاعفة معداتكم فى القاعدة ، فالواجب يقتضينى بكل صراحة أن أقول إن عليكم أن تحظوا بموافقتنا .

الجنرال سير بريان رو برتسون — أظن أن مثل البنك غير مناسب، إذ النقود فى البنك فى غير حاجة إلى إصلاح أو صيانة .

وزير الخارجية — لم أكن أتحدث عن إصلاح أو صيانة المعدات المتروكة، بل كنت أتحدث عن استخدامها . ومن الخطورة أن تفسر الأمثال تفسيرا غير مطابق ، وإنما المهم أن يفهم بعضنا البعض ، وألا يكون هناك تناقض بين آرائنا وآرا ئكم . ولقد تحدثتم عن الإشراف الكلى على القاعدة وقلتم إنه سيترك لمصر .

الجنرال سير بريان رو برتسون — إننا نعنى الإشراف الكلى على منطقة القاعدة .

السفير البريطانى — لا يمكن أن تكون قاعدة إلا إذا زودت بما تتطلبه القاعدة، وإلا كانت مجرد مخزن .

وزير الخارجية — علينا أن نجد وسيلة تضمن الجمع بين الكفاية الإدارية واحترام السيادة، وتلك مسئولية من يفهمون فى هذا الصدد أكثر منى .

الصاغ صلاح سالم — أريد أن أقول كلمة ، قلتم سيادتكم إن الإشراف على منطقة القاعدة سيكون فى أيد مصرية ، وأن بعض الشئون التنفيذية ستعطى للمصريين بينما سيكون الإشراف الفنى أو الإدارى — أيا كان معنى هذه الكلمة — فى أيد بريطانية ، وتقولون دائما إن السيادة مصرية، وإننى لا أتصور نتيجة هذا الوضع، بعض الشئون التنفيذية ستكون فى الأيدى المصرية التى ستخضع لأوامر بريطانيا مباشرة ، فتريدون تغيير أو إصلاح أو إزالة شئ ، كل هذا يتم عن طريق أيد مصرية .

إن الفنيين الذين يتلقون أوامر مباشرة من لندن سيقومون بهذا العمل كله بوساطة المصريين وهذا سيعنى أن المصريين سيكونون تحت إشراف وأوامر الفنيين البريطانيين .

فى الواقع أن الصياغة كلها جميلة ولكن النتائج العملية ستكون مختلفة تمام الاختلاف ، ولا يمكننى أن أفهم هذا الوضع إلا من هذه الزاوية .

الجنرال سير بريان رو برتسون — أخشى أن أكون ممن لا يحسنون التعبير عن أنفسهم . هنا فى المخازن أشخاص يشرفون عليها ويديرونها ويصلحون المعدات ، وأنا لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن أن يقال إنهم يعطون أوامر للفنيين المصريين ، ولنفرض أننى طلبت إزالة شىء فإنهم بدورهم سيطلبون إلى المصريين تنفيذ ذلك .

وإن أبرم المصريون اتفاقا من شأنه أن يكون النقل بمنطقة القاعدة الحربية بأيديهم . فإنا نرغب فى الاحتفاظ بهذه المعدات ، وهذا ما شرحناه من قبل . هذه ليست أوامر إنما مجرد رجاء ، ولكم أن تنفذوا ما سبق أن اتفقتم عليه ، ومهما يكن الرأى فإن فكرة إعطائكم أوامر منا لاشك أيها السادة مبالغ فيها بعض الشىء .

وزير الخارجية — سأحاول أن أعرف أين نحن من هذا الموضوع ، فبعض الملاحظات التى تتعلق بالأرض تشمل ضمنا بعض المنشآت ، ولما كانت هناك صعوبة فى مسألة الفنيين وكيفية تلقيهم التعليمات ، فيجب أن يبحث الطرفان هذا الموضوع ، وقد يكون من الضرورى إعطاء تعليمات لأعضاء اللجنة ليحاولوا أن يجدوا سبيلا للتوفيق بين الكفاية المطلوبة واحترام مبدأ السيادة المصرية .

وبعد ذلك فهناك مسألة مدة الاتفاقية ، وتدريب الفنيين المصريين . وعلينا أن نعترف مرة أخرى أن هناك — من وجهة النظر المصرية — صعوبة أكيدة فيما يتصل بنقطة " الإدارة الفنية " التى يجب أن تراعى إلى أبعد حد . ويبدو أنك لاتحب كلمة " ادارة Handling " ونحن طبيعيا لانحب " السيطرة الفنية Technical Control " فإنها مشتقة من شىء لانحبه على الإطلاق ، وعلينا أن نجد طريقا لاستنباط وسيلة يمكن التغلب بها على هذه الاعتراضات أو أى اعتراض إذا استطعنا إلى ذلك سبيلا ، والآن أرى أن أطلب بدورى اقتراحا فيما يتصل بما سيفعله الوفدان بعد ذلك .

السفير البريطانى — أظن أننا يجب أن نسير إلى أقصى ما نستطيع فى تشكيل اللجان ، وأن نوافق على شروط الرجوع إلى اللجنة رقم (٢) ، ونقدم مشروعنا المضاد مع التعديلات التى قدمها الجنرال روبرتسون فى اجتماعنا اليوم ، وفى نظرى أنه يشمل جميع النقط التى أثرتموها .

وزير الخارجية — إننا نريد الاطلاع على مضمونها .

الجنرال سير برايان روبرتسون — لوضع الخطط لنقل القاعدة العسكرية الحالية فى منطقة " قناة السويس " إلى الاشراف المصرى على أن تحقق تلك الخطط الاحتفاظ بالقاعدة فى حالة صلاحية للعمل فى كل الأوقات ، وفى الحالة التى تمكنها من أن تكون على استعداد تام إذا دعت الحاجة مباشرة .

والتوصيات الخاصة بالمنشآت فى داخل منطقة القاعدة ومحتوياتها ستكون على الأسس التالية :

(أ) تتعهد الحكومة المصرية بموجب الاتفاق بضمان سلامة الممتلكات البريطانية الموجودة بالقاعدة .

(ب) سيقتصر على العدد المطلوب من الخبراء البريطانيين إلى أقل عدد تدعو إليه الحاجة لإدارة هذه المنشآت .

(ج) إن أية اجراءات تقترح بشأن إدارة المنشآت لاتتناقض مع السياسة المصرية أو ملكية البريطانيين لهذه المنشآت .

(د) لاتختص اللجنة بتحديد مدة للإجراءات التى تقترحها والمتفاوضون هم الذين يقررون ذلك .

وزير الخارجية — سأمر أولا بالنقط التى هى فى الغالب من بعض عمل لجنة وضع المشروع وقد تكلتم على الإشراف على منطقة القاعدة العسكرية . إننا نستسيغ فكرة منطقة القاعدةالعسكرية ومرة أخرى فهذه مسألة صياغة من الممكن الاتفاق عليها فيما بيننا .

ثم إنى لأعجب لماذا لاتقتصرون فى الديباجة عند "حالة عمل" لماذا كل هذه الإضافة؟

الجنرال سير ريان روبرتسون — يمكننى أن أشرح ذلك . إنها مسألة عملية بحتة . إن حالة القاعدة كما يحتفظ بها فى حالة عمل ، حسب الاتفاقية، ستدار بصورة ليست كالتى تدار بها إذا ماوقعت حرب .

ونحن لانطلب أن تكون هذه المنشآت فى حالة عمل ، ولكننا نريد أن يدير الورش عدد من الفنيين المهرة للعناية بها جميعا . نريد معيارا يضمن الاحتفاظ بها فى حالة عمل ، وأكثر من ذلك يمكن تهيئتها للعمل الكامل عند الحاجة .

وزير الخارجية — من وجهة نظرنا نعتبر أن عبارة " فى حالة عمل جيدة " كافية . وهذه تتضمن جميع التدابير .

السفير البريطانى — نترك هذا جانبا ونبحث نقطا أخرى .

وزير الخارجية — فيما يتعلق بالمنشآت ، فإننى أفضل أن نركز تفكيرنا فى المعدات ، وماذا سيفعل بها ، وما يتصل ببقائها فى حراسة الحكومة المصرية أو مصر . ثم نتطرق بعد ذلك إلى الكلام لا عن الإدارة الفنية أو لإشراف الفنى، بل عن إدارتها بوساطة الفنيين المصريين أو غير المصريين .

وهذه — وأكرر القول — نترك لواضعى المشروع. ولكننى أفكر فى نقطتين عالقتين بذهنى ، على الأقل ، وهما النقطتان الرئيسيتان اللتان يجب أن نركز تفكيرنا فيهما وهما : الفنيون وتحديد مدة بقائهم ثم مدة تدريب المصريين ليحلوا محلهم .

وأظن أننا قد اتفقنا على أن عدد الفنيين غير المصريين سيخفض إلى أقل ما يمكن ، و كذلك تحديد مدة بقائهم هنا . والسيد السفير لم يوضح ما إذا كان يمكنه أن يتخيل وضعا يمكن للمصريين أن يحلوا فيه تماما محل غير المصريين فى إدارة المعدات المتروكة فى القاعدة .

السفير البريطانى — لا يمكننى أن أتصور هذا .

وزير الخارجية — أذكر الآن أننى رددت القول بأنه فى هذه الحالة سوف لا نرحب بهذه المعدات إذا كانت تحمل فى طياتها مثل هذا المعنى . وأظن أننا واضحون بشأن هذه المسألة .

و إنى لأدهش ، وهاتان النقطتان لم يتم الاتفاق عليهما فى جلاء ، ما إذا كان من المفيد أو من الحكمة أن تبدأ اللجان عملها . والنقطتان هما . مدة بقاء الفنيين غير المصريين وتدريب الفنيين المصريين ليحلوا محل غير المصريين .

السفير البريطانى — لقد اقترحنا أن تحديد المدة لا يكون من عمل اللجنة . ولا بد أن يبحثها المتفاوضون .

وزير الخارجية — وعلى ذلك فلدينا نقطة واحدة للاتفاق عليها ، وهى إمكان إحلال المصريين محل الفنيين غير المصريين ، حتى يتسنى إدارة القاعدة إدارة شاملة من حيث جميع الوسائل ، ومن كل الوجوه بمصريين . لقد قلتم إنكم لا يمكن أن تتصوروا ، مادامت هناك معدات بريطانية فى القاعدة ، عدم وجود فنيين غير مصريين ليعنوا بها أو يساعدوا على العناية بهذه المعدات . قد نستطيع أن نجد وسيلة ما لتذليل هذه الصعوبة وذلك بتحديد مدة بقاء المعدات البريطانية فى القاعدة

السفير البريطانى — هذا فى الواقع يتصل بمدة الاتفاقية ، و إننى لا أستطيع حقا أن أقترح الآن حلا أفضل .

وزير الخارجية — ناقشنا فى الاجتماع الأخير هل من الممكن أو من غير الممكن تذليل الصعوبة التى تتعلق بالفنيين غير المصريين . وهلا يمكن إحلال المصريين مكانهم إحلالا تاما . وأستطيع أن أقول إنه من الممكن التغلب على هذه الصعوبة بتحديدة مدة بقاء المعدات البريطانية فى القاعدة تلك المدة تحمل فى أعقابها انسحاب الفنيين البريطانيين ، و بالتالى تكون الصورة التى تتخيلها هى ، وأقولها صراحة ، قاعدة مصرية بحتة فى أيدى المصريين من كل ناحية ومن كل الوجوه ، فإذا ما حددنا مدة بقاء الفنيين غير المصريين والمعدات البريطانية أو أى منهما فقد نجد مخرجا .

الجنرال سير بريان روبرتسون — لقد سبق أن اتفقنا على ترك هذه النقطة للجنة .

السفير البريطانى — هل تصرون على تسوية هذه النقطة قبل أن تتكون اللجنة ؟

وزير الخارجية — لقد سبق أن قلنا مرارا وتكرارا أننا لا يمكن أن نقبل أى شيء سوى السيادة المصرية الكاملة العاجلة وملكية القاعدة والإشراف عليها من كل الوجوه ومن حيث جميع الاعتبارات

الجنرال سير بريان روبرتسون — هذا يعنى أنكم تطلبون كل شيء، القاعدة وجميع ما تحتويه .

السفير البريطانى — سيكون هذا موضوع اتفاق آخر . إن الاتفاق الذى نحاول أن نصل إليه هو إذا كنتم ستتولون العناية بالمعدات والأجهزة البريطانية .

وزير الخارجية — أتذكرون أنى قلت " عاجلا " ؟

السفير البريطانى — هذا من عمل اللجنة ، ولكنكم تريدون تسوية هـذه النقطة قبل تكوين اللجنة .

الصاغ صلاح سالم — أريد أن أثير نقطة أساسية واحدة المشكلة ليست تحديد الفترة ، لقد وافقتم سعادتكم على أن بقاء غير الفنيين المصريين هنا فى القاعدة سيكون مرتبطا بالاتفاقية كلها ، ومسألة تحديد الفترة ليست نقطتنا الرئيسية ؛ ولكن النقطة الرئيسيـة هى " وضع " هؤلاء الفنيين غير المصريين . وفى خلال هذا الوقت يتولى البريطانيون إدارة المعدات البريطانية أثناء مدة الاتفاقية . والفنيون غير المصريين سيدربون المصريين إلى أن يصلوا إلى المستوى المطلوب لتسلم كل شيء وإدارته ، هذا هو " وضع " الفنيين البريطانيين . إنكم تريدونهم أن يقوموا بالمسئولية عن الممتلكات البريطانية خلال الفترة كلها . ونحن نريدهم أن يبقوا للسبب الرئيسى وهو تدريب المصريين . فإذا ما عرف شعبنا أن المصريين يشرفون على كل شيء، وأنهم مسئولون عن إدارة ما فى القاعدة، وأن الخبراء غير المصريين باقون هنا لتدريب الفنيين المصريين فقط فإن موقفهم سيكون وديا ، ونكون راضين . أما إذا فهم الشعب أن هـذه القاعدة تحت سيطرتكم ، وأن المصريين سيعمـلون طبقا لأوامركم ، فإنه لن يكون راضيا على الإطلاق ، وسيكون موقفه غير ودى . وإننا كعسكريين نفهم أن هـذه الأوامر ستكون مكتوبة ، وهذا يعنى أنه أمر من البريطانيين لمصريين ليقوموا بتنفيذ هذا وذاك . وإننى على يقين من أن الشعب لا يوافق على ذلك . ولن تكون القاعدة فى وضع مأمون على الإطلاق ، مادام ذلك ضد إرادته . والصعوبة الأساسية هى : كما سبق أن قلت : " وضع " الفنيين غير المصريين مهما كانت فترة بقائهم : شهر ، شهران ، سنة ، سنتان ، عشرون سنة .

الجنرال سير بريان روبرتسون — خمس وعشرون سنة .

الصاغ صلاح سالم — مائة سنة ... إننا نريد أن يكون بقاءهم فقط ليدربوا المصريين على تسلم كل شيء .

السفير البريطانى — لقد فهمت ، وأشكرك ياحضرة الصاغ ، أريد أن أكون واضحا فى هذا الشأن ، إن المسألة هى ما إذا كانت حكومة جلالة الملكة قد تتصور أن تترك ممتلكات بريطانية فى أيدى المصريين دون أية تحفظات من أى نوع أو ما إذا كانت توافق على تحويل الممتلكات الموجودة بالقاعدة إلى المصريين أو أن تجعلها فى حيازتهم .

وزير الخارجية — أستطيع أن أقول ليس كذلك ، إننا لانطالبكم بترك الممتلكات البريطانية لمصر ، ولا نطالبكم بتحويل ملكيتها إلى مصر ولكننا نصر على تحديد مدة بقاء الفنيين البريطانيين ، سواء كنتم تحددونها بطريق مباشر أو غير مباشر ، وذلك بتحديد مدة الاحتفاظ بالمعدات فى القاعدة . إننا نفكر فى أن تصبح القاعدة قاعدة مصرية من كل وجه ، من حيث السيادة ، الملكية ، الحيازة ، الإشراف ... إلخ ، و إذا كنتم لاتثقون بنا من حيث ترك ممتلكاتكم بين أيدينا فليس هنالك من سبيل سوى أن تأخذوها . أليس هذا واضحا الآن ؟

السفير البريطانى — يبدو لى أن المسألة هى مسألة مدة الاتفاقية . فإذا كنتم لا تسمحون لنا بوجود فنيين بريطانيين هنا ، فنحن غير مستعدين لوضع ممتلكاتنا فى أيد مصرية دون أية تحفظات ، وعلى ذلك يجب أن تقرر مدة استمرار الاتفاقية .

وزير الخارجية — يجب أن نتشاور فيما بيننا عما إذا كنا نستطيع أن نوافق على هذه النقطة بالذات أم لا.

الصاغ صلاح سالم — لقد وافقتم سعادتكم على أن مدة بقاء الفنيين غير المصريين فى القاعدة ستكون محدودة ، وقلتم إنها ستكون جزءا من الاتفاقية . وفى خلال مدة الاتفاقية أود أن أتصور ما سيكون عليه كل شىء . هل توافقون على أننا نستطيع خلال المدة المحدودة أن يتم تدريب عدد من المصريين أكثر ، ليتسلموا من الفنيين البريطانيين المعدات البريطانية للإشراف عليها الإشراف الفنى ؟ هل تقبلون أن يكون الهدف الأساسى ، خلال هذه المدة ، هو تدريب المصريين ليحلوا محل الفنيين البريطانيين أتوافقون على ذلك ، أم لا توافقون ؟

السفير البريطانى — هذا فى الواقع طريق آخر لشرح النقطة الخاصة بتسليم الممتلكات البريطانية إلى أيد مصرية أو تمليكها لمصر .

وزير الخارجية — إننا لانطلب أى العرضين يكون مقبولا منكم . إنما نطلب الإجراء الذى ينتهى بتحويل المعدات الموجودة فى القاعدة إلينا فورا حتى تصبح قاعدة مصرية من كل الوجوه . ومن حيث جميع الاعتبارات . و إذا كنتم غير مطمئنين إلى ترك هذه الممتلكات لنا ، فإن فى وسعكم ولكم

مطلق الحرية أن تأخذوها من القاعدة . فإذا قبلتم مبدأ تحديد مدة بقاء الفنيين غير المصريين هنا ، فإننا نستطيع معا وضع نظام يمكن أن يكفل الكفاية الإدارية والسيادة . وإذن سوف نسد هذه الثغرة .

السفير البريطانى — يمكن ذلك خلال فترة المحادثات ، أما بعد الاتفاقية فلا يمكن .

وزير الخارجية — أود أن أشير إلى أن القاعدة قاعدة مصرية بحتة ، وإذا كنتم تشعرون أن هذا ليس حقا ، فيمكنكم أن تأخذوا معداتكم .

السفير البريطانى — لهذا قلت إن هذه المسألة تتصل بمدة نفاذ الاتفاقية . إنكم تبرمون معنا الاتفاقية لتكفل السيادة المصرية . والفكرة كما قلت إننا لانضع تشريعا مؤبدا . فإذا قبلتم مبدأ المدة المحددة للاتفاقية فإن الاتفاقية ستتناول الحقائق الطبيعية كما هى الآن . ومن المؤكد أننا لانشرع للمستقبل الذى تكون القاعدة فيه لمصر .

الصاغ صلاح سالم — أظن أننا اتفقنا على تحديد المدة ، واتفقنا ثانيا على حيازة المعدات والمخازن . إنها معدات بريطانية الآن ، ولكننا نقول إن كل شىء سيكون تحت إشرافنا . وأريد أن أبسط المسألة : لنفترض أن المخزن " أ " أو " ب " مملوء بالمعدات البريطانية ، ويتولى إدارة هذا المخزن مائة من الفنيين ، ثم وجدنا أن ٨٠ من الفنيين المصريين يمكن أن يحلوا محل ٨٠ من الفنيين البريطانيين ، فيجب أن ينصرف باقى الفنيين وهم العشرون إلى تدريب المصريين ليحلوا محلهم . فإذا ماوافقتم على هذه النقطة فكل شىء سيسوى بطريقة سهلة .

وزير الخارجية — مما يدعو إلى الاشفاق أنه لم يكن لنا مايوحى بوضع نظام يكفل السيادة والكفاية فى إدارة المعدات المتروكة .

السفير البريطانى — أليست هذه المسألة تتعلق باللجنة التى تقدم توصياتها للحل العملى للمشكلة؟ ألم نبدأ هذه المباحثات متفاهمين على أننا لا نحاول حل المشكلات توا . المبادئ فى البداية . فإن علينا أن نجد تدابير عملية لتشكيل لجان فنية تقرر عدد الفنيين الذين يمكنكم تقديمهم . قد تقدمون ٥ ٪ أو أكثر ، لايدرى أحد ذلك . وإلى أن يبحث هـــذا الموضوع بواسطة اللجنة لا يمكننا أن نتخذ فيه قرارا .

وزير الخارجية — سنطلب إلى لجنة القـاعدة تقديم توصيات لنا فيما يتعلق بنظام إدارة المعدات المختلفة بحيث يكفل هذا النظام الكفاية الإدارية واحترام السيادة المصرية .

السفير البريطانى — بالضبط .

وزير الخارجية — سأطلب موافقة الوفد المصرى قبل أن أقول كلمة فى هذا الصدد .

السفير البريطانى — لقد قلنا فى البند "ج" إن التدابير سوف لا تكون متعارضة مع السيادة المصرية .

وزير الخارجية — أظن أننا قد قطعنا هـذا الصباح شوطا شاقا ، ويبدو أننا قد اتفقنا بشأن اللجنة . وفيما يتصل بالمعدات والفنيين يبدو أنكم قبلتم فكرة بقاء الفنيين البريطانيين رهنا بتدريب الفنيين المصريين ، واشترطتم صراحة أنه ما دامت هناك معدات بريطانية يكون لكم فنيون بريطانيون . وفى هذه الحالة لا نرحب ببقاء ووضع المعدات البريطانية هنا . ويمكننا الآن أن نعطى اللجنة رقم ٢ مثل هذه البيانات والتوجيهات للرجوع إليها فيما تقوم به ، ومع الاحتفاظ لكل من وفدينا بما يجب أن يفعله ، قد يكون هذا طريقا حسنا للتقدم . لقد قبلنا مبدأ تحديد المدة بالنسبة للمعدات أما فيما يتعلق بالفنيين غير المصريين فقد اقترحنا وسائل معينة لتدريب المصريين من أجل تسلم المهمة . ولقد تبين أنه مادامت هناك معدات بريطانية فيجب أن يكون هناك فنيون بريطانيون ، ولقد تبين أيضا من جانبنا أننا لا نرحب بأى امتداد لبقاء الفنيين البريطانيين أكثر من المدة المطلوبة لتدريب المصريين . إننا لا نقبل بقاءهم طوال مدة استمرار الاتفاقية . فلنلق نظرة إلى مشروع اختصاصات اللجنة لكل من الجانبين ونجرى عليها ما يمكن من تعديلات قد نراها ضرورية مثال ذلك ، يبدو أنكم لا تريدون كلمة " حراسة " ولنقترح بدلا منها كلمة " Entrusted " .

الجنرال سير بريان روبرتسون — عندما وضعنا مشروعنا استعملنا كلمة " Security " .

وزير الخارجية — آمل أن يوافقنى الجانب المصرى عندما أقول أن كلا الطرفين سيبحث مشروع الآخر على ضوء الآراء التى تبيناها ، وعندما نلتقى مرة أخرى آمل أن نقترب بعض الشىء .

السفير البريطانى — متى نلتقى مرة أخرى ؟ وهل من الممكن ، كما آمل ، أن نصل إلى اتفاق على تكوين اللجان ؟ لنجتمع اليوم مرة أخرى .

وزير الخارجية — ليس هناك شىء واحد بحثناه . أو احتفظنا به لأنفسنا يتصل حقيقة باللجان . وليس من الخير تشكيل هذه اللجان دون تبليغها ما تفعله .

السفير البريطانى — أظننا قد حاولنا الكثير ولدينا القليل من التفاصيل عن الاختصاصات ، وإننا على استعداد لأن نستمر فى الاجتماع اليوم من أجل ذلك ، ولا أمانع فى تأجيله إلى الغد إذا أردتم ذلك .

رئيس الوزراء — فليكن فى الساعة العاشرة والنصف من صباح الغد .

السفير البريطانى — أوافق .

المقترحات البريطانية

بشأن اختصاصات اللجنة رقم (٢)

لوضع الخطط لنقل منطقة القاعدة العسكرية الحالية فى منطقة القنال إلى الإشراف المصرى على أن تحقق هـذه الخطط جعل منطقة القاعدة فى " حالة عمل " فى جميع الأوقات وفى حالة تمكن من إدارتها فورا عند الحاجة .

تكون التوصيات فيما يتعـلق بالمنشآت الموجودة فى منطقة القاعدة ومحتوياتهـا على الأسس التالية :

(ا) تتعهد الحكومة المصرية طبقا لنصوص الاتفاقية بضمان سلامة الممتلكات البريطانية الموجودة بالقاعدة .

(ب) يكون عدد البريطانيين الذين تدعو الحاجة إليهم لإدارة هذه المنشآت إدارة كافية ، عددا محدودا إلى أدنى حد ممكن .

(ج) أية تدابير تقترح لإدارة المنشآت يجب ألا تتنـافى مع السيادة المصرية أو الملكية البريطانية لهذه المنشآت .

(د) ليس من اختصاص اللجنة تحديد مدة التدابير التى تقترحها . بل يترك تحديد هذه المدة للمتفاوضين .

(٦) محضر

الاجتماع السادس الذى عقد بدار رئاسة مجلس الوزراء
فى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الأربعاء ٦ مايو سنة ١٩٥٣

الحاضرون

صاحب السعادة سير رالف ستيفنسون	رئيس الوزراء اللواء محمد نجيب
جنرال سير بريان روبرتسون	دكتور محمود فوزى
ماجور جنرال كريسول	بكباشى جمال عبد الناصر
بريجادير ا . ج . ه . دوف	قائد الجناح عبد اللطيف بغدادى
بريجادير أ . ف . و . هوب	صاغ عبد الحكيم عامر
قائد سرب ج . ج . دافيز	صاغ صلاح سالم
	الأستاذ على زين العابدين حسنى

رئيس الوزراء — هل يود صاحب السعادة السفير أن يذكر شيئا عن نص الأمس ؟

السفير البريطانى — كلا . وإنى أوثر أن أعلم نتيجة دراستكم للنص الذى قدمناه .

وزير الخارجية — سيدى الرئيس : لعله يجدر بى — قبل أن أتحدث عن النص — أن أحدد مسألة أو مسألتين يبدو لى أنه مايزال هناك شىء من الخلاف بين الوفدين حولها . فالمسألة الأولى تتصل كما سترون بالإشراف الفنى . إن موقفنا كما سبق أن بينا هو أن الإشراف بشتى وجوهه سواء وصفتموه بأنه فنى أو بأى صفة أخرى ينبغى أن يكون مصريا . وقد استعملنا فى هذا الصدد كلمة " الإدارة " وقلنا إنه أيا كانت العلاقة التى قد نتفق عليها فلابد من العناية بأمرين، الكفاية، والسيادة المصرية. وعلى هذا يمكن تصوير الوضع بما يقرب من الصورة التالية :

يبقى بالقاعدة أدنى عدد ممكن من الفنيين البريطانيين بغرض المعاونة على صيانة المعدات البريطانية المتخلفة بالقاعدة وفى نفس الوقت لتدريب رجالنا ليحلوا محلهم. وتطرد الزيادة فى عدد المصريين بأسرع معدل تسمح به الأحوال بحيث يحلون فى نهاية المدة المتفق عليها محل جميع الفنيين البريطانيين . على أن يكون هؤلاء الفنيون البريطانيون فى خدمة الحكومة المصرية خلال مدة بقائهم فى القاعدة ويتلقون تعليماتهم وتوجيهاتهم عن طريق الحكومة المصرية .

وإذا كان لحكومة المملكة المتحدة توجيهات فنية فيجب أن توجه إلى الحكومة المصرية أو السلطات المصرية . فتذكرون أننا تحدثنا طويلا بالأمس عن الطرق والوسائل التى تكفل " الكفاية " والسيادة المصرية معا، وآمل أن تكون هذه النقطة قد توضحت . وأعنى بها موضوع التعليمات أو التوجيهات . أما النقطة التى أود التحدث فيها فتتعلق بوضع الفنيين البريطانيين وعددهم ومهمتهم ومدة بقائهم . وأقصد بمهمتهم الواجبات التى سيضطلعون بها كفنيين . أما النقطة الثانية التى أشرت إليها فهى كيفية نقل التوجيهات . وموقفنا فيها هو وجوب ورودها عن طريق الحكومة المصرية أو السلطات المصرية .

إنى أخال ياسيدى الرئيس وياحضرات السادة — أننى قد أجملت موقفنا إجمالا وافيا أرجو أن يكون فيه الكفاية . فإذا كان هناك ثمة نقط مايزال الوفد البريطانى يرى فيها بعض الغموض، فإننى على استعداد لأن أزيدها إيضاحا قبل أن أمضى فى كلامى .

السفير البريطانى — أود أن أستفسر أولا عما إذا كان الوفد المصرى يرى أن الاتفاق على هذه النقطة ضرورى لا غنى عنه قبل تأليف اللجان .

وزير الخارجية — أجل .

السفير البريطانى — أخشى ألا أكون غير قادر على الإجابة على هذا السؤال — فالمسألة فى اعتبارنا مسألة تفصيلات يجب مناقشتها فى أول الأمر . لقد جعلنا موقفنا جليا فإذا أصر الوفد المصرى على الاتفاق على النقط التفصيلية قبل تشكيل اللجان فلن يكون هناك ثمة مجال لأى تقدم .

وزير الخارجية — ليس بوسعى أن أتفق معكم فى أن النقط التى أثيرت الآن هى من المسائل التفصيلية . فأنا عندما تحدثت عن مدة بقاء الخبراء البريطانيين فى القاعدة لم أطالب بالاتفاق مقدما على مدد معينة، ولا أنا أصررت باسم الوفد المصرى على تحديد عدد هؤلاء الخبراء، فإننا لانتحدث عن التفاصيل . وإنما نعالج مبادئ لاتتصل بعمل اللجان . بل هى من صميم عملنا بطبيعتها . وهذا هو الوقت المناسب لمعالجتها .

وإنى أسلم أن المرحلة الثانية لمعالجة هذه المسائل تأتى بعد أن تبدأ اللجان عملها .

السفير البريطانى — إن الوضع والعدد ومدد الإقامة أمور تترك للجنة لتبت فيها .

وزير الخارجية — أما المدة فمن اختصاص الوفدين . وسأتناول كل نقطة على حدة . إن وضع الخبراء البريطانيين فى القاعدة موضوع ليس للجنة أن تبت فيه وعلينا أن نتفق عليه كوفدين . فهل من عمل اللجان أن تقرر الصفة التى تكون لهم وهل سيكونون فى خدمة الحكومة المصرية أم لا ؟

بالطبع لا . أما بالنسبة لمدة بقائهم هنا فقد بينت أن الوفد المصرى يوافق على إقرار مبدأ تحديد هذه المدة تحديدا دقيقا مفصلا .

هذه أمور ينبغى الاتفاق عليها . لقد أوضحناها بما فيه الكفاية ومن حقكم علينا أن نبين لكم فى صراحة أننا لا نستطيع مجرد التفكير فى قبول فنيين من غير المصريين فى القاعدة . لقد قلناها من قبل وهأنا أعيدها عليكم مرة أخرى . ولا أظن أنكم تستطيعون أن تذكروا نقطة واحدة من النقط التى أثرناها اليوم يقع البت فيها من اختصاص اللجان .

السفير البريطانى — هناك نقطة أو نقطتان أستطيع أن أجيب عنها فورا ، فقد وصف وزير الخارجية فى النقط التى أثارها دور الفنيين البريطانيين فى مصر بأنه المساعدة فى العناية بأمر ممتلكات بريطانية معينة ، فلا بد أن أكرر مرة أخرى ، أن الإدارة الفنية يجب أن تكون فى أيدينا . أما موضوع تدريب المصريين فإننا نفضل التفكير فيها شيئا ما . وقد حاولنا أن نبين كيفية مواجهتها ، وإنى أصارحكم القول بأن حكومة جلالة الملكة لا توافق إلا على أن يكون الفنيون بريطانيين . فهل نطردهم من خدمتنا ؟ إننا فى حاجة إليهم .

أما طريقة إبلاغ التعليمات فاعتقادى أننا قلنا إنه لن يكون هناك أى مساس بالسيادة المصرية .

وفيما يختص بالنقطة الثالثة فإنى أستطيع أن أقول الآن إن حكومة جلالة الملكة لن تقبل أى وضع يكون أقل درجة من الإشراف الفنى فى ظل الإشراف المصرى العام . ولا نستطيع أن نوافق بحال على أن يكون الفنيون البريطانيون فى خدمة الحكومة المصرية .

وزير الخارجية — أستأذن سيادة الرئيس فى أن أتحدث بما يجول بخاطرى لعلنى أصل إلى وصف حقيقة الموقف بيننا . إن هذه النقطة تبدو إلى حد ما موضع نزاع . إلا أنى أحس أن الخلاف عليها إذا طبق عمليا فإنه لن يكون كبيرا كما يبدو لأول وهلة . فأنتم تقولون الإدارة الفنية ونحن نقول المساعدة على شئون المعدات البريطانية بالقاعدة وتصريف هذه المعدات . تذكرون أنكم قلتم الآن إنه مما يسعدنا أن نصل إلى اتفاق على موضوع التوجيهات يفى بغرضى الصلاحية والسيادة المصرية . فإذا لم تكونوا متمسكين بالإصرار على كلمات بعينها . فإنى لا أظن أن هناك صعوبات يصعب التغلب عليها فى سبيل الوصول إلى اتفاق يعالج أمر المعدات التى ستترك فى القاعدة معالجة فعلية صحيحة ذات فائدة .

أما بالنسبة لقولكم إن الحكومة البريطانية لا تقبل أن يكون الفنيون البريطانيون فى خدمة الحكومة المصرية وأنه يتحتم إخراجهم من خدمة الحكومة البريطانية . فإنه يخطر ببالى أمران على الأقل :

١ — لقد قبلنا تحديد استخدامهم فترة محددة .

٢ — مسألة حسن النية . فإذا كنا قد قبلنا فعلا فكرة استخدام الحكومة المصرية لهؤلاء الفنيين فترة ما ، إلا إذا وجدت ، أو إلى حين أن توجد ، أسباب معينة تدعو إلى إخراجهم ، فإنهم يظلون فى عملهم طالما أن هذه الفترة لم تنته .

ولا أظن أن الملاحظات التى أبديتموها لها ما يبررها . وإنه ليكون من دواعى أسفنا ألا نستطيع إيجاد طريق إلى الاتفاق فى الصيغة على أمر يبدو أننا اتفقنا عليه بالفعل . ولا أحسب أننى أغالى فى التفاؤل فى تقدير الوضع الحالى بيننا بل لعلنى لا أفيه حق قدره .

السفير البريطانى — لقد قلنا إن موضوع الإدارة الفنية وحسن صيانة القاعدة يقع فى اختصاص اللجنة . ولكننا لا نستطيع أن نسمح للجان بأن تبدأ عملها ، قبل تقرير ما تراه حكومة جلالة الملكة من أن الإدارة الفنية ينبغى أن تكون فى أيد بريطانية . لقد تحدثتم عن استخدام الحكومة المصرية للفنيين البريطانيين وهذا بطبيعة الحال أمر لا نستطيع قبوله .

وزير الخارجية — ألديكم ما تقولونه فوق هذا .

السفير البريطانى — كلا . فليس لدى ما أضيفه سوى أن اختصاصاتنا تتسع بما يكفى لأن نجعل اللجان تبدأ عملها ، لإمكان إيجاد حل عملى لهذا المشكل .

وزير الخارجية — أعتقد أننا من ناحيتنا نؤثر أن يتم الاتفاق بين الوفدين على هذه المسائل الأساسية من حيث المبدأ . أما بالنسبة لما تسمونه موضوع الإدارة الفنية وما نسميه نحن المساعدة فى تصريف شئون المعدات . فينبغى علينا أن نكون على ثقة من أن تصريف هذه الشئون لن يمس سيادتنا .

جنرال سير بريان روبرتسون — أود أن أتقدم بتصحيح بسيط — إن هذه المعدات سوف يكون تصريف شئونها فى القاعدة دون مساس بالسيادة المصرية .

رئيس الوزراء — إنى أوافق على وضع الأمر فى هذه الصورة ، فإذا اعتبرنا الأمر إدارة فنية كان فيه فعلا مساس بالسيادة المصرية ، أما إذا وضع فى الصورة التى تقدمنا بها . وهى تنتهى فى الواقع إلى النتيجة التى نرجوها نكون قد جمعنا بين الصلاحية واحترام السيادة المصرية ، لقد أشار سعادة السفير إلى فصل الموظفين الفنيين الذين سيكونون حسب رأينا فى خدمة الحكومة المصرية وقد سبق أن قلت بتحديد فترة لبقائهم بل ويمكننى القول أن هذا أيضا سيتم طبقا لاتفاق . فإذا أثير أى وضع استثنائى بالنسبة لواحد أو أكثر من هؤلاء الفنيين . كما يحدث عادة — استطعنا أن نبحث

أمره فيما بيننا بالطريق الودى . ولا أظن أن لديكم من الأسباب، أى الأسباب الحقيقية، ماينفركم من فكرة عقد اتفاق بيننا لتحديد المدة . فإذا أضفتم إلى هذا عنصر حسن النية الذى يجب أن يتوافر فى هذا الاتفاق فإننا لانجد داعيا جديا بعد ذلك للقلق .

وإجمالا للقول أرى أنه ينبغى الاتفاق على بقاء أقل عدد ممكن من الفنيين البريطانيين فى خدمة الحكومة المصرية طبقا لاتفاق بين حكومتينا وآمل أن يتم ذلك بروح من الثقة المتبادلة .

السفير البريطانى — وماذا تعنى بقولك "فى خدمة" إننا لانرضى عن هذا الوصف ولايمكننا من غير شك أن نقبله .

وزير الخارجية — ألديكم وصف آخر ؟

السفير البريطانى — إن كلمة " خدمة " معناها أن الحكومة المصرية التى ستدفع لهؤلاء الفنيين رواتبهم كى يعملوا ما تطلبه . إن كلمة " خدمة " لها مغزاها الذى لا نرضاه ولا يمكن أن نوافق عليه .

جنرال سير بريان روبرتسون — نود ألا يتبادر إلى الأذهان أننا لانخشى كلمة " استخدام" ونجح منها . فهل لنا أن نفهم من ذلك أن الحكومة المصرية تريد أن تضطلع بمهام صاحب العمل "والمستخدم" وإذا علمنا المهام التى تضطلع بها الحكومة فى استخدام الموظفين . فهل لنا أن نفهم من هذا أن الحكومة المصرية ترى فرض بعض القيود على حقوق هؤلاء المستخدمين .

وزير الخارجية — لست مفوضا أن أقول " نعم " ولكننى أوضحت فعلا أن مثل هذه العلاقة سيتم تحديدها على ضوء اتفاق يبرم بين حكومتينا ، فنستطيع أن ننص فى هذا الاتفاق على النقط التى نرى وضعها كأساس صالح لتنفيذ الاتفاقية فى المستقبل التى أومن بتوافر حسن النية بيننا جميعا على تنفيذها بكيفية يتقبلها كل من يهمهم أمرها . وإذا كانت هذه الأمور ستكون موضع اتفاق بين الحكومتين فإننى لا أرى أية عقبات جسيمة تحول دون إخراج هذه الأمور إلى خير الأمور .

السفير البريطانى — هل أكون على صواب إذا ما استخلصت من هذا أن ما تعتبرونه استخداما بواسطة الحكومة المصرية سيترك وضع الفنيين البريطانيين ليكون موضع اتفاق بين الحكومتين ؟ إذن فيحسن بنا أن نتحاشى كلمة " استخدام " .

وزير الخارجية — إن موقفنا واضح كل الوضوح فيما يختص بموقفنا بالنسبة لكل من يوجد من الأجانب فوق أراضينا المصرية . وهو فى اعتقادى أمر يسهل إدراكه عليكم ، وعلى كل من يقف على تفاصيل هذه المباحثات . وأؤكد لكم أننا نرهق أنفسنا من أجل الوصول إلى حل . وقد وضحت الآن نقطتان كانتا تعترضان طريقنا فى بدء اجتماعنا هذا الصباح .

السفير البريطانى — إننى لاأرى شيئا فى النقطة الثالثة لم يتم الاتفاق عليه بعد . وليس هناك من بين العروض مايمس السيادة المصرية .

وزير الخارجية — سنصل إلى وضع نص المشروع بعد دقيقة أو دقيقتين . على أنه مايزال يساورنا شىء من القلق بسبب أولئك الأفراد من غير المصريين الذين سيبقون فى المنطقة .

السفير البريطانى — إنكم تشعرون بقلق بالنسبة للوضع الذى ستكون عليه .

وزير الخارجية — إن الأمر لأخطر من هـذا . وقد وضعنا مشروعا آخر لأسباب بيناها لوفدكم . وأرجو ألا نستمر فى تبادل مشروعات لا نهاية لها .

وهنا سلم الوفد المصرى للوفد البريطانى مشروعا هذا نصه :

"لإمكان وضع الخطط الرئيسية لنقل القاعدة العسكرية الحالية فى قناة السويس إلى الإشراف المصرى الكامل مع الاحتفاظ بها فى حالة صالحة للعمل، يوصى بما يأتى بشأن المعدات الموجودة فى القاعدة .

(ا) يعهد إلى الحكومة المصرية بالمعدات البريطانية التى ستترك فى القاعدة .

(ب) يكون عدد الفنيين البريطانيين قاصرا على الحد الأدنى الذى يلزم لصيانة المعدات البريطانية التى تترك فى القاعدة صيانة كاملة .

(ج) توضع الخطط اللازمة لتدريب الموظفين المصريين كى يحلوا محل البريطانيين القائمين بالعمل فى المعدات الموجودة بالقاعدة . على أن يكون ذلك فى أقصر وقت يمكن الاتفاق عليه بين الوفدين .

(د) لا يجوز أن تكون الخطط التى توضع لصيانة المعدات البريطانية ماسة بالسيادة المصرية .

(هـ) ليس للجنة أن تنظر فى الفترة التى تلزم لتنفيذ الخطوات التى تقترحها . بل يترك أمر تحديدها للوفدين" .

وانفض الاجتماع فى منتصف الساعة الثانية عشرة حيث انسحب الوفد المصرى وبقى أعضاء الوفد البريطانى للمداولة فى قاعة الاجتماع .

ثم استؤنف الاجتماع فى الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق .

السفير البريطانى — لقد درسنا المشروع الذى تقدمتم به . ولنا عليه بعض الملاحظات سيفضى بها جنرال روبرتسون فيما بعد . على أن لى كلمة بشأن المبدأ الذى قال به وزير الخارجية صباح اليوم .

وقد اقنعتنى المناقشات التى دارت، أن تبادل وجهات النظر قد صفى الجو فيما بيننا بحيث تهيأ لنا مواصلة عملنا . فقد تم الاتفاق بيننا على مسألة بالذات هى مسألة موقف الفنيين البريطانيين ، فقد اتفقنا على أن تكون موضوع مناقشة خاصة فى نطاق الاتفاق الذى يتم بين الوفدين . ولعل هـذه هى المسألة الوحيدة التى أعتقد أننا أعربنا عن اتفاقنا مع الوفد المصرى فيها ، وأود أن أضيف كلمة أخرى، فالمفاوضون قوم ذوصبر لاحدله، فلنا من الصبر مثل ما لكم ، غير أنه ليس من رأينا ولا من رأيكم أن نكاد نضيع الوقت سدى، فإذا لم نستطع الاتفاق على اختصاص اللجان كان ذلك فى عرفنا مضيعة للوقت توجب علينا مراجعة حكومتنا . وهأنا أتحدث بصراحة ممتثلا بما فعله رئيس الوزارة ووزير الخارجية . وكان بودى أن تتقارب وجهات نظرنا بشأن الاتفاق على الاختصاصات . وإنى أستأذن سيادة الرئيس فى أن يتحدث جنرال روبرتسون فى المشروع المضاد الذى تقدم به الوفد المصرى والتعديلات التى نرى ضرورة إدخالها عليه .

جنرال سير بريان روبرتسون — النقطة الأولى هى استعمال عبارة "القاعدة العسكرية الحالية" بدلا من عبارة " منطقة القاعدة العسكرية " وفى اعتقادى أننا أوضحنا أن لفظ " القاعدة " ضيق بدرجة لا نرضاها . وقد أبدينا كتعريف للفظ " القاعدة " أن منطقة القاعدة معناها القاعدة من غير الممتلكات البريطانية التى عليها . ويهمنى أن أبين أن هذا قد يكون تعريفا منطبقا وصادقا على أننى أود أن أؤكد أننا عندما نذكر " منطقة القاعدة " فإننا لا نقصد الأرض وحدها . وإذا رجعتم بالذاكرة إلى المناقشات السابقة لتبين لكم أننا تحدثنا عن بقاء منطقة القاعدة تؤدى عملها . وإننا نطالب الوفد المصرى بقبول عبارة « منطقة القاعدة » . إما إذا قبلنا عبارة « تعمل القاعدة العسكرية الحالية الموجودة فى منطقة القنال إلى الإشراف المصرى» ففى ظنى أنكم ستجدون أناسا آخرين فى مكاننا هذا — هل تودون أن استمر فى حديثى أم ترون أن نقف عند كل نقطة.

وزير الخارجية — أظن أنه يحسن أن تستمر .

جنرال سير بريان روبرتسون — وصف الإشراف المصرى بأنه " كامل " فإذا قلنا إننا على استعداد لنقل منطقة القاعدة العسكرية إلى الإشراف المصرى فإن كلمة " الكامل " لن تأتى بشىء جديد، إننا لانعمل من أجل المظاهر إذ أن لوائح الاختصاص ليست مما سينشر على الناس. فهل لنا أن نطلب حذف كلمة " الكامل " . وقد أسقطتم من المقدمة عبارة " فى كل وقت بحالة تسمح لها بالعمل بكامل قوتها بمجرد الحاجة إليها " وقد ذكرنا أننا نطلب معيارا لذلك . وبينا أن عبارة صالحة للعمل لا تكفى وحدها ، وأننا نرغب فى بقاء القاعدة فى حالة تسمح لها بالعمل بكامل قوتها عندما يحتاج الأمر إليها ، وقد حاولنا التمشى مع وجهة نظركم فحذفنا لفظى " السلم والحرب " وكان أملنا أن مشروعنا الثانى سيرضيكم . على أننا لا نرى النص الذى تعرضونه غير موافق . فإننا نريد معيارا تسير عليه اللجان فى هذا الصدد .

والنقطة التالية أنكم ذكرتم " تقديم توصيات بشأن المعدات الموجودة فى القاعدة " . وقد ذكرنا " المنشآت " وقد اتفقنا بغير شك على وجوب التوصية عن المعدات غير أننا نطالب كذلك بتوصيات عن المنشآت . لذلك نقترح أن تذكر عبارتى المعدات والمنشآت — وقد بينا بالأمس أننا على استعداد للتحدث فى انتقال ملكية الأبنية وغيرها إلى الحكومة المصرية، ونود أن نناقش كذلك الطرق والوسائل التى يتم بها هذا الانتقال التى لا بد أن يكون من بينها عدم نقل المعدات الخاصة بنا من تلك المنشآت وهذه نقطة واضحة كل الوضوح .

وقد أثيرت بعض نقط أخرى " فالورش " المصانع ليست فى نظرنا من المعدات لذلك يجب أن يكون هناك توصيات عنها فإننا على استعداد لأن نذكر "التوصية على المعدات والمنشآت".

فلننتقل الآن إلى النقطة الرابعة (د) ونرى من الأنسب أن تكون هذه فى المقدمة فمن الواضح أن أى تدبير يتخذ يجب ألا يكون فيه مساس بالسيادة المصرية . وجلى أن هذه ليست من المسائل التى نصر عليها . بل هى مسألة تدابير وقد تحدثتم كذلك عن صيانة المعدات البريطانية . فإننا لا نريد وجوب الاحتفاظ بمعداتنا فى كن مكين، ولكننا نود الاحتفاظ بها فى حالة صالحة للعمل . لذلك أقترح تغيير الفقرة إلى النص التالى :

" أية تدابير تقترح لصيانتها سوف لا تتعارض مع السيادة المصرية " ولقد طرحتم جانبا عبارة " أو الملكية البريطانية " هل تريدون أنها لا تتعارض مع الملكية البريطانية ؟ ونقترح أن تبقى هذه العبارة كما هى .

ولنعد إلى النقطة " ا " من مشروعكم . لقد قلتم " إن الحكومة المصرية ستكون مسئولة عن المعدات البريطانية التى تترك بالقاعدة " والنقطة التى أود أن أبينها ، أننا نريد معيارا أكيدا لهذه النقطة . والتى نحن على استعداد للموافقة عليها ، هى تأمين هذه الملكية ، وعلى ذلك أقترح أن تقرأ كالآتى :

" إن الحكومة المصرية ستكون مسئولة عن سلامتها " .

أما عن النقطة " ب " فإننا نقترح " أن الخبراء البريطانيين الذين يحتاج إليهم سيكونون محدودى العدد إلى أدنى حد تتطلبه الكفاية والصيانة والإدارة " .

ولنبحث الآن النقطة " ج " لقد تناقشنا من أجلها وقتا طويلا ، إننا نطلب أن يكون لنا الإشراف الفنى بالنسبة للمنشآت أثناء مدة الاتفاقية ، على ألا يكون جميعه فى أيدى الفنيين البريطانيين ، ونرغب أيضا أن الموظفين البريطانيين ، مهما كان عددهم محدودا ، يتولون الإشراف الفنى ، وكذلك يزاد عدد الموظفين المصريين الذين يحلون محلهم، وبذلك يمكن أن ينقص عدد الموظفين البريطانيين . لقد حاولنا جاهدين أن نقدم شيئا يمكنكم قبوله ، ونقترح حذف هذه النقطة .

وأما بالنسبة للنقطة " هـ " فهى سواء فى مشروعينا ، ولذلك فهى مقبولة .

وزير الخارجية — نود أن ننسحب لنتحدث مع بعضنا .

انفض الاجتماع وانسحب الجانب المصرى إلى القاعة المجاورة لقاعة الاجتماع .

ثم استؤنف الاجتماع بعد فترة وجيزة .

وزير الخارجية — أرجو أن تسمحوا لى ياسيدى الرئيس بأن أبدأ حديثى بأن أذكركم بأن هـذا هو سادس اجتماع لنا فقد تقابلنا فى ست جلسات طويلة مضنية ، وكنا نحسب أن الأمر لن يحتاج إلى كل هذه الاجتماعات الطويلة ، بل ولا أكون صادقا فى تعبيرى عن وجهة نظر الفريق المصرى ، إذا لم أذكر لكم مقدار ما نشعر به من الاستياء بسبب بقائنا إلى اليوم فى لف ودوران نجرى وراء الألفاظ والعبارات دون تعرض للحقائق المادية . كما أذكر لكم كذلك مقدار استيائنا مما يعزى إلينا من أننا نعمل على الدخول فى تفصيلات لا موجب لها ، هى من صميم عمل اللجان . وأرى لزاما أن أقرر أن هـذا زعم لا أساس له من الصحة على الإطلاق . فإننا لا نجد أمرا واحدا من الأمور التى أثارها الوفد المصرى يدخل فعلا فى أعمال اللجان بدلا من بحثه فيما بيننا بوصفنا هيئتين مفوضتين . ومع ذلك وجهتم إلينا هذا الاتهام منذ فترة قصيرة ، فهل أرانى فى حاجة إلى أن أذكر أحدا منا أيها السادة أن أى مجهود نبذله هنا إنما هو توفير للوقت لا مضيعة له .

لقد درس الوفد المصرى مشروعكم الجديد فلم نر مناصا من وجوب القضاء على الجرى وراء الألفاظ ، وفى اعتقادى أننا قد حددنا مركزنا تحديدا كافيا بالنسبة للمسائل الرئيسية ، وبينا فى غير لبس أن الحكومة المصرية لا تستطيع مجرد التفكير فى بقاء الفنيين الأجانب زمنا غير محدد . بل ولا إلى وقت طويل . كما بينا فى جلاء أيضا أننا لا نستطيع التفكير فى وجود أية رقابة أو إدارة فنية لغير المصريين . فما الفائدة إذن من السير فى تمحيص الكلمات إذا لم نكن متفقين على الأسس من الآن .

ولا يصعب علينا أن ندرك أيها السادة أن الوفد البريطانى قد يعن له أن الوقت الحاضر والظروف الجارية تقتضى مراجعة حكومته فى لندن فإذا أردتم مهلة للتفكير أو الاتصال بلندن كان لكم ما تريدون . إذ يجب أن نتفق صراحة على المبادئ الأساسية حتى يكون سيرنا فى أعمال اللجان موفقا . بل وأذكر لكم مرة أخرى أن اللجان إذا لم يكن لها برامج أو كانت برامجها غير واضحة فإنها ولا بد أن تضل الطريق ولا تأتى بأية نتيجة ، ولم يحدث من قبل أن سارت هيئة من الهيئات المنتظمة دون أن يكون لها طريق مرسوم . ويخيل إلى أننى سمعت كلمة " الصبر " على لسان السفير ، والصبر بطبيعة الحال صفة جميلة ولكن لابد وأن يكون له حد ، فإذا كنا لم نلجأ إلى استعمال

عبارة "التمسك بالصبر" كما فعل الجانب البريطانى فإن ذلك لا يصح أن يتخذ معيارا لما حدث. ولا يخفى عليكم أيها السادة أنه لم يكد يبقى فى قوس الصبر متزع، فحاذروا أن تفشل فى التمسك بأهداب الصبر إلى غير نهاية. فلا بد إذن من وضع حد لهذا الجرى وراء الألفاظ والعبارات ولنعمد فى شجاعة إلى الوقائع المادية والحقائق الملموسة.

وشكرا لسيدى الرئيس.

السفير البريطانى — وأنا أرى كذلك وجوب السير قدما فى العمل الذى اضطلعنا به بدلا من الجرى وراء الألفاظ فما رأيكم فى التعديلات التى أدخلناها صباح اليوم.

رئيس الوزراء — هذا أبعد ما نذهب إليه فى صدد القاعدة وتأمينها وصيانتها. وقد أردنا توفير الوقت منذ البداية فدرسنا الموضوع وقدمنا لكم الشروط التى نرى أنها أقصى حد يمكن أن نساركم إليه.

السفير البريطانى — إنكم متمسكون بمشروعكم ولا تقبلون أى تعديل فيه.

رئيس الوزراء — إن هذا المشروع يشمل الجوهر ويقرر المبادئ الهامة.

السفير البريطانى — إننا لم نفلح فى بيان ما نعتقد أنه العقبة التى نواجهها. كما أن الاقتراحات التى تقدمتم بها لا تتسق مع اختصاصات اللجنة ولا الاقتراحات التى تقدمنا بها، فإذا كان هذا هو رأيكم النهائى فلابد لى إذن من أن أطلع حكومة جلالة الملكة.

رئيس الوزراء — أجل.

السفير البريطانى — وما رأيكم فى الصحافة.

رئيس الوزراء — من رأيى أن نقول "استؤنفت المحادثات صباح اليوم حيث وصلت إلى مرحلة رأى فيها الجانب البريطانى ضرورة الرجوع إلى حكومته. ولم يحدد موعد الاجتماع التالى".

السفير البريطانى — بل أفضل شيئا يكون أكثر عمومية كأن نقول "استؤنفت المحادثات صباح اليوم بين الوفد المصرى والوفد البريطانى ووصلت إلى مرحلة توجب الإعلان فيما بعد عن موعد الاجتماع التالى".

رئيس الوزراء — موافقون.

٢ — المبادئ الرئيسية

الموقع عليها بالأحرف الأولى من الطرفين المصرى والبريطانى

فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٥٤

---

١ — تم الاتفاق بين الوفدين المصرى والبريطانى على أنه رغبة فى قيام العلاقات المصرية — الإنجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة، ومع مراعاة التزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، قد أصبح من الضرورى الآن إعداد مشروع اتفاق خاص بقاعدة قنال السويس على النحو التالى :

٢ — يسرى الاتفاق حتى نهاية السبع سنوات من تاريخ توقيعه . وتتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من هذه المدة لاتخاذ ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

٣ — تبقى بعض أجزاء قاعدة قناة السويس الحالية فى حالة صالحة وفق الحاجات المبينة فى ملحق رقم (١) وتكون معدة للاستخدام فورا وفق الفقرة التالية .

٤ — (ا) فى حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر، أو على أى بلد عربى يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، أو على تركيا ، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة . وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانىء المصرية فى حدود الضرورة القصوى للأغراض السالفة الذكر .

(ب) فى حالة قيام تهديد بهجوم على أى بلد من البلاد السالفة الذكر يجرى التشاور فورا بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية .

٥ — يكون تنظيم القاعدة وفقا للملحق رقم (١) المرفق .

٦ — تمنح الحكومة المصرية لحكومة المملكة المتحدة حق نقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها حسب تقديرها بحيث لا تزيد هذه المهمات على القدر الذى سيتم الاتفاق عليه إلا بموافقة الحكومة المصرية .

٧ — يتم جلاء جميع قوات جلالة الملكة جلاء تاما عن الأراضى المصرية فى مدة لا تزيد عن عشرين شهرا من تاريخ توقيع هـذا الاتفاق وفقا للجدول الذى يتفق عليه فى أقرب وقت ، وتقدم الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لهذا الغرض لنقل الجنود والمعدات .

٨ — يقرر هذا الاتفاق أن قناة السويس البحرية التى تعد جزءا لا يتجزأ من مصر هى طريق مائى له أهمية دولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، ويعبر عن تصميم كل من الطرفين على احترام اتفاق سنة ١٨٨٨ الذى يكفل حرية الملاحة فى القناة .

٩ — تقدم الحكومة المصرية التسهيلات الخاصة بالطيران والنزول والصيانة للطائرات التى يتم الإخطار عنها وتكون تابعة لسلاح الطيران الملكى وتمنح الحكومة المصرية شرط الدولة الأكثر رعاية للطائرات المسموح بها .

١٠ — تبحث المسائل التفصيلية الباقية عند صياغة الاتفاق ومن بينها تخزين البترول والتدابير المالية الضرورية وغير ذلك من المسائل التفصيلية التى تهم كلا من الجانبين ، وتسوى هـذه المسائل بالاتفاق الودى فى مفاوضات تبدأ فورا .

ملحق رقم ١

تنظيم القاعدة :

١ — تمنح الحكومة المصرية حكومة صاحبة الجلالة حق إبقاء بعض المنشئات التى سيتفق عليها ، و إدارتها للأغراض المعتادة . فإذا رغبت حكومة صاحبة الجلالة فى أى وقت ألا تحتفظ بجميع هذه المنشئات فإنها تبحث مع الحكومة المصرية كيفية تصفية المنشئات التى لم تعد بحاجة إليها ويتعين الحصول على موافقة الحكومة المصرية لإقامة منشئات جديدة .

٢ — تأخذ الحكومة المصرية على عاتقها عقب جلاء قوات صاحبة الجلالة مسئولية تأمين القاعدة وجميع المعدات الموجودة فيها أو التى تكون فى طريقها فى الأراضى المصرية من القاعدة أو إليها .

٣ — تعقد حكومة جلالة الملكة عقودا مع شركة أو أكثر من الشركات التجارية البريطانية أو المصرية لحفظ المنشئات المشار إليها فى الفقرة (١) وإدارتها وكذلك صيانة المخازن الموجودة داخل تلك المنشئات ، ولهـذه الشركات التجارية أن تستخدم فنيين وموظفين من البريطانيين والمصريين المدنيين على أن لا يزيد عدد الفنيين البريطانيين الذين تستخدمهم تلك الشركات التجارية على العدد الذى سيتفق عليه فى المفاوضات التفصيلية . ولهذه الشركات التجارية أيضا أن تستخدم ما يلزمها من العمال المحليين .

٤ — تقدم الحكومة المصرية المعونة الكاملة للشركات التجارية المشار إليها فى الفقرة (٣) لتمكينها من القيام بمهامها ، وتعين الجهة التى تستطيع الشركات الرجوع إليها للتعاون معها على على أداء واجباتها .

٥ — تحافظ الحكومة المصرية على المنشئات والمنافع العامة والمواصلات والكبارى وأنابيب البترول وأرصفة الموانىء وغيرها مما قد يسلم إليها بمقتضى الاتفاق بين الحكومتين . وتمنح الشركات المشار إليها فى الفقرة (٣) التسهيلات اللازمة للقيام بأعمالها .

٦ — تمنح الحكومة المصرية لحكومة صاحبة الجلالة ما يلزم من تسهيلات للتفتيش على المنشئات المشار إليها فى الفقرة (١) والأعمال الجارية فيها . ولتسهيل هذه المهمة يلحق بسفارة جلالة الملكة بالقاهرة ما يلزم من موظفين على أن يتفق بين الحكومتين على الحد الأقصى لعدد هؤلاء الموظفين .

---

٣ — نص اتفاق الجلاء

فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

قرار

بإصدار الاتفاق وملحقيه والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه بالقاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة على الاتفاق وملحقيه والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه بالقاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ ؛

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ؛

قرر :

مادة ١ — يعمل اعتبارا من ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بالاتفاق وملحقيه والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه بالقاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ والمرافق نصه لهذا القرار .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ؛

رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين
بكباشى (ا . ح)

نص اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

إن حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلنده ، إذ ترغبان فى إقامة العلاقات المصرية — الإنجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة .

قد اتفقتا على ما يأتى :

(المادة ١)

تجلو قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما عن الأراضى المصرية وفقا للجدول المبين فى الجزء (أ) من الملحق رقم (١) خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى .

(المادة ٢)

تعلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وكذلك المحضر المتفق عليه ، والمذكرات المتبادلة ، والاتفاق الخاص بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى .

(المادة ٣)

تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية . وهى المبينة فى المرفق (أ) بالملحق رقم (٢) فى حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فورا وفق أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالى . وتحقيقا لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق أحكام الملحق رقم (٢) .

(المادة ٤)

فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها فى القاهرة فى الثالث عشر من شهر أبريل سنة ١٩٥٠ ، أو على تركيا ، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة . وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر .

(المادة ٥)

فى حالة عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس وفقا لأحكام المادة (٤) ، تجلو هذه القوات فورا بمجرد وقف القتال المشار إليه فى تلك المادة .

(المادة ٦)

فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، أو على تركيا يجرى التشاور فورا بين مصر والمملكة المتحدة .

(المادة ٧)

تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكى التى يتم الإخطار عنها . وتعامل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالإذن بأية رحلة لها، معاملة لاتقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية . ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها آنفا فى المطارات المصرية فى منطقة قاعدة قناة السويس .

(المادة ٨)

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية — التى هى جزء لا يتجزأ من مصر — طريق مائى له أهميته الدولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

(المادة ٩)

(ا) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها حسب تقديرها .

(ب) لا يجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه فى الجزء (ج) . من الملحق رقم (٢) إلا بموافقة حكومة جمهورية مصر .

(المادة ١٠)

لا يمس الاتفاق الحالى، ولا يجوز تفسيره على أنه يمس، بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

(المادة ١١)

تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاته جزءا لا يتجزأ منه .

(المادة ١٢)

(ا) يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه .

(ب) تتشاور الحكومتان خلال الإثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة . لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

(ج) ينتهى العمل بهذا الاتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل ، أو تتصرف ، فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة ما لم تتفق الحكومتان المتعاقدتان على مد هذا الاتفاق .

(المادة ١٣)

يعمل بالاتفاق الحالى على اعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه وتبادل وثائق التصديق عليه فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن .

و إقرارا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه .

تحرر فى القاهرة فى اليوم التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين باللغتين العربية والإنجليزية ويعتبر كلا النصين متساويين فى الرسمية ٤

جمال عبد الناصر

عبد الحكيم عامر

عبد اللطيف البغدادى

صلاح سالم

محمود فوزى

هـ . أ . تتنج

ر . س . ستيفنسون

ر . بنسون

الملحق رقم ١

جلاء قوات صاحبة الجلالة
(راجع المادة الأولى من الاتفاق الحالى)

الجزء (ا)

١ — وفقا لأحكام المادة الأولى من الاتفاق الحالى ، يتم جلاء قوات صاحبة الجلالة الموجودة فى مصر فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ . وفقا للنسب الآتية فى الفترة ما بين ذلك التاريخ والتواريخ الموضحة فى الجدول الآتى :

	نسبة قوات صاحبة الجلالة
تاريخ توقيع الاتفاق زائد ٤ شهور	٢٢ ٪
» » » » ٨ »	٣٥ ٪
» » » » ١٢ »	٥٤ ٪
» » » » ١٦ »	٧٥ ٪
» » » » ٢٠ »	١٠٠ ٪

٢ — تقدم حكومة جمهورية مصر — فيما يتصل بالجلاء المذكور آنفا — جميع التسهيلات اللازمة لتحركات الرجال والعتاد .

الجزء (ب)

الإجراءات بشأن أداة العمل والاتصال بين هيئات أركان الحرب وإصدار التعليمات لكل من السلطات المصرية والبريطانية المختصة لتسهيل الجلاء

١ — تعين كل من السلطات المصرية والبريطانية أثناء فترة الجلاء المنوه عنها فى المادة الأولى من الاتفاق الحالى ، قيادة مختصة فى منطقة القنال يناط بها أن تنقل تدريجيا مسئولية تأمين المنشآت أو صيانتها من الأيدى البريطانية إلى الأيدى المصرية .

٢ — (ا) القيادة البريطانية المخصصة لهذا الغرض: هى "رئاسة القوات البريطانية فى مصر" و"رئاسة المجموعة رقم ٢٠٥ من سلاح الطيران الملكى".

(ب) القيادة المصرية المخصصة لهذا الغرض هى "رئاسة القيادة الشرقية".

٣ — القيادتان المذكورتان فى البند (٢) هما حلقة الاتصال بين السلطات المصرية والبريطانية فى جميع التفاصيل المتعلقة بنقل المسئوليات عن تأمين المنشآت وصيانتها من الأيدى البريطانية إلى الأيدى المصرية، وتنظم القيادتان الاتصال المباشر بين هيئات أركان الحرب المختصة بما يكفل إنجاز مهمتهما على الأسس المبينة فى هذا الملحق. وترتب القيادتان عن طريق "فرع التحركات" فى كل منهما جميع التسهيلات التى تقدمها السلطات المصرية للقوات البريطانية بمقتضى البند ٢ من الجزء (ا) من هذا الملحق.

٤ — تأخذ رئاسة القيادة الشرقية على عاتقها تدريجيا أثناء فترة الجلاء مسئولية السيطرة على منطقة القناة سيطرة تزايد بتناقص التزامات رئاسة القوات البريطانية.

٥ — تضع القيادة البريطانية برنامجا مجملا للجلاء عن المنشآت المختلفة المسئولة عنها فى الوقت الحاضر، ويناقش هذا البرنامج بين القيادتين المصرية والبريطانية لكى تتمكن السلطات المصرية من إعداد الخطط اللازمة لاضطلاعها المطرد بمسئولياتها، وللقيادة المصرية أن تقترح أثناء المناقشة إدخال تعديلات صغيرة تتعلق بالتواريخ والأوقات والمناطق موضع البحث.

٦ — من المرغوب فيه أن يتم نقل المسئوليات من السلطات البريطانية إلى السلطات المصرية على نحو يشمل كل منطقة بأكملها، على أنه فى الحالات التى يتعذر فيها ذلك فمن المتفق عليه ضمانا لتحديد المسئولية بوضوح. أن تكون المنشآت والمناطق التى تسلم بالقدر الذى يحول دون اختلاط القوات المصرية بالقوات البريطانية، وقيام ظروف يتعذر فيها تحديد المسئوليات تحديدا واضحا.

٧ — باستثناء ما هو منصوص عليه فى البند (٨) لا تنقل مسئولية تأمين إحدى المنشآت وصيانتها فى حالتين:

(ا) إذا كانت المنشأة لا تزال تدار بالقوات البريطانية.

(ب) إذا كانت المنشأة تكون جزءا من منشأة أكبر، لا تزال تدار بالقوات البريطانية.

٨ — عندما تسلم إحدى المنشآت إلى السلطات المصرية لتأمينها أو صيانتها، يكون جلاء القوات البريطانية عنها جلاء تاما. وبالمثل يكون اضطلاع السلطات المصرية بمسئولية تأمين المنشأة أو صيانتها اضطلاعا تاما. ومع ذلك فإن السلطات المصرية توافق على أن تضطلع —

بناء على طلب القيادة البريطانية — بمسئولية تأمين منشأة ما ، لا يزال يعمل بها عدد محدود من الجنود الفنيين البريطانيين . ولا يقدم مثل هذا الطلب إلا إذا كان عدد جنود الحراسة البريطانيين غير كاف لضمان الأمن .

٩ — عند ما تسلم إحدى المنشئات إلى السلطات المصرية لتأمينها أو صيانتها تخطر القيادة المصرية فى موعد مبكر بقدر الإمكان، وتتفق القيادتان المصرية والبريطانية على التاريخ الذى تتم فيه عمليه النقل .

١٠ — تعد القوات البريطانية وثيقة تسليم لكل منشأة تشمل من التفصيلات ما يتفق عليه بين القيادتين المصرية والبريطانية . وتسلم هذه الوثيقة إلى السلطات المصرية قبل عملية النقل بوقت كاف ليتسنى لها تقدير مشاكل التأمين والصيانة واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها .

١١ — عند ما تتسلم السلطات المصرية إحدى المنشئات لتأمينها أو صيانتها تسلم السلطات البريطانية إلى السلطات المصرية كل ما له علاقة بوقاية هذه المنشأة من نقط الدفاع و "الدشم" وأسوار الأسلاك الشائكة والمواصلات والأنوار الكاشفة للحيط الخارجى حيثما وجدت، ومهمات مكافحة الحريق بالقدر المناسب . وتقدم السلطات البريطانية بالإضافة إلى ذلك جميع المعلومات الممكن الحصول عليها بما فى ذلك البيانات الخاصة بنوع الألغام وعددها ومواقعها . وضمانا لنقل المسئولية نقلا ميسرا مجديا تقدم القيادة البريطانية كل مساعدة ممكنة وتعطى مشورتها إذا ما طلب منها ذلك وخاصة بالنسبة للألغام .

١٢ — عندما تقرر القوات البريطانية الجلاء عن إحدى المنشآت غير المدرجة فى المرفق (١) بالملحق رقم (٢) فعليها أن تخطر القيادة المصرية فى موعد مبكر بقدر الإمكان .

١٣ — لكل من القوات المصرية والبريطانية أثناء فترة الجلاء أن تستخدم بدون عائق السكك الحديدية والطرق الرئيسية القائمة فى المناطق المسئول عنها الطرف الآخر .

وعندما يزمع القيام بتحركات على نطاق واسع، يرسل إخطار سابق بذلك وتتخذ الترتيبات اللازمة لتنظيم المرور .

١٤ — تتفق القيادتان المصرية والبريطانية على مناطق التدريب أثناء فترة الجلاء .

١٥ — رغبة فى تجنب التداخل بين المحطات اللاسلكية التى تديرها القوات المصرية والمحطات التى تديرها القوات البريطانية فى منطقة القناة أثناء فترة الجلاء، يتم تنسيق استعمال الذبذبات اللاسلكية غير المسجلة دوليا بين القيادتين المصرية والبريطانية .

الجزء (ج)

استخدام العمال واختيارهم وفق مقتضيات الأمن

تسرى الأحكام التالية على استخدام القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس الفنيين والمستخدمين وغيرهم من العمال المحليين المشار إليهم فيما يلى بلفظ "العمال" واختيار هؤلاء العمال وفق مقتضيات الأمن .

١ — تقوم مكاتب التخديم فى بور سعيد والإسماعيلية والسويس والزقازيق بتسجيل العمال لاستخدامهم بمعرفة القوات البريطانية .

٢ — توزع وحدات استخدام العمال التابعة للقوات البريطانية بما يتفق عليه مع الجهة التى تكون فيها مكاتب التخديم المذكورة فى البند (١) ، وتتعاون هذه الوحدات مع مكاتب التخديم تعاونا تاما ، كما تتعاون إدارات العمل المركزية للقوات البريطانية مع المكتب الرئيسى التابع لوزارة الشئون الاجتماعية فى الإسماعيلية .

٣ — تقدم وحدات استخدام العمال التابعة للقوات البريطانية بيانات وافية عن حاجاتها المهنية عندما تخطر مكاتب التخديم بما لديها من أماكن شاغرة .

٤ — يقوم ضباط وزارة الداخلية المصرية بالتحرى عن طالبى الاستخدام المسجلة أسماؤهم فى مكاتب التخديم .

٥ — على أنه إذا رأى ضابط الأمن التابع للقوات البريطانية أن أحد طالبى الاستخدام غير مرغوب فيه ، فعليه إخطار مكتب التخديم المختص بذلك مع بيان الأسباب ما أمكن .

٦ — ليس للقوات البريطانية أن تستخدم أى عامل إلا إذا كان قد تسجل بأحد مكاتب التخديم ورشحه هذا المكتب بعد التحرى عنه بمعرفة ضباط وزارة الداخلية المصرية .

٧ — تجرى القوات البريطانية اختبارات مهنية لطالبى الالتحاق بالوظائف التى تتطلب مهارة خاصة حسب الضرورة، ووفقا لما يجرى عليه العمل فى الوقت الحاضر ، وإذا لم يقبل أحد طالبى الالتحاق ، يتم إخطار مكتب التخديم بذلك مع ذكر الأسباب بإيجاز .

٨ — ليس للقوات البريطانية أن تفصل العمال المستخدمين لديها، والذين يصبحون زائدين عن حاجة العمل كلما اضطردت عمليات الجلاء إلا بعد النظر فى إمكان نقلهم إلى وحدات

أخرى من القوات البريطانية قد تكون فى حاجة إلى مزيد من العمال فى المهن المماثلة ، وترسل الإخطارات بمثل هذه التنقلات إلى مكاتب التخديم المختصة ، كما يتم إخطار مكتب التخديم المختص كلما أنذر أحد العمال بانتهاء خدمته .

٩ — متى أنهت القوات البريطانية خدمة أحد العمال تدفع له التعويضات المستحقة عند ترك الخدمة وفقا للوائح القوات المسلحة البريطانية الخاصة بالمستخدمين المدنيين فى منطقة قناة السويس ، وتسلمه الإنذار الواجب . أو تدفع له ما يقوم مقام ذلك من أجور .

١٠ — تنطبق أحكام البنود من (١) إلى (٨) المشار إليها آنفا على جميع العمال الذين تستخدمهم القوات البريطانية ، عدا من يتمتع منهم بالجنسية البريطانية .

الملحق رقم ٢

تنظيم القاعدة

الجزء (ا)

١ — يؤخذ فى تطبيق الاتفاق الحالى بالتعاريف التالية :

(ا) "القاعدة" ويقصد بها المنشآت المبينة فى المرفق (ا) بهذا الملحق ، ويدخل فيها الأرض والمبانى ، ولا يدخل فيها ما تشمله من معدات .

(ب) "المعدات البريطانية" ويقصد بها كل ما تملكه حكومة المملكة المتحدة من منقولات ويدخل فى ذلك ما أقيم منها على قواعد ثابتة .

(ج) "الفنيون البريطانيون" ويقصد بهم المدنيون المتمتعون بالجنسية البريطانية الذين تستخدمهم فى مصر الشركات التجارية طبقا لأحكام البند ٨ من هذا الجزء من هذا الملحق .

(د) "الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكى" ويقصد بها طائرات قوات صاحبة الجلالة والطائرات المدنية المؤجرة لها .

٢ — (ا) لحكومة المملكة المتحدة الحق فى صيانة المنشآت المرقومة بالأرقام المسلسلة ١ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١٤، ١٦ ومن ٣٠ إلى ٣٤ ورقم ٣٦ فى القائمة الواردة فى المرفق (ا) بهذا الملحق وإدارتها للحاجيات الجارية .

(ب) إذا قررت حكومة المملكة المتحدة فى أى وقت أنها لم تعد بحاجة إلى الاحتفاظ بإحدى هذه المنشآت تبحث مع حكومة جمهورية مصر كيفية التصرف فيها .

(ج) يجب الحصول على موافقة حكومة جمهورية مصر لإجراء أى إنشاءات جديدة فى أى من المنشآت المبينة فى الفقرة (ا) من هذا البند .

٣ — تحفظ حكومة جمهورية مصر فى حالة صالحة كل منشأة من المنشآت المرقومة بالأرقام المسلسلة ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و١١ و١٢ و١٣ و١٥ ومن ١٧ إلى ٢٩ ورقم ٣٧ فى القائمة الواردة فى المرفق (ا) بهذا الملحق اعتبارا من تاريخ تسليمها إلى حكومة جمهورية مصر من حكومة المملكة المتحدة .

٤ — تنقل حكومة المملكة المتحدة إلى حكومة جمهورية مصر ملكية وحيازة المنشآت والمعدات المبينة بالمرفق (ب) خلال مدة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى .

٥ — تضطلع حكومة جمهورية مصر باعتبارها الحكومة صاحبة السيادة بالمسئولية عن أمن المنشآت وجميع المعدات الموجودة فيها أو التى تكون فى طريقها من القاعدة أو إليها . وذلك عقب جلاء قوات صاحبة الجلالة طبقا لأحكام الجزء (ه) من هذا الملحق .

٦ — تبرم حكومة المملكة المتحدة عقودا مع شركة أو أكثر من الشركات التجارية المصرية أو البريطانية (المشار إليها فيما يلى بلفظ "المتعهدين") لصيانة وإدارة المنشآت المشار إليها فى البند ٢ (ا) بما فيها من معدات بريطانية .

٧ — (ا) تقدم حكومة جمهورية مصر للمتعهدين معونة كاملة وما قد يلزم من تسهيلات لتمكينهم من القيام بمهامهم .

(ب) تعين حكومة جمهورية مصر السلطة التى يتعاون معها المتعهدون للقيام بمهامهم . وهذه السلطة هى قائد عام القيادة الشرقية أو أى شخص مخول له أن يعمل نيابة عنه .

(ج) يعين المتعهدون مجلس إدارة يكون مقره القاعدة لتنسيق أوجه نشاطهم .

٨ — (ا) للمتعهدين أن يستخدموا فنيين بريطانيين لا يزيد عددهم على ١٢٠٠ على ألا يتجاوز عدد من يعين منهم من خارج مصر ٨٠٠ ، ولهم أيضا أن يستخدموا فى مصر ما قد يحتاجون إليه من فنيين ومستخدمين مصريين وعمال محليين

(ب) تمنح حكومة جمهورية مصر الفنيين البريطانيين وعائلاتهم تسهيلات لدخولهم مصر وخروجهم منها .

٩ — تمنح حكومة جمهورية مصر حكومة المملكة المتحدة تسهيلات للتفتيش على المنشآت المشار إليها فى البند ٢ (ا) من هذا الجزء من هذا الملحق وعلى الأعمال الجارية فيها . ولهذا الغرض يلحق بسفارة صاحبة الجلالة بالقاهرة عدد من الموظفين لا يزيد على ثمانية ، وبالإضافة إلى ذلك يجوز أن يلحق بصفة مؤقتة بسفارة صاحبة الجلالة بالقاهرة عدد من الموظفين لا يزيد على خمسة .

الجزء (ب)

المتعهدون ومستخدموهم

١ — تخضع للقوانين المصرية شركات الأموال وشركات الأشخاص التى فى مصر "كمتعهدين" تنفيذا لأغراض الاتفاق الحالى وكذلك مستخدموها .

٢ — على أنه إذا كان المركز الرئيسى ومقر العمل الرئيسى لإحدى هذه الشركات ، سواء كانت شركات أموال أو أشخاص خارج مصر ، ولم يكن لها أى نشاط آخر فى مصر فى تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى ، فإن هذه الشركة تتمتع فيما يتعلق بالأعمال التى تقوم بها طبقا للاتفاق الحالى بالإعفاءات التالية :

(ا) تعفى مثل هـذه الشركات من شرط القيد المنصوص عليـه فى قانون السجل التجارى المصرى رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ ، كما تعفى من التزام أحكام المواد ٩١ و ٩٢ و ٩٣ من قانون الشركات المصرى رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(ب) تعفى مثل هذه الشركات من أداء الضريبة المصرية على الأرباح التجارية بما فى ذلك الضريبة على توزيع الأرباح المفروض حصوله والمنصوص عليـه فى المـادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(ج) تعفى من أحكام القوانين المصرية التالية ، فيما يتعلق بالفنيين البريطانيين المعينين من خارج مصر لأغراض الاتفاق الحالى، مثل هذه الشركات . وكذلك من تعينهم من هؤلاء الفنيين .

(١) قانونى عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ .

(٢) قانون التأمين الإجبارى عن حوادث العمل رقم ٨٦ لسـنة ١٩٤٢ وقانون إصابات العمل رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، وقانون التعويض عن أمراض المهنة رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ وأى قانون آخر قد يتطلب تأمينا عن حوادث الصناعة أو تعويضا عن أمراض المهنة .

(٣) قانون نقابات العمال رقم٣١٩ لسنة ١٩٥٢ .

٣ — تشمل الإشارة إلى القوانين المذكورة فى البند السابق أى قانون يحل محل هـذه القوانين أو يعدلها .

٤ — تعرب حكومة جمهورية مصر عن استعدادها للنظر بعين العطف فى منح الإعفاء من أى قانون قد يعوق المتعهدين ومستخدميهم عن أداء أعمالهم المتصلة بأغراض هذا الاتفاق .

٥ — (ا) إشارة إلى البند (٢) لا يعتبر خارجا عن أغراض الاتفاق الحالى أى عمل يجرى لحساب حكومة جمهورية مصر بناء على طلبها .

(ب) يجوز لأى شركة من الشركات المشار إليها فى البند (٢) أن تظل متمتعة بالإعفاءات المذكورة فى البندين ٢ و ٤ بالنسبة لنشاطها المتصل بالاتفاق الحالى ، بصرف النظر عن قيامها بأى نشاط جديد خارج أغراض هـذا الاتفاق . وذلك كله بشرط موافقة حكومة جمهورية مصر وطبقا للشروط التى توافق عليها .

٦ — أية شركة تؤسس طبقا للقوانين المعمول بها فى المملكة المتحدة ويكون غرضها مقصورا على العمل بصفة "متعهد" لأغراض الاتفاق الحالى ، تعامل نفس المعاملة وتتمتع بنفس الإعفاءات الممنوحة لشركات الأموال وشركات الأشخاص المشار إليها فى البند (٢) وذلك بصرف النظر عن وجود مركز نشاطها الرئيسى فى مصر .

٧ — (ا) طبقا لأحكام البند (٢) (ج) من الجزء (ا) من هذا الملحق ، يجوز للمتعهدين أن يبنوا مساكن ، إذا كانت المساكن الموجودة لا تفى بحاجات مستخدميهم ، وذلك بشرط الاتفاق مع حكومة جمهورية مصر .

(ب) ويجوز للمتعهدين أيضا ان يستأجروا مساكن طبقا لما قـد يتفق عليه بينهم وبين المؤجرين .

٨ — (ا) شركات الأموال وشركات الأشخاص التى تؤسس أو تكون طبقا للقوانين المعمول بها فى المملكة المتحدة وتقوم بأعمال تطبيقا للاتفاق الحالى . وكذلك من تستخدمهم من الفنيين البريطانيين يعاملون فى مصر بالنسبة لهذه الأعمال معاملة لاتقل عن معاملة رعايا وشركات الأموال أو شركات الأشخاص التابعين لأية دولة أجنبية أخرى .

(ب) لايجوز تفسير أحكام الفقرة (ا) من هذا البند على أنها تعطى أى حقوق أو ميزات منحت أو قد تمنح لدول الجامعة العربية وحدها .

٩ — تعامل شركات الأموال وشركات الأشخاص التى تقوم بأعمال تطبيقا للاتفاق الحالى ، وكذلك من تستخدمهم من العمال والموظفين والمستخدمين البريطانيين بالنسبة لهذه الأعمال ، معاملة لا تقل عن تلك التى يتمتع بها عادة الرعايا المصريون ، ومنهم شركات الأموال وشركات الأشخاص ولاتسرى أحكام هذا البند على أية ميزة خاصة تمنح للرعايا المصريين فى أحوال خاصة .

١٠ — تحسب قيمة الخدمات أو التوريدات التى يقدمها المتعهدون إلى السلطات المصرية أو تقدمها السلطات المصرية إلى المتعهدين من المنشآت المبينة فى المرفق (ا) لهذا الملحق، أو فى المطارات المصرية فى منطقة قاعدة قناة السويس على أساس سعر التكلفة، أى بحساب قيمة المواد المستعملة وأجور العمال ومبلغ إضافى مناسب مقابل مصاريف الإدارة الفعلية التى استلزمتها الخدمات أو التوريدات .

الجزء (ج)

(راجع المادة ٩ من الاتفاق الحالى)

١ — يشمل العتاد الموجود فى القاعدة مجموعات الأصناف المبينة فى المرفق (ج) بهذا الملحق، ولا يجوز بعد انقضاء فترة الجلاء أن يزيد مقدار العتاد فى كل مجموعة على الرقم المذكور فى الجدول. ولا يجوز أيضا إبدال عتاد فى مجموعة بعتاد من مجموعة أخرى إلا بموافقة السلطات المصرية .

٢ — تنفيذا لأغراض البند (١) آنفا يقدم المتعهدون بعد انقضاء فترة الجلاء إلى السلطة المصرية المعينة بيانات عن توزيع العتاد الموجود فى المنشآت ومشتملاته ومقداره .

٣ — يبين المرفق (د) بهذا الملحق الإجراءات التى تتبع بشأن استيراد وتصدير العتاد البريطانى الذى ينقل إلى القاعدة أو منها .

٤ — تمنح حكومة جمهورية مصر للمتعهد المنوط بصيانة و إدارة المنشآت ذات الرقم المسلسل من ٣٠ إلى ٣٤ فى المرفق (ا) بهذا الملحق ، والمنوط بسعة التخزين المرقومة برقم مسلسل ٣٥ فى هذا المرفق والمسموح له بها بمقتضى عقد إيجار من حكومة جمهورية مصر ، جميع التسهيلات اللازمة لتخزين المواد البترولية فى هذه المنشآت وتدويرها ، على أن يكون المخزون من هذه المواد لحساب حكومة المملكة المتحدة مطابقا لما هو وارد فى البند (١) آنفا .

الجزء (د)

الواردات والصادرات

١ — يجوز للفنيين المعينين من خارج مصر عند قدومهم إلى مصر، أن يستوردوا دون أداء رسوم جمركية ، أمتعتهم الشخصية ولوازمهم المنزلية لاستخدامهم الشخصى ويجوز لأفراد بيت واحد عند قدومهم لأول مرة أن يستوردوا، دون أداء رسوم جمركية، الأمتعة الشخصية واللوازم المنزلية الخاصة بأفراد آخرين من البيت نفسه .

٢ — (ا) يجوز للمتعهدين بشرط عدم مجاوزة الحد المتفق عليه للمواد التى تحفظ فى القاعدة حسب ما نص عليه البند (١) من الجزء (ج) من هذا الملحق — أن يستوردوا ويستعملوا لأغراض الاتفاق الحالى دون ترخيص أو مانع أو عائق، ودون أداء رسوم جمركية. أو أية رسوم أو مكوس أخرى، المعدات البريطانية التى ترسل لهم من حكومة المملكة المتحدة سواء كانت: (١) ضمن مجموعات الأصناف المشار إليها فى ذلك البند أو (٢) لاستبدال معدات موجودة فى أى من المنشآت.

(ب) ومع ذلك فإن هذا الإعفاء من الرسوم الجمركية أو المكوس أو الضرائب الأخرى لا يشمل الآتى:

(١) البترول والشحومات التى يستعملها المتعهدون.

(٢) السيارات التى يستخدمها المتعهدون خارج المنشآت (عدا ناقلات الدبابات أو جراراتها)

(٣) أثاث المكاتب ولوازمها التى يستوردها ويستعملها المتعهدون.

٣ — لايجوز أن يباع فى مصر ممتلكات تستورد وفق أحكام البندين ١ و ٢ سالفى الذكر إلا إذا سددت عنها الرسوم الجمركية المصرية وغيرها من المكوس طبقا للتعريفة المقررة.

٤ — تسمح السلطات المصرية للمتعهدين أن يصدروا دون ترخيص أو مانع أو عائق، ودون دفع رسوم أو مكوس، أية معدات بريطانية موجودة حاليا فى القاعدة أو مستوردة إلى مصر أو مصنوعة فيها لأغراض الاتفاق الحالى. وللفنيين البريطانيين المعينين من خارج مصر كذلك أن يصدروا من مصر أية ممتلكات استوردوها.

الجزء (٥)

(راجع البند ٥ من الجزء "ا" من هذا الملحق)

الأمن

١ — تتخذ حكومة جمهورية مصر بصفتها الحكومة صاحبة السيادة التدابير الضرورية لتأمين المنشآت. ويستتبع ذلك ألا تكون التدابير التى تتخذها حكومة جمهورية مصر لتأمين المنشئات التى تسلم إلى المتعهدين أقل أثرا من التدابير التى تتخذ لتأمين مثيلاتها من المنشآت المصرية.

٢ — تشمل التدابير التى تتخذها حكومة جمهورية مصر لتأمين المنشآت المسلمة إلى المتعهدين، صيانة أسلاك المحيط الخارجى وإنارته ؛ ونقط الدفاع ، وتدبير مواد الدفاع والمواصلات وغير ذلك من ترتيبات ضرورية . وتقدم حكومة المملكة المتحدة المواد اللازمة لاستبدال أو صيانة مثل هذه الأسلاك والأنوار ونقط الدفاع .

٣ — دون إخلال بالمبادئ العامة السابقة ، يقوم المتعهدون بما يلى :

(ا) اتخاذ كل التدابير المعقولة اللازمة لمنع السرقة والتخريب والحرائق داخل المحيط الخارجى للمنشآت بما فى ذلك وضع الحراس المدنيين للأمن داخلها .

(ب) التأكد بوجه خاص، و بقدر ماتسمح به الإمكانيات من حفظ المخازن موصدة بالقفل والمفتاح وألا يترك فى الخلاء من العتاد إلا أقل قدر ممكن .

(ج) مراعاة تعليمات الأمن العام المتصلة بالمسائل الواردة فى الفقرتين (ا) و (ب) من هذا البند الصادرة من السلطة المصرية المعينة والتى تطبق على المنشآت المصرية المماثلة وذلك دون إخلال بأحكام هاتين الفقرتين المشار إليهما . وللسلطات المصرية فى هذا الصدد الحق فى أن تقوم بالتفتيش للتأكد من مراعاة هذه التعليمات .

(د) التعاون التام مع السلطات المصرية للمحافظة على أمن المنشآت .

٤ — تعد السلطات المصرية المختصة بالاشتراك مع المتعهدين نظاما لتصاريح دخول المنشآت. وتضعه موضع التنفيذ للهيمنة على دخول وخروج الأشخاص والعربات والعتاد والمهمات بقصد الحد من مخاطر تعرضها للضياع أو التخريب .

٥ — لما كانت السلطات المصرية مسئولة عن تأمين العتاد والمهمات بصفة عامة أثناء عمليات النقل. فإنه يجب إخطارها قبل ثمان وأربعين ساعة من اعتزام نقل المهمات أو العتاد من المنشآت أو إليها. إلا فى الحالات التى توافق فيها السلطات المصرية على تقصير مدة الإخطار ويرسل إخطار مماثل للسلطات المصرية عند وجود عتاد فى انتظار النقل على أرصفة الموانى أو السكك الحديدية .

الجزء (و)

استخدام المتعهدين للعمال واختيارهم وفق مقتضيات الأمن

تطبق الأحكام التالية على استخدام المتعهدين للفنيين والمستخدمين والعمال المحليين (المشار إليهم فيما بعد بالعمال) والتحرى عنهم وفق مقتضيات الأمن :

١ — تقدم مكاتب التخديم التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية جميع التسهيلات للمتعهدين فيما يتصل باستخدامهم للعمال .

٢ — موقع المنشأة هو الذى يحدد أى مكتب من مكاتب التخديم يتعاون معه المتعهد .

٣ — يقدم المتعهدون لمكاتب التخديم كافة التفصيلات عن حاجاتهم المهنية عند إخطارها بالمحلات الشاغرة .

٤ — لا يعاد التحرى عن العمال الذين يستخدمهم المتعهدون إذا كان قد سبق استخدامهم بمعرفة قوات صاحبة الجلالة ، وسبق التحرى عنهم بمعرفة ضباط وزارة الداخلية المصرية . أما عدا هؤلاء ممن سبق استخدامهم بمعرفة قوات صاحبة الجلالة ، فيتم التحرى عنهم على النحو السابق قبل استخدامهم بمعرفة المتعهدين .

٥ — ليس لأحد من المتعهدين استخدام عامل لم يسبق استخدامه بمعرفة قوات صاحبة الجلالة أو بمعرفة متعهد آخر . كما لا يجوز استخدامه على أى نحو داخل إحدى المنشآت إلا إذا كان قد تسجل بأحد مكاتب التخديم ورشحه هـذا المكتب بعـد التحرى عنه بمعـرفة ضباط وزارة الداخلية المصرية .

٦ — إذا كان العامل قد سبق اختباره مهنيا بمعرفة قوات صاحبة الجلالة أو بمعرفة أحد المتعهدين ، جاز استخدامه بمعرفة أى متعهد آخر فى مهنة مماثلة دون حاجة إلى اختبار آخر . على أنه إذا رفض أحد طالبى الالتحاق بعد اختباره مهنيا فيتم إخطار مكتب التخديم مع ذكر الأسباب بإيجاز .

٧ — تطبق أحكام البنود من ١ إلى ٦ على جميع العمال . عدا من يتمتع منهم بالجنسية البريطانية (وهؤلاء يدخلون ضمن العدد المتفق عليه من الفنيين البريطانيين الذين يستخدمهم المتعهدون) .

المرفق (١)

بالإشارة إلى البندين ٢ و ٣ من الجزء (١) لهذا الملحق

رقم مسلسل	الوصف والموقع	خريطة المراجعة (ب)	خريطة المراجعة (ج)
	(١)		
١	منشأة القاعدة فى التل الكبير، القائمة على موقع صحراوى مساحته ١٦ ميلا مربعا تقريبا داخل سورها الخارجى الحالى وتشمل:		
	ورشة القاعدة رقم ٢، وهى عبارة عن ورشة مسقوفة ومستودعات للتخزين ومساحتها مليون قدما مربعة تقريبا	التل الكبير	لوحة ١
	مخزن مهمات القاعدة رقم ٥، وهو عبارة عن مستودع للتخزين مسقوف مساحته ١,٧ مليون قدما مربعة تقريبا		
	ومستودع آخر للتخزين مكشوف مساحته ٤٠ مليون قدما مربعة تقريبا		
	مخزن عربات القاعدة (بما فى ذلك الورشة) وهو عبارة عن مستودع للتخزين مسقوف مساحته ٠,٢٥ من المليون من الأقدام المربعة تقريبا ومستودع آخر مكشوف للتخزين مساحته ٢١,٥ مليون قدما مربعة تقريبا		
	محطة لتوليد القوة الكهربائية		
	مورد المياه (وهو فى مجموعه سبع آبار)		
٢	مصنع ثلج بالتل الكبير. ويقع فى بناء قائم بذاته داخل سوره الخارجى الحالى الملاصق لمحطة توليد الكهرباء المشار إليها فى الرقم المسلسل (١) أعلاه	»	١ »
٣	محطة ترشيح المياه بالتل الكبير، وتقع داخل سورها الخارجى الحالى عند الكيلو ٩٠ تقريبا على طريق الإسماعيلية — القاهرة، وشبكة توزيع المياه	»	١ »

رقم مسلسل	الوصف والموقع	خريطة المراجعة (ب)	خريطة المراجعة (ج)
٤	مخزن احتياطى التعيينات رقم ٣٣ فى القرش ، القائم على موقع مساحته ٣,٥ ميلا مربعة داخل سوره الخارجى الحالى بجوار طريق القناة وسكة حديد الإسماعيلية — بور سعيد ، وهو عبارة عن مخزن مسقوف يسع ٥٧,٠٠٠ طن . وآخر مكشوف يسع ١٠٠,٠٠٠ طن قائم	القرش	لوحة ٢
٥	محطة توليد كهرباء القرش داخل السور الخارجى للرقم المسلسل (٤) أعلاه	»	» ٢
٦	محطة ترشيح المياه المعروفة (الإسماعيلية شرق)، وهى قائمة عند نقطة المعدية داخل سورها الخارجى الحالى ، وشبكة توزيع المياه	»	» ٢
٧	مستودع ذخيرة القاعدة رقم ٩ فى أبى سلطان ، والقائم على موقع صحراوى مساحته ٨ أميال مربعة تقريبا داخل سوره الخارجى الحالى ، وهو عبارة عن مخزن مسقوف مساحته ٠,٨ مليون قدما مربعة تقريبا ، ومخزن آخر مكشوف مساحته ٠,٣ مليون قدما مربعة تقريبا	أبو سلطان	» ٣
٨	محطة توليد كهرباء أبو سلطان داخل سورها الخارجى الحالى ، بجوار سكة حديد السويس — الإسماعيلية وشبكة توزيع القوة الكهربائية	»	» ٣
٩	محطة ترشيح مياه أبو سلطان المجاورة لمحطة توليد الكهرباء المشار إليها فى الرقم المسلسل (٨) أعلاه وفى داخل سورها الخارجى ، وشبكة توزيع المياه	»	» ٣
١٠	منشأة المهندسين للقاعدة بفنارة القائمة على موقع صحراوى مساحته ٠,٥ من الميل المربع تقريبا داخل سورها الخارجى الحالى ، وهى تقع بين سكة حديد السويس — الإسماعيلية وترعة المياه العذبة ، وتشمل :		

رقم مسلسل	الوصف والموقع	خريطة المراجعة (ب)	خريطة المراجعة (ج)
	مخزن القاعدة لمعدات المهندسين رقم ٨ وهو عبارة عن مستودع مسقوف للتخزين مساحته ٠,٤ مليون قدما مربعة وآخر مكشوف مساحته ١٢,٤ مليون قدما مربعة . ورشة المهندسين للقاعدة ، وهى عبارة عن مكان مسقوف للورشة مساحته ٠,٢٥ مليون قدما مربعة . مخزن قطع غيار للآلات ، وهو عبارة عن مستودع مسقوف مساحته ٤٨,٠٠٠ قدما مربعة .	فنارة	لوحة ٤
١١	الورش الميكانيكية الخاصة بوحدة الصيانة رقم ١٠٩ التابعة لسلاح الطيران الملكى (المبانى رقم ٥١٣ و ٥٢٠ و ٥٢٣ و ٥٢٥ و ٥٢٧ و ٥٣٠ المبينة على خريطة الموقع لمحطة سلاح الطيران الملكى الابيض)		
١٢	محطتان لتوليد الكهرباء لسلاح الطيران الملكى (المبانى رقم ٥٢٩ و٥٩٠ المبينة على خريطة الموقع لمحطة سلاح الطيران الملكى بالأبيض)	الأبيض	
١٣	مستشفى سلاح الطيران الملكى (المبانى رقم ٦١١ و٦١٢ و٦١٣ و٧١٩ و٧٢٠ و٧٥٨ و٧٥٩ ومبنى غير مرقوم داخل المنطقة المبينة على خريطة الموقع لمحطة سلاح الطيران الملكى بالأبيض) ...	«	
١٤	محطة توليد الكهرباء بفايد القائمة على موقع صحراوى داخل سورها الخارجى الحالى بجوار الطريق الرئيسى الواقع غرب طريق القناة وخط السكة الحديد المتفرع من خط السويس — الإسماعيلية . وكذلك محطة طلمبات تبريد المياه الملحقة بها والواقعة على ترعة المياه العذبة داخل سورها الخارجى الحالى وشبكة توزيع القوة الكهربائية	فايد	« ٤
١٥	محطتا ترشيح المياه المعروفتان "بشمال فايد وفنارة رقم ١" وكلتاهما قائمتان على ترعة المياه العذبة وكل منهما داخلة فى سورها الخارجى الحالى وأنابيب التغذية الرئيسية التى تسير بمحاذاة الطريق الرئيسى الواقع إلى الغرب من طريق القناة	فنارة	« ٤

رقم مسلسل	الوصف والموقع	خريطة المراجعة (ب)	خريطة المراجعة (ج)
١٦	محطتا ترشيح المياه المعروفتان "بفنارة ٢" و"فنارة ٣" وكلتاهما قائمتان على ترعة المياه العذبة، وكل منهما داخلة فى سورها الخارجى الحالى وشبكة توزيع المياه	فنارة	لوحة ٤
١٧	مبنى مخزن التوزيع بالجملة لمؤسسات البحرية والجيش والطيران بفنارة القائم على موقع صحراوى مساحته ١٧ فدانا تقريبا داخل سوره الخارجى الحالى، بجوار خط فرعى لسكة حديد السويس — الإسماعيلية وهو عبارة عن مستودع مسقوف للتخزين مساحته ٨٠,٠٠٠ قدما مربعة تقريبا ...	«	٤ »
١٨	مصنع الجركان بفنارة، القائم على موقع صحراوى مساحته ٦ أفدنة تقريبا داخل سوره الخارجى الحالى بجوار الطريق الرئيسى إلى الغرب من طريق القناة ومن خط فرعى لسكة جديد السويس — الإسماعيلية. وهو يشمل مكانا مسقوفا لورشة بما فيها من معدات ومساحته ٩,٠٠٠ قدما مربعة	«	٤ »
١٩	مخزن مهمات القاعدة رقم ١٠ بجنيفة، القائم على موقع صحراوى مساحته ٣ أميال مربعة تقريبا داخل سوره الخارجى الحالى بجوار الطريق الرئيسى إلى الغرب من طريق القناة ويشمل مستودعا للتخزين مسقوفا مساحته ١,١ مليون قدما مربعة وآخر مكشوف مساحته ٧,٨ مليون قدما مربعة	جنيفة	٥ »
٢٠	محطة توليد كهرباء جنيفة داخل المحيط الخارجى للرقم المسلسل ١٩ أعلاه	«	٥ »
٢١	محطة ترشيح مياه جنيفة القائمة على ترعة المياه العذبة داخل سورها الخارجى وشبكة توزيع المياه	«	٥ »

رقم مسلسل	الوصف والموقع	خريطة المراجعة (ب)	خريطة المراجعة (ج)
٢٢	مخزن القاعدة لمعدات المهندسين رقم ٩ بالسويس القائم على موقع صحراوى مساحته ١٤٠ فدانا تقريبا داخل سوره الخارجى الحالى بجوار سكة حديد السويس — القاهرة ، وهو عبارة عن مستودع تخزين مسقوف مساحته ١٩٠,٠٠٠ قدما مربعة تقريبا	السويس	لوحة ٦
٢٣	ورشة سكة الحديد والتحويلات بالسويس ، القائمة على موقع صحراوى مساحته ١٤٤ فدانا تقريبا داخل سورها الخارجى الحالى بجوار سكة حديد السويس — القاهرة ، وهى عبارة عن ورشة ومستودع تخزين مسقوف مساحتهما ١١٥,٠٠٠ قدما مربعة تقريبا	»	لوحة ٦
٢٤	محطة توليد كهرباء السويس ، وهى داخل المحيط الخارجى للرقم المسلسل ٢٢ أعلاه	»	لوحة ٦
٢٥	محطة ترشيح مياه السويس الواقعة بين سكة حديد السويس — الإسماعيلية . وترعة المياه العذبة داخل سورها الخارجى وشبكة توزيع المياه بما فيها صهاريج التخزين بالأدبية	السويس الأدبية	لوحة ٦ و ٧
٢٦	مخزن تبريد عتاقة . وهو عبارة عن أربعة مبان منفصلة قائمة على موقع صحراوى . وكل منها داخل سورها الخارجى بجوار طريق السويس — الأدبية ، ومجموع سعتها ٧٠٠ طنا وفيها محطة توليد الكهرباء الخاصة بها	عتاقة	لوحة ٦
٢٧	مخزن المهمات الطبية للجيش بعتاقة ، القائم على موقع صحراوى داخل سوره الخارجى الحالى بجوار طريق السويس — الأدبية وهو عبارة عن مخزن مسقوف ومكان لورشة مساحتهما ١٤٣,٠٠٠ قدما مربعة تقريبا وثلاجة سعتها ٦,٥٠٠ قدما مكعبة و ١٤٩,٠٠٠ قدما مربعة من أرضيات صلبة	»	لوحة ٦

رقم مسلسل	الوصف والموقع	خريطة المراجعة (ب)	خريطة المراجعة (ج)
٢٨	مبانى ورشة إصلاح أدوات جراحية قائمة داخل المحيط الخارجى للرقم المسلسل ٢٧ أعلاه	عناقة	لوحة ٦
٢٩	محطة توليد كهرباء الأدبيـة القائمة على موقع صحراوى داخل سورها الخارجى الحالى بجوار طريق السويس — الأدبية وميناء الأدبية	الأدبية	لوحة ٧
	شبكة بترول فنـارة		
٣٠	منشأة تخزين البترول بالجملة بفنارة القائمـة على موقع صحراوى داخل سورها الخارجى الحالى وهى عبارة عن ١٤ صهريجا ومحطة طلمبات فرعية وتصلها خطوط أنابيب برصيف الزيت بفنارة رقم مسلسل (٣١) ومنطقة الملء بفنارة (رقم مسلسل ٣٢)	فنارة	لوحة ٤
٣١	رصيف الزيت بفنارة الممتد إلى البحيرة المرة الكبرى بجوار طريق القناة ومعه ثلاثة خطوط أنابيب ممتدة بين رأس الرصيف ومنشأة التخزين بالجملة بفنارة (رقم مسلسل ٣٠) بما فى ذلك جهاز مضخة قائمة على الرصيف	«	لوحة ٤
٣٢	منطقة الملء بفنارة على موقع صحراوى داخل أسوارها الخارجية الحالية بمـا فى ذلك معدات ملء العربات والعبوات وهذه المنطقة واقعـة إلى الشرق من منشأة التخزين بالجملة بفنارة (رقم مسلسل ٣٠) ومتصلة بها بخطوط أنابيب	«	لوحة ٤
	شبكة بترول نفيشة		
٣٣	منشأة التخزين بالجملة بنفيشة القائمة على موقع صحراوى ، وهى عبارة عن صهريج واحد ومحطة طلمبات فرعية يصلها خط أنابيب بمنشأة التخزين بالجملة بفنارة (رقم مسلسل ٣٠) وبمنطقة الملء بنفيشة (رقم مسلسل ٣٤) بخط أنابيب آخر .	نفيشة	لوحة ٢

رقم مسلسل	الوصف والموقع	خريطة المراجعة (ب)	خريطة المراجعة (ج)
٣٤	منطقة الملء بنفيشة القائمة على موقع صحراوى داخل سورها الخارجى الحالى بما فى ذلك معدات ملء العربات والعبوات، وهذه المنطقة واقعة إلى الشمال من منشأة التخزين بالجملة بنفيشة وهى متصلة بها بخط أنابيب	نفيشة	لوحة ٢
٣٥	سعة تخزين قدرها ٥٢,٦٠ طنا مترياً للمنتج بمنشأة تخزين البترول بالجملة فى عجرود		
٣٦	مكان لإيواء الفنيين البريطانيين بمنطقة المعسكر كما هو محدد على خريطة الموقع للمعسكر المرفقة بهذا	المعسكر	
٣٧	رئاسة الطيران للشرق الأوسط كما هو موضح على خريطة الموقع لسلاح الطيران الملكى بالإسماعيلية المرفقة بهذا	سلاح الطيران الملكى بالإسماعيلية	

ملاحظات :

(١) تشمل المنطقة التى تشغلها أية منشأة ، جميع المبانى والإنشاءات الداخلة فى حدود هذه المنطقة إلا إذا نص على غير ذلك وقد حددت مناطق المنشآت على الخرائط .

(٢) فى حالة عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس طبقا للمادة ٥ من الاتفاق الحالى تدير رئاسة قاعدة فى هذه المنطقة .

(٣) تقع مبانى جزء من الرقم المسلسل ٤ والرقم المسلسل ٦ كله على أرض ممنوح امتيازها لشركة قناة السويس البحرية . وتسليم هذه المبانى يتعلق على موافقة هذه الشركة و إتمام الإجراءات اللازمة بين حكومة جمهورية مصر والشركة .

(٤) تنتقل ملكية وحيازة منطقة المعسكر وفقا لأحكام البند ٤ جزء "أ" من الملحق ٢ للاتفاق الحالى عدا حيازة المنطقة المشار إليها فى الرقم المسلسل ٣٦ من المرفق "أ" بالجزء "أ" من الملحق ٢ (الموضحة والمبينة حدودها على خريطة الموقع المرفقة بهذا) المخصصة دون أجر لإيواء الفنيين البريطانيين مدة الاتفاق الحالى .

المرفق (ب)

(راجع البند ٤ من الجزء "ا" من الملحق ٢)

فيما يلى بيان المنشآت التى ستنقل ملكيتها وحيازتها إلى حكومة جمهورية مصر :

(ا) جميع المطارات التى بها قوات لصاحبة الجلالة فى منطقة قاعدة قناة السويس وأماكنها كالآتى :

الفردان .

الإسماعيلية عدا منطقة رئاسة الطيران بالشرق الأوسط المذكورة فى الرقم المسلسل ٣٧ من المرفق "ا" بالملحق ٢ .

أبو صوير .

دفرسوار (عدا الجزء المبنى على أرض داخلة ضمن امتياز شركة قناة السويس البحرية).

فايد .

كسفريت .

فنارة (مطار بحرى) .

كبريت .

شندور .

شلوفة .

(ب) بيت البحرية فى بور سعيد .

(ج) ميناء الأدبية بما فيها الروافع الثقيلة .

(د) مخزن البحرية الملكية لحواجز الغواصات بالأدبية .

(هـ) محطة الدلتا اللاسلكية .

(و) المعسكر* .

(ز) أرقام مسلسلة ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ١١، ١٢، ١٣، ١٥ ومن ١٧ إلى ٢٩ ورقم ٣٧ من كشف المنشآت فى المرفق "ا" بالملحق ٢ .

---

* تنتقل ملكية وحيازة منطقة المعسكر وفقا لأحكام البند ٤ جزء "ا" من الملحق ٢ للاتفاق الحالى عدا حيازة المنطقة المشار إليها فى الرقم المسلسل ٣٦ من المرفق "ا" بالجزء "أ" من الملحق ٢ (الموضحة والمبينة حدودها على شريطة الموقع المرفقة بهذا) المخصصة دون أجر لإيواء القنين البريطانيين مدة الاتفاق الحالى .

المرفق (ج)

(راجع البند ١ من الجزء "ج" من هذا الملحق)

الحد الأقصى للمعدات البريطانية

مجموعة		الحد الأقصى	
١	ذخيرة بما فيها جميع أنواع الذخيرة والألغام والمفرقعات	٥٠,٠٠٠	طن
٢	معدات بما فيها معدات الكبارى والمهندسين والمهمات	٣٠٠,٠٠٠	»
٣	سيارات غير مدرعة...	٢,٠٠٠	سيارة
٤	معدات مهندسين بما فيها ماكينات المهندسين وآلات رفع الأتربة	٥٠٠	قطعة
	قاطرات سكك حديدية	٣٠	قاطرة
	عربات سكك حديدية...	١٠٠	عربة
	عائمات	٣	عائمات
٥	وقود سيارات وطائرات	٨٠,٠٠٠	طن
٦	عبوات بترول وماء	١,٣٠٠,٠٠٠	جركان
٧	معدات تحت الإصلاح :		
	عربات مدرعة ثقيلة وخفيفة	٧٠	عربة
	عربات ذات عجلات	٤٠٠	»
	معدات المدفعية	٥٠	قطعة
	ماكينات ومعدات مهندسين	٥٠	بالعدد
	معدات أخرى...	١,٥٠٠	طن

المرفق (د)

(راجع البند ٣ من الجزء "ج" من هذا الملحق)

إجراءات التخليص على المعدات البريطانية فى الموانىء المصرية :

تتبع الإجراءات الآتية بالنسبة إلى تصدير واستيراد المعدات البريطانية من القاعدة و إليها :

١ — تنقل المعدات البريطانية من القاعدة أو إليها بموجب " تعليمات نقل الشحنة " التى تصدرها السلطات البريطانية إلى أحد المتعهدين وترسل صورة من هذه التعليمات إلى السلطات

المصرية فى حالة نقل المعدات البريطانية من القاعدة قبل الشحن على المركب . وفى حالة استيرادها إلى القاعدة ترسل هذه التعليمات قبل وصول المعدات البريطانية إلى مصر . وتتضمن " تعليمات نقل الشحنة" بيانات تفصيلية عن الرسالة بما فى ذلك رقم إذن الشحن الذى يمكن به التعرف على كل طرد . ويوضع هذا الرقم على كل طرد مشحون .

٢ — ويصحب المعدات البريطانية المنقولة من القاعدة أو إليها أثناء مرورها بين الميناء المصرى والمنشأة، بوليصة نقل (فى حالة النقل بالطرق البرية أو بطرق الملاحة الداخلية) أو بوليصة سكة حديد، حسبما تكون الحالة وتسلم للسلطة المصرية المعينة صور هذه المستندات التى تحمل رقم إذن الشحن الموضح على كل طرد .

٣ — وفى حالة التصدير إلى الخارج يقدم المتعهدون طلبات الشحن إلى وكيل شحن معين فى ميناء الشحن .

وتتضمن هذه الطلبات المقاسات الدقيقة لكل طرد . ويشار فى كل حالة إلى رقم إذن الشحن. وتسلم صور من هذه الطلبات إلى سلطات ميناء الشحن .

٤ — لسلطات الموانئ والجمارك المصرية أن تطلب بوالص الشحن ومانيفستو السفن بالطريقة المعتادة .

٥ — على وكيل الشحن المعين أن يقدم نيابة عن المتعهدين لسلطات الميناء والجمرك المصرى، المعلومات والمستندات والاستمارات التى تطلبها هذه السلطات تنفيذا للإجراءات المعمول بها .

٦ — تفتش السلطات المصرية على المعدات البريطانية المنقولة من القاعدة وإليها وفق الإجراءات التالية :

(ا) فى حالة الواردات يجرى التفتيش عادة فى ميناء الدخول إلى مصر، أما فى حالة الصادرات فيكون التفتيش فى المنشأة التى تنقل منها المعدات .

(ب) يجرى التفتيش دون تأخير لا مبرر له .

(ج) يكون التخليص على المعدات البريطانية بعد تفتيشها، إما بوضع علامة عليها أو بإعطاء مستند يثبت ذلك .

(د) إذا وصلت الطرود فى تعبئة خاصة بالمناطق الحارة فلا تفتح فى ميناء الدخول. وإنما تختمها السلطات المصرية ، ويحفظ المتعهدون هذه الطرود فى عهدتهم بالمنشآت ولا تفتح إلا فى حضور السلطات المصرية .

(هـ) يتم التخليص على مثل هذه الطرود دون فتحها عند إعادة تصديرها بشرط أن تكون أختامها سليمة لم تفض .

محضر متفق عليه

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

يرغب وفدا مصر والمملكة المتحدة فى الوقت الذى توقع فيه حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة الاتفاق الحالى ، أن يسجلا النقط الآتية ، التى اتفق عليها فى تفسير هذا الاتفاق :

(١) من المفهوم لدى الحكومتين المتعاقدتين أن النص على أن تجلو القوات البريطانية فورا بمجرد وقف القتال كما ورد فى المادة الخامسة من الاتفاق يقصد به أن يبدأ الجلاء بمجرد وقف القتال ، وأن يتم جلاء القوات مع ما يزيد من العتاد على القدر المشار إليه فى المادة التاسعة دون أى إبطاء .

(٢) يقصد باصطلاح دولة من الخارج كما هو مستعمل فى المادتين ٦ ، ٤ من الاتفاق ، أى بلد عدا :

(ا) الدول المشار إليها فى هاتين المادتين .

(ب) إسرائيل :

وقع عليه بالقاهرة فى اليوم التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين .

محمود فوزى — رالف سكراين ستيفنسون

وزارة الخارجية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

صاحب السعادة السفير البريطانى

بالإشارة إلى المادة الأولى من الاتفاق الموقع اليوم بين حكومة جمهورية مصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلنده، أتشرف بإبلاغكم أن حكومة جمهورية مصر توافق على أن تتمتع القوات البريطانية أثناء فترة العشرين شهرا المقررة لجلائها عن الأراضى المصرية بالإعفاءات التى تضمنتها الأحكام الواردة فى ملحق هذه المذكرة .

لذلك أتشرف بأن أقترح اعتبار هـذه المذكرة مع ردكم المتضمن قبول تلك الأحكام اتفاقا بين حكومتينا على نصوصها يصبح نافذا من اليوم ويظل نافذا لمدة عشرين شهرا .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم توكيد أسمى احترامى .

محمود فوزى
وزير الخارجية

السفارة البريطانية

القاهرة

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

أتشرف بالإفادة بوصول مذكرتكم بتاريخ اليوم، التى تبلغوننى فيها أنه بالإشارة إلى المادة الأولى من الاتفاق الموقع عليه اليوم بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلنده، أن حكومة جمهورية مصر توافق على أن تتمتع القوات البريطانية فى مصر أثناء فترة العشرين شهرا المقررة لجلائها عن الأراضى المصرية بالإعفاءات التى تضمنتها الأحكام الواردة فى ملحق مذكرتكم (والتى تجدونها مرفقة بهذا) والتى تقترحون فيها اعتبار مذكرتكم مع ردى عليها المتضمن قبول تلك الأحكام اتفاقا بين حكومتينا على نصوصها .

وإنى إذ أقبل هـذه الأحكام أتشرف بأن أؤكد أن مذكرتكم مع ردى هذا، تعتبر اتفاقا بين حكومتينا على نصوص تلك الأحكام يصبح نافذا من اليوم ويظل نافذا لمدة عشرين شهرا .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم توكيد أسمى احترامى ،

رالف سكراين ستيفنسون

ملحق

١ — فى الأحكام التالية :

(أ) تشمل عبارة "القوات البريطانية" :

(١) كل شخص خاضع لقانون نظام البحرية. أو قانون الجيش. أو قانون سلاح الطيران فى المملكة المتحدة (أو للقوانين المقابلة لها فى كينيا ، أوغنده ، موريشياس وسشيل) ويكون مرابطا مع قوات صاحبة الجلالة الموجودة فى مصر أو ملحقا بها أثناء فترة الجلاء .

(٢) كل موظف مدنى بريطانى الجنسية مرافق للقوات السالفة الذكر الموجودة فى مصر. أو يخدم بها أو بإحدى الهيئات التابعة للبحرية أو الجيش أو سلاح الطيران أو بإحدى منظمات الخدمة المصرح بها يكون ممن خولت لهم صفة الضباط ، أو ممن يحملون جوازا محددا لصفتهم صادرا من السلطة البريطانية المختصة التى سيرد فيما يلى تعريفها ، ويتقاضون رواتبهم من اعتمادات أى جزء من أجزاء ممتلكات صاحبة الجلالة.

(٣) زوجات الأشخاص الذين سبق ذكرهم فى الفقرتين (١) و (٢) السابقتين وأولادهم الذين هم دون الحادية والعشرين من العمر .

(ب) يقصد بعبارة "السلطات البريطانية المختصة" :

(١) أقدم ضابط بحرى يكون فى منطقة القنال. أو أى ضابط مخول له بالعمل نيابة عنه. وذلك بالنسبة لأفراد بحرية صاحبة الجلالة .

(٢) القائد العام للقوات البريطانية الموجودة فى مصر، أو أى ضابط آخر يتولى وقتئذ قيادتها . أو أى ضابط مخول له العمل نيابة عنه. وذلك بالنسبة لأفراد القوات البرية لصاحبة الجلالة .

(٣) قائد سلاح الطيران الملكى الموجود فى مصر. أو أى ضابط آخر يتولى وقتئذ قيادته. أو أى ضابط مخول له بالعمل نيابة عنه . وذلك بالنسبة لأفراد سلاح طيران صاحبة الجلالة .

(ج) يقصد بعبارة "المعسكرات البريطانية" المناطق أو الأماكن التى تشغلها القوات البريطانية أو تستخدمها فى تاريخ التوقيع على الاتفاق ما دامت مشغولة أو مستخدمة على النحو المذكور .

(د) يقصد بعبارة "طائرات السلاح" أية طائرة تابعة لسلاح الطيران الملكى ويدخل فى ذلك طائرات قوات صاحبة الجلالة والطائرات المدنية البريطانية المؤجرة لها .

(هـ) يقصد بعبارة "منطقة القنال" المنطقة التى تحيط حدودها على أضيق نطاق بالمعسكرات البريطانية التى تشغلها القوات البريطانية أو تستخدمها فى الوقت الحاضر .

٢ — تتعهد القوات البريطانية باحترام القوانين المصرية وبالامتناع عن القيام بأى نشاط مناف لروح الاتفاق . وعلى وجه الخصوص عن القيام بأى نشاط سياسى فى مصر . وتتخذ حكومة المملكة المتحدة التدابير اللازمة لهذا الغرض .

٣ — لايخضع أفراد القوات البريطانية لاختصاص المحاكم الجنائية فى مصر ، ولا لاختصاص المحاكم المدنية فى أى أمر ينشأ بسبب أداء واجباتهم الرسمية ، فإذا اتخذت أية إجراءات مدنية ضد فرد من أفراد القوات البريطانية أمام أية محكمة مصرية أخطر سفير صاحبة الجلالة بتلك الإجراءات . ثم توقف هذه الإجراءات مدة واحد وعشرين يوما من تاريخ الإخطار، وتمد هذه الفترة بناء على طلب السفير مدة لا تزيد على واحد وعشرين يوما أخرى إذا قرر أنه لم يتيسر إتمام التحقيقات الضرورية خلال الفترة المذكورة . ويقرر سفير صاحبة الجلالة للمحكمة ما إذا كانت الإجراءات ناشئة عن أعمال رسمية ، ومن المسلم أنه يجوز للأفراد فى ظروف خاصة أن يطالبوا بتعويضات مدنية متعلقة بأمور نشأت بسبب أداء أحد أفراد القوات البريطانية لواجباته الرسمية، وتتعهد حكومة المملكة المتحدة أن تشمل هذه المطالبات بالرعاية التامة وأن تنظم لها الإجراءات المناسبة التى تكفل تحقيقها والنظر فيها .

٤ — دون إخلال بالحقيقة الواقعة من أن المعسكرات البريطانية هى أرض مصرية . فإنه لا يجوز انتهاك حرمة هذه المعسكرات، وتخضع لرقابة وسيطرة السلطات البريطانية المختصة وحدها .

٥ — توافق حكومة جمهورية مصر بمقتضى هذا على أن تتمتع القوات البريطانية بما يأتى :

(ا) حرية الانتقال بين المعسكرات البريطانية وبين المداخل العادية إلى منطقة القنال عن طريق البر أو البحر أو الجو ، وعند اعتزام القيام بتنقلات على نطاق واسع يرسل إخطار سابق بذلك وتعمل الترتيبات اللازمة لتنظيم المرور .

(ب) حرية الاتصال باللاسلكى أو غيره كالتلغراف أو التليفون أو أية وسيلة من وسائل المواصلات داخل منطقة القنال بما فى ذلك مد الأسلاك البحرية والخطوط البرية . ومفهوم أن الأسلاك التلغرافية والتليفونية والخطوط المشار إليها هنا تقع فى المناطق التى توجد فيها القوات البريطانية وأن أى اتصال بينها وبين الأسلاك التلغرافية

والتليفونية التابعة للحكومة المصرية فى منطقة القنال يكون خاضعا لما يتفق عليه مع السلطات المصرية وكذلك تنسيق استعمال الذبذبات اللاسلكية غير المسجلة دوليا بواسطة القوات المصرية والبريطانية فى منطقة القنال .

(ج) حق توليد النور والقوى داخل المعسكرات البريطانية لاستخدامها فى المعسكرات المذكورة وتوصيلها وتوزيعها، وكذلك المياه بين محطة التوليد وأى معسكر بريطانى آخر بأسلاك وأنابيب أو بأية وسيلة أخرى من أى نوع كان .

(د) إرسال الإشارات التلغرافية والتليفونية على خطوط تلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية ، إما صريحة أو اصطلاحية أو شفرية وذلك نظير دفع الأجور العادية عنها .

(هـ) استخدام خطوط سكك حديد الحكومة المصرية بالأجور والشروط السارية على القوات البريطانية اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٥٢ مع مراعاة تغير الأجور بنسبة التغيرات التى تطرأ على التعريفة المدنية العادية .

(و) تقديم التليفونات وصيانتها واستخدامها حسب الحاجة ، باعتبارها جزءا من مصلحة التليفونات المصرية ومتصلة بها وداخلة فى نظامها . وذلك بالأجور المدنية السارية .

(ز) دخول أفراد القوات البريطانية إلى منطقة القنال وخروجهم من مصر بشرط واحد وهو إبراز أمر التحرك .

(ح) استعمال الطرق والمجارى والترع والرياحات والبحيرات والطرق المائية وغيرها من مجارى الماء داخل منطقة القنال دون دفع رسوم أو مكوس أو عوائد لا بصفة رسوم تسجيل ولا غيره على العربات أو الناقلات المائية التى تستخدمها القوات البريطانية .

(ط) التسهيلات المجانية فى الموانىء، للسفن الحربية ، وناقلات الجنود ومراكب سلاح خدمة الجيش . ومراكب الشحن وطائرات السلاح البرمائية منها أو البحرية المستخدمة فى تموين القوات البريطانية وجلائها .

(ى) الإعفاء المماثل لما يتمتع به طبقا للقانون الدولى ، الممثلون الدبلوماسيون للدول الأجنبية فيما يختص بالمراسلات الرسمية للقوات البريطانية وناقليها .

٦ — (ا) يدفع الأفراد التابعون للقوات البريطانية الذين يملكون عقارا . أو يستثمرون أموالا فى مصر . أو يزاولون خارج أعمالهم نشاطا مهنيا أو تجاريا فى مصر بقصد الربح، الضرائب ورسوم التسجيل ورسوم نقل الملكية المماثلة لما يدفعه الأفراد المدنيون البريطانيون عن مثل هذه الأملاك وغلاتها .

(ب) يدفع الأفراد التابعون للقوات البريطانية بالنسبة لما يملكونه شخصيا من أجهزة الاستقبال اللاسلكية ، الضريبة أو رسوم الرخصة المقررة وقتئذ على مثل هذه الأجهزة .

(ج) يدفع الأفراد التابعون للقوات البريطانية ، الرسم المقرر وقتئذ لتسجيل ما يكون ملكا خاصا لهم من الناقلات المائية وكذلك (مع مراعاة أحكام البند "و" من المادة ٥) جميع الرسوم والعوائد والمكوس التى تفرض بسبب استخدام هذه الناقلات .

(د) يدفع الأفراد التابعون للقوات البريطانية ، الضريبة ورسوم التسجيل المقررة وقتئذ على ما يملكونه من سيارات أو طائرات خاصة .

(هـ) وفيما عدا المنصوص عليه آنفا ، والمرفق الخاص بالواردات والصادرات (الذى يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق) ، تعفى المعسكرات البريطانية ، والقوات البريطانية والأفراد التابعون لها من الضرائب عدا عوائد البلدية المستحقة عن الخدمات التى تؤدى لهم ، كما يعفون من جميع رسوم التسجيل والرسوم الأخرى ما لم يكن هناك اتفاق سابق بين الحكومتين المتعاقدتين على خلاف ذلك .

٧ — تقدم حكومة جمهورية مصر كل مساعدة للطائرات البريطانية التى يحدث بها خطر وتقدم عند الطلب كل التسهيلات لانتقال موظفى صاحبة الجلالة ومهماتهم من و إلى مكان مثل هذه الطائرات التى تكون قد اضطرت إلى النزول على الأراضى المصرية .

٨ :

(١) بناء على طلب موقع من الموظف المختص فى وزارة العدل ، تسلم السلطة البريطانية المختصة ، الأشخاص الذين ليسوا من أفراد القوات البريطانية ويكونون داخل أحد المعسكرات البريطانية وممن :

(١) صدر أمر بالقبض عليهم لارتكابهم أمرا يقتضى محاكمتهم عليه أمام محكمة مصرية . أو .

(٢) صدر عليهم حكم بالحبس أو السجن من أية محكمة مصرية . أو .

(٣) صدر ضدهم أمر من سلطة عسكرية مصرية مختصة بسبب الهروب من الجندية أو الغياب بدون إذن . أو .

(٤) وصلت عنهم معلومات من السلطات البريطانية المختصة تنسب إليهم ارتكاب أفعال يعاقب عليها القانون المصرى .

(ب) ويشفع كل طلب خاص بتسليم أحد المتهمين المنصوص عليهم فى الأحكام المنصوص عليها فى البند (١) بصورة رسمية طبق الأصل من الأمر بالقبض أو الحكم بالحبس أو السجن. حسبما تكون الحالة، كما يشفع الطلب بالبيانات الميسورة عن شخصية المتهم المطلوب تسليمه ومحل وجوده.

٩ — تتخذ حكومة جمهورية مصر جميع التدابير الممكنة عمليا والتى تكفل :

(١) البحث عن أى أفراد تابعين للقوات البريطانية ممن يطالب بهم كهاربين أو غائبين بدون إذن. والقبض عليهم وتسليمهم بناء على طلب كتابى من السلطات البريطانية المختصة.

(ب) إتخاذ الإجراءات القانونية ضد الأشخاص المتهمين بأفعال تمس القوات البريطانية وتجعلهم عرضة لاتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم. لو أنها وقعت على القوات المصرية.

١٠ :

(١) مع مراعاة أحكام الفقرة (١) من المادة سالفة الذكر لا يجوز القبض على أفراد القوات البريطانية بواسطة السلطات المصرية. إلا فى الأحوال التى يجوز فيها القبض على الأفراد المدنيين البريطانيين فإذا قبض على أى فرد من أفراد القوات البريطانية وجب اتخاذ الإجراءات الآتية :

(١) موافاة السلطات البريطانية المختصة بإخطار عن القبض يحوى اسم الشخص المقبوض عليه، وغير ذلك من البيانات الخاصة به. مع بيان نوع التهمة أو التهم التى أوجبت القبض عليه.

(٢) المبادرة إلى إرسال إخطار مماثل إلى مركز أقرب موظف قنصلى بريطانى.

(٣) تسليم المتهم إلى السلطة البريطانية المختصة بناء على طلبها.

(٤) موافاة السلطات البريطانية المختصة فى خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ القبض على المتهم بالبيانات الوافية عن التهم المنسوبة إليه. مع ذكر أسماء شهود القضية وعناوينهم وأقوالهم. على أن تسلم هذه البيانات أو ترسل بالبريد المسجل.

(ب) إذا نسبت تهمة إلى فرد من أفراد القوات البريطانية ارتكب فعلا معاقبا عليه من أجله وجب موافاة السلطة البريطانية المختصة بأسرع ما يمكن ببيانات عن التهمة المنسوبة إليه، ومحضر التحقيق الخاص بها التى تقوم باتخاذ جميع التدابير الممكن اتخاذها عمليا للقبض على المتهم، وتحقيق التهمة المنسوبة إليه. وذلك بمساعدة السلطات المصرية.

١١ — تقوم قوة مصرية مسلحة بحراسة أى فرد من أفراد القوات البريطانية قبض عليه طبقا للمادتين التاسعة والعاشرة من هذا الملحق إلى المعسكر البريطانى الذى تعينه السلطات البريطانية المختصة .

١٢ :

(ا) تتخذ حكومة جمهورية مصر بناء على طلب السلطة البريطانية المختصة ، جميع الإجراءات المعقولة لضمان حضور الأشخاص الخاضعين لقضائها بصفة شهود أمام المحاكم العسكرية التابعة لصاحبة الجلالة الملكة فى منطقة القنال (المجالس العسكرية ومجالس التحقيق ، ومجالس الضباط . أو غيرها من المحاكم العسكرية) المشكلة والمنعقدة بأمر السلطة البريطانية المختصة .

(ب) تتخذ حكومة المملكة المتحدة بناء على طلب السلطات المصرية ، جميع الإجراءات المعقولة لضمان حضور أى فرد من أفراد القوات البريطانية بصفة شاهد فى أية قضية أمام المحاكم المصرية . ومن بينها المجالس العسكرية ومجالس التأديب ومجالس التحقيق .

١٣ :

(ا) من المرغوب فيه أن كل شخص يؤمر بالحضور أمام أية محكمة عسكرية بريطانية طبقا للبند (ا) من المادة الثانية عشرة سالفة الذكر ، ويكون متهما بأحد الأمور المبينة بعد ، يحاكم أمام المحكمة المصرية المختصة :

(١) التخلف عن الحضور بعد إعلانه بذلك إعلانا قانونيا ، أو .

(٢) الامتناع عن حلف اليمين المطلوبة منه قانونا ، أو .

(٣) الامتناع عن تقديم أى أوراق فى حيازته أو تحت تصرفه يطلب إليه قانونا تقديمها ، أو .

(٤) الامتناع كشاهد عن الإجابة عن أى سؤال قد تطلب المحكمة إليه قانونا الإجابة عنه ؛ أو .

(٥) إهانة المحكمة بالتفوه بألفاظ مهينة . أو ألفاظ تهديد أو مقاطعة لها أو تشويش عليها ؛ أو .

(٦) الإدلاء بأقوال كاذبة عمدا عند استجوابه بعد تأدية اليمين أو التوكيد بلا يمين .

(ب) ومن المرغوب فيه كذلك أن كل شخص يؤمر بالحضور أمام محكمة مصرية بمقتضى البند(ب) من المادة الثانية عشرة سالفة الذكر . ويرتكب أحد الأمور المشار إليها آنفا يحاكم أمام المحكمة العسكرية البريطانية المختصة .

(ج) على أن تحديد طريقة تنفيذ البندين السالفي الذكر من هذه المادة . ومدى الأخذ بهما إنما يتوقف على القوانين المصرية وقوانين المملكة المتحدة كل فيما يخصه .

١٤ — تدفع كل حكومة إلى الأخرى ، بناء على طلبها ، جميع المصاريف المعقولة التي تتكبدها في تنفيذ أحكام المادتين (٧ و ٨) والفقرة (١) من المادة التاسعة، وكذا المادة ١٢

الواردات والصادرات

يقصد بعبارة " سلطات الخدمة البريطانية " القوات البريطانية البحرية والبرية والجوية ويقصد بعبارة "رسم الوارد" ؛ الرسم الجمركي ورسم الإنتاج وكل العوائد المفروضة على البضائع المستوردة .

القسم الأول

الواردات

---

(١) المستوردة بمعرفة سلطات الخدمة البريطانية :

فيما عدا الأدخنة وحيوانات الذبح ؛ تعفى من رسم الوارد البضائع المستوردة بمعرفة سلطات الخدمة البريطانية باعتبارها ملكا للحكومة البريطانية ومعدة لاستعمال القوات البحرية والبرية أو سلاح الطيران وذلك بالشروط الآتية :

(١) أن ترد جميع مثل هذه البضائع برسم سلطات الخدمة البريطانية وأن تسلم إليها .

(٢) أن يوضح طبيعة وكمية تلك البضائع لمصلحة الجمارك قبل سحبها من الدوائر الجمركية .

وفي حالة المواد الغذائية توضح سلطات الخدمة البريطانية قيمتها كذلك . إما وقت السحب من الدائرة الجمركية . أو بمجرد الحصول على المعلومات الخاصة بها .

(٣) تخضع كل البضائع التى تستوردها سلطات الخدمة البريطانية لإجراءات الكشف عليها بمعرفة مصلحة الجمارك .

(٤) أن تقدم طلبات إدخال البضائع معفاة من رسم الوارد على النموذج A [1] وموقعا عليها من ضابط مسئول ممن تبلغ أسماؤهم ونماذج إمضاءاتهم إلى مصلحة الجمارك لهذا الغرض .

(ب) البضائع المستوردة بمعرفة مقاولين [2] لحساب سلطات الخدمة البريطانية :

يحصل رسم الوارد بادئ ذى بدء على جميع البضائع المستوردة بمعرفة مقاولين لسلطات الخدمة البريطانية، على أن يرد هذا الرسم إلى المقاول عند ما يقدم إلى مصلحة الجمارك فى خلال ستة أشهر من تاريخ الاستيراد ، النموذج B موضحا عليه بما يفيد أن البضائع التى يطالب باسترداد الرسم عنها قد استلمتها سلطات الخدمة البريطانية من المقاول . وأدخلتها فى حساباتها . وبشرط أن يكون قد قدم إلى مصلحة الجمارك قبل الاستيراد إقرارا مقبولا لدى المصلحة بأن البضائع التى ينوى أن يطلب رد الرسوم عنها مستوردة بموجب عقد لحساب سلطات الخدمة البريطانية .

(ج) البضائع المستوردة بمعرفة أفراد القوات البريطانية والنافى وهيئات الخدمة المعتمدة ومطاعم الضباط (طبقا للتفسير الوارد فى الخطابات المتبادلة ...) :

(١) أفراد القوات البريطانية يعفون من رسم الوارد على أمتعتهم الشخصية التى يستوردونها .

(٢) تعفى من رسم الوارد، الأشياء التى يستوردها النافى والهيئات الأخرى المعتمدة لخدمة ومطاعم الضباط بقصد استخدامها خصيصا فى تلك الهيئات والمطاعم وليس بقصد البيع .

(٣) تقتصر هذه الميزات على الأشياء التى ترد باسم الفرد أو الهيئة التى تتقدم .

---

(١) مرفق بالملحق صورة من النماذج A ، B ، C .

(٢) يقصد بلفظة " متعهدين " الواردة هنا ، المدلول العادى للكلمة ولا ينصرف إلى المتعهدين ، المشار إليهم فى الملحق الثانى من الاتفاق الموقع عليه اليوم .

٤ — (ا) طلبات الإعفاء الخاصة بطرود البريد تقدم إلى مصلحة البريد على نموذج البريد 43.M وفى جميع الحالات الأخرى تقدم طلبات الإعفاء إلى مصلحة الجمارك على النموذج C .

(ب) من غير إخلال بحق مصلحة الجمارك فى القيام بإجراءات الكشف على البضائع الواردة ، يجوز الاستغناء عن تقديم شهادات جمركية عن الأمتعة الواردة صحبة الوحدات أو الواردة على إحدى البواخر أو الطائرات المخصصة لنقل الجنود ، إذا ما قرر الضابط المشرف عليهم أنه مقتنع بأن الأمتعة والواردات لا تشتمل على مهربات .

(٥) فيما عدا الأحوال المبينة فيما بعد ، لا يسرى الإعفاء من رسم الوارد على المشروبات الكحولية والأنبذة والأدخنة والمأكولات والسيارات الخاصة والبنادق أو الحيوانات التى ليست من المهمات للطالب التموينية للوحدة . غير أنه إذا استورد أعضاء القوات البريطانية سيارات وبنادق فإن رسم الوارد الواجب الدفع عند الدخول يرد إذا أعيد تصديرها فى خلال فترة الجلاء وذلك بالشروط الآتية :

(١) أن يكون معيد التصدير هو نفس الفرد الذى دفع رسم الوارد .

(٢) أن يكون الجمرك قد تحقق من التعرف على السيارة أو البندقية فى ميناء الدخول .

(د) بضائع مستوردة لبيعها بمعرفة النافى :

(١) — تعفى من رسم الوارد البيرة والبضائع (ما عدا الأدخنة والأنبذة والمشروبات الكحولية) المستوردة بمعرفة النافى لبيعها لأعضاء القوات البريطانية . وذلك فى الحدود المقررة للإعفاء على أن تتوفر الشروط الآتية :

(١) متوسط قيمة ما يخص كل فرد من أفراد القوات البريطانية من هذه البضائع المستوردة فى الشهر يوازى ١٤٥ قرشا . ويحتسب ما يسمح بإعفائه كل شهر على أساس ١٤٥ قرشا مضروبا فى متوسط عدد أفراد القوات البريطانية خلال الشهر .

(٢) أن تكون دفاتر النافى مفتوحة لتفتيش مصلحة الجمارك .

(٣) تمسك مصلحة الجمارك حسابا بكل البضائع التى يستوردها النافى بدون أن يدفع رسم الوارد عليها . وإذا ظهر عند نهاية فترة الجلاء أن مجموع قيم البضائع التى وردت أثناء هذه الفترة بالشكل المتقدم تجاوز مجموع الحد المقرر للإعفاء كما

قدر حسب الفقرة (١) المتقدمة . فإن إدارة النافى تقوم بدفع رسم الوارد على الزيادة. فيما عدا ما يمكن أو يكون قد تم تصديره من مصر، أو ما يكون قد أعدم أو تم التصرف فيه بوسيلة أو بأخرى تحت ملاحظة مصلحة الجمارك . أو تم التخلص فيه طبقا لما نص عليه فى القسم الرابع .

ويكون الرسم قيميا بنسبة مئوية موحدة قدرها ٥٠,٤٪ تطبق على تكلفة البضائع الأصلية مضافا إليها مصاريف الشحن والتأمين .

(ب)—(١) للنافى أن يستورد من الأدخنة بواقع ١٦ أوقية لكل فرد من أفراد القوات البريطانية فى الشهر بدون أن يدفع عليها رسم الوارد ، وعلى ذلك يكون لهم أن يستوردوا كل شهر كمية من الأدخنة المعفاة من رسم الوارد يعادل وزنها متوسط عدد القوات البريطانية فى خلال الشهر مضروبا فى ١٦ أوقية . وكل مقدار يزيد عن هذا الحد تدفع عليه الرسوم بواقع الفئة العادية .

(٢) تجرى تسوية الحسابات فى نهاية كل ستة شهور بالطرق الموضحة فى القسم د "١" وتجرى التسوية الأولى عند انقضاء ستة شهور من تاريخ توقيع هذه المذكرة .

(ج)— يقدم النافى وقت الاستيراد شهادة تحوى جميع البيانات الخاصة بقيمة كل المشروبات الكحولية والأنبذة وطبيعتها ومقدارها . وأن يدفع رسم الوارد عليها بواقع الفئات السارية على قيمتها مضافا إليها التأمين والنولون وذلك وقت السحب من الدائرة الجمركية .

(د)—(١) لا يجوز للنافى أن يبيع أى شىء لغير أعضاء القوات البريطانية فى مصر .

(٢) السلع المشتراة من النافى لا يجوز أن يعاد بيعها لمن ليس لهم الحق فى التعامل مع النافى .

القسم الثانى

الصادرات

(١) جميع البضائع المتقدمة التى تستوردها سلطات الخدمة البريطانية والنافى وهيئات الخدمة المعتمدة الأخرى ومطاعم الضباط ، يجوز لهذه الهيئات أن تعيد تصديرها معفاة من الرسوم أو من أية عوائد أخرى ، غير أن رسم الصادر يستحق فى حالة تصدير منتجات الصناعة المصرية وحاصلات الأرض المصرية المفروض عليها رسم صادر . وعلى المصدر أن يوضح قبل الشحن طبيعة ومقدار هذه المنتجات .

القسم الثالث
البترول

(١) جميع المواد البترولية التى تستوردها سلطات الخدمة البريطانية ، تعتبر داخلة ضمن أحكام الفقرة " أ " من القسم الأول من هذا (الاتفاق) .

(٢) المواد البترولية الموردة إلى سلطات الخدمة البريطانية من المخزون بالمستودعات ، يجب إبلاغ إدارة الجمارك عند تسليمها لسلطات الخدمة البريطانية أنها مخصصة لاستعمال السلطات فى مصر . ويستحق دفع رسم الوارد عليها عند أول تسوية شهرية للحسابات تالية للتبليغ . ومع ذلك إذا كانت الشهادة "نموذج B" قد قدمت وقت عمل التسوية موضحا عليها بما يفيد أن هذه المنتجات قد استلمتها سلطات الخدمة البريطانية . فإن رسم الوارد المستحق على الكميات التى توضح استلامها بهذا الشكل يقيد فى الحساب الدائن ويخصم من مقدار الرسم المستحق دفعه عند التسوية الشهرية .

القسم الرابع
بيع المخلفات

١ — إذا بيعت فى مصر البضائع التى سبق أن استوردتها سلطات الخدمة البريطانية بدون أن تدفع رسم الوارد عليها (فيما عدا الأدخنة والمشروبات الكحولية) ، فعلى هذه السلطات دفع رسم الوارد على البضائع المباعة بواقع نسبة مئوية موحدة شاملة ، ويحتسب رسم الوارد المستحق الدفع على أساس حاصل ضرب ثمن الشراء فى $\frac{٥٠٫٤}{١٥٠٫٤}$.

٢ — وفى حالة بيع سلطات الخدمة البريطانية لأصول ثابتة . فإن رسم الوارد يدفع على أساس سعر قيمى موحد شامل قدره $\frac{٥٠٫٥}{١٥٠٫٤}$ من النسب الآتية من ثمن الشراء :

	مباع بقصد الإزالة	مباع فى مكانه
الفئة الأولى :		
منشئات متنقلة ، أو قطاع من بناء مكونة جميعها من حديد أو صلب	١٠٠٪	١٠٠٪
الفئة الثانية :		
كل أنواع المبانى الأخرى ...	٥٠٪	٤٠٪

٣ — بالرغم من الأحكام الواردة فى الفقرة (د) (١) من القسم الأول يسمح لكانتينات القوات البحرية والبرية والجوية أن تبيع البضائع الفائضة أو الأصول الثابتة بالشروط نفسها الممنوحة لسلطات الخدمة البريطانية وبنفس سعر رسم الوارد القيمى الموحد الشامل فيما عدا الأدخنة والمشروبات الكحولية التى يجب أن تدفع عنها رسوم الوارد حسب الفئات السائدة الفعلية .

٤ — بالرغم من الأحكام الواردة فى الفقرتين ١ و ٢ المتقدمتين فإنه :

(١) إذا بيعت بضائع إلى مشترين بقصد تصديرها للخارج فورا. فإنها تعفى من دفع رسم الوارد . ولكنها تخضع لإجراءات تراخيص التصدير والرقابة على النقد السائدة .

(٢) لا تستحق أية رسوم أو عوائد أو فرائض أخرى على ما يباع لحكومة جمهورية مصر أو وكلائها .

٥ — على سلطات الخدمة البريطانية وكانتينات القوات البحرية والبرية والجوية حسبما تكون الحالة ، أن تخطر فى أقرب وقت ، القيادة العامة للجيش المصرى ، ومصلحة الجمارك عن أى عملية بيع مما أشير إليه فى الفقرات ١و٢و٣و٤ المتقدمة مع ذكر بيان تفصيلى بالبضائع والمواد المعقود بيعها ، ومثل هذا الإخطار يجب أن يبلغ للقيادة العامة للجيش المصرى قبل ثلاثة أسابيع من التاريخ المحدد للبيع ، ولمصلحة الجمارك فيما لا يقل عن سبعة أيام قبل التاريخ ذاته .

٦ — يكون لسلطات الجيش المصرى حق الاختيار فى شراء أية سلع مما سبق أن أخطرت عن الشروع فى بيعها حسب الفقرة (٥) بالثمن الذى يتم الاتفاق عليه . ولكن يجب أن يتم الاختيار فى مدة لا تقل عن سبعة أيام قبل التاريخ المحدد للبيع .

السفارة البريطانية
القاهرة

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

بالإشارة إلى الفقرة ٢ من البند (١) من المادة الأولى من الأحكام المرفقة بمذكرتكم بتاريخ اليوم بشأن الإعفاءات التى تتمتع بها القوات البريطانية أثناء الفترة المقررة لجلائهم عن الأراضى المصرية ، أتشرف بأن أنهى إليكم أن المنظمات التالية هى منظمات الخدمة المعتمدة (بخلاف مؤسسات البحرية والجيش والطيران) المذكورة فى ذلك البند :

(١) مؤسسة الترفيه عن القوات المشتركة .
(٢) مؤسسة سينما الجيش .
(٣) مؤسسة سينما سلاح الطيران الملكى .

(٤) المكتبة المركزية للقوات المسلحة .

(٥) مؤسسة الإذاعة .

(٦) الصليب الأحمر البريطانى وجمعية سان جون .

(٧) رابطة عائلات الجنود والبحارة والطيارين .

(٨) مجلس المنظمات المتطوعة لخدمة مصالح القوات وفروعها .

(٩) رابطة قراء الإنجيل للجنود والطيارين .

(١٠) جمعية معونة القوات وورش اللورد روبرتس .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم توكيد أسمى احترامى ،

رالف سكراين ستيفنسون

وزارة الخارجية

القاهرة (القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

صاحب السعادة السفير البريطانى

أتشرف بالإفادة بوصول مذكرتكم بتاريخ اليوم التى تبلغوننى فيها أنه بالإشارة إلى الفقرة ٢ من البند (١) من المادة الأولى من الأحكام المرفقة بمذكرتى بشأن الإعفاءات التى تتمتع بها القوات البريطانية أثناء الفترة المقررة لجلائهم من الأراضى المصرية ، أن المنظمات التالية هى منظمات الخدمة المعتمدة (بخلاف مؤسسات البحرية والجيش والطيران) المذكورة فى ذلك البند:

(١) مؤسسة الترفيه عن القوات المشتركة .

(٢) مؤسسة سينما الجيش .

(٣) مؤسسة سينما سلاح الطيران الملكى .

(٤) المكتبة المركزية للقوات المسلحة .

(٥) مؤسسة الإذاعة .

(٦) الصليب الأحمر البريطانى وجمعية سان جون .

(٧) رابطة عائلات الجنود والبحارة والطيارين .

(٨) مجلس المنظمات المتطوعة لخدمة مصالح القوات وفروعها .

(٩) رابطة قراء الإنجيل للجنود والطيارين .

(١٠) جمعية معونة القوات وورش اللورد روبرتس .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم توكيد أسمى احترامى ،

محمود فوزى
وزير الخارجية

وزارة الخارجية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

صاحب السعادة السفير البريطانى

بالإشارة الى المادة ٦ من الأحكام بشأن الإعفاءات التى تتمتع بها القوات البريطانية أثناء الفترة المقررة لجلائهم عن الأراضى المصرية ، أتشرف بأن أذكركم بأنه أثناء المفاوضات التى فرغنا منها توا ، قد بحثت بعض مسائل مترتبة على حيازة أفراد القوات البريطانية فى مصر للأسلحة الشخصية والسيارات التى لم يدفع عنها رسوم جمركية ، وكذلك السيارات التى لم ينتظم الحصول على رخص بها من السلطات المصرية ، وأنه قد تقرر إيجاد حل ودى نهائى لهذه المسائل .

لذلك أتشرف بأن أقترح مايلى : —

(١) الأسلحة الشخصية والسيارات التى لم تؤد عنها الرسوم الجمركية :

(١) لاتفرض غرامات أو عقوبات أخرى بسبب عدم أداء رسم الجمارك المصرية والعوائد وغير ذلك من الرسوم المفروضة عن الأسلحة المملوكة للأفراد والسيارات التى استوردها أفراد القوات البريطانية إلى مصر منذ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ بشرط مراعاة أصحابها لأحكام البند (٣).

(٣) تقدم السلطات العسكرية البريطانية إلى مصلحة الجمارك المصرية ، كشفا بالأسلحة والسيارات المشار إليها فى الفقرة السابقة مبينا به تفاصيل الأرقام المسلسلة . أو أرقام المحركات وهياكل السيارات على حسب الأحوال ، وكذلك تاريخ الاستيراد واسم المالك .

(٣) يدفع أصحاب هذه الأسلحة والسيارات خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع هذا الاتفاق ، رسم الجمارك والعوائد وغير ذلك من الرسوم المفروضة ، أو يودعون لدى مصلحة الجمارك المصرية ضمانا من أحد البنوك أو أية وثيقة أخرى مقبولة بقيمة الرسوم أو العوائد أو غير ذلك من الرسوم المفروضة المعمول بها فى تاريخ الاستيراد .

(٤) يسمح بإعادة تصدير هذه الأسلحة والسيارات من مصر فى أى وقت حتى نهاية فترة الجلاء ويسترد مايكون قد دفع من رسوم أو عوائد جمركية أو غير ذلك من الرسوم المفروضة عند إعادة تصديرها . وفى حالة عدم الدفع ينتهى مفعول الضمان أو الوثيقة المشار إليها فى الفقرة (٣) آنفا .

(ب) رسوم الرخص للسيارات المملوكة للأفراد :

(١) لاتفرض غرامات أو عقوبات أخرى على أفراد القوات البريطانية بسبب عدم أدائهم لرسوم الرخص المصرية على السيارات المملوكة لهم ملكية خاصة منذ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١

(٢) تقدم السلطات العسكرية البريطانية إلى السلطات المصرية كشفا بالسيارات التى تتطلب رخصا فى الوقت الحاضر ، وكذلك أسماء أصحابها . وتعمل السلطات المصرية ترتيبات خاصة لإعطاء علامات الرخص المتعلقة بهذه السيارات ابتداء من تاريخ هذه المذكرة .

وإنى أتشرف بأن أقترح اعتبار هذه المذكرة ، وردكم المتضمن لقبول المقترحات السالفة ، اتفاقا بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة على نصوص تلك الأحكام .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم توكيد أسمى احترامى ،

محمود فوزى
وزير الخارجية

السفارة البريطانية

القاهرة (القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

أتشرف بالإفادة بوصول مذكرتكم بتاريخ اليوم . التى تذكرون فيها أنه بالإشارة إلى المادة السادسة من الأحكام بشأن الإعفاءات التى تتمتع بها القوات البريطانية أثناء فترة جلائهم عن مصر . أنه أثناء المفاوضات التى فرغنا منها توا . قد بحثت بعض مسائل مترتبة على حيازة أفراد القوات البريطانية فى مصر للأسلحة الشخصية والسيارات التى لم يدفع عنها رسوم جمركية . وكذلك لم ينتظم الحصول على رخص بها من السلطات المصرية . وذكرتم أيضا أنه قد تقرر إيجاد حل ودى نهائى لهذه المسائل . واقترحتم تبعا لذلك ما يلى :

(١) الأسلحة الشخصية والسيارات التى لم تؤد عنها الرسوم الجمركية :

(١) لاتفرض غرامات أو عقوبات أخرى بسبب عدم أداء رسم الجمارك المصرية والعوائد وغير ذلك من الرسوم المفروضة عن الأسلحة المملوكة للأفراد ، والسيارات التى استوردها أفراد القوات البريطانية إلى مصر منـــذ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ بشرط مراعاة أصحابها لأحكام البند (٣) .

(٢) تقدم السلطات العسكرية البريطانية إلى مصلحة الجمارك المصرية ، كشفا بالأسلحة والسيارات المشار إليها فى الفقرة السابقة مبينا به تفاصيل الأرقام المسلسلة أو أرقام المحركات وهيا كل السيارات على حسب الأحوال ، وكذلك تاريخ الاستيراد واسم المـالك .

(٣) يدفع أصحاب هذه الأسلحة والسيارات خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع هـذا الاتفاق ، رسم الجمارك والعوائد وغير ذلك من الرسوم المفروضـة ، أو يودعون لدى مصلحة الجمارك المصرية ، ضمانا من أحد البنوك أو أية وثيقة أخرى مقبولة بقيمة الرسـوم أو العوائد أو غير ذلك من الرسوم المفروضة المعمول بها فى تاريخ الاستيراد .

(٤) لايسمح بإعادة تصدير هذه الأسلحة والسيارات من مصر فى أى وقت حتى نهاية فترة الجلاء . ويسترد مايكون قد دفع من رسوم أو عوائد جمركية أو غير ذلك من الرسوم المفروضة عند إعادة تصديرها . وفى حالة عدم الدفع ينتهى مفعول الضمان أو الوثيقة المشار إليها فى الفقرة (٣) آنفا .

(ب) رسوم الرخص للسيارات المملوكة للأفراد :

(١) لا تفرض غرامات أو عقوبات أخرى على أفراد القوات البريطانية بسبب عدم أدائهم لرسوم الرخص المصرية على السيارات المملوكة لهم ملكية خاصة منذ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١

(٢) تقدم السلطات العسكرية البريطانيـة إلى السلطات المصرية كشفا بالسيارات التى تتطلب رخصا فى الوقت الحاضر وكذلك أسماء أصحابها . وتعمل السلطات المصرية ترتيبات خاصة لإعطاء علامات الرخص المتعلقة بهذه السيارات ابتداء من تاريخ هذه المذكرة .

وإنى إذ أقبل هذه الأحكام أتشرف بأن أؤكد أن مذكرتكم مع ردى هذا، تعتبر اتفاقا بذلك المعنى بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم توكيد أسمى احترامى ،

رالف سكراين ستيفنسون

وزارة الخارجية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

صاحب السعادة السفير البريطانى

أتشرف بإبلاغ سعادتكم أنه بالإشارة إلى الجزء رقم ١ — (د) (١) من الملحق (الواردات والصادرات) بالأحكام المرفقة بمذكرتى بتاريخ اليوم. فى شأن الإعفاءات التى تتمتع بها القوات البريطانية أثناء الفترة المقررة لجلائها عن الأراضى المصرية، توافق حكومة جمهورية مصر على إعفاء البيرة المصنوعة فى مصر التى تشتريها مؤسسة البحرية والجيش والطيران لبيعها إلى أفراد القوات البريطانية أثناء فترة جلائهم عن مصر من رسم الإنتاج. وذلك بالإضافة إلى الإعفاء من رسم الوارد على البيرة التى تستوردها مؤسسة البحرية والجيش والطيران لبيعها إلى أفراد القوات البريطانية .

لذلك أتشرف بأن أقترح اعتبار هذه المذكرة، هى وردكم عليها، اتفاقا بين حكومتينا على نصوص ذلك الحكم. يصبح نافذا من اليوم ويظل ساريا لمدة عشرين شهرا .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم توكيد أسمى احترامى ،

محمود فوزى
وزير الخارجية

السفارة البريطانية
القاهرة

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

" أتشرف بالإفادة بوصول مذكرتكم بتاريخ اليوم بالنص الآتى :

أتشرف بإبلاغ سعادتكم أنه بالإشارة إلى الجزء رقم ١ — (د) (١) من الملحق (الواردات والصادرات) بالأحكام المرفقة بمذكرتى بتاريخ اليوم فى شأن الإعفاءات التى تتمتع بها القوات البريطانية أثناء الفترة المقررة لجلائها عن الأراضى المصرية، توافق حكومة جمهورية مصر على إعفاء البيرة المصنوعة فى مصر التى تشتريها مؤسسة البحرية والجيش والطيران لبيعها إلى أفراد القوات البريطانية أثناء فترة جلائهم عن مصر من رسم الإنتاج وذلك بالإضافة إلى الإعفاء من رسم الوارد على البيرة التى تستوردها مؤسسة البحرية والجيش والطيران لبيعها إلى أفراد القوات البريطانية .

لذلك أتشرف بأن أقترح اعتبار هذه المذكرة، هى وردكم عليها، اتفاقا بين حكومتينا على نصوص ذلك الحكم. يصبح نافذا من اليوم و يظل ساريا لمدة عشرين شهرا "

لذلك أتشرف بأن أنهى إلى سيادتكم أن حكومة المملكة المتحدة تقبل النصوص المذكورة آنفا المتعلقة بالإعفاء من رسم الإنتاج على البيرة وأن أؤكد أن مذكرتكم مع ردى هـذا تعتبر اتفاقا بين حكومتينا على نصوص تلك الأحكام نافذا من اليوم و يظل نافذا لمدة عشرين شهرا .

و إنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم توكيد أسمى احترامى .

رالف سكراين ستيفنسون

السفارة البريطانية

القاهرة

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

أتشرف أنه بالإشارة إلى المفاوضات التى انتهت اليوم بتوقيع الاتفاق بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة. أن أسجل أن الوفد المصرى ذكر أثناء المفاوضات أنه وفقا للقانون المصرى :

(ا) لا تستحق ضريبة التركات على الممتلكات والثروات الموجودة خارج مصر الخاصة بأحد الفنيين البريطانيين .

(ب) لا يحظر على الفنيين البريطانيين ، أن يعقدوا بوالص تأمين مع شركات غير مصرية .

(ج) لا تخضع المنقولات الشخصية الخاصة بالفنيين البريطانيين للاستيلاء الجبرى .

(د) لا يخضع الفنيون البريطانيون لخدمة العسكرية ولخدمة فى الحرس الوطنى .

والإشارة إلى الفنيين البريطانيين المذكورين فى الفقرات السابقة تنصب على المعينين من خارج مصر .

وأكون شاكرا لو تفضلتم بتأييد ماذكره الوفد المصرى آنفا .

و إنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم توكيد أسمى احترامى ،

رالف سكراين ستيفنسون

وزارة الخارجية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

صاحب السعادة السفير البريطانى

أتشرف بالإفادة بتسلم مذكرتكم المؤرخة اليوم بالإشارة إلى المفاوضات التى انتهت اليوم بتوقيع الاتفاق بين حكومتينا، وتسجيل ماذكره الوفد المصرى أثناء المفاوضات فيما يتعلق بالفنيين البريطانيين المعينين من خارج مصر. أنه وفقا للقانون المصرى :

(ا) لا تستحق ضريبة التركات على الممتلكات والثروات الموجودة خارج مصر. الخاصة بأحد الفنيين البريطانيين .

(ب) لا يحظر على الفنيين البريطانيين، أن يعقدوا بوالص تأمين مع شركات غير مصرية .

(ج) لا تخضع المنقولات الشخصية الخاصة بالفنيين البريطانيين للاستيلاء الجبرى .

(د) لا يخضع الفنيون البريطانيون لخدمة العسكرية ولخدمة فى الحرس الوطنى .

وأتشرف بأن أؤيد ما ذكره الوفد المصرى آنفا .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم توكيد أسمى احترامى ،

محمود فوزى

وزير الخارجية

السفارة البريطانية

القاهرة

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

بالإشارة إلى الملحق رقم (٢) من الاتفاق الموقع عليه اليوم بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا. أتشرف بأن أنوه بما للمنشئات من طبيعة خاصة. ولا سيما الورش التى ستبقى وتدار فى القاعدة كما ورد فى الاتفاق . ولما كان لهذه المنشئات بما فيها من ورش ، غرض خاص كما تعلمون سيادتكم، فإنه لم يراع فى بنائها بالضرورة أن تكون مستوفاة من جميع النواحى لمواصفات المصانع العادية وشروطها .

لذلك فمن المفهوم لدى حكومة المملكة المتحدة أنه مراعاة لتلك الظروف. فإن القوانين المصرية المتعلقة بالصحة والسلامة العامتين ووقاية العمال. سوف تطبق على نحو لا يعرقل سير العمل فى الورش والمنشئات الأخرى . ويدخل فى هـذه القوانين بوجه خاص ، القانون رقم ١٣ الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤. وما يتصل به من قوانين أخرى ، وكذلك المـادة ٢٦ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

وإنى أتشرف بأن أرجوكم موافاتى بما يؤكد أن حكومة جمهورية مصر تفهم ذلك على النحو المذكور آنفا .

وإنى أنتهز هذ. الفرصة لأجدد لسيادتكم توكيد أسمى احترامى ،

رالف سكراين ستيفنسون

وزارة الخارجية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

صاحب السعادة السفير البريطانى

أتشرف بالإفادة بوصول مذكرتكم بتاريخ اليوم. التى تبلغوننى فيها أنه بالإشارة إلى الملحق رقم (٢) من الاتفاق الموقع عليـه اليوم بين حكومتينا. فإنه مراعاة للظروف المشار إليهـا فى مذكرتكم من المفهوم لدى حكومة المملكة المتحدة أن القوانين المصرية المتعلقة بالصحة والسلامة العامتين ووقاية العمال (ويدخل فيها قوانين معينة بوجه خاص) سوف تطبق على نحو لا يعرقل سير العمل فى الورش والمنشئات الأخرى التى ستبقى وتدار فى القاعدة .

وإنى أتشرف بأن أؤكد أن حكومة جمهورية مصر تفهم ذلك على النحو المذكور آنفا .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم توكيد أسمى احترامى ،

محمود فوزى

وزير الخارجية

وزارة الخارجية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

صاحب السعادة السفير البريطانى

أتشرف بإبلاغ سعادتكم أن حكومة جمهورية مصر قد عينت شركة شل فى مصر. لإدارة وصيانة خط الأنابيب الممتد من السويس إلى القاهرة بمقتضى عقد إدارة لمدة سبع سنين. وقد تم الاتفاق على خطوطه الرئيسية ووقع عليها بالحروف الأولى. وسيتم وضعه وعقده نهائيا دون إبطاء .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم توكيد أسمى احترامى ،

محمود فوزى
وزير الخارجية

السفارة البريطانية

القاهرة

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

أتشرف بالإفادة بتسلم مذكرتكم بتاريخ اليوم. التى تفضلتم فيها بإبلاغى أن حكومة جمهورية مصر قد عينت شركة شل فى مصر لإدارة وصيانة خط الأنابيب الممتد من السويس إلى القاهرة بمقتضى عقد إدارة لمدة سبع سنين تم الاتفاق على خطوطه الرئيسية ووقع عليه بالحروف الأولى وسيتم وضعه وعقده نهائيا دون إبطاء .

وأتشرف بإبلاغكم أن حكومة المملكة المتحدة ستسلم إلى حكومة جمهورية مصر دون مقابل المنشآت المبينة فى المرفق بهذه المذكرة وسيتم التسليم بحيث لا يتأخر عن الموعد الذى يتم فيه إبرام العقد الذى أشرتم إليه .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم توكيد أسمى احترامى ،

رالف سكراين ستيفنسون

منشأة العجرود وشبكة أنابيب بترول السويس — القاهرة

تشمل المنشأة وشبكة الأنابيب المقرر تسليمها ما يأتى :

١ — منشأة العجرود القائمة فى الصحراء إلى الجنوب والشمال من طريق السويس — القاهرة على بعد عشرين كيلو مترا تقريبا من السويس، وهى مكونة من عدة مواقع بعضها مسور، وبعضها غير مسور، أو سور جزء منه وتشمل هذه المنشأة :

(ا) ١٨ صهريجا تحت الأرض: ٦ منها سعتها العملية ١,٢٩٠ مترا مكعبا .

٢ » » » ٥,٣٠٠ » »

١٠ » » » ٧,٩٦٠ » »

مجموع سعتها العملية ٩٧,٩٤٠ مترا مكعبا.

وكل هذه الصهاريج قائمة جنوب طريق السويس — القاهرة .

(ب) خطوط الأنابيب التى تصل الصهاريج بند ١ (ا) بمبنى طلمبات القاهرة بند ١ (ط) وبخط أنابيب السويس — العجرود بند ٢ (ا) .

(ج) طلمبة توزيع البترول فيما بين الصهاريج .

(د) خطوط الأنابيب التى تصل الصهاريج بمحطة ملء عربات الفنطاس بند ١ (ز) .

(هـ) خطوط الأنابيب التى تمتد من محطة ملء عربات الفنطاس إلى منطقة محطة تعبئة فناطيس البترول (بند ١ "ح") .

(و) الطلمبات التى تدار بالكهرباء أو بالآلات لدفع منتجات البترول إلى منطقة الملء الواقعة فى مبنى الطلمبات (ا) ومبنى الطلمبات (ث) ومبنى طلمبات الدفع المتوسط (ث) ومبنى غاز التربين للطائرات مضافا إليها جهاز التوليد الواقع فى مبنى التوليد (ا) الذى يولد الكهرباء لمبنى الطلمبات (ا) .... وغيره .

(ز) محطة ملء عربات الفنطاس الواقعة شمال طريق السويس — القاهرة، والمجاورة له، وهى وفواصل المياه وأغربه ملء عربات الفنطاس .

(ح) محطة تعبئة الفناطيس الواقعة شمال طريق السويس — القاهرة، والمجاورة لسكة حديد السويس — القاهرة .

(ط) مجموعة طلمبات القاهرة بالعجرود التى تشمل مبنى طلمبات تحتوى على مكتب الإدارة وثلاث طلمبات ديزل للدفع ، ومحطة توليد كهرباء وملحقاتها ، وأيضا صهاريج وقود للمحطة المذكورة آنفا والواقعة بجوار مبنى الطلمبات .

(ى) مبانى فرعية بالعجرود . وتحتوى على ورشة ، وجراج ، ومبانى للتخزين ، ومبانى للطلمبات ومكاتب رئيسية ، ودورات مياه ، ومكان لإيواء الموظفين والعمال والترفيه عنهم وعيادة طبية وغير ذلك

(ك) مرافق تشمل :

(١) كابلات كهربائية تصل محطة التوليد فى مبنى طلمبات القاهرة بالمبانى المذكورة فى البند ١ (ى) وغير ذلك .

(٢) شبكة توزيع مياه كتلك التى تقتصر على تموين محطات الدفع المتوسطة بالسويس ومنشأة العجرود ومنطقة مساكن الموظفين والعمال .

(٣) أية أجهزة أو خطوط تليفونية تمتلكها وزارة الحربية البريطانية داخل منشأة العجرود ، ومنطقة سكن الموظفين والعمال ، ومحطات الدفع المتوسطة بالسويس وما إليها من خطوط تليفونات وزارة الحرب البريطانية التى تصل المنشآت المذكورة آنفا بسنترال السويس .

(ل) المنقولات التى تشمل جميع ما تملكه وزارة الحرب البريطانية من أدوات مكتبية وأثاث وعدد صغيرة وآلات منقولة ، ومعدات الخيام ، والأسرة وغيرها ، مما يوجد فى منشأة العجرود ومنطقة سكن الموظفين والعمال والتى لا يستغنى عنها لإدارة شبكة خط الأنابيب المبين فيما يلى وسكن الموظفين والعمال ومؤسسات الترفيه عنهم .

(م) محطة الحريق القائمة شمال طريق القاهرة — السويس . بجوار محطة ملء عربات الفنطاس .

٢ — شبكة خط أنابيب السويس — القاهرة . وتشمل :

(ا) القسم من السويس — العجرود ، وهى تتألف من خطين قطر ١٢ بوصة ، المعروفين بخطى (ا) و (ث) . ويبلغ طول كل منهما نحوا من ٢٠ كيلومترا ، وهما يمتدان من الرصيف رقم ٦ فى حوض البترول بالسويس إلى موقع الصمامات عند الوصلات الأولى داخل منشأة العجرود .

وهذا القسم يشمل محطتى طلمبات الدفع المتوسطة المعروفتين ببناءى طلمبات (ا) و (ث) وتشمل كل منهما مستودع توازن ، وآلة ديزل ، وطلمبة وملحقاتها .

(ب) القسم من العجرود إلى القاهرة ، ويتألف من خط قطره ٦ بوصة (إسميا) وطوله ١٢٠ كيلو مترا تقريبا ، وتمتد من مبنى طلمبات القاهرة بالعجرود بند ١ (ط) إلى نهايته عند صهاريج غمره بند ٢ (ج) .

ويشمل هـذا القسم محطة طلمبات الدفع المتوسطة المعروفة بمحطة كيلو ٥٩ ، والمحتوية على ثلاث طلمبات تدار بالديزل وملحقاتها بما فى ذلك المبانى والأثاث والمعدات وغيرها من مستلزمات إدارة المحطة . كما يشمل مساكن الموظفين والعمال .

(ج) ممتلكات وزارة الحربية البريطانية عند نهاية الخط بغمرة ، وهى تشمل :

(١) الصهريجين رقمى ٣ و ٤ الأول سعته ٢٣٧٠ مترا مكعبا، والآخر سعته ٥٠ مترا مكعبا .

(٢) خطوط الأنابيب الداخلية .

(٣) المبانى ، والطلمبات ، والأثاث وغير ذلك .

(٤) خطوط الأنابيب الخارجية المؤدية إلى منشآت شركات البترول .

وخط تحويلة السكة الحديد المعد لملء عربات السكة الحديد ذات الفنطاس .

المنشآت ١ و ٢ و ٣ قائمة على أرض تملكها شركة شل المساهمة بمصر وستظل فى ملكها .

٣ — مخازن منشآت العجرود وشبكة خط أنابيب السويس — القاهرة ، وهى تشمل على وجه التخصيص قطع الغيار التى يحتفظ بها عادة فى العجرود لإجراء الاصلاحات الطارئة بما فى ذلك الأصناف المماثلة لأطوال الأنابيب ، وآلة احتياطية واحدة لطلمبات السويس — القاهرة وقطع الغيار الإضافية اللازمة لأجهزة الطلمبات .

وزارة الخارجية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

صاحب السعادة السفير البريطانى

بالإشارة إلى المادة (٧) من الاتفاق الموقع اليوم بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة ، أتشرف بإبلاغ سعادتكم ما يلى :

(١) أن طلبات الإذن بالرحلات المخطر عنها للطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكى ستعالج عن طريق العمليات .

وترسل عن طريق العمليات طلبات الإذن بمثل هذه الرحلات المخطر عنها . ويكون عادة قبل الرحلة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

ويرسل الرد على أى طلب من مثل هـــذه الطلبات عن طريق العمليات نفسه خلال أربع وعشرين ساعة من تسلم الطلب .

(٢) يحفظ مطار أبو صوير ومحطة فنارة . الطائرات المـائية ، وكذلك مايسلم فيها من مرافق فى حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فورا طبقا لأحكام المـادة (٣) من الاتفاق .

(٣) يحصل رسم إجمالى موحدة ، قدره عشرة جنيهات مصرية عن كل طائرة من الطائرات التابعة للسلاح الجوى الملكى . وذلك مقابل الخدمات التى تؤدى عن هبوط كل طائرة و إرشادها إلى مكان الوقوف و إيوائها وصعودها .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم أسمى احترامى .

محمود فوزى
وزير الخارجية

السفارة البريطانية
القاهرة

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

أتشرف بالإفادة بأنى تسلمت خطاب سيادتكم بتاريخ اليـوم الذى أبلغتمونى فيه ، بالإشارة إلى المـادة السابعة من الاتفاق الموقع اليوم بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة ، بما يلى :

(١) أن طلبات الإذن بالرحلات المخطر عنها للطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكى ستعالج عن طريق العمليات .

وترسل عن طريق العمليات طلبات الإذن بمثل هذه الرحلات المخطر . عنها ويكون عادة قبل الرحلة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

ويرسل الرد على أى طلب من مثل هذه الطلبات عن طريق العمليات نفسه . خلال أربع وعشرين ساعة من تسلم الطلب .

(٢) يحفظ مطار أبو صوير ومحطة فنارة للطائرات المائية ، وكذلك ما يسلم فيها من مرافق فى حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فورا طبقا لأحكام المادة ٣ من الاتفاق .

(٣) يحصل رسم إجمالى موحد، قدره عشرة جنيهات مصرية عن كل طائرة من الطائرات التابعة للسلاح الجوى الملكى. وذلك مقابل الخدمات التى تؤدى عن هبوط كل طائرة و إرشادها إلى مكان الوقوف وايوائها وصعودها .

وقد علمت مع الاغتباط بهذه التدابير، و إنى أنتهز هذه الفرصه لأجدد لسيادتكم أسمى احترامى.

رالف سكراين ستيفينسون

وزارة الخارجية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

صاحب السعادة السفير البريطانى

بالإشارة إلى الاتفاق الموقع عليه اليوم بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة أتشرف بأن أقدم إلى سعادتكم المقترحات الآتية فيما يتعلق بتطبيق تعليمات مراقبة النقد المصرية على المتعهدين ، وعلى الفنيين البريطانيين الذين يعملون معهم لتحقيق أغراض هذا الاتفاق :

١ — للمقاولين المشار إليهم فى الملحق رقم ٢ من الاتفاقية أن يفتحوا فى البنـــوك بمصر حسابات يطلق عليها "حسابات إسترلينية غير مقيمة" .

٢ — يقيد بالجانب الدائن من هذه الحسابات :

(ا) الأموال التى تحول إلى مصر من المنطقة الإسترلينية .

(ب) التحويلات من الحسابات الأخرى الإسترلينية غير المقيمة المفتوحة لدى البنوك بمصر .

(ج) مايحصل عليه المقاولون نتيجة لما يأتى :

(١) بيع ماتملكه حكومة صاحبة الجلالة من فائض السلع والمعدات والأصول الثابتة ، وذلك فى الحدود التى تنطبق فيها شروط الإفراج عن الإسترلينى وعلى أن تخضع للإجراءات المشار إليها فى الفقرة (٤) و (٥) أدناه .

(٢) الخدمات المؤداة داخل القاعدة للسلطات المصرية .

(د) غير ما سبق من الإيرادات بشرط موافقة السلطات المصرية .

٣ — يقيد بالجانب المدين من هذه الحسابات :

(ا) أى مدفوعات للمقيمين فى مصر .

(ب) التحويلات إلى "الحسابات الإسترلينية الأخرى غير المقيمة" المفتوحة لدى البنوك فى مصر .

(ج) التحويلات المباشرة إلى المنطقة الإسترلينية .

(د) غير ذلك من المدفوعات بشرط موافقة السلطات المصرية .

(٤) تعامل مبيعات المقاولين من فائض السلع والمعدات والأصول الثابتة التى تملكها حكومة صاحبة الجلالة معاملة مبيعات حكومة صاحبة الجلالة ، وذلك فيما يتعلق بالأغراض التى نصت عليها اتفاقية الإفراجات الإسترلينية لسنة ١٩٥١ ، على أن يفرج عما يقابلها من الحساب رقم ٢ إلى الحساب رقم ١ الخاص بالبنك الأهلى المصرى فى حدود الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من الاتفاقية المشار إليها .

٥ — عندما تزيد المتحصلات الناتجة من بيع ممتلكات حكومة صاحبة الجلالة من فوائض السلع والمعدات والأصول الثابتة . عن خمسة ملايين من الجنيهات الإسترلينية محتسبة من تاريخ توقيع الاتفاقية ، فإن المتحصلات الزائدة عن خمسة الملايين تدفع فى الحسابات المقيمة للمقاولين . وإن تمت إفراجات بعدم موافقة الحكومة المصرية بخصوص المتحصلات الزائدة عن خمسة الملايين من الجنيهات الإسترلينية من الحساب رقم ٢ إلى الحساب رقم ١ الخاص بالبنك الأهلى المصرى طبقا لاتفاقية الإفراجات لسنة ١٩٥١ ، ففى هذه الحالة تدفع المتحصلات من حسابات المقاولين غير المقيمة .

٦ — يسمح للفنيين البريطانيين الذين يستخدمهم المقاولون ويستقدمونهم من خارج مصر بما يأتى :

(ا) تحويل ٥٠٪ مما يكتسبونه سنويا إلى المنطقة الإسترلينية .

(ب) تحويل ما يدخرونه فى حدود المعقول فى نهاية مدة خدماتهم .

٧ — يعفى الفنيون البريطانيون أيضا من الالتزام باسترداد ما يكون بحوزتهم من أرصدة مقومة بالعملات الأجنبية إلى مصر .

٨ — يتم استبدال العملات الذى يقوم به المقاولون والفنيون البريطانيون بسعر التبادل الرسمى .

٩ — تعامل متحصلات المقاولين نتيجة لخدمات المؤداة للسلطات المصرية خارج القاعدة طبقا لقواعد الرقابة على النقد المعمول بها .

وأتشرف بأن أعرض عليكم بأن تكون هذه المذكرة ، هى ورد سعادتكم عليها ، الذى تبلغونى فيه أن المقترحات سالفة الذكر مقبولة لدى حكومة المملكة المتحدة اتفاقا بين حكومتينا بالشروط التى تضمنتها هذه المقترحات التى تصير نافذة المفعول اعتبارا من اليوم وتظل نافذة المفعول مدة سبع سنوات .

وانى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم أسمى احترامى ،

محمود فوزى
وزير الخارجية

السفارة البريطانية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

أتشرف بالإفادة بأنى تسلمت مذكرة سيادتكم بتاريخ اليوم بالإشارة للاتفاق الموقع عليه اليوم بين حكومتينا ، والتى قدمتم فيها المقترحات الخاصة بتطبيق تعليمات مراقبة النقد المصرية على المتعهدين وعلى الفنيين البريطانيين الذين يعملون معهم لتحقيق أغراض هذا الاتفاق .

١ — للمقاولين المشار إليهم فى الملحق رقم ٢ من الاتفاقية أن يفتحوا فى البنوك بمصر حسابات يطلق عليها "حسابات إسترلينية غير مقيمة" .

٢ — يقيد بالجانب الدائن من هذه الحسابات :

(ا) الأموال التى تحول إلى مصر من المنطقة الإسترلينية .

(ب) التحويلات من الحسابات الأخرى الإسترلينية غير المقيمة المفتوحة لدى البنوك بمصر .

(ج) مايحصل عليه المقاولون نتيجة لما يأتى :

(١) بيع ماتملكه حكومة صاحبة الجلالة من فائض السلع والمعدات والأصول الثابتة . وذلك فى الحدود التى تنطبق بها شروط الإفراج عن الإسترلينى وعلى أن تخضع للإجراءات المشار إليها فى الفقرة (٤) و (٥) أدناه .

(٢) الخدمات المؤداة داخل القاعدة للسلطات المصرية .

(د) غير ماسبق من الإيرادات بشرط موافقة السلطات المصرية .

٣ — يقيد بالجانب المدين من هذه الحسابات :

(١) أى مدفوعات للمقيمين فى مصر .

(ب) التحويلات إلى " الحسابات الإسترلينية الأخرى غير المقيمة " المفتوحة لدى البنوك فى مصر .

(ج) التحويلات المباشرة إلى المنطقة الإسترلينية .

(د) غير ذلك من المدفوعات بشرط موافقة السلطات المصرية .

٤ — تعامل مبيعات المقاولين من فائض السلع والمعدات والأصول الثابتة التى تملكها حكومة صاحبة الجلالة ، معاملة مبيعات حكومة صاحبة الجلالة . وذلك فيما يتعلق بالأغراض التى نصت عليها اتفاقية الإفراجات الإسترلينية لسنة ١٩٥١ على أن يفرج عما يقابلها من الحساب رقم (٢) إلى الحساب رقم (١) الخاص بالبنك الأهلى المصرى فى حدود الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من الاتفاقية المشار إليها .

٥ — عندما تزيد المتحصلات الناتجة من بيع ممتلكات حكومة صاحبة الجلالة من فوائض السلع والمعدات والأصول الثابتة عن خمسة ملايين من الجنيهات الإسترلينية محتسبة من تاريخ توقيع الاتفاقية ، فإن المتحصلات الزائدة عن خمسة الملايين تدفع فى الحسابات المقيمة للمقاولين وإن تمت إفراجات بعد موافقة الحكومة المصرية بخصوص المتحصلات الزائدة عن خمسة الملايين من الجنيهات الإسترلينية من الحساب رقم (٢) إلى الحساب رقم (١) الخاص بالبنك الأهلى المصرى طبقا لإتفاقية الإفراجات لسنة ١٩٥١ ففى هذه الحالة تدفع المتحصلات من حسابات المقاولين غير المقيمة .

٦ — يسمح للفنيين البريطانيين الذين يستخدمهم المقاولون ويستقدمونهم من خارج مصر بما يأتى :

(١) تحويل ٥٠ ٪ مما يكتسبونه سنويا إلى المنطقة الإسترلينية .

(ب) تحويل ما يدخرونه فى حدود المعقول فى نهاية مدة خدماتهم .

٧ — يعفى الفنيون البريطانيون أيضا من الالتزام باسترداد ما يكون بحوزتهم من أرصدة مقومة بالعملات الأجنبية إلى مصر .

٨ — يتم استبدال العملات الذى يقوم به المقاولون والفنيون البريطانيون بسعر التبادل الرسمى.

٩ — تعامل متحصلات المقاولين نتيجة لخدمات المؤداة للسلطات المصرية خارج القاعدة طبقا لقواعد الرقابة على النقد المعمول بها .

وأتشرف بإبلاغكم أن المقترحات سالفة الذكر مقبولة لدى حكومة المملكة المتحدة، ومن ثم فإن مذكرتكم ستكون ، هى وهذا الرد ، اتفاقا بين حكومتينا بالشروط التى تضمنتها هذه المقترحات التى تعتبر نافذة المفعول اعتبارا من اليوم . وتظل نافذة المفعول لمدة سبع سنوات .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم توكيد أسمى احترامى .

رالف سكراين ستيفنسون

السفارة البريطانية

القاهرة

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

أتشرف بأن أشير إلى الاتفاق الموقع اليوم بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة وإلى المفاوضات التى أدت إلى هذا الاتفاق ، وأن أقترح أن تتنازل الحكومتان عن مطالبتهما حسب ما يلى :

١ :

(١) تتنازل الحكومتان المتعاقدتان عن جميع ما لكل منهما قبل الأخرى من مطالبات مالية قائمة عند توقيع الاتفاق الحالى ، وهى :

(١) المطالبات الناشئة عن تفسير أو تطبيق معاهدة التحالف المبرمة سنة ١٩٣٦ ، وما اتصل بها من الوثائق المشار إليها فى المادة الثانية من الاتفاق الحالى .

(٢) المطالبات التى نشأت عنها : عن وجود القوات البريطانية فى مصر أو التى سببها وجود هذه القوات .

(٣) المطالبات المتصلة بالخدمات المؤداة والبضائع أو الممتلكات المباعة . أو التى نقلت حيازتها .

(٤) المطالبات الخاصة بالرسوم الجمركية ، أو المستحقات أو أية ضرائب أخرى .

(ب) ويشمل التنازل المنصوص عليه فى الفقرة الفرعية (١) جميع المطالبات لحكومة من الحكومتين المتعاقدتين أو أية وكالة من وكالاتها قبل الحكومة الأخرى أو أى وكالة من وكالاتها ولكنها لا تشمل أية مطالبات للرعايا المصريين أو البريطانيين أو من يمثلهم ويدخل فى ذلك الأفراد والشركات أو قبل هؤلاء الرعايا .

٢ :

(١) المقصود بالتنازل المذكور آنفا أن تشمل المطالبات المنصوص عليها فى التقرير النهائى للجنة المطالبات الفرعية المؤرخ فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤ وما يماثلها من مطالبات تدخل فى نطاق التنازل .

(ب) تشمل عبارة " وكالات " كما هى مستعملة فى هذه المذكرة المنظمات مثل مؤسسات الأسطول والجيش والطيران ، وسكك حديد الحكومة المصرية ومصلحة التلغراف والتليفون المصرية .

(ج) ولا يسرى التنازل على :

(١) الديون المتفق عليها التى يستحق أداؤها بعد توقيع الاتفاق .

(٢) أجور سكك حديد الحكومة المصرية بالفئات الزائدة التى ستدفع بأثرها اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ طبقا للشروط التى اتفق عليها وفدانا أثناء المفاوضات .

(٣) أى مبلغ يدفع ثمنا لبضائع أو ممتلكات أخرى تبيعها حكومة المملكة المتحدة بالذات أو بالواسطة أو أية وكالة من وكالاتها لحكومة جمهورية مصر أو لإحدى وكالات هذه الحكومة بعد ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

(٤) أية ضرائب جمركية أو رسم إنتاج على البضائع المستوردة أو أية رسوم أخرى تؤدى فيما يتعلق بأية بضائع أو ممتلكات تباع فى مصر بمعرفة حكومة المملكة المتحدة أو أية وكالة من وكالاتها بعد ٣١ أغسطس ١٩٥٤ .

وبناء على ما تقدم أتشرف بأن أعرض عليكم أنه إذا حاز الاقتراح سالف الذكر قبولا لدى حكومة جمهورية مصر ، تكون هذه المذكرة ، هى ورد سيادتكم عليها ، اتفاقا بين حكومتينا بالشروط التى تضمنها هذا الاقتراح الذى يعتبر نافذ المفعول اعتبارا من اليوم .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم توكيد أسمى احترامى ،

رالف سكراين ستيفنسون

وزارة الخارجية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

صاحب السعادة السفير البريطانى

أتشرف بالإفادة بأننى تسلمت مذكرتكم المؤرخة بتاريخ اليوم التى تشير إلى الاتفاق الموقع عليه بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة والمفاوضات التى أدت إليه ، والتى تعرضون فيها التنازل عن مطالبات الحكومتين قبل الأخرى بالشروط الآتية :

١ :

(أ) تتنازل الحكومتان المتعاقدتان عن جميع ما لكل منهما قبل الأخرى من مطالبات مالية قائمة عند توقيع الاتفاق الحالى وهى :

(١) المطالبات الناشئة من تفسير أو تطبيق معاهدة التحالف المبرمة سنة ١٩٣٦ وما اتصل بها من الوثائق المشار إليها فى المادة الثانية من الاتفاق الحالى .

(٢) المطالبات التى نشأت عنها : عن وجود القوات البريطانية فى مصر ، أو التى سببها وجود هذه القوات .

(٣) المطالبات المتصلة بالخدمات المؤداة والبضائع ، أو الممتلكات المباعة ، أو التى نقلت حيازتها .

(٤) المطالبات الخاصة بالرسوم الجمركية ، أو المستحقات أو أية ضرائب أخرى .

(ب) ويشمل التنازل المنصوص عليه فى الفقرة الفرعية (١) جميع المطالبات لحكومة من الحكومتين المتعاقدتين أو أية وكالة من وكالاتها قبل الحكومة الأخرى أو أى وكاله من وكالاتها ، ولكنها لا تشمل أية مطالبات للرعايا المصريين أو البريطانيين أو من يمثلهم . ويدخل فى ذلك الأفراد والشركات . أو قبل هؤلاء الرعايا

٢ :

(أ) المقصود بالتنازل المذكور آنفا أن تشمل المطالبات المنصوص عليها فى التقرير النهائى للجنة المطالبات الفرعية المؤرخ فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، وما يماثلها من مطالبات تدخل فى نطاق التنازل .

(ب) تشمل عبارة "وكالات" كما هى مستعملة فى هذه المذكرة المنظمات . مثل مؤسسات الأسطول والجيش والطيران ، وسكك حديد الحكومة المصرية ، ومصلحة التلغراف والتليفون المصرية .

(ج) ولا يسرى التنازل على :

(١) الديون المتفق عليها التى يستحق أداؤها بعد توقيع الاتفاق .

(٢) أجور سكك حديد الحكومة المصرية بالفئات الزائدة التى ستدفع بأثرها . اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ طبقا للشروط التى اتفق عليها وفدانا أثناء المفاوضات .

(٣) أى مبلغ يدفع ثمنا لبضائع أو ممتلكات أخرى تبيعها حكومة المملكة المتحدة بالذات أو بالواسطة أو أية وكالة من وكالاتها لحكومة جمهورية مصر أولإحدى وكالات هذه الحكومة بعد ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٤

(٤) أية ضرائب جمركية أو رسم إنتاج على البضائع المستوردة أو أية رسوم أخرى تؤدى فيما يتعلق بأية بضائع أو ممتلكات تباع فى مصر بمعرفة حكومة المملكة المتحدة أو أية وكالة من وكالاتها بعد ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٤

وإنى لأتشرف يا صاحب السعادة بإبلاغكم أن الاقتراح السالف الذكر مقبول لدى حكومة جمهورية مصر ، ومن ثم فإن مذكرتكم ستكون ، هى وهذا الرد ، اتفاقا بين حكومتينا بالشروط التى تضمنها هذا الاقتراح الذى يعتبر نافذ المفعول اعتبارا من اليوم .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم توكيد أسمى احترامى ،

محمود فوزى

وزير الخارجية

السفارة البريطانية

القاهرة

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

بالإشارة إلى مذكرتكم بتاريخ اليوم والمتبادلة بيننا فيما يختص بالتنازل عن المطالبات أتشرف بأن أنهى إلى سيادتكم أن المفهوم لدى حكومة المملكة المتحدة أن التنازل يشمل جميع المطالبات (الفردية أو الحكومية) الناجمة عن حالات الوفاة أو الإصابة التى لحقت اعتبارا من ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ بـ :

(١) المستخدمين البريطانيين وغيرهم من موظفى الحكومة البريطانية .

(ب) مستخدمى حكومة جمهورية مصر .

وإنى لأكون شاكرا إذا تفضلتم سيادتكم فأيدتم أن المعنى المشار إليه آنفا هو أيضا المعنى الذى فهمته حكومة جمهورية مصر

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم توكيد أسمى احترامى ،

رالف سكراين ستيفنسون

وزارة الخارجية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

صاحب السعادة السفير البريطانى

أتشرف بالإفادة بأننى تسلمت مذكرة سعادتكم بتاريخ اليوم والتى أبلغتمونى فيها بالإشارة إلى المذكرتين المتبادلتين بيننا بخصوص التنازل عن المطالبات أنه من المفهوم لدى حكومة المملكة المتحدة أن التنازل يشمل جميع المطالبات الفردية أو الحكومية الناجمة عن حالات الوفاة أو الإصابة التى لحقت اعتبارا من ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ بـ :—

(ا) المستخدمين البريطانيين وغيرهم من موظفى الحكومة البريطانية .

(ب) مستخدمى حكومة جمهورية مصر .

وأتشرف بأن أؤيد لسعادتكم أن المعنى المشار إليه آنفا هو أيضا المعنى الذى تفهمه حكومة جمهورية مصر .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم توكيد أسمى احترامى ،

محمود فوزى

وزير الخارجية

وزارة الخارجية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

صاحب السعادة السفير البريطانى

بالإشارة إلى الموضوع الخاص بمطالب الموظفين البريطانيين الذين فصلوا دفعة واحدة فى نهاية سنة ١٩٥١ أتشرف بأن أنهى إلى سعادتكم أن حكومة جمهورية مصر قد قررت أن تؤلف فى الحال لجنة مصرية يناط بها تقدير التعويضات التى كان من الممكن أن يحكم لهم

بها لو أنهم لجأوا إلى القضاء . وعدم التجائهم إلى المحاكم المصرية فى حدود المهلة المنصوص عليها فى القانون لايقف حائلا دون حقهم فى التعويض .

وقد تقرر علاوة على ذلك تخويل الموظفين البريطانيين حق تقديم مطالباتهم للجنة شخصيا أو بواسطة ممثلهم ، شفاهـا ، أو كتابة . وللرعايا المصريين نفس الحق فيما يتعـلق بتطبيق الفقرة ٣ من ملحق المذكرتين المتبادلتين اليـوم الخاصتين بالحصانات التى تتمتع بهـا القوات البريطانية أثناء فترة الجلاء .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم توكيد أسمى احترامى ،

محمود فوزى
وزير الخارجية

السفارة البريطانية
القاهرة

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

أتشرف بإبلاغكم أننى تسلمت مذكرة سيادتكم بتاريخ اليوم والتى نصها كالآتى :

بالإشارة إلى الموضوع الخـاص بمطالب الموظفين البريطانيين الذين فصـلوا دفعة واحدة فى نهاية سنة ١٩٥١ ، أتشرف بأن أنهى إلى سعادتكم أن حكومة جمهورية مصر قد قررت أن تؤلف فى الحـال لجنة مصرية يناط بهـا تقدير التعويضات التى كان من الممكن أن يحكم لهم بها لو أنهم لجأوا إلى القضاء. وعدم التجائهم إلى المحاكم المصرية فى حدود المهلة المنصوص عليها فى القانون لا يقف حائلا دون حقهم فى التعويض .

وقد تقرر علاوة على ذلك تخويل الموظفين البريطانيين حق تقديم مطالبـاتهم للجنة شخصيا أو بواسطة ممثلهم ، شفاهـا ، أو كتابة . وللرعايا المصريين نفس الحق فيما يتعـلق بتطبيق الفقرة ٣ من ملحق المـذكرتين المتبادلتين اليوم الخاصتين بالحصانات التى تتمتع بهـا القوات البريطانية أثناء فترة الجلاء .

وقد علمت مع الاغتباط بالقرارات السالفة الذكر التى اتخذتها حكومة جمهـورية مصر وأتشرف بأن أؤيد أن الرعايا المصريين سيتمتعون بالحق المنصوص عليه فى البند الثانى من مذكرتكم .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم توكيد أسمى احترامى ،

رالف سكراين ستيفنسون

وزارة الخارجية
القاهرة

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

صاحب السعادة السفير البريطانى

بالإشارة إلى الاتفاق الموقع اليـــوم بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة ، أتشرف بأن أنهى إلى سعادتكم أن حكومة المملكة المتحدة سوف لاتستخدم أكثر من عشرة موظفين مدنيين من طبقة المشرف للرقابة والإشراف المـالى على المتعهدين فى القاعدة بشرط أن يكون هؤلاء الموظفون ملحقين بقنصلية صاحبة الجلالة فى الإسماعيلية .

وبالإشارة إلى البند ٩ من جزء (١) من الملحق ٢ بهذا الاتفاق . أتشرف أيضـا بأن أؤيد ما تفاهمنا عليه من أن المستخدمين المشار إليهم فى هـــذا البند والملحقين بسفـارة صاحبة الجلالة للقيام بزيارات تفتيشية على المنشآت فى القاعدة سيرتدون ملابس مدنية .

و أكون شاكرا لو تفضلتم فأيدتم أن التدابير المذكورة آنفا مقبولة لدى حكومة المملكة المتحدة وإنى أنتهز هذه الفرصة لاجدد لسعادتكم أسمى عبارات احترامى .

محمود فوزى
وزير الخارجية

السفارة البريطانية
القاهرة

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

أتشرف بإبلاغكم أننى تسلمت مذكرة سيادتكم بتاريخ اليوم . بالإشارة إلى الاتفاق الموقع عليه اليوم بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة . والتى تبلغوننى فيها أن حكومة المملكة المتحدة سوف لا تستخدم أكثر من عشرة موظفين مدنيين من طبقة المشرفين للرقابة والإشراف المـالى على المتعهدين فى القاعدة بشرط أن يكون هؤلاء الموظفون ملحقين بقنصلية صاحبة الجلالة بالإسماعيلية ، ولقد أبديتم سيادتكم فى مذكرتكم ، بالإشارة إلى البند (٩) من الجزء (١) من الملحق (٢) بهذا الاتفاق ما تفاهمنا عليه من أن المستخدمين المشار إليهم فى هذا البند الملحقين بسفارة صاحبة الجلالة للقيام بزيارات تفتيشية على المنشآت فى القاعدة سيرتدون ملابس مدنية .

وإنى لأتشرف بأن أؤيد أن التدابير المذكورة آنفا مقبولة لدى حكومة المملكة المتحدة .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم أسمى عبارات احترامى .

رالف سكراين ستيفنسون

وزارة الخارجية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

صاحب السعادة السفير البريطانى

أتشرف بأن أنهى لسعادتكم بالإشارة إلى المادة ٧ من الاتفاق الموقع اليوم بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة أن حكومة جمهورية مصر ستكلف سلطاتها المختصة بالآتى:

(ا) إقامة مكاتب جمارك، وهجرة فى مطار أبو صوير، ومحطة فنارة للطائرات المائية للرقابة على إجراءات الدخول والخروج من هذين المطارين.

(ب) الإيواء الفنى والإعاشى.

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم أسمى احترامى ،

محمود فوزى
وزير الخارجية

السفارة البريطانية
القاهرة

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

أتشرف بالإفادة بأننى تسلمت خطاب سيادتكم بتاريخ اليوم الذى أبلغتمونى فيه بالإشارة إلى المادة ٧ من الاتفاق الموقع اليوم بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة أن حكومة جمهورية مصر ستكلف سلطاتها المختصة بالآتى:

(ا) إقامة مكاتب جمارك وهجرة فى مطار أبو صوير، ومحطة فنارة للطائرات المائية للرقابة على إجراءات الدخول والخروج من هذين المطارين.

(ب) الإيواء الفنى والإعاشى.

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم أسمى احترامى ،

رالف سكراين ستيفنسون

وزارة الخارجية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

صاحب السعادة السفير البريطانى

١ — أتشرف بإبلاغ سعادتكم أن حكومة جمهورية مصر راغبة فى تهيئة الأوضاع بالنسبة لتطبيق النص المتعلق بالتسهيلات الخاصة بتزويد قطع السلاح البحرى الملكى بالوقود ، وذلك كنتيجة لنقل ملكية منشآت الزيت بمنطقة بور سعيد — والتى هى حاليا مملوكة لحكومة المملكة المتحدة — إلى الحكومة المصرية .

٢ — وأن حكومة جمهورية مصر قد اعتزمت — لهذا الغرض — أن تؤجر المنشآت المشار اليها إلى شركة شل بمصر . لمدة لا تقل عن سبع سنوات من تاريخ نقل ملكية هذه المنشئات إليها

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم توكيد أسمى احترامى ،

محمود فوزى
وزير الخارجية

السفارة البريطانية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

١ — أتشرف بأن أنهى إلى سيادتكم أننى قد تلقيت كتابكم بتاريخ اليوم الذى تبلغوننى فيه أن حكومة جمهورية مصر راغبة فى تهيئة الأوضاع بالنسبة لتطبيق النص المتعلق بالتسهيلات الخاصة بتزويد قطع السلاح البحرى الملكى بالوقود ، وذلك كنتيجة لنقل منشآت الزيت بمنطقة بور سعيد — والمملوكة حاليا لحكومة المملكة المتحدة — إلى الحكومة المصرية .

٢ — وأن حكومة جمهورية مصر ، قد اعتزمت — لهذا الغرض — أن تؤجر المنشآت المشار إليها إلى شركة شل بمصر . لمدة لا تقل عن سبع سنوات من تاريخ نقل ملكية هذه المنشآت إليها .

٣ — وبناء على ذلك أتشرف بأن أبلغ سيادتكم . أن حكومة المملكة المتحدة ستنقل ملكية المنشآت المشار إليها إلى حكومة جمهورية مصر بدون مقابل ، وذلك عندما يتم عقد ايجار مرض بين حكومة جمهورية مصر والشركة . وسوف تقدم التفاصيل الخاصة بهذه المنشآت فى أول فرصة

٤ — وتعلمون سيادتكم أن هذه المنشآت مقامة على مساحة مستأجرة من شركة الملاحة البحرية لقناة السويس وسيترك لحكومة جمهورية مصر أن تنظم مع الشركة أمر استعمال هذه المساحة عند نقل المنشآت إلى ملكيتها .

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم توكيد أسمى احترامى ،

رالف سكراين ستيفنسون

السفارة البريطانية
القاهرة

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

أتشرف بأن أشير إلى المادة الثالثة والفقرة الرابعة من القسم "ج" من الملحق (٢) للاتفاق الموقع فى يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا وبين حكومة جمهورية مصر. وكذا إلى المذكرة الموقعة اليوم التى أخطرتنى بها سيادتكم أن حكومة جمهورية مصر قد عينت شركة شل فى مصر لإدارة وصيانة خط الأنابيب الممتد من السويس إلى القاهرة. بمقتضى عقد إدارة لمدة سبع سنين. تم الاتفاق على خطوطه الرئيسية ووقع عليه بالحروف الأولى وسيتم وضعه وعقده نهائيا دون إبطاء .

وأرجو أن أشير بصفة خاصة فى هذا الصدد . إلى أحكام الفقرة الرابعة من القسم "ج" من الملحق (٢). وبغرض توفير جميع التسهيلات اللازمة لتخزين وتداول المنتجات البترولية للمتعهد الذى يقوم بإدارة وصيانة المنشآت المبينة تحت رقم ٣٠ إلى رقم ٣٤ الواردة فى المرفق (١) من الملحق (٢) من الاتفاق، وكذا سعة التخزين المؤجرة من حكومة جمهورية مصر رقم ٣٥ من ذلك المرفق لذلك أتشرف بأن أقترح أن تكون الشروط والأوضاع التى تسرى على هذه المنشآت. هى نفس المنصوص عليها فى ملحق هذه المذكرة .

ولهذا أقترح أن تعتبر هذه المذكرة، ورد سيادتكم عليها بقبول العروض المذكورة آنفا، اتفاقا بين حكومتينا طبقا للشروط الواردة فى هذه العروض .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لسيادتكم عظيم احترامى ،

رالف سكراين ستيفنسون

وزارة الخارجية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

صاحب السعادة السفير البريطانى

أتشرف بالإشارة إلى مذكرة سعادتكم بتاريخ اليوم بشأن المادة الثالثة والفقرة الرابعة من القسم "ج" من الملحق (٢) للاتفاق الموقع اليوم بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و أيرلندا الشمالية و بين حكومة جمهورية مصر . وكذا إلى المذكرة الموقعة اليوم التى أخطرت فيها سعادتكم أن حكومة جمهورية مصر قد عينت شركة شل فى مصر لإدارة وصيانة خط الأنابيب الممتد من السويس إلى القاهرة بمقتضى عقد إدارة لمدة سبع سنين تم الاتفاق على خطوطه الرئيسية ووقع عليه بالحروف الأولى . وسيتم وضعه وعقده نهائيا دون إبطاء .

وأرجو أن أشير بصفة خاصة فى هذا الصدد إلى أحكام الفقرة الرابعة من القسم "ج" من الملحق (٢) . و بغرض توفير جميع التسهيلات اللازمة لتخزين وتداول المنتجات البترولية للمتعهد الذى يقوم بإدارة وصيانة المنشآت المبينة تحت رقم ٣٠ إلى رقم ٣٤ الواردة فى المرفق (١) من الملحق (٢) من الاتفاق . وكذا سعة التخزين المؤجرة من حكومة جمهورية مصر رقم ٣٥ من ذلك المرفق وقد طالبتم أن تكون الشروط والأوضاع التى تسرى على هذه المنشآت هى نفس المنصوص عليها فى هذه المذكرة — كما اقترحتم أن تعتبر مذكرة سعادتكم، وردى عليها بقبول العروض المذكورة آنفا ، اتفاقا بين الحكومتين طبقا للشروط الواردة فى هذه العروض .

و إنى لأتشرف أن أنهى إلى سعادتكم أن حكومتى تقبل العروض المذكورة آنفا ، كما توافق على أن تبادل هاتين المذكرتين يعتبر اتفاقا بين الحكومتين بنفس الشروط الواردة فى هذه العروض .

و إنى أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لسعادتكم عظيم احترامى ،

محمود فوزى

ملحق

بالترتيبات التى تتبع فى إنشاء واستكمال المستوى وتخزين وتداول احتياطى المنتجات البترولية طبقا للفقرة الرابعة من الجزء (ج) من الملحق (٢) من الاتفاق الموقع فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة جمهورية مصر .

(أولا)

١ — (ا) تؤجر حكومة جمهورية مصر إلى شركة شل بمصر بصفتها متعهدة لحكومة المملكة المتحدة، والمشار إليها فيما بعد " المتعهد " ابتداء من تاريخ تسليم مجموعة خط الأنابيب من حكومة المملكة المتحدة إلى حكومة جمهورية مصر، ويكون التأجير لمدة الاتفاق الموقع بين الحكومتين فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ سعة مخزين قدرها ٥٢٦٠٠ طن متري ضمن منشآت تخزين المنتجات البترولية الكائنة بعجرود بغرض تخزين وتداول احتياطى وقود حكومة المملكة المتحدة . ويتكون هذا الاحتياطى من كميات لا تزيد عن ٢٢٥٠٠ طن متري من بنزين السيارات و ١٣٥٠٠ طن متري من بنزين الطائرات ويجوز تخصيص، من سعة التخزين، ٢٢٠٠٠ طن متري لبنزين الطائرات .

(ب) يجوز لحكومة المملكة المتحدة تخصيص سعة التخزين المؤجرة لها حسب ما يتراءى لها .

(ج) يدفع المتعهد إلى حكومة جمهورية مصر إيجارا قدره قرش واحد عن مدة الاتفاق نظير سعة التخزين المشار إليها أعلاه .

٢ — (ا) يخصص خط أنابيب بنزين الطائرات الممتد من السويس إلى عجرود والمعروف بخط السويس — عجرود "A" لغرض إنشاء واستكمال المستوى وتداول احتياطى حكومة المملكة المتحدة من بنزين الطائرات ولن تطالب حكومة جمهورية مصر بأى مقابل عن استخدام هذا الخط .

(ب) إلا أنه فى حالة عطل الخط "W" الممتد من السويس إلى عجرود والمعروف بخط السويس — عجرود "W" يمكن استخدام خط السويس عجرود "A" لنقل بنزين السيارات والكيروسين . وكذلك يمكن فى حالة عطل خط السويس — عجرود "A" استخدام خط السويس — عجرود "W" لنقل بنزين الطائرات .

(ج) عند استخدام خط السويس — عجرود A . لنقل بترين السيارات والكيروسين تدفع حكومة جمهورية مصر للمتعهد رسما قدره اثنا عشر قرشا عن الطن المترى الواحد من المنتجات المنقولة بهذه الوسيلة .

(د) عند استخدام خط السويس — عجرود "W" لنقل بترين الطائرات يدفع المتعهد لحكومة جمهورية مصر رسما قدره اثنا عشر قرشا عن الطن المترى الواحد من المنتجات المنقولة بهذه الوسيلة .

(هـ) لن تتقاضى حكومة جمهورية مصر من حكومة المملكة المتحدة، أو من المتعهد . أى مقابل نظير استخدام خطوط السويس — عجرود . عند إنشاء أو عند استكمال مستوى احتياطى بترين السيارات .

(و) عند سحب المتعهد لأية كمية من احتياطى حكومة المملكة المتحدة فى عجرود لغرض خلاف التداول فى السوق المحلية المصرية . يلتزم بأن يدفع إلى حكومة جمهورية مصر رسما قدره اثنا عشر قرشا عن الطن المترى الواحد من الكميات المسحوبة لهذا الغرض .

(ز) يدفع المتعهد إلى حكومة جمهورية مصر رسما قدره أربعة وعشرون قرشا عن كل طن مترى يضغط من عجرود إلى السويس بقصد التصدير من احتياطى بترين السيارات الخاص بحكومة المملكة المتحدة .

(ح) إذا طلبت حكومة المملكة المتحدة زيادة عدد الموظفين والعمال المتفق عليه بين حكومة جمهورية مصر وشركة شل لإدارة وصيانة مجموعة خط الأنابيب وذلك بقصد استخدامهم فيما هو مرتبط باحتياطها من المنتجات البترولية . تدفع عن طريق المتعهد جميع النفقات المترتبة على هذا الطلب . كما تدفع إلى حكومة جمهورية مصر عن طريق المتعهد كافة المكافآت والتعويضات المستحقة لهؤلاء الموظفين والعمال عن مدة استخدامهم وفقا للقوانين المصرية .

٣ :

(ا) تتحمل حكومة المملكة المتحدة عن طريق المتعهد نفقات خط السويس — عجرود "A" كما تتحمل حكومة جمهورية مصر نفقات صيانة خط السويس — عجرود "W" .

(ب) تتحمل حكومة المملكة المتحدة وحكومة جمهورية مصر فيما بينهما نفقات إدارة خط السويس — عجرود "A — W" باعتبارهما وحدة بنسبة الأطنان المتسلمة فى مستودعات عجرود من المنتجات المنقولة عن طريق خطى "A — W" على التوالى .

(ج) تعتبر جميع منشآت عجرود الآتى وصفها وحدة لا تتجزأ عند احتساب نفقات صيانتها (وتشمل الصهاريج، والأنابيب الموصلة بينها، والأجهزة المساعدة الكائنة فى عجرود ابتداء من زاوية الوصل المتحكمة فى خطوط السويس — عجرود ذات قطر ١٢ بوصة عند نقطة دخولها المنشآت حتى محطة مضخات القاهرة).

تتحمل حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة بنسبة ٣٠ ٪ للأولى و ٧٠ ٪ للثانية. نفقات تنظيف وصيانة و إصلاح هذه المجموعة وأثمان الأدوات المستخدمة لهذا الغرض. ويعاد النظر فى هذه النسبة فى حالة تخفيض حكومة المملكة المتحدة السعة التخزينية المخصصة لاحتياطيها من المنتجات البترولية تطبيقا لما جاء بالقسم (ب) من الفقرة ١ والقسم (د) فى الفقرة ٥ من هذا الملحق لتتفق مع الاستخدام الفعلى لكل من الحكومتين.

(د) تساهم الحكومتان بنسبة يتفق عليها فيما بعد. أساسها التقديرات الفعلية لنفقات خدمات القيادة التى يضطلع بها المتعهد لصالح الحكومتين. وتشمل نفقات الجملة والإدارة وغيرها من التكاليف غير المباشرة والتى لم ينص عليها فى هذا الملحق.

٤ — (ا) لا تعتبر حكومة جمهورية مصر مسئولة عن قيمة ما يفقد من بترين السيارات أو الطائرات بين السويس وعجرود أثناء إنشاء أو استكمال الاحتياطى المشار إليه فى الفقرة (ا) من هذا الملحق كما لا تعتبر مسئولة عما يفقد من بترين الطائرات أثناء تخزينه فى منشآت عجرود.

(ب) تتحمل كل من حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة قيمة الفاقد من بترين السيارات أثناء اختزانه فى مستودعات عجرود بنسبة المتوسط الشهرى لمقدار المخزن يوميا لحساب كل من الحكومتين على أن يكون الحساب من واقع سجلات المتعهد.

(ج) لا تعتبر حكومة جمهورية مصر مسئولة عن الخسارة الناجمة من الفساد الذى يحدث فى احتياطى حكومة المملكة المتحدة ما دامت قد قامت من جانبها بتقديم التسهيلات اللازمة لتداول الاحتياطى المختزن فى المستودعات فى ظرف ثلاثة أشهر.

٥ — (ا) تتحمل حكومة المملكة المتحدة نفقات أعمال التفتيش والصيانة الجارية لبعض المستودعات الموجودة فى عجرود. أو التى قد تم التعاقد على تنظيفها وتفتيشها فى تاريخ سابق لعملية تسليم مجموعة خط الأنابيب. وكذا تتحمل جميع النفقات الخاصة بإصلاح مستودعات بترين الطائرات فى المستقبل.

(ب) إذا اتفقت الحكومتان بعد تسليم مجموعة خط الأنابيب على أن تشمل أعمال التنظيف والتفتيش القائمة فعلا أو التى تم التعاقد عليها. مستودعات أخرى فى عجرود. تتحمل الحكومتان كافة النفقات فيما بينهما. بنفس النسبة الواردة فى الفقرة ٣ (هـ) من هذا الملحق وذلك بعد استنزال تكاليف الأعمال المشار إليها فى القسم (أ) من هذه الفقرة.

(ج) إذا اتفقت الحكومتان بعد تسليم مجموعة خط الأنابيب على القيام بإصلاحات فى مستودعات عجرود خلاف الإصلاحات الخاصة بصهاريج بنزين الطائرات المشار إليها فى القسم (أ) من هذه الفقرة . تتحمل الحكومتان كافة النفقات بما فيها نفقات العمل الواردة فى القسم (أ) من هذه الفقرة. على أن يكون ذلك بنفس النسبة المنصوص عليها فى الفقرة ٣ (ج) من هذا الملحق .

(د) إذا لم توافق حكومة المملكة المتحدة على أعمال التنظيف والتفتيش الإضافية فى الصهاريج المنصوص عليها فى القسم (ب) من هذه الفقرة. أو على القيام بإصلاحات فيها. يخفض مستوى الاحتياطى الذى تحتفظ به حكومة المملكة المتحدة ومقدار سعة التخزين المؤجرة للمتعهد فى عجرود طبقا للوارد فى الفقرة الأولى من هذا الملحق . ويكون التخفيض بمقدار سعة الصهاريج موضع الاختلاف .

٦ — تتحمل حكومة المملكة المتحدة قيمة المهمات اللازمة لصيانة و إصلاح خط السويس — عجرود "A" أما قيمة المهمات اللازمة لصيانة و إصلاح خط السويس — عجرود "W" فتتحملها حكومة جمهورية مصر .

٧ :

(أ) لايجوز أن تقل مواصفات بنزين السيارات الذى يحتفظ به فى سعة التخزين المنصوص عليها فى الفقرة (أ) من هذا الملحق. عن الحد المشار إليه فى المرفق بهذا الملحق. ويمكن تغيير هذه المواصفات بالاتفاق بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة جمهورية مصر .

(ب) تقدم المملكة المتحدة إلى حكومة جمهورية مصر مواصفات بنزين الطائرات التى تضعها وزارة الطيران البريطانية فى حالة إنتاج بنزين الطائرات فى معامل التكرير فى مصر .

٨ :

(أ) فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى القسم (ج) فى هذه الفقرة . ويكون تداول المنتجات التى يحتفظ بها فى سعة التخزين المشار إليها فى الفقرة (أ) من هذا الملحق فى السوق المحلية . كما يتم تداول بنزين السيارات عن طريق خط الأنابيب الممتد بين عجرود والقاهرة .

(ب) تكون استعاضة الكميات التى يتم تداولها من إنتاج معامل التكرير المصرية . إذا توفر ذلك طبقا للمواصفات المنصوص عليها فى الفقرة ٧ من هذا الملحق .

(ج) إذا كانت الكميات المعدة للتداول فى السوق المحلية من الاحتياطى المخزون لحكومة المملكة المتحدة فى مستودعات مجرود فى المدة المقررة تزيد عن حاجة هذه السوق فيجوز فى هذه الحال تصدير الفائض من هذه المنتجات .

(د) إذا لم يتوافر من إنتاج معامل التكرير المصرية ما ينطبق عليه المواصفات المنصوص عليها فى الفقرة (٧) من هذا الملحق . يكون لحكومة المملكة المتحدة الحق فى إنشاء أو استكمال احتياطيها من مصادر أخرى خارج مصر .

(ثانيا)

يتم فى السوق المحلية تداول المنتجات البترولية التى لا يزيد مقدارها عن ٨٥٠٠ طن مترى من وقود الديزل، و٢٦٠٠٠ طن مترى من وقود طور بينات الطائرات . والمختزنة فى مستودعات فنارة (من رقم ٣٠ إلى ٣٤ بما فيها الأخير فى المرفق (١) للملحق (٢) من الاتفاق الموقع فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة جمهورية مصر) . ويكون تداول وقود الديزل بمعدل لا يتجاوز ٤٠٠ طن مترى فى الشهر. أما وقود طور بينات الطائرات فيباع فى السوق المصرية باعتباره من الكيروسين . ويكون تداوله بمعدل لا يتجاوز ٢٢٠٠ طن مترى فى الشهر . على أن يتم فيما بعد . الاتفاق على شروط هذا الإجراء وتفصيلاته .

مرفق للملحق

عن مواصفات بترين السيارات

المواصفات الواجب انطباقها على المنتجات المضغوطة فى مجموعة خط الأنابيب

اللون ، برتقالى .

الرائحة ، تكون مقبولة فى السوق .

رقم الأوكستين (بطريقة C.F.R.) معهد البترول ٤٤ ، لا يقل عن ٧٠

رابع أثيلات الرصاص ، معهد البترول ١١٦، ١٫٨ ملليمترا / الجالون الأمبريالى .

التقطير : الجمعية الأمريكية لاختبار المواد .

بداية درجة الغليان ، لا تزيد عن ٤٥ درجة مئوية .

كمية المقطر عند ١٠٠ درجة مئوية :—

(خلال مارس / أكتوبر) لا يقل عن ٣٤٪ بالحجم .

(خلال نوفمبر / فبراير) ، لا يقل عن ٣٧٪ بالحجم .

كمية المقطر عند ١٤٠ درجة مئوية ، لا يقل عن ٧٠٪ بالحجم .

نهاية درجة الغليان ، لا تزيد عن ٢٠٠ درجة مئوية .

ضغط البخار بطريقة ريد عند ١٠٠° فهرنهيت معهد البترول ٦٩ ، لا تزيد عن ٩ أرطال على البوصة المربعة .

مجموعة الكبريت فى المائة بالوزن ، معهد البترول ١٠٧ ، لا يزيد عن ٢٥٪ .

تآكل قطع النحاس معهد البترول ٦٤ (١) لا يتعدى تغييرا بسيطا فى اللون .

المحتويات الصمغية بالملليجرام ١٠٠ ملليمتر ، معهد البترول ٣٨ ، لا تزيد عن ٥

فترة الاستدلال بالدقائق ، معهد البترول ٤٠ ، لا تقل عن ٢٤٠

تجربة الدكتور ف . س . ب ٢ — ٣ — ٥٢٠ لا يتعدى نتيجة إيجابية بسيطة .

وزارة الخارجية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

صاحب السعادة السفير البريطانى

بالإشارة إلى المادة ١٣ من الاتفاق الحالى الموقع اليوم بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة، أتشرف بأن أرجو سعادتكم التفضل بتأييد ما تفاهمنا عليه من أن وثائق التصديق على الاتفاق المذكور آنفا سيتم تبادلها فى القاهرة فى موعد لا يتجاوز خمسين يوما من تاريخ التوقيع على ذلك الاتفاق .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم أسمى احترامى ،

محمود فوزى
وزير الخارجية

السفارة البريطانية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

بالإشارة إلى مذكرة سيادتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أؤيد ما تم التفاهم عليه بيننا من أن وثائق التصديق على الاتفاق الموقع اليوم بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة جمهورية مصر سيتم تبادلها فى القاهرة فى موعد لا يتجاوز خمسين يوما من تاريخ التوقيع على ذلك الاتفاق .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم أسمى احترامى ،

رالف سكراين ستيفنسون

السفارة البريطانية

(القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

السيد وزير الخارجية

أتشرف بإبلاغ سيادتكم أن المواد الهندسية المذكورة فى الكشف المرفق ستسلم إلى حكومة جمهورية مصر دون مقابل خلال عشرين شهرا من توقيع الاتفاق المرقع اليوم بين حكومتينا . وسترتب السلطات المختصة المصرية والبريطانية تفصيلات التسليم .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم توكيد أسمى احترامى ،

رالف سكراين ستيفنسون

كشف المعدات التى تسلم إلى حكومة جمهورية مصر

الصنف	الكمية
معدات تليفونية :	
أعمدة كريوزوتية	حوالى ٥٠
شدادات تثبيت الأعمدة...	بضعة تحويلات من أحجام مختلفة .
قضبان مستعملة	كمية يتفق عليها فى حدود الموجود فى مصر .
أسلاك من أصناف مختلفة	حوالى ٢ طن .
كابلات من مواصفات مختلفة	حوالى ١٠,٠٠٠ ياردة .
أدوات سكة حديد :	
كمرات زاوية حرف T	حوالى ٢,٠٠٠ طن مختلفة .
حديد خام	١٠ طن .
سبيكة	١٠ هندردويت .
صلب عدد	١٠ «
طوق عجل سكة حديد	٣٠٠ طن .
نحاس قيزانات وأنابيب نحاس أحمر وصلب ...	٥٠ طنا
عربات سكة حديد	٨٧١
قاطرات ، خط طوالى ، ٢ — ٨ صفر	٦
قاطرات بخار مناورة...	٧
قاطرات ، ديزل ، مناورة ٣٥٠ حصانا	٥
قطع غيار للقاطرات والماكينات الديزل... ...	ما قيمته حوالى ١٠,٠٠٠ جنيه استرلينى .
أدوات كهربائية :	
قاطع تيار — فولت مختلف	ما قيمته حوالى ١٢,٠٠٠ جنيه استرلينى .
محول تيار	حوالى ١٠٠
زوارق وأصناف أخرى :	
كراكة طين	١
زورق صيد بمحرك	١
لنشات خدمة عمومية	٢٢
معدات مراكب	١٥٠ طنا .

تم طبع هذا الكتاب فى يوم ٣ المحرم سنة ١٣٧٥
(الموافق يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٥

مدير المطبعة الأميرية
حسن على كليوه

المطبعة الأميرية ٥٣٦٢ س ١٩٥٣ - ٣٠٠٠

962.04:J94A:c.2
الجمهورية العربية المتحدة
القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01059716

